

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Ussoul ELdeen
Master of ALHadith Alsharif and it's sciences



الجامعة الإسلامية – غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
ماجستير الحديث الشريف وعلومه

الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ومنهجه في نقد الرجال
(دراسة تطبيقية على كتابه "الجرح والتعديل")

Imam Abdur-Rahman bin Abi Hatem ar-Razi and his
methodology in criticizing men
(An applied study on his book "al-Jarh and at-Ta'deel ")

إعداد الباحثة
آلاء إبراهيم أحمد الزهرانة

إشراف
الدكتور / أحمد إدريس رشيد عودة

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة

شوال / 1437هـ - يوليو / 2016م

إقرار

أنا الموقعُ أدناه مقدمُ الرسالة التي تحملُ العنوان:

الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ومنهجه في نقد الرجال
(دراسة تطبيقية على كتابه "الجرح والتعديل")

**Imam Abdur-Rahman bin Abi Hatem ar-Razi
and his methodology in criticizing men
(An applied study on his book "al-Jarh and at-Ta'deel ")**

أقرُّ بأنَّ ما اشتملتُ عليه هذه الرسالة إنما هو نتاجُ جهدي الخاص، باستثناء ما تمَّت الإشارةُ إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرسالة ككلُّ أو أي جزءٍ منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيلِ درجةٍ أو لقبٍ علميٍّ أو بحثيٍّ لدى أيِّ مؤسسةٍ تعليميةٍ أو بحثيةٍ أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this. The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	آلاء إبراهيم الزهارة	اسم الطالب:
Signature:	آلاء إبراهيم الزهارة	التوقيع:
Date:	2016/07/18	التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ الاء ابراهيم أحمد الزهارنه لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين / قسم الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ومنهجه في نقد الرجال دراسة تطبيقية على كتابه الجرح والتعديل

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 27 رجب 1437هـ، الموافق 2016/05/04م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

..... د. أحمد إدريس عوده	مشرفاً و رئيساً د. إدريس عوده
..... أ.د. نافذ حسين حماد	مناقشاً داخلياً أ.د. نافذ حسين حماد
..... أ.د. ماجد أحمد الدرويش	مناقشاً خارجياً أ.د. ماجد أحمد الدرويش

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية أصول الدين / قسم الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف علي المناعمة

المُلخَص

عنوان هذا البحث: الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ومنهجه في نقد الرجال. دراسة تطبيقية على كتابه "الجرح والتعديل".

وقد اعتمدت في البحث المنهج الاستقرائي وذلك في جمع أقوال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في الرجال جرحاً وتعديلاً، وكذلك أحكامه في بعض الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً. ثم اتبعت المنهج الوصفي في بيان خصائص منهج الإمام ومميزاته. وذلك كله هو ما يهدف إليه هذا البحث. وتكون البحث من مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فبينت فيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وطبيعة عملي فيه. وقد قسمت البحث خمسة فصول:

الفصل الأول: عصر الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، وترجمته، مع تعريف بعلم نقد الرجال، والجرح والتعديل، ومراتبهما.

الفصل الثاني: دراية ابن أبي حاتم بالرجال.

الفصل الثالث: منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في تعديل الرجال.

(دراسة تطبيقية بذكر نماذج من الرواة الذين عدلهم، ومقارنة أحكامه بأحكام غيره من النقاد، وأحكام أبيه أبي حاتم).

الفصل الرابع: منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في تجريح الرجال.

(دراسة تطبيقية بذكر نماذج من الرواة الذين جرحهم، ومقارنة أحكامه بأحكام غيره من النقاد، وأحكام أبيه أبي حاتم).

الفصل الخامس: دراسة بعض مصطلحات علوم الحديث، وقواعد الجرح والتعديل، وأحاديث عللها ابن أبي حاتم في كتابه.

ثم خلصت إلى خاتمة البحث، وضمنتها أهم النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج:

- اتبع الإمام في نقده الرجال منهجاً علمياً بالغ الدقة، وهو من المعتدلين المتوسطين في الجرح والتعديل.

ومن أهم التوصيات:

- ضرورة الاعتناء بكتاب "الجرح والتعديل"، وإعادة طباعته وتحقيقه بما يضمن ضبط الأسماء، والسلامة من التصحيف والتحرّف فيه، وتخريج الآثار، والحكم على الأسانيد.

الكلمات المفتاحية: ابن أبي حاتم الرازي، منهج، نقد الرجال، كتاب الجرح والتعديل، العلل.

Abstract

The title of this thesis is *Imam Abdur-Rahman bin Abi Hatem ar-Razi and his methodology in criticizing men an applied study on his book al-Jarh (criticizing) and at-Ta'deel (praising)*.

The study is composed of an introduction, five chapters, a conclusion, and indices. The introduction presents subject importance, reasons behind its selection, its aims, the previous studies, the methodology, the role of the researcher, and the research plan. The study is divided into five chapters: the first one presents the time of *Imam Abdur-Rahman bin Abi Hatem* and his biography, in addition to an introduction about the science of *Jarh* (criticizing) and *Ta'deel* (praising) men, and their ranks. The second chapter discusses *Imam bin Abi Hatem's Diraya* (knowledge) in men. The third chapter discusses *Imam bin Abi Hatem's* methodology in praising men. This forms an applied study through mentioning examples of men who were praised by the *Imam*, and comparing his judgment with other *Imams* including his father *Imam Abu Hatem*. The fourth chapter discusses *Imam bin Abi Hatem's* methodology in criticizing men. This presents an applied study through mentioning examples of men who were criticized by the *Imam*, and comparing his judgment with other *Imams* including his father *Imam Abu Hatem*. The final chapter illustrates some terms used in the sciences of *Hadith*, the rules of *Jarh* and *Ta'deel*, and some *hadiths* which *Imam bin Abi Hatem* classified as *ma'loul* (discredited in terms of authenticity) in his book. The conclusion lists the most important results and recommendations.

Most important results include:

- The *Imam* followed in his criticism of narrators a scientific and accurate methodology, and followed a moderate approach in *Jarh* and *Ta'deel*.

Most important recommendations include:

- It is essential to give more attention and care to the book "*Jarh and ta'deel*" through reprinting to ensure accurate punctuation of names, correction of mistakes and misspelling, *takhreej* of narrations (investigating their rank), and judging *asaneed* (chains of narrators).
- **Keywords:** *bin Abi Hatem ar-Razi*, method, criticizing men, *Jarh and ta'deel* book, *ilal*.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا

فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ

الْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاثِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ

رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ

لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ ﴿

[آل عمران: 193-194].

إِهْدَاء

- إلى والديّ الحَبِيبَيْن، وليسَ أَمَنٌ عَلَيَّ - بعدَ الله- من والديّ .!
- إلى التي لولاها بعدَ الله -عزَّ وجلَّ- ما كانَ السطرُ الأوَّلُ في هذه الرِّسالة .. ولولا دعاؤهما ما كانتَ الكلمةُ الأخيرةُ فيها.!
- إلى أُمِّي: مدَّ ما في القلبِ من حُبِّ، وحدَّ ما فيه من بَرٍّ، وَعَدَّ ما فيه من حَفَقَات.
- إلى أَسَاتِدَتِي، وكلُّ فَضْلٍ قد رَدَدْتُهُ لأصحابِهِ إِلَّا ما لِأَسَاتِدَتِي عَلَيَّ مِنْ فَضْلٍ .!
- إلى د. أحمدَ عودة، د. نافذ حمّاد، د. طالب أبو شعر، د. إسماعيل رضوان، د. رأفت نصّار: مَدَى ما في الأعماقِ من إجلالٍ وتقديرٍ وعِرْفان.
- إلى الَّذِي عَرَفَ وفَهَمَ الغَايَةَ الأَسْمَى مِنْ وجودِهِ، ولم يُضَيِّعْ نَفْسَهُ في مَناهُة الحَيَاة .!
- إلى الَّذينَ لا يَخافونَ في سبيلِ دينِهِم، وحرَبَتَهُم لومةَ لائمٍ .. الَّذينَ ما وَهَنُوا لِمَا أَصابَهُم في سبيلِ الله، وما ضَعُفُوا وما اسْتَكَنُوا .. المرابطينَ على أبواب الأَقصى.
- إلى الوائِقِينَ بتمامِ هذا الأمرِ حتى يسيّرَ الرّاكِبُ من صنعاءَ إلى حَضْرَمَوْت لا يَخافُ إِلَّا اللهَ ... وَالذَّنْبَ على غنِمِهِ.
- إلى الَّذينَ يَكْتَبونَ بِدَمائِهِم صَفحةَ المَجْدِ والعِزِّ التليدِ، ويُعبَدونَ بأشلائِهِم طريقَ العبورِ إلى النَّصْرِ، والفتحِ القريبِ .!
- إلى هؤلاءِ جميعًا أُهدي هذه الرِّسالة ... وإلى غيرِهِم كَثِيرينَ، لَمْ أَنَسَ فَضْلَهُم، ولا أَغْفَلْتُ ذَكَرَهُم؛ لَكِنِّي أَثَرْتُ أَنْ أحتفظَ بِهِم في ذاكَرَتِي لا في ذَاكَرَةِ الوَرَقِ.!

شكر وتقدير

- شكرًا لله على مرة كنتُ أهمُّ فيها بالتوقف، فكانَ يخلقُ في قلبي دافعًا جديداً، ورغبةً لا تحبو، وأملًا لا يخلق، وقيماً لا ينفد.
- شكرًا لله لأنَّ كلَّ شيءٍ قد يشحُّ، وقد يضيق، ووحده عطاؤه ورحابه لا يشحُّ، ولا يضيق.!
- شكرًا لله لأنني ما رغبْتُ إليه في حاجةٍ فضيَّعتني، وما أملتُ فيه رجاءً فخيبني، وما عولتُ عليه فتحًا إلا فتح لي، ولا امتدت يداي إليه يوماً فعادت مُفجرة.!
- ثمَّ أعظمُ الشكر، وأجزله لأستاذي وشيخي ومُشرفي، الدكتور أحمد عودة .. هذه الرسالةُ منك وإليك، أملٌ لو ارتقت لمستوى جهودك وتعبك معي عليها. ولعله لا يكافئُ فضلك عليَّ إلا دعاءً متصلٌ بأنَّ يجعلَ ربُّنا هذه الرسالةَ في ميزانِ الحسناتِ، ورافعةً للدرجاتِ في جنَّةِ عرضها الأرضُ والسَّموات.
- ثمَّ إنَّ من تمامِ نعمةِ الله عليَّ في هذا البحثِ أنْ أشرفَ بشيخنا وأستاذنا الدكتور المتميز العِملاق نافذِ حسين حمَّاد مناقشاً لي، وقد علَّمتنا شيخنا قبلَ ذلكَ معنى الهمةِ العاليةِ، والإرادةِ القويَّة، والعزيمةِ الصلدة، وأنَّ نضرةَ المجدِ ليستُ تكونُ إلا بأشدِّ الكدِّ، وأعظمِ الجهد. وأنَّ التميَّزَ والتألُّقَ إنما يَغتذي بالتعبِ والمُعاناة. وإنَّ من لطيفِ قدرِ الله وجميله أنْ يقدرَ اللهُ لي أيضاً أنْ أشرفَ بالأستاذ الدكتور ماجد أحمد الدرويش مناقشاً لي من البلدِ الجميلِ لبنان، فأسألُ الله - سبحانه - أنْ يباركَ في عمره، وعلمه، وعمله، وأنْ يجزيه عني وعن مشرفي خيرَ الجزاء.
- شكرًا لشيخي وأستاذي، الدكتور الرَّاقي طَّالب أبو شعر .. وإنَّ فضلكَ عليَّ أستاذنا لعظيمٌ كبير، وحسبي أنْ أقولَ لقد تعلَّمتنا منك العِلْمَ وأدبَه، فجزاك اللهُ خيرَ ما جزى أستاذًا عن تلامذته.
- شكرًا لشيخي وأستاذي، الدكتور الكَرِيم رَأفت نصَّار .. مديونون ومُمتنونون أستاذنا؛ شكرًا على كلِّ كلمةٍ شدتْ بها أزرِي، وجمعتْ بها عزمي، وشحذتْ بها همَّتي. شكرًا على كلِّ مرةٍ أخبرتني فيها أنَّ مستقبلًا جميلًا سيكونُ لي، هذا المستقبلُ أستاذنا لنْ أفتأُ أقولَ إنَّ لكَ يدًا عظيمةً في صناعته.!
- شكرًا لوالديَّ الحَبِيبين: لأبي، وأمِّي اللدَّين ظللتُ أجدُ بدعواتهما لي سعةً كلَّما ضاقَ الطريق، وعرُونًا ومخرَجًا وتيسيرًا عندَ كلِّ شِدَّة، وألهمَّ بصلواتهما توفيقًا وتسديدًا وطمانينةً في أمري كلِّه.
- شكرًا لجَدِّي، وخالي د. أبو البراء الحَبِيبين، الكتفين اللدَّين كنتُ أركنُ إليهما، والسَّاعدين اللدَّين كانا يشدَّان من أزرِي، وأنكى عليهما كلَّما ضاقت بي حياة.
- إلى هؤلاء جميعًا، وكلِّ القلوبِ الطيبةِ التي صنَّعتْ إليَّ معروفًا - ولو صَغِيرًا - ثمَّ تولَّتْ إلى الظلِّ امتنانًا عميقًا، وشكرًا أعمق.!

فهرس المحتويات

إقرار	أ
نتيجة الحكم على الأطروحة.....	ب
الملخص	ت
Abstract.....	ث
آية قرآنية	ج
إهداء	ح
شكرٌ وتقدير	خ
فهرس المحتويات	د
المقدمة	1
أولاً: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:	4
ثانياً: أهدافُ البحث:	4
ثالثاً: الدراسات السابقة:.....	5
رابعاً: منهجُ البحثِ، وطبيعةُ عملي فيه:	6
الفصل الأول عصرُ الإمام عبدِ الرَّحمنِ ابنِ أبي حَاتِمٍ، وترجمتهُ، مع تعريفِ بعِلْمِ نقدِ الرِّجالِ، والجرحِ والتَّعديلِ، ومراتبهما	10
المبحث الأول: عصرُ الإمام عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي حَاتِمٍ.....	11
المطلب الأول: الحياة السياسيَّة:	11
المطلب الثاني: الحياة الاقتصاديَّة:	15
المطلب الثالث: الحالة الاجتماعيَّة:.....	18

19	المطلب الرابع: الحياة العلميَّة، والفكريَّة:
23	المبحث الثاني: ترجمة الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم
23	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:
25	المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته:
26	المطلب الثالث: رحلاته في طلب الحديث:
33	المطلب الرابع: ورعه، وتقواه، وبعض من مناقبه عند العلماء:
37	المطلب الخامس: شيوخه وتلاميذه:
37	المقصد الأول: شيوخه:
45	المقصد الثاني: تلاميذه:
47	المطلب السادس: مذهبه العقدي، والفقه:
47	المقصد الأول: مذهبه العقدي:
51	المقصد الثاني: مذهبه الفقه:
55	المبحث الثالث: مكانته العلمية، آثاره ومصنَّفاته
55	المطلب الأول: مكانته العلميَّة:
57	المقصد الأول: تضلُّعه في علم نقد الرجال:
59	المقصد الثاني: تضلُّعه في علم العِلل:
59	أولاً: المعنى اللغوي، والاصطلاحِي للعِلَّة:
60	ثانياً: مثالان على تضلُّعه في العِلل:
62	المقصد الثالث: تضلُّعه في الفقه، وآراؤه الفقهية التي في كتابه:
65	المقصد الرابع: معرفته بالعربيَّة:

- 66 المقصد الخامس: تَعَقُّبَاتِهِ عَلَى غَيْرِهِ:
- 67 أولاً: من تَعَقُّبَاتِهِ عَلَى أَبِيهِ:
- 69 ثانياً: من تَعَقُّبَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ:
- 76 ثالثاً: تَعَقُّبُهُ عَلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ فِي فَهْمِهِمْ كَلَامَ النَّقَادِ:
- 77 رابعاً: تَعَقُّبُهُ عَلَى الرِّوَاةِ فِي تَصْحِيفِهِمُ الْأَسْمَاءِ:
- 81 المطلب الثاني: آثَارُهُ وَمَصْنَفَاتُهُ، وَتَعْرِيفُ بَكْتَابِهِ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ":
- 82 المقصد الأول: آثَارُهُ وَمَصْنَفَاتُهُ:
- 84 المقصد الثاني: تَعْرِيفُ بَكْتَابِهِ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ":
- 85 أولاً: كِتَابُ "تَقْدِيمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"، وَالْغَايَةُ مِنْهَا:
- 86 ثانياً: دَعْوَى سَرِقَةِ الْإِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ عِلْمَ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ وَ"تَارِيخَهُ الْكَبِيرِ":
- 87 ثالثاً: تَرْتِيبُ كِتَابِ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ":
- 90 المبحث الرَّابِعُ: تَعْرِيفُ بَعِلْمِي نَقْدِ الرِّجَالِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ
- 90 المطلب الأول: تَعْرِيفُ النَّقْدِ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ:
- 90 المقصد الأول: النَّقْدُ لُغَةً:
- 90 المقصد الثاني: النَّقْدُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ:
- 91 المطلب الثاني: تَعْرِيفُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:
- 92 المقصد الأول: الْجَرَحُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا:
- 93 المقصد الثاني: التَّعْدِيلُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا:
- 95 المبحث الخامس: مَرَاتِبُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ الَّتِي وَضَعَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ
- 95 المطلب الأول: تَقْسِيمُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ لِمَرَاتِبِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ:

106	المطلب الثاني: موقف العلماء من تقسيم ابن أبي حاتم لمراتب الجرح والتعديل:
119	المطلب الثالث: التقسيم المختار لمراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم:
124	الفصل الثاني دراية ابن أبي حاتم بالرجال.....
125	المبحث الأول: معرفته بمن له صحبة، ومن ليس له صحبة، وبأحوالهم
125	المطلب الأول: معرفته بمن له صحبة:
126	المطلب الثاني: معرفته بمن لأبيه صحبة:
126	المطلب الثالث: معرفته بمن ليس له صحبة:
127	المطلب الرابع: معرفته بأحوال الصحابة:
128	المبحث الثاني: معرفته بالمخضرمين من الرواة.....
129	المبحث الثالث: معرفته بمن لقي الصحابة، ومن له سماع من الرسول - صلى الله عليه وسلم- ..
129	المطلب الأول: معرفته بمن لقي الصحابة:
129	المطلب الثاني: معرفته بمن له سماع من الرسول -صلى الله عليه وسلم-:
130	المبحث الرابع: معرفته بالإخوة من الرواة
130	المطلب الأول: معرفته بالاثنتين من الإخوة:
130	المطلب الثاني: معرفته بالإخوة الثلاثة:
131	المبحث الخامس: معرفته بأسماء الرواة، وكناهم، ومعرفته بألقابهم.....
131	المطلب الأول: معرفته بأسماء الرواة، وكناهم:
131	المطلب الثاني: معرفته بألقابهم:
134	المبحث السادس: معرفته بأنساب الرواة، وقبائلهم
136	المبحث السابع: معرفته بقرابة الراوي، والمنسويين إلى غير آبائهم

136	المطلب الأول: معرفته بقرابة الراوي:
136	المقصد الأول: معرفته بأبائ الرواة:
137	المقصد الثاني: معرفته بأمهات الرواة:
137	المقصد الثالث: معرفته بأحوال الرواة:
138	المقصد الرابع: معرفته بأختان الرواة:
138	المطلب الثاني: معرفته بالمتسويين إلى غير آبائهم:
139	المبحث الثامن: معرفته بالأقران، وبأصحاب الأئمة، ومراتبهم، وأكثرهم رواية عنهم
141	المبحث التاسع: معرفته بمهن الرواة، ووظائفهم
141	المطلب الأول: معرفته بالقضاة:
141	المطلب الثاني: معرفته بالموذنين:
141	المطلب الثالث: معرفته ببائعي الخبز:
142	المبحث العاشر: معرفته بعد أحاديث الراوي، ومن ليس له من الحديث شيئاً
142	المطلب الأول: معرفته بعد أحاديث الرواة:
143	المطلب الثاني: معرفته بمن ليس له من الحديث شيئاً:
146	المبحث الحادي عشر: معرفته بمذاهب الرواة
147	المبحث الثاني عشر: معرفته بالوحدان، وبالراوي واحد هو، أم اثنان
147	المطلب الأول: معرفته بالوحدان:
147	المطلب الثاني: معرفته بالراوي واحد هو، أم اثنان:
148	المبحث الثالث عشر: معرفته بتواريخ الرواة
148	المطلب الأول: معرفته بوفيات الصحابة:

148	المطلب الثاني: معرفته بوفيات غيرهم من الرواة:
148	المطلب الثالث: معرفته بتاريخ قدوم الراوي مدينةً ما:
149	المبحث الرابع عشر: معرفته بالموالي من الرواة
150	المبحث الخامس عشر: معرفته بأوطان الرواة وبلدانهم
151	المبحث السادس عشر: معرفته بالعربية، وأصحابها
151	المبحث السابع عشر: معرفته بتعبير الرؤى
152	الفصل الثالث منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في تعديل الرجال
154	المبحث الأول: الرواة المعدلون باستخدام مصطلحات تدلُّ على المبالغة في التوثيق
154	المطلب الأول: قوله في الراوي: "كان بارع العلم، نسيح وحده في الحفظ في زمانه، لا يتقدمه كبيراً أحد"
162	المطلب الثاني: قوله في الراوي "فوق العلماء في زمانه":
167	المطلب الثالث: قوله في الراوي: "إمام زمانه":
173	المطلب الرابع: قوله في الراوي "ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين":
177	المطلب الخامس: قوله في الراوي "ما رأيت منه إلا خيراً":
179	المبحث الثاني: الرواة المعدلون المؤكَّد توثيقهم بتكرار صفة التوثيق معنيً
179	المطلب الأول: قوله في الراوي "ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث":
183	المطلب الثاني: قوله في الراوي "كتبت عنه، وهو ثقة، من الحفاظ ممن يحسن حديثه ويحفظه":
187	المطلب الثالث: قوله في الراوي "صدوق ثقة من الحفاظ":
189	المطلب الرابع: قوله في الراوي "تثبت صدوق من الحفاظ":
193	المطلب الخامس: قوله في الراوي "من الحفاظ الثقات":
195	المطلب السادس: قوله في الراوي "ثقة صدوق":

- 211المطلب السابع: قوله في الراوي "صدوقٌ ثقةٌ":
- 224المطلب الثامن: قوله في الراوي "صدوقٌ من الحفاظ".
- 227المطلب التاسع: قوله في الراوي "ثقةٌ رضاً"/ "ثقةٌ مرضيٌ":
- 227المقصد الأول: قوله في الراوي "ثقةٌ رضاً":
- 229المقصد الثاني: قوله في الراوي "ثقةٌ مرضيٌ":
- 232المطلب العاشر: قوله في الراوي "ثقةٌ يُحتجُّ بحديثه":
- 239المبحث الثالث: الرواة المعدلون بإفرادِ صفةِ التوثيق
- 239المطلب الأول: قوله في الراوي "ثقةٌ":
- 261المطلب الثاني: قوله في الراوي "ثقةٌ يُجمعُ حديثه":
- 264المبحث الرابع: الرواة المعدلون بألفاظٍ تُقصرُ عن درجةِ السابقةِ قليلاً
- 264المطلب الأول: قوله في الراوي "صدوقٌ":
- 279المطلب الثاني: قوله في الراوي "صدوقٌ لا بأسَ به":
- 280المطلب الثالث: قوله في الراوي "محلُّه الصدقُ"/ "محلُّه الصدقُ وكانت فيه غفلةٌ":
- 280المقصد الأول: قوله في الراوي "محلُّه الصدقُ":
- 300المقصد الثاني: قوله في الراوي "محلُّه الصدقُ وكانت فيه غفلةٌ":
- 301المطلب الرابع: قوله في الراوي "كانَ حافظاً":
- 303المبحث الخامس: الرواة الذين ليسَ لهم من الحديثِ إلا القليل، ويقولُ فيهم: "مَشْهُورٌ"
- 311المبحث السادس: مراتب التعديل عندَ ابنِ أبي حاتم، وحكم أهلها
- 314المبحث السابع: خصائصُ منهجِ الإمامِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي حاتمٍ في التعديل
- 323الفصلُ الرابع: منهجُ الإمامِ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ أبي حاتمٍ في تجريحِ الرجالِ

- 325المبحث الأول: الرواة المجرّحون باستخدام ألفاظٍ تدلُّ على الجرحِ اليَسِيرِ
- 325المطلب الأول: قوله في الراوي "مَجْهُولٌ" / "شَيْخٌ مَجْهُولٌ" / "لا أعرُفُهُ" / "لا يُعرِفُ":
- 325المقصد الأول: قوله في الراوي "مَجْهُولٌ":
- 345المقصد الثاني: قوله في الراوي "شَيْخٌ مَجْهُولٌ":
- 347المقصد الثالث: قوله في الراوي "لا أعرُفُهُ" / "لا يُعرِفُ":
- 352المطلب الثاني: قوله في الراوي "لَمْ يَكُنْ بِحَافِظٍ" / "وَلَا يَحْفَظُ":
- 353المقصد الأول: قوله في الراوي "لَمْ يَكُنْ بِحَافِظٍ":
- 361المقصد الثاني: قوله في الراوي "كَانَ لَا يَحْفَظُ":
- 366المطلب الثالث: قوله في الراوي "سَيِّءُ الحِفظِ" / "سَيِّءُ الحِفظِ ضعيفُ الحَدِيثِ":
- 366المقصد الأول: قوله في الراوي "سَيِّءُ الحِفظِ":
- 375المقصد الثاني: قوله "سَيِّئُ الحِفظِ ضعيفُ الحديثِ".
- 379المبحث الثاني: الرواة المجرّحونَ بألفاظٍ تدلُّ على الجرحِ الشَدِيدِ
- 379المطلب الأول: قوله في الراوي "شَيْخٌ":
- 382المطلب الثاني: قوله في الراوي "ضعيفُ الحديثِ":
- 402المطلب الثالث: قوله في الراوي "ليسَ بالقَوِي" / "ليسَ بِقَوِي":
- 403المقصدُ الأول: قوله "ليسَ بالقَوِي":
- 407المقصدُ الثاني: قوله "ليسَ بِقَوِي":
- 411المطلب الرابع: قوله في الراوي "تَكَلَّمُوا فِيهِ":
- المطلب الخامس: قوله في الراوي: "تَكَلَّمُوا فِيهِ وَضعُوه فلمَ نسمعُ مِنْه" / "كتبتُ عنه وأمسكتُ عَن التَّحْدِيثِ عَنْهُ لَمَّا تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ" / "تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ فَتَرَكْتُ التَّحْدِيثَ عَنْهُ" / "تَكَلَّمَ فِيهِ فلان، وقالَ هو كذَّاب، فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ":
- 427

- 427 المقصد الأول: قوله في الراوي "تكلّموا فيه وضعّفوه فلم نسمع منه":
- 428 المقصد الثاني: قوله "كتبت عنه، وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه":
- 433 المقصد الثالث: قوله "تكلم الناس فيه فتركت التحديث عنه":
- 437 المقصد الرابع: "تكلم فيه فلان، وقال هو كذاب، فتركت حديثه":
- المطلب السادس: قوله في الراوي "لم يكن عندي بصدوق" / "دلّ حديثه على أنه ليس بصدوق" / "نظرت في حديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق":
- 438 المقصد الأول: قوله في الراوي "لم يكن عندي بصدوق":
- 438 المقصد الثاني: قوله في الراوي "دلّ حديثه على أنه ليس بصدوق":
- 441 المطلب السابع: قوله في الراوي "ليس بثقة":
- 446 المطلب الثامن: قوله في الراوي "تركته" / "متروك الحديث":
- 449 المقصد الأول: قوله في الراوي "تركته":
- 449 المقصد الثاني: قوله في الراوي "متروك الحديث":
- 452 المبحث الثالث: ألفاظ تدلّ على الرمي بالكذب:
- 473 المطلب الأول: قوله في الراوي "كان يكذب":
- 473 المطلب الثاني: قوله في الراوي: "كان ضالاًّ مبتدعاً مموهاً مخرقاً":
- 482 المبحث الرابع: مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، وحكم أهلها:
- 493 المبحث الخامس: خصائص منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في التجريح:
- 495 الفصل الخامس: دراسة بعض مصطلحات علوم الحديث، وقواعد الجرح والتعديل، وأحاديث عللها ابن أبي حاتم في كتابه
- 503 المبحث الأول: بعض مصطلحات علوم الحديث التي أطلقها ابن أبي حاتم في كتابه
- 504 المطلب الأول: الحديث الصحيح، ونقد المتن عند ابن أبي حاتم:
- 504

507	المطلب الثاني: الاختلاط، ومعرفة بَمَن اختلطَ مِنَ الرُّوَاةِ:.....
511	المطلب الثالث: المُرسَل في اصطلاح ابن أبي حاتم:.....
517	المطلب الرابع: التَّدليس ومعرفة بالمَدَّيسين من الرُّوَاةِ:.....
520	المطلب الخامس: المُنكَر في اصطلاح ابن أبي حاتم:.....
522	المقصد الأول: قوله "رَوَى حَدِيثًا مَنكَرًا":.....
523	المقصد الثاني: بيان نكَارَةِ حَدِيثِ الزَّوَاي لِرِوَايَتِهِ عَنِ الْمَجْهُولِينَ:.....
525	المقصد الثالث: قوله "يَدُلُّ حَدِيثُهُ عَلَى الْإِنكَارِ" / "فِي حَدِيثِهِ إِنْكَارٌ":.....
532	المقصد الرابع: قوله "حَدِيثٌ مَنكَرٌ شَبَهُ الْمَوْضُوعِ":.....
535	المقصد الخامس: قوله في الراوي: "رَوَى أَحَادِيثَ مَنكَرَاتٍ تَدُلُّ عَلَى تَوْهِينِ أَمْرِهِ":.....
538	المطلب السادس: التَّفَرُّد، وَالْفَاظَةُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ:.....
543	المطلب السابع: وصفُ ابن أبي حاتم الحديثَ "بالباطل":.....
549	المبحث الثاني: بعضُ قواعدَ في الجرحِ والتعديلِ ذكرها ابنُ أبي حاتم.....
549	المطلب الأول: التقوى تَحْجِزُ صَاحِبَهَا عَنِ الرِّوَايَةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِثِقَّةٍ.....
550	المطلب الثاني: لا تُقْبَلُ رِوَايَةٌ مَن لَمْ يَكُنْ مَرَضِيًّا مِنْ بَابِ حُسْنِ الظَّنِّ.....
551	المطلب الثالث: رِوَايَةُ الثَّقَةِ عَنِ غَيْرِ الْمَطْعُونِ عَلَيْهِ تَقْوِيهِ، وَأَمَّا عَنِ الْمَطْعُونِ فَلَا تَقْوِيهِ":.....
553	المبحث الثالث: دراسةُ بعضِ الأحاديثِ التي علَّلها ابنُ أبي حاتم في كتابه.....
654	الخاتمة.....
654	أولاً: النتائج.....
660	ثانياً: التوصيات.....
662	المصادر والمراجع.....

722	الفهارس العامة.....
723	أولاً: فهرس الآيات القرآنية.....
726	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.....
745	ثالثاً: فهرس الأعلام المترجم لهم.....

المُقدِّمة

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مِّثْنَىٰ وَتِلْكَ وَرُبِعٌ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفَ تُؤَفَّكُونَ ﴿٣﴾ (١).

الحمد لله وإن كانَ يَقلُّ معَ حقِّ جلالِهِ حمدُ الحَامِدين، الحمدُ لله في عُلَاه، حمدًا كثيرًا، طَيِّبًا مباركًا فيه، طويلًا مداه، حمدًا يليقُ بِجلالِ وجهِ ربِّنا وعظيمِ سلطَانِهِ على ما تفضَّلَ بِهِ عَلَيْنَا من نِعَمِهِ، وهُدَاه.

والصلاة والسلامُ الأتمَّانِ الأَكملانِ على رسولِهِ الذي اصطفَاه، سيدِ النَّقاة، وإمامِ الدُّعاة، مَنْ جعلتُ سنتَهُ وحدَها نهجَ حياةٍ، وطوقَ نَجاةً، أمَّا بعد:

فإنَّ أهلَ الحديثِ هُمُ أهلُ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وخاصَّتُهُ وورثتُهُ، اصطفَاهم ربُّنا -سبحانَهُ-، لِيَكُونُوا نَقْلَةَ دِينِهِ، وحملةَ شرعِهِ، وحملةَ سنتِهِ، والمبْلِغينَ عنه وعن نبيِّهِ. فاصطنَعَهُم لِنَفْسِهِ، وَصَنَعَهُم على عَيْنِهِ، وَخَلَقَهُم لِهَذَا الشَّانِ، فَعَضُّوا على سِنَةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -بِالنَّوَاجِذِ. أزالَ اللهُ عن قلوبِهِم كلَّ عائقٍ وعالقٍ قد يَحْجُبُهُم عَنْهُ، وعن حديثِ نبيِّهِ. أقوامٌ منذُ زمنِ الإسلامِ الأوَّلِ، إلى يومِنا هذا يحملونَ هَمَّ الدِّينِ والسُّنَّةِ في صَحْوِهِم وَمَنَامِهِم، حديثُ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -شعارُهُم ودِثارُهُم. كذلكَ كانَ أهلُ الحديثِ منذُ الزَّمنِ الأوَّلِ، إلى يومِنا هذا لكَتْمِهِم في هذا الزَّمانِ قد أصبحوا الغُرباءَ الذينَ خَبِرَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -عَنهِمْ. ففي هذا العالمِ المضطربِ اليومِ، وقد حادَ بعضُ القومِ عن الطريقِ، فَلَفتَهُم المِحَنُ، وتقادَفَتَهُم الأهواءُ، وغَشِيَتَهُم الفِتَنُ، -فِتْنٌ كَقِطْعِ اللَّيْلِ المُظْلَمِ، يَصْبِحُ الرَّجُلُ مُسْلِمًا، وَيُؤَمِّسِي كَافِرًا، وَيُؤَمِّسِي مُؤَمِّنًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا قَلِيلٍ-، زمانٌ عادَ فيه الإسلامُ غريبًا كما بدأ، فانهزَمَتِ الأُمَّةُ عن رسولِ اللهِ، وَضِيَعَ بعضُ القومِ سنتَهُ، وَخَذَلُوا دِينَهُ، وَرَضُوا بِالْقَعُودِ، فَتَزَعَتِ الهَيْبَةُ من صدورِ عدوِّهِم، وَصَارُوا كَعُتَاءِ السَّيْلِ، وَسَلَطَ اللهُ عَلَيْهِم مَن لَّا يَرَحِمُ، وَتَدَاعَتْ عَلَيْهِمُ الأُمَّةُ كما تَدَاعَى الأَكْلَةُ على قِصْعَتِهَا. لكنَّ أصحابَ الحديثِ باللهِ

(1) [فاطر: 1 - 2].

اعتصموا، وعلى سنة نبيهم قبضوا، لأنهم يعلمون علم اليقين أنه في هذا العالم المضطرب السقيم لا شيء صحيح ثابت غير الاعتصام بالله، وبسنة رسول الله.

فحين رضي الناس بالدنيا، رضي أهل الحديث برسول الله، انقلب الناس بالأموال والزخارف، ورجع أصحاب الحديث بحديث رسول الله، أنس الناس بمتاع الدنيا، وأنس أهل الحديث برسول الله، ركن الناس إلى الدنيا، وركن أهل الحديث إلى موعود رسول الله صلى الله عليه وسلم - بلقاء قريب على الحوض. اشتغل الناس بالصق في الأسواق، واشتغل أهل الحديث بحديثهم، وإحياء السنن المهجورات، وبتمحيص الرواة الضعفاء من الثقات، وتمييز صحيح حديث رسول الله، وما فيه من العلات.

ولعل من نافلة القول أن من واجب أمة الإسلام اليوم أن تجاهد عن سنة نبيها باللسان والسنان والأقلام والأوقات، وأن تعلم أن هذا الأمر دين، وهو لله - سبحانه - قرينة من أعظم القرينات، وأن يبري أصحاب الحديث لاستكمال ما بدأه سلفهم الأول في علم الحديث: علته، ونقده، وجرح رجاله وتعديلهم. فلقد كان علماء الأجلاء السابقون يقضون نفائس أنفاسهم، وزهرة حياتهم، وأغلى أوقاتهم في حفظ حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وتمحيصه، والبحث عن صحيحه وسقيمه، من خلال تتبع روايته، والكشف عن عدولهم، ومجروحهم، ويكأنهم قد خلّقوا لمثل هذا. وفي ذلك يقول الإمام العَلَمُ عبد الرحمن بن أبي حاتم: "قلماً لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا من جهة النقل والرواية؛ وجب أن نُميّر بين عدول الناقل والرواة، وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهم، وسوء الحفظ والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله - عز وجل - وعن رسوله - صلى الله عليه وسلم - بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقل والبحث عن أحوالهم.." (1).

ولقد قضى الله - سبحانه - على عباده أن يختلفوا في عقولهم، ومداركهم، وحفظهم، فلئسوا سواءً، إذ منهم الحافظ المتقن الجهد، ومنهم من هو أقل منه، وهكذا. وقل هذا الأمر في رواية حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقد بحث النقاد أحوالهم، وخبروا حفظهم، وامتنحوا ضبطهم، وسبروا مروياتهم، وصنّفوا درجاتهم، فليس الأمر خبط عشواء، إنما هي دقة، وفهم، ومعرفة تامّة. فصنّفوا هؤلاء الرواة حسب درجة إتقانهم وضبطهم، ووضعوا لذلك

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/1).

مصطلحات، وألفاظاً خاصة يُطلقونها في الراوي حسب ما تقتضيه حاله، فتتوعدت المصطلحات واختلقت من ناقدٍ لآخر، حتى بتت ترى أن لكل ناقدٍ منهم -على كثرتهم- مصطلحات كثيرة يطلقها لوصف حال الراوي، تصلح مصطلحات كل ناقدٍ، والرواة الذين قيلت فيهم بحثاً كاملاً مستقلاً.

ومن هؤلاء النقاد الأعلام، والعلماء العظام كان الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، ولقد يسر الله لي وقدّر أن أشرف بالكتابة في منهج النقد عند هذا الناقد العلم، والجبل الأشم، فقد كانت له اصطلاحاته الخاصة في الحكم على الرواة جرحاً، وتعديلاً، وقد وضع أول مراتب للتعديل، والتجريح، وكذلك فقد كانت له آراء وأحكام في التعليل والتصحيح، وتعقبات واستدراكات على غيره في شتى علوم الحديث، ومنهج كامل متكامل في النقد، كل ذلك في كتابه العظيم "الجرح والتعديل"، وهذا كله ما أبيئه في هذا البحث - إن شاء الله تعالى -.

وإن كنت لأعلم أنني أمضي في طريق غير ذي سهولة، وأن سيراً في مثل هذا البحث قد يكون شاقاً، وطويلاً، ويحتاج جهداً كبيراً، ووقتاً طويلاً، وتعباً كثيراً، والأمر كما وصف إمامنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم إذ: "لا يُستطاع العلم براحة الجسد"⁽¹⁾.

لكن لي في شخبي، وأستاذي، ومشرفي في هذا البحث، الدكتور المفضل: أحمد عودة، تأسياً، وحسن اقتداء، فهو من هو في هذا العلم، فقد خاض غماره، وخبر أصوله، وأتقن فنونه، فله قصب السبق، واليد الطولى فيه. فأسأل ربي -سبحانه- أن يوفقني إلى ما وفق إليه شخبي، وأن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

وإن أي صعوبة أو عنيت يهونه اعتماداً على الله، وثقة وتوكل عليه، وأمل دائم بوجهه الكريم، ويقين بمعيته، وأنه يحيل الحزن سهلاً، وأن كل صعب هين إذا كان هو المستعان، وأن قلباً تشرب حب حديث رسول الله، وامتلأ به عن آخره، حتى مزج لحمه وعظمه وخالطهما، وتحذوه رغبة عارمة في خدمة سنة رسولنا - صلى الله عليه وسلم - سيهديه ربه، ولن ينفك عنه توفيقه، وعونه. فأسأله -سبحانه- أن يهديني سواء السبيل، وأن يربط على قلبي حتى الوصول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ (35/3).

أولاً: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

1. ما لعلم نقد الرجال من شرف وأهمية، إذ لا يرقى أحد للحكم على حديثٍ ما بصحةٍ، أو سقمٍ، بغير معرفته برجاله، والحكم عليهم جرحاً وتعديلاً، وهذا ما لا سبيلَ إليه إلا بالمعرفة الدقيقة بنقد الرجال.
2. وكذا فَمَا لمعرفة منهج كلِّ ناقدٍ، وسبر أقواله، وبيان خصائص منهجه من أهمية في فهم طريقته في الحكم على الرجال جرحاً وتعديلاً، أو على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً.
3. مكانة الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، وتضلُّعه في علوم الحديث قاطبةً، إن كان في العللِ، أو الجرح والتعديل، وغيره، فهو على علوِّ كعبه، ورسوخ قدمه في هذا العلم إلا أن منهجه في نقد الرجال لم يُفرد بدراسة.
4. نفى ما قد يظنُّه البعض من أن الإمام ابن أبي حاتم إنما هو مجرد ناقلٍ لأقوالٍ غيره، خصوصاً مع اقتران اسمه، وارتباطه باسم أبيه، وأبي زُرعة الرّازيين، إن كان في كتابه "العلل"، أو في "الجرح والتعديل"، فهو وإن كان فعلاً قد جمع أقوالهما، ونقلَ عنهما، وعن غيرهما من العلماء إلا أن له أقوالاً، وآراءً استقلَّ هو بها، وانفرد.
5. ثمَّ ولما وجدت من شيوخه وأساتذتي الأجلاء من تحفيزٍ وتشجيعٍ على خوض غمار علم نقد الرجال، والكتابة فيه، فقد آثرتُ أن أكتبَ في هذا الموضوع، مستعينةً بالله.
6. وقبلَ وبعدَ ذلكَ كلُّه فإنَّ قدرَ الله غالب، ومشيئته نافذة، وإرادته فوق إرادة البشر، وتدبيره ماضٍ على تدبيرهم، والخيرة كلها فيما اختاره الله. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف البحث:

أما أهداف البحث، ومراده فأجزؤه بما يلي:

1. استقراء أقوال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في تعديل الرجال، وتجريحهم، بل وفي نقده إياهم عموماً، ومعرفة بالرواية ورواياتهم، وما يدخلها من علل.

(1) [يوسف: 21].

2. المقارنة بين أقوال الإمام ابن أبي حاتم وحكمه على الراوي، وأحكام غيره من نقاد الحديث، وصياريقته، والخلص إلى حكم راجح على هؤلاء الرواة موضع الدراسة.
3. بيان مصطلحات التعديل، وألفاظه التي استخدمها في توثيق الرجال، ومراتبه التي وضعها لذلك.
4. وبيان مصطلحات التجريح، وألفاظه التي استخدمها في تجريح الرجال، ومراتبه التي وضعها.
5. توضيح خصائص منهج الإمام ابن أبي حاتم في نقده الرجال.
6. واستنتاج منزلة ابن أبي حاتم بين النقاد، ودرجته أمتشدد هو، أم كان معتدلاً، أم متساهلاً؟.
7. والخروج بصورة متكاملة عن منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في نقده الرجال.
8. وبيان ودراسة بعض تعليقاته في كتابه، وبعض تعقباته على غيره، وبعضاً من مصطلحات علوم الحديث التي ذكرها في كتابه، وكذا بعضاً من قواعد الجرح والتعديل.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

- ولم أعثر بعد بحثٍ شديدٍ، وتحرّ، وسؤالٍ لشيوعي، وأساتذتي، ومراسلةٍ لمراكزٍ علميةٍ، وبحثٍ على شبكة الإنترنت، على من أفرّد "الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم ومنهجه في نقد الرجال" برسالةٍ علميةٍ متخصصة، غير أن:
1. للدكتور رفعت فوزي رسالة ماجستير بعنوان: "عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأثره في علوم الحديث" من جامعة القاهرة، بكلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية. في العام: 1372هـ - 1972م. عرض فيه لكتاب ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" بمقدمته، وبيان منهجه فيه، وكذا أتى على ذكر مراتبه التي وضعها، لكنّه لم يأت على دراسة الرواة الذين عدّهم ابن أبي حاتم، أو جرّحهم، ولم يقارن بين أحكامه، وأحكام النقاد غيره، أعني أنّه إنما عني بالجانب النظريّ، عرّياً عن جانب التطبيق والدراسة للرواة، والمقارنة بين أحكام النقاد عليهم، والتجريح بينها، وكذا فقد فاتته من مصطلحات تعديل الإمام ابن أبي حاتم، وتجريحه كذلك، شيءٌ ليس بالقليل، وذلك عند حصره لهما⁽¹⁾.

(1) ينظر: د. رفعت فوزي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأثره في علوم الحديث (ص: 196).

2. وكذا فقد نُكِّم في منهجه في التصحيح، والتعليل من خلال كتابه: "علل الحديث"، في رسالة بعنوان: "استخراج منهج التعليل والتصحيح من خلال كتاب 'علل الحديث' لابن أبي حاتم الرازي"، للمؤلف: حسان الموهوبي، بإشراف الدكتور: حمزة المليباري، من معهد أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بالجزائر.

3. ورسالة: "أثر القرائن على الترجيح عند ابن أبي حاتم، من خلال كتابه العلل -دراسة تطبيقية". للباحث: أمين محروس، بجامعة إِب، في اليمن، بإشراف الدكتور: حسن شبالة، الأستاذ المشارك في كلية الآداب بالجامعة، في العام 1431هـ.

رابعًا: منهجُ البحثِ، وطبيعَةُ عملي فيه:

يتناولُ البحثُ منهجَ الإمامِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ أبي حاتمٍ في نَقْدِ الرَّجَالِ، والكلامِ عليهم جَزْأً، وتعديلاً، وكذلك الكلامَ على مروياتهم تصحيحاً وتعليلاً، وذلكَ باتباعِ المنهجِ الاستقرائيِّ، ثم بيانُ لمنهجِ الإمامِ وخصائصه ومميزاته، باتباعِ المنهجِ الوصفيِّ. ويتمثلُ منهجي بالنقاطِ التالية:

1. أعزو الآياتِ القرآنيةَ التي تردُّ بذكرِ اسمِ السورةِ، ورقمِ الآيةِ.
2. أخرجُ الأحاديثَ الواردةَ من مظانِّها في الكتبِ الحديثيةِ، دونما توسعٍ، إلا إن اقتضت حاجةً، أو علةً فأتوسعُ بما يكفي لإزالةِ الإشكالِ، وحلِّ العلةِ إن وجدتُ.
3. وعندَ التخريجِ: أذكرُ اسمَ المصنِّفِ، وصاحبه، ورقمَ الجزءِ والصفحةِ، إلا إن كانَ مصنِّفاً على الكتبِ والأبوابِ، فأذكرُهُما.
4. أحكمُ على الأسانيدِ وفقَّ القواعدِ المعروفةِ في الحكمِ على الأسانيدِ، وأستعينُ بأقوالِ العلماءِ في ذلكِ، بيدَ أنَّه لو كانَ إسناداً في الصَّحِيحِينَ أو أحدهما، فإنَّ دقَّةَ وتحريِّ صاحبيهما قد كَفَّنَّا عناءَ الحكمِ عليهما.
5. أترجمُ للرواةِ الذينَ ليسوا موضعَ دراستي -أعني الذينَ لم يحكمْ عليهم ابنُ أبي حاتمٍ، ووردتْ أسماؤُهُم- ترجمةً غيرَ موسَّعةٍ، وذلكَ من كتابِ "الجرحِ والتعديلِ"، وإلا "فالتقريب" لابن حجر، وإلا فغيرهما من كتبِ التراجمِ.
6. أمَّا في الرواةِ موضعَ الدراسةِ -أي الذينَ حكمَ عليهم ابنُ أبي حاتمٍ- فإنِّي أُصدِرُ الترجمةَ التي ساقها ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرحِ والتعديلِ".

7. بعضُ المصطلحاتِ التي سأدرسها كانَ ابنُ أبي حاتمٍ قد قالَها في كتابِه "علل الحديث" لا في "الجرح والتعديل"، وهي قليلةٌ وأشيرُ إلى ذلكَ عندَ كلِّ مصطلحٍ منها.
8. ثمَّ أتوسَّعُ في نقلِ أحكامِ العلماءِ النُّقَّادِ فيهِم حتى أخلصَ لحكمٍ مناسبٍ عليهم.
9. أقارنُ بينَ أحكامِ ابنِ أبي حاتمٍ على الرُّواة، وأحكامِ أبيه، وغيره من النُّقَّاد.
10. أذكرُ معاني الكلماتِ والعباراتِ الغريبةِ التي ترد، بالرجوعِ إلى معاجم اللغَةِ، وكتبِ غريبِ الحديث، والشُّروح.
11. أبينُ بعضَ الأماكنِ وأعرَّفُ بها من خلالِ الكتبِ الخاصَّةِ بالبلدان.

أما منهجي في فصلِ المرويَّاتِ التي علَّها الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابِه "الجرح والتعديل":

1. أُصدِّرُ بالترجمةِ التي ذكرَ فيها ابنُ أبي حاتمٍ الحديثَ المعلَّ وأوجهَ الخلافِ فيه، فأقول: قالَ الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ في ترجمةِ فلان، وأسوقُ الترجمةَ.
2. ثمَّ أتى بالحديثِ بتمامه سندًا ومنتأً من مصدرٍ من المصادرِ المعتمدةِ في التخريج، كيما أقارنُ بناءً عليه؛ ذلكَ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ غالبًا ما يذكرُ أوجهَ الخلافِ دونَ ذكرِ للسندِ كاملاً، وكذا فأحياناً ما يكتفي بذكرِ طرفِ الحديثِ، أو بعضٍ منه يدلُّ عليه، وغالبًا ما أحرصُ أنْ أعتدَّ في التخريجِ والمقارنةِ الطريقَ التي رجَّحها الإمامُ الرَّاوي، أو قالَ إنَّها أشبه، وإلا فأخرى، ذلكَ أنَّ بعضًا من الطرقِ التي كانَ يُشيرُ إليها في الاختلافِ كنتُ أبدلُ وسعي كيما أتى بها، فما أعتزُّ عليها.
3. أترجمُ لرجالِ إسنَادِ الطريقِ التي اعتمدها أولاً، من "تقريبِ" الإمامِ ابنِ حجرِ العسقلانيِّ، لأنَّه غالبًا ما يُعطي حكمه على الراوي من خلالِ مقارنته بينَ أقوالِ النُّقَّادِ ثمَّ يعطي الخلاصةَ فيه، فأكتفي بقوله.
4. أمَّا الرواةُ الذينَ فيهِم اختلافٌ، أو علةٌ ما من تدليسٍ وإرسالٍ ونحوهما، فإنِّي أُصدِّرُ فيهِم حكمَ ابنِ حجرٍ كسابقِهِم، ثمَّ أذكرُ أقوالَ غيره معدلينَ وجارحينَ -بالقدرِ الذي يكونُ مناسباً للخُلُوصِ إلى حكمِ عليهم- حتى أوازنَ بينَ أقوالِهِم، وأخرجَ بحكمٍ يليقُ بحالِ الرَّاوي، فإنَّ كانَ مدلسًا مثلاً فإنِّي أذكرُ من أيِّ مرتبةٍ هو، وهل يضرُّ تدليسُه أم لا، أو كانَ مختلطاً، هل تميَّزَ حديثُ الرَّاوي عنه، أم لا، وهكذا دواليك.
5. ثمَّ أحكمُ على الإسنَادِ بحسبِ حالِ روايته.

6. أُخْرِجُ الْحَدِيثَ مِنْ مَطَائِنِهِ وَمَوَاقِعِهِ، تَخْرِيجًا يَكْفِي لِبَيَانِ أَوْجِهِ وَطَرِيقِ الْاِخْتِلَافِ، وَحَلَّ الْعَلَّةَ، وَإِزَالَةَ الْإِشْكَالِ.
7. يَكْتَفِي ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِالْإِشَارَةِ إِلَى مَوَاضِعِ الْاِخْتِلَافِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ فُلَانًا قَدْ رَوَى عَنْ فُلَانٍ، وَقَالَ كَذَا، بَيْنَمَا رَوَى عَنْ فُلَانٍ كَذَا، فَأَخْرَجَ الطَّرِيقَ الَّتِي يُشِيرُ إِلَيْهَا، مَا اسْتَطَعَتْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَقَدْ أَنْبَهَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ قَدْ ذَكَرَهَا، بَيْنَمَا لَمْ يَذْكَرْ تِلْكَ.
8. ثُمَّ أَعُوذُ وَأَدْرُسُ أَوْجِهَ الْاِخْتِلَافِ، وَالرَّاجِحَ فِيهَا، وَأَنْقُلُ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ الْغَوَاصُونَ عَلَى الْعِلَلِ فِي طَرِيقِ مَا بَأَنَّهَا أَشْبَهَ، أَوْ أَرْجَحَ بِأَكْثَرِ، أَوْ أَوْثَقَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ قِرَائِنِ التَّرْجِيحِ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَشَارَ إِلَى أَنَّ طَرِيقَ كَذَا أَشْبَهَ مِثْلًا، أَوْ أَرْجَحُ فَأَذْكَرُ ذَلِكَ.
9. قَدْ أُبَيِّنُ بَعْضَ الْأَنْسَابِ، أَوْ الْأَمَاكِنِ، أَوْ الْغَرِيبِ الَّتِي تَرُدُّ فِي خِلَالِ التَّرْجُمَةِ مِنْ عِنْدِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، أَوْ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْحَدِيثِ مِثْلًا.
10. أَمَّا فِي التَّوْثِيقِ: فَبِالْمَرَاجِعِ الَّتِي أَخْرَجَ مِنْهَا الْحَدِيثَ وَطَرِيقَهُ، فَإِنِّي أَذْكَرُ اسْمَ الْكِتَابِ، وَالْبَابِ، وَالْجُزْءِ، وَالصَّفْحَةِ، وَرَقْمَ الْحَدِيثِ، فِي الْمَصْنُفَاتِ الَّتِي اعْتَمَدَ مَصْنُوقُهَا الْكِتَابَ وَالْأَبْوَابَ فِي تَرْتِيبِهَا - فَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ الطَّرِيقُ ثَانِيَةً، أَوْ طَرِيقٌ فِي نَفْسِ مَوْضِعِ الْأَوَّلِ فَلَا أُعِيدُ ذَلِكَ كُلَّهُ، بَلْ أَكْتَفِي بِرَقْمِ الْحَدِيثِ، وَإِلَّا فَالْجُزْءُ وَالصَّفْحَةُ. وَفِي تَوْثِيقِ بَقِيَّةِ الْمَرَاجِعِ فَاسْمَ الْكِتَابِ، وَالْجُزْءِ، وَالصَّفْحَةِ.
11. إِنْ تَكَرَّرَ مَصْنُفَانِ بِالْعُنْوَانِ نَفْسَهُ كَأَنْ يَكُونَ مِثْلًا: "مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ" لِلْبَغْوِيِّ، وَالاسْمُ ذَاتَهُ لِابْنِ قَانِعٍ، وَقَدْ وَرَدَا عَقَبَ بَعْضُهُمَا مَبَاشَرَةً، فَأَذْكَرُ أَنَّ الْمَوْضِعَ الْأَوَّلَ مِنْ "مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ" لِلْبَغْوِيِّ، وَالثَّانِي لِابْنِ قَانِعٍ. عَلَى أَنِّي أَرْجُو بَقِيَّةَ الْمَعْلُومَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ لِلْكِتَابِ، فِي قَائِمَةِ الْمَرَاجِعِ فِي نَهَايَةِ الرِّسَالَةِ.
12. أَمَّا فِي التَّوْثِيقِ بِشَكْلِ عَامٍّ: فَإِنِّي أَعْتَمِدُ فِي كُلِّ مَرْجِعٍ طَبْعَةً مَعْيِنَةً، أَنْصُ عَلَى مَعْلُومَاتِهَا تَفْصِيلًا فِي فِهْرَسِ الْمَرَاجِعِ، لَكِنِّي قَدْ أُضْطَرُّ أحيانًا إِلَى الْعُزْوِ إِلَى طَبْعَةٍ أُخْرَى، كَأَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْتَمَدَةِ لَدَيْي تَصْحِيفٌ مَا، أَوْ سَقَطَ، أَوْ زِيَادَةٌ مَعْلُومَةٍ، فَأَعْمَدُ إِلَى طَبْعَةٍ أُخْرَى لِأَسْتَبِينَنَّ الصَّوَابَ، وَغَالِبًا مَا أَنْبَهَ عَلَى ذَلِكَ، فَأَقُولُ: وَقَعَ فِي طَبْعَةِ كَذَا خَطَأٌ، وَهِيَ الْمَعْتَمَدَةُ لَدَيْي، بَيْنَمَا فِي طَبْعَةٍ أُخْرَى كَذَا.
13. أَجْعَلُ خَاتِمَةً فِي نَهَايَةِ الْبَحْثِ، أُضْمِنُهَا أَهْمَ النَتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا، وَكَذَا التَّوْصِيَّاتِ.
14. أَصْنَعُ فَهْرَسَ لِلآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ، وَالتَّرَاوَةِ، وَالْمَرَاجِعِ، أَذِيلُ بِهَا الْبَحْثَ.

وبعدَ ذلكَ كلِّه وقبله فإني يا الله قد أسلمتُ أمري إليك، ووجهتُ وجهي إليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، أبرأ من الثقة إلا فيك، ومن الأمل إلا بك، ومن الرجاء إلا منك، ومن التوكل إلا عليك، ومن التفويض إلا إليك. فأسألك أن تهديني سواء السبيل، وأن تجعلَ هذا العملَ خالصًا، مُخلصًا لك، وألا تجعلَ لأحدٍ غيرك فيه نصيبًا، وأن تتقبَّلَ منِّي، إنك أنتَ السميعُ العليمُ، وأنتَ حسبي ومولاي ومُعيني ومرشدي ونعم الوكيل.

وإن كنتُ أصبْتُ ففضلُ ربِّ غنيِّ كريمٍ وامتتأته على عباده الفقراء، وإن كنتُ غفلتُ أو زللتُ فمنَ ذا الذي قد أُوتِيَ عصمةً بعدَ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-، ومنَ ذا الذي ما ساءَ قطُّ؟!!

الفصل الأول

عصرُ الإمامِ عبدِ الرَّحْمَنِ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ،
وترجمتهُ، مع تعريفِ بعلمِ نقدِ الرِّجالِ،
وَالجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، ومراتبهما

المبحث الأول:

عصر الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم

كلُّ إنسانٍ هو ابنُ عصره وبيئته التي نشأ فيها، يُؤثِّرُ فيها، وتُؤثِّرُ فيه، تُساهمُ في تكوينه، وتكوين ملامح شخصيته، وصقلها. ويُساهمُ هو بدوره في تكوين تاريخها، وحضارتها.

وإنَّ فهماً لشخصية أيِّ أحدٍ - وإنْ كانَ نابغاً ذكياً - ليس يكونُ بمعزلٍ عن فهم طبيعة بيئته، والعوامل التي أثَّرت عليه، وساهمت في تكوين فكره. من هنا كانَ يتوجبُ عليَّ أنْ أقدمَ بدراسة عصر الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم لندركَ مدى تأثيره ببيئته، والعصر الذي عاش فيه.

المطلب الأول: الحياة السياسيَّة:

ولدَ ابنُ أبي حاتم في سنة مائتين وأربعين، وتُوفِّيَ سنة ثلاثمائة وسبع وعشرين. فعاش العصر العباسيَّ الثاني⁽¹⁾. والذي يبدأ بخلافة المتوكل سنة (232هـ/847م)، وينتهي في (334هـ/946م) في خلافة المستكفي بالله عبد الله بن المكتفي بن المعتضد. ويُعرفُ هذا العصرُ تاريخياً "بعصر نفوذ الأتراك"؛ حيثُ برزَ العنصرُ التركيُّ، واستأثَرَ بالمناصبِ الكبرى في الدولة، وسيطرَ على الإدارة والجيش، وأضحى خلفاء بني العباسِ ألعوبةً في أيديهم. فكانوا هم أصحابُ السيادة والقرارِ ليس في عاصمة الخلافة فَحَسَبَ، بلُ وفي باقي الولاياتِ الإسلاميَّة الأخرى وقد تمَّت الاستعانةُ بهذا العنصرِ التركيِّ المجلوبِ من إقليم "تُرِكِسْتان"⁽²⁾، و"بلادِ ما وراءَ النهر"⁽³⁾، من قِبَلِ المأمونِ والمعتصم⁽⁴⁾ في "العصر العباسيَّ الأول".

(1) اصطلاح المؤرخون على تقسيم تاريخ الدولة العباسية إلى أربعة عصور: العصر العباسيَّ الأول، أو دور النفوذ الفارسي (132-232هـ/750-847م)، العصر العباسيَّ الثاني، أو دور النفوذ التركي (232-334هـ/847-945م)، العصر العباسيَّ الثالث، أو دور نفوذ البويهيين الفرس (334-447هـ/945-1055م)، العصر العباسيَّ الرابع، أو دور النفوذ السلجوقيَّ التركي (447-656هـ/1055-1258م). أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي (ص:38).

(2) إقليم تُرِكِسْتان: "هو اسمُ جامعٍ لجميع بلادِ التُّرك". ياقوت الحموي، معجم البلدان (2/23).

(3) ما وراءَ النَّهر: "يرادُ به ما وراءَ نهرِ جیحون بخُراسان، فما كانَ في شَرْقيِّه يُقالُ له بلادُ الهِياطلة، وفي الإسلامِ سَمَّوه ما وراءَ النَّهرِ، وما كانَ في غربيِّه فهو خُراسان وولاية خوارزم". المرجع السابق (5/45).

(4) وتذكُرُ كتبُ التاريخ أنَّ المعتصمَ قد ندمَ في أواخرِ حياته على اصطناعه الأتراك -ولات حينَ مندم-. وينظر: الطبري، التاريخ (9/122)، وأحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي (ص:123).

وقد ظهرت بوادر الضعف في مستهلّ العصر الثاني الذي تختلف ملامحه عن العصر العباسي الأول⁽¹⁾. فعندما شعر الخليفة المأمون أنّ بعض القادة الذين أصبح لهم نفوذ لم يعد بالإمكان وضع حدّ لهم بسهولة خاف مغبة الأمر، وكذا فإنّ الجند لم يعد بالإمكان السيطرة عليهم أيضاً؛ لأنّ الناس قد خلدوا إلى الراحة وركنوا إلى الدنيا، وبقيت القوة بيد هؤلاء الجند، لذا فقد طلب من أخيه المعتصم الإكثار من جلب الأتراك من بلاد ما وراء النهر على شكل ممالك؛ فحياة المدن لم تفسد طباعهم بعد، ثمّ إنّه يمكن تدريبهم تدريباً عسكرياً لتأمين الجند المطلوب عند الحاجة منهم، وتربيتهم تربية خاصة كيما يكونوا أداة طيعة بيد الخليفة يحمي بهم الثغور ويضرب بهم خصوم الدولة في الداخل. فبدأت أفواج الترك تقدّ إلى بغداد حتى ضجّ منهم سكانها، فقد أصبحوا جنوداً لهم نفوذ، فكثرت تعدياتهم؛ فقد أفسدتهم حياتهم الجديدة، وحدث الخلاف بينهم وبين البغداديين، واضطرّ المعتصم إلى بناء مدينة سامراء⁽²⁾، والانتقال بهم إلى هناك. ومع الزمن أصبح منهم قادة اشتهر منهم "الأفشين" و"بغاً" و"وصيف" وغيرهم. وزاد نفوذهم في الدولة، وأمسكوا بناصية الخلافة، حتى تأمروا مع المنتصر على قتل أبيه المتوكل عام 247هـ⁽³⁾. فانتهى العصر العباسي القوي وجاء عصر الضعف حيث سيطر العسكر على الحكم. ومع مجيء هؤلاء الجند إلى مركز السلطة أصبحت الأمور بأيديهم وبقي الخليفة متجرداً من صلاحياته، وسلطاته، ومسلوبهما، ليس له سوى التوقيع على ما يريدونه، وإصدار الأوامر حسب ما يرونه. وصار الحكم بالسيف لا بالرأي، والتنفيد بالسوط، لا بالحكمة.

(1) فقد امتاز العصر الأول بقوة الخلافة، وتركيز السلطة في يد الخلفاء الذين اتصفوا بالبراعة السياسية، وقوة الشخصية. وينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية (ص: 156).

(2) سامراء: "الغة في سرّ من رأى، مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خربت". ياقوت الحموي، معجم البلدان (173/3).

(3) وقد اتهم المنتصر بالمشاركة في قتل والده، لكنّه نفى التهمة عن نفسه مدعيّاً أنّ الوزير ابن خاقان هو الذي قتله أخذاً بثأر أبيه. ولقد كانت بينه وبين ابنه المنتصر مباينة، وكان كلُّ منهما يكره الآخر ويؤذيه. فاتفق المنتصر مع جماعة من الأمراء على قتله وقتل الفتح بن خاقان، وكان أكبر أمرائه وأفضلهم، فهجموا عليه وهو يشرب فحبطوه بالسيف فقتلوه وقتلوا الفتح معه، وأشاعوا أنّ الفتح قتله فقتلناه به. وجلس ابنه على السرير بعده، في صبيحة الليلة التي قتل أبوه فيها، وذلك في سنة سبع وأربعين ومائتين. وينظر: ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية (ص: 237)، وأحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي (ص: 124).

وأجبر الناس على الخضوع، إكراهاً وقسرًا. وهكذا فسد الوضع فلم يأمن الناس على أرواحهم، ولا على أموالهم، ولا على أعراضهم، وفقدوا حريتهم، وعزتهم، وأصاب الأمة الذل، وفقدت ريادتها، ومجدها، ولم تعد قادرة على القتال، ولا على المجابهة، وأصبح المجتمع مضطراً للخضوع للقادة المتسلطين، وقبول كل أمر يراه العسكريون. واستمر حال الجنود الأتراك هؤلاء ما يقرب من مائة سنة (247هـ - 334هـ)⁽¹⁾. وتميز هذا العصر بكثرة الخلافات، وسوء الإدارة، وضعف الخلفاء فما أن يُنصب خليفة حتى يُخلع، أو يُقتل⁽²⁾. ودب اليأس والوهن في نفوس الناس، وغابت الرفاهية التي كانوا يعيشونها.

ولم تكن مدينة "الري"⁽³⁾ التي عاش فيها ابن أبي حاتم بعيدة عن هذه الأحداث كلها، فقد عانت وعاشت أوقاتاً عصيبة، فطمع فيها الطامعون، وحاولوا انتزاعها من الدولة العباسية، وكفوا أهلها من الضرائب ما لا يطيقون، وعمها الاضطراب، والترزعج، والخوف. فقد حكمها الطاهريون، وكانوا مستقلين عن الخلافة العباسية⁽⁴⁾. ثم حكمها الحسن بن زيد العلوي، مؤسس الدولة الزيدية، بعد صراع عليها مع الطاهريين⁽⁵⁾، وظل الصراع بينهما طويلاً، حتى انتهت الدولة الطاهرية (205-259هـ/820-873م)، وقامت الدولة الصفارية (254-298هـ/867-911م)، فاستولت على ما كان في أيدي الطاهريين⁽⁶⁾. ثم ما لبثت الري أن عادت إلى الخلافة،

(1) ينظر: محمود شاکر، التاريخ الإسلامي (10/2-12).

(2) ويصف ابن طباطبا حال هؤلاء الخلفاء يقول: "إلا أن الأتراك كانوا قد استولوا منذ قتل المتوكل على المملكة واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالأسير إن شاءوا أبوه، وإن شاءوا خلعوه، وإن شاءوا قتلوه". الفخري في الآداب السلطانية (ص:243). وقد تتابع في هذا العصر عدة خلفاء هم: المنتصر بالله، المستعين بالله، المعتز بالله، المهدي بالله، المعتضد على الله، المعتضد بالله، المكتفي بالله، المعتز بالله، الفاهر بالله، الراضي بالله، المنقفي بالله، المستكفي بالله. ينظر: محمود شاکر، مرجع سبق ذكره (43/2-128).

(3) الري: "بفتح أوله، وتشديد ثانيه، فإن كان عربياً فأصله من رويت على الراوية أروي رياً، فأنا راو إذا شدت عليها الرواء". معجم البلدان (3/116). وهي مدينة في بلاد الجبال قد يشاهد الرائي أطلالها على مسيرة خمسة أميال تقريباً من الجنوب الشرقي من طهران -عاصمة إيران اليوم- وهي إلى الجنوب من طنف من جبال البرز يمتد إلى السهل. وتقع قرية شاه عبد العظيم وضريحه جنوبي الأطلال مباشرة. ينظر: مركز الشارقة للإبداع الفكري، دائرة المعارف الإسلامية (25/7792).

(4) ينظر: أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي (ص:149).

(5) ينظر: الطبري، التاريخ، حوادث سنة خمسين ومائتين (5/360، وما بعدها).

(6) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، حوادث سنة أربع وثمانين ومائتين (6/496 وما بعدها).

وذلك وقت اشتداد وطأة الأتراك في مقر الخلافة في "سرّ من رأى". ثم رأى الخلفاء أن يُرسلوا بعض القواد إلى الأقاليم المختلفة، كي يستريحوا من شرهم، فأرسلوا أحدهم إلى "الري"، فعانت فيها فساداً، ونهب أموال أهلها، ثم تطلّع إلى العودة إلى مركز الخلافة ليستأثر بالثقوذ، وعليه فما صنع شيئاً أكثر من أخذ الأموال واحتجانها⁽¹⁾ لنفسه⁽²⁾. ثم دخلت الري تحت سيطرة الدولة السامانية (261-389هـ/874-999م)⁽³⁾، لكنها عانت ما عانت في الفترات قبلها، من نهب للأموال، والاضطراب، وعدم الاستقرار⁽⁴⁾. ولقد تأثر أهل الري بهذه الحوادث والاضطرابات السياسية فلربما صنّف أحدهم كتاباً لغيره كيما يتقي شره، ويدفع ضره.

فيقول الحمويُّ ياقوت: "وكان أهل الريّ أهل سنة وجماعة إلى أن تغلب أحمد ابن الحسن الماردانيّ عليها فأظهر التشيع، وأكرم أهله، وقرّبهم فتقرّب إليه الناس بتصنيف الكتب في ذلك، فصنّف له عبد الرحمن بن أبي حاتم كتاباً في فضائل أهل البيت وغيره، وكان ذلك في أيام المعتمد وتغلبه عليها في سنة 275هـ"⁽⁵⁾.

ولقد صنّف أبو بكر محمد بن زكرياء الرّازي الحكيم كتاب "المنصوري في الطب"⁽⁶⁾، حين استعمل على الريّ أبو صالح منصور بن إسحاق⁽⁷⁾ بن أحمد بن أسد فولّيتها ست سنين، وكان قدومه إليها في سنة 290هـ⁽⁸⁾.

-
- (1) احتجان: مصدر الفعل "حجّن"، واحتجان الشيء: اجتذابه إلى نفسك من المحجّن، وامتلاكه، وحيازته". ينظر: الرّمحشيريّ، الفائق في غريب الحديث (262/1).
- (2) ينظر: الطبري، التاريخ، حوادث سنة ست وخمسين ومائتين (468/9).
- (3) ينظر: طقّوش، تاريخ الدولة العباسية (ص: 191).
- (4) ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، حوادث سنة خمس وتسعين ومائتين (562/6).
- (5) الحموي، معجم البلدان (121/3). وسيأتي الكلام على ما قاله الحمويّ، وبيان أن القصة إنما هي مُنتحلة، يترفع الإمام ابن أبي حاتم، ويتورّع عن فعل مثل ذلك.
- (6) أبو بكر محمد بن زكرياء الرّازي: "مولده ومنشؤه بالريّ، وسافر إلى بغداد وأقام بها مدة وكان قدومه إلى بغداد وله من العمر ثيف وثلاثون سنة. وكان من صغره مشتغلاً للعلوم العقلية مشتغلاً بها وبعلم الأدب ويقول الشعر. وأما صناعة الطبّ فإنما تعلمها وقد كبر. توفي سنة عشرين وثلثمائة". وينظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء (ص: 414، 420).
- (7) كذا سمّاه الحمويّ: "منصور بن إسحاق"، ووقع عند ابن أبي أصيبعة (ص: 416): "منصور بن إسماعيل"، وقد نقله عن كتاب "الفهرست" لابن النديم (ص: 360). ويبدو أن الصواب ما قاله الحمويّ، ومثله وقع عند عبد الحّي بن الضحّاك الجرديزي، "زين الأخبار" (ص: 210)، وابن الأثير، الكامل في التاريخ (634/6).
- (8) ينظر: الحموي، معجم البلدان (122/3).

هكذا كانت الحياة السياسيّة في العصر الذي عاش فيه الإمام ابن أبي حاتم، بكلّ ما فيه من الاضطراب، والاختلاف، والتنازع، لكنّه مع ذلك كلّه فقد ظلّ ثابتاً على دينه، وعقيدته، وعلمه، لم تلهه الدنيا، ولم يبهزه زخرفها، بل ظلّ زاهداً، عابداً، طالباً لعلوم الحديث منذ صغره، حتى توفاه ربّه - سبحانه -.

المطلب الثاني: الحياة الاقتصاديّة:

أمّا الحياة الاقتصاديّة التي كانت عصر ابن أبي حاتم فالظاهر أنّها كانت حياة زاهرة، مزدهرة، متزفة، فالمدينة التي عاش فيها "الريّ"، كانت عروس الدنيا⁽¹⁾، مدينة عامرة، عظيمة، كبيرة، فيها من العمارات، والأسواق، والتجارات، والحانات، والأنهار، والأشجار، والفواكه، والخيرات. وفيها مدارس، وصنائع، ومطابخ. وأهلها أخلاط من العرب، والأتراك، والفرس. فيهم التجار، والعلماء، والقراء، والأئمة، والزهاد، والغزاة، والعوام. وكلّ ذلك يدلّ على الازدهار، والعمار، والترف الذي كان أهلها يعيشونه. لكنّ سنة الله التغيير في أرضه، فما لبثت هذه المدينة العظيمة أن خربت، وأصبحت معالمها أثرًا بعد عين.

وأقول هنا أقوال بعض من وصف مدينة الريّ ومن ذلك:

ما جاء في "حدود العالم من المشرق إلى المغرب": "مدينة عظيمة، وعامرة، ذات تجارات، مزدحمة بالسكان، والتجار الكثيرين. مياه أهلها من قنوات. يرتفع منها الكرياس⁽²⁾، والأبراد⁽³⁾، والقطن، والغضائر⁽⁴⁾، والسمن، والنبيد، والطيليسة الصوف الجيدة⁽⁵⁾.

وفي نعتها عند الاضطخري في "المسالك والممالك": "وأعظم هذه المدن الريّ، وهي مدينة إذا جاوزت العراق إلى المشرق فليس مدينة أعمر، ولا أكبر، ولا أيسر أهلًا منها إلى آخر

(1) كذا وصفها الأصمعيّ. ينظر: الحموي، معجم البلدان (118/3).

(2) الكرياس: بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرب، وفارسيّته بالفتح. والنسبة كرابيسيّ. ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص: 570).

(3) الأبراد: "جمع بُرد. والبُرْد، بالضم: ثوبٌ مخطّط، وخصّ بعضهم به الوشيّ، قاله ابن سيده. ويجمع أيضًا على: أبُرْد وبُرود وبُرْد". ينظر: ابن سيده، المحكم والمُحيط الأعظم (323/9)، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (348/4).

(4) الغضائر: "جمع غصارة، وهي القصعة الكبيرة". أبو المكارم المُطرزيّ، المُغرب في ترتيب المُغرب (105/2).

(5) مؤلفه مجهول، وترجمه عن الفارسيّة يوسف الهادي، حدود العالم من المشرق إلى المغرب (ص: 152).

الإسلام إلا نيسابور⁽¹⁾. فإنَّها في العَرَصَةِ⁽²⁾ أوسعُ. فأما اشتباكُ الأبنيةِ، والعمارةِ، واليسارِ، فإنَّ الرِّيَّ تفضُّلُها. ولها أبوابٌ مشهورةٌ. ومياهُهم من الآبارِ ولها أيضًا فَنِيٌّ⁽³⁾. ونقودُهم الدراهمُ، والدنانيرُ، وزِيُّ أهلها زيُّ العراقِ. ولهم دَهَاءٌ، وتَجَارِبٌ⁽⁴⁾.

أما محمدُ بن أحمدَ المقدسيِّ في "أحسنِ التَّقاسيمِ في معرفةِ الأقاليمِ" فقال: "الرِّيُّ بلدٌ جَلِيلٌ، بَهِيٌّ، نبيلٌ، كثيرُ المَفَاخِرِ والفَوَاكِه، فسيحُ الأسواقِ، حسنُ الحَانَاتِ، طيبُ الحمَّاماتِ، كثيرُ الإِدَاماتِ، قليلُ المُؤذِناتِ، غزيرُ المياهِ، مفيدُ التَّجَارَاتِ. فيه علماءٌ سُرَّاءٌ، وعوامٌ دُهَّاءة. وبه مجالسُ، ومدارسُ، وقرائحُ، وصنَّاعُ، ومطَّارحُ، ومكارمُ. هو أحدُ مفاخرِ الإسلامِ، وأمَّهاتِ البلدانِ، بهِ مشايخُ، وأجَلَّةٌ، وقراءٌ، وأئمَّةٌ، وزهَّادٌ، وعُزَّاءة"⁽⁵⁾.

وفي "آكامِ المَرْجَانِ في ذِكْرِ المَدَائِنِ المشهورةِ في كلِّ مَكَانٍ" لإسحاقَ بن الحسينِ يصفُ الرِّيَّ، وأهلها، فيقول: "هي مدينةٌ جَلِيلَةٌ. وأهلها أخلاطٌ من النَّاسِ، من الفُرسِ، والعربِ، والأترَكانِ. ويشربُ أهلها من عيونِ، وأنهارٍ عظامِ. وهي كثيرةُ الأشجارِ"⁽⁶⁾.

(1) نَيْسَابُور: "بفتح أوله، والعامَّةُ يسمونه نَسَاوُور، وهي مدينةٌ عظيمةٌ من أعمالِ خُرَّاسَانَ، ذاتُ فضائلٍ جسيمةٍ، وكانَ المسلمونَ فتحوها في أيامِ عثمانَ بن عفَّان -رضي اللهُ عنه- والأميرِ عبدِ اللهِ بنِ عامرِ بنِ كُريزٍ في سنةِ 13هـ صلحًا، وبنى بها جامعًا، وقيلَ إنَّها فُتحتُ في أيامِ عمرَ -رضي اللهُ عنه- على يدِ الأحنفِ بنِ قيسٍ وإنَّما انتَقَضتُ في أيامِ عثمانَ فأرسلَ إليها عبدُ اللهِ بنِ عامرٍ ففتَحَهَا ثانيةً". ينظر: الحموي، مرجع سبق ذكره (331/5)، إسحاق بن الحسين، آكامُ المَرْجَانِ في ذِكْرِ المَدَائِنِ المشهورةِ في كلِّ مَكَانٍ (ص: 72).

(2) جاءَ في "لسانِ العربِ" (2883/4): "قالَ الأصمعيُّ: كلُّ جَوْبَةٍ مُنْقَفَةٍ ليسَ فيها بناءٌ فهي عَرَصَةٌ. قالَ الأزهرِيُّ: وتُجمَعُ عِراضًا وعَرَصَاتٍ، وعَرَصَةُ الدارِ وسَطُها، وقيلَ هو ما لا بناءَ فيه. والعَرَصَةُ كلُّ بُعْجَةٍ بينَ الدَّورِ واسعةٍ ليسَ فيها بناءٌ، وقيلَ هي كلُّ موضعٍ واسعٍ لا بناءَ فيه". وينظر: الأزهرِيُّ، تهذيبُ اللُغةِ (15/2).

(3) فَنِيٌّ: جمعُ القنَاةِ التي تُحْفَرُ تحتَ الأرضِ ليجتمعَ فيها الماءُ. ينظر: الفراهيديُّ، كتابُ العَيْنِ (218/5).

(4) ينظر: الاصطخريُّ، مَسالكِ المَمالِكِ (لیدن/207).

(5) ينظر: المقدسيُّ، أحسنِ التَّقاسيمِ في معرفةِ الأقاليمِ (ص: 390).

(6) آكامِ المَرْجَانِ في ذِكْرِ المَدَائِنِ المشهورةِ في كلِّ مَكَانٍ (ص: 67). وقالَ الجاحظُ في "التبصرة بالتجارةِ في وصفِ ما يُستَظَرَفُ في البلدانِ من الأمتعةِ الرُفيعَةِ والأعلاقِ النفيسةِ والجواهرِ الثمينةِ" (ص: 30)، بابُ ما يُجلبُ من البلدانِ من طرائفِ السِّلَعِ والأمتعةِ والجواري والأحجارِ وغيرِ ذلك: "ومن الرِّيِّ: الأسلحةُ، والثيابُ الرقاقُ، والأمشاطُ".

وقد ذكرها الحموي في "معجمه" فطَوَّلَ ذكرها، فقال إِنَّهَا: "مدينة مشهورة من أمهات البلاد، وأعلام المدن، كثيرة الفواكه والخيرات، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسًا⁽¹⁾". ثم قال: "وهي مدينة عجيبة الحُسن، مبنية بالأجر المنمق المحكم، الملمع. وكانت مدينة عظيمة خرب أكثرها. واتفق أنني اجترت في خرابها في سنة 617 وأنا منهزم من التتر فرأيت حيطان خرابها قائمة، ومنابرها باقية، وتزاويق الحيطان بحالها لقرب عهدها بالخراب، إلا أنها خاوية على عروشها"⁽²⁾.

وفي "تاريخ الطبري": "فقد خربت الري إثر نزاع، وحرب نشأت بين أهلها من الشيعة، والشافعية، والحنفية"⁽³⁾. وكذا فقد تعرضت لنكبات طبيعية. فعند الطبري أيضاً، في سنة تسع وأربعين ومائتين: "أصاب أهل الري في ذي الحجة زلزلة شديدة، ورجفة تهدمت منها الدور، ومات خلق من أهلها، وهرب الباقون من أهلها من المدينة"⁽⁴⁾!

وتعرضت أيضاً لهجمات المغول، واعتداءاتهم، فكان خرابها على يد جنكيز خان المغول، سنة 617هـ/1220م. كذا في "دائرة المعارف الإسلامية"⁽⁵⁾.

-
- (1) الفرسخ: ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع. الحموي، معجم البلدان (36/1).
 - (2) الحموي، معجم البلدان (116/3). وينظر وصف الري أيضاً عند اليعقوبي في "البلدان" (ص: 89).
 - (3) وقال ياقوت الحموي في سبب خرابها أيضاً: "سألت رجلاً من عقلائها عن السبب فقال: أما السبب فضعيف، ولكن الله إذا أراد أمراً بلغه، كان أهل المدينة ثلاث طوائف: شافعية وهم الأقل، وحنفية وهم الأكثر، وشيعة وهم السواد الأعظم؛ لأن أهل البلد كان نصفهم شيعة. فوقع العصبيّة بين السنة، والشيعة فتصافر عليهم الحنفية، والشافعية، وتطاولت بينهم الحروب حتى لم يتركوا من الشيعة من يُعرف، فلما أفوهم وقعت العصبيّة بين الحنفية والشافعية، ووقعت بينهم حروب كان الظفر في جميعها للشافعية - هذا مع قلة عدد الشافعية - إلا أن الله نصرهم عليهم، فهذه الحال الخراب التي ترى هي حال الشيعة والحنفية، وبقيت هذه المحلة المعروفة بالشافعية، وهي أصغر حال الري، ولم يبق من الشيعة والحنفية إلا من يُخفي مذهبه، ووجدت دورهم كلها مبنية تحت الأرض، ودروهم التي يسلك بها إلى دورهم على غاية الظلمة، وصعوبة المسلك، فعلوا ذلك لكثرة ما يطرقهم من العساكر بالغازات ولولا ذلك لما بقي فيها أحد!".
ينظر: الحموي، مرجع سبق ذكره (117/3).
 - (4) الطبري، التاريخ (265/9).
 - (5) ينظر: مركز الشارقة للإبداع الفكري، دائرة المعارف الإسلامية (7792/25).

المطلب الثالث: الحالة الاجتماعية:

وأذكرُ في هذا المطلب بعضَ حديثٍ عن الحياة الاجتماعية في مدينة ابن أبي حاتم "الريّ"، بناءها، وفتحها، وأخلاق الناس وطبقاتهم فيها:

قال جعفر بن محمد الرازي: "قدم أمير المؤمنين المهدي في خلافة المنصور، فبنى مدينة الري التي الناس بها اليوم، وجعل حولها خندقاً، وأرخ بناءها سنة ثمان وخمسين ومئة"⁽¹⁾. وقال اليعقوبي: "واسم مدينة الري المحمدية"⁽²⁾.

وإنما سميت بهذا الاسم لأن المهدي نزلها في خلافة المنصور لما توجه إلى خراسان⁽³⁾ لمحاربة عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي⁽⁴⁾ وبنائها، وبها ولد الرشيد لأن المهدي أقام بها عدة سنين، وبنى بها بناءً عجيباً⁽⁵⁾.

ثم افتتحها الصحابي الجليل قرظة بن كعب الأنصاري⁽⁶⁾ في خلافة عمر بن الخطاب

(1) البلاذري، فتوح البلدان (ص:443).

(2) وفي "آكام المرجان" (ص:67) قال: "واسمها المهدية؛ لأن المهدي نزل بها". بينما في بقية المراجع التي ذكرتها، وذكرتها جاء اسمها "المحمدية". وأياً ما كان اسمها منها فلا تعارض؛ إذ اسمه محمد، والمهدي لقب له، وهو: "أبو عبد الله محمد بن الخليفة أبي جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب العباسي، الخليفة الثالث من بني العباس". ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (500/4)، ترجمة 362.

(3) خراسان: "بلاد واسعة، أول حدودها ممّا يلي العراق أزدوار قصبه جوين وبيهق، وآخر حدودها ممّا يلي الهند طخارستان، وغزنة، وسجستان، وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور، وهراة، ومرو". الحموي، معجم البلدان (350/2)

(4) عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي: "من الأمراء الأشداء في صدر العصر العباسي، ولي إمرة خراسان للمنصور سنة 140هـ، ففتك بأهلها، حبس بعضهم، وقتل بعض، ثم خلع طاعة المنصور، فوجه إليه المهدي وجنده فأسرّوه، وحملوه إليه فقتلته بده، ورجلاه، ودقّت عنقه، ونفي أهله وولده". ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ (88/5-89).

(5) اليعقوبي، البلدان (ص:89).

(6) شهد قرظة أهداً، وتوفي بالكوفة، والمغيرة بن شعبة عليها، فنيح عليه فأنكر ذلك المغيرة، وقد حدث قرظة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بأحاديث. وكان فيمن وجه عمر إلى الكوفة مع عدة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يفقهونهم ويعلمونهم القرآن، وليس بالمدينة من ولده أحد ومنزلهم بالكوفة. ثم شهد فتح الري زمن عمر. وولاه علي الكوفة. ثم سار إلى الجمل مع علي -رضي الله عنهما-، ثم شهد صفين. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبير (350/4)، أبو القاسم البغوي، معجم الصحابة (55/5)، الذهبي، تاريخ الإسلام (378/2).

رضي الله عنه - سنة ثلاث، أو أربع وعشرين⁽¹⁾.

وقد كان أخلطاً من الناس يعيشون فيها: ففيها العرب، والفُرس، والأتراك⁽²⁾، ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الناس الذين يعيشون في هذا المجتمع منقسمين إلى طبقات:

1. جنود الوالي الذين كانوا يناصرونه ضد أعدائه والطامعين في ولاية الري.
2. طبقة الأغنياء من أصحاب الضياع من أتباع الخليفة، وأغنياء المدينة.
3. الزُّراع الذين كانوا يزرعون القطن، والفاكهة مثل البطيخ، والخوخ.
4. الصُّناع الحرّيين الذين ينسجون البرود، ويعملون القصاع، والمسال⁽³⁾، والأمشاط⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: الحياة العلميّة، والفكريّة:

قد تقدّم أنّ مدينة الريّ افتتحها الصحابيُّ الجليلُ قرظَةُ بنُ كَعْبِ الأنصاريّ في خلافة عمر بن الخطّاب رضي الله عنهما - سنة ثلاث، أو أربع وعشرين. وقد رحل إليها عددٌ من الصحابة رضي الله عنهم -، فوجدوا الصحابة في هذه البلاد يعني أنهم سيفقهون أهلها، ويعلمونهم، ويفهمونهم دين الإسلام، والقرآن، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فهي إحدى مفاخر الإسلام، وأمّهات البلدان بها مشايخ، وأجلّة، وقراء، وأئمّة، وزهّاد، وغزاة⁽⁵⁾.

(1) وينظر: البلاذري، فتوح البلدان (ص: 443)، وقال فيها: "حدثني العباس بن هشام الكلبي، عن أبيه، عن أبي مخنف، أنّ عمر بن الخطّاب كتب إلى عمّار بن ياسر، وهو عامله على الكوفة، بعد شهرين من وقعة نهاوند، يأمره أن يبعث عروة بن زيد الطائي إلى الريّ في ثمانية آلاف ففعل. وسار عروة إلى ما هناك. فجمعت له الديلم، وأمدّهم أهل الريّ فقاتلوه، فأظهره الله عليهم فقتلهم واجتاحهم". وينظر: اليعقوبي، البلدان (ص: 89)، ابن الحسين، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كلّ مكان (ص: 67).

(2) ابن الحسين، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كلّ مكان (ص: 67).

(3) المسال: "هي الإبر العظام، وأحدتها المسلة". ابن منظور، لسان العرب (3/2076).

(4) د. رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 18).

(5) ينظر: محمّد بن أحمد البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ص: 390).

"وقد اهتمَّ بها المسلمون لموقعها الخطير من بلاد المشرق من الناحية العسكرية والإدارية، ولشهرتها التجارية، وغير ذلك من الأسباب. فجمعت لتراثها القديم، وشهرتها روعة الإسلام، وتعاليمه القويمة حتى أضحت مركزاً علمياً هاماً خلد عبر العصور والأجيال. وبعد أن دخل الإسلام إلى بلاد الرِّيِّ، ورسخ في القلوب، بدأ كثيرٌ من أبنائها يحرصون على تعلم أحكام الدين المختلفة وآدابه، فانتشرت في طول البلاد وعرضها بيوتُ الله حيثُ حلق العلم والتعلم، والمذاكرة، ورحل الكثير منهم إلى المراكز العلمية الأخرى للاغتِراف من مناهل العلم، والتزود، ثم الرجوع إلى الرِّيِّ لتعليم وتبليغ أهله العلم. فبرز الكثير من العلماء الأعلام ابتداءً من عصر التابعين حتى بلغت عصرها الذهبي في القرن الثالث"⁽¹⁾. فممن دخلها محمدُ بنُ الحسن الفقيه⁽²⁾، والكسائيُّ المقرئ⁽³⁾.

- (1) ينظر: سعدي الهاشمي، أبو زرعة الرّازي وجهوده في السنّة النبويّة (ص: 25).
- (2) محمد بن الحسن الشيباني: "مولي لهم، صاحبُ الرأي أبو عبد الله، أصله من دمشق من أهل حرستا، قدم أبوه العراق، فولد محمدٌ بؤاسط، ونشأ بالكوفة، وخرج مع هارون، فمات بالرّي". وعند ابنِ فُطلوُبغا في "تاج التراجم" (ص: 237)، ترجمة 203، قال: "صحب الإمامُ أبا حنيفة، وعنه أخذ الفقه ثم عن أبي يوسف. وله كتب عديدة. وهو الذي نشر علم أبي حنيفة فيمن نشره". وقال محمد بن الحسن: "أقمت على مالك ثلاث سنين، وسمعتُ منه سبعمائة حديثٍ ونيقاً". وعن الشافعي: أنه قال: "أخذتُ من محمد بن الحسن وقر بغير، وما رأيتُ رجلاً سميتُ أخفُ روحاً منه، وكان روحاً كلّه، وكان يملأ القلب والعين". وقد قال فيه ابنُ مَعِين: "ليس بشيء"، وقال أحمدُ: "لا أروي عنه شيئاً". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (227/7)، ترجمة 1253. قلتُ: فعلى فقهه، وعلمه، وفطنته، إلا أنه مع ذلك كله ضعيفٌ في الحديث!
- (3) وترجمه ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (182/6)، ترجمة 1000، فقال: "علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن المقرئ. روى عن: حمزة الزيات، وأبي بكر بن عيَّاش، ومحمد بن سهل. روى عنه: أبو عبيد القاسم ابن سلام، وأحمد بن أبي سريح، مات بالرّي سنة تسعٍ وثمانين ومائة، سمعتُ أبي يقول ذلك". وفي "تقات" ابنِ حَبَّان (8/458): "مات بالرّي سنة تسعٍ وثمانين ومائة مع محمد بن الحسن الشيباني في يومٍ واحد". وعند التَّنُوخي في "تاريخ العلماء النُحويين" (ص: 190): "أحد الفُرَّاء السَّبعة، أخذ علم النُحو عن الرُّؤاسي. وقيل له الكسائي لأنه دخل الكوفة، وجاء إلى حمزة بن حبيب الزيات وهو ملتفٌ بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟، فقيل له: صاحبُ الكساء. فبقي عليه. وقيل أحرَم في كساءٍ فُسب إليه".

والفَرَارِيِّ المنجَم (1)، وبها قبورُهُم (2). ودخلها سعيدُ بنُ جُبَيْر (3) أيضاً، فلقِيَهِ الضَّحَّاكُ (4) فكتبَ عنه التفسير (5).

ومن مظاهر الحركة العلمية في الري وجودُ عوائلٍ علميةٍ - بيوتاتٍ - حافظت على التراث العلميّ وبثته بين أبناء الريّ، وطلبة العلم فيها. وكانت هذه الظاهرة نتيجةً لوسائل، وأسبابٍ أخذ بها العلماء الأعلام من أهل الريّ، فقد دأبوا على تربية أولادهم والذين تحت رعايتهم من عوائلهم تربيةً خاصةً حرصاً منهم على تخريجهم علماء عاملين، يحملون العلم عنهم، ويبلّغونه لغيرهم. فكانوا يصطحبون أبناءهم معهم في رحلاتهم كي يعتادوا على طلب الحديث، وتدوينه من العلماء الكبار في المراكز العلمية الأخرى في بلاد المشرق. وكذلك فقد كانوا يأخذونهم إلى مجالس العلم في المساجد، وبيوت بعض الأمراء والرؤساء، وبيوت العلماء حيث يرتادها فحول المُحدثين الذين يقدمون للريّ، فيدوّنون الأحاديث عنهم، أو يأخذون الإذن بالرواية. وهكذا تُسلم الأمانة إلى الأبناء ومن بعدهم إلى الأحفاد. فيورثونهم العلم والصّلاح. وكان خبيرٌ ما يعتز به المؤمن علم أبيه، ومصنّفاته فيحافظ عليها، ويرويهها، ويميز بين صحيحها، وضعيفها وذلك من خلال معرفته لمنهج أبيه أو جدّه (6).

(1) هو: مُحَمَّد بن إبراهيم بن حبيب بن سُلَيْمان بن سَمْرَةَ بن جُنْدُب الفَرَارِيِّ الكُوفِي كَانَ عَالِمًا بِأَمْرِ النُّجُوم. قَالَ فِيهِ يَحْيَى بن خَالِد البَزْمَكِيّ: "أربعةٌ لم يدرك مثلهم: الخليلُ بن أحمد، وابنُ المقفّع، وأبو حنيفة، والفَرَارِيُّ". الصَّفَدِيّ، الوافي بالوفيات (251/1)، ترجمة 213. وقال جمال الدين القفطيّ في "أنباء الرواة على أنباء النخاة" (63/3)، ترجمة 590: "عالمٌ بالأدب، متصدّرٌ لإفادته، صحيحُ الخطِّ والضبط".
(2) مؤلفه مجهول، حدود العالم من المشرق إلى المغرب (ص: 152). وعند أبي الحسن الهرويّ في "الإشارات إلى معرفة الزيارات" (ص: 83)، قال: "بها قبرُ إسحاق بن طلحة، صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وبها جماعة من الأولياء والصالحين، مثل إبراهيم الخوَّاص، وغيره". وينظر أيضاً: البلاذري، فتوح البلدان (392/2).

(3) الإمام، الحافظ، المقرئ، المُفسِّر، الشَّهيد، أبو مُحَمَّد -ويقالُ أبو عبد الله- الأَسَدِيّ، الوالِيّ مَولاهُم، الكُوفِيّ، أحدُ الأعلام. روى عن ابن عباس فأكثر وجوداً، وقرأ عليه القرآن. قتله الحجاج بن يوسف الثقفيّ، وقصنهُ معه مشهورة. ينظر: الذهبيّ، سير أعلام النبلاء (321/4).

(4) الضَّحَّاكُ بن مُزَاحم الهَلَالِيّ أبو القاسم، أو أبو مُحَمَّد الخُرَّاسَانِيّ: صدوقٌ كثيرُ الإرسال، من الخامسة، مات بعد المائة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 280)، ترجمة 2987. وله ترجمةٌ عند: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (458/4)، ترجمة 2024.

(5) البلاذري، فتوح البلدان (ص: 443).

(6) ينظر: أبو زرعة الرّازيّ وجهوده في السنّة النبويّة (ص: 26).

فيظهر من ذلك كله أنّ الريّ مدينةً رائدةً من مدن الإسلام العظيم، ومركزٌ علميٌّ ثقافيٌّ فريد، يرتحلُ إليه العلماءُ، والمحدّثون، ويرحلُ أهلها، طلبًا للعلم. فكانت العائلات تُربي أولادها على العلم، تأخذُ بأيديهم إلى مجالسه، ومدارسه، وإلى الشيوخ، والعلماء، ينهلون علمهم، أو يرحلون بهم إلى البلاد للتلقّي، والطلب. فنشاطُ هذه المدينة العلميّ، وهمّةُ أهلها في الطلب، وحرصُ عوائلها عليه، كلُّ ذلك لا بدّ وأنّ له أثرًا في نبوغ، وبروز عبد الرحمن بن أبي حاتم، وتكوين شخصيته العلميّة، وصقلها. فقد نشأ في بيت علم، بين إمامي هُدَى، أبيه، وأبي زُرعة، فكانا يُزقّانه⁽¹⁾ كالفرخ للعلم، ويذهبُ به أبوه إلى المشايخ، ويرحلُ به، ويكتبُ معه، ويدفعه إلى العلم، ويحثه عليه حتّى. فجمع ابنُ أبي حاتم علمَ أبيه، وأبيه زُرعة، وعلمَ كثيرٍ من مشايخهما، ومشاخه. ثمّ صنّفَ كثيرًا من الكتب، منها "الجرحُ والتعديلُ" الكتابُ العظيمُ الذي صنّفه بدافعٍ من أبيه، وأبي زُرعة رضي الله عنهم، ورحمهم أجمعين.-

(1) وعند: ابن منظور، لسان العرب (1845/3): "زَقَّ الطائرُ الفَرخَ يُزُقُّه زَقًّا: أَطَعَمَهُ بِفِيهِ".

المبحث الثاني:

ترجمة الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم⁽¹⁾

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:

"شيخ الإسلام، سني لتميم طريق الفخار، وسن لها عدم الفرار، وزاد كرم أسرتها المفضلة، وأعذب شارعها، فحلا مره، ولدت منه تميميا لا ينبو منه سيفها، ولا يجفو حلم الزائر طيفها، كفاك به، وحسبك رجلا، ملاً قلباً، وجلاً، طاف البلاد، وجاء الحديث عجلاً، وطاب مجناه كأنما قطف نواره بكرة"⁽²⁾.

هو الإمام العلم ابن العلم، شيخ الإسلام، وابن شيخه، كان أحوذياً نسيح وحده، باقعة من البواقي: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهزان، الحنظلي، الرازي،

(1) وتنتظر ترجمته عند: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (386/3)، ترجمة 445، ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (103/3)، ترجمة 596، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (357/35)، ترجمة 3933، عبد الكريم الرافي، التدوين في أخبار قزوين (153-155/3)، ياقوت الحموي، معجم البلدان (120/3)، ابن نفاة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (608-612/2)، الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: 205)، ترجمة 457 (وهو مطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة)، تاريخ الإسلام (533/7)، ترجمة 236، تذكرة الحفاظ (829/3)، ترجمة 812، العبر في خبر من عبر (27/2)، المعين في طبقات المحدثين (ص: 110)، ميزان الاعتدال (587/2)، ترجمة 4965، سير أعلام النبلاء (263/13)، ترجمة 129. العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (466/5)، ترجمة 92، الياضي، مرأة الجنان وعبرة اليقظان (218/2)، الكتبي، فوات الوفيات (287/2)، ترجمة 257، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (324/3)، ترجمة 207، ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين (254/1)، ترجمة 21، البداية والنهاية (113/15)، ابن حجر، لسان الميزان (130/5)، ترجمة 4688، السخاوي، المتكلمون في الرجال (ص: 111)، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص 346)، ترجمة 782، طبقات المفسرين (ص: 62)، ترجمة 52، الداودي، طبقات المفسرين (285/1)، ترجمة 264، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (139/4)، الكتاني، الرسالة المستترفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (67/1)، (72/1).

(2) العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (206/5).

يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ - مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعَقَّبْ - (1)، مشهورٌ بِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

أَمَّا نَسَبُهُ "الْحَنْظَلِيُّ": فَإِلَى دَرَجَةِ حَنْظَلَةَ -بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، وَسُكُونِ النُّونِ، يَتَّبِعُهُمَا مَعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ- بِالرَّيِّ، فَدَارُهُ وَمَسْجِدُهُ فِي هَذَا الدَّرَجِ، كَذَا قَالَ الْمَقْدِسِيُّ ابْنَ الْقَيْسِرَانِيِّ، وَأَضَافَ: "رَأَيْتُهُ وَدَخَلْتُهُ" - يَعْنِي دَرَجَةَ حَنْظَلَةَ- (2). ثُمَّ سَاقَ الْمَقْدِسِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: "قَالَ أَبِي نَحْنُ مِنْ مَوَالِي تَمِيمِ بْنِ حَنْظَلَةَ مِنْ غَطَفَانَ، وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى هَذَا أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (3). كَذَا قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ، لَكِنَّ يَاقُوتَ الْحَمَوِيَّ تَعَقَّبَهُ، فَنَقَلَ كَلَامَهُ ثُمَّ قَالَ: "وَهَذَا وَهَمْ؛ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ حَنْظَلَةَ بَنَ تَمِيمٍ، وَأَمَّا غَطَفَانَ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ حَنْظَلَةَ هُوَ حَنْظَلَةُ بَنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بِنِ تَمِيمٍ، وَلَيْسَ فِي وَلَدِهِ مَنْ اسْمُهُ تَمِيمٍ، وَلَا فِي وَلَدِ غَطَفَانَ بْنِ سَعْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عِيْلَانَ مَنْ اسْمُهُ تَمِيمٌ بَنُ حَنْظَلَةَ الْبَتَّةَ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّسَابُونَ، إِلَّا حَنْظَلَةُ بِنِ رَوَاحَةَ بِنِ رَبِيعَةَ ابْنِ مَازِنِ بِنِ الْحَارِثِ بِنِ قَطِيعَةَ بِنِ عَنَسِ بْنِ بَغِيضِ بْنِ رَيْثِ بْنِ غَطَفَانَ، وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ غَيْرُ غَطَفَانَ، وَلَيْسَ فِي وَلَدِ غَطَفَانَ مَنْ اسْمُهُ تَمِيمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (4). فَهُوَ عَلَى كَلَامِ الْحَمَوِيِّ مِنْ مَوَالِي بَنِي حَنْظَلَةَ مِنْ تَمِيمٍ، وَقَالَ الْمَعْلَمِيُّ فِي "مَقْدَمَتِهِ لِلجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ": "قَالَ صَحَّ السُّنْدُ إِلَى ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فَهُمْ مِنْ مَوَالِي بَنِي حَنْظَلَةَ مِنْ تَمِيمٍ، وَالتَّخْلِيطُ مَمَّنْ بَعْدَهُ" (5).

(1) "ذَلِكَ أَنَّهُ مَرَضَ مَرَّةً مَرَضًا شَدِيدًا، وَكَانَ أَبُوهُ أَبُو حَاتِمٍ، يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَكَانَ قَدْ أُصِيبَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْلَةً، فَاجْتَهَدَ أَبُوهُ أَلَّا يَدْعُو بِذَلِكَ الْإِسْمِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُسْأَلُ بِذَلِكَ الْإِسْمِ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ بِهِ مَا فِي الْآخِرَةِ، فَلَمَّا اشْتَدَّ بَابِنَهُ الْمَرَضُ، شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَحَزَنَ لِأَجْلِهِ، فَدَعَا بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، فَشَفَا اللَّهُ ابْنَهُ. ثُمَّ رَأَى فِي الْمَنَامِ قَائِلًا يُخْبِرُهُ: اسْتُجِيبْ دَعَاؤَكَ، وَلَكِنَّ لَا يُعَقَّبُ ابْنُكَ؛ لِأَنَّكَ دَعَوْتَ بِالْإِسْمِ لِلدُّنْيَا، فَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَعَ زَوْجَتِهِ سَبْعِينَ سَنَةً فَلَمْ يُرْزَقْ وَلَدًا. وَقِيلَ إِنَّهُ مَا مَسَّهَا وَكَانَتْ أَمْرَأَتُهُ فِي الصَّلَاحِ مِثْلَهُ". يَنْظُرُ: الْخَلِيلِيُّ، الْإِرْشَادُ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ (683/2)، تَرْجَمَةٌ 445.

(2) وَإِلَى دَرَجَةِ حَنْظَلَةَ نَسَبَ السَّمْعَانِيُّ أَبَاهُ فِي "الْأَنْسَابِ" (279/2).

(3) يَنْظُرُ: ابْنُ الْقَيْسِرَانِيِّ، الْمُؤَلَّفُ وَالْمُخْتَلَفُ (ص: 57).

(4) الْحَمَوِيُّ، مَعْجَمُ الْبِلَادِ (311/2).

(5) وَيَنْظُرُ: الْمَعْلَمِيُّ الْيَمَانِيُّ، مَقْدَمَتُهُ "لِلجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (ص: د). وَلَقَدْ تَعَقَّبَ الْبَاحِثُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الْأَزْهَرِيُّ فِي رِسَالَتِهِ: "أَبِي حَاتِمٍ وَأَثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ" يَاقُوتَ الْحَمَوِيَّ، فَنَقَلَ كَلَامَهُ، وَقَالَ: إِنَّ أَبَا حَاتِمٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِ عَرَبِيٍّ، بَلْ هُوَ مَوْلَى لَوْاحِدٍ مِنْ رِجَالِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ تَمِيمٌ بِنِ حَنْظَلَةَ الْغَطَفَانِيِّ، كَمَا صَرَّحَ هُوَ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ تَصَدَّى لِنِقْضِ الْإِسْنَابِ، وَقَالَ بَأَنَّ هَذَا غَلَطٌ ... وَادَّعَى مَعَ ذَلِكَ إِجْمَاعَ النَّسَابِيِّينَ عَلَى ذَلِكَ. وَلَكِنَّ بِالْبَحْثِ فِي كِتَابِ الْإِسْنَابِ وَالْمُؤَرِّخِينَ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَّ هَذِهِ الْقَبِيلَةَ تَقَطَّنَ فِي مَنَاطِقَ حَوْلَ جَبَلِ زُرُودٍ، وَهُوَ بَنُو رَبِيعَةَ الَّذِينَ هُمْ مِنْ سَلَالَةِ غَطَفَانَ، وَرَبِيعَةُ هُوَ ابْنُ مَازِنِ بِنِ الْحَارِثِ بِنِ قَطِيعَةَ ابْنِ عَنَسِ بْنِ بَغِيضِ بْنِ رَيْثِ بْنِ غَطَفَانَ، وَمَنْ وَلَدِ رَبِيعَةَ رَوَاحَةَ، وَمَنْ وَلَدِ رَوَاحَةَ حَنْظَلَةُ الَّذِي مِنْ سَلَالَتِهِ تَمِيمٌ". قُلْتُ: وَمَمَّنْ قَالَ إِنَّهُ مِنْ مَوَالِي تَمِيمِ بْنِ حَنْظَلَةَ: ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَةِ أَبِيهِ، مِنْ كِتَابِهِ: "تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ (3/52)، تَرْجَمَةٌ 6072. وَالْمَزِيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" (24/381)، تَرْجَمَةٌ 5050.

وقد جمع الدكتور رفعت فوزي بين القولين في نسبته إلى درب حنظلة، أو إلى حنظلة ابن تميم فيقول: "ويبدو أن هذين الرأيين وجهان لشيء واحد، فالذي يغلب على الظن أن الدرب الذي تقطن فيه أسرة ابن أبي حاتم، قد سُميَ باسمها، ومع مرور الزمن اختلط الأمر فظن بعض الناس أن نسبتهم إلى المكان الذي يقطنون فيه"⁽¹⁾.

ونسبته إلى "الري": بفتح أوله، وتشديد ثانيه، فالى المدينة التي ولد، وعاش فيها. وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد، وأعلام المدن، كثيرة الفواكه، والخيرات، وهي محط الحاج على طريق السابلة، وقصبة بلاد الجبال، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخًا، وإلى قزوین سبعة وعشرون فرسخًا..."⁽²⁾.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته:

ولد الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي سنة أربعين ومائتين، أو إحدى وأربعين⁽³⁾. وقد نشأ في بيت علم، ودين، وثقى، فأبوه أبو حاتم من كبراء، ورفعاء، وأجلاء الحفاظ المحدثين، فاق أهل زمانه في الحديث، وكذلك كان ابنه. "فكان من منة الله على عبد الرحمن أنه ولد بين قماطر العلم والروايات، وترى بالذاكرات مع أبيه، وأبي زُرعة، فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير، ويعنيان به. فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما، ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه، فأدرك الإسناد، وثقات الشيوخ بالحجاز، والعراق، والشام، والثغور"⁽⁴⁾. وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم، فترعرع في ذلك، ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته، يعرف له ذلك، وتقدم بحسن فهمه وديانته، وقديم سلفه"⁽⁵⁾.

-
- (1) رفعت فوزي، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث (ص:36).
 - (2) ينظر: الحموي، معجم البلدان (116/3). وقد تقدم ذكر الري، ووصفها عند الحديث عن الحياة الاقتصادية في عصر عبد الرحمن بن أبي حاتم.
 - (3) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (263/13)، ترجمة 129.
 - (4) الثغور: "بالفتح ثم الضم، حصن باليمن لخمير". الحموي، مرجع سبق ذكره (81/2).
 - (5) قاله محمد بن عبد الله البغدادي، ونقله عنه ابن عساكر في "تاريخ مدينة دمشق" (360/35).

قال ابن أبي حاتم: "لم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان"⁽¹⁾، وذلك دأب المحدثين يرون القرآن وتعلمه، وقراءته أولاً، ثم بعد ذلك ينتقلون إلى وحي السنّة؛ فدفعه أبوه لتعلم القرآن الكريم، ثم بعدها يشرع في طلب الحديث، وعلومه.

وأخرج أبوه حاجاً سنة خمس وخمسين ومائتين، ولما يبلغ الحنث بعد، فأدركه الاحتلام في طريقه من المدينة إلى ذي الحليفة⁽²⁾، ففرح بذلك أبوه لأنه سيدرك حجة الإسلام.

قال عبد الرحمن: "ساعدني"⁽³⁾ الدولة في كل شيء حتى أخرجني أبي سنة خمس وخمسين ومائتين، وما احتلمت بعد، فلما بلغنا الليلة التي خرجنا فيها من المدينة نريد ذا الحليفة احتلمت، فحكيت ذلك لأبي فسر بذلك، وقال الحمد لله؛ حيث أدركت حجة الإسلام"⁽⁴⁾.

وكان تلقّيه الحديث أول ما شرع في الطلب، على يد أبيه، وأبي زرة عبيد الله ابن عبد الكريم، وهو بلديهما، وقرابتهما، ثم لما شب، طلب العلم من آفاه، فجاب الأقطار، وضرب أكباد الإبل، مرتحلاً في طلب الحديث إلى أماكن عدة، على سنّة المحدثين في الرحلة لإدراك الأسانيد العالية، والفوائد الحديثية المختلفة.

المطلب الثالث: رحلاته في طلب الحديث:

والرحلة في طلب الحديث دين يتدينون به الله - عز وجل -، وسنة متبعة شرعاً أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - فهم حملة الدين، ونقلة الشريعة، ومبلغوا السنّة، على عاتقهم وقع تبليغ الحديث، والدين للأمة، فوجب عليهم أن يشدوا الرحال، ويقطعوا القفار، ويواصلوا الليل بالنهار كيما يتفقهوا في حديث نبيهم - صلى الله عليه وسلم -، وامتنالاً لأمر ربهم - سبحانه -:

﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ (830/3). وترجمه عبد الرحمن في "الجرح والتعديل" (63/7)، ترجمة 360. وستأتي دراسة الأقوال فيه - إن شاء الله -.

(2) وذي الحليفة: "هي ميقات أهل المدينة النبوية، قرية بينها وبين المدينة ستة أميال، أو سبعة". ينظر: الحموي، مرجع سبق ذكره (295/2).

(3) كذا وردت في غير موضع عند من ترجمه، ويبدو أن الصواب: "ساعدتني الدولة"، كما وقعت عند: ابن منظور "مختصر تاريخ دمشق" (21/15).

(4) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (360/35).

قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١﴾. فَسَمَى اللَّهُ تَصَدَّرَ طَائِفَةً مُؤْمِنَةً لِلْفِقْهِ نَفِيرًا، وَيَكُنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَوْلَا أَهْمِيَةُ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ، وَعِظَمُ حَاجَةِ الْأُمَّةِ الْمُؤْمِنَةِ إِلَيْهِ. وَلَقَدْ اقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - أَنْ يَنْفَاوَتَ النَّاسُ فِي مَذَارِكِهِمْ، وَحَفِظَهُمْ، فَكَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَتَقَاوِتِينَ، فَقَدْ يَحْفَظُ أَحَدُهُمْ مَا لَمْ يَحْفَظْهُ آخُوهُ، وَيَسْمَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ غَيْرُهُ، فَلَأَجْلِ ذَلِكَ رَحَلُوا، وَقَطَعُوا الْمَسَافَاتِ الطُّوَالَ، وَكَابَدُوا الْمَشَقَاتِ الْجِسَامَ، لِأَجْلِ حَدِيثٍ وَاحِدٍ، لَا يَبْتَغُونَ بِرَحَلَتِهِمْ عَرْضًا مِنَ الدُّنْيَا يَصِيبُونَهُ، وَلَا مَالًا يَظْفَرُونَ بِهِ، وَلَا تِجَارَةً يَخْرُجُونَ لِأَجْلِهَا. إِنَّمَا الْعِلْمُ وَالْحَدِيثُ هُوَ الْغَنِيمَةُ وَالظَّفَرُ كُلَّهُ. فَالْمُرْتَحِلُونَ فِي الْعِلْمِ لَا يَرِيدُونَ إِلَّا هُوَ.

وَهُمْ وَصِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، اسْتَوْصَى بِهِمْ أَصْحَابُهُ خَيْرًا. فَفِي "مَقْدَمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ": "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِشْكَابٍ، نَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، نَا عَبَادُ يَعْنِي ابْنَ الْعَوَّامِ، نَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّهُ قَالَ: "مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُوصِينَا بِكُمْ" (2).

(1) [التوبة: 122]. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي "مَقْدَمَتِهِ لِلْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (4/2): "أَمُرُوا -يعني المؤمنين- إِذَا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَرِيَّةً أَنْ تَخْرُجَ طَائِفَةٌ، وَتَقْبِمَ طَائِفَةٌ؛ فَيَحْفَظُ الْمَقِيمُونَ عَلَى الَّذِينَ شَخَّصُوا مَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا يَسُنُّ مِنَ السُّنَنِ، فَإِذَا رَجَعُوا إِخْوَانُهُمْ أَخْبَرُوهُمْ بِذَلِكَ، وَإِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ عُذْرٍ. وَقَالَ: "قَدْ أَمَرَ اللَّهُ -عز وجل- الْمُتَخَلِّفِينَ مَعَ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَمَّنْ خَرَجَ غَازِيًا أَنْ يُخْبِرُوا إِخْوَانَهُمُ الْغَازِينَ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ بِمَا سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ سُنَّتِهِ".

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (12/2). وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ الرَّامَهْرَمَزِيُّ فِي "المحدث الفاصل بين الزاوي والواعي" (ص: 176)، وَالْحَاكِمُ فِي "مستدرکه على صحيح الشيخين" (154/1) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ عَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، بِهِ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ لِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِسَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ، وَالْجُرَيْرِيِّ، ثُمَّ احْتِجَاجِ مُسْلِمٍ بِحَدِيثِ أَبِي نَضْرَةَ. فَقَدْ عَدَدْتُ لَهُ فِي "المسند الصحيح" أَحَدَ عَشَرَ أَصْلًا لِلْجُرَيْرِيِّ. وَلَمْ يُخْرَجْ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ فِي فَضْلِ طَلَابِ الْحَدِيثِ، وَلَا يُعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ، فَلِهَذَا الْحَدِيثِ طَرُقٌ يَجْمَعُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ، عَنِ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبُو هَارُونَ مَمَّنْ سَكَتُوا عَنْهُ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "على شرط مسلم ولا علة له". فَعَلَّقَ الشَّيْخُ مَقْبَلُ الْوَادِعِيِّ فَقَالَ: "هُوَ حَدِيثٌ مَعْلٌ، وَالْمَعْرُوفُ حَدِيثُ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبُو هَارُونَ اسْمُهُ ابْنُ جَوْيْنٍ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَقَدْ أَلْحَقْتَهُ بِ "أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة"، -ولم أجد الحديث في المطبوع- كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ. وَلَقَدْ سَقَطَ تَعْلِيقُ الذَّهَبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ مِنْ طَبْعَةِ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ -

وقال: حدّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ، نا محمّدُ بن الوَاسِطِيّ، نا إسحاقُ بن يوسُفَ الأزرقِ، عن سفيانَ الثوريّ، عن أبي هارونَ العبديّ، عن أبي سعيدِ الخُدريّ -رضيَ اللهُ عنه-، قال:

وهي المعتمدةُ في هذا البحث-، فأثبتها من طبعة دارِ المعرفة (88/1). وقال العَلائِيّ في "بُغِيَةِ المُلْتَمَسِ في سَبَاعِيَّاتِ حَدِيثِ الإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ" (ص: 28): إِنَّ "إِسْنَادَ الحَدِيثِ لا بأسَ بِهِ". أمّا الشَيْخُ الألبانيُّ فأوردَ الحَدِيثَ في "سلسلةِ الأحاديثِ الصّحيحة" (565/1)، حديث 280، وقال فيه كلامًا يدلُّ على تصحيحه إيّاه، استدلالًا بكلامِ الحاكم!

ثمّ قلتُ: إِنَّ كلامَ الأئمّةِ الحاكمِ، والذهبيّ، والعَلائِيّ، والألبانيّ في تصحيحِ الحَدِيثِ، وعدمِ العلةِ لَهُ ليسَ بمُسلّمٍ؛ إذ للحَدِيثِ علةٌ، وآتي بكلامٍ يثبتُ ذلكَ للإمامِ أحمدَ في "المُنْتَخَبِ مِنَ العِلَلِ لِلخَلَّالِ": لابنِ قُدّامةِ المقدسيّ (132/1)، حديث 66: "قالَ مُهتَبًا: سألتُ أحمدَ عَن حَدِيثٍ: حدّثنا سَعِيدُ بنُ سَليمانَ: ثنا عَبادُ بنُ العَوامِ، عن سَعِيدِ الجُريريّ، عن أبي نَضْرَةَ، قالَ: كُنّا نَأْتِي أبا سَعِيدِ الخُدريّ، فيقولُ: "مرحبًا بوصيةِ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟". فقالَ أحمدُ: ما خلقَ اللهُ مِنْ ذَا شَيْءٍ، هذا حَدِيثُ أبي هارونَ عَن أبي سَعِيدٍ". فكلامُ الإمامِ أحمدَ دقيقٌ يدلُّ على أَنَّ الحَدِيثَ حَدِيثُ أبي هارونَ العبديّ، وكما قالَ الحاكمُ فإنَّ لِهَذَا الحَدِيثِ طَرِقٌ يَجْمَعُهَا أَهْلُ الحَدِيثِ، عن أبي هارونَ العبديّ. وسيأتي قولُ الترمذيّ: "هذا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أبي هارونَ عَن أبي سَعِيدٍ". وبذا تكونُ علةُ الحَدِيثِ: أَنَّ الجُريريّ أَخْطَأَ فِيهِ حينَ جَعَلَهُ حَدِيثَ أبي نَضْرَةَ، والجُريريّ مَخْتَلَطٌ تَغَيَّرَ قَبْلَ موْتِهِ بثلاثِ سِنينَ. قالَ أبو حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (2/4)، ترجمة 1: "سَعِيدُ الجُريريّ تَغَيَّرَ حَفْظُهُ قَبْلَ موْتِهِ، فَمَنْ كَتَبَ عَنْهُ قَدِيمًا فَهُوَ صالِحٌ وَهُوَ حَسَنُ الحَدِيثِ". وعَبادُ بنُ العَوامِ مَمَّنَ رَوَى عَنِ الجُريريّ بَعْدَ اختِلاطِهِ، فروى عنه خطأً عَن أبي نَضْرَةَ، وإنّما هو عَن أبي هارونَ العبديّ. فهذه علةٌ أولى، لم يذكُرْها الأئمّةُ الأربعةُ الذين سبقَ تصحيحُهُم الحَدِيثَ. والثانيةُ: أَنَّ الحَدِيثَ وَإِنْ كانَ لأبي هارونَ العبديّ، وعليه مدارُهُ فإنَّه ضَعيفٌ الحَدِيثِ، ضَعْفُهُ غَيْرُ واحدٍ مِنَ الأئمّةِ، وتنتظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (363/6)، ترجمة 2005. وقال ابنُ حجرٍ فِيهِ: "متروك، ومثمّنٌ مِنْ كَدْبِهِ". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 408)، ترجمة 4840. ومع أَنَّ الإمامين أحمدَ والترمذيّ قد حَكَمَا بِنَقْدِ أبي هارونَ العبديّ فِي هذا الحَدِيثِ عَن أبي سَعِيدٍ، إلاَّ أَنَّ الإمامَ العَلائِيّ فِي "بُغِيَةِ المُلْتَمَسِ" (ص: 28) قالَ: "إِنَّ الحَدِيثَ ليسَ مِنْ أَفرادِ أبي هارونَ العبديّ، بل لَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَن أبي سَعِيدِ الخُدريّ، وساقَ طَرِيقَ أبي نَضْرَةَ عَن أبي سَعِيدٍ". وهي غلطٌ كما تَبَيَّنَ. أمّا الإمامُ الألبانيُّ فساقَ متابعينَ لأبي هارونَ عَن أبي سَعِيدٍ أحدهما: أبو خَالِدِ مولى ابنِ الصَّبّاحِ الأَسديّ، وقالَ لَمْ أَعْرِفْهُ، والأخَرُ شَهْرُ بنِ حَوْشَبٍ، وقالَ ضَعيفٌ. فَيَبْقَى أَنَّ الحَدِيثَ حَدِيثُ أبي هارونَ، إِذْ هَذينِ مَجْهُولٌ، وَضَعيفٌ، فَكَيْفَ يَنْفَعانِ؟! وينظر: بشارَ معروف، وشُعَيْبُ الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب (22/2)، ترجمة 2273، ففيه الرواة الذين سمعوا من الجُريريّ قبلَ الاختِلاطِ، وليسَ فِيهِم عَبادُ. وينظر أيضًا: ماهرُ الفحل، الجامع في العِلَلِ والفوائد (129-124/2)، وحاشية (3)، (ص: 132) من "المُنْتَخَبِ مِنَ العِلَلِ لِلخَلَّالِ"، فِيهِ يَتَعَقَّبُ مَحْفَقُهُ طارِقَ عوضِ اللهُ الإمامَ الحاكمَ فِي كلامِهِ عَلى الحَدِيثِ الَّذِي سَقَّاهُ أَنفًا. وينظر أيضًا: الكلامُ عَلى الحَدِيثِ الَّذِي يَلِي هذا مباشرةً!

قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ، قَالَ كَانَ إِذَا أَتَوْهُ قَالَ مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ أَنَاسٌ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا"⁽¹⁾.

وعن كثير بن قيس، قال: كنتُ جالسًا مع أبي الدرداء في مسجد دمشق، فأتاه رجلٌ، فقال: "يا أبا الدرداء جئتُك من المدينة، مدينة الرسول -صلى الله عليه وسلم- لحديث بلغني أنك تُحدِّثه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال: ولا جئت لحاجة؟. قال: لا. قال: ولا لتجارة؟. قال: لا. قال: ولا جئت إلا لهذا الحديث؟. قال: لا⁽²⁾. قال: فإنِّي سمعتُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله -عز وجل- به

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (12/2). والحديث أخرجه ابن ماجه في "السُّنن"، أبواب السنَّة، باب الوصاية بطلب العلم (ص: 61)، حديث 249، والترمذي في "الجامع": أبواب الإيمان، باب ما جاء في الاستيصال بمن طلب العلم (387/4-388) حديث 2650. من طريق سفيان، ورواه الترمذي كذا - حديث 2651- من طريق نوح بن قيس. ورواه ابن ماجه أيضًا: حديث 247، من طريق الحكم بن عديَّة، ثلاثتهم (سفيان، نوح بن قيس، والحكم بن عديَّة)، ورواه عن أبي هارون العبدى بهذا الإسناد سواء. وقال الترمذي عقب حديث 2650: "قال علي: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يُضعفُ أبا هارون العبدى". وقال عقب حديث 2651: "هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون عن أبي سعيد". قلت: قول الحافظ الترمذي هذا يُعضد قول الإمام أحمد الذي ورد في الكلام على الحديث السابق، في أن الحديث حديث أبي هارون العبدى تفرد به عن أبي سعيد. وقال الألباني في تعليقه على "سنن ابن ماجه" حديث 249: "ضعيف". وحديث 247: "حسن".

(2) هكذا جاء رد الرجل حين سألته أبو الدرداء: "ولا جئتُ إلا لهذا الحديث؟. فأجاب الرجل: "لا"، هكذا بالنفي، والسياق يقتضي أن يجيب الرجل بالإيجاب فيقول: "نعم؛ فإنه فعلاً ما جاء إلا لأجل حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ما جاء لحاجة، ولا جاء لتجارة، كما قال هو في الرواية، فكيف يكون جوابه بالنفي؟!، وقد وقع جوابه بـ "لا" في مطبوع "الجرح والتعديل"، و"الرحلة في طلب الحديث". ثم بحثت عن رواية يكون جوابه فيها بالإيجاب كما يوجب السياق، فوجدت الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (10/3-11)، حديث 982، قال في روايته: "قال -أي أبو الدرداء-: "ولا جئتُ إلا لهذا الحديث، قال: نعم". ومثله عند البيهقي، في "المدخل إلى السنن الكبرى" (ص: 308)، حديث 347، و"الأربعين الصغرى في أحوال عباد الله تعالى وأخلاقهم" (ص: 71)، كجواب الرجل عند الطحاوي، لكنها جاءت عند البيهقي في "الآداب" (ص: 348)، حديث 862، بالنفي. والذي يترجح من ذلك كله أن الأنسب والأظهر أن يكون جواب الرجل بالإيجاب، لا "النفي"، والله أعلم!.

طريقاً من طرق الجنة". وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم⁽¹⁾. كذا جاءت الرواية عند ابن أبي حاتم، ورواها الخطيب البغدادي فقال فيها: "من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض، وكل شيء حتى الحيتان في جوف الماء، إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً، ولا درهماً، وأورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر"⁽²⁾.

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (12/2). وفيه أيضاً: "حدثنا عبد الرحمن، نا أبو سعيد الأشج، نا المخرابي، عن عاصم، عن زر، قال: غدوت إلى صفوان بن عسال المرادي، أسأله عن المسح، فقال: ما غدا بك يا زر؟ قلت: غدوت أطلب العلم، فقال: أما إنني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "من غدا يطلب مثل ما طلبت فرشت له الملائكة أجنحتها رضا بالذي يصنع". وحدثنا عبد الرحمن، أخبرنا أبي، نا عبد الرحمن ابن المبارك، نا الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن المنهال بن عمرو، عن زر ابن حبيش، عن عبد الله ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: كنت جالساً عند النبي -صلى الله عليه وسلم- فجاءه رجل من مراد يقال له صفوان بن عسال، وهو في المسجد متكئ على برد له أحمر، فقال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: "مرحباً ما جاء بك؟" فقال يا رسول الله: جئت أطلب العلم، قال: "مرحباً بطالب العلم إن طالب العلم لتحف به الملائكة وتظله بأجنحتها ويركب بعضها بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من حيث لم يطلب".

(2) البغدادي، الرحلة في طلب الحديث (ص: 78). والحديث رواه أبو داود في "السنن"، أول كتاب العلم، باب في فضل العلم، (ص: 655)، حديث 3641، وقال الشيخ الألباني: "صحيح" -والشيخ إنما صحح بمجموع الطرق، لا من هذه الطريق فإنها ضعيفة-، والترمذي في "الجامع الكبير"، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (4/414)، حديث 2682، (وقال في إسناده: عن قيس بن كثير، هكذا سماه) ثم قال عقبه: "ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجا بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل هكذا: حدثنا محمود ابن خدّاش بهذا الإسناد. وإنما يروى هذا الحديث عن عاصم بن رجا بن حيوة، عن الوليد بن جميل، عن كثير ابن قيس، عن أبي الدرداء، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. وهذا أصح من حديث محمود بن خدّاش، ورأى محمد بن إسماعيل هذا أصح". ورواه ابن حبان في "الصحيح"، كتاب العلم، باب ذكر العلماء الذين لهم الفضل الذي ذكرنا من قبل (1/289)، حديث 88. وثلاثتهم (أبو داود، والترمذي، وابن حبان) رَوَوْه من طريق عاصم ابن رجا بن حيوة، عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس. وإسناد الحديث ضعيف متكلم فيه، فقال ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (1/164): "وأما داود بن جميل فمجهول ولا يعرف هو ولا أبوه، ولا نعلم أحداً روى عنه غير عاصم بن رجا. وأما كثير بن قيس فروى عن أبي الدرداء، وابن عمر وسمع منهما، وروى عنه داود بن جميل، والوليد بن مرة، وليس بالمشهورين". ولقد خرّج الشيخان البخاري، ومسلم جزءاً من هذا الحديث في

وذلك جابر بن عبد الله الأنصاري يبلغه عن رجلٍ من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - حديثاً، لم يسمعه منه، فتستفره همته، وتستحيته عزمته ليرحل لسماعه، فيبتاع بعيراً، ويقطع شهراً كاملاً مسيراً إليه، حتى يبلغ الشام، فيلقى عبد الله بن أنيس الأنصاري، فيعتقانه، ثم يقص عليه جابر القصة، فيقول: "حديث بلغني أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم - في المظالم لم أسمع فخشيت أن أموت، أو تموت قبل أن أسمع! فقال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول: "يحشر الله العباد أو قال يحشر الله الناس، قال وأوماً بيده إلى الشام، عراً غزلاً بهما. قلت: ما بهما؟ قال: ليس معهما شيء، قال: فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة، قال: فلنا كيف هو؟ وإنما تأتي الله تعالى - عراً غزلاً بهما، قال: بالحسنات والسيئات" (1).

"صحيحهما"، فأخرج البخاري تعليقاً في كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: 19]، فبدأ بالعلم. وأن العلماء هم ورثة الأنبياء - ورثوا العلم - من أخذه أخذ بحظ وافر، ومن سلك طريقاً يطلب به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة" (ص: 18). وفي "صحيح مسلم"، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار [الدعوات]، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، وفي الحديث: "ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة" (ص: 1326)، حديث 1747. وقال ابن حجر في "فتح الباري" (1/160): "طرف من حديث أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن حبان، والحاكم مصححاً من حديث أبي الدرداء، وحسنه حمزة الكِنَانِي وضعفه باضطراب في سنده لكن له شواهد يتقوى بها". وقال ابن حبان في "صحيحه" (1/291) تعليقاً على هذا الحديث: "في هذا الحديث بيان واضح أن العلماء الذين لهم الفضل الذي ذكرنا، هم الذين يعلمون علم النبي صلى الله عليه وسلم، دون غيره من سائر العلوم، ألا تراه يقول: "العلماء ورثة الأنبياء" والآنبياء لم يورثوا إلا العلم، وعلم نبينا - صلى الله عليه وسلم - سننه، فمن تعرى عن معرفتها لم يكن من ورثة الأنبياء". وينظر الكلام على الحديث مفصلاً عند: البغدادي، "الرحلة في طلب الحديث" تحقيق د. نور الدين عتر (ص: 79-80).

(1) ينظر: البغدادي، الرحلة في طلب الحديث (ص: 109-112). والحديث أخرجه ابن أبي شيبة (2/347)، حديث 851، وأحمد (25/432)، حديث 16042، في "مسنديهما"، وحسن الشيخ الأرنؤوط إسناده. وترجم البخاري في "صحيحه" في كتاب العلم (ص: 20)، فقال معلقاً الحديث بالجزم: "باب الخروج في طلب العلم ورحل جابر ابن عبد الله مسيرة شهر، إلى عبد الله بن أنيس، في حديث واحد!". ثم ذكره معلقاً

قال عبدُ الرحمن: "وقد روي عن عبدِ الله بن مسعود، وعبدِ الله بن عباس، وأبي سعيد الخُدري، وعبدِ الله بن عمرو، وجابر بن عبدِ الله، وعُقبة بن عامر، وقيس بن عباد. وخلق من التابعين، وأتباعهم يطولُ ذكرُ كلِّهم في رحلةِ بعضهم في طلبِ الآثارِ، وترغيبِ بعضِ فيها، أمسكنا عن ذلكِ اكتفاءً بما جاء فيه عن النبيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم" (1).

ويعدُّ كلُّ ذلكِ أقولَ إنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ أبي حاتمٍ وعلى دأبِ الذينَ سبقوه -كما بيَّنت- قد رحلَ في طلبِ الحديثِ. متأسيًا بالذينَ سبقوه، وقدوةً للذينَ لحقوه، فطلبَ العلمَ من آفاقه، وتنقَّلَ في أقطاره، والتمسه عندَ شيوخه.

قالَ عليُّ بنُ إبراهيم: "كانَ لعبدِ الرحمنِ ثلاثُ رحلاتٍ: رحلةٌ معَ أبيه في سنةِ حجِّ سنةِ خمسٍ أو ستٍ وخمسينَ في رجوعه من الحجِّ، ثمَّ حجٌّ ثانيةً بنفسه معَ مشايخٍ من أهلِ العلمِ من الرِّيِّ: محمَّد بن حمَّاد الطَّهرانيِّ، وغيره في السنتينِ ومائتينِ، والرحلةُ الثانيةُ بنفسه إلى مصرَ ونواحيها، والشامِ ونواحيها في الثنتينِ والسنتينِ، والرحلةُ الثالثةُ إلى أصبهانَ إلى يونسَ بنِ حبيب، وأسيد بنِ عاصم، وغيرهما سنةً أربعٍ وستين" (2).

وقالَ أيضًا: "وفي هذه السنةِ -يعني خمسٍ وخمسينَ ومائتينِ- سمعَ عبدُ الرَّحمنِ من ابنِ المُقرئ (3) حديثه عن سفيان، ومن مشايخِ مكةَ الواردينَ عليها، وخرجَ عبدُ الرحمنِ، وماتَ ابنُ المُقرئ من قَابلِ سنةِ ستٍ وخمسينَ ومائتينِ. وسمعَ عبدُ الرَّحمنِ في انصرافه من الحجِّ سنةً ستٍ وخمسينَ من أبي سعيد الأشجِّ، ومشايخِ الكوفيِّينَ معَ أبيه، ومشايخِ الواسطيِّينَ أحمدَ ابنِ سنان، وعدَّةَ مشايخٍ من أهلِ واسط، والحسن بن عرفةَ ببغداد، وسامراء" (4).

بصيغة التمرريض، فقال: "ويذكرُ عن جابر، عن عبدِ الله بن أنيس، قال: سمعتُ النبيَّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم-، وذكرَ الحديث. صحيح البخاري: كتابُ التوحيد، بابُ قولِ اللهُ -تعالى-: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: 23]. ولم يقل: "ماذا خلق ربكم" (ص: 890). ويراجعُ الكلامُ عليه في "الرحلة" أيضًا (ص: 111-112).

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (13/2).
- (2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (362/35).
- (3) وابن المُقرئ ترجمه ابنُ أبي حاتم فقال: "محمَّد بن عبدِ الله بن يزيد المُقرئ المكي، سمعتُ منه مع أبي سنةً خمسٍ وخمسينَ، وهو صدوقٌ ثقة". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (307/7)، ترجمة 1688.
- (4) وينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (361/35).

ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: "وَقَدْ دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِصْرَ، وَمَشَايخُ مِصْرَ مُتَوَافِرُونَ، قَالَ وَعِنْدِي أَنَّهُ كَانَ فِي اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ. مِثْلَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَبِحَرْ بْنِ نَصْرٍ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَالْمُرْنِيِّ، وَالرَّبِيعِ، وَغَيْرِهِمْ. وَمَشَايخُ إِسْكَندَرِيَّةَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ، وَغَيْرِهِمْ. فَأَجْهَدَ نَفْسَهُ فِي السَّمَاعِ؛ لِيَلْحَقَ وَعَدَّ أَبِيهِ لَا يَخْلُفُهُ. فَرَزَقَ السَّمَاعَ الْكَثِيرَ مِثْلَ: كَتَبِ ابْنِ وَهْبٍ بِأَسْرِهِا، وَكَتَبِ الشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَحَدِيثِ سَائِرِ الشُّيُوخِ، وَفَوَائِدِهِمْ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ مِصْرَ. سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَ الْمُفِيدَ الْبَغْدَادِيَّ يَقُولُ: لَقَدْ اتَّفَقَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي رِحْلَتِهِ مِنَ السَّمَاعِ فِي مَدَّةٍ يَسِيرَةٍ مَا يَعْجُزُ عَنْ جَمْعِهِ غَيْرُهُ أَنْ يَكْتَبَ فِي سِنِينَ، وَدَخَلَ بَيْرُوتَ، وَالسَّوَاهِلَ، وَدِمَشْقَ، وَالشُّغُورَ" (1)(2).

وَتَجَدَّهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ فِي الرِّحْلَةِ الْأُولَى إِلَى الْكُوفَةِ مِثْلًا، وَفِي الرِّحْلَةِ الْأُولَى إِلَى بَغْدَادَ، أَوْ فِي الرِّحْلَةِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَهَكَذَا. وَيُقَالُ: إِنَّ السَّنَةَ بِالرِّيِّ قَدْ خُتِمَتْ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ (3).

المطلب الرابع: ورعُه، وتقواه، وبعض من مناقبه عند العلماء:

فابنُ أبي حاتمٍ من ورثةِ الأنبياءِ، الذين ورثوا العلمَ، فقالَ منه الحظُّ الوافرُ. والولوجُ في طريقِ العلمِ -لا سيما إن كانَ علمَ حديثِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، يستلزمُ قبلَه تديُّنًا، وورعًا، وتقوى، ويكأنهم من لوازمِ العلمِ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (4). فكانَ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ دِينيًا، ورعًا، زاهدًا، عابدًا، أثرَ دينه على دنياه، أزالَ عن قلبه أيَّ عائقٍ قدَّ يحجبه عن اللهِ، والآخرة. "فقد كانَ حافظًا للقرآنِ، عاملاً به. ويصليُّ التراويحَ بنفسه ويطولُ" (5).

(1) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (362/35).

(2) والمدن التي ذكرَ أنَّه رحَلَ إليها في كتابه هي: مكَّة، والمدينة، وبغداد، والكوفة، ودمشق، ومصر، والإسكندرية، والرملة، وهمدان، وسامرا، وحُلوان، وأصبهان، وواسط، وقرمسين، والسر، وبيت المقدس، ونَهْرَوان، وجمص، وأيلة، وأطرابلس، وطبرية، وقزوين. وعند: ابن نقطة، "التقييد لمعرفة رِوَاة السنن والمسانيد" (609/2): قال: "وسمِعَ -يعني عبدُ الرحمن- بغزةَ من عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو الغزيِّ"، وقالَ فيه في "الجرح والتعديل" (163/5)، ترجمة: "كُتِبَتْ عَنْهُ وَهُوَ ثِقَةٌ".

(3) ينظر: ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (294/6).

(4) [البقرة: 282].

(5) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (362/35).

قال أبو الفضل الترمذي: "كنت مع أبي حاتم إذ خرج من السكّة، وعبد الرحمن في الصلاة يُصلي بالناس فوقف، فقال: "خفف يا عبد الرحمن". ثم قال: "لا يتهيأ لي أن أعمل ما يعمل عبد الرحمن!".!

وقال أبو عبد الرحمن القزويني⁽¹⁾ الواعظ المعروف بابن السامي، وكان من المذكورين، وقال له بعض إخوانه: "أيش خبرك يا أبا عبد الرحمن مع أبي محمد في الصلاة؟"، فقال له: "إذا دخلت مع عبد الرحمن في الصلاة فسلم نفسك إليه يعمل بها ما يشاء"⁽²⁾.

وكان أبو عبد الله بن دينار الدينوري يقول: "قد رأيت مشايخ أهل العلم، ما رأيت أحسن شبيبة من عبد الرحمن بن أبي حاتم. وقد كان مُقبلاً على العبادة من صغره، والسهر بالليل، والذكر، ولزوم الطهارة، فكساه الله نوراً، فكان يُسرُّ به من نظر إليه"⁽³⁾. حتى إنّه قد عدّ من الأبدال⁽⁴⁾. ومما يُروى عنه في تدينه أيضاً:

(1) وقع في "تاريخ مدينة دمشق": "أبو عبد الله القزويني"، قال محقق التاريخ: إنّه تصحيف، والصواب أبو عبد الرحمن (362/35)، حاشية (2).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) ينظر: المرجع السابق (360/35).

(4) ينظر: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (683/2). وأمّا "الأبدال" فقال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما أهل العلم فكانوا يقولون عن أهل الحديث: هم "الأبدال" لأنهم أبدال الأنبياء، وقائمون مقامهم حقيقة ليسوا من المعدمين الذين لا يُعرف لهم حقيقة. كلُّ منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي نأب عنهم فيه: هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعاً. وكانوا يقولون: هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة الظاهرون على الحق. لأنّ الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم. وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله وكفى بالله شهيداً. ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (97/4). وقد وردت أحاديث في هذا الوصف لكنها ليست تصحُّ فقال ابن القيم في "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" (ص: 136): "أحاديث الأبدال، والأقطاب والأغواث، والنقباء، والثجباء، والأوتاد كلها باطلة على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. وأقرب ما فيها "لا تسبوا أهل الشام فإن فيهم البُدلاء كلُّما مات رجلٌ منهم أبدال الله مكانه رجلاً آخر". ذكره أحمد ولا يصحُّ أيضاً فإنه مُنقطع". قلت: هو في "المسند" (231/2)، حديث 896: "حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان، حدثني شريح يعني ابن عبيد، قال: دُكر أهل الشام عند عليّ بن أبي طالب، وهو بالعراق، فقالوا: العنهم يا أمير المؤمنين. قال: لا، إنّي سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: "الأبدال يكونون بالشام، وهم أربعون رجلاً، كلُّما مات رجلٌ أبدال الله مكانه رجلاً، يُسقى بهم الغيث، ويُنتصر بهم على الأعداء ويُصرف عن أهل الشام بهم العذاب". وقال الشيخ الأرنؤوط: "إسناده ضعيفٌ لانقطاعه، شريح بن عبيد لم يُدرِك عليّاً، وصفوان بن =

- كَانَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَضِيِّ يَقُولُ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِمَّنْ عَرَفَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ذَكَرَ عَنْهُ جَهَالَةً قَطُّ. وَكُنْتُ مَلَاذِمًا لَهُ مَدَّةً طَوِيلَةً فَمَا رَأَيْتُهُ إِلَّا عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ أَرْ مِنْهُ مَا أَنْكَرْتُهُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا، وَلَا مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ، بَلْ رَأَيْتُهُ صَائِنًا لِنَفْسِهِ، وَدِينِهِ، وَمُرُوعَتِهِ".
- وَكَانَ الْعَبَّاسُ بْنُ أَحْمَدَ يَقُولُ: "بَلَّغْنِي أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ قَالَ: "وَمَنْ يَفْقَهُ عَلَى عِبَادَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَا أَعْرِفُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ذَنْبًا!".
- فَأَبُوهُ أَحْبَبَ بِحَالِهِ، وَأَعْلَمُ بِمَا يَكُونُ مِنْهُ، وَهُوَ يَشْهَدُ لَهُ، أَنَّهُ مَا اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَلَا خَالَطَ سُوءًا، وَلَا اجْتَرَحَ إِثْمًا، وَكَيْفَ لَا، وَهُوَ مِنْ ظَهْرِ أَبِي حَاتِمٍ، وَذَرِيَّتِهِ؟!!
- وَيَرْوِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ نَفْسِهِ فِيَقُولُ: "دَخَلْتُ دِمَشْقَ عَلَى كَتَّابَةِ الْحَدِيثِ، فَمَرَرْتُ بِحَلَقَةِ قَاسِمِ الْجُوعِيِّ⁽¹⁾، فَرَأَيْتُ نَفْرًا جُلُوسًا حَوْلَهُ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِمْ، فَهَالَنْبِي مَنْظَرُهُمْ فَتَقَدَّمْتُ إِلَيْهِمْ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "اغْتَنِمُوا مِنْ أَهْلِ زَمَانِكُمْ خَمْسًا مِنْهَا: إِنْ حَضَرْتُمْ لَمْ تُعْرِفُوا، وَإِنْ غَبْتُمْ لَمْ تُفَقِّدُوا، وَإِنْ شَهِدْتُمْ لَمْ تَشَاوِرُوا، وَإِنْ قُلْتُمْ شَيْئًا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُكُمْ، وَإِنْ عَمَلْتُمْ شَيْئًا لَمْ تُعْطُوا بِهِ. وَأَوْصِيكُمْ بِخَمْسٍ أَيْضًا: إِنْ ظَلَمْتُمْ لَمْ تَظْلَمُوا، وَإِنْ مُدِحْتُمْ لَمْ تَفْرَحُوا، أَوْ إِنْ دُمِمْتُمْ لَمْ تَجْزَعُوا، وَإِنْ كُذِّبْتُمْ فَلَا تَغْضَبُوا، وَإِنْ خَانُوكُمْ فَلَا تَخُونُوا". قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَعْلَقًا: "فَحَصَلَتْ قَائِدَتِي مِنْ دِمَشْقِ"⁽²⁾.
- وَيَحْكِي ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ يَقُولُ: "وَقَعَ عِنْدَنَا الْعَلَاءُ فَأَنْفَدَ بَعْضُ أَسْدِقَائِي حُبُوبًا مِنْ أَصْبَهَانَ فَبِعْتُهُ بَعْشَرِينَ أَلْفًا، أَوْ قَالَ: اشْتَرِي لِي بِهَا دَارًا؛ فَأَنْفَقْتُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: اشْتَرَيْتُ لَكَ بِهَا قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ؛ فَقَالَ: رَضِيْتُ إِنْ ضَمَنْتَ؛ فَكَتَبْتُ عَلَى نَفْسِي صَكًّا بِالضَّمَانِ، فَأَرَيْتُ فِي الْمَنَامِ: قَدْ قَبِلْنَا ضَمَانَكَ، وَلَا تَعُدْ لِمِثْلِ هَذَا"⁽³⁾.

عمرو السكسكي - وإن كان ثقةً من رجال مسلم - ذكر له النسائي حديثاً منكراً في عمارة بن ياسر، وحديث الباب باطل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأحاديث الأبدال التي رويت عن غير واحد من الصحابة، أسانيدُها كلها ضعيفة لا يَنْتَهِضُ بها الاستدلال في مثل هذا المطلب". كذا قال الشيخ شعيب.

(1) هو قاسم بن عثمان أبو عبد الملك العبدي الجوعي الزاهد. وترجمته عند: ابن عساکر، تاريخ دمشق (116/49)، 5671.

(2) المرجع السابق (120/49).

(3) الذهبي، تذكرة الحفاظ (831/3).

- ويروي محمد بن مهرويه يقول: سمعت ابن الجنيد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: "إننا لنطعن على أقوامٍ لعلهم قد حطوا رجالهم في الجنة من مائتي سنة. قال محمد: فدخلت على ابن أبي حاتم وهو يحدث بكتاب "الجرح والتعديل" فحدثته بهذا؛ فبكى وارتعدت يدها، وسقط الكتاب من يده وجعل يبكي ويستعيني الحكاية. ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئاً"⁽¹⁾.

ثم إنه لما اقتضى عدلُ الله أن من عاش على شيء مات عليه، فقد عاش ابن أبي حاتم على الدين، والتقوى، يشهد له كل من عرفه، فعليهما يموت، ويبعث - إن شاء الله-، وقد شهد له أبوه أنه ما قارف إثماً قط، ولا زاع عن طريق الهدى ساعة ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْيِهِم مَّتَّوَلْتَهُمْ﴾⁽²⁾.

فيقول أبو الحسن علي بن الحسن المصري بالري في جنازة عبد الرحمن بن أبي حاتم، وكان رحل إليه من العراق، وسمع منه، يقول: "قلنسوة عبد الرحمن من السماء، وما هو بعجب؛ رجلٌ منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة، ما انحرف عن الطريق ساعة واحدة"⁽³⁾. وقد توفي - رحمه الله- في شهر الله المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاثمائة⁽⁴⁾.

وقال علي بن إبراهيم: سمعت أحمد بن محمد بن عمر الرازي بعد وفاة عبد الرحمن بن أبي حاتم والناس مجتمعون للتقرية، والمسجد غاص بأهله، قام فقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾⁽⁵⁾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾⁽⁶⁾ الآية.

فضج المسجد بالبكاء والنحيب، وقالوا أنرجو أن يكون عبد الرحمن من أهل هذه الآيات؛ فإن هذه الخصال كانت كلها فيه". وقال علي بن إبراهيم: دخلنا يوماً على

(1) ابن عساکر، تاریخ مدينة دمشق (365/35). وقد علّق الذهبي على هذه الحكاية بقوله: "أصابه على طريق الوجل، وخوف العاقبة، وإلا فكلام الناقد الورع في الضعفاء من النصح لدين الله، والدب عن السنة". سير أعلام النبلاء (268/13).

(2) [الأنعام: 90].

(3) ابن عساکر، مرجع سبق ذكره (359/35).

(4) الذهبي، تذكرة الحفاظ (35/3).

(5) [المؤمنون: 1، 2].

(6) [المؤمنون: 10].

عبد الرحمن بَعَسِي⁽¹⁾ قبل صلاة الفجر في مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِيَ فِيهِ، وكانَ على الْفِرَاشِ قائمًا يُصَلِّي وَكُنَّا جَمَاعَةً، وَأَبُو الْحَسَنِ الدَّرَسْتَنِي فِي الْجَمَاعَةِ فَرَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: هُوَ عَلَى الْعَادَةِ الَّتِي كَانَ يَسْتَعْمِلُهَا فِي صَحَّتِهِ⁽²⁾.

المطلب الخامس: شيوخه وتلاميذه:

المقصد الأول: شيوخه:

وكمَا قَدَّمْتُ فَقَدْ رَحَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَسَمِعَ بِالْعِرَاقِ، وَمِصْرَ، وَدِمَشْقَ، وَغَيْرِهَا. وَشَيْوُخُهُ كَثِيرُونَ، ذَكَرَ مِنْهُمْ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" مَا يَقْرُبُ مِنَ الثَّلَاثِمِائَةِ وَالسَّتِينَ رَاوِيًا، مِمَّنْ كَتَبَ عَنْهُمْ، وَسَمِعَ مِنْهُمْ⁽³⁾، عَلَى أَنَّ الدَّكْتُورَ رَفَعْتَ فَوْزِيَّ قَدْ جَعَلَ لَهُمْ فِي رِسَالَتِهِ "ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث" ملحقًا خاصًا بهم، استخرجه من "الجرح والتعديل" وأثبت فيه ما ذكره ابن أبي حاتم من اسم الشيخ وما يدلُّ على التَّحَمُّلِ وَحُكْمِهِ عَلَيْهِ، وَحُكْمِ أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ إِنْ وَجِدَا⁽⁴⁾. وَسَأَذْكَرُ بَعْضًا مِنْهُمْ هُنَا مَرَّتَيْنِ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْجَمِ، ثُمَّ أُرْجِمُ بِاخْتِصَارٍ لِشَيْخِيهِ: أَبِيهِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيَّيْنِ؛ لِعَظَمِ مَكَانَتِهِمَا، وَكِبَرِ فَضْلِهِمَا عَلَيْهِ.

- فَمِنْ شَيْوُخِهِ:

أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وأحمد بن سنان، وإسماعيل بن يحيى المُنْزِي، وإسماعيل بن عبد الله الأصبهاني، وأبي سعيد الأشج، وبحر بن نصر الخولاني، والحسن ابن محمد بن الصبَّاح، والحسن بن عرفة، والرَّبيع بن سُلَيْمَانَ، وسعد بن محمد البيروتي، وصالح وعبد الله ابْنِي أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ⁽⁵⁾، وأبي العباس عبد الله بن محمد بن عمر البصري، وأبي زُرْعَةَ

(1) "الغلسُ ظلامٌ آخر الليل". ابن منظور، لسان العرب (3281/5).

(2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (363/35).

(3) ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 69).

(4) ينظر: الملحق الذي صنعه الدكتور رفعت فوزي في رسالته (ص: 351-369).

(5) وإنَّ لَهُ فِي كِتَابِهِ عَن صَالِحٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِي الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَايَاتٌ كَثْرًا، فَكَانَ يَرْوِي عَنْهُمَا جَلًّا كَلَامَ أَبِيهِمَا، وَأَرَائِهِ، وَهِيَ أَهَمُّ مِنْ قَدْ نَقَلَ عَمَّ أَبِيهِمَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

عبد الرَّحْمَنِ بن عمرو بن عبد الله الدَّمَشْقِيِّ، ومُسلِم بن الحَجَّاج النَّيسَابُورِيِّ، ومحمَّد ابن عَوْف الحِمَاصِيِّ، ومحمَّد بن يَعْقُوب الدَّمَشْقِيِّ، ومحمَّد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، ومحمَّد ابن عبد الله بن يزيد بن المُقَرِّئ، ومحمَّد بن مُسلم بن وَارَه، وهارون بن إِسْحاقَ الهَمْدَانِيِّ، ويزيد ابن محمَّد بن عبد الصَّمَدِ، ويونس بن عبد الأَعْلَى، ويونس بن حَبِيب، وخلق سِوَاهُمْ⁽¹⁾.

ولعلَّ أهمَّ شيوخه بإطلاق، وأكثرهم له إفادَةٌ، وعنه روايةٌ، وبه تأثرًا، هو أبوه الإمامُ أبو حاتم، ثمَّ ابنُ عمَّةِ أبيه الإمامُ أبو زُرْعَةَ، لذا فقد خصَّصَتْهُمَا بهَاتَيْنِ التَّرْجَمَتَيْنِ المختصَّرتَيْنِ:

- وأما أبوه أبو حاتم فقالَ ابنُه في ترجمته من "الجرح والتعديل": "محمَّد بن إدريس بن المُنْذِرِ الحَنْظَلِيِّ، أبو حاتم. وهو ابنُ المُنْذِرِ بن داود بن مِهْران⁽²⁾. وقد جعلَ له ابنه ترجمة مطوَّلة في "تقدمة الجرح والتعديل" كذلك، وأسوقُ بعضًا ممَّا جاءَ فيها: فقالَ في بابِ مَا ذُكِرَ مِنْ بَدءِ كِتَابَةِ أَبِي -رحمَه اللهُ- الحديث: "سمعتُ أبي يقول: كتبتُ الحديثَ سنةً تسعٍ ومائتين، وأنا ابنُ أربعِ عشرةِ سنةً، واختلفتُ تلكَ السنةَ إلى المُحدِّثين"⁽³⁾.

وفي بابِ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ أَبِي -رحمَه اللهُ- وفقهه ومعرفته بناقلة الآثار قال: "سمعتُ محمَّد بن العَبَّاسِ مولى بني هَاشِم، أو غيره، قالَ حضرتُ محمَّد بن حُمَيد وجاءه رجلٌ يَسْتَفْتِيهِ في مسألةٍ فقال: صِرَ إِلَى أَبِي حاتمِ محمَّد ابنِ إدريس فسألته عنه"، قالَ أبو محمَّد: وكانَ في ذلكَ الوقتِ مَشايخ متوافرونَ مثلَ: إبراهيم ابن موسى، ومحمَّد بن مِهْران الجَمَّال، وأبي حُصَيْن ابنِ يَحْيَى بنِ سُلَيْمَانَ، وأبي زُرْعَةَ وغيرهم⁽⁴⁾، وقالَ عبدُ الرَّحْمَنِ: "سمعتُ موسى بن إِسْحاقَ يقولُ لي: مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْ أَبِيكَ -رحمَه اللهُ-، وقد رأيتُ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ، ويحْيَى بن مَعِينٍ، وأبَا بَكْر ابنِ أَبِي شَيْبَةَ، وابنَ نُمَيْرٍ وغيرهم⁽⁵⁾، فقلتُ لَهُ رأيتَ أبا زُرْعَةَ؟ فقالَ: لا"⁽⁶⁾!.

(1) وقالَ د. رفعت فوزي في رسالته "ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث" (ص:55): "إنَّ ابنَ أبي حاتم قد شاركَ أباه في مائةٍ وأربعةٍ وخمسينَ شيخًا". قلتُ: ويظهرُ ذلكَ جليًّا في كتابه "الجرح والتعديل" إذ يُكثِرُ أن يقول: سمعتُ من فلان، مع أبي، أو كتبتُ عنه، وأبي، أو كتبَ إليَّ وإلى أبي، أو رويتُ عنه، وروى عنه أبي. ما يدلُّ أنَّهما قد اشتَرَكَا في كثيرٍ من الشيوخ. وسيأتي مثلُ ذلكَ -إن شاء اللهُ-.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (204/7)، ترجمة 1133.

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (366/1).

(4) المرجع السابق (355/1).

(5) وقد زادَ في ترجمته في "الجرح والتعديل" (204/7): "ويحْيَى الجَمَّالِي".

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (357/1).

وقد بَوَّبَ ابنه بابًا في ما ذُكِرَ من جلالَةِ أَبِي عندَ أهلِ العِلْمِ وغيرهم، وممَّا جاءَ فيه: قالَ عبدُ الرَّحْمَنِ: "سمعتُ أَبِي يَقُولُ: سألني أحمدُ بنُ حنبلٍ عن مَشايخِ الرِّبِّيِّ، قلتُ: إبراهيمُ ابنُ موسى، وهو في عَافِيَةٍ، قالَ كيفَ تركتُمُ أبا زيادٍ؟ كانَ رَفِيقِي بالبصرةِ عندَ مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمانَ، قلنا: هو في عَافِيَةٍ، وسألني عن ابنِ حُمَيْدٍ"⁽¹⁾. وقالَ عبدُ الرَّحْمَنِ: "سمعتُ أَبِي يَقُولُ: كَلَّمَنِي دُحَيْمٌ في حديثِ أهلِ طَبْرِيَّةٍ وقد كانوا سألوني التَّحْدِيثَ فأبَيْتُ عَلَيْهِمُ، وقلتُ بلدةٌ يكونُ فيها مثلُ أَبِي سَعِيدِ دُحَيْمِ القَاضِي أَحَدْتُ أَنَا؟ فَكَلَّمَنِي دُحَيْمٌ فقالَ: إِنَّ هَذِهِ بِلْدَةٌ نَائِيَةٌ عَن جَادَةِ الطَّرِيقِ فقلَّ مَن يَقدُمُ عَلَيْهِمُ، فَحدَّثتُهُم"⁽²⁾، وقالَ عبدُ الرَّحْمَنِ: "سمعتُ أَبِي يَقُولُ: أتيتُ مُحَمَّدَ بنَ المُصَفَّى الحِمَاصِيَّ يومًا فقالَ لي: قد كتبتُ جزءًا مِن حديثِكَ فَحدَّثتني بِهِ، فقلتُ: إِنَّمَا جِئنا لِنَسْمَعَ مِنكَ، فلمْ يَدْعني حتى قرأتُ عَلَيْهِ"، وقالَ عبدُ الرَّحْمَنِ: سمعتُ أَبِي -رَحِمَهُ اللهُ- يَقُولُ: كَتَأ إِذَا اجْتَمَعنا عندَ مَحَدِّثٍ أَنَا وَأبو زُرْعَةَ كُنْتُ أَتَوَلَّى الانتخابَ، وكنْتُ إِذا كُتِبْتُ حديثًا عَن ثِقَةٍ لَمْ أُعِدْهُ، وكنْتُ أَكْتُبُ ما لَيْسَ عِنْدِي، وكانَ أبو زُرْعَةَ إِذا انتخبَ يُكثِرُ الكِتابَةَ، كانَ إِذا رَأى حديثًا جَيِّدًا قد كتبه عن غيره أَعادَهُ"⁽³⁾.

أما وفاته -رَحِمَهُ اللهُ-: فَبَوَّبَ ابنه يَقُولُ: "بابُ ما ظَهَرَ لأبِي مِن سَيِّدِ عَمَلِهِ عندَ وفاتِهِ": "حضرتُ أَبِي -رَحِمَهُ اللهُ- وكانَ في النَّزْعِ وَأنا لا أَعْلَمُ، فَسألتهُ عن عُقْبَةَ بنِ عَبدِ العَافِرِ"⁽⁴⁾ يروي عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: لَهُ صُحْبَةٌ؟ فقالَ بِرأسِهِ: لا، فلمْ أَفْعَ منه، فقلتُ: فَهَمَّتْ عَنِّي: لَهُ صُحْبَةٌ؟ قالَ: هو تَابِعِي. قلتُ: فكانَ سَيِّدِ عَمَلِهِ معرفةَ الحديثِ وناقلةَ الآثارِ؛ فكانَ في عَمْرِهِ يَقْتَبِسُ مِنْهُ ذَلِكَ فَأَرادَ اللهُ أَنْ يَظْهَرَ عندَ وفاتِهِ ما كانَ عَلَيْهِ في حَيَاتِهِ"⁽⁵⁾، وقالَ مُحَمَّدُ ابنُ

(1) ابن أبي حاتم، تقدمه الجرح والتعديل (361/1).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) وترجمه في "الجرح والتعديل" (313/6)، ترجمة 1742 قال: "عُقْبَةُ بنِ عَبدِ العَافِرِ أبو نَهَارِ الأَزْدِي العَوْدِيّ. رَوَى عن: أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، رَوَى عنه: قَتَادَةَ، وَيَحْيَى بنِ أَبِي إِسْحاقَ، وَيَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، سمعتُ أَبِي يَقُولُ ذلكَ، قالَ أبو مُحَمَّدٍ: سألتُ أَبِي وهو في النَّزْعِ عن عُقْبَةَ بنِ عَبدِ العَافِرِ هل لَهُ صُحْبَةٌ؟ فقالَ: لا، بِلِسَانِ مِسْكِينٍ".

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (367/1)، وروى الخطيبُ بسنده في "تاريخ مدينة السلام" (421/2)، قالَ: أَنشدنا مُحَمَّدُ بنُ هارونَ الرِّزَازِيّ، قالَ: أَنشدنا أبو حاتمِ الرِّزَازِيّ:

تفكرتُ في الدُّنيا فأبصرتُ رُشدَها ... ودللتُ بِالتَّقْوَى مِنَ اللهِ حَدَّهُ
أسأتُ بِها ظَنًّا فأخلفتُ وَعَدَها ... وَأصبحتُ مَولاهَا وقد كُنتُ عَبدَها.

العبّاس: فُرِيَ عَلَى ابْنِ الْمُنَادِي وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: وَجَاءَنَا الْخَبْرُ مَعَ الرَّحَّالِينَ بِمَوْتِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِي، أَنَّهُ مَاتَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتِينَ⁽¹⁾.

- أَمَّا أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي:

فَقَدَّ عَقَدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ لِأَبِي زُرْعَةَ تَرْجَمَةً مَطْوَلَةً فِي "تَقْدِيمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ" فَقَالَ: "وَمِنْ الْعُلَمَاءِ الْجَهَّابَةِ النَّقَادِ مِنَ الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ: أَبُو زُرْعَةَ عُبيدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ ابْنِ يَزِيدٍ"⁽²⁾، وَقَدْ نَقَلَ فِي عِلْمِهِ، وَحَفِظَهُ، وَفَقِهَهُ، وَأَنْقَلَ هُنَا بَعْضًا مِمَّا قِيلَ فِي ذَلِكَ: "قَالَ عَمْرُو ابْنِ سَهْلٍ بِنِ صِرْحَابٍ، وَذَكَرَ أَبَا زُرْعَةَ فَقَالَ: مَا وَلَدَ فِي خَمْسِينَ وَمِائَةَ سَنَةٍ مِثْلُ أَبِي زُرْعَةَ"، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: "كَانَ أَبُو زُرْعَةَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا يَخْرُجُ مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ كِتَابِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ كُتُبٍ، لِكُلِّ قَوْمٍ كِتَابُهُمُ الَّذِي سَأَلُوا فِيهِ فَيَقْرَأُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ مَا يَتَفَقَّحُ لَهُ الْقِرَاءَةَ مِنْ كِتَابٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ لِلْآخِرِ كِتَابَهُ الَّذِي قَدْ سَأَلَ فِيهِ أَوْرَاقًا، ثُمَّ يَقْرَأُ لِلثَّلَاثِ كَمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعُوا أَوْلَيْكَ فِي يَوْمِهِمْ يَكُونُ قَدْ أَخْرَجَ مَعَهُ كِتَابَهُمْ فَيَجِيءُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَبْتَدِئُ فَيَقْرَأُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ: إِلَى أَيِّنَ بَلَّغْتُمْ؟ وَمَا أَوْلَى مَجْلِسِكُمْ؟ فَكَانَ ذَلِكَ دَائِبَهُ كُلَّ يَوْمٍ لَا يَسْتَفْهِمُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْلَى مَجْلِسِهِ وَهَذَا بِالْعَدَاةِ، وَبِالْعَشِيِّ كَمِثْلِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ قَدَرَ عَلَى هَذَا".

وَقَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بِنِ غِيَاثِ الْبَصْرِيِّ: "مَا رَأَى أَبُو زُرْعَةَ بَعِينَهُ مِثْلَ نَفْسِهِ أَحَدًا، قَالَ وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ ابْنَ أَحْمَدَ يَقُولُ: وَكَانَ عَبْدُ الْوَاحِدِ كَتَبَ عَنْ حَمَّادِ بِنِ سَلْمَةَ الْكُتُبِ، وَحَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ لَقِيَ أَصْحَابَ الْحَسَنِ وَابْنَ سِيرِينَ"، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: "قَرَأْتُ كِتَابَ إِسْحَاقِ بِنِ رَاهُوبِ بِخَطِّهِ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ: إِنِّي أَزْدَادُ بِكَ كُلَّ يَوْمٍ سُرُورًا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَكَ مِمَّنْ يَحْفَظُ سُنَّتَهُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْيَوْمِ طَالِبُ الْعِلْمِ، وَأَحْمَدُ بِنِ إِبْرَاهِيمَ لَا يَزَالُ فِي ذِكْرِكَ الْجَمِيلِ حَتَّى يَكَادُ يُفْرِطُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيكَ بِحَمْدِ اللَّهِ إِفْرَاطًا، وَأَقْرَأَنِي كِتَابَكَ إِلَيْهِ بِنَحْوِ مَا أَوْصَيْتُكَ مِنْ إِظْهَارِ السُّنَّةِ، وَتَرْكِ الْمُدَاهَنَةِ، فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، قَدَّمَ عَلَيَّ مَا أَوْصَيْتُكَ فَإِنَّ لِلْبَاطِلِ جَوْلَةَ، ثُمَّ يَضْمَحَلُّ، وَإِنَّكَ مِمَّنْ أَحَبُّ صَلَاحِهِ، وَزِينَتُهُ وَإِنِّي أَسْمَعُ مِنْ إِخْوَانِنَا الْقَادِمِينَ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فَأُسْرُّ بِذَلِكَ"، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: "سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَذَكَرَ أَحْمَدُ بِنِ حَنْبَلٍ، وَأَنَّهُ أَعْطَاهُ دَفْتَرَهُ، فَقُلْتُ لَهُ:

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (422/2)، ولأبي حاتم في "تاريخ الخطيب" أيضًا ترجمة قد أفاد منها جل الذين ترجموه.

(2) وقد ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (324/5)، ترجمة 1543، وله ترجمة مفصلة أيضًا جعلها له الدكتور سعدي الهاشمي في الباب الأول من رسالته: "أبي زُرْعَةَ الرَّازِي وَجُوهُودُهُ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ" (45/1) وما بعدها فلننظر.

كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَعْرِفُكَ حَيْثُ دَفَعَ كِتَابَهُ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: إِي لَعْمَرِي، كُنْتُ أَكْثَرَ الْاِخْتِلَافِ إِلَيْهِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ وَأُذَاكِرُهُ وَيُذَاكِرُنِي"، وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ: "سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَدْعُو اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لِأَبِي زُرْعَةَ"⁽¹⁾، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ: "لَا يَزَالُ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ مَا أَبَقَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمْ مِثْلَ أَبِي زُرْعَةَ، وَمَا كَانَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- لِيَتْرَكَ الْأَرْضَ إِلَّا وَفِيهَا مِثْلُ أَبِي زُرْعَةَ يُعَلِّمُ النَّاسَ مَا جَهَلُوهُ ... وَجَعَلَ يَمْدَحُ أَبَا زُرْعَةَ فِي كَلَامٍ كَثِيرٍ"، وَقَالَ يُونُسُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: "أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ إِمَامَا خِرَاسَانَ، وَدَعَا لَهُمَا وَقَالَ: بَقَاؤُهُمَا صِلَاحٌ لِلْمُسْلِمِينَ"، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: "مَا خَلَفَ أَبُو زُرْعَةَ مِثْلَهُ، وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي زُرْعَةَ هُوَ: دَرِبِنْدَانُ الْعِلْمِ"⁽²⁾، وَكَانَ ابْنُ مُسْلِمٍ يَقُولُ كَذَلِكَ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ بِقَوْمٍ خَيْرًا جَعَلَ فِيهِمْ آيَةً، وَإِنَّ أَبَا زُرْعَةَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-"⁽³⁾.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ وَذُكِرَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّهْرَانِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ فَقَالَ: "كَانَ أَبُو زُرْعَةَ أَفْهَمَ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الطَّهْرَانِيِّ، وَأَعْلَمَ مِنْهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بِالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ أَيْضًا: "أَبُو زُرْعَةَ إِمَامٌ"، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجَنْدِيِّ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مُسْنَدَهَا وَمَنْقَطِعَهَا مِنْ أَبِي زُرْعَةَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ خَاصَّةً حَدِيثِ مَالِكٍ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكَأَنِّي أَمْسَحُ يَدِي عَلَى مَنْبَرِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَوْضِعَ الْمَقْعَدِ وَالَّذِي يَلِيهِ، وَالَّذِي يَلِيهِ، ثُمَّ أَمْسَكْتُهُ، فَفَصَصْتُهُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ سَجِسْتَانَ كَانَ مَعَنَا بِحِرَانَ، فَقَالَ هَذَا أَنْتَ تُعْنَى بِحَدِيثِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَكُنْتُ إِذْ ذَلِكَ لَا أَحْفَظُ كَثِيرَ شَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ ثُمَّ عَنَيْتُ بِهِ بَعْدَ"⁽⁴⁾، وَلَقَدْ عَبَّرَ لَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رُؤْيَا ثَانِيَةً أَيْضًا فَقَالَ: "سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنِّي عَلِيٌّ ثَوْبٌ بُرِدَ لَهُ خَطُوطٌ دِقَاقٍ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَعْبِيرُهُ أَنْ يَشْتَهَرَ، فَاشْتَهَرَ بِالْخَيْرِ وَالْعِلْمِ". أَمَا فِي وَفَاتِهِ: فَبَوَّبَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "بَابُ مَا ظَهَرَ لِأَبِي زُرْعَةَ مِنْ سَيِّدِ عَمَلِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ مَطْعُونًا مَبْطُونًا يَعْرِقُ جَبِينُهُ فِي النَّزْعِ فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: مَا تَحْفَظُ فِي تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: يُرَوَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، فَمِنْ قَبْلِ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (325/5).

(2) وجاء في ترجمته في "الجرح والتعديل" (326/5) "وكان موته دربندان العلم".!

(3) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (680/2).

(4) وتنتظر هذه الأقوال كلها عند: ابن أبي حاتم، "تقدمة الجرح والتعديل" (328/1)، وما بعدها.

أَنْ يَسْتَتِمَّ رَفَعَ أَبُو زُرْعَةَ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي النَّزْعِ فَقَالَ: رَوَى عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ أَبِي عَرِيبٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "مَنْ كَانَ آخِرُ كَلِمِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ"⁽¹⁾. فَصَارَ الْبَيْتُ ضَجَّةً بِبُكَاءِ مَنْ حَضَرَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عَمِّ أَبِي زُرْعَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْتَاقُ إِلَى رُؤْيَيْكَ، فَإِنْ قَالَ لِي بِأَيِّ عَمَلٍ اشْتَقْتِ إِلَيَّ؟ قُلْتُ: بِرَحْمَتِكَ يَا رَبَّ"⁽²⁾، "وَتُوفِيَ عَلَيْهِ رَحْمَاتُ اللَّهِ بِالزَّيِّ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَقَدْ بَلَغَ أَرْبَعًا وَسِتِّينَ سَنَةً"⁽³⁾.

وقد سجّل الدكتور رفعت فوزي عدّة ملاحظاتٍ على شيوخِ ابنِ أبي حاتمٍ لا بأسَ بأنْ أنقلها هنا:

1. جلُّ شيوخه عدولٌ، قد وثّقهم أكثرُ من إمامٍ يعتدُّ برأيه في نقدِ الرجالِ، وليسَ في الكثيرِ منهم من اتّهمَ بتهمَةٍ تخدشُ أمانتهُ وصدقه في روايةِ الحديثِ.
2. أنّه بهؤلاءِ الشيوخِ قد اتّصلَ بأكثرِ من سببٍ قويٍّ بالأعلامِ البارزينِ في علمِ الحديثِ، وفقهه قبلَ عصره، فقد اتّصلَ بسفيانِ بنِ عُيينَةَ، وعبدِ الرزاقِ الصّنعانيِّ، ووَكيعِ بنِ الجراحِ، ويحيى ابنِ سعيدِ القطّانِ، وأبي داودَ الطيالسيِّ، وعليّ بنِ المدينيِّ، وعبدِ اللهِ بنِ نُميرٍ، وإسحاقِ بنِ راهويِّه، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ معينٍ، ومالكٍ، والشّافعيِّ، وغيرهم عن طريقِ تلامذتهم⁽⁴⁾.
3. أنّه بجانبِ أولئكِ الشيوخِ الذينَ نقلوا إليه علمَ أئمّةِ الحديثِ والفقهِ قبلَ عصره كانَ له شيوخٌ برزوا في عصره، وكانوا من أعلامه البارزينِ في الحديثِ: كأبي حاتمٍ، وأبي زُرْعَةَ، وابنِ وَارَةَ الرّازيِّونَ، وأبي زُرْعَةَ الدّمَشقيِّ.

(1) والحديثُ رواه الإمامُ أبو داود في "السُّنَنِ"، كتابِ الجَنائزِ، بابِ تلقينِ المَوتى (ص: 561)، ح 3116، وإسناده يحتملُ التحسينَ، لأنَّ فيه صالحَ بنِ أبي عَرِيبٍ، قد روى عنه جَمْعٌ، ووثقَهُ ابنُ حَبَّانَ، والذهبيُّ، وقالَ فيه ابنُ حجرٍ: مقبول. ابنُ حَبَّانَ، الثقات (457/6)، الذهبيُّ، الكاشف (497/1)، ابنُ حجرٍ، تقريبِ التهذيب (ص: 273).

(2) ابنُ أبي حاتمٍ، تقدمةُ الجرحِ والتعديل (345/1-346).

(3) ينظر: البغداديُّ، تاريخُ مدينةِ السّلام (33/12).

(4) وسيأتي تفصيلُ بعضِ ذلكِ وكيفَ وصلَ علمُ هؤلاءِ إلى ابنِ أبي حاتمٍ في حديثي عن مصادره في النّقدِ.

4. أنه قد ظفر بعددٍ لا بأس به من الشيوخ الكبار، الذين تقدّمت بهم السنّ فحصلوا على الخبرة والتجربة، واكتمل علمهم، وأدرك بهم الأسانيد العالية، والذي يبدو أنّ الفضل في ذلك لأبيه إذ اصطحبه معه في بداية حياته العلميّة، ودلّه على هؤلاء الشيوخ الكبار.
5. ليس من هؤلاء الشيوخ واحدٌ من أهل الرّي من أصحاب أبي حنيفة، ويبدو أنّ ابن أبي حاتم قد تأثر بالصراع الذي كان دائراً بين أهل الحديث وهؤلاء، وكما عرّف عن أهل الرّي للخصومة الدائرة بينهم وبين أهل الحديث، فقد عرّف عن قوم آخرين دخلوا في خصومةٍ أخرى من نوعٍ آخر مع أهل الحديث، وكانت هذه الخصومة بسبب الاختلاف في تفسير بعض مسائل العقيدة مثل صفات الله - عزّ وجلّ - وما يستتبع ذلك من القول بخلق القرآن، أو القول بأنّه غير مخلوق.
6. كان من شيوخه من تضلّع في علوم العربية إلى جانب روايته للحديث، أو اهتمامه بالفقه، ومنهم إسماعيل بن إسحاق بن حماد القاضي، ومحمّد بن عبادة البخاريّ، وعمر بن شبة الثميريّ.
7. لم يكن لابن أبي حاتم طريقةً واحدةً للتحمّل عن هؤلاء الشيوخ⁽¹⁾، إنّما كان له طرائق متعددة، هي:
- أ. السّماع: وغالباً ما كان يكتب عنهم أولاً، ثمّ يسمع منهم ما في كتابه عنهم، يدلّ على ذلك قوله في ترجمة فتح بن نصر الكنانيّ: "كتبنا فوائده لأنّ نسمع منه، فتكلّموا فيه، وضعّفوه، فلم نسمع منه"⁽²⁾، فيدلّ أنّه يكتب أولاً ثمّ يسمع من الشيخ، وكذا قوله عن بعض الشيوخ: "كتبنا من حديثه لنسمع منه، فلم يتفق لنا السّماع"⁽³⁾. وإذا كان ينصّ عند الكلام على بعض الشيوخ أنّه كتب عنه، ولا يُبين أنّه قد سمع منه فإننا من بعض أسانيد ندرِك أنّه قد سمع من جميع الذين كتب عنهم، ما لم يُبين أنّه لم يقض له السّماع، فقد قال مثلاً في "محمّد بن عوف الحمصيّ": "كتبْتُ عنه"⁽⁴⁾، ثمّ في "التقدمة" يذكر ما يدلّ على

(1) وينظر في بيان طرق نقل الحديث وتحمّله عند أهله: ابن الصّلاح، علوم الحديث (ص: 132).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (91/7)، ترجمة 518.

(3) المرجع السابق (236/7)، ترجمة 1297.

(4) المرجع السابق (52/8)، ترجمة 241.

سماعه منه فيقول: "سمعتُ محمدَ بنَ عَوفِ الحِمْصِيِّ يقول" (1). وقد يكتب عن الشيخ ساعةً إملائه فيكونُ كتابَةً وسماعًا في وقتٍ واحدٍ، يقول عن يحيى بن محمد النيسابوري: "سمعتُ منه بالزِّيِّ بمحضِرِ أبي وأبي زُرْعَةَ، أَمَلَى عَلَيْنَا مِنْ حِفْظِهِ" (2). وغالبُ الشيوخِ قد سمع منهم ابنُ أبي حاتمٍ، ما يدلُّ أنَّه اختارَ في تحمُّله عن الشيوخِ أرفعَ وسيلةٍ وهي السَّماعُ، كما قال ابنُ الصَّلَاحِ: "وهذا القِسْمُ أرفعُ الأقسامِ عندَ الجَمَاهِيرِ" (3).

ب. القراءةُ على الشيخ: وهذه كثيرةٌ عن "العبَّاسِ بنِ محمدِ الدَّورِيِّ"، ويبدو أنَّه قد سمعَ من هذا الشيخِ بعضَ ما عنده، وسمعَ البعضَ الآخرَ قراءةً عليه، وهو يسمع؛ فقالَ في ترجمته: "سمعتُ منه مع أبي" (4)، ولكنَّ الغالبَ وخصوصًا حينما ينقلُ عنه أقوالَ يحيى بن معين يقول: "قرئَ على العبَّاسِ بنِ محمدِ الدَّورِيِّ" (5).

ت. الإجازة: وهذا قليلٌ ونادرٌ عنده، وقد جاءت هذه الطريقُ مختلطةً بطريقِ آخرٍ كالكتابةِ، ومن ذلك أنَّ الذهبيَّ قالَ في "السِّيرِ" إنَّ أحمدَ بنَ سليمانَ الرَّهَائِيَّ "قد أجازَ لابنِ أبي حاتمٍ" (6)، وعندما ترجمه الأخيرُ قالَ: "أدركتُه ولم أكتبْ عنه، وكتبَ إليَّ ببعضِ حديثه" (7)، فيدلُّ أنَّه تحمَّله عنه كانَ مكاتبَةً مع إجازةٍ.

ث. المكاتبَة: وكثيرًا ما يكتبُ إليه شيوخُه بحديثهم، أو فوائدهم، أو ما عندهم من مؤلفاتِ العلماءِ الآخرينَ التي يروونها، ومن ذلك قوله في ترجمة "عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: لقيتُه وسمعتُ معَه مِنْ إبراهيمِ بنِ مالكِ البَرَّازِ، وكتبَ إليَّ بمسائلِ أبيه، وبعِللِ الحديثِ" (8)، والغالبُ أنَّ هذه المكاتبَة كانتْ مقرونةً بالإجازةِ، كما تقدَّم في "الرَّهَائِيَّ".

-
- (1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (340/1).
 - (2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (186/9)، ترجمة 774.
 - (3) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص: 132).
 - (4) ابن أبي حاتم، مرجع سيق ذكره (216/6)، ترجمة 1189.
 - (5) ومن هذه المواضع مثلًا في "تقدمة الجرح والتعديل" (269/1).
 - (6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (475/12).
 - (7) ابن أبي حاتم، مرجع سيق ذكره (52/2)، ترجمة 59.
 - (8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/5)، ترجمة 32.

ج. الوجدادة: وهي قليلة جداً عنده، ومنه قوله: "رأيتُ في كتابِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَمْرِ الْأَصْبَهَانِيِّ المعروفِ بِرُسْتَةَ مَنْ أَصْبَهَانَ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ بِخَطِّهِ..."⁽¹⁾، وقوله في ترجمةِ مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِمِ ابنِ وَازَةَ: "وجدتُ في كتبِ أَبِي زُرْعَةَ بِخَطِّهِ قَدْ كَتَبَ عَنْهُ"⁽²⁾. فهذه هي طرقُ التَّحْمَلِ عندَ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ، وأكثرها هو "السَّماعُ"، ثمَّ القراءةُ على الشيخ⁽³⁾.

المقصد الثاني: تلاميذه:

"كان لِمَكَانَةِ ابنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّفِيعَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَدُيُوعِ صَبِيئِهِ أَكْبَرَ الْأَثَرِ فِي أَنْ يَلْتَفَّ حَوْلَهُ طَائِفَةٌ مِنَ التَّلَامِيذِ الَّذِينَ رَحَلَ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ إِلَيْهِ مِنْ أَمَاكِنَ شَتَّى؛ يَنْهَلُونَ مِنْ عِلْمِهِ، وَيَرِدُونَ صَفْوَةَ ثِقَاتِهِ، وَيُفِيدُونَ خَبْرَتَهُ. فَمَا أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ أَخَذَ عَنْ ذَلِكَ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ وَالْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنَ الشُّيُوخِ، فَإِنَّهُ قَدْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ عَدَدٌ كَثِيرٌ أَيْضًا مِنَ الرِّوَاةِ الَّذِينَ كَانُوا يَتَنَافَسُونَ فِي الْأَخْذِ عَنْهُ، وَبَعْضُهُمْ لِأَرْزَمِهِ مَلَازِمَةٌ طَوِيلَةٌ؛ كَأَبِي الْقَاسِمِ إِبْرَاهِيمَ ابنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مَحْمُودِ النَّصْرَابَادِيِّ الْوَاعِظِ؛ الَّذِي قَالَ فِيهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ: "... وَأَكْثَرَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَأَقَامَ عَلَيْهِ بِسَمَاعِ مَصْنَفَاتِهِ"⁽⁴⁾. وكأحمد بن محمد بن عيسى بن الجراح، أبي العباس ابن النحاس، الرَّبِيعِيُّ الْمِصْرِيُّ الْحَافِظُ؛ الَّذِي قَالَ عَنْهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ أَيْضًا: "... وَأَقَامَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ مَدَّةً، وَكَانَتْ سَمَاعَاتُهُ مِنْهُ كَثِيرَةً..."⁽⁵⁾.

وربما اتخذ ابن أبي حاتم بعض الرواة ورآقا له يأمنه على كُتُبِهِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ عَسَاكِرٍ مِنْ طَرِيقِ الْإِمَامِ الْحُسَيْنِ بنِ عَلِيِّ بنِ جَعْفَرِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، قَالَ: "سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ مُحَمَّدِ ابنِ سَلِيلِ النَّمِيمِيِّ الرَّازِيِّ، وَرَاقَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ، فَاعْلَمُوا أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ"⁽⁶⁾⁽⁷⁾. وربما اتخذ ابن أبي حاتم لنفسه مستمليا، فقال الخليلي في ترجمة "أبي العباس أحمد بن محمد ابن

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (341/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (80/8).

(3) وينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (70-93)، وفيها تفصيل الملاحظات على شيوخه، وكذا تفصيل في طرق تحمله.

(4) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (104/7).

(5) المرجع السابق (437/5).

(6) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (293/5).

(7) وإلى هنا نقلته من مقدمة تحقيق "علل الحديث" (225/1-244)، وقد عدوا له اثنين وأربعين ومائة تلميذاً.

الحسين البصير حافظ سمع ابن أبي حاتم، وسمعه يقول: كنت أستملي لابن أبي حاتم في الإملاء... وهو آخر من مات بالرّي من أصحاب ابن أبي حاتم⁽¹⁾.

وأذكر هنا تمثيلاً لا حصراً بعضاً من تلاميذ ابن أبي حاتم مرتبين على حروف الهجاء، وأذكر مواضع ترجمتهم باختصار:

ومنهم: أبو الحسين أحمد بن محمد البجيري⁽²⁾، وأبو العباس أحمد بن محمد ابن عبد الله بن يزيد الرازي⁽³⁾، وأبو عبد الله أحمد بن القاسم المياني⁽⁴⁾، وأبو أحمد الحسين ابن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري⁽⁵⁾، وأبو علي حمد بن عبد الله الأصبهاني، وقال الخليلي: "أكثر عن ابن أبي حاتم"⁽⁶⁾، وعلي بن عبد العزيز بن مزدك⁽⁷⁾، وعبد الله بن محمد ابن جعفر بن حبان الحياتي البوشنجي⁽⁸⁾، وأبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازي⁽⁹⁾، وأبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي صاحب "الثقات"⁽¹⁰⁾، وأبو الحسين محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي والد تمام⁽¹¹⁾، ويوسف بن القاسم المياني⁽¹²⁾، وكان عبد الرحمن بحراً لا تكدره الدلاء، كما وصفه الذهبي⁽¹³⁾.

(1) الخليلي، الإرشاد (692/2).

(2) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (285/64).

(3) المرجع السابق (125/36).

(4) المرجع السابق (175/5).

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (627/8).

(6) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (691/2)، ترجمة 463.

(7) البغدادي، مرجع سبق ذكره (482/13)، ترجمة 6350.

(8) ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (150/2).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (427/16)، ترجمة 316.

(10) قال ابن حبان في ترجمة أبي حاتم الرازي في "الثقات" (137/9): "حدثنا عنه ابنه أبو محمد عبد الرحمن ابن محمد".

(11) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (335/53)، ترجمة 6515.

(12) المرجع السابق (357/35)، الذهبي، تاريخ الإسلام (533/7)، وتذكرة الحفاظ (51/3).

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء (264/13).

المطلب السادس: مذهبه العقدي، والفقيهي:

المقصد الأول: مذهبه العقدي:

وعقيدة الناقد هي الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء، والركيزة التي يُوصَلُ منها لكل أعماله وأقواله، وأحكامه، فقد يرفض هذا الناقد التحمل عن شيخ معين لأنه يعتقد اعتقاداً مغايراً لعقيدته، أو يتجه هذا الناقد نحو شيوخ معينين ليتحمل عنهم، أو يختار أحاديث معينة يتحملها أيضاً بناءً على عقيدته التي يدين بها. ولذلك كله أبين هنا العقيدة التي كان يدين بها الإمام ابن أبي حاتم الرّازي. قال ياقوت الحموي: "وكان أهل الريّ أهل سنة وجماعة إلى أن تغلب أحمد ابن الحسن الماردانيّ عليها، فأظهر التشيع، وأكرم أهله، وقربهم فتقرب إليه الناس بتصنيف الكتب في ذلك، فصنّف له عبد الرحمن بن أبي حاتم كتاباً في فضائل أهل البيت، وكان ذلك في أيام المعتمد⁽¹⁾، وتغلّب عليها في سنة 275"⁽²⁾.

فالحموي يُقرّر أنّ أهل الريّ بما فيهم عبد الرحمن كانوا أهل سنة وجماعة حتى تغلب عليها أحمد بن الحسين وأظهر التشيع، فصنّف له الناس الكتب تأييداً، وتزلفاً إليه، ومنهم ابن أبي حاتم !!

كذا يقول، والذي يبدو أنّها قصة باطلّة، وفريّة منتحلة، وعبد الرحمن أجل من أن يكون قد صنع ذلك، وهو إمام في الورع، والدين، أفبيح دينه بعرض من الدنيا قليل؟! وكيف وهو يدين الله - عز وجل - بأن الرافضة، والمرجئة، والقدرية، وغيرهم، مبتدعة ضلال، مُراق من الدين جهال. وقد شنع عليهم وغلظ وشدّد؛ فمما نقله من معتقد أبيه، وأبي زُرعة، وقال بقولهما فيه: "والمرجئة والمبتدعة ضلال، والقدرية المبتدعة ضلال، وأنّ الجهمية كفار، وأنّ الرافضة رفضوا الإسلام، والخوارج مُراق ... وسمعتُ أبي وأبا زُرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع

(1) "المُعتمدُ على الله: بويغ سنة ست وخمسين ومائتين، وكان مستضعفاً، وكان أخوه الموفق طلعهُ الناصر هو الغالب على أموره، وكانت دولة المعتمد دولةً عجيبةً الوضع، كان هو وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة، للمعتمد الخطبة، والسكّة، والتسمي بإمرة المؤمنين، ولأخيه طلحة الأمر والنهي، وقودُ العساكر، ومحاربة الأعداء، ومرابطة الثغور، وترتيب الوزراء والأمراء، وكان المعتمد مشغولاً عن ذلك بلذاته. ومات المعتمد سنة تسع وسبعين ومائتين". ينظر: ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية (ص: 250).

(2) الحموي، معجم البلدان (121/3).

يَغْلَظَانِ فِي ذَلِكَ أَشَدَّ التَّغْلِيظِ، وَيُنَكِّرَانِ وَضَعَ الكُتُبِ بِرَأْيِي فِي غَيْرِ آثَارِ، وَيَبْهِيَانِ عَنِ مَجَالِسَةِ أَهْلِ الكَلَامِ وَالنَّظَرِ فِي كِتَابِ المِتْكَلِّمِينَ، وَيَقُولَانِ: لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ أَبَدًا⁽¹⁾.

ثُمَّ قَالَ: "وَبِهِ أَقُولُ أَنَا"، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الرِّوَافِضَ مَبْتَدِعَةً ضَلَالًا رَفَضُوا الإِسْلَامَ، بَلْ وَيَرَى وَجُوبَ هِجْرَانِهِمْ، وَيَغْلَظُ فِي ذَلِكَ أَشَدَّ التَّغْلِيظِ، فَهَلْ يَعْقِلُ مِنْهُ أَنْ يُخَالَفَ فِعْلُهُ قَوْلَهُ، وَيَضَعُ لَهُمْ مَا أَرَادُوا، فَهَذَا مِمَّا لَا يُتَصَوَّرُ. أَضْفُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ عُمَرَةَ كَانَتْ حِينَ تِلْكَ القِصَّةِ فِي سَنَةِ (275) كَانَتْ خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَكَانَ أَبُوهُ حَيًّا، وَهَلْ يُعَوَّلُ النَّاسُ عَلَى كَلَامِ شَابٍ صَغِيرٍ فِي عَمْرِهِ، خَاصَّةً مَعَ وَجُودِ أَبِيهِ، ثُمَّ أَيْنَ كَانَ أَبُوهُ، وَلِمَاذَا لَمْ يَرُدِّعْهُ، وَيَزْجِرْهُ، وَيَهْجِرْهُ كَمَا يَهْجُرُ أَهْلَ البِدْعِ؟!، وَفَوْقَ ذَلِكَ فَإِنَّ الحَمَوِيَّ مَا ذَكَرَ لِهَذِهِ القِصَّةِ سَنَدًا، وَلَا مُسْتَنَدًا، فَلَيْسَتْ تَصِحُّ بِوَجْهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -⁽²⁾.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ، مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، فَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ، وَتَبَعَ نَهْجَهُمْ، وَسَلَكَ طَرِيقَهُمْ⁽³⁾. فَقَالَ: "سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنِ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَمَا أَدْرَكَكَ عَلَيْهِ العُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ وَمَا يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَا: "أَدْرَكْنَا العُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ: حِجَازًا، وَعِرَاقًا، وَشَآمًا، وَبِمْنَا، فَكَانَ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرِ مَخْلُوقٍ بِجَمِيعِ جِهَاتِهِ، القَدْرُ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-. إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى عَرْشِهِ، بَائِتٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، بِلَا كَيْفٍ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ..."⁽⁴⁾. وَيَخْتُمُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَلَامَهُ بِالتَّأَكِيدِ عَلَى أَنَّهُ يَعْتَقِدُ بِكُلِّ الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ فِي اعْتِقَادِهِمَا، فَيَقُولُ: "وَبِهِ أَقُولُ أَنَا".

(1) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (106/1-107).

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (269/1-270)، بتصريف. أقول: لكن لو فرضنا جدلاً أن الإمام عبد الرحمن قد صنف فعلاً كتاباً في فضائل أهل البيت فالجزء أنه لن يعدو فيهم معتقد أهل السنة والجماعة، لا معتقد الروافض، بل لعله سيرد فيه على الرافضة، -والله أعلم-.

(3) وينظر في موقفه من المبتدعة، والجهمية: محمد عبد الرحمن المغراوي، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (122/5).

(4) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (104/1-105)، وينظر: ابن تيمية، درة تعارض العقل والنقل (257/6)، والذهبي، العلو للعلي الغفاري (ص: 188). وينظر في القول بخلق القرآن، ومتى حدث في الإسلام؟، وفي الإيمان عند أهل السنة والجماعة، وإيمانهم بالقدر، خيرته وشره: المرجع السابق (205/3)، (459/4)، (346/4).

وقال الَّلَّاكَائِيُّ فِي "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة": "ووجدتُ في بعض كتب أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرزائي -رحمه الله- مما سمع منه يقول: مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه والتابعين، ومن بعدهم بإحسان، وترك النظر في موضع بدعهم، والتمسك بمذهب أهل الأثر مثل: أبي عبد الله أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والشافعي. ولزوم الكتاب والسنة، والذب عن الأئمة المتبعة لأثر السلف، واختيار ما اختاره أهل السنة من الأئمة في الأمصار،

مثل: مالك بن أنس في المدينة، والأوزاعي بالشام، والليث بن سعد بمصر، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد بالعراق من الحوادث مما لا يوجد فيه رواية عن النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة والتابعين.

وتترك رأي الملبسين المموهين المزخرفين الممخرقين الكذابين، وترك النظر في كتب الكرايس، ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه وشاجر فيه مثل: داود الأصبهاني وأشكاليه ومتبعيه. والقرآن كلام الله وعلمه وأسمائه وصفاته وأمره ونهيه، ليس بمخلوق بجهة من الجهات. ومن زعم أنه مخلوق مجعول فهو كافر بالله كفرًا ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم ولا يجهل فهو كافر... واختيارنا أن الإيمان قول وعمل، إقرارًا باللسان وتصديقًا بالقلب وعمل بالأركان، مثل الصلاة والزكاة لمن كان له مال، والحج لمن استطاع إليه سبيلًا، وصوم شهر رمضان، وجميع فرائض الله التي فرض على عباده، العمل به من الإيمان. والإيمان يزيد وينقص، وتؤمن بعذاب القبر، وبالحوص المكرم به النبي -صلى الله عليه وسلم-، ونؤمن بالمساءلة في القبر، وبالكرام الكاتيين، وبالشفاة المخصوص بها النبي -صلى الله عليه وسلم-، ونترحم على جميع أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا نسب أحدًا منهم لقوله -عز وجل-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (1).

والصواب نعتقد ونزعم أن الله على عرشه بائن من خلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (2). ولا نرى الخروج على الأئمة ولا نقاتل في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولى الله -عز وجل- أمرنا. ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة، ودفع صدقات المواشي إليهم.

(1) [الحشر: 10].

(2) [الشورى: 11].

وَتُؤْمَنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةُ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُوحِدِينَ بِالشَّفَاعَةِ. ونقول: إِنَّا مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَكَرِهَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا عِنْدَ اللَّهِ وَمُسْتَكْمِلٌ الْإِيمَانَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ أَيْضًا... وَفَقْنَا اللَّهَ وَكُلَّ مُؤْمِنٍ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾.

فهو على مذهب أهل السنة والجماعة إذن، وكان هذا المذهب قد تبلور في عصره، ووضحت أسسه، ومعالمه، وعند أهل الحديث من أصحاب الإمام أحمد، وقد سلك أصحاب الحديث مسلكه في العقيدة، وتبنوا منهجه، ورأوا رأيه. ولقد كان ابن أبي حاتم يسأل أهل الحديث: أباه، وأبا زرعة، وأحمد عن مسائل العقيدة، ويجعل من إجاباتهم عقيدته⁽²⁾.

(1) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (107/1-109).

(2) ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 97-98) بتصريف. وينظر في عقيدة الإمام أحمد: ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (2/166-174). وأما اتهام أبي الفضل السليمانى له بالتشيع فباطل هو منه براء، ويدفعه كل ما تقدم في تقرير عقيدته، وتشيعه على أهل الفرق المنحرفة، وقد ذكره الذهبي في "الميزان" (2/588) لاتهام أبي الفضل السليمانى له بالتشيع، فقال: "وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليمانى له، فبئس ما صنع، فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون علياً على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة ابن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأنكر عليه ابن حجر في "اللسان" (5/131) فقال: "وكان يلزم المؤلف على هذا أن يذكر شعبة، بل كان من حقه أن لا يذكر ابن أبي حاتم صاحب "الجرح والتعديل" في هذا الكتاب." وقال ابن أبي حاتم في بيان عقيدته وعقيدة أبيه، وأبي زرعة "وخير هذه الأمة بعد نبيها -عليه الصلاة والسلام-: أبو بكر الصديق، ثم عمر ابن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب -عليهم السلام-، وهم الخلفاء الراشدون المهديون، وأن العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم -وقوله الحق. والترحم على جميع أصحاب محمد والكف عما شجر بينهم... وأن الرافضة رفضوا الإسلام... وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة". وقال: "ونترحم على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نسب أحداً منهم لقوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:10]. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (105/1-108). فواضح كالشمس أنه يخالف الرافضة في معتقداتهم البائسة، بل ذكر إنهم قد رفضوا الإسلام، ويسمون أهل السنة ناصبة، ويخالفهم في عقيدتهم مثلاً -اتجاه الصحابة، والخلفاء الراشدين، ومعلوم أنهم يُغالون في علي ويقدمونه على غيره من الصحابة، ولا يترحمون على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - بل يسبون ويطعنون وبلعنون، عليهم من الله ما يستحقون.

المقصد الثاني: مذهبه الفقهي:

وَيَحْسُنُ بِي قَبْلَ ذِكْرِ مَذْهَبِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَقْهِيِّ أَنْ أَقُولَ إِنَّهُ قَدْ تَتَلَّمَذَّ عَلَى عَدَدٍ مِنْ كِبَارِ تَلَامِيذِ أُمَّةِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الثَّلَاثَةِ:

- فَتَتَلَّمَذَّ عَلَى تَلْمِيذِي مَالِكٍ: عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْجُنَيْدِ الرَّازِيِّ⁽¹⁾، وَإِسْمَاعِيلِ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي⁽²⁾.

- وَقَدْ تَلَّقَى عِلْمَ وَمَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ عَنْ طَرِيقِ تَلَامِذَةِ الشَّافِعِيِّ الْكِبَارِ بِمِصْرَ، مِنْهُمْ: يُونُسُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى⁽³⁾، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى الْمُرْزِيِّ⁽⁴⁾، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، "الَّذِي صَحِبَ الشَّافِعِيَّ وَتَفَقَّهُ بِهِ"⁽⁵⁾. وَرَبَّمَا اسْتَفَادَ مِنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مَذْهَبَيْنِ: مَذْهَبَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، وَأَلَّفَ عَلَى مَذْهَبِهِ "كِتَابَ السُّنَنِ"، وَمَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ الَّذِي تَعَلَّمَهُ بَعْدَمَا وَقَفَ عَلَى الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَتَعَلَّمَ مِنْ صَاحِبِهِ وَتَأَثَّرَ بِهِ"⁽⁶⁾.

(1) ترجمه ابن أبي حاتم فقال: "كتبنا عنه وهو صدوق ثقة". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (179/6)، ترجمة 981.

(2) أبو إسحاق: "إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن بابك الجهمي الأزدي، مولى آل جرير بن حازم، أصله من البصرة بها نشأ، واستوطن بغداد. وبه تفقه أهل العراق من المالكية، قال أبو بكر ابن الخطيب: كان إسماعيل فاضلاً، عالماً، متقناً، فقيهاً على مذهب مالك، شرح مذهبه ولخصه، واحتج له، وصنّف المسند، وكتباً عدة من علوم القرآن، وجمع حديث مالك، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأيوب السختياني". ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (283-285/1).

(3) ترجمه ابن أبي حاتم فقال: "يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري أبو موسى، روى عنه أبي وأبو زرعة، وكتب عنه وأقمت عليه سبعة أشهر. سمعت أبي يوثقه ويرفع من شأنه". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (243/9)، 1022.

(4) وترجمه ابن أبي حاتم فقال: "إسماعيل بن يحيى المرزبي، أبو إبراهيم المصري. روى عن: الشافعي، وعلي ابن معبد المصري. قال عبد الرحمن: سمعت منه وهو صدوق". المرجع السابق (204/2)، 688.

(5) ترجمه ابن أبي حاتم فقال: "محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أبو عبد الله المصري، كتب عنه وهو صدوق ثقة، أحد فقهاء مصر من أصحاب مالك". المرجع السابق (300/7)، 1630.

(6) ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص:80).

والرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ⁽¹⁾، والحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ الرَّعْفَرَانِيِّ⁽²⁾، وأبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان⁽³⁾. عن طريق تلميذه محمد بن عمير الطبري⁽⁴⁾.

- أمّا الإمام أحمد بن حنبل: فنلقَى عبد الرحمن علمه من أبيه أبي حاتم، وأبي زُرْعَةَ، وإبراهيم ابن هانئ النيسابوري⁽⁵⁾، وحرب بن إسماعيل الكرماني⁽⁶⁾، وابني الإمام أحمد، عبد الله، وصالح. غير أن الإمام ابن أبي حاتم لم يسمع من أحد من أصحاب الإمام أبي حنيفة، الذين كانوا يُعرفون "بأهل الرأي"، للخصومة التي كانت بينهم، وبين أهل الحديث⁽⁷⁾.

ولابن أبي حاتم ترجمة في "طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى⁽⁸⁾، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي⁽⁹⁾، و"طبقات الفقهاء الشافعيين" لابن كثير⁽¹⁰⁾.

فاطّلع ابن أبي حاتم على كل هذه المذاهب الفقهية التي أخذها عن أصحابها ليدل على أنه لم يكتف، أو لم يحصر نفسه في مذهب فقهي معين، لكن هل يلزم من ذلك أنه كان تابعاً مقلداً لأهل هذه المذاهب، أم أن له فقهاً واستنباطات خاصة به؟

(1) "الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمُرَادِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ الْمُؤَدِّنُ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ، ثِقَةٌ مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَلَهُ سِتُّ وَتِسْعُونَ سَنَةً." ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 206)، 1894.

(2) ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (36/3)، 153.

(3) "إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدِ بْنِ أَبِي الْيَمَانِ الْكَلْبِيِّ، أَبُو ثورِ الْفَقِيهِ، صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ. ثِقَةٌ مِنَ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ." ابن حجر، مرجع سبق ذكره (ص: 89)، 172.

(4) محمد بن عمير أبو بكر الطبري: "جليس أبي زُرْعَةَ، والمفتي في مجلسه. روى عن عبد الله بن الزبير الحميدي كتاب "الرد على النعمان"، وكتاب "التفسير". وقال عبد الرحمن: "سمعت منه وهو صدوق وكان يفتي برأي أبي ثور". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (40/8)، 182.

(5) إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو إسحاق، نزيل بغداد، وقال عبد الرحمن: "سمعت منه ببغداد في الرحلة الثانية وهو ثقة صدوق". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (144/2)، 472.

(6) قال عبد الرحمن: "حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي أبو محمد، رفيق أبي بالشام، كتب عنه أبي - رحمه الله - بدمشق". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (253/3)، 1128.

(7) وينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 84).

(8) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (103/3)، ترجمة 596.

(9) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (324/3)، ترجمة 207.

(10) ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين (254/1).

قال الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد في رسالته: "الاتجاهات الفقهيّة عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري": "وأما غير الفقهاء من المحدثين فقد كانوا مقلدين لمن يرتضونه من العلماء، ويوضح أبو حاتم الرازيّ منهجهم بقوله⁽¹⁾: "العلم عندنا ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق ناسخ غير منسوخ، وما صحّت به الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- مما لا معارض له، وما جاء عن الألباء من الصحابة ما اتفقوا عليه، فإذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم، فإذا خفي ذلك ولم يفهم فعن التابعين، فإذا لم يوجد عن التابعين فعن أئمة الهدى من أتباعهم، مثل: أيوب السخيتاني، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان، ومالك، والأوزاعي، والحسن بن صالح، ثم ما لم يوجد عن أمثالهم فعن مثل عبد الرحمن ابن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن إدريس، ويحيى بن آدم، وابن عيينة، ووكيع ابن الجراح، ومن بعدهم محمد بن إدريس الشافعي، ويزيد بن هارون، والحميدي، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبي عبيد القاسم بن سلام⁽²⁾."

قلت: فالذي يظهر من كلام الدكتور عبد المجيد أنّ أبا حاتم كان من المقلدين، ولم يكن له استقلال فقهي، واستنباطات للأحكام من الأدلة، ومن باب أولى أن يكون ابنه مثله، وتابعا له، لكنّ الدكتور رفعت فوزي كان له رأي آخر، إذ نقل كلام الدكتور عبد المجيد، ثم قال: "قد يكون أستاذنا الدكتور على حق فيما ارتأه، وقد تكون وجهة نظر أخرى هي الحق وهي أنّ أبا حاتم كان له اتجاهه الفقهي الذي أسسه على ما صحّ عنده من الأحاديث، ويكون به في عداد المحدثين الفقهاء، وهناك أكثر من مثال يوضح أنّه كان يستنبط الأحكام الفقهيّة من الأحاديث ناسباً ذلك إليه، غير مشير إلى أنّ هذا رأي إمام معين من الأئمة الذين ذكروهم في كلامه"، وقد ساق الدكتور عدّة أمثلة فيها استنباطات أبي حاتم للأحكام الفقهيّة من الأحاديث⁽³⁾، ثمّ عقّب بعدها ما مفاده أنّه إذا صحّ كون أبي حاتم من فقهاء المحدثين فإنّ كلامه السابق -يعني الذي نقله عنه الدكتور عبد المجيد- يفهم على أنّه كان يتبع هؤلاء في المنهج، فجميعهم كان لهم منهج واحد في رأيه في مقابل منهج أصحاب الرأي، أو أنّه يتبعهم في آيات العقيدة ومسائلها التي كانت مثار خلاف بين أهل الحديث أصحاب أحمد بن حنبل، وغيرهم من الفرق المتعددة، كالشيعية، والمعتزلة، وغيرهم.

(1) عبد المجيد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهيّة عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري (ص: 130-131).

(2) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين (2/175).

(3) منها مثلاً في: ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/16)، مسألة 1217، و(4/295)، و(4/13).

أما ابنُ أبي حاتمٍ فليس يُستبعدُ أنه كانَ تابعًا لأبيه في فقهه كما تبعه في أمورٍ أُخرٍ، لكن لا يمنعُ أيضًا أن يكونَ له آراءٌ مستقلُّ بها عن أبيه، أو حتى يُخالفه فيها. وأيًا كانَ فابنُ أبي حاتمٍ كانَ له شيءٌ من الاستقلالِ في الفقه واستنباطِ الأحكام، ولقد جمعَ علمَ الشافعيِّ كلَّه يدلُّ على ذلكَ أنه جعلَ في كتابه: "آداب الشافعيِّ ومناقبه" بابًا في المسائلِ الفقهيَّة التي رويت عن الإمامِ الشافعيِّ، ولم تخرِّج في الكتبِ التي صنَّفها، فقال: "مسائلُ الشافعيِّ ممَّا لم يُخرِّج من الكتبِ"⁽¹⁾، وتجدّه يقولُ في مسائل: "ليسَ هذا الجوابُ في شيءٍ من كتبه"⁽²⁾، وإنَّ ذلكَ ليسَ يكونُ إلا إذا اطَّلَعَ على كتبِ الإمامِ كلَّها، ثمَّ سمعَ منه الرواياتِ، وسجَّلها، وتبيَّن أنها ليست في كتبه، فدونها عبدُ الرَّحمنِ في كتابه⁽³⁾. أضفُ إلى ذلكَ كلَّه أنه قد صنَّفَ في الفقه، واختلافِ الصَّحابةِ والتابعينَ وعلماءِ الأمصارِ، وقد رتَّبَ كتابَه "العِلل" على أبوابِ الفقه.

وسياتي في كتابه "الجرح والتعديل" مسألةٌ فقهيَّةٌ له، وأدرسُ الآراءَ فيها، وهي: ما ذكره في ترجمةِ الحارثِ بنِ كلِّدة حينَ أمرَ النَّبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سعدَ بنَ أبي وقاصٍ أن يأتيه يستوصفه. ولم يصحَّ له إسلام. قالَ أبو محمَّد: "دلَّ على أنَّ الاستعانةَ بأهلِ الدِّمَّةِ في الطَّبِّ جائزة"⁽⁴⁾. فهذا مثالٌ يدلُّ على ملكةِ ابنِ أبي حاتمٍ الفقهيَّة، وقدرته على استنباطِ الحكم من الدليلِ⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، آداب الشافعيِّ ومناقبه (ص:213).

(2) المرجع السابق (ص:217).

(3) وينظر: د. رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 121-122).

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (87/3)، ترجمة 401.

(5) ينظر: د. رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 121-126).

المبحث الثالث:

مكانته العلمية، آثاره ومصنفاته

المطلب الأول: مكانته العلمية:

وإنَّ لعبيدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمِ مكانةً سامقةً، ومنزلةً رفيعةً في شتى العلوم، في الحديث، والفقه، والتفسير، والعقيدة، وغيرها. حافظُ الريِّ، وابنُ حافظها، محدِّثها، وابنُ محدِّثها، جبلٌ في العلمِ كأبيه. فهو "إمامٌ ابنُ إمامٍ، ورُئيَّ بينَ إمامي هُدَى"⁽¹⁾.

فكانَ محدِّثًا مجوِّدًا، وبحرًا لا تكدُّره الدَّلاءُ، فأخذَ علمَ أبيه، وأبي زرعة، وعلماءِ بلده، ورحلَ إلى بلادِ شتَّى. فكانَ مُتفَنًّا في علومِ الحديثِ قاطبةً، هيأه اللهُ -سبحانَه- لفهمِ عللِ الحديثِ، وتمييزِ صحيحه وسقيمِه، ونقدِ الرجالِ، وبيانِ عدولهم ومجروحهم، ومعرفةِ أنسابهم، وألقابهم، بل وعدَّ الأحاديثِ التي روَّها. ويكأنَّ اللهُ -تعالى- قد خَلَقَه لهذا. ولا غروَ وهو الزاهدُ العابدُ النَّقيُّ النَّقيُّ، خشيَ اللهُ، واتَّقاهُ، فعَلَّمَه، وفهَّمَه، وسَخَّرَه للعلمِ، والحديثِ، وأيِّ شرفٍ يُداني أن يُفَقِّهَهُ ربُّه في الحديثِ، وأيِّ عزٍّ يُطاوَلُهُ. فكانَ من كبراءِ العلماءِ، ورفعائهم، به خُتِمَتِ السَّنَةُ في الريِّ.

ويحكى الذهبيُّ في "لسانِ الميزانِ" حكايةً تدلُّ على فطنتِه، وذكائيهِ، وفقههِ في العِللِ. يقول: "روى الحاكمُ قال: سمعتُ أبا عليِّ الحافظِ يقول: دخلتُ مَرُوَ وفاتني حديثُ خَلْفِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ عثمانِ بنِ جبلةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن شعبةَ، عن هشامِ، عن أبيه، عن عائشةَ: "كانَ النبيُّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم- يُصَلِّي وهو قاعدٌ، فإذا بقيَ من قراءتِه ثلاثونَ، أو أربعونَ آيةً قامَ فقرأَ ثمَّ ركع"⁽²⁾. فدخلتُ في بعضِ دخلاتي الريِّ فإذا الحديثُ عندهم، عن جعفرِ ابنِ مُنيرِ الرازيِّ، عن رَوحِ بنِ عُبادةَ، عن شعبةَ. فأتيتُ ابنَ أبي حاتمِ فسألتهُ عنه، فقال: ولمَ تسألُ عن هذا؟ فقلتُ: هذا حديثٌ تفرَّدَ به عثمانُ بنِ جبلةَ، عن شعبةَ، وهو في كتبِ رَوحِ ابنِ عُبادةَ، عن سَعِيدِ، عن هشامِ، وقد أخطأَ فيه شيخُكم هذا على رَوحِ. فلمَّا كانَ بعدَ أيَّامِ عاودتُه

(1) كذا وصفه أبو الحسن عليُّ بنُ أحمدَ الخوارزميِّ. ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (361/35).

(2) والحديثُ أخرجه مسلمٌ في "صحيحه": كتابُ صلاةِ المسافرين وقصرها، باب جوازِ النافلةِ قائمًا وقاعدًا، وفعلِ بعضِ الركعةِ قائمًا وبعضها قاعدًا، (ص: 336)، حديث 1588.

في السؤال، عن هذا الحديث فأخرج إلي كتابه وقد كتب على الحاشية قلت أنا: هذا الحديث كذا وكذا، وساق الكلام الذي ذكرته له، فقلت له: متى قلت أنت هذا وإنما سمعته مني؟، وانقبضت عنه⁽¹⁾.

وعلق الشيخ عبد الرحمن المعلمي - رحمه الله - على هذه القصة فقال: "هذه مُشاحَّة من أبي علي، ويظهر من قول ابن أبي حاتم أولاً، ولم تسأل عن هذا؟ أنه قد عرفت علة الحديث، وإنما أراد امتحان أبي علي ينظر أنفطن لها أم لا؟. وابن أبي حاتم في طبقة شيوخ أبي علي - رحمهما الله -"⁽²⁾.

ومما يدل على علمه، وفهمه ما جاء به الذهبي أيضاً فقال: "روى ابن صاعد ببغداد في أيامه حديثاً أخطأ في إسناده فأنكره عليه ابن عُدَّة⁽³⁾، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد، وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى، فحبس ابن عُدَّة، ثم قال الوزير: من يرجع إليه في هذا؟ فقالوا: ابن أبي حاتم، فكتبوا إليه في ذلك، فنظر وتأمل فإذا الصواب مع ابن عُدَّة، فكتب إلى الوزير بذلك فأطلق ابن عُدَّة، وعظم شأنه"⁽⁴⁾.

فلقد كان مرجعاً يرجع إليه، وعمدة يُعتمد عليه عند الاختلاف في حديث ما، فيقع الاختيار عليه مع وجود حقاظ آخرين غيره. وعلى أي حال فإن هاتين القصتين غيض من فيض علمه، وغرقة من بحر حفظه وفهمه.

وقد كان - رحمه الله - ذا همّة، وعزيمة عالية، جعل للعلم كل وقته، لا فضوله، فكان يقول: "لا يُستطاع العلم براحة الجسم". ويروي القصة فيقول: "كنا بمصر سبعة أشهر فلم نأكل فيها مرقّة. وذلك أننا كنا نغدو بالغدوات إلى مجلس بعض الشيوخ، ووقت الظهر إلى مجلس آخر، ووقت العصر إلى مجلس آخر، ثم بالليل للنسخ والمعارضة، فلم نتفرغ نُصلح شيئاً، وكان

(1) ابن حجر، لسان الميزان (475/2).

(2) المعلمي، مقدمته للجرح والتعديل (ص: ح).

(3) "أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم أبو العباس الكوفي: المعروف بابن عُدَّة، وهو لقب لأبيه وإنما لقب بذلك لعلمه بالتصريف والنحو، وكان يُورق بالكوفة، ويعلم القرآن والأدب. وكان أبو العباس حافظاً عالماً مُكثرًا، جمع التراجم والأبواب والمشیخة، وأكثر الرواية، وانتشر حديثه، لكنه كان شيخ الشيعة". ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (147/6)، ترجمة 2634، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (579/2)، ترجمة 285.

(4) ابن حجر، لسان الميزان (606/1).

معي رفيق خراساني أسمع في كتابه، وسمع في كتابي فما أكتب لا يكتب، وما يكتب لا أكتب. فعدونا يوماً إلى مجلس بعض الشيوخ، فقال: هو عليل، فرجعنا فرأينا في طريقنا حوتاً⁽¹⁾ يكون بمصر يشق جوفه فيخرج منه أصفر، فأعجبنا فلما صرنا إلى المنزل حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فلم يُمكننا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام كاد أن يتغير فأكلناه نياً!! فقيل له: كنتم تُعطونه لمن يشويه ويصلحه. قال: من أين كان لنا فراغ؟! قال علي بن إبراهيم: "وكان هذا في الرحلة الثانية، وذلك أنه استأذن أباه، وتشفع إليه بأبي زرعاً أن يأذن له في الرحلة، فلم يأذن له حتى ألح عليه ولم يكن لأبي حاتم في هذا الوقت ولد إلا عبد الرحمن، وكان له أولاد قبله فماتوا؛ فلم تطب نفسه أن يأذن له، ثم أذن له وشرط عليه إلى وقت كذا، وينصرف إليه في وقت كذا"⁽²⁾.

المقصد الأول: تضرعه في علم نقد الرجال:

فالإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم من العلماء الأفاضل الذين صنعهم الله على عينه، من أهل النبي - صلى الله عليه وسلم - وخاصته، وورثته، الذين اصطفاهم ربنا - سبحانه - ليكونوا نقلة دينه، وحملة شرعه، وحملة سنته، وحرّاس أرضه⁽³⁾، والمبلغين عنه وعن نبيه، والمرابطين على ثغور دينه، فاجتباهم لحمل علم الحديث، وهياً لهم الأسباب للنُبوغ فيه، فكان ابن أبي حاتم من المتفنيين الأعميين، الذين قيضهم الله لحفظ دينه، وحماية سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - الذين كان هم الدين، والسنة يلاحقهم في صحوهم ومنامهم، فيقضون نفائس أنفاسهم، وزهرة حياتهم، في غمار هذا العلم، يقيمون رجال حديث رسول الله، ويحكمون عليهم، أيهم يؤخذ حديثه، ويُقبل، ثم أيهم يحتج به، ومن يكتب حديثه اعتباراً؟ وآخرون يردّوا حديثهم. ثم يفحصون ويُحصون مروياتهم، أيها صحيحة، وأيها معلّفة، وما هي علثها، وكم طرفها، وعن من حملت، وأيها سقيم ضعيف، وهكذا؟.

(1) يريد بالحوت هنا السمك.

(2) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (361/35).

(3) وكان الإمام سفيان الثوري يقول: "الملائكة حرّاس السماء، وأصحاب الحديث حرّاس الأرض". الذهبي، سير أعلام النبلاء (274/7).

فقال عن الإمام عبد الرحمن الخليلي في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث": "أخذ علم أبيه وأبي رزعة، وكان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، ويقال إن السنة بالرّي خُتمت به"⁽¹⁾، وبعته ابن عساكر في "تاريخ مدينة دمشق" بكونه: "أحد الحفاظ، فقد صنّف كتاب الجرح والتعديل فأكثر فائدته"⁽²⁾، أمّا الإمام الذهبي فقد ترجمه في غير موضع من تاليفه ففي "التاريخ" هو: "الإمام ابن الإمام، حافظ الرّي، وابن حافظها"⁽³⁾، وفي "التذكرة" هو: "الإمام الحافظ النافذ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن، ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد ابن إدريس"⁽⁴⁾، وهو في "العبر": "الحافظ العلم الجامع"⁽⁵⁾، وفي "الميزان": "الحافظ الثبت، ابن الحافظ الثبت، وكان ممن جمع علو الرواية ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة"⁽⁶⁾، وفي "سير الأعلام": "العلامة الحافظ"⁽⁷⁾، وبعته ابن كثير قائلاً: "أحد الأئمة في الحديث، والتفسير، والعبادة، والزهد، والصّلاح، والديانة، حافظ ابن حافظ، روى الكثير، وصنّف الكتب المهمة كالتفسير الجليل المقدار، وكتاب "الجرح والتعديل"، وكتاب "المبوّب"⁽⁸⁾ على أبواب الفقه، وغير ذلك، وله كتاب في "مناقب الإمام الشافعي"⁽⁹⁾، ووصفه في "البداية والنهاية" فقال: "الحافظ الكبير، ابن الحافظ الكبير، صاحب كتاب "الجرح والتعديل"، وهو من أجلّ الكتب المصنّفة في هذا الشأن"⁽¹⁰⁾، وقال مسلمة بن القاسم: "كان ثقةً، جليل القدر، عظيم الذكر، إماماً من أئمة خراسان"⁽¹¹⁾، فبذا كلّه تتضح مكانة ابن أبي حاتم، ومنزلته العلمية السامية، فقد شهد له العلماء بعلو كعبه، ورسوخ علمه، وعلو شأوه.

-
- (1) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (683/3).
 - (2) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (357/35).
 - (3) الذهبي، تاريخ الإسلام (533/7).
 - (4) الذهبي، تذكرة الحفاظ (829/3).
 - (5) الذهبي، العبر في خبر من عبر (27/2).
 - (6) الذهبي، ميزان الاعتدال (587/2-588). ونقل عن الذهبي هذا الكلام ابن حجر في "اللسان" (130/5).
 - (7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (264/13).
 - (8) وجاء اسمه في "المطبوع": "البوب"، وهو تصحيف، والصواب "المبوّب على أبواب الفقه"، قال ابن العماد في "شذرات الذهب" (140/4): "وقال ابن الأهدل: هو صاحب "الجرح والتعديل"، و"العلل"، و"المبوّب في أبواب الفقه".
 - (9) ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين (255/1).
 - (10) ابن كثير، البداية والنهاية (113/15).
 - (11) ابن حجر، لسان الميزان (130/5). وقال ابن حجر فيه: "إن ترجمة ابن أبي حاتم مستوفاة في تاريخ الخطيب، وغيره". والحق أن ليس لابن أبي حاتم في تاريخ الخطيب ترجمة، ولعله أراد "تاريخ دمشق" فسبق قلمه. كذا قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه "اللسان".

المقصد الثاني: تَضُّعُهُ فِي عِلْمِ الْعِلْلِ:

وعلى عادة جهابذة النُّقَّادِ وخبرائهم كانَ للإمامِ ابنِ أبي حاتمٍ باعٌ طويلٌ في علمِ العِلْلِ، وخبرةٌ عريضةٌ فيه، ولستُ أَعَدُّ الحَقِيقَةَ، ولا أَتَجَاوِزُ الصَّوَابَ إِذَا ما قُلْتُ إِنَّ عِلْمَ العِلْلِ من أَغْمَضِ عِلْمِ الحَدِيثِ، بل أَغْمَضُها وأدَقُّها، وإنَّ فِهْمًا فِيه لَيْسَ يُؤْتَاهُ كُلُّ أَحَدٍ، بل هُوَ تَوْفِيقٌ وَهَدَايَةٌ وَالْهَامُّ مِنَ اللَّهِ. أَمَّا الإِمَامُ الرَّازِي فَقَدْ آتَاهُ اللَّهُ فِيهِ فِهْمًا وَعِلْمًا وَتَمَرَسًا وَتَمَكَّنًا، وَقَضَّاهُ عَلَيَّ كَثِيرٌ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا، وَلَا يُنْبِئُكَ عَن ذَلِكَ مِثْلُ كِتَابِهِ، وَإِنَّكَ لَتَرَى فِيهِ مِنْ فَنُونِ العِلْلِ، وَعِلْمِ التَّصْحِيحِ وَالتَّعْلِيلِ، فَتَرَاهُ يَذْكَرُ أَصْحَابَ فُلَانٍ المُقَدَّمِينَ فِيهِ، وَطَبَقَاتِهِمْ، وَيَعْرِفُ المُدَلِّسِينَ وَالتَّوَلِّيسَةَ، وَالمُخْتَلَطِينَ وَالمُخْتَلِطَةَ، وَمَنْ رَوَى عَن فُلَانٍ مَرْسَلًا، وَمَنْ كَانَتْ رِوَايَتُهُ مُتَّصِلَةً، وَمَنْ أَدْرَكَ فُلَانٌ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ. وَمَنْ كَانَتْ أَحَادِيثُهُ صَحِيحَةً، وَمَنْ سَقَمَتْ رِوَايَاتُهُ.

ويحفظُ ويخبرُ طرائقَ الحَدِيثِ، فَفُلَانٌ رَوَى عَن فُلَانٍ، غَيْرَ أَنَّ فُلَانًا قَدْ خَالَفَهُ، وَثَالِثًا تَابَعَ الأَوَّلَ، وَرَوَى ذَلِكَ الرَّوَايَ بِرَفْعِ الحَدِيثِ، وَوَقَفَهُ غَيْرُهُ، وَاضْطَرَبَ فُلَانٌ فِي حَدِيثِهِ، وَذَلِكَ رَوَى وَلَمْ يَسْمَعْ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ، وَقَالَ أَبِي "أَبَا حَاتِمٍ" كَذَا لَكِنَّ الصَّوَابَ كَذَا، وَوَهْمٌ أَبِي فُلَانًا، لَكِنَّ الصَّوَابَ مَعَ الَّذِي وَهَمَهُ لَا مَعَهُ، وَهَلَمْ جَرًّا، وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ الكَثِيرِ. وَقَدْ آلَيْتُ أَلَّا أُطِيلَ الكَلَامَ هُنَا، لَكِنَّ لَعْلًا مِنَ المُنَاسِبِ أَنْ أَذْكَرَ هُنَا مَعْنِي العِلَّةِ فِي اللُّغَةِ، وَمِنْ ثَمَّ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِهَا المُحَدِّثِينَ. ثَمَّ أَذْكَرُ بَعْضَ مَا يَدُلُّ عَلَى فِهْمِهِ بِالْعِلْلِ مُخْتَصِرًا، مِنْ خِلَالِ تَرَاجُمِ الرِّوَاةِ الَّتِي تَرَجَمَهُمْ فِي كِتَابِهِ. وَلَعْلًا بَعْضَ الأَحَادِيثِ الَّتِي عَلَّلَهَا وَسَادَرُسُهَا فِي فَصْلِ مُسْتَقْبَلٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَكُونُ كَافِيَةً فِي بَيَانِ خَبْرَتِهِ وَتَضُّعِهِ فِي العِلْلِ -عَلَيْهِ رَحْمَاتُ اللَّهِ تَتَوَالَى-.

أولاً: المعنى اللغوي، والاصطلاحى للعلة:

- المعنى اللغوي للعلة.

قال ابنُ فارس: "علَّ: العَيْنُ وَاللَّامُ أَصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرَّرٌ أَوْ تَكَرِيرٌ، وَالأُخْرَى عَائِقٌ يَعْوَقُ، وَالثَّلَاثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ"⁽¹⁾.

وفي "لسانِ العَرَبِ": "العَلُّ وَالْعَلُّ الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ، وَقِيلَ الشَّرْبُ بَعْدَ الشَّرْبِ تَبَاعًا، يُقَالُ: عَلَّ بَعْدَ نَهْلٍ. وَعَلَّهُ يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ إِذَا سَقَاهُ السَّقِيَّةَ الثَّانِيَةَ. وَقَالَ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: "عَلَّ المَرِيضُ يَعْلُ"

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (12/4).

عِلَّةٌ فَهُوَ عَلِيلٌ⁽¹⁾. "وَعَلَّه بِطَعَامٍ، وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا: شَغَلَهُ بِهِمَا، يُقَالُ: فُلَانٌ يُعَلِّلُ نَفْسَهُ بِتَعَلُّةٍ، وَتَعَلَّلَ بِهِ، أَيْ: تَلَهَّى بِهِ وَتَجَزَّأَ. وَقَدْ اعْتَلَّ الْعَلِيلُ عِلَّةً صَعْبَةً، وَالْعِلَّةُ: الْمَرَضُ. عَلٌّ يَعْلُ وَاعْتَلَّ أَيْ: مَرِضَ. وَأَعْلَهُ اللَّهُ، وَلَا أَعْلَكَ اللَّهُ أَيْ: لَا أَصَابَكَ بَعْلَةٌ. وَاعْتَلَّهُ إِذَا اعْتَاقَهُ عَنْ أَمْرٍ. وَالْعِلَّةُ الْحَدِيثُ يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ حَاجَتِهِ"⁽²⁾.

وَيَسْمَى الْمُحَدَّثُونَ كُلُّ مَا يَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ عِلَّةً أَخْذًا مِنْ مَعْنَاهَا اللَّغْوِيَّ.

-المعنى الاصطلاحي للعلة:

نَقَلَ بَرَهَانُ الدِّينِ البِقَاعِيُّ فِي "النُّكْتِ الوَفِيَّةِ" عَنِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّ: "المُعَلَّلُ أَوْ المَعْلُولُ: خَبِرٌ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ أُطْلِعَ فِيهِ بَعْدَ التَّنْقِيشِ عَلَى قَادِحٍ"⁽³⁾.

وَقَالَ الحَاكِمُ: "مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ: وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرِ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"⁽⁴⁾.

وَهُوَ كَمَا قَالَ فَعَلِمَ العِلْلَ عِلْمٌ قَائِمٌ بِرَأْسِهِ، وَالجِرْحُ وَالتَّعْدِيلُ طَرِيقُ العِلْلِ؛ إِذِ الحَكْمُ عَلَى الرِّوَاةِ، مِنْ الخَطَوَاتِ الأَسَاسِيَّةِ لِتَعْلِيلِ حَدِيثٍ مَا !.

ثانياً: مثالان على تضلعه في العلل:

1. معرفته بدرجة أحاديث الراوي:

تَرَجَّمَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سِمَاكُ بْنُ الفَضْلِ الخَوْلَانِيُّ اليمَانِيُّ، صَنَعَانِيٌّ. رَوَى عَنْ: عُرْوَةَ ابْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَطِيَّةٍ، وَوَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، وَشِهَابِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَعْرَجِ. رَوَى عَنْهُ مَعْمَرٌ، وَعَمْرُو بْنُ عَوْنٍ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَعْرَجِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطُّهْرَانِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: قَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا يَكَادُ يُسْقَطُ سِمَاكُ ابْنُ الفَضْلِ حَدِيثًا. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي لِصِحَّةِ حَدِيثِهِ"⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق (14/4).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ص: 3078-3080).

(3) البقاعي، النكت الوافية بما في شرح الألفية (1/501).

(4) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص: 359).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/280)، 1207. وقد نسب الذهبي في "السير" (5/249)، وابن حجر

في "تهذيب التهذيب" (4/235) تفسير ابن أبي حاتم كلام الثوري للثوري نفسه.

وسِمَاكُ بنِ الفَضْلِ هذا ثقةٌ، بتوثيقِ ابنِ نُمير⁽¹⁾، والنَّسَائِيَّ⁽²⁾، وابنِ حَبَّانٍ⁽³⁾، وابنِ خَلْفُونٍ⁽⁴⁾، وابنِ حجر⁽⁵⁾، بينما قالَ الذهبيُّ: "شَيْخٌ صَدُوقٌ"⁽⁶⁾.

2. معرفته بالانقطاع في الأسانيد:

وأذكرُ هذا المثالَ استدلالاً على معرفةِ ابنِ أبي حاتمٍ بما فيه انقطاعٌ من الأسانيد:

- وقالَ: "غَالِبُ بنُ غَيْلَانَ الأنصاريُّ: كوفيٌّ رَوَى عن ابنِ عَبَّاسٍ، روى عنه شَرِيكٌ، سمعتُ أبي يقولُ ذلكَ. قالَ أبو محمَّدٍ: كذا روى الحِمَّانيُّ، عن شَرِيكٍ، عن غَالِبِ بنِ غَيْلَانَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ في خَلْقِ الأيَّامِ، وروى هذا الحديثُ يزيدُ بنُ هَارُونَ، عن شَرِيكٍ، عن غَالِبِ بنِ غَيْلَانَ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ. فَبَانَ أَنَّ غَالِبًا لَمْ يَدْرِكْ ابنَ عَبَّاسٍ إِذْ أُدْخِلَ بَيْنَهُمَا عطاءٌ"⁽⁷⁾.

وحديثُ خَلْقِ الأيَّامِ أخرجه أبو عَرُوبَةَ الحَرَّانيُّ في كتابِ "الأوَّائلِ"، قالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ ابنُ شَيْبِيبٍ، حَدَّثَنَا يزيدُ بنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عن غَالِبِ بنِ غَيْلَانَ، عن عطاءٍ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قالَ: "إِنَّ اللّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ يَوْمًا فَسَمَّاهُ الأَحَدَ، ثُمَّ خَلَقَ ثَانِيًا فَسَمَّاهُ الاثْنَيْنِ، ثُمَّ خَلَقَ ثَالِثًا فَسَمَّاهُ الثَلَاثَاءَ، ثُمَّ خَلَقَ رَابِعًا فَسَمَّاهُ الأَرْبَعَاءَ، ثُمَّ خَلَقَ خَامِسًا فَسَمَّاهُ الخَمِيسَ، فَخَلَقَ الأَرْضَ يَوْمَ الأَحَدِ والاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الجِبَالَ يَوْمَ الثَلَاثَاءِ، فَلكَ ذلكَ يقولُ النَّاسُ: يَوْمٌ ثَقِيلٌ، وَخَلَقَ مَوْضِعَ القُرَى، والأَنْهَارِ، والأشْجَارِ، يَوْمَ الأَرْبَعَاءِ، وَخَلَقَ الطَّيْرَ، والوَحْشَ، والسَّبَّاعَ، والهَوَامَّ، والأَفْةَ يَوْمَ الخَمِيسِ، وَخَلَقَ الإنسانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَفَرَعَ مِنَ الخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ"⁽⁸⁾.

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (112/6).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (235/4).

(3) ابن حبان، الثقات (426/6).

(4) مغلطاي، مرجع سبق ذكره (112/6).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 255)، ترجمة 2627.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (249/5).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (47/7)، 266. وترجمه البخاريُّ في "التاريخ الكبير"، وسكت عنه، فقال:

"غالب بن غيلان، الأنصاريُّ. عن ابنِ عَبَّاسٍ. روى عنه: شَرِيكٌ". البخاري، التاريخ الكبير (100/7)،

ترجمة 444.

(8) أبو عروبة الحراني، الأوائل (ص: 42)، أول الأيَّام. حديث 7.

فهذا الحديث فيه الرواية التي أشار إليها ابن أبي حاتم ثانياً ففيها: "يزيد بن هارون، عن شريك، عن غالب بن غيلان، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وفيها ذكر عطاء بين غالب وابن عباس رضي الله عنه-".

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "العظمة"⁽¹⁾، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"⁽²⁾ من طريق يزيد بن هارون، عن شريك، به. وأخرجه ابن عساكر أيضاً⁽³⁾ من طريق محمد ابن عثمان بن أبي شيبة، عن يحيى بن عبد الحميد. وإسماعيل بن موسى، كلاهما عن شريك، عن غالب بن غيلان، عن ابن عباس رضي الله عنهما، - ولم يذكر بينهما عطاءً -، به، بالفاظٍ متقاربة.

قلت: فقول ابن أبي حاتم إن غالباً لم يدرك ابن عباس رضي الله عنهما - إنما يدلُّ على انقطاع الرواية بينهما.

وقال أكرم بن محمد الفالوجي في "المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري": "غالب بن غيلان، الأنصاري، الكوفي، من الخامسة، فما دُونها، سكت عنه البخاري، وأشار ابن أبي حاتم إلى انقطاع الرواية بينه وبين ابن عباس، لأنه لم يدركه"⁽⁴⁾.

وساق الشيخ أبو إسحاق الحويني في "نيل النبال بمعجم الرجال" كلام ابن أبي حاتم الذي سقته أولاً. ثم قال: "فيظهر من هذا، أن غالباً هذا مجهول"⁽⁵⁾.

المقصد الثالث: تزلُّعه في الفقه، وآراؤه الفقهية التي في كتابه:

وقد تقدّم أن للإمام ابن أبي حاتم معرفةً بالفقه، وأنه تفقّه على أبيه، وأبي زُرعة، وعلى تلاميذ الأئمة الفقهاء الكبار. وكذا فإن له مصنفًا في الفقه على الأبواب. وإنّي بعد استقرائي لكتابه "الجرح والتعديل" وجدت له هذا الرأي الفقهي:

(1) أبو الشيخ الأصبهاني، العظمة (1365/4)، حديث 881.

(2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: باب ذكر القول المشهور في اشتقاق تسمية الأيام والشهور (50/1).

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) أكرم الفالوجي، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري (2/447)، ترجمة 3437.

(5) أحمد الوكيل، نيل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم أبو إسحاق الحويني (3/1081)، ترجمة 2647.

- جواز الاستعانة بأهل الذمة في الطب:

قال في ترجمة "الحارث بن كلدة": "أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- سعد بن أبي وقاص أن يأتيه يستوصفه. ولم يصح له إسلام. قال أبو محمد: دل على أن الاستعانة بأهل الذمة في الطب جائزة"⁽¹⁾.

وروى أبو داود في "السنن" من طريق مجاهد عن سعد رضي الله عنه، قال: "مرضت مرضاً فأتاني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعوذني، فوضع يده بين يدي حتى وجدت بردها على فؤادي، فقال: "إنك رجل مفؤود"⁽²⁾، أتت الحارث بن كلدة أختا تقيف، فإنه رجل ي تطبب، فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة"⁽³⁾، فليجأهن بنواهن ثم ليؤدك"⁽⁴⁾ بهن"⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (87/3)، ترجمة 401.
- (2) "وقند فأدا: شكاً فؤاده وأصابه داء في فؤاده فهو مفؤود". ابن منظور، لسان العرب (ص: 3334).
- وتصحفت في "معرفة الصحابة" (780/2) إلى "معوذ".
- (3) قال ابن القيم: "وفي التمر خاصية عجيبة لهذا الداء، ولا سيما تمر المدينة، ولا سيما العجوة منه، وفي كونها سبعا خاصة أخرى، تُدرك بالوحي". وقد فصل الكلام على ذلك كله، فلينظر: الطب النبوي، فصل في هديه -صلى الله عليه وسلم- في علاج المفؤود (ص: 98).
- (4) "لأ الرجل يئده لدا، ولؤودا: إذا سقاها الدواء في فمه". ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 4019). وعند العظيم آبادي، عون المعبود (358/10): "ليؤدك: بكسر اللام ويسكن، ويفتح الياء، وضمة اللام، وتشديد الدال المفتوحة، وأظنها ضبطت خطأ في طبعه "السنن" باعتناء مشهور آل سلمان، فجاء فيه: "ليؤدك": بكسر اللام، وتصحفت في "معرفة الصحابة" (779/2) إلى "قليلدي".
- (5) "وقال الثوريثي: وإنما نعت له العلاج بعد ما أحاله إلى الطبيب لما رأى هذا النوع من العلاج أيسر وأنفع، أو ليثق على قول الطبيب إذا رآه موافقا لما نعتته". القاري، مرقاة المفاتيح (129/8).

(6) السنن، كتاب الطب، باب في تمر العجوة (ص: 695)، حديث 3875. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (3/136)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (779/2)، والطبراني في "المعجم الكبير" (50/6)، به، وفيه زيادة، وإسناد الحديث منقطع، لأن مجاهد بن جبر لم يدرك سعد بن أبي وقاص، قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص: 205): "سمعت أبي يقول: مجاهد لم يدرك سعدا، إنما يروي عن مصعب بن سعد عن سعد"، وقال أبو زرعة: مجاهد عن سعد مرسل، وقال الشيخ الألباني في أحكامه على "السنن": "ضعيف". وفي رواية ابن سعد قيده بأنه: "سعد بن أبي وقاص"، وفي رواية أبي نعيم من هذه الطريق لم ينسبه كرواية أبي داود، لكن سماه في رواية الطبراني: "سعد بن أبي رافع"، وقال ابن حجر في "الإصابة" (48/3): "تفرّد يونس بن الحجاج، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح بقوله: سعد بن أبي رافع ... فأما أن يكون يونس بن الحجاج وهم في قوله ابن أبي رافع، أو تكون القصة تعددت". وسعد بن أبي رافع هذا

قال في "عون المعبود" في قوله صلى الله عليه وسلم: "قَائِهِ رَجُلٌ يَتَطَبَّبُ": أي يَعْرِفُ الطَّبَّ مُطْلَقًا، أو هذا النوع من المرض فيكون مخصوصًا بالمهارة والحدّاقة⁽¹⁾.

أما الحارث بن كلدة: فوصفه ابن القيم بقوله: "طبيب العرب بل أطبهم، وكان فيهم كأبقرط في قومه"⁽²⁾، وقال ابن سعد: "وكان النبي صلى الله عليه وسلم - يأمر من كانت به علة أن يأتيه، فيسأله عن علة"⁽³⁾، وقال الذهبي: "قيل إنه عالج سعدًا في حجة الوداع"⁽⁴⁾، وقد تابع ابن عبد البر ابن أبي حاتم فقال في "الاستيعاب" إن الحارث مات في أول الإسلام⁽⁵⁾، ولم يصح إسلامه، ثم ساق قصة سعد رضي الله عنه - وقال: "فدل ذلك على أنه جائز أن يشاور أهل الكفر في الطب إذا كانوا من أهله"⁽⁶⁾، وكذلك تابع ابن أبي حاتم ابن حجر في

قد عدّه ابن حبان في الصحابة. ابن حبان، الثقات (149/3)، وقال ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص: 231)، ترجمة 2235: "صحابي له حديث في العيادة والطب، أخرجه أبو داود عن سعد غير منسوب، فذكره المزي تبعًا لغيره في مسند سعد بن أبي وقاص، وأفرده ابن حبان والطبراني والباوردي". انتهى كلامه. أما يونس بن الحجاج الثقفي الذي تفرّد بقوله: "سعد بن أبي زافع" فلم يرو عنه غير واحد، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (290/9)، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (88/5): "لم أعرفه"، بينما قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (469/3) "ثقة"! وللحديث طريق آخر، فرواه أبو نعيم في "الطب النبوي" (405/1)، و"معرفه الصحابة" (779/2) من طريق إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: "مرض سعد رضي الله عنه - وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع ...". الحديث، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم - للحارث بن كلدة: "عالج سعدًا مما به".

(1) العظیم آبادی، عون المعبود (357/10).

(2) ينظر: ابن القيم، الطب النبوي (ص: 113)، وقال عبد الحي الكتاني في "التراتب الإدارية" (352/1): "وكان الحارث بن كلدة طبيبًا من أفاضل أطباء العرب من أهل الطائف، رحل إلى أرض فارس، وأخذ الطب عن أهل تلك الديار، وأجاد في هذه الصناعة، وطب بأرض فارس وحصل له بذلك مال كثير، وشهد من رآه ببلد فارس بعلمه وشاع اسمه بينهم، ثم رجع إلى بلاده واشتهر طبه بين العرب، وأدرك الإسلام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يأمر من كانت به علة أن يأتيه فيستوصفه".

(3) ابن سعد، الطبقات الكبير (67/8).

(4) الذهبي، تجريد أسماء الصحابة (108/1).

(5) قوله: "إن الحارث قد مات في أول الإسلام"، يتعارض مع كون قصة تطيبه سعدًا رضي الله عنه - كانت في حجة الوداع!، بل قيل إن الحارث بقي إلى زمن معاوية رضي الله عنه -. وينظر: القفطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص: 113).

(6) ابن عبد البر، الاستيعاب (283/1).

"الإصابة"⁽¹⁾، وقال في "مرقاة المفاتيح": "قال الشُّراح: وفيه -في الحديث- جوازُ مُشاوَرَةِ أَهْلِ الكُفْرِ فِي الطَّبِّ؛ لِأَنَّهُ ماتَ فِي أَوَّلِ الإِسْلامِ وَلَمْ يَصِحَّ إِسلامُهُ"⁽²⁾.

وقد عقَدَ ابنُ مفلحِ الحَنْبَلِيُّ فِي "الأَدابِ الشَّرعيَّةِ" فَصلاً فِي: "اسْتِطْبَابِ غَيْرِ المُسْلِمِينَ وَائْتِمَانِهِمْ"، وَنَقَلَ قولَ الإِمامِ ابنِ تيميَّة: "إِذا كانَ اليَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرانيُّ خَبيراً بِالطَّبِّ ثَقَّةً عِنْدَ الإِنسانِ جازَ لَهُ أَنْ يَسْتَطِبَّ كما يَجوزُ لَهُ أَنْ يُودِعَهُ المَالَ وَأَنْ يُعامَلَهُ كما قالَ -تعالى-: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الكِتابِ مَنَ إِذا تَأَمَّنْهُ بِقِنطارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَنَ إِذا تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾"⁽³⁾. وقد رويَ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَمَرَ أَنْ يَسْتَطِبَّ الحارِثَ بنَ كَلْدَةَ، وكانَ كَافِراً، وَإِذا أَمَكَّنَهُ أَنْ يَسْتَطِبَّ مُسْلِماً فَهُوَ كما لو أَمَكَّنَهُ أَنْ يُودِعَهُ أَوْ يُعامَلَهُ فَلا يَنْبَغِي أَنْ يَعدَلَ"⁽⁴⁾.

وقالَ ابنُ القَيِّمِ -رحمَهُ اللهُ- فِي "بَدائِعِ الفَوائِدِ": "في اسْتِجارِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عبدَ اللهِ بنِ أَرِيقَطِ الدَّوْلِيِّ هادِياً فِي وَقْتِ الهِجْرَةِ وَهُوَ كافرٌ دَليلٌ على جوازِ الرُّجوعِ إِلى الكافرِ فِي الطَّبِّ وَالكحلِّ وَالأدويةِ، وَالكتابةِ، وَالحسابِ، وَالعيوبِ، وَنحوها ما لَمْ يَكُنْ ولايةً تَتضمَّنُ عدالَةً، وَلا يَلزِمُ من مَجرَّدِ كونه كَافِراً أَنْ لا يُوثَقَ بِهِ فِي شيءٍ أَصلاً فَإِنَّه لا شيءَ أَخطَرَ من الدلالةِ فِي الطَّرِيقِ، وَلا سِيَّما فِي مِثْلِ طَرِيقِ الهِجْرَةِ"⁽⁵⁾.

المقصد الرابع: معرفته بالعربية:

والبراعةُ فِي الحديثِ، والبراعةُ فِي اللُّغَةِ لا يَنفَكانِ، بل إِنَّ الثانيةَ من لوازمِ الأولى، فَتَرى المَحَدِّثَ فوقَ اسْتِغاليهِ بالحديثِ، وَتَمكِّنُهُ فِيهِ، بصيراً فِي لُغَةِ العَرَبِ، نَحْوِها، وَشِعْرِها، وَبلاغَتِها، وَمَعانيها، بل وَتَرى المَحَدِّثِينَ اللُّغويينَ -أَصحابَ الدُّوقِ الرَّفيعِ- يَفوقونَ علماءَ اللُّغَةِ والمَشْتَغِلِينَ

(1) ابن حجر، الإصابة (2/172)، وقد ذهب البعض إلى إسلام الحارث بن كَلْدَةَ اسْتِدلالاً بِهذا الحديثِ، فقالَ عليُّ ابنُ إبراهيمِ الحَلَبِيِّ فِي "السيرة الحلبية" (1/395): "وهذا اسْتَدلَّ بِهِ على إِسلامِ الحارِثِ بنِ كَلْدَةَ، لأَنَّ حَجةَ الوَداعِ لَمْ يَحجَّ فِيها مُشْرِكٌ، فَهُوَ مَعْدودٌ من الصَّحابةِ. وَأَنكَرَ بعضُهُم إِسلامَهُ وجعلَهُ دليلاً على جوازِ اسْتِشارةِ أَهْلِ الكُفْرِ فِي الطَّبِّ إِذا كانوا من أَهْلِهِ".

(2) القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (8/129).

(3) [آل عمران: 75].

(4) المقدسي، الآداب الشرعية (2/429).

(5) ابن القَيِّمِ، بَدائِعِ الفَوائِدِ (3/725)، وَمَعَ ذلكَ فَقدَ ذهبَ بعضُ الأئمَّةِ أَنه: "لا يَجوزُ التَّطَبُّ بِأَهْلِ الذِّمَّةِ". وَيَنْظُرُ: الكِتائِبِ، التَّراتيبِ الإِداريةِ (1/457).

بِهَا، بَلْ وَيَتَعَبُونَهُمْ، كَيْفَ لَا وَهْمَ عَرَبٌ أَقْحَاحٌ وَكَلْتُ إِلَيْهِمْ مَهْمَةً حَفِظِ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْحَى النَّاسَ، وَأَفْصَحَهُمْ، وَأَبْلَغَهُمْ، مَنْ آتَاهُ رَبُّهُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ. فَبِرَاعَتُهُمْ فِي اللُّغَةِ تُبَيِّنُ مَتَانَةَ نَقْلِهِمْ لِلْسَّنَةِ، وَالْأَمْنَ مِنَ الزَّلَلِ وَالنَّقْصِ وَالخَلَلِ فِي نَقْلِهَا⁽¹⁾. وَمِنْ دَلَائِلِ مَعْرِفَةِ الرَّازِيِّ بِالْعَرَبِيَّةِ:

قَالَ فِي تَرْجُمَةِ: "العلاء بن عَزَارِ الخَارِيفِيِّ: رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيُّ، نَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ ذَكَرَهُ أَبِي عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: العلاء ابن عَزَارِ الخَارِيفِيِّ ثِقَةٌ.

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ: العَزَارُ: صَوْتُ الذَّكْرِ مِنَ النَّعَامِ⁽²⁾»⁽³⁾.

المقصد الخامس: تَعَقُّبَاتُهُ عَلَى غَيْرِهِ:

وَلَقَدْ جَبَلَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عِبَادَهُ عَلَى أَنْ يُخْطِئُوا، وَأَنْ يَنْسُوا، فَلَا أَحَدَ مَعْصُومٍ مِنَ الْخَطَا، وَلَا بَشَرَ سَيْسَلُمُ مِنَ الزَّلَلِ، كُلُّ قَدْ كُتِبَ عَلَيْهِ حِظُّهُ مِنْهُمَا. وَدُفِنَتْ الْعِصْمَةُ يَوْمَ دُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَالْقَدْ كَانَ مِنْ عَادَةِ الْعُلَمَاءِ فِي قَدِيمِ وَحْدِيثِ أَنَّهُمْ يَتَعَقَّبُونَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، يُبَيِّنُونَ خَطَأً قَدْ وَقَعَ فِيهِ أَحَدُهُمْ، أَوْ أَمْرًا غَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ، أَوْ يَسْتَدْرِكُونَ عَلَيْهِ فِي فَهْمِ عِبَارَةٍ مَا، أَوْ اسْمِ رَاوٍ مَا، أَوْ نَسَبِهِ، وَغَيْرِهِ، كُلُّ ذَلِكَ بِالْأَدْلِيلِ وَالْحُجَّةِ وَالْبَيِّنَةِ، لَيْسَ فِيهِ هَوًى، أَوْ عَصِيْبِيَّةً، أَوْ حِظٌّ لِنَفْسٍ.

وَكِتَابُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، يَصْحُحُ أَنْ نَقُولَ فِيهِ إِنَّهُ كِتَابُ تَعَقُّبَاتٍ فَوْقَ كَوْنِهِ كِتَابَ جَرَحٍ وَتَعْدِيلٍ، فَتَرَى فِيهِ الْأَثْمَةَ الثَّلَاثَةَ: أبا مُحَمَّدٍ، وَأبا حَاتِمٍ، وَأبا زُرْعَةَ، عَلَى قُوَّةِ حِفْظِهِمْ، وَمَتَانَةِ ضَبْطِهِمْ، وَعُلُوِّ كَعْبِهِمْ، يَتَعَقَّبُ الْوَاحِدُ مِنْهُمُ الْآخَرَ، أَوْ يَتَعَقَّبُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ. أَوْ يَتَعَقَّبُ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ آخَرِينَ، وَهَكَذَا. وَلَقَدْ آثَرْتُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَنْ أَظْهَرَ بَعْضًا مِنْ هَذِهِ

(1) وَقَدْ صَنَّفَ الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ حَاتِمُ الْعَوْنِيُّ كِتَابًا مَاتَعًا سَمَّاهُ "الإمتاع الشَّعْرِيُّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ"، بَيَّنَّ فِيهِ عِنَايَةَ الْمُحَدِّثِينَ بِاللُّغَةِ، وَقَدْ خَصَّهُ بِذِكْرِ أَشْعَارِ الْعَزَلِ عِنْدَ بَعْضِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ النَّقَاتِ، فَرَاجَعَ الْكِتَابَ تَكَرُّمًا إِنْ شِئْتَ.

(2) "وَذَكَرُ النَّعَامِ يُسَمَّى ظَلِيمًا، وَصَوْتُهُ عِزَارٌ، أَمَّا الْأُنْثَى فَصَوْتُهَا زِمَارٌ". يَنْظُرُ: ابْنُ دُرَيْدٍ، جَمَهْرَةُ اللُّغَةِ (710/2).

(3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (359/6)، 1980.

التعقبات، لكنني خصصتها بتعقبات عبد الرحمن، إن كان على أبيه، أو على البخاري، وغيرهما. إظهاراً لرسوخ علمه، ورفعة مكانته، وعلو منزلته. فهو فوق كونه ناقدًا يجرح ويُعدّل، وفوق كونه طبيبَ عللٍ يصحّح ويُعلّل، وفوق كونه خبيرًا بأسماء الرواة، وأنسابهم، وأوطانهم، وأحاديثهم، ومراتبهم. فإنّهُ عالمٌ يبصرُ مواضعَ الزللِ، والسّهو من غيره، -بغية الوصولِ إلى الصحيح، أو الراجح فيها- فيستدرِكُها، ويتعقبها مقيمًا على ذلك أدلّةً، وبراهين، قد يكونُ فيها أصابَ وأجادَ، وقد يكونُ غيرَ ذلك، ومَنْ ذا الذي ما أخطأ قطّ؟!!

وأعرضُ في هذا المقصدِ بعضًا يسيرًا من تعقباتِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ على غيره، من العلماءِ، والرواةِ -مستعينةً بالله-.

أولاً: من تعقباته على أبيه:

1. تعقبه عليه في اسم الراوي صاحب الحديث:

فترجم: "زياد بن الجراح جزي". روى عن: عبد الله بن معقل، وعمرو بن ميمون. روى عنه: جعفر بن برقان، وعبد الكريم الجزي.

وقال عبيد الله بن عمرو: رأيتُ زيادَ بنَ الجراحِ. سمعتُ أبي يقول ذلك. حدّثنا عبدُ الرحمنِ قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى ابن معين قال: زياد بن الجراح ثقة.

حدّثنا عبدُ الرحمنِ قال: سمعتُ أبي يقول: زيادُ بنَ الجراحِ هذا روى عن عبدِ اللهِ ابنِ مَعْقِلٍ، عن ابنِ مسعود، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: "إنَّ النَّدَمَ تَوْبَةٌ"⁽¹⁾.

حدّثنا عبدُ الرحمنِ، قال: قالَ أبي: وسمعتُ مصعبَ بنَ سَعِيدِ الحَرَّانِيَّ يقول: قالَ لي عُبَيْدُ اللهِ بنَ عَمْرٍو، قالَ سفيان: عبدُ الكَريمِ، عن زيادِ بنِ أبي مَرِيَمٍ في "النَّدَمِ تَوْبَةٌ". قلتُ له: إنَّما هو ابنُ الجَراحِ.

(1) أخرج الحديث من هذا الطريق وبلغه الإمام أحمد في "المسند" (113/7)، حديث 4012، وفيه: "عن عبد الله بن معقل، قال: كان أبي عند عبد الله بن مسعود، فسمعه يقول: سمعتُ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم-. وقالَ محققوا المسند: "حديثٌ صحيح، وهذا إسنادٌ قوي".

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَا زِيَادَ بْنَ الْجَرَّاحِ [وَوَهُمَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ].

قَالَ أَبِي: وَسَمِعْتُ مَصْعَبَ بْنَ سَعِيدِ الْجَزْرِيِّ يَقُولُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ عُيَيْنَةَ: أَنَا رَأَيْتُ زِيَادَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَلَيْسَ بِزِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالِدَلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَهُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ يُوثُسُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، فَقَالَ عَنْ زِيَادِ، وَلَيْسَ هُوَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، كَمَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، فَدَلَّ أَنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ قَالَ مَرَّةً: زِيَادُ بْنُ الْجَرَّاحِ. وَمَرَّةً قَالَ: زِيَادُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ⁽¹⁾، وَالصَّحِيحُ زِيَادُ بْنُ الْجَرَّاحِ⁽²⁾.

قُلْتُ: وَفِي الْحَدِيثِ هَذَا كَلَامٌ وَاخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، لَكِنَّ الشَّاهِدَ فِي قَوْلِ أَبِي مُحَمَّدٍ إِنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيَّ قَدْ رَوَى الْحَدِيثَ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً يَقُولُ: عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَمَرَّةً: عَنْ زِيَادِ بْنِ الْجَرَّاحِ، بِخِلَافِ قَوْلِ أَبِيهِ إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ وَهُمْ حِينَمَا قَالَ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّ الصَّحِيحَ زِيَادُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَقَدْ وَاظَمَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: أَبُوهُ، وَابْنُ مَعِينٍ⁽³⁾. وَغَيْرُهُمَا⁽⁴⁾.

(1) وينظر: تعليق الشيخ المعلمي على "موضح أوهام الجمع والتفريق" (263/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (527/3)، ترجمة 2383.

(3) وينظر: محمد السيد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (530/1)، 5366.

(4) وقد ساق الحديث ابن أبي حاتم في "العلل" أيضًا فانظر الكلام عليه فيه (51/5)، مسألة 1797. وفي "علل الدراقطني" (191/5)، و"التاريخ الكبير" (373/3)، وحاشيته، وطول الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" الكلام فيه، فلينظر: (247/1). وكذا طول الشيخ المعلمي في حاشيته على "الموضح" (261/1).

2. تعقبه إياه في عدم ذكره شيخ مشهور من شيوخ الراوي:

قال ابن أبي حاتم: "الوليد بن مسلم أبو بشر العنبري: بصري روى عن: جندب ابن عبد الله، وابن تلب، وحصين بن أبي الحر. روى عنه: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، ويونس بن عبيد، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية، وخالد الحذاء، وسلمة بن علقمة. سمعتُ أبي يقول ذلك.

قال أبو محمد: وهو صاحبُ أبي الصديق الناجي⁽¹⁾، كيف غفلَ عن ذكر أبي الصديق الناجي. ثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن يحيى بن معين أنه قال: الوليد أبو بشر ثقة⁽²⁾.

فعبدُ الرحمن هنا يتعقبُ أباه، ويستدركُ عليه عند ذكره شيوخَ الوليد بن مسلم، إذ كيف يغفلُ عن ذكر أبي الصديق الناجي، وهو صاحبه، ومن مشاهير شيوخه؟!

ثانياً: من تعقبته على الإمام البخاري:

وتعقبته، وأبيه على الإمام البخاري كثيرة في كتابه "الجرح والتعديل"، تارةً يتعقبانه لجعله الواحدَ اثنين، أو بالعكس، وثانيةً لإدخاله راوياً في "الضعفاء"، وهو ليسَ منهم، وأخرى يجعلُ واحداً فيمن لا يُسمونَ فيأتیانِ باسمه، وقسُ على ذلك في الكتابِ كلِّه، فيتعقبانه، مستدركين عليه.

1. تعقبه عليه في إدخاله راوياً فيمن لم تُعرف أسماءهم، وقد عرفَ عبد الرحمن اسمه:

قال ابن أبي حاتم في "باب تسمية من روي عنه العلم ممن عرفوا بأسماء آبائهم دون أن تُذكرَ أسماءهم"⁽³⁾: "ابن بلال اسمه عبد الله - روى عن: العزباض بن سارية، روى عنه: خالد

(1) واسمه: بكر بن عمرو، وثقه ابن معين، وأبو زرعة. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (390/2)، ترجمة 1518.

(2) المرجع السابق (16/9)، 68.

(3) وقد تعقبه في هذا الفصل الشيخ المعلمي في أنه أدخل في هذا الفصل ما ليس منه، فقال في حاشية (1) (315/9) "وقد ذكر في هذا الفصل تراجم ليست منه كقوله "والد الأسود"، وقوله "البليوي"، "البربري"، عمّ جارية". عمّ جارية".

ابن مَعْدَانَ. سمعتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَدَخَلَهُ الْبَخَارِيُّ⁽¹⁾ فِيمَنْ لَا يُسَمَّى، فَوَجَدَ اسْمَهُ فِيمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيَّ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ⁽²⁾ عَنِ الْعَرِيضِ ابْنِ سَارِيَةَ⁽³⁾.

قلتُ: كَذَلِكَ فَعَلَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ"، فِي "بَابِ مَنْ لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْمٌ وَيُعْرَفُونَ بِأَبَائِهِمْ. جَعَلَهُ فِي الَّذِينَ لَا يُسْمُونَ، فَتَعَقَّبَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ اسْمَهُ. فَقَالَ الْبَخَارِيُّ: "ابْنُ بِلَالٍ: عَنِ الْعَرِيضِ بْنِ سَارِيَةَ. يُعَدُّ فِي الشَّامِيِّينَ. قَالَ حَيُّوَةٌ: نَا بَقِيَّةٌ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ⁽⁴⁾، عَنْ ابْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، - قَالَ: "بَيْنَ الْمَلْحَمَةِ وَبَيْنَ فَتْحِ الْمَدِينَةِ سِتُّ سِنِينَ، وَيَخْرُجُ الدَّجَالُ فِي السَّابِعَةِ"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) وَحِينَ يَتَعَقَّبُ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِمَامَ الْبَخَارِيَّ، يَقُولُ: قَالَ الْبَخَارِيُّ كَذَا، جَعَلَ الْبَخَارِيُّ كَذَا، وَأَحْيَانًا يَقُولُ: كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ كَذَا، أَوْ يَفْعَلُ كَذَا، يَعْنِي بَعْضُ النَّاسِ الْإِمَامَ الْبَخَارِيَّ، وَيَنْظُرُ مَثَلًا الْمَوْضِعِينَ: (82/7)، تَرْجَمَةَ 468، (136/7)، تَرْجَمَةَ 763.

(2) كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ لَمَّا سَمَّاهُ "عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ"، مَعَ أَنَّهُ فِي صَدْرِ التَّرْجَمَةِ قَالَ: "ابْنُ بِلَالٍ"، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ يَكُونَ "ابْنُ أَبِي بِلَالٍ"، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَعَلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ نَفْسَهُ، لَمَّا تَرْجَمَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (19/5)، 85 فَقَالَ: "عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ الْخَزَاعِيَّ: رَوَى عَنْ: عَرِيضِ بْنِ سَارِيَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، رَوَى عَنْهُ: خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ. سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ". وَقَالَ الْمَعْلَمِيُّ مَعْلَقًا عَلَى هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: "مِثْلُهُ فِي "الثَّقَاتِ"، وَ"التَّهْذِيبِ" وَغَيْرَهُمَا، وَيَأْتِي فِي تَرْجَمَةِ الْعَرِيضِ ذِكْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ فِي الرِّوَاةِ عَنْهُ". فَقُلْتُ: كَذَلِكَ جَاءَتْ تَرْجَمَتُهُ فِي "الثَّقَاتِ" (49/5)، وَفِي "تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ" (165/5)، وَقَدْ وَقَعَ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (39/7)، فِي تَرْجَمَةِ عَرِيضِ بْنِ سَارِيَةَ رَقْمَ 208، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بِلَالٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ. وَقَدْ وَقَعَ لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بِلَالٍ ذِكْرٌ فِي تَرْجَمَةِ "ابْنِ الشَّيْبَانِيِّ" مِنْ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (321/9)، 1396، فَقَالَ: "رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ حِمْرَةَ قَتَلَتْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا وَثَلَاثِينَ رَجُلًا ثُمَّ قَتَلَتْهُ وَحْشِي. فِيمَا رَوَاهُ بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بِلَالٍ عَنْهُ. قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ فِي مَتُونِ الْحَدِيثِ ابْنُ أَبِي بِلَالٍ، وَسَيَأْتِي.

(3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (316/9)، 1371.

(4) وَقَدْ سَقَطَ مِنَ الْإِسْنَادِ "خَالِدٌ"، وَالصَّوَابُ: عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدٍ. وَسَيَبْتَضِحُ ذَلِكَ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ - وَكَذَا وَقَعَ تَصْحِيفٌ فِي "ابْنِ بِلَالٍ"، وَالصَّوَابُ "ابْنُ أَبِي بِلَالٍ" - كَمَا تَقَدَّمَ، - وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ الْمَعْلَمِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى "تَارِيخِ الْبَخَارِيِّ" (431/8): "أَرَى أَنَّ الصَّوَابَ ابْنُ أَبِي بِلَالٍ".

(5) الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخِ الْكَبِيرِ، وَفِيهِ تَصْحِيْحَاتُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْلَمِيِّ الْيَمَانِيِّ (431/8)، 3604.

(6) وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "المَسْنَدِ" (236/29)، حَدِيثٌ 17691، وَأَبُو دَاوُدَ فِي "السُّنَنِ"، كِتَابُ الْمَلَاجِمِ، بَابٌ فِي تَوَاتُرِ الْمَلَاجِمِ (ص: 769)، حَدِيثٌ 4296. كِلَاهُمَا رَوَاهُ عَنْ حَيُّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، حَدَّثَنِي بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بِلَالٍ، بِهِ بِنَحْوِهِ. وَضَعَفَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ إِسْنَادَهُ لضعْفِ بَقِيَّةٍ - وَهُوَ ابْنُ الْوَلِيدِ - وَلِجَهَالَةِ ابْنِ أَبِي بِلَالٍ، فَقَدْ تَقَرَّرَ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ وَثَّقَهُ الْعِجْلِيُّ وَابْنُ جِبَانَ!، وَكَذَلِكَ ضَعَّفَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى "سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ" الْحَدِيثَ.

2. تعقبه عليه في جعله الراوي الواحد اثنين:

ترجم ابن أبي حاتم فقال: "عيسى بن ميسرة الغفاري: الذي روى عن أبي الزناد، عن أنس، هو عيسى الحنّاط⁽¹⁾، وفرّق بينهما محمد بن إسماعيل البخاريّ وجعلهما اسمين وهما واحد⁽²⁾."

قلت: كذلك فعل البخاريّ فقد ترجم لكلّ منهما على حدة تقريباً بينهما، فقال في تاريخه "الكبير": عيسى بن ميسرة، الغفاريّ: عن أبي الزناد، عن أنس - رضي الله عنه -، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - الصيام جنة⁽³⁾. ولا يزال الله في حاجة العبد ما دام في حاجة أخيه⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وفي ترجمة أخرى قال: "عيسى بن أبي عيسى، وهو عيسى بن ميسرة، المدينيّ الحنّاط، وهو الحياط، عن نافع، والشعبيّ، ضعفه عليّ، عن يحيى القطان. يُقال: هو أخو موسى ابن أبي عيسى، وهو الحنّاط⁽⁶⁾".

وترجم له ابن حجر في "التهذيب" فقال: "عيسى بن أبي عيسى الحنّاط الغفاريّ: أبو موسى، ويقال أبو محمد المدنيّ مولى فريش، أصله كوفيّ، واسم أبي عيسى ميسرة، وهو أخو موسى بن أبي عيسى الطحّان. روى عن: أبيه، وأنس، والشعبيّ، وأبي الزناد، ونافع مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، وعمرو بن شعيب وغيرهم". ثمّ قال: "واستدلّ الخطيب على وهم البخاريّ

(1) وعند: ابن حجر، تهذيب التهذيب (225/8): "قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين كان كوفياً، وانتقل إلى المدينة، كان خياطاً، ثم ترك ذلك وصار حنّاطاً، ثم ترك ذلك وصار يبيع الخبّط. قال ابن سعد: "كان يقول أنا خبّاط وحنّاط وخياط كلاً قد عالجت". و"خبّاط" من "الخبّط": ما يتساقط من أوراق الشجر، يُخبّط بعضاً، أو نحوها ليسقط. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (1094/2). وحنّاط: يبيع الخنطة. وقال حمد بن محمد الخطابي: "بلغني أنّ عيسى ابن أبي عيسى خاط الثوب فهو خياط، وباع الخنطة فهو حنّاط، وباع الخبّط وهو شجرة يُتخذ منها القسيّ فهو خبّاط". السمعانيّ، الأنساب (35/5).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (290/6)، 1606.

(3) رواه من هذا الطريق ابن ماجه في "السنن"، كتاب الزهد، باب الحسد (ص: 698)، حديث 4210، وابن عديّ في "الكامل" (433/6). لكن قالوا: "عيسى بن أبي عيسى الحنّاط"، وإسناد الحديث ضعيف لأجله. وله شاهد من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عند الإمام مسلم في "الصحيح"، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، (ص: 525)، حديث 2594.

(4) سيأتي تخريجه.

(5) البخاريّ، التاريخ الكبير (404/6)، ترجمة 2793.

(6) المرجع السابق، ترجمة 2794.

بأن أخرج الحديث من طريق عيسى عن أبي الزناد، عن أنس، فقال مرة عن عيسى بن ميسرة، ومرة عن عيسى بن أبي عيسى⁽¹⁾.

وقد فعل الخطيب ما ذكره الحافظ فقال في "موضح أوهام الجمع والتفريق": "الوهم الثامن والأربعون: قال البخاري: عيسى بن ميسرة الغفاري، عن أبي الزناد، عن أنس - رضي الله عنه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "الصلاة نور". قاله لي محمد بن عبد العزيز، عن عيسى، عن أبي الزناد، وقال ابن أبي فديك: عن عيسى بن أبي عيسى، عن أبي الزناد، عن أنس - رضي الله عنه -، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "الصيام جنة ولا يزال الله في حاجة العبد ما دام في حاجة أخيه". وهذا القول كله صحيح، وفيه دليل على أن عيسى بن أبي عيسى هو ميسرة سمي أبوه في أحد الحديثين، وكتني في الآخر. قال البخاري بعد هذا عيسى بن أبي عيسى، وهو عيسى بن ميسرة المدني الحنط، وهو الخياط عن نافع والشعبي ضعفه لي علي عن يحيى القطان يقال هو أخو موسى بن أبي عيسى وهو الحنط والصحيح هو الحنط. وقد وهم في فصله بين هذا والذي قبله لأنه رجل واحد مدني، يروى عن نافع مولى ابن عمر، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، وسمع من الشعبي بالكوفة، وكان قدمها تاجرًا ... أخبرنا الحسين بن علي الطنجيري، أخبرنا عمر بن أبي الطيب السمسار، حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عيسى بن ميسرة، عن أبي الزناد، عن أنس، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "الصلاة نور المؤمن"⁽²⁾. أخبرنا أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران الواعظ، أخبرنا دعلج بن أحمد المعدل، أخبرنا يوسف بن يعقوب، حدثنا محمد بن أبي بكر، حدثنا حميد بن الأسود، حدثنا عيسى بن أبي عيسى، قال سمعت أبا الزناد يحدث عن أنس بن مالك، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (224/8)

(2) وروى الحديث أبو يعلى الموصلي في "المسند" (330/6)، حديث 900. من طريق أبي خالد، عن عيسى بن ميسرة، به بمثله. وإسناد الحديث ضعيف؛ لأجل عيسى بن ميسرة مجروح ضعيف، قال فيه ابن معين، وأحمد: "ليس بشيء"، وقال عمرو بن علي: "متروك الحديث ضعيف الحديث جدًا"، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي مضطرب الحديث"، وينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (289/6)، ترجمة 1605. لكن الإمام مسلم أخرجه في حديث طويل في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء (ص: 134)، حديث 422. من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه -، دون قوله: "المؤمن".

قال: "لا يزال الله تعالى في حاجة العبد ما دام العبد في حاجة أخيه المسلم"⁽¹⁾، والصدقة تُطفئ الخطيئة كما يُطفئ الماء النار"⁽²⁾.

قلت: هكذا ساق البغدادي الحديث يذكر فيه مرة عيسى بن ميسرة، وثانية عيسى ابن أبي عيسى، كل ذلك ليدلّل أنّهما واحد، لا اثنين كما فرّقهما الإمام البخاري، ليوافق الخطيب بذلك قول ابن أبي حاتم، وتعقبه على البخاري، ولكنّ ثمة كلام مهمّ قاله الشيخ المعلمي في تعليقه على كتاب الخطيب، وكلامه، يقول: "عرّف البخاري الحنّاط بما ذكره في ترجمته فلم يثبت عنده أنّه يروي عن أبي الزناد، ولا أنّه يروي عنه محمد بن عبد العزيز، وابن أبي فديك، ولا أنّه غفاري، وعامة ما يجيء في الروايات عيسى الحنّاط، أو عيسى بن أبي عيسى الحنّاط، ولا يكاد يذكر اسم أبيه، حتى أنّ بعض مترجميه لم يذكروا اسم أبيه. ووجد البخاري أيضاً عيسى بن ميسرة الغفاري، ويقال له "عيسى بن أبي عيسى"، روى عن أبي الزناد، وعنه محمد ابن عبد العزيز، وابن أبي ذئب. فتوقف عن الجزم بأنّ الحنّاط والغفاري واحد، فجرى على عادته عند الاحتمال من وضع ترجمتين مقرونتين فهل يسوغ أن يُقال إنّهم، وأنّ يعدّ هذا من أوهامه؟ ... إلى أن قال: "فلا يزال في الجزم بالاتحاد وقفة، وإن كان هو الراجح -والله أعلم-".

أقول: والذي يظهر من كلام الشيخ المعلمي، متعقّب الخطيب إنّما هو اختلاف في اللفظ، لا المعنى -إن صحّ القول-، فالخطيب قد وهمّ البخاري في جعله الواحد اثنين، كما وهمّ ابن أبي حاتم أيضاً. لكنّ المعلمي ينفي أن يكون ذلك وهمّاً من البخاري، وإنّما هو توقف منه وتأنّ، وتحزّز على عادته -مستدلاً للبخاري بما سبق-، فلم يثبت عنده أنّهما واحد، فترجم للاثنتين احترازاً.

وأياً سمّي ذلك، سواء قيل فيه وهمّ، أو أنّه توقف، فالحاصل على كلّ حال أنّه قد جعل الراوي اثنين، وهما واحد -على الراجح-، كما ذهب ابن أبي حاتم، والخطيب البغدادي، وابن حجر، ورجّحه المعلمي -والله أعلم-!

(1) رواه ابن عدي في "الكامل" (433/6)، من طريق عيسى بن أبي عيسى الحنّاط، به وفيه زيادة. وروى الإمام مسلم في صحيحه، كتاب البرّ والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (ص: 1276)، حديث 6472، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما -، بلفظ: "مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ".

(2) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق (1/144-145). ورواه ابن عدي في "الكامل" (433/6)، من طريق عيسى ابن أبي عيسى الحنّاط، به وفيه زيادة.

وبقي أن أقول: إنَّ عبدَ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ قد عقدَ ترجمتين - مع أنَّه عابَ علي البخاريَّ صنيعه هذا-، واحدةٌ منهما هي التي صدرت بها، والثانيةُ قالَ فيها: "عيسى بن ميسرة الغفاريّ المدينيّ: وهو عيسى بن أبي عيسى الحنّاط، مدينيّ سكنَ الكوفةَ، روى عن الشعبيّ، ونافع، وأبيه، وأبي الزناد. روى عنه حاتمُ بن إسماعيل، ومحمّدُ بن إسماعيلَ بن أبي فديك، وعبيدُ الله بن موسى. سمعتُ أبي يقولُ ذلك" (1).

3. تعقبه في قلب الأسماء:

قالَ عبدُ الرحمنِ: "محمّدُ بن إسماعيلَ بن سعدِ بن أبي وقاصٍ روى عن... (2) سمعتُ أبي يقولُ: لا أعرفه، قالَ أبو محمّد: إنّما هو إسماعيلُ بنُ محمّدِ بن سعد، فلعلَّ إنسانًا غلطَ فقلبَ اسمَ أبيه إلى اسمه، ولم يُميّز البخاريّ ذلك، وظنَّ أنَّه حقٌّ فأدخله في هذا الموضوع. وصدقُ أبي فيما قالَ إنَّه لا أعرفه؛ كيفَ يعرفُ من ليسَ له أصلٌ" (3)!

أقولُ: فعبدُ الرحمنِ هنا تعقبَ أباه في قلبه الاسم، فسَمَّى أبو حاتم الراوي "محمّد ابن إسماعيلَ بن سعدِ بن أبي وقاصٍ"، وقد قلبَ اسمَه وإنَّما هو: "إسماعيلُ بن محمّد بن سعد"، كما قالَ عبدُ الرحمنِ (4). وقد تعقبَ فيه البخاريّ أيضًا على قلبه، وترجمَ في "الكبير": "محمّد ابن إسماعيلَ بن سعدِ بن أبي وقاصٍ مرسل، قالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِسَلِيمَانَ ابْنِ عُنْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَصَبَّ عَلَى مَبَالِهِ". قاله ابنُ فضيل، سمعَ محمّدَ بن إسحاق (5). ولقد انقلبَ على أبي حاتمِ بن حبانٍ أيضًا فترجمه في "الثقات" بنحو ما قاله البخاريّ (6)، وكذلك جاءَ به الحافظُ الذهبيُّ في "الميزان" مقلوبًا، ثم قال: "لا يُعرف، والظاهرُ أنَّه إسماعيلُ بنُ محمّد"

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (289/6)، 1605. ولعلَّ ابنَ أبي حاتمٍ قد عقدَ له ترجمتين حتى يُسهلَ على الناظر، فإنَّ هو عرفَ الرجلَ باسمِ أبيه وجده، وإن هو عرفه بكنية أبيه وجده، وفي كلا الترجمتين قالَ إنَّه الحنّاطُ الغفاريّ - والله سبحانه أعلم -.

(2) بياض، هكذا قالَ المعلمي.

(3) ابن أبي حاتم، المرجع السابق (188/7)، 1070. وهذا مثالٌ يصلحُ في تعقباته على أبيه، لكني آثرتُ أن أجعله هنا في تعقباته على البخاريّ، إذ هو أظهرُ!

(4) ويمكنُ أن يكونَ الإمامُ أبو حاتمٍ قد سئلَ عنه مقلوبًا، فأجابَ بأنَّه لا يعرفه، وليسَ كالإمامِ البخاريّ الذي وضعه في كتابه ابتداءً.

(5) البخاريّ، التاريخ الكبير (35/1)، ترجمة 54.

(6) ابن حبان، الثقات (394/7).

انقلب"⁽¹⁾. وفي "لسان" الحافظ العسقلاني قَالَ كَقَوْلِ الذَّهَبِيِّ، وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ثُمَّ قَالَ: "لَمْ يُنْصَفِ الْبَخَارِيُّ كَعَادَتِهِ فَإِنَّ الْبَخَارِيَّ أوردَهُ عَلَى مَا وَقَفَ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرَ فِي تَرْجُمَتِهِ مَا نَصَّهُ: "هَذَا لَا آمَنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَحْفُوظٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَدِيثَ فِي "المعرفة" لابن منده⁽²⁾، قَدْ رَوَاهُ مِنْ جِهَةٍ بَعْضِ الرِّوَاةِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَعْدٍ⁽³⁾ عَلَى الصَّوَابِ"⁽⁴⁾.

وكلامُ الحافظِ ابنِ حجرٍ في عدمِ إنصافِ الإمامِ عبدِ الرحمنِ للإمامِ البخاريِّ صحيح، يدلُّ على ذلك أمران:

- أولهما: كلامه في الترجمة نفسها، فأبو حاتم أبوه قد قلبَ الاسمَ كما البخاريِّ، لكنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ إِنْصَافًا مَعَ أَبِيهِ، إِذْ قَالَ: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ لَا أَعْرِفُهُ، ثُمَّ قَالَ: "وَصَدَّقَ أَبِي فِيمَا قَالَ إِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ كَيْفَ يَعْرِفُ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَصْلُ؟! فِكَلَامِهِ هُنَا فِيهِ لَيْنٌ، وَإِنْصَافٌ مَعَ أَبِيهِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ غَلَطَ فِي الْإِسْمِ وَقَلْبِهِ كَمَا الْبَخَارِيُّ تَمَامًا! بَيْنَمَا حِينَ ذَكَرَ فَعَلَ الْبَخَارِيُّ قَالَ: "فَلَعَلَّ إِنْسَانًا غَلَطَ فِقَلْبَ اسْمِ أَبِيهِ إِلَى اسْمِهِ وَلَمْ يُمَيِّزِ الْبَخَارِيَّ ذَلِكَ، وَظَنَّ أَنَّهُ حَقٌّ فَأَدْخَلَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ" فَالْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ هُوَ مَنْ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ، وَأَكَابِرِ النِّقَادِ وَالْمُحَدِّثِينَ، إِمَامُ الدُّنْيَا فِي الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ بَشَرٌ يُصِيبُ وَيَخْطِئُ، وَلَعَلَّ الْأَمْرَ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ فَعَلًا، فِكَلَامُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ظَاهِرُهُ عَدَمُ إِنْصَافِهِ حِينَ قَالَ مَا قَالَهُ فِي الْبَخَارِيِّ. أَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِ الْعَسْقَلَانِيِّ إِنَّ عَادَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَّا يَنْصِفَ الْبَخَارِيَّ، فَلَعَلَّهُ قَدْ أَصَابَ أَجْرًا وَاحِدًا فِيهِ؛ إِذْ إِنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبَاهُ يَتَعَقَّبَانِ الْبَخَارِيَّ كَثِيرًا، لَكِنَّهُمَا -كَمَا وَجَدْتُ

(1) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (482/3)، تَرْجُمَةٌ 7230.

(2) وَذَلِكَ فِي تَرْجُمَةِ سَلِيمَانَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: "أَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ. رَوَى عَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَعْدٍ. أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ السَّرِيِّ الْبَخَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُنِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَانِيَةُ بْنُ النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ الْوَهْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدَ، قَالَ: "أَتَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِسَلِيمَانَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَتَبَةَ، فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ، فَبَالَ عَلَيْهِ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- بِقَدْحٍ مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهُ عَلَى مَبَالِهِ حَيْثُ بَالَ، مَا زَادَ عَلَيْهِ".

ابن منده، معرفة الصحابة" (ص: 733). وَقَدْ تَعَقَّبَ ابْنُ حَجَرَ ابْنَ مَنْدَةَ وَابْنَ الْأَثِيرِ فَقَالَ فِي "الإصابة" (201/3): "وزعم ابن الأثير أن اسم والد عتبة المذكور ربيعة بن عبد شمس، وفيه نظر، ثم ذكر أن البخاري ذكر القصة وسماه فيها سليمان ابن هاشم بن أبي وقاص فصب على مباله. والقصة إنما وقعت لشخص من آل أبي وقاص لا من آل ربيعة ابن عبد شمس. وأيضا فإن أهل النسب لم يذكروا في آل عتبة بن ربيعة أحدا اسمه سليمان بن هاشم، وذكروه في آل أبي وقاص، فثبت ما قلناه -والله أعلم-.

(3) له ترجمة عند: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (194/2)، ترجمة 658، وفيه أن أبا حاتم قال فيه: "ثقة".!

(4) ابن حجر، لسان الميزان (570/6)، ترجمة 6499.

حينَ استقرائي كتابَ "الجرح والتعديل" - يتعقّبانه بإنصافٍ وموضوعيّةٍ، ويقيمانِ دليلاً على ما يقولانه، وقد يكونُ استدراكهم صحيحاً، وقد يكونُ الحقُّ مع البخاريّ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبَع. وثلاثتهم أئمةٌ كبارٌ عظماءُ أجلاء عليهم رحمةُ الله جميعاً.

- وثانيهما: أنّ الإمامَ البخاريّ قد أعادَ ترجمته على الصوابِ فعلاً، بل ووهّمَ من سمّاه محمّداً ابنَ إسماعيل، فقال: "إسماعيل بن محمّد بن سعد بن أبي وقاص، القرشيّ، الزُّهريّ، مدنيّ. سمعَ عامر بن سعد، وأباه، ومُصعباً، سمعَ منه الزُّهريّ، ومالكُ بن أنس، وابن عيّنة. وقال بعضهم: عن الزُّهريّ، عن محمّد بن إسماعيل، عن ابنِ المُغيرة بن شعبة، عن أبيه، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، في المسح. قال أبو عبد الله: وهو وهمٌ، والصحيحُ إسماعيلُ ابنِ محمّد" (1).

وللشيخ المعلميّ -رحمه الله- تعليقٌ على كلّ ما سبق فيقول: "والبخاريّ -رحمه الله- متينٌ الورع كثيراً ما يذكرُ الأسماءَ التي يظهرُ لِمَن هو دونَه في المعرفةِ أنّها انقلبت أو تحرّفت فإن لم تكنْ عنده حجةٌ قويّةٌ على ذلك أثبتّها كما وردت على الاحتمال، وإن كانت عنده حجةٌ قويّةٌ اقتصرَ على قوله "أراه كذا" فيذكرُ الصواب، أو يذكرُ الوجهين ثمّ يقول: "وهذا أصحّ"، أو نحو ذلك. فالظاهرُ أنّ إثباته هذا الاسمَ هنا وسكوته عنه من الضربِ الأولِ أي ممّا لم تقمّ عنده حجةٌ قويّةٌ على أنّه خطأ، فذكره على الاحتمال، ولعلّ أبا حاتم لم يغب عنه ما ظهرَ لابنه ولكنه تورّع كما تورّع البخاريّ، وعذرُ البخاريّ أظهر، فقولُ ابنِ أبي حاتم: "... فلم يميّز البخاريّ ... وصدقَ أبي" خلافُ الإنصافِ. ثمّ ذكرَ المعلميّ ترجمةَ البخاريّ للراوي على الصوابِ دونما قلب، وأتّه قال بُوهم من قلبه، وقال: "تبيّن له الأمرُ فجزمَ هنا" (2).

ثالثاً: تعقُّبه على بعضِ الرواةِ في فهمِهِم كلامَ النقاد:

قالَ عبدُ الرحمنِ في ترجمة: "سعيد بن عبدِ الرّحمنِ أخو أبي حُرّة" (3)، بصريّ. روى عن: محمّد بن سيرين، ويحيى بن أبي إسحاق، روى عنه: عبدُ الرحمنِ بن مهديّ، وأبو نُعيم، سمعتُ أبي يقولُ ذلك. حدّثنا عبدُ الرحمنِ، نا صالحُ بنُ أحمدَ بن حنبل، نا عليُّ بنُ المدينيّ،

(1) البخاريّ، التاريخ الكبير (371/1)، ترجمة 1174.

(2) حاشية "التاريخ الكبير" رقم (1)، (ص: 35-36).

(3) وأبو حُرّة: هو واصلُ بنُ عبدِ الرحمن. قالَ شعبةٌ عنه: "أصدق الناس". وتنتظر بقيةَ ترجمته في: ابن أبي

حاتم، الجرح والتعديل (31/9)، 141.

قال سمعتُ يحيى بنَ سعيد، وقيلَ له في سعيد بن عبد الرحمن أخي أبي حُرّة أن عبدَ الرحمن ابنَ مهدي يقول هو أثبتُ شيخِ بالبصرة، قال يحيى أيشُ (1) أقولُ لك؟ كأنه يُضعفه. قال أبو محمد: يدلُّ قولُ يحيى على إنكارِ قولِ عبدِ الرحمن بنِ مهدي أنه أثبتُ شيخِ بالبصرة، لا أنه ضَعَفَه (2).

قلتُ: فالإمامُ عليُّ بنُ المديني يروي أن يحيى بنَ سعيد سئلَ عن سعيد بن عبد الرحمن البصري أخي أبي حُرّة صاحبِ الترجمة-، وعن قولِ عبدِ الرحمن بن مهدي إنه أثبتُ شيخِ بالبصرة، فبرُدُّ يحيى: "أيشُ أقولُ لك؟"، فيظنُّ السائلُ أن معنى كلامه أنه يُضعفه، وليس كذلك كما قال ابنُ أبي حاتم، إنما أرادَ يحيى إنكارَ قولِ ابنِ مهدي في كونه أثبتُ شيخِ بالبصرة، لا أن يحيى بنَ سعيد يُضعفه. والأمرُ كما فهمَ عبدُ الرحمن، يدلُّ على ذلكَ توثيقُ جمعٍ له - يعلمهم عبدُ الرحمن-، منهم: وكيع، وابنُ معين، وأحمدُ بنُ حنبل، وقال أبو حاتم: "هو أتقنُ من أخيه، وما بحديثه بأس". وقال ابن مهدي: "إنه أثبتُ من أخيه أبي حُرّة" (3).

رابعًا: تعقبه على الرواة في تصحيحهم الأسماء:

قال في ترجمة: "عمر بن كثير بن أفلح: مولى أبي أيوب، روى عن: ابن عمر، وعبيد سنوطاً (4)، سمعتُ أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: روى عن عبدِ الرحمن بن كيسان، عن أبيه، قال: "رايتُ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-". روى عنه: محمدُ بنُ بشرِ العبدي، وحمادُ بن خالد الخياط، وأبو عون الزياتي، غيرَ أن أبا عون (5)، قال: عمرو بن كثير بن أفلح، وهو وهم منه (6).

(1) معناها: "أي شيء". ينظر: ابن منظور، لسان العرب (606/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (40/4)، 175.

(3) وتتنظر أقوالهم في الموضع السابق من "الجرح والتعديل".

(4) اسمٌ فارسيٌّ. البخاري، التاريخ الكبير (450/5).

(5) وفي "تاريخ البخاري" الكبير (188/6). قال فيه: "سمع منه ابنُ عون"، وقد ترجمه عبدُ الرحمن في

"كتابه" (48/8)، فسمّاه: "محمد بنُ عون الزياتي البصري أبو عون، وكذلك سمّاه الذهبي في "تاريخ

الإسلام" (683 / 5)، ترجمة 390. وغيرهما، فلا تعارضَ بين قول البخاري "ابن عون"، وبين تسمية عبد

الرحمن له "أبا عون".!

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (130/6)، 706.

قلتُ: فعبدُ الرحمنِ يتعقبُ أبا عون حينَ سَمِيَ الَّذِي رَوَى عنه "عَمْرُو"، لا "عُمَرَ"، فَوَهَمَهُ فِي ذَلِكَ. وَهُوَ كَمَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - إِنْ كَانَ قَصْدَ عَمَرَ الْمَدَنِيِّ، وَسَيَاتِي بَيَانُ ذَلِكَ - كَذَا سَمَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ: كَابْنِ سَعْدٍ (1) وَأَحْمَدَ (2)، وَالبَخَارِيِّ (3)، وَابْنَ حَبَّانَ (4)، وَمُغَلَطَايَ (5)، وَالذَّهَبِيِّ (6)، وَابْنَ حَجَرَ (7).

وَقَالَ الْبَاجِي فِي "التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ": "عمر بن كثير بن أفلح مولى أبي أيوب الأنصاري، وابنُ عون يقولُ فِيهِ عَمْرُو وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ. أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي الْأَحْكَامِ، وَالبُيُوعِ، وَغَيْرِ مَوْضِعٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْهُ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ" (8).

ثُمَّ إِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ حَجَرَ قَدْ نَبَّهَ عَلَى أَمْرِ غَايَةِ فِي الْأَهْمِيَّةِ؛ إِذْ قَالَ فِي حَاشِيَةِ "تهذيب التهذيب" (9) طَبْعَةَ مَجْلِسِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النِّزَامِيَّةِ الْكَائِنَةِ فِي الْهِنْدِ: "خَلَطَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ - يَعْنِي تَرْجُمَةَ عَمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحٍ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ - بِتَرْجُمَةِ عَمْرُو بْنِ كَثِيرِ ابْنِ أَفْلَحِ الْمَكِّيِّ" (10). مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ، وَلَمْ يَعْقُبْ، مُكْتَفِيًا بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْخَلْطِ، دُونَ أَنْ يَذْكَرَ لَنَا هَذَا الْخَلْطَ الَّذِي وَقَعَ مَا هُوَ؟. وَلَقَدْ بَحِثْتُ كَثِيرًا فِي كِتَابِ الرِّجَالِ، وَغَيْرِهَا عَلَنِي أَجْدُ أَحَدًا حَدَّدَ هَذَا الْخَلْطَ فَلَمْ أَهْتَدِ. ثُمَّ هَذَا نِي اللهُ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْخَلْطَ إِنَّمَا هُوَ فِي قَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ أَبِي

(1) ابن سَعْد، الطبقات الكبير (504/7)، ترجمة 2026.

(2) أحمد، العِلل ومعرفة الرجال (109/3)، سؤال 4435.

(3) البخاري، التاريخ الكبير (188/6)، ترجمة 2125. وقد ترجمَ البخاريُّ لاثنتين سَمَاهُمَا عَمْرَ بْنَ كَثِيرِ ابْنِ أَفْلَحٍ، وَتَنْظُرُ: ترجمة 2126. وَقَالَ فِي حَاشِيَةِ "التَّارِيخِ": "إِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ قَدْ جَعَلَهُمَا وَاحِدًا، وَفَرَّقَهُمَا الْبَخَارِيُّ"!.

(4) ابن حَبَّان، مشاهير علماء الأمصار (ص: 213).

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (113/10)، ترجمة 4033.

(6) الذهبي، الكاشف (68/2)، ترجمة 4103، تاريخ الإسلام (131/3)، ترجمة 197.

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (493/7)، تقريب التهذيب (ص: 416)، ترجمة 4960.

(8) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (938/3)، 1030.

(9) (493/7).

(10) وقد قال ابنُ أبي حاتم في ترجمة عمرو بن كثير بن أفلح المكي (256/6)، 1416: "عمرو بن كثير ابن أفلح، ويقال عمر بن كثير بن أفلح: سمع عبد الرحمن بن كيسان، روى عنه: حماد بن خالد الخياط، ومحمد ابن بشر العبدي، وأبو عون الزبيدي، ويقول أبو عون: عمر بن كثير سمعتُ أبي يقول ذلك".

حاتم في ترجمة عمر بن كثير بن أفلح، وهو مدني مولى لأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهما-: "روى عن عبد الرحمن بن كيسان، عن أبيه قال: رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم-. فجعل الذي روى عن عبد الرحمن بن كيسان، عن أبيه قال: رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- هو عمر بن كثير بن أفلح المدني، والحق أن الذي رواه هو عمرو بن كثير ابن أفلح المكي -ومن هنا وقع الخلط-.

والحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" قال: "حدَّثنا يونس بن محمد، أخبرنا عمرو ابن كثير المكي، قال: سألت عبد الرحمن بن كيسان، مولى خالد بن أسيد، قلت: ألا تُحدِّثني عن أبيك، فقال: ما سألتني؟ فقال: حدَّثني أبي أنه، "رأى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خرج من المطابخ⁽¹⁾ حتى أتى البئر⁽²⁾، وهو مُتَرِّزٌ بِإِزَارٍ لَيْسَ عَلَيْهِ رِداءٌ، فرأى عند البئر عبيداً يُصَلُّونَ فَحَلَّ الإِزَارَ، وتوشَّحَ بِهِ،

(1) تصحيف، والصواب "الأباطح". وقال ابن سيده في "المحکم والمحيط الأعظم" (247/3): "البطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى. وقيل بطحاء الوادي، ثراب ليين مما جرته السيول. والجمع بطحاوات وبطاح، فإن اتسع وعرض فهو الأبطح، والجمع الأباطح".

(2) وفي "معجم البيهقي" (151/5)، حديث 3023، قال: "عند البئر العليا، بئر ابن مطيع بالأبطح". بئر معروفة بمكة. وكان الفاكهي في "أخبار مكة" (391/3) قد أوضح هذا المكان فقال: "وقد بنى هذا المسجد عبد الله ابن عبد الله بن العباس بن محمد، وبنى جنيباً إلى جنبه، حوضاً يُسقى فيه الماء. وسمعت بعض أهل مكة من الفقهاء يقول: كان الناس لا يجاوزون في السكن في قديم الدهر هذه البئر إنما كان الناس فيما دونها إلى المسجد وما فوق ذلك خال من الناس. وقال عمر بن ربيعة، أو غيره يذكرو هذه البئر:

نزلت بمكة في قبائل نوفل ... ونزلت خلف البئر أبعد منزل

حدراً عليه من مقالة كاشح ... ذرب اللسان يقول ما لم يفعل.

ولكن أنقل هنا كلاماً للسندي في حاشيته على مسند الإمام أحمد (305/8)، حديث 6480: قال: "قوله: خرج من المطابخ: بموحدة وخاء معجمة: اسم موضع بمكة. وقال البكري في "معجم ما استعجم" (1237/4): "سمي بذلك لأن تبعاً حيث هم بالبيت يهدمه سقم، فنذر إن شفاه الله أن ينحر ألف بدنة، شكرًا لله -عز وجل-، فعوفي بما نذر، وجعلت المطابخ هناك، ثم أطمع". قلت: لكن يبدو أن الصواب أن تكون "الأباطح"، حيث كذا جاءت عند جل من رووا الحديث، تارة بالجمع، وأخرى مفردة "بالأبطح". وقال د. بشار معروف في تعليقه على "تهذيب الكمال" (207/22)، حاشية (1): "إنها تصحفت في مطبوع الطبراني إلى "المطابخ".

وصلّى ركعتين لا أدري الظَّهرَ أو العصرَ" (1)(2).

والحديثُ أخرجه أحمدُ في موضعٍ ثانٍ، بمتابعةِ حمَّادِ بنِ خالدِ الخياطِ ليونسَ ابنِ محمَّدٍ (3)، وابنُ سعدٍ في "الطبقات" عن عثمانِ بنِ اليمانِ (4)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في "المصنّف" عن محمَّدِ بنِ بَشْرٍ (5).

وأبو عبدِ اللهِ الفاكهِيّ في "أخبارِ مَكَّة" من طريقِ بشرِ بنِ السَّرِيِّ (6)، ويعقوبُ الفَسَوِيُّ في "مشيخته" من طريقِ أبي هَمَّامِ الدَّلَالِ (7)، وابنُ ماجه في "السُّنَن" من طريقِ ابنِ أبي شَيْبَةَ (8)، وابنُ أبي حَيْثَمَةَ في "التاريخ" من طريقِ أبي سعيدِ مولى بني هاشمٍ (9)، والبخاريُّ في "التاريخ

(1) أحمد، المسند (179/24)، حديث 15445.

(2) ويبدو أنَّ إسنادهُ الحديثِ قد يكونُ حسنًا، فيونسُ بنُ محمَّدٍ هو ابنُ مسلمِ المؤدَّب: ثقة، وعمرو بنُ كثيرِ المَكِّي: لا بأسَ به، وعبدُ الرحمنِ بنُ كَيْسَانَ: مستور، وكَيْسَانُ هو ابنُ جَرِيرِ الأُمويِّ مولاهم صحابيٌّ له حديثٌ واحد. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 614، 426، 349، 463)، ترجمة 7914، 5102، 3992، 5675. وقد حسَّنَ الشيخُ الألبانيُّ الحديثَ في تعليقه على "سنن ابنِ ماجه" (ص: 188)، حديث 1051، وقالَ الشيخُ الأرنؤوطُ في تعليقه على "المسند" إنَّ إسنادهُ الحديثينِ (15445، 15446) يحتملانِ التحسين.

(3) أحمد، المسند: حديث 15446.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبير (23/8)، حديث 2353.

(5) ابن أبي شَيْبَةَ، المصنّف: كتاب الصلاة، باب في الصلّاة في الثَّوبِ الواحدِ (102/3)، حديث 3206.

(6) الفاكهِيّ، أخبار مَكَّة (391/3)، حديث 2314.

(7) الفَسَوِيُّ، مشيخة يعقوب بنِ سُفيانِ الفَسَوِيِّ (54/1)، حديث 38.

(8) ابن ماجه، السنن، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، بابُ الصلاة في الثَّوبِ الواحدِ (ص: 188)، حديث 1051.

(9) ابن أبي حَيْثَمَةَ، التاريخ- السفر الثالث- (189/1)، حديث 475. أقول: كنتُ قد وقفتُ على نسخةٍ مطبوعةٍ من "التاريخ الكبير" لابنِ أبي حَيْثَمَةَ أحمد بنِ زهير بنِ حرب، بتحقيق: أبي عبدِ الرحمنِ عادلِ سعد، وأبي أنسِ أيمن بنِ شعبان، شركة غراس، الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م، وإني لأعجبُ كيفَ جعلَ المحققانِ ابنُ أبي حَيْثَمَةَ هو ابنُ الإمامِ النَّسائيِّ صاحبِ السنن، فقالا في (ص: 23): "قأما مؤلفه فهو الإمامُ الحافظُ المتقن، ابنُ الإمامِ النَّسائيِّ صاحبِ السنن، وهو أوسعُ دائرةً في السماعِ من أبيه، فهو من أبناءِ الحفاظ". ولستُ أدري ما الذي أوقعهما في هذا الغلطِ الفاحش، أم لأنَّ ابنَ أبي حَيْثَمَةَ يُنسبُ نسائيًّا فجعلوه ابنَ صاحبِ السنن!!؟.

الكبير⁽¹⁾، والبغوي⁽²⁾، وابن قانع في "معجميهما" من طريق حماد بن خالد الخياط⁽³⁾، والطبراني في "الكبير"⁽⁴⁾، والمزي في "تهذيب الكمال"⁽⁵⁾ من طريق أبي عون الزياتي. كلهم جميعاً (حماد ابن خالد الخياط، عثمان بن اليمان، محمد بن بشر، بشر بن السري، أبو همام الدلال، أبو سعيد مولى بني هاشم، أبو عون الزياتي) روه عن عمرو بن كثير بن أفلح المكي -وسماه بعضهم عمر ولا غصاصة-، عن ابن كيسان، بسنده سواء، ويذكرون فيه قصة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - الظهر أو العصر متلبباً بثوبٍ واحدٍ ملتحقاً به، مخالفاً بين طرفيه. وبذا يتبين أن صاحب الحديث الذي أشار إليه ابن أبي حاتم هو عمرو بن كثير بن أفلح المكي، لا عمر المدني، ثم إن ابن أبي حاتم قد تعقب أبا عون الزياتي حين سمى الذي روى عنه "عمرو"، لا "عمر"، - يعني في هذا الحديث -، وتعقبه إياه سببه الخلط الذي وقع منه، إذ ظن أن الذي روى الحديث هو عمر بن كثير بن أفلح يعني المدني. ورواية أبي عون الزياتي عن عمرو بن كثير المكي، جاءت عند الطبراني في "الكبير"، كما تقدم، وقد سماه فيها "عمرو"، وعند المزي في "تهذيب الكمال" - مع أنه روى من طريق الطبراني، لكنه سماه "عمر". وعلى أي حال فأياً كان فكلاهما يصح، فقد قيل في اسمه "عمرو"، ويقال "عمر"، وسبق بيانه. -والله تعالى أعلم-.

المطلب الثاني: آثاره ومصنفاته، وتعريف بكتابه "الجرح والتعديل":

والإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم على عادة علماء عصره في التأليف، والتصنيف، وهو إمام بارع متقن، سخر حياته للعلم، والتعلم، والتصنيف، فحاز في ذلك قصب السبق، والقدح المعلى، ففي كل علم له نصيب، وفي كل فن له سبق، فألف في الجرح والتعديل، وفي العِلل، والمراسيل، والكنى، والفقه، والتفسير، والتاريخ، والرد على الفرق، وفضائل أهل البيت، وفي الزهد، وغير ذلك. مما لا يكون إلا ممن صنعه الله على عينه ليكون لهذا العلم إماماً، وحافظاً.

(1) البخاري، التاريخ الكبير (232/7)، ترجمة 1000.

(2) البغوي، معجم الصحابة (151/5)، حديث 2032. وتصحفت فيه أيضاً: "البطائح" إلى "المطابخ".

(3) ابن قانع، معجم الصحابة (387/2)، حديث 938. وتصحفت فيه اسم "عبد الرحمن بن كيسان"، إلى "عبد الله".

(4) الطبراني، المعجم الكبير (194/19)، حديث 436. وتصحفت فيه أيضاً: "البطائح" إلى "المطابخ".

(5) المزي، تهذيب الكمال (206/24).

وسأذكر في هذين المقصدين الآثار العلمية والمصنقات التي ألفها الإمام الرّازي، ثمّ أخصّ كتابه "الجرح والتعديل" بشيءٍ من تفصيلٍ في مقصدٍ ثانٍ.

المقصد الأول: آثاره ومصنقاته:

قال الخليلي: "وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يُوصفَ في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلما الأمصار"⁽¹⁾. وقال ابن عساكر: "صنّف كتاب الجرح والتعديل" فأكثر فائدته"⁽²⁾، وقال عبد الكريم الراجعي في "التدوين في أخبار قزوين": "وقد ألف وجمع فيها - يعني في فضائل قزوين وخصائصها - الإمام المشهور عبد الرحمن بن أبي حاتم، رأيت فهرست كتبه التي وقفها وتصدّق بها في جملة ما سماها من مصنقاته الصّغيرة والكبيرة، وجزء في فضائل قزوين"⁽³⁾، وما ذلك الفهرس إلا لكثرة مصنقاته، وقال الذهبي في "الميزان": "وله الكتب النّافعة كالجرح والتعديل، والتفسير الكبير - وهو مطبوع في عشرة مجلدات -"⁽⁴⁾، وكتاب العلل مطبوع في سبعة مجلدات -"⁽⁵⁾، وفي "سير الأعلام" قال الذهبي: "العلامة الحافظ، له كتاب نفيس في "الجرح والتعديل"، أربع مجلدات، وكتاب "الردّ على الجهميّة" مجلد ضخم"⁽⁶⁾، انتخب منه، وله "تفسير" كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير"⁽⁷⁾.

(1) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (683/3).

(2) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (357/35).

(3) الراجعي، التدوين في أخبار قزوين (4/1).

(4) والموجود منه: من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة الرعد، ومن سورة المؤمنون إلى نهاية العنكبوت، وجزء منه مفقود. ينظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم مُسنّداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - والصحابة والتابعين (ص: 11)، بتحقيق أسعد محمد الطيب، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (587/2-588). ونقل عن الذهبي هذا الكلام ابن حجر في "اللسان" (130/5). وقد طبّع كتابه "العلل" بتحقيق جماعة من الباحثين، منها ما كان بإشراف وعناية: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي. ولأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي تعليقة على كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، شرح فيه الكتاب على ترتيب كتب الفقه، وقال ابن رجب: "كملّ منه مجلدان". ينظر: تقديم كتاب "تعلّيقه على العلل لابن أبي حاتم" (ص: 5).

(6) وذكر هذا الكتاب فؤاد سزكين في "تاريخ التراث العربي" (355/1)، رقم 10، لكنّه لم يذكر له نسخاً خطية. وينقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع، مثلاً في "مجموع الفتاوى" (506/12)، و"الفتوى الحموية الكبرى" (ص: 335)، وابن القيم في "الصّواعق المرسلة في الردّ على الجهميّة والمُعطلّة" (1295/4)، و"اجتماع الجيوش الإسلامية" (217/2)، والذهبي في "العلو للعلّي الغفار" (ص: 131).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (264/13).

وقال ابن كثير: "هو صاحبُ كتابِ الجرحِ والتَّعْدِيلِ، وهو من أَجَلِ الكُتُبِ المصنَّفَةِ في هَذَا الشَّانِ، وَلَهُ "التَّفْسِيرُ" الحَافِلُ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَى النَّقْلِ الكَامِلِ، الَّذِي يَرَوِي فِيهِ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَغَيْرِهِ مِنَ المَفْسِرِينَ، إِلَى زَمَانِنَا، وَلَهُ كِتَابُ "العِلَلِ" المصنَّفَةِ المُرْتَبَةِ عَلَى أَبْوَابِ الفِقْهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ المصنَّفَاتِ النَّافِعَةِ، وَكَانَ مِنَ العِبَادَةِ، وَالزُّهْدِ، وَالوَرَعِ، وَالْحِفْظِ، وَالكِرَامَاتِ الكَثِيرَةِ المَشهُورَةِ عَلَى جَانِبِ كَبِيرٍ، رَحِمَهُ اللهُ" (1).

وقال يَحْيَى بن مَنذَه: "صَنَّفَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ "المسندَ" في أَلْفِ جُزءٍ، وَكِتَابَ "الزُّهْدِ" (2)، وَكِتَابَ "الْكُنَى"، وَ"الفوائد الكبير"، وَ"فوائد الرَّاظِيِّينَ" (3)، وَكِتَابَ "تَقْدِمَةِ الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"، وَأَشْيَاءَ" (4).

قلت: وله أيضًا كتابُ "أصلِ السُّنَّةِ واعتقادِ الدِّينِ"، كما ذكره فؤاد سِزْكِينَ.

وقال: "يتضمنُ أسئلةً وجَّهَهَا إِلَى والدِهِ، وَإِلَى أَبِي زُرْعَةَ مَعَ إجابَاتِهَا، وَهُوَ مطبوعٌ في الظَّاهِرِيَّةِ" (5)، وَ"حَدِيثِ"، كما سَمَّاهُ سِزْكِينَ أيضًا، وَقَالَ: "مخطوطٌ في الظَّاهِرِيَّةِ" (6). وله "السُّنَّةُ"

(1) ابن كثير، البِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (113/15).

(2) وله أيضًا كتابُ سَمَّاهُ ابْنُ حَجَرَ فِي "المعجمِ المِفْهَرَسِ" (ص: 184)، رَقْمٌ 752: "زهد الثَّمَانِيَةِ مِنَ التَّابِعِينَ"، وَقَالَ فؤاد سِزْكِينَ فِي "تاريخِ التُّرَاثِ العَرَبِيِّ" (354/1)، رَقْمٌ 7: "وَهُمْ عَامِرُ بنِ عَبْدِ اللهِ، أُوَيْسُ القَرْنِيِّ، هَرَمُ بنِ حَيَّانَ، الرَّبِيعُ بنِ حَثِيمٍ، أَبُو مَسْلِمِ الخَوْلَانِيِّ، الأَسْوَدُ بنُ يَزِيدٍ، مَسْرُوقُ بنِ الأَجْدَعِ، الحَسَنُ البَصْرِيُّ"، وَقَالَ هُوَ مخطوطٌ فِي الظَّاهِرِيَّةِ، ضَمَّنَ المَجْمُوعُ رَقْمَ 11 (160 أ - 166 أ، القَرْنِ السَّادِسِ الهِجْرِيِّ).

(3) وَقَدْ رَجَّحَ مَحْقُوقُ كِتَابِ "آدابِ الشَّافِعِيِّ وَمناقِبِهِ" لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: عَبْدِ الغَنِيِّ عَبْدِ الخَالِقِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الكِتَابُ هُوَ عَيْنُ كِتَابِ "العِلَلِ"، لَكِنَّهُ لَمْ يُقَمِّ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا!. يَنْظُرُ: حَاشِيَةٌ (3)، (ص: 5)، مِنَ الكِتَابِ. وَقَدْ سَمَّاهُ الذَّهَبِيُّ فِي "السِّيَرِ" (265/13): "فوائدُ أَهْلِ الرِّيِّ".

(4) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الإِسْلامِ (534/7).

(5) فؤاد سِزْكِينَ، تَارِيخُ التُّرَاثِ العَرَبِيِّ (354/1)، رَقْمٌ 8، وَهُوَ فِي الظَّاهِرِيَّةِ فِي مَجْمُوعِ رَقْمِ 11 (166 أ - 169، القَرْنِ السَّادِسِ الهِجْرِيِّ). وَلَعَلَّهُ هُوَ الَّذِي رَوَاهُ اللُّكَايْنِيُّ فِي "شرحِ أَصُولِ اعتقادِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالجَمَاعَةِ" (104/1)، فَقَالَ: "اعتقادُ أَبِي زُرْعَةَ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الكَرِيمِ، وَأَبِي حَاتِمِ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيسِ بنِ المُنْذِرِ الرَّاظِيِّينَ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ مِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ -رَحِمَهُمُ اللهُ-: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُظَفَّرِ المَقْرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسِينُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَبَشِ المَقْرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنِ مَذَاهِبِ أَهْلِ السَّنَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ العُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ، وَمَا يَعتَقِدَانِ مِنَ ذَلِكَ، فَقَالَا: ...".

(6) ضَمَّنَ مَجْمُوعُ (8/41)، (103 أ - 109 ب، القَرْنِ السَّادِسِ الهِجْرِيِّ).

كما ذكرَ مَرْعِي المقدسيَ الحنبليَّ في "أقاويل الثقات"⁽¹⁾، و"مناقب أحمد" ذكره الذهبيُّ في "السِّير"⁽²⁾، وكتابُ "المَراسيل" مطبوعٌ، فيه تراجم للرواةِ المُرسَلين، من مختلفِ الطبقات، فبيَّن فيه أحكامَ الإرسالِ، وآراءَ الحفَّاظِ فيه، وميَزَ ما سمعَ الرواةُ من شيوخِهِم، ممَّا لم يسمَعوه منهم، وما رَووه من الكتبِ عمَّا تلقَّوه من أصحابِها، وبلغت تراجمُ الكتابِ أكثرَ من (492) ويقاربُ عددُ نصوصِهِ الألفَ، نجدُ فيه الشيءَ الكثيرَ، والمهمَّ ممَّا لا نجدُه في مصنَّفاتِ المصنِّفِ الأخرى⁽³⁾. وكتابُ "آدابِ الشافعيِّ ومناقبه" -وهو مطبوع- فيه سيرةُ الإمامِ الشافعيِّ، وحياتُه، وأخلاقُه، وأحكامُه⁽⁴⁾. وكتابُ "بيانِ خطأ محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ في التاريخ"، وموضوعُه بيانُ ما وقعَ من خطأ، أو شبهةٍ في النسخةِ التي وقفَ عليها الرَّازيَّان أبو حاتم، وأبو زُرعة من تاريخِ البخاريِّ، وتعقبتهما عليه⁽⁵⁾.

وقد وقفَ ابنُ أبي حاتمِ كَتَبَه على المسلمين، وكانَ أمرَ بَدْفِنِ كَتَبِ أبيه وأبي زُرعةِ الأصول؛ إذ قد هدَّبها هو، ورتبها وضمَّنْها ما في أصولِهما، ثمَّ جعلَ مصنَّفاتِه وقفًا، قالَ الخليليُّ في "الإرشاد" عنه: "وأمرَ بَدْفِنِ الأصولِ من كَتَبِ أبي زُرعةِ وأبي حاتم، ووقفَ من الكتبِ تصانيفَه، وكانَ وصيُّه ابنُ الدَّارِسْتِينِي"⁽⁶⁾.

المقصد الثاني: تعريفُ بكتابه "الجرح والتعديل":

وقد آثرتُ أن أخصَّ كتابَه "الجرح والتعديل" بشيءٍ من التفصيلِ في هذا المقصد؛ إذ هو موضعُ دراستي وبحثي في هذه الرسالة، فأبيِّنُ ما يتعلَّقُ به باختصارٍ فيما يلي:

- (1) مَرْعِي المقدسيِّ، أقاويل الثقات (ص: 233). ولعلَّه هو نفسه "أصول السنَّة واعتقاد الدِّين".
- (2) الذهبيِّ، سير أعلام النبلاء (178/11).
- (3) وينظر: تمهيد شكر الله قوجاني في "كتاب المراسيل": لابن أبي حاتم (ص: 5)، مؤسسة الرسالة.
- (4) وكتبَ كلمةً عن الكتاب: محمَّدُ زاهد بن الحسن الكوثري، وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقًا، وقَدَّم له وحقق أصلَه وعلَّقَ عليه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (5) وقد صحَّحَ الكتابَ الشيخُ عبدُ الرحمنِ المعلمي اليمانيُّ عن النسخةِ القديمةِ الوحيدةِ المحفوظةِ في مكتبة أحمد الثالث باستانبول (رقم 624)، وتنظر مقدمته للكتابِ ففيها فوائد.
- (6) الخليليِّ، الإرشاد (683/2).

أولاً: كتاب "تقدمة الجرح والتعديل"، والغاية منها:

"وقد صنع الإمام الرّازي لكتابه تقدمة نفيسة عظيمة، وهي الجزء الأول من كتابه "الجرح والتعديل"، بمنزلة الأساس، أو التمهيدي لكتاب "الجرح والتعديل"، افتتحه المؤلف ببيان الاحتياج إلى السّنة، وأنها هي المبيّنة للقرآن، ثمّ ببيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم، وأنّ ذلك لا يتمّ إلا بمعرفة أحوال الرّواة، وأنّ معرفة الصحيح والسقيم، ومعرفة أحوال الرّواة إنّما يتمكّن منها الأئمة النّقاد، ثمّ أشار إلى طبقات الرّواة، وذكر نبذة في تنزيه الصحابة، وتثبيت عدالتهم، ثمّ بالثناء على التابعين، ثمّ ذكر أتباعهم، وذكر مراتب الرّواة، ثمّ ذكر الأئمة وسرد بعض أسمائهم، ثمّ تخلص إلى مقصود الكتاب، وهو شرح أحوال مشاهير الأئمة الذين عليهم المعول في هذا العلم، وإليه المآب فيه: كمالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم. فقال عبد الرحمن: "قد كُنّا شرطنا أن نشرح بعض أوصاف هؤلاء الأئمة الجهابذة النّقاد، ونُخرج ما وقع إلينا من جرحهم وتعديلهم، نرو انتقادهم للحديث في أول كتابنا، فقد أتينا على ما انتهى إلينا من ذلك، ونحن ذاكرون من بعدهم بما نرجو أن يكون فيه غنى وكفاية إن شاء الله"⁽¹⁾. وساق لكل واحد من الأئمة ترجمة مبسطة تشتمل على بيان علمه، وفضله، ومعرفة، ونقده، وغير ذلك من أحواله، وجاء في ضمن ذلك فوائد عزيزة جداً في النقد والعلل ودقائق الفن لا توجد في كتاب آخر"⁽²⁾.

قلت: وقد شرح أبو همام محمد بن علي الصّومعي البيضاوي "تقدمة الجرح والتعديل"، وعلق عليها في جزأين.

(1) ترجمته في: الذهبي، "تذكرة الحفاظ" (976/3)، وهو من تلاميذ ابن أبي حاتم، وينظر: تذكرة الحفاظ (829/3).

(2) ينظر: مقدمة المعلي "للجرح والتعديل" (ص: ط).

ثانيًا: دعوى سرقة الإمام ابن أبي حاتم الرازي علم الإمام البخاري وتاريخه الكبير⁽¹⁾:

وقد زعم البعض أنّ الإمام ابن أبي حاتم قد أغار على كتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري، وسرق علمه، وضمّنه كتابه ونسبه إليه، فقال الخطيب البغدادي مثلًا: "ومن العجب أنّ ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل وعمد إلى ما تضمّن من الأسماء فسأل عنها أباه وأبا زُرعة ودوّن عنهما الجواب"⁽²⁾.

وهذه دعوى باطلة، ففي "تذكرة الحفاظ" (175/3) عن أبي أحمد الحاكم الكبير⁽³⁾ أنّه وردَ الرّيّ فسمِعهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل"، قال: "فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة أراكم تقرأون كتاب "التاريخ" للبخاري على شيخكم وقد نسبتموه إلى أبي زُرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد إنّ أبا زُرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالوا: هذا علم لا يُستغنى عنه ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا فأقعدنا عبد الرحمن يسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا"⁽⁴⁾.

وعلق الشيخ المعلمي على هذه القصة يقول: "كأنّ أبا أحمد -رحمه الله- سمعهم يقرءون بعض التراجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل ولا زيادة مهمة على ما في "التاريخ" فاكتمى بتلك النظرة السطحية، ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال، لا ريب أنّ ابن أبي حاتم حدًا في الغالب حدو البخاري في الترتيب، وسياق كثير من التراجم وغير

(1) ولعلّ هذه الدعوى والردّ عليها يكونون من المسائل التي طال الكلام فيها، وناقشها غير واحد من العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، لكنّ الذي دفعني لذكرها هنا ولو اختصارًا هو أنّ كتاب "الجرح والتعديل" هو محلُّ بحثي ودراستي التطبيقية في هذه الرسالة، فليست تستقيم بغير حديث عنه، وقد آثرتُ أن أنقل بعض كلام الشيخ المعلمي -رحمه الله- محقق الكتاب، لما فيه من البيان والاختصار غير المخل الذي أردته، وإلا فقد ناقش الأستاذ الدكتور رفعت فوزي هذه المسألة في فصل كاملٍ عنده في رسالته (ص: 185)، وما بعدها، فلنتظر لمزيد علم في المسألة.

(2) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق (8/1).

(3) ينظر: مقدمة المعلمي "للجرح والتعديل" (ص: ط).

(4) وكلام ابن عبدويه فيه إحاء أنّ "الجرح والتعديل" إنّما هو جهدُ أبي حاتم، وأبي زُرعة وحدهما، ليس لابن أبي حاتم فيه عملٌ أو جهد، أقول: وهذه الرسالة هي أفضل ردٍّ عمليٍّ ما رعمه.

ذَلِكَ⁽¹⁾، لَكِنَّ هَذَا لَا يَعْضُ مِنْ تِلْكَ الْمَزِيَةِ الْعُظْمَى وَهِيَ التَّصْرِيحُ بِنُصُوصِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَمَعَهَا زِيَادَةٌ تَرَاجِمُ كَثِيرَةٌ، وَزِيَادَاتٌ فَوَائِدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّرَاجِمِ بَلْ فِي أَكْثَرِهَا، وَتَدَارِكُ أَوْهَامٍ وَقَعَتْ لِلْبَخَارِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا جَوَابُ ابْنِ عَبْدِوَيْهِ الْوَرَّاقِ فَعَلَى قَدْرِ نَفْسِهِ لَا عَلَى قَدْرِ ذِيكَ الْإِمَامِينَ أَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْبَاعِثَ لِهَمَّا عَلَى إِقْعَادِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَمْرِهِمَا إِيَّاهُ بِمَا أَمْرَاهُ إِنَّمَا هُوَ الْحَرِصُ عَلَى تَسْدِيدِ ذَلِكَ النَّقْصِ وَتَكْمِيلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَلَا أَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ اسْمِ الْكِتَابِ نَفْسِهِ "كِتَابُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"⁽²⁾.

وَقَدْ أَلَّفَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ "تَارِيخَهُ الْكَبِيرَ" وَكَأَنَّهُ حَاطِلٌ اسْتِيعَابَ الرِّوَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى طَبَقَةِ شَيْخِهِ، وَلِلْبَخَارِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- إِمَامَتُهُ وَجَلَالَتُهُ وَتَقَدُّمُهُ، وَتَارِيخُهُ أَهْمِيَّتُهُ الْكُبْرَى وَمَزَايَاهُ الْفَنِيَّةُ، وَقَدْ أَعْظَمَ شَيْخُهُ وَمَنْ فِي طَبَقَتِهِمْ تَارِيخَهُ حَتَّى أَنَّ شَيْخَهُ الْإِمَامَ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ رَاهُوَيْهِ لَمَّا رَأَى التَّارِيخَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ لَمْ يَتِمَّاكُ أَنْ قَامَ فَدَخَلَ بِهِ عَلَى الْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ فَقَالَ: "أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَلَا أُرِيكَ سِحْرًا؟".

لَكِنَّ تَارِيخَ الْبَخَارِيِّ خَالَ فِي الْغَالِبِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْحُكْمِ عَلَى الرِّوَاةِ بِالتَّعْدِيلِ أَوْ الْجَرَحِ، أَحْسَنَ الْإِمَامَانَ الْجَلِيلَانِ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، وَأَبُو زُرْعَةَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّزْيَانِ وَهُمَا مِنْ أَقْرَانِ الْبَخَارِيِّ وَنَظَرَايِهِ فِي الْعِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ وَالْإِمَامَةِ، أَحْسَنًا بِهَذَا النَّقْصِ، فَأَحْبَابًا تَكْمِيلُهُ"⁽³⁾.

ثَالِثًا: تَرْتِيبُ كِتَابِ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ":

وَكِتَابُ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" كِتَابٌ جَامِعٌ مَانِعٌ فِي بَابِهِ، جَمَعَ فِيهِ مَوْلَفَهُ فَأَوْعَى، وَهُوَ كِتَابٌ ضَخْمٌ، اِحْتَوَى مَا يَقْرُبُ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرٍ أَلْفًا وَأَرْبَعِينَ تَرْجُمَةً⁽⁴⁾. وَقَدْ افْتَتَحَهُ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِمَقْدَمَةٍ نَفِيسَةٍ فِي بَضْعِ وَثَلَاثِينَ صَفْحَةً مِنَ الْمَطْبُوعِ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ، وَأَحْكَامِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ،

(1) يرى الشيخ رفعت فوزي أن عبارة "وغير ذلك" في كلام الشيخ المعلمي لا تُضيف شيئاً، ولا تمثل حقيقةً أو جهةً حقيقياً من وجوه التأثير، ذلك أن التأثير من ابن أبي حاتم البخاري لا يعدو كونه تأثيراً شكلياً، لا يتعدى ترتيب التراجم وسياقها كما قالوا. ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 191).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1/ي، يا).

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (1/ط-ي).

(4) كذا ذكر في عدد التراجم الدكتور رفعت فوزي في رسالته (ص: 187).

وقوانين الرواية، ثم شرع في التراجم مَبُوبًا مرتبًا على ترتيب حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول من الاسم فقط ففي باب الألف "باب أحمد، باب إبراهيم، باب إسماعيل، باب إسحاق، باب أيوب، باب آدم، باب أشعث، باب إياس، باب أسامة، باب أنس، باب أبي، باب الأسود، باب أبان، الخ".

فأنت تراه اعتبر الحرف الأول فقط، وهو الألف ولم ينظر إلى الحرف الثاني فضلًا عما بعده. وإنما يُراعى في التقديم والتأخير شرف بعض المسمين بذلك الاسم كما قدم أحمد ثم إبراهيم، أو كثرة التراجم في الباب، أو غير ذلك من المناسبات، أو كما اتفق، وإذا كثرت التراجم في الباب رتبها على أبواب دليية بحسب أول أسماء الآباء؛ فقدم في الأحمدين من أول اسم أبيه ألف، ثم من أول اسم أبيه باء، وهكذا وربما توسع في الترتيب كما فعل فيمن اسمه محمد واسم أبيه عبد الله، رتبهم على أبواب باعتبار أول اسم الجد: "من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله، وأول اسم جدّه ألف"، ثم "من اسمه محمد واسم أبيه عبد الله وأول اسم جدّه باء"، وهكذا.

ويختم كل اسم من الأسماء التي تكثر التراجم فيها بباب لمن يسمى ذلك الاسم ولم يُنسب، ويختم كل حرف بباب للأفراد وهم الذين لا يوجد في الرواة من يسمى ذلك الاسم إلا واحد، ثم ختم الكتاب بستة أبواب، الأول: للذين لم يعرفوا إلا بابن فلان، ورتبهم على أبواب دليية باعتبار أسماء الآباء، الباب الثاني: من يُقال له "أخو فلان" فيه ترجمة واحدة، الباب الثالث: للمبهّمات فيه ترجمتان فقط "رجل عن أبيه"، "مولى سباع"، الباب الرابع: "لمن عرف ابنه ولم يعرف هو" فيه ترجمة واحدة "رشد الهجري عن أبيه"، الباب الخامس: "لمن لم يعرف إلا بكنيته"، ورتبها على أبواب دليية بحسب الحروف، الباب السادس: "لمن تُعرف بكنيتها من النساء"، ورتبها على الحروف أيضًا.

وهذا الترتيب شبيه بترتيب تاريخ البخاري إلا أن البخاري قدّم المُحمّدين أول الكتاب، لأنه صدر الكتاب بنبذة من الترجمة النبوية فاستحسن أن يُقدّم المُحمّدين، ثم رتب الباقي على حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول فقط، ويتحرى البخاري تقديم تراجم الصحابة، ففي الأبواب التي تكثر تراجمها يُقدّم أسماء الصحابة بدون نظر إلى أسماء آبائهم، ثم يُرتب تراجم غيرهم على أبواب دليية بحسب حروف الآباء ففي المُحمّدين بدأ بالترجمة النبوية، ثم بتراجم المُحمّدين من الصحابة، ثم رتب تراجم غيرهم على أبواب دليية على حسب حروف الهجاء: من اسمه محمد وأول اسم أبيه ألف، ثم من اسمه محمد وأول اسم أبيه باء الخ. والمؤلف حيث

يَبُوبُ الأبوابِ الدِّليَّةِ يُراعي تَقْدِيمَ أسماءِ الصَّحابةِ إِلَّا أَنَّهُ يُتَّبَعُ كُلُّ اسمٍ بِمَنْ يُوافِقُهُ في الاسمِ واسمِ الأب من غيرِ الصَّحابةِ، يَبْدَأُ مثلاً بِبابِ مَنْ اسمُهُ مُحَمَّدٌ وَأوَّلُ اسمِ أَبِيهِ أَلْفٌ، فَيَذْكَرُ صَحابِيًّا ثُمَّ مَنْ يُوافِقُهُ في اسمِهِ واسمِ أَبِيهِ، ثُمَّ صَحابِيًّا آخَرَ ثُمَّ مَنْ يُوافِقُهُ وهكذا، فَيَقَعُ اسمُ كُلِّ صَحابِيٍّ في بابِهِ باعتبارِ اسمِهِ واعتبارِ اسمِ أَبِيهِ أيضاً. فأَمَّا الأسماءُ التي لا تَكْثُرُ التَّراجمُ فيها جَدًّا فَلَا يُرتبها البَخاريُّ ولا المؤلِّفُ.

مَمَّا ذَكَرَ يَبَيِّنُ أَنَّ الكُتابينِ مرتبَّانِ⁽¹⁾ ترتيبيًّا يَنفَعُ في سَهولَةِ المِراجَعَةِ إلى حدِّ كَبيرٍ إِلَّا أَنَّهُ غيرُ مُستَقْصٍ، فإذا أريدَ التَّرتيبُ المُستَقْصِي فَلَا غَنيَ بِالكُتابينِ عن فَهارِسِ مُطوَلَةٍ مرتبَّةِ التَّرتيبِ المُستَقْصِي⁽²⁾.

"وأضفُ إلى ذلكَ كلِّه أنَّ في كتابِ الرِّزِّيِّ نَقْدًا وتَعقِباتٍ لَيسَتْ بِالقَليلَةِ على كتابِ البَخاريِّ، فَتَتَبَعُ أبو حاتمٍ، وأبو زُرْعَةَ، وابنُ أبي حاتمٍ أوهاماً وَقَعَ فيها، إنَّ كانَ في "التَّاريخِ"، أو في كتابِهِ "الضَّعفاءُ" فَكثيراً ما يُصنَّفُ البَخاريُّ رجلاً في الضَّعفاءِ، بينما يَقولُ أبو حاتمٍ إنَّه لَيسَ كذلكَ، ويَجِبُ أنَّ يُحوَّلَ. ولو كانَ ابنُ أبي حاتمٍ قد سَرَقَ كتابَ البَخاريِّ ووضَعَهُ في كتابِهِ ما وَجَدتَ تلكَ التَّعقِباتِ⁽³⁾. وكذا فَقدَ كانتْ سَرَقَةُ الكُتُبِ أي أخذُ ما فيها دونَ سَماعِ، ودونَ نَسبِ ما أُخذَ إلى صاحِبِهِ من الأعمالِ التي تنزِلُ بِمرتَبتها إلى أدنى مراتبِ التَّجريحِ، فكيفَ يَفعلُ ذلكَ رجلٌ حافِظٌ مثلَ ابنِ أبي حاتمٍ الذي يَنسبُ كلَّ عَمَلٍ إلى صاحِبِهِ، ولا يُبيحُ لِنَفْسِهِ أخْفَ درجاتِ التَّدليسِ، فلا يَنسبُ لِنَفْسِهِ سِوَالاَ لِلشَّيخِ سألَهُ بِهِ غيرُهُ وهو حاضِرٌ في المِجلِسِ، ولمَّ يُعرَفْ عنهُ قَطَّ نَقِيسَةٌ من نَقائِصِ بعضِ الرِّوَاةِ.

أضفُ إلى ذلكَ أنَّ أبا حاتمٍ وأبا زُرْعَةَ، وتبعهُما عبدُ الرَّحمنِ في ذلكَ قد تَرَكا البَخاريَّ لأجلِ مسألةِ القَوْلِ بِخَلْقِ اللَّفْظِ بِالقرآنِ، فكيفَ يتركُ ابنُ أبي حاتمٍ حديثَهُ، ثُمَّ يأخذُ منه تاريخَ الرِّوَاةِ؟!⁽⁴⁾.

(1) وقعت في "التقدمة": "مرتبان" بياء، بدل الباء.

(2) مقدمة المعلمي (1/يد، به، يو).

(3) وقد تقدم بيان بعض من هذه التعقبات.

(4) ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 188-189).

المبحث الرابع:

تعريف بعلمي نقد الرجال، والجرح والتعديل

المطلب الأول: تعريف النقد لغةً، واصطلاحًا عند أهل الحديث:

المقصد الأول: النقد لغةً:

جاء في "لسان العرب": "النقدُ والتنقادُ: تمييزُ الدراهم، وإخراجُ الزيفِ منها، وتقدتُ الدراهمَ وانتقدتُها إذا أخرجتُ منها الزيفَ؛ وأنشدَ سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ ... نفي الدنانيرِ تنقادُ الصياريفِ"⁽¹⁾.

ويتضح أنَّ المعنى اللغوي للنقد قائمٌ على المفارقة، والتمييز بين ما هو جيدٌ، والذي يكون رديئاً، وبين الصحيح، والزائف!

المقصد الثاني: النقد في اصطلاح المحدثين:

ويحسُن بي قبلَ أن أحددَ للنقدِ في اصطلاحِ المحدثين تعريفاً، أن أسوقَ كلاماً في هذا الشأنِ قاله الإمامُ ابنُ أبي حاتمِ نفسه في "تقدمته للجرح والتعديل"، إذ يقول: "فإن قيل: فبماذا تعرفُ الآثارَ الصحيحةَ والسقيمة؟ قيل: بنقدِ العلماءِ الجهابذة الذين خصَّهم اللهُ -عزَّ وجلَّ- بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كلِّ دهرٍ وزمانٍ"⁽²⁾⁽³⁾.

(1) ابن منظور: لسان العرب (4517/6).

(2) وهذا التمييزُ والمعرفةُ إنّما يكونانِ لأولئك الجهابذة الذين خصَّهم اللهُ -عزَّ وجلَّ- بهذه الفضيلة، كما قال الإمامُ أبو محمَّد، فليس ذلك يتحصَّلُ لكلِّ أحدٍ بل قد يكونُ محدثاً من أكابرهم؛ قال الإمامُ عليُّ بن المديني: "أبو نُعيمٍ وعفان صدوقان لا أقبلُ كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقَعوا فيه". قال الشيخُ المعلميُّ معقَّباً: "وأبو نُعيمٍ وعفان من الأجلَّة، والكلمةُ المذكورةُ تدلُّ على كثرةِ كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكادُ تجدُ في كتبِ الفنِّ نقلُ شيءٍ من كلامهما. قلتُ: فنقدُ الرجالِ يلزمه تجرُّدٌ، وموضوعيَّةٌ، فلا يستميلُ الناقدَ هوى، ولا يستفزُّه غضب، ولا يخالطُه انتصارٌ لنفسه، أو تعصبٌ لغيره، إنّما هو دينٌ، وورعٌ، وتجرُّد. ابن حجر، تهذيب التهذيب (232/7).

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (ص:2).

ثم قال: "قلماً لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نُميّز بين عدول الناقل والرواة، وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهم، وسوء الحفظ، والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة. ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله -عز وجل- وعن رسوله -صلى الله عليه وسلم- بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقل، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناً في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث، وإتقان به، وثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأعطوطات. وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعترِبهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط والسهو، والاشتباه، ليعرف به أدلة هذا الدين وأعلامه"⁽¹⁾.

ومما تقدم نستطيع أن نخلص إلى تعريف للنقد في اصطلاح المحدثين بأنه: "علم قائم على المفارقة، والتباين، والتمايز -وفق قواعد وأدوات معينة- بين ما نُقل من الآثار الصحيحة، والسقيمة. وذلك إنما يكون بالتمييز بين نقلة هذه الأخبار، وفحص أحوالهم، وتصنيفهم جرحاً، وتعديلاً". فالنقد قائم على تمييز، وتفريق، وتمحيص، لما هو جيد فيكون صحيحاً مقبولاً، وما هو رديء ليكون سقيماً مردوداً. وذلك إنما مردّه إلى الحكم على حملة هذه الأخبار، ومبلغيها، وناقليها، فليسوا سواءً، فيتفاوتون في الحكم عليهم جرحاً وتعديلاً.

المطلب الثاني: تعريف الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً:

والجرح والتعديل هما في الأصل نوعان: كل نوع منهما علم برأسه وهو ثمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه. كذا قاله الحاكم النيسابوري في النوع الثامن عشر من "معرفة علوم الحديث وكيفية أجناسه"⁽²⁾. وعليه فلعل من المناسب أن أذكر تعريف كل نوع منهما على حدة:

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (ص: 5-6).

(2) ينظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص: 225).

المقصد الأول: الجَرْحُ لغةً، واصطلاحًا:

- الجَرْحُ لغةً:

الجَرْحُ الفعلُ، جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ جَرْحًا: أَثَّرَ فِيهِ بِالسَّلَاحِ. وَجَرَحَهُ أَكْثَرَ ذَلِكَ فِيهِ. قَالَ الْحُطَيْبِيُّ⁽¹⁾: مَلُّوا قِرَاهُ وَهَرَّتْهُ كِلَابُهُمْ ... وَجَرَحُوهُ بِأَنْيَابٍ وَأَضْرَاسٍ.

والاسمُ الجَرْحُ بالضمِّ، والجمعُ أَجْرَاحٌ، وَجُرُوحٌ، وَجِرَاحٌ. وَالجِرَاحَةُ: اسمُ الضَّرْبِ، أَوْ الطَّعْنِ، وَالجمعُ جِرَاحَاتٌ، وَجِرَاحٌ. وَيُقَالُ: جَرَحَ الْحَاكِمُ الشَّاهِدَ إِذَا عَثَرَ مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ مِنْ كَذِبٍ، وَغَيْرِهِ. وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ. فَقِيلَ: جَرَحَ الرَّجُلَ غَضًّا شَهَادَتَهُ، وَقَدْ اسْتَجْرَحَ الشَّاهِدُ. وَالاسْتَجْرَاحُ: النُّقْصَانُ، وَالْعَيْبُ، وَالْفَسَادُ وَهُوَ مِنْهُ حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ. وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: اسْتَجْرَحَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَيُرْوَى عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ قَالَ: كَثُرَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَاسْتَجْرَحَتْ أَيُّ: فَسَدَتْ، وَقُلَّ صِحَاحُهَا⁽²⁾. وَهُوَ اسْتَفْعَلُ مَنْ جَرَحَ الشَّاهِدَ إِذَا طَعَنَ فِيهِ، وَرَدَّ قَوْلَهُ. أَرَادَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ كَثُرَتْ حَتَّى أَحْوَجَتْ أَهْلَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَى جَرْحِ بَعْضِ رَوَاتِهَا وَرَدَّ رِوَايَتَهُ⁽³⁾.

- الجَرْحُ اصطلاحًا:

عَرَفَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ الْجَزْرِيُّ بِأَنَّهُ: "وَصَفُّ مَتَى التَّحَقُّقِ بِالرَّوَايِ وَالشَّاهِدِ سَقَطَ الْإِعْتِبَارُ بِقَوْلِهِ، وَيَبْطُلُ الْعَمَلُ بِهِ"⁽⁴⁾.

(1) هُوَ جَزُولُ بْنُ أَوْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَقَّبَ الْحُطَيْبِيُّ لِقَصْرِهِ وَقُرْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ. وَهُوَ مِنْ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ وَفَصَحَائِهِمْ، وَكَانَ ذَا شَرٍّ، وَنَسَبُهُ مُتَدَاعٍ بَيْنَ الْقَبَائِلِ؛ كَانَ يَنْتَمِي إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِذَا غَضِبَ عَلَى الْأُخْرَى، وَهُوَ مَخْضَرٌ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَأَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ وَقَالَ:

أَطَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ إِذْ كَانَ حَاضِرًا ... فَيَا لَهْفَتِي مَا بَالُ دِينِ أَبِي بَكْرٍ
أَيُورِثُهَا بَكْرًا إِذَا مَاتَ بَعْدَهُ ... فَتَالِكُ، وَبَيْتِ اللَّهِ، قَاصِمَةُ الظَّهْرِ

يَنْظُرُ: ابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ، الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ (322/1)، تَرْجَمَةُ 37، مُحَمَّدُ شَاكِرُ الْكُتَيْبِيِّ، فَوَاتِ الْوَفِيَّاتِ (276/1).

(2) قَالَ ذَلِكَ فِي "تَهْذِيبِ اللُّغَةِ" (86/4).

(3) ابْنُ مَنْظُورٍ: لِسَانِ الْعَرَبِ (586/1).

(4) ابْنُ الْأَثِيرِ، جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ (126/1).

المقصد الثاني: التعديل لغةً، واصطلاحاً:

- التعديل لغةً:

جاء في لسان ابن منظور: "العَدْل: ما قام في النفوس أنه مُستقيم وهو ضدُّ الجور. عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً، وهو عادل. وفلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل. والعدل: الحكم بالحق، يقال هو يفضي بالحق، ويعدل. والعدل من الناس: المرضي. ورجل عدل: بين العدل، والعدالة وصف بالمصدر، معناه ذو عدل. وتعديل الشهود أن تقول إنهم عدول. وعدل الحكم: أقامه. وعدل الرجل: زكاه. والعدلة، والعدلة: المزكون. والعدل الذي لم تظهر منه ريبة"⁽¹⁾.

- التعديل اصطلاحاً:

قال ابن الأثير: "وصف متى التحق بهما -يعني بالشاهد والراوي- اعتبر قولهما وأخذ به"⁽²⁾.

علم الجرح والتعديل اصطلاحاً:

وأسوق هذه القصة لابن أبي حاتم لنخلص منها إلى تعريفه للجرح والتعديل، فروى الخطيب بإسناده إلى محمد بن الفضل العبّاسي، قال: كُنَّا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي⁽³⁾ فقال له: يا أبا محمد: ما هذا الذي تقرأه على الناس؟ فقال: "كتاب صنفه في الجرح والتعديل". فقال: "وما الجرح والتعديل؟ فقال: "أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقةً، أو غير ثقة"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (2838/4).

(2) ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول (126/1).

(3) هو أبو يعقوب: شيخ الصوفية، صاحب ذا النون المصري، وسمع: قاسماً الجوعي، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن أبي الحواري، ودحيماً. قال السلمي: كان إماماً وقته، ولم يكن في المشايخ على طريقته في تدليل النفس، وإسقاط الجاه. توفي سنة 304هـ. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (84/7).

(4) ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (156/1-157)، وبقية القصة: "فقال له -يعني لابن أبي حاتم- يوسف بن الحسين: "استحيت لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رءوسهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكرهم وتعتابهم على أديم الأرض، فبكي =

قلت: فقولُ ابنِ أبي حاتم حين سئل: "أظهرُ أحوالَ أهلِ العلمِ مَنْ كانَ منهم ثقةً، أو غيرَ ثقة، هو عينُه المعنى الاصطلاحيُّ عندَ المحدثينَ للجرحِ والتعديلِ. الذي يقومُ على تمييزِ عدولِ الرواةِ، عن مَجْرُوحِيهِمْ. فيُجْعَلُ لكلِّ منهم مصطلحٌ خاصٌّ في وصفِه، ثمَّ مراتبٌ لهذِهِ المصطلحاتِ، وأحكام - كما سيأتي عملياً في هذا البحث -.

وقالَ الباحثُ محمود عيدان الدُّلَيْمِيُّ في رسالته: "جرح الرواةِ وتعديلهم الأسس والضوابط": "إنَّ تعريفَ ابنِ أبي حاتم الرازيِّ هو أقدمُ تعريفٍ للجرحِ والتعديلِ"⁽¹⁾.

قلت: بل تعريفُ الإمامِ الشَّافِعِيِّ أقدمُ منه، فقال: "... فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الطَّاعَةَ، فَهَوَ الْمُعَدَّلُ، وَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْمَعْصِيَةَ، فَهَوَ الْمُجْرَحُ"⁽²⁾.

وقد عرَّفَهُ حَاجِي خَلِيفَةَ فِي "كَشَفِ الظَّنُونِ" فقال: "علمُ الجرحِ والتعديلِ علمٌ يبحثُ فيه عن جرحِ الرواةِ وتعديلهم بِالْألفاظِ مَخْصُوصَةً، وعن مراتبِ تلكَ الألفاظِ. وهذا العلمُ من فروعِ علمِ رجالِ الأحاديثِ، ولم يذكره أحدٌ من أصحابِ الموضوعاتِ مع أَنَّهُ فرعٌ عَظِيمٌ، والكلامُ في الرجالِ جرحاً وتعديلاً ثابتٌ عن رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ثُمَّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَجَوَّزَ ذَلِكَ تَوَرَعاً، وَصَوَّنَا لِلشَّرِيعَةِ، لَا طَعْنًا فِي النَّاسِ"⁽³⁾.

وَمِمَّا تَقَدَّمَ نَسْتَنْتِجُ أَنَّ النَّقْدَ يَكُونُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَعْنَى الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ. وَالأوَّلُ أعمُّ، وَالأخِيرُ أخصُّ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِعْلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ نَفْسِهِ لَمَّا فَارَقَ فِي تَعْرِيفِهِ لِلنَّقْدِ، وَتَعْرِيفِهِ لِلجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

عبدُ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَا أَبَا يَعْقُوبَ، لَوْ سَمَعْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ قَبْلَ تَصْنِيفِي هَذَا الْكِتَابِ لَمَّا صَنَّفْتُهُ". وَعَلَّقَ الْخَطِيبُ عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَمَقَالَةَ الرَّجُلِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: "وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ إِلَّا مِنَ الْعَاقِلِ الصَّدُوقِ الْمَأْمُونِ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَرَحِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ صَدُوقًا فِي رِوَايَتِهِ، مَعَ أَنَّ سَنَةَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَدْ وَرَدَتْ مُصْرَّحَةً بِتَصْدِيقِ مَا ذَكَرْنَا وَبِضَدِّ قَوْلِ مَنْ خَالَفَنَا".

(1) يُنظَرُ: محمود عيدان الدُّلَيْمِيُّ، الجرح والتعديل الأسس والضوابط (ص: 45).

(2) ابن أبي حاتم، آداب الشَّافِعِيِّ ومناقبه (ص: 233)، وينظر فيه أيضًا: حاشية (1).

(3) حَاجِي خَلِيفَةَ، كَشَفِ الظَّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ (582/1).

المبحث الخامس:

مراتب الجرح والتعديل التي وضعها ابن أبي حاتم

والإمام ابن أبي حاتم هو أول من وضع لألفاظ الجرح والتعديل مراتب خاصة بإطلاق، لم يسبقه إلى ذلك أحد، استنتجها من خلال دراسة وفهم المصطلحات التي كان يستخدمها النقاد في الرواة، فرتبهم في مراتب يتفاوتت رواة كل مرتبة فيها في ضبطهم، والاحتجاج بهم. فلا ين أبي حاتم السبق والفضل في صناعة هذه المراتب، على من في زمانه، ومن بعدهم، إذ إليها المرجع، وعليها التعويل. لا يدعو فعل كل من جاء بعده أن يكون إضافة على الألفاظ التي وضعها في المراتب، أو زيادة لبعض مراتب كلها في النهاية تتوافق مع المراتب التي وضعها من حيث الحكم عليها. وتفصيل الكلام عن المراتب التي أرساها ابن أبي حاتم أبيته في هذه المطالب.

المطلب الأول: تقسيم ابن أبي حاتم لمراتب الجرح والتعديل:

وقد اصطلح الأئمة النقاد على وضع ألفاظ يستدلون بها على حال الراوي، وضبطه، فليس كل الرواة على درجة واحدة من الحفظ والإتقان والتثبت، ففطرة الله التي فطر الناس عليها أنهم يتباينون في حفظهم، وضبطهم، وإتقانهم، وتختلف مداركهم. وليس كل راوية للحديث يقبل حديثه، ولا كل راوية أيضا يرد حديثه، بل يتفاوتون؛ فلأجل ذلك أوجد جهايزة النقاد هذه الألفاظ يطلقونها حسب حال الراوي، فمنها ألفاظ تدل على تعديله، وقبول حديثه، وأخرى يريدون بها تجريحه، أو رد حديثه. ثم يصنفون هذه الألفاظ والمصطلحات على مراتب وطبقات، يكون لكل واحدة من هذه المراتب حكم خاص لأهلها، وحديثهم، فمنهم من يحتج بحديثهم، ومنهم من يكتب ويُنظر فيه، وآخرون يُعتبر حديثهم، وفئة يرد حديثهم، ولا يحتج به، وهكذا في كل مرتبة. ثم إن إمام النقاد عبد الرحمن بن أبي حاتم قد وضع لمراتب الرواة ثلاثة تقسيمات: الأولان منها مجملان عامان، ثم صنع في الثالث مراتب خاصة لألفاظ الجرح والتعديل وهو ما لم يسبق إليه⁽¹⁾، فقال في الأول: "طبقات الرواة": ثم احتج إلى تبين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم ليُعرف من كان منهم:

(1) وهنا مسألة مهمة: إذ المشهور أن ابن أبي حاتم هو أول من صنع مراتب للتعديل والتجريح، ولم يسبق إلى ذلك. وهذا يكون دقيقا إذا اعتبرنا أنه أول من ذكرها مجموعة مرتبة. ولكن ألم يكن للنقاد أحكام على الرواة وأحاديثهم قبولاً ورداً قبل عصر ابن أبي حاتم بكثير، وألم يدرك جهايزة النقاد أن النقات على مراتب،

ودرجات، وقل مثل ذلك فيمن دونهم، ثم إنهم كيف كانوا يعللون حديثاً ما حين يختلف فيه اثنان وكلاهما ثقة، فيقولون: والمحفوظ حديث فلان لأنه أوثق، أو أحفظ، أو أضببط، وغير ذلك، وكيف كانوا يقولون حين يسألون عن فلان أيضاً: إن فلاناً أوثق منه، أو هو أوثق من فلان، وحكمهم على ما تعديلاً وتجريحاً بالنسبة إلى غيره من الرواة، وبالمقارنة معهم. ثم إن بعضهم قد اشتهر عنه أنه كان ينتقي شيوخه فلا يحدث عن كل أحد، ولا يكتب عن كل أحد، وإن فعل فليس يعتد بحديث كل من كتب عنه، أو كل من سمع منه. وكيف كانوا يقولون إذا ما خالف ثقة في حديث ما من هو أوثق منه، أو أولى منه، وكيف كانوا يعتدون بمتابعة فلان في حديث ما، ولا يعتدون بمتابعة غيره، مع اشتراكهما في الضعف مثلاً، إلا إذا كانوا يعلمون تماماً أن الضعف والضعفاء على مراتب، كما أن التوثيق والثقات على مراتب أيضاً؟!.

فإن قيل إن ذلك كله إنما هو تطبيق عملي، ولم يقل أحد صراحة أن الرواة على درجات، أولها كذا، ثم كذا، كما قال ابن أبي حاتم، أجيب بأن المتأمل لكلامهم وعباراتهم في الرواة جرحاً وتعديلاً، سيجد أصل هذا التقسيم لمراتب الرواة موجوداً في كلام النقاد الأولين، فعباراتهم نفسها التي كانوا يستخدمونها في الجرح والتعديل كانت متفاوتة، إما من جهة دلالتها اللغوية، أو من ناحية تكرارها أو عدمه، أو من قرائن أخرى تحيط بعبارة هذا الناقد. وأذكر هنا من كلام النقاد الأول ما يدل على ما تقدم:

- فالإمام شعبة مثلاً كان يقول: "لو حدثتكم عن ثقة ما حدثتكم عن ثلاثة". ابن عدي، الكامل (154/1)، ومراده بهؤلاء الثلاثة من هم في ذروة الثقة والضبط، والإتقان، فالرواة الثقات إذن عند شعبة على مراتب.

- ثم إن أبا محمد ابن أبي حاتم نفسه، استدلل بكلام لعبد الرحمن بن مهدي، حين وضع مراتبه فلما قيل لابن مهدي: "أبو خلدة ثقة؟ فقال: "كان صدوقاً، وكان مأموناً، الثقة: سفيان وشعبة"، وعقب ابن أبي حاتم على هذا بقوله: "فقد أخبر أن الناقله للأثار والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى: الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية: أهل الصدق". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2). ولا يلزم من كلام ابن مهدي أنه يجرح أبا خلدة، بل إنما أراد نفي المنزلة العليا عنه - كما بين ابن أبي حاتم -.

- وإن ابن أبي حاتم أيضاً حين ذكر مراتب الألفاظ في الجرح والتعديل، أسند بعدها مباشرة إلى ابن مهدي أنه قال: "أحفظ عن الرجل الحافظ الموثق فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهيم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه؛ لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهيم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه يعني لا يحتج بحديثه". هكذا جاء قول ابن مهدي في "الجرح والتعديل" (38/2). بينما في "التمييز" للإمام مسلم (ص: 103)، و"الكامل" لابن عدي (264/1)

- قال ابن مهدي: "أحفظ عني، الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن...، ولعل كلام ابن مهدي عندهما أنسب للسياق مما جاء عند ابن أبي حاتم.

- ثم بعد ابن مهدي صنف شيخ ابن أبي حاتم الإمام مسلم الرواة كذلك، فقسم الأخبار والثقات في مقدمة "الصحيح" (ص: 10-11) مراتب ثلاث: الأولى: لأهل الاستقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش. والثانية: لمن هم دون الأول، ولم يوصفوا بالحفظ والإتقان، ولكن اسم السخر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم. وقال الإمام مسلم عقب هذا القسم يقارن بين أهله،

1. في منزلة الانتقاد والجهبة والتنقيح والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.
2. ويُعرف مَنْ كَانَ مِنْهُمْ عَدْلًا فِي نَفْسِهِ، مَنْ أَهْلِ الثَّبَتِ فِي الْحَدِيثِ وَالْحَفْظِ لَهُ، وَالِإِتْقَانِ فِيهِ، فَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ الْعَدَالَةِ.
3. ومنهم الصّدوقُ في روايته، الورعُ في دينه، الثّبتُ الذي يهْمُ أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يُحتجُّ بحديثه أيضًا⁽¹⁾.

وأهل القسم الأول: "فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والسنن عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتيان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنية".

- والثالثة: لقوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، وكذلك من الغالب على حديثهم المنكر، أو الغلط". فذكر الإمام مسلم هذه المراتب الثلاثة، ومثل لأصحابها، وقارن بينهم. وقد علق الدكتور رفعت فوزي على تقسيم مسلم فقال: "الإمام مسلم هنا لم يفرق بين التابعين وتابعيهم، ولم يفرق أيضًا بين مرتبة الأئمة النقاد، وأهل العدالة، وأهل الصدق والورع المتنبئين الذين يهْمون أحيانًا، فهؤلاء جميعًا وضعهم في مرتبة واحدة، ويبدو أن أساسه في هذا التقسيم كان هو الاحتجاج بحديثهم أولًا، وهؤلاء جميعًا - عند مسلم وعند ابن أبي حاتم - ممن يُحتجُّ بحديثهم. أما الأساس الذي وضعه ابن أبي حاتم فهو درجة الحفظ والإتيان والصدق والورع، فترتفع المرتبة لتوفر ذلك، وتنزل بمقدار عدم وجود هذا ... فالنتيجة عند الإمامين واحدة، وهي الاتفاق على من يُحتجُّ بحديثه، ومن لا يُحتجُّ به. رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 226).

- أما الترمذي في "العلل الصغير" فقد بسط الكلام على الرواة، ومراتبهم، وأحكامهم من يُحتجُّ بحديثه، ومن يُترك، والاختلاف في ذلك. إلى أن قال: "والكلام في هذا الرواية عن أهل العلم تكثر، وإنما بيننا شيئًا منه على الاختصار لئستدل به على منازل أهل العلم، وتفاضل بعضهم على بعض في الحفظ والإتيان، ومن تكلم فيه من أهل العلم لأي شيء تكلم فيه". وينظر كلامه في كتاب "العلل" من "الجامع الكبير" (244-232/6)، وكذا ذكر كلام الترمذي وشرحه ابن رجب الحنبلي في "شرح العلل" (370/1-499).

وعلق الدكتور اللاحم بعد أن ذكر أن ابن أبي حاتم كان مسبقًا في مراتب الرواة فقال: "وفي رأيي أن ما ذكره ابن مهدي، ومسلم، والترمذي، هو الأساس الأول لوضع مراتب الرواة، وإعطاء كل مرتبة حكمها اللائق بها، وأن من جاء بعدهم إنما اشتغل بتفصيل المراتب الثلاث، وممن فعل ذلك ابن أبي حاتم في كتابه "الجرح والتعديل". وهذه المسألة التي ذكرت قد استفدتها من كتاب "الجرح والتعديل" للدكتور إبراهيم اللاحم (ص: 290-292) ويتصرف.

(1) وهذا الوهم القليل هو الذي أنزل رتبته عن المرتبة قبله، وإن كان محتجًا بحديثه.

4. ومنهم الصّدوقُ الورعُ المُغفَلُ، الغالبُ عليه الوهمُ والخطأُ والسّهو والغلطُ، فهذا يكتبُ من حديثه الترغيبُ والترهيبُ والزهدُ والآدابُ، ولا يُحتجُّ بحديثه في الحلالِ والحرامِ⁽¹⁾.

5. ومنهم من قد ألقى نفسه بهم ودلّسها بينهم، ممّن قد ظهرَ للنقادِ العلماءِ بالرجالِ منهم الكذبُ⁽²⁾، فهذا يُترك حديثه ويطرَحُ روايته⁽³⁾ ويُسقطُ ولا يُشتغلُ به⁽⁴⁾.

ثمّ قالَ في "مراتبِ الرّواة" وقد جعلها لأتباعِ التابعين: "ثمّ خلفهم -يعني خلفَ التّابعين- تابعوا التّابعين وهم خلفُ الأخيارِ، وأعلامُ الأمصارِ في دينِ الله -عزَّ وجلَّ- ونقلِ سننِ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلّم- وحفظه وإتقانه، والعلماءُ بالحلالِ والحرامِ، والفقهاءُ في أحكامِ الله -عزَّ وجلَّ- وفروضه، وأمره ونهيه؛ فكانوا على مراتبٍ أربع:

1. "فمنهم الثّبتُ الحافظُ الورعُ المتقنُ الجِهْدُ النَّاقِذُ للحديثِ فهذا الذي لا يُختلفُ فيه، ويُعتمدُ على جرحه وتعديله، ويُحتجُّ بحديثه وكلامه في الرّجال"⁽⁵⁾.

(1) ويظهر في المراتبِ الثّانية، والثالثة، والرابعة تأثرُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ بعبدِ الرحمنِ بنِ مهدي حين قال: "أحفظُ عن الرجلِ الحافظِ المتقنِ فهذا لا يُختلفُ فيه، وآخرُ يهْمُ والغالبُ على حديثه الصّحةُ فهذا لا يُتركُ حديثه، لو تركَ حديثٌ مثلُ هذا لذهبَ حديثُ الناسِ، وآخرُ يهْمُ والغالبُ على حديثه الوهمُ فهذا يُتركُ حديثه = يعني لا يُحتجُّ بحديثه". ابنُ أبي حاتمٍ، الجرحُ والتعديلُ (38/2)، وينظر: رفعت فوزي، ابنُ أبي حاتمٍ وأثره في علومِ الحديث (ص: 224).

(2) ويبدو أنّ الصوابَ أن تكونَ العبارةُ "منه الكذب".

(3) ويبدو أنّ الأنسبَ أن تكونَ العبارةُ "وتُطرَحُ روايته"، بمثاقفةٍ فوقيةٍ.

(4) ابنُ أبي حاتمٍ، تقدمةُ الجرحِ والتعديلِ (7-6/1).

(5) فهذه المرتبةُ الأولى هي مرتبةُ الأئمةِ النّقادِ المتكلمين في الرجالِ، وهم أهلُ التّركيةِ والتّعديلِ والجرحِ الذين ذكرهم في التقسيمِ الأولِ. أمّا بقيةُ المراتبِ فهي لسائرِ الرّواة. قالَ الدكتور إبراهيم اللّاحم في كتابه "الجرحُ والتّعديل" (ص: 294): "فزاادُ ابنُ أبي حاتمٍ على من سبقه المرتبةُ الأولى وهي مرتبةُ النّقادِ، ويظهرُ أنّ ابنَ أبي حاتمٍ إنّما ذكرها لئيبينَ منزلتهم في النّقدِ، وقبولِ كلامهم في الرجالِ، وفي الأحاديثِ، وأمّا من جهةِ الروايةِ والنّقدِ فيها فقد جعلهم بمنزلةِ المرتبةِ الثّانية". قلتُ: هم بمنزلةِ المرتبةِ الثّانيةِ في هذا التقسيمِ، وهم أيضًا أهلُ المرتبةِ الأولى في التقسيمِ الثالثِ الذي سيأتي وهو بحسبِ مراتبِ الألفاظِ، فعدهم في المرتبةِ الأولى: مرتبةُ "النّقات"، أو "المتقنين الأثبات". وبخلافِ من قالَ إنّ ما ذكرهم لأنهم هم الذين يحدّدونَ مراتبَ الرّواةِ من حيثِ الألفاظِ التي يطلقونها عليهم. فهذا صحيحٌ من حيثِ أنّهم فعلاً يحدّدونَ مراتبَ الرّواةِ بحسبِ الألفاظِ التي يُطلقونها عليه، لكنّ أليس هؤلاء النّقادُ أيضًا هم حملةُ الدينِ، ونقلةُ الحديثِ، ورّواةُ الآثارِ والأخبارِ الأولونَ المُقدّمونَ، بلّ لعلمهم رّوا من الأحاديثِ ما لم يروه غيرهم، قلّ مثل ذلك في

2. ومنهم العَدْلُ في نفسه، الثَّبْتُ في روايته، الصَّدوقُ في نقله، الورعُ في دينه، الحافظُ لحديثه، المُتقِنُ فيه، فذلك العَدْلُ الَّذي يُحتجُّ بحديثه، ويوثقُ في نفسه.
3. ومنهم الصَّدوقُ الورعُ الثَّبْتُ الَّذي يَهْمُ أحيانًا، وقد قبلَهُ الجهابذةُ النقاد، فهذا يُحتجُّ بحديثه⁽¹⁾.
4. ومنهم الصَّدوقُ الورعُ المُغفلُ الغالبُ عليه الوهمُ والخطأُ والغلطُ والسَّهو، فهذا يُكتبُ من حديثه الترغيبُ والترهيبُ، والزهدُ والآدابُ، ولا يُحتجُّ بحديثه في الحلالِ والحرامِ⁽²⁾.

الأئمة: ابن عُبَيْنة، وابن مهدي، وابن معين، وأبي زُرْعَةَ، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وغيرهم كثير. فهؤلاء على جلاله قدرهم، وعلو شأوهم قد تكلم بعضهم في بعض، وحكموا على بعضهم البعض، بل لعلمهم أولى من غيرهم في ذلك، فهم فوق أنهم يحددون مراتب الرواة، فإنَّ غيرهم من أهل الشأن يحدد مراتبهم أيضًا، ويبيِّن مواضعهم. وهؤلاء النقاد هم الذين ذكرهم أبو محمَّد في "التقدمة" (2/1-3)، فقال في "معرفة السنَّة وأئمتها": "... فإن قيل: فبماذا تُعرفُ الآثارُ الصحيحةُ والسَّقيمة؟ قيل: بنقدِ العلماءِ الجهابذة الذين خصَّهم الله -عزَّ وجلَّ- بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كلِّ دهرٍ وزمان. حدَّثنا أبو محمَّد عبد الرحمن بن محمَّد بن إدريس بن المنذر الحنظلي نا أبي، قال أخبرني عبدة ابن سليمان المرزوي، قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديثُ المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة. فإن قيل فما الدليل على صحة ذلك؟ قيل له اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك. ولم يُنزلهم الله -عزَّ وجلَّ- هذه المنزلة إذ أنطق أسنة أهل العلم لهم بذلك إلا وقد جعلهم أعلامًا لدينه، ومنارًا لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم. فإن قيل: ذكرت اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك وقد علمت بما كان بين علماء أهل الكوفة وأهل الحجاز من التباين والاختلاف في المذهب، فهل وافق أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمَّد بن الحسن جماعة من ذكرت من أهل العلم في التزكية لهؤلاء الجهابذة النقاد أو وجدنا ذلك عندهم؟ قيل: نعم". ثم قال عن الذي يزورونه: "يُتمسكُ بالذي رَوَوْه، ويُعتمدُ عليه، ويُحكَّمُ به، وتجرى أمور الدين عليه". وقد خصَّص ابنُ أبي حاتم لهؤلاء النقادِ الجهابذة أيضًا جُلَّ كتابه "تقدمة الجرح والتعديل" للترجمة لهم وذكر أخبارهم، -بل وكلام بعضهم في بعض- فقال: "الأئمة: فمن العلماءِ الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علمًا للإسلام، وقدوةً في الدين ونقادًا لناقلة الآثار من الطبقة الأولى بالحجاز مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة. وبالعراق سفيان الثوري، وشعبة ابن الحجاج، ومحمَّد بن زيد، وبالشام الأوزاعي". ثم راح يترجم لهؤلاء الأئمة، ويذكر علمهم وفقههم، وحنكتهم، وخبرتهم بالنقطة، والآثار، والعلل، والتصحيح والتضعيف، وغيره. وينظر: ابن أبي حاتم، تقدمت الجرح والتعديل (10/1-375 وهي آخر كتاب التقدمة)، وليد العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها (ص: 160-161).

- (1) وهذه المرتبة قريبة جدًا من المرتبة الثانية التي ذكرها في التقسيم الأول.
- (2) وهذه المرتبة أيضًا تكاد تكون نفس المرتبة الثالثة التي ذكرها في التقسيم الأول.

5. وخامسٌ قد أُلصِقَ نفسه بهم ودلَّسها بينهم مِمَّن ليسَ من أهلِ الصِّدقِ والأمانة، ومَن قد ظهرَ للنُّقادِ العلماءِ بالرجالِ أولي المعرفةِ منهم الكذبُ (1) فهذا يُتركُ حديثُه، ويُطرحُ روايُّه (2) (3).

وهذان التقسيمانِ لمراتبِ الرواةِ متقاربان، ويختلفانِ اختلافاً يسيراً فحسب، وهما شبيهانِ بما صنعَ ابنُ مهدي، ومَن معه. "لكنَّ ابنَ أبي حاتمٍ قد زادَ عليهم -أعني الذينَ سبقوه- في تفصيلِ المرتبةِ الثالثةِ عندهم، فجعلها مرتبتين، هما الرابعةُ والخامسةُ، لأنَّه أرادَ أن يُبينَ أنَّ هناكَ فرقاً دقيقاً بينَ من الغالبُ على حديثه الوهمُ والغلطُ، لكنَّه عن غفلةٍ وسوءِ حفظ، وبينَ الكذابِ، أو المُتهمِ بالكذبِ، والفارقِ بينهما -حسبَ ذكره- أنَّ الأولَ يجوزُ أن يُكتبَ من حديثه الترغيبُ والترهيبُ، والزهدُ، والآدابُ، ولعلَّه أرادَ ما لم يصلُ إلى حدِّ أن يُحكَمَ عليه بأنَّه متروكُ الحديثِ، فالأخيرُ لا يكتبُ حديثُه مطلقاً عنده" (4). كذا ذكرَ الدكتور اللاحم. قلتُ: وهذا الذي قاله قد فصله ابنُ أبي حاتمٍ نفسه، ففرَّقَ بينَ الذي يغلبُ على حديثه الوهمُ والغلطُ ورداءةُ الحفظِ، لكنَّ ذلكَ كلُّه ناشئٌ عن غفلةٍ، فهذا يكتبُ من حديثه اعتباراً، وفي الترغيبِ والترهيبِ والآدابِ، وبينَ من هو كذابٌ متعمَّدٌ، أو متهمٌ بالكذبِ فيطرحُ حديثُه، ويتركُ دونما النفاثِ إليه، فقالَ في "التمييزِ بينَ الرواةِ": "ولمَّا كانَ الدُّينُ هو الَّذي جاءنا عن الله -عزَّ وجلَّ- وعن رسولِهِ -صلى الله عليه وسلم- بنقلِ الرواةِ حقَّ علينا معرفتهم، ووجبَ الفحصُ عن الناقلةِ، والبحثُ عن أحوالهم... وأنَّ يُعزَلَ عنهم الذينَ جرحهم أهلُ العدالةِ، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم وما كانَ يعترِبهم من غالبِ الغفلةِ وسوءِ الحفظِ وكثرةِ الغلطِ والسَّهو والاشتباهِ... وليعرفَ أهلُ الكذبِ تخرساً (5)، وأهلُ الكذبِ وهماً، وأهلُ الغفلةِ والنسيانِ والغلطِ ورداءةِ الحفظِ، فيُكشفَ عن حالهم ويُنبأ عن الوجوهِ التي كانَ مجرى روايتهم عليها، إنَّ كذبٌ فكذب، وإنَّ وهمٌ فوهم، وإنَّ غلطٌ فغلط، وهؤلاء همُ أهلُ الجرحِ، فيسقطُ حديثُ من وجبَ منهم أن يسقطَ حديثُه ولا يُعبأُ به ولا

(1) وهنا يبدو أنَّ الذي يناسبُ السياقَ أن تكونَ العبارةُ: "منه الكذب".

(2) والذي يُناسبُ هنا أيضاً أن تكونَ "وتُطرحُ" بمتناوٍ فوقيةٍ.

(3) ابنُ أبي حاتمٍ، مقدمة الجرح والتعديل (10/1)، والمرتبةُ الأخيرةُ هذه هي بنحو المرتبةِ الأخيرةِ التي ذكرها في التقسيمِ الأول.

(4) ينظر: اللاحم، الجرح والتعديل (ص: 294).

(5) خَرَصَ: "يَخْرُصُ بالضمِ خَرَصًا وتَخَرَّصَ أي كَذَّبَ، ورجلٌ خَرَّاصٌ كَذَّابٌ". ابنُ منظور، لسان العرب (1133/2).

يُعمل عليه، ويُكتب حديثٌ من وجب كُنْبُ حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلةُ والمواظُ الحسنَةُ والرقائقُ، والترغيبُ والترهيبُ هذا أو نحوه⁽¹⁾.

ولعلَّ هَذينَ التفسيرين اللذين صنعهُما ابنُ أبي حاتمٍ للروايةِ يكونان بمثابةِ قواعدٍ نظريَّةٍ ذكرها، ثمَّ طبَّقها في التقسيمِ الثالثِ المُفصَّلِ الذي صنعه للألفاظِ وأحكامها، فهو أولُ من صنَّفَ ألفاظَ الجرحِ والتَّعديلِ التي استخدمها الأئمةُ في حكمهم على الروايةِ في مراتب -على التفصيلِ الذي ذكرته سابقاً فيما يتعلَّقُ بالأسبقيةِ- في كتابه العظيم "الجرح والتَّعديل"، وإن لم يستوفها كلُّها بل اكتفى بالتمثيلِ لكلِّ مرتبةٍ، فجعلَ للتَّعديلِ مراتبَ أربعة، ومثلها للتَّجريح، وهذه المراتبُ إنما هي عنده لطبقةِ أتباعِ التابعين، فلم يذكر الصحابةَ، ولا التابعين؛ إذ الأولُ عدولٌ كلُّهم فلم يدرجهم ضمنَ مراتبه. فقالَ في "تقدمته للجرح والتَّعديل": "فأما أصحابُ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم- فهم الذين شهدوا الوحي والتَّنزِيلَ، وعرفوا التفسيرَ والتَّأويلَ، وهم الذين اختارهم الله -عزَّ وجلَّ- لصحبةِ نبيِّه -صلى الله عليه وسلم- ونصرته، وإقامةِ دينه، وإظهارِ حقه فَرَضِيَهُمْ لَهُ صحابةً، وجعلهم لنا أعلاماً وقُدوةً؛ فحفظوا عنه -صلى الله عليه وسلم- ما بلغهم عن الله -عزَّ وجلَّ- وما سنَّ وشرَّع، وحكم، وقضى، وندب، وأمر، ونهى، وحظر، وأدب، ووعوه وأنقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمرَ الله ونهيه ومرآده بمعاينةِ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-، ومشاهدتهم منه تفسيرِ الكتابِ وتأويله، وتلقُّفهم منه، واستنباطهم عنه، فشرفهم الله -عزَّ وجلَّ- بما منَّ عليهم وأكرمهم به من وضعِهِ إيَّاهم موضعَ القُدوةِ، فنقى عنهم الشكَّ، والكذبَ والغلطَ، والريبةَ، والعَمزَ، وسماهم عدولَ الأُمَّةِ، فقالَ عزَّ ذكره في محكم كتابه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽²⁾. ففسَّرَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عن الله -عزَّ ذكره- قوله "وَسَطًا" قال: "عَدْلًا". فكأنوا عدولَ الأُمَّةِ، وأئمةَ الهدى، وحُجَجَ الدِّينِ، ونقَلَةَ الكتابِ والسُنَّةِ. وندبَ الله -عزَّ وجلَّ- إلى التَّمسكِ بهديهم، والجريِ على منهاجهم، والسلوكِ لسبيلهم، والاقْتداءِ بهم فقال: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ الآية⁽³⁾...⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتَّعديل (1/5-6).

(2) [البقرة: 143].

(3) هكذا قال، والآية: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ﴾ جهنم وساءت مصيراً [النساء: 115].

(4) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتَّعديل (1/7-8). وقال الخطيبُ البغداديُّ: "عدالةُ الصحابةِ ثابتةٌ معلومةٌ بتعديلِ الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نصِّ القرآن"، ثم ساق أدلة القرآن والسنة على ذلك

وكذا رأى التابعين الذين خلفوا صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - عدولاً. فقال: "فخلف بعدهم التابعون الذين اختارهم الله - عز وجل - لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه، وحدوده، وأمره، ونهيه، وأحكامه، وسنن رسوله - صلى الله عليه وسلم - وآثاره فحفظوا عن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما نشره وبنوه من الأحكام، والسُنن، والآثار وسائر ما وصفنا الصحابة به - رضي الله عنهم - فأقنوه، وعلموه، وفقهوا فيه، فكانوا من الإسلام والدين، ومراعاة أمر الله - عز وجل - ونهيه بحيث وضعهم الله - عز وجل - ونصّبهم له إذ يقول الله - عز وجل -: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية⁽¹⁾. حدثنا عبد الرحمن، نا محمد بن يحيى، أنا العباس بن الوليد النّريسي، نا يزيد بن زريع، ثنا سعيد، عن قتادة، قوله - عز وجل -: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ التابعين، فصاروا برضوان الله - عز وجل - لهم، وجميل ما أننى عليهم، بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمّز، أو تدركهم وصمة؛ لتيقظهم وتحرزهم، وتنبئهم، ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله - عز وجل - لإثبات دينه، وإقامة سنّته وسبله. فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى؛ إذ كنا لا نجد منهم إلا إماماً مبرزاً مقدّماً في الفضل والعلم، ووعي السنن وإثباتها، ولزوم الطريقة واحتبائها⁽²⁾ - رحمه الله

فقال: "وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحدٌ منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحدٍ من الخلق لهم". ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (1/ 180-186). وقد بين ابن الأنباري المراد بعدالتهم فقال: "وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول روايتهم من غير تكلف ليحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قاذح، ولم يثبت ذلك لله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير؛ فإنه لا يصح، وما صحّ فله تأويلٌ صحيح". الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه (300/4)، والسخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (40/4). لكن جاء عند الزركشي "الأبياري" بدل "ابن الأنباري". وهو: "محمد بن القاسم بن محمد بن بشر، أبو بكر ابن الأنباري النحوي اللغوي العلامة، قال الخطيب: كان صدوقاً ديباً من أهل السنّة. صنّف في القراءات، والغريب، والمشكل، والوقف، والابتداء (ت 328هـ)". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (299/4)، ترجمة 1491، الذهبي، تاريخ الإسلام (564/7)، ترجمة 417.

(1) [التوبة: 100].

(2) فهذا هو تعليق ابن أبي حاتم لعدم تصنيفه التابعين ضمن المراتب التي عقدها للزواة.

ومغفرته عليهم أجمعين - . إلا ما كان ممن ألقى نفسه بهم، ودلّسها بينهم ممن ليس يلحقهم، ولا هو في مثل حالهم، لا في فقه، ولا علم، ولا حفظ، ولا إتقان، ولا ثبوت...⁽¹⁾. ثم ذكر الإمام عبد الرحمن أتباع التابعين الذين خلفوا التابعين، فقال: "ثم خلفهم تابعوا التابعين، وهم خلف الأختيار، وأعلام الأمصار في دين الله - عز وجل - ونقل سنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحفظه، وإتقانه، والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله - عز وجل - وفروضه، وأمره ونهيه"⁽²⁾.

أما التقسيم الثالث لمراتب الرواة - أتباع التابعين -، وفق ما يطلق على كل واحد منهم من ألفاظ فقال فيه: "ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى"⁽³⁾:

- (1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (ص: 8-9).
- (2) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (ص: 9-10).
- (3) وتنتظر هذه المراتب في "الجرح والتعديل" (37/2). وقوله: "وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل...". يُفهم منه أن كلامه هذا على ألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبها، وأحكامها، ليس اصطلاحاً خاصاً به وحده، بل يدلُّ أنه اصطلاح عام، توصل إليه بالاستقراء لمصطلحات الأئمة، خصوصاً وأنه في كتابه الجليل "الجرح والتعديل"، قد جمع ألفاظ ومصطلحات جهابذة النقاد، وأعظمهم. فنتبّعها ثم صنع المراتب. ثم إن صنيعه ذلك ليؤكد أنه ناقد فد، وإمام لا يُشق له غبار في هذا العلم؛ إذ لم يكتفِ بالنقل عن أئمة النقد فحسب، بل لعله أيضاً قد فهم مدلولات ألفاظهم، واصطلاحاتهم، وأحكامهم ثم صنع مراتب جرح وتعديل بناءً على ذلك.

أولاً: مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: وإذا قيل للواحد إنه "ثقة"، أو "مُتَقِنٌ ثَبَّتْ" (1)(2).

(1) "والثَبَّتُ": "بسكونِ الموحدة: الثابتُ القلبِ واللسانِ والكتابِ والحجة، وأما بالفتحِ فما يُثَبَّتُ فيه المحدثُ مسموعُهُ مع أسماءِ المشاركين له فيه، لأنه كالحجّةِ عندَ الشخصِ لسماعِهِ وسماعِ غيره". السخاوي، فتح المغيَّب (279/2). وقال الشيخ مصطفى إسماعيل في "شفاء العليل": "وأما قولهم: ثَبَّتْ، أو فُلانٌ أُحَدِّثُ مَنْ ثَبَّتَ حديثُهُ، أو تَثَبَّتَ في الحديثِ، أو مُسْتَثَبَّتْ كما قاله أحمدُ في مصعب بن عبدِ اللهِ الرِّبيري (121/4) "الميزان". فإنَّ هذا كُلُّه يدلُّ على أنَّ النَّفسَ تَطْمئنُّ إلى روايتهِ لعدالتِهِ وضبطِهِ، وأنه هو الثابتُ القلبِ واللسانِ والكتابِ والحجّةِ كما قاله السخاوي، لكن لا يلزم من هذا أنه لا يُخطئُ أبداً ... كما أنَّ قولهم: "ثَبَّتْ" لا يلزم منه أن يكونَ حافظاً للحديثِ بفؤاده، كما قال عليُّ بن المَدِيني، قال يحيى: حُفص بن غياث النَّخعي ثَبَّتْ، قال: فقلتُ إنه يَهَم، فقال: كتابُهُ صحيح" (197/8) "تاريخ بغداد". وفي الطبعة المعتمدة لدي من "تاريخ مدينة السلام" (68/9).

(2) قال السخاوي: "إنَّ مجردَ وصفِ الراوي بكونه "حافظاً"، أو "ضابطاً" غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بينَ العدلِ وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ لأنه يوجدُ بدونهما، ويوجدان بدونيه، وتوجد الثلاثة ... والظاهرُ أنَّ مجردَ الوصفِ بالإتقانِ كذلك، قياساً على الضبط؛ إذ هما متقاربان، لا يزيدُ الإتقانُ على الضبطِ سوى إشعاره بمزيدِ الضبط، وصنيعُ ابنِ أبي حاتمٍ يشعرُ به؛ فإنه قال: إذا قيلَ للواحدِ: إنه ثقةٌ، أو متقنٌ ثَبَّتْ، فهو ممنٌ يُحتجُّ بحديثِهِ؛ حيثُ أُرِدَفَ المتقنُ بثبَّتِ المقتضي للعدالة، بدونِ "أو" التي عبرَ بها في غيرها". ينظر: السخاوي، فتح المغيَّب (281/2). قلتُ: فمؤدَّى كلامِ الإمامِ السخاوي أنَّ وصفنا الراوي بأنه حافظٌ، أو ضابطٌ، أو مُتَقِنٌ، لا يكفي لتوثيقه إلا إذا أضفنا إلى كلِّ لفظٍ منهما كونَ الراوي عدلاً، لأنَّ بينهما وبينَ "العدلِ" عمومٌ وخصوصٌ؛ إذ قد يكونُ الراوي حافظاً، أو ضابطاً، أو متقناً، لكنَّهُ ليسَ بعدلٍ، وقد يكونُ عدلاً لكنَّهُ ليسَ بحافظٍ، ولا ضابطٍ، ولا مُتَقِنٌ!.

وقد ألحقَ الإمامُ ابنُ الصَّلَاحِ بمرتبةِ التعديلِ الأولى عندَ ابنِ أبي حاتمٍ: "إذا قيلَ في العدلِ إنه حافظٌ أو ضابطٌ". وقال النَّووي: "ألفاظُ التعديلِ مراتبُ أعلاها: "... أو عدلٌ حافظٌ، أو ضابطٌ". فقد قرنا بينَ العدالةِ والحفظِ، وبينها وبينَ الضبطِ. ينظر: ابن الصَّلَاحِ، علوم الحديث (ص: 122)، النَّووي، التَّحْقِيقُ والتَّيسِيرُ (ص: 52).

ثمَّ إنَّ كلامَ الإمامِ السخاوي يَشِيءُ بأنَّ لفظَةَ "ثَبَّتْ" عنده تتضمنُ وتكفلُ عدالةَ الراوي، ويكونُ بوصفه "بالمُتَقِنِ" ضابطاً، وفي الوصفِ بالإتقانِ إشعارٌ بمزيدِ ضبط. وقد قالَ الدكتور محمد علي العمري في "دراسات في منهج النَّقدِ عندَ المحدثين" (ص: 263): "قولهم: ثَبَّتْ، من مصطلحاتِ التعديلِ الرِّفيعَةِ"، وقال د. عبد الله الجديع في "تحرير علوم الحديث" (570/1) قولهم: "ثقة"، ويُشبهها: "مُتَقِنٌ"، و"ثَبَّتْ".

وعلى أيِّ حالٍ فإنِّي حينَ استقرائي كتابَ ابنِ أبي حاتمٍ لم أرَ أنه استخدمَ وصفَ "مُتَقِنٌ ثَبَّتْ" في أحدٍ من الروايات. وقد قالَ الشيخ أبو غدة في تعليقه على "لسانِ الميزان" (199/1)، حاشية (2): "لم أقفُ على أوصافِ "المُتَقِنِ" تعييناً وتحديداً في كلامِ المحدثين، ويمكنُ أن أقول: هو القويُّ الحفظِ والمعرفةِ، الدقيقُ الضبطِ والتوثيقِ، النادرُ الوهمِ والتصحيحِ". قلتُ: فهذا الذي ذكره الشيخ أبو غدة يدلُّ أنَّ المُتَقِنِ ضابطٌ، أو لديه مزيدُ ضبط، وهذا لعلهُ يتفقُ مع ما قاله الإمامُ السخاوي. -والله أعلم-. لكنَّ الشيخ مصطفى

=

فهو ممن يُحتجُّ بحديثه⁽¹⁾.

المرتبة الثانية: وإذا قيل له: إنه "صدوق"، أو "محلُّ الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه.

المرتبة الثالثة: وإذا قيل: "شيخ"، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتب حديثه ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

المرتبة الرابعة: وإذا قيل: "صالح الحديث"⁽²⁾، فإنه يُكتب حديثه للاعتبار.

إسماعيل في "شفاء العليل" (ص: 121) قال: "والذي يظهر لي أن قولهم: 'فلان متقن'، أو يتقن ما سمع، أو كان يُتقن حديثه" أنه من أهل المرتبة الثانية من مراتب التعديل - كما فعل الحافظ ابن حجر - ويكون حديثه صحيحاً، وقد يكون من أهل المرتبة الأولى وأقل أحواله هذه المرتبة إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف ذلك فيعمل بها، لأن الإتيان إما أن يكون سببه عدالة في الدين فهذا ظاهر في إثبات العدالة والإتقان، وإما أن يكون سببه الاجتهاد في الطلب وطول الممارسة والخبرة في هذا الشأن، فحديث من هذا وصفه على الصحة حتى يثبت خلافه، وما ذكره السخاوي من أن الضابط والمتقن بينهما وبين العدالة عموم وخصوص من وجه فصحيح، واستدل بأن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل فقال: حافظ، فسأله أهو صدوق؟ ... ويمكن أن يسأل أحدهم عن رجل فيقول: ثقة، فيسأل: أئحتج به؟ كما في ترجمة نافع بن عمر الجمحي من "تهذيب التهذيب" (409/10) ومعلوم أن الثقة يُحتج به، ولا يكون هذا السؤال مُزحجاً لكلمة "ثقة" عن رتبها في الاحتجاج إلا لقرينة، وكذا ما نحن فيه والعبارة بالغالب؛ والله أعلم.

(1) قال الدكتور حاتم العوني: "الذي لاحظته من اصطلاح أبي حاتم وأبي زرعة، وغيرهما من الأئمة المتقدمين، أنهم كثيراً ما يعنون بالاحتجاج: تمام الثقة بالراوي، واعتماده في كل شيء، حتى في انفراداته وإغراباته". العوني، المرسل الخفي (ص: 1331).

(2) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه "الرفع والتكميل": "هكذا يقولونه دائماً في مقام التعديل للراوي 'صالح الحديث' بإضافة 'الحديث' إلى 'صالح'، أما إذا قالوا فيه 'صالح'، أو 'شيخ صالح' بدون إضافة الحديث إليه فإنما يعنون به الصلاحية في دينه جرياً على عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد في الحديث فيقيتونها". وكلام أبي غدة استفاده من ابن حجر في "تكمته على كتاب ابن الصلاح" (680/2)، والسخاوي في "فتح المغيب" (14/2). قال د. قاسم سعد في "مباحث في علم الجرح والتعديل" (ص: 42): "ويؤيد هذا المعنى الذي ذكره ابن حجر ما جاء في 'الجرح والتعديل' (73/2)، ترجمة 142، قال: 'أحمد بن محمد بن غالب غلام الخليل، روى عن: دينار عن أنس. حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبي عنه فقال: روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين ولم يكن محلّه عندي ممن يفتعل الحديث، وكان رجلاً صالحاً". فرأى أبو حاتم أنه صالح في دينه، لا في حديثه. وأضاف د. سعد أيضاً: "قد استعمل العلماء لفظة 'صالح' مجردة وأرادوا بها ما يراد بلفظة 'صالح الحديث'. قلت: وجاء مصطلح 'صالح' في كلام ابن أبي حاتم، وأراد به صلاح الديانة، فقال مثلاً: 'محمد بن واسع الأزدي، أبو بكر. بصري ... قال أبو محمد: هو رجل صالح من العباد. سألت أبي عنه فقال: روى عن سالم، عن ابن عمر حديثاً منكراً". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (113/8)، ترجمة 501.

ثانياً: مراتب التجريح:

- المرتبة الأولى: وإذا أجابوا في الرجل "بليّن الحديث" فهو ممن يُكْتَبُ حديثه ويُنظر فيه اعتباراً.
- المرتبة الثانية: وإذا قالوا "ليس بقوي" فهو بمنزلة الأولى في كُتْبَةِ⁽¹⁾ حديثه إلا أنه دونه.
- المرتبة الثالثة: وإذا قالوا "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به.
- المرتبة الرابعة: وإذا قالوا "متروك الحديث"، أو "ذاهب الحديث"، أو "كذاب"، فهو ساقط الحديث لا يُكْتَبُ حديثه وهي المنزلة الرابعة.

المطلب الثاني: موقف العلماء من تقسيم ابن أبي حاتم لمراتب الجرح والتعديل:

فهذا بالنسبة للمراتب التي أرساها الحافظ ابن أبي حاتم، ثم تتابع العلماء الذين جاؤوا بعده على تميم ما فعله، والإضافة عليه، أو الإبقاء على ما صنع. فمنهم من تابعه على هذا التقسيم كابن الصلاح، والنووي⁽²⁾ وغيرهما، فوافقوه موافقة تامة، وجاء غيرهما فوافقوا على التقسيم وأحكامه من حيث الإجمال وزادوا عليه بعض التفاصيل، أشهرهم الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي⁽³⁾⁽⁴⁾. فأما ابن الصلاح فقال في بيان الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل: "وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في "الجرح والتعديل" فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله

(1) كذلك وقعت في "الجرح والتعديل": "كُتْبَةُ"، بينما في "كفاية الخطيب البغدادي" (125/1)، و"علوم حديث ابن الصلاح" (ص:125) قال: "كُتْبُ". وهو مصدرُ الفعلِ "كُتِبَ". ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص:3816).

(2) قال الإمام النووي في "التقريب والتيسير" (ص:52): "في ألفاظ الجرح والتعديل، وقد رتبها ابن أبي حاتم فأحسن" ثم نقل مراتب التعديل والتجريح عند عبد الرحمن.

(3) ينظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص:107).

(4) ويجدر القول أيضاً إن الخطيب البغدادي قد ذكر في "الكفاية" أعلى عبارات التعديل، وأدنى عبارات التجريح فحسب، فقال: "فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يُقال: "حجة"، أو "ثقة"، وأدونها أن يُقال: "كذاب" أو "ساقط". فاتفق مع ابن أبي حاتم في المرتبة الأولى تعديلاً، وفي المرتبة الأخيرة تجريحاً عنده ثم نقل عن ابن أبي حاتم مراتبه، لكنه ما أضاف عليها شيئاً. وقد قال في المرتبة الأولى: "فإذا قيل للواحد إنه: ثقة، أو متقن". ينظر: البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (98/1، 100-101).

-تعالى-⁽¹⁾. ثم ساق الإمام أبو عمرو ابن الصلاح مراتب تعديل الرواية وتجريحهم التي وضعها ابن أبي حاتم، وأضاف إلى كل مرتبة عنده ما رآه مناسباً من الألفاظ لأن يُلحق بها. فقال: "قال ابن أبي حاتم: "إذا قيلَ للواحدِ إنَّه ثقةٌ، أو مُتَّقَنٌ، فهو مِمَّنْ يُحتجُّ بحديثه"، وزادَ على هذه المرتبة فقال: "وكذا إذا قيلَ "ثَبَّتَ"⁽²⁾، أو حُجَّةٌ". وكذا إذا قيلَ في العَدَلِ إنَّه "حافظٌ أو ضابطٌ"، -والله أعلم-. ثم ذكرَ ابنُ الصَّلَاحِ المرتبةَ الثانيةَ عندَ ابنِ أبي حاتم، وهي: "إذا قيلَ: إنَّه "صدوقٌ"، أو "محلُّه الصدق"، أو "لا بأسَ به"، فهو مِمَّنْ يُكتَبُ حديثُه ويُنظرُ فيه. وعلَّقَ قائلاً: هذا كما قال - أي قولُ عبدِ الرحمنِ إنَّه يُكتَبُ حديثُه ويُنظرُ فيه-؛ لأنَّ هذه العباراتِ لا تُشعرُ بشريطةِ الضبطِ، فيُنظرُ في حديثه ويُختبر⁽³⁾ حتى يُعرفَ ضبطُه. وإن لم نَسْتَوْفِ النَّظَرَ المُعرَّفَ لكونِ ذلك المُحدِّثِ في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتججنا إلى حديثٍ من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصلٌ من روايةٍ غيره؟". وعليه فإنَّ ظاهرَ كلامِ الإمامِ ابنِ الصَّلَاحِ يقتضي النَّظَرَ في

(1) ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص: 121-122).

(2) وقد اعترضَ على ابنِ الصَّلَاحِ، فقالَ البُلُقينيُّ في "محاسنِ الاصطلاح" (ص: 308): "فائدة: ثَبَّتَ، ذكرها ابنُ أبي حاتم". بينما قالَ العراقيُّ وذكرَ مثلَ هذا الاعتراضِ في "التقييد والإيضاح" (ص: 134): "وليس في بعض النسخِ الصحيحةِ من كتابه - الجرح والتعديل - إلا ما نقله المُصنِّفُ عنه كما تقدَّم، ليس فيه ذكرُ (ثَبَّتَ) وفي بعضِ النسخِ: إذا قيلَ للواحدِ إنَّه ثقةٌ، أو مُتَّقَنٌ ثَبَّتَ؛ فهو مِمَّنْ يُحتجُّ بحديثه، هكذا في نسختي منه، أو: مُتَّقَنٌ ثَبَّتَ، لم يقلْ فيه: أو ثَبَّتَ". قلتُ: والذي في طبعه "الجرح والتعديل" بتحقيق المُعلميِّ لدي، ليس فيها "ثَبَّتَ" مفردة، لكنها جاءت مقرونةً بـ "مُتَّقَنٌ". مع أنَّ ابنَ المُلقِّنِ قالَ في "المُنعِجِ في علومِ الحديث" (1/282): "لفظةُ "ثَبَّتَ" في كتابِ ابنِ أبي حاتم مع اللَّفظينِ الأوَّلينِ أعني الثقةَ والإتقانَ كذا رأيته فيه فلعلَّها سقطتُ من نسخةِ الشَّيخِ فاستدرَكها". كذا ذكرَ ابنُ المُلقِّنِ، فاعلُ هذه اللفظةِ قد وجدتُ في نسخٍ من "الجرح والتعديل"، وسقطتُ من أخرى، فالذي رأها أثبتُّ وجودها، ونفى من لم يرها ذلك، وتكونُ عبارةُ "الجرح والتعديل" على قولٍ من أضافَ "ثَبَّتَ": "ثقةٌ، أو مُتَّقَنٌ، أو ثَبَّتَ" -والله أعلم-. وقالَ العراقيُّ في "شرح التَّبصرة والتَّذكرة" (1/371): "قالَ ابنُ أبي حاتم: وجدتُ الألفاظَ في الجرحِ والتعديلِ على مراتبِ شتَّى، فإذا قيلَ للواحدِ: إنَّه ثقةٌ أو مُتَّقَنٌ، فهو مِمَّنْ يُحتجُّ بحديثه". هكذا نقلَ العراقيُّ عن ابنِ أبي حاتم في المرتبةِ الأولى. بينما قالَ في "التقييد والإيضاح": إنَّ الذي في نسخته: "ثقةٌ، أو مُتَّقَنٌ ثَبَّتَ"، كما تقدَّم.

(3) قالَ الشَّيخُ مُحَمَّدُ خَلْفُ سَلَامَةَ في "لسانِ المُحدِّثين" (3/338) تعليقاً على قولِ ابنِ الصَّلَاحِ يُخْتَبَرُ: "كذا، وهي أصحُّ من "يُعتَبَرُ"، ولا أَسْتَبَعِدُ أَنْ تكونَ مصحفةً عنها، بدليلِ قولِه فيما يأتي "وقد تقدَّم بيانُ طريقه في هذا النوع ... كما تقدَّم بيانُ طريقِ الاعتبارِ في النوعِ الخامسِ عشر)، والذي تَبَيَّنَ إنَّما هو طريقُ الاعتبارِ، وعلى كلِّ حالٍ فالمعنيانِ مُتقاربانِ".

سائر حديث ذلك الراوي⁽¹⁾ لمعرفة مدى ضبط الراوي في نفسه مطلقاً، أيكون تامّ الضبط، أم قد خفّ ضبطه قليلاً⁽²⁾. فإن لم نستوفِ النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً، فلا بدّ من النظر في حديثه، هل له أصل من حديث غيره أم لا؟!⁽³⁾⁽⁴⁾.

(1) لكتي أنقل هنا كلاماً مهماً للدكتور إبراهيم اللحام في كتابه "الجرح والتعديل" (ص: 299)، قال: "وقد نقل كلام ابن الصّلاح -يعني تعليقه على قول ابن أبي حاتم في الصدوق- جماعة ممن جاء بعده، ولم يعترضوه بشيء وهو مشكّل، إذ مؤداه أنّ الناقد إذا قال في الراوي: صدوق، أو ليس به بأس، أو محله الصدق، أو صالح الحديث- فهو ممن لم يستوفِ النظر في حديثه لسبب ما، وترك ذلك لمن جاء بعده، وهذا بعيد جداً من مراد ابن أبي حاتم لمن تأمله، فغرضه نكز مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وحكم أصحابها، بعد استيفاء الناقد للنظر في الراوي، وإطلاقهم تلك الألفاظ، فالناقد إذا قال: فلان صدوق، أو ليس به بأس، أو محله الصدق، أو صالح الحديث قد استوفى النظر ولا بدّ، وابن أبي حاتم يبين ما هو الموقف من حديث هؤلاء الذين صدرت في حقهم تلك الألفاظ من قبل الناقد، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المراتب الأخرى، ولا فرق".

قلت: لا بدّ وأنّ الناقد حين أطلق القول في راوٍ ما أتته: "صدوق"، أو "لا بأس به" كان قد استوفى النظر من جهته فعلاً، ثم حكم عليه بما يُناسبه بما توفّر لديه من معلومات عن ذلك الراوي وحديثه، وما توفّر عنده من قرائن وأدلة واعتبارات أخرى، أما من جاء بعده فسيضمُّ إلى حكم الناقد الأول أحكام الناقد الآخرين على الراوي وحديثه، ولربما وقفوا على أدلة ومعلومات وقرائن لم تتوفّر عند الناقد الأول، فيجمع بين أقوال جميع الناقد فيه وأحكام الكلّ على حديثه -كما فعل في هذه الرسالة في الرواة الذين حكم عليهم الإمام الزاوي مثلاً-، ولعلّ هذا هو مراد الإمام الزاوي بحكمه في مرتبة الصدوق إنّه "ينظر فيه"، وبذلك يكون من أتى بعد الناقد الأول قد استكمل النظر واستوفاه فعلاً. -وربنا سبحانه أعلم-.

(2) أمّا عن كيفية معرفة ضبط الراوي فقال ابن الصّلاح في "علوم الحديث" (ص: 106): "يُعرف كونُ الراوي ضابطاً بأنّ تُعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبناً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم".

(3) وينظر: عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل (ص: 160-161). وقد بيّن ابن الصّلاح طريق الاعتبار في "علوم الحديث" (ص: 82) فلينظر.

(4) وقال الشيخ عبد الله الجديع في تعليقه على كلام الإمام ابن الصّلاح في مرتبة "الصدوق": "هذا هو التحقيق الذي يرتضيه أصحاب الفهم السليم لخصايها هذا العلم، فإنّ الناقد العارف حين ينزل بوصف الراوي عن ثقة" فيقول: "صدوق" لم ينزل إلاّ لمعنى أرادّه، وهذا المعنى يعود إلى ضبطه وإتقانه، فكأنّه يقول: (هو صدوق وليس هو بالمتقن وليس حديثه كحديث الثقات)؛ وهذا الموضع هو الذي يتنازع فيه الناقد بين القبول والردّ ويعمل فيه التعصب عند غيرهم عمله، وإلاّ فإنّ الحافظ الناقد أبا محمد بن أبي حاتم حين قال =

في الراوي الصدوق وشبهه: "يُكْتَبُ حديثه ويُنظر فيه" إنّما استفاد ذلك من ألفاظ الأئمة أهل الشان، والواقع يُؤيد ذلك، فإنّ الراوي الموصوفَ بمثل هذا الوصف لا يسلمُ غالبًا من لينٍ وخطأٍ في حديثه، أو يكون قليلَ الحديث ليسَ بالمشهور، ممّا يُثيرُ شبهةً في نقله تحتاجُ إلى احتياطٍ بالغٍ وتحزُّ شديدٍ للخلوص إلى تقوية حديثه وتجويده. وكذلك المعقولُ الصحيحُ يوافقُ هذا ويؤيده، فالصدوقُ إنّ اعتبرنا حديثه فلم نجدَه تفرّدَ بأصلٍ وروى ما رواه الثقاتُ وقلَّ إغرابُه بالأسانيدِ والمتونِ حسنًا حديثه وجودناه، وهذا في كلّ حديثٍ بعينه، وإن وجدناه تفرّدَ بأصلٍ كحکمٍ لا يأتي إلا من طريقه قلنا: أين ثقاتُ الأئمةِ وأئمّتها من طبقته عن حفظِ هذا الأصلِ ونقله ليتفرّدَ به صدوقٌ دونهم؟. قال الحافظُ الذهبيُّ في "الميزان" (140/3) (ترجمة علي بن المديني): "وإن تفرّدَ الثقةُ المتّقينِ يُعدُّ صحيحًا غريبًا، وإن تفرّدَ الصدوقُ ومن دونه يُعدُّ منكرًا، وإن إكثارَ الراوي من الأحاديثِ التي لا يُوافقُ عليها لفظًا أو إسنادًا يُصيرُه متروكٌ الحديث". قلتُ -أي الجديع- : ولو تأملتُ كتابَ "الضعفاءِ" للعقيليِّ، أو "كاملِ" ابنِ عدي أو "ميزانِ" الذهبيِّ وما أودعَ فيها ممّا يُنكرُ على روايتها من الحديثِ مع وصفِ الكثيرينَ منهم بالصدوقِ لَقَامَ لكَ البرهانُ جليًا على صحة ما ذكرتُ لك، فكنْ يقظًا لذلك، واعلمْ أنّ الحديثَ الحسنَ الذي يُساوي الصحيحَ في الاحتجاجِ به هو ما نتجَ الحكمُ بحسنه عن سبَرٍ وتأمّلٍ، لا بمجردِ النظرِ إلى ظاهرِ الإسنادِ كما هو صنيعُ كثيرٍ من المُنتسبين لهذا العلمِ الشريفِ". انتهى كلامه.

قلتُ: ولا بأسَ بذكرِ اصطلاحِ الذهبيِّ في "المنكر" فهو عنده: "ما انفردَ الراوي الضعيفُ به، وقد يُعدُّ مفردُ الصدوقِ منكرًا". ويقول: "إذا انفردَ الرجلُ من التابعينَ فحديثه صحيح. وإن كان من الأتباعِ قيل: صحيحٌ غريب. وإن كان من أصحابِ الأتباعِ قيل: غريبٌ فرد". ينظر: الذهبي، الموقظة (ص: 42، 77). ولعلَّ اصطلاحَ الذهبيِّ في المنكرِ يُوافقُ ما جاء في اصطلاحاتِ المتقدمينَ فيه أيضًا أنّه: "الحديثُ الفردُ الذي يرويه الصدوقُ النازلُ عن درجةِ أهلِ الإتيانِ، وليسَ له عاصِدٌ يُصححُ به، ترى هذا في كلامِ أحمد بن حنبلٍ وأبي داودَ والنسائيِّ والعقيليِّ وابنِ عدي وغيرهم. وهذا هو "الحديثُ الحسن" وهو أحدُ قسمي "الحديثِ المقبول". فالتكارةُ هنا لا يُرادُ بها غيرُ معنى التفرّدِ، ويزولُ أثرها إذا استقصينا تحقيقَ شروطِ حسنِ الحديثِ". الجديع، تحرير علوم الحديث (1036/2).

وأما الصدوقُ، وتفرّده عند المتأخرين: فهذا الصنفُ من الرواةِ يحتجُّ بتفرّدِ الواحدِ منهم جمهورُ المتأخرين، فإنهم يُطلقون الاحتجاجَ بتفرّدِ الصدوقِ في الأحوالِ كلّها ما لم يُخالفِ من هو أوثقُ منه مخالفةً كبيرةً أو بيّنة؛ وأما المتقدمون -وهم علماء الحديث على الحقيقة- ومن تبعهم، فيحتجّون بتفرّدِ الصدوقِ، تارةً، ويردونه تارةً أخرى، وذلك بحسبِ ما يتبينُ لهم من أماراتٍ نقديةٍ وقرائنَ تحفُّ ذلك الخبرَ الذي يريدون أن يتجسّموا الحكمَ عليه؛ وعند علماء المتقدمين في أحكامِ ومعاني تفرّدِ الرواةِ ودلائله، من البحثِ والتفصيلِ، ما ليسَ عند المتأخرين". محمد سلامة، لسان المحدثين (338/3).

ثم إنّ هذا الذي قيل، وما سيأتي في الكلامِ عن مرتبةِ "الصدوق" عند ابنِ أبي حاتم، يردُّ على الذين قالوا إنّ لفظةَ "صدوق" عنده لا تعني الحديثَ الحسنَ بل دونه، وهو الذي يصلحُ للمتابعاتِ والشواهدِ، وقد قال بذلك كلّ من الشبخين شعيب الأرنؤوط، وبشار عواد في "تحرير التقريب" (42/1)، فليُنظر كلامهما، وقد تعقبهما محمدٌ خلف سلامة على "ملتقى أهل الحديث".

إذ إن الصَّلاحَ يوافقُ تمامًا عبدَ الرحمنِ في أنَّ حديثَ الصَّدوقِ للكتابةِ والاعتبارِ، لا للاحتجاجِ به بإطلاقٍ، وأنَّه لا يُحتجُّ به ابتداءً، بل بعدَ استيفاءِ النَّظَرِ -على ما تقدَّم- وقد استدلاً لذلكَ بقولِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ مَهدي، فأسندَ ابنُ أبي حاتمٍ إليه أنَّه قال: "حدَّثنا أبو خَلْدَةَ⁽¹⁾. فقالَ له رجلٌ: "كانَ ثقةً؟" قالَ: "كانَ صدوقًا، كانَ مأمونًا، كانَ خيارًا، الثقةُ شعبةٌ وسفيان⁽²⁾. فابنُ مَهدي في جوابه هذا قد مايزَ بينَ الصَّدوقِ والثقةِ، وغيَيرَ بينهما. بل إنَّ تعليقَ ابنِ أبي حاتمٍ على كلامِ ابنِ مَهدي يوكِّدُ ذلكَ؛ إذ قالَ: "فقدَ أخبرَ -يعني ابنَ مَهدي- أنَّ النَّاقلةَ للآثارِ والمقبولينَ على منازلٍ، وأنَّ أهلَ المنزلةِ الأعلى "الثقاتُ"، وأنَّ أهلَ المنزلةِ الثانيةِ أهلُ الصَّدقِ والأمانة". ولو أنَّهما في مرتبةٍ واحدةٍ لما قالَ ما قاله، بل لجعلهما في مراتبه في مرتبةٍ واحدةٍ، وساوَى بينهما، واحتجَّ بحديثِ كلِّ منهما سواءً. لكنَّ الحاصلَ أنَّ الأئمةَ ابنَ مَهدي، وابنَ أبي حاتمٍ، ثمَّ ابنَ الصَّلاحِ، يُغيَرونَ بينَ مرتبتي الثقةِ، والصدوقِ، وحكمِ حديثِ كلِّ منهما، ولم يعترضْ عليهم أحدٌ⁽³⁾.

(1) خالد بن دينار أبو خَلْدَةَ التَّميمي السَّعدي الخياط البصري. تنظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (327/3)، ترجمة 1471.

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (160/1)، والجرح والتعديل (328/3)، وابن الصَّلاح، علوم الحديث (ص: 123).

(3) وقد علَّقَ د. نور الدِّين عتر في تحقيقه "علوم الحديث" (ص: 123-124) على رأي ابن الصَّلاح -الذي تقدَّم- بقوله: "وهذا نصٌّ واضحٌ حاسمٌ من ابن الصَّلاح في مرتبةِ الصدوقِ، ولا بأسَ به، يردُّ على مَنْ زعمَ أنَّه يُحتجُّ بهذه المرتبةِ بإطلاقٍ، دونَ حاجةٍ للنَّظَرِ في حديثه، ويردُّ عليه زعمه أنَّ معنى قولهم هنا: "يُكتبُ حديثه وينظر فيه" أنَّه ينظر فيه لئلا يكونَ خالفَ الثَّقات. فقد فسره ابنُ الصَّلاحِ، ومن بعده باختبارِ الضبطِ، ممَّا لا يدعُ مجالاً لقائل".

وقد يُستدلُّ لما ذهبوا إليه في مرتبةِ "الصدوقِ"، وحكمها بقولِ النَّوويِّ في "التقريب" (ص: 52)، حينَ نقلَ مراتبِ ابنِ أبي حاتمٍ فقال: "الثانية: صدوقٌ، أو محلِّه الصَّدق، أو لا بأسَ به. قالَ ابنُ أبي حاتمٍ: هو ممَّن يُكتبُ حديثه وينظرُ فيه، وهي المنزلةُ الثانيةُ وهو كما قال، لأنَّ هذه العبارةَ لا تُشعرُ بالضبطِ، فيعتبر حديثه على ما تقدَّم. وعن يحيى بن معين: إذا قلتَ لا بأسَ به فهو ثقةٌ، ولا يقاومُ قوله عن نفسه نقلَ ابنِ أبي حاتمٍ عن أهلِ الفنِّ". أقول: فعبارَةُ النَّوويِّ الأخيرةُ وأنَّ ابنَ أبي حاتمٍ ينقلُ عن أهلِ الفنِّ، يؤيدُ أنَّ ما قاله في المراتبِ اصطلاحُ أهلِ الفنِّ، لا اصطلاحًا خاصًا به، ومن ذلكَ قوله في مرتبةِ "الصدوقِ". وكذلكَ كانَ ابنُ الصَّلاحِ قد علَّقَ على قولِ ابنِ معينٍ قائلًا: "ليس في هذا حكايةٌ ذلكَ عن غيره من أهلِ الحديثِ، فإنَّه نسبَه إلى نفسه خاصةً، بخلافِ ما ذكره ابنُ أبي حاتمٍ، والله أعلم". ابن الصَّلاحِ، علوم الحديث (ص: 124).

- وهنا مسألتان لا يتبعي أن يغفل عنهما:

المسألة الأولى: أن ابن أبي حاتم حين عقد لرواة الأحاديث مراتب مجملة في الموضوعين من "تقدمة المعرفة" ذكر في موضعين أن الصدوق غير كثير الغلط يحتج بحديثه، بيد أنه حين عقد مراتب تفصيلية للألفاظ وأحكامها، جعل حديث الصدوق للكتابة والاعتبار، لا للاحتجاج، وهذا ما قد يبدو تناقضاً؛ إذ كيف يجعله مرة للاحتجاج، وأخرى للاعتبار والكتابة؟! أجاب على ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل": فقال: "وقوله في 'الصدوق': 'يكتب حديثه وينظر فيه': أي ليعرف أنه كثير الخطأ فلا يحتج بحديثه، أم قليل الخطأ فيحتج بحديثه، كما قرره وصرح به في التقسيم السابق لمن ذكره فيه في المرتبة الثالثة في الموضوعين، إذ قال: 'الصدوق الذي يهمل أحياناً يحتج بحديثه'. وقال في الرابعة فيهما: 'الصدوق المغفل الغالب عليه الخطأ لا يحتج بحديثه'. فلا تنافي بين كلاميه بل تلاق وتوافق.

ومن هذا تبين أن ابن أبي حاتم يقرر أن "الصدوق" إذا كان قليل الخطأ يحتج به، وإذا كان كثير الخطأ لا يحتج به، وهو حكم عدل، وقول فصل، لا يصح النزاع فيه⁽¹⁾. وأجاب عنه أيضاً الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في كتابه "ضوابط الجرح والتعديل" فقال:

1. "إن الاحتجاج بمن ذكره في مراتب الرواة مقيّد بمن قد قبله الجهابذة النقّاد.

2. ولأنه -أي ابن أبي حاتم- قد صرح في المنزلة الأولى بالاحتجاج، وفي "صالح الحديث"، وهي المنزلة الرابعة، بأنه يكتب حديثه للاعتبار، فبقية المرتبتان الثانية والثالثة محل نظر، ولا شك أن من قبله الجهابذة النقّاد من أهلها للاحتجاج، فهو ممن يحتج بحديثه، وإنما يعرف قبولهم له بتتبع أقوال أهل النقّاد في الراوي، من جهة توثيقهم له، أو من جهة تصحيحهم وتحسينهم لما تفرّد به.

3. ثم ساق تعليق ابن الصّلاح على قول ابن أبي حاتم: "يكتب حديثه، وينظر فيه" وأن عبارات تلك المنزلة لا تشعر بشريطة الضبط⁽²⁾. على التفصيل الذي قد تقدّم.

(1) المنذري، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص: 52). قلت: وهذا تأكيد وتقرير من كلام ابن أبي حاتم نفسه أن حديث الصدوق للنظر، أقل خطؤه، أم أكثر؟ فإن كانت الأولى احتج به، وإلا فلا!

(2) ينظر: عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل (ص: 159-160).

قلت: وعلى أي حال يبقى الأمر في هذه المسألة اجتهادياً يحتمل غير تفسير، ولا نص صريح فيه من أهل العلم الذين تكلموا على مراتب ابن أبي حاتم، إذ كلهم ما ذكروا سوى كلامه على الألفاظ ومراتبها، دون التفاتٍ لبقية تقسيماته للرواة، ولا حملٍ لبعض كلامه في واحدة منها على الأخرى، بل إنهم ما عولوا سوى على تقسيمه الأخير الذي ذكر فيه مراتب ألفاظ التعديل والتجريح، وأحكامها.

المسألة الثانية: في الأحكام على المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم، ما الفرق بين قوله في مراتب "يكتب حديث الراوي وينظر فيه"، وبين قوله في أخرى "يكتب حديثه اعتباراً؟!".

ويجيب الدكتور إبراهيم اللاحم فيقول: "إن قلنا إنه مجرد اختلاف عبارة، فالجميع لا يحتج بهم إذا انفردوا، وحديثهم جميعاً يكتب وينظر فيه للاعتبار والاعتضاد، مع تفاوتهم - فالأمر لا يحتاج إلى تفريق، ولكن يظهر لي أن ابن أبي حاتم قصد التفريق بينهما، فمن يكتب حديثه وينظر فيه قد يحتج به لوحدته بقرائن تحتف بحديثه وروايته المعينة، فيلتحق في ذلك الحديث وتلك الرواية بأدنى أصحاب المرتبة الأولى وهم الثقات، فيصح حديثه ويحتج به، وإن كان هو في الجملة دونهم، وأما من يكتب حديثه اعتباراً فلا يحتج به لوحدته مطلقاً، وإنما قد يُعصد حديث غيره، أو يُعصده حديث غيره، مع اشتراك الجميع - من يكتب حديثه وينظر فيه، ومن يكتب حديثه اعتباراً - في أن حديثهم ابتداءً لا يحكم له بحكم معين، قبل استيفاء النظر في رواية غيرهم"⁽¹⁾.

هذا فيما يتعلق بكلام ابن الصلاح، ومن هم بعد ابن أبي حاتم في المراتب، والكلام في مرتبة "الصدوق"، وغيره مما تقدم. ثم جاء الإمام الذهبي فعقد مراتب للتعديل، وأخرى للتجريح في ديباجته لـ "ميزان الاعتدال"، فقال في مراتب التعديل⁽²⁾:

1. "فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متون، وثقة ثقة.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ص: 300).

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (4/1).

2. ثم ثقة⁽¹⁾.

3. ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

4. ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدق إن شاء الله، وصويح، ونحو ذلك.

"فالذهبي بذلك زاد رتبة أعلى تعديلاً من الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة"⁽²⁾.

وقال الذهبي في مراتب التجريح⁽³⁾:

(1) والذي في طبعة دار المعرفة، بتحقيق علي محمد الجاوي من "الميزان"، وهي الطبعة المعتمدة لدي، جاء فيها: "أعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متون، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق"، فلم يجعل المرتبة الثانية قوله: "ثقة"، إنما قال: "ثم ثقة صدوق". ثم إنه جعل المراتب ثلاثة. فعدت إلى طبعة ثانية "الميزان"، وهي طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، فجاء في مقدمة الذهبي فيها (114/1): "أعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متون، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم مقبول"، وعد خمس مراتب تعديل، وجعل المرتبة الثانية عنده "ثقة"، وهي التي لم ترد في طبعة دار المعرفة، وزاد مرتبة "مقبول" أيضاً، فجعل للذهبي خمس مراتب للتعديل. أما المراتب التي أثبتتها في المتن فهي التي أثبتتها كل من: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل"، ومثله الشيخ نور الدين عتر في "منهج النقد في علوم الحديث"، وقد علق الشيخ أبو غدة على من جعل مراتب الذهبي ثلاثاً، وعلى من جعلها خمساً أيضاً، فقال: "والصواب أنها أربعة، ووقعت في "لسان الميزان" ثلاثة، وهو كثير التحريف". وقد استدلل الشيخ على كونها أربعة بما نقله الحافظ العراقي من كلام الذهبي فيها، في حاشيته على "مقدمة ابن الصلاح"، وشرحه على الألفية"، والنظر في خمس نسخ خطية مخطوطة. ثم قال: "فليعتمد هذا التقسيم، إلا إذا عثر على ما يخالفه من خط الحافظ الذهبي نفسه فيعدل إليه". وعليه فمراتب تعديل الذهبي أربع، وخمس للتجريح - كما سيأتي -. وكذلك وقع عدّها في الطبعة التي اعتمدها من "اللسان" (199/1). وينظر: كلام الشيخ أبي غدة في: "الرفع والتكميل": حاشية (1) (ص: 135)، وحاشية (1)، (ص: 139). وينظر أيضاً: العراقي، التقييد والإيضاح (ص: 133-139)، وشرح التبصرة والتنكرة (370/1-372).

(2) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص: 107).

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (4/1). وقد وقعت فيه مراتب الذهبي للجرح خمس مراتب، وكذلك في "اللسان" (199/1)، وفي "شرح التبصرة والتنكرة" للعراقي (376/1-378). أما السخاوي فعدّهم ستة، قال: "أما الذهبي فالمراتب عنده ست". "فتح المغيب" (297/2).

1. "وأردى عبارات الجرح: دجال، (1) كذاب، أو وضاع، يضع الحديث (2).
2. ثم مُتهم بالكذب، ومتفق على تركه.
3. ثم متروك، ليس بثقة، وسكنوا عنه، وذهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.
4. ثم واه بمرّة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه، وضعيف، وواه [ومنكر الحديث] (3)، ونحو ذلك.

5. ثم يُضعف، وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يُعرف ويُنكر، فيه مقال، نُكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يُحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مُبتدع. ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يُحتج به مع لين ما فيه.

وقد فصلَ الذهبي في المرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم فجعلها في ثلاث مراتب. أمّا الحافظ العراقي فقال في "شرح التبصرة والتذكرة": "وقد رتب ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" طبقات ألفاظهم فيهما -يعني في الجرح والتعديل-، فأجاد وأحسن. وقد أوردها ابن الصلاح وزاد فيهما ألفاظاً أخذها من كلام غيره. وقد زدت عليهما ألفاظاً من كلام أهل هذا الشأن" (4). فزاد على ما قاله ابن أبي حاتم، وابن الصلاح من ألفاظ (5)،

لكنه تابع الذهبي على تقسيمه (6)، وحكم على المراتب: فقال في أحكام مراتب التعديل: "الأولى والثانية: يُحتج بحديث أصحابها، والثالثة: يُكتب حديثه وينظر فيه، والرابعة: كالتى قبلها

(1) والمعنى على تقدير "أو"، أي: "دجال، أو كذاب، أو وضاع يضع الحديث". نبه على ذلك الشيخ أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل" (ص: 67)، حاشية (1).

(2) وقد بدأ الإمام الذهبي بأردى عبارات الجرح، وأشدّها، في حين بدأ ابن أبي حاتم بأسهلها.

(3) قال محقق "الميزان" إن قوله "منكر الحديث" جاء في نسخة واحدة فقط.

(4) ينظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (369/1).

(5) وينظر ما زاده من ألفاظ التعديل على ابن أبي حاتم، وابن الصلاح: شرح التبصرة والتذكرة (372/1-373)، وما زاده عليهما من ألفاظ الجرح (379/1).

(6) وقد تقدّم أنّ الحافظ الذهبي زاد على ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، مرتبة التعديل بالترتيب. وقال الحافظ العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (370/1): "ومراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات: فالمرتبة الأولى العليا من ألفاظ التعديل...، وذكر مرتبة التكرار التي زادها الذهبي، لكن قوله في الأول: "مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات" يُشعر أنه قد تردّد في اعتبار مرتبة التكرار مرتبة تسبق المراتب الأربع التي ذكرها، أو أنها أرفع ألفاظ المرتبة الأولى من المراتب الأربع". كذا ذكر الشيخ أبو غدة في "جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل" (ص: 54).

يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ دُونَهَا"⁽¹⁾. وَفِي الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ الْأُولَى مِنْ مَرَاتِبِ الْجَرَحِ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَرَاتِبِ "لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ". وَفِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ: "يُخْرَجُ حَدِيثُهُمْ لِلْإِعْتِبَارِ"⁽²⁾.

ثُمَّ كَانَتْ بَعْدَهُمِ الْمَرَاتِبُ الَّتِي عَقَدَهَا الْإِمَامُ ابْنُ حَجْرٍ لِلتَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ فِي كِتَابِهِ "التَّقْرِيْبِ"، سَتَّ مَرَاتِبَ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فزَادَ عَلَى مَا صَنَعَهُ الذَّهَبِيُّ، وَالْعِرَاقِيُّ، التَّعْدِيلَ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ: "كَأَوْثِقِ النَّاسِ". فَقَالَ فِي "نُحْبَةِ الْفِكْرِ": "مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ: وَأَرْفَعُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلِ: كَأَوْثِقِ النَّاسِ"⁽³⁾. وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ السَّخَاوِيُّ⁽⁴⁾.

وَكَذَا زَادَ مَرْتَبَةَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ -⁽⁵⁾.

(1) ينظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (370-372).

(2) المرجع السابق (377-388).

(3) قَالَ فِي "نُحْبَةِ الْفِكْرِ" (ص: 86): "وَمِنْ الْمَهْمِ: مَعْرِفَةُ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ ... وَمَرَاتِبِ الْجَرَحِ: وَأَسْوَأُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلِ، كَأَكْذَبِ النَّاسِ، ثُمَّ دَجَّالٌ، أَوْ وُضَّاعٌ، أَوْ كَذَّابٌ. وَأَسْهَلُهَا: لَيْنٌ، أَوْ سَيِّءُ الْحِفْظِ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ. وَمَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ وَأَرْفَعُهَا الْوَصْفُ بِأَفْعَلِ: كَأَوْثِقِ النَّاسِ، ثُمَّ مَا تَأَكَّدُ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ كَثِقَةٍ ثِقَةٍ، أَوْ ثِقَةً حَافِظًا، وَأَدْنَاهَا مَا أَشْعَرَ بِالْقَرَبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ: كَشَيْخٍ ...".

(4) ينظر: السَّخَاوِيُّ، فَتْحُ الْمَغِيبِ (ص: 278).

(5) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى "تَقْرِيْبِ" ابْنِ حَجْرٍ (ص: 24): "إِنَّ الصَّحْبَةَ لَيْسَتْ مَرْتَبَةً وَلَا لَفْظَةً مِنْ مَرَاتِبِ التَّعْدِيلِ وَالْفَاطِظَةِ الَّتِي تُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ فِي الرِّوَاةِ، فَكَلِمَةُ "ثِقَةٍ" -مَثَلًا- كَلِمَةٌ تُسْتَفَادُ مِنْ يَحْيَى ابْنِ مَعِينٍ فِي فَلَانٍ مِنَ الرِّوَاةِ، وَكَلِمَةُ "صَدُوقٍ" أَيْضًا، كَلِمَةٌ تُسْتَفَادُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ فِي رَاوٍ آخَرَ، وَهَكَذَا. أَمَّا الصَّحْبَةُ فَمَوْهَبَةٌ إِلَهِيَّةٌ لَمَنْ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لِصَحْبَةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ لَوَازِمِ هَذِهِ الْمَوْهَبَةِ الْعَدَالَةَ ... وَقَدْ صرَّحَ الْمَصْنُفُ -يَعْنِي ابْنَ حَجْرٍ- بِالسَّبَبِ الدَّاعِي لَهُ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّحَابَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ فَقَالَ: "شَرَفُهُمْ". وَهُوَ غَيْرُ غَافِلٍ عَنِ أَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ وَلَا تَلَازِمَ بَيْنَ الصَّحْبَةِ وَكَمَالِ الضَّبْطِ وَالْحِفْظِ، وَغَيْرُ غَافِلٍ عَنِ عُنْصُرِ الْبَشَرِيَّةِ فِي الصَّحَابَةِ، فَلَا دَاعِي لِاسْتِغْرَابِ الصَّنَعَانِيِّ فِي "تَوْضِيْحِ الْأَفْكَارِ" (2/263)، وَقَوْلُهُ "كَيْفَ يُجْعَلُ كَوْنُ الرَّوَايِ صَحَابِيًّا أَبْلَغُ مِنَ الْمَوْصُوفِ بِ"أَوْثِقِ النَّاسِ" وَنَحْوِهِ، وَالصَّحْبَةُ لَا تُتَنَافَى النِّسْيَانَ وَعَدَمَ الْحِفْظِ؟!". وَإِنَّمَا أَتَى الصَّنَعَانِيُّ مِنْ قَبْلِ شَيْءٍ آخَرَ، هُوَ فَهْمُهُ خَطَأً لِكَلَامِ الْمَصْنُفِ، إِذْ قَالَ مَفْرَعًا عَلَيْهِ (2/263): "قَاوُلُ الْمَرَاتِبِ تَوْثِيْقًا: كَوْنُ الرَّوَايِ صَحَابِيًّا". وَهَذَا غَيْرُ صَحِيْحٍ، وَكَلَامُهُ هُنَاكَ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْنِيدٍ. انْتَهَى كَلَامُهُ. ثُمَّ إِنَّهُ يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَاتِبَ الَّتِي عَقَدَهَا ابْنُ حَجْرٍ فِي "التَّقْرِيْبِ" (ص: 74) إِنَّمَا هِيَ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ لَهُ فِي الْكِتَابِ، لَا أَنَّهَا مَرَاتِبُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بِإِطْلَاقٍ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخَانُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو غَدَةَ، وَتَلْمِيْذُهُ مُحَقِّقُ "التَّقْرِيْبِ" الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ. قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي مَقْدَمَةِ "التَّقْرِيْبِ": "إِنِّي أَحْكُمُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ مِنْهُمْ =

بحكمٍ يشملُ أصحَّ ما قيلَ فيه، وأعدلَ ما وصفَ به. بالخصي عبارةً وأخلص إشارةً ... وبحسب ما ذكرتُ انحصَرَ لي الكلامُ على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبةً" ولا بأسَ بذكر أدلة الأَخيرِ على كونِ مراتبِ ابنِ حجرٍ إنّما هي خاصةٌ "بالتقريب"، فقالَ في تعليقه على الكتاب:

"إنَّ ابنَ حجرٍ جعلَ الوصفَ بأفعلِ التفضيلِ مرتبةً أولى وذلكَ في "تخية الفكر" (ص:86)، وشرحه (ص:39) في حين جعلها في "التقريب" مرتبةً ثانية. ولا تعارضَ إذ هو في "شرح النخبة" يقرُّ المراتبَ تقريرًا عامًا، ويذكر مراتبَ التعديلِ البشريِّ الاجتهاديِّ، ولا دخلَ للصحبةِ بها؛ إذ هي تعديلٌ إلهي. ثمَّ ذكرهم في "التقريب" حينَ بيَّن اصطلاحَه الخاصَّ في الكتابِ ففيه من يشملهم تعديلُ البشرِ، ومن يشملهم تعديلُ ربِّ البشرِ -سبحانه-.

قوله في المرتبةِ الخامسة: "من قصرَ عن الرابعةِ قليلاً وإليه الإشارةُ بصدوقِ سيءِ الحفظِ ... ويلتحقُ بذلكَ مَنْ رُميَ بنوعٍ من البدعةِ كالتشيعِ والقدرِ والتصبِ والإرجاءِ والتَّجهم". وقوله يلتحقُ بذلكَ إشارةً إلى سببٍ آخرَ غيرِ الأوهامِ، قد أنزلَ أهلَ هذه المرتبةِ عن رتبةٍ من قبلهم في الرابعة، وهذا السببُ هو "البدعة"، فجعلهُ الصدوقُ الذي رُميَ بالقدرِ مثلاً من أهلِ المرتبةِ الخامسة، لا يتفقُ مع ما قرره ابنُ حجرٍ نفسه، وغيرُهُ من العلماءِ من كونِ البدعةِ لا تقدحُ في عدالةِ الراوي قدحاً مطلقاً. يشهدُ لذلكَ قوله في "الفتح" (182/10) في كتابِ الطبِّ، بابُ ما يُذكرُ في الطَّاعون: "... أبا بلجٍ بفتحِ الموحدةِ وسكونِ اللامِ بعدها جيمِ واسمُهُ يحيى وثقهُ ابنُ معينٍ والنسائيُّ وجماعةٌ، وضعفهُ جماعةٌ بسببِ التشيعِ وذلكَ لا يقدحُ في قبولِ روايتهِ عندَ الجمهورِ". ثمَّ إنَّه هل ينسحبُ فعلُ ابنِ حجرٍ في "الصدوقِ الذي رُميَ بنوعِ بدعةٍ" على الثقةِ إذا رُميَ بها أيضاً؟!.

ويقولُ ابنُ حجرٍ في السادسة: "مَنْ ليسَ له من الحديثِ إلا القليل، ولم يثبتَ فيه ما يتركُ حديثه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظِ مقبولٍ حيثُ يتابع، وإلا فليُنْ الحديث". فشرطُ قلةِ حديثِ المقبولِ واللين، ليسَ له علاقةٌ بِمَنْ يُقالُ فيه "مقبول"، أو "لين"، وهذا واضحٌ لمن تصفحَ كتبَ الرجالِ، وتراجهم. وكذا اشتراطُهُ ألا يكونَ فيه ما يتركُ حديثه من أجله، ليسَ ذا علاقةٍ بوصفِ الراوي بـ "مقبول"، أو "لين". وإنَّ اشتراطه تفرّدَ الراوي بالحديثِ ليكونَ "ليناً"، وعدمَ تفرّده به ليقالَ "مقبول"، هذا لا يُعرفُ في المصطلحاتِ العامّةِ لعلماءِ الجرحِ والتعديلِ، إنّما يلاحظونَ التفرّدَ وعدمه حينَ التطبيقِ العمليِّ وحكمهم على حديثٍ ما بالصحةِ أو الضعفِ، لا في حالِ الجرحِ والتعديلِ.

وقد علّقَ الشيخُ أبو غدة في تعليقه على "الرفعِ والتكميل" (ص: 184) على المرتبةِ السادسة أيضاً بأن: "الوصفَ بلفظِ مقبولٍ اصطلاحاً لابنِ حجرٍ في "التقريب" لم يُذكر في كتبِ سابقيه، ولا ذكره اللكنوي في "الرفعِ والتكميل" عن أحدٍ مع استقصائه، بدءاً من ابنِ أبي حاتم، وانتهاءً بالسخاويِّ والسنديِّ، فدلَّ على أنّ هذا التقسيمَ للمراتبِ للحافظِ ابنِ حجرٍ خاصٌّ بكتابه "التقريب" فحسب.

فقلتُ -الباحثة-: وقد وجدتُ وصفَ الراوي بـ "مقبول" عندَ الإمامِ الذهبيِّ فقالها في "الكاشف" (1/ 235)، في ترجمة إسحاقَ بن جعفرِ الصادقِ، رقم 292. وكذا في "تاريخ الإسلام" (571/7) ترجمة

الحسن بن أحمد بن سعيد الزهاوي، رقم 434. لكن لعلَّ الشيخ يقصدُ اصطلاحَ ابنِ حجرَ في المقبولِ، لا اللفظةَ ذاتها - والله أعلم - . ثمَّ تابعَ الشيخَ عوامة يقول:

وقوله في السابعة: "مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ مُسْتَوْرٍ، أَوْ مَجْهُولِ الْحَالِ". فهو قد قسَمَ المجاهيلَ هنا، وفي "شرح النخبة" (ص: 24) قسَمين: مجهولُ عينٍ لم يرو عنه غيرُ واحدٍ ولم يوثَّق، ومجهولُ حالٍ - أو مستور - : روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثَّق. في حين جعلَ ابن الصَّلَاحِ في "علوم الحديث" (111/1-113) المجاهيلَ ثلاثة: مجهولُ عينٍ انفردَ بالروايةِ عنه واحدٌ ولم يوثَّق، ومجهولُ حالٍ عرفتُ عينه، بأن روى عنه عدلان وعيَّناه، ولم يوثَّق. ومجهولُ العدالةِ الباطنة، بأن عرفتُ عدالته الظاهرة فعدَّلَ بها، وهو المستور، وهو عدلُ الظاهرِ خفيِّ الباطنِ. فالمستورُ أحسنُ حالاً من مجهولِ الحالِ، مع أنَّ المصنَّفَ يُسوِّيَ بينهما.

وقوله في "الثامنة": "مَنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمُعْتَبَرٍ، وَوَجَدَ فِيهِ الضَّعْفُ وَلَوْ لَمْ يُفَسَّرْ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِلَفْظِ: ضَعِيفٌ". فشرطه الأول: وجودُ توثيقٍ، لكنَّه لعالمٍ من علماء الجرح والتعديل، غير مُعتدِّ بتوثيقه حال انفراده، كأنه يُعرِّضُ بابنِ حَبَّانٍ، وابنِ شَاهِينٍ في "تقَاتِيهِمَا"، أو بابنِ حَبَّانٍ والحاكم إذا أُخرِجاً لرجلٍ في صحيحهما. والشرطُ الثاني: وجودُ الجرحِ في الرجلِ، ولو كانَ الجرحُ مبهمًا غيرَ مفسَّر، وقد قرَّرَ المصنَّفُ في "شرح النخبة" (ص: 40) أنَّ الجرحَ المبهمَ مقبولٌ في حقِّ من خَلا عن التعديلِ، وتراه هنا ينزِلُ التوثيقَ غيرَ المُعتبرِ بمنزلةِ عَدَمِهِ، فيعملُ هذا الجرحُ المبهمَ فيه. لكن يلاحظُ غموضٌ وتعميمٌ في قوله "ووجدَ فيه الضعف" فما هو مستواه ومداه؟ إذ قد تكونُ عبارةُ هذا الضعفِ غيرِ المفسَّرِ تستحقُّ تنزيلَ الراوي إلى مرتبةٍ أشدَّ ضعفاً ونزولاً من المرتبةِ الثامنة!

وقالَ الشيخُ أبو غدة في "جوابِ الحافظِ المنذري" (ص: 55): "وسَهَا الحافظُ السيوطيُّ في "تدريبِ الراوي" (516/1) حينَ قال: "ألفاظُ التعديلِ مراتبُ ذكرها المصنَّفُ -النووي- كابنِ الصَّلَاحِ -تبعاً لابنِ أبي حاتم- أربعة، وجعلها الذهبيُّ والعراقيُّ خمسة، وشيخُ الإسلامِ ستة". ثمَّ علَّقَ الشيخُ أبو غدة: "والمعنيُّ في كلامِ السيوطيِّ: المراتبُ الستُ التي ذكرها الحافظُ ابنُ حجرَ في "التقريب"، فوهِمَ السيوطيُّ رحمه الله تعالى في هذا، إذ جعلها عامَّةً".

أقولُ: وعليه أيضاً فليسَ بجيِّدِ نقلُ الشيخِ أحمد شاكِرٍ في شرحه "الباعثُ الحثيثُ" (317/1) حاشية (3) مراتبِ ابنِ حجرَ على أنَّها مراتبُ عامَّةٌ في الجرحِ والتعديلِ، لا خاصةً بـ "التقريب"، وقد انتقدَ الشيخُ عوامةُ الشيخَ أحمدَ شاكِرَ على فعلِهِ هذا، معَ أنَّه في "الباعثُ الحثيثُ" وعقبَ كلامِ شاكِرٍ مباشرةً علَّقَ الشيخُ عليُّ بنُ حسنٍ فقال: "ويغلبُ على الظنِّ أنَّ هذه المراتبُ إنما هي خاصَّةٌ بالحافظِ ابنِ حجرٍ، وليستُ مطلقةً عندَ جميعِ النقادِ والأئمة. فاعتبارها نظاماً للنقدِ علم في الجرحِ والتعديلِ لا يخفى ما فيه!" ولعلَّ الطبعةَ التي اعتمدها الشيخُ عوامةُ "للباعثِ الحثيثُ" ليس فيها تعقيبُ الشيخِ عليِّ ابنِ حسنٍ هذا. وكلُّ هذا الذي سقَّته من كلامِ الإمامِ ابنِ حجرٍ، وفعلِهِ نفسه، وكلامِ الشيخينِ أبي غدة، وعوامةٍ يدلُّ أنَّ اصطلاحاتِ ابنِ حجرٍ إنما هي خاصةٌ بكتابه "التقريب" لا اصطلاحاً عامًّا له.

وفي "التجريح زاد رتبة المبالغة في الكذب فقال: "ومراتب الجرح: وأسوأها: الوصف بأفعل: كأكذب الناس"⁽¹⁾. وتابعه السخاوي أيضاً⁽²⁾.

هذا بالنسبة لمراتب ابن أبي حاتم، وأحكامها، وتعليقات العلماء بعده عليها. ومراتب من وضعوا مراتب بعده أيضاً، مع بيان الاختلاف بينهم، ومناقشة المسائل والآراء على ما تقدم بيانه. لكن أمراً مهماً لا يجدر إغفاله، ولا مناص من ذكره هنا. فقال د. نور الدين عتر في تحقيقه "علوم الحديث" لابن الصلاح: "لكن يجب أن تعلم أنه ليس بين هذه التقاسيم لمراتب الجرح والتعديل اختلاف في حكم المراتب، بل كلهم يبنون على تقسيم الرزاري، إنما اختلافهم في زيادة تفصيل لها فقط"⁽³⁾. وإلى مثل ما ذهب إليه الدكتور عتر، ذهب الدكتور اللاحم أيضاً واستدل لذلك قائلاً: "فالمراتب الأولى من مراتب التعديل -وهي التي فصلها الذهبي والعراقي إلى مرتبتين، وفصلها السخاوي إلى أربع مراتب بقي حكم أهلها، وأنهم يحتج بهم. غاية ما فعلوه إذن أنهم جعلوا الثقات على مراتب، دفعهم لذلك الحاجة إلى الموازنة بين الثقات حين الاختلاف، وابن أبي حاتم نظر إلى اتفاقهم في الحكم، وهو الاحتجاج بحديثهم كلهم، والمراتب الثلاث الأخيرة من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم جعلها الذهبي، والعراقي، والسخاوي مرتبتين فقط، وانفقوا معه على أن أصحاب هذه المراتب مع تفاوتهم لا يحتج بحديثهم ابتداءً، وإنما يكتب ويُنظر فيه". وكذلك ذكر اللاحم التفصيل الذي صنعه من بعد ابن أبي حاتم في

(1) ابن حجر، نُخبة الفكر (ص:86).

(2) ينظر: السخاوي، فتح المغيب (ص:289). وقد جعل السخاوي ست مراتب للتعديل، ومثلها للتجريح. بدأ في التجريح بالأشد جرحاً ثم الأدنى -كما صنع الذهبي-، خلافاً لما فعله ابن أبي حاتم، وابن الصلاح. وتتنظر في "فتح المغيب" (277/2-301). وقال السخاوي تعليقا على الألفاظ التي زادها الأئمة على مراتب الجرح والتعديل، من غير استقصاء لها: "فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، و"الكامل" لابن عدي، و"النهذيب" وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة. ولو اعتنى بارع بتبعتها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً. وقد كان شيخنا يعني ابن حجر -يلهجُ بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، ويقرائن ترشداً إلى ذلك". قلت: ولعل كل الدراسات، والأبحاث، والرسائل التي يخرجها طلبة العلم اليوم ويدرسون فيها مناهج أئمة النقد، ويتبعون اصطلاحاتهم ومدلولاتها، ومراتبهم وأحكامها يكون فيها شيء من هذا التتبع الذي أراده شيخ الإسلام ابن حجر.

(3) ابن حجر، علوم الحديث (1/122)، حاشية (2).

مراتب التجريح، وتفصيلهم في المرتبة الأخيرة عنده، "وأنهم قصدوا بتفصيلهم ذلك أن أصحاب هذه المرتبة عند ابن أبي حاتم ليسوا على صفة واحدة، فمنهم من عرف واشتهر بوضع الحديث، ومنهم من رُمي به، ومنهم من اتهم في ذلك، ومنهم من ألحق بهؤلاء، وإن كان يرتكب ما يرتكب عن غير عمد، وإنما يقع منه بسبب غفلته، مع اتفاق هؤلاء الأئمة مع ابن أبي حاتم في الحكم، وهو أن حديث هؤلاء كلهم متروك، لا يكتب، ولا يُعتبر به، ولا يُلتفت إليه"⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التقسيم المختار لمراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم:

وبناءً على ما تقدم، وحسب الأحكام التي جعلها ابن أبي حاتم للمراتب التي صنعها، فتلاحظ أن ابن أبي حاتم اعتبر في هذه الدرجات الاحتجاج بالراوي، أو عدمه. ويمكن أن تكون مراتب الرواة عنده أربعة:

الأولى: منزلة الاحتجاج: وهي منزلة الثقات رواة الأحاديث الصحيحة.

الثانية: منزلة الكتابة للنظر: وهي منزلة رواة الأحاديث الحسنة ابتداءً⁽²⁾.

والثالثة: منزلة الكتابة للاعتبار: وهي منزلة الرواة الذين يُستشهد بهم ولا يُحتج بهم. وهذه المنزلة الثالثة جعلها ابن أبي حاتم خمس درجات، فمن أعلاها درجة شيخ، فهي ليست من مراتب الاحتجاج، ويليهما صالح الحديث، ثم لين الحديث، ثم ليس بقوي، ثم ضعيف الحديث.

والمنزلة الرابعة: منزلة الترك: وذكر من ألفاظها متروك الحديث، وذهب الحديث، وكذاب .

وأذكر هنا ملاحظات هامة على هذه المراتب، وإن كنت قد ذكرت بعضها منها سابقاً،

فلا بأس من التأكيد عليها ثانية هنا:

1. هذه المراتب تتسلسل في حكمها على أصحابها من الأعلى ثم الأقل فالأدنى تعديلاً، وتجريحاً، ويشبه ذلك فعل ابن حجر في مراتبه.

2. مقصود ابن أبي حاتم بالنظر الذي ذكره في مرتبة الصدوق: هو النظر الذي يتبين به صلاحية الحديث للاحتجاج به من عدمها، وهذا بخلاف ما قصده في مرتبة لين الحديث،

(1) اللاجم، الجرح والتعديل (ص:298).

(2) ويمكن أن نقول إن ألفاظ المرتبة الثانية عنده: "صدوق، محله الصدق، لا بأس به"، يمكن أن تكون درجة ثانية في الاحتجاج بعد استيفاء النظر فيها بناءً على ما تقدم بيانه.

فإنه هناك يريد النظر المميز بين أهلية الحديث للاستشهاد به من عدمها. وإنما لم يقل في حديث الثقة، والمتقن الثبوت إنه يُنظر فيه وإن كان قد يعتريه الوهم؛ لأنَّ الوهم في حديث هؤلاء نادر قليل لا يكاد يطلع عليه إلا علماء العلي والغواصون المتبحرون في الحديث.

3. أن هذه الأحكام تختلف من جهة قوة اعتمادها، فالاحتجاج حكمٌ أغلبياً وصريح، والترك حكمٌ عامٌ وصريح، وأمَّا الكتابة للنظر، والكتابة للاعتبار، فهما في الجملة: حكمان دالان وليسا صريحين، ولذلك يفتقران إلى طلب المرجحات، وهذه المرجحات تتفاوت الحاجة إليها من حالة إلى حالة، ولذلك تجدهم في جانب القبول مثلاً: يشترطون في بعض الحالات وجود المتابعة التامة، وفي بعضها يكتفون بالمتابعة القاصرة، وفي بعضها يكتفون بشاهد يرويه صاحبٍ آخر أو بأصلٍ يعضده، بل ربما يكتفي أحدهم بعدم وجود المخالفة لذلك الحديث، وغير ذلك مما يمكن الوقوف عليه لمن تدبر أقوالهم وحرص على أحكامهم.

4. أن النظر رتبة تقع بين الاحتجاج والاعتبار، وتعني: الاستدلال بالقرائن الداخلية، أي: الملائسة للرواية، وطلب المرجحات الخارجية من غير حصر في المتابعات. وكأن مراده بالنظر: التوقف عن الحكم على حديث هذا الراوي حتى نحصل على قرينة أو مرجح هل يصلح حديثه للاحتجاج، أو للاعتبار فحسب.

5. أن من كان حكمه: "يكتب حديثه، ويُنظر فيه": "حديث الصدوق" فإن له نصيباً من الاحتجاج دون نصيب الثقات، أي أنه يُقبل في بعض ما تفرّد به مما ترجح في ظن الناقد، بعد استيفاء النظر أنه حفظه.

6. قسم ابن أبي حاتم ألفاظ الجرح والتعديل إلى ثماني طبقات: أربع للتعديل، ومثلها للجرح، ولم يترك الاعتبار بالراوي إلا في المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح.

7. أن جماعة المصنفين في علوم الحديث لم يُصرح أحدٌ منهم بمخالفة ابن أبي حاتم في أحكام تلك المراتب، بل إما أن يتابعوه، وإما أن يستدلوا لبعض قوله.

8. أن من أراد من الباحثين المعاصرين الحكم على حديث من أحاديث الرواة المتوسطين، فليس له أن يحكم بمجرد ما تقتضيه أوصاف الرواة قبل أن يطلب كلام الأئمة في هذا الحديث، ويجتهد في تفسيره واستخراج القرائن منه .

9. وإن أقل ما يُطالب به الباحث المعاصر إذا وجد حديثاً من أحاديث أصحاب الرتب المتوسطة، ووجد أن أحد كبار أئمة النقد يُضعف ذلك الحديث، أن يترك الاعتراض عليه في تضعيفه إذا لم يكن للاعتراض سببٌ سوى أن رواه "صدوق"، أو "لا بأس به". وهذا يُشبه ما لو وجد حديثاً أعلاه أحد كبار أئمة النقد، فإنه لا يصح الاعتراض عليه في إعلاله إذا لم يكن للاعتراض سببٌ سوى أن رواه "ثقة". وأمّا إذا كان الاعتراض في الحالتين

مبنياً على معرفة القرينة التي استعملها الناقد ومعارضتها بما هو أرجح منها في كلام ناقد آخر، فهكذا يكون الاجتهاد السائغ، ويمثل هذا يغلُق الباب دون المُتطفّلين على التصحيح والتضعيف، وينحصرُ الشأنُ في أهلِ الشأن، عملاً بقوله تعالى: ﴿ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽¹⁾.

10. لا يُحكّم لأحاديث أصحاب المراتب التي قيلَ فيها للكتابة إلا بعد النظر في حديثهم والقرائن المُحتفّة بها، كوجود طرقٍ أخرى أو لا⁽²⁾.

11. يلاحظ في التقسيمات الثلاثة التي صنعها للرواة أنه لم يذكر أهل البدعة والأهواء في أيٍّ منها، سواء أكانوا غلاة داعين لبدعتهم، أم غير ذلك⁽³⁾.

والحقُّ أنّي - حدّ بحثي - لم أجد أحداً ممن علّق على مراتب ابن أبي حاتم، أو ذكرها - كما تقدّم -، قد ذكر هذا الأمر إلا ما كان من الدكتور رفعت فوزي في رسالته⁽⁴⁾. لكنّه لم يذكر له تعليلاً، أو توجيهاً، ولعلّ تعليل ذلك يكون: أنّه قد عقد المراتب لأتباع التابعين كما تقدّم، وذكر في كلا التقسيمين الأولين من قد ألصق نفسه بهم - يعني بأتباع التابعين - ودلّسها

(1) [النحل: 43].

(2) بعض هذه الملاحظات استفدتها من بحث لعبد العزيز الرميح منشور على الشبكة العنكبوتية، موقع الألوكة.

(3) وقد صنع الإمام أبو بكر الغساني الجبائي مراتب للرواة ذكر فيها من جنحوا إلى مذاهب أهل الأهواء غير غالين، ومن غلّوا ودعوا إليها. فقال النووي في "شرح على مسلم" (51/1-52): "وقال أبو علي الغساني الجبائي: الناقلون سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها. فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه وهم الحجة على من خالفهم ويقبل انفرادهم. الثانية: دونهم في الحفظ والضبط لحقهم في بعض روايتهم وهم غلط والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى وهم لاحقون بهم. الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها، وثبت صدقها، وقلّ وهمها. فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث. وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة: الأولى: من وسّم بالكذب ووضع الحديث. الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم. والثالثة طائفة غلّت في البدعة ودعت إليها، وحزفت الروايات وزادت فيها ليحتجوا بها. والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يُتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون". انتهى كلامه. والجبائي قد جعل مرتبتين عند ابن أبي حاتم مرتبة واحدة، فالأولى عنده من الذين احتمل أهل الحديث الرواية عنهم هي اثنتان عند ابن أبي حاتم؛ مرتبة الجهادية، ومرتبته أهل العدالة. وكذا فإن الجبائي يرى أنّ الذين غلب عليهم الغلط والوهم قد أسقطهم أهل المعرفة، بينما كان رأي ابن أبي حاتم أنّه تُحتمل رواياتهم في الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب. وينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 228).

(4) ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 226).

بينهم، ففعل ابن أبي حاتم قد عدَّ أهل الأهواء والبدع من هؤلاء الذين ألقوا أنفسهم، ودلَّسوها، فلم يلتفت لهم أصلاً ولا اعتدَّ بهم، ولا روى عنهم. فأسند ابن أبي حاتم في "باب في عدول حاملي العلم أنهم ينفون عنه التحريف والانتحال" إلى ابن سيرين وهو من أئمة التابعين، قال: "كانوا لا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة سألوا عنه فكانوا ينظرون إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وإلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم". وأسند إلى يزيد بن هارون قال: "لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون". ثم إنَّه لا تكاد تجد لابن أبي حاتم، أو أبيه حتى شيخاً ممن قد تشيع. بل إنَّه قد جرح أناساً لتشيعهم، كالفضل بن محمد النيهقي، أبو محمد الشَّعراني النَّيسابوري، فإنَّي لم أجد أحداً قد جرحه، بل كلُّهم يقول بتوثيقه، وصدقه، وفقهه، وعلمه. إلا ما كان من أبي عبد الله ابن الأخرم فإنَّه قال فيه: "صدوق، إلا أنَّه كان غالباً في التشيع"⁽¹⁾، ففعل هذا هو السبب الذي دفع ابن أبي حاتم ليجرحه، ويقول "تكلّموا فيه". ثم إنَّ ابن أبي حاتم قد سأل أباه: "حكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟ قال: ما فيهما إلا ضعيف عالٍ في التشيع وهما متقاربان"⁽²⁾، فأبو حاتم يعدُّ الغلو في التشيع من أسباب الجرح، ويجعل الراوي لأجله ضعيفاً، ولا بدَّ أن ابنه عبد الرحمن يتابعه على مثل ذلك، إذ لو كان يرى خلاف أبيه، ربّما لبيّن ذلك، أو قال رأيه فيهما مخالفاً رأي أبيه، لكنّه لم يفعل. وقد تقدّم تفصيلاً عند الحديث عن عقيدة ابن أبي حاتم تغليظه وتشديده على أهل البدع والأهواء، وأمره بهجرانهم، وعدم مجالستهم، وأنّه كان لا يعتدُّ بهم، ولا بأرائهم.

12. صنع ابن أبي حاتم هذا التقسيم بعد فحص دقيق، وتأمّل عميق، لأقوال النقاد والفاظهم وكان لأبيه تأثيرٌ عليه في استخلاص مراتب الجرح والتعديل هذه.

أقول: ولا بدَّ بعد كلّ هذا الحديث عن المراتب الجليّة التي صنعها عبد الرحمن بن أبي حاتم من القول إنّه قد أسدى خدمة عظيمة إلى كلّ من بعده، من زمانه حتى يومنا هذا، سواء كانوا نقاداً، أو مختصين في الحديث. فكلُّ الذين بعد الإمام الفدّ عبد الرحمن بن أبي حاتم عيالٌ في مراتب الرواة، وأحكام حديثهم عليه. ولا مناص هنا من التأكيد على عبقرية هذا الإمام وذكائه المتقدّم، ففوق كلامه في الرواة بلسانٍ طلقٍ دلقٍ، فقد صنع لهؤلاء الرواة مراتب، كانت أساساً أرساه لكلِّ من جاء بعده. فقال أبو محمد بن أبي حاتم بعد ذكره هذه المراتب، وأحكامها: "وقصدنا بحكايتنا الجرح والتعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به العالمين له متأخراً بعد مُتقدّم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زرعَة -رحمهما الله-، ولم نحك عن قوم قد تكلّموا في ذلك لقلّة معرفتهم به، ونسبنا كلّ حكاية إلى حاكبيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف

(1) ابن حجر، لسان الميزان (350/6)، ترجمة 6066، وستأتي ترجمة هذا الراوي، والقول فيه.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (202/3).

أقوال الأئمة في المسئولين عنهم فحذفنا تناقض قول كل واحد منهم وألحقنا بكلّ مسؤلٍ عنه ما لاق به وأشبهه من جوابهم. على أنّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملّة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كلّ من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم من بعد إنّ شاء الله تعالى (1)... (2).

(1) وفي قول الإمام ابن أبي حاتم هذا مسألة مهمّة، كانت مثار اختلاف بين الناس قديماً وحديثاً، وهي مسألة الحكم على الرواة الذين ذكرهم الرازي في كتابه دون جرح أو تعديل فيهم؛ فمن قائل إنّ سكوتَه يعدّ توثيقاً لهم وآخر يراه تجريحاً، وثالث يعدّه تجهيلاً. والحق والتدقيق أنّه لا يلزم من سكوت ابن أبي حاتم عن بعض الرواة في كتابه تجريح ولا تعديل، ولا تجهيل لهم، بل إنّ بعضاً من المسكوت عنهم في "الجرح والتعديل" حكى فيهم ابن أبي حاتم كلاماً في "العِلل" مثلاً، أو جاء بعده من عدلهم، أو جرحهم، فتطبّق على هؤلاء الرواة قواعد النقد الحديثي المعروفة، فقد يكون بعضهم ثقات، أو ضعفاء، أو متروكين، أو مجهولين. وقال الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في "ضوابط الجرح والتعديل" (ص: 92): "لا يُعتبر سكوت البخاري، وابن أبي حاتم عن توثيق الرازي وتضعيفه توثيقاً له ولا جرحاً فيه. ويوضح ذلك ما يلي: أ. قول الحافظ ابن حجر في كلامه عن يزيد بن عبد الله بن مغفل: "قد ذكره البخاري في "تاريخه" فسماه يزيد، ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحاً فهو مستور". ب. قول ابن أبي حاتم في بيان منهجه في كتابه "الجرح والتعديل": "... على أنّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملّة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كلّ من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إنّ شاء الله -تعالى-". ولذلك قال الحافظ ابن كثير في ذكره لموسى بن جبير الأنصاري السلمي مولاهم: "... وذكره ابن أبي حاتم في كتاب "الجرح والتعديل" ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا فهو مستور الحال". قلت: وكلام ابن حجر في يزيد بن عبد الله بن مغفل الذي أشار إليه الدكتور قاله في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (769/2)، أمّا عزو الحافظ الكلام للبخاري في "التاريخ" فإنّي لم أجده في أيّ من تواريخ البخاري، ولا وجدت له ترجمة في "الجرح والتعديل"، بل قد ذكره الحافظ ابن حجر في "التقريب" فيمنّ تُسبب إلى أبيه، فقال: "ابن عبد الله بن مغفل اسمه يزيد" (ص: 695)، 8476. فلا أدري كيف عزّا الإمام ابن حجر "للتاريخ"، و"الجرح" وليس فيهما. وأمّا موضع ترجمة موسى بن جبير الأنصاري فهي في "الجرح والتعديل" (139/8)، ترجمة 726، وأمّا كلام ابن كثير في "تفسير القرآن العظيم" (167/1). هذا باختصارٍ وإلا فقد عقد عذاب الحمش رسالة كاملة في هذه المسألة سماها "رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل" تكلم في المسألة تفصيلاً، وتأصيلاً، وتمثيلاً، ويراجع مثلاً: (ص: 14، 25، 83، 85، 248).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (38/2).

الفصل الثاني

درايةُ ابنِ أبي حاتمٍ بالرجال

المبحث الأول:

معرفة بمن له صحبة، ومن ليس له صحبة، وبأحوالهم

المطلب الأول: معرفته بمن له صحبة:

1. ترجم ابن أبي حاتم: "عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني. له صحبة، يُعدُّ في الشاميين، روى عن القاسم أبو عبد الرحمن⁽¹⁾، وربيعة بن يزيد، وجبير بن نفير⁽²⁾."
2. "أم أيمن الحبشية. لها صحبة، اسمها أمة الله، روت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثين⁽³⁾."
3. "جنادة الأزدي. له صحبة، مصري. روى الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن حذيفة الأزدي، عن جنادة الأزدي⁽⁴⁾."
4. "شريد بن سويد الثقفي الحجازي الطائفي. له صحبة، وهو الذي استشهد النبي -صلى الله عليه وسلم- من شعر أمية بن أبي الصلت⁽⁵⁾."
5. "الزبير بن عبد الله الكلابي. قال رأيت غلبة فارس الروم، ثم رأيت غلبة الروم فارساً، ثم رأيت غلبة المسلمين فارس والروم، كل ذلك في خمس عشرة سنة. روى عن أبي مريم عمرو ابن مرة الجهتي صاحب النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽⁶⁾."

(1) والجادة أن يقول: روى عن: القاسم أبي عبد الرحمن، على أن يكون قوله "أبي عبد الرحمن" بدلاً من "القاسم"، ولعله أراد "القاسم -وهو أبو عبد الرحمن-، على تقدير حذف مبتدأ. وسيأتي مثل هذا مفصلاً - إن شاء الله-.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (273/5)، 1296.

(3) المرجع السابق (461/9)، 2363.

(4) المرجع السابق (514/2)، 2127.

(5) المرجع السابق (382/4)، 1665.

(6) المرجع السابق (579/3)، 2629.

المطلب الثاني: معرفته بمن لأبيه صحبة:

- يعيـش بن طـخفة الغفاري. من أصحاب الصفة، له صحبة. كان يسكن غيقة⁽¹⁾ والصفراء⁽²⁾. روى عن: أبيه. روى عنه: أبو سلمة بن عبد الرحمن، سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: لأبيه صحبة، روى محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن يعيـش الغفاري، عن أبيه طهفة⁽³⁾ قال: أضافني رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيمن يضيف من المساكين⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

المطلب الثالث: معرفته بمن ليس له صحبة:

"حوط بن عبد العزى: ويقال حويط بن عبد العزى، ليس له صحبة، ومن قال له صحبة فقد جازف"⁽⁶⁾.

(1) غيقة: "بالفتح، ثم السكون، ثم القاف، ثم الهاء، الغاقّة والغاق: من طير الماء، وغاق: حكاية صوت الغراب، فيجوز أن يُسمى الموضع الذي يكثر ذلك فيه الغيقة ... وقيل: غيقة بين مكة والمدينة في بلاد غفار". الحموي، معجم البلدان (221/4).

(2) الصفراء: "بلفظ تأنيث الأصفر من الألوان، وادي الصفراء: من ناحية المدينة، وهو وادٍ كثير النخل والزرع والخير في طريق الحاج، وسلكه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، غير مرة، وبينه وبين بدر مرحلة، قال عزام ابن الأصبع السلمي: الصفراء قرية كثيرة النخل والمزارع وماؤها عيون كلها، وهي فوق ينبع مما يلي المدينة وماؤها يجري إلى ينبع، وهي لجهينة والأنصار ولبنّي فهر ونهد ورصوى منها من ناحية المغرب على يوم". المرجع السابق (412/3).

(3) طهفة، وطخفة، ويقال: طهفة، ثلاثة أوجه، ورجح البخاري "طخفة" بالخاء. وينظر: البخاري، التاريخ الكبير (366/4-357)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (500/4)، 2201.

(4) يراجع: البخاري، التاريخ الكبير (366/4)، ومحمد عبيد، "تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير" (ص: 1223).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (309/9)، 1335.

(6) المرجع السابق (288/3)، 1284. وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص: 30): "سمعت أبي يقول: حوط بن عبد العزى ليست له صحبة، وأنكر على محمد بن إسماعيل البخاري -رحمة الله عليه- في قوله أن له صحبة، وقال: من قال أن له صحبة؟! قلت: كذلك وقعت همزة "أن" بالفتح بعد القول في مطبوع "المراسيل"، والصواب كسر همزتها بعد القول. وقد قال البخاري في "التاريخ الكبير" (90/3)، ترجمة 315: "حوط ابن عبد العزى. هو غير حويط. عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ... ثم روى بإسناده إلى ابن بريدة: "أن حوط ابن عبد العزى حدث، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-". ثم إن ابن =

المطلب الرابع: معرفته بأحوال الصحابة:

- "أبو زَمْعَةَ الْبَلَوِيِّ. مِصْرِيٌّ، صَاحِبُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ"⁽¹⁾.
- "رِفَاعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ. بَدْرِيٌّ، شَهِدَ أُحُدًا فُقُتِلَ بِهَا. سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُرَوَى عَنْهُ الْحَدِيثُ"⁽²⁾.
- "هَشَامُ بْنُ الْعَاصِ، أَخُو عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ هِشَامِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَهْمٍ، وَأُمُّهُ أُمُّ حَرْمَلَةَ بِنْتُ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، أَسْلَمَ بِمَكَّةَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ حِينَ بَلَغَهُ مَهَاجِرُ⁽³⁾ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَحَبَسَهُ أَبُوهُ، وَقَوْمُهُ بِمَكَّةَ، حَتَّى قَدِمَ بَعْدَ الْخَنْدَقِ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ خَرَجَ فِي تِلْكَ الْبُعُوثِ إِلَى الشَّامِ فُقُتِلَ بِالْيَرْمُوكِ فِي رَجَبِ سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَكَانَ أَصْغَرَ سِنًا مِنْ عَمْرٍو أَخِيهِ"⁽⁴⁾.

أبي حاتم قد ترجم في "الجرح والتعديل" (312/3) في "باب تسمية من روي عنه العلم من الأفراد الذين ابتدأ أسمائهم على الحاء": "حَوَظَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. يَرِاجِعُ: ابْنَ حَجَرَ، الْإِصَابَةَ (302/2)، تَرْجَمَهُ 1152، وَالْعَلَاثِي، جَامِعَ التَّحْصِيلِ (ص: 169)، تَرْجَمَهُ 155.

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (372/9)، 1717.

(2) المرجع السابق (492/3)، 2232.

(3) وَالْمَهَاجِرُ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ: "مَوْضِعُ الْمَهَاجِرَةِ". يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ (4617/6).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (63/9)، 247.

المبحث الثاني:

معرفة بالمُخَضَّرِين من الرواة

قال الإمام ابن الصَّلَاح: "المُخَضَّرَمُونَ من التَّابِعِينَ: هم الَّذِينَ أَدْرَكُوا الجَاهِلِيَّةَ، وحيَاةَ رَسولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَسْلَمُوا، وَلَا صُحْبَةَ لَهُمْ، واحْدُهُمْ مُخَضَّرَمٌ - بفتحِ الرَّاءِ - كَأَنَّهُ خُضِرِمَ أَي قُطِعَ عَن نُظْرَائِهِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الصُّحْبَةَ وَغَيْرَهَا"⁽¹⁾.

ومثالُهُمْ: "عَمْرُو بن سُهَيْبِانِ السَّلَمِيِّ، أَبُو الأَعْوَرِ. شَامِيٌّ أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ، وليستْ له صُحْبَةٌ، كَانَ مِنْ أَصْحَابِ معاويةَ، روى عَن النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مرسلاً أَنَّهُ قال: "إِنَّمَا أَخَافُ عَلى أُمَّتِي شُحًّا"⁽²⁾ مُطَاعًا وَهُوَ مُتَّبَعًا، وإمامًا ضالًّا"⁽³⁾. روى عنه: عمرو البِجَالِيُّ"⁽⁴⁾.

(1) ابن الصَّلَاح، علوم الحديث (ص:303).

(2) في رواية البزَّار كما في "كشف الأستار" (238/2) جاءت: "شُحٌّ بالرفع لها ولما بعدها، والتقدير: وهو شُحٌّ مُطَاعٌ.

(3) رواه البزَّار في "المستد" كما في "كشف الأستار" (238/2)، ح 1602، وقال عقبه: "لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وليس لأبي الأَعْوَرِ غيرُه". بينما نقلَ ابنُ كثيرٍ في "جامع المسانيد والسُّنن" أنَّ البزَّارَ قال: "لا يُحْفَظُ عَن أَبِي الأَعْوَرِ حديثٌ متصلٌ لأحدٍ غيرِه". وقال الهيثميُّ في "المجمع" (239/5): "رواه الطبرانيُّ والبزَّارُ وفيه من لم أعرفه".

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (234/6)، 1296.

المبحث الثالث:

معرفة بمن لقي الصحابة، ومن له سماع من الرسول - صلى الله عليه وسلم -

المطلب الأول: معرفته بمن لقي الصحابة:

- "عبد الله بن أبي عمّار: مكّي لقي عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل. روى عنه ابن أبي مليكة، وعكرمة بن خالد، ويوسف بن مَاهِك. وهو والد عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عمّار، الذي يروي عنه عمرو بن دينار"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: معرفته بمن له سماع من الرسول - صلى الله عليه وسلم -:

- "عمر بن عبد الله بن عبد الأسد القرشي: وهو عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأمه أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -. له سماع من النبي - صلى الله عليه وسلم -، وكان صبياً أكل مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في صحفة، وراه يُصلي في ثوب واحد، روى عنه عروة بن الزبير، وغيره"⁽²⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (134/5)، 625.

(2) المرجع السابق (117/6)، 632.

المبحث الرابع:

معرفته بالإخوة من الرواة

المطلب الأول: معرفته بالاثنتين من الإخوة:

- "سَوَاءُ بِنِ خَالِدٍ، أَخُو حَبَّةَ بِنِ خَالِدٍ. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ أَتَاهُ هُوَ وَحَبَّةُ ابْنًا خَالِدًا، وَهُوَ يُعَالِجُ بِنَاءً"⁽¹⁾، روى عنه: سَلَامُ بْنُ شَرْحِبِيلٍ"⁽²⁾.

- "مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَخُو أُسَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ، وَكَانَ أُسَيْدٌ مِنْ أُسَيْدٍ. رَوَى عَنْ: حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ أَدَمَ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَأَبِي أَسَامَةَ، وَأَبِي يَحْيَى الْحَمَّانِيِّ"⁽³⁾.

المطلب الثاني: معرفته بالإخوة الثلاثة:

- "إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، أَخُو عَبْدِ اللَّهِ، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ. رَوَى عَنْ: شُعْبَةَ، رَوَى عَنْهُ أَخُوهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ. وَكَانُوا إِخْوَةً ثَلَاثَةً: عَبْدِ اللَّهِ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَإِبْرَاهِيمُ بَنُو مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ"⁽⁴⁾.

(1) "يعالجُ بِنَاءً: أي يمارسه، ويُزاوئه، وكلُّ شَيْءٍ زَاوَلْتَهُ وَمَارَسْتَهُ فَقَدْ عَالَجْتَهُ". ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 3066). والحديثُ رواه ابنُ ماجه في "السُّنَنِ"، كتابُ الزهد، بابُ التوكُّلِ واليقينِ، (ص: 692)، ح 4165، بإسنادٍ ضعيفٍ، فيه سَلَامُ بْنُ شَرْحِبِيلٍ لم يروِ عنه سوى الأعمش، وعدّه ابنُ حبانٍ في "الثَّقَاتِ" (332/4)، وخرَجَ حديثه في صحيحه، وكذا الحاكم، كما قالَ مُغَلِّطَايَ فِي "إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" (179/6)، وقد قالَ الذهبيُّ في "الكاشِفِ" (474/1) "إنه قد وثق"، وقالَ ابنُ حجر في "التقريب" (ص: 261): "مقبول".!، ولفظُ الحديثِ: "لَا تَبْتَاسَا مِنَ الرَّزْقِ مَا تَهَرَّزْتُ رُؤُوسِكُمْ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ تَلِدُهُ أُمُّهُ أَحْمَرَ، لَيْسَ عَلَيْهِ قَشْرٌ، ثُمَّ يَرْزُقُهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (321/4)، 1402.

(3) المرجع السابق (46/8)، 212.

(4) المرجع السابق (138/2)، 442.

المبحث الخامس:

معرفة بأسماء الرواة، وكناهم، ومعرفة بألقابهم

المطلب الأول: معرفته بأسماء الرواة، وكناهم:

- "عبيدُ الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ابنُ أخي يعقوب بن إبراهيم بن سعد، أبو الفضل، نزيلُ سامراً. روى عن عمِّه يعقوب بن إبراهيم ابن سعد"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: معرفته بألقابهم:

- "حدَّثنا عبدُ الرحمن قال: رأيتُ في كتابِ عبدِ الرحمن بن عمرِ الأصبهانيِّ المعروف برُسنه⁽²⁾ من أصبهان إلى أبي زُرعةَ بخطه: اعلمَ رحمك اللهُ إنِّي ما أكادُ أنساكَ في الدَّعاء لك ليَّلي ونهاري أن يُمتَعَ المسلمونَ بطولِ بقائكِ فإنَّه لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما بقيَ من يَعرفُ العِلْمَ، وحقَّه من باطله، ولولا ذلكَ لذهبَ العِلْمُ، وصارَ النَّاسُ إلى الجَهْل، وقد جاءَ عن النَّبيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم- أنَّه قال: "يَحْمِلُ هذا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عَدُوْلُهُ يَنْفُونَ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (317/5)، 1509.

(2) جاءت في "الجرح والتعديل" بتاءٍ مربوطة، أمَّا في "الإكمال" (72/4) فبهاء، وقال: "رُسنه بضمِّ الراء، وسكون السين المهملة، وفتح التاء المعجمة باتنتين من فوقها". وقال ابن ناصر الدين في "توضيح المشنبة" (188/4):

"قال الحَضْرَمِيُّ أبو القاسم في "كتابه": عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ عمرَ بنِ رُسنه... وذكره أبو القاسمِ ابنُ منْدَه في "الألقاب"، لكنَّه جعلَ تائيَه واوًا ساكنةً، معَ سكونِ السَّيْنِ بعدها". أي "روستا"، وقال المعلمي: "ذاك والله أعلم أصله في الفارسيَّة قبلَ التعريب، بل الظاهرُ أنَّ أصله في الفارسيَّة "روستا"، بسكونِ الواو والسين وآخره ألف، ومعناها الدهقان، أو نحوه، وابنُ منْدَه أصفهانيٌّ، وهذا الاسمُ كثيرٌ في الأصفهانيِّين". ينظر: حاشية "الإكمال" (72/4). وجاءَ عندَ ابنِ منْدَه في "فتح البابِ في الكنى والألقاب" (ص: 351): "عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ عمرَ ابنِ رُسنه". وهو خطأٌ بيِّن. ومثله وقعَ في "تاريخِ مدينةِ دمشق" (50/4) و"إرشادِ القاضي والداني إلى تراجمِ شيوخِ الطبراني" (ص: 599)، و"الدليلُ المُغني لشيوخِ الإمامِ أبي الحسنِ الدارقطني" (ص: 221)، وكلُّ ذلك خطأٌ لا ريبَ، فإنَّ "رُسنه" لقبه، لا أنَّه ابنُ رُسنه.

عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين⁽¹⁾. وقد جعلك الله منهم فاحمد الله على ذلك فقد وجب لله - عز وجل - عليك الشكر في ذلك⁽²⁾.

- جعفر بن محمد بن الحسن، أبو يحيى الزعفراني. المعروف بالتفسير⁽³⁾. روى عن: إبراهيم ابن المنذر، وسريج بن يونس، وعمر بن علي الأسفندي⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) رواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، باب في عدول حاملي العلم أنهم ينفون عنه التحريف والانتحال، (17/2) من طريق إسماعيل بن عياش، ومبشر بن إسماعيل كلاهما عن معان بن رفاعة السلمي عن إبراهيم ابن عبد الرحمن العذري، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، مراسلاً، والإسنادان اللذان رواهما ابن أبي حاتم ضعيفان؛ لأن معان بن رفاعة الذي عليه مدار الحديث "لبن الحديث كثير الإرسال"، كما في "التقريب" (ص: 537)، 6747. قال الإمام الذهبي في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن العذري في "ميزان الاعتدال" (45/1): "تابعي مقل، ما علمته واهياً، أرسل حديث: 'يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله'. رواه غير واحد عن معان بن رفاعة عنه، ومعان ليس بعمدة، ولا سيما أتى بواحد لا يدرى من هو"، وقد خالف الإمام أحمد ففي "شرف أصحاب الحديث" (ص: 29): "قال مهنا: سألت أحمد يعني ابن حنبل عن حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري، فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع، قال: لا هو صحيح، فقلت له ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد... ثم قال أحمد: معان بن رفاعة لا بأس به"، فتعقبه غير واحد منهم: ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (37/3)، فقال: "وخصي على أحمد من أمره ما علمه غيره"، وابن الملقن في "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" (483/16)، في كلام طويل، قال: "جوده أحمد وخولف"، وقال أبو نعيم وقد ساق بعض طرق وشواهد هذا الحديث في "معرفه الصحابة" (212/1) وكلها مضطربة غير مستقيمة". وقال العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص: 116): "وقد روي هذا الحديث متصلاً من رواية جماعة من الصحابة: علي ابن أبي طالب، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وكلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وليس فيها شيء يقوي المرسل المذكور والله أعلم". أما العلائي في "بغية الملتبس" (ص: 34)، فرواه من حديث أسامة ابن زيد رضي الله عنه -، وقال: "حديث حسن غريب صحيح"، تفرد به معان من هذا الوجه!". وينظر لمزيد تفصيل في الحديث وطرقه: ابن عبد البر، التمهيد (59/1)، ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (37/3).

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (341/1).

(3) وعرف بذلك لأنه كان إماماً في التفسير. وينظر: الداودي، طبقات المفسرين (128/1)، ترجمة 121.

(4) الإسفندي: "بكسر الألف، وسكون السين المهملة، وفتح الفاء والذال المعجمة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى إسفند وهو من فرى الرّي". السمعاني، الأنساب (143/1).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (488/2)، 1996.

- "عيسى بن سالم، أبو سعيد. ولقبه عويس. روى عن: عبيد الله بن عمرو. روى عنه: أبو زُرعة -رحمه الله- (1).
- "حماد بن سعيد الصنعاني (2). روى عن: قيس مولى الضحّاك، وكثير بن أبي زفاف (3).
- روى عنه: عبد الرزاق، وعبد الوهاب ابنا همام، غير أنّ عبد الوهاب قال: حدّثنا حماد ابن زُمّانة عن كثير بن أبي زفاف. سمعتُ أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: يُشبهه أن يكون زُمّانة لقباً لسعيد (4).

-
- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (278/6)، ترجمة 1542.
 - (2) وقعت في "الثقات" عند ابن حبان (203/8): "الصّفّار"، وقال ابن فُطوَيْغا في "الثقات ممّن لم يقع في الكتب الستة" (5/4)، 3187: "وقال أبو حاتم: الصنعاني بدل الصّفّار وهو الصّواب، وما في ابن حبان تصحيف".
 - (3) قال الشيخ المعلمي في "الجرح والتعديل" (140/3): "يأتي في ترجمة كثير من هذا الكتاب (151/7)، 844 روى عنه حماد بن سعيد البراء"، وقوله "البراء" أراه وهماء، إنّما البراء صاحب الترجمة الآتية، كما يأتي". ثمّ ترجم ابن أبي حاتم: "622- حماد بن سعيد البراء".
 - (4) وتعقب الشيخ المعلمي الإمام ابن أبي حاتم قال: "بل لعله اسم أو لقب لوالد سعيد ولعلّ حماداً هذا أخو إسماعيل بن سعيد بن زُمّانة المُتقدم في بابِه". وترجم ابن أبي حاتم (173/2)، 583: "إسماعيل بن سعيد ابن زُمّانة". وينظر: البخاري، التاريخ الكبير (20/3)، 81. وفي ترجمة إسماعيل بن سعيد في "الثقات" (128/2) سمى جدّه زُمّانة.

المبحث السادس:

معرفة بأنسب الرواة، وقبائلهم

- "عمار بن سعد السلهمي⁽¹⁾، وسلهم من اليمن. روى عن: أبي فراس يزيد بن رباح، روى عنه: حيوة بن شريح، وهو عمار بن سعد التنجيبي⁽²⁾. وتجب من اليمن"⁽³⁾.
- "يزيد بن عبد ربه الجرجسي الحمصي الزبيدي. أبو الفضل، وكان ينزل بجمص عند كنيسة جرجس فنسب إليها. روى عن: بقة، ومحمد بن حرب، ومحمد بن حمير، والوليد بن مسلم. سمع منه أبي في الرحلة الأولى"⁽⁴⁾.

(1) السلهمي: بفتح السين المهملة، وسكون اللام، وفتح الهاء، وكسر الميم، هذه النسبة إلى سلهم، وهو بطن من مراد". السمعاني، الأنساب (283/3)، إبراهيم أحمد المقحفي، معجم البلدان والقبائل اليمنية (ص: 807).

(2) "تجب" بالضم ثم الكسر، وياء ساكنة، وياء موحدة: اسم قبيلة من كندة، وهم ولد عدي وسعد ابني أشرس ابن شبيب بن السكون بن أشرس بن ثور بن مرثع، وهو كندة، وأمهما تجيب بنت ثوبان ابن سليم بن زها من مذحج". الحموي، معجم البلدان (16/2)، إبراهيم أحمد المقحفي، مرجع سبق ذكره (ص: 223). وترجم المزي عمار بن سعد في "تهذيب الكمال" (192/21)، ترجمة 4162، فقال: "وسلهم وتجب من مراد"، وقد تعقبه مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (393/9). وقال عن كلام المزي: "غير جيد؛ لأن تجب من كندة، ومراد اسمه يُخابر بن مالك ابن أدد بن زيد بن تجيب بن عريب بن زيد بن كهلان؛ فأنى يجتمعان؟، وتعقبه أيضاً في قوله: "سلهم ابن ناجية"، وقال: "هو غير جيد، وإنما هو سلهم بن مرة بن سعد العشيرة بن مذحج". قلت: وقد سبق المزي في قوله ابن يونس المصري فقال في "تاريخه" (362/1)، ترجمة 988، كقول المزي السابق: "وسلهم وتجب من مراد، وسلهم هو ابن ناجية بن مراد". وقد عزا محقق "التاريخ": د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح هذا القول "لتهذيب الكمال" ثم قال: "وأرجح أن هذا التوضيح لابن يونس". ما يعني أن المزي نقل هذا الكلام عن ابن يونس، مع أن مغلطاي قال: "وكأنه - يعني المزي - رأى في كتاب ابن أبي حاتم: عمار ابن سعد السلهمي، وسلهم من اليمن، وهو عمار بن سعد التنجيبي، وتجب من اليمن. ورأى في كتاب "الكمال": "سلهم من مراد"، فركب من القولين قولاً غير جيد، ولو قاله كما قاله، لكان صواباً". وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (401/7): "وسلهم هو ابن ناجية بن مراد".!

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (390/6)، 2171.

(4) المرجع السابق (279/9)، 1175.

- "سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله. وهو ثور بن عبد مائة بن أد بن طابخة"⁽¹⁾.

- "عبد الله بن شريح، وهو عبد الله بن أم مكتوم، ويقال: عمرو بن أم مكتوم له صحبة. قال أبو محمد: وقد اختلف في نسيه؛ فقال الحسين بن واقد، وعلي بن المديني: هو عبد الله بن شريح، وارتفع في النسب الحسين بن واقد، فقال: هو ابن شريح بن قيس من بني عامر بن لؤي، وأمه عاتكة بنت مخزوم.

وروى سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق قال: هو عبد الله بن شريح ابن قيس بن زائدة ابن الأصم بن هرم بن رواحة بن حُجر بن عبد بن معيص بن عامر بن لؤي ابن غالب بن فهر. وأما فتادة فروي عنه أنه قال: هو عبد الله بن زائدة. يُشبهه أن يكون نسبه إلى جده. وأما مصعب الزبيري فحكى أن أمه عاتكة أم مكتوم تزوجها قيس بن زائدة بن الأصم. وأما الزبير ابن بكار فقال: هو عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم. وروى موسى بن عتبة عن الزهري قال: هو عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم. وقال محمد بن سعد، كاتب الواقدي: أم أهل المدينة فيقولون: اسمه عبد الله، وأهل العراق فيقولون: اسمه عمرو، ثم أجمعوا على نسبه فقالوا: ابن قيس بن زائدة بن الأصم. قال أبو محمد: قلت كيف أجمعوا وقد حكينا عن ثلاثة نفرٍ خلاف ذلك، محمد بن إسحاق، وعلي بن المديني، والحسن بن واقد"⁽²⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (222/4)، 972، وينظر: السمعاني، الأنساب (517/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (79/5)، ترجمة 372.

المبحث السابع:

معرفة بقرابة الراوي، والمنسويين إلى غير آبائهم

المطلب الأول: معرفته بقرابة الراوي:

المقصد الأول: معرفته بأبائه الرواة:

- "جَبِيْرَةُ بن أَبِي مُحَمَّد بن جَبِيْرَةَ الأنصاري: والدُ زَيْد بن جَبِيْرَةَ، روى عن سلمة بن سلمة ابن وَفَش، صاحبِ النبي -صلى الله عليه وسلم-، روى عنه ابنه زَيْدُ بن جَبِيْرَةَ حديثاً واحداً عن النبي -صلى الله عليه وسلم-"⁽¹⁾.

- "عليُّ بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب: روى عن آبائه، روى عنه عبد الرحمن بن أبي الموالِي، سمعتُ أبي يقولُ ذلك. قال أبو محمّد: وروى عبد العزيز ابن محمّد الدَّرَاوَزْدِيّ عنه، فقالَ عن عليّ بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب، نُسبَ إلى ثلاثةِ آبَاءٍ يُسمَوْنَ حَسَنًا، قال أبو محمّد: والصحيحُ هذا، وأسقطَ ابنُ أبي الموالِي اسمَ الحسنِ الثالث، طلبتُ أثرَ ذلكَ في كتابِ "الأنساب"⁽²⁾ للزبير بن بكار فوجدته صحيحاً للحسن الثالث ابنُ يُسمَى علياً، وهو الذي روى عنه الدَّرَاوَزْدِيّ، وابنُ أبي الموالِي"⁽³⁾.

- "عبد الرحمن بن الهضاهض. ويُقالُ ابنُ هَضَاض، وابنُ هَضْهَاض أصحّ. روى عن أبي هريرة، روى عنه ..."⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (552/2)، 2293.

(2) يعني كتاب "جمهرة نسب قريش وأخبارها"، والأجزاء التي وجدتها مطبوعةً منه هي من الثالث عشر حتى السابع عشر، ولم أعتز فيهم على الذي ذكره ابنُ أبي حاتم، ولعلّه في غير المطبوع منه! لكنه كذلك في "نسب قريش" لأبي عبد الله مصعب الزبيري (ص:56). وأحياناً ما ينقلُ عنه الزبير بن بكار.

(3) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (179/6)، 983.

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (297/5)، 1410. وقال الإمام مسلم في "المنفردات والوحدان" (ص: 121)، ترجمة 215: "عبد الرحمن ابن هَضَاض، كذلك قال حمادُ بن سلمة، وقال بعضهم: عبد الرحمن ابن الهضاهض، وقال جُبَيْر بن وَاقد عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن الهضاب ابن أخي أبي هريرة، وقال ابن جُرَيْج عن أبي الزبير عن عبد الرحمن ابن صامت ابن عمّ أبي هريرة، والله أعلم أيّهم الحافظُ

المقصد الثاني: معرفته بأمهات الرواة:

- "عَيْصَا بن أَبِي بَكْر بن عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي سُفْيَانَ بن حُوَيْطِب. رَوَى عَنْ: أَبِيهِ أَبِي بَكْرِ ابنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عنِ أُمِّهِ أُمِّ عبدِ اللَّهِ بنْتِ أَبِي سَبْرَةَ، عَن زَيْنَبِ بنتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَن أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ، عَن النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدُ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعٌ" (1) بن لُكْع (2). رَوَى أَبُو غَسَّانٍ مُحَمَّدٌ بنِ يَحْيَى الكِنَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي غَسَّانُ ابنِ عبدِ الحمِيدِ، عنِ عَيْصَا بنِ أَبِي بَكْرٍ، بِذَلِكَ" (3).

المقصد الثالث: معرفته بأخوال الرواة:

- "أَحْمَدُ بنِ عَاصِمِ بنِ عبدِ المَجِيدِ بنِ كَثِيرِ بنِ أَبِي عَمْرَةَ الأنصاريِّ. أَبُو يَحْيَى ابنُ أُخْتِ مُحَمَّدِ بنِ يُوْسُفَ الزَّاهِدِ الأصبهانيِّ، رَوَى عن: مُعَاذِ بنِ هَاشِمٍ، وَصَفْوَانَ بنِ عِيسَى، وَأَرْهَرَ السَّمَانَ، وَأَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الحَنَفِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَرَوْحَ بنِ عُبَادَةَ، وَوَهْبِ ابنِ جَزِيرٍ، وَمُؤَمَّلِ بنِ إِسْمَاعِيلِ، وَأَبِي عَامِرِ العَقْدِيِّ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَتَبْنَا عَنْهُ وَهُوَ ثِقَةٌ صدوق" (4).

للصواب". كذا جاء عند الإمام مسلم: "ابن أخي أبي هريرة، ابن عم أبي هريرة"، بينما في "الجرح"، و"التاريخ الكبير" (361/5)، ترجمة 1146، و"الثقات" (114/5)، ثلاثتهم يقولون: "يروى عن أبي هريرة". وأظن تصحيحاً وقع في "التاريخ الكبير" حين ترجم يقول: "عبد الرحمن بن الهضاهض، وقال حماد بن سلمة: ابن الهضاهض"، فحينئذ لا مغايرة، والصواب أن الذي قاله حماد بن سلمة هو: "ابن هضاض". وقد رجح ابن أبي حاتم أنه ابن الهضاهض.

(1) "قال أبو عبيد: اللُّكْعُ عند العرب: العبد، أو اللثيم، وقيل الوسخ، وقيل الأحمق". ابن منظور، لسان العرب (ص: 4069).

(2) وروى الحديث من الطريق التي أشار إليها ابن أبي حاتم، البخاري في "التاريخ الكبير" (96/7)، حديث 427.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (44/7)، ترجمة 349.

(4) المرجع السابق (66/2)، 119.

المقصد الرابع: معرفته بأختان الرواة:

"فَتَّحَ بِنَ الْجَرَّاحِ، أَبُو مُحَمَّدٍ. خَتْنُ (1) عَلِيِّ بْنِ زِيَادِ الصَّوْفِيِّ. رَوَى عَنْ.. (2)، رَوَى عَنْهُ أَبِي" (3).

المطلب الثاني: معرفته بالمنسوبين إلى غير آبائهم:

"أَحْمَدُ ابْنُ أُخْتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: رَوَى عَنْ خَالِهِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، رَوَى عَنْهُ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْبَارِيِّ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ الصَّنَعَانِيِّ. وَعُبَيْدُ ابْنِ مُحَمَّدٍ" (4).

-
- (1) وجاء في "لسان العرب" (1014/2): "وعند الخليل أن ختن القوم صهرهم، والمتزوج فيهم أصهار الختن".
وينظر: الفراهيدي، كتاب العين (238/4).
(2) بياض كذا في "الجرح والتعديل".
(3) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (91/7)، 517.
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (82/2)، 194.

المبحث الثامن:

معرفة بالقرآن، وبأصحاب الأئمة، ومراتبهم، وأكثرهم رواية عنهم

- "حدثنا عبد الرحمن، نا محمد بن يحيى، نا مُسَدَّد، نا ابن داود عن بهيم يعني العجلي الرَّاهِد عن أبي إسحاق الفَرَّارِيِّ، قال: قال الأوزاعي: إذا مات سفيان، وابن عون استوى الناس، قال أبو إسحاق قلتُ في نفسي: وأنت الثالث. قال أبو محمد: يعني أن الأوزاعي قرين الثوري وابن عون"⁽¹⁾.
- "يوسف بن يحيى البويطي: أبو يعقوب صاحب الشافعي، روى: عن ابن وهب، ومحمد ابن إدريس الشافعي، روى عنه أبي -رحمه الله-. نا عبد الرحمن قال سئل أبي عنه فقال: صدوق"⁽²⁾.
- "أحمد بن حميد أبو طالب: صاحب أحمد بن حنبل، روى عن أحمد بن حنبل مسائل كثيرة، روى عنه أبو بكر الأسيدي"⁽³⁾.
- "عبد الله بن محمد البزار: المعروف بفوزان"⁽⁴⁾، صاحب أحمد بن حنبل، وجليسه، وخاصته. روى عن أحمد بن حنبل"⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (283/1).

(2) المرجع السابق (235/9)، 988.

(3) المرجع السابق (48/2)، 37.

(4) قال الشيخ المعلمي اليماني في حاشية (2) (ص: 164) في تعليقه على "فوزان": "هكذا في ك -يعني نسخة اعتمادها في تحقيق الكتاب- ويظهر من صنيع أصحاب المشتبه أنه الصواب. وقع في م "بفودان"، وفي تاريخ بغداد "بفوزان" -والله أعلم-. قلت: وهي في "تاريخ بغداد" بتحقيق د. بشار معروف (276/11)، ترجمة 5143: "فوزان"، ويبدو أن المحقق هو الذي أثبتها هكذا في متن التاريخ، إذ قد قال في الحاشية: "في م: "قوزان" بالزاي، مُصَحَّف وكذلك تصحَّف في جميع المواضع التي جاء فيها في هذه الترجمة، وقد قيده ابن ناصر الدين في توضيحه كما قيده بالراء". وينظر: الدمشقي، توضيح المشتبه (123/7).

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (164/5)، 756.

- "محمّد بن عبد الرّحمن الهرويّ: أبو عبد الله نزيل الرّيّ، روى عن ابن أبي فديك، وحسين الجعفيّ، وعبد الله بن الوليد العدنيّ، ويزيد بن هارون. كتبت عنه وهو صدوق. روى عنه عليّ بن الحسين بن الجنيد حافظ حديث مالك، والزّهريّ"⁽¹⁾.
- "محمّد بن يحيى بن منده الأصبهانيّ: حافظ حديث الثوريّ، روى عن محمّد بن سليمان لوين، ومحمّد، وروح ابني عصام بن يزيد المعروف بجبر خادم الثوريّ، وموسى بن عبد الرّحمن ابن مهدي البصريّ. وهو صدوق ثقة من الحفاظ"⁽²⁾.
- "القاسم بن عتاب بن أعين: كان والده كوفياً صاحب سفیان الثوريّ، نزل الرّيّ، ومات بها وولد القاسم بن عتاب بالرّيّ. روى عن الحارث بن مسلم الرّوذيّ، وغيره من مشيخة الرّيّ، كتب عنه أبي، ومحمّد بن مسلم، وكان محمّد بن مسلم أكثر كتابةً عنه من أبي، نظر في حديثه، وإنّما كتب عنه أبي حين جاء فذاكره بشيء فاستحسنه فكتب عنه"⁽³⁾.
- "قال في "باب ما ذكر من علم الأوزاعيّ بناقلة الآثار ورواة الأخبار وكلامه فيهم: قال الأوزاعيّ: "ما أحد أعلم بالزهريّ من قرّة بن عبد الرّحمن بن حيويّيل. قال أبو محمّد: لم يكن الأوزاعيّ وقف على كتابة معمر عن الزّهريّ؛ فإنّه أكثرهم روايةً عنه، ولا وقف على كتابة عقيل ويونس، وإنّما شاهد من قرّة ما كان يُورده عليه فتصور صورته عنده أنّه أعلمهم بالزهريّ، ويحتمل أنّه عنى أنّه كان عالماً بأخلاق الزّهريّ ولم يُرد أنّه كان عالماً بحديث الزّهري والله أعلم"⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (326/7)، 1763.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (125/8)، 564.

(3) المرجع السابق (115/7)، 665. قلتُ: وفيه أيضاً فوق معرفته، وخبرته دقته وموضوعيته، إذ يقول إنّ أباه، ومحمّد ابن مسلم قد كتبّا عنه، ومحمد بن مسلم أكثر كتابةً عنه، أمّا أبوه فكتب عنه مذاكرةً.

(4) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (204/1-205)، وفي "موسوعة تاريخ ابن معين" (287/2)، 156: "قال ابن الجنيد: سئل يحيى بن معين، وأنا أسمع: من أثبت من روى عن الزّهريّ؟ فقال: مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والرّبيدي، وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات".

المبحث التاسع:

معرفة بمهن الرواة، ووظائفهم

المطلب الأول: معرفته بالفُضاة:

- "أحمدُ بنُ يُوسُفَ الترمذِيّ، قاضي الرِّيِّ. روى عن خَالِدِ بنِ زِيَادٍ"⁽¹⁾.
- "سَالِمُ بنُ أَبِي الأَشْعَثِ. روى عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحْمَنِ: "إِنَّ امْرَأَةَ عَثْمَانَ أَخْرَجَتْ إِلَيْهِ مِصْحَفَ عَثْمَانَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فَأِذَا عَلَى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾⁽²⁾ قِطْرَةً مِنْ دَمِ عَثْمَانَ". روى عنه عَثْمَانُ بنُ مَنصُورٍ قَاضِي المَصِيصَةِ"⁽³⁾⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: معرفته بالموذنين:

- "عَامِرُ بنِ عَمَرَ. مؤدّنُ مَدِينَةِ أَرْسُوفٍ"⁽⁵⁾ من ساحلِ فلسطِينِ. روى عن ثَابِتِ البُنَانِيِّ، روى عنه عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ التَّنِيْسِيِّ"⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: معرفته ببائعي الخرز:

"حُمَيْدُ بنُ الرَّبِيعِ الخَزْرَازِ (7) اللِّخْمِيِّ"⁽⁸⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (81/2)، ترجمة 185.

(2) [البقرة: 137].

(3) المصيصة: "بالفتح ثم الكسر والتشديد، وياء ساكنة، وصادٌ أخرى. هي مدينةٌ على شاطئِ جِيحَانَ، من ثَعُورِ الشَّامِ بَيْنَ أنطاكيةِ وبلادِ الرومِ تُقَارِبُ طَرَسُوسَ". الحموي، معجم البلدان (145/5).

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (179/4)، 780.

(5) أرسوف: "بالفتح ثم السكون، وضمّ السين المهملة، وسكون الواو، وفاء، مدينةٌ على ساحلِ بحرِ الشَّامِ بَيْنَ قيساريّةِ ويافا". الحموي، معجم البلدان (151/1).

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (327/6)، 1821.

(7) الخرزاز: "بفتح الخاء، وتشديد الزاي الأولى، نسبةٌ إلى صنعةِ حرفةِ بيعِ الخرز". ينظر: السمعاني، الأنساب (356/2).

(8) اللخمي: "بلامٍ مشددةٍ مفتوحةٍ، وسكونِ الخاءِ المعجمة، نسبةٌ إلى لخم، قبيلةٌ من اليَمَنِ نزلتِ الشَّامَ". ينظر: السمعاني، الأنساب (132/5).

المبحث العاشر:

معرفة بعد أحاديث الرواي، ومن ليس له من الحديث شيئاً

المطلب الأول: معرفته بعد أحاديث الرواة:

- "عبد الله بن يزيد بن راشد القرشيّ الدمشقيّ المقرّي أبو بكر. روى عن: صدقة بن عبد الله أبي معاوية السّمين، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر حديّثين، وعن الأوزاعيّ حديثاً واحداً ومسائلاً، وروى عن هشام بن يحيى بن يحيى الغسانيّ أحاديث، وعن إبراهيم بن أبي عبلة حديثاً واحداً، وثور بن يزيد. سمع منه أبي سنة ثمان عشرة ومائتين، وروى عنه هو وأبو زُرعة. نا عبد الرحمن، سمعتُ أبي يقول: سمعتُ دُحيماً وذكرَ عبدَ الله بن يزيد بن راشد فأثنى عليه، ووصفه بالصدق والسنن" (1).

- "داود بن سليمان بن مسلم الهنائيّ، بصريّ. مؤدّن مسجد ثابت البنانيّ، روى عن أبيه، ولم يكن عنده غير حديث واحدٍ عن أبيه، عن ثابت، عن أنس، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: "بشّر المشائين في ظلم الليل إلى المساجد" (2).

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (202/5)، 941.

(2) والحديث رواه الدولابي في "الكنى والأسماء" (605/2)، حديث 1085، والعقيلي في "الضعفاء" (140/2)، والطبراني في "الأوسط" (111/6)، حديث 5956، والحاكم في "المستدرک" (319/1)، حديث 772، والقضاعي في "مسند الشهاب" (439/1)، حديث 751، والبيهقي في "الكبرى" (90/3)، حديث 4976، و"الشعب" (361/4)، حديث 2642، كلهم رَوَوْه من الطريق التي ذكرها ابن أبي حاتم - داود بن سليمان، عن أبيه سليمان بن مسلم (منسوباً إلى جده، وإنما هو سليمان بن داود بن سليمان بن مسلم)، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه - قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "بشّر المشائين في ظلم الليل إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة". وإسناد الحديث ضعيف؛ لجهالة سليمان بن داود، فقال ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص: 251)، ترجمة 2554: "سليمان بن داود بن مسلم الهنائيّ البصريّ الصائغ المؤدّن، وربما نسب إلى جده: مجهول"، وقد ساق الحاكم الحديث شاهداً لحديث سهل بن سعد الساعديّ، ثم قال: "وله شاهد في رواية مجهولة عن ثابت، عن أنس". وقال العقيلي في "سليمان بن مسلم": "لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به"، وقال عقب الحديث: "وقد روي في هذا الباب أحاديث متقاربة ليّنة". وقال الطبراني بعد الحديث: "لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلا داود بن سليمان، فقد رَدَّ به ابنه سليمان". فقلت:

=

حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ، قال: سئلُ أبي عنهُ، فقال: صدوق⁽¹⁾.

- أبو رياح: حَتَّنُ مجاهد، روى عن سعيد بن المُسيَّب، روى عنه سفيانُ الثوريّ حَدِيثَيْنِ⁽²⁾.

المطلب الثاني: معرفته بِمَنْ لَيْسَ له من الحديث شيئاً:

- "سِمَاكُ بنُ ثَابِتِ بنِ الحَارِثِ⁽³⁾ بنِ الخَزْرَجِ، أنصاريّ. سمعتُ أبي يقولُ ذلك. قال أبو محمّد: لا يُروى عنه"⁽⁴⁾.

- "سِمَاكُ بنُ سَعْدِ الأنصاريّ بدريّ. من بني زيد بن مالك سمعتُ أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: لا أعلمُ رُوِيَ عنه شيءٌ"⁽⁵⁾.

لعلَّ قلبًا وقعَ عندَ الطبرانيّ فالذي لم يروِ الحديثَ عن ثابتٍ غيره هو سليمانُ بن داود، وتفرّد عنه ابنه داود بن سليمان. وفي "ذيلِ ميزانِ الاعتدال": لعبدِ الرحيمِ العراقيّ (ص: 221)، ترجمة 356: "وقال الأزدِيُّ -في داود بن سليمان- لا يُتابعُ على حديثه عن أبيه، هكذا أوردَهُ النباتيّ في الحَافِل، ثمَّ قالَ إِنَّ العَقِيلِيَّ أتى على داودَ هذا خيرًا في بابِ أبيه سليمان. ثمَّ قالَ -أعني العراقيّ-: "فقد سئلَ عنه أبو زرعة فقال: صدوق!". قلتُ: أمّا ثناء العَقِيلِيَّ فأنته قالَ فيه: "داود بن سليمان كان مؤدّنًا، ونعمَ الشيخِ كان". ثمَّ إنَّ الذي قالَ فيه صدوق، هو أبو حاتم، وليسَ أبو زرعة كما هو مثبتٌ في المتنِ أعلاه، وقد عزا محقق "الذَّيْل": د. عبد القيومِ عبد ربِّ النبيّ كلامَ أبي زُرْعَةَ إلى موضعِ ترجمته في "الجرح والتعديل"، التي سفتها أولًا.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (413/3)، 1892.

(2) المرجع السابق (372/9)، 1716.

(3) قالَ الشيخُ المعلميُّ في "الجرح والتعديل" (278/4)، حاشية (2): "في ك -إحدى نسخِ الجرح- سِمَاكُ ابنِ الحَارِثِ بنِ ثَابِتِ، وذكرَ ابنُ حجرٍ في "الإصابة": "سِمَاكُ بنُ ثَابِتِ بنِ سفيانَ، تقدّمَ في ترجمةِ أبيه ثَابِتِ، وذكرَ بعده "سِمَاكُ بنِ الحَارِثِ بنِ ثَابِتِ الخَزْرَجِيّ ذكره ابنُ أبي حاتمٍ ... والمعروفُ الذي قبّله وله أخٌ اسمه الحارث"، فقالَ في بابِ ثَابِتِ: "ثَابِتِ بنِ سفيانَ بنِ عديّ ... بنِ الحَارِثِ بنِ الخَزْرَجِ ... شهدَ هو وإبناه سِمَاكُ والحَارِثُ أحدًا ...". أقولُ فهذا هو المرادُ هنا، وحقّ العبارةُ ما في "الاستيعاب": "سِمَاكُ بنِ ثَابِتِ الأنصاريّ منُ بنيِ الحَارِثِ بنِ الخَزْرَجِ". وانقلبَ في نسخةِ ابنِ حجرٍ كما انقلبَ في ك، واللهُ المستعان". ينظر: ابن حجر، الإصابة (252/4)، ترجمة 3455، 3457، (10/2)، ترجمة 884، ابن عبد البرّ، الاستيعاب (651/2)، ترجمة 1059.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (278/4)، 1199

(5) المرجع السابق (278/4)، 1200.

- "سِنَانُ بنِ أَبِي سِنَانِ بنِ مُحْصَنٍ. ابنُ أَخِي عُكَّاشَةَ بنِ مُحْصَنٍ مِنَ المِهَاجِرِينَ الأوَّلِينَ سمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا أَعْلَمُ لَهُ رِوَايَةً"⁽¹⁾.

- "سِنَانُ بنِ صَيْفِي بنِ خَنَسَاءِ بنِ سِنَانِ بنِ لَيْبِدٍ، بَدْرِيٌّ. سمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَا أَعْلَمُ لَهُ رِوَايَةً"⁽²⁾.

- قَالَ فِي "بَابِ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ بِالْعِلْمِ وَكَلَامِهِ فِي رِوَاةِ الْعِلْمِ وَنَاقِلِيهِ": "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا دُوَيْبِ بنِ عَمْرٍو السَّهْمِيُّ المَدِينِيُّ، قَالَ سَأَلْتُ سَفِيَانَ بنَ عُيَيْنَةَ: هَلْ سَمِعْتَ مِنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ⁽³⁾ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ. هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، وَأَشَارَ بِيَدِهِ - يَعْنِي يُكْتَرَهُ، سَمِعْتُ مِنْهُ وَلِعَابُهُ يَسِيلُ - يَعْنِي مِنَ الكِبَرِ - وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا يَحَدِّثُ عَنْهُ لَا مَالِكِ ابْنِ أُنْسٍ وَلَا غَيْرِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقَدْ بَانَ أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ مُنْتَقَدٌ لِرِوَاةِ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (250/4-251)، 1080.

(2) المرجع السابق (251/4)، 1081.

(3) ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (416/4)، ترجمة 1830، قال: "صالح بن نبهان. قال أبو زرعة: هو صالح بن صالح بن نبهان، وكنية نبهان أبو صالح، مولى التوأمة ويكنى هو بأبي محمد مولى بنت أمية ابن خلف القرشي، يقال إن التوأمة كانت معها أخت لها في بطن فسميت تلك باسم وسميت هذه التوأمة. وقد ضعفه غير واحد، ووثقه ابن معين فقال: ثقة وقد كان خرف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت". واعترض على ابن أبي حاتم، وأبي زرعة حين سمياه "صالح بن صالح بن نبهان"، إذ هو صالح ابن أبي صالح، ونبهان كنيته "أبو صالح"، فهو أبوه لا جدّه. وقال ابن أبي حاتم أيضًا (502/8)، ترجمة 2302: "نبهان أبو صالح مولى التوأمة. وهو جد صالح مولى التوأمة، وذلك أن صالحًا هو ابن صالح بن نبهان، ونبهان يكنى بأبي صالح". فتعقبه الإمام ابن حجر في "التهذيب" في ترجمة صالح (405/4)، قال: "وأغرب ابن أبي حاتم، فقال: نبهان أبو صالح مولى التوأمة هو جد صالح مولى التوأمة؛ لأنه صالح بن صالح بن أبي صالح ولم أر هذا لغيره والله أعلم". وتعقبه في ترجمة نبهان من "تهذيب التهذيب" (416/10) فقال: "ذكره أبو حاتم فأغرب فقال هو جد صالح مولى التوأمة لأن صالحًا مولى التوأمة هو صالح بن صالح بن نبهان". وقال الشيخ المعلمي: "المشهور أن صالحًا مولى التوأمة هو ابن نبهان هذا فنبهان أبوه... وأبو حاتم لا دخل له في ذلك فإن ابنه لم يحك ذلك عنه، وإنما جزم به من عنده هنا يعني في ترجمة "نبهان"، وحكاه في ترجمة صالح عن أبي زرعة وأبو زرعة إمام والله أعلم". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (502/8)، حاشية (2).

الآثار؛ فإنِّي لا أعلمه روى عن صالح مولى التوأمة شيئاً" (1).

قلتُ: وقد بانَ بذلك أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ مطَّلَعٌ على مَنْ لم يروِ عنِ راوٍ ما شيئاً؛ فإنَّ الإمامَ مالكَ قد رأى صالحاً مولى التوأمةٍ مختلطاً ولم يحملْ عنه" (2)، وقالَ الإمامُ أحمدُ: "مالكٌ كانَ قد أدركَ صالحاً وقد اختلطَ وهو كبيرٌ" (3).

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (35/1)، والجرح والتعديل (417/4) دون تعليق أبي محمد ابن أبي حاتم.

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (346/6).

(3) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (417/4).

المبحث الحادي عشر:

معرفة بمذاهب الرواة

- "حدثنا عبد الرحمن، أنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلي قال: سمعت علي بن الحسن بن شقيق يقول قال عبد الله: سئل سفيان بن سعيد الثوري عن الأخذ عن ثور بن يزيد الشامي فقال: خذوا عنه وانقوا قرنيه. يعني أنه كان قديراً"⁽¹⁾.

- "الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب رأي⁽²⁾ ... وعن يحيى بن معين أنه قال: حسن اللؤلؤي كذاب. سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث ليس بثقة ولا مأمون"⁽³⁾.

- "عبد الله بن شريك العامري، كوفي ... نا عبد الرحمن، أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سمعت ابن عرزة قال: كان عبد الرحمن بن مهدي قد ترك الحديث عن عبد الله ابن شريك. قال أبو محمد: لمذهبه فإنه كان مختارياً⁽⁴⁾ على ما حكاه ابن عيينة، أنا بذلك أبو بكر ابن أبي خيثمة، قال نا إبراهيم بن عرزة بن البرند، قال: قال سفيان بن عيينة: كان عبد الله ابن شريك مختارياً، وكان لا يحدث عنه"⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (468/2).

(2) وقد عدّ الدكتور رفعت فوزي في رسالته (ص:196) قوله "صاحب رأي" عبارة جرح، وهو يكتفي بهذه العبارة ليدل على أنه متهم بشيء، والحق أنني وجدت ابن أبي حاتم استخدمها في مرتين: مرة في هذا الراوي-اللؤلؤي-، وهو ضعيف، ومرة في وصف الإمام أبي حنيفة (478/8)، أما أبوه فقال في غير موضع: "كان صاحب رأي وكان صدوقاً"، منها: (336/3)، 1515، (145/8)، 652.

(3) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (15/3)، 49.

(4) والمختارية: "تسبب إلى المختار بن أبي عبيد النخعي، كان خارجياً، ثم صار زبيرياً، ثم صار شيعياً وكيسانياً، قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين علي رضي الله عنهما-، وكان يدعو الناس إليه، وكان يظهر أنه من رجاله ودعاته، ويذكر علومًا مزخرفةً بترهاتيه ينوطها به. ومن مذهبه: أنه يجوز البداء على الله تعالى. والبداء له معان: البداء في العلم وهو أن يظهر له خلاف ما علم. والبداء في الإزادة، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم. والبداء في الأمر: وهو أن يأمر بشيء، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك". ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل (147/1-148).

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (80/5)، ترجمة 375.

المبحث الثاني عشر:

معرفة بالوحدان، وبالراوي واحد هو، أم اثنان

المطلب الأول: معرفته بالوحدان:

ومعرفتهم نوع مهم من أنواع علوم الحديث، "وهم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد فقط، وفائدة هذا العلم معرفة المجهول إذا لم يكن صاحبياً"⁽¹⁾. ومثالهم:

- "أيوب بن مُنقذ البصري: روى عن...⁽²⁾، روى عنه مُعتمر. حدَّثنا عبد الرحمن، أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال سمعتُ يحيى بن معين يقول: أيوب بن مُنقذ شيخ بصري أرجو أن لا يكون به بأس. قال أبو محمد: لم أسمع أحداً روى عنه غير مُعتمر"⁽³⁾.

- "محمد بن سعد المقدسي السبجي"⁽⁴⁾. روى عن ابن لهيعة، ورُدِّح بن عطية، وابن المبارك، روى عنه صفوان بن صالح. قال أبو محمد: لا أعلم روى عنه غير صفوان، نا عبد الرحمن قال سألتُ أبي عنه فقال شيخ مجهول"⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: معرفته بالراوي واحد هو، أم اثنان:

- "هلال بن عبد الله: مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، روى عن أبي إسحاق السبيعي، روى عنه: مسلم بن إبراهيم، وهلال بن فياض، سمعتُ أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: هلال أبو هاشم الخراساني هو هلال بن عبد الله هذا -إن شاء الله-"⁽⁶⁾.

(1) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص: 136).

(2) كذا بيض له ابن أبي حاتم.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (258/2)، 924.

(4) قال السمعاني في "الأنساب" (211/3): "السبجي: بضم السين المهملة وفتح الباء المنقوطة من تحتها بواحدة، وفي آخرها الحاء المهملة. هذه النسبة ظني أنها إلى السبحة، وهي الخرز المنظومة التي يسبحون بها ويعدونها عند الذكر، والله أعلم".

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (262/7)، 1432.

(6) المرجع السابق (78/9)، 312.

المبحث الثالث عشر:

معرفة بتواريخ الرواة

المطلب الأول: معرفته بوفيات الصحابة:

- "عامر بن حذيفة أبو جهم العدويّ. له صحبة، قديم الوفاة"⁽¹⁾.
- "عبد الله بن عمرو بن حرام. والد جابر بن عبد الله. له صحبة استشهد يوم أحد"⁽²⁾.

المطلب الثاني: معرفته بوفيات غيرهم من الرواة:

"إبراهيم بن أحمد بن يعيش الهمدانيّ. روى عن: عبد الوهاب بن عطاء، ونائل ابن نجیح، ومالك بن إسماعيل، وأبي أمية عمرو بن هشام الحرانيّ. مررنا به بهمدان ولم نكتب عنه في سنة خمس وخمسين ومائتين، وانصرفنا في سنة سبع وقد توفي وكان صدوقاً"⁽³⁾.

المطلب الثالث: معرفته بتاريخ قدوم الراوي مدينة ما:

قال في "باب ما ذكر من معرفة يحيى بن سعيد بتاريخ ناقله الآثار ورواة الأخبار: حدّثنا عبد الرحمن، نا محمد بن إبراهيم بن شعيب، نا عمرو بن عليّ، قال سمعتُ أزهَرَ السَّمَانِ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ يَقُولُ: قَدِمْتُ الْكُوفَةَ سَنَةَ إِحْدَى وَتَسْعِينَ، وَخَرَجْتُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ، فَرَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، وَرَأَيْتُ كُرْدُوسًا وَكَانَ قَاضِي الْجَمَاعَةِ، وَكَانَ عِمْرَانُ الْخَيَّاطُ يَنْقُلُ إِلَيَّ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، فَذَكَرْتُ هَذَا لِيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ: غَلَطَ بَعْشَرِ سِنِينَ، كَيْفَ يَرَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ قَدِمَ فِي الْجَمَاجِمِ⁽⁴⁾؟ قَالَ أَبُو حَفْصٍ: وَالْجَمَاجِمُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي أَنَّ أَزْهَرَ السَّمَانِ غَلَطَ بَعْشَرِ سِنِينَ كَانَ قَدُومُهُ الْكُوفَةَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ، فَقَالَ إِحْدَى وَتَسْعِينَ"⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (320/6)، 1785.

(2) المرجع السابق (116/5)، 530.

(3) المرجع السابق (88/2)، 215.

(4) وتنتظر قصة اقتتال الحجاج الثقفي، وعبد الرحمن بن الأشعث في وقعة دير الجماجم في: ابن الأثير، الكامل في التاريخ (494/3).

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (250/1).

المبحث الرابع عشر:

معرفة بالموالي من الرواة

- "سفيان بن عُيينة بن أبي عمران الهلالي، مولى لهم⁽¹⁾، أبو محمد. كوفي سكن مكة"⁽²⁾.
- "محمد بن عبد الله بن الزبير، أبو أحمد الزبيري الكوفي مولى لبني أسد. روى عن مالك ابن مغول، ويونس بن أبي إسحاق، وسفيان الثوري، وكثير بن زيد، ومسرة بن معبد. روى عنه: محمد بن عبد الله بن ثمير، وأبو بكر، وعثمان ابنا أبي شيبة، وعمرو الناقد، ونصر بن علي، والفواريري، وابنه طاهر"⁽³⁾.

(1) الهلالي: بكسر الهاء، هذه النسبة إلى بني هلال، وهي قبيلة نزلت الكوفة، والمُنْتَسَبُ إليها ولاء الإمام أبو محمد سفيان بن عيينة ابن أبي عمران، واسمه ميمون الهلالي، مولى امرأة من بني هلال". السمعاني، الأنساب (440/13).

(2) مقدمة الجرح والتعديل (32/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (297/7)، 1611.

المبحث الخامس عشر:

معرفة بأوطان الرواة وبلدانهم

- "إسماعيلُ بن الحَكَمِ بن إبراهيمَ: مولى عثمانَ بن عفَّانَ من أهلِ وادي القُرى⁽¹⁾ روى عن زياد بن نَصْر من أهلِ وادي القُرى، روى عنه أبي⁽²⁾."
- "جِدَّاشُ بن مَخْلَدِ البَصْرِيِّ. نزيلُ أطرابلسَ على شاطئِ البَحْرِ. روى عن: أبي عاصِمِ النَّبِيلِ، ومحمدَ بن عبدِ اللهِ الأنصاريِّ، وقبيصةَ، وأبي الوليدِ، وقيسَ بن خَفْصِ الدارميِّ. كتبتُ عنه بأطرابلسَ وهو صدوق"⁽³⁾.
- "شُعْبَةُ بن الحجاجِ. أبو بسْطامِ العنكيِّ، وهو ابنُ الحجاجِ بن الوزدِ مولى العتيك، بصريٌّ أصلُهُ واسِطيٌّ"⁽⁴⁾.

(1) "وهو وادٍ بينَ المدينةِ والشَّامِ، من أعمالِ المدينةِ كثيرُ القُرى". الحَمَوِي، معجم البلدان (345/5).

(2) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (166/2)، 558.

(3) المرجع السابق (390/3)، 1788.

(4) المرجع السابق (126/1).

المبحث السادس عشر:

معرفة بالعربية، وأصحابها

- "حدثنا عبد الرحمن، نا أبو معين الحسين بن الحسن الرّازي، قال: رأيتُ أنا على أحمد بن حنبل كَبَلًا -يعني الفَرَو الغَلِيظ- (1) (2).
- "عمر بن شَبَّة (3) بن عُبَيْدَةَ النُّمَيْرِي (4). أبو زيد النَّحْوِي البصري، نزيلُ سَامُرَا. روى عن: غُنْدَر، وعبد الوهابِ التَّقْفِي، وأبي عبيدة مَعمر بن المُنْثَى، وعمر بن عليّ المُقَدَّمِي، وزيد بن يحيى الأنمَاطِي، ومحمد بن أبي عدي، ومسعود بن واصل، والنَّضْر بن كثير. كتبتُ عنه مع أبي وهو صدوقٌ صاحبُ عَرَبِيَّةٍ وأدب، نا عبد الرَّحْمَنِ، قالَ سئلَ أبي عنه فقال: نُمَيْرِيٌّ صدوقٌ" (5).

المبحث السابع عشر:

معرفة بتعبير الرؤى

- "حدثنا عبد الرحمن قال: سمعتُ أبا زُرْعَةَ يقول: رأيتُ في المنام كأنَّ عليَّ ثوبٌ بُرْدٌ (6) له خطوطٌ دِقَاق. قال أبو محمد: تعبيرُهُ أن يشتهرَ، فاشتهرَ بالخيرِ والعلم" (7).

(1) "فَرَوٌ كَبَلٌ: كثيرُ الصُّوفِ ثَقِيلٌ". ابن منظور، لسان العرب (ص: 3813).

(2) (307/1).

(3) "واسمُ شَبَّةَ زيدٌ، وإنما سَمِّي شَبَّةَ لأنَّ أمَّهُ تُرْقِصُهُ وتقول: يا بِأبي وَشَبَّأ ... وعاشَ حتى دَبَّأ ... شيخًا كبيرًا خَبًّا". ياقوت الحموي، معجم الأَدَبَاء (2093/5)، ترجمة 865.

(4) منسوبٌ إلى بني نُمَيْرٍ بالولاء. ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(5) (116 / 6)، 624.

(6) البُرْدُ جمعها: "أَبْرَادٌ وَأَبْرُدٌ وَبُرُودٌ". لسان العرب (ص: 250).

(7) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (346/1).

الفصلُ الثالثُ

منهجُ الإمامِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي حاتمٍ في تعديلِ الرِّجالِ

(دراسةٌ تطبيقيَّةٌ بذكرِ نماذجٍ من الرواةِ الذينَ عدَّاهمُ،

ومقارنةً أحكامِهِ بأحكامِ غيرِهِ من النُّقادِ، وأحكامِ أبيهِ أبي حاتمٍ)

وعلم جرح وتعديل الرواية من أجل علوم الحديث، به حفظ الدين، وبه ميز بين أهل الرواية والحديث، وبين من ليسوا من أهله، وقد صنع الله على عينه لهذا العلم رجالاً أفاضاً خلقهم ربنا لهذا الشأن، فتصدروا لبيان الثقات من الرواية، ومن هم أقل منهم ضبطاً، ومن هم من الضعفاء، ومن هم أهل الزيغ والبدع، وغير ذلك. "فخلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا هؤلاء الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام ولسان الشريعة، وبجاء السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فنعود بالله من الخذلان"⁽¹⁾. ومن هؤلاء الأئمة الأعلام كان ابن أبي حاتم، فأطلق في الرواية أقوالاً لتعديلهم، وأخرى تجرحهم، كل ذلك حسب ما يقتضيه اجتهاده في الراوي، دون هوى، أو تعصب، أو حظ نفس؛ ومع ذلك "فنحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التّحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزهُ، فتندم، ومن شدّ منهم، فلا عبرة به"⁽²⁾.

وأعقد هذا الفصل لبيان مصطلحات التعديل التي استخدمها الإمام عبد الرحمن في الرجال، وأذكر نماذج ممن عدلهم، وأدرسهم، وأقارن بين قوله، وأحكام أبيه، وغيره من الأئمة. حتى نعلم عرفه، واصطلاحه، ومقاصده من هذه المصطلحات في هذه المباحث -بإذن الله-.

(1) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (82/11).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الأول:

الرواة المعدلون باستخدام مصطلحات تدل على المبالغة في التوثيق

والمصطلحات التي استخدمها عبد الرحمن وفيها مبالغة في التوثيق، إنما قالها في أئمة أعلام معروفين، وذلك في "تقدمة الجرح والتعديل" التي خصها ببيان أوصاف هؤلاء الأئمة، وشرح أحوالهم، وجمع أقوالهم، فقال: "قد كُتِبَ شَرَطْنَا أَنْ نَشْرَحَ بَعْضَ أَوْصَافِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْجَهَابَةِ النَّقَادِ، وَنَخْرِجَ مَا وَقَعَ إِلَيْنَا مِنْ جَرِحِهِمْ وَتَعْدِيلِهِمْ، نَرَوِ انتِقَادَهُمْ لِلْحَدِيثِ فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا، فَقَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ وَنَحْنُ ذَاكِرُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ بِمَا نَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِيهِ غِنَى وَكِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"⁽¹⁾. أما هؤلاء الجهابذة الذين وثقهم، واصطلاحاته فيهم فهي في هذه المطالب:

المطلب الأول: قوله في الراوي: "كان بارع العلم، نسيج وحده في الحفظ في زمانه، لا يتقدمه كبير أحد":

والبارع في اللغة اسم فاعل من: "بَرَعَ يَبْرَعُ بَرُوعًا وَبِرَاعَةً وَبِرْعًا، فَهُوَ بَارِعٌ تَمَّ فِي كُلِّ فَضِيلَةٍ، وَجَمَالٍ، وَفَاقَ أَصْحَابَهُ فِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ، وَالْبَارِعُ أَيْضًا: الَّذِي فَاقَ أَصْحَابَهُ فِي السُّودِدِ"⁽²⁾. أمّا قولهم "نسيج وحده" فهو فعيل بمعنى مفعول، ولا يقال إلا في المدح، بل ويضرب في اللغة مثلًا لكل من بولغ في مدحه، وهو كقولنا فلان واحد عصره"⁽³⁾.

وقد أتى على شرح اللفظة غير واحد من اللغويين، كابن السكيت، فقال في "إصلاح المنطق": "وقولهم هو نسيج وحده للرجل الذي لا شبه له في علم أو غيره، وأصله أن الثوب إذا كان كريمًا لم ينسج على منواله غيره، وإذا لم يكن كريمًا نفيسًا عمل على منواله سدّى عدّة أثواب"⁽⁴⁾، ونحو ما قاله ابن السكيت في الموضوع الأول نقل ابن قتيبة في "أدب الكاتب"، لكن

(1) مقدمة الجرح والتعديل (219/1).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ص: 260).

(3) المرجع السابق (ص: 4406).

(4) ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص: 315).

زاد: "فقيلَ ذلكَ لكلِّ كريمٍ من الرِّجالِ"⁽¹⁾، وكقولهما ذكرَ أبو هلال العسْكَريِّ في "جَمْهَرَةُ الأَمْثالِ"، وأضافَ: "فلانٌ نَسِيحٌ وحده: أي لا تُظيِّرَ له"⁽²⁾.

قلتُ: فبيِّنْ إذنَ مِن خِلالِ ما تقدَّمَ أنَّ نَسِيحٌ وحدهُ إمَّا تُقالُ للرَّجُلِ الذي لا يكادُ يوجدُ له كُفُوٌّ، ولا نُظيِّرُ، منقطعُ القَريْنِ، وحيدُ عَصِرِه، وفريدُ دَهْرِه، فهي بدأ من أرفعِ مصطلحاتِ التَّعديْلِ التي قالها ابنُ أبي حاتمٍ. ومعرفةُ مرادِ الإمامِ الناقدِ بطريقِ الرجوعِ إلى كتبِ اللُغةِ والأَمْثالِ، قرينةٌ من أهمِّ القرائنِ الموصلةِ إلى فِهمِ عباراتِهِ، قالَ الدكتورُ إبراهيمُ المديهِشُ: "إنَّ أئمَّةَ الجِرحِ والتَّعديْلِ - رحمهم اللهُ - عَرَبٌ أَقْحاحٌ، يَسيرُونَ في أَلْفاظِهِم ومخاطباتِهِم على سَنَنِ العَرَبِ، ولهجاتِهِم، خاصَّةً فيما يَكُونُ له مَساسٌ بالعلمِ والمُدَارسَةِ. ففي أَلْفاظِهِم مراعاةُ اللُغةِ مِن جانِبِ، والمواضِعَةُ والاصطِلاحُ المَعروفُ في زمانِهِم، من جانبٍ آخَرَ، مَعَ إدراكِهِم فِهمِ المُخاطِبِ، واستيعابِهِ موجزِ الخِطابِ، ولطيفِ الإِشارةِ. ومن فصاحةِ أَلْفاظِهِم "أنَّ يَكُونُ بيْنها وبينَ معانيها مناسبةٌ ومطابِقةٌ. والمطابِقةُ: أنَّ تَكُونِ الأَلْفاظُ كالأقوالِ لمعانيها. والمناسبةُ: أنَّ يَكُونِ المعنى يَلِيقُ ببعضِ الأَلْفاظِ، إما لِعُرْفِ مستَعْمَلِ، أو لاتِّفاقِ مُستَحسنِ"⁽³⁾.

واستخدامُ ابنِ أبي حاتمٍ هذا التَّعبيرَ في الراوي جاءَ في أثناءِ تَرجمَتِهِ الإمامِ شُعبَةَ ابنِ الحَجَّاجِ، فيها: "حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ، نا صالحُ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، نا عليُّ بنُ المَدِينِيِّ، قالَ سمعتُ بَهْزَ بنَ أسدٍ، قالَ حدَّثني عبدُ اللهِ بنُ المُبارِكِ، قالَ حدَّثني مَعْمَرٌ، أنَّ قَتادةَ كانَ يَسألُ شُعبَةَ عَن حَدِيثِهِ - يعني حديثَ نَفْسِهِ - قالَ أبو محمَّدٍ: وكانَ قَتادةُ بارِعَ العلمِ، نَسِيحٌ وحدهُ في الحِفظِ في زمانِهِ، لا يَتقدِّمُهُ كَبيرٌ أحدٍ؛ فحلَّ شُعبَةَ من نَفْسِهِ مَحلاً يَرجعُ إليه في حديثِ نَفْسِهِ"⁽⁴⁾.

فالراوي الَّذي قالَ فيه ابنُ أبي حاتمٍ قولتَهُ هو كما تَرجمَهُ في "الجِرحِ والتَّعديْلِ" استقلالاً: "قَتادةُ بنُ دِعامَةَ السَّدُوسِيِّ البَصْرِيِّ، وهو ابنُ دِعامَةَ بنِ قَتادةَ بنِ عَزِيزِ، وقالَ بعضُهُم: قَتادةُ بنُ دِعامَةَ بنِ عَكاِبَةَ بنِ عَزِيزِ بنِ عَمْرٍو بنِ رَبِيعَةَ، وقالَ بعضُهُم: ابنُ عَزِيزِ بنِ كَريمِ ابنِ عَمْرٍو بنِ الحارِثِ بنِ سَدُوسِ بنِ شَيِّبانِ بنِ ذُهَلِ بنِ ثَعْلَبَةَ، وكانَ أعمى، يُكنى أبا

(1) ابنُ قُتَيْبَةَ، أدبُ الكاتِبِ (ص: 52).

(2) العسْكَريِّ، كتابُ جَمْهَرَةُ الأَمْثالِ (303/2).

(3) المديهِشُ، مصطلحاتُ الأئمَّةِ الخاصَّةِ، ويلبِها القرائنُ الموصلةُ إلى فِهمِ مقاصِدِهِم في عباراتِ الجِرحِ والتَّعديْلِ (ص: 49).

(4) ابنُ أبي حاتمٍ، تَقدِمةُ الجِرحِ والتَّعديْلِ (127/1).

الخطاب ... روى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن سرجس، وأبي الطفيل. روى عنه: شعبة، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام. سمعت أبي يقول ذلك.

وسمعه يقول لم يلق من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا أنسا، وعبد الله بن سرجس، قال أبو محمد: لم يذكر أبا الطفيل لأنه كان صبيا في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وأقوال النقاد في هذه الجهد الجبل أكثر من أن تُحصَرَ، ولكني أسوق هنا بعضها، تمثيلاً لا استقصاءً⁽²⁾: فكان سعيد بن المسيب يقول: "ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة"⁽³⁾، وقد قال قتادة نفسه: "قال لي سعيد بن المسيب: ما رأيت أحداً أسأل عما يختلف فيه منك، قال: قلت: إنما يسأل من يعقل عما يختلف فيه، فأما ما لا يختلف فيه فلم يسأل عنه"⁽⁴⁾، وكان بكر ابن عبد الله يقول: "من أراد أن ينظر إلى أحفظ من رأينا، ما رأينا الذي هو أحفظ منه، ولا أحرى أن يأتي بالحديث كما سمعه فليُنظر إلى قتادة، والسياق لعمر -يعني ابن شبة-"⁽⁵⁾، أما أبو قلابة فقد سأله رجل عن شيء فلم يقل فيه شيئاً، فقال -يعني الرجل-: من أسأل، أسأل فلاناً؟ قال: لا، قال: أسأل فلاناً؟ قال: لا، قال: أسأل قتادة؟ قال: نعم. سل قتادة"⁽⁶⁾، وقال ابن

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (133/7)، ترجمة 756.

(2) ويراجع في ترجمته، ومزيد أقوال فيه: ابن سعد، الطبقات الكبير (228/9)، البخاري، التاريخ الكبير (185/7)، والتاريخ الصغير (318/1)، العجلي، معرفة الثقات (215/2)، ترجمة 1513، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (619/2)، ترجمة 984، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم (150/2)، ترجمة 1378، أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء (333/2)، ترجمة 198، القفطي، انباه الرواة على أنباه النخاة (35/3)، النووي، تهذيب الأسماء واللغات (57/2)، ترجمة 66، المزي، تهذيب الكمال (498/23)، ترجمة 4848، الذهبي، تذكرة الحفاظ (122/1)، تاريخ الإسلام (301/3)، سير أعلام النبلاء (269/5)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (351/8)، الخزرجي، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال (ص: 315).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (133/7).

(4) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (417/1)، ترجمة 4052.

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (133/7).

(6) المرجع السابق، نفس الصفحة.

سبيرين: "هو أحفظُ الناس" (1)، وكانَ مَعْمَرُ يَقُولُ: "لَمْ أَرِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَفْقَهَ مِنَ الرَّهْرِيِّ، وَحَمَّادٍ، وَقَتَادَةَ" (2)، وذا شعبة بن الحجاج يقول: "لم أَرِ مِثْلَهُ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: يَعْنِي فِي النَّبْتِ" (3)، ولَمَّا ذَكَرَ سُفْيَانُ لَشُعْبَةَ حَدِيثًا لِقَتَادَةَ، قَالَ سُفْيَانُ: "وَكَانَ فِي الدُّنْيَا مِثْلُ قَتَادَةَ؟"، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَقُولُ: "مَا قَلْتُ لِأَحَدٍ رُدَّ عَلَيَّ يَعْنِي الْحَدِيثَ، وَقَالَ: مَا فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ إِلَّا قَدْ سَمِعْتُ فِيهَا بِشَيْءٍ" (4)، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَقُولُ: "قَتَادَةُ حَافِظٌ؛ كَانَ إِذَا سَمِعَ الشَّيْءَ عَظَمَهُ" (5)، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: "حُمَيْدُ الطَّوِيلِ فِي حَدِيثٍ، فَقَالَ: قَتَادَةُ أَحْفَظُ مِنْ خَمْسِينَ مِثْلِ حُمَيْدٍ، فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: صَدَقَ ابْنُ مَهْدِيٍّ" (6)، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ" (7)، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ (8)، وَقَالَ ابْنُ طَهْمَانَ: "قِيلَ لِيَحْيَى: طَعَنَ أَحَدٌ فِي قَتَادَةَ؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ" (9)، وَسَمِعَ أَبُو حَاتِمٍ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ حِينَ ذَكَرَ قَتَادَةَ فَاطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ، فَجَعَلَ يَذْكُرُ مِنْ عِلْمِهِ وَفِقْهِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالِاخْتِلَافِ وَالتَّفْسِيرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَجَعَلَ يَقُولُ: "عَالِمٌ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَبِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصَفَهُ بِالْحَفِظِ وَالفِقْهِ، ثُمَّ قَالَ: قَلَّمَا تَجَدُّ مَنْ يَتَقَدَّمُهُ، أَمَّا الْمِثْلُ فَلَعَلَّ!، وَذَكَرَ ابْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ: "أَحْفَظُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، لَا يَسْمَعُ شَيْئًا إِلَّا حَفِظَهُ، وَفُرِيَ عَلَيْهِ صَحِيفَةٌ جَابِرٍ مَرَّةً وَاحِدَةً فَحَفِظَهَا، وَكَانَ سَلِيمَانُ التَّمِيمِيُّ، وَأَبُوبَ يَحْتَاجُونَ إِلَيَّ حَفِظَهُ يَسْأَلُونَهُ؛ وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ" (10)، "وَكَانَ أَبُو زُرْعَةَ يَقُولُ: "قَتَادَةُ مِنْ أَعْلَى أَصْحَابِ الْحَسَنِ، قِيلَ لَهُ: يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ؟، قَالَ: ثُمَّ يُونُسُ" (11)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ مِثْلَ قَوْلِهِ، لَكِنَّهُ قَالَ: "أَكْثَرُ"، بَدَلَ: "أَعْلَى"، وَزَادَ: "وَأَثْبَتُ أَصْحَابِ أَنَسِ الرَّهْرِيِّ ثُمَّ"

(1) ابن أبي حاتم (134/7).

(2) المرجع السابق (134/7).

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (147/1).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (134/7).

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) المرجع السابق (134/7).

(7) المرجع السابق (135/7).

(8) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (179/2)، ترجمة 16، 17.

(9) رواية ابن طهمان، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 46)، ترجمة 60.

(10) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (135/7).

(11) المرجع السابق، نفس الصفحة.

قتادة⁽¹⁾، وحينَ ضمَّه أبو حاتمِ البستيَّ ابنُ حبانَ "ثقَّاته"، قال: "كانَ منَ علماءِ النَّاسِ بالقرآنِ والفقهِ، وكانَ منَ حَفَاطِ أَهْلِ زَمَانِهِ"⁽²⁾، وقالَ الدارقُطنيُّ في حديثٍ فيه قَتادةُ: "قَتادةُ وإنَّ كانَ ثِقَّةً، وزيادةُ الثِّقَّةِ مقبولةٌ عندنا، فإنَّه يدلُّس"⁽³⁾، وقد عدَّه من "أصحابِ ابنِ سيرينِ الحَفَاطِ"⁽⁴⁾.

وأسهبَ الذهبيُّ في ترجمته في كتبه، ففي "المُغني": "حَافِظُ ثِقَّة"⁽⁵⁾، ومثله في "الميزان"، وزاد: "ثَبَّت"⁽⁶⁾، وهو: "عالمُ أَهْلِ البَصْرَةِ"، كذا في "العبر"⁽⁷⁾، وفي "التذكرة": "الحافظُ العلامَةُ، المُفسِّرُ"⁽⁸⁾، و"أحدُ الأئمَّةِ الأعلامِ ... وكانَ أَحَدَ مَنْ يُضْرَبُ المَثَلُ بحِفْظِهِ"، كذا في "التاريخ"⁽⁹⁾، وفي "النِّبلاء"⁽¹⁰⁾: "حَافِظُ العَصْرِ، فُدُوهُ المفسِّرينَ والمُحدِّثينَ ... كانَ منَ أوعِيَةِ العِلْمِ"، وفي "تقريبِ" العسقلانيِّ: "ثِقَّةٌ ثَبَّتْ، وهو رأسُ الطبقةِ الرَّابِعةِ"⁽¹¹⁾، وفي "مقدمةِ الفتح": "أحدُ الأثباتِ المشهورينَ كانَ يُضْرَبُ به المَثَلُ في الحِفْظِ"⁽¹²⁾.

قلتُ: لكنَّ على جلالته، وإمامته، وعلو شأنه، فقد رُمِيَ بالقدرِ، وكانَ مدلسًا، ويرسلُ عن أناسٍ لم يسمعَ منهم أيضًا.

فقد ذكر عدَّةُ كلامه بالقدرِ:

"فَكَانَ سَعِيدُ بَنِ أَبِي عَزُوبَةَ، وهشامُ الدِّسْتَوَائِيَّ وغيرُهُما يقولون: قَالَ قَتَادَةُ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرِ إِلاَّ المَعاصِي"⁽¹³⁾.

(1) ابن أبي حاتم، (135/7).

(2) ابن حبان، الثقات (322/5).

(3) الدارقطني، الإلزامات والتتبع (ص: 370).

(4) ينظر: الدارقطني، العِلل (127/8).

(5) الذهبي، المغني في الضعفاء (118/2)، ترجمة 5028.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (385/3).

(7) الذهبي، العبر في خبر من عِبَر (112/1).

(8) الذهبي، تذكرة الحفاظ (122/1)، ترجمة 107.

(9) الذهبي، تاريخ الإسلام (301/3)، ترجمة 229.

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء (270/5)، ترجمة 132.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 453)، ترجمة 5518.

(12) ابن حجر، هدي الساري (ص: 458).

(13) الذهبي، تاريخ الإسلام (303/3).

وذكر ابن شوذب⁽¹⁾ قال: "سمعت قتادة يصيح بالقدري في مسجد البصرة صياحاً"⁽²⁾، وقال ابن سعد: "كان يقول بشيء من القدر"⁽³⁾، وقال أحمد بن محمد الحضرمي: "سألت يحيى بن معين عن عمرو بن عبّيد، فقال: لا تكتب حديثه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال: كان داعيةً إلى دينه، فقلت له: فلم وثقت فلاناً، وفلاناً، وعدت قتادة معهم، فقال: كانوا يصدقون في حديثهم، ولم يكونوا يدعون إلى بدعة"⁽⁴⁾، وقال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: "إن عبد الرحمن يقول: اترك كل من كان رأساً في بدعة يدعو إليها، قال: كيف تصنع بقتادة ... وذكر قوماً؟ ثم قال يحيى: إن تركت هذا الضرب تركت ناساً كثيراً"⁽⁵⁾، وقال الجوزجاني: "وكان قوم يتكلمون في القدر منهم من يُزُّن ويُنوِّهم عليه، احتمل الناس حديثهم؛ لما عرفوا من اجتهادهم في الدين، وصدق ألسنتهم، وأمانتهم في الحديث، لم يُنوِّهم عليهم الكذب، وإن بلوا بسوء رأيهم. فمنهم قتادة"⁽⁶⁾، وقال الذهبي: "كان يرى القدر - نسأل الله العفو-".

ومع هذا، فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبدل وسعه، والله حكّم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل. ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه، وعلم تحرّيه للحق، واتسع علمه، وظهر نكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له الله، ولا نضله ونطره وننسى محاسنه. نعم، ولا نفتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك"⁽⁷⁾، لكن الحموي ياقوت ذكر أنه قد رجع عنه فقال: "كان يقول بشيء من القدر ثم رجع عنه"⁽⁸⁾، وقال العجلي: "كان يُنهم بقدر، وكان لا يدعو إليه ولا يتكلم فيه"⁽⁹⁾، بل قيل إنّه لم يثبت عليه ذلك أصلاً ففي "مقدمة الفتح":

(1) عبد الله بن شوذب. قال أحمد بن حنبل: ابن شوذب من أهل بلخ، نزل البصرة فسمع بها الحديث وتفقه ثم انتقل إلى الشام فأقام بها، وكان من الثقات، وكذا وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (82/5)، ترجمة 382.

(2) البسوي، المعرفة والتاريخ (281/2).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبير (228/9).

(4) ينظر: العجلي، الضعفاء الكبير (281/3).

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (353/8).

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص: 181-182)، ترجمة 328.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (271/5)، ترجمة 132.

(8) الحموي، معجم الأدباء (2233/5).

(9) العجلي، معرفة الثقات (215/2).

"قال ابن معين: رُمي بالقدرِ وذكر ذلك عنه جماعة، وأمّا أبو داود فقال: لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر -والله أعلم-"⁽¹⁾.

قلت: يبقى في الأمر احتمال فذكر جماعة أنه تكلم بالقدر، فإن ثبت عليه، فقد ردّ غيرهم بأنّه قد رجع عنه، وقيل إنّه ما خاض فيه أصلاً، ولا هو ثابت عنه، وعلى أيّ حال لو سلّمنا بكلامه فيه فإنّه ما كان داعياً إليه، ولا رأساً فيه، بل ولا شكّ أحد في دينه، وصدقته، وعدالته، وأمانته، وحسبك باحتجاج الشيخين به، وتوثيق الأجلة له، بل وجعله فوق علماء عصره، لا يكاد يوجد له شبهة، -والله أعلم-⁽²⁾.

وذكره غير واحد في المدلسين: كالنسائي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، والعلائي، وقال: "مشهور أيضاً به من جلة التابعين"⁽⁵⁾.

(1) ابن حجر، هدي الساري (ص: 458).

(2) ولا بأس بنقل كلام قد يكون صائباً قاله محققوا "سير أعلام النبلاء" (277/5)، إذ قالوا: "يغلب على الظن أن القدر الذي نفاه قتادة -رحمه الله- إنما هو القدر الذي حكاه الله -تعالى- عن المشركين في قوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 148]، وقد ردّ الله مقالتهم تلك ووصفهم بالكذب والجهل، واتباع الظنون والأوهام، فقال: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 148]. وقد اتفق الأئمة الذين يُعتمدُ بهم في هذا الشأن: أن قدرة العبد مؤثرة في عمله كتأثير سائر الأسباب في المسببات بمشيئة الله الذي ربط بعضها ببعض كما هو ثابت بالحس، والوجدان، والقرآن. والله -سبحانه- يكره من عباده أن يعملوا الشر وإن وقع بإرادته إذ لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، وليس معنى المشيئة أنه يحب ذلك الشر بل معناها: أن الشر لا يقع على الرغم منه، وحاشا له. وإرادة الله لا تُرغم العبد على فعل الشر، فلو أن العبد فعل الخير بدل الشر، لكان فعل الخير بإرادته -سبحانه- أيضاً، فالطاعات والمعاصي تقع من العبد بإرادة الله -سبحانه- ومشيئته، أي: بغير أن يكون مكرهاً على وقوعها، كما أن مشيئته -تعالى- لم تُكره العبد على المعصية التي تقع منه".

(3) النسائي، ذكر المدلسين (ص: 121)، ترجمة 2.

(4) الدارقطني، الإلزامات والتتبع (ص: 370).

(5) العلائي، جامع التحصيل (ص: 108)، ترجمة 40.

ومثله قال أبو زرعة العراقي⁽¹⁾، وبرهان الدين الحلبي⁽²⁾، وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة، وقال: "صاحب أنس بن مالك -رضي الله تعالى عنه- كان حافظ عصره وهو مشهور بالتدليس"⁽³⁾. "لكن مع ذلك فهو حجة بالإجماع، احتج به أصحاب الصحاح، لاسيما إذا بين السماع، وروايته في الكتب السنة"⁽⁴⁾. قال أبو حاتم: "توفي بواسط في الطاعون، وهو ابن ست أو سبع وخمسين"⁽⁵⁾، وقال أحمد: "كان له خمس وخمسون سنة مات"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد: مات سنة سبع عشرة، أو ثمان عشرة ومئة"⁽⁷⁾، وقال ابن المديني: "مات سنة سبع عشرة ومائة، وهو ابن ست وخمسين"⁽⁸⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

نسيح وحده، بارع العلم، إمام في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لم يكن في زمانه أحفظ منه، وثق بإطباق، على تدليس فيه، وكلام في القدر نسب إليه، وحديثه حجة خاصة ما صرح بالسماع فيه، وكان يرسل الحديث عن قوم لم يسمع منهم، حتى قال أبو داود: "حدثت عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم"⁽⁹⁾. -عوضه الله عن بصره ببصيرة نافذة في العلم، فكان رأساً في التفسير، والفقه. أحوذياً في علوم العربية، والأنساب، والأيام، والشعر- لم يأت عن أحد من ذلك أصح مما أتى عنه في علم العرب-"⁽¹⁰⁾.

(1) أبو زرعة العراقي، كتاب المدلسين (ص: 79)، ترجمة 49.

(2) الحلبي، التبيين لأسماء المدلسين (ص: 46)، ترجمة 57.

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 43)، ترجمة 92.

(4) ينظر: الذهبية، ميزان الاعتدال (3/385)، وسير أعلام النبلاء (5/271).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/133).

(6) المرجع السابق (7/135).

(7) المزي، تهذيب الكمال (23/517).

(8) ابن المديني، علل الحديث (ص: 77، 345). وقد جاء في اسمه فيه (ص: 77) "قتادة بن دعامة"، كذا

بضم الدال المهملة، وإنما هي بكسرها، كما ضبطه جل الذين ترجموه، ولعله سهو طباعي.

(9) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (2/138)، ترجمة 1381. وفي "تقدمة الجرح والتعديل" (1/246):

"كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً، ويقول: هو بمنزلة الرياح، ويقول: هؤلاء

قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علفوه". ثم إنني لم أشأ أن أطول في ذكر الذين روى عنهم دون سماع؛

فالكلام فيه كثير، لكن راجع ذلك إن شئت في: ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 168)، ترجمة 619، و أبي

زرعة العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: 262)، وكذا جل المواضع التي ترجمت له.

(10) القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة (3/35).

المطلب الثاني: قوله في الراوي "فوق العلماء في زمانه":

وجاء استخدام ابن أبي حاتم لهذه اللفظة في أثناء ترجمة الإمام العَلَم، الجِهْدِ الناقد: شُعْبَةُ بن الحَجَّاج، التي عقدها له في "مقدمته للجرح والتعديل"⁽¹⁾، وفيها: "حدَّثنا عبد الرحمن، نا أبي، نا أبو بكر بن أبي الأسود، نا عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان سفيان يقول: شعبة: أمير المؤمنين في الحديث. قال أبو محمد: يعني فوق العلماء في زمانه"⁽²⁾.

وقد جعل أبو محمد ابن أبي حاتم لشعبة ترجمة أخرى خلال "الجرح والتعديل"، وذكر فيها بعضاً من أقوال الناس فيه، وثناء العلماء، وأهل زمانه عليه، قال: "شعبة بن الحجاج، أبو بسطام، وهو ابن الحجاج ابن الورد مولى العتيك"⁽³⁾، بصري أصله واسطي"⁽⁴⁾ ... سمعت أبي يقول ذلك"⁽⁵⁾.

(1) وهي ترجمة مطولة في خمسين صفحة تقريباً (126-176)، وقد بوب لها ابن أبي حاتم وذكر فيها: علم شعبة بن الحجاج -رحمه الله- وما فتح الله -عز وجل- عليه من المعرفة بصحيح الآثار وسقيمتها وبنائيتها، ومعرفته بمراسيل الآثار، وعلمه بناقلة الآثار وكلامه فيهم، ومعرفته بعلم الحديث، صحيحه وسقيمه، وكلامه بكنى ناقله الآثار وأسمائهم، وتبجيل سفيان له، وتقدمة شعبة وسفيان في الإتيان على أهل زمانهما، ومراجعتنا لناقلة الحديث وإيقافهم على ما يتخالج في نفسه، ثم ذكر: طهارة خلقه وسخائه، وشدة قوله في التدليس وكراهيته له، وحرصه على طلب العلم، وتبجيل العلماء له، وما رزق الله -عز وجل- شعبة من حسن الحديث، وختم برغبة الناس في اقتباس العلم منه وتفضيلهم إياه على غيره".

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (126/1)، وقد عقد له جمع من أهل التراجم، ورجال الجرح والتعديل تراجم مستقيضة في كتبهم، فينظر منهم مثلاً: طبقات ابن سعد (280/9)، ترجمة 4111، العجلي، معرفة النقات (456/1)، ترجمة 728، ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص: 207)، ترجمة 1399، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (354/1)، ترجمة 502، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم (299/1)، ترجمة 650، الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (353/10)، ترجمة 4783، السمعاني، الأنساب (153/4)، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (243/8)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (469/2)، ترجمة 292، الذهبي، تذكرة الحفاظ (193/1)، ترجمة 187، والكاظمي، ترجمة 485/1)، وتاريخ الإسلام ترجمة 2385، ابن حجر، تهذيب التهذيب (338/4)، الخزرجي، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال (ص: 166).

(3) العتيك: "بطن من الأزد، والنسبة إليه: "عتكي"، بفتحين، ثم كاف مكسورة. وشعبة منسوب إليهم ولأهله". ينظر: السمعاني، الأنساب (153/4).

(4) "وكان مولده سنة ثلاث وثمانين، بهزتاب قرية أسفل من واسط". ينظر: خليفة بن خياط، تاريخ خليفة ابن خياط (ص: 301)، السمعاني، الأنساب (153/4).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (369/4)، ترجمة 1609. وقد عد له سبعة من شيوخه، في حين أن الذهبي في "تاريخ الإسلام (72/4) قال: "وقد استوعب في تهذيب الكمال" سائر شيوخ شعبة فسمى له ثلاث مائة شيخ".

- أقوال النقاد في الراوي:

قال معمر: "إن قتادة كان يسأل شعبة عن حديثه -يعني: حديث نفسه-، قال أبو محمد: وكان قتادة بارع العلم نسيح وحده في الحفظ في زمانه لا يتقدمه كبير أحد، فحل شعبة من نفسه محلاً يرجع إليه في حديث نفسه... وقال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، قال أبو محمد: بلغ من علم شعبة بقتادة أن عرف ما سمع من أبي العالية، وما لم يسمع⁽¹⁾!"، وقال أبو فنيية سلم بن فنيية: "قدمت الكوفة، فأتيته سفيان الثوري فقال: من أين أنت؟ فقلت من أهل البصرة. فقال: ما فعل أستاذنا شعبة"⁽²⁾، وكان السفيانان: الثوري، وابن عبيدة يصفانه "بأمير المؤمنين في الحديث"⁽³⁾، وذكر أبو الوليد الطيالسي اختلافه إلى حماد ابن سلمة، وأنه كان يُدِيمُ ذلك، فقال له يوماً: "إن أردت الحديث فعليك بشعبة"⁽⁴⁾، وعده عبد الرحمن ابن مهدي: "إماماً في الحديث"⁽⁵⁾، وذا يحيى بن سعيد يقول إنّه: "كان أعلم الناس بالرجال"⁽⁶⁾، ويقول كذا: "ليس أحد أحب إليّ منه، ولا يعدله أحد عندي"⁽⁷⁾، وثالثه يراه: "ثقة"⁽⁸⁾، أمّا الشافعي فذهب أنّه: "لولا ما عرف الحديث بالعراق، وكان يجرى إلى الرجل فيقول، لا تُحدث، وإلا استعديت عليك السلطان"⁽⁹⁾، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة مأموناً ثباتاً، صاحب حديث، حجة"⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين: "كان شعبة رجل صدق، وكان رحيماً، وإنما قدم

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (127/1)، وذكر سؤال معمر مختصراً في "الجرح والتعديل" (369/4). وقال عليّ ابن المديني، سمعت عبد الرحمن بن مهدي وذكر شعبة فقال سمعته يقول: كنت أتفقّد فم قتادة فإذا قال "سمعت، وحديثنا" حفظته، فإذا قال "حدث فلان" تركته. ينظر: المرجع السابق (169/1).

(2) المرجع السابق (127/1).

(3) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (262/6).

(4) ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل (128/1). وقال في "الجرح والتعديل" (369/4): "إن أردت الحديث فالزم شعبة".

(5) التقديم (126/1).

(6) المرجع السابق (127/1).

(7) المرجع السابق (128/1)، و ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (369/4).

(8) ينظر: ابن عدي، الكامل (448/4).

(9) ابن أبي حاتم، التقديم (127/1)، والجرح والتعديل (370/4).

(10) ابن سعد، الطبقات الكبير (280/9)، ترجمة 4111.

بَغْدَاد فِي سَبَبِ أَخٍ لَهُ كَانَ مَحْبُوسًا، فَجَاءَ يَكَلِّمُ فِيهِ"⁽¹⁾، وَفِي رِوَايَةِ الدُّورِيِّ أَيْضًا: "هُوَ ثَقَّةٌ"⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو سَعِيدِ السُّكْرِيِّ: "سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ مِرَارًا: شُعْبَةُ إِمَامُ الْمُتَّقِينَ"⁽³⁾.

أَمَّا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فَقَدْ جَعَلَ مَالَ عِلْمِ السَّنَةِ الَّذِينَ دَارَ عَلَيْهِمُ الْإِسْنَادُ إِلَى شُعْبَةَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ؛ إِذْ يَقُولُ: "نَظَرْتُ فَإِذَا الْإِسْنَادُ يَدُورُ عَلَى سِنَةِ: الزَّهْرِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقَتَادَةَ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَالْأَعْمَشَ، ثُمَّ صَارَ عِلْمُ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ إِلَى أَصْحَابِ الْأَصْنَافِ، مَنْ صَنَّفَ، فَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ..."⁽⁴⁾، وَرَوَى أَبُو طَالِبٍ، أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ قَوْلَهُ: "لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مِثْلَهُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا أَحْسَنَ حَدِيثًا مِنْهُ، كَانَ فُسَمٌ لَهُ مِنْ هَذَا حَظًّا"⁽⁵⁾.

(1) مُحَمَّدٌ عَثْمَانُ، مَوْسُوعَةُ تَارِيخِ ابْنِ مَعِينٍ (391/1)، تَرْجُمَةٌ 3721.

(2) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (412/1)، تَرْجُمَةٌ 3992.

(3) الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (363/10).

(4) يَنْظُرُ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ، عِلَلُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ (ص: 76)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، تَقْدِيمَةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (129/1).

(5) وَفِي قِصَّةِ طَلْبِهِ الْحَدِيثَ أَسْنَدَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ إِلَى الْأَصْمَعِيِّ، عَنِ شُعْبَةَ، قَالَ: "كَانَتْ أَلْزَمُ الطَّرْمَاحَ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّعْرِ، فَمَرَرْتُ يَوْمًا بِالْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، وَهُوَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْجَزَّارِ، وَقَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ، وَقَالَ: حَدَّثَنَا مُقْسِمٌ، فَأَعْجَبَنِي، وَقُلْتُ: هَذَا أَحْسَنُ مِنَ الَّذِي أُطَلِّبُ، أَعْنِي: الشَّعْرَ، قَالَ: فَمِنْ يَوْمَيْهِ طَلَبْتُ الْحَدِيثَ. وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ: لَمْ نَرِ أَحَدًا قَطُّ أَعْلَمَ بِالشَّعْرِ مِنْ شُعْبَةَ". الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (353/10). وَقَالَ الدُّورِيُّ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ: "قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، عَنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ لِي سِمَاكُ: يَا شُعْبَةَ، مَا فَعَلَ الْفَقَّصُ، -يَعْنِي قَفَصًا فِيهِ شِعْرٌ-؟. قَالَ يَحْيَى: أَظُنُّ شُعْبَةَ كَانَ لَهُ قَفَصٌ يَجْعَلُ فِيهِ الشَّعْرَ، فَقُلْتُ لِيَحْيَى: بَلَّغْنِي أَنَّ شُعْبَةَ كَانَ صَاحِبَ نَحْوٍ وَشِعْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَ يَطْلُبُ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَ الْحَدِيثَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ قَالَهُ يَحْيَى". وَالْأَصْمَعِيُّ تَرْجَمَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (363/5)، تَرْجُمَةٌ 1710، قَالَ: "عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ قُرَيْبٍ أَبُو سَعِيدٍ، وَهُوَ ابْنُ قُرَيْبِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ صَمْعٍ... قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَى عَنْهُ أَبِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَكْذِبُ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ فِي فَنِّهِ". وَالطَّرْمَاحُ: "هُوَ أَمَانُ ابْنُ الصَّمصَمَةِ ابْنِ الطَّرْمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ، وَكَانَ شَاعِرًا عَالِمًا بِاللُّغَةِ، حَافِظًا لِشَعْرِ جَدِّهِ. وَقِيلَ لَهُ: لِمَ قِيلَ لِحَدَّكَ: "الطَّرْمَاحُ"؟ وَمَا "الطَّرْمَاحُ" فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؟ فَقَالَ: أَمَا فِي كَلَامِنَا -مَعَشَرَ طَيْئٍ- فَإِنَّهُ الْحَيَّةُ الطَّوِيلُ". أَبُو بَكْرٍ الرَّبِيعِيُّ، طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَالتَّلَاوِيِّينَ (ص: 225). وَ"الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ: أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، وَقِيلَ: مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ كِنْدَةَ، قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَابْنُ مَعِينٍ: وَأَبُو حَاتِمٍ: ثَقَّةٌ، وَزَادَ الْأَوَّلُ: وَلَكِنْ يَخْتَلَفُ يَعْنِي: حَدِيثُهُ". ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (123/3)، تَرْجُمَةٌ 567.

وروى عن ثلاثين رجلاً من أهل الكوفة لم يرو عنهم سفيان⁽¹⁾، وقال أحمدُ ابنُ حنبلٍ كذا: "شعبةُ أثبتُ من الأعمشِ في الحَكَمِ، وشعبةُ أحسنُ حديثاً من الثوريِّ ... ثمَّ قالَ: "وكان شعبةُ أمةً وحدهُ في هذا الشأنِ"⁽²⁾، وقالَ أبو بكر الأثرمُ: "سمعتُ أبا عبدِ الله، يقول: كانَ شعبةُ يحفظ، لم يكتب إلا شيئاً قليلاً، وربما وهم في الشيء"⁽³⁾، وهو كما ذكر أبو الحسنِ العجلي: "ثقةٌ في الحديثِ تقيٌّ، وفي موضعٍ ثبتتِ نقيُّ الحديثِ"⁽⁴⁾، وروى عبدُ الرحمنِ عن أبيه يقول: "إذا رأيتَ شعبةً يحدثُ عن رجلٍ فاعلم أنه ثقةٌ، إلا نفرًا بأعيانهم، قيلَ لأبي: ألم يكن للثوريِّ بصَرٌ بالحديثِ كَبَصِرِ شعبةٍ؟، قالَ: كانَ الثوريُّ قد غلبَ عليه شهوةُ الحديثِ وحفظه، وكانَ شعبةُ أبصرُ بالحديثِ وبالرجالِ، وكانَ الثوريُّ أحفظَ، وكانَ شعبةُ بصيراً بالحديثِ جدًّا، فهما له كأنه خُلِقَ لهذا الشأنِ"⁽⁵⁾، وحدَّثَ عبدُ الرحمنِ عن أبيه أنه قالَ فيه أيضاً: "ثقة"⁽⁶⁾، ووصفه محمدُ بن الحسينِ بن أبي عبدِ الله بأنَّه: "تقديلاً المُحدثينِ في عصره، ذبَّابٌ"⁽⁷⁾ عن الأخبارِ، مُميِّزٌ للرجالِ، وكانَ قد أودعَ الفَراسةَ، وكانَ أمةً وحدهُ في هذا الشأنِ، يعني نُصرةَ الحديثِ"⁽⁸⁾، وكانَ النسائيُّ يقول: "الأمناءُ على حديثِ رسولِ الله -صلى اللهُ عليه وسلَّم- ثلاثةٌ: شعبةُ بن الحجاجِ، ومالكُ بن أنسٍ، ويحيى بن سعيدِ القطانِ"⁽⁹⁾، وقالَ ابنُ حبانٍ عندما عدَّه في "الثقات": "كانَ من ساداتِ أهلِ زمانِهِ حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً، وهو أولُ من فتنَّ بالعراقِ عن أمرِ المُحدثينِ،

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (128/1)، والجرح والتعديل (370/4). وقد سمى الدوري عن ابن معين من سمع منه شعبة من أهل الكوفة، ولم يسمع منهم سفيان الثوري. ينظر: تاريخ ابن معين (252/1)، 2071.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (72/4-73).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (353/10).

(4) العجلي، معرفة الثقات (457/1)، ترجمة 728.

(5) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (128/1-129).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (370/4).

(7) "ذبَّابٌ صيغةٌ مبالغةٌ من "ذبَّ: بمعنى دَفَع" ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 1483)، ووقعت في "إكمال تهذيب الكمال" (263/6): "ذبَّابٌ عن الأخبار" أعني بضمّة واحدةٍ على آخر "ذبَّاب"، وإنما

الصوابُ بضمّتين؛ ولعلّه سهوٌ طباعيٌّ.

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (263/6).

(9) المرجع السابق (256/6).

وجانب الضعفاء والمتروكين، حتى صار علماً يُتَدَى به، ثم تبعه عليه بعد أهل العراق⁽¹⁾، ولمَّا جعله في "مشاهير العلماء" ذكرَ أنه: "كَانَ مِمَّنْ عَنِيَ بِعِلْمِ السَّنَنِ، وَسَعَى فِي طَلِبِهَا، وَوَاطَبَ عَلَى دَرَسِهَا، وَدَاوَمَ عَلَى الرَّحْلَةِ فِيهَا وَعَرَّجَ عَلَى الْأَقْوِيَاءِ مِنَ الثَّقَاتِ، وَجَرَّحَ الضَّعْفَاءَ فِي الرِّوَايَاتِ، وَكَانَ يَسْكُنُ الْبَصْرَةَ زَمَانًا، وَوَاسِطَ حِينًا"⁽²⁾، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "إِمَامُ الْأَيْمَةِ بِالْبَصْرَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَعَمْرُو بْنُ سَلْمَةَ الْجَرَمِيِّ، وَسَمِعَ مِنْ أَرْبَعِ مَائَةٍ مِنَ النَّابِعِينَ"⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "كَانَ عَالِمًا، حَافِظًا لِلْحَدِيثِ، صَدُوقًا زَاهِدًا مُتَعَبِّدًا، عَارِفًا بِالشُّعْر"⁽⁴⁾، وَفِي "إِكْمَالِ" مَغَلَطَايَ قَالَ: "وَذَكَرَ ابْنُ دِحْيَةَ فِي كِتَابِ "الْعِلْمِ الْمَشْهُورِ" -أَثْنَاءَ كَلَامِ- أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى عِدَالَتِهِ وَرِسُوخِهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَنَصَحَتِهِ"⁽⁵⁾ فِيهِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ"⁽⁶⁾، وَرَاحَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ فِي تَوَالِفِهِ يُثْنِي عَلَيْهِ فِي "تَذَكُّرَةِ الْحَفَاطِ" هُوَ: "الْحَجَّةَ الْحَافِظُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، نَزِيلُ الْبَصْرَةِ وَمَحْدَثُهَا"⁽⁷⁾، وَفِي "الْكَاشِفِ": "... ثَبَّتْ حَجَّةً"⁽⁸⁾، وَفِي "التَّارِيخِ" هُوَ: "الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، عَالِمُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِهِ"⁽⁹⁾، وَفِي "النَّبَلَاءِ" طَوَّلَ ذِكْرَهُ، نَاعَتًا إِيَّاهُ بـ "الإمام، الحافظ، عالم أهل البصرة، وشيخها، وكان من أوعية العلم، لا يتقدمه أحد في الحديث في زمانه"⁽¹⁰⁾، وَفِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ ذَكَرَ أَنَّهُ: "أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ"، وَقَدْ عَدَّهُ

(1) ابن حبان، الثقات (446/6)، وكذا نقله عنه السمعاني في "الأنساب" (153/4)، وزاد: "وكان جمع بين العلم والزهادة، والجدِّ والصَّلابَةِ، والصدِّق والقناعة، وعبد الله -تعالى- حتى جفَّ جلده على عظمه". وقد عزا السيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص: 90) قول ابن حبان المتقدم لابن منجويه، وقد نقله الأخير عن ابن حبان أيضًا في "رجال صحيح مسلم" (299/1)، ترجمة 650. وفي "تاريخ مدينة السلام" (353/10) قال: عمرو بن علي الفلاس، سمعت أبا بحر البكراري، يقول: "ما رأيتُ أعبَدَ لله من شعبة، لقد عبد الله حتى جفَّ جلده على عظمه، ليس بينهما لحم".

(2) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص: 207).

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (71/4).

(4) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (243/8).

(5) كذا جاءت: "ونصحته"، ولعلَّ الصواب: "ونصيحتِهِ".

(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (265/6).

(7) الذهبي، تذكرة الحفاظ (193/1).

(8) الذهبي، الكاشف (485/1).

(9) الذهبي، تاريخ الإسلام (71/4).

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء (202/7).

فيمَن يُعتمدُ قوله في الجرحِ والتعديل" (1)، وقال ابنُ حجر: "ثقةٌ حافظٌ، مثقنٌ" (2). ولأنَّ الكمالَ لله وحده فإنَّ الإمامَ شعبةً كانَ الثَّغَا، ويغلطُ في أسماءِ الرجالِ أيضًا، فقالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: "كانَ غلطُ شعبةٍ في أسماءِ الرِّجالِ" (3)، كانَ يُخطئُ في بعضِ الأسماءِ، وفي موضعٍ كانَ يُخطئُ في أسماءِ الرجالِ قليلاً" (4). ومثلهما قالَ الذهبيُّ (5). وأمَّا في وفاته فنقلَ الذهبيُّ أنَّهم: "اتفقوا على وفاته سنةً ستينَ ومائةَ بالبصرة، ويقال: إنَّه ماتَ في أولِ السنة. وقيل: عاشَ ثمانياً وسبعينَ سنةً" (6).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

أمير المؤمنين في الحديث بإطباق، فوق علماء زمانه حدَّ وصف الإمام ابن أبي حاتم، وهو "أحدُ الجبالِ الرَّوَّاسِي في الحِفظِ" - كما نعتَ الشيخُ الحوينيُّ - حفظَه اللهُ - (7)، إلا أنَّه كانَ يَهمُّ في أسماءِ الرجالِ، كما ذكروا !.

المطلب الثالث: قوله في الراوي: "إمام زمانه":

وفي لغة العرب: أم القوم، وأم بهم: تقدّمهم، والإمام: كلُّ من اتّهم به قومٌ، وهو أيضًا: الذي يُقتدى به، وإمام كلِّ شيءٍ: قيّمه، والمصلحُ له، وفلانٌ إمامُ القومِ معناه: هو المتقدّم لهم، وفلانٌ يؤمُّ القومَ يقدّمهم" (8).

(1) ينظر: الذهبي، ذكر من يُعتمدُ قوله في الجرحِ والتعديل (ص: 175)، مطبوعٌ ضمنَ أربع رسائل في علوم الحديث، باعْتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 266)، ترجمة 2790.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (370/4).

(4) العجلي، معرفة الثقات (457/1)، ترجمة 728.

(5) الذهبي، الكاشف (485/1).

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (83/4). ولمّا توفيَّ بيحَ حمّاهُ بعدَ موته، وسرَّجه، ولجّامه، وثيابُ بدنه، وحُفّه، ونعلُه بستةَ عشرَ درهماً". ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد (353/10).

(7) الحويني، عوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود (212/1)، حديث 236.

(8) ابن منظور، لسان العرب (133-134).

فَبَيِّنْ إِذْنَ أَنْ مَرَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ: "إِمَامَ زَمَانِهِ" أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ أَهْلَ زَمَانِهِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ فِيهِمْ: عِلْمًا، وَفَقْهًا، وَعِبَادَةً، وَوَرَعًا، وَسِيَّاتِي فِي أَقْوَالِ النِّقَادِ أَنَّ جَمْعًا مِنْهُمْ وَافِقَ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى اسْتِخْدَامِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي حَقِّ مَنْ قِيلَتْ فِيهِ، وَهِيَ مِنْ أَرْفَعِ مَصْطَلِحَاتِ التَّعْدِيلِ الَّتِي اسْتَضَمَّتْهَا. وَقَدْ جَاءَ اسْتِخْدَامُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي أَثْنَاءِ تَرْجُمَتِهِ لِلْإِمَامِ الْعِلْمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ. وَقَدْ عَقَدَ لَهُ تَرْجُمَةً مَطْوَلَةً فِي "تَقْدِمَتِهِ لِلْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"، قَالَ فِيهَا: "وَمِنَ الْعُلَمَاءِ الْجَهَابِذَةِ النِّقَادِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيِّ: ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ عِلْمِهِ وَفَقْهِهِ، وَرِسَالَتِهِ إِلَى وِلَاةِ الْأَمْرِ فِي صَلَاحِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ⁽¹⁾، وَأَدَابِهِ، وَإِتْقَانِهِ وَحِفْظِهِ وَتَثْبُتِهِ فِي الْحَدِيثِ، وَعِلْمِهِ بِنَاقِلَةِ الْأَثَارِ وَرَوَاةِ الْأَخْبَارِ وَكَلَامِهِ فِيهِمْ، وَفَضْلِهِ وَنَصِحِهِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَجَلَالَتِهِ وَتَعْظِيمِ الْعُلَمَاءِ لَهُ، وَمَنَاقِبِهِ، وَكِرَمِهِ، وَطَهَارَةِ خُلُقِهِ، وَفَصَاحَتِهِ، وَحَسَنِ عِبَارَتِهِ⁽²⁾، وَتَوَاضُعِهِ، وَخَشُوعِهِ، وَعِبَادَتِهِ، وَزُهْدِهِ"⁽³⁾.

وَجَاءَ فِي التَّرْجُمَةِ أَيْضًا قَالَ: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَبِي الْوَزِيرِ، قَالَ سَمِعْتُ سَفِيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ إِمَامًا - قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي إِمَامًا زَمَانِهِ -"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وَالنِّقَادُ يَكَادُونَ يَكُونُونَ مُطَبِّقِينَ عَلَى فِقْهِهِ، وَعِلْمِهِ، وَجَلَالَتِهِ، وَإِمَامَتِهِ، وَإِنِّي هُنَا أَسْوَقُ بَعْضًا مِنْ أَقْوَالِ النِّقَادِ فِيهِ، وَإِلَّا فَهِيَ كَثِيرَةٌ، مَبْسُوطَةٌ عِنْدَ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ التَّرَاجِمِ⁽⁵⁾، لَكِنِّي

(1) وَعِنْدَ الذَّهَبِيِّ، سَيَّرَ أَعْلَامَ النَّبَلَاءِ (115/7): "عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ كَاتِبِ الْمَنْصُورِ، قَالَ: كَانَتْ تَرْدُ عَلَى الْمَنْصُورِ كَتَبٌ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ، نَتَجَّبُ مِنْهَا، وَيَعْجُزُ كِتَابُهُ عَنْهَا، فَكَانَتْ تُشْخُ فِي دِفَاتِرِ، وَتُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْ الْمَنْصُورِ فَيُكْتَرُ النَّظَرُ فِيهَا اسْتِحْسَانًا لِأَفْظَانِهَا، فَقَالَ لِسُلَيْمَانَ بْنِ مُجَالِدٍ سُرَكَانَ مِنْ أَحْطَى كِتَابِهِ عِنْدَهُ: - يَنْبَغِي أَنْ تُجِيبَ الْأَوْزَاعِيَّ عَنْ كِتَابِهِ جَوَابًا تَامًا. قَالَ: وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَحْسِنُ ذَلِكَ!، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ عَلَيْهِ مَا أَحْسِنُ، وَإِنَّ لَهُ نَظْمًا فِي الْكُتُبِ لَا أَظُنُّ أَحَدًا مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ يَقْدُرُ عَلَى إِجَابَتِهِ عَنْهُ، وَأَنَا أَسْتَعِينُ بِالْفَافِظَةِ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُهَا مِمَّنْ نُكَاتِبُهُ فِي الْأَفَاقِ. قُلْتُ: كَانَ الْأَوْزَاعِيُّ مَعَ بَرَاعَتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَتَقَدُّمِهِ فِي الْعَمَلِ كَمَا تَرَى، رَأْسًا فِي التَّرْسَلِ رَحِمَهُ اللَّهُ -". وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بَعْضًا مِنْ مَرَاثِلَتِهِ.

(2) فَكَانَ لِسَانُهُ حَلُوءًا: "قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مَرْيَدٍ: مَا سَمِعْتُ كَلَامًا مَتَكَلِّمًا إِلَّا وَإِذَا كَرَّرْتُهُ خَلَقَ غَيْرَ كَلَامِ الْأَوْزَاعِيِّ فَإِنَّكَ كَلَّمَا كَرَّرْتَ النَّظَرَ فِيهِ زَادَ حَلَاوَةً!". ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، تَقْدِيمَةُ الْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (185/1).

(3) المرجع السابق (184/1-219).

(4) المرجع السابق (203/1)، وَكَذَا قَالَ الْكَلَامُ إِيَّاهُ حِينَ تَرْجُمُهُ ثَانِيَةً فِي "الْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ" (266/5)، تَرْجُمَةً 1257.

(5) وَيَنْظُرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: ابْنُ سَعْدٍ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (494/9)، تَرْجُمَةُ 4816، الْبُخَارِيُّ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (326/5)، تَرْجُمَةُ 1034، أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ، تَارِيخُ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ (ص: 813)، وَكَيْعُ، أَخْبَارُ

أكتفي بنقل التالي منها، فقد وافق ابن أبي حاتم على إمامته جمع منهم: الإمام مالك فقال: "الأوزاعي إمام يُقتدى به"⁽¹⁾، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد"⁽²⁾، وقال أيضاً: "ما كان بالشام أحد أعلم بالسنّة منه"⁽³⁾⁽⁴⁾.

الْقُضَاة (ص:621)، ابن حبان، الثقات (63/7)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (173/1)، الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (450/1)، ترجمة 670، ابن عساكر، تاريخ دمشق (147/35)، ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (196/8)، ترجمة 848، المزني، تهذيب الكمال (307/17)، ترجمة 3918، الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يُوجب ردهم (ص: 25)، وميزان الاعتدال (580/2)، ترجمة 4929، وتاريخ الإسلام (120/4)، ترجمة 160، وسير أعلام النبلاء (107/7)، ترجمة 48، الصفدي، الوافي بالوفيات (123/18)، ترجمة 6807، ابن حجر، تهذيب التهذيب (238/6)، الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: 232)، شكوكاني، واللحام، معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الشيخ الألباني (491/2)، الوكيل، نلّ الثبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم الشيخ أبو إسحاق الحويني (ص:1919)، ترجمة 4540.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (112/7).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (276-266/5).

(3) وفي سبب طلب الإمام الأوزاعي العلم وإقباله عليه أسند ابن أبي حاتم إلى يزيد بن عبد الله بن صالح البيروتي قال: "كان سبب طلب الأوزاعي العلم أنه ضرب عليه بعث - بعني إلى اليمامة - فلما دخلوا مسجدها ويحيى بن أبي كثير جالس في المسجد، فنظر إليهم فقال: أما إنه إن كان عند أحد من هؤلاء القوم خير فهو عند هذا الفتى - يعني الأوزاعي -، ثم مر به وهو قائم يصلي فقال لجلسائه: ما رأيت مصلياً قط أشبه بعمر ابن عبد العزيز بصلاته من هذا الفتى. قال فلقية شيخ كان جليسا ليحيى فقال: يا فتى إن شيخنا لا يزال يُحسن ذكرك، قال فأتاه الأوزاعي كأنه أراد أن يقضي ذمامه فلما سمع العلم ونشفه قلبه رفض الديوان، وأقبل على يحيى يعني ابن أبي كثير". ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (186/1). ومراده بأن "يقضي ذمامه": أي حقه، ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (168/2). فكان الإمام الأوزاعي أراد أن يقضي للإمام ابن أبي كثير حقه مقابل ما أتى عليه، كأن يُنتي عليه هو أيضاً، أو يشكره، وغير ذلك. ومعنى "نشفه قلبه": أي كأن قلبه قبل العلم، ودخل فيه، وتشربته كما تشرب الأرض الماء. قال ابن الأثير: "أصل التشف: دخول الماء في الأرض والثوب. يقال: تشفت الأرض الماء تشفته شفا: شربته. وتشفت الثوب العرق وتشفته. وأرض تشفته". ابن الأثير، النهاية (58/5).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (184/1). وفيه أيضاً: "قال هقل بن زياد: أجاب الأوزاعي في سبعين ألف مسألة!".

وقال ابن سعد: "كان ثقةً مأموناً، صدوقاً فاضلاً، خيراً، كثير الحديث والعلم والفقه، حجة" (1)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "سألت يحيى بن معين، عن الأوزاعي، ما حاله في الزهري؟، قال: ثقة، ما أقل ما روى عن الزهري" (2)، وقال العباس بن محمد الدوري: سمعت يحيى يقول: "الأوزاعي، يُقال: إنّه أخذ الكتاب من الزبيدي" (3) كتاب الزهري، وسمعه من الزهري" (4)، ومرة روى عنه الدوري قوله فيه: "ثقة" (5)، وفي رواية الغلابي: "ثبت" (6)، وقال علي ابن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، الزهري، وعمرو بن دينار، وقتادة، ويحيى ابن أبي كثير، وأبو إسحاق الهمداني، والأعمش، ثم صار علم هؤلاء الستة من أهل الشام إلى عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي" (7)، وقال أحمد في مرة: "ثقة" (8)، وفي موضع: "إمام" (9). لكن: قال إبراهيم الحري: سألت أحمد بن حنبل: ما تقول في مالك؟ قال: حديث صحيح، ورأي ضعيف. قلت: فالأوزاعي؟ قال: حديث ضعيف، ورأي ضعيف" (10).! وعلق البيهقي: "يريد أحمد بذلك بعض ما يحتج به لأنه أضعف في الرواية، والأوزاعي إمام في نفسه ثقة، لكنه يحتج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله ثم يحتج بالمقاطيع" (11)، وكذا علق الذهبي بنحو ما ذكره البيهقي يقول: "يريد أن الأوزاعي حديثه ضعيف من كونه يحتج بالمقاطيع، وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف" (12)، وترجمه البخاري في "التاريخ الكبير"، وقال: "الأوزاعي. ولم يكن منهم كان نزل فيهم" (13)، والأوزاع من حمير.

- (1) ابن سعد، الطبقات الكبير (494/9)، ترجمة 4816.
- (2) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (179/2)، ترجمة 22، 23.
- (3) "محمد بن الوليد الزبيدي الحمصي، أبو الهذيل، من كبار أصحاب الزهري، فضله الأوزاعي على جميع من سمع من الزهري، وقال فيه أبو زرعة: ثقة". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (111/8)، ترجمة 494.
- (4) محمد عثمان، مرجع سبق ذكره (161/1)، ترجمة 945.
- (5) المرجع السابق (262/1)، ترجمة 2186.
- (6) المزني، تهذيب الكمال (309/28).
- (7) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (187/1).
- (8) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (347/2)، ترجمة 2538.
- (9) الذهبي، تاريخ الإسلام (122/4).
- (10) الذهبي، سير أعلام النبلاء (113/7).
- (11) ابن حجر، تهذيب التهذيب (241/6).
- (12) الذهبي، سير أعلام النبلاء (114/7).
- (13) كذا قال الإمام البخاري إنّه لم يكن من الأوزاع لكن نزل فيهم، ومثله قال الباقي في "التعديل والتجريح" (971/2)، ترجمة 906، وفي "السير" (109/7): "قال الهيثم بن خارجة: سمعت أصحابنا يقولون: ليس هو من الأوزاع، هو ابن عم يحيى بن أبي عمرو السيباني لَحًا، إنَّما كان ينزل قرية الأوزاع، إذا خرجت

=

الشَّامِي يُقَال: هو ابْنُ عَمِّ يَحْيَى بنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيِّبَانِي⁽¹⁾. والأَوْزَاعُ قَرْيَةٌ بِدِمَشْقٍ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ⁽²⁾⁽³⁾.

مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ". وفي "تاريخ دمشق" (151/35): "قال محمد بن أحمد المُقَدَّمِي: "كان ينزل الأوزاع فنسب إلى الأوزاع وليس منهم ... و مثله قال أبو نصر البخاري، وزاد: "والأوزاع من حمير"، وقال أبو أحمد الحاكم: "الأوزاعي السيباني ابن عم يحيى بن أبي عمرو السيباني، والأوزاع من حمير، وقد قيل إن الأوزاع قرية بدمشق إذا خرجت من باب الفراديس، وعرضت هذا القول على أحمد بن عمير وكان علامة بحدِيث الشام وأنساب أهلها فلم يرضه، وقال إنما قيل أوزاعي لأنه من أوزاع القبائل، وقال ضمرة: "الأوزاعي حميري، والأوزاع من قبائل شتى". بينما قال ابن سعد في "الطبقات" (494/9): "الأوزاع بطن من همدان، وهو من أنفسهم"، ومثله قال الحازمي في "عجالة المُبتدي" (ص: 20)، لكن دون قوله: "من أنفسهم"، وفي ترجمة ابن حبان له في "التقات" (62/7) ذكر أنه: "من حمير، وقد قيل من همدان، وقد قيل إن الأوزاع التي نسب إليها قرية بدمشق خارج باب الفراديس"، بينما جزم بقوله الأخير في "مشاهير علماء الأمصار" (ص: 285)، وحين نسب أبو سعد السمعاني في "الأنساب" (227/1)، قال: الأوزاعي: بفتح الألف، وسكون الواو، وفتح الزاي في آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى الأوزاع، وهي قرى متفرقة فيما أظن بالشام فجمعت وقيل لها الأوزاع، وقيل إنها قرية تلي باب دمشق يقال لها الأوزاع وهو الصحيح". قلت: وإذا ما أردت نقل الأقوال كلها في هذا الاختلاف فإن الأمر يطول، لكن الراجح - والله أعلم - أنه حميري، ودخل في همدان، ونزل قرية بدمشق يقال لها أوزاع، والأوزاع من قبائل شتى، فسميت القرية باسمهم، يدل على ذلك أمران: أما أحدهما فكلما الأكثر الذي سفته قبل قليل، وأما الآخر: فأثمة ابن عم يحيى بن أبي عمرو السيباني لحا، وسيبان بطن من حمير، كما نص غير واحد، كابن حبان في "التقات" (610/7)، والسمعاني في "الأنساب" (354/3)، والمزي في "تهذيب الكمال" (480/31)، والخزرجي في "الخلاصة" (ص: 426). وقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة الأوزاعي من "الجرح والتعديل" (266/5): "وهو قرابة يحيى بن أبي عمرو السيباني، والسيباني من أوزاع، وقد كتب الأوزاعي إلى يحيى بن أبي عمرو، ويذكر قرابته منه. سمعت أبي يقول ذلك". وقال في "تاريخ دمشق" (151/35): "بحق قرابته"، بدل: "يذكر". وينظر: تعليق الشيخ المعلمي على "أنساب السمعاني" (387/1). وقولنا: ابن عم لحا أي: "لازق النسب من ذلك، ونصب لحا على الحال. وقيل ما لم يكن من النسب لحا فهو كلاله، وقالوا هو ابن عم الكلاله، من تكلمه النسب: أي تطرفه كأنه أخذ طرفيه من جهة الولد والوالد، وليس له منه ما أحد". ابن منظور، لسان العرب (ص: 4004، 3918).

(1) وقال عبد الرحمن في "الجرح والتعديل" (266/5): "وهو قرابة يحيى بن أبي عمرو السيباني، والسيباني من أوزاع، وقد كتب الأوزاعي إلي يحيى بن أبي عمرو ويذكر قرابته منه سمعت أبي يقول ذلك". فقال هنا "يحيى أبي عمرو"، وإنما هو ابن أبي عمرو، وكذلك قال في ترجمته: "يحيى بن أبي عمرو السيباني أبو زُرعة، وأسند عبد الرحمن إلى ابن حنبل قوله فيه: "شيخ ثقة ثقة". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (177/9)، ترجمة 735،

(2) قال محققوا "سير الذهبي" (107/7)، حاشية (1): "وهو الذي يُقال له الآن: باب العمارة".

(3) البخاري، التاريخ الكبير (326/5)، ترجمة 1034.

وقال أبو حاتم: "فقيهٌ مُتَّبِعٌ" (1)، وزادَ في موضع: "لِمَا سَمِعَ" (2)، ومرةً حينَ ذَكَرَ: "الحجَّةَ على المسلمينَ الذينَ ليسَ فيهِمَ لَبْسٌ، قالَ: الأوزاعيُّ بالشَّامِ" (3)، وقالَ عمرو بنُ عليٍّ هو: "تَبَّتْ بِمَا سَمِعَ" (4)، قالَ النَّسَائِيُّ في "الكُنَى": "إمامُ أهلِ الشَّامِ، وفقِيهِمُ" (5)، أمَّا ابنُ حَبَّانٍ فجعلَه في "مشاهيرِ علماءِ الأمصارِ"، وقالَ: "أحدُ أئمَّةِ الدُّنيا ففها، وعلمًا، وورعًا، وحفظًا، وفضلًا، وعبادةً، وضبطًا معَ زهادة" (6)، وفي "الثقات": "كانَ من فقهاءِ الشَّامِ، وقرائهم، وزهادهم، ومرابطيهم" (7)، وقالَ ابنُ عساکرٍ: "إمامُ أهلِ الشَّامِ في الحديثِ والفقه، كانَ يسكنُ دِمَشقَ ... ثمَّ تحولَ إلى بيروت فسكنَها مرابطًا إلى أن ماتَ بها" (8)، وترجمَه الذهبِيُّ في غيرِ مكانٍ في تصانيفه، منها في: "تاريخِ الإسلامِ" يقولُ: "إمامُ أهلِ الشَّامِ وفقِيهِمُ، وعالمهم" (9)، وفي "الميزان": "إمامٌ ثقة" (10)، وفي "الكاشف": "الحافظُ الفقيهُ الرَّاهِدُ. وكانَ رأسًا في العلمِ والعبادة" (11)، وفي "الرواة الثقاتِ المتكلمِ فيهِمَ بما لا يُوجبُ رَدَّهُمَ"، قالَ: "ثقةٌ حجَّةٌ ورُبما انفردَ ووهمَ وحديثه عنَ الرَّهريِّ فيهِ شيءٌ ما" (12)، وقدَ أُطِنَبَ في ترجمته منَ "النِّبلاءِ"، فهو: "شيخُ الإسلامِ، وعالمُ أهلِ الشَّامِ ... ولَهُ مَسائِلُ كثيرةٌ حسنةٌ ينفردُ بها، وهي مَوْجُودَةٌ في الكتبِ الكبارِ، وكانَ لَهُ مَذهَبٌ مُستقلٌّ مشهورٌ، عَمَلَ بِهِ فُقهاءُ الشَّامِ مُدَّةً، وفُقهاءُ الأندلسِ، ثمَّ فَنِي ... وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ العِلْمَ بِالشَّامِ" (13)، وقالَ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (267/5).

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (186/1).

(3) المرجع السابق (11/1).

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (267/5)، كذا قالَ في مني "الجرح والتعديل": "تَبَّتْ بِمَا سَمِعَ"، وقالَ المعلمي في الحاشية: "في (م): "لِمَا".

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (240/6).

(6) ابن حَبَّانٍ، مشاهير علماء الأمصار (ص: 211)، ترجمة 1425.

(7) ابن حَبَّانٍ، الثقات (63/7).

(8) ابن عساکر، تاريخ دمشق (147/35)، ترجمة 3907.

(9) الذهبي، تاريخ الإسلام (120/4)، ترجمة 160. ومما أثيرَ عنه قوله: "عليكَ بأثارِ مَنْ سَلَفَ، وإن رَفَضَكَ الناسُ، وإيَّاكَ وآراءَ الرِّجالِ، وإن زخرَفوه لكَ بالقولِ؛ فإنَّ الأمرَ يَنجُلي وأنتَ على طريقِ مستقيمٍ"، ويقولُ: "مَنْ أَكثَرَ ذَكَرَ الموتِ كَفاهَ اليَسيرِ، ومَنْ عَرَفَ أَنَّ منطقَه منَ عملِه قَلَّ كلامُه".

(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (580/2)، 4929.

(11) الذهبي، الكاشف (638/1)، ترجمة 3278.

(12) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهِمَ بما لا يُوجبُ رَدَّهُمَ (ص: 25).

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء (107/7، 117، 128).

ابن حجر: "ثقةٌ جليلٌ"⁽¹⁾، قال الدُّوريُّ: "حدَّثنا مُحَمَّد بن عُبَيْد، قال: كنا عند سُفيان الثُّوري، فأتاه رجلٌ، فقال: يا أبا عبد الله، رأيتُ في المنام كأن رِيحانةً قَبَلَ الشام ماتت، فقال له سُفيان: إن صدَّقت رُؤياك مات الأوزاعي، قال: فجاء رجلٌ إلى سُفيان، فقال: عَظَّمَ اللهُ أجركَ في أخيك الأوزاعيِّ، فقد مات"⁽²⁾. ومات سنة سبعمِ وخمسين ومائة⁽³⁾.

– خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

إمام زمانه، فقهًا، وعلمًا، وعبادةً وورعًا ونسكًا، كان حُلُو اللسان، رأسًا في الترسُّل، والكتابة. "لكنه يُرسلُ عن أقوامٍ لم يسمَع منهم، ولم يدركهم"⁽⁴⁾، "وكان إذا حدَّث فقيلاً له: عمَّن سمعته؟ قال: ليس لك، إنما حملته لنفسِي عمَّن أتقُ به"⁽⁵⁾، لكن مع ذلك فقد أطبق الجمع كابن أبي حاتم، وأبيه على إمامته، والاحتجاج به، لا يكاد يوجد مخالِف.

المطلب الرابع: قوله في الراوي "ثقةٌ صدوقٌ إمامٌ من أئمة المسلمين":

قالها في: "محمد بن يحيى النيسابوري، أبو عبد الله. روى عن: عبد الصمد ابن عبد الوارث، وهب بن جرير، وحماد بن مسعدة، وسعيد بن عامر، وعثمان بن عمر،

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 347)، ترجمة 3967. وقد ذكر أبو محمد قصة وفاته -رحمهما الله-، ففي "تقدمة الجرح والتعديل" (202/1): "قال عُقبَةُ بن عَلمَةَ: كان سبب موت الأوزاعي أنه اختضب بعد انصرافه من صلاة الصبح، ودخل في حمَّام له في منزله، وأدخلت معه امرأته كانوا فيه فحم؛ لئلا يُصيبه البرد، وغلقت الباب من بَرا، فلما هاج الفحم صيرت نفسه، وعالج الباب ليفتحه فامتنع عليه، فألقى نفسه، فوجدناه متوسداً ذراعاً إلى القبلة. وقال سالم بن المنذر: لما سمعتُ الصيحة بوفاة الأوزاعي خرجتُ، وأول من رأيتُ نصرانياً رقت في "الجرح": "نصراني بدون تنوين، والصوابُ به لأنها منصوبة على المفعولية - قد نر على رأسه الرماد فلم يزل المسلمون أهل بيروت يعرفون ذلك له، وخرجت في جنازته أربع أمم ليس منها واحدة مع صاحبته، وخرجنا يحملُه المسلمون، وخرجت اليهودُ في ناحية، والنصارى في ناحية، والقبطُ في ناحية". -عليه رحمتُ الله تَتوالى-.

(2) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (419/1)، 4071.

(3) البخاري، التاريخ الكبير (326/5).

(4) العلاتي، جامع التحصيل (ص: 225)، ترجمة 446، وينظر أيضاً في الكلام على إرساله: ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 130)، ترجمة 226، ابن حجر، تهذيب التهذيب (240/6).

(5) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (173/1).

ويعقوب بن إبراهيم بن سعد. كتب عنه أبي البرقي، وهو ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين⁽¹⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

كان الإمامان ابن معين⁽²⁾، وابن المديني⁽³⁾ يقولان: "كفانا محمد بن يحيى جمع حديث الزهري"، وأما الإمام ابن حنبل: "فكان يثني عليه، وينشر فضله ... وكان محمد بن سهل ابن عسكر، يقول: كنا عند أحمد بن حنبل، فدخل محمد بن يحيى يعني الدهلي، فقام إليه أحمد، وتعجب منه الناس، ثم قال لينييه وأصحابه: اذهبوا إلى أبي عبد الله واكتبوا عنه. وقال: محمد ابن داود المصيصي: كنا عند أحمد بن حنبل وهم يذكرون الحديث، فذكر محمد بن يحيى النيسابوري حديثاً فيه ضعف، فقال له أحمد بن حنبل لا تذكر مثل هذا الحديث، فكأن محمد ابن يحيى دخله حجة، فقال له أحمد: إنما قلت هذا إجلالاً لك يا أبا عبد الله. وقال محمد ابن أحمد بن الجراح الجوزجاني: دخلت على أحمد بن حنبل، فقال لي: تريد البصرة؟ قلت: نعم. قال: فإذا أتيتها فالزم محمد بن يحيى فليكن سماعك معه فإني ما رأيت خراسانياً، أو قال: ما رأيت أحداً أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتاباً منه"⁽⁴⁾، وبإمامته قد قال جمع: فقال أبو زرعة: "هو إمام من أئمة المسلمين"⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: "إمام أهل زمانه"⁽⁶⁾، وابن خزيمة قال: "إمام عصره، أسكنه الله الجنة مع محبيه"⁽⁷⁾، ووصفه ابن خراش بقوله: "كان من أئمة العلم"⁽⁸⁾، وقال أبو بكر النيسابوري: "إمام في الحديث"⁽⁹⁾، ونعته الخطيب بأنه: "إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة"⁽¹⁰⁾ وذكر أبو علي الجياني أنه: "أحد الأئمة في الحديث"⁽¹¹⁾، وفي موضع

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (125/8)، ترجمة 561.

(2) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (274/73)، المزني، تهذيب الكمال (625/26).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (661/4).

(4) المرجع السابق (659-656/4). وينظر مزيداً من ثناء الإمام أحمد عليه في الموضوع ذاته أيضاً من "تاريخ الخطيب"، وكذا فله فيه ترجمة مبسطة.

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (125/8).

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (661/4).

(7) الذهبي، تذكرة الحفاظ (531/2)، ترجمة 549.

(8) البغدادي، مرجع سبق ذكره (662/4).

(9) المرجع السابق (660/4).

(10) الحاكم، تاريخ نيسابور (ص: 33).

(11) الجياني، تسمية شيوخ أبي داود (ص: 87)، ترجمة 195.

قال أبو حاتم: "ثقة"⁽¹⁾، ومثله أحمد، وابن معين أيضاً⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وزاد "مأمون"، ومرة قال: "ثقة ثبت أحد الأئمة في الحديث"⁽⁴⁾. ومسلمة بن القاسم مثلهم على توثيقه⁽⁵⁾، وحين سأل السلمى شيخه الدارقطنى: "من يُقدّم من محمد بن يحيى، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى"⁽⁶⁾؟ فقال: محمد بن يحيى، ومن أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في "علل الزهري" لمحمد بن يحيى الذهلي⁽⁷⁾، ولما سأل السجزي الحاكم: "أيفدّم محمد ابن يحيى، على محمد ابن إسماعيل البخاري؟ قال: نعم؛ هو شيخه، وقد روى عنه نيّفاً وثلاثين حديثاً في "الصحيح"⁽⁸⁾، وقال الخطيب البغدادي: "كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقين، والثقات المأمونين، صنّف حديث الزهري وجوده، وقدم بغداد وجالس شيوخها وحدّث بها ... وحين ذكر قصة امتحان صالح جزرة للذهلي ليرى أيقبل التلقين أم لا؟ قال الخطيب: "وجده ضابطاً لروايته، حافظاً لأحاديثه، محترماً من الوهم، بصيراً بالعلم"⁽⁹⁾، وذكر الذهبي أن: "مشيخة العلم بخراسان انتهت إليه، مع الثقة، والصيانة، والدين، ومتابعة السنن"، كذا في "تذكرة الحفاظ"⁽¹⁰⁾، وقد طوّّل الذهبي ترجمته ونعته في "أعلام النبلاء"، فقال: "الإمام، العلامة، الحافظ، البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، أبو عبد الله

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (125/8)، ترجمة 561.

(2) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (283/12).

(3) النسائي، تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم (ص: 49)، ترجمة 1.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (515/9)، وعزاه إلى مشيخة النسائي، والذي وجدته فيها إنما هو قول النسائي الأول

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (389/10).

(6) عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى، أبو محمد الدارمي، صاحب "المسند"، قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي وأبو زرعة كتباً عنه بالري، نا عبد الرحمن، قال سئل أبي عنه فقال: ثقة صدوق، وتوفي سنة خمس وخمسين ومائتين. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (99/5)، ترجمة 458، والبغدادي، تاريخ مدينة السلام (209/11)، ترجمة 5101.

(7) السلمى، سوالات السلمى للدارقطنى (ص: 301-302)، سؤال 372. وقال الذهبي: "كان قد جمع حديث الزهري في كتاب حافل". الذهبي، تاريخ الإسلام (206/6).

(8) الحاكم، سوالات السجزي للحاكم (97-98)، سؤال 67. وفي ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (516/9): "وفي الزهرة: روى عنه البخاري أربعة وثلاثين حديثاً". وكذلك كان نقل مغلطاي عن صاحب "الزهرة" في "الإكمال" (389/10)، لكنّه زاد: "كان صدوقاً عدلاً".

(9) البغدادي، تاريخ بغداد (656/4)، ترجمة 1816.

(10) الذهبي، تذكرة الحفاظ (531/2).

الذُّهْلِيُّ مَوْلَاهُمْ ... ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ رِحَالَتِهِ وَسَمَاعَاتِهِ⁽¹⁾، وَكَتَابَاتِهِ، وَكَانَ بَحْرًا لَا تُكْذِرُهُ الدَّلَاءُ. جَمَعَ عِلْمَ الزَّهْرِيِّ، وَصَنَّفَهُ، وَجَوَّدَهُ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُقَالُ لَهُ: الزَّهْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ: الذُّهْلِيُّ. وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْعِلْمِ وَالْعِظْمَةِ وَالسُّودِدِ ببلده. كَانَتْ لَهُ جَلَالَةٌ عَجِيبَةٌ بَنِيْسَابُورَ، مِنْ نَوْعِ جَلَالَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بَبَغْدَادَ، وَمَالِكِ بِالْمَدِينَةِ. رَوَى عَنْهُ: خَلَاتِقٌ، مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، وَيُدْلِسُهُ كَثِيرًا، لَا يَقُولُ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، بَلْ يَقُولُ: مُحَمَّدٌ فَقَطْ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَنْسِبُهُ إِلَى الْجَدِّ، وَيُعَمِّي اسْمَهُ لِمَكَانِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا - غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا - وَأَكْثَرَ عَنْهُ مُسْلِمٌ، ثُمَّ فَسَدَ مَا بَيْنَهُمَا، فَامْتَنَعَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، فَمَا ضَرَّهُ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ ... كَانِ الذُّهْلِيُّ شَدِيدَ التَّمَسُّكِ بِالسَّنَةِ، قَامَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ لِكَوْنِهِ أَشَارَ فِي "مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْعِبَادِ" إِلَى أَنَّ تَلْفِظَ الْقَارِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَلَوَّحَ وَمَا صَرَّحَ، وَالْحَقُّ أَوْصَحَ. وَلَكِنْ أَبِي الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالذُّهْلِيُّ، وَالتَّوَسَّعَ فِي عِبَارَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ، فَأَحْسَنُوا، أَحْسَنَ اللَّهُ جَزَاءَهُمْ⁽²⁾، وَكَتَوْتِيْقِ الْجَمْعِ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ، وَزَادَ: "حَافِظٌ جَلِيلٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ - يَعْنِي وَمِائَتَيْنِ - عَلَى الصَّحِيْحِ، وَهُوَ سِتُّ وَثَمَانُونَ سَنَةً"⁽³⁾.

(1) وفي الذهبي، تاريخ الإسلام (208/6): "قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَانِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْجَارُودِيُّ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى كَانَ يَكْتُبُ فِي مَجْلِسِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، فَنظَرَ عَلِيُّ بْنُ سَلْمَةَ اللَّبْقِيُّ إِلَى حُسْنِ خَطِّهِ وَتَقْبِيْدِهِ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ أَنَا أَنْصَحُكَ؛ إِنَّ أَبَا زَكَرِيَّا يَحْدِثُكَ -صَحَّفَتْ فِي "المطبوع" إلى "يجذبك!"- عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ حَيٌّ بِمَكَّةَ، وَعَنْ وَكَيْعٍ وَهُوَ حَيٌّ بِالْكُوفَةِ، وَعَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَهُوَ حَيٌّ بِالبَصْرَةِ، فَخَرَجَ فِي طَلْبِ الْعِلْمِ. فَعَمَلٌ فِيهِ قَوْلُهُ وَتَأَهَّبَ لِلخُرُوجِ عَلَى أَصْبَهَانَ، فَلَمَّا قَدِمَهَا أَقَامَ بِهَا أَيَّامًا يَسِيرَةً، وَسَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَالْحُسَيْنِ بْنِ حَفْصٍ. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى البَصْرَةِ، وَقَدْ مَاتَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، فَكَتَبَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ، وَأَكْثَرَ الْمَقَامَ بِهَا حَتَّى مَاتَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، فَدَخَلَ اليمَنَ وَلَقِيَ عَبْدَ الرَّزَّاقِ". وَعَلَّقَ فِي "سير أعلام النبلاء" (276/12) قَالَ: "مَا كَانَ يُمْكِنُهُ لِقَائِهِ، فَإِنَّ سَفِيَانَ مَاتَ فِي وَسْطِ السَّنَةِ، وَلَا كَانَ يُمْكِنُهُ الْمَسِيرُ إِلَى مَكَّةَ إِلَّا مَعَ الْوَفْدِ، وَأَمَّا وَكَيْعٌ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَرَّكَ الذُّهْلِيُّ مِنْ بَلَدِهِ".

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (284/12-285). وَسِيَّاتِي تَفْصِيْلًا بَيَانُ قِصَّةِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ الْمَنْسُوبَةِ لِلْبُخَارِيِّ الْإِمَامِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 512)، ترجمة 6387. "وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو الْخَفَّافُ يَقُولُ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ فِي النَّوْمِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا فَعَلَ بِكَ رَبِّكَ، قَالَ: غَفَرَ لِي. قُلْتُ: فَمَا فَعَلَ عِلْمُكَ؟، قَالَ: كُتِبَ بِمَاءِ الذَّهَبِ، وَرُفِعَ فِي عَلِيَيْنَ". الْبَغْدَادِي، تَارِيخِ بَغْدَادَ (4/663). وَتَنْتَظَرُ تَرْجُمَتَهُ أَيْضًا فِي: ابْنِ الْجَوْزِيِّ، الْمُنْتَظَمُ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ (12/147)، تَرْجُمَةُ 1623، الذَّهْبِيُّ، تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (6/205)، تَرْجُمَةُ 527، الْمَزِي، تَهْذِيْبِ الْكَمَالِ (26/617)، تَرْجُمَةُ 5686، وَمَغْلَطَاي، إِكْمَالِ التَّهْذِيْبِ (10/385)، تَرْجُمَةُ 4351، ابْنِ حَجْرٍ، تَهْذِيْبِ التَّهْذِيْبِ (9/511).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين كما وصف عبد الرحمن، حافظ حديث الزهري، اتفق الجمع على توثيقه، لا يكاد يوجد له مجرح.

المطلب الخامس: قوله في الراوي "ما رأيت منه إلا خيراً":

قالها في: "الحسين بن الحسن، أبو معين الرازي". روى عن: سعيد بن أبي مرزيم، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأبي سلمة، وأحمد بن يونس. كتبنا عنه، وما رأيت من أبي معين إلا خيراً⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو عبد الله الحاكم: "هو من كبار حفاظ الحديث"⁽²⁾، و"ذكره الخليلي في مشيخة أبي الحسن القطان"، فقال: ثقة، عالي الإسناد، سمع "الموطأ" من يحيى بن بكير⁽³⁾، وبعثه ابن عساكر "بأحد الحفاظ"⁽⁴⁾، وترجمه الذهبي في "تاريخ الإسلام" مرتين: مرة قال فيه: "أحد حفاظ الرازي"⁽⁵⁾، وفي الأخرى: "أبو معين الرازي الحافظ. اسمه: الحسين بن الحسن على الصحيح؛ كذا سماه ابن أبي حاتم، وهو أخبر الناس به، لأنه شيخه ومن بلده. وقال أبو أحمد الحاكم: اسمه محمد بن الحسين⁽⁶⁾، سماه لنا محمد بن أحمد بن مسعود البغدادي. طوف الشام، ومصر، والعراق، وبرع في الحديث وفنونه"⁽⁷⁾، وقال في "السيرة": "الحافظ، الإمام"⁽⁸⁾، وقد عدّه فيمن:

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (50/3)، 221.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (645/6).

(3) المرجع السابق (538/6)، ترجمة 161.

(4) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (247/67).

(5) الذهبي، مرجع سبق ذكره (538/6).

(6) وكذلك سماه الذهبي في "المقتنى في سرد الكنى" (91/2)، 5946، ولم يُعقب!

(7) الذهبي، مرجع سبق ذكره (538/6)، (645/6)، 487. وقد جاء ضبطه في "المطبوع" في الترجمة

الأولى: "أبو معين" بفتح الميم، وفي الثانية بضمها. والصواب الأول: كما وقع في "تاريخ مدينة دمشق"

(250/67).

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء (154/13).

"يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"⁽¹⁾، وَذَكَرَهُ فِي "تَذْكَرَةِ الْحَفَاطِ"، وَاصْفَاءَ إِيَّاهُ "بِالْحَفَاطِ الْمَجُودِ"⁽²⁾.
وَقَالَ الصَّفَدِيُّ فِي "الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ": "أَحَدُ حَفَاطِ الرَّيِّ"⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي "الشَّدَرَاتِ": "كَانَ
مِنْ كِبَارِ الْحَفَاطِ وَالْمُكْتَرِينَ الْأَيْقَاطِ"⁽⁴⁾.
تُوفِيَ سَنَةَ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَمِائَتِينَ"⁽⁵⁾.

- خِلاصَةُ الْحُكْمِ عَلَى الرَّاوي، وَمُقَارَنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

ثِقَّةٌ مِنَ الْحَفَاطِ، اجْتَمَعَ عِدَّةٌ عَلَى وَصْفِهِ بِالْحَفَاطِ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ مَا رَأَى مِنْهُ إِلَّا
خَيْرًا، وَهُوَ شَيْخُهُ وَبَلَدِيَّةٌ. بَيْنَمَا لَمْ يَقُلْ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ شَيْئًا.

(1) الذَّهَبِيُّ، ذَكَرَ مِنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (ص: 200)، 382.

(2) الذَّهَبِيُّ، تَذْكَرَةُ الْحَفَاطِ (606/2).

(3) الصَّفَدِيُّ، الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ (219/12).

(4) ابْنُ الْعِمَادِ، شَدَرَاتِ الذَّهَبِ (162/2).

(5) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (538/6).

المبحث الثاني:

الرواة المعدلون المؤكّد توثيقهم بتكرارِ صفةِ التوثيقِ معنى

وقد استخدم الإمام الرّازي في تعديله الرواة عباراتٍ فيها تأكيدٌ للتوثيقِ وذلك بتكرارِ صفاتِ التوثيقِ فيهم معنىً، وهذه العباراتُ هي:

المطلب الأول: قوله في الراوي "ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث":

- ووصفهم الرجل بأنه من "الحفاظ" لا يكون إلا إذا جمع شروطاً، كما ذكر الإمام ابن حجر في "نكته على كتاب ابن الصّلاح"، وهي:
- "الشّهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصّحف.
- والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم.
- والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون"⁽¹⁾.

وفي "نكت" الزركشي على ابن الصّلاح: "سئل الشيخ أبو الفتح ابن سيّد الناس⁽²⁾ عن حدّ المُحدّث والحافظ فأجاب بأن: المُحدّث في عصرنا هو من اشتغل بالحديث روايةً ودراسةً وكتابةً، واطلع على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره، وتبصّر بذلك حتى حفظه، واشتهر فيه ضبطه، فإن انبسط في ذلك وعرف أحوال من تقدم شيوخه وشيوخ شيوخهم طبقةً طبقةً، بحيث تكون السلامة من الوهم في المشهورين غالبيةً، ويكون ما يعلمه من أحوال الرواة في كل طبقة أكثر مما يجهله فهذا حافظ". ثم قال الشيخ: "وأما ما نُقل عن المُتقدّمين في ذلك من سعة الحفظ فيمن يسمّى حافظاً، والدّأب في الطلب الذي لا يستحق الطالب أن يطلق عليه مُحدّث إلاّ به كما قال بعضهم كنّا لا نعدُّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث إماماً -فذلك

(1) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصّلاح (268/1).

(2) هو الإمام العلامة الأديب ذو الفنون أبو الفتح محمد بن محمد بن سيّد الناس اليعمريّ الإشبيليّ الشافعيّ. له "النّفح الشذبي في شرح جامع الترمذي"، و"عيون الأثر"، (761-734هـ) ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (208/4)، يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة (303/9)، الشوكاني، البدر الطالع (249/2).

بِحَسَبِ أَرْزَمَتِهِمْ⁽¹⁾. فِكَلَامُ الشَّيْخِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ يَدُلُّ أَنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ "حَافِظٍ" عَلَى أَحَدِهِمْ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ مُتَفَاوِتٌ نَسْبِيٌّ بِحَسَبِ كُلِّ زَمَانٍ، وَبِحَسَبِ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَضَعُهَا عُلَمَاءُ ذَلِكَ الزَّمَانِ لِمَنْ يَصِفُونَهُ بِذَلِكَ. لَكِنْ يَبْقَى أَنَّ الْوَصْفَ "بِالْحَافِظِ" مِنْ "أَعْلَى صِفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَسْمَى دَرَجَاتِ النَّاقِلِينَ مَنْ وَجَدَتْ فِيهِ قُبُلْتُ أَقَاوِيلُهُ، وَسَلِمَ لَهُ تَصْحِيحُ الْحَدِيثِ وَتَعْلِيلُهُ، غَيْرَ أَنَّ الْمُسْتَحْقِينَ لَهَا يَقُلُّ مَعْدُودُهُمْ، وَيَعْزُ بَلْ يَتَعَدَّرُ وَجُودُهُمْ، فَهُمْ فِي قَلْتِهِمْ بَيْنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى مَقَالَتِهِمْ أَعَزُّ مِنْ مَذْهَبِ السَّنَةِ بَيْنَ سَائِرِ الْأَرْاءِ وَالنَّحْلِ، وَأَقْلُّ مِنْ عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ فِي مُقَابَلَةِ جَمِيعِ أَهْلِ الْمَلَلِ"⁽²⁾.

قَلْتُ: كَذَا وَصَفَ أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيَّ الْخَطِيبُ قَلَّةَ الْحَقَاطِ، وَنَدَرْتَهُمْ فِي عَمُومِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَلْ وَبَيْنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْحَدِيثِ، لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يَعْنِي خَلْوَ زَمَنِ مِنَ الْأَرْزَمَةِ مِنْهُمْ، بَلْ هُمْ مَوْجُودُونَ فِي كُلِّ عَصْرِ يَحْفَظُ اللَّهُ بِهِمُ الدِّينَ، وَيَقِيمُ بِهِمُ السَّنَةَ.

وَيَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ الْوَصْفَ بِالْحَفِظِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي شَأْنِ الْأُئِمَّةِ الْجَهَابِدَةِ الَّذِينَ خَبَرُوا الْحَدِيثَ صَحِيحَهُ، وَسَقِيمَهُ، وَخَبَرُوا رِوَايَةَ ثِقَاتِهِمْ وَمَجْرُوحِيهِمْ، وَعَرَفُوا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حَدِيثُ فُلَانٍ، أَوْ يُشَبِّهُ حَدِيثَهُ، وَذَلِكَ مِنْ تَفَرُّدَاتِ فُلَانٍ، أَوْ تَابِعَهُ عَلَيْهِ فُلَانٌ، كَأَنَّ اللَّهَ قَدْ خَلَقَهُمْ لِهَذَا الشَّأْنِ. فَإِنَّ كَانَ وَصْفُهُمُ الرَّجُلَ بِالْحَافِظِ مَضْمُومًا إِلَى وَصْفِهِمْ إِيَّاهُ بِالثَّقَّةِ، وَأَضِيفَ إِلَيْهِمَا نَعْتُهُ بِأَنَّ لَهُ مَعْرِفَةً فِي الْحَدِيثِ كَانَ ذَلِكَ أَرْفَعَ وَأَكْمَلَ، وَأَعْلَى وَأَسْمَى، وَأَكْثَرَ تَأَكِيدًا وَتَقْرِيرًا، عَلَى عِلْمِهِ وَحَفْظِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ. -واللهُ أَعْلَمُ-.

وَقَوْلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: "ثَقَّةٌ مِنَ الْحَقَاطِ، لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ"، جَاءَ فِي: "مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ. رَوَى عَنْ: يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ، وَخَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَالْحَسَنِ ابْنَ الرَّبِيعِ، وَأَحْمَدَ بْنَ يُونُسَ. كَتَبْتُ عَنْهُ بِالرِّيِّ، وَكَانَ ثَقَّةً مِنَ الْحَقَاطِ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ"⁽³⁾.

وَأَقُولُ أَوْلًا: الْإِمَامُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ، هُوَ مِنْ هُوَ، إِمَامُ الدُّنْيَا، وَحَافِظُهَا، وَأَحَدُ كِبَرَائِهَا فِي الْحَدِيثِ، وَتَعْدِيلُهُ وَتَوْثِيقُهُ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، لَا يَخْتَلِفُ

(1) الزُّرْكَشِيُّ، التُّكْتُ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ (53/1-54).

(2) الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّوَايَةِ وَأَدَابِ السَّمَاعِ (2/248)، وَالزُّرْكَشِيُّ، "التُّكْتُ عَلَى مَقْدَمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ" (ص: 55). وَفِي "الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّوَايَةِ" قَالَ: "... فُئِلْتُ أَقَاوِيلَهُ"، فَنَصَبَ "أَقَاوِيلَهُ" وَلَيْسَ بِصَوَابٍ نَحْوِيًّا، وَإِنَّمَا هِيَ "أَقَاوِيلُهُ" بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهَا نَائِبُ فَاعِلٍ مَرْفُوعٍ وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ الضَّمَّةَ.

(3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (8/182)، تَرْجَمَةُ 797.

اثنان في ذلك، وهو أشهر من أن تُذكر فضائله - كما وصف الخليلي⁽¹⁾. لكن لما كان منهج هذه الرسالة قائماً على إيراد أقوال النقاد في كلِّ راوٍ، فإنِّي أذكرها هنا، لكنِّي لن أذكرها استقصاءً، إذ سيطول ذلك كثيراً، بل سأكتفي ببعضها فحسب.

- أقوال النقاد في الراوي:

لما سئل عنه أبو حاتم قال: "صَدوق"⁽²⁾، وكان قد سمع منه على جَلالته، وابئُهِ عبدُ الرحمن، لما قدم الرِّي⁽³⁾، وقد كان أبو حاتم، وأبو زرعة يقدِّمانه في معرفة الصَّحيح على مشايخ عصرهما"⁽⁴⁾، وقال محمد بن بشر: "حَفَاطُ الدُّنْيَا أَرْبَعَةٌ: أَبُو زُرْعَةَ بِالرِّيِّ، وَمُسْلِمُ ابْنِ الْحَجَّاجِ بَنِيْسَابُورَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ بِسَمَرْقَنْدَ، وَمُحَمَّدُ بِنِ إِسْمَاعِيلِ الْبَخَارِيِّ بِبُخَارَى"⁽⁵⁾، وقال مسلمة بن القاسم: "تَقَّةٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ مِنَ الْأَيْمَةِ"⁽⁶⁾، وسأل أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان⁽⁷⁾ ابنَ عقدة عن المُفارقةِ بينَ محمد بن إسماعيل البخاريّ، ومسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ، أيُّهما أعلم؟ فقال: "كَانَ مُحَمَّدُ بِنِ إِسْمَاعِيلَ عَالِمًا، وَمُسْلِمٌ عَالِمٌ". وكررتُ عليه مرارًا، وهو يُجيبني بمثلِ هذا الجواب، ثمَّ قالَ لي: "يَا أَبَا عَمْرُو قَدْ يَقَعُ لِمُحَمَّدِ بِنِ إِسْمَاعِيلَ الْغَلَطُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخَذَ كِتَابَهُمْ فَنظَرَ فِيهَا، فَرِيَمًا ذَكَرَ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ بِكُنْيَتِهِ، وَيَذَكُرُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِاسْمِهِ، وَيَتَوَهُمُ أَنَّهُمَا اثْنَانِ، فَأَمَّا مُسْلِمٌ فَقَلَّمَا يَقَعُ لَهُ الْغَلَطُ، لِأَنَّهُ كَتَبَ الْمَقَاتِيْعَ وَالْمَراسِيْلَ". وعلّقَ الخطيبُ فقال: "إِنَّمَا قَفَا -أَي تَبِعَ- مُسْلِمٌ طَرِيقَ الْبَخَارِيِّ وَنَظَرَ فِي عِلْمِهِ، وَحَدًّا حَذَوَهُ، وَلَمَّا وَرَدَ الْبَخَارِيُّ نَيْسَابُورَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ لِأَرْزَمَةَ مُسْلِمًا، وَأَدَامَ الْاِخْتِلَافَ إِلَيْهِ"⁽⁸⁾. وقال الحَاكِمُ النّيسابوريّ: "لَهُ كِتَابُ "المُسْنَدِ الْكَبِيرِ" عَلَى الرَّجَالِ، وَكِتَابُ "الْجَامِعِ الْكَبِيرِ" عَلَى الْأَبْوَابِ"، وَكِتَابُ "الْأَسَامِي وَالْكُنَى"، وَ"المُسْنَدُ الصَّحِيحُ"، وَ"النَّمِيْزُ"، وَ"العِلَلُ"، وَ"كِتَابُ

(1) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (826/3).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (183/8).

(3) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (826/3).

(4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (121/15).

(5) المرجع السابق (336/2).

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (127/10).

(7) "محمد بن أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سنان، أبو عمرو ابن الزاهد أبي جعفر الحيريّ النّيسابوريّ الزاهد المقرئ المُحدِّث النّحوي. (ت: 376هـ)". الذهبي، تاريخ الإسلام (431/8)، ترجمة 262.

(8) البغدادي، مرجع سبق ذكره (124/15).

الوحدان"، كتاب "الأفراد"، كتاب "الأقران"، كتاب "سؤالات أحمد بن حنبل"، كتاب "الانتفاع بأهـب السبـاع"، كتاب "عمرو بن شعيب"، كتاب "مشايخ مالك بن أنس"، كتاب "مشايخ الثوري"، كتاب "مشايخ شعبة"، كتاب "ذكر من ليس له إلا راي واحد من رواة الحديث"، كتاب "المخضرمين"، كتاب "أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين"، كتاب "ذكر أوهام المحدثين"، كتاب "طبقات التابعين"، كتاب "أفراد الشاميين من الحديث عن الرسول -صلى الله عليه وسلم-"⁽¹⁾. ووصفه الخطيب بكونه: "أحد الأئمة، من حفاظ الحديث، رحل إلى العراق، والحجاز، والشام، ومصر، وقدم بغداد غير مرة، وحدث بها"⁽²⁾، أما ابن عساکر فنعتة فقال: "الإمام المبرز، والمصنف المميز، رحل وجمع، وصنف فأوسع"⁽³⁾، وترجمه الذهبي في غير موضع من كتبه فقال في ترجمته من "السیر": "الإمام الكبير، الحافظ، المجدد، الحجة، الصادق"⁽⁴⁾.

وذكر ابن حجر في "التهذيب" أنه قد: "حصل لمسلم في كتابه حظٌ عظيمٌ مُفرطٌ لم يحصل لأحدٍ مثله؛ بحيث أن بعض الناس كان يفضلُه على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى. وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب"⁽⁵⁾، وقال في "التقريب": "ثقة، حافظ، إمام، مصنف، عالم بالفقه"⁽⁶⁾. وقال محمد بن عبد الله النيسابوري: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب، يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: عُد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: "لا يدخل أحد منكم هذا البيت"، فقيل له: "أهديت لنا سلة فيها تمر". فقال: "قدموها إلي"، فقدموها إليه فكان يطلب الحديث، ويأخذ ثمرة ثمرة، يمصغها فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث. قال محمد بن عبد الله: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها

(1) الحاكم، تاريخ نيسابور موافق لطبعة ايران (ص: 39).

(2) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (121/15)، ترجمة 7041.

(3) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (85/58)، ترجمة 7417.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (557/12)، وقد ترجمه أيضاً في: "تاريخ الإسلام" (430/6)، و"الكاشف"

(258/2)، و"ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" (ص: 193)، و"تذكرة الحفاظ" (125/2).

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (127/10). وله فيه ترجمة مطولة فلتنظر، وكذا في المزي، "تهذيب الكمال"

(499/27).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 529)، ترجمة 6623.

مات. وَقَالَ أَيضًا: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظَ يَقُولُ: تَوَفَّى مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَشِيَّةَ يَوْمِ الْأَحَدِ، وَدُفِنَ الْإِثْنَيْنِ لِحَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ رَجَبٍ، سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ⁽¹⁾. - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو إمام ثقة، حافظ، من خبراء، وكبراء، وعلية أصحاب الحديث، وعلية، وفنونه شتى. اجتمع على توثيقه ابن أبي حاتم، والناس. بينما قال أبو حاتم: "صدوق"، وقد سمع وابنه منه، وكتبنا عنه.

المطلب الثاني: قوله في الراوي "كتب عنه، وهو ثقة، من الحفاظ ممن يحسن حديثه ويحفظه":

وجاء في "لسان العرب": "الحسن: ضد القبح ونقيضه، والحسن نعت لما حسن ... وحسنت الشيء تحسینًا زینتُهُ"⁽²⁾. وقوله: "ثقة، من الحفاظ ممن يحسن حديثه ويحفظه". يعني أنه: "يحسن صنعة الحديث تحملاً، وأداءً، وفهماً"⁽³⁾. ولقد قالها ابن أبي حاتم في راوٍ واحد هو: "حجاج بن يوسف الشاعر"، وقد أتت عليه ووثقه جمع من الأئمة الحفاظ، وروى له مسلم في "صحيحه" مائة حديثٍ إلا واحداً، وقد وصفه غير واحد بالفهم، والحفظ. ويدلُّ على حسن تحمُّله للحديث، وأدائه، وفهمه، ما جاء في ترجمته؛ ففي "طبقات الحنابلة" مثلاً: "قال حجاج: جمعت لي أمي مائة رغيِفٍ فجعلتها في جرابٍ"⁽⁴⁾، وانحدرتُ إلى شبابةٍ⁽⁵⁾ بالمَدائن فأقمتُ ببابه مائة يومٍ كلَّ يومٍ أجيءُ برغيِفٍ فأغمسه في دجلة فأكله، فلما نفذتُ خرَجْتُ"⁽⁶⁾. قلتُ: فانحداره إلى شبابةٍ في المدائن، وإقامته ببابه مائة يومٍ، يغمسُ أرغفته بماءٍ دجلةً ليأكل، ليدلُّ على

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (125/15).

(2) ابن منظور، لسان العرب (877/2).

(3) مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص:64).

(4) "الجراب: الوعاء معرُوف، وقيل هو المزود، والعامَّة تفتحهُ فتقول الجرابُ. والجمع أجربةٌ وجُرْبٌ وجُرْبٌ".

ابن منظور، مرجع سبق ذكره (583/1).

(5) "شبابة بن سوار الفزاري المدائني أبو عمرو مولاهم. وثقه ابن معين، والمدائني، وقال أبو حاتم: صدوقٌ

يكتب حديثه ولا يُحتجُّ به". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (392/4)، ترجمة 1715.

(6) والخبر عند: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (147/9).

صبره، وجدّه، وجسارته في التحمل، والطلب، وإلا فلماذا يتعنى، ويشق على نفسه، ويتكبد المتاعب؟!.

وقال حجاج أيضاً: "جئتُ إلى أحمد بن حنبل، فسألته أن يُحدّثني في سنة ثلاثٍ ومائتين فأبى أن يُحدّثني. فخرجتُ إلى عبد الرزاق. ثم رجعتُ في سنة أربعٍ وقد حدّثتُ واستوى الناسُ عليه، وكان لأحمدَ في هذا اليوم أربعون سنة". فبالرغم من أن الإمامَ أحمدَ رفضَ أن يُحدّثه في الأول، إلا أنه عادَ إليه ثانيةً ليسمعَ منه، ففيه حرصُه على الطلب، والتحمّل؛ فالإمامُ أحمدُ هو من هو في الحديث. ولو أنه ما عادَ إليه ثانيةً بعدَ رفضه تحديّته إياه في الأولى لقاته الشيء الكثير. وقال أيضاً: "قلتُ لأحمد: أكتبَ عمنّ أجابَ في المحنة، فقال: أنا لا أكتبُ عنهم. وقال عبدُ الله بن أحمد: كانَ الحجاجُ بن الشاعرِ لا يُحدّثُ عمنّ أجاب، وقال الحجاج: كلامُ الله غيرُ مخلوق"⁽¹⁾. فهو يتورعُ أن يكتبَ عمنّ امتحنوا في فتنة خلق القرآن المشهورة، وأجابوا من قال إن القرآن مخلوق. ففيه حرصُه أيضاً ودقته وتحرّيه في التحمل للحديث.

وقالها ابنُ أبي حاتم في: "حجاج بن يوسف الشاعر"⁽²⁾، أبو محمد النّفقي⁽³⁾،⁽⁴⁾ بغداديّ، روى عن: يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وأبي أحمد

(1) أبو يعلى، طبقات الحنابلة (397/1).

(2) وكان أبوه شاعراً، صحبَ أبا نواس الحسن بن هانئ الشاعرَ العباسيَّ المعروف، وأخذَ عنه، نشأ بالكوفة، وكان يُلقبُ "لقوة". ينظر: المزني، تهذيب الكمال (466/5). وفي ترجمة أبي نواس: ابن الأثيري، نزهة الألباء في طبقات الأدياء (ص:65). وفي لقبه "لقوة": ابن حجر، نزهة الألباب في الألقاب (2/138)، رقم 2446. و"اللقوة: داءٌ يكونُ في الوجه يعوجُّ منه الشدق". ابن منظور، لسان العرب (ص: 4064).

(3) "النّفقي: بفتح الناء المثلثة والقاف والفاء، هذه النسبة إلى تقيف، وهو تقيفُ بن منبه بن بكر بن هوازن ابن منصور بن عكرمة ... ونزلت أكثرُ هذه القبيلةِ بالطائفِ وانتشرتُ منها في البلاد". السمعاني، الأنساب (508/1).

(4) واسمُه، واسمُ أبيه، ونسبه يوافقُ الحجاجَ الأميرَ المعروفَ ترجمه ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (3/168)، ترجمة 717، فقال: "حجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل النّفقي أبو محمد. روى عن: أنس ابن مالك، روى عنه: مالك بن دينار، وثابت، وجراد بن مجالد سمعتُ أبي يقول ذلك". وفي "التقريب": "الأميرُ الشهيرُ الظالمُ المبيّرُ من الثالثة، وقع ذكره وكلامه في الصحيحين، وغيرهما. وليس بأهلٍ أن يروى عنه، وليّ إمرة العراقَ عشرين سنةً ومات سنةً خمسٍ وتسعين". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 153)، ترجمة 1141. وهناك رسالةُ دكتوراةٍ للدكتور محمود زيادة، بعنوان "الحجاج بن يوسف النّفقي المُفتري عليه"، فيها ينتهضُ مؤلفها للدفاع عن الحجاج، ويقصدُ إلى وضع الأمور إلى نصابها - كما قال في (ص:3) في النقولات التاريخية الطاعنة في الحجاج، والمُثنية عليه، وبيان الصحيح من السقيم فيها-".

الرُّبَيْرِيُّ، وإبراهيمَ بنَ خالدِ الصَّنَعَانِيِّ، وإسحاقَ بنَ منصورِ السُّلُولِيِّ، وعثمانَ بنَ عُمَرَ. رَوَى عَنْهُ: أَبِي، وَكَتَبْتُ عَنْهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ مِنَ الْخُفَّاءِ مِمَّنْ يُحَسِّنُ الْحَدِيثَ وَيَحْفَظُهُ⁽¹⁾.

– أقوالُ النقادِ في الراوي:

حِينَ سُئِلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ: "خَيْرٌ مِنْ مِئَةِ مِثْلِ الرَّمَادِيِّ"⁽²⁾، وَذَلِكَ لَمَّا سُئِلَ أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ الرَّمَادِيُّ، أَوْ حَجَّاجُ الشَّاعِرِ؟، فَقَالَ ذَلِكَ⁽³⁾. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَدُوقٌ"⁽⁴⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ"⁽⁵⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ" وَقَالَ: "حَدَّثَنَا عَنْهُ أَبُو يَعْلَى، وَغَيْرُهُ مِنْ شِيُوخِنَا، وَكَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ مُعْسِرٍ"⁽⁶⁾⁽⁷⁾، وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْدَلُسِيُّ: "كَانَ ضَرِيرًا مَكْفُوفًا"⁽⁸⁾، وَكَانَ ثِقَةً مَشْهُورًا، وَفِي كِتَابِ "الرَّهْرَةَ": "رَوَى عَنْهُ مَسْلَمٌ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ حَدِيثًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا"⁽⁹⁾، وَقَالَ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/3)، ترجمة 718.

(2) والرَّمَادِيُّ هُوَ: "أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ سَيَّارِ الْبَغْدَادِيِّ الرَّمَادِيِّ، وَالرَّمَادِيُّ بِمَهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٌ، وَمِثْلُهَا، ثُمَّ دَالٌ، هَذِهِ نِسْبَةٌ لِمَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا إِلَى رَمَادَةَ الْيَمَنِ وَإِلَيْهَا نِسْبَةُ أَحْمَدِ بْنِ مَنْصُورٍ هَذَا، وَالْآخَرُ رَمَادَةُ الرَّمْلَةِ، فِي فِلَسْطِينِ". السَّمْعَانِيُّ، الْأَنْسَابُ (88/3) "وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ، طَعَنَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ لِمَذْهَبِهِ فِي الْوَقْفِ فِي الْقُرْآنِ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ ثَلَاثٌ وَثَمَانُونَ". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 85)، ترجمة: 113. "وَالْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ: هُوَ أَنْ لَا يَقُولَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا، وَلَا غَيْرَ مَخْلُوقًا". ينظر: ابن حجر، فتح الباري (492/13)، والسيوطي، تدريب الراوي (500/1).

(3) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (290/2)، ترجمة 1883.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/3).

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (148/9)، تهذيب الكمال (468/5).

(6) صاحب حديث معسر: ومعناها أنه يمتنع عن التحديث، فلا يبذل الحديث لكل أحد.

(7) ابن حبان، الثقات (203/8).

(8) ولعلَّ حَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ هَذَا هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي تَرَجَمَهُ الْبَعْضُ فَسَمَّوْهُ: "حَجَّاجُ الضَّرِيرِ"، كَمَا فِي: الْمَزِي، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (470/5)، تَرْجَمَهُ 1133، الْذَهَبِيُّ، تَهْذِيبُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ (228/2)، تَرْجَمَهُ 1139، وَالْكَاشِفُ (314/1)، تَرْجَمَهُ 948، بَرَهَانَ الدِّينِ الْحَلْبِيِّ، نَهَايَةُ السُّؤَالِ (129/2)، تَرْجَمَهُ 1131، ابْنُ حَجْرٍ، تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ (214/2)، الْخَزْرَجِيُّ، خِلَاصَةُ التَهْذِيبِ (ص: 73)، ابْنُ حَجْرٍ، تَقْرِيبُ التَهْذِيبِ (ص: 153)، تَرْجَمَهُ 1142. وَقَالَ الْبَعْضُ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فِي "السَّنَنِ" عَنْهُ حَدِيثًا فِي "الطَّلَاقِ" وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَا، وَلَا ذَكَرَ فِي شِيُوخِهِ، وَيَنْظُرُ: الْمَزِي، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (136/2)، ابْنُ حَجْرٍ، إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ (44/3)، حَدِيثُ 2500، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، الْمَعْجَمُ (ص: 763)، حَدِيثُ 1544.

(9) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (406/3)، ترجمة 1202.

أبو الفرج الأصفهاني: "محدث ثقة"⁽¹⁾، وقال ابن خلفون في "المعلم": "تقرّد به مسلم، روى عنه في كتاب الإيمان والطهارة والصلاة، والصيام والحجّ والجهاد، والحدود والصيّد والأطعمة، والفضائل وغير ذلك"⁽²⁾.

وقال الخطيب في "تاريخ مدينة السلام": "كان ثقةً فهمًا حافظًا"⁽³⁾، وكقوله قال ابن أبي يعلى الفراء في "طبقات الحنابلة"⁽⁴⁾، وقال ابن الجوزي كقولهما، بيد أنه زاد: "صدقًا"⁽⁵⁾، وقال الذهبي في "الكاشف": "رحال"، وفي "الميزان": "ثقة مشهور"، وفي "تذكرة الحفاظ": "الأوحد المأمون"، وبعته في "السير" بقوله: "حافظ"، وقد نعته بذلك في كلّ المواضع التي ترجمه فيها. وقد نقل كلام ابن أبي حاتم بالمعنى، فقال: "ثقة حافظ"، فعل ذلك في "تذكرة الحفاظ"، و"السير"، و"تاريخ الإسلام"⁽⁶⁾. وقال ابن العماد: "الحافظ الكبير الثقة المشهور، أخذ الأثبات"⁽⁷⁾. وقد خالف فيه ابن معين الجمع؛ فقال ابن الغلابي: "سئل يحيى ابن معين، عن حجاج بن الشاعر، فبرق لما سئل عنه!"⁽⁸⁾، وهذا تجريح إشاري وتقصص، وفيه توهين شديد له"⁽⁹⁾.

(1) وقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني في "الأغاني" (185/23) شيئًا من أخبار يوسف بن الحجاج، ثم قال: "وأبوه الحجاج بن يوسف محدث ثقة". بينما قال محقق "نزهة الألباب" (138/2): "في الأغاني": "وابنه الحجاج ابن يوسف محدث ثقة"، وهو الموافق لما في تهذيب التهذيب (209/2) فإنه ترجم لحجاج بن يوسف بن حجاج، وقال: "وكان يوسف شاعرًا صحب أبا نواس وكان يُلقب لُفوة".

(2) ابن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص: 156).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (146/9)، ترجمة 4297.

(4) أبو يعلى، طبقات الحنابلة (396/1).

(5) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (154/12).

(6) ينظر: الذهبي، الكاشف (313/3)، ترجمة 945، وميزان الاعتدال (466/1)، ترجمة 1754. "وقد كناه

أبا أحمد"، بينما هو عند ابن أبي حاتم: "أبو محمد". الذهبي، تذكرة الحفاظ (549/2)، وسير أعلام

النبلأ (301/12)، ترجمة 110، وتاريخ الإسلام (63/6)، ترجمة 149. ومثّل الذهبي فعل الصفي في

"الوافي بالوفيات" (242/11)، ترجمة 3099.

(7) ابن العماد، شدّرات الذهب في أخبار من ذهب (263/3).

(8) البغدادي، مرجع سبق ذكره (148/9).

(9) سلامة، لسان المحدثين (186/2).

وقال ابنُ قانع: "إنَّ حَجَّاجَ بنَ الشَّاعِرِ ماتَ لعشرٍ بَقِيَّةٍ من رَجَبِ سَنَةِ تِسْعِ وخَمْسِينَ ومِئَتَيْنِ" (1).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة، كما ذهب الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، والجمع ممن ذكرت، وقال فيه أبو حاتم: "صدوق". وعجيب فعل ابن معين حين "برق" لما سئل عنه، ولم أجد أحداً ذكر صنيح ابن معين سوى الخطيب البغدادي، وكذا فإني ما وجدت أحداً علل فعله، لكن لعل الإمام ابن معين حين سئل عنه انصرف ذهنه إلى الأمير الظالم الحجاج بن يوسف الثقفي، فظن أنه سئل عنه - والله أعلم -. والراوي يكاد يكون متفقاً على توثيقه، وقد روى له الإمام مسلم في "صحيحه" مائة حديثٍ إلا واحداً!

المطلب الثالث: قوله في الراوي "صدوق ثقة من الحفاظ":

ولم يقل ابن أبي حاتم هذا الوصف سوى في راوٍ واحد، والذي يظهر لي من خلال دراسته أنها توثيقٌ بنكرار ألفاظ التعديل، وأن الراوي المقولة فيه ثقة باتفاق، وأراد ابن أبي حاتم رفع درجته في التوثيق فجمع في وصفه بين الصدوق، والثقة، وأراد رفع مرتبته في الحفاظ أيضاً فقال: من الحفاظ، إذ جل الذين ترجموه قد نعتوه بالحافظ.

قالها في: "محمد بن يحيى بن منده" (2) الأصبهاني، حافظ حديث الثوري. روى عن: محمد بن سليمان لوين، ومحمد، وروح ابني عصام بن يزيد المعروف بجبر خادم الثوري،

(1) نقله عنه الخطيب في "تاريخ مدينة السلام" (149/9)، وينظر أيضاً: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (406/3) ففيه تعقب مغلطاي على المزي في عدم نقله تاريخ الوفاة عن ابن قانع كما ذكره الأخير تماماً.

(2) ومنده: بفتح الميم والدال المهملة، بينهما نون ساكنة، وفي الآخر هاء مثلها أيضاً. كذا ضبطها ابن خلكان في "وفيات الأعيان" (289/4). وهو لقب، واسمه إبراهيم بن الوليد الأصبهاني. ينظر: ابن الجوزي، كشف النقاب (ص: 433)، 1432، وقال ابن حجر هو: "جد آل منده الأصبهانيين". ابن حجر، نزهة الأبواب (202/2)، 2746. فاسم المترجم كاملاً يكون: "محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الوليد بن سنده بن بطة ابن أسندار العبدي مولاهم الأصبهاني، وهو جد الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بن إسحاق". والعبدي: نسبة إلى عبد ياليل بن سالم ابن مالك بن حطيظ بن جشم بن ثقيف، وأم محمد بن يحيى عبديّة فنسبوا إلى الأخوال". ينظر: الحازمي، عجاله المبتدي (ص: 88)، ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث

وموسى بن عبد الرحمن بن مهدي البصري. وهو صدوق ثقة من الحفاظ⁽¹⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو الشيخ الأصبهاني: "كان أستاذ شيوخنا وإمامهم، ومن يأخذوا عنه. وكان ينادى أبا مسعود أحمد بن الفرات في حدائته"⁽²⁾، وقال ابن مأكولا: "حديثه مشهور، وأولاده وأولاد أولاده، وبقيته الآن بأصبهان"⁽³⁾، ونعته ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" ب: "الحافظ، وأضاف: "نقل عن إمامنا أحمد فيما ذكره أبو نصر السجزي الحافظ في كتاب "الإبانة في الرد على الأشعري"، قال: وروى محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني جد أبي عبد الله الحافظ عن أحمد: أنه قال: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل"⁽⁴⁾، وقال ابن خلكان: "هو صاحب كتاب "تاريخ أصفهان"⁽⁵⁾، وكان أحد الحفاظ الثقات، وهم أهل بيت كبير، خرج منه جماعة من العلماء"⁽⁶⁾، وقال ابن عبد الهادي حين ذكره في "طبقات علماء الحديث": "الإمام، الرجال"⁽⁷⁾، وكذا ترجمه الذهبي في "تاريخ الإسلام" ثم قال: "وكان محمد بن

(457/2). وقلت: جل الذين ترجموا "منده" ذكروه بهاء ساكنة في آخره، إلا ما كان في "طبقات المحدثين بأصبهان" (ص:442)، و"طبقات علماء الحديث" (457/2)، و"سير أعلام النبلاء" (188/14)، فقد جعلت بالتاء المربوطة وتكررت ولعل الخطأ طباعي! ثم إن آل منده فيهم كثير من العلماء والمحدثين غير محمد بن يحيى صاحب الترجمة وقد ذكرهم محقق "طبقات الحنابلة" عبد الرحمن العنيمين في حاشية ترجمة محمد بن يحيى، فلينظروا (386/2-391).

(1) ابن أبي يعلى، الجرح والتعديل (125/8)، ترجمة 564.

(2) الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان (442/3).

(3) ابن مأكولا، الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمؤلف في الأسماء والكنى والأنساب (331/1).

(4) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (391/2)، وذكر قوله الذي نقله عن الإمام أحمد إبراهيم بن مفلح صاحب "المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد" (537/2).

(5) وقال محقق "وفيات الأعيان" (289/4) "وفي هامش نسخة س": "وله من التصانيف كتاب "صفوة النصوص" في أحوال الصوفية وآدابها، وكتاب "الحجة على تارك المحجة"، وكتاب "معجم البلدان"، وكتاب "المتفق والمفترق" في الأنساب، وغير ذلك.

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان (289/4)، وعنه نقل الصفدي في "الوافي بالوفيات" (125/5).

(7) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (457/2)، ترجمة 708.

يَحْيَى مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ"⁽¹⁾، وفي "تذكرة الحفاظ" وصفه بالذي قاله فيه ابن عبد الهادي⁽²⁾، وأمّا في "السّير" فقال الذهبي: "الإمام الكبير، المجدّد"⁽³⁾. وقال عنه السيوطي: "رحال"⁽⁴⁾، وكلّهم يصفونه "بالحافظ". "وتوفي سنة إحدى وثلاثمائة"⁽⁵⁾.

– خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوق ثقة، حافظ رحالة، من بيت علم وحديث، وافق قول ابن أبي حاتم في تعديله قول النقاد، واجتمعوا على نعتة بالحافظ، وكان الذهبي يقول: "كان من أوعية العلم"، وليس لأبي حاتم فيه قول.

المطلب الرابع: قوله في الراوي "تُبْتُ صدوقٌ من الحفاظ":

والثبّت في اصطلاح المحدثين: "بسكون الموحدة، الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة، وأمّا بالفتح فما يُثبّت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنّه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره"⁽⁶⁾. وقال الشيخ مصطفى إسماعيل في "شفاء العليل": "وأما قولهم: "تُبْتُ، أو فلان أحدٌ من ثبّت حديثه، أو تَثبَّت في الحديث، أو مُسْتَثْبِت كما قاله أحمد في مُصعَب بن عبد الله الزبيري"⁽⁷⁾ فإنّ هذا كلّه يدلُّ على أنّ النفس تَطْمئنُ إلى روايته لعدالته وضبطه، وأنّه هو الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة كما قاله السخاوي، لكن لا يلزم من هذا

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (44/7-45)، ترجمة 64، وقال عبد الرحمن العثيمين مُحقق "طبقات الحنابلة" (386/2): "إنّ الذهبي في "تاريخ الإسلام" قال عنه العنبري، وهو تحريف ظاهر" كذا قال المحقق. قلت: والذي وجدته في "تاريخ الإسلام" طبعة دار الغرب الإسلامي التي اعتمدها إنّما هو العبدّي، لا كما قال، لكن لعله يشير إلى ما في طبعة "دار الكتاب العربي"، بتحقيق عمر عبد السلام التدمري، فإنّها وقعت محرّفة فعلاً. ينظر: (80/23)، ترجمة 65.

(2) الذهبي، تذكرة الحفاظ (741/2).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (188/14)، ترجمة 107.

(4) السيوطي، طبقات الحفاظ (ص: 316).

(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان (289/4).

(6) السخاوي، فتح المغيب (279/2).

(7) الذهبي، الميزان (121/4).

أنه لا يُخطئ أبداً ... كما أن قولهم: "ثبّت" لا يلزم منه أن يكون حافظاً للحديث بفوايده، كما قال علي بن المديني، قال يحيى: حفص بن غياث النخعي ثبّت، قال: فقلت إنه يهيم، فقال: كتابه صحيح⁽¹⁾⁽²⁾. وقد قرن ابن أبي حاتم لفظه "ثبّت" مع قوله "صدوق من الحفاظ"، والذي يبدو لي أنه توثيق رفيع عنده، وتأكيداً للتعديل بتكرار ألفاظ التوثيق، مع ملاحظة أن جلّ الذين عدّلوه قد وصفوه "بالثقة"، ولم يقل فيه أحد "صدوق" غير ما كان من ابن أبي حاتم، وقد سمع منه، وأبوه.

وقالها في: "محمد بن إسحاق الصّاعاني"⁽³⁾ أبو بكر، بغداديّ. روى عن: روح ابن عبادة، وأبي النضر هاشم بن القاسم، ويحيى بن أبي بكير، والأسود بن عامر، وقراد أبي نوح، وسعيد بن عامر. سمعت منه مع أبي وهو ثبّت صدوق من الحفاظ⁽⁴⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

قد اتفق على توثيقه عدّة هم: أبو حاتم الرازي⁽⁵⁾، وزاد أبو محمد البغداديّ ابن خراش على توثيقه لفظه "مأمون"⁽⁶⁾، ومثله أبو القاسم مسلمة الأندلسيّ في "الصّلة"⁽⁷⁾، ووثقه أيضاً: أبو عبد الرحمن النسائي، ومرّة ذكر أن "لا بأس به"⁽⁸⁾، وأوردّه أبو حاتم البستي في "الثقات"، مُعقّباً: "يروى عن أبي عاصم والعراقيين، روى عنه أهل بلده"⁽⁹⁾، وأبو الحسن الدارقطني بنقل السلمي عنه، لكنّه أضاف: "فوق الثقة، هو وجه مشايخ بغداد"⁽¹⁰⁾، وذكره أبو بكر ابن منجويه

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (68/9).

(2) مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص: 122).

(3) الصّاعاني: "بفتح الصّاد المهملة، والغين المعجمة، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى بلاد مجتمعة وراء نهر جيحون، يقال لها "جغانيان"، وتعرب فيقال لها "الصّغانيان" وهي كورة عظيمة واسعة، والنسبة إليها: الصّغانيّ والصّاعانيّ أيضاً". السمعاني، الأنساب (542/3)، الحموي، معجم البلدان (408/3).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (195/7)، ترجمة 1099. ونقل المزي من "الجرح والتعديل" عن ابن أبي حاتم قوله فيه، دون زيادة "من الحفاظ"، ولعلّها في نسخة غير التي وقع عليها الحافظ المزيّ.

(5) وجاء قول أبي حاتم فيه عند: ابن حجر، تهذيب التهذيب (36/9)، مع أن ابنه ما نقله عنه في "الجرح والتعديل"!!

(6) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (36/9).

(7) ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة (36/9).

(8) ينظر: النسائي، المعجم المشتمل (ص225)، ترجمة 775.

(9) ينظر: ابن حبان، الثقات (136/9).

(10) السلمي، سوالات السلميّ للدارقطنيّ (ص306)، سؤال 376.

الأصبهانيّ في "رجال صحيح مسلم"⁽¹⁾، وقال أبو بكر البغداديّ: "كَانَ أَحَدَ الْأَثْبَاتِ الْمُتَقِينِ، مَعَ صَلَابَةٍ فِي الدِّينِ، وَاشْتِهَارٍ بِالسُّنَّةِ، وَاتِّسَاعٍ فِي الرِّوَايَةِ. وَرَحَلَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَكَتَبَ عَنْ أَهْلِ بَغدَادَ، وَالبَصْرَةَ، وَالكُوفَةَ، وَالمَدِينَةَ، وَمَكَّةَ، وَالشَّامَ، وَمِصرَ"⁽²⁾... وَبَلَغَنِي عَنْ أَبِي مُرَاجِمِ الخَاقَانِيّ⁽³⁾ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ الصَّاعَانِيّ يُشْبَهُ بِحَيِّ بْنِ مَعِينٍ فِي وَقْتِهِ"، وَأَضَافَ البَغدَادِيّ: "حَدَّثَ عَنْهُ مُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ النَّيسَابُورِيّ، وَأَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدُ بْنُ شَعِيبِ النَّسَائِيّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ النَّيسَابُورِيّ، فِي كِتَابِهِمُ الصَّحَاحَ"⁽⁴⁾، وَتَرْجَمَهُ أَبُو الحَجَّاجِ المَزِيّ فذَكَرَ أَنَّهُ: "نَزِلُ بَغدَادَ، خُرَاسَانِيّ الْأَصْلَ، أَحَدُ الثَّقَاتِ الحَفَاطِ الرِّحَالِيْنَ، وَأَعْيَانِ الجَوَالِيْنَ"⁽⁵⁾، وَعَدَّهُ الذَّهَبِيّ: فِي "مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"⁽⁶⁾، وَعَدَّهُ فِي "تَذَكُّرَةِ الحَفَاطِ": "حَافِظًا حُجَّةً، مُحَدِّثًا بَغدَادَ"⁽⁷⁾، وَفِي "السِّيَرِ" قَالَ: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، الحُجَّةُ... كَانَا ذَا مَعْرِفَةٍ وَاسِعَةٍ، وَرَحْلَةً شَاسِعَةً"⁽⁸⁾، وَفِي "تَارِيخِ الإِسْلَامِ" قَالَ: "طَوَّفَ وَجَالَ، وَأَكْثَرَ التَّرْحَالَ، وَبَرَعَ

(1) ابْنُ مَنجُويهِ، رَجَالُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (163/2). وَعِنْدَ: ابْنِ حَجْرٍ، "تَهذِيبُ التَهذِيبِ" (36/9) قَالَ: فِي "الزُّهْرَةِ" أَنَّ عَدَّ أَحَادِيثَهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ 32. يَنْظُرُ: المَرَجِعُ السَّابِقُ، نَفْسُ الصَّفْحَةِ (36/9).

(2) وَنَقَلَ هَذَا القَوْلَ عَنِ الخَطِيبِ كُلِّ مَنْ: ابْنُ أَبِي يَعلَى فِي "طَبَقَاتِ الحَنَابِلَةِ" (297/2)، وَالسَّمْعَانِيّ فِي "الأَنْسَابِ" (542/3)، وَابْنُ الجَوَزِيِّ فِي "المُنْتَظَمِ" (240/12)، وَابْنُ مَفْلِحٍ فِي "المَقْصِدِ الأَرشَدِ" (373/2)، تَرْجَمَهُ 879.

(3) أَبُو مُرَاجِمِ الخَاقَانِيّ: "مُوسَى بْنُ عُبيدِ اللهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَاقَانَ، قَالَ الخَطِيبُ البَغدَادِيّ: كَانَتْ ثِقَةً دِينًا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ". يَنْظُرُ: البَغدَادِيّ، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (62/15)، تَرْجَمَهُ 6987.

(4) يَنْظُرُ: المَرَجِعُ السَّابِقُ (44/2)، تَرْجَمَهُ 7. وَقَدْ سَمَّى الخَطِيبُ البَغدَادِيّ كِتَابَ الأئِمَّةِ: مُسْلِمَ، وَالتِّرْمِذِيّ، وَالنَّسَائِيّ، وَابْنَ خُزَيْمَةَ، صَحَاحًا، فَأَقُولُ: أَمَّا الإِمَامَانِ مُسْلِمٌ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فَقَدْ اشْتَرَطَا الصِّحَّةَ فِي "كِتَابَيْهِمَا" وَلَا غَضَاضَةَ فِي تَسْمِيَّتِهِمَا "صَحَاحًا"، أَمَّا الإِمَامَانِ التِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ فَلَمْ يَلْتَزِمَا وَلَا اشْتَرَطَا ذَلِكَ، بَلْ خَالَطَا كِتَابَيْهِمَا صَحِيحًا، وَغَيْرِهِ. وَيَنْظُرُ: ابْنُ الصَّلَاحِ، عُلُومُ الحَدِيثِ (21/1)، وَعَبْدُ اللهِ الجُدَيْعِ، تَحْرِيرُ عُلُومِ الحَدِيثِ (847/2).

(5) المَزِيّ، تَهذِيبُ الكَمَالِ (396/24)، تَرْجَمَهُ 5053، وَسَمَّاهُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنَ جَعْفَرَ، وَقَالَ يُقَالُ: مُحَمَّدٌ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ.

(6) الذَّهَبِيّ، ذَكَرَ مِنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (ص: 193)، رَقْمٌ 284.

(7) يَنْظُرُ: الذَّهَبِيّ، تَذَكُّرَةُ الحَفَاطِ (573/2)، تَرْجَمَهُ 598.

(8) الذَّهَبِيّ، سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (592/12)، تَرْجَمَهُ 224. وَقَالَ الذَّهَبِيّ: "قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ هُوَ ثَبِتٌ صَدُوقٌ، دُونَ إِضَافَةِ قَوْلِهِ: "مِنْ الحَفَاطِ".

في العِلل والرجال"⁽¹⁾، وقال ابنُ حَجَرَ: "ثقةٌ ثَبَّتْ، ماتَ سنةَ سبعين ومائتين"⁽²⁾، وكقولِ ابنِ حَجَرَ ذَكَرَ الألبانيُّ في "الصَّحِيحَةِ"، لكنَّه زاد: "من شيوخِ مسلم والأربعة"⁽³⁾.

– خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقةٌ ثَبَّتْ من الحفَّاظ، كَرَّرَ فيه ابنُ أبي حاتم التوثيقَ، لكنِّي لا أعلمُ لمَ قالَ فيه "ثبَّتْ صدوق" ولم يقل "ثقة"، مع توثيقِ الجمعِ له، بما في ذلك أبوه، وقد سمعنا منه، واتفقَ على توثيقه من أوردتُ.

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (157/20)، ترجمة 127.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 467)، ترجمة 5721.

(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (558/6). أمَّا الشيخُ أبو إسحاق الحوينيُّ فلم يَعْرِفْ هذا الراوي فجاءَ في "نيل النبال" (1199/3)، ترجمة 2904: "محمد بن إسحاق بن الصباح الصنعاني، لم أعرف شيئاً عن حاله"، وقال أيضاً في (1209/3)، ترجمة 2943: "ومحمد بن الصباح الصنعاني: لم أجد له ترجمة، فليحزرن!". لكنَّ تعقيبَهُ أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل وهو الذي جمع أقوالَ الشيخِ الحوينيِّ المنثورة في كتبه في مكانٍ واحدٍ، فقال في كلامٍ جيّدٍ: "قلتُ: هو محمد بن إسحاق بن الصباح الصنعاني، لمَّا نُسبَ إلى جدِّه، فلم يَعْرِفْهُ الأخوان محمود نصار والسيد يوسف أحمد محققا معجم ابن الأعرابي - نشرة دار الكتب العلمية!، ثم رأيتهما أو أحدهما قال في حاشية "المعجم" ح 720: "في إسناده شيخ المؤلف لم أقبُ على ترجمته!". وقد روى هنالك عنه ابنُ الأعرابي خمسة عشر حديثاً. والصغانيُّ هذا يُرسم أحياناً هكذا: الصاغاني، نسبة إلى بلد وراء نهر جيحون ... وترجموا له بالرحلة الواسعة، فلا غرابة في كونه صنعانياً أيضاً. قالَ المزيُّ في "ت الكمال" (396/24): أحد الثقات الحفَّاظِ الرِّحالين، وأعيانِ الجَوَّالين. وذكره في تلاميذِ عبدِ الرزَّاقِ بنِ همامِ الصنعانيِّ (5/18)، وسمَّاه: "محمد بن إسحاق الصنعاني". وفي الطبعة الجديدة من "التهذيب" (499/4) سمَّاه: "محمد ابن إسحاق ابن الصباح الصنعاني!". ويأتي رسمه في الأسانيد هكذا: محمد بن إسحاق الصنعاني: راجع: ثقات ابن شاهين (ص: 36)، ترجمة 68، والتهذيب (81/11)، والكفاية (ص: 421) في حديث "نُهينا أن يبيعَ حاضرَ لبادٍ". ويأتي أيضاً: "أبو بكر الصاغاني"، وسمَّاه مسلماً: "أبا بكر بن إسحاق". ويؤيد صحة ما ذهبْتُ إليه قول ابن حجر في "التغليق" (39/2) عقبَ هذا الحديث: لم يتفرَّد به الحسنُ بن الكوفي، كما يُشعرُ به كلامُهُم، بل تابعه على رفعه "محمدُ الصغاني". رواه ابنُ الأعرابيِّ في "معجمه" عنه. فالظاهرُ أنَّ الوهمَ فيه من عبدِ الرزَّاقِ لأنَّ هذين - يقصدُ الحسنُ بن عبدِ الله الكوفي، ومحمدُ الصغاني - ممَّن سمعَ منه بأخرة. انتهى كلامُ الحافظ. والحمد لله رب العالمين". قلتُ: ولعلَّ مما يؤيدُ كلامَ أبي عمرو الوكيل أيضاً: ما جاءَ عند: السمعاني، الأنساب (299/2) في ترجمةِ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الزاهد، نقلاً عن الحاكم قال: "وسمع بصنعاء اليمن من محمد بن إسحاق بن الصباح الصنعاني عن محمد بن جعشم جامع الثوري".

المطلب الخامس: قوله في الراوي "من الحفاظ الثقات":

قالها في: "محمد بن هارون الفلاس⁽¹⁾ المخرمي⁽²⁾، البغدادي روى عن: أبي نعيم الفضل بن دكين، وسعد بن حفص الكوفي، والحسن بن بشر البجلي، وعمرو بن حماد ابن طلحة، وسليمان بن حرب، ويحيى بن معين. سمعتُ منه ببغداد مع أبي في منزلنا، وهو من الحفاظ الثقات"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو عوانة: "كان من أحفظ الناس"⁽⁴⁾ وقال محمد بن مخلد: "كان حافظاً"⁽⁵⁾، وروى أبو بكر البغدادي في "التاريخ" قال: "أخبرنا محمد بن عبد الواحد، قال: أخبرنا محمد ابن العباس، قال: فرى على ابن المئادي وأنا أسمع، قال: أبو جعفر محمد بن هارون الفلاس المعروف بشيطا"⁽⁶⁾.

(1) الفلاس: بفتح الفاء وتشديد اللام ألف، وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى من يبيع الفلوس، وكان صيرفيًا. السمعاني، الأنساب (270/10)، وهذه النسبة أثبتتها من "الأنساب" للسمعاني، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ونشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، وقد سقطت هذه النسبة من طبعة دار الجنان التي هي معتمدة لدي في هذا البحث.

(2) المخرمي: "بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة، هذه النسبة إلى المخرم، وهي محلة ببغداد مشهورة، وإنما قيل لها "المخرم" لأن بعض ولد يزيد بن المخرم نزلها فسميت به". المرجع السابق (223/5).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (118/8)، ترجمة 526.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (425/6)، ترجمة 480.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (560/4)، ترجمة 1722.

(6) شيطا: بالشين المعجمة، والياء آخر الحروف، والطاء المهملة: كذا ذكرها الخطيب البغدادي في "تاريخ مدينة السلام" (561/4)، وابن مأكولا في "الإكمال" (69/7)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (327/12)، و"تاريخ الإسلام" (425/6)، والصندي في "الوافي بالوفيات" (99/5)، بينما جاءت عند الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (1860/4): "شيصا" بالصاد. والذي يترجح وفقاً لقول الأكثر أن يكون "شيطا" بالطاء. ويكون ما جاء عند الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" تصحيحاً، خصوصاً وأن الدارقطني ذكره بالطاء كما نقل عنه الخطيب البغدادي في "التاريخ" (560/4) وقال ابن مأكولا في "الإكمال" (69/7)، والسمعاني في "الأنساب" (569/4)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (134/7)، وابن حجر في "تبصير المنتبه" (1116/3) قالوا بألفاظ متقاربة: "أبو بكر محمد بن هارون الفلاس -اللقاب المنقولة من فوقها باثنتين- ذكره عبد الغني، وأخشى أن يكون هذا هو شيطا وقد وهم في نسبته". فهؤلاء =

كَانَ مِنَ الْحَقَائِظِ سَيِّمًا لِّلْمَقْطُوعِ"⁽¹⁾، وكقوله قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَزَادَ: "وَلِلْمَسْنَدِ"⁽²⁾، وَأُخْرَى قَالَ كَقَوْلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "مِنْ أَهْلِ الْحَفِظِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، النَّقَاتِ"⁽⁴⁾، وَتَرْجَمَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "السِّيَرِ"، وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ⁽⁵⁾، وَوَصَفَهُ فِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ": "بِالْحَافِظِ"⁽⁶⁾، وَمَثَلَ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ "حَافِظٌ"، قَالَ الصَّفْدِيُّ⁽⁷⁾. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ: "مَاتَ الْفَلَّاسُ بِالتَّهْرَوَانَ"⁽⁸⁾ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ"⁽⁹⁾.

– خِلاصَةُ الْحُكْمِ عَلَى الرَّايِ، وَمِقَارِنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

ثِقَةٌ حَافِظٌ، كَقَوْلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَمَنْ نَقَلْتُ قَوْلَهُمْ. سَمِعَ مِنْهُ أَبُو حَاتِمٍ مَعَ ابْنِهِ فِي مَنْزِلِهِمْ فِي بَغْدَادَ، لَكِنَّهُ مَا حَكَى فِيهِ شَيْئًا.

أَرَبَعْتُهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ عَبْدِ الْغَنِيِّ ذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ هَارُونَ الْفَلَّاسَ بِالْقَافِ، وَأَنَّهُمْ يُوَهِّمُونَهُ فِي نَسَبِهِ وَأَنَّ صَوَابَهُ أَنْ يَكُونَ بِالفَاءِ، أَيُّ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ "الْفَلَّاسِ"، وَهُوَ الْمَلَقَّبُ "شَيْطَانًا". فَقُلْتُ: مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْفَلَّاسِ -بِالفَاءِ- الْمَلَقَّبُ "شَيْطَانًا" يُكْنَى "أَبَا جَعْفَرَ"، بِخِلَافِ الْآخَرِ "الْقَلَّاسِ" الَّذِي ذَكَرُوهُ بِالْقَافِ فَقَدْ كَتَبَهُ "أَبَا بَكْرٍ"، وَلَمْ أَجِدْ -حَدِّ بَحْثِي- أَحَدًا اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْقَلَّاسِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ، كَمَا ذَكَرَهُ عَبْدِ الْغَنِيِّ، وَنَقَلَ عَنْهُ الَّذِينَ قَالُوا يُوَهِّمُهُ فِي نَسَبِهِ، فَيَكُونُ قَدْ وَهَمَ فِي نَسَبِهِ فَعَلًّا، بَلْ وَفِي كُنْيَتِهِ أَيْضًا حِينَ كَتَبَهُ "أَبَا بَكْرٍ"، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ وَاحِدٌ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْفَلَّاسِ، بِالفَاءِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو جَعْفَرَ. لَكِنِّي وَجَدْتُ ابْنَ الْأَثِيرِ الْجَزْرِيَّ فِي "اللِّبَابِ" (67/3) ذَكَرَ نَسَبَهُ "الْقَلَّاسِ" بِالْقَافِ وَقَالَ: "هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى الْقَلَّاسِ وَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي تُرْبِطُ بِهِ السَّفِينُ فِيمَا يَظُنُّ السَّمْعَانِيُّ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الْقَلَّاسِ". فَسَمَّاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً أَيْضًا !.

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (561/4).

(2) الدارقطني، المؤلف والمؤتلف (1860/4).

(3) المرجع السابق (1859/4).

(4) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (206/12).

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (327/12).

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (425/6)، ترجمة 1720.

(7) الصفدي، الوافي بالوفيات (99/5)، ترجمة 2165.

(8) قَالَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ: "تَهْرَوَانَ: وَأَكْثَرُ مَا يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ بِكسْرِ النَّونِ، وَهِيَ كُورَةٌ وَاسِعَةٌ بَيْنَ بَغْدَادَ وَوَأَسِطَ

مَنْ الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ حُدُودًا الْأَعْلَى مُتَّصِلًا بِبَغْدَادَ، وَكَانَ بِهَا وَقَعَةُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، مَعَ الْخَوَارِجِ مَشْهُورَةٌ". الْحَمَوِيُّ، مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ (325-324/5).

(9) البغدادي، مرجع سبق ذكره (562/4). وَقَالَ: "لَقِيَ هُدْبَةَ"، بَدَلَ "رَوَى عَنْ".

المطلب السادس: قوله في الراوي "ثقة صدوق":

ووصفهم الراوي بقوله: "ثقة صدوق" قد يبدو في ظاهره مُشكلاً؛ إذ الثقة يجمعُ بين العدالةِ وتَمَامِ الضبطِ، بينما يقلُّ الصدوقُ عنه في الضبطِ، فكيفَ يجتمعان؟! لكنَّ الذي ظهرَ لي بعدَ دراسةِ رِوَاةٍ أُطلقَ فيهم ابنُ أبي حاتم هذا القولَ أَنَّهُ يستخدمُ هذا المصطلحَ لأمرين: أمَّا أحدهما: فَالْمبالغةُ في توثيقِ الرواةِ، وتأكيدِ تعديلهم، ورفعِ منزلتهم، فويكأنه تعديلٌ بتكرارِ ألفاظِ التعديلِ معنًى. أمَّا الآخرُ: فيستخدمه تردداً في الراوي بينَ مرتبتي الثقةِ، والصدوقِ، لأمرٍ وجدَّ فيه، كأنَّ يكونَ الراوي ثقةً ثمَّ طرأ عليه عارضٌ أنزلَ رتبته، أو ضبطه إلى ما دونَ الثقةِ، فيكونُ ثقةً قبلَ ذلكَ العارضِ، صدوقٌ بعده، أو لعلَّه يترددُ إذا ما وجدَّ في الراوي بدعةً ما، كالتشيعِ مثلاً. قالَ الشيخُ محمدُ خلف سلامة في "ثقة صدوق": هذه العبارةُ قد تطلقُ على الراوي الثقةِ فيكونُ فيها معنًى التوكيدِ لتوثيقه؛ وقد يطلقها الناقدُ على مَنْ يترددُ فيه بينَ مرتبتي الثقةِ والصدوقِ، أو الذي يكونُ أحياناً ثقةً، وأحياناً أخرى صدوقاً؛ ولعلَّ التوسطَ في أمرها هو الأقربُ، فيكونُ معناها كمعنى "ثقة"، إلا إذا قامتْ قرينةٌ تقودُ إلى الأخذِ بمعنًى أعلى أو أدنى فيُصارُ حينئذٍ إليها⁽¹⁾. وكلُّ ذَا يتضحُ بالأمثلةِ العمليةِ للرواةِ الذين أطلقَ فيهم ابنُ أبي حاتم هذا الوصفَ، فأدرُسُهُم، وأبينَ حالهم فيما يلي:

الراوي الأول: إبراهيم بن مرزوق البصري، أبو إسحاق، نزيل مصر. روى عن: أبي عامر العقدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وهب بن جرير، وعمر بن حبيب، وعبد الله بن خلف الطفاوي⁽²⁾. كتبتُ عنه.

(1) سلامة، لسان المحدثين (22/3).

(2) جاء في حاشية (3) من "تهذيب الكمال" (197/2) كلاماً للدكتور بشار معروف محقق "التهذيب" قال: "جاء في حاشية النسخة تصحيحاً للمؤلف -يعني المزي- نصه: كذا فيه، والمعروف: عبد الله بن عيسى الطفاوي". قال بشار: كان على المؤلف أن يُصححَهُ في المتن، فهو معروفٌ مشهور، ذكره الخطيبُ البغدادي في "تاريخه" فقال: عبد الله بن عيسى الطفاوي البصري، سكن بغداداً وحَدَّثَ بها عن أبيه وعن مسمع ابن عاصم، ويوسف ابن عطية الصَّفار، وعبيد الله بن شَمِيط بن عَجَلان. روى عنه إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، وحاتم بن الليث الجوهري... (34/10)، وذكره ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (128/2/2) والسَّمعاني في (الطفاوي) من "الأنساب" وغيرهما، ولم يقل فيه أحدٌ منهم "خلف" غير ابن أبي حاتم في ترجمة إبراهيم هذا (137/1/1) مع أَنَّهُ ذكره صحيحاً حينما ترجمَ له، ومن هنا انتقل الوهمُ إلى صاحبِ (الكمال) والله أعلم. انتهى كلامُ الدكتور بشار، فقلتُ: أمَّا ما قاله من أنَّ المعروفَ في اسم

وهو ثقةٌ صدوقٌ⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال النسائي: "لا بأس به"، ومرة قال: "صالح"، وفي موضع: "ليس به بأس"، وفي آخر: "ليس لي به علم"⁽²⁾، وقد كتبتُ عنه⁽³⁾⁽⁴⁾، وأمّا ابنُ يونسَ المصريّ فذكرَ أنّه: "كانَ عميَ قبلَ وفاته

الراوي "عبد الله بن عيسى الطفاوي" فصواب، إذ جُلّ الذين ترجموه ذكروه هكذا، منهم ابنُ أبي حاتم نفسه في "الجرح والتعديل" (128/5)، ترجمة 589، أمّا أنّ أحدًا لم يقلْ فيه "خلف" غير ابنِ أبي حاتم، فليس كما قال الشيخ؛ إذ قد ترجمه العقيليُّ في "الضعفاء الكبير" (246/2)، ترجمة 801، فقال فيه: "عبد الله بن خلف الطفاوي". أمّا الذهبيُّ فقال في "تاريخ الإسلام" (98/5)، ترجمة 208: "عبد الله بن خلف الكلابي". ويقال: الطفاوي، لم يذكره ابنُ أبي حاتم! وقولُ الذهبيِّ لم يذكره ابنُ أبي حاتم سببه أنّ الأخيرَ لما ترجمه قال فيه: "ابن عيسى"، لا "ابن خلف"، فظنَّ الذهبيُّ أنّ ابنَ أبي حاتم لم يذكره. ومع أنّ الدكتور بشار معروف قد فطنَ لما فعلَ ابنُ أبي حاتم وذكره الراوي مرتين: مرة قال: "ابن خلف"، ومرة قال: "ابن عيسى"، إلا أنّه في تحقيقه "تاريخ الإسلام" قد أوردَ كلامَ الذهبيِّ، ولم يُعقبْ!.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (137/2)، ترجمة 439.

(2) لعله قال ذلك قبل أن يخبره، ويعلم حقيقة أمره، ثمّ لما عرفه قال ما قاله فيه، وحكم عليه بما يُناسب حاله.

(3) قوله: "وقد كتبتُ عنه" انفردَ به مغلطاي في "الإكمال" (290/1)، وعزاه لأسماء شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي، ولم أجده!. وكذا فقد خلطَ مغلطاي حينما قال في ترجمته: "مولي ثقيف، فيما قاله مسلمة"، إذ مولى ثقيف رجلٌ آخر، وفرّقَ بينهما غيرُ واحدٍ، وينظر: تعليق محققي الكتاب عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم حاشية (2)، في "الإكمال" (290/1).

(4) النسائي، تسمية مشايخ النسائي (ص: 61)، ترجمة 99، وحاشية [99]، وابن عساكر، المعجم المشتمل (ص: 69)، ترجمة 124، المزني، تهذيب الكمال (198/2)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (163/1). وقد ذكرَ ابنُ عساكرَ في "المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل" (ص 69) ترجمة 124: إبراهيم ابن مرزوق البصريّ ضمنَ الذين روى عنهم النسائيُّ أبو عبد الرحمن، وتبعه على ذلك ابنُ حجر في "التهذيب" (163/1)، ورمزَ له ب (س) - يعني أنّ الإمامَ النسائيَّ قد روى له، في "التهذيب" وكذلك فعلَ في "التقريب" (ص: 94)، ترجمة 248، أمّا المزنيُّ في "تهذيب الكمال" فذكرَ أيضًا أنّه ممّن روى عنهم النسائيُّ، وذلك تبعًا لابن عساكر أيضًا، لكنّه لم يقفْ على روايته كما ذكرَ في حاشية النسخة التي حققها د. بشار معروف، ونقلَ القولَ عنه، فقال الدكتور معروف: "جاء في حاشية النسخة من قول المؤلف: وذكره صاحبُ النبيل" ولم أقفْ على روايته عنه". تهذيب الكمال (198/2)، وقد ذكره النسائيُّ نفسه في أسماء شيوخه الذين سمع منهم، من رواية ابن بسام عنه (ص 61)، ترجمة 99. وقال الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" (65/1) قيل: "روى عنه النسائي". قلتُ: وبالبحث في سنن النسائيِّ "الكبرى"، و"الصغرى" كذلك، يتبينُ حقًا أن ليسَ للنسائيِّ عنه رواية - والله أعلم -.

بشيء يسير، وكان ثقةً ثبتاً⁽¹⁾، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"⁽²⁾، وقال الصدفي: قال لي سعيد ابن عثمان: إبراهيم بن مزروق ثقة⁽³⁾، ووثقه الدارقطني، وأردف: "إلا أنه كان يخطئ، فيقال له فلا يرجع"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) ابن يونس، تاريخ ابن يونس المصري (16/2).

(2) ابن حبان، الثقات (86/8).

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (163/1).

(4) وهنا مسألة: أن الراوي الذي إذا غلط، ثم بيّن له غلطه، لم يرجع عنه، بل أصرّ عليه، هل يقبل حديثه؟! والجواب: أن عددًا من الأئمة كشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وأحمد، وابن المبارك، وغيرهم، قد أسقطوا حديثه، احتجاجًا، وروايةً، بل تركوا حتى الكتابة عنه، وينظر: البغدادي، الكفاية (431/1)، السخاوي، فتح المغيث (273/2 - 274)، غير أن الإمام ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص: 120)، قد ذهب أن في هذا نظرًا، لكنه قال: "وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم". فعلق السخاوي في "فتح المغيث" (274/2). على ما قال ابن الصلاح: "وكأنه لكونه قد لا يثبت عنده ما قيل له، إما لعدم اعتقاده علم المبيّن له، وعدم أهليته، أو لغير ذلك". ويدل عليه قول شعبه حين سأله ابن مهدي: من الذي تترك الرواية عنه؟ فأجاب: "إذا تمادى في غلط مجتمع عليه، ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم، أو رجل يتهم بالكذب". وينظر: البغدادي، الكفاية (431/1)، وقال ابن حبان كما نقل صاحب "الكفاية" (431/1): "إذا بيّن له خطؤه، وعلم، فلم يرجع عنه، وتمادى في ذلك، كان كذابًا بعلم صحيح". والذي في مقدمة "المجروحين" لابن حبان (67/1) قال: "ومنهم من سبق لسأته حتى حدثت بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، من كان هكذا كان كذابًا بعلم صحيح"، قال الخطيب في "الكفاية" (431/1): "وليس يكفيه في الرجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل حسب، بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه وقد رجع". الكفاية (431/1)، وقال العراقي في "علوم الحديث" وشرحه التقييد والإيضاح" (ص: 132): "فقيّد ابن حبان ذلك بكونه علم خطأه وإنما يكون عنادًا إذا علم الحق وخالفه، وقيّد أيضًا بعض المتأخرين ذلك بأن يكون الذي بيّن له غلطه عالمًا عند المبيّن له، أما إذا كان ليس بهذا المثابة عنده فلا حرج إذن"، وقال التاج التبريزي: "لأن المعاند كالمستخف بالحديث بترويح قوله بالباطل، وأما إذا كان عن جهل فأولى بالسقوط؛ لأنه ضم إلى جهله إنكاره الحق. وكان هذا فيمن يكون في نفسه جاهلاً مع اعتقاده علم من أخبره". السخاوي، فتح المغيث (274/2).

(5) المزي، تهذيب الكمال (198/2)، وعند: الذهبي، الميزان (65/1): قال الدارقطني: ثقة، لكنه يخطئ، ويصّر، ولا يرجع". وقال محقق "الميزان" علي البجاوي في حاشية (4): "في هامش المخطوطة: قلت: وقال ابن أبي: كتبت عنه بمصر، وهو ثقة صدوق. ولم يكتب عليه علامة الصحة، ولذلك جعلنا قولته هامشًا، ولم نضعها إلى الأصل". فقلت: وبيّن أن هذا القول هو لابن أبي حاتم، وإن لم يأت اسمه كاملاً في المخطوطة التي أشار إليها؛ إذ هو الذي قال كما تقدّم: "كتبت عنه بمصر، وهو ثقة صدوق".

وقال أبو بكر الخطيب: "كان ثقةً ثبناً"⁽¹⁾، وكقوله بتوثيقه قال السمعاني، لكن قال: "هو محدث"، بدل: "تبت"⁽²⁾، ومثلها ابن خَلْفُون: وزاد: "مشهور"⁽³⁾، وقد نقل الذهبي في "الميزان" عن الدارقطني توثيقه، وقوله: "لكنه يخطئ، ويصر، ولا يرجع"⁽⁴⁾، وقال في "الكاشف": "صدوق"⁽⁵⁾، وفي "النبلاء": "الحافظ، الحجة"⁽⁶⁾، ومثلما قال ابن يونس ذكر ابن الجوزي في "المنتظم"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر في "التقريب": "ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع"⁽⁸⁾، قال حمزة الكِنَاني: "لم يحدث عنه أحد"⁽⁹⁾. وقال ابن يونس: "توفي بمصر يوم الخميس لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة سبعين ومائتين"⁽¹⁰⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

والذي يظهر من هذه الأقوال مجموعها أن الراوي كان ثقةً بإطلاقٍ قبل أن يُبتلى، ثم عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع؛ إذ لا بدَّ أنه كان يحدث من حفظه، لا من كتابه، فيهم، ويغلط، فغلطه وعدم رجوعه عنه بعد أن عمي قد ينزل به إلى مرتبة الصدوق، ولعلَّ هذا الذي عرض له هو الذي جعل ابن أبي حاتم يتردد فيه بين الثقة والصدوق ولم يخالف ابن أبي حاتم

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (290/1).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (65/1)، ترجمة 214.

(5) الذهبي، الكاشف (49/1)، 202.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (354/12)، ترجمة 148. وجاء في الحاشية (1) قول الدكتور بشار معروف

محقق الكتاب: "وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" 137/2: كتبت عنه وهو صدوق"، وقد عزا قول

ابن أبي حاتم لنفس الموضع الذي أثبتُه في المتن وفيه: "ثقة صدوق"، لا صدوق فقط كما قال!. وكذلك

ترجمه الذهبي في "ميزان الاعتدال" (65/1)، ترجمة 214.

(7) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (234/12)، 1752.

(8) تقريب التهذيب (ص: 94)، ترجمة 248.

(9) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (290/1).

(10) ابن يونس، تاريخ ابن يونس المصري (16/2). وعند الذهبي، تاريخ الإسلام (290/6) قال الذهبي

"قلت: سكن مصر، وبها مات في جمادى الآخرة سنة سبعين، وكان ثقة؛ قاله ابن يونس"، وأغفل قول ابن

يونس: "تبت"، كما جاء في "تاريخه".

البقيّة فيه، إذ قال النسائي مثلاً: "صالح" وهي أقلّ من مرتبة التوثيق عنده⁽¹⁾، وقال الذهبي في مرة: "صدوق"، ولعلّ السبب ذاته، وليس لأبي حاتم فيه قول - والله أعلم به-.

الراوي الثاني: "إسماعيل بن إسحاق بن حمّاد بن زيد القاضي. روى عن: عبد الله ابن مسلمة القعنيّ، وإسماعيل بن أبي أويس، وعمرو بن مرزوق، وحجاج بن المنهال، وعبد الله بن محمّد بن أسماء، ابن أخي جويرية، وعيسى بن مينا قالون، وسليمان بن حرب. كتب إلينا ببعض حديثه، وهو ثقة صدوق"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

سأل السلمي الدارقطنيّ عنه فأجاب: "إمام، جليل، ثقة، وهو تاج الفضّة"، وأضاف الدارقطنيّ قال: "سمعتُ أبا سهل بن زياد القطان، يقول سمعتُ يوسف بن يعقوب القاضي، يقول: "خرج توقيع أمير المؤمنين المعتضد إلى عبيد الله بن سليمان وزيره استوص بالشيوخين الخيرين الفاضلين خيراً، إسماعيل بن إسحاق، وموسى بن إسحاق، فإنهما ممن إذا أراد الله - عزّ وجلّ- بأهل الأرض عذاباً صرفاً بدعائهما"⁽³⁾، وذكره الخطيب في ترجمة مطوّلة فيها من أخباره، وقال: "كان فاضلاً، عالماً، متقناً، فقيهاً على مذهب مالك بن أنس، شرح مذهبه، ولخصه واحتجّ له، وصنّف "المسنّد" وكتباً عدّة في علوم القرآن، وجمع حديث مالك، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ، وأيوب السخّتيانيّ، واستوطن بغداد قديماً، وولي القضاء بها، فلم يزل يتقلده إلى حين وفاته. ثم ساق له حديثاً تفرد به"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: قاسم سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل (ص: 1010).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (158/2)، ترجمة 531.

(3) السلمي، سوالات السلمي للدارقطنيّ (114-115)، سؤالي 49، 50.

(4) وقال البغداديّ الخطيب: "وانضاف إلى ذلك -يعني إلى علمه بالفقه- علمه بالقرآن، فإنه ألف في القرآن كتباً تتجاوز كثيراً من الكتب المصنّفة فيه، فمنها كتابه "في أحكام القرآن"، وهو كتاب لم يسبقه أحد من أصحابه إلى مثله، ومنها كتابه في "القراءات"، وهو كتاب جليل القدر، عظيم الخطر، ومنها كتابه في "معاني القرآن"، وهذان الكتابان شهدا بفضلهما فيهما واحد الزمان، ومن انتهى إليه العلم بالنحو واللغة في ذلك الأوان، وهو أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد، ورأيتُ أبا بكر بن مجاهد يصف هذين الكتابين، وسمعتُه مرات لا أحصيها يقول: سمعتُ أبا العباس المبرّد، يقول: القاضي أعلم مني بالتصريف، وبلغ من العمر ما صار واحداً في عصره في علو الإسناد؛ لأنّ مولده كان سنة تسع وتسعين ومائة، فحمل الناس عنه من الحديث الحسن ما لم يُحمل عن كبير أحد. وكان الناس يصيرون إليه فيقتبس منه كل فريقي علماً

=

وابن الجوزي قد ذكر بعضاً مما أورد الخطيب⁽¹⁾، وعده الذهبي أحد الأعلام وفي من يعتمد قوله في الجرح والتعديل⁽²⁾. وفي السير هو: "الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام، ابن محدث البصرة؛ حماد بن زيد بن درهم الأزدي⁽³⁾، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد، وصاحب التصانيف"⁽⁴⁾. "ومات في ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين ومائتين فجأة، وثوفي عن اثنتين وثمانين سنة"⁽⁵⁾.

لا يشاركه فيه الآخرون، فمن قوم يحملون الحديث، ومن قوم يحملون علم القرآن والقراءات والفقهاء إلى غير ذلك، فأما سداده في القضاء، وحسن مذهبه فيه، وسهولة الأمر عليه، فيما كان يلتبس على غيره فشيء شهرته تغني عن ذكره، وكان في أكثر أوقاته وبعد فراغه من الخصوم متشاعلاً بالعلم، لأنه اعتمد على كاتبه أبي عمر محمد بن يوسف، فكان يحمل عنه أكثر أمره من لقاء السلطان، وينظر له في كل أمره، وأقبل هو على الحديث والعلم. وأسند الخطيب إلى إسماعيل القاضي قال: "دخلت يوماً على يحيى بن أكرم وعنده قوم يتناظرون في الفقه، وهم يقولون قال أهل المدينة فلما رأني مقبلاً، قال: قد جاءت المدينة! وكان نصر بن علي الجهضمي يقول: ليس في آل حماد بن زيد رجل أفضل من إسماعيل بن إسحاق".
البغدادي، تاريخ مدينة السلام (272/7-281)، ترجمة 3271.

(1) ونقل ابن الجوزي عن البغدادي قصة تعزية أبي العباس المبرد لإسماعيل بن إسحاق في وفاة أمه يقول: "لما توفيت والدة إسماعيل بن إسحاق القاضي ركبته إليه أعزبه، وأتوجع له، وألفيت عنده الجلة من بني هاشم، والفقهاء والعدول، ومستوري مدينة السلام، فرأيت من ولهه ما أبداه ولم يقدر على ستره، وكلاً يعزبه، وقد كاد لا يسأل، فلما رأيت ذلك منه ابتدأت بعد التسليم فأشدته:

لعمري لئن غال ريب الزمان ... فسأ لقد غال نفساً حبيبة
ولكن علمي بما في الثواب ... عند المصيبة ينسي المصيبة.

فتفهم كلامي واستحسنه، ودعا بدواة وكتبه، ورأيت بعد قد انبسط وجهه، وزال عنه ما كان فيه من تلك الكآبة، وشدة الجرع". ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (279/7)، وابن الجوزي، المنتظم (348/12)، ترجمة 1880.

(2) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: 193).

(3) ولحماد بن زيد ترجمة في مطولة في ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (176/1)، والجرح والتعديل (137/3)، ترجمة 617.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (339/13)، ترجمة 157.

(5) البغدادي، مرجع سبق ذكره (280/7-281).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة صدوق، قاضٍ ورعٍ معمرٍ فقيه، مُصنّف، نحوي، عالمٌ بالقراءات، لم أجد من ذكره بجرح، كتب إلى ابن أبي حاتم، وأبيه ببعض حديثه، واجتمع قول عبد الرحمن والنقاد على توثيقه، لكنّه زاد فيه لفظة "صدوق" تكراراً لتوثيقه، ولم يذكر فيه أبو حاتم قولاً.

الراوي الثالث: "علي بن المنذر بن زيد الطريقي"⁽¹⁾، الأودي⁽²⁾. روى عن: محمد بن فضيل، ووكيع، وإسحاق بن منصور السلولي، وعبد الله بن نمير، وأحمد بن المفضل، سمعت منه مع أبي، وهو ثقة صدوق"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

كقول ابن أبي حاتم قال محمد بن عبد الله بن نمير⁽⁴⁾، وسئل عنه أبو حاتم فقال: "حجّ خمسين أو خمسين وخمسين حجة"⁽⁵⁾، ومحلّه الصدق"⁽⁶⁾، وقال أبو عبد الرحمن النسائي: "شيعي محض، ثقة"⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁸⁾، وقال الدارقطني: "لا بأس به"⁽⁹⁾، ومثله قال

(1) الطريقي: "بمهملة مفتوحة، وراء مكسورة، ومثلها تحتانية، يتبعهم قاف، نسبة إلى الطريق لأنه ولد فيها.

ينظر: السمعاني، الأنساب (65/4)، وعليه يكون ما جاء في "سير" الذهبي (368/7): "علي بن المنذر

الطريقي"، في ترجمة الحسن بن صالح رقم 136، بفاء لا قاف غلط، ولعله طباعي.

(2) الأودي: بفتح الألف وسكون الواو وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى أود بن صعب بن سعد

العشيرة من مدحج". وإنما سمي سعد العشيرة لأنه لم يمت حتى ركب معه من ولده وولد ولده ثلاثمائة

رجل". ينظر: السمعاني، الأنساب (226/1)، ومحمد بن أبي بكر التلمساني البصري، الجوهرة في نسب

النبي وأصحابه العشرة (354/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (206/6)، ترجمة 1128. وقد عكس ابن حجر في "التهذيب" فقال إن ابن

أبي حاتم قال فيه: "صدوق ثقة".

(4) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (143/1)، ترجمة 772.

(5) وقال ابن ماجه: "سمعتُه يقول: حججتُ ثمانيناً وخمسين حجة، أكثرها زاجلاً". ابن حجر، تهذيب التهذيب

(386/7).

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (206/6).

(7) النسائي، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي (ص93)، ترجمة 141. وقد روى له النسائي في

"خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه-". وينظر: حديث رقم 8، (ص:27)،

وحديث رقم 183، (ص:189).

(8) ابن حبان، الثقات (474/8).

(9) السلمي، سوالات السلمي للدارقطني (ص218)، ترجمة 234.

مَسْلَمَةُ بنِ القَاسِمِ في كِتابِ "الصَّلَة"، وِزاد: "كُوفِيٌّ وَكانَ يَتَشَيِّعُ"⁽¹⁾، وَذَكَرَهُ ابنُ شَاهِينَ في "تَاريخِ أَسْماءِ النِّقاتِ"⁽²⁾، وَنَعَتَهُ السَّمْعانِيُّ بِقَولِهِ: "مِنَ أُمَّةِ الكُوفَةِ"⁽³⁾، وَذَكَرَ مَغلَطايَ التُّركيَّ أَنَّ ابنَ خَزيمةَ، وَابْنَ حَبَّانَ قَد خَرَجَا حَديثَهُ في "صَحيحَهِمَا"، وَكَذا الحَاكِمُ، وَالطوسِيُّ أَبُو عَلِيٍّ، وَالدَّارِمِيُّ"⁽⁴⁾، وَقَالَ ابنُ حَجَرَ في "التَّقريبِ": "صَدوقٌ يَتَشَيِّعُ"⁽⁵⁾، وَنَقَلَ عَنِ الإِسْماعيلِيِّ في "التَّهذِيبِ" أَنَّهُ قالَ: "في القَلْبِ مِنْهُ شَيءٌ لَسْتُ أُخْبِرُهُ"⁽⁶⁾، وَذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدَ بنِ الأَخْضَرَ في "شَيخِ البَغويِّ ابنِ بَنَتِ مَنِيعٍ"⁽⁷⁾.

(1) مَغلَطايَ، إِكمالِ تَهذِيبِ الكَمالِ (378/9)، 3884. وَفيهِ نَسَبَهُ قالَ: "الأُوديَّ، وَيقالُ الأُسديَّ أَبُو الحَسَنِ الكُوفِيَّ الأَعورَ". بِإِسْكانِ السِّينِ المَهملَةِ في "الأُسديَّ"، بَيْنَما قالَ صَاحِبُ "تَهذِيبِ الكَمالِ": "الأُسديَّ" بِفَتْحِ السِّينِ المَهملَةِ، وَتَبَعَهُ الذَّهبيُّ في "تَهذِيبِ تَهذِيبِ الكَمالِ" (44/7)، تَرجَمَهُ 4842، وَكَذا الإِمامُ العَسْقالَنيُّ في "تَهذِيبِ التَهذِيبِ" (386/7)، -وَلَم تَأْتِ الكَلِمَةُ مُضبوطةً بِفَتْحٍ، أَوْ سَكونٍ في الطَبعةِ المَعتمَدَةِ لَدَيَّ مِنَ "تَهذِيبِ التَهذِيبِ" مَطبَعَةِ مَجلِسِ دائِرَةِ المَعارِفِ النِّظامِيَّةِ، في الهِنْدِ. فَأُثبِتُها مِنَ طَبعةِ مُؤسَّسَةِ الرِّسالةِ، بِاعْتِناءِ إِبْراهيمِ الرِّبِّيِّ، عادِلِ مُرشدٍ-. وَقد سَقَطَتِ التَّرجَمَةُ كَُلِّها عِنْدَ الخَزرَجِيِّ في "خِلاصَةِ تَهذِيبِ تَهذِيبِ الكَمالِ" (278/1) وَلَكِنَّ التَّرجَمَةَ أُثبِتَ عَلى حَاشِيَةِ "الخِلاصَةِ" ثَمَّ قالَ: كَذا في "التَهذِيبِ" -يَعني "تَهذِيبِ الكَمالِ"- وَهذِهِ التَّرجَمَةُ سَقَطَتِ عَلى المُؤلِّفِ-.

وَقَالَ مَغلَطايَ: "يَنبَغِي أَنْ يُنْتَبِثَ في قَولِ المِزِّيِّ: الأُسديَّ فَإِنَّ كانَتْ كَذاكَ فَعَلَّها ساكِنَةُ السِّينِ، وَيَكُونُ الأوَّلُ الأُرْدِيَّ بِالزَّيِّ، وَاللهُ تَعالَى أَعَلِمَ". فَقالْتُ: كَأَنَّ مَغلَطايَ أَرادَ أَنْ يَقولَ: إِنَّ كانَتْ نَسَبَتُهُ أُسديًّا فَتَكُونُ نَسَبَتُهُ الأوَّلَى "أُرديًّا": لِأَنَّ أُسَدَ لُغَةً في الأُرْدِ، فَيُبدِلونَ السِّينَ مِنَ الزَّيِّ. يَنظُرُ: السَّمْعانِيَّ، الأَنسابِ (137/1). لَكِنَّ جَلَّ الذِّينَ نَسَبوا قَد نَسَبوا أُوديًّا: نَسَبَةً إِلى أودِ بنِ صَعْبِ بنِ سَعْدِ العَشيْرَةِ مِنْ مَدْحَجٍ، وَحَتى عِنْدَما نَسَبوا أُسديًّا" كَلَّ الذِّينَ نَسَبوا إِليها قَالوا بِفَتْحِ السِّينِ، إِلا مَغلَطايَ فَقالَ بِسَكونِها -كما تَقدمَ-.

(2) ابنِ شَاهِينَ: تَاريخِ أَسْماءِ النِّقاتِ (ص143)، تَرجَمَهُ 772.

(3) السَّمْعانِيَّ، الأَنسابِ (65/4).

(4) يُنظَرُ: مَغلَطايَ، إِكمالِ تَهذِيبِ الكَمالِ (378/9).

(5) ابنِ حَجَرَ، تَقريبِ التَهذِيبِ (ص405)، تَرجَمَهُ 4803.

(6) ابنِ حَجَرَ، تَهذِيبِ التَهذِيبِ (386/7). كَذا نَقَلَ ابنُ حَجَرَ عَنِ الإِسْماعيلِيِّ: "لَسْتُ أُخْبِرُهُ"، بِبِاءٍ مَنقُوطَةٍ مِنَ تَحْتِها بِواحدَةٍ. بَيْنَما نَقَلها مَحققُ "تَهذِيبِ الكَمالِ" د. بِشارِ مَعروفٍ، فَقالَ: "لَسْتُ أُخْبِرُهُ"، بِمِثْثائَةٍ تَحْتِيةِ. يَنظُرُ: حَاشِيَةِ (5)، (147/21).

(7) مَغلَطايَ، مَرجعِ سَبقِ ذَكَرَهُ، نَفسِ الصَّفحةِ. وَالبَغويُّ ابنُ بَنَتِ مَنِيعٍ هُوَ: "أَحْمَدُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ ابنِ عَبدِ العَزيزِ بنِ المُرْزُبَانِ أَبُو الطَّيِّبِ بنِ أَبِي القَاسِمِ البَغويِّ، صَاحِبُ "مَعجمِ الصَّحابَةِ"، مَسنُدُ الدُّنيا وَبِقِيَّةِ الحِقاظِ (ت311)". يَنظُرُ: البَغدادِيَّ، تَاريخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ (369/5)، تَرجَمَهُ 2195، الذَّهبيَّ، تَاريخِ الإِسْلامِ (323/7)، تَرجَمَهُ 309.

وقال الشيخ الحويني - حفظه الله -: "ثقة على تشيع فيه"⁽¹⁾. وقال محمد بن عبد الله الحضرمي: "مات في ربيع الأول سنة ست وخمسين ومائتين"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة يتشيع⁽³⁾، ولعل الذي جعل ابن أبي حاتم يتردد فيه بين الثقة والصدوق هو كونه شيعياً، ولم يتفق قول عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبيه إذ قال فيه "محل الصدق".

(1) الوكيل، نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ أبي إسحاق الحويني (987/2)، ترجمة 2367.

(2) المزني، تهذيب الكمال (147/21).

(3) وقال الإمام الذهبي في ديباجة "الميزان" (5/1): "فلقائل أن يقول: كيف ساع توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين، وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة. ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والخط على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة". وتعقب الحافظ ابن حجر الذهبي على قوله في البدعة الكبرى إن أهلها لا يحتج بهم، فقال: "غير صحيح، فقد أخرج الجماعة من أهل هذا القبيل كعدي بن ثابت، وقد قال فيه الدارقطني: رافضي غال. وأخرج الستة لأبي معاوية الضرير، قال الذهبي: إنّه غال في التشيع، وثقه العجلي، ولا يحصى من وثقه من أهل هذه الصفة، ولا تراهم يعولون إلا على الصدق، كما قال البخاري في أيوب بن عائد بن مدلج: كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق وقد وثقه من سلف...". ابن حجر، نخبة الفكر (ص: 146). وقال ابن حجر أيضاً في "تهذيب التهذيب" (94/1): "فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأنّ علياً كان مصيباً في حروبه، وأنّ مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أنّ علياً أفضل الخلق بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وإذا كان معتقداً ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية. وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة". وقد يظن في كلام ابن حجر التناقض؛ إذ هو في "نخبة الفكر" يتعقب الذهبي لقوله بعدم قبول رواية أصحاب البدعة الكبرى، كالرفض الكامل، فيقول: غير صحيح، ويستدل بما تقدم، ثم يقول في "التهذيب" إن رواية الرافضي الغالي ولا كرامة، ولا تعارض البتة إذ كلامه في "النخبة" منصرف إلى من كانوا في زمن رواية الحديث؛ إذ لو تركوا لكان في ذلك مفسدة بيّنة، أمّا حديثه في "التهذيب" فبيّن أنّه منصرف إلى الروافض الغالين المبتدعين المتأخرين - أي بعد زمن الرواية بكثير - . ولعلّ الإمامين الذهبي وابن حجر لو اطلعا على حال الروافض في زماننا ما قبلوا لهم رواية قط، فضلاً عن أن يثبتوا لهم عدالة، وصدقاً أصلاً !.

الراوي الرابع: "عَمَّارُ بن خَالِدِ الوَاسِطِيِّ" (1) التَّمَّار (2) أَبُو الفَضْلِ. رَوَى عَنْ: جَرِيرِ بن عَبْدِ الحَمِيدِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَيَحْيَى بن سَعِيدِ القَطَّانِ، وَعَبْدِ الوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، وَمَرْحُومِ بن عَبْدِ العَزِيزِ، وَأَبِي بَكْرِ بن عِيَّاشٍ، وَالحَكَمِ بن سِنَانَ صَاحِبِ القَرْبِ، وَالقَاسِمِ ابْنِ مَالِكٍ. كَتَبْتُ عَنْهُ مَعَ أَبِي بَوَاسِطٍ، وَكَانَ ثِقَةً صَدُوقًا" (3).

– أقوال النقاد في الراوي:

سئل عنه أبو حاتم فأجاب: "صدوق" (4)، وقد ذكره النسائي في أسماء شيوخه الذين سمع منهم (5)، وأورده أبو حاتم ابن حبان في "الثقات" (6)، والذهبي في "تاريخ الإسلام"، وقال: "كان ثقة" (7)، وهو عند الهيثمي كذلك (8)، و مثله في "تقريب" ابن حجر (9)، أما مسلمة الأندلسي في كتاب "الصلة" فقال: "لا بأس به" (10)، وكذا الشيخ الألباني على توثيقه (11)، "مات سنة ستين ومائتين" (12).

– خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة صدوق كما قال ابن أبي حاتم تأكيداً على توثيقه، وقد وافق قوله بقية النقاد سوى ما كان من أبيه الذي جعله "صدوقاً"، على عادته في القول في الثقات: "صدوق" وقد كتبنا عنه.

(1) واسط: "بناها الحجاج بن يوسف الثقفي حين كان عامل الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، حين بعثه ليتولى إدرأة العراق، فنزل أولاً مدينة الكوفة، ثم رأى أن الأصلح له أن يجعل مقره في مدينة غيرها، فأنشأ مدينة "واسط" في موضع من جنوبي العراق، يتوسط بين الكوفة والبصرة". ينظر: الحموي، معجم البلدان (347/5)، أسلم الرزاز، مقدمة "تاريخ واسط" (ص: 21-22).

(2) التَّمَّار: "بفتح التاء المنقوطة بإثنتين من فوقها، وتشديد الميم وفي آخرها الزاء، هذه النسبة إلى بيع التمر". السمعاني، الأتساب (477/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (395/6)، ترجمة 2201.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (395/6).

(5) النسائي، تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم (ص93)، ترجمة 143.

(6) ابن حبان، الثقات (518/8).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (221/19)، 368.

(8) الهيثمي، مجمع الزوائد (255/5).

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص407)، 4820.

(10) يُنظر: مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (392/9)، ترجمة 3899.

(11) الألباني، إرواء الغليل (107/8)، والسلسلة الصحيحة (143/2).

(12) ابن حجر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

الراوي الخامس: "مُوسَى بن إِسْحَاقَ بن مُوسَى الأَنْصَارِيِّ الخَطْمِيِّ"⁽¹⁾، قَاضِي الرِّيِّ. روى عن: أحمد بن عبد الله بن يونس، ومحمد بن جعفر الوركاني، وداود بن عمرو، وعلي بن الجعد، وأبي نصر التمار، وعبد الجبار بن عاصم، ومحرز بن سلمة، وأبي الربيع الزهراني، وأبي كامل، ويزيد بن مهران، وقألون عيسى بن مينا. كتبت عنه وهو ثقة صدوق⁽²⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال أحمد بن كامل القاضي⁽³⁾: "وَلِدَ مُوسَى بن إِسْحَاقَ الخَطْمِيِّ الأَنْصَارِيِّ في سنة عشرٍ ومائتين، وكان فصيحاً ثبّناً في الحديث، كثير السماع محموداً، وكان يُظهرُ انتحالَ مذهبِ الشافعي"⁽⁴⁾، ثم نقل أن: "ابنه أحمد بن موسى قال إن أباه قد سمع من أبي كريب ثلاثمائة ألف حديث"⁽⁵⁾، وأثنى عليه الخطيب البغدادي بأنه كان: "عفيفاً ديناً فاضلاً. وذكر أن مولده كان بالكوفة، وأبوه إسحاق مديني، وولي موسى قضاء الرّي، وقضاء الأهواز"⁽⁶⁾.

(1) الخَطْمِيُّ: نسبة إلى بطنٍ من الأَنْصَارِ يُقال له خَطْمَةٌ يفتح الخاء المعجمة، ثم طاء مهملة ساكنة، ثم ميم، بن جشم بضم الجيم ثم شين مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ ثم ميم. يُنظر: السمعاني، الأَسْباب (382/2).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (135/8)، ترجمة 613.

(3) أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة بن منصور بن كعب بن يزيد أبو بكر القاضي: تقلد قضاء الكوفة من قبل أبي عمر محمد بن يوسف، وكان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والتحو والشعر، وأيام الناس، وتواريخ أصحاب الحديث، وله مُصنَفَاتٌ في أكثر ذلك. (ت: 350هـ). البغدادي، تاريخ مدينة السلام (587/5)، ترجمة 2477.

(4) وعند ابن منظور، لسان العرب (ص: 4369): "فلان يَنْتَحِلُ مذهبَ كذا إذا انتسب إليه".

(5) وعند البغدادي، تاريخ مدينة السلام (51/15) قال: "حدَّثَنَا يحيى بن علي بن الطيب الدسكري بخلوان- قال حدثنا نصر بن محمد الأندلسي، قال سمعتُ أبا الحسن علي بن القاسم القاضي، قال سمعتُ أبي يقول: "كان موسى ابن إسحاق لا يرى متبسمًا قط، فقالت له امرأة: أيها القاضي لا يحل لك أن تحكم بين الناس فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "لا يحل للقاضي أن يحكم بين اثنين وهو غضبان؛ فتبسم". والحديث متفق عليه؛ فأخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي، أو يُفتي وهو غضبان؟، ولفظه: "لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان"، (ص: 853)، ح 7185، ومسلم في الأفضية، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، بنحو لفظ البخاري، غير أنه قال: "لا يحكم أحد"، بدل "لا يقضين حكم" (ص: 865)، ح 4381. كلاهما رواه من حديث أبي بكره رضي الله عنه-.

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (51/15)، ترجمة 6974.

أما أبو الفرج ابن الجوزي فوصف كوصف البغدادي الخطيب، ومن نقل عنه، لكنه زاد
 كان: "ثقةً ثباتاً صدوقاً، كثير الحديث"⁽¹⁾، والذهبي الإمام في "تاريخ الإسلام" نعتة: "بالفقيه
 الشافعي، ولي قضاء نيسابور، وقضاء الأهواز. وحدث عن أبيه، وعيسى قائلون المقرئ"⁽²⁾ وهو
 آخر من حدث في الدنيا عنه، وكان أحد الثقات المسنين، ثم ذكر إقرائه الناس القرآن،
 وصيانتته، وورعه في الحكم"⁽³⁾، وفي "تذكرة" الذهبي وصفه: "بأحد أجلة العلماء، وقيل إن
 المعتضد -الخليفة العباسي-"⁽⁴⁾، أوصى وزيره بموسى، وبإسماعيل القاضي، وقال: "بهما يدفع
 عن أهل الأرض"⁽⁵⁾، وكذا ذكره السبكي في "طبقات الشافعية" فقال: "وكان قاضياً مهيباً فصيحاً
 مضمماً"⁽⁶⁾، ومثّل وصف الخطيب البغدادي وصف ابن كثير قائلاً: "وكان ثقةً فاضلاً نبيلاً
 عفيفاً، فصيحاً، كثير الحديث"⁽⁸⁾، وقال الهيثمي: "ثقة"⁽⁹⁾. وفي شذرات ابن العماد ذكر توثيق
 ابن أبي حاتم، وأضاف: "وقطع ابن ناصر الدين بتوثيقه"⁽¹⁰⁾.

-
- (1) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (103/13)، 2048.
 (2) ترجمه في "الجرح والتعديل" (290/6)، ترجمة 1609، فقال: "عيسى بن مينا المديني المعروف بقألون
 المقرئ، وكان أصماً يُقرئ القرآن، ويفهم خطاهم ولحنهم بالشفة...، ولو رفعت صوتك حتى لا غاية لم
 يسمع وكان يُقرأ عليه القرآن فكان ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ".
 (3) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (313/22)، 521. وفي "تاريخ الخطيب" (51/15) قال: "أقرأ الناس القرآن
 وله ثمان عشرة سنة وأنه استقصى وله ثمان وعشرون سنة. كتب الناس عنه فأكثرُوا، ومات على ستره".
 (4) المعتضد: خليفة عباسي، أبو العباس أحمد بن الموفق بالله طلحة بن جعفر المتوكل بن محمد المعتصم
 ابن هارون الرشيد الهاشمي، ولد سنة اثنتين وأربعين ومائتين، وكان ملكاً مهيباً، شجاعاً، جباراً، شديد
 الوطأة، من رجال العالم، يُقدم على الأسد وحده. وكان أسمر، نحيفاً، معتدل الخلق، كامل العقل. وتوفي
 سنة سبع وثمانين ومائتين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (464/13)، ترجمة 230.
 (5) ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (175/2).
 (6) التّصميم: "المضي في الأمر، صمم فلان على كذا أي مضى على رأيه بعد إرادته". ابن منظور، لسان
 العرب (ص: 2503).
 (7) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (345/2).
 (8) ابن كثير، البداية والنهاية (761/14).
 (9) الهيثمي، مجمع الزوائد (2/7).
 (10) ابن العماد، شذرات الذهب (413/3).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة صدوق، وقاضٍ ورعٌ فاضل، كثير السماع والحديث كما قالوا، لا يكاد يوجد له مجرّح ولم يُنقل عن أبي حاتم قولٌ فيه.

الراوي السادس: "محمود بن آدم المروزي"⁽¹⁾، روى عن: الفضل بن موسى السنياني، وأبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، وبشر بن السري، ويحيى بن سليم الطائفي، والنضر ابن شميل، ووكيع، وابن فضيل. قال أبو محمد: كتب إلى أبي وأبي زُرعة⁽²⁾ وإليّ، وكان ثقة صدوقاً⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في "الثقات"، وأتبعه بقوله: "يروي عن ابن عيينة وأهل بلده، حدّثنا عنه المرأورة"⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: "ثقة"⁽⁵⁾.

وترجم له الخليلي في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، وقال: "سمع منه أبو داود السجستاني، وابنه عبد الله، وآخر من روى عنه محمد بن حمدويه المروزي"⁽⁶⁾.

(1) المروزي: "بفتح الميم والواو، بينهما الراء الساكنة، وفي آخرها الزاي، هذه النسبة إلى مرو الشاهجان ومعناها: نفس السلطان، سميت بذلك لجلالته عندهم-، وهي أشهر مدن خراسان، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم والحديث، منهم أحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وابن المبارك، وإسحاق بن راهويه. وكان فتح مرو سنة ثلاثين من الهجرة على يدي حاتم بن النعمان الباهلي". ينظر: السمعاني، الأنساب (265/5)، الحموي، معجم البلدان (113-112/5)، وقال عبد الله البارودي في تعليقه على "الأنساب": "ومرو كانت إحدى مدن خراسان الكبرى، وتقع اليوم في تركستان الروسية". السمعاني، مرجع سبق ذكره، حاشية (2) (282/4). وعليه فقد لا يكون صحيحاً نسبة ابن عساكر في "المعجم المشتمل" الراوي صاحب الترجمة، بقوله "المروذي" بتشديد الراء المهملة، ثم واو، يتبعهما ذالّ مكسورة فإنها نسبة إلى "مرو الروذ"، وهي مرو الصغرى. ينظر: ابن عساكر، المعجم المشتمل (ص:287)، السمعاني، الأنساب (262/5)، وحاشية (2) (282/4).

(2) قال الشيخ المعلمي وفي "نسخة": "كتب عنه أبي وأبو زُرعة".

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (290/8)، ترجمة 1334.

(4) ابن حبان، الثقات (202/9).

(5) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني (ص:275)، سؤال 318.

(6) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (900/3)، ترجمة 882.

وقال ابن حجر: "صَدوق" (1)(2).

- (1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 522)، 6509.
- (2) وعند ابن عساکر، المعجم المشتمل (ص 287)، ترجمة 1027 قال أبو القاسم ابن عساکر: "إن البخاري روى عنه فيما ذكره أبو أحمد بن عدي، ولم يذكره غيره". وقد تبعه على قوله المزي في "تهذيب الكمال" (294/27)، وابن حجر في "التقريب" (ص: 522)، و"التهذيب" (61/10) وقال: "ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري" - ولم يقل وحده -. ورقم له بالرمز (خ). والذهبي في "تهذيب تهذيب الكمال" (391/8)، ثم في "الكاشف" (245/2)، ترجمة 5317 والخزرجي في "خلاصة التهذيب" (ص: 370). ثم إنني قد أثبتت ترجمة هذه الراوي من طبعة دار القبلة للكاشف" (245/2)، ترجمة 5317، وقد سقطت ترجمته في طبعة دار الفكر؛ إذ لم أعتد له على ترجمة فيها. ولعل السبب في ذلك أن النسخة التي اعتمدها دار الفكر في التحقيق للكتاب، مخالفة للنسخة التي اعتمدها دار القبلة، إذ قد تأخر إلحاق ترجمته في بعض النسخ. فتكون النسخة التي اعتمدها دار الفكر من التي تأخر فيها إلحاق هذه الترجمة. وقال د. محمد عوامة في حاشية طبعة دار القبلة: "الترجمة جاءت على الحاشية دون رمز أو تاريخ - يعني ترجمة محمود بن آدم -، وقد خلت منها النسخ الخمس الأخرى التي عندنا من "الكاشف"، وهذا يدل على تأخر إلحاقها، إلا أن السبط - رحمه الله - كتب على حاشية نسخته هذا النص المثبت فوق دون إشارة أو عزو لنسخة - كما هي عادته - وزاد - سبط ابن العجمي -: ورواية البخاري عنه قالها ابن عدي وحده، كذا قال المزي، وتابعه المؤلف أن ابن عدي انفرد بذلك، وقد تعقب مغلطاي كلام المزي فقال: "وافقه عليه أبو عبد الله بن منده الأصبهاني، وصاحب "زهرة المتعبدين" - والله أعلم -". انتهى كلامه. قلت: أما مغلطاي فقال في "إكمال التهذيب" (98/11) متعقباً المزي: "روى عنه البخاري فيما ذكره أبو أحمد بن عدي وحده، كذا ذكره المزي مقلداً صاحب "الكمال" أو "النبيل" وكأنه - رحمه الله تعالى - لم ير كتاب أبي عبد الله بن محمد بن إسحاق بن منده، فإنه ذكره في أسماء رجال البخاري، وكذا صاحب "الزهرة". فيريد مغلطاي أن ابن عدي لم ينفرد وحده بذكر رواية البخاري عن محمود بن آدم، إنما تابعه عليه ابن منده، وهو كما قال فقد ذكره ابن منده في "أسامي مشايخ البخاري" (ص: 77) هذا أولاً، أما ثانياً فإن ابن عدي سواء ثوبخ، أو لم يُتابع، يبقى الفيصل أن الحافظ ابن حجر - ومن يكون أعلم بالبخاري وصحيحه منه؟ - قد ذكر أن البخاري ما خرج عنه شيئاً كما في "مقدمة الفتح" (ص: 239)، والواقع كذلك، إذ لم أجد له رواية عنده، بل ولا ذكره الكلاباذي في "رجال الصحيح"، ولا الباجي في "التعديل والتجريح" أيضاً. ولكن: هذا حال سلمنا أن ابن عدي، وابن منده، أو ابن عساکر حين ذكروا أن البخاري روى عنه أن يكونوا أرادوا رواية البخاري عنه في "الصحيح"، إذ لعله - ولا أجزم - يكون ليس من شرط ابن عدي في "أسامي شيوخ البخاري ومسلم" - وهو مخطوط في الظاهرية -، أو من شرط ابن منده في "أسامي مشايخ البخاري"، أو من شرط أبي القاسم ابن عساکر في "المعجم المشتمل" أن يُوردوا أسامي شيوخ البخاري الذين روى عنهم في "الصحيح" فحسب، إنما قصدوا ذكر شيوخه هكذا بإطلاق دون تقييد بالذين روى عنهم في "الصحيح"؛ فقال ابن منده في المقدمة (ص: 23): "هذه تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل

وقال الشيخ الألباني: "ثقة"⁽¹⁾، وذكر ابن حبان أنه: "مات في سنة ثمان وخمسين ومائتين غرة رمضان"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة، وثقه ابن أبي حاتم وقال: كتب إلي، وإلى أبي وأبي زُرعة. وابن حبان وقال: "حدثنا عنه المرأوزة"، وكذا وثقه الدارقطني، وذكره الخليلي في علماء الحديث، ولم يذكر فيه أبو حاتم قولاً لكنه قد كتب إليه. وقول ابن أبي حاتم فيه "ثقة صدوق" إنما فيه تأكيدٌ توثيقٍ، وزيادةٌ تعديلٍ له.

الراوي السابع: "يحيى بن عبدك"⁽³⁾ القزويني⁽⁴⁾.

البخاري رحمه الله - على حروف المعجم". وقال ابن عساکر (ص:35): "... رأيتُ أن أجمع أسماء شيوخهم الثقات النَّبَل وأضيفَ إليها شيوخ البخاريّ ومسلم ...". بينما قال محقق "جزء الأوهام في المشايخ النَّبَل" بدر العماش (ص:25) إنَّ موضوع ابن عساکر في المعجم هو ذكرُ أسماء الأئمة السّنة في كتبهم السّنة، حيث قال في مقدمة كتابه: "أما بعد: فإنِّي لما خرجتُ أطرافَ أحاديثِ كتبِ السننِ للأئمةِ الأول، ورتبتها ترتيباً لا يُفضي بالناظر فيها إلى السامةِ والملل، رأيتُ أن أجمع أسماءَ شيوخهم الثقات النَّبَل وأضيفَ إليها شيوخ البخاريّ ومسلم"، وعلي أيّ حال، فإن اقتصر ما أورده في كتبهم على مشايخه في "الصحيح"، فإنهم قد ذكروا رويًا ليس فيه، أي لم يرو عنه البخاري في "الصحيح". ولعلّ الذين ذكروا محمود بن آدم في شيوخ البخاري قد اطلعوا له على رواية عنه خارج الصحيح مثلاً! وعليه فيكون الإمام ابن حجر قد نفى رواية البخاري عنه في "الصحيح"، في حين أنّ ابن عدي أثبتّها له خارجها، ومثله البقيّة - والله أعلم-. أشار إلى هذا التوجيه الشيخ الألباني رحمه الله - ينظر: شكوكاني، اللّحام، معجم أسامي الرّواة الذين ترجم لهم العلامة الألباني (80-82).

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (4/590)، و(6/668)، وقد ردّ الشيخ الألباني على من قال إنّه لم يوثقه غير ابن حبان، وساق أدلّة على توثيقه، فلتنظر لمزيد فائدة في: "معجم أسامي الرّواة الذين ترجم لهم الشيخ الألباني (4/80).

(2) ابن حبان، الثقات (9/203).

(3) قال أبو عبد الله الحاكم: "مَنْ قَالَ عَبْدُكَ فَإِنَّهُ يَخْتَصِرُ اسْمَ أَبِيهِ، فَإِنَّهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْظَمِ". ينظر: الحاكم، سوالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرّواة للإمام أبي عبد الله الحاكم (ص: 87) ترجمة 49.

(4) القزويني: بقاء مفتوحة، وزاي ساكنة، وباء، آخرهم نون. نسبة إلى قزوين، إحدى المدائن المعروفة بأصبهان، ويُقال لها بابُ الجنة". ينظر: السمعاني، الأنساب (4/493).

أبو زكريا وهو يحيى بن عبد الأعظم. روى عن: عبد الله بن يزيد المقرئ، والعلاء ابن عبد الجبار، وخالد بن عبد الرحمن المخزومي، وحسان بن حسان، وخلف بن الوليد، ومحمد بن سعيد بن سابق، ويعقوب ابن محمد الزهري، ومكي بن إبراهيم، والحسن بن موسى الأشيب. كتبت عنه، وهو ثقة صدوق⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكر البردعي عن أبي زرعة الرازي أنه قال فيه: "صدوق"⁽²⁾ وذكره ابن حبان في "الثقات"، وعقب "يغرب"⁽³⁾، ولما سأل السجزي أبا عبد الله الحاكم عنه أجاب: "ثقة"⁽⁴⁾، وقال أبو يعلى القزويني: "ثقة كبير المحل، متفق عليه، سمع من الكبار، وارتحل إليه ابن أبي حاتم الرازي". وزاد: "روى عن عبد الله بن الجراح الفهستاني"⁽⁵⁾ أحاديث يتفرد بها"⁽⁶⁾، ووصفه الذهبي في "تاريخ الإسلام" بأنه: "محدث كبير القدر، طاف وسمع: أبا عبد الرحمن المقرئ، وعفان بن

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (173/9)، ترجمة 711.

(2) وفي "السؤالات" (ص: 291-292)، 503، قال البردعي: "ذكرت لأبي زرعة عن مسدد، عن محمد ابن حمران، عن سلم بن عبد الرحمن، عن سودة بن الربيع: "الخیل معقود في نواصيها"، فقال لي: راوي هذا كان ينبغي لك أن تكبر عليه، ليس هذا من حديث مسدد. كتبت عن مسدد أكثر من سبعة آلاف، وأكثر من ثمانية آلاف، وأكثر من تسعة آلاف ما سمعته قط ذكر محمد بن حمران. قلت له: روى هذا الحديث يحيى بن عبدك، عن مسدد، فقال: يحيى صدوق، وليس هذا من حديث مسدد. فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي لا جرى الله الوراق عني خيراً؛ أدخل لي أحاديث المعلی بن أسد، في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه، فقرأت كتابه على أبي زرعة، فقال: هذا كتاب أهل الصدق". قلت: ورواية المعلی بن أسد، عن محمد بن حمران، قد أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (1158/3)، 2019. وحديث: "الخیل معقود في نواصيها الخیر". متفق عليه رواه البخاري، ومسلم في مواضع من "صحيحهما".

(3) ابن حبان، الثقات (271/9).

(4) الحاكم، سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة (ص: 87) ترجمة 49.

(5) عبد الله بن الجراح الفهستاني أبو محمد: ترجمه ابن أبي حاتم فقال: "قال أبو حاتم: كان كثير الخطأ ومحل الصدق، وقال أبو زرعة: صدوق". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (27/5)، ترجمة 122.

(6) وقد ساق له الخليلي حديثاً فيه تفرد. فينظر والكلام عليه في "الإرشاد" (711/2).

مُسْلِم، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَجَاءِ الْغُدَانِيِّ، وَطَبَقْتَهُمْ، وَقَدْ كَانَ صَدُوقًا⁽¹⁾، وَفِي "النَّبَلَاءِ" هُوَ: "الإمام، الحافظ، الثقة، مُحَدِّثُ قَزْوِينَ، عَالِمٌ، مُصَنَّفٌ، كَبِيرُ الْقَدْرِ، مِنْ نَظَرَاءِ ابْنِ مَاجَه، لَكِنَّهُ أَسْنَدٌ وَأَسْنٌ"⁽²⁾. وَنَقَلَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "اللسان الميزان"، مَا قَالَهُ فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ، وَعَلَّقَ: "وَقَعَ لِي مِنْ عَوَالِيهِ، وَغَرَائِبِهِ"⁽³⁾، وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: "الحافظ الإمام الصدوق، رَحَّالٌ مُصَنَّفٌ"⁽⁴⁾، "وَأَنَّهُ مُحَدِّثُ قَزْوِينَ، وَقَدْ طَوَّفَ وَرَحَلَ إِلَى الْبِلْدَانِ"، كَذَا وَصَفَهُ ابْنُ الْعِمَادِ⁽⁵⁾. "وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ"⁽⁶⁾.

– خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقةٌ صدوقٌ رَحَّالٌ له غرائبٌ، ذكر الخليلي والذهبي منها، وقال ابن حجر إنَّه قد وقع له منها، كتب عنه ابن أبي حاتم، وقال فيه: "ثقة صدوق" زيادةً في تعديله، والتأكيد على توثيقه، وقد وافقه على توثيقه الأغلب، في حين أنَّ أبا زرعة، والذهبي مرةً قالوا: "صدوق"، أمَّا أبو حاتم فَمَا حَكَى فِيهِ رَأْيًا.

المطلب السابع: قوله في الراوي "صدوقٌ ثقةٌ":

وإطلاقهم القول في الراوي بأنَّه "صدوقٌ ثقةٌ"، مشكِّلٌ كذا كما قلنا في الثقة الصدوق، والذي وجدته حين دراستي التطبيقية أنَّ عبد الرحمن الرازي يطلقُ ذا الوصفِ مُريدًا به: أن يكون

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (490/20)، ترجمة 651.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (509/12)، ترجمة 189، وقد ساق له الحافظ الذهبي حديثًا قال: "أخبرنا عمرُ ابن عبد المنعم غير مرة، أخبرنا عبد الصمد بن محمد القاضي وأنا في الرابعة، أخبرنا علي بن المسلم، أخبرنا الحسين بن طَلَّاب، أخبرنا محمد بن أحمد الغساني، أخبرنا جعفر بن إدريس القزويني بمكة، حدثنا يحيى ابن عبدك، حدثنا حسان بن حسان البصري، حدثنا شعبه، عن عدي بن ثابت، عن زر، عن علي رضي الله عنه - قال: "والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنَّه لعهدُ النبي الأمي إلي، أنه لا يُحِبُّنِي إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يُبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقًا". ثُمَّ قَالَ الْذَّهَبِيُّ: "غَرِيبٌ عَنْ شُعْبَةَ، وَالْمَشْهُورُ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنْ عَدِيِّ". وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي "الصَّحِيحِ" مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ بِهِ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ حَبَّ الْأَنْصَارِ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مِنَ الْإِيمَانِ وَعَلَامَاتِهِ، وَيُغْضِبُهُمْ مَنْ عَلَامَاتِ التَّفَاقُقِ، (ص: 62)، حَدِيثٌ 144.

(3) ابن حجر، لسان الميزان (457/8)، ترجمة 8485.

(4) السيوطي، طبقات الحفاظ (ص: 258)، ترجمة 574.

(5) شذرات الذهب (304/3).

(6) الخليلي، الإرشاد (711/2).

الراوي ثقةً حافظاً، أو أنّ حالَ هذا الراوي يتأرجح ما بين أن يكونَ صدوقاً، أو ثقةً، أو أن يريدَ مزيدَ تأكيدٍ على تعديله وتوثيقه، ورفعته شأنه.

"قال الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف في "أحاديث ومرويات في الميزان"، في معرض كلامه على جعفر بن محمد بن الحسن الرازي ولفظ ابن أبي حاتم فيه "صدوق ثقة"⁽¹⁾؛ ومعناها بالاستقراء عندي: "ثقة حافظ"⁽²⁾.

وقال في "لسان المحدثين": "وجديرٌ أن تعلمَ أنّ عبارة "صدوق" قد تُجامع وصفَ الراوي بكونه "ثقةً" في قول الناقد، يُوصفُ الراوي بهما جميعاً، فإذا وجدت ذلك في راوٍ فالأصلُ أنّه بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة من قبل ذلك الناقد؛ كقول أحمد بن حنبل في أبي بكر بن أبي شيبة: "صدوق ثقة"⁽³⁾، فأبو بكر متفقٌ على حفظه وثقته، فلم يقع هذا النعت له على سبيل التردد بين الوصفين؛ وأكثر ما يأتي ذلك على هذا المعنى. نعم، قد يُطلق الوصفان مجموعين تارةً، ويُشعر استعمالهما مقارنةً بأوصافٍ سائرِ النقاد لذلك الراوي بأن المراد "هو صدوقٌ، أو ثقةٌ" على سبيل التردد كقول أبي حاتم الرازي في سماك بن حرب: "صدوق ثقة"⁽⁴⁾⁽⁵⁾. وهاك بعض نماذج قال فيهم ابن أبي حاتم: "صدوق ثقة".

الراوي الأول: "أحمد بن سليمان بن عبد الملك بن يزيد، ابن أبي شيبة"⁽⁶⁾ الرهاوي⁽⁷⁾. ويُعرف بأبي الحسين الرهاوي. روى عن قتادة بن الفضل، ومسكين بن بكير، ومعاوية بن هشام، ويحيى بن آدم، وزيد بن حباب، ومحمد بن بشر العبدي، وأدركته ولم أكتب عنه، وكتب إليّ

(1) قلت: عبارة ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (488/2)، ترجمة 1996: "صدوق"، بينما في "تاريخ مدينة السلام" (76/8)، و"تاريخ الإسلام" (532/6)، ترجمة 137: "صدوق ثقة".

(2) محمد عمرو عبد اللطيف، أحاديث ومرويات في الميزان (23/1).

(3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (91/2)، 1658، بينما في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (160/5)، 737: "أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال سمعتُ أبي يقول: أبو بكر ابن أبي شيبة صدوق، وهو أحبُّ إليّ من عثمان"، ومثله في: المزي، تهذيب الكمال (39/16).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (280/4)، وتظهر فيه بقية أقوال النقاد في سماك أيضاً.

(5) محمد سلامة، لسان المحدثين (341/3).

(6) وقع في "الجرح والتعديل": "ابن أخي أبي شيبة"، وهو غلط، إنما هو ابن أبي شيبة، كذا ترجمه كلُّ الذين ذكروه، لم أجد أحداً قال إنّه: "ابن أخي أبي شيبة" سوى ابن أبي حاتم، ومحمّل أن تكون خطأ نسخاً.

(7) الرهاوي: "بضمّ الراء، وفتح الهاء، وهي بلدة من بلاد الجزيرة، بينها وبين حرّان ستة فراسخ، يُقال لها الرها، وكان الإفرنج استولوا عليها مدةً، ثم ظفر عليهم المسلمون، وخلص الله تلك البلدة من يدهم، وهي في يد المسلمين، وإنما سُميت الرها بالرّها بنتُ السدي بن مالك بن دغر من بني الرها، وقيل: سُميت الرها بالرّها ابن يزيد بن حرب بن غلة، ويُقال بناها بعض ملوك الروم". ينظر: السمعاني، الأنساب (108/3).

ببعض حديثه، وهو صدوق ثقة⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال السهمي: "سمعتُ أبا بكر العاصمي يقول: "كان أبو عروبة⁽²⁾ يُثني عليه خيراً"⁽³⁾، فكان يقول: "ما رأيتُ أثبتَ منه، وكان يحفظ"⁽⁴⁾، وقال أيضاً: "كان ثبناً في الأخذ والأداء"⁽⁵⁾، وقد عدّه أبو حاتم البستي في "الثقات"، قائلاً: "حدثنا عنه أبو عروبة، وأهل الجزيرة. وكان صاحب حديث يحفظ"⁽⁶⁾، ونقله ابن فطلوبغا وزاد: "روى حديثه في صحيحه"⁽⁷⁾، وأكثر عنه النسائي، واصفاً إياه بأنه: "ثقة مأمون صاحب حديث"⁽⁸⁾، وقال الذهبي في "التاريخ"⁽⁹⁾، والعبير⁽¹⁰⁾: "أحد الأئمة، رحل وطوّف"، وفي "النبلاء": "الإمام، الناقد، محدث الجزيرة، وأجاز لعبد الرحمن بن أبي حاتم⁽¹¹⁾، وقال ابن حجر: "ثقة"⁽¹²⁾، ونعته الخزرجي في "خلاصة التذهيب": "بأحد الأئمة المشاهير"⁽¹³⁾، وعند ابن العماد الحنبلي: "أحد الأئمة، طوّف وسمع زيد ابن الحباب وأقرانه، وهو ثقة ثبت"⁽¹⁴⁾. وجلّ الذين ترجموه قد وصفوه "بالحافظ". مات بضعة له إلى جانب الرها لإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة، سنة إحدى وستين ومائتين"⁽¹⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (52/2)، ترجمة 59.

(2) "أبو عروبة، الحسين بن محمد بن مودود الحراني. ثقة، حافظ، مُشار إليه، ارتحل إلى العراق والحجاز، وله تصانيف كثيرة، له كتاب "الطبقات"، و"الأحكام"، و"تاريخ الحرانيين". قال القرأب: مات سنة ثمانين عشرة وثلاث مائة". ينظر: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (458/1)، ترجمة 189، الذهبي، سير أعلام النبلاء (512/14).

(3) ينظر: السهمي، سوالات السهمي للدارقطني (ص: 162)، ترجمة 170.

(4) السمعاني، الأنساب (109/3).

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (34/1).

(6) ابن حبان، الثقات (35/8).

(7) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (49/1).

(8) النسائي، تسمية مشايخ النسائي (ص: 56)، ترجمة 56.

(9) الذهبي، تاريخ الإسلام (264/6)، 31.

(10) الذهبي، العبر في خبر من غير (374/1).

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء (475/12)، 173.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 80)، ترجمة 43.

(13) الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: 6).

(14) ابن العماد، شذرات الذهب (266/3).

(15) ابن حبان، الثقات (35/8).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة حافظ مطلقاً، مجمع على توثيقه، لم يؤثر فيه جرح، وافق ابن أبي حاتم الناس على توثيقه، بل إنه أكد ذلك حين كرر فيه التوثيق بقوله: "صدوق ثقة"، أما أبو حاتم فما حكم عليه بشيء.

الراوي الثاني: "أحمد بن محمد بن سيّار الحمصي"⁽¹⁾، أبو حميد⁽²⁾. روى عن: أبي حيوه شريح بن يزيد، ويحيى بن سعيد العطار، والمعافى بن عمران الظهري، وعثمان بن سعيد ابن كثير بن دينار، كتب عنه وهو صدوق ثقة⁽³⁾.

(1) وجاء اسمه في "تهذيب الكمال" (472/1): أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان -بنونين-، وقيل: أحمد ابن محمد بن معروف بن سنان، وقيل: أحمد بن محمد بن سيّار الأزدي الحمصي، وفي "تهذيب التهذيب" (76/1): "أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان، وقيل إن اسم جدّه سيّار الأزدي وكذا جزم به" -كذا جاءت في "المطبوع (هـ). وفي "التقريب" (ص:84): قال: "ابن المغيرة بن سنان الأزدي". وقال د. بشّار عواد في هامش "تهذيب الكمال": (472/1) "جاء في هامش الأصل: في "المشايخ النبيل": "أحمد بن محمد بن المغيرة ابن سيّار". قال بشّار: هو كذلك في ثلاث نسخ عندي من كتاب ابن عساكر المذكور، وكذلك سمّاه السمعاني في "الأنساب" وتابعه ابن الأثير في "اللباب". قلت: وهو كذلك في "تسمية مشايخ النسائي" (ص: 81)، ترجمة 22 "ابن المغيرة بن سيّار". وعليه فقد اجتمع قول الأكثر على أنه ابن المغيرة بن سيّار، لا ابن سنان، فيكون الثاني تصحيحاً، أو خطأ تُسأخ -والله أعلم-.

(2) هكذا جاء في متن "الجرح والتعديل" بلا نسبة، وقال المعلمي اليماني في "حاشيته": "إن نسخة نسبه "العوفي"، وبهامشها "العرضي". وقال شادي آل نعمان، محقق "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (40/2)، حاشية (1): "وكل ذلك خطأ -يعني ما قاله اليماني في نسبه-، والصواب "العوهي"؛ فهكذا ضبطه أصحاب المشتبه كابن ماکولا في "الإكمال" (381/6)، والحافظ في "التبصير" (1034/3). فقلت: وكذا نسبه السمعاني في "الأنساب" (260/4)، فقال: "العوهي": "بفتح العين المهملة، والواو، وكسر الهاء، هذه النسبة إلى "العوه"، وهو بطن من (العرب)". انتهى كلام السمعاني. قلت: وقال ابن دُرَيْد في "الاشتقاق" (487-488): "العوهي: من بطن الهنو بن الأزدي". وقد نسبه "العوهي" أيضاً: صاحباً "التهذيب"، و"التقريب".

(3) الجرح والتعديل (72/2)، ترجمة 135. فعلق محقق "الأنساب" عمر البارودي على ضبط السمعاني للنسب حين قال: "العوهي: بفتح العين المهملة، والواو، وكسر الهاء"، فقال المحقق: "هكذا في الأصول كلها، ومقتضاه أن الواو مفتوحة أيضاً، لكن صرح ابن الأثير في "اللباب" ب "سكون الواو" ونحوه السبوطي في "اللب"، وهو مقتضى بيت أنشده الزبيدي في "التاج" 9:401 لذي الجوشن الضبابي: فيا راكباً إمّا عرضت مبلعاً ... قبائل عوهي والعمرد وألمع". فقلت: هو كما قال بفتح العين، وسكون الواو، وكذلك ضبطه ابن عساكر في "المعجم المشتمل" (ص:59)، والمزي في "تهذيب الكمال" (472/1)، وابن دُرَيْد في "الاشتقاق" (488/1)، وغير واحد من الذين ترجموه، وكذا الزبيدي في "تاج العروس" (451/36).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال السمعاني في "الأنساب": "قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتاب "الجرح والتعديل": "كتب عن أبي حميد العوهي، وهو صدوق ثقة، وكان أبي يُنكر على العوهي، فلما قرأ "كتاب السير" رأى فيه رايه العوة⁽¹⁾ قال: هذا صاحبك"⁽²⁾.

كذا أورد السمعاني مع أن الذي في "الجرح والتعديل" هو حكم ابن أبي حاتم فقط، كما تقدّم، دون ما زاده عن أبي حاتم! وقال النسائي "ثقة مأمون"⁽³⁾، وفي مرة قال: "ثقة"⁽⁴⁾، ومثله قال مسلمة بن القاسم⁽⁵⁾، وذكر الذهبي أنهم: "وثقوه"⁽⁶⁾، بينما ذهب ابن حجر أنه: "صدق"⁽⁷⁾.

ونقل ابن فطويعا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" ما قاله ابن أبي حاتم فيه⁽⁸⁾. "وتوفي سنة أربع وستين ومائتين"⁽⁹⁾.

(1) كذلك وقعت في كتاب "الأنساب": "رايه العوة"، والصواب: "رايه العوه"، نسبة إلى اسم قبيلته. ويراجع: السهيلي، الروض الأنف (219/7).

(2) السمعاني، الأنساب (260/4)، أما في ابن الأثير، اللباب (365/2) فلم ينقل ابن الأثير سوى قول ابن أبي حاتم، دون قول أبيه الذي ذكره السمعاني. ولم أجد أحدا ممن نقل كلام ابن أبي حاتم قد نقل في هذا الراوي القول الذي أوردته السمعاني عن أبي حاتم!

(3) النسائي، تسمية مشايخ النسائي (ص: 81)، ترجمة 22، وابن عساكر، المعجم المشتمل (ص: 59)، ترجمة 81.

(4) المزي، تهذيب الكمال (472/1)، وقال المزي: "قال النسائي، وابن أبي حاتم: ثقة، زاد ابن أبي حاتم "صدق"، وقال العراقي في "ذيل الميزان" (ص: 113): "روى عنه النسائي، وابن أبي حاتم ووثقاه".

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (139/1)، ترجمة 145.

(6) الذهبي، الكاشف (202/1)، ترجمة 80.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 84)، ترجمة 99.

(8) ابن فطويعا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (40/2)، ترجمة 678. ولا بأس بالقول إن كتاب ابن أبي حاتم يعد مورداً أساسياً من موارد كتاب "الثقات" لابن فطويعا، وكذا فإن من شرطه في كتابه ألا يكون الذي يترجم له في كتابه مترجماً في "تهذيب الكمال"؛ فقال في مقدمته للكتاب (14/1): "إني قد استخرت الله - سبحانه وتعالى - في أن أفرد من الطبقة الثانية وما بعدها من كتاب "الثقات" للشيخ الإمام العلامة الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان من ليس في "تهذيب الكمال" مرتباً ذلك ترتيب "التهذيب" ... وأضيف إلى ذلك من كتاب "الجرح والتعديل" للحافظ العلامة أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم من ذكر بنوع تعديل ممن ليس في "التهذيب" أيضاً". انتهى كلامه. وعليه فيذكر ابن فطويعا هذا الراوي في كتابه يكون قد خالف شرطه فيه؛ إذ هو مترجم في "تهذيب الكمال" (472/1)، ترجمة 99، وهو من رواة الستة إذ روى له الإمام النسائي.

(9) ابن حجر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة بتوثيق الجمع سوى ما كان من ابن حجر، فأنزله إلى مرتبة الصدوق، لعله أنزله احتياطاً، -كعادته-، أما ابن أبي حاتم فقد كتب عنه، ووصفه بالصدوق الثقة، وقد يكون قدّم فيه لفظه "صدوق" على "ثقة" ترجيحاً منه أنه بين الصدوق والثقة، أقرب ما يكون إلى الصدوق؛ ولعلّ السبب في ذلك ما جاء من إنكار أبي حاتم على العوهي، وقوله لابنه: "هذا صاحبك" فكأنه يشعر أنّ أبا حاتم لم يكن يرتضيه، أو أنه اطلع منه على ما ينكر. فإن كان ثبت فيه ما جاء عن أبي حاتم فيه فهو صدوق، وإلا فتحة كما قلت أولاً؛ إذ لم أجد فيه جرحاً أيضاً.

الراوي الثالث: "محمد بن إسحاق السراج" (1) النيسابوري. روى عن: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وهو صدوق ثقة (2).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال السلمي عن الدارقطني: "ثقة" (3)، ووصفه الحاكم النيسابوري "بمحدث عصره" (4)، وقال الخليلي: "ثقة، متفق عليه، من شرط الصحيح ... وكان يكتب عن الأقران، ومن هو أصغر منه سناً لعلمه وتبحره" (5). وسمعت من يحيى أنه قال: كتبت عن ألف وخمسمائة بل زدت عليه (6)، وقال الخطيب البغدادي: "ورد السراج ببغداد قديماً وحديثاً، وأقام بها دهرًا طويلاً، ثم رجع إلى نيسابور فاستقر بها إلى حين وفاته. وكان قد حدث ببغداد شيئاً يسيراً، وحديثه عند الخراسانيين منتشر، وكان من المكثرين الثقات الصادقين الأثبات، عني بالحديث، وصنف كتباً

(1) "السراج: بفتح السين، وتشديد الراء، وفي آخرها الجيم. هذا منسوب إلى عمل السراج، وهو الذي يوضع على الفرس ... وكان من أجداد محمد بن إسحاق من يعمل السروج". السمعاني، الأنساب (241/3).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (196/7)، ترجمة 1105.

(3) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 284)، ترجمة 344.

(4) الحاكم، تاريخ نيسابور (ص: 52)، وقد كناه فيه: "أبا عبد الله"، بخلاف بقية من ترجمه فكأنه: "أبا العباس".

(5) وعند البغدادي، تاريخ مدينة السلام (60/2) "أنه قال يوماً لبعض من حضر، وأشار إلى كتب منضدة عنده، فقال: هذه سبعون ألف مسألة لمالك، ما نقصت التراب عنها منذ كتبتها".

(6) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (828/3).

كثيرة، وهي معروفة مشهورة⁽¹⁾، ونقل ابنُ الجوزيِّ في "المنتظم" بعضَ كلامِ الخطيبِ فيه⁽²⁾، وقال ابنُ نُقطة: "هو إمامُ الحديثِ بُبْخَارَى بعدَ مُحَمَّد بنِ إِسْمَاعِيل، وأبي مُحَمَّد بنِ الشَّرْقِيّ، ومحمد بن مَخْلَد، وأبي العَبَّاس بن عُقْدَةَ"⁽³⁾، وقال ابنُ الصَّلَاح: "مُحَدَّث عَصْرِهِ"⁽⁴⁾، وقال ابنُ عبدِ الهَادِي: "الإمام الحافظُ، شيخُ خُرَاسَانَ، صاحبُ "المسندِ"، و"التاريخ"⁽⁵⁾⁽⁶⁾، وقالَ الذهبيُّ في "التذكرة": "الحافظُ الإمام، الثقةُ، شيخُ خُرَاسَانَ"⁽⁷⁾، وهو في "التاريخ": "مُحَدَّث خُرَاسَانَ ومُسْنِدُهَا، كَانَ كَثِيرَ الْأَمْوَالِ والثَّرْوَةِ"⁽⁸⁾، وكانَ الأُسْتَاذ أبو سهل الصُّعْلُوكِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّد ابنِ إِسْحَاقِ الْأَوْحَدِ فِي فَئِهِ⁽⁹⁾، الْأَكْمَلِ فِي وَرْنِهِ.

(1) البغدادي، مرجع سبق ذكره (56/2).

(2) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (252/13).

(3) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (152/1).

(4) طبقات الفقهاء الشافعية (99/1).

(5) وعند: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (59/2) "قال السراج: نظر محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب "التاريخ" تصنيفي، وكتب منه بخطه أطباقاً وقرأتها عليه".

(6) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (448/2).

(7) الذهبي، تذكرة الحفاظ (731/2)، ترجمة 735.

(8) وعند: البغدادي، مرجع سبق ذكره (60-61/2)، "قال أبو الوليد حسّان بن محمد الفقيه: دخل أبو العباس

السراج على أبي عمرو الخفاف، فقال له: يا أبا العباس: من أين جمعت هذا المال؟ قال: يا أبا عمرو بغيبة عن نيسابور مائة وعشرين سنة. قال: وكيف ذلك؟ قال: غاب أخي إبراهيم أربعين سنة، وغاب أخي إسماعيل أربعين سنة، وغبت أنا مقيماً ببغداد أربعين سنة، أكلنا الجشيب، ولبسنا الخشن، حتى جمعنا هذا المال، ولكن أنت يا أبا عمرو، من أين جمعت هذا المال؟

أَتَذَكُرُ إِذْ لِحَافِكَ جِلْدَ شَاةٍ ... وَإِذْ نَعْلَاكَ مِنْ جِلْدِ الْبَعِيرِ
فَسَبْحَانَ الَّذِي أَعْطَاكَ مُلْكًا ... وَعَلَّمَكَ الْجُلُوسَ عَلَى السَّرِيرِ!.

و"الجشيب: الغليظ الخشن من الطعام". ابن منظور، لسان العرب (ص: 626). والأبيات مأخوذة من حكاية ذكرها الأصمعي عن بعض الأعراب، وتنتظر في الموضع ذاته. وعجيب قولُه عن نفسه: "ختمتُ عن رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اثنتي عشرة ألفَ ختمَةٍ، وضَحَيْتُ عَنْهُ اثنتي عشرة ألفَ أَضْحِيَةٍ!". ينظر: ابن كثير، طبقات الفقهاء الشافعيين (218/1).

(9) تحرفت في "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (108/3) إلى: "قَبَّه".

وَقَالَ أَيضًا: كُنَّا نَقُول: السَّرَاجُ كَالسَّرَاجِ"⁽¹⁾، أَمَا فِي "الأَعْلَامِ" فَبِمِثْلِ مَا قَالَ فِي "التَّنْكَرَةِ"،
 وَزَاد: "شَيْخُ الإِسْلَامِ، مَحَدِّثُ خُرَاسَانَ، صَاحِبُ "المُسْنَدِ الكَبِيرِ" عَلَى الأَبْوَابِ، وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِ
 ذَلِكَ"⁽²⁾. وَقَالَ السُّبْكِيُّ: "مُحَدِّثُ خُرَاسَانَ وَمُسْنَدُهَا، وَكَانَ شَيْخًا مُسْنَدًا صَالِحًا سَعِيدًا كَثِيرَ
 المَالِ"⁽³⁾، وَمِثْلَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ نَقَلَ ابْنُ كَثِيرٍ، لَكِنَّهُ قَالَ: "وَسَيِّدُهَا، بَدَلُ "وَمُسْنَدُهَا"⁽⁴⁾، وَقَالَ
 الأَلْبَانِيُّ: "حَافِظٌ ثَقَّةٌ، صَاحِبُ "المُسْنَدِ" المَعْرُوفِ بِهِ"⁽⁵⁾.

"وَتُوفِيَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ"⁽⁶⁾.

- خِلاصَةُ الحُكْمِ عَلَى الرَّوَايِ، وَمُقَارَنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

إِمَامٌ ثَقَّةٌ حَافِظٌ مُصَنِّفٌ، لَمْ يُخْتَلَفْ فِي تَوْثِيقِهِ، وَكَرَّرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ تَوْثِيقَهُ مُؤَكَّدًا بِقَوْلِهِ
 فِيهِ: "صَدُوقٌ ثَقَّةٌ"، أَمَا أَبُوهُ فَلَمْ يُؤَثَّرْ عَنْهُ فِيهِ شَيْءٌ.

(1) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الإِسْلَامِ (270/7)، تَرْجُمَةُ 126.

(2) الذَّهَبِيُّ، سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (388/14)، 216.

(3) السُّبْكِيُّ، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الكَبْرَى (108/3).

(4) ابْنُ كَثِيرٍ، طَبَقَاتُ الفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ (218/1).

(5) شُكُوكَانِي، وَالمَلَّامُ، مَعْجَمُ أَسْمَاءِ الرِّوَاةِ (552/2)، وَقَالَ الشَّيْخُ فِي "السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ" (83/3): "مَنْ
 رَجَالَ مُسْلِمٍ". فَقُلْتُ: قَدْ رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ لَكِنْ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَتْرَجِمِهِ أَحَدٌ فِي رَجَالَ الصَّحِيحِينَ، أَوْ
 السَّنَةِ. وَقَالَ فِي "سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ" (389/14): "حَدَّثَ عَنْهُ: البَخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ خَارِجَ
 الصَّحِيحِينَ، وَأَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ أَحَدَ شِيُوخِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ بِنُ أَبِي الدُّنْيَا، وَعِثْمَانُ بِنُ السَّمَاكِ، وَأَبُو عَلِيٍّ
 النِّيسَابُورِيِّ، وَأَبُو حَاتِمِ البُسْتِيِّ، وَأَبُو أَحْمَدَ ابْنِ عَدِيٍّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ المُرْزُوقِيَّ، وَإِبْرَاهِيمَ بِنَ عَبْدِ اللهِ
 الأَصْبَهَانِيِّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمِ... وَعِنْدَ الذَّهَبِيِّ، تَارِيخُ الإِسْلَامِ (271/7): "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ بِنُ الأَخْرَمِ:
 اسْتَعَانَ بِي السَّرَاجُ فِي التَّخْرِيجِ عَلَى "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"، فَكُنْتُ أَتَحَيَّرُ مِنْ كَثْرَةِ حَدِيثِهِ وَحُسْنِ أَصُولِهِ، وَكَانَ إِذَا
 وَجَدَ حَدِيثًا عَالِيًّا فِي البَابِ يَقُولُ: لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تُكْتَبَ هَذَا، فَأَقُولُ: لَيْسَ مِنْ شَرِطِ صَاحِبِنَا، فَيَقُولُ: فَشَقَّعَنِي
 فِي هَذَا الحَدِيثِ الوَّاحِدِ".

(6) الحَاكِمُ، تَارِيخُ نَيْسَابُورِ (ص: 52).

الراوي الرابع: "محمد بن مسلم، المعروف بابن وارة⁽¹⁾ الرازي. روى عن: أبي عاصم النبيل، والفريابي، وأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج⁽²⁾. سمعت منه وهو صدوق ثقة"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "كان ابن وارة إذا اجتمع مع أبي وأبي زرعة تقدمهم لأتته كان أسنهم وأسندهم"⁽⁴⁾، وقال فضلك الرازي: سمعت أبا بكر بن أبي شيبه يقول: "أحفظ من رأيت في الدنيا ثلاثة: أبو مسعود أحمد بن الفرات، ومحمد بن مسلم، وأبو زرعة"⁽⁵⁾، وقال أبو جعفر الطحاوي: "ثلاثة من علماء الزمان بالحديث اتفقوا بالري، لم يكن في الأرض في وقتهم أمثالهم، فذكر أبا زرعة، ومحمد بن مسلم بن وارة، وأبا حاتم الرازي"⁽⁶⁾⁽⁷⁾، وقال مسلمة ابن القاسم: "كان ثقة من الحفاظ، ومن أئمة المسلمين، صاحب سنة"⁽⁸⁾، وقال ابن أبي حاتم:

(1) وذكره السمعاني في "الواري" فقال: "بفتح الواو وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى وارة، وهو اسم أو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه، وهو أبو عبد الله محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله بن وارة الرازي الواري، من أهل الري، المعروف بابن وارة". السمعاني، الأنساب (560/5).

(2) وفي "تاريخ مدينة دمشق" (390/55): "قال أبو أحمد الحاكم: أبو عبد الله محمد بن مسلم بن وارة الرازي سمع سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، فتعقبه الذهبي في "السير" (31/13) يقول: "وقد زلق الحافظ أبو أحمد الحاكم، وذكر أن ابن وارة سمع من سفيان بن عيينة، ويحيى القطان". قلت: وابن وارة توفي سنة سبعين ومائتين، وتوفي ابن عيينة، والقطان سنة ثمانية وتسعين ومائة. فبين وفاتهم اثنتان وسبعون سنة.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (79/8)، ترجمة 332.

(4) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (392/55).

(5) المرجع السابق (391/55). وقد نسب الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (452/9) هذا القول لفضلك الرازي، وإنما هو يرويه عن ابن أبي شيبه.

(6) ومما يدل على علو شأن ثلاثتهم، ونفاذ بصيرتهم ما قاله الإمام أبو زرعة، "وقد قال له رجل: ما الحجة في تعليقك الحديث؟، قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فتعلمه ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافاً في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم عليه فقال أشهد أن هذا العلم إلهام". ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (392/55).

(7) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (422/4).

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (357/10)، تهذيب التهذيب (452/9).

"وجدتُ في كتبِ أبي زُرعةَ بخطه قد كتبَ عنه، ورأيتُ أبا زُرعةَ يُجَلِّلهُ ويُكرِّمه" (1)، وقالَ ابنُ عَدِيٍّ: "سمعتُ عبدَ المؤمنِ بنَ أحمدَ بنَ حَوَثرَةَ يقول: كانَ أبو زُرعةَ الرَّازِي لا يَقومُ لأحدٍ، ولا يُجلِسُ أحدًا في مكانه إلا لابنِ واره، فإنِّي رأيتُهُ يفعلُ به ذلك" (2)، أمَّا عبدُ الرَّحمنِ بنُ يوسُفَ فوصَفَه بقولِه: "منَ أهلِ هذا الشَّانِ المُتَقِينِ الأُمَمَاءِ ... كانَ غايةً شيئًا عجبًا" (3).

وقالَ النَّسَائِيُّ: "تَقَّةٌ صاحبُ حَدِيثٍ" (4)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "لا بأسَ به" (5)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "كانَ صاحبَ حَدِيثٍ يَحْفَظُهُ، عَلَي صَلَفٍ فِيهِ" (6)، وَقَالَ الحَاكِمُ: "كانَ أحدَ أئمَّةِ أهلِ الحَدِيثِ، ويروي أَنَّهُ طَرَقَ بابَ رَجُلٍ مِنَ المَحَدِّثِينَ فَقَالَ: مَنْ؟، قالَ: ابنُ واره، أبو الحَدِيثِ وأُمَّه" (7).

وقالَ أبو يَعلى الخَلِيلِيُّ: "تَقَّةٌ مشهورٌ، عالمٌ بهذا الشَّانِ، لَهُ رَحلتانِ إلى العِراقِ، وارتحلَ إلى الحِجَازِ، وإلى الشَّامِ، رَوَى عَنْهُ الكِبارُ، ويكثرُ عَنْهُ ابنُ أَبِي حاتمٍ وأقْرانُهُ" (8)، وَقَالَ الخَطِيبُ: "كانَ مُتَقَنًا عالِمًا، حافِظًا فهِمًا وَقَدَمَ بَغدَادَ وَحَدَّثَ بِهَا ... وَحَدَّثَ عَنْهُ مِنَ القَدَماءِ: مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابنُ إِسْماعِيلَ البَخاريِّ (9) (10)، وَفِي "الأَنْسابِ" وَصَفَ كَقَوْلِ الخَطِيبِ، وَزادَ: "كانَ مُكْتَرًّا، أُمِينًا صَدوقًا، غَيْرَ أَنَّهُ كانَ فِيهِ تِيَةٌ وَتَكَبَّرَ وَعَجْرَفِيَّةٌ" (11)، وَمِثْلَهُمَا ابْنُ الجَوزِيِّ،

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (79/8)، ترجمة 332.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (231/1).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (421/4).

(4) النسائي، تسمية الشيوخ (ص: 54)، ترجمة 46. وقال في الحاشية: "محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله الرازي المعروف بابن وراق"، وهو خطأ بيِّن، فهو معروفٌ بابن واره، لكن لعلَّ الخطأ طباعِي.

(5) ابن عساكر، المعجم المشتمل (ص: 271)، ترجمة 955.

(6) ابن حبان، الثقات (150/9).

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (452/9).

(8) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (676/2)، ترجمة 441.

(9) روى عنه البخاريُّ خارجَ الصَّحيح. ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (575/2). وقال في "المعجم المشتمل" (ص: 271): "قيلَ إِنَّ البَخاريَّ رَوَى عَنْهُ عَن يَحْيَى بنِ صالِحٍ".

(10) البغدادي، مرجع سبق ذكره (418/4)، ترجمة 1616.

(11) السمعاني، الأنساب (560/5).

مضيفاً: "كان ثقةً، بعيدَ النظر، غير أنه كان مُعجباً بنفسه، متكبراً على أبناءِ جنسه"⁽¹⁾⁽²⁾، قال ابنُ عساکر: "أحدُ الحفاظِ الرَّحالين"⁽³⁾.

(1) ابن عدي، الكامل (230/1) وأسند ابن عدي إلى سليمان الشاذكوني يقول: "جاءني محمد بن مسلم ابن وارة فقعد يتقعر في كلامه، قال: قلت له: من أية بلد أنت؟ قال: من أهل الرّي، قال: قلت: ثم؟ قال: ألم يأتك خبري، ألم تسمع بنبأني؟ أنا ذو الرحلتين، قال: قلت: من روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "إن من الشعر حكمة وإن من البيان سحراً؟". قال: فقال: حدثني أصحابنا، قلت: من أصحابك؟ قال: أبو نعيم، وقبيصة، قال: قلت: يا غلام انتني بالذرة، قال: فأتاني الغلام بالذرة، قال: وأمرته حتى ضربته الغلام خمسين، فقلت له: أنت تخرج من عندي ما آمن أن تقول، حدثني بعض علمائنا". وتصحفت في "الكامل": "يتقعر" إلى "يتقفر"، وكذا تصحفت "بالذرة" إلى "بالذبة". وجاء في "تاريخ مدينة دمشق" (394/55) "علمائنا، ومثله في "تهذيب التهذيب" (453/9) علمائنا، لكن في "تاريخ بغداد" (421/4)، و"الأنساب" (560/5)، و"تذكرة الحفاظ" (576/2)، و"تاريخ الإسلام" (424/6)، و"السير" (30/13) "علمائنا"، ولعل الأولى أي قوله: "علمائنا" أنسب للسياق، والله أعلم -وجاءت الألفاظ على الصواب في "تاريخ مدينة السلام" (418/4)، فقد روى الخطيبُ القصة عن أبي سعد الماليني قراءةً، قال: أخبرنا عبد الله بن عدي الحافظ بإسناده إلى سليمان الشاذكوني. ثم قال: "كان في أصل الماليني: بالذبة مكان الذرة في الموضعين جميعاً، بالباء، وكذلك قرئ عليه وأنا أسمع وهو خطأ، والصواب بالذرة كما رويته بالراء. وقد رواه غير الماليني عن ابن عدي على الصواب". ومعنى يتقعر: "قعر كل شيء أقصاه... وقعر الفم داخله وقعر في كلامه وتقعر: تشدق وتكلم بأقصى قعر فيه، وقيل تكلم بأقصى حلقه، والتقعر في الكلام: التشدق فيه". ابن منظور، لسان العرب (ص: 3691)، الجاحظ، البيان والتبيين (13/1). وحديث: "إن من الشعر حكمة"، رواه البخاري في "الصحيح"، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحذاء وما يكره منه، (ص: 742)، حديث 6145، من حديث أبي بن كعب. وحديث: "إن من البيان سحراً" في "الصحيح" أيضاً، كتاب النكاح، باب الخطبة، (ص: 640) حديث 5146، من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- وفي "الكامل" أيضاً (231/1) "قال عبد المؤمن بن أحمد بن حويرة: وبلغني أن ابن وارة توسل إلى أبي كريب بسفيان بن وكيع ليحدثه، فلم ير ابن وارة لنفسه من المحل عند أبي كريب مع شفاعة سفيان، فقال لأبي كريب: لم يُنبؤك بنبأني، لم يُخبروك خبري، أنا ابن وارة الرازي، فجفاه أبو كريب وكان يُدْمِمُ مع نفسه مقدار شهر يقول: وارة، وارة، من وارة؟". وزاد في "تاريخ مدينة دمشق" (421/55) أن أبا كريب قال به: "قم، فوالله لا حدثتك ولا حدثت قوماً أنت فيهم".

(2) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (205/12).

(3) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (388/55)، ترجمة 7002.

وقال ابن نُفْطَةَ: "كَانَ حَافِظًا"⁽¹⁾، وعدّه أبو عبد الله الذهبيّ في "مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"⁽²⁾، وجعلَه في "تَذْكَرَةُ الحَفَاطِ قَائِلًا: "الحَافِظُ الكَبِيرُ النَّبْتُ"⁽³⁾.

وقال الذهبيّ في "التَّارِيخِ": "طَوَّفَ وَسَمِعَ الكَثِيرَ"⁽⁴⁾، وفي "الأَعْلَامِ": "الإِمَامُ، المُجَوِّدُ، أَحَدُ الأَعْلَامِ. ارتحلَ إلى الآفَاقِ ... وَكَانَ يُضْرَبُ بِهِ المِثْلُ فِي الحِفْظِ، عَلى حُمُقٍ فِيهِ وَتِيهِ. ولَقَدْ اجْتَمَعَ بِالرِّيِّ ثَلَاثَةٌ، يَعِزُّ وَجُودٌ مِثْلَهُم: أَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ وَارَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ"⁽⁵⁾، وَقَدْ وَصَفَهُ فِي المَوْضِعِينَ "بِالحَافِظِ"، وَحِينَ ذَكَرَهُ العَسْكَلَانِيُّ فِي "التَّقْرِيبِ" قَالَ: "ثِقَّةٌ حَافِظٌ ... مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَقِيلَ قَبْلَهَا"⁽⁶⁾.

-خِلاصَةُ الحُكْمِ عَلى الرَّوَايِ، وَمُقَارَنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

صَدُوقٌ ثِقَّةٌ حَافِظٌ، بِلَا مُدَافَعَةٍ، -عَلى كِبَرٍ كَانَ فِيهِ كَمَا وَصَفُوا- قَرِينُ أَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَنَظِيرُهُمَا، لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ مَعَ قَوْلِ بَقِيَّةِ النُّقَادِ فِي تَعْدِيلِهِ، بَلِ المَبَالِغَةُ فِيهَا، وَلَعَلَّ الَّذِي جَعَلَ أَبَا مُحَمَّدٍ يَقْرُنُ فِي وَصْفِهِ بَيْنَ الصَّدُوقِ وَالثِّقَةِ هُوَ إِرَادَتُهُ زِيَادَةَ ثَوْبِيْقِهِ، وَالتَّأَكِيدَ عَلى عُلُوِّ شَأْنِهِ.

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (357/10).

(2) الذهبي، ذكر مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (ص: 193)، ترجمة 281.

(3) الذهبي، تذكرة الحفاظ (575/2)، ترجمة 600.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (423/6)، ترجمة 476.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (28/13). وقد عكس فقال: "وقال ابنُ أبي حاتمٍ: ثِقَّةٌ صَدُوقٌ"، وَكَذَلِكَ فَعَلَ فِي "التَّارِيخِ".

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 507)، ترجمة 6297. قال الذهبيّ في "السِّيرِ" (31/13): "أَخْطَأَ ابْنُ المُنَادِي فِي الوَفِيَّاتِ، فَقَالَ: تَوَفَّى ابْنُ وَارَةَ سَنَةَ: خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ. بَلِ الصَّوَابُ فِي وَفَاتِهِ مَا قَالَه ابْنُ مَخْلَدٍ، وَغَيْرِهِ: إِنَّهَا فِي رَمَضَانَ، سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ". وَيَنْظُرُ أَيْضًا: البَغْدَادِي، تَارِيخَ مَدِينَةِ السَّلَامِ (423-422/4).

الراوي الخامس: "محمد بن إبراهيم بن شعيب أبو الحسن الطبري"⁽¹⁾. (الغزاة)⁽²⁾. روى عن: عمرو بن علي، ونصر بن علي، ومحمد بن علي بن الحسن ابن شقيق. سمعت منه بالري، روى عنه الحسن بن أحمد بن أبي الليث، وهو صدوق ثقة⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه ابن عبد الهادي في "طبقات علماء الحديث"، وقال: "الحافظ الرّحال، محدّث جُرْجَان ... وكان أحد الثّقات"⁽⁴⁾، وبتوثيقه أيضاً قال كلُّ من الذّهبيّ: في "تاريخ الإسلام"⁽⁵⁾،

(1) الطبري: "نسبة إلى مدينة طبرستان، بفتح أوله وثانيه، وكسر الراء، وهي بلاد واسعة تقع جنوب بحر الخزر. ومن أعيان بلدانها جرجان، وطبرستان اليوم إحدى مدن إيران". وعند: عبد المؤمن البغدادي، مراصد الإطلاع (878/2): "طبرستان: بلاد واسعة ومدن كثيرة؛ يشملها هذا الاسم". وقال السمعاني، في "الأنساب": "إن محمد ابن إبراهيم الغازي من أهل طبرستان". ينظر: الأنساب (275/4)، ومعجم البلدان (13/4). وحين ذكره ابن عبد الهادي في "طبقات علماء الحديث" (478/2)، قال فيه: "محدث جرجان"، ونسبه الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (407/14)، و"تاريخ الإسلام" (393/7) و"تذكرة الحفاظ" (349/2)، والسيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص:322) "جرجانيا"، وقال ابن ناصر الدين في "بديعة النيان عن موت الأعيان" (ص:137)، البيت 465: "وبعد بضع عشرة مجازي ... محمد الجرجاني ذلك الغازي". مع أنّ صاحباً "الجرح والتعديل"، و"الأنساب" نسباه "طبرياً"، ولم يُترجم له حمزة بن يوسف في "تاريخ جرجان" قصداً، إنّما قد جاء ذكره فيه عَرَضاً، مثلاً في (ص:102)، وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في تعليقه على "تذكرة الحفاظ": "إنما هو طبري من أهل طبرستان كما في الأنساب، ولم يذكره حمزة السهمي في "تاريخ جرجان"، ونحو ما قال المعلمي قال محققاً "طبقات علماء الحديث": أكرم البوشي، وإبراهيم الزبيق. فقلت: تقدّم قولُ ياقوت الحمويّ في "معجم البلدان": إنّ طبرستان بلاد واسعة، وإنّ من أعيان بلدانها جرجان، وقولُ عبد المؤمن البغداديّ إنّها: بلاد واسعة ومدن كثيرة يشملها هذا الاسم. فلعن من نسبته إلى طبرستان نسبه على اعتبار الإقليم الأكبر أي الذي يضمّ مدناً أصغر، وأمّا من نسبته "جرجانياً" فباختبار المدينة الأصغر من بلاد طبرستان التي هي جرجان. والله أعلم-.

(2) ووقعت في "الجرح والتعديل": "الغزاة"، والذي يتبين أنّه تصحيف، والصواب: "الغزاة" على المبالغة، أي كثير الغزو، يدلُّ عليه قولُ الذين ترجموه "الغازي"، وجاء في "الأنساب" ذكره في "الغازي": بغين معجمة مفتوحة، وزاي مكسورة، هذه النسبة إلى الغزو والجهاد مع الكفار، قال: والمشهور بهذه النسبة أبو الحسين محمد ابن إبراهيم بن شعيب الطبري الغازي". وأيضاً ذكره في "الغزاة": بغين معجمة، يتبعها زاي مشددة مفتوحة، هذه اللفظة للمبالغة في الغزو". ينظر: السمعاني، الأنساب (273/4، 289).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (187/8)، ترجمة 1067.

(4) ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (478/2)، ترجمة 729.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (393/7).

وفي "السيرة" (1)، وزاد في الأول: "مشهور"، وفي "الثاني": "الإمام، الحافظ"، وفي "تذكرة الحافظ":
 "الحافظ، الصدوق، الرّحال" (2)، ومثل ما قال الذهبي في "التذكرة" نقل السيوطي في
 "الطبقات" (3)، وابن العماد مثلهم قال بتوثيقه، ووصفه بالرّحال (4)، وكلّهم يصفونه بالغازي، أو
 الغزّاء. وتوفي سنة بضع عشرة وثلاثمائة (5).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة، حافظ، رحالة، غاز، سمع منه ابن أبي حاتم، ولم يختلف قوله مع ما قاله بقية النقاد
 بتوثيقه، لكن ابن عبد الهادي، والذهبي، والسيوطي، ثلاثتهم وصفوه "بالحافظ"، فيحتمل فعلاً أن
 يكون مراد ابن أبي حاتم بقوله فيه: "صدوق ثقة"، أن يكون ثقة حافظاً. ولم يحك عن محمد ابن
 إدريس الرازي فيه شيئاً.

المطلب الثامن: قوله في الراوي "صدوق من الحافظ".

ولم يقلها ابن أبي حاتم سوى في راوٍ واحد، والذي يظهر لي من استعمال ابن أبي حاتم
 لهذه اللفظة، أنّ فيها زيادة تأكيد على حفظ الراوي فحسب؛ إذ جلّ الذين قد ترجموه نعتوه
 بالحافظ، ويبقى هذا الراوي من حيث الضبط "صدوقاً" - والله أعلم -.

قالها في: "محمد بن النضر الجارودي النيسابوري من ولد الجارود بن يزيد" (6). روى
 عن: إسماعيل بن موسى، نسيب السدي، وإسحاق بن إبراهيم بن رَاهُوِيَه، وأحمد بن حفص،
 ومحمد بن رافع. سمعت منه بالزي، وهو صدوق من الحافظ (7).

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (407/14).

(2) ينظر: الذهبي، تذكرة الحافظ (761/2).

(3) ينظر: السيوطي، طبقات الحافظ (ص: 322).

(4) ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (57/4).

(5) ينظر: ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث (478/2)، ابن ناصر الدين، بدبعة البيان في موت
 الأعيان (ص: 137).

(6) وإليه نسبة الجارودي.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (111/8)، ترجمة 492.

- أقوال النقاد في الراوي:

وقد أثنى عليه، وعدَّله جَمَعٌ من النُّقَادِ منهم: أبو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيّ فذَكَرَهُ فِي "طبقات المحدثين بأصبهان"، وقال: "قَدِمَ أَصْبَهَانَ وَكَانَ مِنَ الحَفَاطِ، قَدِمَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتِينَ"⁽¹⁾، وكأبي الشَّيْخِ قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي "تَارِيخِ أَصْبَهَانَ"⁽²⁾، وَقَالَ الحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "شَيْخٌ وَقْتِهِ"⁽³⁾، وَعَيْنُ عِلْمَاءِ عَصْرِهِ، حَفِظًا⁽⁴⁾، وَكَمَالًا⁽⁵⁾، وَثِرْوَةً⁽⁶⁾... وَالجَّارُودُ جَدُّ أَبِيهِ صَاحِبُ أَبِي حَنِيْفَةَ"⁽⁷⁾ (8)، وَنَعْنَتَهُ أَبُو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ فِي "الإرشاد" بِمِثْلِ وَصْفِ أَبِي الشَّيْخِ، وَأَبِي نُعَيْمِ الأَصْبَهَانِيِّينَ، وَزَادَ: "قَدِيمٌ، وَلَهُ غَرَائِبُ"⁽⁹⁾، وَسَاقَ الذَّهَبِيُّ اسْمَهُ فِي "مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"⁽¹⁰⁾، وَفِي "سِيرِ النُّبَلَاءِ" هُوَ: "الإمامُ الأَوْحَدُ، الحَافِظُ، المُتَقِنُ، الأَمْجَدُ، صَدْرُ خِرَاسَانَ". ثُمَّ نَقَلَ عَنِ حَاكِمِي نَيْسَابُورٍ: أَبِي أَحْمَدَ قَالَ: "كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهْلِيُّ"⁽¹¹⁾ يَسْتَعِينُ

(1) أبو الشيخ، الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (182/3).

(2) أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصفهان (206/2).

(3) وفي "تاريخ نيسابور" سماه: "محمد بن النصر بن سلمة الحرود بن يزيد" كذا وقع اسمه، وإنما هو: محمد بن النصر -بمعجمة- بن سلمة بن الجارود -بمعجمة- أيضًا. لكن لعله خطأ نسخ، والله أعلم. ثم قال: "شيخ وفيه"، وليست كذلك، بل ولا "شيخ فقيه"، إنما هي "شيخ وقته"؛ كما نقلها عنه من بعده كالذهبي في "تذكرة الحفاظ" (673/2)، ترجمة 693، وفي "السير" (542/13)، ترجمة 273، والسيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص: 297)، ترجمة 671.

(4) والذي وقع في "تاريخ نيسابور" (ص: 58)، قوله: "خطأ"، والصواب ما أثبتته في المتن أي "حفظًا" كذا نقلها الذهبي في "تاريخ الإسلام" (1050/6).

(5) وقال في "الجواهر المضية" (382/3): "وجملاً"، بدل "وكمالاً"!

(6) زاد الذهبي في "السير" (542/13) في كلام الحاكم: "وقدوة، ورياسة".

(7) الحاكم، تاريخ نيسابور (ص: 58).

(8) ونقل أبو سعد السمعاني في "الأنساب" (8/2)، أن الحاكم قال فيه أيضًا: "وكان أبوه وجدّه والجارود جدّ أبيه كلهم زبّيون وأبو بكر حديثي مُحَكَّمٌ فِي المَذْهَبِ" ونحوه نقل مغلطي في "إكمال تهذيب الكمال" (375/10)، ترجمة 4327. وعزاه المُحَقِّقُ "لمختصر تاريخ نيسابور" (ص: 58).

(9) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (847-848)، ترجمة 754.

(10) الذهبي، ذكر من يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (ص: 201)، ترجمة 398.

(11) مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَتَبَ عَنْهُ أَبِي بِالرِّيِّ، وَهُوَ ثِقَّةٌ صَدُوقٌ إِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ المُسْلِمِينَ. وَمِثْلُهُ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ لَكُنْ دُونَ قَوْلِهِ "ثِقَّةٌ صَدُوقٌ"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثِقَّةٌ. يَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الجِرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (125/8)، ترجمة 561.

بعريية⁽¹⁾ أبي بكر الجارودي وببيته عنده"، وقد كان الجارودي ثبناً عند محمد بن يحيى⁽²⁾، وأبي عبد الله قال: "كان رحلته مع مسلم -يعني ابن الحجاج-، يتبجح بذلك⁽³⁾، ويعتمده في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم"، ونقل الذهبي قال: "قال أبو حامد بن الشرفي: سمعت محمد بن يحيى الذهلي، وأملى حديثاً، فرد عليه الجارودي، فزبره محمد بن يحيى، فلما كان المجلس الثاني، قال الذهلي: ها هنا أبو بكر؟ قال: "نعم". قال: "الصواب ما قلت، فأني رجعت إلى كتابي، فوجدته على ما قلت"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين"⁽⁵⁾. وقد ذكر غير واحد أن الإمام النسائي قد روى عنه، فقال الذهبي في "تاريخ الإسلام": "يقال إن النسائي روى عنه، فيحقق"⁽⁶⁾، وقال المزي في "تهذيب الكمال": "روى عنه: النسائي"⁽⁷⁾ وكذا الإمام ابن حجر في "التقريب" رمز له برمز النسائي (س)⁽⁸⁾، وبرغم ذلك فلم أجد له رواية عند النسائي في "السنن"، ولا ذكره النسائي نفسه في تسمية مشايخه الذين سمع منهم، ولم يفعل ابن عساكر أيضاً في "المعجم المشتمل"!

—خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

صدوق حافظ له غرائب، وفقية حنفي، ولغوي، لم يختلف قول ابن أبي حاتم والنقاد في تعديله، وليس لأبي حاتم فيه قول.

(1) ووقعت في "إكمال تهذيب الكمال": "بعرييته"، والذي يظهر أن الصواب هو ما أثبتته الذهبي كما تقدم، وكذا في "تذكرة الحفاظ" (673/6)، ترجمة 693.

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (375/10)، نقلاً عن "مختصر تاريخ نيسابور" (ص: 58).

(3) يتبجح: جاء في "لسان العرب" (ص: 210): "تبجح به: فخر، وفلان يتبجح علينا ويتبجح: إذا كان يهذي به إعجاباً، وأيضاً: فلان يتبجح ويتبجح أي يفتخر ويباهي بشيء ما وقيل يتعظم". والمعنى أن الإمام مسلم كان يفتخر بصحبة الجارودي، ويعتمده في جميع أسبابه. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (555/26).

(4) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (541/13).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 510)، 6353.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (302/22)، 491.

(7) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (553/26-554).

(8) ابن حجر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

المطلب التاسع: قوله في الراوي "ثقة رضا" / "ثقة مرضي":

المقصد الأول: قوله في الراوي "ثقة رضا":

جاء في "السان" ابن منظور: "الرَّضَا مَقْصُورٌ ضِدُّ السَّخَطِ، وَقَدْ رَضِيَ يَرْضَى رِضًا وَرِضًا وَرِضُونًا وَرِضُونًا ... وَرَضِيْتُ عَنْكَ وَعَلَيْكَ رِضِيٌّ مَقْصُورٌ مُصَدَّرٌ مَحْضٌ، وَالْأَسْمُ الرِّضَاءُ مَمْدُودٌ ... وَرَجُلٌ رِضًا مِنْ قَوْمٍ رِضًا وَصَفُوا بِالْمَصْدَرِ، كَمَا فِي قَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى: "مَتَى يَشْتَجِرَ قَوْمٌ ثَقُلَ سِرْوَاتُهُمْ ... هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدْلٌ"⁽¹⁾.

فَوَصَفَ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي فِي مَعْنَى مَفْعُولٍ كَمَا وَصَفَ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي فِي مَعْنَى فَاعِلٍ فِي عَدْلٍ وَخَصِمٍ"⁽²⁾.

فَرِضًا إِذْ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ "رَضِيَ". وَقَوْلُهُمْ: "فَلَانِ رِضًا": "فَهَذَا اللَّفْظُ مِنْ بَابِ النَّعْتِ بِالْمَصْدَرِ، وَهُوَ مَطْرُودٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: هُوَ رِضًا، وَهَمَّا رِضًا، وَهُمْ رِضًا. كَقَوْلِهِمْ: هُوَ عَدْلٌ، وَهَمَّا عَدْلٌ، وَهُمْ عَدْلٌ"⁽³⁾.

"وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الرَّجُلِ: "رِضًا" بِلَفْظِ الْمَصْدَرِ، مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فِي التَّوْثِيقِ قَالَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو غَدَةَ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ، وَهِيَ التَّوْثِيقُ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ، وَقَوْلُهُ فِي الرَّاوي: "ثِقَةٌ". وَقَدْ سَأَقَ اثْنِي عَشَرَ دَلِيلًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَوْلُهُمْ فِي "الرَّاوي": "رِضًا"، هِيَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى "ثِقَةٌ"، أَوْ "عَدْلٌ". وَهَذَا التَّعْبِيرُ عَنِ "الْعَدْلِ"، أَوْ "الثِّقَةِ" بِلَفْظِ "الرِّضَا" كَثِيرٌ جَدًّا فِي كِتَابِ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ... ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: "إِنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ الْمُعَاَصِرِينَ يُخَطِّئُونَ فِي ضَبْطِهَا فَيَقُولُونَ: "رَضِيًّا" بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَكَسْرِ الضَّادِ، وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ "رِضًا"⁽⁴⁾.

(1) زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى، دِيوَانَ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى (ص: 85).

(2) ابْنِ مَنْظُورٍ، لِسَانِ الْعَرَبِ (ص: 1663).

(3) اللَّكْنَوِيُّ، الرَّفْعُ وَالتَّكْمِيلُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ: تَعْلِيقُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو غَدَةَ، (ص: 138)، حَاشِيَةٌ (5).

(4) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (ص: 135)، حَاشِيَةٌ (1). قَلْتُ: وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي قِيلَتْ فِيهَا لَفْظَةُ "رِضًا" فِي "الْجَرَحِ

وَالتَّعْدِيلِ": (46/2)، تَرْجَمَةٌ 31، (63/2)، تَرْجَمَةٌ 104، (481/2)، تَرْجَمَةٌ 1958، (55/5)، تَرْجَمَةٌ

255، (63/6)، تَرْجَمَةٌ 333، (274/6)، تَرْجَمَةٌ 1520، (286/6)، تَرْجَمَةٌ 1591، (292/8)، تَرْجَمَةٌ

1342، (375/8)، تَرْجَمَةٌ 1713، وَغَيْرِهَا.

وقال الدكتور: يوسف محمد صديق في "الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل": "إنَّ لفظاً "رضا" تعني: "الثبوت الحجة والإمام الكبير، والذي لا يروي إلا ما صح" (1).

قلت: يتحصّل من ذلك كلّهُ أنّ لفظاً "رضا" تُرادفُ لفظاً "ثقة"، فتلتحقُ بذلك بالمرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم. ويكونُ قوله: "ثقةً رداً"، من صيغِ التعديلِ بتكريرِ الصفةِ، فتكونُ كالمرتبة الأولى عندَ الذهبي، والثانية عندَ ابن حجر -والله أعلم-.

- وقالها في: "أسيد بن عاصم، أبو الحسين الأصفهاني". روى عن: عامر بن إبراهيم، والحسين بن حفص، وصالح بن مهران، وبكر بن بكّار، وعبد الله بن حُمّان (2)، وعبد الله ابن بكر السهمي، وسعيد بن عامر، وعثمان بن عمر، وبشر بن عمر الزهراني. قال عبد الرحمن: "سَمِعْنَا مِنْهُ وَهُوَ ثِقَةٌ رِضًا" (3).

- أقوال النقاد في الراوي:

وروى عبد الرحمن عن أبي بكر، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (4)، قال: "قلت لأبي مسعود أحمد بن الفرات (5): "مَنْ تَرَى أَنْ أَكْتَبَ عَنْهُ؟" قَالَ: "عَنْ يُونَسَ بْنِ حَبِيبٍ (6)، وأسيد بن عاصم، ونفسين سمّاهما"، ذكره أبو الشيخ الأصفهاني في "طبقات المحدثين" وأنه صنف "المسند" (7)، وترجمه أبو نعيم الأصفهاني في "حلية الأولياء"، وقال: "كَانَ مِمَّنْ سَلَكَ مَسَلَكَ أَصْحَابِ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَقَوَاضِلِ الْأَعْمَالِ" (8)، ومثّل

(1) يوسف محمد صديق، الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل (ص: 58).

(2) جاءت في "الجرح والتعديل": "عبد الله بن جمران" بجيم معجمة، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته في المتن. وتتنظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (41/5)، ترجمة 190.

(3) المرجع السابق (318/2)، ترجمة 1205.

(4) ترجمته في المرجع السابق (67/2)، ترجمة 120.

(5) ترجمته في المرجع السابق (67/2)، ترجمة 122.

(6) ترجمته في المرجع السابق (237/9)، ترجمة 1000، وستأتي دراسته والأقوال فيه.

(7) أبو الشيخ الأصفهاني، طبقات المحدثين (19/3)، ترجمة 243.

(8) وقال: "يُزْعُ إِلَى أَدْعِيَتِهِ عِنْدَ نَزُولِ الْمِحْنِ وَالْأَغْلَالِ فَتَرَى الْإِجَابَةَ فِي الْوَقْتِ، يُقْصِدُونَ مِنَ الدِّيَارِ وَالنُّوَاحِي الْبَعِيدَةِ يُسْأَلُونَ الدَّعَاءَ فِي عَوَارِضِهِمْ فَيَدْعُونَ فَيَرُونَ الْإِجَابَةَ". أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء (394/10).

أبي الشيخ قال الذهبي، وزاد وصفه "بالحافظ المحدث الإمام"⁽¹⁾، ومثل قول ابن أبي حاتم قال الصفدي في "الوافي بالوفيات"، وزاد أنه: "سمع الكثير، ورحل"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة كما قال ابن أبي حاتم - والله أعلم -، ولم يخالف في تعديله، ولا حكى فيه أبو حاتم قولاً.

المقصد الثاني: قوله في الراوي "ثقة مرضي"⁽³⁾:

وقال في "اللسان": "رضيت الشيء وارتضيتُه فهو مرضي، ورضيه لذلك الأمر فهو مرضو ومرضي، ويقال هو مرضي، ومنهم من يقول مرضو؛ لأن الرضا في الأصل من بنات الواو، وقيل: في عيشة راضية" أي مرضية أي ذات رضى"⁽⁴⁾.

أقول: والذي يبدو أن لفظة "مريض" بصيغة اسم المفعول تساوي مرتبة ومعنى لفظة "رضاً"؛ فتلتحق أيضاً بالمرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم. ويكون قوله: "ثقة مرضي"، من صيغ التعديل بتكرير الصفة، فتكون كالمرتبة الأولى عند الذهبي، والثانية عند ابن حجر - والله أعلم -.

قالها في: "بشر بن الحارث، أبو نصر المعروف بالحافي"⁽⁵⁾ الزاهد. روى عن: حماد ابن زيد، وأبي الأحوص سلام، ودخل على مالك بن أنس، روى عن: يحيى بن اليمان،

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (378/12).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات (155/9).

(3) وقد عدل ابن عباس بعض الصحابة رضي الله عنهم - باستخدام لفظة "مريض"، ففي "مسند أحمد" (1/266)، حديث 110، قال: "حدثنا بهز، حدثنا أبان، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، قال: شهد عندي رجال مرضيون فيهم عمر، وأرضاهم عندي عمر: أن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقول: "لا صلاة بعد صلاة العصر... الحديث".

(4) ابن منظور، لسان العرب (ص: 1664).

(5) قال أبو الفضل الفلکی الحافظ: لُقّب بِشْرُ بنِ الحَارِثِ بالحَافِي لِأَنَّهُ جَاءَ إِلَى حَدَاءٍ يَطْلُبُ مِنْهُ شِسْعًا - وَكَانَ قَدْ انْقَطَعَ أَحَدُ نَعْلَيْهِ - فَقَالَ صَاحِبُ الشِّسْعِ: مَا أَكْثَرَ مُؤَنِّتِكُمْ عَلَى النَّاسِ!، فَطَرَحَ النَّعْلَ مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ بِرَجْلِهِ هَكَذَا وَرَمَى بِالْأُخْرَى، وَآلَى أَنْ لَا يَلْبَسَ نَعْلًا. السَّمْعَانِي، الْأَنْسَابُ (158/2). و"الشسع": أحدُ سُيُورِ النَّعْلِ، وَهُوَ الَّذِي يُدْخَلُ بَيْنَ الْأَصْبَعَيْنِ، وَيُدْخَلُ طَرْفُهُ فِي الثَّقْبِ الَّذِي فِي صَدْرِ النَّعْلِ الْمَشْدُودِ فِي

وعبد الله بن داود الخريبي، وروى أيضاً عن فضيل بن عياض، ومعاوية بن عمران الموصلي،
وعبد الله ابن المبارك، وعيسى بن يونس. روى عنه، أبو نسيب محمد بن هارون البغدادي،
وأحمد ابن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن يوسف الجوهري، ومحمد بن المثنى صاحب، وعلي
ابن خشرم المزوري، وعبد الصمد بن محمد العباداني، ومحمد بن عبد الله المخرمي. قال أبو
محمد: هو ثقة مرصّي⁽¹⁾⁽²⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن سعد في "الطبقات"، وقال: "نزل بغداد، وطلب الحديث، وسمع من حماد ابن
زيد، وشريك، وعبد الله بن المبارك، وهشيم، وغيرهم سماعاً كثيراً، ثم أقبل على العبادة، واعتزل
الناس فلم يحدث"⁽³⁾. وسأل محمد بن المثنى أحمد بن حنبل عنه فقال: "ما تقول في هذا
الرجل؟"، فقال لي: "أي الرجال؟"، فقلت له: "بشر". فقال لي: "سألتني عن رابع سبعة من
الأبدال، أو عامر بن عبد قيس، ما مثله عندي إلا مثل رجل ركز رُمحاً في الأرض، ثم قعد منه

الزمام. والزمام: السير الذي يُعقد فيه الشُّع. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (472/2).
ومن طريق ما يروى عن بشر الحافي ما جاء عند الخطيب البغدادي (545/7): "قال الحسين بن
إسماعيل المحاملي، عن حسن الموسوي: سمعتُ بشر ابن الحارث يقول: "أنتيتُ باب المعافى بن عمران،
فدفعْتُ الباب، فقيل لي: من؟ فقلت: بشر الحافي، فقالت لي بنية من داخل الدار: "لو اشتريت نعلًا
بذائقين، ذهب عنك اسم الحافي".!

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (356/2)، ترجمة 1354.
- (2) جاء عند ابن حجر، تهذيب التهذيب (445/1) أن أبا حاتم الرازي قال في بشر الحافي: "ثقة رصًا"، ونقلها
عنه عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل": (ص: 137). ولعلَّ النسخة
التي اطلع عليها ابن حجر غير النسخة التي اعتمدها المُعلمي في تحقيقه "الجرح والتعديل" في الطبعة
التي اعتمدتُ عليها في هذا البحث، فيكون في نسخة ابن حجر نسبة القول لأبي حاتم، لا لابنه.
- (3) ابن سعد، الطبقات الكبير (344/9)، ترجمة 4352. قلت: وقد ذكر من ترجم له أنه سمع خلقاً كثيراً،
وطلب الحديث وتفقّه فيه، لكنّه امتنع عن التحديث بعد ذلك، والاشتغال به ورعاً، وتقوى، واحتياطاً، وتفرغاً
للتعب، والتسكُّ حتى أنّه كان قد دفن كتبه لذلك. فَرَوَى الخطيبُ بإسناده إلى محمد بن عبد الله بن
علوان، قال: قلت لبشر ابن الحارث: لم لا تُحدث؟ قال: أنا أشتهي أحدث، وإذا اشتبهت شيئاً تركته!".
البغدادي، تاريخ مدينة السلام (549/7). ويروى عنه أنّه كان يقول: "لا أعلم أفضل من طلب الحديث
لمن اتقى الله، وحسنت نيته فيه، وأمّا أنا، فأستغفر الله من طلبه، ومن كل خطوة خطوتُ فيه". الذهبي،
سير أعلام النبلاء (472/10).

على السنان فهل ترك لأحد موضعاً يقعد فيه؟⁽¹⁾، وقال مسلمة: "ثقة فاضل"⁽²⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "أصله من مرو، ثم ذكر من روى عنهم وقال: "وأخباره وشمائله في التّشفي، وخفيّ الورع، أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها، وكان ثوريّ المذهب في الفقه، والورع، جميعاً"⁽³⁾/⁽⁴⁾، وحين سأل السلمي الدارقطنيّ عنه قال: "زاهد، جبل، ثقة، ليس يروي إلا حديثاً صحيحاً، وربما تكون البلية ممن يروي عنه"⁽⁵⁾، وذكره أبو عبد الرحمن السلمي في "طبقات الصوفيّة"، وقال: "كان عالماً، ورعاً. قال يحيى بن أكتّم قال لي المأمون لم يبق في هذه الكورة أحدٌ يستحي منه غير هذا الشيخ بشر بن الحارث"⁽⁶⁾، وأنتى عليه الخطيب البغداديّ بأنّه: "كان ممن فاق أهل عصره في الورع والزهد، وتفرد بوفور العقل، وأنواع الفضل، وحسن الطريقة، واستقامة المذهب، وعزوف النفس، وإسقاط الفضول، وكان كثير الحديث، إلا أنه لم يُنصب نفسه للرواية، وكان يكرهها ودفن كتبه لأجل ذلك، وكل ما سُمع منه فإتما هو على سبيل المذاكرة"⁽⁷⁾، وذكر ابن الجوزي أنّه: "فاق أهل عصره في الورع والزهد وحسن الطريقة"⁽⁸⁾، وقال ابن خلفون: "هو أحد الثقات الزهاد الفضلاء الأخيار"⁽⁹⁾، ونعتّه الذهبي بوصفه: "بالإمام، العالم،

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (552/7). وقد بسط من ترجمه كالخطيب البغداديّ القول في ورعه، وزهده، وعدم ركونه إلى الدنيا، وذكروا في ذلك قصصاً كثيرةً عنه. فلتنظر هنالك.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (445/1).

(3) ابن حبان، الثقات (143/8).

(4) ومما يدل على ورعه، وعمله بما يعلم ما رواه الخطيب: "قال أبو بكر بن أبي داود: قلت لعلي بن خشرم - وهو ابن عم بشر - لما أخبرني أنّ سماعه، وسماع بشر بن الحارث من عيسى واحد، قلت: فأين حديث أم زرع؟ فقال: سماعي معه - يعني مع بشر -، وكتبت إليه أن يوجه به إليّ، فكتب إليّ: "هل عملت بما عندك، حتى تطلب ما ليس عندك؟!". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (545/7-546).

(5) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطنيّ (ص: 132).

(6) أبو عبد الرحمن السلمي، طبقات الصوفيّة (ص: 43-44).

(7) وروى الخطيب بإسناده إلى الحسن بن عمرو الشيعيّ المزوزي، قال: "سمعت بشرًا، وجاءوا إليه أصحاب الحديث يوماً، وأنا جاضر، فقال لهم بشر: ما هذا الذي أرى معكم قد أظهرواوه؟ قالوا: يا أبا نصر: نطلب هذه العلوم لعل الله ينفع بها يوماً، قال: علمتم أنّه يجب عليكم فيها زكاة كما يجب على أحدكم إذا ملك مائتي درهم خمسة دراهم، فكذاك يجب على أحدكم إذا سمع مائتي حديث أن يعمل منها بخمسة أحاديث، والا فانظروا أيّس يكون هذا عليكم غداً؟!". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (548/7).

(8) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (122/11).

(9) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (392/2).

المحدث، الزاهد، الرباني، القدوة، شيخ الإسلام، ثم ذكر ارتحاله في العلم، وأنه أخذ عن عدة، لكنه قل ما روى من المسنّات، وكان رأساً في الورع والإخلاص، ثم إنّه قد دفن كتبه⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "ثقة قدوة، زاهد جليل مشهور"⁽²⁾. ومات -رحمه الله- ببغداد يوم الأربعاء، لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول، سنة سبع وعشرين ومئتين، وشهده خلق كثير من أهل بغداد وغيرها، ودفن بباب حרב، وهو يومئذ ابن ست وسبعين سنة⁽³⁾. وقال المروزي: "لما قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: مات بشر بن الحارث. قال: مات رحمه الله، وماله نظير في هذه الأمة، إلا عامر بن عبد قيس، فإن عامراً مات ولم يترك شيئاً، وهذا قد مات ولم يترك شيئاً ثم قال: لو تزوج كان قد تم أمره"⁽⁴⁾.

خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة مرضي عابد، زاهد، ترك الدنيا، واشتغل بالآخرة. وافق قول عبد الرحمن فيه قول الأئمة النقاد، وليس لأبي حاتم فيه قول.

المطلب العاشر: قوله في الراوي "ثقة يُحتجُّ بحديثه":

وقولهم في الراوي: "ثقة يُحتجُّ بحديثه" مما يتكرر كثيراً في كلام النقاد في تعديلهم الرواة، وكذا فإن قولهم يحتجُّ بحديثه، قد يكون مرادفاً لقولهم يُحتجُّ به. وقال الشيخ عبد الله الجديع: "تأتي عبارة 'يُحتجُّ به'، في أكثر الأحيان وصفاً إضافياً مع لفظ آخر أو أكثر من ألفاظ التعديل، لكن قد يستعملها الناقد أحياناً وصفاً مستقلاً، وهي عندئذ من أوصاف التعديل، وصرحة في صحة الاحتجاج بحديث الموصوف بها عند قائلها"⁽⁵⁾. فقول ابن أبي حاتم "ثقة يُحتجُّ بحديثه" لعلها زيادة تعديل، وتأكيدي في حق من قيلت فيه.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء (470/10).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 122)، ترجمة 680.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبير (344/9).

(4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (545/7).

(5) الجديع، تحرير علوم الحديث (568/1).

قالها في: "هشام بن عبيد الله الرازي السنّي"⁽¹⁾. روى عن: بشير بن سلمان، وعنبسة ابن الأزهر، وعبد الوارث، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وعبد العزيز بن المختار، ومالك ابن أنس، وحماد بن زيد، وسعيد بن مسلم بن بانك، وأبي عوانة، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد الله بن واقد⁽²⁾، روى عنه: بقيه، وأبو مسعود بن الفرات، والحسن بن عرفة، وأبو يحيى محمد بن سعيد بن غالب العطار البغدادي، وأبي -رحمه الله-، وهو ثقةٌ يُحتجُّ بحديثه"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

جاء في "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي" قال: "وسمعتُ أبا زرعة ذكرَ هشامَ ابنَ عبيد الله فقال: "قال لي إبراهيم بن موسى: "أي رجلٍ ما لم تعلم أنك تريدُه. حدّثنا إسحاق ابنُ موسى الجرجاني، حدّثنا أبو بكر الأعيُن قال: "سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ: أكتبُ عن هشامِ ابنِ

(1) نسبه الذهبي في "تاريخ الإسلام" (719/5) "السنّي: وقال بالكسر نسبةً إلى السنّ"، بينما قال في "النبلاء" (446/10): "السنّي" بضم المهملة المشددة، لا بكسرِها، وقال ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" (47/10): "السبّتيّ، وقال: "بكسر السين المهملة". وقال السمعاني في "الأنساب" (326/3): "السنّي: بكسر السين المهملة وتشديد النون المكسورة، هذه النسبةُ إلى سنّ، وهي من قرى بغداد. قال أبو كامل البصيري: هشام بن عبيد الله الرازي السنّي، وسنّ: قريةٌ بالريّ. يروي عن محمد بن الحسن -رحمه الله-، صاحبُ فقهٍ وأدب".

وكان قد ذكره السمعاني ونسبه (324/3) فقال: "السنّي: بضم السين المهملة وتشديد النون المكسورة، هذه النسبةُ إلى السنّة التي هي ضدُّ البدعة، ولما كثر أهلُ البدع خصّوا جماعةً بهذا الانتساب، ثم ذكر منهم هشامَ الرازي"! وذكر السمعاني أنّ أبا حاتم ابنَ حبانٍ قد ذكر أنّ هشامَ بن عبيد الله "السنّي" نسبةً إلى قريةٍ من قرى الريّ يقال لها "السنّ"، ولم أجدُ هذا الكلامَ في ترجمته من "المجروحين". وقلتُ: والصوابُ أنّ تكونَ نسبته "السنّي"، و"السنّي" بكسر السين المهملة نسبةً إلى "سنّ" قريةً بالريّ، وبضم السين المهملة نسبةً إلى السنّة خلاف البدعة، وبعبارةٍ نسبةُ الحافظِ ابنِ حجرٍ له "السبّتيّ" بكسر الهملة يتبعها باء -والله أعلم-.

(2) وكان يقول: "لقيتُ ألفاً وسبعمائة شيخ أصغرهم عبدُ الرزاق، وخرج مني في طلب العلم سبعمائة ألف درهم". الذهبي، تاريخ الإسلام (719/5).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (67/9)، ترجمة 256.

عُبَيْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: "لَا، وَلَا كِرَاهَةً"⁽¹⁾، وَذَكَرَهُ الْعَجَلِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ"، وَقَالَ: "رَازِيٌّ، ضَعِيفٌ"⁽²⁾، بَيْنَمَا نَقَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ فِيهِ: "صَدُوقٌ"⁽³⁾، وَنَقَلَ عَنْهُ غَيْرُهُ أَنَّهَ قَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فِي كُورَةٍ مِنَ الْكُورِ أَعْظَمَ قَدْرًا، وَلَا أَجَلَ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنْ أَبِي مُسَهَّرٍ بِدِمَشْقَ، وَهَشَامَ الرَّازِيَّ بِالرِّيِّ"⁽⁴⁾. بِيَدِ ابْنِ حَبَّانٍ ذَكَرَهُ فِي "الْمَجْرُوحِينَ" وَقَالَ: "كَانَ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ، وَكَانَ يَهُمُّ فِي الرِّوَايَاتِ وَيُخْطِئُ إِذَا رَوَى عَنِ الْأَثْبَاتِ، فَلَمَّا كَثُرَ مَخَالَفَتُهُ الْأَثْبَاتِ، بَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ"⁽⁵⁾، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّيْمَرِيُّ⁽⁶⁾: "كَانَ لَبِيبًا فِي الرِّوَايَةِ، سَمِعْتُ الشَّيْخَ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى⁽⁷⁾ يَذْكُرُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيَّ⁽⁸⁾ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِ الْأَصْلُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامٍ لَمَّا فِيهِ مِنْ

-
- (1) "لَا، وَلَا كِرَاهَةً" هَكَذَا جَاءَ رَدُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي "سُؤَالَاتِ الْبِرْدَعِيِّ لِأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيَّ" (ص: 473-474). طَبْعَةُ الْفَارُوقِ، بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْأَزْهَرِيِّ - وَهِيَ الْمَعْتَمَدَةُ لَدِي-، بَيْنَمَا فِي رِسَالَةِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيَّ وَجُهْدِهِ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ مَعَ تَحْقِيقِ كِتَابِهِ الضَّعْفَاءُ وَأُجُوبَتُهُ عَلَى أَسْئَلَةِ الْبِرْدَعِيِّ، دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ الدُّكْتُورِ سَعْدِي الْهَاشِمِي (757/2)، رَدُّ أَحْمَدُ فَقَالَ: "لَا، وَلَا كِرَاهَةً". وَلَعَلَّهُ الْأَلِيْقُ، وَأَيًّا كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى حَتَّى عَنِ الْكِتَابَةِ عَنْهُ، فَكَيْفَ بِالرِّوَايَةِ، وَإِنْ كَانَ قَالَ: "وَلَا كِرَاهَةً"، فَهِيَ تَجْرُحُ الرَّاوِيَّ جَرْحًا شَدِيدًا.
- (2) الْعَجَلِيُّ، مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ (331/2)، تَرْجَمَهُ 1905. وَقَدْ ذَكَرَ الْعَجَلِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ لَهُ رِوَايَةً فَقَالَ: "عَنْ هِشَامِ أَبِي كَلِيبٍ...". وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ هِشَامَ أَبَا كَلِيبٍ لَيْسَ هُوَ هِشَامُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيَّ، وَلَا الرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعَجَلِيُّ رِوَايَتَهُ، وَيَنْظُرُ: الْمَوْضِعَ السَّابِقَ نَفْسَهُ مِنْ "مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ"، وَالذَّهَبِيُّ، مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ (306/4)، تَرْجَمَهُ 9248.
- (3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، نَفْسُ الصَّفْحَةِ.
- (4) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (719/5).
- (5) ابْنُ حَبَّانٍ، الْمَجْرُوحِينَ (438/2) تَرْجَمَهُ 1153.
- (6) "حَسِينُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ الصَّيْمَرِيُّ -نِسْبَةً إِلَى الصَّيْمِرِ نَهْرٌ مِنْ أَنْهَارِ الْبَصْرَةِ، أَوْ إِلَى الصَّيْمِرَةِ بَلَدَةٌ بَيْنَ دِيَارِ الْجَبَلِ وَخُوزِسْتَانَ: أَحَدُ الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ، كَانَ حَسَنَ الْعِبَارَةِ، جَيِّدَ النَّظَرِ، (351-436هـ)". ابْنُ الْحَنَائِيِّ، طَبَقَاتُ الْحَنْفِيَّةِ (86-87/2)، تَرْجَمَهُ 103.
- (7) "أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْخَوَارِزْمِيُّ: كَانَ قَلِيلَ الرِّوَايَةِ، وَصَارَ إِمَامًا أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَفْتِيهِمْ، وَمَا شَاهَدَ النَّاسُ مِثْلَهُ فِي الْفَتَوَى وَالْإِصَابَةِ فِيهَا، وَكَانَ حَسَنَ الْاِعْتِقَادِ". يَنْظُرُ: ابْنُ الْحَنَائِيِّ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ (65/2)، تَرْجَمَهُ 84.
- (8) "أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيَّ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْرُوفُ بِالْجَصَّاصِ: إِمَامٌ عَلَامَةٌ مَجْتَهِدٌ، اِنْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ، لَهُ كِتَابٌ "أَحْكَامُ الْقُرْآنِ"، وَشَرْحُ الْجَامِعِ" لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَغَيْرُهُمَا (ت: 440هـ)". يَنْظُرُ: ابْنُ الْحَنَائِيِّ، مَرْجِعُ السَّابِقِ (50-49/2)، تَرْجَمَهُ 72.

الاضطراب⁽¹⁾، وقال ابن عبد البر الفُرطبيّ في "التمهيد": "ثقة لا يختلفون في ذلك"⁽²⁾، وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"⁽³⁾ وترجمه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" ونعته "بأحد الأعلام"، وكان مُحطاً على الجهميّة⁽⁴⁾، وقد لئنه في الحديث. وفي داره مات محمد بن الحسن. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين⁽⁵⁾، وفي "السّير" قال: "كان من بحور العلم"⁽⁶⁾، وترجمه في "تاريخ الإسلام"⁽⁷⁾، وقال في ثلاثتهم هو من كبار أئمة أهل السنّة. لكنّه ذكره في سنة إحدى وعشرين ومائتين من "العبر" فقال: "وفيها الفقيه همّام ابن عبد الله الرازيّ الحنفيّ ... وكان كثير العلم، واسع الرواية. وفيه ضعف"⁽⁸⁾. فصحف اسمه حين سمّاه "همّام"، وكبر اسم أبيه حين سمّاه "عبد الله"، وإنّما هو مصعراً "عبيد الله"، وقد نقل ابن كثير في "التكميل في الجرح والتعديل" أنّ ابن أبي حاتم قال فيه: صدوق، يُحتجُّ به"⁽⁹⁾، والذي في "الجرح والتعديل" أنّه: "ثقة يُحتجُّ بحديثه"، وقال ابن العماد في "الشّدرات": كقول الذهبيّ

(1) ابن الحنائي، المرجع السابق (231/1-232)، ترجمة 17.

(2) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (254/20).

(3) وقال: "هشام بن عبد الله بتكبير اسم أبيه. ينظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (175/3)، ترجمة 3599.

(4) الجهميّة: أصحاب جهم بن صفوان وهو من الحبرية الخالصة، قالوا بنفي صفات الله - عزّ وجلّ - وبخلق القرآن، وبأنّ الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يُوصف بالاستطاعة، وإنّما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار". ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل (1/86-87). قال ابن أبي حاتم: حدّثنا محمد بن خلف الخزاز: سمعت هشام بن عبيد الله الرازيّ يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق. فقال له رجل: أليس الله يقول: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: 2]. فقال: محدّث إلينا، وليس عند الله محدّث. قال: وحدّثنا علي بن الحسن بن يزيد السلمي: سمعت أبي يقول: سمعت هشام بن عبيد الله يقول: حُبِسَ رَجُلٌ فِي النَّجْمِ فَتَابَ. قَالَ: فَجِيءَ بِهِ إِلَى هِشَامٍ لِيَمْتَحِنَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِسٌ مِنْ خَلْقِهِ؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي مَا بَائِسٌ مِنْ خَلْقِهِ. فَقَالَ: رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْبُ بَعْدَ.

الذهبي، تاريخ الإسلام (720/5).

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ (284/1).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (10/446-447).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (720/5).

(8) الذهبي، العبر في خبر من غير (302/1).

(9) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (479/1).

في "العبر"⁽¹⁾، أمّا اللكنويّ في "الفوائد البهية": فسّماه هشام بن عبد الله مكبرًا، ثمّ قال: إنّ ابن حبان قال: "كان هشام ثقة"⁽²⁾. وهذا عجيب؛ إذ ابن حبان قد جرحه في كتابه "المجروحين"، ولا أعلم أين قال بتوثيقه؟!

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقةٌ يُحتجُّ بحديثه كما ذهب ابن أبي حاتم، وافقه أباه على تعديله فقال هو: "صدوق"، وما رأيت أحدًا في كورة من الكور أعظم قدرًا، ولا أجلّ عند أهلها من أبي مسهرٍ بدمشق، وهشام الرّازي بالريّ"، وقد روى عنه. ولعلّ قول ابن أبي حاتم "يحتجُّ بحديثه" فيه زيادةٌ توكيدٍ على توثيقه، والاحتجاج بحديثه -إلا ما أخطأ فيه-. بينما ضعّفه أحمد، والعجليّ، وابن حبان -لوهمه في الروايات، وخطئه في الرواية عن الأثبات-، وليته الصيمريّ، وقال الجصاص إنّ فيه اضطرابًا.

وقلت: أمّا ما قاله الإمام أبو حاتم ابن حبان من وهمه في الروايات، وخطئه، وبطلان الاحتجاج به؛ فذلك أنّه روى حديثين قال ابن حبان بوضعيهما، وبطلانيهما، أحدهما: "ما روى عن مالك، عن الزهريّ، عن أنس - رضي الله عنه -، أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "مثلّ أمّتي مثلّ المطر، لا يدرى أوله خيرٌ أمّ آخره". والثاني: "ما روى عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر - رضي الله عنهما، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - قال: "الدجاجُ غنمٌ فقراء أمّتي، والجمعةُ حجٌّ فقرائها"، أخبرنا عبد الله بن محمد القيراطيّ قال: حدّثنا عبد الله ابن يزيد محمّس، عنه". ثمّ أردف ابن حبان فقال: "أما حديث الأخير فهو موضوعٌ لا أصل له، وحديث الأول قد روي عن أنس - رضي الله عنه -، ولم يصحّ من غير حديث الزهريّ"⁽³⁾، وقال الذهبيّ في "ميزان الاعتدال": "إنّ الحديثين باطلان"، ونقل قوله ابن حجر في "لسانه"⁽⁴⁾، وأضاف في الثاني فقال: "والحديث الذي أورده له ابن حبان عن ابن أبي ذئب خطأ، بلا شك، فينظرُ فيمن دونه. وأمّا الخبر الذي أورده له عن مالك، فقد ذكر الدارقطنيّ في "الغرائب" أنّه:

(1) ابن العماد، شدّرات الذهب في أخبار من ذهب (100/3).

(2) اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص: 223).

(3) ابن حبان، المجروحين (2/438) ترجمة 1153.

(4) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (300/4)، وابن حجر، لسان الميزان (335/8).

"تفرد به عن مالك، وأنه وهم فيه، ودخل عليه حديث في حديث⁽¹⁾. ثم راجعتُ سندَ ابنِ حبان، في حديثِ العَنَمِ، فوجدتُ الراوي عن هشامٍ ضعيفاً جداً، وصفه الدارقطنيُّ بوضع الحديث، - وهو عبدُ الله بنُ يزيد بنِ مَحْمِشِ النيسابوريِّ - متهمٌ بالكذبِ، كما قالَ الذهبيُّ⁽²⁾، فبرئَ هشامٌ من عُهدتِهِ"⁽³⁾.

وأما حديثُ: "مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يَدْرِي أَوْلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ". فالتحقيقُ أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، له طرقٌ قد يَرْتَقِي بِهَا إِلَى الصَّحَّةِ. وَأَنَّهُ وَإِنْ ضَعَّفَ إِسْنَادُهُ هَذَا، فَقَدْ حَسُنَ مَثْنُهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "الْفَتْحِ"⁽⁴⁾، وَجَزَمَ بِنِسْبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

(1) كذا قال الإمام الدارقطني في الحديث من طريق هشام بن عبيد الله الرازي، عن مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، رواه ابن حبان في "المجروحين" (438/2) - كما تقدم -، والخليلي في "الإرشاد" (654/2)، وقال عقبه: "لم يروه أحد عن مالك إلا هشام، ورواه بهمدان وأنكره أصحاب مالك". وكان ابن حبان قال في حكمه على هشام الرازي: "كان يهمل في الروايات ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلما كثر مخالفته الأثبات، بطل الاحتجاج به". فالخليلي يصح بتفرد هشام بن عبيد الله الرازي برواية هذا الحديث عن الإمام مالك، والأخير من الكثيرين، وممن تدور عليهم الأسانيد، وتلاميذه كثر في مختلف الأمصار الإسلامية، فكيف يحتمل تفرده عن شيخه، حتى وإن عدَّ البعض ثقةً، لكن أين كان بقية النقات حين انفرد هو بهذا الحديث، بل إن أصحاب مالك الآخرين قد أنكروا الحديث عليه، ولعل هذا هو الذي جعل ابن حبان والدارقطني يوهمانه، ويقولان بمخالفته الأثبات. وينظر: عبد الكريم الوريكات، الوهم في روايات مختلفي الأمصار (ص: 392).

(2) ابن حجر، لسان الميزان (42/5)، كذا سماه ابن حجر في "اللسان": "عبد الله بن يزيد بن محمش النيسابوري"، بينما في "ميزان الاعتدال" (527/2)، ترجمة 4702، و"المغني في الضعفاء" (363/1)، ترجمة 3243: "عبد الله بن يزيد محمش النيسابوري"، ولم يقل ابن محمش، فكأن ابن حجر قد جعل اسم جدّه "محمش"، والصوابُ أَنَّهُ لَقَبٌ لَهُ، كذا ذكره الحافظُ ابْنُ حَجْرٍ نَفْسَهُ فِي "تَرْهَةِ الْأَبَابِ فِي الْأَلْقَابِ" (160/2)، 2534، فقال: "محمش بسكون المَهْمَلَةِ وَكسر المِيمِ جَمَاعَةٌ مِنْهُم: عبد الله بن يزيد".

(3) ابن حجر، مرجع سبق ذكره (336/8).

(4) ابن حجر، فتح الباري (6/7)، وأخرج الحديث الطيالسي أبو داود (511/3)، حديث 2135، وأحمد (334/19)، حديث 12327 في "مسنديهما"، والترمذي في "جامعه"، أبواب الأمثال عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، باب (4/549-550)، حديث 2869، والبخاري في "المسند" (304/13)، حديث 6869، وقال عقبه: "وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن ثابت، عن أنس إلا حماد بن يحيى، ولم يكن بالقوي، وقد حدثت عنه المتقدمون". فقلت: بل رواه عن ثابت، عن أنس غير حماد، وهو يوسف بن عطية الصفّار، كما عند أبي يعلى في "المسند" (380/6)، حديث 962-3717، ويوسف بن عطية الصّفّار

=

عليه وسلّم- الإمامُ ابنُ القَيِّمِ في "إعلامِ الموقَّعين" (1)، وساقَ الشَّيْخُ الألبانيُّ في "سلسلةِ الأحاديثِ الصحيحة" طرقَ الحديثِ، ثمَّ قالَ: "فالحديثُ صحيحٌ بلا ريبٍ بمجموعِ هذه الطرقِ" (2). وعليه فحكمُ الإمامينِ ابنِ حَبَّانَ، والذهبيُّ بوضعِ الحديثِ، وبطلانِهِ -بإطلاقٍ هكذا- إنْ انصرفَ إلى الإسنادِ فمُستقيمٌ، وإلا فحالُ متنِ الحديثِ الأوَّلِ من طرقٍ أُخرى هو كما قد قدِّمتُ -واللهُ أعلم-.

هذا: "متروك" -كما قال ابن حجر-. في "تقريب التهذيب" (ص: 611)، ترجمة 7873. أربعتهم من طريق حماد بن يحيى الأبيح، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه -مرفوعاً. وقال الترمذي عقب الحديث: "هذا حديث حسن، غريب من هذا الوجه. وروى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يُنبئ حماد بن يحيى الأبيح، وكان يقول: "هو من شيوخنا". وقد تعقبه على حكمه هذا بشار معروف فتنظر: حاشية (2). وحماد بن يحيى الأبيح أبو بكر السلميّ البصري، قد ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (151/3)، ترجمة 659. وقال فيه ابن معين: "ثقة"، وأبو زرعة: "ليس بقوي"، وأبو حاتم: "لا بأس به"، ولعلَّ الحكمَ فيه ما قاله ابن حجر: "صدوقٌ يُخطيء"، كما في "التقريب" (ص: 179)، ترجمة 1509. وقد روي الحديث عن الحسن البصري مرسلاً، وهو الصواب كما قال الإمام أحمد في "العلل"، وجعل الرواية المرفوعة خطأ، فقال عبد الله في "العلل": "حدثني محمد بن جعفر الوركاني، قال أخبرنا حماد الأبيح، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- وذكر الحديث، قال عبد الله: "سألتُ أبي عن هذا الحديث، فقال: "هو خطأ إنما يروى هذا الحديث عن الحسن". وساق الحديث مرسلاً، قال: "حدثني أبي، قال: حدثنا حسن بن موسى، قال حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، وحميد، ويونس، عن الحسن، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- قال: "مثل أمّتي ... فذكره". وعلّق محقق "العلل" الدكتور وصي الله عباس فقال: "رجح المؤلف الطريق المرسَل على الطريق المرفوع، لأنَّ رجالَ المرسَلِ أوثقُ وأحفظُ من رجالِ المرفوع، فحماد بن سلمة عن ثابت أوثق من حماد الأبيح عن ثابت، وابن سلمة يروي عن ثابت، وحميد، ويونس، وثلاثتهم يرسلونه، لذا جعل المرسَلَ الراجح لا الموصول". ومثّل رأي الإمام أحمد ذهب ابن رجب الحنبلي في "شرح علل الترمذي" فقال: "حماد بن يحيى الأبيح، له أوهامٌ عن ثابت منها حديثه عن أنس رضي الله عنه -مرفوعاً: "مثل أمّتي مثل المطر". والصواب: عن ثابت عن الحسن مرسلاً". يُنظر: العلل ومعرفة الرجال (314/3-315)، شرح علل الترمذي (151/1). وينظر الكلام على الحديث وطرقه مفصلاً عند الشَّيْخِ الألبانيِّ في "سلسلةِ الأحاديثِ الصحيحة" (359-355/5) رقم 2286.

(1) ابن القَيِّمِ، إعلامِ الموقَّعين عن ربِّ العالمين (198/2).

(2) الألباني، سلسلة الأحاديثِ الصحيحة (359-355/5)، حديث 2286.

المبحث الثالث:

الرّواة المعدّلون بإفرادِ صفةِ التوثيق

وتعدّلُ الرواة بوصفهم بصفةٍ مفردةٍ هي المرتبةُ الأولى في المراتبِ التي وضعها ابنُ أبي حاتمٍ للتعدّل؛ حيثُ قال: "ووجدتُ الألفاظَ في الجرحِ والتعدّلِ على مراتبٍ شتّى: وإذا قيلَ للواحدِ إنّه ثقةٌ، أو مُتّقنٌ ثبتٌ فهو ممّن يُحتجُّ بحديثه"⁽¹⁾. أمّا الألفاظُ المفردةُ التي وجدتهُ استخدمها في التعدّلِ فهي:

المطلب الأول: قوله في الراوي "ثقة":

والثقةُ في اصطلاحِ المُحدّثين: هو الذي يجمعُ بينَ العدالةِ، والضبطِ. والحكمُ بهذينِ الأمرينِ للراوي يكونُ بعدَ توفّرِ شروطٍ، وصفاتٍ فيه. قالَ الإمامُ أبو عمرو ابن الصّلاح في "النوعِ الثالثِ والعشرين" من "علومِ الحديث": "أجمعَ جماهيرُ أئمةِ الحديثِ والفقه على أنه يُشترطُ فيمن يُحتجُّ بروايتهُ أن يكونَ عدلاً، ضابطاً لما يرويه، وتفصيلُهُ أن يكونَ مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسبابِ الفسقِ وخوارمِ المروءة، متيقظاً غيرَ مُعقلٍ، حافظاً إن حدّثَ من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّثَ من كتابه. وإن كان يُحدّثُ بالمعنى اشترطَ فيه مع ذلك أن يكونَ عالماً بما يُحيلُ المعاني، والله أعلم"⁽²⁾.

وإنّ هذا العلمَ دينٌ ليس يُحملُ عن كلّ أحدٍ، فكانَ عبدُ الرّحمنِ بن مَهدي يقول: "لا يكونُ إماماً أبداً رجلٌ يحدّثُ عن كلّ أحدٍ". وإنّ أولى الأمورِ في التحرّزِ، والتّوقّي، هو دينُ الله -عزّ وجلّ- الذي حمّله التّقلّةُ خلفاً عن سلفٍ، وعليه فهذا الدّينُ لا يقبلُ من أيّ أحدٍ، وقد بوّبَ الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابه الجليل "الجرح والتعدّل" قال: "بابٌ في الأخبارِ أنّها من الدّينِ والتحرّزِ والتّوقّي، ثمّ روى بسندهِ إلى ابنِ سيرينَ قال: "كانَ يُقالُ إنّما هذه الأحاديثُ دينٌ فانظروا عمّن تأخذونها. وفي روايةٍ: "انقوا الله يا معشرَ الشّبابِ انظروا ممّن تأخذونَ هذه الأحاديثَ فإنّها من دينِكُمْ"⁽³⁾. أمّا هذه الصفاتُ التي ينبغي توفّرها في النّاقلةِ فقد ذكرها الإمامُ ابن أبي حاتمٍ في "تقدمةِ الجرح والتعدّل"، فقال: "ولمّا كانَ الدّينُ هو الذي جاءنا عن الله -عزّ وجلّ- وعن رسولِهِ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعدّل (37/2).

(2) ابن الصّلاح، علوم الحديث (ص: 104).

(3) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (15/2).

-صلى الله عليه وسلم- بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقله والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث، وإتقان به وثبتت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات⁽¹⁾.

أما في اشتراط الضبط في الراوي، أو تمام الضبط على قول البعض؛ إذ الذي ينزل عن تمام الضبط لا يقال فيه "ثقة"، إنما يطلق التقاد عليه ألقاظاً أخرى، كصدوق، ولا بأس به، وغير ذلك مما سيأتي -إن شاء الله-. وقد عرف الإمام ابن حجر الحديث الصحيح: "بأنه ما رواه عدل، تام الضبط"⁽²⁾. ومسألة الضبط، وتمامه مسألة نسبية، غير مطردة، ولا هي منضبطة تماماً، فقد يكون الراوي ثقة، بل وحافظاً جبلاً في الحفظ، والضبط ثم يقع في الوهم والخطأ، الذي لا يسلم منه بشر قط. والإمام الذهبي يقول في "الموقظة": "وليس من حد الثقة أنه لا يغلط، ولا يخطئ، فمن ذا الذي يسلم من ذلك غير المعصوم، الذي لا يقرب على خطأ"⁽³⁾.

فترى مثلاً الإمام البخاري وهو إمام الدنيا في الحديث، وجبل الحفظ، الذي لا يجازى، يستدرك عليه، ويتعقبه العلماء في أوهام قد وقع فيها، ومنه ما نقله الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه، وأبي زرعة في "بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه"⁽⁴⁾ مثلاً. ومنها ما تقدم في ثنايا هذا البحث فسئرى مثلاً ابن أبي حاتم يتعقب أباه، وأبا زرعة، والبخاري، أو يتعقب أحد الأربعة هؤلاء آخر منهم. وقل مثل ذلك في كل رواية الحديث، بل وأئمتها، مهما بلغت قوة حفظهم، وضبطهم. ثم إننا نرى رواية حكم البعض بتوثيقهم، وقال فيهم آخرون "صدوق"، والمعلوم أن الثانية أقل من الأولى في الضبط، فقد يكون الذي وصفه "بالصدوق" قد

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (5/1).

(2) فقال الإمام ابن حجر العسقلاني: في أقسام الحديث المقبول: "وخبر الأحاد: بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته". ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص: 66).

(3) الذهبي، الموقظة (ص: 78).

(4) وهو كتاب مطبوع ومصحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول (رقم 624)، بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. وموضوعه بيان ما وقع فيه الإمام البخاري من خطأ أو شبهة في النسخة التي وقف عليها الرازيان، أبو حاتم، وأبو زرعة من تاريخ البخاري.

عابنَ منه أوهامًا تدلُّ على عدم ضبطِ تامٍّ - ممَّا لم يطلِّع عليه الأول-، ممَّا يُعضدُّ ما قلتُ أولًا من كونِ مسألة الضبطِ، وتامامه نسبيَّةً، -والله أعلم-.

وهذه نماذجُ من روايةِ قالَ فيهم الإمامُ عبدُ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ: "ثِقَّة".

الراوي الأول: "الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ الليثِ الرَّاظي، روى عن: طلوتِ بنِ عبَّاد، وأبي كامل، وعبدِ الأعلى النُّرسي⁽¹⁾، كتبتُ عنه وهو ثِقَّة"⁽²⁾.

- أقوال النُّقادِ في الراوي:

ولم أعتزْ بعدَ بحثٍ سويٍّ على ثلاثِ تراجمٍ له: أحدها عندَ الذهبيِّ، والأخرى لمُغلطاي، والثالثةُ لبرهانِ الدينِ ابنِ مفلحٍ: فقالَ الذهبيُّ: "سمِعَ: إبراهيمَ بنَ موسى الحافظِ، وعبدَ الله القواريريِّ، وأقرانهما. وَعنه: أبو الحسنِ القَطَّان، وطائفة. ماتَ سنةَ سبعٍ وثمانين" ⁽³⁾، أمَّا مُغلطاي فقد نقلَ قولَ ابنِ أبي حاتمٍ فيه⁽⁴⁾، وقالَ برهانُ الدينِ ابنُ مفلحٍ: "نقلَ عن إمامنا -يعني الإمامِ ابنِ حنبلٍ- أشياءَ"⁽⁵⁾.

(1) قالَ ابنُ الجوزيِّ في "كشفِ النَّقاب": "النُّرسيُّ لقبُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الأعلى بنِ حمَّادِ بنِ نصرٍ. روى عن مالكٍ، واللقبُ لجدِّه؛ لأنَّه كانَ اسمُه نصرًا، فقالتُ القبطُ نرَّس، والنَّبَطُ إذا أرادوا أن يقولوا قالوا نرَّسي، فبقيتُ ونُسبَ ولدهُ إليه". ابنُ الجوزيِّ، كشف النَّقاب (ص: 442)، 1464.

(2) ابنُ أبي حاتمٍ، الجرح والتعديل (2/3)، ترجمة 5.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (734/6)، ترجمة 198.

(4) وقالَ عقبَ كلامِ ابنِ أبي حاتمٍ: "قاله العبدريُّ"، فعلقَ محققُ الكتابِ قائلاً: "كانه إقحام". وقد قالَ مغلطاي في نسبه: "المروزيُّ"، بينما نسبه ابنُ أبي حاتمٍ، ثمَّ الذهبيُّ رازياً. ينظر: ابنُ فُطلوبُغا، الثقات ممن لم يقع في الكتبِ السَّنة (346/3)، ترجمة 2743.

(5) وتتمَّةُ القولِ: "قالَ أي الحسنُ بنُ أحمدٍ-: دفعتُ إلى أحمدَ بنِ حنبلٍ رُفْعَةً من الحسنِ بنِ الصَّبَّاحِ فيها مسألةٌ يسألُه عنها، فقالَ: كيف تركتَ أبا عليٍّ؟ فقلتُ: قد أخذته ریحٌ في ظهره وقد أحنَّته. فقالَ: عاقاه اللهُ بقاءهُ صلاحٌ لهذه الأمة. وقالَ سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ وذكَّرَ له إنسانًا فقالَ بالريِّ رجلٌ يُحدِّثُ يُقالُ له أبو زُرعةٌ تكذبُ عنه؟ فقالَ له أحمدٌ مُجيباً كالمكرِّ عليه: أبو زُرعة، أبو زُرعة، أستودعُ اللهُ، حفظه اللهُ، أعلی اللهُ كعبه، نصره اللهُ على أعدائه. فذكرتُ ذلكَ لأبي زُرعةَ بعدَ فدومي عليه فقالَ: ما وقعتُ في بليَّةٍ إلا ذكرتُ هذا الدعاءَ فيخلصُنِي اللهُ ويُسلمُنِي منهم وأنجو بركةِ دعاءِ أحمدَ لي". ابنُ مفلحٍ، المقصد الأرشَد في ذِكرِ أصحابِ الإمامِ أحمدَ (309/1)، ترجمة 322.

وقد ترجمه الشيخ مقبل الوداعي في "رجال الحاكم في المستدرک"، ولم يزد على نقل قول ابن أبي حاتم فيه⁽¹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وأما وإتي ما وجدت حكماً عليه، سوى ما كان لابن أبي حاتم، فبقي القول له، أما أبوه فما ذكره .

الراوي الثاني: "الحسن بن عبد العزيز الجروي"⁽²⁾، أبو علي الجذامي، روى عن: بشر بن بكر، وعمر بن أبي سلمة، وعبد الله بن يحيى المغافري، ويحيى بن حسان. سمعت منه مع أبي، وهو ثقة⁽³⁾.

-
- (1) الوداعي، رجال الحاكم في المستدرک (ص: 297)، ترجمة 573.
- (2) وقد وقع في نسبه "الجروي" اختلاف على قولين: الأول: أن النسبة إلى قرية من قرى تنيس تسمى "الجروية"، وتنيس: "جزيرة في بحر مصر قريبة من البر ما بين الفرماء ودمياط". الحموي، معجم البلدان (51/2). والثاني: أنها نسبة إلى جده الأعلى "جري بن عوف بن مالك بن أسود بن تزود بن حشم بن جذام"، بطن من جذام. وقال بالأول أبو الحجاج المزي في "تهذيب الكمال"، وقال "مغلطاي": "ولم تر من نسبه إلى ما قاله المزي إلا صاحب "الكمال"؛ ولعله لما رأى أبو أحمد بن عدي في "أسماء شيوخ البخاري" حسن ابن عبد العزيز أبو علي الجروي من أهل قرية من قرى تنيس، اعتقد أن الجروي منسوب إلى القرية، ورأى في الجملة قرية من قرى تنيس تسمى جروية، فاعتقد أن قول أبي أحمد يريد به تلك القرية، ولئن كان كذلك فليس بجيد، لأن كلام ابن عدي ليس فيه بيان أن الجروي نسبة إلى القرية". وقال بالثاني أصحاب "الإكمال"، و"الأنساب"، و"اللباب"، وهو المشهور، والراجح، لكن صاحب "إكمال تهذيب الكمال" مغلطاي قد تعقب المزي لنسبه الجروي إلى تلك القرية، وقال: "فيه نظر"، وأن المزي لم يسبقه بالنسبة سوى عبد الغني المقدسي في "الكمال". فقلت: ولو أن مغلطاي تأمل قول المزي في "تهذيبه" لعلم أنه قالها على التمريض، لا على الجزم، والقطع، فإن المزي يقول: "ويقال: "الجروي نسبة إلى قرية من قرى تنيس يقال لها: "جروي". يُنظر: المزي، تهذيب الكمال (196/6-197)، ترجمة 1241، ابن ماكولا، الإكمال (5/4)، السمعاني، الأنساب (50/2)، ابن الأثير، اللباب (274/1-275)، طلاب وطالبات مرحلة الماجستير، شعبة التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص 84-87).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (24/3)، ترجمة 102.

- أقوال النقاد في الراوي:

وقد اتفق على توثيقه عددٌ من العلماء النقاد، وهم: أبو حاتم⁽¹⁾، وأبو بكر البزار، وأضاف "مأموناً"⁽²⁾، وقال أبو بكر الخلال: "له مسائل عن أحمد لم يأت بها غيره"⁽³⁾، وابن يونس المصري، وزاد: "كان حديثه قليلاً، ذكر أن كتبه ضاعت، وعمّر"⁽⁴⁾، والدارقطني، فقال: "فوق الثقة، جبل"⁽⁵⁾، لم نر مثله فضلاً وزهداً"⁽⁶⁾، وأبو عبد الله الحاكم، فوصفه بأنه: "من أعيان المحدثين الثقات"⁽⁷⁾، والخطيب البغدادي، وزاد: "كان من أهل الدين والفضل، مذكوراً بالورع، موصوفاً بالعبادة"⁽⁸⁾. وابن أبي يعلى الفراء وصفه بما وصفه به الخطيب⁽⁹⁾، ومثلهما ابن الجوزي⁽¹⁰⁾، وابن خلفون⁽¹¹⁾ ونعته الذهبي بقوله: "الإمام الأجل الصادق"⁽¹²⁾، وابن حجر وزاد: "ثبت، عابد، فاضل، وروى له البخاري"⁽¹³⁾، وقال الخطيب البغدادي: "حمل من مصر إلى العراق بعد

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، نفس الصفحة.

(2) وقال ذلك عقب حديث رواه عنه. ينظر: البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار (239-238/18)، ح (238/263).

(3) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص 86).

(4) ابن يونس، تاريخ ابن يونس المصري (442/1).

(5) بينما نقل قول الدارقطني ابن خلفون في "المعلم بشيوخ البخاري ومسلم" (ص: 138)، فقال: "جليل"، بدل "جبل".

(6) وسئل الحاكم: "مسلم لم يخرج عنه؟ قال: لا، لأنه لم يكتب عنه". ينظر: الحاكم، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 192-193) 296. هكذا في "السؤالات"، بينما قال ابن خلفون في "المعلم": "مسلم لم يخرج عنه، قال: لا، ولم يكتب عنه". فهو إذن من الرواة الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم، وقد روى له في أصوله احتجاجاً.

(7) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص 86).

(8) ومن أقواله المشهورة، التي سارت بها الركبان: "من لم يردعه القرآن والموت، ثم تناطحت الجبال بين يديه، لم يزدع". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (8-310-311).

(9) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (361/1).

(10) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (12/128)، 1593.

(11) ابن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص: 137)، ترجمة 113.

(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء (12/333-334).

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 161)، 1253.

قتل أخيه علي بن عبد العزيز، فلم يزل في العراق إلى أن تُوفي بها سنة سبع وخمسين ومائتين⁽¹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة باتفاق من أوردت، وقد اتفق قول عبد الرحمن، وأبيه فيه، على التوثيق.

وقد ترجم له أبو الوليد الباجي في "التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح"، وذكر أن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال فيه "ثقة صدوق"⁽²⁾، وكقوله سواء قال ابن خلفون في "المعلم"⁽³⁾، وما أثبتته من مطبوع "الجرح والتعديل" أنه قال فيه "ثقة" كما قدّمت، لا "ثقة صدوق"، فلعل نسخة الإمامين الباجي، وابن خلفون كانت بزيادة هذه اللفظة، أو هو خطأ نساخ - الله أعلم - . لكن محقق كتاب الباجي الأستاذ أحمد ليزار قد عزا قول ابن أبي حاتم فيه "الجرح والتعديل"، لنفس الموضع منه الذي نقلته هنا في بداية الترجمة، ثم إن كتب تراجم الرجال، والجرح والتعديل التي ترجمت له، قد نقلت عن ابن أبي حاتم قوله فيه "ثقة" فحسب!.

الراوي الثالث: الحسن بن محمد بن الصَّبَّاحِ الرَّعْفَرَانِيِّ⁽⁴⁾. روى عن: سفيان بن عُيينة، وابن أبي عدي، وعبد الوهاب الثقفي، ومروان بن معاوية الفراري، والشافعي. كتبت عنه مع أبي

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (8-310-311).

(2) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاري في الجامع الصحيح (ص482)، 228.

(3) ابن خلفون، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(4) قال ابن حبان: "يقال له الرَّعْفَرَانِيُّ، من أهل بغداد، ورَعْفَرَانِيَّةُ التي نُسبت إليها قرية من السّواد". ابن حبان، الثقات (8/177). وقال الخطيب في ترجمته من "تاريخ مدينة السلام" (8/421): "ودرب الرَّعْفَرَانِيِّ السلوك فيه من باب الشعير إلى الكرخ إليه يُنسب". ومثله قال ابن الجوزي في "المنتظم" (12/159). وقال الخطيب البغدادي في "تاريخ مدينة السلام" أيضاً (8/424): "قال الحسن بن محمد بن الصَّبَّاحِ الرَّعْفَرَانِيُّ: لما قرأت كتاب "الرسالة" على الشافعي، قال لي: من أي العرب أنت؟ فقلت: ما أنا بعربي، وما أنا إلا من قرية، يُقال لها: الرَّعْفَرَانِيَّةُ، فقال لي: فأنت سيد هذه القرية". قلت: يجتمع من ذلك كله أن الحسن بن محمد الزعفراني منسوب إلى قرية تُسمى الزعفرانية - ويؤكد سؤال الشافعي له، وجوابه وقد نقلتها قبل قليل -، وأن درب الزعفراني منسوب إليه.

و"الرَّعْفَرَانِيُّ" -فتح الزاي وسكون العين المهملة وفتح الفاء والراء وبعد الألف نون - هذه النسبة إلى الرَّعْفَرَانِيَّةِ، وهي قرية بقرية بغداد، والمحلة التي ببغداد تُسمى درب الرَّعْفَرَانِيِّ منسوبة إلى هذا الإمام لأنه

وهو ثقة⁽¹⁾(2).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الإمام أحمد: "ما بلغني عنه إلا الخير"⁽³⁾، وقال أبو حاتم: "صدوق"⁽⁴⁾، بينما قال النسائي: "ثقة"⁽⁵⁾. وقال مسلمة بن القاسم: "بغدادى جليل القدر"⁽⁶⁾، والعقيلي: "ثقة من الثقات مشهور، ولم يتكلم فيه أحد بشيء"⁽⁷⁾.

وكقولهم بتوثيقه قال ابن المُنَادِي⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وزاد: "كان راوياً للشافعي، وكان يحضر أحمد، وأبو ثور عند الشافعي، وهو الذي يتولى القراءة عليه"⁽⁹⁾، وترجمته

أقام بها". ينظر: السمعاني، الأنساب (153/3)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (74/2). وقد عكس الإمام الذهبي فقال: "كان يسكن درب الزعفراني ببغداد فنسب إليه". الذهبي، تاريخ الإسلام (70/6). وتعقبه السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (114/2). وقد يصح مراد الإمام الذهبي إذا ما كان يقصد أن الدرب نُسب إلى الحسن الزعفراني، لا العكس. ووقع تصحيح عند ابن خلفون في "المعلم بشيوخ البخاري ومسلم" (ص: 134)، فقال: "وهو الذي يُنسب دواؤ الزعفراني ببغداد"، والصواب: "درب الزعفراني".

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (36/3)، ترجمة 153.
(2) قال إبراهيم بن يحيى: سمعت الزعفراني يقول: "ما على هذه الأرض قوم أفضل من أصحاب هذه المحابر، يتبعون آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم - ويكنبونها كي لا تُدرس". الهروي، ذم الكلام وأهله (266/2-267).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (421/8).

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(5) النسائي، تسمية مشايخ النسائي (ص: 65)، رقم 127.

(6) طلاب وطالبات مرحلة الماجستير، شعبة التفسير والحديث، جامعة الملك سعود، التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (ص: 117).

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (318/2).

(8) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(9) ابن حبان، الثقات (177/8). وقال ابن عبد البر: "يقال إنه لم يكن في وقته أفصح منه، ولا أبصر بال لغة، ولذلك اختاروه لقراءة كتب الشافعي". ابن حجر، تهذيب التهذيب (318/2). وقد روى الخطيب البغدادي بإسناده إلى الحسن الزعفراني قال: "قدم علينا الشافعي واجتمعنا إليه، فقال: التمسوا من يقرأ لكم، فلم يجترأ أحد يقرأ عليه غيري وكننت أحدث القوم سناً ما كان في وجهي شعرة، وإنني لأتعجب اليوم من انطلاق لساني بين يدي الشافعي، وأتعجب من جسارتي يومئذ، فقرأت عليه الكتب كلها، إلا كتابين فإنه قرأهما علينا، كتاب المناسك، وكتاب الصلاة". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (421/8).

الكلاباذي ضمن رجال الصحيح، وأضاف: "رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالْمَنَاقِبِ، وَالطَّلَاقِ، وَمَوَاضِعَ كَثِيرَةً"⁽¹⁾، ومثله فعل الباجي في "التعديل والتجريح"⁽²⁾، وقال ابن عبد البر: "كَانَ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَتَرَكَهُ، وَتَفَقَّهَ لِلشَّافِعِيِّ، وَكَانَ نَبِيلاً ثَقَّةً مَأْمُونًا"⁽³⁾. وجعله ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة"، وزاد: "رَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ كِتَابَهُ الْقَدِيمَ. وَرَوَى عَنِ إِمَامِنَا أَحْمَدَ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ"⁽⁴⁾، وقال ابن الجوزي في "المنتظم": "كَانَ ثَقَّةً"⁽⁵⁾، وترجمه السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى"، وقال: "أَحَدُ رُوَاةِ الْقَدِيمِ، كَانَ إِمَامًا جَلِيلًا فَفِيهَا، مُحَدَّثًا، فَصِيحًا بَلِيغًا، ثَقَّةً ثَبَاتًا"⁽⁶⁾، وأثنى عليه الذهبي فقال: "الإمام العلامة شيخ الفقهاء، والمحدثين، كان مُفَدِّمًا فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ، ثَقَّةً جَلِيلًا، عَالِي الرُّوَايَةِ، كَبِيرَ الْمَحَلِّ، كَانَ مِنَ الْفُصَحَاءِ الْبُلْغَاءِ"⁽⁷⁾، هذا فِي السَّيْرِ"، وفي "تذكرة الحفاظ" هو: "الحافظ الفقيه الكبير"⁽⁸⁾، وقال عنه ابن حجر: "صاحب الشافعي، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه، ثقة"⁽⁹⁾. وقال ابن المنادي، ومحمد ابن عبد الله الحضرمي، وكذا ابن مخلد، وابن قانع: "مات آخر يوم من شعبان، سنة ستين ومائتين"⁽¹⁰⁾، بينما في "نقات" ابن حبان: "مات سنة تسع وأربعين ومائتين"، ومثله في "أنساب السمعاني"⁽¹¹⁾، والصواب أن هذا الذي ذكره إنما هو وفاة الحسن بن الصباح البزار، لا الحسن الزعفراني صاحب الترجمة.

-
- (1) الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (163/1).
 - (2) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح (479/2).
 - (3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (318/2).
 - (4) ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (370/1).
 - (5) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (159/12).
 - (6) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (114/2).
 - (7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (264/12).
 - (8) الذهبي، تذكرة الحفاظ (525/2)، ترجمة 543.
 - (9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 163)، ترجمة 1281.
 - (10) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (421/8)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (74/2)، الذهبي، تذكرة الحفاظ (525/2)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 163)، ترجمة 1281، وتهذيب التهذيب (319/2).
 - (11) ينظر: ابن حبان، النقات (177/8)، السمعاني، الأنساب (153/3).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صاحبُ الشافعيِّ، وأثبتُ رواةَ فقهه القديم، متفقٌ على فصاحته، وبلاغته، ثقةٌ يكادُ يكونُ ممَّن أجمعَ على توثيقه، بل ما ذكره أحدٌ -حدِّ بَحْثِي- بِجَرَح. وقد اجتمع قولُ ابنِ أبي حاتمٍ، وأبيه على تعديله، غيرَ أنَّ أبا حاتمٍ جعله صدوقاً.

الراوي الرابع: قال ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل": "حَيُّ بْنُ يُؤْمِنِ الْمِصْرِيِّ، أَبُو عُشَّانَةَ الْمَعَاوِرِيِّ⁽¹⁾. روى عن: عبدِ اللهِ بنِ عمرو، وعُقْبَةَ بنِ عامرٍ، وأبي اليَقْظَان. روى عنه: حَرْمَلَةُ بنِ عِمْرانٍ، وعمرو بنُ الحَارِثِ، وابنُ لَهَيْعَةَ سمعتُ أبي يقولُ ذلك"⁽²⁾.

وقال في "علل الحديث": "وسمعتُ أبي، وحدثنا عن يحيى بن عُثْمَانَ بنِ صالحِ الْمِصْرِيِّ، عن أبيه، عن ابنِ لَهَيْعَةَ، عن أبي عُشَّانَةَ -بضمِّ المهملة، ومعجمةٍ مشددة-، حَيُّ -بفتحِ المهملة، وتحتانيةٍ مشددة-، بنُ يُؤْمِنِ -بتحتانيةٍ مضمومة، وسكونِ الواو، وميمٍ مكسورة-، عن عُقْبَةَ بنِ عامرِ الجَهَنِيِّ؛ قال: قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:- "لو كان فيكم موسى وعصيتُموني، دخلتم النار". قال أبي: "هذا حديثٌ كَذِبٌ". قال أبو محمَّد: "أبو عُشَّانَةَ، ثِقَّة"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال بتوثيقه جمعٌ من النقاد هم: ابنُ مَعِينٍ فيما رواه عنه الدارميُّ⁽⁴⁾، وأحمدُ فيما رواه عنه ابنُه عبدُ اللهِ⁽⁵⁾، والفسويُّ يعقوبُ بنُ سُفيانٍ، ذكره في عدادِ ثقاتِ التابعين من أهلِ

(1) "المعافري: بفتح الميم، والعين المهملة، وكسر الفاء والراء، هذه النسبة إلى المعافر". السمعاني، الأنساب (333/5).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (276/3)، ترجمة 1229.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (236/5-237)، مسألة 1945.

(4) محمَّد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (265/2) 933. والجرح والتعديل (276/3)، ترجمة 1229.

(5) وقيل له: أيُّما أوثق: أبو قبيل، أو أبو عُشَّانَةَ؟ فقال: "كلاهما ثقة". أحمد، العِلل ومعرفة الرجال (480/2)، 3151.

مصر⁽¹⁾. وذكره أبو حاتم ابن حبان في "الثقات"، وخرّج حديثه في "صحيحه"، وعلّق: "من ثقات أهل مصر"، ومثله قال في "مشاهير علماء الأمصار"⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾.

وقال أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"⁽⁴⁾، ونعته ابن الجوزي بكونه "من العبّاد"⁽⁵⁾، والذهبي بوصفه من "أخبار اليمن"⁽⁶⁾ - وكلا الوصفين بمعنىً -.

وقد اجتمع قول ابن سعد⁽⁷⁾، وابن يونس⁽⁸⁾، وابن الجوزي⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وابن حجر⁽¹¹⁾ على أنّ وفاته كانت سنة ثمانٍ عشرة ومائة.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال الثقات، وقول أبيه:

هو ثقة، كما قال جمع، ولم يتفق قول عبد الرحمن، وأبيه إذ قال فيه "صالح الحديث".

الراوي الخامس: "زكريّا بن يحيى بن عبد الرحمن"⁽¹²⁾ الساجي⁽¹³⁾، أبو يحيى البصريّ.

(1) الفسوي، المعرفة والتاريخ (500/2).

(2) ابن حبان، الثقات (189/4)، وصحيحه (387/5)، عقب حديث 2038. ومشاهير علماء الأمصار (ص:150)، ترجمة 951.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:185)، 1603.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (276/3).

(5) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (189/7)، 638.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (515/7).

(7) ابن حجر، الطبقات الكبير (518/9)، ترجمة 4878.

(8) ابن يونس، تاريخ ابن يونس المصري (145/1)، 379.

(9) ابن الجوزي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(10) الذهبي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:185)، ترجمة 1603.

(12) كذا قال في اسمه جلّ الذين ترجموه: "زكريّا بن يحيى بن عبد الرحمن"، بينما جاء في نسبه في ابن

القطان، "بيان الوهم والإيهام" (640/5)، والذهبي، الميزان (79/2)، وابن حجر، اللسان (520/3)، وابن

قطلوبغا، الثقات (327/4): "زكريّا ابن يحيى بن داود".

(13) الساجي: "بفتح السين المهملة وبعدها الجيم. هذه النسبة إلى الساج، وهو الخشب". السمعاني، الأنساب (195/3).

سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارِ بُنْدَارٍ⁽¹⁾، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى أَبَا مُوسَى، وَمُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى الْحَرَشِيِّ، وَكَانَ ثِقَةً يَعْرِفُ الْحَدِيثَ، وَالْفَقْهَ، وَهُوَ مُؤَلِّفَاتٌ حَسَنًا فِي الرِّجَالِ⁽²⁾، وَاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ⁽³⁾، وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ⁽⁴⁾.

أَقْوَالُ النِّقَادِ فِي الرَّوِيِّ:

قَالَ مُسْلِمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ⁽⁵⁾، وَالدَّارِقُطْنِيُّ حِينَ سَأَلَهُ السُّلَمِيُّ: "ثِقَةٌ"⁽⁶⁾، وَحِينَ أَوْرَدَهُ الْخَلِيلِيُّ فِي "الإرشاد" قَالَ: "ثِقَةٌ حَافِظٌ"⁽⁷⁾، وَذَكَرَهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي "معجم الأديباء"، وَقَالَ: "مِنْ أُمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ"⁽⁸⁾، وَقَالَ الصَّفَدِيُّ: "الْحَافِظُ كَانَ مِنَ الْأَيْمَةِ النَّقَاتِ"⁽⁹⁾، وَمَثَلَ قَوْلِهِ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي "تاريخ الإسلام"، وَزَادَ: "لَهُ كِتَابٌ جَلِيلٌ فِي الْعِلَلِ"⁽¹⁰⁾ يَدُلُّ عَلَى تَبَحُّرِهِ، وَإِمَامَتِهِ⁽¹¹⁾.

(1) بُنْدَارٌ: "لُقِّبَ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارَ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ بِيَلَدِهِ. وَبُنْدَارٌ: الْحَافِظُ". الذَّهَبِيُّ، سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (144/12).

(2) قَالَ السُّبْكِيُّ فِي "طبقات الشافعية الكبرى" (ص: 299)، تَرْجَمَةً 186: "إِنَّ لَهُ مَصْنُفًا فِي "الجرح والتعديل"، وَيَدُلُّ كَلَامُ السَّخَاوِيِّ فِي "الإعلان بالتوبيخ" عَلَى أَنَّ لَهُ كِتَابًا فِي رِجَالِ الْحَدِيثِ كَذَا". يَنْظُرُ: السَّخَاوِيُّ، الإِعلانُ بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ التَّارِيخِ (ص: 218).

(3) قَالَ السُّبْكِيُّ: "وَلَهُ كِتَابٌ "اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ"، وَكِتَابٌ "اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ" وَأَطْنَهُ الَّذِي سَمَّاهُ الذَّهَبِيُّ "بِالْعِلَلِ". وَقَالَ: لَهُ مَصْنُفٌ فِي الْفِقْهِ، وَالْخِلَافِيَّاتِ، سَمَّاهُ "أُصُولُ الْفُقَهَاءِ" اسْتَوْعَبَ فِيهِ أَبْوَابَ الْفِقْهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ اخْتَصَرَهُ مِنْ كِتَابِهِ الْكَبِيرِ فِي الْخِلَافِيَّاتِ". السُّبْكِيُّ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، نَفْسُ الصَّفْحَةِ.

(4) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (601/3)، تَرْجَمَةً 2717.

(5) ابْنُ حَجْرٍ، لِسَانُ الْمِيزَانِ (522/3).

(6) السُّلَمِيُّ، سَوَالِاتُ السُّلَمِيِّ لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص: 174)، تَرْجَمَةً 141.

(7) الْخَلِيلِيُّ، الإِرشَادُ فِي مَعْرِفَةِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ (527/2).

(8) "وَكَانَ فِيهِ فَكَاهَةٌ زَائِدَةٌ حَتَّى قِيلَ إِنَّ لَهُ مَجْلِسًا لِلْعِلْمِ وَمَجْلِسًا لِلْهُوْمِ. وَكَانَ يَقُولُ: "أَصْلَحْتُ سَرِيرَتِي بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ-، لَمَّا بَلَغْتُ الْأَرْبَعِينَ، فَمَا أَبَالِي مَنْ طَعَنَ عَلَيَّ. وَكَانَ يَلْقُبُ النَّاسَ، وَقَالَ: مَا لَقِبْتُهُمْ حَتَّى لَقِبْتُ نَفْسِي وَأَهْلِي، لَقِبِي أَنَا السَّاقُولُ، وَابْنِي زَيْرُكَ". الْحَمَوِيُّ، مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ (1326/3).

(9) الصَّفَدِيُّ، الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ (137/14)، تَرْجَمَةً 4541.

(10) وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ فِي "طبقات الفقهاء" (ص: 104): "لَهُ كِتَابٌ عِلَلِ الْحَدِيثِ"، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "لسان الميزان" (521/3)، وَزَادَ أَنَّهُ "كِتَابٌ عَالِي الإِسْنَادِ". وَابْرَاهِيمُ ابْنُ مَفْلِحٍ فِي "المقصد الأرشد" (400/1)، وَالسِّيُوطِيُّ فِي "طبقات الحفاظ" (ص: 309). وَيَنْظُرُ: كَلَامُ السُّبْكِيِّ السَّابِقِ فِي "طبقات الشافعية".

(11) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الإِسْلَامِ (118/7)، تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ (710/2).

وهو في "تذكرة الحفاظ": "الإمام الحافظ محدث البصرة"⁽¹⁾، -ونقل عنه السيوطي⁽²⁾ - وفي "السيرة" مثل ذلك، وبزيادة: "النَّبْتُ، الحَافِظُ، وشيخُ البصرة ومُفتيها ... كَانَ من أئمةِ الحديث"⁽³⁾، وهو أحدُ الأثبات، ما علمتُ فيه جرحًا أصلاً، كذا قال في "الميزان"⁽⁴⁾، وفي "طبقات الشافعية الكبرى" وصفه السُّبُكِيُّ بالحَافِظِ، وكانَ من النَّقَاتِ الأئمةِ"⁽⁵⁾، ووصفه ابنُ كثيرَ بقوله: "الفقيهُ المحدثُ شيخُ أبي الحسنِ الأشعريِّ"⁽⁶⁾ في السُّنَّةِ والحديثِ"⁽⁷⁾.

وقال ابنُ حجر: "ثقةٌ فقيه"⁽⁸⁾، وقد خالفَ ابنُ القطانِ الفاسيَ حنَّ ذكرَ أنه مختلفٌ فيه: "وثقه قومٌ، وضعفه آخرون"⁽⁹⁾، فتعقبه ابنُ حجر يقول: "لا يَغْتَرُّ أَحَدٌ بقولِ ابنِ القطانِ فقد جازفَ في هذه المقالة، وما ضعفَ السَّاجِي أَحَدٌ قطً"⁽¹⁰⁾. وقد ذكرَ الخليليُّ أنه: "متفقٌ عليه، مجروحٌ من جرحه، موثَّقٌ من وثقه"⁽¹¹⁾. توفيَ سنةَ سبعٍ وثلاثمائة⁽¹²⁾.

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ (709/2)، ترجمة 727.

(2) طبقات الحفاظ (ص: 309-310)، ترجمة 702.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (197/14)، ترجمة 113. وقال الذهبي أيضاً: "لم يرحل فيما أحسب"، في حين أن ابنَ حجرَ قال في "اللسان" (521/3): "ورحلَ إلى مصرَ والحجازِ والكوفة"، وقال ابنُ قُطُوبغا في "النقات" (328/4): "سمعَ بالشامِ ومصرَ أصحابُ ابنِ وهبٍ والشافعي".

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (79/2).

(5) السُّبُكِيُّ، طبقات الشافعية الكبرى (ص: 299)، ترجمة 186.

(6) عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي بشرٍ، واسمُه إسحاقُ بنُ سالمِ بنِ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ موسىَ بنِ بلالِ بنِ أبي بُرْدَةَ بنِ أبي موسىَ أبو الحسنِ الأشعريِّ المُتَكَلِّمِ. وإليه يُنسبُ الأشاعرةُ. ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد (260/13)، ترجمة 6142.

(7) ابن كثير، البداية والنهاية (813/14).

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 216)، ترجمة 2029.

(9) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (640/5).

(10) ابن حجر، لسان الميزان (520/3).

(11) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (527/2).

(12) السُّبُكِيُّ، مرجع سبقَ ذكره، نفس الصفحة.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة إمام، فقيه، مصنف، محدث، كما قال ابن أبي حاتم، والأئمة. لم يخالف فيه أحد سوى ما كان فيه من ابن القطان، وقد رُدَّ عليه، بيد أن أبا حاتم لم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً.

الراوي السادس: "عبد الله بن الحكم، وهو عبد الله بن أبي زياد⁽¹⁾ القَطَوَانِي⁽²⁾، روى عن: سيَّار بن حاتم، وأبي داود الطيالسي، وهب بن جرير، ومعاوية بن هشام. روى عنه: أبي، وأبو زرعة، وقدمت الكوفة، وهو حيٌّ، وكان مُستتراً⁽³⁾؛ فلم أكتب عنه، وذلك سنة خمس وخمسين ومائتين ورجعنا من الحجِّ، وقد تُوفي، وكان ثقة⁽⁴⁾."

(1) وقال ابن حبان في "الثقات" (365/8): "واسم أبي زياد: الحكم، وقد قيلَ عمر". فالذي يظهر من ترجمة ابن أبي حاتم، وابن حبان أن اسم أبيه "الحكم"، وهو "أبو زياد"، ولكن حين ترجمه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (190/5)، ترجمة 327، قال: "عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القَطَوَانِي أبو عبد الرحمن الكوفي الدهقان، واسم أبي زياد سليمان". وقال في "التقريب" نحو هذا. وقبله فعل فعله كل من: المزني في "تهذيب الكمال" (427/14)، ترجمة 3231، ومغلطاي في "إكمال التهذيب" (309/7)، ترجمة 2888، والذهبي في "الكاشف" (546/1)، ترجمة 2690، و"تاريخ الإسلام" (101/6)، ترجمة 279. فالذي سيظهر أنهم جعلوا أبا زياد جدّه، وسمّاه بعضهم سليمان، ولو أنهم قالوا عبد الله بن أبي زياد، الحكم. كما ترجمه ابن عساكر في "المعجم المشتمل" (ص: 154)، ترجمة 472، لكان خيراً لهم، أو كما ترجمه ابن أبي حاتم، فإنَّ أبا زياد أبوه، واختلف في اسمه. وينظر: ابن ناصر الدين، توضيح المُشْتَبِه (234/7).

(2) "قَطَوَان بثلاثِ فَتْحَاتٍ متتالية: موضعٌ بالكوفة". ابن حبان، الثقات (365/8)، الحموي، معجم البلدان (375/4)، وقال ابن ناصر الدين في "توضيح المُشْتَبِه" (234/7): "هو لقب". وقد جزم بالأول ابن القيسراني في "الأنساب المُتَّفَقَة" (ص: 115)، والسَّمْعَانِي في "الأنساب" (525/4).

(3) قال مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (310/7): "وزعم المزني أنه نقل كلام ابن أبي حاتم فيه، من أنه لم يسمع منه "لاستتاره"، وأغفل منه إن كان نقله من أصله: وكان ثقة". قلت: هكذا جاء في "المطبوع": "لاستتاره"، وهو تصحيف لا زيب، والصواب: "لاستتاره"، وذلك بيّن من ترجمة ابن أبي حاتم. أمّا من جهة أن الإمام المزني أغفل ذكر إن كان نقل كلام ابن أبي حاتم من أصله، وأغفل كذلك حكم ابن أبي حاتم، واكتفى بنقل قول أبيه فصواب، لكن لعل قول ابن أبي حاتم لم يكن في النسخة التي كانت لدى المزني من "الجرح والتعديل" - والله أعلم -.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (38/5)، ترجمة 169.

- أقوال النقاد في الراوي:

- اجتمع قول الأئمة أبي حاتم⁽¹⁾، والذهبي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾ على كونه "صدوقاً"، وزاد الذهبي لفظة: "مشهور"، وقال ابن حجر: "أبو عبد الرحمن الكوفي الدهقان"، وكان ابن حبان قد ذكره في "الثقات"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوق كما قال الأئمة، وأبو حاتم، وبينما رأى ابن أبي حاتم أنه ثقة.

الراوي السابع: "عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي"⁽⁵⁾ أبو العباس، روى عن: الفريابي، وأسد بن موسى، وعبيد الله بن موسى، وآدم بن أبي إياس، وابن عفير، وابن أبي مريم. كتبت عنه وهو ثقة⁽⁶⁾.

أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه ابن عساکر في "تاريخ مدينة دمشق"⁽⁷⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (38/5)، ترجمة 169.

(2) الذهبي، الكاشف (546/1)، ترجمة 2690.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 300)، ترجمة 3280.

(4) ابن حبان، الثقات (365/8).

(5) نسبة إلى مدينة غزة!

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (162/5)، 749.

(7) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (361/32-362)، ترجمة 3530. وفيه أيضاً: "قال أبو محمد الحسن ابن أحمد المخلدي، قال أبو العباس الغزي: كتب أحمد بن حنبل إلى أبي مسهر أن يكتب إليه بهذا الحديث، يعني حديث أم حبيبة: "من مس فرجه فليتوضأ". فقلت لأبي مسهر: اكتب به معي لأتبع به عنده، فقال لي: كتب إلي: اكتب بخطه، وأنا الساعة في شغل". ومعنى "أتبع": "أبني وأباهي به". ابن منظور، لسان العرب (ص: 210). وأما قوله: "اكتب بخطه" فعمل الأئمة - كما قال محقق "التاريخ" عمر بن عرامة العمري - أن تكون: "بخطك"، وهي كذلك عند ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق (335/13). وحديث "من مس فرجه فليتوضأ": رواه ابن أبي شيبة في "المصنف"، من كان يرى من مس الذكر وضوءاً (198/2)، حديث 1736، ومن طريقه ابن ماجه في "السنن"، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر (ص: 68)، حديث 481. وقال الشيخ الألباني: "صحيح لغيره". وأبو يعلى الموصلي في "المسند" (65/13)، حديث 7144، وقال عقبه: قال العلاء: قال مكحول: من مسه مُعمداً". والطبراني =

والمزبي في "تهذيب الكمال" (1)، ونقل قول عبد الرحمن فيه. وذكره الذهبي في "كاشفه" (2) ولم يحك فيه رأياً، لكنه حين ترجمه في "تاريخ الإسلام" قال: "كان ثقة" (3).

في "الكبير" (234/23)، حديث 447. أربعتهم رَوَوْه من حديث أم حبيبة رضي الله عنها. ويراجع الاختلاف في سند هذا الحديث في "علل ابن أبي حاتم" (521/1)، والاختلاف في متبه، وهل يتوضأ من مسّ الفرج أم لا؟ في: ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 97) وما بعدها، أبو بكر الحازمي، الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 39)، وابن فدامة، المغني (ص: 132)، وعبد الله الفوزان، مختلّف الحديث عند الإمام أحمد (ص: 206). وقد اختلفوا في الأحاديث بين قائل بالنسخ، ومزجج بينها، وجامع. ولا بأس بنقل كلام في المسألة لشيخ الإسلام ابن تيمية من "مجموع فتاواه" (241/21) يقول: "والأظهر أن الوضوء من مسّ الذكر مستحب لا واجب، وهكذا صرح به الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وبهذا تجتمع الأحاديث والآثار بحمل الأمر به على الاستحباب، ليس فيه نسخ، وحمل الأمر على الاستحباب أولى من النسخ". وقد ترجم له ابن عساكر أيضاً في "المعجم المشتمل" (ص: 161)، ترجمة 502، وقال: "روى له أبو داود". قلت: له عنده حديث واحد، رواه عنه في كتاب الجهاد، باب في الحرق في بلاد العدو (ص: 459)، حديث 2617.

(1) المزبي، تهذيب الكمال (95/16)، ترجمة 3547.

(2) الذهبي، الكاشف (595/1)، ترجمة 2965.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (109/6)، ترجمة 296. وقال محققه د. بشار معروف: "وروى عنه أبو داود، وهو لا يروي في السنن إلا عن ثقة!". قلت: وقد ذهب إلى هذا الرأي قبله أيضاً غير واحد منهم: ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (466/3)، ونقله الزيلعي في "تصنيف الزاوية" (199/1)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (344/1)، (180/3)، والمعلمي في "التكثير" (ص: 443)، وقد قال الدكتور معروف نفسه، وشعيب الأرنؤوط مثل هذا أيضاً في "تحرير التقريب" (27/1) فقالا: "إن توثيق شيوخ من عرف من عادتبه أو حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، ليس على إطلاقه، وإنما هو في الأعم الأغلب، فقد روى هؤلاء الذين قيل فيهم ذلك عن بعض الضعفاء والواهين، ويُسْتَنْتَى من ذلك أبو داود السجستاني صاحب "السنن"، فإنه قد عرف بالاستقراء أنه لا يروي في "السنن" خاصة إلا عن من هو ثقة". ومسألة أن فلاناً من المحدّثين لا يروي إلا عن ثقة مسألة يطول الكلام فيها، لكن الشيخ محمد خلف سلامة قد فصل الكلام فيها في "لسان المحدّثين"، وقد علّق على كلام الشيخين معروف، والأرنؤوط فقال: "وعليهما في دعوى الاستقراء في هذه القضية استدراك، فإنه إن كان المراد الاستقراء الناقص فلا حجة فيه على مثل دعواهما؛ وأما إن كان مرادهما الاستقراء التام أي أنهما وجدًا في كل شيخ من شيوخ أبي داود في "سننه" من كلام المعتمدين من العلماء أو من مقتضى سبب أحاديث أولئك الشيوخ ودراسيتها أن جميع شيوخ أبي داود ثقاة فهذا خلاف الواقع؛ ففي "تقريب التهذيب" من شيوخ أبي داود في "سننه" نحو مئة أكثرهم إذا أهملنا مقتضى رواية أبي داود عنهم لا يستحقون أن يُوصَفُوا عند التحقيق بأعلى من كلمة صدوق، بل لعله لا يرتقي إلى هذه الرتبة إلا أقلهم، بل إنه لا يوجد في كثير منهم نقد صريح مُعتبر فيهم بعض جهالة، بل إن طائفة منهم كانوا إلى جهالة الحال أقرب. ثم مثل الشيخ على بعض شيوخ أبي داود الذين

وكذلك قال صاحب "التقريب"⁽¹⁾، لكن في "تهذيب التهذيب"⁽²⁾ أن ابن حبان أوردته في "الثقات"، وخرج حديثه في "الصحيح"⁽³⁾، وسبقه إلى قول ذلك مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال"⁽⁴⁾.

هم أقل من الثقة، وبعضهم ضعفاء، ومنهم من لم يوثقه غير ابن حبان، ومنهم من جهل حاله، ومنهم من لم يجزم بتعيينه أحد من العلماء، ولا يدري من المراد به، وغير ذلك. ثم قال الشيخ سلامة: "والحاصل أنه لا يصح إطلاق توثيق شيوخ أبي داود في سننه؛ ولا يصح أيضاً توثيقهم دون شيوخ مالك، ويحيى القطان، وسليمان ابن حرب، وغيرهم ممن قال بعض كبار الأئمة إنهم لا يروون إلا عن ثقة، بل لعلة يكون في هؤلاء وغيرهم من هو أنقى حديثاً وأوثق شيوخاً من أبي داود. والحق أن رواية أبي داود وغيره من هؤلاء المحتاطين المنتهين تقوي الزاوي في أحيان كثيرة تقوية تختلف بحسب القرائن والأحوال، وبشروط تعرف من تتبع كلام الأئمة وتصرفاتهم في هذه المواضع". انتهى كلام الشيخ سلامة، وراجع تفصيل هذه المسألة عنده في "لسان المحدثين" (322-276/4). وقال الدكتور ماهر الفحل في بحثه: "شيوخ أبي داود كلهم ثقات الحقيقة بين التطهير والتطبيق" (ص: 13): "وخلاصة القول: إنه لا يحق لنا ولا لغيرنا توثيق أحد من شيوخ أبي داود على هذه القاعدة، وأن من ذكر ما ذكر من العلماء فإنما عنوا القبول العام لا التوثيق المطلق، وما أوقع المحررين في توثيق شيوخ أبي داود على هذه القاعدة افتقارهم إلى التوثيق واحتياجهم إلى ذلك من أجل مخالفة أحكام الحافظ".

ثم قلت أيضاً: ويستدل أيضاً على أن هذه القاعدة ليست بإطلاق بكلام أبي داود نفسه في "رسالته إلى أهل مكة" يقول: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده" فأني يكون في الحديث وهن شديد، وما لا يصح سنده يلزم منه أن يكون في روايته ضعافاً. مع أنه اشترط ألا يخرج من الحديث إلا ما كان أصح ما في الباب، وكذا ألا يروي عن المتروكين، وأنه يخرج الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، لكن لا يلزم من ذلك كله أنه لا يروي في "السنن" إلا عن ثقة. قال ابن رجب الحنبلي: "... نعم، قد يخرج -يعني الترمذي- عن سبيء الحفظ، وعمر غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه. وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة، وغيره. وقد قال أبو داود، في "رسالته إلى أهل مكة": "ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث، سبيء الحفظ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر. ومراده: أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قيل: "إنه متروك"، ومن قيل "إنه متهم بالكذب". وقد كان أحمد ابن صالح المصري، وغيره لا يتركون إلا حديث من اجتمع على ترك حديثه". ينظر: أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه (ص: 24، 26، 27، حاشية (4)، ص 27)، أبو بكر الحازمي، شروط الأئمة الخمسة: (ص: 167-170)، ابن رجب، شرح علل الترمذي (611/2-612)، محمد التورستاني، المدخل إلى سنن الإمام أبي داود (ص: 126).

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 322) ترجمة 3596.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (18/6).

(3) ابن حبان، الصحيح (185/5)، حديث 1869. كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، ذكر خبر احتج به من لم يحكم صناعة الحديث ونفى رفع اليدين في الصلاة في المواضع التي وصفناها.

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (186/8)، ترجمة 3186.

فقلت: أمّا حديثه في "الصحيح" فهو كما قالاً، لكنّي ما وجدتُ له ذكرًا في المطبوع من "الثقات"، ولعلّ نسختيهما من "الثقات" كان له فيها ذكر.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة، وافق قول عبد الرحمن فيه حكم من نقلت أحكامهم، وليس لأبي حاتم فيه قول.

الراوي الثامن: "عبّاس بن أبي طالب، وهو ابن جعفر، روى عن: فهد بن حيّان، وفُراد أبي نُوح، ويحيى بن أبي بكير، ومحمد بن القاسم الأسدي، وإسحاق بن منصور السلولي، سمعتُ منه مع أبي بَغداد وهو ثقة"⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم لما سُئل عنه: "صدوق"⁽²⁾، وقال بكونه "ثقة" مسلمة بن القاسم⁽³⁾، وابن حبان في "الثقات"⁽⁴⁾، وعبد الله بن إسحاق المدائني⁽⁵⁾، وترجمه الذهبي في "تاريخ الإسلام"⁽⁶⁾، واتفق قول ابن حجر⁽⁷⁾ مع قول أبي حاتم.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة، لم يخالف فيه ابن أبي حاتم، واجتمع على تعديله عبد الرحمن، وأبوه، لكنّ الأخير جعله صدوقًا.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (215/6)، ترجمة 1184. وقال البغدادي الخطيب: "العبّاس بن جعفر ابن عبد الله ابن الزُّبُرْقَان، أبو مُحَمَّد مولى العبّاس بن عبد المطلب، وهو العبّاس بن أبي طالب أخو يحيى، وكان الأصغر واسطي الأصل". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (25/14)، ترجمة 6547. وقد ذكره أسلم بن سهل الرزاز في "تاريخ واسط" (ص: 256).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (215/6).

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (115/5).

(4) ابن حبان، الثقات (513/8).

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (25/14).

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (99/6)، ترجمة 268. وقد نقل فيه قول أبي حاتم، ولم يذكر قول ابنه.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 292)، ترجمة 3163.

الراوي التاسع: "محمدُ بنُ الحسينِ بنِ إبراهيمِ بنِ الحرِّ، المعروفُ بابنِ إشكابِ الصَّغيرِ" (1) - وإشكابُ لقبٌ لأبيه-. روى عن: مصعبِ بنِ المقدَّامِ، ومحمدِ بنِ أبي عبيدةِ المسعوديِّ، ومعاويةِ بنِ هشامِ، وأبي المنذرِ إسماعيلَ بنِ عمَرَ، وعبدِ الصَّمَدِ ابنِ عبدِ الوارثِ، وأبي النَّضرِ هاشمِ بنِ القاسمِ، وإسحاقَ بنِ سُلَيْمانِ الرزازيِّ، سمعتُ منه معَ أبي، وهو ثقةٌ (2).

- أقوالُ النقادِ في الراوي:

قال أبو حاتم: "صدوق" (3)، وقال ابنُ خَرَّاش: "كانَ من أهلِ العلمِ والأمانة" (4)، وقال أبو بكر بنُ أبي عاصمٍ: "تَبَّتْ" (5)، وقال مسلمةُ بنِ القاسمِ: "ثقةٌ تَبَّتْ جَلِيلٌ" (6)، وذكره ابنُ حَبَّانٍ في "الثقات"، وأتبعه بقوله: "كانَ صاحبَ حديثٍ وَيَتَعَسَّرُ" (7) (8).

(1) فله أحوُّ أسُنُّ منه، واسمُه: عليّ، ابنُ إشكابِ الكَبِيرِ. ينظر: المرجع السابق، (ص: 400)، ترجمة 4713.

(2) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، الجرح والتعديل (229/7)، ترجمة 1262.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) الذهبي، تاريخ مدينة السلام (7/3).

(5) المزي، تهذيب الكمال (81/25)، ترجمة 5154.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (121/9).

(7) "يَتَعَسَّرُ: يمتنع، أي عن التحديث، وضدَّ المنعِ البَدَلُ". ابن منظور، لسان العرب (ص: 2939، 238). ويؤيِّده قولُ الجاروديِّ في "تذكرة الحقاظ" (1055/3): "رحلتُ إلى الطبرانيِّ فقَرَّبني وأذناني وكانَ يَتَعَسَّرُ في الروايةِ فقلتُ له: أيها الشيخُ تَتَعَسَّرُ عليّ وتَبْدَلُ للغيرِ؟ قال: لأنَّكَ تَعْرِفُ قدرَ هذا الشأنِ". وقد يمتنعُ المحدثُ عن التحديثِ لأحدِ الرواةِ، بحديثِ أحدِ المشايخِ أو مطلقاً، وعكس ذلكُ بَدَلُ المحدثِ وسخاؤه في الروايةِ لأحدِ الرواةِ. وامتناعُه عن التحديثِ له عدةُ أسباب. وليسَ كلُّ من امتنعَ عن تحديثِ راوٍ يكونُ مضعفاً له، وليسَ كلُّ من امتنعَ عن التحديثِ بحديثِ أحدِ المشايخِ يكونُ مضعفاً له. وكذلك بَدَلُ الحديثِ لأحدِ الرواةِ لا يلزمُ منه توثيقُ الشيخِ للطالبِ، فقد يبذلُ الشيخُ الحديثَ للراوي دونَ تفضيلٍ له، بل وهو غيرُ راضٍ عنه. وفي الذهبي، "سير أعلام النبلاء" (529/9): "قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: قالَ لي يحيى بنُ آدمَ: يجيئني الرجلُ ممَّنْ أبغضُهُ وأكرهَ مَجِيئُهُ، فأقرأُ عليه كلَّ شيءٍ معه لأستريحَ منه ولا أراه، ويجيءُ الرجلُ أودَّهُ، فأردُّه حتى يرجعَ إليّ". وينظر: مصطفى بن إسماعيل، شفاء الغليل بألفاظٍ وقواعدِ الجرح والتعديل (ص: 402-403).

(8) ابن حَبَّانٍ، الثقات (124/9).

ووصفه الخطيبُ البغداديُّ بقوله: "كَانَ حَافِظًا"⁽¹⁾، ومثَّلَ قَوْلَهُ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَزَادَ: "كَانَ صَدُوقًا ثَقَّةً، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْأَمَانَةِ"⁽²⁾، وَنَعَتَهُ الْمَزِيَّ أَيْضًا بِقَوْلِهِ "الْحَافِظُ"⁽³⁾، وَزَادَ الذَّهَبِيُّ عَنِ الْمَزِيَّ بِقَوْلِهِ: "الإمامُ الثَّقَةُ"⁽⁴⁾، ومثَّلَ الْمَزِيَّ ذَكَرَ ابْنُ حَجْرٍ، وَزَادَ: "صدوق"⁽⁵⁾. وَقَالَ ابْنُ الْمُنَادِي: "تُوفِيَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِعَشْرِ خَلَوْنَ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ ثَمَانُونَ سَنَةً، وَمِيلَادُهُ كَانَ فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، وَقَدْ يُغْلَطُ فِي تَارِيخِ مَوْتِهِ، فَيُقَالُ: فِي آخِرِ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقةٌ كما ذهبَ الجَمْعُ - والله أعلم -، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ "صَدُوقٌ"؛ وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِتَعْنِيَتِهِ فِي الرِّجَالِ، فَلَرَبَّمَا قَالَ فِي الرَّوَايِ "صَدُوقٌ" وَهُوَ "ثَقَّةٌ" كَمَا الْحَالُ فِي هَذَا⁽⁷⁾. غَيْرَ أَنَّ الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ الْإِمَامَ قَدْ رَوَى عَنْهُ فِي "صَحِيحِهِ" حَدِيثَيْنِ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "وَفِي "الزُهْرَةِ"⁽⁸⁾:

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (5/3)، ترجمة 617. وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَجْرٍ عَنِ الْخَطِيبِ فِي "التَّهْذِيبِ" (121/9) أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ ثَقَّةً حَافِظًا". وَعَلَّقَ مُحَقِّقُ "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" د. بشار معروف فقال: "ولعله تحريفٌ

في المطبوع من الخطيب". المزي، تهذيب الكمال (81/25)، حاشية 5.

(2) ابن حجر، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (169/12)، 1662.

(3) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (79/25).

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (352/12)، ترجمة 145.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 474).

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (5/3).

(7) قَالَ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ فِي "التَّكْوِينِ بِمَا فِي تَأْنِيْبِ الْكُوْثَرِيِّ مِنَ الْأَبْطَالِ" (ص: 547): "أبو حاتم -رحمه الله-

مَعْرُوفٌ بِالتَّشَدُّدِ، قَلَّمَا وَجَدْتُهُ يَقُولُ فِي رَجُلٍ "هُوَ صَدُوقٌ"، إِلَّا وَقَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُهُ". وللشيخ حاتم العوني في

"المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس" (240/1-242): "إنَّ مصطلح "صدوق" عند أبي حاتم -وربما عند

غيره أيضًا- ممَّا لَمْ يَنْصَبِطْ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ! فَهُوَ كَثِيرًا مَا يَصِفُ بِهِ كِبَارَ الْحَفَاطِ الْأَثْمَةِ، لَا

النَّقَاتِ فَحَسَبَ، فَلَا يَجُوزُ الْغَضُّ مِنْ دَرَجَةِ الرَّوَايِ لِمَجْرَدِ قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ: "صدوق" ... لَذَا فَإِنَّ حَظَّ

الرَّوَايِ عَنِ الْمَرْتَبَةِ (الثَّقَةِ) لِ (الصدوق) لِمَجْرَدِ وَصْفِ أَبِي حَاتِمٍ لَهُ بِذَلِكَ، مِنْهَجٌ غَافِلٌ عَنِ اصْطِلَاحِ أَبِي

حاتم في إطلاقه لهذا اللفظ على كبار الحفاظ".

(8) قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي مَقْدِمَةِ "تَعْجِيلِ الْمُنْفَعَةِ" (241/1-242): "... وَرِجَالُ الْكُتُبِ السَّنَةِ قَدْ جُمِعُوا فِي عِدَّةِ

تصانيف كرجال الصَّحِيحِينَ لِأَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ، وَمَنْ قَبْلَهُ لِلْحَاكِمِ، وَرِجَالِ الْبَخَارِيِّ لِأَبِي نَصْرِ

الكَلابَادِي، ثُمَّ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي. وَرِجَالُ مُسْلِمٍ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ مَنْجُوْبِيهِ، وَرِجَالِ الصَّحِيحِينَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيَّ

لبعض المغاربة سَمَاءَ "الزُهْرَةَ"، وَيَذْكَرُ عِدَّةً مَا لِكُلِّ مِنْهُمْ عِنْدَ مَنْ أَخْرَجَ لَهُ وَأَطْنَهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى شَيْوَحِهِمْ". وَقَدْ

عَلَّقَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ: الدُّكْتُورُ إِكْرَامُ اللَّهِ إِدْمَادُ الْحَقِّ فَقَالَ: "وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْمُؤَلِّفِ الْمَغْرِبِيِّ".

"رَوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ أَرْبَعَةً"⁽¹⁾، وفي "رجال الصحيح" للكلاباذي⁽²⁾: "رَوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فِي اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ، وَعَمْرَةَ الْقَضَاءِ، وَمَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ" - يعني في ثلاثة مواضع - والأمر كما ذهب إليه الكلاباذي من أنَّ لمحمد بن الحسن أحاديث ثلاثة عند البخاري، لا حديثين كما ذهب الخطيب، ولا أربعة كما نقل ابن حجر. قلت: ولعلَّه اختلاف نسخ - والله أعلم -⁽³⁾.

الراوي العاشر: "محمد بن المبارك الصوري"⁽⁴⁾، أبو عبد الله، روى عن: صدقة بن خالد، ويحيى بن حمزة، والهيثم بن حميد، والمغيرة بن عبد الرحمن، روى عنه: أبو النضر الفرديسي، وشعيب بن شعيب، وأبو زرعة الدمشقي، ومحمد بن عوف، قال عبد الرحمن: "سمعتُ أبي يقول ذلك، وقال أبو محمد: هو ثقة"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن يحيى النيسابوري: "كان أيقظ من رأيت بالشام"⁽⁷⁾، وروى عنه ابن معين، وقال: "كان شيخ الشام، بعد أبي مسهر"⁽⁸⁾⁽⁹⁾، ومثل قوله قال أبو داود⁽¹⁰⁾، وذكره البخاري في

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (122/9).

(2) الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (644/2)، ترجمة 1025.

(3) والأحاديث على ترتيب ورودها في الصحيح في: كتاب أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -، باب مناقب الحسن والحسين - عليهما السلام -، (ص: 452)، ح 3748، وكتاب المغازي، باب عمرة القضاء، (ص 512)، ح 4252، وكتاب استنابة المرتدين والمعادين وقتالهم، باب إثم من أشرك بالله، وعقوبته في الدنيا والآخرة، (ص 825)، ح 6920.

(4) صور: "بلدة كبيرة من بلاد ساحل الشام". السمعاني، الأنساب (564/3).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (104/8)، ترجمة 445.

(6) وكان محمد بن المبارك الصوري يقول: "عمل الله فأبى أنفع لك من العمل لنفسك". وعنه: "علامة المحبة مراقبة المحبوب وتحري رضاه". وعنه: "كذب من ادعى معرفة الله ويده في قِصاع المُتْرِفِين". تذكرة الحفاظ (386/1). وقد ذكر ابن عساكر قبلاً من أخباره، وخشيته، وتقواه. فلتنظر في: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (226/55)، ترجمة 6982.

(7) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (702/2)، ترجمة 502.

(8) أبو مسهر: ترجم له ابن أبي حاتم في "تقدمة الجرح والتعديل" (286/1) ترجمة مطولة وقال: "ومن العلماء الجهابذة النقاد بالشام من الطبقة الثانية: أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الدمشقي".

(9) أبو زرعة الدمشقي، تاريخه (ص: 105)، رقم 443، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (386/1)، لكن قال: "كان شيخ دمشق...".

(10) الذهبي، تذكرة الحفاظ (386/1). وعلق الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام" (451/5) على قولهم أنه رجل الشام بعد أبي مسهر: "يعني في الجلالة والعلم، وإلا فأبو مسهر عاش بعده ثلاث سنين". قلت: وقد توفي الصوري صاحب الترجمة سنة خمس عشرة ومائتين، وصلى عليه أبو مسهر، بينما توفي الأخير سنة ثمان عشرة ومائتين -رحمهما الله تعالى، وفرح كرب الشام وأهلها، وأهلك طاغيتها-.

"التاريخ الكبير"⁽¹⁾، وقال العجلي: "ثقة"⁽²⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽³⁾، والخليلي في "الإرشاد"⁽⁴⁾، وقال: "ثقة"⁽⁴⁾، وساق اسمه الذهبي في "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل"⁽⁵⁾، وقال الذهبي: "وثقه جماعة"⁽⁶⁾، و"نعتة في الكاشف" بقوله: "أحد الأئمة"⁽⁷⁾، وفي "السيرة": "الإمام، العابد، الحافظ، الحجّة، الفقيه، مُفتي دمشق، وحديثه مخرّج في الدواوين الستة"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر بتوثيقه أيضاً"⁽⁹⁾، لكنّه نقل في "تهذيب" عن الذهبي أنّه قال فيه: "أحاديثه تُستنكر"⁽¹⁰⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة، فوافق عبد الرحمن فيه البقية، ولم يذكر أبوه فيه جرحاً، ولا تعديلاً.

-
- (1) البخاري، التاريخ الكبير (240/1)، ترجمة 761.
(2) العجلي، معرفة الثقات (252/2)، ترجمة 1643.
(3) ابن حبان، الثقات (71/9).
(4) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (286/1)، ترجمة 111.
(5) الذهبي، ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: 183)، رقم 144، وهو مطبوع ضمن أربع رسائل في الحديث، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
(6) الذهبي، تذكرة الحفاظ (386/1).
(7) الذهبي، الكاشف (74/3) ترجمة 5194.
(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء (390/10)، ترجمة 107. وروى له البخاري في أصوله احتجاجاً حديثاً واحداً، في كتاب الجهاد، باب من اغبرّت قدامه في سبيل الله، وقول الله -تعالى-: ﴿لَا مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُيِّبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: 120]، (ص: 342)، حديث 2811. ولفظ الحديث: "ما اغبرتنا قداماً عبد في سبيل الله فتمسه النار"، من حديث عبد الرحمن بن جبر.
(9) ابن حجر، التقريب (ص504)، ترجمة 6264.
(10) ابن حجر، تهذيب التهذيب (423/9)، وقال د. بشار معروف محقق "تهذيب الكمال" (355/26): "وفي ما نقله ابن حجر عن الذهبي نظر؛ لأنّ الذهبي لم يُترجم له في "الميزان" أصلاً، وقوله "أحاديثه تُستنكر" قاله الذهبي في محمّد بن المتوكّل الآتي (4/ الترجمة 8114). والله أعلم". قلت: قد ترجم الذهبي في "الميزان" (24/4)، ترجمة 8114، لمحمّد بن المتوكّل العسقلاني، وقال: "ولمحمّد هذا أحاديث تُستنكر".

الراوي الحادي عشر: "يونس بن حبيب الأصبهاني، وهو يونس بن حبيب بن عبد القاهر ابن عبد العزيز بن عمر بن قيس الماصِر⁽¹⁾، العجلي، أبو بشر. روى عن: أبي داود الطيالسي، وغامر بن إبراهيم، وبكر بن بكار، ومحمد بن كثير الصنعاني. كتبت عنه بأصبهان وهو ثقة". وروى عن: أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، قال: "سألت أبا مسعود بن الفرات، قلت: "مثلك إذا كان ببلد، لم يجب أن نكتب عن أحد حتى نسألك عنه، فعمّن ترى أن أكتب؟" فقال: "يونس بن حبيب، بدأ به من بين جماعة محدثيهم. وتوفي سنة سبع وستين ومائتين"⁽²⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يروى عن أبي نعيم وأهل بلده. حدثنا عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ونسبه لنا، وهو صاحب مسند أبي داود الطيالسي"⁽³⁾، وقال أبو نعيم في "ذكر أخبار أصفهان": "إن ناساً غير ابن أبي حاتم، قالوا إنه ابن عبد العزيز ابن قيس العجلي، وهو ابن بنت حبيب بن الزبير الذي روى عنه شعبة، وكان ينزل المدينة، وهو من أروى الناس عن أبي داود -يعني الطيالسي-، وكان عظيم القدر، خطيراً، معروفاً بالستر

(1) الماصِر: "وتصح النسبة أيضاً بقولنا: "الماصري"، بميم مفتوحة، وصاد مكسورة، يتوسطهما ألف، ثم يتبعهم راء". كذا ذكر السمعاني في "الأنساب"، وفي "تهذيب اللغة": "قال الليث: "الماصِر: حبل يمد على نهر أو طريق تحبس السفن والسابلة لتؤخذ منهم العشور". وعند ابن الأثير مثل ما قال صاحب "التهذيب"، وزاد: "والماصِر: الحاجز. وقد تفتح الصاد بلا همز، وقد تهمز، فيكون من الأصر: الحبس، والميم زائدة. يقال: أصره يأصره أصراً، إذا حبسه. والموضع: ماصِر ومأصر، -يعني بفتح الصاد، أو كسرهما-، والجمع: ماصِر". وفي "ذكر أخبار أصفهان": "يقال: إن عمر بن قيس الماصِر كان مولياً لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وولاه الماصِر، فهو أول من مَصّر الفرات ودجلة". ينظر على التوالي: السمعاني، الأنساب (173/5)، الأزهرى، تهذيب اللغة (163/1)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (289/4). أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصفهان (354/2).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (237/9)، ترجمة رقم 1000. وفي "الجرح والتعديل" (318/2): "حدثنا عبد الرحمن، نا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل، قال: قلت لأبي مسعود أحمد بن الفرات: من ترى أن أكتب عنه؟ قال: عن يونس بن حبيب، وأبيد بن عاصم، ونفسين سمأهما". وروى عن يونس الأصبهاني هذا أنه قال: "قدّم علينا أبو داود الطيالسي، وأملى علينا من حفظه مائة ألف حديث، أخطأ في سبعين موضعاً، فلما رجع إلى البصرة، كتب إلينا: "بأنّي أخطأت في سبعين موضعاً، فأصلحوها". الإرشاد في معرفة علماء الحديث (240/1).

(3) ابن حبان، الثقات (290/9-291).

والصَّلاح⁽¹⁾، وذكره ابنُ الجَزَرِيِّ في "غايةِ النَّهايةِ في طبقاتِ القُرَّاءِ"، وقال: "مُقَرَّبٌ، عَدْلٌ، ضابِطٌ، ثِقَّةٌ"⁽²⁾، وقال ابنُ العِمادِ: "كانَ ذا ثِقَّةٍ، ذا صِلاحٍ، وجمالة"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وهو ثقة، كما قال ابنُ أبي حاتم وقالوا، ولم يذكر أبوه أبو حاتم فيه جرحاً، ولا تعديلاً.

المطلب الثاني: قوله في الراوي "ثقةٌ يُجمعُ حديثه":

جاء في "لسانِ العَرَبِ": "جَمَعَ الشَّيْءَ عن تَفَرُّقَةٍ يَجْمَعُهُ جَمْعًا، وَجَمَعَهُ، وَأَجْمَعَهُ فَاجْتَمَعَ"⁽⁴⁾. وقولهم: "ثِقَّةٌ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ": "هذا اللفظ يردُّ في حالتين: الحالة الأولى: إذا كان الراوي ممن يُكتبُ حديثه ولا يُهدرُ وإن لم يكن في منزلة من يُحتجُّ به، والحالة الثانية: إذا كان الراوي ثقةً وحديثه يُجمعُ عاليًا ونازلًا"⁽⁵⁾. ولم يقل ابنُ أبي حاتم هذه اللفظة سوى في راوٍ واحدٍ هو "رُوحُ بنُ القاسمِ"، وهو ثقةٌ بتوثيقِ ابنِ أبي حاتم، وأبيه، وجمع من النقاد. وقد روى له البخاريُّ ومسلم في أصول "صحيحهما" احتجاجًا. ثم إنَّ سفيانَ بنَ عُيينَةَ قال: "ما رأيتُ أحدًا طلبَ الحديثَ على رأسِ الكبرِ فحفظَهُ إلا رُوحُ بنُ القاسمِ". فلعلَّ قوله هذا يدلُّ على أنَّه قد طلبَ الحديثَ في الكبرِ، ففاته تحصيلُ الحديثِ بإسنادٍ عالٍ، إذ ربَّما فاتته شيوخٌ كبارٌ أيضًا قد تُوفوا قبلَ بدئه بالطلبِ، فيروي عنَّ روى عنهم، أو من روى عنَّ روى عنهم، وهكذا، فيصيرُ إسناده نازلًا، أو أنَّه قد حصلَ أولئك الشيوخِ، وغيرهم فرَوَى عنهم مباشرةً فصارَ إسناده عاليًا، فيجتمعُ له أحاديثٌ بإسنادٍ عالٍ مرةً، وغيرها بإسنادٍ نازلٍ في أخرى. -والله أعلم-.

(1) يُنظر: أبو نُعيم الأصبهاني، كتابُ ذكرِ أخبارِ أصبَهان (345/2). وقال في أول ترجمته: "... الماصِر أبو بشر سمعتُ أبا محمَّد بن حيان، قال سمعتُ أبا محمَّد بن أبي حاتم، ينسبه هذا". فقلت: إنَّ الذي نسبه له عبدُ الرحمن بن أبي حاتم هو أبو حاتم محمَّد بن حيان، لا أبا محمَّد بن حيان، وهو تصحيفٌ بيِّن.

(2) ابن الجَزَرِيِّ، غايةِ النَّهايةِ في طبقاتِ القُرَّاءِ (352/2)، ترجمة 3947.

(3) ابن العِمادِ، شذراتُ الذهبِ في أخبارِ من دَهَبَ (289/3).

(4) ابن منظور، لسانِ العَرَبِ (ص: 678).

(5) مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (361/1).

الراوي الذي قيلت فيه: قال في "الجرح والتعديل": "رُوِّحُ بْنُ الْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو غِيَاثٍ، بَصْرِيٌّ. رَوَى عَنْ: مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَالْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ. رَوَى عَنْهُ: يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَابْنُ عَلِيَّةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَعَزْرَعَةُ ابْنُ الْبَرْدِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَمِيْعِ الدَّمَشْقِيِّ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ"⁽¹⁾.
وقال ابنُ أبي حاتم في "العلل": "وَرُوِّحُ بْنُ الْقَاسِمِ ثَقَّةٌ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال سفيان بن عيينة: "ما رأيتُ أحدًا طلبَ الحديثَ على رأسِ الكبرِ فحفظَهُ إلا رُوِّحُ ابْنُ الْقَاسِمِ"⁽³⁾، ووثقه جمعٌ من الحفاظِ هم: "ابنُ معين"⁽⁴⁾، وأحمدُ فقال: "حدَّثنا عنه ابنُ عليَّةَ، وابنُ سَوَاءٍ، وهو ثَقَّةٌ، ولكنْ رَوَى عَنْهُ الصَّغَارُ"⁽⁵⁾.
وقال مرةً: "هو، وأخوه هشامُ بن القاسمِ من ثقاتِ البصريين"⁽⁶⁾، وكذا وثقه أبو حاتم، وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ⁽⁷⁾، وابنُ حِبَّانَ وَزَادَ: "كَانَ حَافِظًا مُتَقَنًّا"، وابنُ خَلْفُونَ فِي "الثقات".

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (495/3)، وقال مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (13/5): "قال ابن النّين، شارح البخاري: قال الشيخ أبو الحسن، يعني القاسمي: "ليس في المحدثين رُوِّحُ بالضم إلا ابن القاسم، فإنه رُوِيَ بالضم. قال ابن النّين: "روايتنا فيه الفتح". انتهى، هذا هو الصواب وما عداه يشبه أن يكون وهما، والله أعلم". قلت: وجل الذين ترجموا له - كما سبق بيأنهم - قد ضبطوا اسمه براءٍ مفتوحة، لا مضمومة". فيترجح ما قاله بالفتح - والله أعلم -.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (387/5).

(3) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (151/2)، 633.

(4) المرجع السابق (424/1)، 4136.

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (540/2)، مسألة 3560. والإمام أحمدُ توفي سنة (241هـ)، وقد حدّثه عن رُوِّحِ بْنِ الْقَاسِمِ (المُتوفى 141هـ) ابنُ عليَّةَ - إسماعيلُ بن إبراهيم بن مِقْسَمٍ - الذي توفي سنة (193هـ)، فبين وفاتي رُوِّحِ بْنِ الْقَاسِمِ، وابنِ عليَّةَ اثنتانِ وخمسونَ سنةً، فيكونُ ابنُ عليَّةَ الراوي عن رُوِّحِ أصغرَ منه سنًا بكثيرٍ - والله أعلم -.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (123/3)، ترجمة 2043.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (495/3).

وقال: "وثقه ابن نمير، وأبو جعفر السبتي"⁽¹⁾. وقال النسائي: "لا بأس به"⁽²⁾.

وذهب ابن حجر⁽³⁾، والذهبي، لمثل رأي البقية بالتوثيق. وقال كلاهما: "حافظ"، وزاد الذهبي في "السيرة": "حجة"، وذكر توثيق أبي حاتم، والناس له⁽⁴⁾، وفي "الكاشف": "ثبت"⁽⁵⁾، وفي "تاريخ الإسلام": "كان أحد الحفاظ المجودين"⁽⁶⁾.

وقال ابن حبان: "مات قبل الحجاج بن أرتاة، سنة إحدى وأربعين ومائة"، وقال ابن المديني: "مات سنة ثنتين وأربعين".

وقال الذهبي: "مات فيما يُخال إليّ قبل محمد بن إسحاق، في خلافة أبي جعفر المنصور، نحوًا من سنة خمسين ومائة"⁽⁷⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة كما ذهب الناس، وقد اجتمع قول عبد الرحمن، وأبيه، وأبي زرعة على توثيقه.

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (13/5).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (123/3).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 211)، ترجمة 1970.

(4) يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (404/6)، ترجمة 164.

(5) الذهبي، الكاشف (269/1)، ترجمة 1609.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (863/3).

(7) ابن حبان، الثقات (305/6)، محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (151/2)، 634، الذهبي، سير

أعلام النبلاء (404/6)، ترجمة 164.

المبحث الرابع:

الرواة المعدّلون بألفاظٍ تَقْصُرُ عن درجةِ السّابقةِ قليلاً⁽¹⁾

والألفاظُ التي أذكرها لابنِ أبي حاتم في هذا المطلبِ تَقْصُرُ من حيث ضبطِ روايتها عن ألفاظِ المرتبةِ السابقة، وهي المرتبةُ الثانيةُ التي وضعها ابنُ أبي حاتم في مراتبِ التعديلِ فقال: "وإذا قيل له إنّه: صدوقٌ، أو محلّه الصدقُ، أو لا بأسُ به، فهو ممّن يُكتب حديثُه ويُنظرُ فيه، وهي المنزلةُ الثانية"⁽²⁾.

المطلب الأول: قوله في الراوي "صدوق":

والصدقُ في اللغة: "تقيضُ الكذب، والصدقُ صيغةٌ مبالغة، وهي أبلغُ من الصادق"⁽³⁾. وفي اصطلاحِ المحدثينَ وصفٌ للعدلِ الضابطِ الذي خَفَّ ضبطُه. وقد كثرَ كلامُ العلماءِ في هذه اللفظةِ قديماً وحديثاً، وتباينت فيها آراؤهم، وأحكامهم على حديثِ أصحابها، وحكمُ تفردهم، وهذه اللفظةُ في المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ التعديلِ عندَ ابنِ أبي حاتم، وهي التي حكمُ أصحابها عنده أنّهم يُكتبُ حديثُهم وينظرُ فيه. وقد فصلتُ الكلامَ فيها عندَ حديثي عن مراتبِ التعديلِ فأكتفي بما ذكرتهُ هناك، وأدرسُ هنا نماذجَ ممّن قالَ فيهم ابنُ أبي حاتم "صدوق".

الراوي الأول: "أحمدُ بنُ محمدَ بنِ سعيدِ بنِ أبانِ بنِ صالحِ بنِ قيسِ القرشيّ، المعروفُ بالتَّبَعِيّ⁽⁴⁾ الهمدانيّ⁽⁵⁾. روى عن: الحسنِ بنِ موسى الأشيب، والقاسمِ بنِ الحكمِ الغنويّ، كتبتُ عنه وهو صدوق"⁽⁶⁾.

(1) وأعني بالسابقةِ أي المبحث الذي سبقَ هذا المبحث، وهو المبحث الثالث: الرواة المعدّلون بإفرادِ صفةِ التوثيق.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(3) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 2417).

(4) "بضم التاء المنقوطة من فوقها باثنتين، وفتح الباء الموحدة المشددة، وفي آخرها العينُ المهملة، هذه النسبةُ إلى تَبَعٍ". السمعاني، الأنساب (447/1).

(5) الهمدانيّ: "بالهاءِ والميمِ المفتوحتين والذالِ المنقوطةِ بعدهما، فهي مدينةٌ بالجبّالِ مشهورةٌ على طريقِ الحاجِ والقوافل". المرجع السابق (649/5).

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (72/2)، ترجمة 138.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابنُ حَبَّانٍ في "الثقات"، وقال: "حدَّثنا عنه شيوخنا، يُعْرَبُ"⁽¹⁾، وقالَ الخَطِيبُ البغداديُّ⁽²⁾، وابنُ الأثيرِ الجَزْرِيُّ⁽³⁾، والذهبيُّ: "كانَ ثقةً"، وزادَ الأخيرُ: "الإمامُ، مُحدِّثُ هَمَدَانَ"⁽⁴⁾. قالَ الخطيبُ البغداديُّ: "بَلَّغَنِي أَنَّ التَّبَعِيَّ ماتَ بِهَمَدَانَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَمائَتَيْنِ"⁽⁵⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ذهبَ ابنُ أبي حاتمٍ أَنَّهُ "صدوق"، ولم يحكِ أبوه فيه رأياً. في حين أن ابنَ حَبَّانٍ، وأبا بكرَ البغداديَّ، وابنَ الأثيرِ الجَزْرِيَّ، والذهبيَّ، أربعتهم على توثيقه؛ ولعلَّ اعتمادَ رأيِ ابنِ أبي حاتمٍ لتقدّمه أولى -والله أعلم-.

الراوي الثاني: "أحمدُ بنُ محمدَ بنِ يزيدِ بنِ مُسلمِ الأنصاريِّ، الأطرأبلسيِّ"⁽⁶⁾، المعروف بابنِ أبي الحناجر⁽⁷⁾، روى عن: المؤمِّلِ بنِ إسماعيلَ، ويحيى بنِ أبي بُكيرٍ، وموسى بنِ داودَ. كتبنا عنه وهو صدوق"⁽⁸⁾.

(1) ابن حَبَّانٍ، الثقات (50/8). وقالَ فيها: "منُ أهلِ همدان"، بدالٍ مهملة.

(2) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (145/6)، 2632.

(3) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (207/1).

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (612/12)، ترجمة 236.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (145/6).

(6) الأطرأبلسي: "بفتح الألف، وسكون الطاء، وفتح الراء، وضم الباء المنقوطة بواحدةٍ واللام، وفي آخرها السينُ المهملة، هذه النسبةُ إلى أطرأبلس، وهذا الاسمُ لبلدتين كبيرتين: إحداهما على ساحلِ الشامِ ممَّا يلي دمشق، والأخرى من بلادِ المغرب، وقد تسقطُ الألفُ عن التّي بالشّام، والمشهورُ بإثباتِ الألفِ". السمعاني، الأنساب (680/5). والراوي صاحبُ الترجمة منسوبٌ إلى أطرأبلس الشام.

(7) ابن أبي الحناجر: هكذا جاءت بحاءٍ مهملةٍ في "الجرح والتعديل"، وفي "الثقات" لابن حَبَّانٍ (146/9). و"الثقات" لابنِ قَطْلُوْبُعَا. أمَّا في "المستدرك على الصحيحين" (556/4)، و"تاريخ مدينة دمشق"، و"بغية الطلب" لابنِ العديم، و"سير أعلام" الذهبي (240/13): "أبي الحناجر" بخاءٍ معجمة.

(8) ابن أبي حاتمٍ، الجرح والتعديل (73/2)، ترجمة 144.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن الحسن بن قتيبة⁽¹⁾: "ما كتبت في الإسلام عن شيخٍ أهياً ولا أنبلَ من الخليل بن عبد القهار⁽²⁾، ومن ابن أبي الخناجر"⁽³⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁴⁾، والحاكم في "المستدرک": "قال يحيى بن محمد بن صاعد⁽⁵⁾، ثنا أحمد بن محمد بن أبي الخناجر، بطرابلس وكان ثقةً مأموناً"⁽⁶⁾، ونقل الذهبي في "تاريخ الإسلام" قول ابن أبي حاتم فيه، وقال: "وقال غيره: كان شيخاً جليلاً نبيلاً. وقال ابن أبي الخناجر: كنت في مجلس يزيد بن هارون فجاء المأمون فوقف علينا، وفي المجلس أوف، فالتقت إلى أصحابه وقال: هذا الملك"⁽⁷⁾، وفي "السير": وصفه "بالإمام، المحدث، مسند طرابلس"، ونقل كلام ابن أبي حاتم فيه، وقال: قال غيره: "كان لبيباً حليماً"⁽⁸⁾. وذكره في "العبر" في من توفي سنة أربع وسبعين ومائتين وقال: "كان من نبل العلماء"⁽⁹⁾. وقد ساق الشيخ الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" حديثاً من طريق أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم – هكذا سماه – ثم قال: "... يترجح عندي أن أحمد بن محمد بن يزيد ابن سليم إنما هو ابن مسلم الأنصاري الأطرابلسي المعروف بابن أبي الخناجر، قال ابن أبي حاتم: "كتبنا عنه وهو صدوق". وله ترجمة في "تاريخ ابن عساكر"⁽¹⁰⁾، ثم قال

(1) محمد بن الحسن بن قتيبة بن زيادة اللخميّ العسقلانيّ، أبو العباس. الحافظ الثقة محدث فلسطين (ت: 310هـ). ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (7/165)، ترجمة 484، وتذكرة الحقاظ (2/764)، ترجمة 765.

(2) الخليل بن عبد القهار، أبو جعفر الصيداويّ: كان رجلاً أديباً من أهل المروءات (ت: 277هـ). ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (17/37)، ترجمة 2017، الذهبي، تاريخ الإسلام (6/544)، ترجمة 185. (3) ابن عساكر، مرجع سبق ذكره (5/469).

(4) ابن حبان، الثقات (9/146)، وقد قلب ابن حبان اسمه فسماه: "محمد بن أحمد بن أبي الخناجر". (5) يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب أبو محمد مولى أبي جعفر المنصور: كان أحد حقاظ الحديث، وممن عني به، ورحل في طلبه. (ت: 318هـ). البغدادي، تاريخ مدينة السلام (16/341)، ترجمة 7489.

(6) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (4/556)، حديث 8287.

(7) ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب (3/1054).

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء (13/240).

(9) ينظر: الذهبي، العبر (1/395).

(10) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (2/298).

الشيخ في موضعٍ لاحقٍ من "السلسلة": هو "شيخُ الهيثم بن خَلْفٍ وَقَدْ وَثَّقَهُ"⁽¹⁾، بينما قال في "مشكلة الفقر": "ابن أبي الخناجر -بالخاء-، ولم أعرفه"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقةٌ كما قال غير ابن أبي حاتم، فيه حين أنه جعله "صدوقًا". ولم أجد فيه جرحًا، ولا وجدت لأبي حاتم فيه قولًا.

الراوي الثالث: "إبراهيم بن مالك البزاز البغدادي". روى عن: رُوح بن عُبَادَةَ، وأبي أُسَامَةَ، ومحمد بن عُبَيْدٍ، وزيد بن حُبَابٍ، وجعفر بن عَوْنٍ، ومُحَاضِرٍ، وشبابة، ويَزِيد بن هَارُونَ، وأبي داود الحَفَرِيِّ. سمعتُ منه مع عبد الله بن أحمد بن حنبلٍ، وهو صدوقٌ وكان من الصالحين، وكان يَغْرِسُ النَّخِيلَ الصَّغَارَ فَإِذَا غَرَسَ نَخْلَةً لَمْ يَبْرَحْ حَتَّى يَخْتَمَ الْقُرْآنَ، وَكَانَ يَحْمِلُ النَّخِيلَ مِنَ السَّنَدِ"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن مخلد: "كان من خيار المسلمين"⁽⁴⁾، وعده ابن حبان في "الثقات"⁽⁵⁾، وقال الخلال، عن أبي الحسن الدارقطني: "ثقة"⁽⁶⁾، وقال ابن الجوزي: "كان ثقةً من خيار المسلمين"⁽⁷⁾، وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام": "ثقةٌ مُسْنَدٌ"⁽⁸⁾. "ومات يوم السبت لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب، سنة أربع وستين ومائتين، وقد بلغ الثمانين"⁽⁹⁾.

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (394/4).

(2) الألباني، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجه الإسلام (ص:51).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (140/2)، ترجمة 457.

(4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (132/7).

(5) ابن حبان، الثقات (86/8).

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (132/7).

(7) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (192/12).

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (289/6)، ترجمة 105.

(9) البغدادي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة صالح من خيار المسلمين - كما قالوا-، بينما قال ابن أبي حاتم "صدوق"، وليس لأبي حاتم فيه قول.

الراوي الرابع: "جَعْفَرُ بْنُ مُكْرَمِ الدُّورِيِّ"⁽¹⁾ البغدادي، روى عن: أَزْهَرَ السَّمَّانِ، وَقُرَيْشِ بْنِ أَنَسِ، وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الحَنْفِيِّ، كَتَبْنَا بَعْضَ حَدِيثِهِ فَلَمْ يَقْضِ السَّمَّاعُ مِنْهُ وَهُوَ صَدُوقٌ"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن الجوزي: "هو ثقة صدوق"⁽³⁾، وترجم له أبو عبد الله الذهبي في "تاريخ الإسلام"، لكنه جاء بقول ابن أبي حاتم فيه⁽⁴⁾، وقال محمد بن مخلد: "مات في جمادى الأولى، سنة أربع وستين ومئتين"⁽⁵⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وأما وإني ما وجدت فيه سوى ما قاله عبد الرحمن فيه من كونه صدوقاً، وما قاله ابن الجوزي إنه "صدوق ثقة"، فلعل القول فيه قول ابن أبي حاتم؛ إذ قد كتب بعض حديثه، وعابنه، مع أنه ما سمع منه، فيكون كما قال -والله أعلم-. وأما أبو حاتم فلم يذكره بشيء.

(1) الدُّورِيُّ: بالدال والراء المهملتين، هذه النسبة إلى مواضع وحرفه، والدور محلّة، وقرية أيضاً ببغداد. السمعاني، الأنساب (503/2).

(2) ابن أبي حاتم، (491/2)، ترجمة 2011.

(3) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (193/12)، ترجمة 1699.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (308/6)، ترجمة 161.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (64/8)، ترجمة 3575.

الراوي الخامس: "الحسن بن سعيد البرزاز" (1) المخرمي (2)، قرابة سعدان بن نصر (3). روى عن: ابن عيينة، ومعمّر بن سليمان، ويونس بن محمد، وأبي بدر. أتيناؤه فلم يقض مصادفته وهو صدوق (4).

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه صاحب "تاريخ مدينة السلام"، وأورد فيه قول ابن أبي حاتم (5)، وقال في "تاريخ الإسلام": "شيخ صدوق" (6)، ومثله في "سير النبلاء": وزاد "العالم، معمّر"، ثم ذكر الذهبي أن منهم من سمّاه الحسين (7)، وقال محمد بن مخلد: "مات سنة أربع وستين ومئتين، في جمادى الأولى" (8).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوق كما قال أبو محمد -مع أنه أتاه فلم يقض مصادفته-، وتبعه الذهبي، وليس لغيرهما فيه قول!

(1) البرزاز: "بفتح الباء المنقوطة بواحدة والزايين المعجمتين بينهما ألف، هذه اللفظة ثقالة لمن يبيع البر وهو الثياب". السمعاني، الأنساب (338/1).

(2) وترجمه في "تاريخ مدينة السلام" فقال: "الحسن بن سعيد بن عبد الله أبو محمد الفارسي البرزاز، ويعرف بابن البسنتبان. وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في "توضيح المشتبه" (94-93/5): "البسنتبان: بموحدة مضمومة ثم سين مهملة ساكنة ثم مثناة فوق مفتوحة ثم نون ساكنة ثم موحدة مفتوحة ثم الألف تليها النون. وفي "أنساب" السمعاني (347/1): "هذه الكلمة إنما يقال بوستان بان" يعني الذي يحفظ البستان والكرم" وهي كلمة فارسية. أمّا المخرمي: فقد تقدم بيان هذه النسبة.

(3) سعدان بن نصر البغدادي. قال ابن أبي حاتم، وأبوه هو "صدوق". ينظر: الجرح والتعديل (290/4)، ترجمة 1256.

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (16/3)، ترجمة 58.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (8/289)، ترجمة 3787.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (6/312)، ترجمة 180.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (12/557)، ترجمة 216. لكن الخطيب في "تاريخ مدينة السلام" (8/580)، ترجمة 4057 ترجم فقال: "الحسين بن سعيد بن عبد الله المخرمي، ويعرف بابن البسنتبان، وهو أخو الحسن بن سعيد"، وقال الذهبي في "السير" (12/557)، ترجمة 216: "الحسن بن سعيد، ويقال الحسين". ولم أستطع الجزم إذا ما كان الحسين أخوه كما قال الخطيب، أم هو كما ذهب الذهبي!

(8) البغدادي، مرجع سبق ذكره (8/289)، ترجمة 3787.

الراوي السادس: "الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي"⁽¹⁾. روى عن: مبارك بن سعيد أخي سفيان الثوري، وأبي حفص الأبار، وخلف بن خليفة، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعت منه مع أبي بسامرا، وبغداد، وهو صدوق. وسئل أبي عنه فقال: صدوق"⁽²⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين: "ليس به بأس"، ومرة قد "أنتى عليه خيرا"، وقال عبد الله بن أحمد عنه: "ثقة"، قال عبد الله: وكان يختلف إلى أبي"⁽³⁾، وقال النسائي: "لا بأس به"⁽⁴⁾، وقال مسلمة ابن القاسم: "ثقة"⁽⁵⁾.

وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁶⁾، وكقول النسائي قال الدارقطني⁽⁷⁾، وقال السمعاني: "محدث كبير ثقة"⁽⁸⁾، ونعته الذهبي بقوله: "الإمام، المحدث، الثقة، مسند وقته، وكان من علماء الحديث، وقال أيضا: "انتهى علو الإسناد اليوم، وهو عام خمسة وثلاثين إلى حديث الحسن بن عرفة، كما أنه كان سنة نيف وستين وست مائة أعلى شيء يكون، وكان صاحب سنة واتباع"⁽⁹⁾، وقال الصفدي: "تفرّد عن جماعة من المشايخ"⁽¹⁰⁾.

وقال ابن حجر: "صدوق"⁽¹¹⁾. و"توفي سنة سبع وخمسين ومائتين"⁽¹²⁾.

(1) العبدي: بفتح العين المهملة، وسكون الباء المنقوطة بواجدة، وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى

عبد القيس في ربيعة بن نزار. السمعاني، الأنساب (135/4).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (31/3)، ترجمة 128.

(3) البغدادي، مرجع سبق ذكره (400/8-401)، 3885.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (293/2)، 523.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) ابن حبان، الثقات (179/8)، 12852.

(7) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني (ص158)، 118.

(8) السمعاني، الأنساب (137/4).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (547/11-551)، 163.

(10) "وسئل الحسن بن عرفة: كم تعد من السنين؟ فقال: مئة سنة وعشر سنين. لم يبلغ أحد من أهل العلم هذا

السن غيري. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "عاش الحسن بن عرفة مئة وعشر سنين، وكان له عشرة

أولاد سماء بأسماء الصحابة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد

الرحمن، وأبو هريرة". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (401/8).

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 250)، 2540.

(12) يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (64/12)، 3347.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقةٌ مُسنَدٌ، مُعَمَّرٌ كما قال الأكثرُ تصریحًا بقولهم "ثقة"، أو لفظة تشبیهها وثقارها، كقول ابنِ معین مرةً "ليسَ به بأس"، وقولِ النسائي: "لا بأسَ به"، بينما ذهبَ عبدُ الرحمن، وأبوه، وابنُ حجرٍ أنَّه "صدوق"، وقد سمعَ منه الأولانِ بسامرا، وبغداد.

الراوي السابع: "الحسن بن ناصح الخلال" (1) المُخَرَّمِي (2)، نزيلُ سامرا بالكُرخ. روى عن: إسحاق بن منصور السُلِّي، ويونس بن محمد، ومحمد بن سابق، ويعقوب الزُهري، ومنصور بن سلمة. أدركته ولم أكتب عنه وكان صدوقاً (3).

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره أحمد بن عليّ البغدادي، وأوردَ فيه قولَ ابنِ أبي حاتم (4)، وترجمه محمد بن أحمدَ الذهبيُّ في "تاريخ الإسلام" مرتين: قال في "الطبقة السابعة والعشرين": "كان صدوقاً فيما بلغني"، وفي الثانية في "الطبقة الثامنة والعشرين" نقلَ قولَ ابنِ أبي حاتم فيه (5).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ولعلَّ القولَ فيه هو ما قاله ابنُ أبي حاتم، مع أنَّه لم يكتب عنه، ولا حكى فيه أحدٌ غيره شيئاً.

(1) الخلال: "بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام ألف، هذه النسبة إلى عمل الخَلِّ أو بيعه". السمعاني، الأنساب (422/2).

(2) المُخَرَّمِي: "بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة، هذه النسبة إلى المُخَرَّم، وهي محلَّة مشهورة ببغداد. وإنما قيل له المُخَرَّم لأنَّ بعضَ ولدِ يزيد بن المخرم نزلها فسميت به". السمعاني، الأنساب (223/5).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (39/3)، 167.

(4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (473/8)، ترجمة 3967.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (315/6)، ترجمة 188، و(537/6)، ترجمة 158.

الراوي الثامن: "حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو الرَّبَّالِيِّ"⁽¹⁾. روى عن: زَيْدِ بْنِ الْحُبَّابِ، أَدْرَكْتُهُ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ، وَهُوَ صَدُوقٌ"⁽²⁾.

- أقوالُ النقادِ في الراوي:

قالَ ابنُ خُرَيْمَةَ: "كَانَ مِنَ الْعُبَّادِ"⁽³⁾، وقالَ أبو الحُسَيْنِ بِنُ قَانِعٍ: "ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ"⁽⁴⁾، وقالَ مَسْلَمَةُ الأَنْدَلِيسِيِّ فِي كِتَابِ "الصَّلَاةِ": "حَدَّثَنَا عَنْهُ ابْنُ مُبَشَّرٍ، وَلَا بِأَسَرِّهِ"⁽⁵⁾، وَأوردَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي "ثِقَاتِهِ"، وقالَ: "حَدَّثَنَا عَنْهُ شَيْوْخُنَا"⁽⁶⁾، وقالَ عَبْدُ الصَّمَدِ البُخَارِيُّ: "ثِقَّةٌ"⁽⁷⁾، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ، كَقَوْلِ ابْنِ قَانِعٍ"⁽⁸⁾، وَزَادَ السَّمْعَانِيُّ عَنْهُمَا لَفْظَةً:

(1) الرَّبَّالِيُّ: "بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَاللَّامِ بَعْدَ الأَلْفِ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى رَبَّالٍ وَهُوَ الجَدُّ لأبِي عَمْرٍو حَفْصِ ابْنِ عَمْرٍو بِنِ رَبَّالِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَجَلَانَ المَجَاشِعِيِّ الرَّبَّالِيِّ الرَّقَاشِيِّ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ". السَّمْعَانِيُّ، الأَنْسَابِ (41/3).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (185/3)، ترجمة 799.

(3) نقله عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (414/2)، وأنه قاله في "صحيحه"، وكذلك جاء في "التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال" لمُغَلَطَائِي (ص: 250). ولم أعتز على القول لابن خزيمة في "الصحيح"، ولعله كان في نسخة مغايرة منه وقعت لابن حجر، ومُغَلَطَائِي.

(4) المزي، تهذيب الكمال (54/7)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (414/2) وجاء في "تاريخ الخطيب" (91/9)، ترجمة 4272: "قالَ عَبْدُ الباقِي بِنُ قَانِعٍ، إِنَّ حَفْصَ بْنَ عَمْرٍو الرَّبَّالِيَّ ماتَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمائَتَيْنِ". وعنه نقلَ المزي، وابن حجر، لكن ليس في "تاريخ البغدادي" قولَ ابنِ قَانِعٍ فِيهِ: "ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ"! وجاءَ فِي "التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال" (ص: 250) قولَ مُغَلَطَائِي: "وَيُنْبَغِي أَنْ يُثَبَّتَ، فِي قولِ المزي: (قالَ ابنِ قَانِعٍ: مَأْمُونٌ) نَظْرًا، فَإِنِّي نَظَرْتُ فِي عِدَّةِ نَسَخٍ مِنْ "تاريخه" فَلَمْ أَجِدْ فِيهَا لَفْظَةً: مَأْمُونٌ". قلتُ: ولم ينقلَ الذهبيُّ فِي "تذويبِ التهذيب" (400/2)، ولا الخزرجيُّ فِي "خلاصته" (ص: 88)، ولا سبطُ ابنِ العَجَمِيِّ فِي "نهاية السؤل" (429/3) قولَ ابنِ قَانِعٍ: "ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ" بل نقلوا سَنَةً وَفَاتِهِ عَنْهُ فَحَسِبَ. وقد عزا محقق "نهاية السؤل" كلامَ ابنِ أبي حاتمِ فِي الراوي لأبيه.

(5) طلاب وطالبات مرحلة الماجستير، جامعة الملك سعود، التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمُغَلَطَائِي (ص: 250). وقد عزا محقق "تهذيب الكمال" بشار معروف ترجمته "إكمال التهذيب"، ولم أجد له ترجمة في "المطبوع".

(6) ابن حبان، الثقات (201/8). وقد قالَ ابنُ حِبَّانٍ "حفص بن عمر" لا "عمرو، ونسبه مجاشعياً"، وكذلك فعلَ السَّمْعَانِيُّ فِي "الأَنْسَابِ" (41/3)، وتبعه ابْنُ الأثيرِ فِي "اللُّبابِ" (14/2).

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب (415/2).

(8) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (91/9).

"صدوق" (1)، وقال ابن الأثير: "ثقة" (2) وفي "مشيخة البغوي" للحافظ ابن الأخصر: "كان صدوقاً" (3)، وقال الذهبي: "ثبت"، وذلك في "الكاشف" (4)، أما ابن حجر فقال: "ثقة عابد" (5)، وقال الشيخ الألباني: "ثقة" (6)، وقال أبو الحسين بن قانع: "مات سنة ثمان وخمسين ومئتين" (7).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة، موافقة لقول الأكثر. بينما جعله ابن أبي حاتم "صدوقاً"، مع أنه لم يسمع منه، وليس لأبيه فيه قول.

الراوي التاسع: داود بن سليمان، أبو سهل الدقاق (8)، نزيل سامرا، روى عن: خنيس بن بكر ابن خنيس، ومحمد بن مصعب القرظساني، ومحمد بن سابق، كتبت عنه مع أبي بسامرا، وهو صدوق (9).

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره النسائي في أسماء شيوخه، وقال: "سويح كتبتنا عنه بالنظر" (10) صدوق (11).

(1) السمعاني، الأنساب (41/3). وجاء في حاشية "كاشف" الذهبي (343/1) قال: "السمعاني قال فيه: ثقة مأمون صدوق"، وذلك أنه أخذ ترجمته وتوثيقه من "تاريخ بغداد"، وهو أخذ توثيقه من ابن أبي حاتم "الجرح"، وفيه: "صدوق". ثم نقل عن الدارقطني أنه قال فيه: "ثقة مأمون"، فجمع السمعاني بين القولين.

(2) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (14/2).

(3) طلاب وطالبات مرحلة الماجستير، جامعة الملك سعود، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(4) الذهبي، الكاشف (343/1) ترجمة 1163.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 173)، ترجمة 1428.

(6) الألباني، إرواء الغليل (243/3).

(7) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (91/9).

(8) الدقاق: "بفتح الدال المهملة، والألف بين القافين، الأولى مشددة، هذه النسبة إلى الدقيق وعمله وبيعه". السمعاني، الأنساب (485/2).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (414/3)، ترجمة 1894.

(10) النضر: "بالفتح ثم السكون، وزاء، كل موضع قريب من أرض العدو يُسمى نضراً؛ كأنه مأخوذ من النضرة وهي الفرجة في الحائط، وهو في مواضع كثيرة منها نضر الشام، وجمعه نضور، وهذا الاسم يشمل بلاداً كثيرة...". الحموي، معجم البلدان (79/2).

(11) النسائي، تسمية مشايخ النسائي (ص: 87)، ترجمة 78.

وقال الخطيب: "وكان اسمه داود، ولقبه بُنان، وهو الغالبُ عليه، وكان ثقة"⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"، ووافق الخطيب على القول بلقبه⁽²⁾. وقال المزي: "هو أشهر بلقبه"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوق، كما ذهب الأئمة: ابن أبي حاتم، والنسائي، وابن حجر، انفرد أبو بكر البغدادي بالقول إنّه: "ثقة"، وقد كتب عنه عبد الرحمن مع أبيه، دون أن يحكم عليه الأخير بشيء.

الراوي العاشر: سليمان بن توبة النهرواني⁽⁴⁾، ويقال له سلمان. روى عن: روح بن عبادة، وأبي النصر هاشم بن القاسم، وحجين بن المثنى، وشبابة بن سوار، وي زيد بن هارون، كتب عنه بنهروان، وكان صدوقاً⁽⁵⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁶⁾، وقال الحسن بن محمد الخلال عن الدارقطني: "ثقة"⁽⁷⁾.

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (588/7)، 3493، وذكره أيضاً في (341/9)، 4425.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 198)، 1787. وينظر: محمد بن طاهر المقدسي، معرفة الألقاب (ص: 38).

(3) المزي، تهذيب الكمال (397/8).

(4) وهذه نسبة إلى النهروان: "بفتح النون وسكون الهاء وفتح الراء المهملة والواو وفي آخرها نون أخرى، بليدة قديمة على أربع فراسخ من الدجلة، وقد خربت أكثرها، ولها نواح كثيرة، وقرى يتصل بعضها ببعض". الأنساب (544/5). ووقع فيه: "أربع فراسخ"، بتذكير العدد "أربع"، والصواب أن يكون "أربعة فراسخ" بالتأنيث؛ مخالفة للمعهود.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (104/4)، ترجمة 463.

(6) ابن حبان، الثقات (301/8).

(7) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (286/10)، ترجمة 4738. وقد جزم الخطيب بأن اسمه "سلمان"، وقال ابن عساكر في "المعجم المشتمل" (ص: 131)، ترجمة 383: "سلمان، ويقال سليمان"، -وزاد ابن عساكر في نسبه ابن زياد، بعد توبة-. في حين أن ابن أبي حاتم -كما تقدم- قال: "سليمان، ويقال سلمان". وتبعه الذهبي في "تاريخ الإسلام" (338/6)، والمزي في "تهذيب الكمال" (240/11)، أما ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (136/4) فذكره "سلمان بن توبة، وقال يأتي في سليمان". وفي (176/4)، فترجم له فيمن سمي سليمان، وقال: "ويقال سلمان". وفي "التقريب" فقال: "سلمان بن توبة، صوابه سليمان، يأتي في (2540) وفيها قال: "سليمان بن توبة النهرواني، ويقال سلمان". ابن حجر، التقريب (ص: 246). وذكر الدكتور بشار معروف محقق "تاريخ مدينة السلام" (286/10)، حاشية (3) قال: "ولما كان الخطيب قد جزم بكونه سلمان، وهكذا جاء في النسخ أينما ورد، لذلك عددنا ما جاء في المطبوع "سليمان" تحريفاً".

ومثله قال الذهبي⁽¹⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽²⁾. وقال محمد بن مخلد: "مات سلمان ابن توبة النهرواني في صفر، سنة إحدى وستين يعني ومئتين"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوق كما قال ابن أبي حاتم، إذ هو قد كتب عنه، وخبر حاله، ووافقه الحافظ العسقلاني - والله أعلم-، بينما ذهب الدارقطني، والذهبي أنه "ثقة"، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

الراوي الحادي عشر: "عمر بن نصر، أبو حفص النهرواني، روى عن: شبابة، ويزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء، كتبت عنه بنهروان وهو صدوق"⁽⁴⁾.

أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "من أهل نهاوند، روى عنه أهل العراق"⁽⁵⁾، وفي "تاريخ بغداد"، نقل قول ابن أبي حاتم فيه⁽⁶⁾، وكذا الذهبي في "تاريخ الإسلام"⁽⁷⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ويبدو أنه صدوق كما ذهب ابن أبي حاتم، إذ لم أجد من النقاد أقوالاً غير الذي ذكرت، وهو غير كافٍ للخروج بحكم آخر عليه، فهو كما قال ابن أبي حاتم -والله أعلم-، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

(1) الذهبي، الكاشف (343/1)، 2092.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 246).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (287/10).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (137/6)، ترجمة 452.

(5) ابن حبان، الثقات (447/8)، وقال ابن حبان: "من أهل نهاوند". وهي بلدة من بلاد الجبل قديمة، كانت

بها وقعة للمسلمين زمن عمر رضي الله عنه". السمعاني، الأنساب (541/5). بينما قال ابن أبي حاتم:

"كتبت عنه بنهروان"، نسبه وغيره: "النهرواني".

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (45-44/13)، 4866.

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (132/6)، ترجمة 377.

الراوي الثاني عشر: "الفضل بن شاذان بن عيسى المقرئ، أبو العباس. روى عن: إسماعيل بن أبي أويس، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وسعيد بن منصور، ومهدي ابن جعفر، وإبراهيم بن حمزة، والليث بن خالد البلخي، وإبراهيم بن موسى، كتب عنه أبي، وكتبت عنه وهو صدوق"⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الخليلي في "الإرشاد": "قديم، مذکور بعلم القرآن، سمع منه ابن أبي حاتم، وابنه العباس، كبير المحلل بالري، في السنة يُقارن بأبي حاتم في شأنه، وله معرفة عظيمة بالقراءات، والتفسير، وتصانيف كثيرة، حكى لي بعض أهل الري أن الجن كانت تستمع إليه وتبكي!"⁽²⁾، وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام": "شيخ الإقراء بالكوفة، ونقل عن أبي عمرو الداني أنه لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه، وعدالته، وحسن اطلاعه"⁽³⁾، ووصفه ابن الجزري بقوله: "الإمام الكبير، ثقة عالم"⁽⁴⁾. وقال الذهبي: "هو قديم الموت"⁽⁵⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنته قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقة مقرئ، صاحب معرفة بالقراءات والتفسير -كما قالوا-، وقد كتب عنه أبو حاتم وابنه، وقد قرأ عليه عبد الرحمن القرآن قبل أن يشرع في طلب الحديث، فقال: "لم يدعني أبي أطلب الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان"⁽⁶⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (63/7)، 360.

(2) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (687/2)، 449.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (149/20)، ترجمة 119. وقال الذهبي: "حدث عنه: أبو حاتم، وابنه عبد الرحمن وقال: "ثقة" ومثله قال في "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار" (463/1). والذي في "الجرح والتعديل" أن ابن أبي حاتم قال فيه "صدوق"، لا "ثقة" كما أثبتته في المتن، ولعل الذهبي وقع على نسخة مغايرة من "الجرح والتعديل". وقال ابن فطويعاً في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (518/7-519)، 2562. "قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي، وكتبت عنه، وهو صدوق ثقة". وقد عزا محقق الكتاب شادي بن محمد بن سالم آل نعمان قول ابن أبي حاتم للموضع نفسه في "الجرح والتعديل" الذي نقلته آنفاً.

(4) غاية النهاية في طبقات القراء (10/2)، 2562.

(5) ابن الجزري، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (463/1).

(6) الذهبي، تذكرة الحفاظ (830/3).

الراوي الثالث عشر: "محمد بن إسحاق المعروف بابن سبويه⁽¹⁾ المروزي⁽²⁾ نزيل مكة. روى عن: عبد الرزاق، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن يزيد. سمعت منه بمكة سنة ستين ومائتين. وكان صدوقاً من العبّاد"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قد أورده ابن حبان ضمن "الثقات"، وأتبعه بقوله: "سكن مكة، يروي عن يزيد بن هارون، وعبد الرزاق، حدثنا عنه عبد الرحمن بن قيس وغيره"⁽⁴⁾، وابن عدي في "الكامل" قال: "ضعيفٌ يَقلِبُ الأحاديثَ ويسرفُها"، ثم ساق له عدّة أحاديث، وعلّق بعدها: "وهذه الأحاديث التي أُمليتها لمحمد بن إسحاق السجزي عن عبد الرزاق، عن معمر والثوري كلّها غيرُ محفوظة وله غيرها

(1) سبويه بالسين المهملة: كذا ذكر ابن أبي حاتم، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (1417/3)، والأزدي في "المؤتلف والمختلف" أيضاً (ص: 72) وابن مأكولا في "الإكمال" (24/5)، وابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (39/3)، وتبعهم ابن حجر في "لسان الميزان" (549/6) - وإن كان المحقق قد ذكر أنه قد وقع في نسخة (ص ل) بالمعجمة-، جميعاً ذكروه بسين مهملة، بعدها باءٌ مُعجمة موحدة، فقال الدارقطني: "وأما سبويه"، بالسين غير معجمة .. ثم ذكر محمد بن إسحاق بن سبويه، وقال: "حدثنا عنه أبو بكر النيسابوري". ونقل الأمير في "الإكمال" قال: "ذكره عُنجار في "تاريخ بخارى"، فقال: محمد بن إسحاق بن سبويه البيكندي، سكن مصر، -ذكره بالسين المعجمة-. وغيرهم قد ذكره بشين معجمة، كابن عدي في "الكامل" (538/7) فقال: "يُعرفُ بابن سبويه"، والذهبي في "الميزان" (476/3)، وقد ذكره الذهبي في "المشتبه" (390/2) أيضاً بمهملة، لكن قال: "ويقال بمعجمة". ومثل قول الذهبي في "المشتبه" قال ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (289/5)، ومثلها قال في "تبصير المنتبه" (772/2). والذي يترجح لي -والله أعلم- أن تكون بمهملة لا معجمة!

(2) كذا نسبه ابن أبي حاتم مروزيًا، وقد جاءً بأَنسابٍ مختلفةٍ عندَ بقية الذين ترجموه، فنسبه ابن حبان فقال: "السجستاني، ونسبه ابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر قالوا: "السجزي": وهذه نسبة إلى "سجستان" أيضاً على غير القياس، كما قال ابن مأكولا في "الإكمال" (550/4)، وهي في بلاد أفغانستان. بينما نقل ابن مأكولا في "الإكمال" (24/5) عن عُنجار أنه ذكره في "تاريخ بخارى" وقال فيه: "البيكندي"، وقد ذكر الذهبي أيضاً في "التاريخ" (394/6)، ترجمة 386 أن محمد بن إسحاق هذا هو ذاته البيكندي، وترجم له برقم 383، وقال: "محمد بن إسحاق بن سبويه، بشين معجمة، ويقال: بمهملة، أبو عبد الله البخاري، ويقال: البيكندي".

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (196/7)، ترجمة 1101.

(4) ابن حبان، الثقات (129/9).

مِمَّا لَا يَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ النَّقَاتِ"⁽¹⁾، وَعَنْهُ نَقَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ"⁽²⁾. وَكَذَلِكَ فَعَلَ الذَّهَبِيُّ فِي "دِيَوَانِ الضَّعْفَاءِ"⁽³⁾، وَ"مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ"، وَسَاقَ لَهُ فِي الثَّانِي حَدِيثًا رَوَاهُ، وَقَالَ: "هَذَا بَاطِلٌ"⁽⁴⁾، وَمِثْلَهُمْ ابْنُ حَجَرَ فِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ"⁽⁵⁾، لَكِنَّ الذَّهَبِيَّ فِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ" قَالَ: "كَانَ صَدُوقًا صَالِحًا مِنَ الْعُبَادِ، سَمِعَ مِنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَثَبْتَنِي عَلَيْهِ. وَأُظِنَّهُ الْبَيْكَنْدِيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ أُنْفًا"⁽⁶⁾. "وَتُوفِيَ بِمَكَّةَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ"⁽⁷⁾.

- خِلاصَةُ الْحُكْمِ عَلَى الرَّوَايَةِ، وَمُقَارَنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِقَوْلِهِ "مِنَ الْعِبَادِ" بَيَانَ صِلَاحِ الرَّوَايَةِ فِي دِينِهِ، وَعِبَادَتِهِ، لَيْسَ إِلَّا، أَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ صَدُوقٌ عِنْدَهُ، لَكِنْ بَعْدَ اسْتِعْرَاضِ أَقْوَالِ الْأَثْمَةِ فِيهِ فَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ الْأَوَّلَى بِهِ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا يَسْرِقُ الْأَحَادِيثَ وَيَقْبَلُهَا، وَقَدْ أوردَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "ثِقَاتِهِ"، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ إِنَّهُ كَانَ صَدُوقًا، وَقَدْ خَالَفَا فِيهِ الْجَمْعَ، وَلَمْ يَحْكُ أَبُو حَاتِمٍ فِيهِ قَوْلًا!.

الرَّوَايَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرُ: "مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ الْوَاسِطِيُّ. نَزِيلُ بَغْدَادٍ. رَوَى عَنْ: يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبُرْجُلَانِيِّ. كَتَبْتُ عَنْهُ مَعَ أَبِي، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا صَدُوقًا فِي الْحَدِيثِ"⁽⁸⁾.

- أَقْوَالُ النُّقَادِ فِي الرَّوَايَةِ:

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ثِقَّةٌ"⁽⁹⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ": "رَوَى عَنْهُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّزَازِيُّ، وَوَالِدُهُ، وَوَثَّقَاهُ"⁽¹⁰⁾.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (538/7)، ترجمة 1767.

(2) ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين (39/3).

(3) الذهبي، ديوان الضعفاء (341/1).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (476/3)، ترجمة 7201.

(5) ابن حجر، لسان الميزان (549-550/6)، ترجمة 6462.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (395/6)، ترجمة 386.

(7) ابن ماکولا، الإكمال (24/5).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (125/8)، ترجمة 562.

(9) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(10) الذهبي، تاريخ الإسلام (210/6).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة كما قال أبو حاتم، بينما خالف ابنه وجعله صدوقاً، ولم أجد غير قوليهما.

المطلب الثاني: قوله في الراوي "صدوق لا بأس به":

قال في "شفاء العليل": "ومن ناحية تكرير اللفظ فلا شك أنه كلما تكرر الوصف بالمدح ارتفع الحكم، إلا أن تظهر قرينة تدل على أن التكرير قصد منه البيان والتفسير لا التأكيد كقولهم: "قلان صدوق لا بأس به"⁽¹⁾. وقال الدكتور الجديع: "وربما جمعت لفظه "صدوق" إلى وصف أدنى، فتنزل بالراوي عند الناقد له إلى تلك المرتبة الدنيا، مع بقاء الوصف بالصدق في الجملة"⁽²⁾. وعليه فالجمع بين صدوق، ولا بأس به، ليس مراده التأكيد هنا، بل فيه إنزال لرتبة الراوي إلى مرتبة أقل - والله أعلم -.

قالها في: "أحمد بن محمد بن عثمان الدمشقي، روى عن: الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب بن شابور، كُتِبَ عنه، وهو صدوق لا بأس به"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه ابن عساکر في "تاريخ مدينة دمشق"، وساق له أحاديث رواها له أبو عوانة في "المسند"، ثم نقل فيه قول ابن أبي حاتم⁽⁴⁾، وقال الذهبي "كان صدوقاً"⁽⁵⁾، وذكره ابن فطلوبغا في "الثقات"، ونقل أن ابن أبي حاتم قال فيه: "صدوق"⁽⁶⁾، و"توفي في شوال سنة إحدى وستين"⁽⁷⁾.

(1) مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (27/1).

(2) الجديع، تحرير علوم الحديث (573/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (72/2).

(4) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (406/5)، ترجمة 180. وقال في اسمه: "أحمد بن محمد بن عثمان ابن

العمطريق أبو عمرو النقي". وقد نسبه "تقياً"، ومثله الذهبي في "تاريخ الإسلام" (275/6).

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (275/6)، ترجمة 57.

(6) ابن فطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (57/2)، ترجمة 718.

(7) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق (407/5).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ليس فيه إلا ما قاله الذهبي، فلعله يكون صدوقاً لا بأس به، كما قال ابن أبي حاتم، وقال "كتبتنا عنه"، دون أن يُخبر هل كتب عنه مع أبيه، أم مع غيره.

المطلب الثالث: قوله في الراوي "محلّه الصدق" / "محلّه الصدق وكانت فيه عفة":

المقصد الأول: قوله في الراوي "محلّه الصدق".

وقولهم "محلّه الصدق" يأتي في المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم؛ فقال: "وإذا قيل له: إنه "صدوق"، أو "محلّه الصدق"، أو "لا بأس به"، فهو ممن يكتب حديثه ويُنظر فيه"⁽¹⁾. ومعناها أن من قيلت فيه فإن صاحبها محلّه ومرتبته مطلق الصدق، فهي تعديل نازل للراوي تفيد بأنه في أدنى درجات القبول⁽²⁾. وقال الذهبي في "الموقظة": "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يُجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا ما يُسمى "مستوراً"، ويُسمى "محلّه الصدق"، ويُقال فيه: شيخ"⁽³⁾.

وقد تنازعا في تسوية ابن أبي حاتم لهذه اللفظة مع لفظة "صدوق"، قال السيوطي في "تدريب الراوي": "جعل الذهبي قولهم "محلّه الصدق" مؤخرًا عن قولهم "صدوق" إلى المرتبة التي تليها، وتبعه العراقي، لأن "صدوقًا" مبالغة في الصدق، بخلاف "محلّه الصدق"، فإنه دال على أن صاحبها محلّه ومرتبته مطلق الصدق"⁽⁴⁾.

قال الشيخ مصطفى إسماعيل: "أما تسوية ابن أبي حاتم بين قولهم: "صدوق"، ومحلّه الصدق" في مرتبة واحدة ففيه تأمل، لأن قولهم "صدوق" مبالغة في الصدق، وتحري الصواب، ومن هذا حاله فهو عدل في دينه، ومعه قسط من الضبط بخلاف قولهم: "محلّه الصدق" أي أنه يُظن به الصدق، واليقين غير الظن - والله أعلم"⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(2) ينظر: السيوطي، تدريب الراوي (519/1)، محمد سلامة، لسان المحدثين (56/5).

(3) الذهبي، الموقظة (ص:78).

(4) السيوطي، مرجع سبق ذكره (344/1).

(5) مصطفى إسماعيل، شفاء الغليل (ص:133).

وعلى أي حال يبقى أن ابن أبي حاتم قد ساوى بين هاتين اللَّفْظَتَيْنِ، والجزمُ أَنَّهُ ما فعلَ ذلكَ جُزْأً، فَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَسَاوِيَةً فِي مَعْنَاهَا عِنْدَهُ فَإِنَّهُ لَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا عِنْدَهُ مِنَ الْفُرُوقِ مَا يَجْعَلُهَا مُتَبَايِنَةً فِي مَرَاتِبِهَا، بَلْ لِأَبَدٍ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْأَقْلِّ مُتَقَابِرَةً فِي مَعَانِيهَا مُشْتَرِكَةً فِي مَرْتَبَتِهَا وَحُكْمِهَا⁽¹⁾.

أقول: لكن يبقى أن الذي قد يرجحُ أمرًا على آخر هنا، أعني إن كانت لفظة "محلّه الصدق" مساويةً "لصدق" فعلاً، أو أنها أقلُّ منها منزلةً هي الدراسةُ العمليّةُ لروايةٍ أُطلقَ فيهم القولَ ابنُ أبي حاتمٍ بأنَّ الراوي منهم: "محلّه الصدق"، والمقارنةُ بينَ حكمِهِ وحكمِ النَّقَادِ غيره، أو إن كانَ أحدهم قد أشارَ إلى حديثهم، وحكمِهِ، وهو ما أبينُّه هنا -إن شاءَ اللهُ تَعَالَى-⁽²⁾.

الراوي الأول: "أحمد بن بُدَيْلِ الْيَامِي⁽³⁾". روى عَنْ: أَبِي بَكْرٍ بنِ عِيَّاشٍ، وَحَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، وَالْمُحَارِبِيِّ، يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ. سَمِعَ مِنْهُ أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولَانِ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدِمْنَا هَمْدَانَ⁽⁴⁾ وَهُوَ قَاضِيهَا فَلَمْ يُفْضَ لِي السَّمَاعُ مِنْهُ وَمَحَلُّهُ الصِّدْقُ⁽⁵⁾.

- أقوال النَّقَادِ فِي الرَّوَايِ:

قالَ صَالِحُ جَزْرَةَ: "كَانَ يُسَمَّى رَاهِبَ الْكُوفَةِ، فَلَمَّا تَقَلَّدَ الْقَضَاءَ قَالَ: خُذِلْتُ عَلَى كَبِيرِ السَّنِّ⁽⁶⁾، وَالنِّسَائِيُّ ذَهَبَ أَنْ: "لَا بِأَسَ بِهِ"⁽⁷⁾، وَابْنُ عَقْدَةَ يَقُولُ: "رَأَيْتُ إِبرَاهِيمَ بنَ إِسْحَاقَ

(1) محمد سلامة، مرجع سبق ذكره (357/3).

(2) ولا بأس بمراجعة الكلام الذي ذكرته في مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، عند حديثي عن المرتبة الثانية عنده.

(3) الْيَامِي: "بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى يام، وهو بطن من همدان". السمعاني، الأنساب (677/5). وجاء في "اللباب" (96/1): "الإيامي: بكسر الألف، وفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، نسبة إلى إيام، ويُقال يام أيضاً بغير ألف ... وهو بطن من همدان".

(4) همدان: "بالهاء والميم المفتوحتين، والدال المنقوطة بعدها نون، وهي مدينة بالجبال، مشهورة على طريق الحاج والقوافل". السمعاني، مرجع سبق ذكره (649/5)، الحموي، معجم البلدان (410/5).

(5) وقال الشيخ المعلمي رحمه الله:- في نسخة (م): "قال أبو محمد: أدركته وهو قاضي همدان ولم آخذ منه شيئاً ولم يقض لي السماع عنه". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (43/2)، ترجمة 17.

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (17/1). وقال ابن حجر: "إن النسائي ذكره في أسماء شيوخه". فقلت: لم أفق على ذكر له فيهم، في تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم".

(7) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الصَّوَّافِ⁽¹⁾، ومحمَّد بن عبد الله بن سليمان⁽²⁾، وداود بن يحيى لا يَرْضَوْنَهُ⁽³⁾⁽⁴⁾، وأورده ابن حبان ضمن "الثقات"، وزاد: "مستقيم الحديث"⁽⁵⁾، بينما قال ابن عدي: "يروي عن حفص بن غياث، وغيره مأكير. وله أحاديث لا يتابع عليها عن قوم ثقات، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه"⁽⁶⁾، ومما أنكر عليه حديثه عن حفص بن غياث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقرأ في المغرب ب: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾"⁽⁷⁾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾"⁽⁸⁾. قال النضر: "ذكرت هذا الحديث لأبي زرعة الرازي، فقال: من حدثك به؟ قلت: ابن بديل. قال: شر له"، قال: البرقاني، قال لنا الدارقطني: تفرد به حفص بن غياث، عن عبيد الله"⁽⁹⁾، وقال الدارقطني لما سئل عنه: "فيه لين"⁽¹⁰⁾، وقال الخليلي: "قُدَّ قضاء

(1) ترجمته عند: ابن فطويعا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (156/2)، ترجمة 955.

(2) ترجمته عند: الذهبي، تاريخ الإسلام (1032/6)، ترجمة 447.

(3) داود بن يحيى بن يمان. ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (428/3)، ترجمة 1945.

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (17/1).

(5) ابن حبان، الثقات (39/8).

(6) ابن عدي، الكامل (305/1)، ونسبه فيه "الأيامي".

(7) [الكافرون: 1].

(8) [الإخلاص: 1].

(9) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (82/5). والحديث بهذا الإسناد أخرجه ابن ماجه في "السُّنن" كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب القراءة في صلاة المغرب، (ص: 155)، حديث 833. وحكم الشيخ الألباني ببنكاره الحديث، وقال: "والمحفوظ أنه كان يقرأ بهما في سنة المغرب". وقال الحافظ العسقلاني في "الفتح" (248/2): "ولم أر حديثاً مرفوعاً فيه التنصيص على القراءة في المغرب بشيء من قصار المفصل إلا حديثاً في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، والإخلاص"، وظاهر إسناده الصحة إلا أنه معلول، قال الدارقطني: أخطأ فيه بعض روايته".

(10) البغدادي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة. ومما يدل على هيئته، وجرأته في الحق: أنه قال: "بعث إليّ المعتز بالله رسولا بعد رسول، فلبست كُمِّي، -والكُمة: القلنسوة المدورة، لأنها تغطي الرأس-. الرازي، مختار الصحاح (ص: 586)-، ولبست نعل طاق، فأتيت بابه، فقال الحاجب: يا شيخ، نعلك، فلم ألتفت إليه، ودخلت الباب الثاني، فقال الحاجب: نعلك، فلم ألتفت، ودخلت إلى الباب الثالث، فقال: يا شيخ نعلك، فقلت: أبا الوادي المقدس أنا فألخ نعلي؟! فدخلت بنعلي، فرفع مجلسي وجلست على مصلاه، فقال: أتعباك أبا جعفر، فقلت: أتعبتني وأدعرتني، فكيف بك إذا سئلت عني؟ فقال: ما أردنا إلا الخير، أردنا أن نسمع العلم، فقلت: وتسمع العلم أيضاً؟ ألا جئتني؟، فإن العلم يؤتى ولا يأتي، قال: نعتب أبا جعفر؟ فقلت له: خلقتني بحسن أدبك، اكتب، قال: فأخذ القُرطاس والدواة، فقلت له: أكتبت حديث

=

هَمْدَان، عَالِمٌ، فَاضِلٌ، صَدُوقٌ، صَالِحٌ⁽¹⁾، وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ: "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ"⁽²⁾، "وَمَشْهُورٌ" هُوَ فِي "دِيَوَانِ الضَّعْفَاءِ" عِنْدَ الذَّهَبِيِّ⁽³⁾، وَزَادَ: "غَيْرَ مَتَّهِمٍ" فِي "الْمُغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ"⁽⁴⁾، وَأَثْنَى عَلَيْهِ فِي "الْعَبْرِ" قَائِلًا: "كَانَ صَالِحًا لَمَّا تَقَلَّدَ الْقَضَاءَ، عَادِلًا فِي أَحْكَامِهِ"⁽⁵⁾، وَفِي "السِّيَرِ" فَقَالَ: "الْحَافِظُ، أَبُو جَعْفَرٍ، عَالِمٌ دَيِّنٌ فَاضِلٌ مُعَمَّرٌ"⁽⁶⁾، وَهُوَ فِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ": "مُسْنِدُ هَمْدَانَ، وَمَحْدُثُهَا"⁽⁷⁾، أَمَّا ابْنُ حَجَرَ فَذَهَبَ لِكَوْنِهِ: "صَدُوقًا لَهُ أَوْهَامٌ"⁽⁸⁾. وَقَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ: "مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ"⁽⁹⁾.

رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي قِرطَاسٍ بِمَدَادٍ؟ قَالَ: فِيمَا يُكْتَبُ؟ قُلْتُ: فِي رَقٍّ بِجَبْرِ، فَجَاؤُوا بِرَقٍّ وَجَبْرٍ، فَأَخَذَ الْكَاتِبُ بِيَدِي أَنْ يَكْتُبَ فَقُلْتُ: اكْتُبْ بِخَطِّكَ، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ، فَأَمَلَيْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَيْنِ أَسْحَرَ اللَّهُ بِهِمَا عَيْنَيْهِ، فَسَأَلَهُ ابْنُ الْبَنَاءِ أَوْ ابْنُ النُّعْمَانِ: أَيُّ حَدِيثَيْنِ؟ فَقُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يُحِطْهَا بِالنَّصِيحَةِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ"، وَالثَّانِي: "مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا". وَالحَدِيثُ الْأَوَّلُ: أَخْرَجَ نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "الصَّحِيحِ"، كِتَابَ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يَنْصَحْ، (ص: 852)، حَدِيثُ 7150. وَمُسْلِمٌ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ اسْتِحْقَاقِ الْوَالِيِ الْعَاشِرِ لِرَعِيَّتِهِ النَّارِ، (ص: 87)، حَدِيثُ 259. كِلَاهُمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي "الْمُسْنَدِ" مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (351/15)، حَدِيثُ 9573.

- (1) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (654/2).
- (2) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (82/5).
- (3) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 2)، ترجمة 12.
- (4) الذهبي، المغني في الضعفاء (72/1)، ترجمة 247.
- (5) الذهبي، العبر في خبر من غير (370/1).
- (6) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (331/12).
- (7) الذهبي، تاريخ الإسلام (21/6-22). وفيه أيضًا ما يدل على ورعه، وصيانته: "ونقل شيرؤية في تاريخه" أن أبا بكر بن لال قال: حكيت لنا أن أحمد بن بديل الإيماني كانت له بنتٌ عابدةٌ بالكوفة، فكتبت إليه: يَا أَبَةَ لَا حَشْرَكَ اللَّهُ مَحْشَرُ الْفُضَاءِ، فَعَزَلَ نَفْسَهُ، وَخَرَجَ فِي أَمَانَةٍ لِابْنِ هَارُونَ، فَقِيلَ لَهُ: اخْتَرْتَ الْأَمَانَةَ عَلَى الْفُضَاءِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، اخْتَرْتُ الْأَمَانَةَ عَلَى الْخِيَانَةِ".
- (8) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 77)، ترجمة 12.
- (9) المزي، تهذيب الكمال (270/1)، ترجمة 13.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

قاضي ورع دين عابد، أما في الحديث فلعل الأولى في الحكم عليه أن يكون كما قال عبد الرحمن بن أبي حاتم فيه: "محلّه الصدق" - مع أنه لم يقض له أن يسمع منه -، وفي حفظه ضعف، وهو ممن يروي المناكير، وله أحاديث لا يتابع عليها.

الراوي الثاني: "أحمد بن عبد الواحد بن سليمان أبو جعفر الرملي⁽¹⁾". روى عن: الهيثم ابن جميل، ومحمد بن كثير الصنعاني، وعبد الملك بن الحكم الرملي، ويوسف بن شعيب الخولاني. كتبنا عنه بالرملة ومحلّه الصدق⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ولم أجد فيه إلا قول الحافظ العسقلاني إذ ذكره في "التقريب" تمييزاً، وقال: "صدوق"⁽³⁾، وكان الذهبي ترجمه في الطبقة السادسة والعشرين من "تاريخ الإسلام"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ويبدو أن ابن أبي حاتم قد يكون أعلم به، وأخبر، إذ قد رآه، وعاین حاله لما كتب عنه، فهو كما قال "محلّه الصدق"، ولعل قوله بالجمع "كتبنا عنه" ينبئ أن أباه قد كتب عنه أيضاً.

الراوي الثالث: "أحمد بن الفرج أبو غنبة الحمصي، المعروف بالحجازي⁽⁵⁾ الكندي⁽⁶⁾". روى عن: بقيّة بن الوليد، ومحمد بن حمير، ومحمد بن حرب، وعمر بن عبد الواحد، وضمرّة، وأبي حيوة، وابن أبي فديك. كتبنا عنه ومحلّه عندنا محل الصدق⁽⁷⁾.

(1) الرملي نسبة إلى: "الرملة واحدة الرمل: مدينة عظيمة بفلسطين، وكانت رباطاً للمسلمين". الحموي، معجم البلدان (69/3). قلت: ولا زالت رباطاً للمسلمين، فهي الآن محتلة من قبل اليهود الغاصبين.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (61/2)، ترجمة 96.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 82)، ترجمة 71.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (28/6)، ترجمة 31.

(5) "الحجازي": هذه النسبة إلى الحجاز وهي مكة وما يتعلق بها إلى المدينة يُقال لها الحجاز". السمعاني، الأنساب (176/2).

(6) "الكندي": بكسر الكاف، وسكون النون، وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى كندة، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد، فكان منها جماعة من المشهورين في كل فن". المرجع السابق (104/5).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (67/2)، ترجمة 124.

- أقوال النقاد في الراوي:

أما مسلمة بن القاسم فذهب لكونه: "ثقة مشهوراً"⁽¹⁾، وترجمه أبو حاتم ابن حبان في "ثقاته"، وزاد حدثنا عنه محمد بن إبراهيم الخالدي، وشيوخنا، يخطئ"⁽²⁾، وكذا فإن الحاكم النيسابوري أبا عبد الله قد وثقه"⁽³⁾، ونعته الذهبي في "النبلاء": "بالشيخ، المعمر، المحدث... وكانت له رحلة وعناية بالحديث، وعمر دهرًا، واحتج إليه"⁽⁴⁾، وفي "كامل ابن عدي": "كان محمد بن عوف أبو جعفر الطائي يضعفه"⁽⁵⁾.

قلت: ومحمد بن عوف بلدي أحمد بن الفرج، كلاهما حمصيان. ثم قال ابن عدي: "وأبو عتبة مع ضعفه قد احتمله الناس ورووا عنه. وهو وسط ليس ممن يحتج بحديثه، أو يندين به، إلا أنه يكتب حديثه"⁽⁶⁾، وعلق الذهبي قال: "غالب رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قاله ابن عدي، فيروى له مع ضعفه"⁽⁷⁾، وقال الحاكم النيسابوري أبو أحمد: "قدم العراق فكثبوا عنه، وأهلها حسنوا الرأي فيه، لكن محمد بن عوف بن سفيان الطائي كان يتكلم فيه"⁽⁸⁾، ورأيت أبا الحسن أحمد بن عمير⁽⁹⁾ يضعف أمره. كذا نقل الخطيب عن أبي أحمد الحاكم، ونقل عن

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (67/1).

(2) ابن حبان، الثقات (45/8).

(3) ذلك أنه قال في "المدخل إلى الصحيح" (216/1)، ترجمة 176: "محمد بن سعيد الطائي: روى عن ابن جريج حديثاً موضوعاً في أهل لا إله إلا الله، يرويه عنه الثقات مثل أبي عتبة أحمد بن الفرج وغيره".

وينظر أيضاً: ابن حبان، المجروحين (278/2)، ترجمة 949.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء (584/12)، ترجمة 221.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (559/5).

(6) ينظر: ابن عدي، الكامل (313/1).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء (586/12).

(8) ولعل السبب الذي لأجله تكلم فيه محمد بن عوف هو ما جاء في "تاريخ مدينة السلام" (559/5-560)، أن محمد بن عوف قال: "ورأيت عند بنر-وفي أصل "تاريخ دمشق" (162/5) حاشية (3)، وفي "إكمال تهذيب الكمال" (106/1)، قال: "بني"، بدل "بنر" - أبي عبيدة في سوق الرستن - وتصحفت في "إكمال تهذيب الكمال" (106/1) إلى "الدستن" - وهو يشرب مع فتيان ومردان وهو يتقيأها، يعني الخمر، وأنا في كوة مشرف عليه في بيت كان لي فيه تجارة سنة تسع عشرة ومئتين وكأني أراه وهو يتقيأها وهي تسيل على لحيته!".

(9) "أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جوصا، أبو الحسن. حافظ الشام، صنّف وتكلم على العلل والرجال". الذهبي، تاريخ الإسلام (363/7)، ترجمة 447.

محمد بن عوفٍ أيضاً قوله: "والحجازي كذاب، كُتِبَ التي عنده لضمره، وابن أبي فديك، من كتب أحمد بن النضر وقعت إليه، وليس عنده في حديث بقية ابن الوليد الزبيدي⁽¹⁾ أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت إليه في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد بن عبد ربه، قال: حدثنا بقية". قال أيضاً: "وكان يتقتى"⁽²⁾، ونقل الخطيب: "قال أبو هاشم عبد الغفار بن سلامة"⁽³⁾: "كان أبو عتبة جارنا، وكان عمي"⁽⁴⁾ وأصحابنا يقولون إنه كذاب؛ فلم نسمع منه شيئاً"⁽⁵⁾. وعند ابن قليج التركي في "إكمال تهذيب

(1) بقية بن الوليد الزبيدي: كذا نُسب في "تاريخ مدينة السلام"، ولم أجد أحداً نسبته "الزبيدي"، إنما هو كلاجي، حميري، ميممي، حمصي. وقد ترجمه ابن أبي حاتم فقال: "بقية بن الوليد أبو محمد الكلاجي من أنفسهم". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (434/2)، ترجمة 1728، المزي، تهذيب الكمال (192/4)، ترجمة 738.

(2) كذا في "تاريخ مدينة السلام"، وقال في معناه في "تهذيب التهذيب" (68/1) أي: "يتزياً بري الشطار". قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقه على "لسان الميزان" (577/1)، حاشية (1): "والصواب في معناه: "أنه كان يتظاهر بالفتوة، أي يتشبه بالصوفية، ويتظاهر بالصلاح، ولذلك اغتر به من سمع منه، ثم تبين أمره فترك".

(3) ووقع تصحيف عند محقق "إكمال تهذيب الكمال" عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، في حاشية (2)، (107/1). لما ترجمنا لعبد الغفار بن سلامة أبي هاشم الحمصي الحضرمي، الذي نقل عن محمد بن عوف كلامه - الذي تقدم - في صاحب الترجمة هنا، فسميّه عبد القادر، وإنما هو عبد الغفار - كذا سماه الخطيب في الموضع الذي نقلت منه -، أو عبد الغافر كما ترجمه في موضع آخر من "تاريخه" (448/12)، مع أنه جاء في متن الكتاب - أعني "إكمال التهذيب" - عبد الغفار، ولعل خطأ الهامش طباعي. وقد سماه - عبد الغافر - أبو الطيب المنصوري في "إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني" (ص: 362)، ترجمة 551.

(4) كذلك قال في "تاريخ مدينة السلام": "كان عمي"، ومثلها في "تاريخ مدينة دمشق" (163/5)، ووقعت في "لسان الميزان" (576/1): "سمعت عمي"، بينما قال في "إكمال تهذيب الكمال" (107/1): "كان أعمي"، ولعل الصواب ما وقع عند الخطيب، وابن عساكر، وابن حجر وهي الأنسب للسياق - والله أعلم -.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (559-560/5)، وقد ساق له محمد بن عوف حديثاً قد وضع إسناده، يقول: "وبلغني أنه حدث عن أبي اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "الحرب خدعة". فأشهد عليه بالله أنه كذاب؛ ولقد نسخت كُتِبَ أبي اليمان لشعيب ما لا أحصيه، وأخذت عليها من الدراهم غير مرة، كنت أكتبها الجزء بثلاثة دراهم صباح، فكيف يحدث الحجازي عنه بهذا الحديث حديث أبي الزناد، فينبغي أن يكون شيطاناً لقنه إياه". قلت: وهذا الحديث بهذا اللفظ متفق عليه عند الشيخين: البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب =

الكمال": أن النسائي أبا عبد الرحمن قد روى عنه. ثم تعقب المزي بقوله: "لم يذكره المزي ولم يُنبه، لم لم يذكره كعادته فيما يُنبه عليه من أوهام صاحب "الكمال"، وقد أسلفنا قول ابن عساكر إن النسائي روى عنه، وتبعه على ذلك الصريفي وغيره، والله -تعالى- أعلم"⁽¹⁾. كذلك قال ابن قليح، وقال ابن حجر في ترجمته من "التّهذيب": "روى عنه النسائي فيما ذكر ابن عساكر، وعبدُ الغني، وحذفه المزي ومن بعده"⁽²⁾؛ لأنه لم يقف على روايته عنه"⁽³⁾. فأقول: لكنّ الذهبي قد صرح أنّ النسائي قد تقدّر عنه في غير "السنن"⁽⁴⁾.

وقد تبعه على القول ابن حجر نفسه في "لسان الميزان"⁽⁵⁾. وهنا يعلّق د. بشار معروف، محقق "تهذيب الكمال"، فيقول: "حذف المزي في هذا الموضع -يعني بعد ترجمة أحمد ابن الفرات بن خالد الضبي- ترجمة أوردها عبد الغني في "الكمال" باعتباره من شيوخ النسائي، والظاهر أنّ المزي حذفها بسبب عدم وقوفه على رواية النسائي عنه، قال عبد الغني المقدسي "الكمال": (1/الورقة: 177): "أحمد بن الفرج بن سليمان الكندي، أبو عتبة الحمصي المعروف بالحجازي المؤذن بجامع حمص". ثم ساق المقدسي أسماء الذين روى عنهم، ورووا عنه -ومنهم النسائي، وآراء الأئمة فيه - وقد تقدّمت - ويتعقب د. بشار بن عواد مغلطاي فيقول: "قول مغلطاي: "وقد أسلفنا قول ابن عساكر: "لم أفهمه أبداً حيث إنّه لم ينقل عن ابن عساكر في هذه الترجمة البتة حتى يصحّ قوله "أسلفنا"، يُضاف إلى ذلك أنّ ابن عساكر لم يذكر هذا الرجل أصلاً في كتابه "المعجم المشتمل"، وعندني منه ثلاث نسخ، وبهذا نعيد النظر في قول مغلطاي

الحرب خدعة (ص: 365)، حديث 3029. ومسلم: كتاب الجهاد والسير (المغازي)، باب جواز الخداع في الحرب، (ص: 877)، حديث 4431، كلاهما من طريق معمر، عن همام بن منبه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - رفعه. وله شاهد عن جابر - رضي الله عنه -، عند البخاري، حديث (3030)، ومسلم، حديث (4430).

(1) ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (108/1).
(2) فلم يترجمه الذهبي في "تهذيب تهذيب الكمال"، ولا في "الكاشف"، ولا ذكره سبط ابن العجمي في "نهاية السؤل"، ولا الخُرْجِي في "خلاصة تهذيب تهذيب الكمال"، لكن استدركت ترجمته على حاشية "الخلاصة" (ص: 11)، فقال صاحب الحاشية: "أحمد بن القرح أبو عتبة الحمصي". فصحّف اسمه، حين قال: "ابن القرح"!

- (3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (68/1).
(4) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (585/12).
(5) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان (576/1).

ومن نقل عنه، كابن حجر في أن ابن عساكر ذكر رواية النسائي عنه⁽¹⁾. قلت: ولا أنا فهمت قول مغلطاي "وقد أسلفنا قول ابن عساكر؛ إذ بين أنه ما نقل عن ابن عساكر في هذه الترجمة شيئاً، ثم إني لم أفهم على ذكر له في "المعجم المشتمل" أيضاً كما قال الدكتور بشار، لكنني وقفت على قول ابن عساكر أن أبا عبد الرحمن النسائي قد روى عنه، وذلك في "تاريخ مدينة دمشق"، لما ترجم له فقال: "روى عنه: أبو عبد الرحمن النسائي"⁽²⁾، ثم وقفت على قول مهم لصاحب الحاشية على "خلاصة تذهيب تذهيب الكمال" فقال حين استدرك ترجمته على الخرزجي: "عن بقیة وعنه النسائي في الكنى، وأطلق ابن عساكر في "تاريخه"، والصيرفي⁽³⁾ في كتابه أن النسائي روى عنه"⁽⁴⁾. فصرح أن النسائي روى عنه في "الكنى"، وأن ابن عساكر قال ما قال في "التاريخ". فلعل قول مغلطاي ثم ابن حجر: "روى عنه النسائي فيما ذكر ابن عساكر" منقول عنه فعلاً في "تاريخ مدينة دمشق". وبهذا نعيد النظر في قول د. بشار معروف، في أن ابن عساكر لم يذكر رواية النسائي عنه—إن كان يعني أن ابن عساكر ما ذكره البتة، لا في "المعجم"، ولا غيره، لكن يبقى قائماً أن المزني والذين بعده قد حذفوه فعلاً لأنهم لم يققوا على رواية النسائي عنه ربما. ثم إن قول ابن حجر برواية النسائي عنه خارج السنن: لعلها تُنبئ عن الوهم الذي أراد مغلطاي للمزني أن يتعقب فيه صاحب "الكمال"، لما قال: "لم يذكره المزني ولم يُنبه، لم يذكره كعادته فيما يُنبه عليه من أوهام صاحب "الكمال". فلعله أراد أن "الكمال" إنما وضعه صاحبه لأطراف الستة، والنسائي إن ثبت أنه روى عن أحمد بن الفرج، فإنه قد روى عنه خارج السنن، فلم يأتي به المقدسي في "الكمال"؟!، ولم يذكره ابن عساكر في "المعجم" أيضاً؟—ولأجل ذلك كان المزني قد حذفه، لكنه ما نبه على السبب الذي لأجله فعل—والله أعلم!

وقد وقع في وفاته خلافاً، ففي "تاريخ الخطيب قال: "توفي بجمص في سنة إحدى وسبعين ومئتين"⁽⁵⁾، وعند الذهبي في "العبر": "سنة اثنتين وسبعين ومائتين"⁽⁶⁾، وعند ابن ماکولا:

(1) المزني، تذهيب الكمال (426/1).

(2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (158/5).

(3) كذا جاء في حاشية "الخلاصة": "الصيرفي"، لكن لعله تصحيف، وصوابه "الصيرفي" كما عند ابن قليج في "إكمال تذهيب الكمال" (108/1)،—والله أعلم—.

(4) الخرزجي، الخلاصة (ص:11)، حاشية (6).

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (561/5).

(6) الذهبي، العبر في خبر من عبر (392/1)، ووقع في اسمه تحريف حين قال: "أحمد بن الفرج"، براء

ساكنة وحاء مهملتين!.

"ولد سنة تسعٍ وثلاثينٍ ومائتين، ومات مستهلَّ ذي القعدة، سنة إحدى وعشرينٍ وثلاثمائة"⁽¹⁾، وفي تاريخ ابن عساكر، نقل ما أورده ابن مأكولا، وعقب: "هذا وهم في وفاته، والصواب ما يأتي". ثم جاء بقول الخطيب في وفاته⁽²⁾. فقلت: بل إن ابن مأكولا قد وهم في مولده أصلاً ذلك أن محمد بن عوف كما نقل عنه الخطيب فيما تقدم، كان قد رآه سنة تسع عشرة ومائتين، فكيف يكون مولده سنة تسعٍ وثلاثينٍ ومائتين؟! وكيف يروي عن مثل ضمرة مثلاً إذا كان وفاة الأخير سنة اثنتين ومائتين، أو اثنتين وثمانين ومائة"⁽³⁾، وقال مغلطاي: "ولم ينبه أبو القاسم على المولد، فإن من روى عن هؤلاء الأشياخ -يعني بقية، وضمرة، وغيرهم- كيف يكون مولده في سنة تسعٍ وثلاثينٍ ومائتين، ولعله كان ابن مائة أو غير ذلك فيُنظر"⁽⁴⁾، ثم إن مغلطاي نبه على هذا الوهم الحاصل في وفاة المترجم له، لكنه وهم لما نقل أن الخطيب قال في وفاته: "سنة سبعين ومائتين"⁽⁵⁾، وإنما قال الخطيب: "سنة إحدى وسبعين ومائتين".

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

محلّه الصدق يُكتب حديثه استشهاده، ولا يُحتج به، وقول ابن أبي حاتم: "كتبنا عنه، ومحلّه عندنا محلّ الصدق"، فإن عني بقوله كتبنا عنه، ومحلّه عندنا، هكذا بالجمع -هو وأباه- فيكون رأي أبيه أبي حاتم، موافق لقوله، وكلاهما قد كتب عنه. وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه

(1) ابن مأكولا، الإكمال (93/3).

(2) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (161/5-163).

(3) ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (212/16).

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (107/1). وقال أبو بكر الخطيب في "السابق واللاحق" (ص: 163): "حدث عنه - يعني عن بقية: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت 149هـ)، وأبو عتبة أحمد بن الفرّج الحمصي (ت 271هـ)، وبين وفاتيهما مائة واثنان، وقيل: إحدى وعشرون سنة، وقيل: مائة وعشرون سنة". قلت: فإذا كانت وفاة بقية سنة (150) كما قال الصفدي في "الوافي بالوفيات" (120/1)، ووفأة أحمد بن الفرّج سنة (271هـ)، فيكون ما بين وفاتيهما مائة وإحدى وعشرون سنة! ولعل هذا هو الذي دفع محمد بن عوف -كما تقدم- ليقول: "وليس عنده في حديث بقية بن الوليد الربيدي أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت إليه في ظهر قِرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد بن عبد ربه، قال: حدثنا بقية". مع الإشارة أن جل الذين ترجموا أحمد بن الفرّج قد ذكروا بقية له فيمن روى عنهم!.

(5) مغلطاي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

غير واحد أيضاً، واتهمه محمد بن عوف بالكذب، لكن القول فيه ما قاله ابن أبي حاتم، وقد وافقه ابن عدي على كونه وسطاً - والله أعلم - (1).

الراوي الرابع: "أحمد بن محمد بن أيوب الواسطي، المعروف ببُئبل" (2). روى عن: شاذ ابن يحيى، ومحمد بن عمر بن هياج الصائدي. محله الصدق كتبنا عنه مع أبي (3).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم: "شيخ" (4)، في حين أن الذهبي (5)، ومغلطاي (6)، وابن قطلوبغا (7) قد نقلوا قول ابن أبي حاتم فيه!.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنته قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ويبدو أن ابن أبي حاتم قد يكون أعلم به، وأخبر، إذ قد رآه، وعان حاله لما كتب عنه، فيكون كما قال "محله الصدق"، فليس فيه سوى قوله، وقول أبيه: "شيخ"، وكلاهما قد كتب عنه.

(1) وقد اختلفت في هذا الراوي أحكام الإمام الألباني فقال في "السلسلة الضعيفة" (682/1) حين ساق تكذيب محمد بن عوف له، واتهامه إياه بشرب الخمر: "وكذلك كذبه غيره من العارفين به، فسقط حديثه جملةً، ولم يجر أن يستشهد به، فكيف يحتج به؟! بينما قال في "السلسلة الصحيحة" (234/2): "قمتله يستشهد به ولا يحتج به، خصوصاً فيما خالف فيه الثقات". وفي "الصحيحة" (86/3) قال: "فيه ضعف"، وفي (123/4) قال: "ضعيف". ثم إنّه عزا كلام ابن أبي حاتم فيه لكتاب "العلل"، والصواب أنه قاله في "الجرح والتعديل". ينظر: الألباني، السلسلة الضعيفة (682/1).

(2) قال ابن حجر في "تزهة الألباب في الألقاب" (129/1): "بُئبل باسم الطائر جماعةً منهم: أحمد بن محمد بن أيوب الواسطي".

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (71/2)، ترجمة 132.

(4) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (279/6)، ترجمة 71. وقال الذهبي: "روى عن: شاذ بن قباض"، وقال مغلطاي: "عن شاذان بن يحيى"، مع أنهما قد نقلتا عن ابن أبي حاتم، وإنما هو "شاذ بن يحيى" كما قال، لا كما نقلتا.

(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (112/1)، ترجمة 141.

(7) ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (489/1)، ترجمة 610.

الراوي الخامس: "أحمد بن يونس بن المسيب الضبي" (1) البغدادي أبو العباس نزيل أصبهان (2). روى عن: أبي الجواب، ومحمد بن عبيد الطنافسي، وحجاج بن محمد، ويعقوب ابن إبراهيم بن سعد، ومكي بن إبراهيم، والأسود بن عامر، ويونس بن محمد. سمعنا منه وكان محلّه عندنا محلّ الصدق" (3).

– أقوال النقاد في الراوي:

أوردّه ابن حبان في "تقاته"، وذكر أنه: "قد روى عنه الأصبهانيون" (4)، وعند أبي الشيخ الأصبهاني في "طبقات بلاده": "قدم أصبهان ... قدم فلم يعرفوه وكتبوا في أمره إلى بغداد، فأتوا عليه، ووثقوه وذكروا أنّ أباه كان له محلّ من السلطان، وكان المحدثون توصوا له. وحدّث بأحاديث كثيرة عالية حسان، ثمّ أورد له بعضاً من تلك الحسان" (5)، ووثقه الدارقطني، وأثنى عليه غير مرة: منها حين سأله الحاكم عنه (6)، ومرة في "العلل" (7)، وثالثاً أضاف إلى توثيقه "كثرة حديثه" (8)، ومرة نعتّه "بالحافظ" ذاكراً كتاباً أهل بغداد بعدلته، وأمانته (9)، وكذا نقل الأصبهاني أبو نعيم: كالذي ذكره الدارقطني (10)، أمّا في "النبل" فهو: "الإمام، المحدث، القدوة،

(1) الضبي: "بفتح الصاد، وباء موحدة مشددة، نسبة إلى ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر". ينظر: ابن الأثير، اللباب (261/2).

(2) "أصبهان: بفتح الهمزة، وكسرها، والأول أشهر، وعليه الأكثر. وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، وهي من بلاد فارس". ينظر: عبد المؤمن الحنبلي، مرصد الاطلاع (87/1). قلت: وهي مدينة من مدن إيران اليوم!

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (81/2)، ترجمة 183.

(4) ابن حبان، الثقات (52/8).

(5) الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (50/3).

(6) الحاكم، سؤالاته للدارقطني (ص: 84). وفي "الثقات" ممن لم يقع في الكتب الستة" (137/2) أنّ الدارقطني قال فيه: "صدوق ثقة"، وقد عناه المحقق شادي آل نعمان، للموضع الذي منه نقلت كلام الدارقطني فيه!

(7) الدارقطني، العلل (107/4)، عقب سؤال 457.

(8) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (473/6).

(9) ابن عساكر، تاريخ دمشق (124/6).

(10) الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان (82/1).

ابن عمّ محدث بغداد داود بن عمرو الضبّي⁽¹⁾، شيخ البغويّ، من كبار العلماء... مات بأصبهان، وكان من جلة المُسندين بها⁽²⁾.

وقال الذهبي: "حديثه بعلو عند ابن عبد الدائم، وابن خليل، وكان من أبناء التسعين، صاحب رحلة ومعرفة"⁽³⁾، هكذا جاء في "التاريخ"، وفي "العبر" قال: "كان ثقةً مُحْتَشَمًا"⁽⁴⁾، وعن الذهبي نقل ابن العماد نعتَه⁽⁵⁾. "وتوفي سنة ثمان وستين ومائتين"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقةٌ مُسنَدٌ بتوثيق أهل بلده له، وابن حبان، والدارقطني، والذهبي، وابن العماد. وإن كان الإمام عبد الرحمن أراد بقوله: "سمعنا منه وكان محلّه عندنا محلّ الصدق"، -هكذا بالجمع- أن يجمع إليه أباه، فيكونا قد اتفقا في الحكم عليه.

الراوي السادس: زيد بن إسماعيل الصائغ، أبو الحسن البغدادي. روى عن معاوية ابن هشام، وزيد بن حباب، والأسود بن عامر، وأبي النضر هاشم بن القاسم، ومحمد بن عبيد، وجعفر بن عون. سمعتُ منه مع أبي ببغداد ومحلّه الصدق⁽⁷⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وصف ابن حبان حديثه بالمستقيم، وقال: "حدّثنا عنه أحمدُ بن عيسى بن السكين البلديّ بواسط، وذلك حين أوردَه في "الثقات"⁽⁸⁾، وقد ترجمه البغداديّ وذكر بعضًا ممّن سمع منهم، ومن روى عنه، ثم أتى على ذكر رأي ابن أبي حاتم فيه⁽⁹⁾، وعن ابن أبي حاتم، وابن

(1) ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وسكت عنه. ينظر: (420/3)، ترجمة 1918.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (595/12).

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (284/6).

(4) وسمّاه الذهبي: "أحمد بن يوسف"، ولم يُنبّه عليه المحقق أبو هاجر زغلول، مع أنه قد عرّا ترجمته لبقية كتب الذهبي الأخرى. ينظر: الذهبي، العبر في خبر من عبر (385/1).

(5) ابن العماد، شذرات الذهب (291/3).

(6) الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان (50/3).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (557/3)، ترجمة 2519.

(8) ابن حبان، الثقات (252/8).

(9) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (455/9)، ترجمة 4512.

حَبَّانَ نَقَلَ ابْنُ قُطْلُوبَغَا - عَلَى عَادَتِهِ - مَا حَكَّيَاهُ⁽¹⁾، وَعَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا نَقَلَ الذَّهَبِيُّ دُونَ أَنْ يَعْزُوهُ إِلَيْهِ⁽²⁾، لَكِنَّ الشَّيْخَ الأَلْبَانِيَّ قَدْ جَهَّلَ هَذَا الرَّوْيَ، وَأَبَاهُ؛ وَذَلِكَ فِي "السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ" حِينَ ذَكَرَ حَدِيثَ: "لَا قَطَعَ فِي زَمَنِ المَجَاعَةِ"، فَقَالَ: "أَخْرَجَهُ الخَطِيبُ (261/6) مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ ابْنِ إِسْمَاعِيلِ الصَّائِغِ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ القُدُوسِ عَنْ مَكْحُولٍ بِهِ - عَنْ أَبِي أَمَامَةَ⁽³⁾."

أَقُولُ - الأَلْبَانِيَّ -: لَا يُفِيدُهُ هَذَا لِأَنَّهُ إِسْنَادٌ مَظْلَمٌ، أوردَهُ فِي تَرْجَمَةِ وَالِدِ زَيْدٍ هَذَا وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَيَّارِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي تَرْجَمَتِهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَلَا أَيَّ شَيْءٍ سِوَى هَذَا الحَدِيثِ، مِمَّا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ مَجْهُولٌ. وَمِثْلُهُ ابْنُهُ زَيْدٌ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً. وَأَمَّا عَبْدُ القُدُوسِ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبِ الشَّامِيِّ، فَهُوَ مُتَهَمٌ بِالكَذْبِ⁽⁴⁾.

فَقُلْتُ: أَمَّا مَا قَالَهُ إِمامُنَا الأَلْبَانِيُّ فِي إِسْمَاعِيلِ بْنِ سَيَّارِ بْنِ مَهْدِيٍّ، مِنْ كَوْنِهِ مَا وَجَدَ عِنْدَ الخَطِيبِ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، وَلَا أَيَّ شَيْءٍ سِوَى الحَدِيثِ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا: حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ القُدُوسِ بْنِ حَبِيبِ الشَّامِيِّ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ زَيْدٌ. وَذَلِكَ مَشْعُرٌ بِكَوْنِهِ مَجْهُولًا، فَصَوَّبٌ، وَالحَالُ كَمَا وَصَفَ، فَإِنِّي مَا وَجَدْتُ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، لَا عِنْدَ الخَطِيبِ، وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ وَلَمْ يَتْرَجِمَهُ أَحَدٌ غَيْرَ الخَطِيبِ - حَدَّ بَحْثِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

لَكِنَّ لَعْلَ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللهُ - قَدْ أَصَابَ أَجْرًا وَاحِدًا حِينَ قَالَ بِتَجْهِيلِ ابْنِهِ زَيْدٍ، وَأَنَّهُ مَا وَجَدَ فِيهِ تَرْجَمَةً، وَلَا جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا. أَقُولُ: فَكَيْفَ وَالذِّينَ سَقَتْ تَرْجَمَتَهُمْ لَهُ قَبْلَ قَلِيلٍ، وَأَيْنَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ، وَابْنِ حَبَّانَ، وَالذَّهَبِيِّ، بَلْ إِنَّ الخَطِيبَ البَغْدَادِيَّ ذَاتَهُ - الَّذِي تَرْجَمَ لِأَبِيهِ -، قَدْ تَرْجَمَ لَهُ، وَحَكَى مَقَالََةَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ. وَأوردَ مِنْ سَمَعٍ مِنْهُمْ، وَمِنْ وَرَى عَنْهُ. وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْفِي عَنْهُ مَا قِيلَ مِنْ جَهَالَتِهِ.

(1) ابن قُطْلُوبَغَا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (371/4)، ترجمة 4133.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (546/6).

(3) والموضع من "تاريخ" الخطيب الذي ذكره الشيخ الألباني هو في الطبعة المعتمدة لدي (239/7-240)، في ترجمة إسماعيل بن سيّار والد زيد، رقم 3244. والحديث أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "أخبار أصبهان" (319/1)، وقال الألباني: "ضعيف"، وينظر الكلام عليه في "الضعيفة" (168/4-169).

(4) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (169/4)، عقب حديث 1673.

- خلاصة الحكم على الراوي:

محلّه الصدق كما قال ابن أبي حاتم، وقد سمع منه مع أبيه، وليس له فيه قول، وقد وصف ابن حبان حديثه بالمستقيم، ونقل من ذكرتهم عن ابن أبي حاتم قوله.

الراوي السابع: "سعيد بن عثمان التتويحي⁽¹⁾، أبو عثمان الحمصي. روى عن: بشر بن بكر، وأبي المغيرة، وأسد بن موسى، وبشر بن المنذر، وعلي بن مَعْبِد. سمعنا منه بِحِمَص، محلّه الصدق"⁽²⁾.

أقوال النقاد في الراوي:

نقل ابن حجر تضعيف الدارقطني له؛ ذلك أنه أخرج له حديثاً في "غرائب مالك" من طريق محمد بن أحمد بن الهيثم، عن سعيد بن عثمان التتويحي الحمصي، عن علي بن الحسن الشامي، عن مالك، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، فرفعه. قال الدارقطني: تفرّد به علي بن الحسن، وهو متروك، ومن دونه ضعفاء"⁽³⁾. ونقل الذهبي قول ابن أبي حاتم فيه، وقال: "وعنه: عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو نعيم بن عدي، ومحمد بن حمدون، وابن جوصا، وآخرون"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ولم أقف سوى على قول الدارقطني بضعفه، وما قاله ابن أبي حاتم، وأنه قد سمع منه بِحِمَص، ولم يذكر ما إذا كان أبوه قد سمع منه أو حكى فيه قولاً، فلعلّه يكون كما وصف: "محلّه الصدق"، -والله أعلم-.

(1) التتويحي: "بفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين وضمّ النون المخففة، وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى تتويح وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين، وتحالفوا على التناصر، وأقاموا هناك، والتتويح: الإقامة". ينظر: السمعاني، الأنساب (484/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (47/4)، ترجمة 203.

(3) ابن حجر، لسان الميزان (67/4).

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (337/6).

الراوي الثامن: "عبد الحميد بن عصام الهمداني، المعروف بالجرجاني"⁽¹⁾، أصله من جرجان، وسكن همدان. روى عن: سفيان بن غيينة، وأبي داود، وأبي عامر العقدي، وعبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبي رواد، وسعيد بن عامر، وهب بن جرير. سمع منه أبي بهمدان، وقدمت همدان وهو حي ولم أسمع منه شيئاً ومحلّه الصدق"⁽²⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

سئل عنه أبو حاتم فأجاب: "صدوق"⁽³⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ثم قال: "سكن الجبل وحدّثهم بها. يروي عن أبي عاصم"⁽⁴⁾ وأهل البصرة. روى عنه أهل همدان"⁽⁵⁾⁽⁶⁾. وجاء في "تاريخ جرجان": "كان المرار بن حموية"⁽⁷⁾ يقول: ما رأيت عينا قط مثل عبد الحميد بن عصام الجرجاني"⁽⁸⁾، وكان يقول أيضاً: "كتبْتُ عن ألفِ شيخٍ، ما رأيتُ مثلَ الجرجاني"⁽⁹⁾، وقال أبو بكر البرديجي"⁽¹⁰⁾: "ثقةٌ يحجب"⁽¹¹⁾⁽¹²⁾، وعند الخليلي: "جليلٌ، ثقةٌ، دخلَ العراقَ والشَّامَ،

(1) الجرجاني: "بضم الجيم، وسكون الراء المهملة، والجيم والتون بعد الألف، هذه النسبة إلى بلدة جرجان، وهي بلدة حسنة فتحها يزيد بن المهلب أيام سليمان بن عبد الملك، خرج منها جماعة من العلماء، وقد جمع تاريخها أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي الحافظ في مجلة". السمعاني، الأنساب (40/2).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (16/6)، ترجمة 85.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (16/6)، ترجمة 85.

(4) "يروى عن أبي عاصم" كذا جاء في "الثقات"، ولعل الصواب: "أبي عامر"، كما قال ابن أبي حاتم. وقد نقل ابن فطويعاً في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (203/6) قول ابن حبان، وقال: "كذا فيه، وفي خط الهيثمي والصواب عن أبي عامر".

(5) جاءت في مطبوع "الثقات": "همدان" بدالٍ مهملة، وهو غلط، والصواب أنها بمعجمة كما أثبتته في المتن.

(6) ابن حبان، الثقات (402/8).

(7) مرار بن حموية أبو أحمد الهمداني: ترجمه ابن أبي حاتم، وقال: "سمع منه أبي بهمدان"، وقال الذهبي: "كان من كبار الأئمة". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (443/8)، ترجمة 2024، الذهبي، تاريخ

الإسلام (213/6)، ترجمة 541.

(8) ينظر: تاريخ جرجان (ص: 251).

(9) الإرشاد (644/2)، ترجمة 6412.

(10) أبو بكر البرديجي: أحمد بن هارون بن روح البردعي: أحد الأئمة الحفاظ، وقال الخطيب: "كان ثقةً، فاضلاً، فهما حافظاً". ينظر: تاريخ مدينة السلام (431/6)، ترجمة 2931.

(11) كذا جاء عند حمزة بن يوسف في "تاريخ جرجان": "ثقةٌ يحجب"، ولعل الصواب: "عجب"، أو "معجب".

(12) ينظر: الجرجاني، تاريخ جرجان (ص: 251).

سَمِعَ مِنْهُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ مَعَ جَلَالَتِهِ⁽¹⁾، وَعِنْدَ الذَّهَبِيِّ: "الإمام، الحافظ، الصادق، قَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ: كَانَ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ، ثِقَةً، صَدُوقًا"⁽²⁾. "مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنته قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثِقَةً، خَالَفَ فِيهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الْجَمْعَ بِقَوْلِهِ فِيهِ "محلّه الصدق"، بينما قَالَ أبوه "صدوق"، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ حِينَ قَدِمَ هَمْدَانَ، وَقَدْ كَانَ حَيًّا، وَلَا أُدْرِي لَمْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، مَعَ أَنَّ الظاهر أَنَّهُ كَانَ فِي إِمكانِهِ السَّماعُ مِنْهُ، فِي حِينَ أَنَّ أباه قَدْ سَمِعَ مِنْهُ.!

الراوي التاسع: "علي بن عمرو بن الحارث بن سهل بن أبي هبيرة"⁽⁴⁾ الأنصاري البغدادي. روى عن: سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي معاوية الضَّرِيرِ. سمعتُ مِنْهُ مَعَ أَبِي ومحلّه الصدق"⁽⁵⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذَكَرَ ابْنُ قانِعٍ أَنَّهُ: "ضَعِيفٌ، وَوَجَدَ لَهُ حَدِيثًا مُنكَرًا جَدًّا، خَرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْخَطِيبُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ النَّحْوِيِّ مُؤَدَّبِ الْقَاسِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْهُ"⁽⁶⁾، وَحِينَ أَوْرَدَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي "الثقات"

(1) الخليلي، الإرشاد (644/2). وفيه أيضًا قال: "روى عن: أبي عامر الفُعدِيّ"، وهو خطأ بيّن، ولعله طباعِيّ، والصواب: أبي عامر العَقَدِيّ، وقد ذكره ابنُ أبي حاتم فيمن روى عنهم.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (182/12)، ترجمة 63.

(3) الخليلي، الإرشاد (646/2).

(4) أبو هُبَيْرَةَ واسمُه: يَحْيَى بْنُ عُبَّادِ الْأَنْصَارِيِّ. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (367/7).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (199/6)، ترجمة 1096.

(6) ابن حجر، مرجع سبق ذكره (368/7). والحديث الذي أشار إليه ابن قانع رواه البيهقي في "الستين الكبرى"،

كتاب النكاح، باب لم يكن له -يعني للنبي- صلى الله عليه وسلم- أن يتعلم شعراً ولا يكتب، (68/7)-

69)، حديث 13291، والخطيب البغدادي في "تاريخ مدينة السلام" (426/11)، من طريق عبد الله بن

مالك النحوي، قال حدثنا علي بن عمرو الأنصاري، قال: حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ،

عن عائشة، قالت: "ما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شعراً قط، وما أتت إلا بيتاً واحداً:

تَفَاعَلُ بِمَا تَهْوَى يَكُنْ فَلَقَلَّمَا ... يُقَالُ لِشَيْءٍ كَانَ إِلَّا تُحَقِّقَ.

ولم يقل "تحققاً لئلا يعربه فيصير شعراً". وقال البيهقي عقب الحديث: "ولم أكتبه إلا بهذا الإسناد وفيهم من

يجهل حاله". وقال الخطيب: "غريب جداً لم أكتبه إلا بهذا الإسناد"، وقال ابن حجر في "الفتح"

(541/10): "لا يصح، ومما يدل على وهائه التعليل المذكور". يعني ابن حجر قولهم: "ولم يقل تحققاً

لئلا يعربه فيصير شعراً". وذكر الشيخ الألباني الحديث في "السلسلة الضعيفة" (828/13)، وقال: "منكر"

=

ذكر أنه: "ربما أغرب"⁽¹⁾، وذكره ابن عساكر في "المعجم المشتمل"، وأن ابن ماجه قد روى عنه⁽²⁾، وذكر الذهبي أنه: "وثق، وله عزائب"⁽³⁾، بينما رأى ابن حجر أنه: "صدوق له أو هام"⁽⁴⁾.

=
جدًا، أخرجه الخطيب في "التاريخ" ... أوردته في ترجمة عبد الله بن مالك هذا، وذكر أنه روى عنه ثلاثة معروفون، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وليس له ذكر في "الميزان"، أو "اللسان"، فهو العلة أو شيخه الأنصاري، فإن من فوقه كلهم من رجال الشيخين". قلت: وهنا أمور يُنبه عليها:
- جاء في "تاريخ الخطيب"، قوله: "وما أتم إلا بيتًا واحدًا، كذا قال: "واحد"، وإنما الصواب أن تكون: "واحدًا" ولعل الخطأ طباعي.

- وقوله: "إلا تحقق": جاء ضبطها في "تاريخ الخطيب": "تحقق" بالبناء للمفعول، بضم المثناة الفوقية، وحاء مهملة مكسورة، ومثلها القاف، في حين ضبطها الشيخ الألباني: "تحقق" بالبناء للفاعل، بفتح المثناة الفوقية، وفتح المهملة، والقاف، ولعلها الأولى.

- وعند البيهقي قال: "عن عبد الله بن هلال النحوي الضريير"، بينما قال ابن قانع، والخطيب، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (273/3): "عبد الله بن مالك". وقد ذكر ابن حجر هذا الحديث في "لسان الميزان" (30/5)، في ترجمة عبد الله بن هلال الأزدي، وقال الذهبي في ترجمته في "الميزان" (517/2)، ترجمة 4669 "عن ابن وهب. ضعفه الدارقطني". ولعل الصواب أنه عبد الله بن مالك النحوي مؤدب القاسم ابن عبيد الله، كما قال ابن قانع، والخطيب، وابن حجر في "التلخيص" - والله أعلم.

- وقال الدكتور بشار عواد محقق "تاريخ الخطيب" تعليقًا على الحديث: "لم نقف عليه عند غير المصنف"، قلت: وكيف وقول ابن قانع السابق إن هذا الحديث المنكر هو عند البيهقي، والخطيب، وقد أثبتته من عند البيهقي في "السنن" كما تقدم؟!.

- وقال الشيخ محمد أنور الكشميري -رحمه الله- صاحب "العرف الشذي" (213/3): "... وروي عن عائشة رواه الحافظ في "التلخيص" بسند أئمة النحاة وهم ثقاة وهو مسلسل بالنحاة، قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم - يقرأ هذا الشعر أحيانًا". وذكر البيت الآيف. فقلت: وقوله إن رواية الحديث ثقاة ليس بدقيق، إذ فيهم عبد الله بن مالك مجهول لم يرد فيه جرح ولا تعديل، وفيهم علي بن عمر متكلم فيه، فضلًا عن أن الحديث منكر، ثم استدلل الشيخ أيضًا في (184/4) بهذا البيت على أن إنشاد النبي - صلى الله عليه وسلم - الشعر التام الصحيح ثابت. وإن هذا الدليل الذي استدلل به الشيخ -رحمه الله- لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه قاله، حتى نثبت به ما أراده الشيخ!.

(1) ابن حبان، الثقات (473/8).

(2) ابن عساكر، المعجم المشتمل (ص: 194)، ترجمة 642.

(3) الذهبي، الكاشف (45/2)، ترجمة 3950.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 404)، ترجمة 4776.

وثُوفِي سَنَةً سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ فِي الْمُحَرَّمِ (1)، كَذَا قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ مَخْدَدٍ (2)، وَالذَّهَبِيُّ (3)، وَابْنُ حَجْرٍ (4).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ولعلَّ ابنُ أبي حاتمَ كانَ أعلمَ به حينَ قالَ فيهَ محلَّه الصَّدقُ وقد سمعَ منه، وأبوه. وقد ضعَّفه ابنُ قانعٍ، في حين أنَّ ابنَ حبانَ وثَّقه، وذكرَ الذهبيُّ أنَّه قد "وثَّق"، وقالَ ابنُ حجرٍ: "صدوق"، لكنَّ أربعَهم يقولونَ إنَّ له أوهاماً، وغرائب.

الراوي العاشر: "محمدُ بنُ خَلْفِ الحَدَّادِي" (5)، أبو بكرٍ. روى عن: معاويةَ بنِ هِشَامٍ، ويعقوبَ ابنِ إِسحاقَ الحَضْرَمِيِّ، وخَلْفِ بنِ تَمِيمٍ، وأبي يحيى الحِمَّانِي. سمعتُ منه ببغداد، ومحلَّه لصدِّق" (6).

أقوال النقاد في الراوي:

قالَ أبو جَعْفَرِ العُقَيْلِيُّ: هو "ثِقَّة" (7)، وضمَّنَه ابنُ حَبَّانَ في "ثقاته"، وأضاف: "يروى عن أبي نُعيمٍ والعراقيين" (8)، وقالَ الدارقطنيُّ: "بغدادِيٌّ فاضلٌ، ووثَّقه مرَّةً" (9)، وكذا ابنُ حجرٍ، وذكرَ الباجيُّ أنَّ البخاريَّ أخرجَ له في "فضائلِ القرآن" عن عبدِ الحميدِ الحِمَّانِي" (10)، وذكره

(1) وقالَ الخطيبُ البغداديُّ: "حدَّثنا ابنُ قانعٍ أنَّ عليَّ بنَ عمرو الأنصاريَّ ماتَ في سنةٍ خمسٍ وخمسينَ ومائتين. قلتُ -يعني الخطيب-: "هذا عندي خطأ، والصوابُ ما أخبرني الطنجيريُّ قالَ: حدَّثنا عمرُ بنُ أحمدَ الواعظ، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْدَدِ العَطَّارِ، قالَ: ماتَ عليُّ بنُ عمرو الأنصاري سنةً ستين، يعني ومائتين يعني في المحرم". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (470/13).

(2) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (80/21)، ترجمة 4113.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (128/6).

(4) ابن حجر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(5) الحَدَّادِي: "بفتح الحاء المهملة، وتشديد الدال الأولى، وكسر الثانية المهملتين، هذه النسبة إلى صنعة الحدادة". السمعاني، الأنساب (182/2).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (245/7)، ترجمة 1347.

(7) الباجي، التعديل والتجريح، لمن خرَّج عنه البخاريُّ في الجامع الصحيح (686/2)، ترجمة 482. ابن حجر، تهذيب التهذيب (149/9)، ترجمة 214.

(8) ابن حبان، الثقات (141/9).

(9) البغدادي، تاريخ بغداد (124/3).

(10) الباجي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة، والحديث في البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب حُسن الصوت بالقراءة للقرآن، (ص: 628)، حديث 5804، وهو عن أبي موسى الأشعريِّ -رضيَ اللهُ عنه-، عن النَّبِيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم- قالَ له: "يَا أبا موسى لَقَدْ أُوتِيتَ مُرْمَرًا مِنْ مَرَامِيرِ آلِ دَاوُدَ".

ابن عساكر في "المعجم المشتمل"، وذكر رواية البخاري له كذلك⁽¹⁾. "مات سنة إحدى وستين -يعني ومائتين"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة بتوثيق العقيلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن حجر، ورواية البخاري له في أصل صحيحه حديثاً واحداً، وقد انفرد بالإخراج له عن بقية السنة، بمقابل أن ابن أبي حاتم خالف فيه من ذكرنا، فقال: "محل الصدق"، وليس لأبي حاتم فيه قول.

الراوي الحادي عشر: "هازون بن حميد الواسطي". روى عن: يحيى بن سعيد القطان، وابن أبي عدي، وأزهر السمان، وأبي داود الطيالسي، وغندر، والفضل بن⁽³⁾ غنيسة. كتب عنه أبي وروى عنه، وكتبت عنه ومحل الصدق⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم: "شيخ"⁽⁵⁾، وجعله ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يروي عن أبي عاصم والبصريين. حدثنا عنه ابن الطهراني"⁽⁶⁾، وقال الذهبي في "الكاشف": "وثق"⁽⁷⁾، وقال في "تاريخ الإسلام": "روى عنه البخاري في "تاريخه"، وروى النسائي عن زكريا بن يحيى، عنه حديثاً"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽⁹⁾.

-
- (1) ينظر: ابن عساكر، المعجم المشتمل (ص: 238)، ترجمة 813.
 - (2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 477)، ترجمة 5860.
 - (3) وقعت في "الجرح والتعديل": "بر"، وهو تصحيف لا شك.
 - (4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (88/9)، ترجمة 365. ويُنسب هذا الراوي "دهكياً" أيضاً: نسبة إلى "دهك" إحدى قرى الري. ينظر: السمعاني، مرجع سبق ذكره (516/2).
 - (5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (88/9)، ترجمة 365.
 - (6) ابن حبان، الثقات (242/9).
 - (7) الذهبي، الكاشف (329/2)، ترجمة 5905.
 - (8) الذهبي، تاريخ الإسلام (222-223/6)، ترجمة 570. والحديث أخرجه النسائي في "الكبرى"، كتاب الشروط، (367/10)، حديث 11728.
 - (9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 568)، ترجمة 7224.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو كما قال ابن أبي حاتم: "محلّه الصدق"، بينما قال أبوه: "شيخ"، لم يختلف قوله وقول أبيه مع بقية النقاد في تعديله.

المقصد الثاني: قوله في الراوي "محلّه الصدق وكانت فيه غفلة":

قالها في: "عطية بن بقية بن الوليد الحمصي، أبو سعيد. روى عن أبيه بقية بن الوليد⁽¹⁾. كتبت عنه ومحلّه الصدق، وكانت فيه غفلة"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الله بن أحمد: سمعت عطية بن بقية يقول: "أنا عطية بن بقية، وأحاديثي نقيّة، فإذا مات عطية، ذهب حديث بقية"⁽³⁾، وقال مسلمة: حدثنا عنه غير واحد⁽⁴⁾، وأورد ابن حبان في "الثقات"، وأضاف: "حدثنا عنه القطان، وغيره من شيوخنا، يخطئ ويغرب، يُعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المُدلسة"⁽⁵⁾، وقد نقل عن ابن حبان كلامه الحافظ ابن حجر في "اللسان"⁽⁶⁾، وابن قطلوبغا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"⁽⁷⁾، وقد قال الذهبي في "تاريخ الإسلام" إنّه: "روى عنه أبيه كثيراً"⁽⁸⁾، ومثله في "السيرة"، وزاد: "وما علمت له شيئاً عن غيره. وكان شيخاً، محدثاً، ليس بالماهر، بل طال عمره، وتفرّد"⁽⁹⁾. وقال الشيخ الألباني عنه: "غير مشهور بالثقة، أورد ابن حبان فقط في "الثقات"⁽¹⁰⁾. توفي سنة خمس وستين ومائتين"⁽¹¹⁾.

(1) وأبو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الحمصي: أبو محمد الكلاعي من أنفسهم. أحد الأعلام، مشهور بالتدليس. وتنتظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (434/2)، ترجمة 1728.

(2) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (381/6)، ترجمة 2120.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (370/6).

(4) ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (146/7).

(5) ابن حبان، الثقات (527/8).

(6) ابن حجر، لسان الميزان (448/5)، ترجمة 5237.

(7) ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (145/7)، ترجمة 7825.

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (369/6).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (521/12)، ترجمة 198.

(10) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (452/5).

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء (521/12).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ويبدو أنّ ابن أبي حاتم قد يكون أعلم به، وأخبر، إذ قد رآه، وعاین حاله لما كتب عنه، فهو كما قال محله الصدق، وفيه غفلة. وقال ابن حبان بخطئه وإغرابه، وكان أكثرًا عن أبيه، وليس لأبي حاتم فيه قول.

المطلب الرابع: قوله في الراوي "كان حافظًا":

والوصف بقولهم "حافظ" لا يلزم منه الضبط، فقد يُطلق ويراد به كثرة الرواية، ولا يلزم منه العدالة أيضًا؛ إذ قد يوجد معها، أو بدونها؛ فقال السخاوي في "فتح المغيب": "إذا نسب الأئمة الحفظ، أو نسبوا (ضبطاً لعدلاً) كأن يُقال فيه: (حافظ أو ضابط)، إذ فمجرد الوصف بكلٍ منهما غير كافٍ في التوثيق، بل بين العدل وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ لأنّه يوجد بدونهما، ويوجدان بدونيه، وتوجد الثلاثة"⁽¹⁾. فقولهم: فلان "حافظ" يُطلق ويراد به عدة معانٍ: فقد يقصدون به أنّ الراوي ضابطٌ متقن، حتى وإن لم يكن واسع الرواية. وقد يريدون أنّه واسع الرواية كثير العلم، حتى وإن لم يكن متيناً متقناً⁽²⁾، وكان سيئ الحفظ، كما يكثر ذلك في تراجم كتاب الإمام أبي عبد الله الذهبي "تذكرة الحفاظ"، وقد يعنون بهذا الوصف ضبط الكتاب، لا ضبط الفوائد. وقد يريدون أنّ المتصف به كثير الرواية، ضابطٌ متقنٌ لها، كثير العلم، كما هو في الأئمة مشاهيرهم - وقد تقدّم المثل على ذلك حين وصف الإمام ابن أبي حاتم الإمام مسلماً-، ويُستدل على المعنى الذي أراده الناقد من إطلاقه هذا الوصف بقريته ما⁽³⁾.

قالها ابن أبي حاتم في: "عثمان بن علي بن شعيب، أبو عمرو البغدادي. كتب الحديث مع أبي بالشام، وكان حافظًا. روى عن: هُدبة، سمع منه أبي في المذاكرة وكتب عنه"⁽⁴⁾.

(1) السخاوي، فتح المغيب (280/2).

(2) وقد فرق الإمام الرازي أبو زرعة بين الحفظ والإتقان، فقال في ترجمة يزيد بن هارون السلميّ من "النبلاء" عند الذهبي (370/9): "سمعتُ أبا بكر بن أبي شيبَةَ يقول: ما رأيتُ أتقنَ حفظاً من يزيد بن هارون. قال أبو زرعة: والإتقان أكبر من حفظ السرد". (ص: 155، 335، 466).

(3) مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص: 155، 335، 466)، وإتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل (1/295).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (6/160)، ترجمة 881.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره الخطيبُ البغداديّ ونقلَ ما قاله ابنُ أبي حاتمٍ فيه، غيرَ أنّه زادَ أنّه قالَ فيه "صدوق". وليسَ ذلكَ في "الجرح والتعديل"⁽¹⁾، ونقلَ عن ابنِ أبي حاتمٍ مُغلطاي -على عادته- كذلك⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وليسَ لسوى ابنِ أبي حاتمٍ فيه قول، سوى ما كانَ من أبيه من سماعٍ منه في المذاكرة، وكتابةٍ عنه، بينما اكتفى الخطيبُ، ومُغلطاي بنقلِ قولِ ابنِ أبي حاتمٍ، ولعلَّ القولَ يكونُ له، إذ ليسَ هناك سواه كيما أستطيع ترجيحاً، ومقارنةً بينَ قوله، وأحكامٍ غيره، وليسَ هناك قرينةٌ تدلُّني على أيِّ المعاني أرادَ عبدُ الرحمنِ بنَ أبي حاتمٍ حينَ وصفه بالحافظ، اللهمَّ إلا إنَّ اعتبرنا سماعَ أبي حاتمٍ منه في المذاكرة، وكتابته عنه، فلعلَّه أرادَ أنّه ضابطٌ مُتقنٌ، لكنَّه غيرُ واسعِ الرواية. أو أنّه واسعُ الروايةٍ لكنَّه ليسَ بالمتينِ ولا المُتقنِ، أو أنّه كانَ ضابطاً لكتابه، لا بفؤاده. وأياً من هذه الترجيحاتِ قد تكونُ سبباً لسماعِ أبي حاتمٍ منه مذاكرةً، وكتابته عنه، ولوصفِ ابنه إياه بالحافظِ -والله أعلم-.

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (175/13)، ترجمة 6018.

(2) ابن قطلوبغا، النقات ممن لم يقع في الكتب الستة (93/7).

المبحث الخامس:

الرواة الذين ليس لهم من الحديث إلا القليل، ويقول فيهم: "مشهور"

وفي لغة العرب: "الشهرة: وضوح الأمر، ورجل شهير ومشهور: معروف المكان مذكور، ورجل مشهور ومشتهر"⁽¹⁾.

أما عند المحدثين: فالراوي المشهور هو المعروف، غير المجهول، فإطلاقها في الراوي يدفع جهالة عينه، لكن لا يلزم من ذلك عدالة، ولا ضبط، فقد يوصف الراوي بذلك، ويكون ثقة، أو صدوقاً، أو ضعيفاً، وغيره، لكنها قد تقوي أمره بقدر ما، إن سلم من القادح، ولا يثبت حديثه ويُقبل بمجرد وصفه بالشهرة، بل بعد أن يُختبر حديثه، ويثبت حفظه وضبطه⁽²⁾. وعند ابن أبي حاتم فلفظة "مشهور" يراد بها قلة حديث الرجل، أيًا كانت درجته، مع كونه معروف العين. الراوي الأول: "جابر الحُدائي"⁽³⁾، جدُّ أشعث بن عبد الله بن جابر، مشهور، لا أعلم أحداً روى عنه، سمعتُ أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: يريدُ به أن أشعث بن عبد الله بن جابر مشهورٌ، ولا يعلم له رواية عن جده، ولا عن أبيه عن جده⁽⁴⁾⁽⁵⁾. هكذا جاء قولُ أبي حاتم، وابنه في هذا الموضع أن أشعث بن عبد الله بن جابر مشهور. وقد عقد ابن أبي حاتم له ترجمة في موضع آخر فقال: "أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدائي، وهو الأعمى"⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب (ص:2351).

(2) ينظر: مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص:445)، الجديع، تحرير علوم الحديث (1/250).

(3) الحُدائي: "بمهلتين، مضمومة ثم مفتوحة مشددة، وفي آخرها نونٌ بعد الألف، وحدانٌ من الأزد". ينظر: السمعاني، الأنساب (2/184).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/497)، ترجمة 2041.

(5) وقد ترجم ابن أبي حاتم لجابر الحُدائي في موضع سابقٍ من كتابه قبلَ هذا الموضع الذي أثبتته في المتن، (2/494)، ترجمة 2031. فقال: "جابر الحُدائي، روى عن: علي بن أبي طالب، وأبي موسى الأشعري.

روى عنه: ابنه مزينة سمعتُ أبي يقول ذلك".

(6) وأشعثُ هذا قد يُنسب إلى جده جابر، ويُنسب أيضاً: أزدياً، وبصرياً، وحُملياً -وسيأتي الخلاف فيه- كذلك نسبه غير واحدٍ من الأئمة: كالبخاري في "التاريخ الأوسط" (3/333) وعبد الغني الأزدِي في "كتاب المؤلف والمؤلف" (2/15)، ونقله عنه ابن ماكولا في "الإكمال" (2/253)، والمزي في "تهذيب الكمال" (3/272)، والذهبي في "ميزان الاعتدال" (1/265)، و"تاريخ الإسلام" (3/819)، و"سير أعلام النبلاء" (6/274)، و"المُسْتَنبَه في الرجال" (ص:175)، وابن ناصر الدين في "توضيح المُسْتَبَه" (2/435)، و أقرَّ =

ابن حجرٍ الذهبيّ في "تبصير المُنتبه بتحرير المُشْتبه" (353/2)، والخزرجيّ في "خلاصة تذهيب تذهيب الكمال" (ص: 38). ونسبه السمعانيّ في "الأنساب" (87/2) "الجمليّ" بمعجمةٍ، ثم ميم، وهو تصحيّفٌ لا ريبَ .! وقال ابن قليج في "إكمال تذهيب الكمال" (237/2): "وزعم عبدُ الغنيّ في "المختلف والمؤتلف" أنّه حُمليّ بحاءٍ مهملةٍ مضمومةٍ وميمٍ ساكنةٍ، زعمَ مسلمٌ بن الحجاج، وأبو محمد بن الجارود أنّ أشعثَ الحُمليّ غيرُ أشعث بن عبد الله ابن جابرِ الحُدائيّ، وجعلاهما رجلين، والله أعلم". كذا قال ابن قليج، فقلتُ: أمّا زعمُ عبد الغنيّ أنّه أزديّ فقد وافقه عليه جمعٌ كما جاءَ قبلَ قليل. أمّا الإمام مسلم فترجمه مرتين في "الكنى والأسماء" (457/1)، فقالَ في الموضعِ الأوّل رقم 1886: "أبو عبدِ الله أشعثُ الحُمليّ عن أنسِ بن مالك، روى عنه هارون الأور". ثمّ ترجمه برقم 1889 فقال: "أبو عبد الله أشعثُ بن عبد الله الحُدائيّ. عن شهر بن حوشب". فكأنَّ الإمامَ مسلم حينَ ترجمه مرتين جعله رجلين، وإنّما هما واحدٌ، كما ترجمَ له جُلُ المصنّفين، ثمّ إنّهُ نسبهُ "جمليّاً"، بجيمٍ معجمةٍ، بخلافِ كلِّ الذينَ نسبوه "حُمليّاً" بحاءٍ مهملةٍ، وهو الصوابُ أعني نسبته حُمليّاً، والعجيبُ أنَّ محقّق كتابِ مسلم عبد الرحيم القشقرى قال في الحاشية (3): "وهو الجمليّ: بضمِ المهملةِ، وسكونِ الجيمِ"، فغلطَ مرتين: مرّةً حينَ نسبهُ "الجمليّ"، ومرّةً حينَ ضبطه فقال: "بضمِ المهملةِ، وسكونِ الجيمِ"، فكيفَ ستكونُ الجيمُ ساكنةً بعدَ ألّ التعريفِ الساكنةِ؟! وقد وقعتْ نسبته في الترجمةِ الثانيةِ عندَ الإمامِ مسلم "الحُدائيّ"، بهمزةٍ، وإنّما هي بنون، ولعلَّ الخطأَ طباعيّ. أمّا الإمامُ البخاريّ فقد سبقَ مسلم في جعله اثنتين، فترجمه في "التاريخ الكبير" مرتين، في الأولى (429/1)، 1382 قال: "أشعثُ بن جابر، الحُدائيّ، الأعمى. قالَ لي علي بنُ نصر: أشعثُ ابن عبدِ الله بن جابر، أبو عبدِ الله الأعمى، حُدان في الأزد". وفي الثانيةِ (433/1)، 1394: "أشعث، أبو عبدِ الله، الحُمليّ. سمعَ أنساً، عن النبيّ -صلى اللهُ عليه وسلّم-، إذا أكلَ فليلعقُ أصابعه". ولم يتعقبْ أبو حاتم وابنه -على عادتهما- البخاريّ على تفريقه، لا في "الجرح والتعديل"، ولا في "بيان خطأ البخاريّ في تاريخه". لكنَّ الخطيبَ البغداديّ قد تعقّبهُ، وأحمدُ بن حنبلٍ، في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (237/2-240) فأسندَ إلى صالح بن أحمد بن حنبلٍ قال: قالَ أبي: أشعثُ بن جابرِ الحُدائيّ: روى عنه نوحُ بن قيس، وقالَ حمادُ بن سلمة: الأشعثُ الحُدائيّ الأعمى، وأشعثُ بن عبد الله الصّريّ روى عنه معمر". قال الخطيبُ معلقاً: "فكأنَّ أحمدَ ذهبَ إلى أنّ الذي روى عنه معمر غيرُ الذي روى عنه نوح بن قيس". قلتُ: ففهمَ الخطيبُ من كلامِ أحمدَ أنّه يغايرُ بينهما: بينَ الذي روى عنه نوح بن قيس، وبينَ الذي روى عنه معمر. لكنَّ العلامَةَ المعلميّ في تعليقه على كلامِ الإمامِ أحمد، وفهمَ الخطيبُ له قال: "ليس في هذه الحكايةِ -يعني الحكايةَ التي ساقها عن أحمد- جزمٌ بالتغايرِ بلُ قد يُقالُ إنّ القرنَ في الذكرِ يدلُّ على الاتحاد؛ فأماً دلّلتُهُ على الاحتمالِ فظاهرة، ومَن وقفَ عندَ الاحتمالِ لا يُسمّى وأهماً والله أعلم. قلتُ: ورأي العلامَةَ المعلميّ ذا وجهةٍ أراه، إذ لا يلزمُ من قولِ أحمدَ إنّ نوحَ بن قيسٍ قد روى عن أشعث بن جابرِ الحُدائيّ، وإنَّ حماد بن سلمة قال: الأشعثُ الحُدائيّ الأعمى وأشعثُ بن عبد الله الصّريّ روى عنه معمر، أن يكونَ أرادَ مغايرةً بينهما، أو جزمًا بذلك، بل لعلَّ جمعه بينهما يدلُّ على أنّه يراهما واحداً، أو لعلَّهُ يرى بينهما مغايرةً لكنْ على الاحتمالِ لا على الجزم، ومَن يفعل ذلكَ لا يكونُ وأهماً، إنّما متوقفاً! ثمّ أسندَ الخطيبُ إلى ابنِ معينِ حكايةً تدلُّ على أنّه لا يفرّقُ بينهما. وقالَ: "هما عندَ يحيى بن معينٍ واحدٌ ... وأشعثُ الذي روى عنه نوح بن قيس هو الذي روى عنه معمر ليسَ بغيره، وهو أشعثُ بن عبد الله بن

روى عن: أنس، والحسن، وشهر بن حوشب. روى عنه: معمر، وبسطام بن حريث، ونصر بن عليّ الجهضمي، ونوح بن قيس، وسكين بن عبد العزيز، وابنه عبد الله بن أشعث، يعدُّ في البصريين⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وقد نقل ابن أبي خيثمة قول ابن معين فيه بأنه "ثقة بصير"⁽²⁾، بينما نقل عبد الله ابن أحمد عن أبيه أنه "لا بأس به"⁽³⁾، وكذلك قال ابن خراش⁽⁴⁾، ومرة قال أحمد: "ما أرى به بأساً"، وثالثة: "ما أعلم إلا خيراً"⁽⁵⁾، وقد ترجمه البخاري في "الكبير"، في موضعين وسكت عنه في

جابر أبو عبد الله الحداني، وحدان من الأزدي، ومعمر نسبه إذ روى عنه إلى أبيه، ونسبه نوح بن قيس إلى جده ومن أفرد كل واحد منهما عن صاحبه على أنّهما اثنان فقد وهم والله أعلم. ثم روى الخطيب بإسناده إلى البخاري أنّه قال: "أشعث بن جابر الحداني البصريّ الأعمى، عن الحسن، وشهر بن حوشب. روى عنه نوح بن قيس وروى معمر، عن أشعث بن عبد الله، عن شهر، عن أبي هريرة في الوصية، وروى غيره عن أشعث ابن جابر، عن شهر. وقال البخاري: حدّثنا علي بن نصر، قال أشعث بن عبد الله بن جابر أبو عبد الله الأعمى". وهذه إحدى الترجمتين اللتين عقدهما البخاري لأشعث. هكذا نقل الخطيب ترجمة البخاري، ولم يعلق عليها، لكن يفهم منها أنّه يؤممه لأمرين: أولهما: أنّ البخاري قال نفس كلام أحمد الأول، أنّ أشعث بن جابر روى عنه نوح ابن قيس، وأنّ أشعث بن عبد الله روى عنه معمر. فنوح بن قيس نسب الأشعث إلى جده، في حين نسبه معمر إلى أبيه. والكلام على البخاري هو نفسه الذي قاله الخطيب عن أحمد.

أمّا ثانياً: فإنّ الخطيب ساق كلام البخاري هذا عقب قوله: "ومعمر نسبه إذ روى عنه إلى أبيه ونسبه نوح ابن قيس إلى جده ومن أفرد كل واحد منهما عن صاحبه على أنّهما اثنان فقد وهم". فقال بتوهم من عددهما، ثم ساق كلام البخاري. والله تعالى أعلم!-

ويتحصّل من ذلك كلّ: أنّ الإمام أحمد فرّق بينهما ولو احتمالاً-، وكذا البخاري، وتبعه مسلم، وابن الجارود بينهما، وقد جعلهما ابن الفريسي واحداً كما في "المؤتلف والمختلف"، وكذا غيره ممن قد ذكرت. والصواب أنّهما واحد دلّ عليه فعل جُلّ الذين ترجموه ونسبوه، ويقال فيه: أشعث بن عبد الله، وقد يُنسب إلى جده فيقال: أشعث ابن جابر، وهو الأعمى، الحداني، الأزدي، الحُملي، البصري. روى عنه معمر، ونوح بن قيس، وغيرهما.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (273/2)، ترجمة 984.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق (239/2).

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (485/2)، ترجمة 3190، و (524/2)، ترجمة 3457.

الأول⁽¹⁾، وقال في الثاني: "أشعث، أبو عبد الله، الحملي. سمع أنسا، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، إذا أكل فليلع أصابعه"⁽²⁾.

وسأل عبد الرحمن أباه أبا حاتم عنه فقال: "شيخ"⁽³⁾، وتقدم قوله فيه "مشهور" أيضا، وقال البزار: "ليس به بأس مستقيم الحديث"⁽⁴⁾.

وقال النسائي: "ثقة"⁽⁵⁾، وحين ترجمه أبو بشر الدولابي قال: "وليس هو المكثّر عن الحسن"⁽⁶⁾. وفي "ضعفاء العقيلي" الكبير قال: "في حديثه وهم"⁽⁷⁾.

وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁸⁾، وقال: "وما أراه سمع أنسا"⁽⁹⁾، لكن الدارقطني ذهب أنه "يُعتبر به"⁽¹⁰⁾، وذكره ابن شاهين في "ثقاته"⁽¹¹⁾.

وقال ابن خلفون: "هو عندي من أهل الطبقة الثالثة من المحدثين"⁽¹²⁾.

-
- (1) البخاري، التاريخ الكبير (429/1)، ترجمة 1382.
 - (2) المرجع السابق (433/1)، ترجمة 1394. والحديث رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأَطعمة والأشربة، باب استحباب لعق الأصابع والقصعة، وأكل اللُقمة الساقطة بعد مسح ما يُصيبها من أذى، وكراهة مسح اليد قبل لعقها، (ص: 1025) حديث 5200، من حديث أنس من فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-. وينظر: محمد عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير (ص: 700-701).
 - (3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (273/2)، ترجمة 984.
 - (4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (355/1).
 - (5) المرجع السابق، نفس الصفحة.
 - (6) الدولابي، الكنى والأسماء (811/2).
 - (7) العقيلي، الضعفاء الكبير (29/1)، ترجمة 11.
 - (8) ابن حبان، الثقات (62/6).
 - (9) المرجع السابق (112/6).
 - (10) البرقاني، سؤالاته للدارقطني (ص: 56)، سؤال 43.
 - (11) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص: 36)، ترجمة 71.
 - (12) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (238/2).

وترجمه المزني في "تهذيب الكمال"، وذكر روايته عن أنس رضي الله عنه-، عند البخاري تعليقا، وأبي داود⁽¹⁾⁽²⁾، وعقد له الذهبي ترجمة في غير موضع من تأليفه، ففي "الكاشف" قال: "ثقة"⁽³⁾، وكذا في "من تكلم فيه وهو موثق"، ونقل كلام العقيلي فيه⁽⁴⁾، لكنه في "ميزان الاعتدال" تعقب العقيلي في قوله: "إن في حديثه وهما"، وعلق أن قوله هذا "ليس بمسلم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له البخاري ومسلم"⁽⁵⁾، وفي "تاريخ الإسلام" هو "صالح

(1) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (272/3)، ترجمة 527. وقد خلط فيه محقق "التهذيب" د. بشار معروف؛ حين قال في حاشية (4): "وثقه أبو داود والبرار فيما نقل مغلطاي، وابن شاهين (الورقة: 3)، وابن حبان (تقائه: 37)، وقال في "المشاهير": "وكان يهمل في الشيء بعد الشيء" (164)، وذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة، وقال: "توفي في ولاية يوسف بن عمر بالكوفة" (223/6)، وترجمه الذهبي في الطبقة الثالثة عشرة من "تاريخ الإسلام" (43/5). فإن هذه المواضع التي نقلها كلها إنما هي في ترجمة أشعث بن أبي الشعثاء، لا لأشعث بن عبد الله الحداني !.

(2) وقد تعقب ابن قليج في "إكمال تهذيب المزني" (238/2)، تعقب المزني فقال: "والمزني ذكر روايته عن أنس المشعرة عنده بالاتصال فيُنظر". وقد نقل قول ابن حبان إنه ما سمع أنسا. قلت: قال البخاري في "التاريخ الكبير" (433/1)، ترجمة 1394 "إنه سمع أنسا"، وذكر ابن أبي حاتم في ترجمته من "الجرح والتعديل" أنه روى عن أنس، وكذلك قال الدارقطني في "سؤالات البرقاني" (ص: 56)، والذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق" (ص: 49)، و"ميزان الاعتدال" (265/1)، وفي "تاريخ الإسلام" (818/3)، و"سير أعلام النبلاء" (274/6) وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (355/1)، وفي "مقدمة الفتح" (ص: 456) قال: "له موضع واحد عن أنس رضي الله عنه-"، يعني عند البخاري. قلت: روى البخاري في "صحيحه"، كتاب المرضى، باب فضل من ذهب بصره، (ص: 694)، حديث 5653، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، قال: حدثني ابن الهادي عن عمرو مولى المطلب، عن أنس بن مالك رضي الله عنه-، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم- يقول: "إن الله قال إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة يريد عينيه". تابعه أشعث بن جابر، وأبو ظلال، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم-". فقول البخاري إن أشعث قد تابع عمرو بن عبد المطلب عن أنس، تفيد بأنه -أعني أشعث-، قد روى عن أنس رضي الله عنه- مباشرة، لا أن بينهما انقطاعا. وقد روى الإمام أحمد الحديث في "المسند" (420/21)، حديث 14021، من طريق أشعث، عن أنس رضي الله عنه-، بنحو حديث البخاري. ولم أجد أحدا -حدّ بحثي- قال بانقطاع الرواية بينهما غير قول مغلطاي في تعقبه على المزني، فيبقى أن المثبت له سماعا أولى من النافي. وينظر: ابن حجر، فتح الباري (116/10)، تعليق التعليق (35/5).

(3) الذهبي، الكاشف (253/1)، ترجمة 443.

(4) الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص: 49)، ترجمة 43.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (265/1)، ترجمة 999.

الحديث"، ونقل توثيق النسائي له⁽¹⁾، وفي "سير الأعلام": كقوله في "التاريخ"، وزاد: "وكان من علماء البصرة، كأشعث الحُمُراني⁽²⁾"⁽³⁾، وقال العسقلاني: "صدوق من الخامسة"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقةً وفقاً لرأي أغلب النقاد، قال فيه أبو حاتم: "شيخ"، واجتمع قوله وقول ابنه على أنه مشهور، وقد روى له البخاري تعليقاً حديثاً واحداً فحسب، وأصحاب السنن الأربعة في مواضع معدودة أيضاً⁽⁵⁾.

الراوي الثاني: قدامة بن د⁽⁶⁾ الخشرمي⁽⁷⁾ المدني، روى عن: مخزمة بن بكير، وداود ابن المغيرة، والمغيرة بن يحيى. روى عنه: ابن نمير، وهارون بن إسحاق، وعبد الرحمن ابن عبد الملك بن شيبه، سمعت أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن، أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي، قال نا عثمان بن سعيد، قال سألت يحيى بن معين عن قدامة بن محمد بن قدامة ابن خشرم، فقال: "لا أعرفه"، قال أبو محمد: "يعني لا يخبره، وأما قدامة فمشهور"⁽⁸⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم: "ليس به بأس"، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"⁽⁹⁾، وترجمه البخاري في "التاريخ الكبير"، وسكت عنه⁽¹⁰⁾.

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (819/3).

(2) أشعث بن عبد الملك الحُمُراني، تنظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (275/2)، ترجمة 990.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (275/6)، ترجمة 119.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 113)، ترجمة 526.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) بياض، هكذا في مطبوع "الجرح والتعديل". وهو "قدامة بن محمد بن قدامة بن خشرم بن يسار الأشجعي الخشرمي المدني". وينظر: البخاري، التاريخ الكبير (179/7)، ترجمة 805، المزي، تهذيب الكمال (551/23)، ترجمة 4859.

(7) الخشرمي: "بفتح الخاء، وسكون الشين المعجمتين، وفتح الراء، وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى الجد وهو خشرم". السمعاني، الأنساب (369/2).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (129/7)، ترجمة 735.

(9) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(10) البخاري، التاريخ الكبير (179/7)، ترجمة 805.

وَقَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ الْبَزَّارُ⁽¹⁾، وَجَرَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فَقَالَ: "يُرْوَى عَنْ أَبِيهِ، وَمَحْرَمَةٌ بِنُ بَكِيرٍ، عَنْ بَكِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِّ بِالْمَقْلُوبَاتِ الَّتِي لَا يُشَارِكُ فِيهَا ... لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ"⁽²⁾، وَسَاقَ ابْنُ عَدِيٍّ لَهُ عِدَّةٌ أَحَادِيثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ثُمَّ قَالَ: "وَلِقْدَامَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ"⁽³⁾، وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "الضَعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ"⁽⁴⁾، وَتَرْجَمَهُ الْمَزِيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ"، وَفِيهِ سَوَالُ عَثْمَانَ الدَّارِمِيِّ لِابْنِ مَعِينٍ عَنْهُ، وَجَوَابُهُ"⁽⁵⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي

(1) الْبَزَّارُ، الْبَحْرُ الرَّخَّارُ (358/11). وَقَدْ سَاقَ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ لَهُ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَيْبَةَ الطَّائِفِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ثُمَّ قَالَ: "وَقْدَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ شَيْبَةَ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ بِغَيْرِ حَدِيثٍ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ". قُلْتُ: فَقَوْلُ الْبَزَّارِ إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ شَيْبَةَ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ بِغَيْرِ حَدِيثٍ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ، يَظْهَرُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ شَيْبَةَ هُوَ شَيْخُ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالْأَخِيرُ يَحَدِّثُ عَنْهُ، وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ، فَإِسْمَاعِيلُ بْنُ شَيْبَةَ هُوَ تَلْمِيزُ ابْنِ جُرَيْجٍ وَيُرْوَى عَنْهُ، وَلَعَلَّ الْخَطَأَ مِنَ النَّسَاجِ، أَوْ هُوَ طَبَاعِيٌّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنْ تَكُونَ: "وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ شَيْبَةَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ -بَدَلَ عَنْهُ- ابْنِ جُرَيْجٍ بِغَيْرِ حَدِيثٍ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ"، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ حَبَّانٍ: "وَلِقْدَامَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ ...". وَقَدْ جَاءَتْ عِبَارَةُ الْبَزَّارِ فِي "كَشْفِ الْأَسْتَارِ" (188/4)، عَقَبَ حَدِيثَ 3505: "وَقْدَامَةُ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَإِسْمَاعِيلُ حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهَا".

(2) ابْنُ حَبَّانٍ، الْمَجْرُوحِينَ (222/2)، تَرْجَمَهُ 888. وَقَدْ سَاقَ ابْنُ حَبَّانٍ لَهُ حَدِيثَيْنِ: الْأَوَّلُ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ هَارُونَ ابْنِ مُوسَى الْفَرَوِيِّ، عَنْ قَدَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَالثَّانِي يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِيلَ الشَّهْرَزُورِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ قَدَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ. فَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِقَطْنِيُّ فِي "تَعْلِيقَاتِهِ عَلَى الْمَجْرُوحِينَ لِابْنِ حَبَّانٍ" (ص: 222): "الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: بَلَّيْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى، لَا مِنْ قَدَامَةَ. وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: بَلَّيْتُهُ مِنَ الشَّهْرَزُورِيِّ، لَا مِنْ قَدَامَةَ، وَلَا مِنْ سَعْدٍ!".

(3) ابْنُ عَدِيٍّ، الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ (178/7-180)، تَرْجَمَهُ 1593.

(4) ابْنُ الْجَوْزِيِّ، كِتَابُ الضَعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ (17/3)، تَرْجَمَهُ 2763.

(5) فَقَالَ الْمَزِيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" (553/23): "قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ قَدَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بِنِ قَدَامَةَ ابْنِ خَشْرَمٍ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ، يَعْنِي لَا يَخْبِرُهُ، وَأَمَّا قَدَامَةُ فَمَشْهُورٌ"، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَزِيِّ هَذَا أَنَّ تَفْسِيرَ قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ إِنَّهُ هُوَ لِعَثْمَانَ الدَّارِمِيِّ، وَكَذَا ظَنُّ الْعَسْقَلَانِيِّ فِي "تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ" (365/8) فَقَالَ: "قَالَ عَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ سَأَلْتُ ابْنَ مَعِينٍ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ. فَقَالَ عَثْمَانُ يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُجِيزُهُ، أَمَّا قَدَامَةُ فَمَشْهُورٌ". وَالصَّوَابُ أَنَّ التَّنْبِيلَ عَلَى كَلَامِ ابْنِ مَعِينٍ إِنَّهُ هُوَ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، لَا لِلدَّارِمِيِّ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"، كَمَا نَقَلْتُهُ فِي الْمَتْنِ. ثُمَّ إِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ "يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَخْبِرُهُ"، وَلَمْ يَقُلْ: "لَا يُجِيزُهُ"، كَمَا نَقَلَ الْإِمَامُ ابْنُ حَجْرٍ!.

"المُعْنِي"، و"المِيزَان"، و"ديوان الضَعْفَاء": "جرحهُ ابنُ حَبَّانٍ وَمَشَاهُ غَيْرُهُ"⁽¹⁾، غيرَ أَنَّهُ لم يَزِدْ في "الديوانِ" قَوْلَهُ: "ومَشَاهُ غَيْرُهُ"⁽²⁾، وقالَ أبو الحَسَنِ الهَيْثَمِيُّ: "ضعيف، وقد وثق"⁽³⁾، وقالَ الحَافِظُ العسقلانيُّ: "صدوقٌ يُخْطِئُ"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوقٌ يُخْطِئُ، ويروي المقلوبات التي لا يُشاركُ فيها عن أبيه، ومُخْرَمَةٌ بنُ بَكِيرٍ، عن بَكِيرِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ الأَشَجِّ، ولا يُحتجُّ به إذا انفرد، فأما قولُ ابنِ معينٍ فيه إنَّه لا يعرفُه، ففسرَها ابنُ أبي حاتمٍ بأنَّ ابنَ معينٍ لا يخبرُ هذا الراوي، وقد نقلَ محمدُ عوامةُ في تعليقه على "كاشفِ" الذهبيِّ قولَ ابنِ معينٍ في الراوي: "لا أعرفه"، وتفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ أَنَّهُ: "لا يخبرُه، وأما قدامَةُ فمشهور". ثمَّ قالَ: "يريدُ أَنَّهُ معروفُ العينِ، بروايةٍ عددٍ من الرواةِ عنه"⁽⁵⁾. وقد تقدَّم أنَّ ابنَ معينٍ يريدُ بقوله "لا أعرفُه"، قلةَ حديثِ الرجلِ، وقد وجدتُ لقدامَةَ حديثين عند النسائيِّ في "السنن"⁽⁶⁾. ثمَّ إنِّي ما وجدتُ روايةً آخريْنِ قالَ فيهمُ ابنُ أبي حاتمٍ "مشهور" سوى هَذَيْنِ، الأولُ منهما: أشعثُ الحدَّانيِّ وهو ثقة، ووصفه الذهبيُّ بأنَّه من علماءِ البصرة، والآخرُ قدامَةُ الخشرميِّ وهو صدوقٌ يُخْطِئُ، وكلاهما قالَ فيهمُ ابنُ أبي حاتمٍ "مشهور"، ويجمعُ بينها قلةُ حديثهما. ثمَّ إنَّ الراوي الثاني قالَ فيه ابنُ معينٍ "لا أعرفه"، وقد سبقَ بيانُ أنَّ ابنَ معينٍ يريدُ بها قلةَ حديثِ الرجلِ. وأنَّه معروفُ العينِ غيرَ مجهول. فلفظةُ "مشهور" إذن يرادُ بها قلةُ حديثِ الرجلِ، أيًّا كانتُ درجتهُ، مع كونه معروفَ العينِ⁽⁷⁾.

(1) الذهبي، المُعْنِي في الضَعْفَاء (2/120)، ترجمة 5034، ميزان الاعتدال (3/386)، ترجمة 6871.

(2) الذهبي، ديوان الضَعْفَاء (ص: 326)، ترجمة 3440.

(3) الهيثمي، مجمع الروائد ومُتَبَعِ الفَوَائِدِ (10/395).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 454)، ترجمة 5529.

(5) الذهبي، الكاشف (1/62).

(6) النسائي، السنن (ص: 750-751)، أحاديث (4937، 4938).

(7) وهناك دراسةٌ للدكتور عبد العزيز الهليل بعنوان "مَنْ وصفَ بلفظِ "مشهور" في كتابِ "الجرح والتعديل"، قد عرضَ فيه لدراسةِ اثنتين وأربعين راويًا ممن قالَ فيهمُ ابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعة "مشهور"، وقد عرضَ لدراسةِ الراوي الأول "أشعث الحدَّاني"، ولم يعرضَ لدراسةِ الراوي الثاني. وقد خرجَ فيها بنفسِ النتيجةِ التي ذكرتُ، من قلةِ حديثِ الموصوفينَ بها.

المبحث السادس:

مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وحكم أهلها

وإن مما لا يختلف عليه في علم الجرح والتعديل، أن الرواة فيه متفاوتون حفظاً وضبطاً، قوة وضعفاً، توثيقاً وجرحاً، فليسوا سواءً، فمنهم: "من هو في الثقة والتثبيت كالأسطوانة، ومن هو في الضعف واللين كالريحانة. ومنهم: من هو العدل الحجة، كالشاب القوي المعافى. ومنهم: من هو ثقة صدوق، كالشاب الصحيح المتوسط في القوة. ومنهم: من هو صدوق، أو لا بأس به كالكهل المعافى. ومنهم: الصدوق الذي فيه لين، كمن هو في عافية لكن يوجعه رأسه، أو به دمل. ومنهم: الضعيف كالذي تحامل ويشهد الجماعة محمومًا ولا يرمي جنبه. ومنهم: الضعيف الواهي كالرجل المريض في الفراش، وبالتطبيب تُرجى عافيته. ومنهم: الساقط المتروك كصاحب المرض الحاد الخطر. وآخر: حال من سقطت قوته وأشرف على التلف. وآخر: من الهالكين كالمحتضر الذي يُنازع. وآخر: من الكذابين الدجالين"⁽¹⁾. وقد بين الإمام الذهبي وقرب صورة وحال هؤلاء الرواة في تفاوتهم، وتباينهم، وتبعاً لهذا التفاوت والتباين فقد كان الإمام الرزي يطلق في الرواة عبارات متفاوتة تناسب حال كل راوٍ، إن كان يعدّه معدلاً، أو مجروحاً، وكلاهما على درجات، ولست أبالغ، ولا أعدو الحقيقة إذا قلت إن إدراجاً لمصطلحاته ضمن مراتب قد استلزمنا تطوفاً في جل - إن لم يكن كل - كتب المصطلح، والكتب التي تعرضت لألفاظ الجرح والتعديل عند النقاد قديمها وحديثها - وربنا المستعان -، وأذكر هنا مراتب التعديل، وأحكامها التي جعلتها للمصطلحات التي استخدمها عبد الرحمن في التعديل، وهي:

المرتبة الأولى: التعديل باستخدام مصطلحات تدل على المبالغة في التوثيق:

والمصطلحات التي استخدمها هي:

- "كان بارع العلم، نسيح وحده في الحفظ في زمانه، لا يتقدمه كبير أحد":
- "فوق العلماء في زمانه".
- "إمام زمانه".
- "ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين".

(1) الذهبي، ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: 184-185).

- "ما رأيتُ منه إلا خيراً".

المرتبة الثانية: التعديلُ بتكرارِ صفةِ التوثيقِ معنًى:

- "ثقةٌ من الحُفَاطِ، له معرفةٌ بالحديث".

- "كُتِبَتْ عَنْهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ، مَنْ الْحَفَاطِ مِمَّنْ يُحَسِّنُ حَدِيثَهُ وَيَحْفَظُهُ".

- "صدوقٌ ثقةٌ من الحُفَاطِ".

- "تَبَيَّنَ صَدُوقٌ مِنْ الْحَفَاطِ".

- "من الحُفَاطِ الثَّقَاتِ".

- "ثِقَةٌ صَدُوقٌ".

- "صدوقٌ ثقةٌ".

- "صدوقٌ من الحُفَاطِ".

- "ثِقَةٌ رِضًا".

- "ثِقَةٌ مَرْضِيٌّ".

المرتبة الثالثة: التعديلُ بإفرادِ صفةِ التوثيقِ:

- "ثقةٌ".

- "ثِقَةٌ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ".

- "ثِقَةٌ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ".

وَحَدِيثُ أَهْلِ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ هَذِهِ لِلِاحْتِجَاجِ، يُقْبَلُ حَدِيثُهُمْ، وَيُعْمَلُ بِرَوَايَتِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا يَتَفَاوَتُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فَأَهْلُ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّوْثِيقِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، عَلَى الْإِعْتِبَارِ الْمَعْرُوفِ فِي تَبَايِنِ الثَّقَاتِ، وَدَرَجَاتِهِمْ وَإِنْ اشْتَرَكُوا فِي أَصْلِ الثَّقَةِ، وَالِاحْتِجَاجِ بِحَدِيثِهِمْ.

المرتبة الرابعة: التعديلُ بِالْفَاطِ تَفْصُرُ عَنْ دَرَجَةِ الثَّلَاثَةِ قَلِيلًا:

- "صدوقٌ".

- "صدوقٌ لا بأسَ به".

- "محلُّه الصدق".

- "محلُّه الصدق وكانت فيه غفلة".

- "كان حافظاً".

والمصطلحات الأربعة جعلها ابنُ أبي حاتمٍ في المرتبة الثانية في مراتبِ التعديلِ عنده، وقالَ فيهم: يُكتبُ حديثُهم ويُنظرُ فيه، -والحقتُ بهم المصطلحَ الخامس- وقد آليتُ أنْ أكتفيَ هنا بنقلِ حكمه فيهم، وقد بسطتُ القولَ فيهم، عند حديثي عن مراتبِ التعديلِ والتجريحِ عند ابنِ أبي حاتمٍ، وعندَ العلماءِ قبله وبعده، ونقلتُ الاختلافَ في أصحابِ هذه المرتبة، وأقولُ العلماءِ وآراءهم، عند حديثي عن مراتبِ التعديلِ عنده.

المرتبة الخامسة: الرواة الذين ليس لهم من الحديث إلا القليل، ويقولُ فيهم: "مشهور".

وحديثُ المشهورِ قليلُ الحديثِ للاعتبار، فلا يُحتجُّ بحديثهم إلا بعدَ النظرِ في أقوالِ النقادِ الآخرينَ فيهم، والنظرِ في حديثهم كذا؛ إذ منهم الثقة، ومنهم من هو أقلّ.

المبحث السابع:

خصائص منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في التعديل

ونقذ الرجال عند الإمام ابن أبي حاتم يقوم على أسس متينة، وقواعد دقيقة، وكلامه في الجرح والتعديل ليس خبط عشواء، إنما كلُّ شيءٍ عنده فيه بدقة، وموضوعية، ولقد كان لمنهجه هذا خصائص ومميزات اتضحت خلال هذا البحث، وأذكرها فيما يلي:

1. التأثر البيّن بمنهج شيخه، وأبيه أبي حاتم.

ويصلح أن يكون هذا الأمر سمةً لمنهج ابن أبي حاتم في النقد كلاً، لا في التعديل فحسب، وكيف لا يكون وأبوه هو الذي رباه وأنشأه، وأخذ بيده إلى العلم، والقرآن، والحديث منذ نعومة أظفاره، رحل به قبل أن يبلغ الحلم، فقل أن يرتحل أبوه طلباً للحديث إلا ويذهب به معه، فاشترك مع أبيه في جلّ الشيوخ، وسمع معه من شيوخه وكتب عنهم، ثم خبر مسلكه في الرواة، وأحكامه عليهم، بل إنّه كان يفسر أحكام أبيه في النقد، فيقول: قال أبي في فلان كذا، ويعني به كذا، ولعل هذه قرينة من أهمّ القرائن والدلائل على ما أقول من تأثره. ومن أمثلة ذلك: جاء تفسيره للفظة: "مؤدٍ"، في كلام أبيه، فقال: "سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري ... حدثنا عبد الرحمن، قال سمعتُ أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدٍ، قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يُؤدّي ما سمع"⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضاً أنه قد اجتمع قولهما في غير موضع في الحكم على الرواة، ولذلك كنت قد عمدت في صلب هذه الرسالة إلى المقارنة بين حكمه، وحكم أبيه على الرواة. وكان عبد الرحمن كثيراً ما يسأل أباه عن فلان، ويناقشه فيه، ومثاله قال: "سألتُ أبي عن عمر ابن هارون، فقال: تكلم ابن المبارك فيه فذهب حديثه، قلت لأبي: إن أبا سعيد الأشجّ حدثنا عن عمر بن هارون البلخي، فقال: هو ضعيف الحديث نخسه ابن المبارك نخسة"⁽²⁾، فقال: إن عمر ابن هارون يروي عن جعفر بن محمد، وقد قدمت قبل قدمه، وكان قد توفي جعفر ابن محمد"⁽³⁾. وقال في: "إسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الأبلّي. روى عن أبي بكر ابن

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (84/4)، 370.

(2) وعند الذهبي، سير أعلام النبلاء (270/9): "بخسه ابن المبارك بخسة".

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (141/6)، وينظر تعقب الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (271/9).

عِيَّاش، وَخَفْص، وَيَحْيَى بن يَمَان، وَعُنْدَر. سَمِعَ أَبِي مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ فِي الرَّحْلَةِ الثَّالِثَةِ. وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: كَتَبْتُ عَنْهُ وَعَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ يَكْذِبُ وَهُوَ بِخِلَافِ أَبِيهِ. قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِهِ؟ قَالَ: لَا يُمَكِّنُنِي أَنْ أَقُولَ لَا بَأْسَ بِهِ⁽¹⁾. وَتَرْجَمُ: "سَفَرُ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن مَالِكِ بن مَعْوَلِ أَبُو بَهْزِ البَجَلِيِّ، كُوفِيٌّ، نَزِيلُ وَاِسِطِ. رَوَى عَنْ: شَرِيكِ، وَخَالِدِ بن عَبْدِ اللهِ، وَعَبْدِ السَّلَامِ بن حَرْبٍ، وَأَبِي بَكْرِ بن عِيَّاشِ. سَمِعَ مِنْهُ أَبِي فِي الرَّحْلَةِ الثَّانِيَةِ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قُلْتُ لِأَبِي لَا يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ؟ قَالَ: لَا"⁽²⁾.

وقد يترك راويًا معينًا، أو يترك الكتابة عنه، لأنَّ أباه قد تركه، فيعرض عبد الرحمن حديث الراوي على أبيه فيجرحه، فيتركه عبد الرحمن لذلك. ومنه ترجمته: "عيسى بن أبي عمران، أبو عمرو البرزاز الرملي... كتبت عنه بالرملة، فنظر أبي في حديثه فقال: يدلُّ حديثه أنَّه غير صدوق؛ فترك الرواية عنه"⁽³⁾. أو بالعكس حين يعدل راويًا آخر، بل إنَّه قد تأثر بأبيه حتى عند وضعه مراتب الجرح والتعديل التي صنعها في كتابه، وكانت عمدة لكل الأئمة والنقاد والدارسين بعده.

2. الأدب الجَمُّ مع شيخه: أبيه أبي حاتم، وأبي زُرعة.

فَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بن أَبِي حَاتِمٍ، عَالِمٌ فَذٌّ، وَنَاقِدٌ جِهْدٌ، وَبَاقِعَةٌ مِنَ الْبَوَاقِعِ، لَا شَكَّ أَنَّه كَانَ لَدَيْهِ عِلْمٌ كَثِيرٌ غَزِيرٌ، إِنْ كَانَ فِي الْعِلْلِ، أَوْ فِي الْجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ، أَوْ فِي التَّفْسِيرِ، أَوْ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ، وَاللُّغَةِ، وَغَيْرِهِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ، وَكُلُّ مَا نَقَلَ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ، لَكِنْ لَعَلِّي لَا أَكُونُ مُخْطِئَةً إِذَا مَا قُلْتُ إِنَّهُ امْتَنَعَ عَنِ الْإِدْلَاءِ بِرَأْيِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَجَمَعَ مِنَ الرَّوَاةِ تَأْدِبًا مَعَ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ. وَالحَقُّ أَنَّ مَطَّلَعًا عَلَى كِتَابِهِ "الْجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ" لَيَلْحِظُ ذَلِكَ، فَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبِي، أَوْ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ فُلَانٍ، فَقَالَ هُوَ كَذَا، فَيُنَاقِشُهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَلْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ فُلَانٍ، هُوَ أَوْثَقُ أَمْ فُلَانٍ؟، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن عَفْبَةَ فَقَالَ: صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ، قُلْتُ: يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟ قَالَ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (165/2)، 556.

(2) المرجع السابق (310/4)، 1353.

(3) المرجع السابق (284/6)، ترجمة 1574.

(4) المرجع السابق (117/2)، 355.

وأحياناً ما يضيفُ على قولِ أبيه، فيُترجم للراوي ويذكرُ تلامذته وشيوخه ثم يقول: "سمعتُ أبي يقول ذلك"، ثم يعودُ فيقول وقد روى عن فلان أيضاً، وروى عنه فلان، يضيفُ شيوخاً، وتلاميذاً لم يأتِ أبوه على ذكرهم وهكذا. ومنه: "إبراهيمُ بن عطاء بن أبي ميمونة، مولى عمران بن الحصين. روى عن: أبيه. روى عنه: يزيدُ بن زريع، ويزيدُ بن هارون، وأبو عاصم، وسعيدُ بن سليمان بن شبيب. سمعتُ أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: روى عنه: سهلُ بن حماد أبو عتاب الدَّلال"⁽¹⁾.

والذي أراه أنَّ ذلك يدلُّ على أنه يعلمُ ذلك الراوي، ولديه حكمٌ عليه، لكن وبكأنه إنَّما كان يريدُ أن يستثبت، أو أنه يتورع أن يذكرَ حكماً في الراوي دونَ الرجوعِ إلى أبيه، وأبوه في هذا الشأنِ عمدة. ولعلَّ هذا ما يفسرُ قلةَ أقواله نسبياً، خصوصاً إذا ما قورنت بأقوالِ أبيه، وكذا أبي زرعة.

3. التوسُّطُ والإنصافُ في تعديلِ الرجال.

وكلُّ طبقةٍ من طبقاتِ النقادِ لا تخلو من متشدِّدٍ متعنَّتٍ في الرجال، ومتساهلٍ فيهم، وبينهما مُنصفٌ مُعتدل، وذلك حسبَ المنهجِ والطريقةِ التي ارتضاها كلُّ واحدٍ منهم ليحكمَ على الرواة، وحسبَ المعلوماتِ التي لديه عن الراوي أيضاً، وتأثراً بعواملٍ أخرى كالبيئةِ التي نشأوا فيها، إن كانت اجتماعيةً، أو سياسيةً، وغير ذلك. وعلى أيِّ حالٍ فإنَّ الحافظَ الذهبيَّ في رسالته في الذين يُعتمدُ قولهم في الجرحِ والتعديلِ، قد قسمهم - أعني أولئك المعتمدَ قولهم - أقساماً ثلاثةً، قد ذكرتهم في أولِّ كلامي هنا⁽²⁾، وقد مثلَ الذهبيُّ على كلِّ قسمٍ لكنَّه ما ذكرَ في أيِّها يكونُ ابنُ أبي حاتم. والحقُّ أنَّ الذي أميلُ إليه بعدَ دراستي منهجه في التعديلِ، وأقواله فيه، والرواة الذين عدلهم، أنَّه من المُنصِفينِ المعتدلين، فإنِّي لم أجدُ أحداً قد وصفه بتشدِّدٍ، أو تساهلٍ، أو غيره كحالِ نقادٍ آخرينَ اشتهرَ القولُ فيهم بالتشدِّدِ، أو التساهلِ، وكذا. ثمَّ إنَّه قد وافقَ النقادَ في معظمِ أحكامه على الرواة - كما تقدّمَ -.

4. الدقَّةُ والأمانةُ العلميَّةُ في التعديلِ.

فابنُ أبي حاتمٍ كانَ كما شهدَ له أبوه وغيره من علماءِ زمانه إماماً في الورعِ، والتقوى، والتجرُّدِ، فلم يسنِّم له هوى، ولا استنفره غضب، إنَّما هو العدلُ، والإنصافُ، والتجرُّدُ، فلا محاباةَ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (118/2)، 360.

(2) وتتنظر الأقسام الثلاثة عند: الذهبي، ذكر من يُعتمدُ قوله في الجرح والتعديل (ص: 171-172).

لأحد، ولا جوراً على أحد، إنما يُنزلُ كلَّ راوٍ منزلته، ويقولُ في كلِّ واحدٍ ما يُناسبُ حاله، وكيف لا وهذا الأمر دينٌ وأمانة؟!.

فَمِنْ دَقَّتْه وَأَمَانَتِهِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ كَانَ يُعَدُّ بَعْضَ الرِّوَاةِ يَذْكُرُ أَنَّهُ مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، فَيَقُولُ مِثْلًا: "أَدْرَكْتُهُ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ وَ مَحَلَّهُ الصَّدَق، أَوْ "هُوَ صَدُوق"، "قَصَدْتُهُ وَلَمْ يَقْضَ لِي السَّمَاعُ مِنْهُ وَهُوَ صَدُوق". وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ: "أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلِ الْيَامِيِّ ... قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدِمْنَا هَمْدَانَ وَهُوَ قَاضِيهَا فَلَمْ يَقْضَ لِي السَّمَاعُ مِنْهُ وَمَحَلَّهُ الصَّدَق"⁽¹⁾.

وَمِنْ أَمَانَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَإِنْصَافِهِ قَوْلُهُ: "كَانَ أَبُو زُرْعَةَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا يَخْرُجُ مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ كِتَابَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ كُتُبٍ، لِكُلِّ قَوْمٍ كِتَابُهُمُ الَّذِي سَأَلُوا فِيهِ فَيَقْرَأُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ مَا يَنْفِقُ لَهُ الْقِرَاءَةَ مِنْ كِتَابٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ لِلْآخِرِ كِتَابَهُ الَّذِي قَدْ سَأَلَ فِيهِ أَوْرَاقًا، ثُمَّ يَقْرَأُ لِلثَّلَاثِ كَمَثَلِ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعُوا أَوْلَتْكَ فِي يَوْمِهِمْ يَكُونُ قَدْ أَخْرَجَ مَعَهُ كِتَابَهُمْ فَيَجِيءُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَبْتَدِئُ فَيَقْرَأُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ: إِلَى أَيْنَ بَلَغْتُمْ؟ وَمَا أَوَّلُ مَجْلِسِكُمْ؟ فَكَانَ ذَاكَ دَأْبَهُ كُلَّ يَوْمٍ لَا يَسْتَقِيمُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْلَّ مَجْلِسِهِ وَهَذَا بِالْغَدَاةِ، وَبِالْعَشِيِّ كَمَثَلِ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ قَدَرَ عَلَى هَذَا"⁽²⁾. وَمِنْ أَمَانَتِهِ وَإِنْصَافِهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: "كَانَ ابْنُ وَارَةَ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ أَبِي وَأَبِي زُرْعَةَ تَقَدَّمَهُمْ لِأَنَّهُ كَانَ أَسَنَّهُمْ وَأَسَنَّهُمْ"⁽³⁾.

وَمِنْ دَقَّتْه أَنَّهُ لَوْ سَمِعَ بَعْضًا مِنَ الْكَلَامِ فِي تَرْجُمَةِ رَاوٍ مَا مِنْ أَبِيهِ، وَأَضَافَ هُوَ شَيْئًا مِنْ عِنْدِهِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: "سَمِعْتُ بَعْضَهُ مِنْ أَبِي، وَبَعْضُهُ مِنْ قِبَلِي"، وَبَيِّنُ إِنْ زَادَ أَحَدٌ شَيْئًا، فَيَقُولُ: "زَادَ فُلَانٌ كَذَا". وَمِنْهُ: "بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدِ الْعَابِدِ. رَوَى عَنْ: سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ بَكَّارٍ، وَعَنْ فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ. رَوَى عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ، وَحَسَنُ بْنُ مَالِكِ الضَّبِّيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِيِّ، وَحَاتِمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَجَّاجِ الْمَرْوَزِيِّ. سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي وَبَعْضُهُ مِنْ قِبَلِي"⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (43/2)، ترجمة 17.

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (332/1).

(3) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (392/55).

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (393/2)، 1530.

5. الاعتمادُ على مصادرٍ علميةٍ في التعديل.

ومعلومٌ أنَّ الناقدَ يَعْتَمِدُ في نقدهِ إمَّا على أحكامِ النَّقادِ قبْلَه، وحصيلةِ دراستهم للروايةِ والمرويَّاتِ، وهي تشكُّلُ مادةٍ أساسيةٍ مهمَّةٌ عنده، خصوصًا في الروايةِ الذين لم يُدرِكْهم، أو يَعْتَمِدُ على دراسته الخاصَّةَ للروايةِ، وما يسبِّره من أحاديثهم، وأخبارهم، وأحوالهم، إضافةً لما يقوله فيهم النَّقادُ المعاصرونَ⁽¹⁾.

والحقُّ أنَّ الإمامَ ابنَ أبي حاتمٍ قد اعتمدَ المصدرينِ كليهما، وإنَّ من نافلةِ القولِ أنَّه قدَّ اعتمدَ في كتابه أقوالَ جَمْعٍ من أعيانِ الأئمَّةِ النَّقادِ، ومُبَرِّزينهم، وفي مقدمتهم أبوه، وأبو زُرعة. قالَ الشيخُ المُعلِّمِيُّ في "مقدمته للجرحِ والتعديلِ": "حرصَ ابنُ أبي حاتمٍ بإرشادِ ذينك الإمامين، على استيعابِ نصوصِ أئمَّةِ الفَنِّ في الحكمِ على الروايةِ بتعديلٍ أو جرحٍ، وقد حَصَلَ في يده ابتداءً نصوصٌ ثلاثةٌ من الأئمَّةِ وهم: أبوه، وأبو زُرعة، والبخاريُّ، أمَّا أبوه وأبو زُرعة فكانَ يسألُهما في غالبِ التراجمِ التي أثبتَّها في كتابه ويكتبُ جوابَهما، وأمَّا نصوصُ البخاريِّ فإنَّه استغنى عنها بموافقةِ أبيه للبخاريِّ في غالبِ تلكَ الأحكامِ، ومعنى ذلكَ أنَّ أبا حاتمٍ كانَ يَقِفُ على ما حكمَ به البخاريُّ فيراه صوابًا في الغالبِ فيوافقُه عليه، فينقلُ عبدُ الرَّحمنِ كلامَ أبيه، وكانَ محمَّدُ بنُ يحيى الذُّهليُّ قد كتبَ إليهم فيما جرى للبخاريِّ في مسألةِ القرآنِ على حسبِ ما تقوله النَّاسُ على البخاريِّ كما ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في ترجمةِ البخاريِّ من كتابه، فكانَ هذا هو المانعُ لابنِ أبي حاتمٍ من نسبةِ أحكامِ البخاريِّ إليه⁽²⁾.

(1) من كلامِ الدكتور أحمد نور سيف، فينظر: يحيى بن معين وكتابه التاريخ (69/1).

(2) وتعقبَ الدكتور رفعت فوزي الشيخُ المُعلِّمِيُّ على قوله هذا فقال (ص: 191): "ولا نذهبُ إلى ما ذهبَ إليه الشيخُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ يحيى المُعلِّمِيُّ ... لأنَّ هذا يتناقضُ معَ موقفِ لأبي حاتمٍ وابنه، وهو أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ حينما أخذَ انتقادَ أبي زُرعةٍ لِمَا في "التاريخِ الكبيرِ" وعرضه على أبيه أبي حاتمٍ كانَ يُوافقُ في بعضِ الروايةِ ويُخالفُ أبا زُرعة، وقد نصَّ على ذلكَ ابنُ أبي حاتمٍ، فذكرَ موافقةَ أبيه البخاريِّ، لم يجدْ أيَّ مانعٍ من ذكرِ ذلك، وروايته، وجديرٌ بالذكرِ أنَّ الأستاذَ المُعلِّمِيُّ يعلمُ هذا الموقفَ جيدًا، لأنَّه هو الذي حقَّقَ كتابَ "بيانِ خطأ محمَّدِ ابنِ إسماعيلِ البخاريِّ في تاريخه". وتعقبَ المُعلِّمِيُّ صالحَ اللحيدانِ أيضًا، بأنَّ مسألةَ القولِ بالخلقِ لم تثبتْ عن البخاريِّ، هذا أولًا، وثانيًا فعلى فرضِ صحةِ ما قاله الذُّهليُّ، فإنَّ المسألةَ علميةٌ بحثيةٌ، يلزمُ نسبةُ القولِ إلى قائله. وينظر: صالح اللحيدان، كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل (ص: 100).

لكن قلنا: لا يبعدُ أن يكونَ ابنُ أبي حاتمٍ قد فعلَ ذلكَ فعلًا للسببِ الذي قاله المُعلِّمِيُّ، فإنَّ أبا حاتمٍ، وأبا زُرعةً مثلًا قد امتنعا أصلًا عن الروايةِ عن البخاريِّ حينَ كتبَ إليهما الذُّهليُّ بما كان. وقد كانَ الإمامُ

وعلى كل حال فالمقصود حاصل. ثم تتبع ابن أبي حاتم نصوص الأئمة فأخذ عن أبيه، ومحمد بن إبراهيم بن شعيب ما روياه عن عمرو بن علي الفلاس مما قاله باجتهاده، ومما يرويه عن عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان مما يقولانه باجتهادهم، ومما يرويانه عن سفيان الثوري وشعبة. وأخذ عن صالح بن أحمد بن حنبل ما يرويه عن أبيه، وأخذ عن صالح أيضاً⁽¹⁾، وعن محمد بن أحمد بن البراء ما يرويانه عن علي بن المديني مما يقوله باجتهاده، ومما يرويه عن سفيان بن عيينة، وعن عبد الرحمن بن مهدي، وعن يحيى بن سعيد القطان.

وحرص على الاتصال بجميع أصحاب الإمام أحمد، ويحيى بن معين، فروى عن أبيه عنهما، وعن أبيه عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وروى عن جماعة من أصحاب أحمد، وابن معين منهم صالح بن أحمد بن حنبل، وعلي بن الحسن الهسجاني، والحسين ابن الحسن أبو معين الرازي، وإسماعيل بن أبي الحارث أسد البغدادي، وعبد الله بن محمد ابن الفضل أبو بكر الأسدي، ووصفه في ترجمة زياد بن أيوب بأنه "كان من جلة أصحاب أحمد ابن حنبل"⁽²⁾، وأخذ عن عباس الدوري تاريخه، ويروي منه بلفظ "قريء على عباس الدوري وأنا أسمع"، ونحو ذلك.

البخاري نفسه يدلُّس الدهلي كثيراً فلا يصح باسمه، لئلا يُعرف، أما مسلم فإنه ما عاد يروي عن الدهلي أصلاً، ورد إليه كتبه التي فيها رواياته عنه سمع أنهم جميعهم علماء ورعون والمسألة علمية بحثة!-، ثم إن ما نسب إلى البخاري وإن لم يكن صحيحاً لكن قد ترتب عليه ما ذكرت -أعني تدليس البخاري، و...، فإذا كانوا قد فعلوا ذلك، فلم يستبعد ما قاله المعلمي عن ابن أبي حاتم!؟.

(1) وقال في ترجمته في "الجرح والتعديل" (394/4)، ترجمة 1724. "قاضي أصبهان ...، روى عن: أبيه، كتب عنه بأصفهان، وهو صدوق ثقة". ورواية ابن أبي حاتم تُفيد أنه سمع منه -كما في "النقدمة"- (135/1) مثلاً يقول: "ثنا صالح بن أحمد"، فلعل مما كتب عنه تلك المسائل الكثيرة التي سمعها من أبيه كما قال أبو بكر الخلال في "طبقات الحنابلة" (462/1). وقد جاء في "ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث" (ص: 78) "كما قال الكرمانلي"، وعزاه "طبقات الحنابلة"، وقال الدكتور رفعت فوزي: "قد وصلتنا مخطوطة لصالح يُورخ فيها حياة والده، وما تعرّض له من الفتنة وموقفه منها، ومن المخالفين له في عصره، في المنهج أو المعتد، وعندما ترجم ابن أبي حاتم للإمام أحمد كجهيد من جهابذة نقد الحديث استفاد من هذه المخطوطة، ويكاد يتطابق ما فيها مع ما أورده ابن أبي حاتم مما يؤكد لنا أنها كانت مما كتبه صالح إلى ابن أبي حاتم، وأشار إليه الأخير". رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 78).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (525/3)، ترجمة 2373.

وكانت عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال في ترجمته "كتب إليّ بمسائل أبيه، ويعمل الحديث، وكان صدوقاً ثقة"⁽¹⁾، وكان حרב بن إسماعيل الكزماييّ فكتب إليه بما عنده عن أحمد، وكان أبو بكر بن أبي خيثمة فكتب إليه بما عنده عن ابن معين، وغيره ويمكن أن يكون كتب إليه بتاريخه كله. وروى عن محمد بن حمويه بن الحسن ما عنده عن أبي طالب أحمد ابن حميد صاحب أحمد بن حنبل عن أحمد، وروى عن عبد الله بن بشر البكري الطالقاني ما عنده عن الميموني صاحب أحمد عن أحمد، وكان علي بن أبي طاهر القرويني فكتب إليه بما عنده عن الأثرم صاحب أحمد عن أحمد، وكان يعقوب بن إسحاق الهروي فكتب إليه بما عنده عن عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين. وأخذ عن علي بن الحسين بن الجنيّد ما عنده عن محمد بن عبد الله بن نمير.

وبالجملة فقد سعى أبلغ سعي في استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة إلى عصره ينقل كل ذلك بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماح، أو القراءة، أو المكاتب⁽²⁾.

وأما المصدر الثاني فيتضح عند ابن أبي حاتم من خلال حكمه على الرجل، وحديثه معاً، فينظر في حديث الرجل، ويسبره، ثم يخلص إلى الحكم عليه وعلى حديثه باجتهاده هو، وأحياناً ما كان يعتمد نظر أبيه وسبره حديث الراوي فيعطي فيه حكمه بناءً على ما توصل إليه أبوه حين نظر في حديث ذلك الراوي. ومما يدل على ذلك قوله: "قصدنا بحكايتنا الجرح

(1) وقال في ترجمته أيضاً: "لقيته وسمعت معه من إبراهيم بن مالك البراز". المرجع السابق (7/5)، ترجمة 32. "وعبد الله بن أحمد لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه منه، لأنه سمع منه المسند وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير والناسخ والمنسوخ، وحديث شعبة، والمقدم والمؤخر من كتاب الله، وجوابات القرآن، والمناسك الكبير، وغير ذلك وحديث الشيوخ". وسئل عبد الله: كم سمعت من أبيك؟ قال: مائة ألف وبضعة عشر ألفاً. كذا نقل الذهبي عن ابن المنادي في "تذكرة الحفاظ" (253/2)، ترجمة 685. فهو المصدر الأول والأهم لعلم أبيه، وجل الرواة الذين ترجم لهم ابن أبي حاتم ونقل فيهم آراء أحمد، كان أخذها عن طريق ابنه عبد الله. ولما نُشر كتاب "العلل ومعرفة الرجال" عن أحمد مُحققاً، وهو كتاب ضمّ المسائل التي سألها عبد الله أباه عن الرجال والأحاديث، اتضح من المقارنات العديدة التي قام بها المحققان، وسجلاها في مقدمة الجزء الأول من الكتاب - بين ما نقله ابن أبي حاتم مما كتبت إليه عبد الله بن أحمد، وما في هذا الكتاب أن ابن أبي حاتم كانت عنده نسخة من هذا الكتاب، لأن المطابقة بينهما تامة، ويرجح أن هذه النسخة هي مما أشار ابن أبي حاتم كثيراً إلى أن عبد الله كتب إليه بها". نقل هذا الكلام الدكتور رفعت فوزي في رسالته: "ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث" (ص: 77).

(2) المعلمي، مقدمته للجرح والتعديل (1/ يا، يب، يج).

والتعديل إلى العارفين به العالمين له متأخرًا بعد مُتقدِّم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي وأبي زُرْعَةَ -رحمهما الله-. ولم تحك عن قوم قد تكلموا في ذلك لقلّة معرفتهم به، ونسبنا كلّ حكاية إلى حاكبيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسئولين عنهم فحدّفتنا تناقض قول كلّ واحد منهم، وألحقنا بكلّ مسؤلٍ عنه ما لاق به وأشبّهه من جوابهم. على أنّا قد ذكرنا أسامي كثيرةً مهملةً من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كلّ من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى⁽¹⁾.

فقول الإمام ونسبنا كلّ حكاية إلى حاكبيها، وجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف الأئمة، إلى آخر ما قال إن دلّ فإنما يدلّ على اجتهاده، وعلى تمحيصه لأقوال النقاد، وفهمه لها، واختياره بينها ما يليق بحال الراوي، فلم يكن يجمع وينقل دون تدقيق كحاطب ليل، أو خبط عشواء، إنّما هي الدقة الشديدة، والعناية الأكيدة.

6. اعتباره لأحكام بعض النقاد، ومخالفته لأحكام آخرين.

ويصح أن أعطف هذا الأمر على الذي قبله أعني المصادر التي اعتمدها في التعديل، فبحكم أنه قد نقل وجمع أحكام كثير من الأئمة النقاد على الرواة، فإنه أحياناً ما كان يذكر حكم ناقد ما على راوٍ ويوافق، إن تصريحاً، أو ضمناً، كأن يفسر قول ذلك الناقد بلفظة من عنده توازيها وتساويها، أو ينقل حكم ناقد ما موافقاً له. بيد أنه قد يخالف نقاداً في أحكامهم إن كانت مخالفة من حيث التعديل والتجريح، بمعنى يختلف مع ناقد ما في كون هذا الراوي معدلاً أو مجروحاً، أو يختلفان في الراوي في أيّ درجات التعديل هو، ومن ذلك اختلاف أحكامه، وأحكام أبيه.

ومثاله: "عبد الحميد بن عَصَامِ الهَمْدَانِي، المعروف بالجُرْجَانِي ... سمع منه أبي بهمذان، وقدمت همدان وهو حيّ ولم أسمع منه شيئاً ومحلّه الصدق. نا عبد الرحمن قال: سئل أبي عنه فقال: صدوق"⁽²⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (13/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (16/6)، ترجمة 85.

7. استعمال التعديل المطلق في كل الرواة الذين عدلهم.

بمعنى أنه يحكم على الراوي دون قصد مقارنته بأحد من الرواة، بأن يقول أوثق من فلان، وأحفظ من فلان، وهكذا، إنما كل الألفاظ التي وجدته استعملها كانت تعديلاً مطلقاً.

8. استعمال عبارات متنوعة الألفاظ، مختلفة الدلالات، متعددة المراتب.

ولقد تنوعت مصطلحات الإمام ابن أبي حاتم في تعديله الرجال، واختلفت دلالة كل منها، وتعددت مراتبها.

9. حكم الإمام عبد الرحمن على مجموعة من أئمة ونقاد الحديث المشهورين.

كمسلم، والذهلي، وشعبة، وقتادة، والأوزاعي. بخلاف من قال إنه لا يحكم على النقاد، لأنهم هم الذين يحكمون على غيرهم من الرواة !.

الفصلُ الرابعُ:

منهجُ الإمامِ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ

أبي حاتمٍ في تجريحِ الرِّجالِ

(دراسةُ تطبيقيَّةٍ بذكرِ نماذجٍ من الرِّوَاةِ الَّذينَ جَرَّحَهُم، ومقارنةِ أحكامِهِ بأحكامِ

غيرِهِ من النُّقادِ، وأحكامِ أبيهِ أبي حاتمٍ)

وقد جرح الإمام الرّازي عدداً من الرّواة باستخدام عباراتٍ متنوعةٍ للجرح، مختلفة الدلالات، ما بين جرحٍ خفيفٍ، وجرحٍ أشدّ. وإنّ فهمًا دقيقًا لمصطلحات الإمام ليتأتى باستقراء عباراته، والرّواة الذين قيلت فيهم، والاستقراء من أهمّ القرائن والدلائل الموصلة إلى فهم مراد النّاقِد منهم، فحين ذكر الإمام الذهبي الحاجة إلى تحرير عبارات الجرح والتعديل قال: "... ثمّ أهمّ من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التامّ عُرف ذلك الإمام الجُهْد، واصطلاحه، ومقاصده، بعبارته الكثيرة"⁽¹⁾.

والحق أنّي في هذا الفصل قد حاولتُ استقراء عبارات الجرح التي أطلقها ابن أبي حاتم، والرّواة الذين قيلت فيهم، للوصول إلى فهمٍ دقيقٍ لمراده من كلّ عبارة، لكنّي قد وجدتُ حين جمعي واستقراي لمصطلحاته من خلال كتابه "الجرح والتعديل" كاملاً، أنّ عبارته في الجرح قليلةٌ نسبياً، وأنّ هناك عباراتٍ جرحٍ لم يقلها غير مرةٍ واحدة، وفي راوٍ واحد، ولعله قد كان من الصّعب أن أجزم بمراده من هذه العبارة بدقّة، لكنّ حسبي أنّي كنتُ أجتهدُ في بيان معناها في الراوي الذي قيلت فيه، بعد مقارنة قوله، ببقية أقوال النّقاد. أمّا عبارته في الجرح، فكانت كما في هذه المباحث:

(1) الذهبي، الموقظة (ص: 82).

المبحث الأول:

الرّواة المجرّحون باستخدام ألفاظٍ تدلُّ على الجرحِ اليَسِيرِ

المطلب الأول: قوله في الراوي "مجهول" / "شيخ مجهول" / "لا أعرفه" / "لا يُعرف":
المقصد الأول: قوله في الراوي "مجهول":

وقولُ ابنِ أبي حاتم في الراوي إنّه: "مجهول" قد جاء في أثناء تفسيره لكلام كلِّ من الأئمّة: ابنِ معين، وأبي حاتم، وأبي زُرعة. أمّا الإمامُ ابنُ معين فكان يُسأل عن الراوي فيقول: "لا أعرفه"، فيفسّرُ ابنُ أبي حاتم قولَ ابنِ معين بأنّ هذا الراوي: "مجهول"، وقد كان ذلك في سبعةٍ من الرّواة، ويحسنُ بي أنّ أذكرَ مرادَ ابنِ معين من قوله في الراوي: "لا أعرفه"، فهذا مصطلحٌ مراده عندَ جُلِّ النّقادِ جهالةُ العين، وأنّ هذا الراوي مجهولٌ عندَ قائلِ هذه العبارة فيه فقط، ذلك أنّ غيره قد يَعرفه. أمّا ابنُ معين فيريدُ به جهالةُ الحالِ غالباً؛ وذلك أنّ المعرفةَ عنده تعتمدُ على دراسةِ مروياتِ الراوي، ومعارضتها، وفحصها، بهذا تتحقّقُ المعرفةُ عنده، إلى ذلك قد خلصَ الدكتور أحمد نور سيف في دراسته تاريخ ابنِ معين⁽¹⁾. وقال ابنُ عديّ: "وقولُ يحيى ابنِ معين لا أعرفه، كان يحيى إذا لم يكن له علمٌ ومعرفةٌ بأخباره ورواياته يقول لا أعرفه"⁽²⁾.

لكنّ ذلك ليس مطّردًا، أعني أنّ مرادَ ابنِ معين بقوله "لا أعرفه"، لا يريدُ به جهالةُ حالِ الراوي دائماً. فقالَ الدكتور محمد عوّامة: "فسببُ عدمِ معرفةِ ابنِ معين للرجلِ تكونُ لأسبابٍ هي:

1. إمّا أنّه لم يعرفه لجهالته بعينه.
2. وإمّا أنّه لم يعرفه لجهالته بعدالته.
3. وإمّا أنّه لم يعرفه لجهالته بضبطه.
4. وقد يجتمعُ أمرانِ منها، وقد تجتمعُ الثلاثة.

(1) ينظر: أحمد نور سيف، يحيى بن معين، وكتابه التاريخ (119/1).

(2) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (410/2).

ثمَّ قال: "وإنَّ كانَ المحورُ الأساسيُّ فيها قلةَ حديثِ الرجلِ،-كما تراه في كلامِ الإمامينِ ابنِ أبي حاتم، وابنِ عدي. فقلةُ حديثه سببٌ رئيسيٌّ في جهالةِ ضبطه، وقلةُ حديثه أيضًا دلالةٌ على قلةِ مَنْ يروي عنه، وغالبًا يتفرَّدُ عنه راوٍ واحد. ومنْ كانَ قليلَ الروايةِ، والروايةِ عنه: كانَ مغمورًا، غامضًا أمره عندَ علماءِ الجرحِ والتعديل. وخلاصةُ ذلك: أنَّ مرادَ ابنِ معينٍ من قوله: لا أعرفه- أعمُّ منْ أنْ يكونَ جهالةَ عينٍ، أو عدالةٍ، وقد تجتمعُ جهالتانِ منهما. والسببُ في ذلكَ قلةُ حديثِ الرجلِ، وقد يكونُ السببُ عدمَ علمه به"⁽¹⁾.

قلتُ: فمثلاً قالَ ابنُ عدي في "عَنْبَسَةَ الْحَدَّادِ" مِمَّنْ قالَ فيهمِ ابنُ معينٍ: "لا أعرفه"، وفسرها ابنُ أبي حاتم بكونه مجهولاً- بعدَ أنْ ساقَ له حديثاً قالَ عقبه: "لمْ أعرفْ له غيرَه، ولمْ يحضرنِي غيرَه، وابنُ معينٍ لا يعرفه: لأنَّه ليسَ بالمعروف"⁽²⁾. وفي "عمرَ بنِ عثمانِ النَّيْمِيِّ"، قالَ ابنُ عدي: "إنَّما حدَّثَ عنه منْ أهلِ المدينةِ إبراهيمُ بنُ المُنذِرِ، وابنُ أبي أُويسٍ بالشَّيءِ اليسير"⁽³⁾.

وقالَ الذهبيُّ في "ديوان الضعفاء": "مُؤَلَّ مَجْهُول"⁽⁴⁾. وابنُ عدي من الحريصينَ على نقلِ أقوالِ ابنِ معينٍ، وبيانِ المرادِ منها فهو هنا يُفسرُ مرادَ ابنِ معينٍ بـ "لا أعرفه" بقلةِ حديثِ هذا الرجلِ. وكذلكَ الذهبيُّ لمَّا قالَ: "مُؤَلَّ"!.

وقالَ ابنُ عدي في "الكامل" أيضًا: "وإذا قالَ مثلُ ابنِ معينٍ "لا أعرفه" فهو مجهولٌ غيرَ معروف، وإذا عرفه غيره لا يعتمدُ على معرفةِ غيره؛ لأنَّ الرجالَ بابنِ معينٍ تُسبَرُ أحوالهم"⁽⁵⁾!. وقد تعقَّبَ ابنُ حجرَ ابنَ عديَّ على قوله هذا فقالَ في ترجمةِ عبدِ الرَّحْمَنِ العَافِقِيِّ: "وقولُ ابنِ عديَّ لا يَتَمَسَّيْ في كلِّ الأحوالِ فَرُبَّ رجلٍ لمْ يعرفه ابنُ معينٍ بالثقةِ والعدالةِ، وعرفه غيره. فضلًا عنْ معرفةِ العينِ، لا مانعَ منْ هذا، وهذا الرجلُ -العَافِقِيُّ- قدْ عرفه ابنُ يونسَ وإليه المَرَجُعُ في معرفةِ أهلِ مصرَ والمغربِ.

(1) الذهبي، الكاشف (66/1).

(2) ابن عدي، الكامل (464/6)، ترجمة 1408.

(3) المرجع السابق (132/6).

(4) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 295).

(5) ابن عدي، مرجع سبق ذكره (485/5). ولعلَّ قولَ ابنِ عدي هذا يستقيمُ إذا كانَ يَقصدُ أحدًا غيرَ ابنِ معينٍ مِمَّنْ ليسَ له معرفةٌ بالرجالِ، وليسَ أهلًا للكلامِ فيهمِ فعليه يُحمَلُ، وإلا ففيه مبالغة. وينظر: مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص: 296).

وقد ذكره ابن خلفون في "الثقات" وقال: كان رجلاً صالحاً جميل السيرة، استشهد في قتال الفرنج في شهر رمضان وقد مضى في ترجمة الجراح ابن مليح⁽¹⁾ فما يرد الاعتراض⁽²⁾.

وأما وإن ابن أبي حاتم يفسر قول ابن معين في الرجل "لا أعرفه"، بالجهالة فقد يطلق ابن أبي حاتم "مجهول"، ولا يريد نوع جهالة بعينه، إنما قد تكون أحد أنواع منها. - كما تقدم⁽³⁾. وأستطيع القول إن مصطلح "لا أعرفه" عند ابن معين، يرادفه ويساويه قول ابن أبي حاتم "مجهول".

أما مراد الإمامين أبي زرعة، وأبي حاتم من قولهما في الراوي "لا أعرفه" فالذي يظهر أنهما يريدان جهالة العين، إذ كل منهما قد أطلق هذا القول في راوٍ واحدٍ فحسب، وكلاهما لم يرو عنهما إلا راوٍ واحد.

(1) والجراح بن مليح البهزاني هذا قال فيه الدارمي عن ابن معين: "لا أعرفه". موسوعة تاريخ ابن معين (204/2)، 214، وقال ابن عدي في "الكامل" (410/2): "وقول يحيى بن معين لا أعرفه كأن يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره وروايته يقول لا أعرفه، والجراح بن مليح هو مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس به وروايته وله أحاديث صالحة جيد... وقد روى الجراح عن شيوخ الشام جماعة منهم أحاديث صالحة مستقيمة، وهو في نفسه صالح". وقد نقله ابن حجر متعباً عن عدي في "التهذيب" (68/2).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (218/6). ثم إن في كلام ابن عدي نفسه ما يناقض هذا الكلام الذي ذكره، فقد جاء في "الكامل" (474/4-475) ترجمة سفيان بن عتبة أخي قبيصة بن عتبة قال فيه يحيى: "لا أعرفه"، فقال ابن عدي: "وقول يحيى 'لا أعرفه' إنما يعني أنه لم يره ولم يكتب عنه، فلم يخبر أمره، وهو عند سفيان ابن عتبة لا بأس به وروايته". بل وسيأتي هنا أن رواية كعب بن عتبة الحداد، قد قال فيه ابن معين "لا أعرفه"، وجهله ابن أبي حاتم، بينما عرفه غيرهما!

(3) وقد فسّر أبو محمد الرازي قول ابن معين "لا أعرفه" غير مرة، منها مثلاً: ما جاء في "الجرح والتعديل" (433/4)، ترجمة 1897، قال: "نا عبد الرحمن قال: ذكر أبي، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه سئل عن صدقة بن أبي عمران فقال: لا أعرفه. قال أبو محمد: يعني لا أعرف حقيقة أمره". - يريد جهالة حاله-، وفي "الجرح والتعديل" (29/4)، ترجمة 117، أيضاً قال: "سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، أبو عمرو مولى عمر ابن الخطاب، مديني. روى عن: ابن المنكدر، وصالح بن كيسان، وهشام بن عروة، ومسلم بن أبي مريم، وي زيد ابن خصيفة، وشريك بن أبي نمر، وعبد الله بن الفضل، وعثمان الأحنسي. روى عنه: عبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الله بن رجاء، وأبو سلمة، والمقدمي، سمعت أبي يقول ذلك. حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن سعيد بن سلمة المدني فلم يعرفه. يعني فلم يعرفه حق معرفته". وفي (196/4)، ترجمة 845، قال: "سهل بن حماد. قال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن سهل ابن حماد، فقال: ما أعرفه. قال أبو محمد: يعني ما أخبره". وينظر تعليق المعلمي حاشية (8).

الراوي الأول: "إسحاق بن شاكر. روى عن: قتادة، روى عنه: عمرو بن رافع. سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه. وإذا لم يعرفه مثله صار مجهولاً"⁽¹⁾⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "مجهول لا أعرفه"⁽³⁾، وترجمه ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"⁽⁴⁾، ونقل قول أبي حاتم فيه، وكذلك فعل الذهبي في "ديوان الضعفاء"، و"ميزان الاعتدال"⁽⁵⁾، ومثلهما ابن حجر في "لسان الميزان"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ولم أجد فيه سوى ما كان من أبي حاتم، وابنه من تجهيله، وقد وافقهما الذهبي، في حين نقلَ عنهما بقية الذين ذكروه، فالأمر كما قالوا.

الراوي الثاني: "عمر بن عثمان بن عمر، أبو حفص التيمي المدني. سمع أباه عن الزهري، روى عنه: إبراهيم بن المنذر الحزامي. سمعت أبي يقول ذلك، نا عبد الرحمن، أنا يعقوب ابن إسحاق، فيما كتب إلي، قال ثنا عثمان بن سعيد، قال سألت يحيى بن معين عن عمر ابن عثمان الذي يروي عن أبيه، عن ابن شهاب، فقال: ما أعرفه، قال أبو محمد: يعني أنه مجهول"⁽⁷⁾.

(1) وقول ابن أبي حاتم في راي لم يعرفه أبوه: "إذا لم يعرفه مثله فقد صار مجهولاً"، يقال فيه مثل ما قيل أولاً حين قال ابن عدي نحو هذا الكلام في قول ابن معين في الرجل "لا أعرفه" فيقال: إذا أراد ابن أبي حاتم بهذا الكلام أنه إذا لم يعرفه من هو من أهل هذا الشأن، أو من ليس أهلاً للكلام في الرواة، أو من لا يعتد بقوله أصلاً، فهو كما قال، وإلا فقد لا يعرف الإمام أبو حاتم رجلاً ويعرفه غيره، والأمثلة على ذلك كثيرة، وأبو حاتم معروف بالتشدد في الرواة، بل إنه جهل رواة قد روى عنهم جماعة من الثقات، بل وقد أطلق القول بجهالة عدد من الصحابة، وذلك لاصطلاح خاص عنده بالمجهول. فلا يسلم بقول ابنه بإطلاق - والله أعلم-. وانظر إن شئت: بحث للدكتور سلطان فهد الطبيشي، "المجهول الذي صحح أبو حاتم الرازي حديثه"، جامعة القاهرة / مركز البحوث كلية العلوم، مصر، 1431هـ/2010م.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (225/2)، ترجمة 777.

(3) الذهبي، المغني في الضعفاء (119/1)، ترجمة 562.

(4) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (101/1).

(5) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 27)، ميزان الاعتدال (192/1).

(6) ابن حجر، لسان الميزان (60/2).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (124/6)، ترجمة 674.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن معين فيما نقله عنه ابن أبي حاتم -هنا-، ورواه عنه عثمان بن سعيد الدارمي: "ما أعرفه"، أما في "تاريخ الدارمي" فقال: "قلت ليحيى بن معين: عمر بن عثمان، الذي يروي عن أبيه، عن ابن شهاب، ما حالهما؟. فقال: "ما أعرفهما"⁽¹⁾، واكتفى البخاري في "التاريخ" بقوله: "سمع أباه، عن الزهري المدني، سمع منه إبراهيم بن منذر"⁽²⁾، وقال البخاري في "جزء القراءة خلف الإمام": "قال لي إبراهيم بن المنذر: حدثنا عمر بن عثمان أن الزهري كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق المدني فيما يحدثه عن عاصم بن عمر عن ابن قتادة"⁽³⁾، وذكره مسلم في "الكنى والأسماء"، وقال مثل قول البخاري في "التاريخ"⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"،

(1) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (180/2) ترجمة 29، و597. وقد نقل قول الدارمي عن ابن معين المزي في "تهذيب الكمال" (461/21)، فتعقبه مغلطاي في "الإكمال" (101/10)، فقال: "وفي قول المزي: قال عثمان ابن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن عمر بن عثمان الذي يروي عن أبيه، عن الزهري فقال: "لا أعرفهما" نظر؛ لأن الذي في "تاريخ عثمان" ونقله أيضاً عنه ابن أبي حاتم فقال: "أنبا يعقوب ابن إسحاق الهروي فيما كتب إلي قال: ثنا عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت يحيى بن معين عن عمر ابن عثمان الذي يروي عن أبيه، عن ابن شهاب، فقال: "ما أعرفه". قال أبو محمد -يعني-: إنه مجهول" قلت: فلعل مغلطاي أراد أن ما نقله عثمان الدارمي عن شيخه ابن معين هو قوله في عمر بن عثمان فحسب، لا فيه، وفي أبيه معاً، واستدل بفعل ابن أبي حاتم، وأن ما نقله عثمان عن ابن معين إنما هو قوله في عمر بن عثمان -الابن-. وقال إن ما في "تاريخ الدارمي" يؤكد كلامه. مع أن الذي وجدته في "التاريخ" في موضعين منه هو قول ابن معين، في عمر بن عثمان، وأبيه: "لا أعرفهما"، فلعل نسخة مغلطاي من "تاريخ الدارمي" ما فيها سوى قول شيخه في "عمر بن عثمان" دون أبيه -الله أعلم-. وقد نقل ابن عدي في "الكامل" عن الدارمي قول ابن معين فيهما معاً. ينظر: ابن عدي، الكامل (131/6)، ترجمة 1245.

(2) البخاري، التاريخ الكبير (178/6)، ترجمة 2094. وقال في حاشية "التاريخ" إن ابن أبي حاتم قد نقل عن أبيه أنه قال فيه: "ما أعرفه"، يعني أنه مجهول، ويبيّن أن الذي قال فيه ذلك هو ابن معين كما تقدم في الترجمة.

(3) البخاري، جزء القراءة خلف الإمام (ص:38).

(4) مسلم، الكنى والأسماء (208/1)، ترجمة 656.

وقال: "مستقيم الحديث"⁽¹⁾، وقال ابن عدي: "وقول يحيى بن معين في عمر بن عثمان هذا ووالده إنه لا يعرفهما فهو كما قال؛ إنما حدث عنه من أهل المدينة إبراهيم بن المنذر، وابن أبي أويس بالشيء اليسير"⁽²⁾.

وترجمه الذهبي في "تاريخ الإسلام"، وذكر بعض من روى عنه، وبعض من روى عنهم⁽³⁾، وقال في "ديوان الضعفاء": "مُؤَلِّ مَجْهُول"⁽⁴⁾، بينما ذكر في "الكاشف" أنه "وثق"⁽⁵⁾، وفي "تهذيب التهذيب" قال: "قال الزبير بن بكار"⁽⁶⁾: كان من وجوه قریش، وبلغائها، وفصاحتها، وعلمائها، وأهل العلم منها، ولأه الرشيد القضاء بالبصرة فرج حاجًا، وأقام بالمدينة فلم يزل بها حتى مات. قال وأمه أم رومان بنت طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر.

وقال ابن أبي خيثمة، وعمر بن شبة وغيرهما ولأه المهدي⁽⁷⁾، قال الأول ثم حج، واستخلف معاوية بن عبد الكريم الضال⁽⁸⁾.

(1) ابن حبان، الثقات (441/8). وقد نقل توثيق ابن حبان الخرجي في "خلاصة التهذيب" (ص: 285)، لكنّه قال: "عمر بن عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن معمر عن أبي جعفر النعماني". وجاء في حاشية (4) من "الخلاصة" قال: "كذا في نسخة أخرى وفي "التهذيب" عبيد الله -قلت: يعني حين قال موسى ابن عبد الله، بدل "عبيد الله"-، وقوله عن أبي جعفر الخ ليس في "التهذيب" أبو جعفر النعماني إنما فيه أبو حفص النعماني فصحّف رسم حفص بجعفر، وزاد لفظ "عن" وحرف الميم في "النعماني". وهو كما قال في الحاشية: ابن عبيد الله، لا عبد الله، وهو أبو حفص النعماني، لا أبو جعفر النعماني.

(2) ابن عدي، الكامل (132/6)، ترجمة 1245.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (136/5)، ترجمة 285.

(4) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 295)، ترجمة 3081.

(5) الذهبي، الكاشف (66/2)، ترجمة 4093.

(6) وقع اسمه مصحفاً في "إكمال تهذيب الكمال" المطبوع (100/10)، إذ قال: "الزبير بن أبي بكر".

(7) ومثلها قال يعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (245/2)، وابن الأثير في "الكامل في التاريخ" (249/5)، لكن في "جمل من أنساب الأشراف" للبلاذري (144/10)، و"التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة" (352/3)، ترجمة 3293: قال: "أن يكون الذي ولأه هو الرشيد أرجح! وينظر أيضاً: مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (101-102/10).

(8) معاوية بن عبد الكريم الثقفي البصري: أبو عبد الرحمن مولى أبي بكر، المعروف بالضال وإنما سمّي لأنه ضلّ في طريق مكة، وكان معه رجل يُسمّى معاوية، فربما نادوا معاوية فيجيب الآخر، فقالوا معاوية الضالّ فيمير بينهما فسمّي الضالّ. وثقه ابن معين، وأحمد وزاد: "ما أثبت حديثه، ما أصحّ حديثه". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (381/8)، ترجمة 1749.

وزاد ابنُ شَبَّهٍ أَنَّ ذَلِكَ سَنَةٌ سِتٌّ وَسَبْعِينَ بَعْدَ عَزْلِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ⁽¹⁾»⁽²⁾، وذكره ابنُ حَجَرَ فِي "التَّقْرِيبِ" بِأَنَّهُ: "صَدُوقٌ"، وَلِيَّ قِضَاءِ الْبَصْرَةِ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سِتِّ وَسِتِّينَ وَمِائَةَ"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

مجهولٌ كما قالوا؛ أما قولُ الذهبيِّ إنَّه "وثقٌ" بالبناءِ للمجهولِ فلم يعينَ قائله، ولعله قصدَ ابنَ حَبَّانَ لكَتَه لَمْ يَعْتَدِ بتعديله فلم يذكر اسمه، وبدليلِ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّوَيْ فِي "ديوان الضعفاء": "مجهولٌ"، ولعلَّ الإمامَ ابنَ حَجَرَ قَدْ خَالَفَ بجعله صدوقًا، أمَّا أبو حاتم فلم يحكم عليه، واكتفى بالقولِ إنَّه سمعَ أباه عن الزهريِّ. -والله أعلمُ به-.

الراوي الثالث: "عَنْبَسَةُ الْحَدَّادِ، وَهُوَ عَنْبَسَةُ بْنُ مَهْرَانَ"⁽⁴⁾، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْضُ النَّاسِ وَهَمَّا وَاحِدٌ. رَوَى عَنْ: الزهريِّ، ومكحول، روى عنه: عبدُ اللَّهِ بنُ رَجَاءِ المَكِّيِّ، وأبو عاصم النبيل، ومكِّي بن إبراهيم، سمعتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَى عَنِ السُّدِّيِّ ... ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، أَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ أَنَا عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ قَالَ: قَلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: عَنْبَسَةُ بْنُ مَهْرَانَ، عَنِ الزهريِّ، مَنِ عَنْبَسَةُ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ يَحْيَى بْنُ الْمُتَوَكِّلِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لِأَنَّهُ مَجْهُولٌ"⁽⁵⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابنُ مَعِينٍ: "لا أعرِفُه"، من روايتي الدارمي⁽⁶⁾، والأحوص بن المُفضَّل الغلابيِّ عن أبيه⁽⁷⁾ عنه، وذهب البخاريُّ أَنَّهُ: "لا يُتَابَعُ على حديثه -كما حكى العقيليُّ عنه-، ثمَّ ساقَ هذا

(1) عبيد الله بن الحسن العنبري: "قاضي البصرة، له قدرٌ وشرفٌ، وله فقهٌ كبيرٌ مأنورٌ، وما أقلُّ ما روى من الآثار، وأسندٌ من الحديث". ينظر: المرجع السابق (312/5)، ترجمة 1483، أخبار الفضاة: وكيع، محمد ابن حبان (ص: 290).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (482/7).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (415/2)، ترجمة 4947.

(4) "مهزان": كذا بفتح الميم، جلُّ الذين ترجموه كذا ضبطوه، إلا في "الكامل" (463/6)، ترجمة 1407/439.

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (402/6)، ترجمة 2244.

(6) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (180/2)، سؤال 28. و(237/2)، سؤال 599.

(7) ابن عدي، الكامل (466/6).

الحديث الذي أراد⁽¹⁾.

و"ليس بشيء"، كذا وصفه أبو داود⁽²⁾ و"منكر الحديث" هو عند أبي حاتم⁽³⁾، وهو "رجل ليس بالقوي" عند البزار في موضع⁽⁴⁾، وفي آخر هو: "لين الحديث"⁽⁵⁾، و"عن الزهري يهمل في حديثه" كذا ذكر العقيلي⁽⁶⁾، و"كان ممن يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، وفي حديثه من المناكير التي لا يشك من الحديث صناعته أنها مقلوبة" كذا ذكر ابن حبان⁽⁷⁾، أما ابن

(1) وهذا الذي حكاه العقيلي عن البخاري، ليس في "التاريخ الكبير" وإنما الذي في "الكبير" (38/7)، ترجمة 165: "عنبسة الحداد: عن الزهري، روى عنه الضحاك بن مخلد، وعبد الله بن رجاء البصري". والحديث: أخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (365/3) من طريق عبد الله بن رجاء، والبزار في "المسند" (231/14)، حديث 7796، وابن عدي في "الكامل" (464/6)، وابن حبان في "المجروحين" (169/2)، والحاكم في "المستدرک" (557/5)، حديث 3822، من طريق الضحاك، كلاهما (عبد الله بن رجاء، والضحاك ابن مخلد)، عن عنبسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: "أخر كلام في القدر لشرار هذه الأمة، ومراء في القرآن كفر". واللفظ للعقيلي. وقال البزار عقب الحديث: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن سعيد إلا عنبسة. وهو لين الحديث تفرد بهذا الحديث من حديث الزهري". وقد روى الحديث ابن رجاء مرة فوقفه. وكذا رواه أبو عاصم النبيل عن عنبسة بالوجهين كما في "الضعفاء الكبير" (365/3)، و"الميزان" (302/3). ثم روى العقيلي الحديث قال: "حدثنا إبراهيم بن يوسف، قال حدثنا سويد بن سعيد: حدثنا الأغلب بن تميم، عن أبي خالد الخزازي، عن الزهري، قال: قال لي عمر بن عبد العزيز: رد علي حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في القدر. فقال: سمعت فلاناً الأنصاري يقول: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: وذكر الحديث. قال العقيلي: "هذا أولى"، وقال الذهبي: "هذا أشبه". أما الحاكم فقال - عن طريق الضحاك عن عنبسة المتقدمة - "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "عنبسة ثقة، لكن لم يرويا له!" وتعقبهما الشيخ الوادعي فقال: "ليس بصحيح، ولا على شرط الشيخين، أما كونه ليس بصحيح، فإن عنبسة هو ابن مهزبان الحداد، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وأما كونه ليس على شرطهما فإنهما لم يخرجا لعنبسة".

(2) ترجمه أبو عبيد الأجرى مرتين في "سؤالاته أبا داود" (177/1)، سؤال 107، و(95/2)، سؤال 1339، ونقله عنه ابن حجر في "لسان الميزان" (244/6)، ترجمة 5879.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (402/6).

(4) البزار، البحر الزخار (156/14).

(5) المرجع السابق (231/14).

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (365/3).

(7) ابن حبان، المجروحين (168/2)، ترجمة 806.

عَدِي فساق له الحديث الذي سبق ذكره وقال عقبه: "لم أعرف له غيره، ولم يحضرنى غيره، وابنُ مَعِين لا يعرفه؛ لأنه ليس بالمعروف، وسئل أبو عاصم النبيل عنه فقال: "شيخُ لقيناها هنا بصري" (1)، ورأى الدارقطني ضعفه (2).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

منكر الحديث، يهَم في حديث الزهري، ويروي عنه ما لا يتابع عليه، ولم يعرفه ابنُ مَعِين، بينما عرفه غيره، وقال أبو حاتم فيه: "منكر الحديث". وقال ابنُ أبي حاتم خلال الترجمة: "عَنْبَسَةُ الحَدَّاد، وهو عَنبَسَةُ بن مَهْران وفرَّق بينهما بعضُ الناسِ وهما واحدٌ". قلتُ: ظاهرُ صنيعِ ابنِ عَدِي يدلُّ على التفريق؛ إذ جعلَ له ترجمتين (3)، وساقَ في كليهما بعضًا مما قدمته في هذه الترجمة. أمَّا الإمامُ البخاريُّ فترجمه مرةً فحسبُ كما تقدّم، والظاهرُ أنَّ الصوابَ ما قاله ابنُ أبي حاتم من كونهما واحدًا (4).

الراوي الرابع: "قُدَّامَةُ بن كُثُوم. يروي عنه ابنُ الطَّبَّاع (5)، نا عبدُ الرَّحْمَنِ، أنا يعقوبُ ابنُ إسحاق، فيما كتب إلي، قال نا عثمانُ بن سَعِيد، قال: قلتُ لِيَحْيَى بن مَعِين: قُدَّامَةُ بن كُثُوم

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (464/6)، ترجمة 1408. وقد ترجم ابنُ عَدِي له مرتين: في الأولى سمَّاه "عَنْبَسَةَ بن مِهْران" (463/4)، ترجمة 1407/439، وفي الأخرى "عَنْبَسَةُ الحَدَّاد الضُّبَعِي، بصري" (464/4)، ترجمة 1407/440. "والضُّبَعِي: بضمِّ المعجمة الأولى، وفتح الثانية، هذه النسبةُ إلى ضُبَيْعَةَ بن قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَةَ". ينظر: السمعاني، الأنساب (8/4). وساقَ له ابنُ عَدِي في الترجمة الأولى حديثًا، وقال: "لم أعرف له غيرَ هذا الحديث، ولم يحضرنى غيره، وابنُ مَعِين لا يعرفه؛ لأنه ليس بالمعروف"، ثم ذكرَ له الحديث الذي سبق، وقالَ الكلامَ نفسه. فقلتُ: وقد وجدتُ لعَنْبَسَةَ الحَدَّاد حديثين آخرين غيرَ الذي ذكرهما ابنُ عَدِي، هما عندَ الطبرانيِّ في "الأوسط" (176/5)، حديث 4993، وحديث 4994،

(2) الدارقطني، العلل (281/7)، عقب سؤال 1351.

(3) ابن عدي، الكامل (464-463/6). الترجمتين: 1407، 1408. وتتنظر الحاشية (2).

(4) وقد ترجمَ الشيخُ الألبانيُّ رحمه الله - لهذا الراوي "عَنْبَسَةَ الحَدَّاد"، في "معجم أسامي الرواة" (342/3)، وساقَ فيه بعضَ أقوالِ النقاد، ثم قال: "قال ابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" (233/2): قالَ النَّسائيُّ: متروك". فقلتُ: والذي قالَ فيه النَّسائيُّ "متروك" كما ذكرَ ابنُ الجوزيِّ في "الموضوعات" هو عَنْبَسَةُ بن سَعِيدِ الواسطيِّ القَطَّان، لا عَنْبَسَةُ بن مَهْرانِ الحَدَّاد!

(5) ابنُ الطَّبَّاع: "بمهملة، وباءٍ موحدةٍ مفتوحتين، هذا الاسمُ لمنْ يعملُ السيوف". ينظر: الأنساب (41/4). وهو: محمَّدُ بن عيسى بن الطَّبَّاع: نزيلُ أدنَةَ، أبو جَعْفَر، قالَ أحمدُ بن حنبلٍ: عالمٌ فهِم، وكانَ أبو حاتم يقول: حدَّثنا ابنُ الطَّبَّاعِ الثقةُ المأمون، ما رأيتُ من المُحدِّثينَ أحفظَ للأبوابِ منه، وسئلَ عنه فقالَ أيضًا: ثقةٌ مُبَرَّرٌ". ينظر: ابنُ أبي حاتم، الجرح والتعديل (39/8)، ترجمة 175.

تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: مَا أَعْرِفُهُ، قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْهُ ابْنُ الطَّبَّاعِ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَعْرِفْهُ لِأَنَّهُ كَانَ مَجْهُولًا⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وفي "تاريخ الدارمي" قال: "قلتُ لِيَحْيَى بن مَعِين: قُدَّامَةُ بن كُلْثُوم، تَعْرِفُهُ؟ فَقَالَ: "مَا أَعْرِفُهُ"، قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْهُ ابْنُ الطَّبَّاعِ، يَحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ لَهُ، عَنْ أَبِي مِجَلَزٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَزَالُ الْمُسْلِمُونَ يَظْفُرُونَ، مَا دَامَ اللِّوَاءُ فِي رِيبَعَةٍ". فَقَالَ: "مَا أَعْرِفُهُ"، قُلْتُ: وَلَا الْحَدِيثُ؟ قَالَ: "وَلَا الْحَدِيثُ"⁽²⁾، وَقَالَ شَيْخُهُ ابْنُ الطَّبَّاعِ: "كَانَ شَيْخًا نَاسِكًا"⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَتَمَّامَةُ بن كُلْثُوم⁽⁴⁾ كَمَا ذَكَرَهُ يَحْيَى لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ

(1) المرجع السابق (129/7)، ترجمة 737.

(2) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (246/2-247)، ترجمة 711، 712. والحديث أخرجه ابن أبي عاصم الشيباني في "الآحاد والمثاني" (255/3)، ح 1619. من طريق قُدَّامَةَ بن كُلْثُوم، به، وفيه قصة: "كتب زياد بن الربيع الحارثي إلى معاوية وكان عامله فذكر له قوة المشركين وفروسياتهم وقلة المسلمين، وضعفهم. فكتب إليه معاوية رضي الله عنه: "إن خفت شيئاً فاجعل اللواء في ربيعة، فإنني سمعتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "إنَّ المشركين لا يظهرون ما كان اللواء في ربيعة". وقال د. أحمد محمد نور سيف، محقق "تاريخ الدارمي عن ابن معين: "ولم أفق عليه يعني على هذا الحديث، وأورد صاحب "كنز العمال" (84/14)، ح 38003- شأهاً له من حديث عمر رضي الله عنه- أنه كتب إلى يزيد أن ابعث جيشاً وادفع لواءهم إلى رجلٍ من ربيعة، فإنني سمعتُ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: "لا يهزم جيشٌ لواءهم مع رجلٍ من ربيعة (أبو أحمد الدهقاني في الثاني من حديثه، ورجاله ثقافت). يراجع: تاريخ الدارمي عن ابن معين، حاشية (1)، (ص:195).

(3) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني (255/3)، وقد تحرفت اسمه فسماه "قمامة"، ولعله خطأ طباعياً !.

(4) كذا سماه ابن عدي "تَمَّامَةُ"، وذلك حينما نقل فيه سؤال الدارمي لابن معين، وجوابه الذي سقته في المتن، وحين ترجمه ابن عدي أيضاً قال: "تَمَّامَةُ بن كُلْثُوم"، ونقل عن "الكامل" أصحاب "موسوعة أقوال يحيى ابن معين في رجال الحديث وعلله" (346/1)، ترجمة 505. فسماه "تَمَّامَةُ". ثم عادوا ونقلوا ترجمة "قُدَّامَةَ" عن "تاريخ الدارمي" (58/4)، ترجمة 3177، وقد ترجمه غير واحد أيضاً باسم "تَمَّامَةُ" منهم: الذهبي في "الميزان" (372/1)، ترجمة 1398، وتبعه ابن حجر في "اللسان" (400/2)، ترجمة 1719، والذهبي أيضاً في "ديوان الضعفاء" (ص:58)، ترجمة 702، غير أن أحداً منهم لم ينص على أنهما واحد، لكن ذلك ظاهرٌ، إذ كلهم نقل قول ابن معين في "قُدَّامَةَ بن كُلْثُوم"، ثم إن الذي في "تاريخ الدارمي" عن ابن معين هو قوله "قُدَّامَةَ بن كُلْثُوم"، وكذلك سماه ابن أبي حاتم.

مثلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فلا خَيْرَ فيه، ومقدار ما لَهُ من الْحَدِيثِ فيما يرويه مُحْتَمَلٌ⁽¹⁾، وفي "لسان الميزان" قال ابن حجر: "شيخ لابن الطَّبَّاعِ، ثم نقل قول ابن معين⁽²⁾."

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وليس في هذا الراوي سوى قول ابن معين، وتفسير ابن أبي حاتم له، وتبعهما ابن عدي، والذهبي، وابن حجر، أربعتهم يقولون: "لا يُعْرَفُ"، والقول لهم. لكنَّ أبا حاتم ما حكى فيه رأياً!

الراوي الخامس: "قُرَّةُ بن أبي الصَّهْبَاءِ. رَوَى عَنْ: العلاءِ بن بدر، عَنْ عَلِيٍّ -رضيَ اللهُ عنه- مُرْسَلًا، رَوَى عَنْهُ: مُعْتَمِرُ بن سُلَيْمَانَ، سمعتُ أَبِي يقولُ ذلك. نا عبدُ الرَّحْمَنِ، أخبرنا يعقوبُ بن إسحاقَ، فيما كتب إليَّ، قال نا عثمانُ بن سعيد، قال: قلتُ لِيَحْيَى بن مَعِينٍ: قُرَّةُ بن أبي الصَّهْبَاءِ يروي عنه المُعْتَمِرُ كيف هو؟ قال: ما أعرفه، قال أبو محمَّد: يقول ما أعرفه: أنه مجهول"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وفي "التاريخ الكبير" عند البخاري ترجمه فقال: "عن العلاء بن بدر، عن علي، مُرْسَلٌ. رَوَى عَنْهُ مُعْتَمِرُ بن سُلَيْمَانَ"⁽⁴⁾، ونقل الذهبي⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾ قول ابن معين فيه.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو شيخٌ لمُعْتَمِرِ بن سُلَيْمَانَ، مجهولٌ لا يُعْرَفُ، وقال البخاري: "رَوَى عَنْ العلاءِ ابن بدر، عن عليٍّ -رضيَ اللهُ عنه- مُرْسَلًا، رَوَى عَنْهُ: مُعْتَمِرُ بن سُلَيْمَانَ، ولم يحك فيه أبو حاتم قولاً.

(1) ابن عدي، الكامل (322/2)، ترجمة 324.

(2) ابن حجر، لسان الميزان (390/6)، ترجمة 6153.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (130/7)، ترجمة 746، ومحمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (246/2)، 705.

(4) البخاري، التاريخ الكبير (182/7)، ترجمة 811.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (388/3)، ترجمة 6885.

(6) ابن حجر، لسان الميزان (392/6)، ترجمة 6161.

الراوي السادس: "محمد بن عبّاد بن سعد. روى عن، روى عنه ... (1).

نا عبد الرحمن، أنا يعقوب بن إسحاق الهروي فيما كتب إلي، قال نا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: قلت ليحيى بن معين: محمد بن عبّاد بن سعد: تعرفه؟ فقال: لا أعرفه. قال أبو محمد: يعني لأنه مجهول (2).

وقبل أن أنقل أقوال النقاد في الراوي يجدر بي أن أبين وهما وقع فيه الإمام ابن أبي حاتم، في اسم هذا الراوي، ونقله لكلام الإمام ابن معين فيه. فقال الدكتور أحمد نور سيف في "تاريخ الدارمي عن ابن معين": "محمد بن عمّار بن سعد: تحرف على ابن أبي حاتم، فأورده

(1) "كذا بيض الإمام ابن أبي حاتم لشيوخ الراوي وتلاميذه: أي ترك موضع ذكر شيوخه أو تلاميذه أبيض فارغاً (ببعض غير مكتوب فيه)، لكون ابن أبي حاتم لم يستحضرهم حال تأليفه الكتاب، ثم لم يقع له ذكرهم بعد ذلك، فمات والبيض على حاله. فاصطلح العلماء من بعده على وصف ذلك الفعل منه بـ "بيض له ابن أبي حاتم". لسان الميزان (151/1). وقال الشيخ المعلمي رحمه الله- في مقدمته للجرح والتعديل" (ص: يو): "البياضات: قد يذكر المؤلف الرجل ولا يستحضر عمّن روى، ولا من روى عنه، أو يستحضر أحدهما دون الآخر، فيدع لما لا يستحضره بياضاً (روى عن ...، روى عنه ...) ويكثر ذلك في الأسماء التي ذكرها البخاري ولم ينص، وعادة ابن حبان في "الثقات" أن لا يدع بياضاً، ولكن يقول (يروى المراسيل، روى عنه أهل بلده) كأنه اطلع على ذلك، أو بنى على أن البخاري إنما لم يذكر عمّن يروي الرجل لأنه لم يرو عن رجل معين وإنما أرسل، وأن الغالب أنه إذا كان الرجل ممن يروي عنه فلا بد أن يروي عنه بعض أهل بلده، وطريقة المؤلف أحوط كما لا يخفى، وقد حاولت فيما حققتُه من الكتاب التنبيه في الحاشية على ما عثرت عليه مما يسد البياض". وفي سبب ترك الإمام ابن أبي حاتم بعض مواضع في الترجمة بياضاً، قال صالح اللحيدان في "كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل" (ص: 101-102): "لعل ابن أبي حاتم جمع المادة لكتابه، وبدأ يدونها شيئاً، ويتسع هذا التدوين ويضيق بين كل ترجمة وترجمة تقرب أو تبعد، ومن هنا لعله حصل الخطأ بعدم الاستيفاء للترجمة، وسبب الخطأ كما ظهر لي، قد ينتج عن أمرين: 1. أنه لم يقف على كامل الترجمة فيدونها. 2. أنه تعجل كتاب الترجمة ولم ينتظر حتى يستكملها".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (15/8)، ترجمة 65.

في ترجمة مستقلة. في محمد بن عباد بن سعد، ونقل فيها نصّ الدارمي محرّفًا، ولم يزد عليه إلا قوله: قال أبو محمد: يعني أنّه مجهول، وببيض عمّن روى، ومن روى عنه⁽¹⁾.

وفي "تاريخ الدارمي أيضًا: قلت -يعني الدارمي-: فمحمد بن عمار بن سعد. قال: لا أعرفه". وعلق الدكتور أحمد سيف ثانية يقول: "تحرف اسمه عند ابن أبي حاتم فظنه آخر وترجم له ترجمة مستقلة في محمد بن عباد بن سعد. ونقل فيها نصّ الدارمي، ولم يزد عليه إلا قوله: قال أبو محمد: يعني أنّه مجهول. وببيض عمّن روى ومن روى عنه. ثمّ ترجم لمحمد بن عمار بن سعد هذا. ولم يورد المزي وابن حجر هذا النصّ في ترجمته، وقالوا: ذكره ابن حبان في "الثقات"⁽²⁾⁽³⁾.

ثم إنَّ عبد الرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" قد ترجم لاثنتين: أحدهما: محمد بن عباد ابن سعد هذا، وفيه نقل قول ابن معين حين سأله الدارمي فأجاب بكونه: "لا يعرفه". ثمّ عاد فعقد ترجمة لمحمد بن عمار بن سعد، فقال: "محمد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن. روى عن: أبي هريرة، روى عنه: محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ، وعمر بن عبد الرحمن ابن أسيد بن زيد بن الخطاب، سمعت أبي يقول ذلك"⁽⁴⁾، "ولم يذكر كلمة ابن معين أبدًا، لأنّه لا وجود له في نسخته، إنّما الذي فيها: محمد بن عباد بن سعد"⁽⁵⁾.

وقد غلط صانعوا "موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث": بشار معروف، جهاد خليل، محمود خليل، حين ترجموا فقالوا: "محمد بن عباد بن سعد. قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: محمد بن عباد، الذي يروي عنه معن؟ فقال: لا أعرفه. قلت: فمحمد بن عباد بن سعد؟ فقال: لا أعرفه. ثمّ قالوا في "الحاشية": "تحرف في المطبوع إلى

(1) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: بتحقيق الدكتور أحمد نور سيف (ص: 31).

(2) وكذلك فعلا، ولم يتابعا ابن أبي حاتم على ما وقع فيه: فأما المزي فذكره في "تهذيب الكمال" (165/26)، ترجمة 5492، وذكر من روى عنه، ومن روى عنهم، ثمّ ذكر توثيق ابن حبان، ورواية الترمذي له، ومثله ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (358/9)، لكن دون ذكر رواية الترمذي له.

(3) تاريخ ابن معين برواية الدارمي (ص: 210)، ترجمة 780، وحاشية (1).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (42/8)، ترجمة 195.

(5) كذا قال الشيخ محمد عوامة في تقديمه لـ "الكاشف" (165/1).

عمّار. وأثبتناه عن "الجرح والتعديل" (15/8)، و"الكامل" (478/7)، و"ميزان الاعتدال" (196/6)⁽¹⁾.

فالظاهر من كلامهم أنهم قد ظنّوا أنّ محمّد بن عبّاد الذي يروي عنه معن، ومحمّد بن عبّاد الآخر - كما سمّوه - واحدًا، ولذلك قالوا إنّ الاسم في كليهما في "المطبوع" قد تحرّف إلى "عمّار". والصواب أنّ الأوّل الذين سمّوه: "محمّد بن عبّاد، الذي يروي عن معن"، قد وقع اسمه في "المطبوع" محرّفًا فعلاً كما قالوا⁽²⁾، وكما أثبتوا من "الكامل"، و"الميزان". أمّا الآخر "محمّد بن عبّاد بن سعد" فقد تحرّف عليهم على ما بيّنتُ قبل قليل؛ فإنّ صوابه: "محمّد بن عمّار - لا عبّاد - بن سعد"، وكذلك وقع اسمه في "المطبوع". أمّا قولهم إنهم قد أثبتوا الاسم من "الجرح والتعديل" فيظهر أنّ الأمر قد اختلط عليهم، فإنّه قد وقع عند ابن أبي حاتم محرّفًا كما تقدّم. ثمّ عادوا فبنّوا على الغلط الأوّل فقالوا: "محمّد بن عمّار بن سعد، صوابه ابن عبّاد، وقد سلف"⁽³⁾!.

- قال ابن أبي حاتم: "محمّد بن عمّار بن سعد القرظ المؤدّن: روى عن: أبي هريرة، روى عنه: محمّد بن عمّار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ، وعمر بن عبد الرحمن بن أسيد بن زيد ابن الخطّاب، سمعتُ أبي يقول ذلك"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الدارمي: "قلتُ ليحيى بن معين: فمحمّد بن عمّار بن سعد؟ فقال: "لا أعرّفه"⁽⁵⁾ وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" وسكت عنه، لكنّه ساق له حديثًا. فقال: "سمِعَ أبا هريرة،

(1) بشّار معروف، جهاد خليل، محمود خليل، موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث (207/4)، ترجمة 3471.

(2) لعلمهم يقصدون "بالمطبوع": "موسوعة تاريخ ابن معين" تحقيق محمّد السيّد عثمان، -وهي المعتمدة لدي- فإنهم قد أحالوا إليها (252/2)، ترجمة 779، 780.

(3) بشّار معروف، جهاد خليل، محمود خليل، موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث (238/4).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (42/8)، ترجمة 195.

(5) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (252/2)، 780.

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَاهُ، فَصَلَّى بِهِ الصَّلَاةَ، وَقَتَّنِي
وَقَتَّنِي، إِلَّا الْمَغْرِبَ (1) (2).

(1) والحديثُ رواه البرزالي في "المُسْنَد" (283/15)، حديث 8777، والدرقاظني في "السُّنَنِ": كتاب الصَّلَاة، بابُ
إِمَامَةِ جَبْرِيلَ (491/1-492)، حديث 1028، والحاكم في "المستدرک" (294/1)، حديث 699، من
طريق أبي نُعَيْمِ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ، عن عمر بن عبد الرحمن بن أسيد، عن محمد بن عمار بن سعد، أنه
سمعَ أبا هريرةَ يذكرُ أنَّ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَدَّثَهُمْ ... وذكرنا الحديثَ وقصته. وينظر
أيضاً: محمد عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المُسنَّدة في التاريخ الكبير (ص: 849). وهنا أمورٌ
أوضحها:

- أما عمر بن عبد الرحمن بن أسيد فقد ذكره الإمامان البخاري في "الكبير" (174/6)، ترجمة 2078، وابنُ
أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (121/6)، ترجمة 660، ولم يحكيا فيه جرْحاً ولا تعديلاً، ولا وجدتُ
غيرهما أحدًا قد عدَّله أو جرَّحه؛ فإسنادُ الحديثِ ضعيفٌ لجهالته !.

- وقال الإمام البرزالي عقب الحديث: "ومحمد بن عمار بن سعد هذا لا نعلمُ روى عنه إلا عمُّ ابن
عبد الرحمن بن أسيد. فقلت: قد ذكر ابنُ أبي حاتم كما في المتنِ راويًا آخرَ عنه، هو سبطُ محمد بن
عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظي، وعدَّ ابنُ حجر في "تهذيب التهذيب" (259-358/9) خمسةً
رواةً غيرهما عنه.

- أما الإمام الحاكم في "المستدرک" فعجيبٌ فعله، وقوله: فإنه قد حرَّف اسمَ "محمد بن عمار بن سعد"، فقال
"محمد بن عباد بن جعفر"! ثمَّ قال: "هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِّجَاه؛ فَإِنَّهُمَا لَمْ يُخْرِجَا عَنْ مُحَمَّدِ
ابنِ عِبَادِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَقَدْ قَدِّمْتُ لَهُ شَاهِدَيْنِ وَوَجِدْتُ لَهُ شَاهِدًا آخَرَ صَحِيحًا عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ". ثمَّ تعقبه
الشيخُ الوادعيُّ فقال: "عليه فيه مؤخذتان: الأولى: أنهما قد أخرجوا لمحمد بن عباد بن جعفر، كما في
"تقريب التهذيب". الثانية: أنَّ عمرَ بن عبد الرحمن بن أسيد مترجمٌ في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، لم
يرو عنه إلا اثنان، ولم يوثقه معتبر، فهو مجهول الحال". فقلت: أمَّا الثانيةُ فهي كما قال الشيخُ الوادعيُّ؛
إذ كيف يصحُّ إسنادُ فيه مجهول؟. وأمَّا الأولى فصحيحٌ قوله إنَّ الشيخين قد رويَا لمحمد بن عباد بن
جعفر، لكنَّه ليسَ صاحبُ هذا الحديثِ، إنَّما هو كما قلتُ أولاً تحريفٌ بيِّن، وقد ذكرَ الحديثَ الإمامُ ابنُ
حجر في "إتحاف المَهْرَةِ بالفوائد المُبتكرة من أطرافِ العَشْرَةِ" (584/15)، حديث 1941، وقال: "أخرجه
الحاكم ... ولكن وقع عنده: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِبَادِ بْنِ جَعْفَرِ الْمُؤَدَّنِ". وقال عقبه: هذا صحيحُ الإسنادِ، ولم
يخرِّجَاه، لأنَّهما لَمْ يُخْرِجَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِبَادِ بْنِ جَعْفَرٍ".

قلتُ: وَوَهْمٌ فِيهِ، فَإِنَّهُ هُوَ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ: مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعْدٍ. وقوله: "إِنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ
يُخْرِجَا لِمُحَمَّدِ بْنِ عِبَادٍ وَهَمَّ مِنْهُ، فَقَدْ أَخْرَجَاهُ". كذا قال الحافظ. لكنَّ الإمامَ عمرَ بنَ عليِّ ابنِ الملقن قد
تبعَ الحاكمَ على وهمه فإنه قد ذكرَ الحديثَ من عندِ الحاكم، وحكمه عليه، ولم يُعَقِّبْ، وذلك في "البدْرِ
المُنِيرِ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ" (159/3-160).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (185/1)، ترجمة 571.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (1)، وقال الذهبي في "الكاشف" إنه: "وثق" (2). وقال الهيثمي: "موثق" (3).

وقال ابن حجر: "مستور" (4)، من الرابعة (5)، وقد خرّج له الترمذي حديثاً واحداً، وقال فيه: "حديث حسن غريب" (6)، وعلق الشيخ الألباني على حكم الترمذي يقول: "وهو كما قال، فإن صالحاً مولى التوأمة وإن كان ضعيفاً فهو مقرون بمحمد بن عمار، وهو ابن سعد القرظ، روى عنه جماعة من الثقات (7) ووثقه ابن حبان" (8)!.

(1) ابن حبان، الثقات (372/5).

(2) الكاشف (204/2)، ترجمة 5069.

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (303/1)، بعد حديث رقم 1682، وهو الحديث الذي ذكره البخاري في "التاريخ" وقد خرّجته.

(4) والمستور أو "مجهول الحال عند ابن حجر هو: "من روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوثق". ينظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 121).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 498)، ترجمة 6165.

(6) الترمذي، الجامع الكبير: أبواب صفة جهنم، باب ما جاء في عظم أهل النار (331/4)، حديث 2578. والحديث: قال الإمام الترمذي: "حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا محمد بن عمار قال: حدثني جدي محمد بن عمار، وصالح مولى التوأمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "ضرس الكافر يوم القيامة مثل أهد، وفخذه مثل البيضاء، ومقعدته من النار مسيرة ثلاث مثل الرينة". قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب. ومثل الرينة كما بين المدينة والرينة، والبيضاء: جبل". وقد روى الحديث الإمام مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: -كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء (ص: 1399)، حديث 7079، وذكر فيه عظم ضرس الكافر فحسب.

(7) ولعل الشيخ الألباني يعني بقوله: "روى عنه جماعة من الثقات" رفع الجهالة عنه بدأ، وقال الإمام ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (36/2): "سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة، مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف، لم نقوه، روايته عنه، وإن كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه. وقال: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: "إي، لعمري"، قلت: الكلبى روى عنه الثوري! قال: "إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبى يتكلم فيه". كذا قال الإمامان أبو حاتم، وأبو زرعة، على تشدد الأول، وتوسط الثاني، وفي المسألة تفصيل طويل يُراجع عند: ابن رجب، شرح علل الترمذي (376/1)، الجديع، تحرير علوم الحديث (302/1)، وستأتي المسألة أيضاً.

(8) الألباني، السلسلة الصحيحة (95/3).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

مجهول، جهله ابن معين، وابن أبي حاتم، وابن حجر، وذكره ابن حبان في "الثقات" على عادته، والظاهر أن الألباني بموافقه لحكم الترمذي يرى رفع جهالته برواية الثقات عنه، وتوثيق ابن حبان له! -كما قال-، بينما قال الذهبي: "وثق" دون تحديد لمن وثقه، ومثله الهيثمي، ولم يرد عن أبي حاتم قول فيه.

الراوي السابع: "مالك بن عبيدة بن مسافع الديلي"⁽¹⁾. روى عن أبيه عن جده، روى عنه: عبد الرحمن بن سعد المؤذن، سمعت أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن، أنا يعقوب بن إسحاق الهروي فيما كتب إلي، قال نا عثمان بن سعيد الدارمي، قال: قلت ليحيى بن معين: مالك ابن عبيدة الديلي تعرفه عن أبيه، عن جده، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: "لولا رجال خُشع؟" فقال: "ما عرفه". قال أبو محمد: يعني أنه مجهول"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

في "تاريخ" البخاري قال: "عن أبيه، عن جده. روى عنه: عبد الرحمن بن سعد المؤذن"⁽³⁾، وذكر في "ثقات ابن حبان"⁽⁴⁾، ونقل ابن عدي في "كامل الضعفاء" قول ابن معين فيه⁽⁵⁾.

(1) الديلي: "بكسر الدال المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى بني الدليل بن هداد بن زيد مناة ابن الحجر، من الأزد". السمعاني، الأنساب (528/2)، وقد جاءت في مطبوع "الأنساب" مفتوحة الدال.!

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (213/8)، ترجمة 948، ومحمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (253/2)، ترجمة 783.

(3) البخاري، التاريخ الكبير (313/7)، ترجمة 1336.

(4) ابن حبان، الثقات (461/7).

(5) ابن عدي، الكامل (114/8)، ترجمة 1864. وقال في نسبه "الديلي" بهمزة، لا ياء كما قال ابن أبي حاتم، وجاء بهمزة عند الذهبي في "الميزان" أيضاً (8/6)، ثم قال ابن عدي: "وهذا الحديث الذي قال ابن معين إنه لا يعرفه - ثناه عبدان، وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي، وابن سلم قالوا: ثنا هشام بن عمار، حدثنا عبد الرحمن بن سعيد بن عمار بن سعيد المدني، حدثني مالك بن عبيدة الديلي، عن أبيه، أنه حدثه عن جده أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "لولا عباد رُكع، وصبيئة رُضع، وبهائم رُنع، لصبب عليكم العذاب صبباً، ثم لترضون رضاً". ثم علق ابن عدي: "وما أظن لمالك بن عبيدة غير هذا الحديث".

=

قلتُ: قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعِيدِ الْمَدِينِيِّ"، وَأَمَّا هُوَ "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ - لَا سَعِيدِ - بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعِيدِ - لَا سَعِيدِ - الْمَدِينِيِّ، كَذَا تَرْجَمَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (237/5)، تَرْجَمَهُ 1123، قَالَ: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَائِدِ الْقَرْظِ الْمُؤَدِّنِ، سَأَلَ ابْنُ مَعِينٍ عَنْهُ، فَقَالَ: "مَدِينِيٌّ ضَعِيفٌ". وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْبَيْهَقِيُّ فِي "السَّنَنِ الْكُبْرَى" (481/3)، حَدِيثٌ 6391، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَدِيٍّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: "لَتَرْضَنَ رَضًا"، وَفِي "شَعْبِ الْإِيمَانِ" (12/256-257)، حَدِيثٌ 9362، وَقَالَ فِيهِ: "رَضٌ رَضًا" بِضَادٍ مَعْجَمَةٍ مُشَدَّدَةٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي" (210/2)، حَدِيثٌ 965، وَلَكِنَّهُ قَالَ فِيهِ: "رُضٌ رَضًا" كَذَا بِضَادٍ مَهْمَلَةٍ مُشَدَّدَةٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" (309/22)، حَدِيثٌ 785، وَقَالَ فِيهِ: "رَضٌ رَضًا"، وَقَدْ جَاءَ اسْمُهُ فِيهِ: "مَالِكُ بْنُ عُبَيْدَةَ الدَّوْلِيِّ"، وَفِي "الْأَوْسَطِ" (327/6)، حَدِيثٌ 6539، قَالَ فِيهِ كَمَا فِي "الْكَبِيرِ". وَكُلُّهُمُ (الْبَيْهَقِيُّ فِي "الشَّعْبِ"، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ"، وَ"الْأَوْسَطِ") ثَلَاثَتُهُمْ رَوَوْهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحَزَامِيِّ، وَرَوَاهُ الدَّوْلَابِيُّ فِي "الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ" (129/1)، حَدِيثٌ 263، مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، وَقَالَ فِيهِ: "لَرَضٌ رَضًا"، وَكِلَاهُمَا (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحَزَامِيِّ، وَهِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) رَوَيَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ مَوْذَنٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا. وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ عَقَبَ الْحَدِيثَ فِي "الْأَوْسَطِ": "لَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الذَّيْلِيِّ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ"، فَقُلْتُ: بَلْ تَابَعَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ مُتَابِعَةً تَامَةً كَمَا تَقَدَّمَ. وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّ مَدَارَ الْحَدِيثِ: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ"، ضَعِيفٌ، وَمَالِكُ بْنُ عُبَيْدَةَ، وَأَبُوهُ مَجْهُولَانِ، وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ يَسْتَقِيمُ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرِ الشَّيْبَانِيِّ فِي "الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي" (210/2)، حَدِيثٌ 965، "إِسْنَادُهُ حَسَنٌ"، وَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "المُهَدَّبِ" (1271/3)، حَدِيثٌ 5673: "ضَعِيفٌ؛ مَالِكُ وَأَبُوهُ مَجْهُولَانِ"، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "المَجْمَعِ" (227/10)، حَدِيثٌ 17691: "رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ"، وَ"الْأَوْسَطِ"، وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَمَّارٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ"، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ السِّيَوطِيُّ فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" (ص: 461)، حَدِيثٌ 7523، وَرَمَزَ بِحُسْنِهِ، فَتَعَقَّبَهُ الْمَنَائِيُّ فِي "فَيْضِ الْقَدِيرِ" (344/5) بَعْدَ أَنْ نَقَلَ قَوْلَ الذَّهَبِيِّ فِي "المُهَدَّبِ"، وَالْهَيْثَمِيُّ فِي "المَجْمَعِ" قَالَ: "وَبِهِ يُعْرَفُ مَا فِي رِمَزِ الْمَصْنُوفِ لِحُسْنِهِ مِنَ التَّوَقُّفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اعْتَصَدَ". وَقَدْ قَالَ فِي كِلَيْهِمَا (الْجَامِعِ، وَالْفَيْضِ): "الدَّيْلَمِيُّ"، بَدَلَ "الدَّيْلِيِّ". وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، رَوَاهُ الْبِرَّازُ فِي "المُسْنَدِ" (399/14)، حَدِيثٌ 8146، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، وَأَبُو يَعْلَى فِي "المُسْنَدِ" (287/11)، حَدِيثٌ 6402، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْأَوْسَطِ" (134/7)، حَدِيثٌ 7085، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "الْكُبْرَى" (481/3)، حَدِيثٌ 6390، ثَلَاثَتُهُمْ: (أَبُو يَعْلَى، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ) رَوَوْهُ مِنْ طَرِيقِ سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ، وَ(كِلَاهُمَا: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ) رَوَيَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خُنَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْفَعُهُ، وَقَالَ الْبِرَّازُ عَقَبَهُ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا أَبُو هُرَيْرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ". وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ خُنَيْمٍ إِلَّا ابْنُهُ، تَفَرَّدَ بِهِ: سُرَيْجٌ، وَلَا يُرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ". وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ خُنَيْمٍ غَيْرُ قَوِيٍّ". وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ قَائِلًا: "وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ أَعْلَظُوا فِيهِ الْقَوْلَ؛ فَقَالَ النَّسَائِيُّ: مَتْرُوكٌ. وَقَالَ

وفي "الضعفاء والمتروكين" عند ابن الجوزي نقل قول ابن أبي حاتم بجهالته⁽¹⁾، وقال الذهبي في "الميزان": "لا يُعرف"⁽²⁾، وتبعه ابن حجر في "اللسان"⁽³⁾، وقال الذهبي في "المُهذَّب" في اختصار السنن الكبير: "مجهول"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو مجهول لا يُعرف كما قال ابن أبي حاتم، وابن معين، وتبعهما ابن عدي، والذهبي، وابن حجر، والقول ما قالوه، دون أن يكون لأبي حاتم فيه قول.

الراوي الثامن: "معاوية بن معبد بن كعب". روى عن جابر بن عبد الله، روى عنه: عاصم ابن سويد الأنصاري، سمعت أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن، أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي قال نا عثمان بن سعيد قال: قلت ليحيى بن معين: معاوية بن معبد بن كعب، قال: لا أعرفه، قال أبو محمد: يعني لأنه مجهول"⁽⁵⁾.

أبو الفتح الأزدِي: كذاب، وقال الجوزجاني: اختلط بأخيه". ثم: قد تابع محمد بن موسى -كما عند البزار سريجا-، وإسناد هذا الشاهد ضعيف؛ لأجل إبراهيم بن خنيم متروك الحديث، وينظر: الذهبي، تاريخ مدينة السلام (574/6).

ويقي أن أقول: إن لفظ الحديث جاء عند البعض: "رض رضا" بضادٍ معجمة، ومرة قالوا: "رض رضا" بصادٍ مهملة، وقال ابن الأثير في "التهذيب" (227/2): "رض رضا": "رض البناء يرصه رصاً إذا ألصق بعضه ببعض، فأدغم. ومنه الحديث: "لصّب عليكم العذاب صباً ثم لرض رصاً". ثم قال في (229/2) "رضض": "الرضض: الدق الجريش. ومنه الحديث: "لصّب عليكم العذاب صباً، ثم لرض رصاً" هكذا جاء في رواية، والصحيح بالصاد المهملة. وقد تقدّم. قلت: ولعلّ كلا اللفظين بالمهملة والمعجمة يكونان صواباً، ويكون المراد شدة العذاب بالرض، والرضض، والدق -والله أعلم-.

(1) ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين (31/3)، ترجمة 2825.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (8/6)، ترجمة 7030، (6859).

(3) ابن حجر، لسان الميزان (443/6)، ترجمة 6274.

(4) الذهبي، المُهذَّب في اختصار السنن الكبير للبيهقي (1271/3)، حديث 5673.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (378/8)، ترجمة 1730، محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكر البخاري أن: "عداده في أهل المدينة"⁽¹⁾، وقد ترجمه ابن حبان في "ثقافته" مرتين: قال في الأولى: "معاوية بن معبد بن كعب المديني. يروي عن: جابر بن عبد الله، روى عنه: عاصم بن سويد"⁽²⁾، وفي الأخرى: "معاوية بن معبد بن كعب بن مالك. يروي عن: جابر بن عبد الله، روى عنه: ابن ابنه عاصم بن سويد بن معاوية بن معبد المديني"⁽³⁾، مع أنهما واحد، فلا أدري لم جعلهما ترجمتين! أما ابن عدي فأتى بسؤال عثمان الدارمي لابن معين، وجوابه له ثم علق: "وهذا هو من الأسامي الذي كان يسأل عثمان هذا يحيى عن قوم، ولا يعرفون، وهو كما قال ابن معين: لا يعرف. معاوية بن مالك، ولا أعرف في أولاد كعب ابن مالك من اسمه معاوية"⁽⁴⁾، وترجمه الذهبي في "المغني في الضعفاء"، ونقل قول ابن أبي حاتم فيه⁽⁵⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو مجهول لا يعرف كما قالوا، ولم يرد لأبي حاتم قول فيه!.

الراوي التاسع: "أبو عون بن أبي حازم. روى عن: عبد الله بن الزبير، روى عنه: عبد الله ابن جعفر المخزومي"⁽⁶⁾ سمعت أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن، قال سنن أبو زرعة عنه فقال: هو مديني لا نعرفه.

(1) البخاري، التاريخ الكبير (332/7)، ترجمة 1428.

(2) ابن حبان، الثقات (413/5).

(3) المرجع السابق (415/5).

(4) ابن عدي، الكامل (144/8)، ترجمة 1887.

(5) الذهبي، المغني في الضعفاء (666/2)، ترجمة 6323.

(6) "المخزومي": "بفتح الميم، وسكون الحاء المنقوطة، وفتح الراء المهملة المخففة، وفي آخرها ميم". السمعاني،

الأنساب (222/5)، كذلك نسبة البخاري في جزء الكنى من "التاريخ الكبير" (62/9)، 549. وابن حجر

في "تسجيل المنفعة" (518/2). وقال المعلمي اليماني في تعليقه على "الجرح والتعديل" (414/9)، حاشية

(1) "إنه نسب في "التسجيل" المخزومي، وهو خطأ! فإن ابن حجر تبع البخاري، وابن أبي حاتم في

نسبته "المخزومي". كذا في النسخة المطبوعة من "التسجيل" في طبعة دار البشائر (518/2)، حققها د.

إكرام الله إمداد الحق. أما الطبعة التي وقع فيها الخطأ الذي أشار إليه الشيخ المعلمي فهي الطبعة الهندية

من الكتاب (ص: 509)، وهي طبعة قديمة غير محققة، ولا معتنى بها!

قال أبو محمد: إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ مِثْلَهُ فَقَدْ جَعَلَهُ مَجْهُولًا⁽¹⁾.

-أقوالُ النقادِ في الراوي:

ذكره البخاريُّ في "التاريخ الكبير"، وقال: "عن ابنِ الزَّبير، روى عنه عبدُ الله المَحْرَمِيَّ"⁽²⁾، وكَمَا أوردتُ فَإِنَّ أبا زُرْعَةَ قَالَ "لا نعرفه"، وفسرَها ابنُ أبي حاتمٍ بكونه "مجهولًا"، ونقلَ عنهما ذلكَ ابنُ كثيرٍ في "التكميلِ في الجرحِ والتعديلِ"⁽³⁾، وقالَ الذهبيُّ في "المُقتنى": "عن المسوَر، وعنه عبدُ الله بن جعفر، المَحْرَمِيَّ"⁽⁴⁾، وقالَ ابنُ حجرٍ في "تَعجيلِ المنفعة": "في النِّقَاتِ" لِابْنِ خَلْفون أَنَّهُ روى عَن ابنِ الزَّبير، والمِسوَر. وروى عَنْهُ عبدُ الله بن جَعْفَر المَحْرَمِيَّ"⁽⁵⁾.

- خلاصةُ الحكمِ على الراوي، ومقارنة قولِ عبدِ الرَّحمنِ بأقوالِ النُّقادِ، وقولِ أبيه:

هو مجهولٌ -لا يُعرف- كما قالَ أبو زُرْعَةَ، وابنُ أبي حاتمٍ، وأما وأنَّ أحدًا سواهُما كذلكَ ما عَرَفَهُ، فيكونُ القولُ لهما -واللهُ أعلم-، وإنَّ أبا حاتمٍ ما حكمَ عليه بقول.

المقصد الثاني: قوله في الراوي "شيخٌ مجهول":

فابنُ أبي حاتمٍ هنا قد جمعَ بينَ قولِهِ مجهول، وشيخ، ولعلَّ إضافةَ قولِهِ "شيخ"، لا تدلُّ على شيءٍ في جرحِ الراوي، أو تعديله⁽⁶⁾. والراوي الذي وجدتُ ابنُ أبي حاتمٍ قد حكمَ بقوله فيه: "شيخٌ مجهول"، وقالَ أبوه "مجهول"، كانا يُريدان جهالةَ عينِهِ، فإنَّهُ ما روى عنه سوى واحدٍ، وما وردَ فيه جرحٌ، ولا تعديل.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (414/9)، ترجمة 2020.

(2) البخاري، التاريخ الكبير (62/9)، ترجمة 549.

(3) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (357/3).

(4) الذهبي، المُقتنى في سَرَدِ الكُنَى (443/1) ترجمة 4841.

(5) ابن حجر، تعجيل المنفعة (518/2).

(6) الجديد، تحرير علوم الحديث (500/1).

قَالَهَا فِي: "مَحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ الْقِرَاحِ. رَوَى عَنْ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحٍ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، رَوَى عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ الْمَعْرُوفِ بِحَبِّي الْجَرَجَرَايَ، سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: "هُوَ مَجْهُولٌ"⁽¹⁾.

وَقَالَهَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي أَثْنَاءِ تَرْجُمَةِ: "بِشْرِ بْنِ عِصْمَةَ الْمُزْنِيِّ"⁽²⁾. قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "خُرَاعَةُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ"⁽³⁾. رَوَى عَنْهُ: كَثِيرُ بْنُ أَفْلَحٍ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ الْقِرَاحِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ كَثِيرِ، شَيْخِ مَجْهُولٌ"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (302/7)، ترجمة 1640.

(2) الْمُزْنِيُّ: "بِضْمِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الرَّايِ، وَفِي آخِرِهَا النَّونُ، هَذِهِ النَّسْبَةُ إِلَى مُزَيْنَةَ بْنِ أَدِّ بْنِ طَابَخَةَ بْنِ إِلْيَاسِ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعْدَانَ، وَاسْمُ مُزَيْنَةَ عَمْرُو، وَإِنَّمَا سَمِّيَ بِاسْمِ أُمِّهِ مُزَيْنَةَ بِنْتِ كَلْبِ بْنِ وَيْزَةَ". السَّمْعَانِي، الْأَنْسَابُ (277/5). وَقَدْ جَاءَ ضَبْطُهَا فِي مَطْبُوعِ "الْأَنْسَابِ": "مُزَيْنَةَ"، بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَالصَّوَابُ بِضْمِهَا.

(3) وَالْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الدِّيْلَمِيُّ فِي "الْفَرْدُوسِ بِمَأْثُورِ الْخِطَابِ" (194/2)، حَدِيثُ 2966، ابْنُ حَجْرٍ، الْغَرَائِبِ الْمَلْتَقَطَةُ مِنْ مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ (ص: 1499)، حَدِيثُ 1567، وَالْمُنْتَقَى الْهِنْدِيُّ فِي "كَنْزِ الْعَمَالِ" (63/12) - 64، وَعَزَاهُ لِلدِّيْلَمِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الْإِسْتِيعَابِ" (170/1)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي "أُسْدِ الْغَابَةِ" (388/1)، وَابْنُ حَجْرٍ فِي "الإِصَابَةِ" (253/1).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (360/2)، ترجمة 1374.

(5) وَقَدْ ظَنَّ الْبَعْضُ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ "شَيْخٌ مَجْهُولٌ"، إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى بِشْرِ بْنِ عِصْمَةَ الْمُزْنِيِّ -صَاحِبِ التَّرْجُمَةِ -، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ قَالَهَا فِي "مَحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ"، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ: - أَنَّهُ تَرْجَمَهُ مُسْتَقِلًّا - كَمَا سَيَأْتِي - وَقَالَ فِي تَرْجُمَتِهِ عَنْ أَبِيهِ: "مَجْهُولٌ". - أَمَّا بِشْرِ بْنُ عِصْمَةَ الْمُزْنِيِّ فَقَالَ الْذَهَبِيُّ فِي "الْمُغْنِي" (167/1)، تَرْجُمَةُ 910: "مَجْهُولٌ، قُلْتُ: وَلَهُ صُحْبَةٌ لَكِنَّ السَّنَدَ إِلَيْهِ لَا يَصِحُّ"، وَقَالَ مُحَقِّقُ "اللِّسَانِ" الشَّيْخُ أَبُو غَدَةَ: "قَدْ رَمَزَ لَهُ فِي "الْمُغْنِي" بِرَمْزِ (فَق)، وَهُوَ خَطَأٌ، إِنَّمَا الرَّمْزُ لِـبِشْرِ بْنِ عَمَارَةَ مَتْرَجَمٌ قَبْلَهُ، كَمَا فِي "التَّقْرِيبِ" (ص: 123)، تَرْجُمَةُ 697. وَنَحْوُ مَا قَالَهُ فِي "الْمُغْنِي" ذَكَرَ فِي "المِيزَانَ" (320/1): "قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَجْهُولٌ. قُلْتُ -يعني الذهبي-: يُقَالُ: لَهُ صَحْبَةٌ، لَكِنَّ لَا يَصِحُّ خَبْرُهُ". فَتَعَقَّبَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "اللِّسَانِ" (301/2) فَقَالَ: "وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ -يعني الذهبي-: إِنَّ أبا حَاتِمٍ قَالَ: إِنَّهُ مَجْهُولٌ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الَّذِي فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: بِشْرِ بْنُ عِصْمَةَ الْمُزْنِيِّ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "خُرَاعَةُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ"، ثُمَّ سَأَلَ ابْنَ حَجْرٍ الْكَلَامَ مِنْ عِنْدِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَعَلَّقَ: "وَكَأَنَّ قَوْلَهُ: شَيْخٌ مَجْهُولٌ عَائِدٌ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ فِي "الْإِسْتِيعَابِ" لَمَّا ذَكَرَ بِشْرَ بْنَ عِصْمَةَ: "فِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ شَيْخٌ مَجْهُولٌ. وَهَذَا الْوَهْمُ تَبَعَ فِيهِ الذَّهَبِيُّ ابْنَ الْجَوَازِيِّ". انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ. قُلْتُ: وَالْأَمْرُ كَمَا ذَهَبَ ابْنُ حَجْرٍ، أَمَّا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الْإِسْتِيعَابِ" (170/1)، تَرْجُمَةُ 184 فَتَرْجَمَ لِـبِشْرِ بْنِ عِصْمَةَ الْمُزْنِيِّ، وَقَالَ عَنْهُ: "قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: "خُرَاعَةُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ". رَوَى عَنْهُ كَثِيرُ بْنُ أَفْلَحٍ، مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، وَفِي إِسْنَادِهِ شَيْخٌ مَجْهُولٌ"

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الذهبي في "الميزان": "عدّاه في المدنبيين، مجهول"⁽¹⁾، ونقل عنه ابن حجر في "اللسان"، وزاد: "وإنما روى عن إبراهيم بن عطاء، عن كثير بن أفلح"⁽²⁾.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن أبي حاتم وأحكام غيره من النقاد، وحكم أبيه:

هو مجهول العين، لم يرو عنه غير واحد، دون جرح أو تعديل فيه، توافق فيه ابن أبي حاتم، وأبوه، والذهبي، وابن حجر، فالأمر كما قالوا - والله أعلم -.

المقصد الثالث: قوله في الراوي "لا أعرفه" / "لا يُعرف":

1. قوله "لا أعرفه":

وقول الناقد في راوٍ ما: "لا أعرفه" يدل على أنّ هذا الراوي مجهولٌ عنده فحسب، فكَم من راوٍ معروفٍ، قال فيه حافظٌ ناقدٌ كبيرٌ: "لا أعرفه"⁽³⁾،

لا يُعرف". فاستدلّ ابن حجر لما ذهب إليه بقول ابن عبد البرّ عن الحديث الذي رواه بشر بن عصمة المُرزيّ: "في إسناده شيخٌ مجهولٌ لا يُعرف"، فهذا الشيخ المجهول هو -محمد بن عبد الله بن عتبة-. وقد سبق الذهبي في هذا الوهم ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (143/1)، فنقل في ترجمة بشر بن عصمة أنّ أبا حاتم قال فيه مجهول، وقد تعقّب ابن حجر الذهبي أيضاً في قوله: إنّ بشر بن عصمة، يقال له صحبة، فقال: "قول المصنّف: "يقال: له صحبةٌ عجيب؛ فما أعلم أحداً صنّف في أسماء الصحابة إلا وقد ذكره، وقيل في اسمه بسراً بالمهملة. قاله ابن ماكولا، وأمّا أبو نُعيم الأصبهانيّ فسمي أباه عطية، وكان بسراً شاعراً فارساً وهو مُرزيّ، وقال ابن منده: ليثي يروي عنه أبو الطّيقيل حديثه أنّ النبيّ -صلى الله عليه وسلم- قال: "الأزدُ مني وأنا منهم". انتهى كلام ابن حجر. ويُنظر: ابن حجر، اللسان (301/2)، ابن ماكولا، الإكمال (269/1)، أبو نُعيم، معرفة الصحابة (395/1)، ابن منده، معرفة الصحابة (ص: 237)، ابن الأثير، أسد الغابة (387/1-388)، ترجمة 434.

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (603/3)، ترجمة 7778.

(2) ابن حجر، لسان الميزان (240/7)، ترجمة 6991.

(3) ويُسنتنى من ذلك: "أن يقول الناقد هذه العبارة في بلديّه؛ فالبغداديّ مثلاً إذا لم يعرفه الخطيب -وهو الحافظ الذي صرف أكثر عمره في تتبع الرواة البغداديين - لا يكون إلا مجهولاً، ويُسنتنى منه كذلك المتأخرون كالذهبي، وابن حجر وغيرهما، ممن كان من أهل الاستقراء والاستقصاء وسعة الاطلاع والجمع والوقوف على المجاميع المدونة في الرجال، فإنهم إذا قالوا في راوٍ: "لم نعرفه" فإنه لا يبعد أن يحكم بجهالته، فمثلته إن لم يكن مجهولاً عند النقاد على الحقيقة فهو في حكم المجهول إلى أن يتبين خلاف ذلك". محمد سلامة، لسان المحدثين (242/4).

بخلاف ما لو قال: "مجهول"، فإنه يكون مجهولاً عند أهل العلم، فاللفظ الأول أخف في الجهالة من الثاني⁽¹⁾.

وثمة فرق دقيق أيضاً بين قول الأئمة "مجهول"، وقولهم "لا أعرفه"، نبه عليه الشيخ المعلمي في "التكثير"؛ فقال: "لا يُطلق الناقد كلمة "مجهول"، إلا فيمن يئس من أن يعرفه هو، أو غيره من أهل العلم في عصره، وإذا لم يئأس فإنما يقول: "لا أعرفه"⁽²⁾. ثم إن قوله: "لا أعرفه": فهذه كلمة تحسن من كبار الحفاظ المطلعين، فإن عدم معرفتهم للراوي له عند النقاد معنى مهم، فإنه يكون في الغالب مجهول الحال... أو أن عينه لا تعرف فضلاً عن حاله، فقد يريد الناقد من القدماء بقوله في الراوي: "مجهول"، أو "لم أعرفه"، أو "لا أعرفه" أنه لا يعرف حاله، وإن كان عرف عينه فلا يلزم أن يراد بنحو هذه اللفظة جهالة العين حينما وجدت⁽³⁾.

وأما قول ابن أبي حاتم "لا أعرفه" فكان في راويين قد روى عن الأول منهما واحداً فحسب، لكن ليس فيهما جرح ولا تعديل، فلعله أراد بذلك جهالة العين، وأنه لم يعرف عين الراوي، خصوصاً وأن أحداً غيره ما عرفهما، مع أن الراوي الثاني قد سمع منه أبوه بالري، لكنه ما حكى فيه تعديلاً ولا تجريحاً، والله أعلم.

الراوي الأول: "أبان بن راشد، أبو عياض الغفيلي". روى عن: جعفر بن بزقان، ومحمد بن إسحاق، والوازع بن نافع، وحمزة النصيبي. روى عنه: رجاء بن السندي. قال أبو محمد: لا أعرفه⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

نقل ابن حجر في "لسان الميزان" قول ابن أبي حاتم فيه⁽⁵⁾، ولم أجد فيه سوى ما قاله ابن أبي حاتم، فيكون كما قال، إذ لم يعرفه هو، ولا غيره. وليس لأبيه فيه قول.

(1) ينظر: مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص: 438).

(2) ينظر: المعلمي، التكثير (317/1).

(3) ينظر: محمد سلامة، مرجع سبق ذكره (242/4، 295).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (300/2)، ترجمة 1102.

(5) ابن حجر، لسان الميزان (222/1).

الراوي الثاني: "هارون بن يزيد أبو موسى الجمال. روى عن: قدامة بن محمد الخشرمي،
وخالد بن مخلد الفطواني، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، وعلي بن قادم. سمع منه أبي بالري
قال أبو محمد: لا أعرفه"⁽¹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

مجهول لا يُعرف، لم أجد فيه سوى قول ابن أبي حاتم، فيبدو أنه كما قال فيه - والله
أعلم به-.

2. قوله "لا يُعرف":

والذي يظهر من قول ابن أبي حاتم في ثلاثة من الرواة: "لا يُعرفون" أنه إنما قصد
جهالة عينهم؛ فإن كل واحدٍ منهم ما روى عنه سوى راوٍ، وقد أشار ابن أبي حاتم إلى روايتهم
حديثاً من طريق الشاذكوني ولا يعتد بروايته أصلاً. ولا عرف هؤلاء الرواة أحدٌ. ولا حتى ذكر
لهم حديثٌ غير الذي أشار إليه ابن أبي حاتم.

قال في ترجمة: "زيد بن معاوية القرعبي"⁽²⁾. حدث حديثاً رواه سليمان الشاذكوني،
عن يزيد بن عبد الملك النميري، عن عائذ بن ربيعة، عن عباد بن زيد، عن زيد
بن معاوية، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الماعون، ولا يُعتمد⁽³⁾ برواية
الشاذكوني، ولا أعلم رواه غيره⁽⁴⁾، ويزيد بن عبد الملك النميري، وعائذ بن ربيعة،

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (98/9)، ترجمة 407.

(2) "القرعبي": كذا نسبه ابن أبي حاتم، ولم أجد أحداً غيره نسبه هكذا، إنما نسبه ابن حجر في "الإصابة"
(68/4)، ترجمة 2931، "ثُميرياً".

(3) "ولا يُعتمد" كذا قال في "الجرح"، وقال العراقي في "ذيل الميزان" (ص: 297): "ولا يُعتمد".

(4) قال الحافظ العسقلاني في "الإصابة" (68/4)، ترجمة 2931، في ترجمة: "زيد بن معاوية النميري": عمُّ
فُرّة بن دُعومص. له ذكرٌ في حديث فُرّة، وُدكر في حديث علي بن فلان النميري. وقال ابن أبي حاتم:
روى الشاذكوني، عن يزيد بن عبد الملك النميري، عن عائذ - تصحفت في "الإصابة" إلى عابد - بن
ربيعة، عن زيد بن معاوية. عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الماعون، قال: تفرد به
الشاذكوني. قلت وقد أخرج البازردي من طريق ليس فيها الشاذكوني. كذا قال ابن حجر. قلت: ولم أجد
حديث الماعون من طريق الشاذكوني، وقد رواه يعقوب بن سفيان الفسوي في "مشيخته" مطولاً، ويذكر فيه
قصة إسلام بني ثُمير (78/1)، حديث 92، من طريق خالد بن عبد الملك بن قدامة النميري، عن عائذ
بن ربيعة، عن علي ابن بَحير، عن الحارث بن شريح، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومن طريقه
رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (112/10)، حديث 7248، والخطيب البغدادي في "تلخيص المتشابه"

وَعَبَّادُ بْنُ زَيْدٍ لَا يُعْرَفُونَ⁽¹⁾.

1. يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ التَّمِيمِيِّ⁽²⁾:

- أَقْوَالُ النِّقَادِ فِي الرَّوِيِّ:

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "المِيزَانِ": "عَنْ عَائِذٍ. وَعَنْهُ سُليْمَانُ الشَّاذِكُونِيُّ بِسَنَدٍ مُظْلِمٍ، وَخَبِرَ مَنْكَرٌ"⁽³⁾، وَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرَ فِي "اللِّسَانِ"⁽⁴⁾، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي "التَّكْمِيلِ"⁽⁵⁾، لَكِنَّهُمْ جَمِيعًا لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ الْخَبَرَ!

في الرَّسْمِ " (45/1)، وَلَفْظُ حَدِيثِ البِيهَقِيِّ: "إِنَّ الْمُسْلِمَ أَخُو الْمُسْلِمِ، إِذَا لَقِيَهِ رَدَّ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَامِ بِمِثْلِ مَا حَيَّاهُ بِهِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِذَا اسْتَأْمَرَهُ نَصَحَ لَهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَرَهُ عَلَى الْأَعْدَاءِ نَصَرَهُ، وَإِذَا اسْتَنْعَتَهُ قَصَدَ السَّبِيلَ يَسْرَهُ وَنَعَتَ لَهُ، وَإِذَا اسْتَعَارَهُ أَحَدٌ عَلَى الْعَدُوِّ أَعَارَهُ، وَإِذَا اسْتَعَارَهُ أَحَدٌ عَلَى الْمُسْلِمِ لَمْ يُعْزِهِ، وَإِذَا اسْتَعَارَهُ الْجَنَّةَ أَعَارَهُ، لَا يَمْنَعُهُ الْمَاعُونُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا الْمَاعُونُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الْمَاعُونُ فِي الْحَجَرِ وَالْمَاءِ وَالْحَدِيدِ". قَالُوا: وَأَيُّ الْحَدِيدِ؟. قَالَ: "قَدْرُ النَّحَاسِ، وَحَدِيدُ الْفَأْسِ الَّذِي يَمْتَهِنُونَ بِهِ"، قَالُوا: فَمَا هَذَا الْحَجَرُ؟ قَالَ: "الْقَدْرُ مِنَ الْحِجَارَةِ" وَقَدْ وَقَعَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَإِسْنَادِهِ أخطاء: - فَعِنْدَ البِيهَقِيِّ قَالَ: "وَإِذَا اسْتَنْعَتَهُ قَصَدَ السَّبِيلَ -أَسْرَهُ- وَنَعَتَ لَهُ"، فَقَالَ: "أَسْرَهُ"، وَإِنَّمَا هِيَ "يَسْرَهُ" كَذَا عِنْدَ الْخَطِيبِ. -وَأَيْضًا قَوْلُهُمْ: "وَإِذَا اسْتَعَارَهُ -الحد- عَلَى الْعَدُوِّ أَعَارَهُ" كَذَا عِنْدَ الْفَسَوِيِّ، وَالبِيهَقِيِّ، وَالْخَطِيبِ، يَقُولُونَ: "الحد"، وَإِنَّمَا الصَّوَابُ: "أحد". أَمَّا الْإِسْنَادُ فَإِنَّ فِيهِ مَنْ لَمْ أَقْفَ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةِ: فَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُدَّامَةَ التَّمِيمِيِّ لَمْ أَجِدْ أَحَدًا تَرْجَمَهُ، وَعَائِذُ بْنُ رَبِيعَةَ لَا يُعْرَفُ -كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ-، وَعَلِيُّ بْنُ بَحِيرٍ بَضَمَ الْبَاءَ، وَفَتَحَ الْحَاءَ الْمَهْمَلَةَ كَذَا ضَبَطَهُ الْخَطِيبُ فِي "تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ"، لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً أَيْضًا. وَقَدْ خَلَطَ مُحَقِّقُ "الشُّعْبِ" الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْعَلِيِّ حَامِدٌ فِيهِ مَرَّتَيْنِ الْأُولَى: حِينَ صَحَّفَ اسْمَهُ فِي "الْمَتْنِ" إِلَى "بَجِيرٍ" بِالْجِيمِ الْمَعْجَمَةِ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَفِي الْحَاشِيَةِ أَيْضًا، ثُمَّ تَرْجَمَهُ فَقَالَ: "عَلِيُّ بْنُ بَجِيرٍ بِمَعْجَمَةٍ -بَصْرِيٍّ: ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "النِّقَاتِ" (456/8)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (176/6)، بِدُونِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"، فَقُلْتُ: إِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ": "عَلِيُّ بْنُ بَجِيرٍ مِصْرِيٌّ"، -وَلَيْسَ بَصْرِيٌّ كَمَا قَالَ-، ثُمَّ إِنَّ الَّذِي تَرْجَمَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ حَبَّانٍ لَيْسَ عَلِيُّ بْنُ بَحِيرٍ الْوَارِدُ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ السَّالِفِ الذِّكْرِ، إِنَّمَا هُوَ آخَرُ اسْمُهُ: "عَلِيُّ بْنُ بَجِيرٍ" -بِفَتْحِ الْبَاءِ وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ-، وَالَّذِي فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ "عَلِيُّ بْنُ بَحِيرٍ" بَضَمَ الْبَاءَ، وَكَسَرَ الْحَاءَ، وَكَذَا تَرْجَمَهُمَا وَضَبَطَهُمَا الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي "تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ" (45/1). وَيَنْظُرُ أَيْضًا: ابْنُ حَجَرَ، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (159/2)، تَرْجُمَةُ الْحَارِثِ بْنِ شُرَيْحٍ رَقْمَ 1421، فَإِنَّ فِيهَا مَزِيدَ تَقْصِيلٍ فِي الْحَدِيثِ.

(1) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ (572/3)، تَرْجُمَةُ 2591.

(2) وَلَمْ يَتَرْجَمْ لَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ اسْتِقْلَالًا، عَلَى غَيْرِ عَادَتِهِ.

(3) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (434/4)، تَرْجُمَةُ 9727.

(4) ابْنُ حَجَرَ، لِسَانُ الْمِيزَانِ (501/8)، تَرْجُمَةُ 8578.

(5) ابْنُ كَثِيرٍ، التَّكْمِيلُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (357/2)، تَرْجُمَةُ 1484.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

لا يُعرف - كما قال ابن أبي حاتم -، فلا عرفه هو، ولا غيره، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

2. عائذ بن ربيعة:

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" منفردًا، فقال: "عائذ بن ربيعة النُميري. سمع فُرّة بن دُعْمُوس النُميري، روى عنه: دَلْهَم بن دَهْم العجلي أبو دَهْم، سمعتُ أبي يقول ذلك" (1)، وترجمه البخاري في "التاريخ الكبير"، وكان قد ذكرَ مثلَ الذي ذكره ابن أبي حاتم (2)، وأوردَه ابنُ حَبَّان في "الثقات" (3)، وترجمه العراقي في "ذيل الميزان"، فقال: "روى سليمانُ الشاذكُوني، عن يزيد بن عبد الملك النُميري، عن عائذ بن ربيعة، عن عَبَّاد بن زيد، عن زيد بن معاوية، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الماعون (4)، ثم نقل قول ابن أبي حاتم، ثم قال: "وقد ذكر الذهبيُّ يزيد بن عبد الملك، وعباد بن زيد، ولم يذكر عائذًا (5) في بابِه، ولم يُنبه عليه أيضًا في واحد (6) من ترجمة الآخرين" (7).

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (17/7)، ترجمة 81.

(2) البخاري، التاريخ الكبير (60/7)، ترجمة 274.

(3) ابن حَبَّان، الثقات (297/7). وقال ابن حَبَّان: "روى عنه دَلْهَم أبو دَهْم"، وقال المعلمي في تعليقه على "الثقات" حاشية (6): "هو دَلْهَم بن دَهْم أبو دَهْم، كما في "الجرح والتعديل"! فقلت: والذي في "الجرح والتعديل": "دَلْهَم بن دَهْم العجلي أبو دَهْم"، وهو الصواب.

(4) وتصحف قوله في "الماعون" إلى "الطاعون" في طبعة "الذيل" الملحقة بـ"الميزان" (131/8) في طبعة دار الكتب العلمية. وينظر: العراقي، ذيل الميزان، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة (ص: 297)، ترجمة 456.

(5) "ولم يذكر عائذًا كذا، بينما قال في طبعة "الذيل" الملحقة بـ"الميزان" (131/8) في طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق الشيخين: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود. "ولم يذكر عليهما"، والصواب ما أثبتّه في المتن، من طبعة "الذيل" بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي.

(6) "في واحد من ترجمة الآخرين"، بالتذكير في "واحد" كذا قال في "الذيل" بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربّ النبي، بينما جاء في طبعة دار الكتب العلمية: "بواحدة من ترجمة الآخرين"، بتأنيث واحدة، ولعلها الأنسب للسياق.

(7) العراقي، ذيل الميزان (ص: 297)، ترجمة 456.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

لا يُعرف كما قال ابن أبي حاتم، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

3. عبّاد بن زيد⁽¹⁾:

قال الذهبي في "الميزان": "عبّاد بن زيد بن معاوية عن أبيه، مجهول"⁽²⁾.

وفي "اللسان" نقل قول الذهبي، وأضاف: "قال النَّبَاتِيُّ⁽³⁾: لم يفرد ابن أبي حاتم، وإنما

قال أبوه ذلك في ترجمة زيد بن معاوية"⁽⁴⁾.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن أبي حاتم وأحكام غيره من النقاد، وحكم

أبيه:

لا يُعرف كما قال ابن أبي حاتم، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

المطلب الثاني: قوله في الراوي "لم يكن بحافظ" / "ولا يحفظ":

وقولهم "لم يكن بالحافظ"⁽⁵⁾ يعني أنّ: "الراوي لا يحفظ أحاديثه، فهو كثير الغلط فيما

يرويه. ونُستعمل عند الجمهور غالباً لتلبيين الراوي"⁽⁶⁾.

(1) ولم يترجم له ابن أبي حاتم استقلاً.

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (366/2)، ترجمة 4116.

(3) و"النباتي": لقب له لمعرفته الفائقة بالنباتات والحشائش، وهو ابن الروميّة الحافظ الناقد أبو العباس أحمد

ابن محمّد بن مفرج بن عبد الله الأموي مولاهم، الأندلسيّ الإشبيليّ الرّهريّ العشّاب، مصنّف كتاب

"الحافل" الذي ذيل به على كتاب "الكامل" لابن عدي، وكان فقيهاً ظاهرياً متعصباً لابن حزم، توفي

637هـ "ينظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (1125/4)، ترجمة 1138.

(4) ابن حجر، لسان الميزان (388/4)، ترجمة 4073، قلت: وهو كما قال النباتيّ من أنّ ابن أبي حاتم لم

يفرده، وأمّا الذي قال فيه "لا يُعرف" فهو عبد الرحمن بن أبي حاتم، لا أبوه، إذ لو كان لأبيه، لنسب القول

إليه، كعادته في بقية التراجم إذ يذكر قول أبيه، ثم يقول: "سمعتُ أبي يقول ذلك". ومراتب يقول: "سألتُ

أبي"، فقال كذا. وأمّا وإنّه لم يفعل ذلك هنا، فالظاهر أنّ القول له، لا لأبيه.

(5) وعبارة ابن أبي حاتم كانت: "ليس بحافظ"، بدون الألف واللام، وهي أشدّ ممّا لو دخل عليها الألف واللام،

وعلى أيّ حال فكلاهما من ألفاظ التجريح والتلبيين التي يُرادُ بها نفي الكمال غالباً. وينظر: مصطفى

إسماعيل، شفاء العليل (ص: 484).

(6) محمد سلامة، لسان المحدثين (343/4، 356).

وقال ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" في تفسير هذه العبارة: "هذا قد يقال لمن غيره أحفظ منه"⁽¹⁾.

فكأنه يريد نفي الكمال عن ذلك الراوي في الحفظ، بكون غيره أحفظ منه. وقال عبد الله الجديع: "وممن يكثر استعماله لها: أبو أحمد الحاكم، ولفظه بها: "ليس بالحافظ عندهم"، فهو يلخص بذلك عبارة من تقدمه من نقاد المحدثين، وقد يعني بها ما ذكرت من دلالتها على المنزلة المتوسطة للراوي، وربما عنى الضعف الذي لحق الراوي بسبب سوء الحفظ والوهم والخطأ، وقد يكون أثر ذلك في حديثه قليلاً، وقد يكون كثيراً"⁽²⁾.

وقول ابن أبي حاتم في الراوي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنه "لم يكن بحافظ" جاء في تفسيره لكلام سفيان الثوري فيه فإن الأخير قال إنه كان: "مؤدياً"، والظاهر أنهما يريدان الضعف الذي قد لحقه بسبب سوء حفظه، وكثرة خطئه، وخفة ضبطه، فإن هذا الراوي كان ضابطاً قبل أن يتولى القضاء، وبعد توليه صار كثير الخطأ، سيئ الحفظ جداً. لا بد من اعتضاد حديثه لقبول -والله أعلم-.

المقصد الأول: قوله في الراوي "لم يكن بحافظ":

وقد قال ابن أبي حاتم هذه العبارة في: "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو ليلى اسمه يسار، ويقال اسمه داود بن بليل بن أحيحة بن الجلاح، ثم أحد بني جحبأ بن كلفة، أبو عبد الرحمن الأنصاري، كوفي، قاضي الكوفة. روى عن الشعبي، ونافع، وعطية العوفي، وأخيه عيسى، وابن أخيه عبد الله بن عيسى، وابن أخيه أسن منه. روى عنه: سفيان الثوري، وشعبة، وابن جريج، وشريك، وقيس، وعلي بن مسهر، وابن أبي زائدة، ووكيع، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم. سمعت أبي يقول ذلك"⁽³⁾. وذلك في أثناء ترجمته للإمام سفيان الثوري في تقدمته "للجرح والتعديل": "حدثنا عبد الرحمن، نا محمد بن يحيى، أنا مسدد،

(1) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (336/4).

(2) الجديع، التحرير (590-589/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (322/7)، ترجمة 1739. وقد ترجمه ابن أبي حاتم مرة قبل هذا الموضع في "الجرح والتعديل" (151/1)، ترجمة 66، وذلك في "ما ذكر من علم شعبة بناقلة الآثار وكلامه فيهم على حروف الهجاء"، فقال: "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، واكتفى بنقل قول شعبة فيه".

قال: قال لي يحيى بن سعيد: قال لي سفيان بن سعيد: كان ابن أبي ليلى مؤدياً. قال أبو محمد: يعني أنه لم يكن بحافظ⁽¹⁾.

(1) وقد جاء تفسير ابن أبي حاتم للفظه: "مؤد"، في كلام أبيه أيضاً، ففي "الجرح والتعديل" (84/4)، ترجمة 370، قال: "سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري... حدثنا عبد الرحمن، قال سمعتُ أبي يقول: سعد ابن سعيد الأنصاري مؤدي، قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يُؤدي ما سمع". -وسنأتي ترجمة سعيد، والأقوال فيه بعد هذا الراوي-. وفي ترجمة عُندر، الجرح والتعديل (221/7)، ترجمة 1223، قال: "محمد ابن جعفر عُندر البصري، أبو عبد الله... نا عبد الرحمن، قال سألتُ أبي عن محمد بن جعفر عُندر فقال: كان صدوقاً، وكان مؤدياً وفي حديث شعبة ثقة". وقال في "لسان المحدثين" (208/5) "فهل يصح أن يُقال: إن عُندراً لم يكن بحافظ؟، فالجواب: نعم، فعُندر ثقةٌ متقنٌ في شعبة، وفضله أكثر النقاد في شعبة على سائر من روى عنه، ولكن ليس ذلك بسبب الحفظ، وإنما بسبب صحة الكتابة وإتقانها وقوة ضبطه لكتابه؛ قال المزي في "تهذيب الكمال" (8-6/25): "وقال أبو الحسن الميموني أيضاً عن أحمد بن حنبل: سمعتُ عُندراً يقول: لزمْتُ شعبةَ عشرين سنة، لم أكتب من أحدٍ غيره شيئاً، وكنتُ إذا كتبتُ عنه عرضتُه عليه؛ قال أحمد: أحسبه من بلادته كان يفعل هذا". وقد اختلف في ضبط هذه الكلمة فمنهم من قال إنها بالتخفيف للدال، مع إسكان الواو أي "مؤد"، على أنها اسمُ فاعلٍ من "أودى"، ومنهم من جعلها بالهمز وتشديد الدال، أي "مؤد" على أنها اسمُ فاعلٍ للفعل "أدى". قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (34/3): "واختلف في ضبط هذه اللفظة، فمنهم من يُخففها، أي هالك، ومنهم من يشدها، أي حسن الأداء"، قال ابن القطان ذلك بعدما نقل أن أبا حاتم قال في سعد بن سعيد الأنصاري: "مؤد" بالتخفيف!، ومثله قال ابن دقيق العيد، فقال الذهبي في ترجمة سعد ابن سعيد في "الميزان" (120/2): "قال أبو حاتم: سعد بن سعيد مؤد"، قال شيخنا ابن دقيق العيد: اختلف في ضبط مؤد، فمنهم من خففها أي هالك، ومنهم من شدها أي حسن الأداء". قلتُ: وقعت كلمة "مؤد"، بغير ضبط في طبعتي "الميزان"، لدار الكتب العلمية، ودار المعرفة، وقد نقل كلام ابن القطان ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (471/3)، وقال السخاوي في "فتح المغيب" (298/2): "وكذا ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها كقولهم فلان مؤد فإنها اختلفت في ضبطها فمنهم من يُخففها أي هالك"، قال في "الصحاح": أودى فلان أي: هلك فهو مؤد. ومنهم من يشدها مع الهمزة أي حسن الأداء أفاده شَيْخِي في ترجمته سعد الأنصاري من "مختصر التهذيب" نقلاً عن أبي الحسن ابن القطان الفاسي. وعليه فقد اختلفت في تفسير لفظه "مؤد" بين ابن أبي حاتم، وابن القطان، وابن دقيق العيد، فالأول قال إنها بمعنى أن الراوي لا يحفظ، بل يُؤدي ما سمع، والأخيران يريدان بمعناها أن الراوي حسن الأداء، والذي يبدو أن الراجح هو تفسير ابن أبي حاتم لها، إذ قد ذكر معناها في كلام أبيه مرةً، ومرةً في كلام سفيان الثوري، يريد بها أن الراوي لا يحفظ، بل يكتب بتأدية ما سمع، والراوي سعد بن سعيد سيء الحفظ، وأما ابن أبي ليلى فضعف بعد توليه القضاء فكان سيء الحفظ جداً، وأما عُندر فتقدم أنه كان يعتمد على كتابه لا على حفظه، إذن يجتمع في ثلاثتهم عدم الحفظ- وإن كان نسيباً-، لكن هل

- أقوال النقاد في الراوي:

كانَ شعبَةُ يقول: "ما رأيتُ أحدًا أسوأَ حفظًا من ابنِ أبي لَيْلى"، وعنه أيضًا قال: "أفادني ابنُ أبي لَيْلى أحاديثَ فإذا هي مقلوبة"⁽¹⁾، وروى عبدُ الرَّحمنِ عن أبيه، وعليّ بن شِهَاب، عن أحمد بن يونس قال: "ذَكَرَ عندَ زائدةِ ابنُ أبي لَيْلى فقال: كانَ أفقَه أهلِ الدنيا، وفي حديثِ عليّ بن شِهَاب قال: ذاكَ أعلمُ الناسِ في أنفسنا، وقال أحمدُ بن يونس: كانَ زائدةٌ لا يروى عنه، وكانَ قد تركَ حديثَه"⁽²⁾، وقال العَبَّاسُ بن محمد، عن يحيى بن يَعلى المَحَارِبِيِّ، قال: قال لي زائدةٌ: ثَلَاثٌ لا تروى عَنْهُم، ثمَّ لا تروى عَنْهُم، وعدَّ ابنُ أبي لَيْلى"⁽³⁾، وقد كانَ يحيى بن سعيد يُضَعِّفُه⁽⁴⁾، وقد جرَّحه ابنُ معين، وأحمدُ مرات؛ وقال ابنُ حَبَّان: "تركه أحمدُ بن حنبل، ويحيى بن معين"⁽⁵⁾، وفي روايةِ ابنِ أبي حَيِّمَةَ كانَ ابنُ معين يقول: "ليسَ بِذَأك"⁽⁶⁾، وقال ابنُ الجُنَيْد:

يقالُ في كلِّ واحدٍ منهم إنَّه كانَ حسنَ الأداء كما أراد ابنُ القَطَّانِ، وتبعه ابنُ دقيق العيد؟ فَهَذَا ما لا يُجزمُ به، ولا يُسَلَّم، إذْ هُم -ضعفاءُ في الحِفظ-، وحتى وإن كانوا يُؤدِّون ما يسمعون، فَهَلْ يَلزمُ من ذلكَ وَصفهم بحُسنِ الأداء، مع سوءِ حفظهم الذي يستلزمُ قَدْحًا في ضبطهم، وبالتالي في أدائهم، أو هل يَلزمُ من كونهم يُؤدِّون ما يسمعون أنَّهم يُؤدِّونَه كما سمعوه تمامًا، دونَ غفلةٍ، أو خطأٍ، أو سهوٍ وغيره، بحيثُ لو اعتبرنا روايتهم بروايةِ الثقاتِ وافقتَها؟! فقولُ ابنِ القَطَّانِ بحسنِ أدائهم يستلزمُ كونهم ضابطينَ حافظينَ إنَّ حدثوا من حفظهم، وهذا يتعارضُ مع طعنِ معظمِ النقادِ بضبطهم، ووصفهم لهم بسوءِ الحفظ! ثمَّ إنَّ تفسيرَ المتقدمِ وهو ابنُ أبي حاتمِ أولى من تفسيرِ المتأخرين، ولو كانَ تفسيرُ ابنِ أبي حاتمِ لكلامِ أبيه ليسَ بصوابٍ لنَبَّهه عليه، خصوصًا لما علَّم من سؤاله لأبيه، ورجوعه إليه كثيرًا، خصوصًا فيما ضمَّنه كتابه - والله أعلم -. وقد أطالَ الشيخُ محمدٌ خلف سلامة الكلامِ في هذا الاختلافِ، فليراجع في: لسانِ المحدثين (207/5-214)، ولا بأسَ أيضًا بمراجعةِ كلامِ الدكتور قاسم علي سعد في "مباحث في علم الجرح والتعديل" (ص57).

(1) البخاري، التاريخ الكبير (1/162)، ترجمة 480، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/322).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/322).

(3) كذا قال ابن حبان، في "المجروحين" (2/252)، وزاد في موسوعة تاريخ ابن معين، رواية الدورى

(1/195)، ترجمة 1346. أن زائدة قال: "أما ابنُ أبي لَيْلى، فبيني وبين آل ابنِ أبي لَيْلى حسنٌ، فلسْتُ

أذكرُه". ينظر: محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (1/195)، ترجمة 1346. وينظر أيضًا: العقيلي،

الضعفاء الكبير (4/77).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/322).

(5) ابن حبان، مرجع سبق ذكره (2/251).

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (7/322).

سُئِلَ يَحْيَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، هَلْ كَانَ ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: مَا كَانَ يَثْبُتُ فِي الْحَدِيثِ⁽¹⁾، وَقَالَ الدَّارِمِيُّ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: زَكْرِيَا أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ ابْنُ أَبِي لَيْلَى؟ فَقَالَ: زَكْرِيَا أَحَبُّ إِلَيَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفٌ⁽²⁾، وَفِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ زَادٍ: "فِي رِوَايَتِهِ"⁽³⁾، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَذَكَرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ⁽⁴⁾؟، فَقَالَ: كَانَا ضَعِيفَيْنِ. وَقَالَ مُعَاوِيَةَ بْنُ صَالِحٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى، قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ⁽⁵⁾، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصِ الْأَبَّارِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ، فَجَعَلَ يَسْأَلُنِي، فَكَانَ أَصْحَابُهُ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: تَسْأَلُهُ؟ قَالَ: مَا تُتَكْرَمُونَ، هُوَ أَعْلَمُ مِنِّي، قَالَ: ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَكَانَ عَالِمًا بِالْحَجِّ، فَقَدْ حَجَّ زِيَادَةَ عَلَى سَبْعِينَ حَجَّةً، قَالَ: وَكَانَ يَوْمَ مَاتَ ابْنُ نَحْوِ مِئَةِ سَنَةٍ، وَرَأَيْتُهُ يَشْرِبُ الْمَاءَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَيَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهِ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ﴾⁽⁶⁾ أَنْ أَطْعَمَ الْمَسْكِينِ"⁽⁷⁾، وَقَالَ أَبُو يَعْلَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصِ الْأَبَّارِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ فَجَعَلَ يَسْأَلُنِي، فَكَانَ أَصْحَابُهُ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، قَالُوا: تَسْأَلُهُ؟ قَالَ: مَا تُتَكْرَمُونَ، هُوَ أَعْلَمُ مِنِّي"⁽⁸⁾. وَقَدْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ أَيْضًا غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَمْ يَرْضَهُ⁽⁹⁾، فَرَوَى ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ عَنْهُ أَنَّهُ: "كَانَ سَيِّءَ الْحِفْظِ، مُضْطَرِبَ الْحَدِيثِ، وَكَانَ فَقْهُهُ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ حَدِيثِهِ، حَدِيثُهُ فِيهِ

(1) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (278/2-279)، ترجمة 78.

(2) المرجع السابق (188/2)، ترجمة 72.

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (99/4).

(4) "محمد بن سالم أبو سهل الكوفي. كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثنان عنه، قال أبو بكر بن أبي خيثمة: رأيت يحيى بن معين يُملي علي قرابة له الفرائض عن يزيد بن هارون، عن محمد بن سالم، فقلت له يا أبا زكريا أخصصته بهذا؟، قال: دعه فإنه لا يدري، قال أبو محمد: معناه عندي أنه في الفرائض أحسن حالاً؛ لأن محمد بن سالم كان فارضاً". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (272/7)، ترجمة 1482.

(5) البخاري، الضعفاء الكبير (99/4).

(6) [البقرة: 184].

(7) ابن عدي، الكامل (393/7).

(8) المرجع السابق (393/7).

(9) العقيلي، الضعفاء الكبير (99/4).

اضطراب⁽¹⁾، وروى إبراهيم بن سعد أن أحمد: "كان لا يحدث عنه"⁽²⁾، "ولا يحتج بحديثه"⁽³⁾، بينما جعله العجلي في "الثقات"، وقال: "صدوق ثقة". ثم زاد: "وكان فقيهاً صاحب سنة، وكان صدوقاً جائز الحديث، وكان قارئاً للقرآن عالماً به"⁽⁴⁾، ورأى أبو زرعة أنه: "صالح، ليس بأقوى"⁽⁵⁾ ما يكون، "أما أبو حاتم فقال: "محلّه الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه"⁽⁶⁾، لا يُنهم بشيء من الكذب، إنما يُنكر عليه كثرة الخطأ، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وهو وحجاج بن أرطاة⁽⁷⁾ ما أقرهما"⁽⁸⁾، وفي "العلل"، قال أبو حاتم: "سيء الحفظ"⁽⁹⁾، وغلط ابن حبان جرّحه فقال: "كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ يروي الشيء على التوهم

ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته فاستحق الترك"⁽¹⁰⁾، وهو ليس بالقوي في الحديث"⁽¹¹⁾، وأورد ابن عدي في "الضعفاء"، وحدّث ببعض حديثه ثم قال: "وله حديث كثير ونسخ، ويروي عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة يرويها عن ابن أبي ليلى عبد السلام ابن حرب، ويروي مع عبد السلام عيسى بن مختار، عن ابن أبي ليلى نسخة، ويروي

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (322/7)، أحمد، العلل ومعرفة الرجال (411/2)، ترجمة 862.

(2) العجلي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) وأضاف أيضاً: "قرأ حمزة الزيات عليه، وكان حمزة يقول: إنما تعلمنا جودة القرآن عند ابن أبي ليلى، وكان من أحسب الناس، وكان من أنقط الناس لمصحف وأخطه بقلم، وكان جميلاً نبيلاً، وأول من استقضاه على الكوفة يوسف بن عمر النخعي عامل لبني أمية". العجلي، معرفة الثقات (243/2)، ترجمة 1618.

(5) ووقعت عند الذهبي، تاريخ الإسلام (967/3) "بأقوم".

(6) قال العجلي في "معرفة الثقات" (246/2) "كان ابن أبي ليلى ولي القضاء لبني أمية، ثم وليه لبني العباس وكان فقيهاً مفنياً بالرأي، وكان أبوه عبد الرحمن يروي عن عمر وعلي وعبد الله وأبي، وكان خرج مع ابن الأشعث، وقتل بدجيل". وينظر من أخباره عند: وكيع، أخبار القضاة (573/4).

(7) حجاج بن أرطاة، أبو أرطاة النخعي. قال أبو حاتم: "صدوق، يُدلس عن الضعفاء يُكتب حديثه، وإذا قال: حدّثنا فهو صالح، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يُحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة، ولا من عكرمة. قال أبو زرعة: صدوق مدلس". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (154-156)، ترجمة 673.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (322/7).

(9) ابن أبي حاتم، علل الحديث (115/2).

(10) ابن حبان، المجروحين (251/2)، ترجمة 918.

(11) الضعفاء والمتروكون (ص: 92)، ترجمة 525.

ابن أبي ليلى عن نافع أحاديث، وعن عطاء بن أبي رباح مثله، ولم أذكر من أحاديثه إلا القليل، وهو كما قال شعبة يستدلُّ بها على أكثره ولم أذكره لأجل الطول، وهو مع سوء حفظه يكتب حديثه⁽¹⁾، وقال الدارقطني في "العلل": "كان سيء الحفظ"⁽²⁾، ومرة قال: "ليس بحافظ"⁽³⁾، وفي "السنن": "ضعيف الحديث، سيء الحفظ"⁽⁴⁾، وفيها أيضًا: "رديء الحفظ، كثير الوهم"⁽⁵⁾، وفي موضع قال: "ثقة في حفظه شيء"⁽⁶⁾، وترجمه ابن شاهين في "الضعفاء والكذابين"، وقال: "ليس بذاك القوي"⁽⁷⁾، وقال البيهقي: "كثير الوهم وخاصة إذا روى عن عطاء فيخطيء كثيرًا، ضعفه أهل النقل مع كبر محله في الفقه"⁽⁸⁾، وجعله الخليلي في "الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث"⁽⁹⁾، وعده الذهبي في "ديوان الضعفاء"، وقال: "صدوق، سيء الحفظ"⁽¹⁰⁾، بينما في "الكاشف": "أحد الأعلام"⁽¹¹⁾، وفي "التاريخ": "عالم الكوفة، ومقرئها في زمانه"⁽¹²⁾، وعده في "الأعلام": "علامة، إمامًا، مُفتي الكوفة، وقاضيها"⁽¹³⁾، وذكر الهيثمي أن فيه: "كلامًا كثيرًا"⁽¹⁴⁾، ومرة قال: "سيء الحفظ، وحديثه حسن إن شاء الله تعالى"⁽¹⁵⁾، فتعقبه الألباني بأنه: "غير

(1) ابن عدي، الكامل (398/7).

(2) الدارقطني، العلل (186/3، 277).

(3) المرجع السابق (210/6).

(4) الدارقطني، السنن (452/1).

(5) الدارقطني، السنن (306/3).

(6) وقد أثبت قول الدارقطني هذا من "سننه" (305/1)، عقب حديث 440، بتحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، طبعة دار المعرفة، وليست هي المعتمدة لدي، إنما قد سقطت من طبعة دار الرسالة المعتمدة لدي بتحقيق شعيب الأرنؤوط، وغيره، ولعلّ النسخة التي اعتمدت في طبعة المعرفة، وفيها كلام الدارقطني، لم تكن معتمدة لدى دار الرسالة في تحقيقها - والله أعلم -.

(7) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 169)، ترجمة 580.

(8) البيهقي، السنن الكبرى (170/5).

(9) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (550/2)، ترجمة 249.

(10) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 360)، ترجمة 3821.

(11) الذهبي، الكاشف (193/2)، ترجمة 5000.

(12) الذهبي، تاريخ الإسلام (967/3)، ترجمة 387.

(13) الذهبي، سير أعلام النبلاء (310/6)، ترجمة 133.

(14) الهيثمي، مجمع الزوائد (213/2).

(15) المرجع السابق (238/3).

مستقيم؛ لأنَّ السيءَ الحفظِ حديثُهُ من قسمِ المردود، كما هو مقررٌ في "المصطلح"، وخصوصاً في "شرح النخبة"⁽¹⁾ للحافظِ ابنِ حجر⁽²⁾، وقالَ العسقلانيُّ: "صدوقٌ سيءُ الحفظِ جداً"⁽³⁾.

(1) قالَ الحافظُ في "شرح النخبة" (ص: 24): "وسوء الحفظِ، وهو السببُ العاشرُ من أسبابِ الطَّنِ في الراوي، والمرادُ به من لم يرجحْ جانبُ إصابتهِ على خطئه، وهو على قسمين: إن كانَ لازماً للراوي في جميعِ حياته، فهو الشاذُّ على رأيِ بعضِ أهلِ الحديث، أو كانَ سوءُ الحفظِ طارئاً على الراوي، إمَّا لكبره، أو لذهابِ بصره، أو لاحتراقِ كتبه، أو عدمها، بأنْ كانَ يعتمدُها فرجعَ إلى حفظه فسَاء، فهذا هو المختلطُ ... ومتى توبع السيءُ الحفظِ بمعتبر، كأن يكونُ فوقه أو مثله، لا دونه، صارَ حديثه حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلكَ باعتبارِ المجموع، من المتابع، والمتابع، لأنَّ مع كلِّ واحدٍ منهم احتمالُ كونِ روايته صواباً أو غيرِ صواب، على حدِّ سواء، فإذا جاءت من المعتبرين روايةٌ موافقةٌ لأحدهم رجحَ أحدُ الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلَّ ذلكَ على أنَّ الحديثَ محفوظ، فارتقى من درجةِ التوقفِ إلى درجةِ القبولِ - والله أعلم -، ومع ارتقائه إلى درجةِ القبولِ فهو منقطعٌ عن رتبةِ الحسنِ لذاته، وربما توقّف بعضهم عن إطلاقِ اسمِ الحسنِ عليه".

قالَ الدكتورُ ماهرُ الفحل في "الجامع في العلل والفوائد" (2/5-6): "إذا كانَ في سندِ حديثٍ ما راوٍ قد ضَعَفَ بسببِ سوءِ الحفظِ، ولم تُوجدْ قرينةٌ دالَّةٌ على أنَّ الراوي السيءُ الحفظِ قد حفظَ حديثه - كأنْ تكونَ له متابعاتٌ أو شواهد - فإنَّ هذا الحديثَ يُتوقفُ فيه سيماً إذا انفرد، ولا يُعملُ به إلاَّ حيثُ يُعملُ بالحديثِ الضعيف، وحسبَ الضوابطِ التي قررها العلماءُ للعملِ به. وذلكَ لأنَّ الحديثَ الذي يرويه راوٍ مُختل الضبطِ قد فقدَ شرطاً من شروطِ الصَّحةِ فاحتمالُ وهمه فيه قائمٌ لسوءِ حفظه، وقد وجدنا خلالَ البحثِ والسَّبرِ أنَّ بعضَ العلماءِ قد احتجوا بأحاديثِ بعضِ الضعفاء، وهي مخالفةٌ لروايةِ الثقات، فقد يرى إمامٌ من الأئمة أنَّ الراوي قد حفظَ هذا الحديثَ وسلمَ فيه من الخطأ كأنَّ يجدَ له ما يُقويه، أو يُحسنُ الظنَّ بالراوي، أو لم يطلعَ على رواياتِ الثقات - وهو ممَّن يرى العملَ بالحديثِ الضعيفِ الذي لا يجدُ في البابِ أحسنَ منه ما لم يُجمع على تركِ روايه - فإذا عملَ البعضُ بهذا الحديثِ، وتركَ العملَ به آخرونَ كان ذلكَ سبباً من أسبابِ الاختلافِ بينَ الفقهاء. وكما أنَّ ليسَ كلُّ ما يرويه الثقةُ صواباً، فليسَ كلُّ ما يرويه الضعيفُ خطأ، فقد تصحَّ بعضُ أحاديثِ الضعفاء، وكذلك يقع الضعفاءُ في الخطأ". قلتُ: كذلكَ قالَ الدكتورُ: "وكذلكَ يقع الضعفاءُ في الخطأ"، ولعلَّه قصدَ "وكذلكَ يقع بعضُ الثقات في الخطأ". وتراجع شروطُ العملِ بالضعيفِ عند: محمَّد عجاج الخَطيب، أصولِ الحديث (ص: 232).

(2) شكوكاني، واللحام، معجم أسامي الرواة (2/657).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 493)، ترجمة 6081، وتنتظر ترجمته أيضاً، ومزيدُ أقوالٍ فيه في: ابن سعد، الطبقات الكبير (8/478)، ترجمة 3416، البخاري، التاريخ الكبير (1/162)، ترجمة 480، مسلم، الكنى والأسماء (1/516)، ترجمة 2045، العجلي، الضعفاء الكبير (4/98)، ترجمة 1653، ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 185)، ترجمة 339، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (7/390)، ترجمة 1663، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (3/76)، ترجمة 3072، المزي، تهذيب الكمال

=

وكقوله دون زيادة "جداً ذهب الألباني في الإرواء"⁽¹⁾، وقد علق الشيخ الألباني على حكم ابن حجر فقال: "وذلك لا يخرج حديثه من رتبة الضعف المطلق، وإنما من رتبة الضعف الشديد"⁽²⁾، وفي موضع قال الألباني: "ضعيف لسوء حفظه"⁽³⁾، وفي ثالث قال: "وإن كان في الفقه كبيراً، فهو ضعيف في الرواية لسوء حفظه، وكثرة خطئه في الأسانيد والمتون، ومخالفته الحفاظ فيها"⁽⁴⁾، بينما قال أبو إسحاق الحويني: "ضعيف"⁽⁵⁾، ومرة قال: "سيء الحفظ، وبعضهم قال جداً"⁽⁶⁾. "مات سنة ثمان وأربعين"⁽⁷⁾.

- خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن أبي حاتم وأحكام غيره من النقاد، وحكم أبيه:

كان كبير المنزلة في الفقه، والقضاء، والتفسير، أما في الحديث فاختلف النقاد في حكمهم عليه، بين مجرح، ومعدل، وتارك، وقد اختلفوا حتى في أي المنازل من التعديل، أو التجريح يكون، لكن كلهم يقولون بسوء حفظه، وقد عرض له لاشتغاله بالقضاء مما أنزله عن رتبة الاحتجاج، فلهذا يكون في أصله قبل ولاية القضاء صدوقاً، ثم لما ولي القضاء ساء حفظه، وكثر وهمه، وخف ضبطه كثيراً، فصار ضعيفاً سيء الحفظ، إن اعتضد حديثه قبل وإلا فلا. أما أبو حاتم فقال: "محل الصدق، كان سيء الحفظ؛ شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب، إنما يكثر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به"، فجعل حديثه للكتابة

(622/25)، ترجمة 5406، الذهبي، تاريخ الإسلام (967/3)، ترجمة 387، سير أعلام النبلاء (310/6)، ترجمة 133، العلائي، جامع التحصيل (ص: 266)، ترجمة 695، ابن الساعي، الدر النمين في أسماء المصنفين (ص: 170)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (301/9)، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (146/2)، ترجمة 3114، السيوطي، طبقات الحفاظ (ص: 81)، ترجمة 158، شكوكاني، واللحام، معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني (656-659).

(1) الألباني، إرواء الغليل (257/4).

(2) شكوكاني، واللحام، مرجع سبق ذكره (657/2).

(3) الألباني، مرجع سبق ذكره (297/4).

(4) الألباني، مرجع سبق ذكره (167/5).

(5) الحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (124/2).

(6) الحويني، غوث المكود (81/2).

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 493).

لا للاحتجاج، وأنكر عليه كثرة الخطأ، وابنه قد قال: لم يكن بحافظ، وذلك في تفسيره لقول الثوري فيه إنه كان مؤدياً. وجاء قول ابن أبي حاتم موافقاً لقول جمهور النقاد - والله أعلم به -.

المقصد الثاني: قوله في الراوي "كان لا يحفظ":

وتفسيرها بيّن من كلام ابن أبي حاتم نفسه يعني أنّ في حفظه خللاً، فهو لذلك يُؤدي ما سمع، ويرادفها قول أبيه في الراوي: "كان مؤدياً".

وقالها في: "سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري. أخو يحيى⁽¹⁾، وعبد ربه⁽²⁾ ابني سعيد الأنصاري. روى عن: أنس بن مالك، والسائب بن يزيد. روى عنه: عبد العزيز الدراوردي، وعبد الله بن نمير، وأبو أسامة، سمعت أبي يقول ذلك ... حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي، قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يُؤدي ما سمع"⁽³⁾⁽⁴⁾.

(1) ترجمته عند: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (147/9)، ترجمة 620.

(2) ترجمته في: المرجع السابق (41/6)، ترجمة 213.

(3) المرجع السابق (84/4)، ترجمة 370.

(4) كذا روى عبد الرحمن هنا عن أبيه، لكن قال ابن قليج في "الإكمال" (233/5): "وأما قول المزي: وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي - كذا وقعت في مطبوع "الإكمال" - بدون همز - فيه نظر، وذلك أنّ ابن أبي حاتم لم يذكر هذا عن أبيه إنّما ذكره عن يحيى، فقال: ذكره أبي عن إسحاق، عن يحيى بن معين أنّه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي". أما ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (470/3)، فقد ساق أولاً كلام ابن أبي حاتم عن أبيه، كما وقع في "الجرح والتعديل" كما في المتن، ولكنّه عاد فقال: "وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ذكر أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنّه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي". فقلت: وفي تعقب ابن قليج على المزي، وفي فعل ابن حجر في المرة الثانية نظر؛ إذ المثبت في "الجرح والتعديل" أنّ الذي قال في الراوي "مؤدي" هو أبو حاتم، وفسرها ابنه، أما ابن معين فالرواية عنه في "الجرح والتعديل": "قال عبد الرحمن: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنّه قال: سعد بن سعيد صالح، كذا ثم جاء قول أبي حاتم وابنه، وقال المعلمي في تعليقه على "الجرح والتعديل": إنّ قول أبي محمد لكلمة أبيه قد سقط من النسخة (م)، ثم قال: "وذكر المزي حاصل ما تقدم، ثم ذكر المعلمي ما زاده ابن حجر على المزي - وهو قوله في الثانية إنّ رواية مؤدي كانت عن ابن معين -، وعقب المعلمي: "وإنما وقع في نسخته - يعني نسخة ابن حجر - سقط فتدبر".! ولعلّ النسخة التي كانت عند ابن قليج كانت مختلطة كما قال محققاً "الإكمال" عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم. وفي نسخة ابن حجر سقط كما قال المعلمي، أو أنّه قد حصل له تصحيف نظر - والله أعلم -.

- أقوال النقاد في الراوي:

والعلماء فيه ما بين معدّلٍ، وجارح، وجلّهم يقولون بسوء حفظه:
فأمّا المعدّلون: فقال ابنُ سعد: "كَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ"⁽¹⁾، وكذا وثّقه العجلي⁽²⁾، وابنُ
عمّار فيما ذكره ابنُ شاهين⁽³⁾ والحاكم⁽⁴⁾، وجعله ابنُ حبان في "مشاهير العلماء" مضيفاً: "من
جِلَّةِ الأنصار وكانَ رَدِيءَ الحِفْظِ"⁽⁵⁾، وفي موضعٍ من "الثقات" قال: "لم يَفْحُسْ حَطْوُهُ"⁽⁶⁾. فَلذَلِكَ
سلكناه مَسَلِّكَ العُدُولِ"⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

- (1) وقال فيه: "ابن عمر"، لا "عمرو"، والثانية هي الصواب -على اختلاف في اسمه سيأتي-. ابن سعد، الطبقات الكبير (519/7)، ترجمة 2066.
- (2) العجلي، معرفة الثقات (390/1)، ترجمة 563.
- (3) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص: 96)، ترجمة 423.
- (4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (233/5).
- (5) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص: 99)، ترجمة 535.
- (6) وقعت في مطبوع "الثقات": "خطأه"، ولعلّ الصواب إملائيًا أن تكون: "خطؤه". وكذلك جاءت عند ابن حجر في "التهذيب" (470/3).
- (7) ابن حبان، الثقات (379/6). وقد سمّاه ابن حبان في الموضع الأول: "سعد بن سعيد بن قيس بن قهد". بقافٍ، وسمّاه في الثاني: "ابن قهد"، بفاءٍ، وسمّاه العجلي في "معرفة الثقات" (390/1)، ترجمة 563. "قهد" أيضًا، وعلى أي حال فإنّه في "التاريخ الكبير"، و"الجرح والتعديل" في ترجمة سعدٍ هذا، وترجمة أخيه عبد ربه (41/6)، ترجمة 213، وغيرهما: "ابن عمرو". وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (275/8) في ترجمة أخيه يحيى بن سعيد ابن قيس بن عمرو الأنصاري: وقال بعضهم قيس بن قهد، ولا يصح، لكن في "الجرح والتعديل" (147/9)، ترجمة 620، في ترجمة أخيه يحيى بن سعيد أيضًا قال: "وهو ابن سعيد بن قيس بن قهد، ويقال: ابن قيس بن عمرو ابن سهل، وقهد لقبُ أحد بني مالك بن النجار".! كذا قال ابن أبي حاتم، وفي "المؤتلف والمختلف" للأزدي (104/1)، ذكره بالقاف، أمّا السمعاني في "الأنساب" (411/4) فسَمِيَ جَدَهُ: "قهدًا" بالفاء؛ فقال في نسبة "الفهدي": "هذه النسبة إلى قهد، وهو اسمٌ لجدِّ أبي سعيد، يحيى بن سعيد بن قيس بن قهد الأنصاري الفهدي". ثم عاد في موضعٍ آخر (460/5) وسمّاه "قهدًا"؛ فقال: "أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن قيس ابن قهد بن قيس... وقد قيل: قيس بن عمرو". لكن في "اللباب" (447/2)، ذكره في نسبة "الفهدي" أيضًا ثم قال ابن الأثير: "إنما هو يحيى بن سعيد بن قيس بن قهد بالقاف لا بالفاء -والله أعلم-. قلت: والذي يتحصّل أنّ في اسم جده اختلافًا، بين: "قهد" بالقاف، و"قهد" بالفاء، و"عمرو"، فالبخاري خطأ أن يكون "قهدًا" بالقاف، بينما صحّح ابن أبي حاتم ذلك، وبعض من ترجمه ذكره بقاف، وآخرين بفاء كما تبين، فيبقى أن نقول إن كلاً من الاحتمالات في اسمه ممكنة -والله أعلم-.

(8) وقال مغلطاي في "الإكمال" (233/5): "زعم أبو الفرج ابن الجوزي، وأبو إسحاق الصريفي أنّ ابن حبان قال فيه: لا يُحتجُّ به، وهو مشكّل، وذلك أنّه هو نفسه احتجَّ به إذ خرّج حديثه في "صحيحه"، وبما أسلفناه

=

وروى إسحاق بن منصور، عن ابن معين قوله فيه: "صالح"⁽¹⁾، وقال الدارقطني: "ليس به بأس، أنكر عليه حديثه عن عمرة في الصلاة"⁽²⁾، وذكر ابن عدي أن له: "أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بأساً بمقدار ما يرويه"⁽³⁾، وذكره أبو نعيم الحافظ، في "جملة الأئمة الأعلام الذين رَووا عن الزهري" - كما قال مغلطاي -⁽⁴⁾، وذكره ابن خلفون في "الثقات"، وزاد: وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين"⁽⁵⁾، وعده الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق"، وقال: "وثق"⁽⁶⁾، وفي "المغني": "حسن الحديث تابعي"⁽⁷⁾، وفي "الكاشف": صدوق"⁽⁸⁾، بينما عده في "السير": "أحد الثقات"⁽⁹⁾، وقال العسقلاني: "صدوق سيء الحفظ"⁽¹⁰⁾، وذكر الحويني أن: "مثل هذا يحسن حديثه لأجل المتابعات"⁽¹¹⁾.

أما المجرحون: ففي رواية عن ابن معين قال: "ضعيف"⁽¹²⁾، وكذلك روى صالح ابن أحمد عن أبيه⁽¹³⁾، وفي رواية عبد الله عنه زاد: "في الحديث"⁽¹⁴⁾، وترجمه البخاري في "التاريخ" دون حكم عليه⁽¹⁵⁾، وذكر الترمذي أن: "بعض أهل الحديث قد تكلموا فيه من قبل

من توثيقه إياه". قلت: والأمر كما قال مغلطاي، ولعل ابن الجوزي، والصريفي قد اختلط عليهما الأمر؛ ذلك أن ابن حبان في "المجروحين" (454/1)، ترجمة 462، قال نحو ما ذكره لكن في ترجمة "سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري"؛ إذ قال فيه: "لا يحل الاحتجاج بخبره".!

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (84/4)، ترجمة 370.
- (2) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 83)، ترجمة 122.
- (3) ابن عدي، الكامل (389/4).
- (4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (234/5).
- (5) المرجع السابق (233/5).
- (6) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 83)، ترجمة 122.
- (7) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/254)، ترجمة 2340.
- (8) الذهبي، الكاشف (1/428)، ترجمة 1827.
- (9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (5/482)، ترجمة 215.
- (10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 231)، ترجمة 223.
- (11) ينظر: الحويني، بذل الإحسان (218/1).
- (12) المزي، تهذيب الكمال (10/264). وقد سقط فيه اسم جد سعد، وهو "قيس".
- (13) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.
- (14) أحمد، العلل (2/513)، ترجمة 1200.
- (15) البخاري، التاريخ الكبير (4/56)، ترجمة 1948.

حفظه⁽¹⁾، وهو عند الدارقطني⁽²⁾، والنسائي في "الضعفاء": "ليس بالقوي"⁽³⁾، وفي "السنن": "ضعيف"⁽⁴⁾، وقال أبو علي الطوسي: "تكلّموا فيه"⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في "مشاهير العلماء" مضيفاً: "كان يُخطئ إذا حدّث من حفظه"⁽⁶⁾، أمّا في "الثقات" فقال: "كان يُخطئ"⁽⁷⁾، وقال ابن حزم الأندلسي: "ضعيفٌ جدًّا لا يُحتجُّ به -لا خلاف في ذلك-"⁽⁸⁾، وقال الذهبي في أثناء ترجمة عبد العزيز الدراوردي في "الميزان": "فيه لين"⁽⁹⁾، وقال مغلطاي: "ذكره الساجي، والعقيلي"⁽¹⁰⁾، وأبو علي ابن السكّن، وأبو العرب في "جملة الضعفاء"⁽¹¹⁾. أمّا الشيخ الألباني

(1) الترمذي، الجامع الكبير (124/2)، وقد نقل قول الترمذي مغلطاي في "الإكمال" (233/5)، وكذا نقله العسقلاني ابن حجر في "التهذيب" (470/3)، ولكن جاء في حاشية "التهذيب" تعليقاً على قول الترمذي الأتيف: "سعد ابن سمرة بن جندب كان عليه أن يذكر للاحتمال الواقع في سليمان بن سمرة. الأصل عن الحلبّي". فقلت: والذي يظهر أنّ في هذا التعليق خطأ، فهذا الكلام ليس موضعه هذه الترجمة -أعني ترجمة سعد بن سعيد بن قيس، وإنما موضعها ترجمة أخرى هي ترجمة سليمان بن سمرة بن جندب القراري. وقال فيه ابن حجر: "روى له أبو داود، وروى ابن ماجه من حديث نعيم بن أبي هند، عن ابن سمرة بن جندب، عن أبيه حديث "من قتل قتيلاً فله السلب". ثم قال ابن حجر: "فيحتمل أن يكون هو هذا، أو أخوه سعد، أو أخ لهما ثالث". فقلت: ومراد الحافظ من قوله "ويحتمل أن يكون..." أنّ قول ابن ماجه في الحديث: عن ابن سمرة بن جندب دون أن يُبين من هو ابن سمرة بالتحديد يُوقع في اللبس؛ إذ هم ثلاثة أخوة: سليمان، وسعد، وأخ ثالث آخر، كلهم ابن سمرة، فكان على ابن ماجه أن يُبين أيهم المراد. كذا أراد العسقلاني. وعليه فيتبين أنّ الكلام الذي سقته أولاً من حاشية "التهذيب"، محلّه هذه الترجمة أعني ترجمة سليمان بن سمرة بن جندب، وليس ترجمة سعد بن سعيد بن قيس -والله أعلم-. وينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (198/4)، والحديث في "سنن ابن ماجه"، كتاب الجهاد، باب المبارزة والسلب (ص: 481)، حديث 2838.

(2) سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني (ص: 33)، ترجمة 18.

(3) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 53)، ترجمة 283.

(4) النسائي، السنن الكبرى (240/3).

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (234/5).

(6) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار (ص: 165)، ترجمة 1076.

(7) ابن حبان، الثقات (298/4).

(8) ينظر: ابن حزم، المحلى بالآثار (21/1).

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (634/2).

(10) العقيلي، الضعفاء الكبير (117/2)، ترجمة 592.

(11) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (233/5). وقال مغلطاي: "وفي كتاب عباس عنه -يعني عن ابن

معين-: ليس بالقوي". فقلت: لكنّي ما وجدت ذلك في كتابه عنه، بل ولا ذكرها أحد غير مغلطاي، فلعلها وهم منه، أو زيادة!

فَتَنَاقَضَ قَوْلُهُ فِيهِ؛ فَقَالَ فِي "ضَعِيفِ الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ": "مَجْهُولٌ!"⁽¹⁾، ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي "السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ"، وَنَقَلَ أَنَّ ابْنَ حَجَرَ قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ"، فَعَلَّقَ الْأَلْبَانِيُّ: "وَإِنَّمَا لَمْ يُصَحِّحْهُ مَعَ أَنَّ رَجَالَهُ كُلَّهُمْ تَقَاتُّ رِجَالُ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ سَعْدًا الْأَنْصَارِيَّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ"، ثُمَّ سَاقَ بَعْضًا مِنَ الْأَقْوَالِ فِيهِ إِلَى أَنْ قَالَ: "فَمَثَلُهُ حَسَنُ الْحَدِيثِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-"⁽²⁾، وَقَالَ الْمِزِّي: "اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي "الْجَامِعِ"، وَرَوَى لَهُ فِي "الْأَدَبِ"، وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ"⁽³⁾. قُلْتُ: وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي أُصُولِ "صَحِيحِهِ"⁽⁴⁾، وَتُوفِيَ سَنَةً إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً"⁽⁵⁾.

- **خِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي الرَّوْيِ، وَالْمُقَارَنَةُ بَيْنَ حُكْمِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَحْكَامِ غَيْرِهِ مِنَ النُّقَادِ، وَحُكْمِ أَبِيهِ:**

وَبَيَّنَّ أَنَّ الْأُئِمَّةَ النُّقَادَ مُخْتَلِفُونَ فِي الرَّوْيِ مَا بَيْنَ مَعْدَلٍ، وَمَجْرَحٍ، وَبَيْنَ مُوَثَّقٍ، وَمُضَعَّفٍ، وَقَائِلٍ إِنَّهُ صَدُوقٌ، قَابِلٌ سَعْدٍ، وَابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ، وَالْعَجَلِيُّ، وَابْنُ عَمَّارٍ، وَابْنُ حَبَّانٍ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ، وَابْنُ خَلْفُونَ، وَالذَّهَبِيُّ -فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ-، وَالْعَسْقَلَانِيُّ كُلَّهُمْ جَمِيعًا عَلَى تَعْدِيلِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْمُرْتَبَةُ الَّتِي جَعَلُوهُ فِيهَا، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الَّذِينَ جَرَّحُوهُ سَوْءَ حِفْظِهِ، فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مُؤَدِّي"، وَفَسَّرَهَا ابْنُهُ بِقَوْلِهِ: "يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ لَا يَحْفَظُ، يُؤَدِّي مَا سَمِعَ"، وَقَدْ وَافَقَا مَنْ قَالَ فِيهِ إِنَّهُ كَانَ سَيِّءَ الْحَفْظِ، أَمَّا ابْنُ حَزَمٍ عَلَى تَشَدُّدٍ فِيهِ فَقَدْ أَسْقَطَ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ، بِلَا خِلَافٍ فِي ذَلِكَ حَدِّ قَوْلِهِ، وَلَعَلَّهُ قَدْ شَدَّدَ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِهِ "حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وَحَسَنَ ابْنُ الْقَطَّانِ الْفَاسِيَّ⁽⁷⁾، وَابْنُ حَجَرَ⁽⁸⁾، وَشَهَابُ الدِّينِ الْبُوصَيْرِيُّ⁽⁹⁾، حَدِيثُهُ أَيْضًا. فَلَرَبَّمَا كَانَ أَقْرَبَ الْأَقْوَالِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا سَيِّءَ الْحَفْظِ، فَيَرْتَقِي حَدِيثُهُ مَا لَوْ تُوْبِعَ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي سَيِّءِ الْحَفْظِ. -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ-.

(1) الْأَلْبَانِيُّ، ضَعِيفِ الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: حَاشِيَةٌ (1)، (ص: 81).

(2) الْأَلْبَانِيُّ، سَلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (6/745-746).

(3) الْمِزِّي، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (10/265).

(4) وَتَنْتَظِرُ تَرْجُمَتَهُ فِي: ابْنِ مَنْجُوشِيهِ، رِجَالُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (1/234)، تَرْجُمَةٌ 501.

(5) ابْنُ سَعْدٍ، الطَّبَقَاتُ الْكَبِيرُ (7/519).

(6) قَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي "مَقْدَمَةِ الْفَتْحِ" (ص: 457): "لَهُ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ فِي الرِّكَاءِ".

(7) ابْنُ الْقَطَّانِ، بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ (3/34).

(8) ابْنُ حَجَرَ، الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ (5/92).

(9) الْبُوصَيْرِيُّ، إِتْحَافُ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ بِرِوَايَةِ الْمَسَانِيدِ الْعَشْرَةِ (2/313)، حَدِيثٌ 1559.

المطلب الثالث: قوله في الراوي "سَيِّءُ الحِفْظِ" / "سَيِّءُ الحِفْظِ ضعيفُ الحديثِ":

المقصد الأول: قوله في الراوي "سَيِّءُ الحِفْظِ":

وقولهم: "سَيِّءُ الحِفْظِ"، وصفٌ صريحٌ متعلقٌ بحديثِ الراوي، بأن يكونَ الراوي لا يُحسُنُ حفظَ ما يسمعه من مرويات، فيكثرُ خطؤه فيما يحدثُ به من حفظه، إلا إذا كان يحدثُ من كتابه، وكان كتابه صحيحًا. وإذا أطلقَ النقادُ هذه اللفظةَ في رَأَوْهُمْ إنما يريدونَ أنه يحدثُ من حفظه وهو حفظُ سَيِّءٍ؛ وأما من كان يحدثُ من كتابه فلا معنى لوصفه بسوءِ الحفظِ وإن كان حفظه سيئًا؛ بل إن وصفه بذلك مع الاقتصارِ عليه وعدمِ البيانِ لكيفيةِ أدائه وأنه يحدثُ من كتابه يُوهَمُ أنه يحدثُ من حفظه السَيِّءِ؛ ولهذا لا ينبغي أن يُوصَفَ به إلا مع البيانِ والتقييدِ؛ قال المعلميُّ في "التكثير"، في ترجمةِ جرير بن عبد الحميد: "إِنْ قِيلَ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ وَإِنَّمَا اعْتَمَادُهُ عَلَى كِتَابِهِ، قُلْتُ -المعلمي-: هذا لا يُعْطَى ما زعمه الأستاذ -الكوثري- -أنه كان سَيِّءَ الحِفْظِ"، فإنَّ هذه الكلمةُ إنما تُطْلَقُ في صددِ القَدْحِ فيمن لا يكونُ جَيِّدَ الحِفْظِ ومع ذلك يحدثُ من حفظه فيخطئُ، فأما مَنْ لا يحدثُ من حفظه إلا بما أجادَ حفظه كجرير فلا معنى للقَدْحِ فيه بأنَّه لم يكنُ جَيِّدَ الحِفْظِ"⁽¹⁾. وهذه العبارةُ "سَيِّءُ الحِفْظِ" يَصِفُ بها بعضُ النقادِ مَنْ هو ضعيفٌ عندهم وهم الأغلبُ؛ ويَصِفُ بها آخرونَ من هو لَيِّنُ الحديثِ صالحٌ للاعتبارِ، وقد تردُّ في وصفِ مَنْ يُتْرَكُ؛ قال ابنُ أبي حاتمٍ "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ السَّمَّانِ، فَقَالَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مَنْكُرُ الْحَدِيثِ، سَيِّءُ الْحِفْظِ، يَرَوِي الْمَنَّاكِرَ عَنِ الثَّقَاتِ"⁽²⁾⁽³⁾.

(1) المعلمي، التكثير (426/1).

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (272/2)، ترجمة 980.

(3) لكن قال الدكتور الجديع: "ويَندُرُ أَنْ تَجِدَهَا تُسْتَعْمَلُ فِي مَنْ بَلَغَ بِهِ سُوءُ الحِفْظِ إِلَى حَدِّ التَّرْكِ. كَمَا وَقَعَ فِيمَا حَكَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ فِي "عَيْسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى الحَنَّاظِ"، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، قَالَ: "كَانَ سَيِّءَ الحِفْظِ". ابن عدي، الكامل (436/6). وكَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ فِي عُيْبِدَةَ بْنِ مُعْتَبِ الصَّبِيِّ: "سَيِّءُ الحِفْظِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (94/6)، ترجمة 487. قُلْتُ: وَهُوَ مَتْرُوكٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّقَادِ، ضَعِيفٌ لَا يَبْلُغُ التَّرْكَ عِنْدَ آخِرِينَ. وَقَالُوا فِي جَمَاعَةٍ: "سَيِّءُ الحِفْظِ جَدًّا"، وَلَا تَعْنِي السَّقُوطُ. وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ الضَّعْفَ العَائِدَ إِلَى سُوءِ الحِفْظِ قَدْ يَبْلُغُ صَاحِبَهُ حَدَّ التَّرْكِ، لَكِنْ يَندُرُ ذَلِكَ فِي الرِّوَاةِ الَّذِينَ قِيلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ العِبَارَةُ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ، وَلَا يَكَادُ يُقْبَلُ حَدِيثٌ مِنْ رَجَحَ لَهُ هَذَا الوَصْفُ لِذَاتِهِ وَإِنْ كَانَ مَنْعُوتًا بِالصَّدَقِ". الجديع، تحرير علوم الحديث (602/1-603). واعتراضُ عليه الشيخُ محمدُ خلفُ سلامة فقال: "وعندي من التعقيبِ عليه أن قوله في آخره "ولا يكادُ يُقْبَلُ" غيرُ جَيِّدٍ، بل الصَّحِيحُ حَذْفُ لَفْظَةِ "يَكَادُ" مِنْ الجُمْلَةِ لِصِحِّحِ مَعْنَاهَا فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِمَنْهَجِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ -رَحِمَهُمُ اللهُ-. محمد سلامة، لسان المحدثين (269/3).

ومما يدلُّ على سوءِ حفظِ الراوي كثرةُ مخالفته للنقائ، وهو الشذوذ، أو كثرةُ مخالفته لنفسه، وهو الاضطراب، أو كثرةُ انفراده عن النقائ المشاهيرِ بالغرائبِ التي لا تُحتملُ من مثله، مع ثبوتِ عدالته في نفسه⁽¹⁾. وهذه اللفظةُ أيضاً قلَّ ما تردُّ في كلامِ المتقدمينَ مطلقاً دونَ وصفِ آخر، وإنما كانَ أكثرُ ما تردُّ عنهم مقرونةً بوصفِ آخر، كالقول: "صدوق سيء الحفظ"، و"سيء الحفظ كثير الوهم"، أو "كثير الغلط"، أو "كثير الخطأ"، وما في معناها، أو "مضطرب الحديث"، وغير ذلك. وإنما جاءت مطلقاً في الراوي بعدَ الراوي، وقعت في كلامِ أحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وأبي بكر البزار، والدارقطني، وكثر استعمالها بإطلاقٍ في كلامِ المتأخرين⁽²⁾.

أقول: فأما الراوي الذي قالَ عبدُ الرحمن بن أبي حاتم بسوءِ حفظه -وهو حماد بن أبي سليمان، فقد اختلفَ فيه اختلافاً كثيراً -كما سيأتي-؛ لكنَّ الذي تحصَّل لي من خلالِ دراسة الأقوالِ فيه، والحكمِ عليه بما هو أهله -إن شاء الله تعالى-، أنه مع وصفِ ابنِ أبي حاتم له بسوءِ الحفظ، إلا أنَّ الراوي ما نزلَ عن كونه صدوقاً، بل ومحتجاً بحديثه في بعضِ أحوال، فليس يلزمُ إذن من نعتِ ابنِ أبي حاتم لراوٍ بسوءِ الحفظ أن يكونَ ليئلاً عنده -والله أعلم-.

قال: "حماد بن أبي سليمان، وهو ابنُ مسلمِ أبو إسماعيلَ الكوفي الأشعري⁽³⁾. روى عن: أنس، وزيد بن وهب، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والشعبي، والنخعي، وابن بريدة. روى عنه: الحكم بن عتيبة، ومنصور، ومغيرة، ومطرف، والشيباني، وهشام، والأعمش، والثوري، وشعبة، ومسعر، سمعتُ أبي يقولُ ذلك ... حدثنا عبدُ الرحمن، حدثني أبي، نا نعيم بن حماد، نا ابنُ المبارك، عن شعبة، قال: كانَ حماد -يعني ابنُ أبي سليمان- لا يحفظ. قال أبو محمد: يعني أنَّ الغالبَ عليه الفقه، وأنه لم يُرزق حفظَ الآثار... حدثنا عبدُ الرحمن، نا ابنُ أبي خيثمة، فيما كتبَ إليّ، نا يحيى بن معين، نا حجاج الأعمور،

(1) ينظر: محمد سلامة، لسان المحدثين (267/3).

(2) ينظر: الجديع، تحرير علوم الحديث (602/1).

(3) الأشعري: "مولاهم؛ وذلك أنَّ أباه أسلمَ على يدي أبي موسى الأشعري، وأبوه من العبيدِ العشرة الذين أهداهم معاوية بن أبي سفيان إلى أبي موسى رضي الله عنهما". ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبير (451/8)، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (152/4).

عن شعبة قال: كان حماد ومغيرة⁽¹⁾ أحفظ من الحكم⁽²⁾. قال أبو محمد: يعني مع سوء حفظ حماد للآثار أحفظ من الحكم⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الأعمش: "كان غير ثقة"⁽⁴⁾.

(1) "مغيرة بن مقسم الضبي، أبو هشام. وكان مكفوفاً ولد كذلك ... قال عبد الرحمن: سألت أبي، فقلت: مغيرة، عن الشعبي أحب إليك أم ابن شبرمة، عن الشعبي؟. فقال: جميعاً ثقتان". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (228/8)، ترجمة 1030.

(2) "الحكم بن عنبية: أبو محمد، ويقال أبو عبد الله، ويقال أبو عمرو مولى عدي بن عدي الكندي، وقيل مولى امرأة من كندة ... قال ابن معين، وأبو حاتم: ثقة". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (123/3)، ترجمة 567. وكلاهما الحكم، ومغيرة من أقران حماد.

(3) ابن أبي حاتم، المرجع السابق (146/3)، ترجمة 642. وقد فصل غير واحد ممن ترجمه الكلام فيه، عن روايته الحديث، وفقهه، وتحوله إلى مذهب المرجئة، وذكروا آراء كثير ممن عاصره فيه، وساقوا له قصصاً. ولكني لم أرد التحويل كثيراً هنا، فاكثفت بنقل كلام أعمدة النقاد، وكبرائهم. وإلا فترجمته مبسوطاً مثلاً في: ابن سعد، الطبقات الكبير (451/8)، ترجمة 3324، أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي (ص: 89)، ترجمة 128، والعقيلي، الضعفاء الكبير (301/1)، ترجمة 375، والبخاري، التاريخ الكبير (18/3)، ترجمة 75، وابن حبان، الثقات (159/4)، وابن عدي، الكامل (238/2)، والمزي، تهذيب الكمال (269/7)، ترجمة 1483، والذهبي، ميزان الاعتدال (595/1). ترجمة 2253، وسير أعلام النبلاء (231/5)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (149/1)، ترجمة 1341. وينظر تكملاً باقي ترجمته في "الجرح والتعديل" أيضاً، ففيها مزيد من الكلام فيه.

(4) هكذا قال الأعمش سليمان بن مهران عند العقيلي في "الضعفاء" (301/1)، لكن ابن قليج التركي في "إكمال تهذيب الكمال" (150/4) قد نسب الكلام لإبراهيم النخعي فقال: "وفي كتاب أبي جعفر العقيلي: قال إبراهيم النخعي: لم يكن حماد ثقة". كذا قال مغلطاي، والصواب أنه قول الأعمش كما في كتاب العقيلي. وقد عزا محققاً "الإكمال": عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم الكلام للضعفاء الكبير" وقالاً: "ليست فيه هذه الألفاظ"! وإبراهيم النخعي شيخ حماد، وأكثر روايته عنه. وعند ابن سعد (452/8) قال: "حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن مغيرة قال: قلت لإبراهيم: من نسأل بعدك؟ قال: "حماداً"، وقد كان يحدث عنه بحديث صالح. كما قال ابن عدي في "الكامل" (238/2) - وسيأتي -. وقال الذهبي: "تفقه بإبراهيم النخعي، وهو أنبل أصحابه، وأفقههم، وأقيسهم، وأبصرهم بالمناظرة، والرأي". الذهبي، سير أعلام النبلاء (231/5). وعلى أي حال فإن الإمام الذهبي قال: "لا يلتفت إلى ذلك" يعني قول الأعمش بعدم توثيقه، أو عدم تصديقه. ينظر: المرجع السابق (234/5). قلت: والأعمش من أقرانه!

وقيل له: "أسمعت من إبراهيم⁽¹⁾ في الخليطين شيئاً؟"⁽²⁾.

قال: "لا". فسئل ممّن سمعته؟ قال: "من حمّاد⁽³⁾"، -قال الصائغ-: "وما كنّا ننقُ بحديثه"، وقال عبدُ الله بن غنّام: "وما كنّا نصدّقه"، وسئل مرةً عن حديثٍ فقال: "هذا حديثُ حمّاد عن إبراهيم، ومَنْ يُصدّقُ حمّاد؟"⁽⁴⁾، وعن بَقِيَّةَ قال: قلتُ لشعبة: حمّادُ بنُ أبي سليمان؟ قال: "كانَ صدوقَ اللسان"، وعن ابنِ المبارك عن شعبة أنه قال: "كانَ لا يحفظ"، قال أبو محمّد: "يعني أنّ الغالبَ عليه الفقه، وأنّه لم يُرزق حفظَ الآثار"، وعن شعبة كذا قال: "كانَ حمّادُ ومغيرةُ أحفظَ من الحَكَم"، قال أبو محمّد: "يعني مع سوءِ حفظِ حمّادٍ للآثارِ أحفظَ من الحَكَم"⁽⁵⁾، وقال يحيى ابنُ معين: سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول: "حمّادُ أحبُّ إليّ من مُغيرة"⁽⁶⁾. قال ابنُ سعد بعد أن ذكرَ قدومَ حمّادٍ إلى البصرة، وسماعَ بعضهم منه. قالوا: "وكانَ حمّادُ ضعيفاً في الحديث، فاختلفَ في آخرِ أمره، وكانَ مرجئاً"⁽⁷⁾.

(1) "إبراهيم بن يزيد بن عمرو، أبو عمران النخعي. رأى عائشة، وأدرك أنس بن مالك رضي الله عنه... قال أبو زرعة: إبراهيم النخعي علم من أعلام أهل الإسلام، وفقه من فقهاءهم". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (144/2)، ترجمة 473.

(2) وحديثُ الخليطين عند: العقيلي، الضعفاء (301/1)، ولم أجدُ أحداً قد ذكره غيره.

(3) فالأعمش لم يسمع الحديث من إبراهيم، وإنما سمعه من حمّاد، ولأنّه يعدّه ضعيفاً عنده دلّسه.

(4) ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير (301/1)، ترجمة 375. وقد طوّل العقيليّ الكلامَ فيه، فليراجع. قال الحافظُ الذهبيُّ في "السير" (234/5): "ولا يُلتفتُ إلى ما روي عن الأعمش". -يعني إساءته الرأي في حمّاد ابن أبي سليمان. وفي "ضعفاء" العقيلي (306/1): "أنّ الأعمش كانَ إذا لقيَ حمّاداً - بعدَ كلامه في الإرجاء- لم يُسلم عليه".

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (146/3).

(6) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(7) وعند الذهبي في "سير الأعلام" (233/5): "قال معمر: قلتُ لحمّاد: "كنتَ رأساً في أصحابك، فخالفتهم، فصرتَ تابعاً". قال: "إنّي أن أكونَ تابعاً في الحقّ، خيرٌ لي من أن أكونَ رأساً في الباطل". فيعقبُ الحافظُ الذهبيُّ قائلاً: "يُشيرُ معمرُ إلى أنّه تحولَ مرجئاً إرجاءَ الفقهاء، وهو أنهم لا يعدّون الصلاةَ والزكاةَ من الإيمان، ويقولون: الإيمانُ إقرارٌ باللسان، وبقينٌ في القلب، والنزاعُ على هذا لفظيٌّ -إن شاء الله-. إنما علُو الإرجاء من قال: لا يضرُّ مع التوحيدِ تركُ الفرائضِ - نَسألُ الله العافية-. انتهى كلامُ الذهبي. وقد قال الشهرستانيُّ في "الفصل في الملل والأهواء والنحل" (88/2): "أقربُ فرقِ المرجئةِ إلى أهلِ السنّةِ من ذهبَ مذهبَ أبي حنيفةَ الفقيهِ إلى أنّ الإيمانَ هو التّصديقُ باللسانِ والقلبِ معاً، وأنّ الأعمالَ إنّما هي شرائعُ الإيمانِ وفرائضُهُ فقط".

وكانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ⁽¹⁾، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ فَقَدْ رَوَى إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُغِيرَةَ، وَحَمَّادٍ أَيُّهُمَا أُثْبِتُ؟ قَالَ: "حَمَّادٌ. وَقَالَ: هُوَ ثِقَةٌ"، وَرَوَى عَنْهُ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيِّ أَنَّهُ كَانَ: "يُقَدِّمُهُ عَلَى أَبِي مَعْشَرٍ. يَعْنِي زِيَادَ بْنَ كَلْبٍ⁽²⁾"⁽³⁾، وَلَمَّا سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْهُ أَجَابَ: "رَوَايَةُ الْقَدَمَاءِ عَنْهُ مُقَابِلَةٌ"⁽⁴⁾: الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَهَشَّامٌ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَجَاؤُوا عَنْهُ بِأَعْجَابٍ"⁽⁵⁾، كَذَا فِي رَوَايَةِ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"، أَمَّا فِي رَوَايَةِ "الْعَلَلِ"، فَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ: "قُلْتُ: حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ؟ قَالَ أَحْمَدُ: أَمَّا حَدِيثُ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ عَنْهُ: شُعْبَةُ، وَسَفِيانُ، وَهَشَّامٌ فَأَحَادِيثٌ أَكْثَرُهَا مُنْقَابِرَةٌ، وَلَكِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرَّأْيِ، قُلْتُ: كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ؟ قَالَ لِي: نَعَمْ، كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ

(1) ابن سعد، الطبقات الكبير (452/8). وفيه أيضاً: "عن عثمان البتي، قال: كان حماد إذا قال برأيه أصاب، وإذا قال عن غير إبراهيم أخطأ". وقد نقل مغطاي في "الإكمال" (150-149/4) كلام ابن سعد المتقدم في حماد، ثم جعل قول عثمان البتي لابن سعد. فساقهما معاً، أعني قول ابن سعد، وعثمان. بعد أن قال: قال ابن سعد، ثم قال: "انتهى كلامه" - يعني ابن سعد -.! وقد روى عبد الله بن أحمد في "العلل" (188/2)، ترجمة 1953، والبخاري في "التاريخ الكبير" (243/6)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (302/1)، القول عن عثمان البتي أيضاً. ثم إن العبارة جاءت في متن "العلل" لأحمد: قال عبد الله: "حدثني أبي: قال: حدثنا عثمان ابن عثمان، قال: أخبرنا البتي قال: كان حماد إذا قال برأيه أصاب، وإذا قال: قال إبراهيم أخطأ". انتهى كلامهم. فقال محقق "العلل" الدكتور وصي الله عباس: "أخرجه البخاري في التاريخ الكبير" 2/3: 243 بلفظ ... وإذا قال قال برأيه [كذا] أخطأ. وفيه تحريف من إبراهيم إلى برأيه قطعاً. قلت: وقال الشيخ اليماني في تعليقه على "التاريخ" حين نقل الكلام الذي نقله المحقق: "كذا في الأصل، وفيه تحريف وأغلط والله أعلم. ثم تابع الدكتور عباس يقول: "وأخرجه ابن سعد 333/6 ... وإذا قال عن غير إبراهيم أخطأ، عن عفان بن مسلم، عن سلام بن أبي المنذر، عن عثمان، وفيه أيضاً خطأ وتحريف كما يبدو". فقلت: ولعل ما جاء عند ابن سعد، ونقله عنه مغطاي، وخطأه الدكتور يكون هو الصواب. والله أعلم.-

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (542/3)، ترجمة 2449. زياد بن كليب، أبو معشر التيمي. قال أبو حاتم: هو من قدماء أصحاب إبراهيم، وهو أحب إلي من حماد بن أبي سليمان، وليس بالمتين في حفظه. حدثنا عبد الرحمن، قال قيل لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) وجاءت في "الجرح والتعديل": "تقارب"، ولعل الأليق أن تكون: "مقاربة"، كما جاءت في رواية "العلل". - والله أعلم.-

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المرّودي، والميموني (ص: 235)، ترجمة 465.

عن ابن حنبل: "وذكره، فقال: ثقة"⁽¹⁾، وعنه أيضاً قال أحمد: "ضعيف"⁽²⁾، وقال كذا: "سماح هشام -يعني الدستوائي- منه صالح، قال: ولكن حماد يعني ابن سلمة عنده عنه تخطيط كثير. وقال أيضاً كان يُرمى بالارجاء، وهو أصح حديثاً من أبي معشر"⁽³⁾، ولقد ترجمه البخاري في "تاريخه"، وقال: "سمع أنسا، وإبراهيم، سمع منه الثوري، وشعبة. وقال سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد، عن شعيب بن الحباب، قال: سمعت إبراهيم يقول: لقد سألتني هذا، يعني حماداً، مثل ما سألتني جميع الناس"⁽⁴⁾. وقال محمد بن يحيى النيسابوري: "كثير الخطأ والوهم"⁽⁵⁾، أما محمد بن إدريس الرازي فوصفه بكونه: "صدوقاً، ولا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه وإذا جاء في الآثار شوش"⁽⁶⁾، وبتوثيقه كما ذهب ابن معين، وأحمد في مرة، قال العجلي، وأكد فقال: "ثقة في الحديث ... وكانت به مودة، وربما حدثهم بالحديث فيعتريه ذلك، فإذا أفاق أخذ من حيث انتهى"⁽⁷⁾، والنسائي، وزاد: "إلا أنه مرجئ، وهو أحد الفقهاء، معلم أبي حنيفة"⁽⁸⁾، وترجم له أبو حاتم البستي في "ثقاته"، وذكر أنه: "يخطئ، وكان مرجئاً. وكان لا يقول بخلق القرآن"⁽⁹⁾،

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي (ص: 89)، ترجمة 128.

(2) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (551/1)، ترجمة 1313.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب (16/3)، ولإمام أحمد فيه أقوال كثيرة في حماد قد جمعها: النوري، عيد، خليل أصحاب "موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله" (302/1)، ترجمة 616، فلا بأس بمراجعتها تكرماً.

(4) البخاري، التاريخ الكبير (18/3)، ترجمة 75.

(5) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (150/4).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (147/3-148).

(7) العجلي، معرفة الثقات (ص: 321-322)، ترجمة 355. وفيه أيضاً تفسير الموتة بأنها: "طرف من الجنون". وعند: ابن منظور، لسان العرب (ص: 4296): "الموتة بالضم: جنس من الجنون والصرع يعترى الإنسان، فإذا أفاق عاد إليه عقله كالتائم والسكران، والموتة العشي، والموتة الجنون؛ لأنه يحدث عنه سكوت كالموت".

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (151/4).

(9) ابن حبان، الثقات (159/4).

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: "وَهُوَ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ"⁽¹⁾ خَاصَّةً عَنِ إِبْرَاهِيمَ -عِنِي النَّخَعِيِّ- الْمَسْنَدَ، وَالْمَقْطُوعَ. وَرَأَى إِبْرَاهِيمَ. وَيَحَدِّثُ عَنِ أَبِي وَائِلٍ⁽²⁾، وَعَنْ غَيْرِهِمَا بِحَدِيثٍ صَالِحٍ، وَيَقَعُ فِي أَحَادِيثِهِ إِفْرَادَاتٌ وَغَرَائِبُ، وَهُوَ مَتَمَّاسِكٌ فِي الْحَدِيثِ لَا بِأَسَّ بِهِ"⁽³⁾، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي "الْعِلَلِ": "ضَعِيفٌ"⁽⁴⁾، وَتَرَجَّمَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ مَصَنَّفَاتِهِ: فَفِي "الكَاشِفِ" هُوَ: "ثِقَةٌ إِمَامٌ، مُجْتَهِدٌ، كَرِيمٌ، جَوَادٌ"⁽⁵⁾، بَيْنَمَا فِي "الْمِيزَانِ": "أَحَدُ أئِمَّةِ الْفُقَهَاءِ. تَكَلَّمَ فِيهِ لِلإِرْجَاءِ، وَلَوْلَا ذِكْرُ ابْنِ عَدِيٍّ لَهُ فِي كَامِلِهِ لَمَا أُورِدَتْهُ"⁽⁶⁾، وَفِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ": "مَوْلَى الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، أَصْلُهُ مِنْ أَصْبَهَانَ، وَكَانَ سَخِيًّا، جَوَادًا"⁽⁷⁾. وَفِي "السِّيَرِ": "الْعَلَّامَةُ، الْإِمَامُ، فَفِيهِ الْعِرَاقُ، نَفَقَهُ بِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ أَنْبَلُ أَصْحَابِهِ، وَأَفْقَهُهُمْ، وَأَقْبَسُهُمْ، وَأَبْصَرُهُمْ بِالْمَنَاظَرَةِ، وَالرَّأْيِ. وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُكْثِرِ مِنَ الرِّوَايَةِ، لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَوَانِ الرِّوَايَةِ، وَأَكْبَرُ شَيْخٍ لَهُ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَهُوَ فِي عِدَادِ صِغَارِ التَّابِعِينَ ... وَكَانَ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ الْأَذْكِيَاءِ، وَالْكَرَامِ الْأَسْخِيَاءِ، لَهُ ثَرْوَةٌ،

(1) فِي حِينِ أَنَّ الْإِمَامَ الذَّهَبِيَّ فِي "السِّيَرِ" (231/5) قَالَ: "وَلَيْسَ هُوَ بِالْمُكْثِرِ مِنَ الرِّوَايَةِ، لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَوَانِ الرِّوَايَةِ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ"، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَهُوَ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ خَاصَّةً عَنِ إِبْرَاهِيمَ". ثُمَّ إِنِّي قَدْ عَمِدْتُ إِلَى مَعْرِفَةٍ عَدَّ رِوَايَاتِهِ بِاسْتِخْدَامِ الْبَرْنَامِجِ الْمَحْوَسِبِ "الْجَامِعِ لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ" فَبَلَغَتْ ثَلَاثَةَ آلَافٍ، وَمِائَةَ وَوَحِيدٍ وَسَبْعِينَ (3171) رِوَايَةً.

(2) "شَقِيقُ بْنُ سَلْمَةَ أَبُو وَائِلٍ الْأَسَدِيُّ. وَثَقَّهُ وَكَيْعَ، وَابْنُ مَعِينٍ وَزَادَ: لَا يُسْأَلُ عَنْهُ". ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ (371/4)، تَرْجَمَةٌ 1613.

(3) ابْنُ عَدِيٍّ، الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ (238/2).

(4) يَنْظُرُ: الدَّارِقُطَنِيُّ، الْعِلَلُ الْوَارِدَةُ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ (167/5).

(5) الذَّهَبِيُّ، الْكَاشِفُ (349/1)، تَرْجَمَةٌ 1221.

(6) يَنْظُرُ: الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (595/1). تَرْجَمَةٌ 2253. قُلْتُ: كَذَا ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ إِنَّهُ ذَكَرَ حَمَادًا تَبَعًا لَذِكْرِ ابْنِ عَدِيٍّ لَهُ فِي "الْكَامِلِ"، وَقَدْ قَالَ فِي مَقْدَمَتِهِ "لِلْمِيزَانِ" (2/1): وَفِيهِ -عِنِي فِي كِتَابِهِ "الْمِيزَانِ"- مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ مَعَ ثِقَّتِهِ وَجَلَالَتِهِ بِأَدْنَى لَيْنٍ، وَبِأَقْلٍ تَجْرِيحٍ، فَلَوْلَا أَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ، أَوْ غَيْرَهُ مِنْ مُؤَلِّفِي كِتَابِ الْجَرِحِ ذَكَرُوا ذَلِكَ الشَّخْصَ لَمَّا ذَكَرْتُهُ لِثِقَّتِهِ، وَلَمْ أَرْ مِنْ الرَّأْيِ أَنْ أَحْدَفَ اسْمَ أَحَدٍ مِمَّنْ لَهُ ذِكْرٌ بِتَلْيِينِ مَا، فِي كِتَابِ الْأئِمَّةِ الْمَذْكُورِينَ، خَوْفًا مِنْ أَنْ يُعَقَّبَ عَلَيَّ، لَا أَنِّي ذَكَرْتُهُ لَضَعْفٍ فِيهِ عُنْدِي. وَلَعَلَّنَا نَسْتَنْتِجُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ ثِقَّةٌ عِنْدَ الذَّهَبِيِّ -وَمَا صَرَّحَ فِي مَوَاضِعَ- وَأَنَّ التَّجْرِيحَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ هَيْئًا، لَا يَفْذَحُ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ تَبَعًا لِابْنِ عَدِيٍّ، وَلِنَلَا يُتَعَقَّبَ عَلَيْهِ -وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ-.

(7) وَمِمَّا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي مَوَاضِعَ تَرْجَمَتِهِ أَنَّهُ مَثَلًا: "كَانَ يُفْطِرُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَمِائَةَ إِنْسَانًا، وَيُعْطِيهِمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ مِائَةَ مِائَةَ". الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (226/3)، تَرْجَمَةٌ 59.

وحِشْمَةٌ، وتَجْمُلُ⁽¹⁾، وذهبَ الهيثميُّ في "المَجْمَعِ" أنَّه: "لم يُقْبَلْ من حديثِ حمَّادٍ إلا ما رَواهُ عنه القدماءُ: شعْبَةٌ، وسفيانُ الثوريُّ، والدستوائيُّ، ومنَ عدا هؤلاء رَووا عنه بعدَ الاختِلاطِ"⁽²⁾، وقالَ في موضعٍ: "قد اختلفَ في الاحتجاجِ به"⁽³⁾.

وقالَ ابنُ حجرٍ: "فقيهٌ صدوقٌ له أوْهامٌ، ورُميَ بالإرجاءِ"⁽⁴⁾، وقد جعله في المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ المدلسينَ"⁽⁵⁾، وذكره الشيخُ الألبانيُّ في غيرِ ما موضعٍ من تواليفه، فقالَ في "الإرواءِ": "إن كانَ فيه كلامٌ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ فهو يسيرٌ، لا يسقطُ حديثُهُ عن رتبةِ الاحتجاجِ به، وقد عبَّرَ عن ذلكَ الحافظُ بقوله: "فقيهٌ ثقةٌ"⁽⁶⁾، صدوقٌ، له أوْهامٌ"⁽⁷⁾، وقالَ في "الصَّحِيحةِ":

"ثقةٌ من رجالِ مسلمٍ، فيه كلامٌ لا يضرُ"⁽⁸⁾، وفيها أيضًا قالَ: "صدوقٌ له أوْهامٌ"⁽⁹⁾، وقالَ في "ظلالِ الجَنَّةِ": "فيه كلامٌ لا يُنزلُ حديثَهُ عن مرتبةِ الحسنِ"⁽¹⁰⁾، ثمَّ قالَ الشيخُ: "فمثله يُحتجُّ به، إلا إذا تبيَّنَ وهمه"⁽¹¹⁾، بينما رأى الشيخُ الحوينيُّ أن: "فيه ضَعْفًا"⁽¹²⁾،

(1) يُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (231/5).

(2) الهيثمي، مجمع الزوائد (119/1-120).

(3) المرجع السابق (247/1).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 178)، ترجمة 1500.

(5) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 30)، ترجمة 45.

(6) ليس في "التقريب" قول ابن حجر: "ثقة"! يُنظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 178)، ترجمة 1500.

(7) الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (5/2).

(8) الألباني، السلسلة الصحيحة (370/1).

(9) المرجع السابق (430/4).

(10) يُنظر: ابن أبي عاصم، كتاب السنَّة، ومعها ظلال الجَنَّة في تخريج السنَّة للألباني (402/2).

(11) شكوكاني، اللّحَام، معجم أسامي الرّواة الذين ترجمَ لهم الشيخُ الألبانيُّ (567/1)، وينظر فَيهِ مزيدُ كلامٍ للشيخِ فيه.

(12) عبد الواحد المقدسي رحمة الله-، الأمراض والكفارات والطب والرقيات، حَقَّقَهُ وخرَّجَ أحاديثَهُ: الشيخُ أبو إسحاق الحوينيُّ -حفظه الله- (ص: 43)، في تعليقه على حديث 14. وينظر مزيدُ أقوالٍ للشيخِ فيه أيضًا في "نتلِ النَّبالِ" (414/1)، ترجمة 870.

وَمَاتَ سَنَةً عَشْرِينَ وَمِائَةً أَوْ قَبْلَهَا⁽¹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وكَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ بَيِّنٌ أَنَّ الْأُمَّةَ قَدْ تَبَايَنَتْ أَحْكَامُهُمْ عَلَيْهِ تَبَايُنًا كَبِيرًا؛ فَبَيَّنَ مَعْدَلٍ وَمَجْرَحٍ، وَقَائِلٍ بِنُوثِيْقِهِ، وَأَخْرَجَ بِنُوثِيْقِيْنِهِ، وَمَحْتَجٌّ بِحَدِيثِهِ، وَطَارِحٌ لَهُ، بَلْ إِنَّ أَقْوَالَ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ قَدْ اِخْتَلَفَتْ فِيهِ، لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ جَلَّ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ طَعَنُوا فِي مَذْهَبِهِ، مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ، وَغَالِبِهِمْ مَنْ أَقْرَانِهِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ: قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ لِسُوءِ حَفْظِهِ، وَاجْتِلَاطِهِ، وَإِرْجَائِهِ فَوْقَهُمَا، وَلَعَلَّ مَا أَرَاهُ أَلِيْقَ فِي الْحَكْمِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ: ثِقَةً مُصَحَّحَ الْحَدِيثِ فِيْمَا رَوَاهُ عَنْهُ الثَّقَاتُ الْقَدَمَاءُ قَبْلَ اجْتِلَاطِهِ، وَصِدُوْقًا سَيِّءَ الْحَفْظِ -فِيْمَا دُونَ ذَلِكَ-؛ لِعَلْبَةِ الِاسْتِغَالِ بِالْفَقْهِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَرَزُقْ حَفْظَ الْآثَارِ، يُقْبَلُ مِنْ حَدِيثِهِ أَيْضًا مَا لَمْ يَغْلُظْ فِيهِ، وَمَا تُوْبِعَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُخَالِفْ. وَهُوَ مِنْ مَرْجِنَةِ الْفُقَهَاءِ، عَيْبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بِرَأْيِ الْمَرْجِنَةِ. رَوَى عَنْهُ جَمْعٌ لَا بَأْسَ بِهِ مِنَ الْأُمَّةِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ: كَتَلْمِيْذِهِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِهِ إِسْمَاعِيْلَ بْنَ حَمَّادٍ، وَالْحَكَمَ بْنَ عَتِيْبَةَ -هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ-، وَالْأَعْمَشَ، وَزَيْدَ بْنَ أَبِي أَنْبَسَةَ، وَمُغِيْرَةَ، وَهَشَامَ الدَّسْتَوَائِيَّ، وَمَحْمَدَ بْنَ أَبِي الْجُعْفِيِّ، وَحَمْرَةَ الرِّيَّاتِ، وَمِسْعَرَ بْنَ كِدَامٍ، وَسَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَشُعْبَةَ بْنَ الْحَجَّاجِ، وَحَمَّادَ بْنَ سَلْمَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ النَّهْشَلِيَّ، وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ - فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ "الصَّحِيْحِ" مَقْرُونًا، بِمَنْصُورٍ، وَسُلَيْمَانَ⁽²⁾، وَرَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فِي غَيْرِ

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 178). وعند ابن سعد في "الطبقات الكبير" (452/8): "وَأَجْمَعُوا جَمِيْعًا عَلَى أَنَّ حَمَّادَ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ تُوْفِيَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِئَةً، فِي خِلَافَةِ هَشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ". وعند البخاري في "التاريخ الكبير" (18/3): "قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: مَاتَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِئَةً". وقال عمرو بن محمد: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ عَثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو يَقُولُ: "مَاتَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ سَنَةَ تِسْعِ عَشْرَةِ وَمِئَةٍ"، وَفِي "الثَّقَاتِ" لِابْنِ حَبَانَ (159/4): "مَاتَ سَنَةَ تِسْعِ عَشْرَةِ وَمِئَةً، وَقَدْ قِيلَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِئَةً"، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ" (595/1): "مَاتَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِئَةً". فَالْحَاصِلُ إِذْنُ: أَنَّ اِخْتِلَافًا فِي وَفَاتِهِ قَدْ وَقَعَ، يَقُولُ الْبَعْضُ إِنَّهُ تُوْفِيَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِئَةً، وَأَخْرُونَ سَنَةَ تِسْعِ عَشْرَةِ وَمِئَةٍ. وَلَقَدْ تَعَقَّبْتُ مُغْلَطَايَ ابْنَ سَعْدٍ حِينَ نَقَلَ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِئَةً. فَقَالَ: "وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْبَخَارِيَّ وَابْنَ حَبَانَ نَكَرَا وَفَاتَهُ سَنَةَ تِسْعِ عَشْرَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ مَنْ قَبْلَ هَذَيْنِ كَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبِي نَعِيمٍ، وَعَمْرُو بْنَ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدَ، وَالْعَجَلِيَّ، وَيَعْقُوبَ. فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا سَنَةَ عَشْرِينَ فَقَطْ، فَلَا يَتَوَجَّهُ الْإِيرَادُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ". مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (150/4).

(2) صحيح مسلم: كتاب الأشربة [الأطعمة]، باب النهي عن الانتباز في المُرَقَّتِ والدَّبَاءِ والحَنْتَمِ والنَّقِيرِ، وبيان أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا (ص: 1006)، ح 1995/5067م. وينظر: رجال صحيح مسلم (159/1)، ترجمة 318.

موضع من "الصحيح"، وروى له في "الأدب المفرد" أيضاً، وكذلك أصحاب السنن الأربعة، والإمام أحمد⁽¹⁾. وكان رأي أبي حاتم فيه أنه صدوق، لكن لا يُحتجُ بحديثه، مستقيماً في الفقه، وإذا جاء في الآثار شَوْش. ولعلَّ تشويشه في الآثار ناشئ عن سوء حفظه، كما وصفه أبو محمد ابن أبي حاتم. والله أعلم به.

المقصد الثاني: قوله "سَيُّءُ الحِفْظِ ضَعِيفُ الحَدِيثِ".

فقرنَ ابنُ أبي حاتم بينَ سوءِ الحفظِ وضعفِ الحديثِ، وذلك في راوٍ واحدٍ بعدُ أن ذكر حديثاً مضطرباً، في سنده هذا الراوي. والذي يبدو أن هذا الراوي عند ابن أبي حاتم ليس في أدنى درجات الجرح، بل في أسهلها فهو مع سوء حفظه وضعف حديثه إلا أن حديثه لم يُطرح بالكلية، بل يُكتبُ اعتباراً على حدِّ حكم ابن أبي حاتم على ضعف الحديث الذي هو في مرتبة الترجيح الثالثة عنده، والراوي له تخليطٌ كما قال ابن أبي حاتم، واتَّضح بعدَ دراسته أنَّ عنده مناكير أيضاً، ولعلَّها نتجت عن سوء حفظه.

قال ابنُ أبي حاتم: "بكر بن بكار. روى عن شعبة، وأبي حرة، وسعد بن أوس. روى عنه: محمد بن مرزوق البصري، وحجاج بن الشاعر، ويونس بن حبيب، والنضر بن هشام الأصبهاني، وأسيد بن عاصم المدني"⁽²⁾.

وقد قال في أثناء ترجمة الحارث بن بدل النصري: "... وهذا من تخليط بكر ابن بكار⁽³⁾ فإنه سيء الحفظ ضعيف الحديث"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

جاء عند أبي الشيخ الأصبهاني أنه: "من أهل البصرة، قدم أصبهان سنة ست ومائتين، وسئل عنه أبو عاصم النبيل، وأسهل بن حاتم، فقالا: "ثقة"، ومثل ذلك أورد أبو نعيم في "تاريخ

(1) وينظر: المزي، تهذيب الكمال (269/7)، ترجمة 1483، والخزرجي، خلاصة التذهيب (ص: 92).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (382/2)، ترجمة 1492.

(3) وهو "القيسي": "بفتح القاف، وسكون الياء، وكسر السين. هذه النسبة إلى جماعة اسمهم قيس". السمعاني، الأنساب (575/4).

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (70/3). وتقدمت الترجمة كاملة عند دراسة محمد بن عبد الله بن مهاجر الشُّعَيْبِي.

بلاده"، وزاد: "وأنتيَا عليه"⁽¹⁾، وذهبَ إلى كونه "ربّما أخطأ"، ابنُ حَبَّانَ في "ثقاته" عندما ترجمه⁽²⁾، ونقلَ الدوريُّ عن ابنِ معينٍ فيه: "ليسَ بِشَيءٍ"⁽³⁾، وتبعه ابنُ الجارود⁽⁴⁾، واتفقَ أبو زُرعة⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾، والنسائيُّ في "الكبرى"⁽⁷⁾، على أنه: "ليسَ بالقويِّ"، وزادَ الأخيرُ: "في الحديث"، وذهبَ في "الضعفاءِ والمتروكين" أنه "ليسَ بِثِقَةٍ"⁽⁸⁾، وجاءَ عن الساجي: "ضعفه بعضهم"، وأوردَه العقيليُّ في "الضعفاءِ"، وروى له حديثًا: "قالَ: حدَّثنا شعبه، عن قتادة، قالَ: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ، أنَّ النَّبيَّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - تَهَى أنْ يشربَ الرجلُ قائمًا"⁽⁹⁾، ثمَّ عَقَبَ بعده: "هذا حديثُ يحيى بنِ سعيدِ القطانِ، حدَّثناه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ عن أبيه عن يحيى لم يأتِ به غيره، ولا يُحفظُ عن شعبه إلاَّ عنه، والحديثُ في نفسه صحيح"⁽¹⁰⁾، لكنَّ تعليقَ العقيليِّ هذا نقله ابن حجر عنه بصيغةٍ مغايرةٍ قال: "هذا حديثُ يحيى بن سعيد لم يروه عن شعبه غيره، سرقه منه بكرٌ بن بكار"⁽¹¹⁾، ولبكرِ بن بكار هذا: "أحاديثُ حسان غرائبُ صالحةٌ،

(1) ينظر: أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان (51/2)، أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبارِ أصبهان (234/1).

(2) ابن حَبَّانَ، الثقات (146/8). وقالَ الذهبيُّ في "الميزان" (343/1): "قالَ ابنُ حَبَّانَ: ثقةٌ ربّما يُخطئُ"، وليسَ بدقيقٍ إذ ابنُ حَبَّانَ قد ذكره في "الثقات"، لكنّه ما قالَ "ثقة"، وكذلك نقلَ في "السير" (583/9) لكنَّ تحرّفت فيه "ربّما أخطأ"، إلى "ما يُخطئُ"، ونقلها كما في "الميزان" ابنُ حجرَ في "اللسان" أيضًا (339/2).

(3) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (412/1)، 3997، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (383/2).

(4) ابن حجر، لسان الميزان (340/2).

(5) الرزاي، سؤالات البردعي لأبي زُرعة (ص: 93)، ترجمة 43.

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(7) النسائي، السنن الكبرى (204/1)، كتاب الصلوة، فضل الصلوات الخمس، عقب حديث 319.

(8) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 65)، ترجمة 89.

(9) رواه مسلم في "الصحيح"، كتاب الأشربة، باب كراهة الشرب قائمًا، (ص: 1021)، حديث 5169، من طريق سعيد، عن قتادة، عن أنس، عن النَّبيِّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم -، وزادَ فيه: "قالَ قتادة: فقلنا فالأكل، فقال: "ذاك أشرُّ، أو أخبث".

(10) العقيلي، الضعفاء الكبير (152/1)، ترجمة 190، وقد نسبَه القرشيُّ، وليسَ بصواب، إذ كلُّ الذين ترجموا له قالوا: "القيسي". وقد صوّبه المحقق عبد المعطي قلجعي (حاشية 329)، لكنّه وهم لما جعل قولَ ابنِ عدي فيه "ليست أحاديثه بالمنكرة"، من قولِ ابنِ القطانِ، والأخيرُ إنّما نقلَ عنه - كما تقدّم -.

(11) ابن حجر، لسان الميزان (340/2).

وهو ممن يُكتب حديثه، وليس حديثه بالمنكر جداً⁽¹⁾، كذا قاله ابن عدي في "كامل الضعفاء"⁽²⁾، وعلق أبو الحسن ابن القطان، بعد أن نقل قول أبي حاتم فيه: "ليس بالقوي"، قال: "وهو إلى التقوية أقرب، فإنهما إنما يعنinan بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون"⁽³⁾، وقد ذكر له ابن الجوزي حديثاً في "الموضوعات"⁽⁴⁾. وتعقبه ابن عراقي في "تنزيه الشريعة" بأنه قد وثق⁽⁵⁾، أما الذهبي فنعته بقوله: "المحدث، العالم الكبير، ثم ذكر أن له جزءاً مشهوراً، وقال "لم يقع له شيء في الكتب الستة"⁽⁶⁾، وتعقبه ابن حجر بقوله: "روى له النسائي أثرًا واحدًا في أثناء الصلاة"، في "السنن الكبرى" رواية ابن الأحمر من روايته عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن المحرر بن أبي هريرة، في تسمية أبيه أبي هريرة رضي الله عنه-، ونبه ابن حجر أيضًا أن الإمام المزني لم يذكره - يعني في "تهذيب الكمال"⁽⁷⁾، وترجمه ابن حجر في "لسان الميزان"، وذكر أنه: "صاحب ذلك الجزء العالي"، ثم علق: "وفي نسخته مناكير ضعفت بسببها، وقد سمعناها

(1) نقل ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (462/3) عبارة ابن عدي: "ليست أحاديثه بالمنكرة"، دون قول ابن عدي: "جدًا". ولا أدري أسقطها ابن القطان لأنه يرى أن هذا الراوي إلى التقوية أقرب، أما أنها سقطت دون عمد، إذ بين إضافتها وعدمها فرق - والله أعلم-. ونقل ابن حجر عن ابن القطان قول ابن عدي، أيضًا دون إضافة: "جدًا".

(2) ابن عدي، الكامل (201/2).

(3) ابن القطان، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة، وكناه "أبو عمر"، وما جاء في غيره ممن ترجم له "أبو عمرو". وقال ابن القطان إن ابن معين، وأبا حاتم قالوا فيه: "ليس بالقوي"، والصواب أن ابن معين قال فيه: "ليس بشيء"، وأما "ليس بالقوي"، فقول أبي حاتم كما قال، وأبي زرعة، والنسائي.

(4) ابن الجوزي، الموضوعات (56/3).

(5) وعبارته: "تعقب بأن بكرًا وثقه أبو عاصم النبيل، وابن حبان، وغيرهما. ولم يُفرد بالحديث بل تابعه معاذ بن هشام". ابن عراقي، تنزيه الشريعة المرفوعة (275/2)،

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (584/9).

(7) فقلت: والإمام ابن حجر أيضًا ما ذكره في "تقريب التهذيب"، مع أنه قد ترجمه في أصله "تهذيب التهذيب"! وقد استدركه د. بشار معروف محقق "تهذيب الكمال" على المزني. ينظر: المزني، تهذيب الكمال (203/4)، حاشية (1)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (479/1). والحديث في "السنن الكبرى" (204/1)، ح 319، كتاب الصلاة، فضل الصلوات الخمس. وفي المطبوع منها: "بكر بن بكار، عن عمر بن علي بن مقدم، عن سفيان ابن حسين، عن الزهري"، أعني بزيادة عمر بن علي بين بكر بن بكار، وسفيان بن حسين، والمطبوع مقابل على عدة نسخ، لا على نسخة ابن الأحمر فقط، فلعل عمر بن علي بن مقدم سقط من روايته - والله أعلم! -.

بِغُلُو" (1)، وَقَالَ الشَّيْخُ الحَوْبِنِيُّ: لَيْسَ بِالقَوِيِّ، وَفِي مَرَّةٍ: "ضَعِيفٌ، أَوْ وَاهٍ"، وَثَالِثَةٌ: "مُخْتَلَفٌ فِيهِ"، وَأُخْرَى: "مُتَكَلِّمٌ فِيهِ" (2).

- خِلاصَةُ الحَكْمِ عَلَى الرَّاوِي، وَمُقَارَنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

ضَعِيفٌ عِنْدَهُ مَنَاقِيرٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ شَدِيدَةً فِي الجَمَلَةِ، فَلَا يَطْرَحُ حَدِيثَهُ بِالكَلْبَةِ، بَلْ يُكْتَبُ اعْتِبَارًا، وَهَذَا مَا جَعَلَ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ يَقُولُ فِيهِ: "سِيءُ الحِفْظِ ضَعِيفُ الحَدِيثِ"، بَيْنَمَا قَالَ أَبُوهُ إِنَّهُ: "لَيْسَ بِالقَوِيِّ"، وَخَالَفَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، وَأَسْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ، وَابْنُ حَبَّانٍ حِينَما وَتَّقَوَاهُ.

(1) ابن حجر، لسان الميزان (339/2)

(2) الوكيل، نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم الشيخ الحويني (255/1)، ترجمة 496.

المبحث الثاني:

الرواة المجرَّحون بألفاظٍ تدلُّ على الجرح الشديد

المطلب الأول: قوله في الراوي "شيخ":

والشيخ في اللغة: "الذي استنبأنت فيه السنُّ وظهرَ عليه الشَّيبُ، وقيلَ هو شيخٌ من خمسينَ إلى آخره، وقيلَ هو من إحدى وخمسينَ إلى آخرِ عُمره، وقيلَ هو من الخمسينَ إلى الثمانينَ، والجمعُ أشياخٌ وشيوخانٌ وشيوخٌ وشيخةٌ وشيخةٌ ومشيخةٌ..."⁽¹⁾.

أما في اصطلاحِ النقادِ فإنَّ الإمامَ ابنَ أبي حاتمٍ قد جعلها في أدنى درجاتِ التعديلِ، في المرتبةِ الثالثةِ فقال: "وإذا قيلَ له إنَّه صدوقٌ، أو محلَّه الصدقُ، أو لا بأسَ به، فهو ممَّن يُكتبُ حديثه ويُنظر فيه وهي المنزلةُ الثانية، وإذا قيلَ شيخٌ فهو بالمنزلةِ الثالثةِ يُكتبُ حديثه ويُنظر فيه، إلا أنَّه دونَ الثانية"⁽²⁾. فحكمُ حديثه عندَ ابنِ أبي حاتمٍ أنَّه يُكتبُ ويُنظر فيه.

وأبوه أبو حاتمٍ من أكثرهم استعمالاً لهذه اللفظة، لكنَّ قالَ ابنُ القَطَّانِ: "فأما قولُ أبي حاتمٍ "شيخ" فليسَ بتعريفٍ بشيءٍ من حاله، إلاَّ أنَّه مُقلِّ ليسَ من أهلِ العلمِ، وإنَّما وقعتَ له روايةٌ أُخذتَ عنه"⁽³⁾.

وقالَ الذهبيُّ في "الميزان" - في معناها عندَ أبي حاتمٍ أيضاً-: "ليسَ هو عبارةً جرح، ولكنَّها أيضاً ما هي بعبارةٍ توثيق، وبالاستقراءِ يلوحُ لك أنَّه ليسَ بحجة"⁽⁴⁾.

وقالَ الزركشيُّ في "تنكيته على ابنِ الصَّلاح": "قالَ الحافظُ جمالُ الدَّينِ المزيُّ: المرادُ بقولهم: "شيخ" أنَّه لا يُترك، ولا يُحتجُّ بحديثه مستقلاً"⁽⁵⁾.

قلتُ: فمقتضى كلامهم أنَّها عبارةٌ لا يلزمُ منها إثباتُ توثيقٍ للراوي، ولا حتى جرح، غيرَ أنَّها تُؤمى إلى قلةِ حديثِ الرَّاوي، وعدمِ شهرتهِ به. لكن أذكرُ هنا أنَّ ابنَ رجبَ الحنبليَّ قالَ في

(1) ابن حجر، لسان العرب (ص: 2373).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(3) ابن القَطَّان، بيان الوهم والإيهام (627/4).

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (385/2).

(5) الزركشي، التكت على مقدمة ابن الصَّلاح (434/3).

"شرح العِلل": "والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمّن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره"⁽¹⁾.

أما ابن أبي حاتم فإنه يستخدم هذه اللفظة أحياناً في تعريفه بالراوي، فمثلاً ترجم في "الجرح والتعديل" قال: "بكر بن يحيى بن زبّان الغزي"⁽²⁾، أبو عليّ. روى عن: حبان بن عليّ، ومندل بن عليّ. روى عنه: رجاء السقّطيّ. سمعتُ أبي يقول ذلك. سألتُ أبي عنه فقال: شيخ. قال أبو محمّد: روى عنه: عبّاد بن الوليد أبو بَدْر الغُبَريّ، ومحمّد بن عبد الرّحمن العنبريّ البصريّ، شيخُ يروي عنه أبو زُرعة، وأبو أمية الطرسوسيّ محمّد بن إبراهيم"⁽³⁾. والشاهد في قوله في التعريف بمحمّد بن عبد الرّحمن العنبريّ البصريّ، "شيخُ يروي عنه أبو زُرعة".

أما من حيث المعنى الاصطلاحيّ فليس من الدقّة الجزمُ بمراده من هذه اللفظة؛ إذ ما وجدته استخدمها خلال استقرائي غير مرة واحدة فقط وذلك في كتابه "علل الحديث"، وبعد دراستي لهذا الراوي قد وجدتُ أنّ أبا زُرعة، وأبا حاتم قد سمعا منه، لكنهما جرحاه جرحاً شديداً، ومثلهما جلُّ النقاد، بل هو متهم بالكذب، والوضع، وقبول التلقين، ورواية ما لا يتابع عليه، فلعلها عبارة جرح شديد عند ابن أبي حاتم لکنه لطيفُ العبارة، يكسو ألفاظه أحسنها.

فقال في "العِلل": "محمّد بن معاوية": "شيخ كان في لسانه بجم"⁽⁴⁾.

وفي "الجرح والتعديل": "محمّد بن معاوية النيسابوريّ، أبو عليّ. سكن بغداد، ثمّ سكن مكة. روى عن: الليث بن سعد، وزهير بن معاوية، وأبي أويس، وسلام بن أبي مطيع، ومحمّد ابن سلّمة، سمع منه أبي وأبو زُرعة -رحمهما الله- بمكة"⁽⁵⁾.

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي (658/2).

(2) والظاهر أنّ نسبته الراوي "الغزيّ" تصحيف، والصواب: "العنزيّ". وتنتظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال" (231/4)، ترجمة 758، ابن حجر، تهذيب التهذيب (488/1)، تقريب التهذيب (ص: 127)، ترجمة 753.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (394/2)، ترجمة 1536.

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (350/2). وقال الفيروزآبادي، في "القاموس المحيط" (ص: 1087): "بجم يَبْجُمُ بَجْمًا وبُجُومًا: سَكَتَ من عِيٍّ أو فَرَعَ أو هَيَّيَةً، وأبْطًا، وانْقَبَضَ". فلعل ابن أبي حاتم أراد أنّ في لسانه حبسةً من عيٍّ، أو نحوه. كذا قال محققوا "العِلل". ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (338/6).

(5) الجرح والتعديل (103/8).

– أقوال النقاد في الراوي:

وقد طعن فيه عددٌ من الأئمة النُّقاد، واتَّهَمَهُ بعضهم بالوَضْع، وغيرهم بالسرقة، بل وبكذبِه قال آخرون، وفيما يلي بعضٌ من كلامهم فيه. فذَا ابنُ معِين جَرَّحَهُ، ورمَاه بالكذبِ، فيسأله ابنُ مُحَرَّر عنه، فيجيب: "ليس بثقة"⁽¹⁾، ويسمعه ابنُ أَبِي خَيْثَمَةَ يصفه "بكَذَّاب"⁽²⁾، وتارةً يقول: "كَانَ يَحْيَى لَا يَرْضَاه"⁽³⁾، وابنُ الجُنَيْدِ يروي: ذكرَ يحيى محمدَ بنَ معاويةَ، والحديثُ الَّذِي رَوَاه عن محمدِ بنِ سلمةَ، قالَ يَحْيَى: "محمدُ بنُ سلمةَ، مأمونٌ يُصدق، وهذا الحديثُ إنما هو وَضَع"⁽⁴⁾، ثمَّ إنَّه قد حَدَّثَ بأحاديثٍ كثيرةٍ كذب، ليس لها أصول"⁽⁵⁾ كذا قالَ أيضًا. وقالَ ابنُ الجُنَيْدِ: قلتُ ليحيى بنَ معِين: بلغنا موتُ محمدَ بنِ معاويةَ النيسابوريِّ، فقالَ: "الحمدُ لله الَّذي أماتَه، فإنَّه كانَ يكذبُ على رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-، قالَ إبراهيمُ بنُ الجُنَيْدِ: يعني يكذبُ من غيرِ تعمدٍ، وكانَ رجلًا صالحًا وجاورَ، وما زالَ بمكةَ حتَّى ماتَ"⁽⁶⁾، وقالَ إبراهيمُ بنُ يَعْقُوبَ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ، وسُئِلَ عن محمدَ بنِ معاويةَ أبو عليِّ النيسابوريِّ، فقالَ: "هو كذَّاب"⁽⁷⁾، وقالَ أبو بكرُ الأثرَم: "سمعتُ أبا عبدِ الله أحمدَ بنَ حنبلٍ، وذكرَه، فقالَ: "رأيتُ أحاديثَه أحاديثَ موضوعة"⁽⁸⁾، وقالَ سلمةُ بنُ شبيب: "سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ، عنه فقالَ: نَعَمَ الرجلُ يحيى ابنُ يحيى"⁽⁹⁾، وذكرَ البخاريُّ أنَّه: "روى أحاديثَ لا يُتَابَعُ عليها"⁽¹⁰⁾، وروى عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ، عن أبي زرعةَ: سألهُ عن محمدِ بنِ معاويةَ نزيلِ مكةَ، فقالَ: "كانَ شيخًا صالحًا، إلا أنَّه كلَّمَا لُقِّنَ يُلقِّن، وكلَّمَا قيلَ أنَّ هذا من حديثك، حَدَّثَ به، يجيئه الرجلُ، فيقولُ: هذا من حديثِ مُعلَى الرازيِّ، وكننتَ أنتَ معَه فيُحدِّثُ بها على التَّوهم. ثمَّ علَّقَ عبدُ الرحمنِ: "وتركَ أبو زرعةَ

(1) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (4/2)، ترجمة 4.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (103/8).

(3) ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير - السفر الثاني (541/1).

(4) محمد عثمان، مرجع سبق ذكره (342/2)، 692.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (440/4)، ترجمة 1628.

(6) محمد عثمان، مرجع سبق ذكره (330-331/2)، 603.

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (144/4)، ترجمة 1709.

(8) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(9) البغدادي، مرجع سبق ذكره (442/4).

(10) البخاري، التاريخ الكبير (246/1).

الرواية عنه، ولم يقرأ علينا حديثه⁽¹⁾، أمّا أبو حاتم فذهب لمثل قول البخاريّ فيه لكنّه أضاف أنّها: "أحاديثٌ منكراً فتغيّر حاله عند أهل الحديث"⁽²⁾، والنسائيّ حكم بأنّه: "ليس بثقة، متروكٌ الحديث"⁽³⁾.

ويقول ابنُ حبان: "روى عنه العراقيون، كان ممّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه، فاستحقّ الترك، إلّا عند الاعتبار فيما وافق الثقات، لأنّه كان صاحبَ حفظٍ، وإتقانٍ، قبل أن يظهر منه ما ظهر"⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: "يكذب"⁽⁵⁾، وقال ابنُ حجر: "متروكٌ مع معرفته لأنّه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابنُ معين الكذب، مات سنة تسعٍ وعشرين ومائتين"⁽⁶⁾.

-خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متهمٌ بالكذب، وكان يلقن فيتلقن، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه. ولم يختلف فيه قول عبد الرحمن وأبيه، وأبي زُرعة.

المطلب الثاني: قوله في الراوي "ضعيف الحديث":

وفي لغة العرب: "ضعف": الضعْفُ والضُعْفُ خلافُ القُوّة. وقيل: الضعْفُ بالضمّ في الجسد، والضُعْفُ بالفتح في الرأْي والعقل، وقيل: هما معاً جائزان في كل وجه... وقد ضعّف يَضْعُفُ ضَعْفًا وضُعْفًا وضَعَفًا، فهو ضَعِيفٌ والجمع ضُعَفَاء وضَعْفَى وضِعَافٌ وضَعَفَةٌ وضَعَافَى⁽⁷⁾. وهي من المصطلحات التي يكثر نقادُ الحديث من استخدامها، وهي من ألفاظِ

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (104/8).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (ص: 219)، ترجمة 566.

(4) ابن حبان، المجروحين (315/2)، ترجمة 999.

(5) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص: 344-245)، ترجمة 471.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 507)، ترجمة 6310.

(7) ابن منظور، لسان العرب (ص: 2587).

المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم⁽¹⁾، فقال: "وإذا قالوا "ضعيف الحديث" فهو دون الثاني لا يُطرح حديثه، بل يُعتبر به⁽²⁾، والثانية هي قولهم "ليس بقوي"⁽³⁾.

فقولهم "ضعيف الحديث" هو جرح لا ريب، لكن الضعف كما هو معلوم متفاوت، بين ضعف يسير يُعتبر بحديث أصحابه كما أشار ابن أبي حاتم، وآخر أشد، خرج أصحابه حين قال ابن أبي حاتم: "يُعتبر به"، فهؤلاء يُطرح حديثهم، ولا يصلح حتى للاعتبار⁽⁴⁾. قال الدكتور عبد الله الجديع: "قولهم: "ضعيف"، أو "ضعيف الحديث"⁽⁵⁾ هي صيغة جرح بلا تردد، لكن هل هي مفسرة أو مُجملة؟ التحقيق: أنها مُجملة، فإذا عارضها تعديلٌ مُعتبر لم يُعتد بها حتى يُبين وجهها⁽⁶⁾. ثم إن التضعيف بها قد يردُّ به الضعف اليسير، كثقة، أو صدوق إذا قورن بمن هو فوقه قيل فيه: "ضعيف الحديث". وقد تُطلق على الراوي ويرادُّ بها أنه دون من يُحتج بحديثه،

(1) وكذا فإنها من ألفاظ مراتب جرح ابن حجر الثالثة كما في "التقريب"؛ إذ يقول: "الثالثة: من لم يوجد فيه توثيقٌ لمُعتبر، ووجدَ فيه إطلاقُ الضعف، ولو لم يُفسر، وإليه الإشارة بلفظ "ضعيف". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 74).

(2) والاعتبار بحديث الراوي معناه: "البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة - لاشعار هذه الصيغ بصلاحيه المُتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها". عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص: 112). وقد شرح الإمام ابن الصلاح معنى الاعتبار بأمثلة، فليُنظر: علوم الحديث (ص: 82).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(4) ولعلَّ ممَّا يؤكد ذلك ما شرحه ابن الصلاح في "علوم الحديث" (ص: 34)، في حديثه عن الضعف في الحديث الذي يزول إذا ما أتى من وجوهٍ آخر فقال: "ليس كلَّ ضعفٍ في الحديث يزولُ بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعفٌ يُزيله ذلك؛ بأن يكونَ ضعفه ناشئاً من ضعفٍ حفظ زاويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر عرفنا أنه ممَّا قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كانَ ضعفه من حيث الإرسال زالَ بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمامٌ حافظ، إذ فيه ضعفٌ قليل، يزولُ بروايته، من وجهٍ آخر. ومن ذلك ضعفٌ لا يزولُ بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذًا. وهذه جملة تفصيلها تُدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك".

(5) وقال ابن الصلاح: "إن قولهم 'فلان فيه أو في حديثه ضعف'، هو في الجرح أقلُّ من قولهم: 'فلان ضعيف الحديث'. ابن الصلاح، علوم الحديث (ص: 127).

(6) واعتراض عليه؛ فجاء في حاشية "لسان المحدثين" (20/4): "هذا الإطلاق فيه نظر؛ ثم إن اعتبار مراتب التقاد وأحوالهم يكون في كثيرٍ من الأحيان أولى من اعتبار الإجمال والتفسير في أحكامهم".

لسوء حفظه مثلاً، ولكن يُعتبر به⁽¹⁾. قال أبو حاتم الرازي في "عبيد بن واقد أبي عبّاد القيسي": "ضعيف الحديث، يكتب حديثه"⁽²⁾. وقال الدارقطني في "قأبوس بن أبي ظبيان": "ضعيف، ولكن لا يُترك"⁽³⁾. وقد تطلق على المجروح الشديد الضعف الذي لا يكاد يكتب حديثه، كقول أبي حاتم الرازي في "حمزة بن نجيح أبي عمار": "ضعيف الحديث"، فقال ابنه: يكتب حديثه؟ قال: "زحفاً"⁽⁴⁾. وعلى شديد الضعف الذي يبلغ حديثه الترك، وإن كان غير مُتهم، كقول عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن أبي قتادة الحراني، قلت: ضعيف الحديث؟ قال: "نعم، لا يحدث عنه"، ولم يقرأ علينا حديثه⁽⁵⁾. وقال علي بن المديني في "الوليد بن محمد المؤقري": "ضعيف، ليس بشيء، وكان قد روى عن الزهري، ولا نروي عنه شيئاً"⁽⁶⁾. وقال أبو حاتم الرازي في "روح بن مسافر أبي بشر": "ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه"⁽⁷⁾. ومن هذا استعمال يحيى بن معين لها؛ حيث قال: "وإذا قلت لك: هو ضعيف" فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه"⁽⁸⁾. ومن هذا قولهم: "ضعيف جداً"، وهي دالة بلفظها على معناها⁽⁹⁾. كما تُطلق أي "ضعيف" - على

(1) وهذا هو الأصل في استعمالها، كما هو بيّن في كلام ابن أبي حاتم حين ذكرها في مراتبه.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/6)، ترجمة 18.

(3) البرقاني، سؤالاته الدارقطني (ص: 121)، سؤال 419.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (210/3)، ترجمة 950، وقال الشيخ اليماني تعليقاً على قول أبي حاتم: "زحفاً": "يريد أن من أراد أن يتكلف الكتابة عنه فلا بأس كالذي يمشي زحفاً، ووقع في "التهذيب" "رضاً"، وهو تحريف. وقد استعمل أبو حاتم هذه الكلمة في غير موضع. وينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (34/3).

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (192/5).

(6) محمد بن أبي شيبة، سؤالاته لعلي بن المديني (ص: 123)، سؤال 151.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (496/3). واعترض على الدكتور الجديع؛ فقال في حاشية "لسان المحدثين" (20/4): "في هذا التمثيل نظر، فهذا يُشبه أن لا يكون إطلاقاً لكلمة "ضعيف"، فإن أبا حاتم قرن الكلمة بما يُفسرها أو يبيّن معناها".

(8) ولابن معين اصطلاح خاص في قوله: "ضعيف"، فيريد بها جرح الراوي جرحاً شديداً. ينظر: يحيى ابن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف (117/1)، محمد سلامة، لسان المحدثين (25/4).

(9) واعترض عليه أيضاً؛ فجاء في حاشية "لسان المحدثين" (20/4): "هذا ليس من ذلك". ولعله يريد أن فرقاً بين قولهم "ضعيف"، وقولهم "ضعيف جداً". فالثانية جرح شديد لا يعتبر بحديث أصحابها، فهي من الألفاظ الدالة على كون الراوي متروكاً. ينظر: محمد سلامة، مرجع سبق ذكره (27/4).

الراوي المتهم بالكذب، فإذا وجدت ذلك فلا تقل: هو جرحٌ يسير. ويطلبُ تعيين مرتبة ذلك الضعف بالنظر في القرائن. ومن هذا قولُ ابنِ عديّ في "كامله" في كثيرٍ من الرواة: "هو في جملة الضعفاء"، فربما قالها فيمن يُعتبرُ به، وربما قالها في متروك⁽¹⁾. أمّا الرواة الذين وصفهم ابنُ أبي حاتم بـ "ضعيف الحديث" فهم:

الراوي الأول: "أشعث بن سوار، الأثرم⁽²⁾، مولى ثقيف. ويُقالُ له: أشعث الساجي⁽³⁾، والتأبوتي⁽⁴⁾، والنَّجَّار، والأفرق، والنَّقَّاش⁽⁵⁾⁽⁶⁾. روى عن: الشعبي، ونافع، والحسن. روى عنه: الثوري، وشعبة⁽⁷⁾."

يُعدُّ في الكوفيين، سمعتُ أبي وأبا زُرعة يقولان ذلك⁽⁸⁾. وفي مسألة في "علل الحديث"، يقولُ أبو حاتم فيها: "وأشعثُ هو أشعثُ، قال أبو محمد: يعني أنه ضعيف الحديث، وهو أشعثُ بن سوار⁽⁹⁾".

- أقوال النقاد في الراوي:

ونقلَ ابنُ أبي حاتم أنَّ يحيى بن سَعِيدٍ، وعبدَ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي لا يحدثان عن أشعثِ ابنِ سوار، وقالَ عمرو بن عليّ: "ورأيتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي يخطُّ على حديثه⁽¹⁰⁾"، وعند

(1) الجديع، تحرير علوم الحديث (607/1-609).

(2) الأثرم: "بفتح الألف، وسكونِ التاءِ المثلثة، وفتحِ الراءِ وفي آخرها الميم، هذه النسبة لمن كانت سِنُهُ مُتَفَتَّةً". ابن الأثير، اللباب (28/1)، وجاءَ عند: السمعاني، الأنساب (83/1): "سنة مفتتة".

(3) قالَ ابنُ سعد في "الطبقات الكبير" (478/8): "كانَ يُعالِجُ الخشبَ".

(4) التأبوتي: "بالألفِ والباءِ المُوحدة، والواوِ بينَ التَّائينِ ثالثُ الحروفِ، وأولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى عملِ التأبوت". السمعاني، مرجع سبق ذكره (440/1).

(5) النَّقَّاش: "بفتحِ النَّونِ، والقافِ المشددة، وفي آخرها الشينُ المُعجمة. هذه النسبة والحرفَةُ لِمَنْ يَنْقُشُ السَّقوفَ والحيطانَ". السمعاني، مرجع سبق ذكره (517/5).

(6) "وهو أشعثُ النَّاصِ، وهو قاضي الأهواز". الذهبي، سير أعلام النبلاء (276/6).

(7) وهذا مثالٌ بيِّنٌ لروايةِ شعبة عن أناسٍ ضعفاء.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (271/2)، ترجمة 978.

(9) ابن أبي حاتم، علل الحديث (156/2).

(10) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

العجلي: "كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: أشعث بن سوار أقوى من مجالد بن سعيد⁽¹⁾."

قال العجلي: "والناس لا يتابعونه على هذا، كان مجالد أرفع من أشعث بن سوار"⁽²⁾. وقد جرحه، وقال بضعفه عدّة من الأئمة أيضاً منهم: ابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والعجلي، وزاد: "يكتب حديثه"⁽⁶⁾، ومرة قال: "لا بأس به، وليس بالقوي"⁽⁷⁾، وابن خراش، وقال: "هو أضعف الأشاعثة"⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، وابن شاهين⁽¹⁰⁾، وأبو زرعة⁽¹¹⁾، وابن حبان وصفه: "بفاحش الخطأ، كثير الوهم"⁽¹²⁾. وتركه الدارقطني، ومرة قال: "يُعتبر به، وهو أضعفهم - يعني من اثنين آخرين سماهما -، ثم أضاف: "روى عنه

(1) "مجالد بن سعيد الهمداني الكوفي. وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول: حديث مجالد عند الأحداث يحيى ابن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد، وهشيم، وهؤلاء القديماء. قال أبو محمد: يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره، وقال ابن معين: لا يُحتج بحديثه". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (361/8)، ترجمة 1653.

(2) العجلي، معرفة النقات (264/2-265)، وتعقبه مغطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (234/2)، فقال: "وفيه نظر؛ لما ذكره البخاري في "تاريخه الأوسط": قال سفيان: أشعث أثبت من مجالد". قلت: كذا قد قال البخاري في "الأوسط" (391/3).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبير (478/8)، ترجمة 3417.

(4) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (358/1)، ترجمة 3230.

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (415/1)، مسألة 887.

(6) العجلي، معرفة النقات (233/1).

(7) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (234/2).

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء (276/6).

(9) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 56)، ترجمة 60.

(10) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 569)، ترجمة 59.

(11) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (272/2).

(12) ابن حبان، المجروحين (193/1)، ترجمة 103.

شعبةً حديثاً واحداً⁽¹⁾، وابنُ حجر⁽²⁾، وابنُ العِماد⁽³⁾، والألباني، وزاد: "ولا يحتجُّ به لا سيَّما عندَ المخالفة⁽⁴⁾، والحويني، كلَّهم على ضعفه، وقال الأخيرُ مرَّةً: "ليس بالقوي"، ومرَّةً: "فيه مقال"، وأخرى: "لین الحديث، مع صدقه"⁽⁵⁾، "وثوقِّي سنةً ستَّ وثلاثين ومائة"⁽⁶⁾.

وقد عدَّله بعضُ من سبقَ ذكرُ تجريحهم له كابنِ معين فقالَ فيه مرَّةً: "ثقة"، وأخرى قال: "أشعثُ بن سوار أحبُّ إليَّ من إسماعيل بن مسلم"⁽⁷⁾، وذكره ابنُ شاهين، ونقلَ عن عثمانِ ابن أبي شيبَةَ سؤاله عنهُ، فقال: "ثقةٌ صدوق، قيل: هو حجة؟ قال: أمَّا حجةٌ فلا، وقال: أشعثُ ابن سوار، وأشعثُ بن عبد الملكِ ثقتان"⁽⁸⁾، وجاءَ ابنُ عدي في "الكامل" بأحاديثَ له عن شيوخه ثم أتبعَ ذلكَ بقوله: "ولهُ غيرُ ما ذكرتُ رواياتٍ عن مشايخه، وفي بعضٍ ما ذكرتهُ يُخالِفونه، وفي الجملة يُكتبُ حديثه، وأشعثُ بنُ عبد الملكِ خيرٌ منه ... وقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وشعبة، وشريك، ولم أجدُ لأشعثَ فيما يرويه متناً منكراً، إنَّما في الأحابيين يخلطُ في الإسنادِ ويُخالف"⁽⁹⁾، وجعلهُ فيمنَ تكلمَ فيه وهو موثَّق، وقال: "حسن الحديث"⁽¹⁰⁾، وفي "الكاشف": "صدوق"⁽¹¹⁾، وقالَ في "السير": "كَانَ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ، عَلَى لِينٍ فِيهِ"⁽¹²⁾، وهو ممَّن روى له مسلمٌ في صحيحه متابعهً، ومقرؤناً⁽¹³⁾، ونقلَ مُغلطاي عن الصَّريفيّ أن ابنَ جِبَّانَ روى له

(1) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص:155)، ترجمة 115، و البرقاني، سؤالاته للدارقطني (ص:56)، ترجمة 44. وفيه: "وقلتُ له: أشعثُ عن الحسن، فقال: هم ثلاثةٌ يحدثونَ جميعاً عن الحسن، أحدهم الحُمزانيُّ المنسوبُ إلى حُمزان مولى عثمان، بصريٌّ، وهو أشعثُ بنُ عبد الملكِ أبو هانئ، ثقة. وأشعثُ بن عبد الله الحُدائيُّ، بصريٌّ أيضاً يروي عن أنس والحسن يُعتبرُ به. ثم ذكرَ الثالثَ أشعثُ بنُ سوار، وقالَ مقالته.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:113)، ترجمة 524.

(3) ابن العِماد، شذرات الذهب (2/210).

(4) الألباني، إرواء الغليل (1/27)، (7/146).

(5) ينظر: الوكيل، نثر النبأ بمعجم الرجال الذين ترجم لهم الشيخ الحويني (1/221)، ترجمة 405.

(6) الصَّفدي، الوافي بالوفيات (9/163).

(7) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (1/189)، ترجمة 1249، (1/430)، ترجمة 4203.

(8) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص36)، ترجمة 70.

(9) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (2/44-45)، ترجمة 198.

(10) الذهبي، ذكرُ أسماء من تكلمَ فيه وهو موثَّق (ص:48)، ترجمة 41.

(11) الذهبي، الكاشف (1/86)، ترجمة 443.

(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء (6/275)، ترجمة 120.

(13) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (1/353)، مسلم، الصحيح (ص 712)، حديث 3596.

في "صحيحه"⁽¹⁾، ونقل مغلطاي أيضاً قال: "ذكره ابن حبان في جملة الثقات، فيما ذكره الصريفي ومن خطه نقلت. ثم علق: والذي رأيت أبا حاتم ابن حبان ذكره في كتاب "المجروحين"⁽²⁾. وقد قال فيه البخاري: صدوق إلا أنه يغلط"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ضعيفٌ لفحش خطئه، وكثرة وهمه، على قول الأكثر، -وروى له الإمام مسلم متابعاً-، وقد عدله قليلون، واتفق ابن أبي حاتم، وأبوه على ضعفه، لما قال الأخير: "أشعث هو أشعث، وفسر ابنه ذلك بتضعيفه!".

الراوي الثاني: "عبد العزيز بن عمران: وهو ابن أبي ثابت الزهري المدني أبو ثابت، وعمران هو ابن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وعمه محمد ابن عبد العزيز القاضي. سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: روى عن: عبد الله بن زيد ابن أسلم، ومحمد بن صالح بن دينار، ورفاعة بن يحيى، وعبد العزيز بن بلال بن عبد الله ابن أنيس، وإبراهيم بن حويصة. روى عنه: يعقوب بن محمد الزهري، وإبراهيم بن المنذر"⁽⁴⁾.

وقال ابن أبي حاتم بضعفه في الحديث، وعدم الاعتماد على روايته في ترجمة: "جهم البلوي، من رواية عبد العزيز بن عمران، عن جهم بن مطيع، عن علي بن جهم، عن أبيه، جهم البلوي. وعبد العزيز بن عمران ضعيف الحديث لا يعتمد على روايته"⁽⁵⁾.

(1) قلت: والصواب أن الذي روى له ابن حبان هو أشعث بن عبد الملك، لا ابن سوار، وكذا قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على "الصحيح"، وحسين سليم أسد في تعليقه على "موارد الظمان". ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (235/2)، ترجمة 560. وابن حبان، الصحيح (100/6)، حديث 2330، والهيثمي، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان (43/2).

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (235/2). وهو كما قال مغلطاي، والذي ذكره ابن حبان في "الثقات" إنما هو ابنه عبد الله. ينظر: ابن حبان، الثقات (330/8).

(3) الترمذي، العلل الكبير (ص: 390).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (390/5-391)، ترجمة 1817.

(5) ابن أبي حاتم، المرجع السابق (521/2)، ترجمة 2163، وقال ابن أبي حاتم في ترجمة رقم 2170: "جهم ابن مطيع. روى عن: علي ابن جهم البلوي، من رواية عبد العزيز بن عمران، وعبد العزيز ضعيف الحديث لا يعتمد على روايته". وقد نقل ابن حجر في "الإصابة" (624/1)، قول ابن أبي حاتم فيه، وجعله لأبيه، والصواب أن القول لابن أبي حاتم، لا لأبيه، وسيأتي قول الأخير.

وذكر ذلك أيضاً في ترجمة: "عبد الله بن الحارث بن أبي ضرار: أخو جويرية بنت الحارث، زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو ممن أصابه السني يوم بني المصطلق. روى عنه: ابن ابنه مظفر بن موسى بن عبد الله بن الحارث، من رواية عبد العزيز ابن عمران الذي يُضعف حديثه"⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الدارمي: "قلت ليحيى بن معين: ابن أبي ثابت، عبد العزيز بن عمران، من ولد عبد الرحمن بن عوف، ما حاله؟ فقال: ليس بثقة، وإنما كان صاحب شعر"⁽²⁾، وقال معاوية ابن صالح عن ابن معين قال: "ابن أبي ثابت الأعرج، صاحب نسب، لم يكن من أصحاب الحديث"⁽³⁾. وقال علي بن الحسين بن حبان: "وجدت في كتاب أخي بخط يده قال أبو زكريا: ابن أبي ثابت الأعرج المدني قد رأيتُه هاهنا ببغداد، كان يشتتم الناس، ويطعن في أحسابهم، ليس حديثه بشيء، اسمه عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز"⁽⁴⁾، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، عن شيخ من أهل المدينة يُقال له: عبد العزيز بن عمران. قال: "ما كتبت عنه شيئاً"⁽⁵⁾، وقال البخاري: "لا يُكتب حديثه، مُنكر الحديث"⁽⁶⁾.

وقال عبد الرحمن: "كان في كتابنا عن أبي زرعة أحاديث لمحمد بن إسماعيل الجعفي، عن عبد العزيز بن عمران، فامتنع أبو زرعة من قراءته، وترك الرواية عنه"⁽⁷⁾، وسأل عبد الرحمن أباه أبا حاتم عنه فأجاب: "متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً. فسأل ابن أبي حاتم: يُكتب حديثه؟ قال: على الاعتبار"⁽⁸⁾، وذكره النسائي⁽⁹⁾،

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (30/5)، ترجمة 134.

(2) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (238/2)، ترجمة 607.

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (201/12-202).

(4) المرجع السابق (ص: 202).

(5) أحمد، العِلل ومعرفة الرجال (297/2)، ترجمة 5321.

(6) البخاري، التاريخ الكبير (29/6)، ترجمة 1585. وقال فيه البخاري: "وأخوه محمد بن عبد العزيز القاضي، بينما قال ابن أبي حاتم: "عنه محمد بن عبد العزيز القاضي"، وهو الصواب؛ إذ اسمه عبد العزيز ابن عمران بن عبد العزيز. وكذا قال المعلمي في حاشية "التاريخ الكبير".

(7) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (390/5-391)، ترجمة 1817.

(8) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(9) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 168)، ترجمة 414.

والدارقطني⁽¹⁾، وابنُ الجوزي⁽²⁾ في "الضعفاء والمتروكين"، وقال الأول: "متروك الحديث"، وقال الثاني لكن في "العلل": "ضعيف الحديث"⁽³⁾، وقال في "السّنن": "ليس بالقوي"، ومرةً قال: "ضعيف"⁽⁴⁾، وقال العقيلي: "حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به"⁽⁵⁾، وقال ابنُ حبان: "يروي عن المدنيّين، روى عنه العراقيون، وأهلُ بلده، ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما أكثر مما لا يشبه حديث الأثبات لم يستحقّ الدخولَ في جملة الثقات، فكان الغالبُ عليه الشعرُ والأدبُ دون العلم"⁽⁶⁾، وقال أحمد بن الحسن بن الفضل السكوني: سمعتُ محمدَ بن يحيى النيسابوري يقول: عليّ بدنةٌ إن حدثتُ عن عبد العزيز بن عمران حديثاً. ورأيتُه يضعفه جداً"⁽⁷⁾، وقال الخطيبُ البغدادي: "من أهل مدينة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قدم بغداد واتصل بيحيى بن خالد البرمكي⁽⁸⁾، وأقام بها مدةً ثم رجع إلى المدينة، وكان ذا سرو⁽⁹⁾، ومروءة، وبرّ، وإفضال"⁽¹⁰⁾، وذكره الذهبي في "ديوان الضعفاء" وقال: "مُجمَعٌ على ضعفه". وقال في "تاريخ الإسلام": "انفقوا على تضعيفه"⁽¹¹⁾، وقال ابنُ حجر: "متروك، احتقرت كتبه فحدث من حفظه، فاشتدَّ غلظُه، وكان عارفاً بالأنساب، مات سنة سبعٍ وتسعين ومائة"⁽¹²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متروك الحديث، قد اتفق على ضعفه كما قال الذهبي، وقد اجتمع عبد الرحمن، وأبوه، وأبو زرعة على القول بتركه.

(1) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص: 277)، ترجمة 349.

(2) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (2/111)، ترجمة 1957.

(3) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (1/220).

(4) الدارقطني، السنن (1/43)، و(5/204).

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (3/13)، ترجمة 969.

(6) ابن حبان، كتاب المجروحين (2/122)، ترجمة 740.

(7) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (12/202).

(8) "يحيى بن خالد البرمكي: أبو الفضل وزير هارون الرشيد". ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (6/219).

(9) "السرو: المروءة والشرف، سرو يسرو سراوة، وسرواً أي: صار سرياً". ابن منظور، لسان العرب

(ص: 2001).

(10) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (12/200)، ترجمة 5556.

(11) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 253)، ترجمة 2568، تاريخ الإسلام (4/1158)، ترجمة 183.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 358)، ترجمة 4114.

الراوي الثالث: "محمد بن عبد الله بن مهاجر⁽¹⁾. الشُّعَيْثِيُّ⁽²⁾ العُقَيْلِيُّ، أبو عبد الله دمشقي⁽³⁾. روى عن: الحارث بن بَدَل، وله صحبة، وعن مكحول، وأبيه، وزُفَر بن وِثِمَة، والمتوكِّل ابن اللَّيْث، وخالد بن عبد الله بن الحسين. روى عنه: صدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، ووكيع، ومعاذ بن معاذ، وعمر بن علي بن مُقَدَّم، ويزيد بن هارون، والمُقَرِّي. سمعتُ أبي يقول ذلك"⁽⁴⁾.

وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" في ترجمة "الحارث بن بَدَل النَّصْرِيُّ روى عن: عمرو بن سُفْيَان، عن رجلٍ من قومه شهد النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يوم حُنين. روى عنه: محمد بن عبد الله بن مهاجر الشُّعَيْثِيُّ. سمعتُ أبي يقول ذلك. حدثنا عبد الرَّحْمَنِ، قال سألتُ أبي عنه فقال: هو مجهولٌ لا أدري من هو؟. قال أبو محمد: روى معاذ بنُ معاذ العنبري، عن الشُّعَيْثِيِّ، عن الحارث بن بَدَل، قال: شهدت النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يوم حُنين. وروى بكر بن بَكَّار، عن الشُّعَيْثِيِّ هذا الحديث، روى مرةً عن الحارث بن سُليمان بن بَدَل، قال: شهدت النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. ومرةً عن عبد الله بن الحارث بن بَدَل، قال: شهدت النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وهذا من تخليط بكر بن بَكَّار فإنه سيئ الحفظ ضعيف الحديث، ومن تخليط الشُّعَيْثِيِّ فإنه ضعيف الحديث"⁽⁵⁾.

(1) جاء عند: الخزرجي، خلاصة تذهيب تذهيب الكمال (ص: 346): "ابن أبي المهاجر"، ونسبه فيه أيضاً:

"النَّصْرِيُّ"، بضادٍ معجمة. وإنما هو "النَّصْرِيُّ" بصادٍ مهملة، كذا نسبه غير واحدٍ ممن ترجمه.

(2) الشُّعَيْثِيُّ: "بضمِّ الشينِ المُعْجَمَةِ، وفتحِ العينِ المُهْمَلَةِ، وسكونِ الياءِ المنقوطةِ بنقطتينِ من تحتها، وفي آخرها الناءُ المُثَلَّثَةُ. هذه النسبةُ إلى "شُعَيْث"، وهو بطنٌ من بَلْعَنَبَر - يعني بَيِّ العنبر - بن عمرو بن

تَمِيم، نزلوا البصرة". السمعاني، الأنساب (436/3).

(3) "هو من أهلها، وكان ممن قدم بغدادَ وحدثَ بها". ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (378/3).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (304/7)، ترجمة 1654.

(5) المرجع السابق (70/3)، ترجمة 318.

- أقوال النقاد في الراوي:

وثقه ابن معين، كما سمعه ابن مخرز يقول⁽¹⁾، وكذا دُحيم⁽²⁾، والغلابي المفضل بن غسان⁽³⁾، وابن حبان⁽⁴⁾، وذهب النسائي أن: "ليس به بأس"⁽⁵⁾، وجعله ابن حجر: "صدوقاً"⁽⁶⁾، وسكت عنه البخاري في "التاريخ"⁽⁷⁾، بينما رأى أبو حاتم أنه: "ضعيف الحديث ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به"⁽⁸⁾، وفي "المراسيل": قال عبد الرحمن: "سألت أبي عن محمد بن عبد الله الشُعَيْثِي، وما حكى عنه شجاع بن أبي نصر⁽⁹⁾، أنه لقي أربعة من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: لقيت الحارث بن بَدَل، فقال: لم يدرك من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أحداً"⁽¹⁰⁾، وقال عبد الله بن أحمد: حدثني محمد بن حاتم⁽¹¹⁾، قال: أخبرنا أبو نعيم شجاع ابن أبي نصر، قال: قلت لمحمد بن عبد الله، الشُعَيْثِي⁽¹²⁾: متى لقيت الحارث بن بَدَل؟ قال: في زمن عبد الملك بن مروان، قلت: وابن كَم أنت يومئذ؟ قال: ابن عشرين سنة، قلت: وابن كَم كان الحارث بن بَدَل يومئذ؟ قال: ابن ثمانين، قلت: فكَم لقيت من أصحاب رسول الله -صلى

(1) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (35/2)، 393، وسمع الدوري ابن معين يقول: "هو من بغداد". ينظر: (513/1)، 5161.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (305/7).

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (378/3).

(4) ابن حبان، الثقات (407/7).

(5) المزي، تهذيب الكمال (561/25).

(6) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 490)، ترجمة 6050. وفيه مات سنة بضع وخمسين ومائة.

(7) البخاري، التاريخ الكبير (132/1)، ترجمة 398.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (304/7).

(9) "شجاع بن أبي نصر المقرئ أبو نعيم الخراساني. ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وسكت عنه، بينما قال ابن حجر: "صدوق". ينظر: المرجع السابق (379/4)، ترجمة 1657، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 264)، ترجمة 2749.

(10) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 182).

(11) "محمد بن حاتم بن سليمان الرَّمِي المؤدب. قال عنه أبو حاتم: بغدادي صدوق". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (238/7)، ترجمة 1304.

(12) جاءت في "المطبوع" من "العلل" لأحمد "اليشكري"، وهو خطأ بيّن، وليس في الرواة محمد بن عبد الله اليشكري!.

الله عليه وسلم-؟ قال: "أربعة"⁽¹⁾، قال أبو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيّ: وسألتُ أبا سفيانَ النَّصْرِيّ، عبّيد الله ابن سنان⁽²⁾، قلتُ: أيّ سنة ماتَ محمّدُ بن عبدِ الله الشَّعْبِيّ النَّصْرِيّ؟ قالَ لي: قد رأيتُهُ، وجالستُهُ، ماتَ بعدَ سنةٍ أربعٍ وخمسينَ ومائةٍ ببسير⁽³⁾، وفي "المعرفة والتاريخ": "... وسألتُ عبدَ الرحمنِ بن إبراهيمَ عن موتِ محمّدِ بن عبدِ الله الشَّعْبِيّ، فقال: كان قديماً، وبقي وروى عنه الأوزاعيّ"⁽⁴⁾، وقالَ الشيخُ الألبانيّ: "صدوق"⁽⁵⁾.

خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

لعلّ أقرب الأقوال فيه أن يكون صدوقاً، خالف في تضعيفه عبدُ الرحمن وأبوه.

الراوي الرابع: "سعيد بن سلام العطار، أبو الحسن بصريّ، الأعمور. روى عن: الثوريّ، ومصعب بن ثابت، وعمر بن سعيد بن أبي حسين، وثور بن يزيد. روى عنه: عبد الله ابن عاصم الحمانيّ، وسمع منه أبي، سمعتُ أبي يقولُ ذلك"⁽⁶⁾. وقال ابنُ أبي حاتم في ترجمة: "عمير بن وهب: روى عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- أنه: "بسَطَ له رِداءه"، وقال: "الخالُ والد"⁽⁷⁾. فيما رواه سعيدُ بن سلام العطار، عن محمّد بن أبان عنه، وسعيد بن سلام ضعيفُ الحديث"⁽⁸⁾.

(1) أحمد، العِلل ومعرفة الرجال (235/3)، مسألة 5031.

(2) "عبّيد الله بن سنان أبو سفيان النَّصْرِيّ، عمّ أبي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيّ". ابن عساكر، تاريخ دمشق (468/37)، ترجمة 4451.

(3) أبو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيّ، التاريخ (ص:370)، 1296.

(4) البسوي، المعرفة والتاريخ (141/1-142).

(5) الألباني، إرواء الغليل (292/7).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (31/4)، ترجمة 131.

(7) روى الحديث الخرائطيّ في "مكارم الأخلاق"، بابُ ذكرِ حسنِ المجالسةِ وواجبِ حقّها (1684/2)، حديث 282، من طريقِ سعيدِ بن سلام العطار، عن هشام بن الغاز، عن محمّد بن عمير بن وهب، خال النبيّ -صلى الله عليه وسلم-. وإسنادُ الحديثِ ضعيفٌ بسببِ سعيدِ بن سلام. وينظر: الكلامُ على الحديثِ وتخرجه مفصلاً في تحقيق الدكتور عبد الله الحميريّ لـ "مكارم الأخلاق"، وكذا سلسلة الشيخ الألبانيّ "الضعيفة" (1224/12)، حديث 7126.

(8) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (378/6)، ترجمة 2069.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن نُمَيْرٍ: "كذَّاب"⁽¹⁾، وقال عبدُ الله ابنُ الإمامِ أحمدَ: قالَ لي أبي: "اضربْ على حديثِ سَعِيدِ بنِ سَلَّامٍ"⁽²⁾، وقالَ البخاريُّ إنَّه: "يُذَكِّرُ بوضعِ الحديثِ عن سفيانَ، وهشامَ بنِ سَعْدٍ"⁽³⁾، وأخرى قالَ: "منكُرُ الحديثِ"⁽⁴⁾، وترجمه مُسلمُ فقالَ: "عن سفيانَ الثوريِّ، يتكلَّمونَ فيه"⁽⁵⁾، وقالَ العجليُّ: "بصريٌّ لا بأسَ به"⁽⁶⁾، وقالَ أبو داودَ: "ضعيفٌ"⁽⁷⁾، بيئماً ذهبَ أبو حاتمٍ لما ذهبَ إليه البخاريُّ فقالَ: "منكُرُ الحديثِ جدًّا"⁽⁸⁾، وقالَ إبراهيمُ الحربيُّ: "غيرُه أوثقُ منه"⁽⁹⁾، وعدَّه النسائيُّ: "ضعيفاً، متروكُ الحديثِ"⁽¹⁰⁾، وعندَ ابنِ حبانَ: "روى عنهُ العراقيُّونَ، مُنكرُ الحديثِ، ينفردُ عن الأتباتِ بما لا أصلَ له"⁽¹¹⁾، وذكره الدارقطنيُّ في "الضعفاءِ والمتروكينَ"⁽¹²⁾، وساقَ له ابنُ عدي عدةَ أحاديثٍ ثمَّ قالَ: "وله غيرُ ما ذكرتُ أحاديثَ ينفردُ بها عمَّن يروي عنهم، ويتبينُ على حديثه وروايته الضَّعفُ"⁽¹³⁾، وحكى الخطيبُ أنَّ "في حديثه نكرةً"⁽¹⁴⁾، وذكره الذهبيُّ في "ديوان الضعفاء"، وقالَ في "الميزانِ": "من منكراته: عن ثور، عن خالد بن معدان، عن مُعَاذِ حديثُ:

-
- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (32/4). وعند: أحمد، العليِّ ومعرفة الرجال (361/3) قالَ فيه ابنُ نُمَيْرٍ "كذَّابٌ مرتين.
- (2) أحمد، المرجع السابق (361/3)، ترجمة 5585.
- (3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (461/4).
- (4) المرجع السابق.
- (5) مسلم، الكنى والأسماء (225/1)، ترجمة 734.
- (6) العجلي، معرفة الثقات (401/1)، وعند برهان الدِّينِ سبطِ ابنِ العجمي في "الكشف الحثيث" (ص: 124)، نقلَ قولَ العجليِّ ثمَّ قالَ: "ولم أَره في ثقاتِ العجليِّ". وكذلك قالَ محققُ "الكشفِ" صبحي السامرائي: "وأنا لم أَره في نسختي من ترتيبِ ثقاتِ العجليِّ للهيتمي". فقلتُ: قد رأيتُه في ترتيبِ ثقاتِ العجليِّ للهيتمي" (401/1)، ترجمة 599.
- (7) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الأجرى له (362/1)، ترجمة 649.
- (8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (32/4).
- (9) ابن حجر، لسان الميزان (55/4)، ترجمة 3428.
- (10) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكون (ص: 127)، ترجمة 284.
- (11) ابن حبان، كتاب المجروحين (404/1)، ترجمة 391.
- (12) الدارقطني، الضَّعفاء والمتروكون (ص: 235)، ترجمة 269.
- (13) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (462/4).
- (14) البغدادي، تلخيص المُتَشابه في الرِّسْم (633/2).

"استعينوا على إنجاز الحوائج بالكتمان، فإن كل ذي نعمة محسود"⁽¹⁾، وقد علق العقيلي على هذا الحديث قائلاً: "لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به"⁽²⁾، وقد أورده سبط ابن العجمي في "الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متروك، وقد كُذِّبَ وأتَّهَمَ بالوضع، انفرد العجلي وحده بالقول إنه "لا بأس به"، في حين جرحه جمع، واجتمع قول عبد الرحمن وأبيه على تضعيفه.

الراوي الخامس: "سعيد بن عبد الجبار الحمصي"⁽⁴⁾ أبو عثيم الزبيدي. روى عن: حريز، وصفوان بن عمرو، وأبي بكر بن عبد الله بن أبي مزيم. روى عنه: هشام بن عبيد الله، ويحيى بن المغيرة الرازي"⁽⁵⁾.

وجاء القول بتضعيفه في ترجمة: "عدي بن عبد الرحمن، والد الهيثم بن عدي الطائي. روى عن: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعن سعيد الطاحي، ويقال: سعيد هذا هو ابن يزيد أبو مسلمة. روى عنه: عبد الوارث بن سعيد، وكيع بن الجراح، سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: روى أبو روح الربيع بن روح، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن عدي ابن عبد الرحمن الطائي، عن داود بن أبي هند بنسخة"⁽⁶⁾. حدثنا عبد الرحمن قال: فسألت أبي عن الزبيدي هذا من هو؟ فقال: هو سعيد بن عبد الجبار الزبيدي، قال

(1) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 159)، ترجمة 1616، ميزان الاعتدال (141/2)، ترجمة 3195، والحديث رواه أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" (215/5)، وقال: "غريب من حديث خالد، نقره به عنه ثور. وابن الجوزي في "الموضوعات" (166/2)، وقال: "هذا حديث لا يصح، والمتهم به سعيد بن سلام".

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (108/2)، ترجمة 580.

(3) سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث (ص: 124)، ترجمة 309.

(4) قال غير واحد إنه هو سعيد بن عبد الجبار -كذا غير منسوب-، وهو أيضاً سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وغير آخرون، ينظر: شكوكاني، اللحام، معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الشيخ الألباني (137/2-138).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (43/4)، ترجمة 186.

(6) زاد ابن حبان لفظة: "مستقيمة".

أبو محمّد: سَعِيدُ ابْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ هَذَا هُوَ الَّذِي قَدِمَ الرَّيِّ ضَعِيفٌ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ أَبُو شَيْبَةَ قَوِيٌّ⁽¹⁾»⁽²⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

"كَانَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ يُكْذِبُهُ"⁽³⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "سَأَلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْحِمَاصِيِّ فَضَجَعَ"⁽⁴⁾ فِيهِ"⁽⁵⁾، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "أَبُو عَثْمَانَ الشَّامِيُّ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَلَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ، كَانَ: حَدَّثَنَا بِشَيْءٍ وَأَنْكَرْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَجَدَدَ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَنَا بِهِ"⁽⁶⁾، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "قَالَ أَبُو الْيَمَانِ: أَبُو عَثِيمٍ صَاحِبُنَا خَرَجَ إِلَى الْعِرَاقِ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ"⁽⁷⁾، قَالَ الْمَرْوُذِيُّ: قُلْتُ لَهُ -يَعْنِي لِابْنِ حَنْبَلٍ-: "سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ مَكِّيٌّ؟ قَالَ: لَا، هَذَا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ⁽⁸⁾ عَنْهُ بِحَدِيثَيْنِ، وَقَدْ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمَا. قُلْتُ: وَإِيشَ حَالُهُ؟ قَالَ: حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ مَنَاقِيرٍ"⁽⁹⁾، وَقَالَ مُسْلِمٌ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽¹⁰⁾، وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: "لَيْسَ بِقَوِيٍّ، مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "عَامَّةُ حَدِيثِهِ الَّذِي يَرَوِيهِ عَنِ الضَّعْفَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّا لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ"⁽¹²⁾.

(1) وسعيد بن عبد الجبار أبو شيبَةَ هذا الذي قال فيه ابن أبي حاتم: "قوي"، لم أجد له ترجمة!

(2) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (3/7)، ترجمة 10.

(3) البخاري، التاريخ الكبير (495/3)، الضعفاء الصغير (ص: 67)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (44/4).

(4) "التضجيع في الأمر: التقصير فيه. وضجع في أمره واضجع وأضجع: وهن والضجوع: الضعيف الرأي". ابن منظور، لسان العرب (ص: 2554).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (44/4).

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (2/110).

(7) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (44/4).

(8) أبو بدر: شجاع بن الوليد بن قيس السكوني: وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، بينما قال أبوحاتم: هو لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (378/4)، ترجمة 1654.

(9) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المرّوذّي وغيره (ص: 97)، سؤال 148.

(10) مسلم، الكنى والأسماء (548/1)، ترجمة 2206.

(11) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (44/4).

(12) ابن عدي، الكامل (437/4).

وترجمه النسائي⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾، وابن الجوزي⁽³⁾ في "الضعفاء والمتروكين"، وقال الأول: "ليس بثقة"، وفي موضع: "ضعيف"⁽⁴⁾، وقال الذهبي في "الكاشف": "واه"⁽⁵⁾، وقال أبو زرعة العراقي في "ذيل الكاشف"⁽⁶⁾، وابن حجر في "التقريب"⁽⁷⁾: "ضعيف"، وشذَّ ابن حبان حين ذكره في "الثقات"⁽⁸⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متروك الحديث، جرَّحه جلُّ النقاد بألفاظٍ شديدة، وعامة ما يرويه مما لا يتابع عليه، ولم يحكم عليه أبو حاتم بشيء، إلا أنه نقل قول أبي اليمان أنه خرج إلى العراق في طلب الحديث. الراوي السادس: قال ابن أبي حاتم في "العِلل": "إبراهيم بن عثمان، أبو شيبَةَ. قال ابن أبي حاتم: قال أبي: إبراهيم بن عثمان هو: أبو شيبَةَ جدُّ أبي بكر بن أبي شيبَةَ. قال أبو محمَّد: جدُّ أبي بكر بن أبي شيبَةَ ضعيف الحديث"⁽⁹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ولا يكاد يوجد له بين النقاد مُعدَّل، وهم ما بين مُضعَّف، وتارك له، ومكذَّب كما الإمام شعبة، بل نقل الذهبي الإجماع على ضعفه⁽¹⁰⁾، وعند ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل":

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 52)، ترجمة 266.

(2) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (157/2)، ترجمة 271

(3) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (321/1).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (53/4).

(5) الذهبي، الكاشف (439 / 1)، ترجمة 1915.

(6) العراقي، ذيل الكاشف (ص: 119)، ترجمة 529. وقال العراقي في ترجمته أيضاً: "فانت الذهبي وهو من شرطه فاستدركته!". قلت: بل قد ترجمه الذهبي في "الكاشف"، لم يُقْتَه، لكن لعله لم يكن في نسخة العراقي من "الكاشف" - والله أعلم -.

(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 238)، ترجمة 2343.

(8) ابن حبان، الثقات (365/6).

(9) ابن أبي حاتم، علل الحديث (108/6)، وأبو شيبَةَ هذا، مشهورٌ بأبي شيبَةَ الكبير، ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 92)، ترجمة 215.

(10) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 18)، ترجمة 211.

"عن عبيد الله بن معاذ أن أباه قال: "كُتِبْتُ إلى شعبةَ أسأله عن أبي شيبَةَ، قاضي واسط⁽¹⁾، قالَ فكتبَ إليَّ: "لا تكتبَنَّ عنه شيئاً، ومَرَّقُ كِتَابِي"⁽²⁾، وفي رواية الخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ: "لا تروِ عنه فإِنَّهُ رَجُلٌ مَذْمُومٌ. وإذا قرأتَ كِتَابِي فَمَرِّقْهُ"⁽³⁾، وكذَّبَهُ شعبةٌ لحديثِ رواه، قالَ أحمدُ: حدَّثَنَا أُمِيَّةُ بِنْتُ خَالِدٍ، قلتُ لشعبةَ: إنَّ أبا شيبَةَ حدَّثَنَا عن الحكمِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى قالَ: شهدَ صِفِّينَ من أهلِ بدرٍ سبعونَ، فقالَ: كذبَ والله، لقد ذكرتُ الحكمَ في بيتهِ فما وجدنا

(1) "ووليَّ قضاءها في خلافةِ أبي جعفرِ المنصورِ لثلاثةِ وعشرينَ سنةً". ينظر: ابن حبان، المجروحين (100/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (133/1)، وفيه أنَّ الإمامَ شعبةَ روى عنه - مع أنَّه معروفٌ بأنَّه لا يروي إلا عن ثقة-، وروايته عنه عندَ ابنِ أبي شيبَةَ في "المُصنَّف" (484/11)، ح 22981، كتاب القضاء والأفضية، باب في الشُّفَعَة على رؤوسِ الرجال. ولعلَّه روى عنه قبلَ أن يَسْتَبِينَ ضعفه، ثمَّ لَمَّا تَبَيَّنَ حاله، وعلمَ أمره، تركه، ونهى عن الروايةِ عنه. كذا قالَ الدكتور عبد العزيز اللحيان في بحث "الشيوخِ الذين روى عنهم شعبةٌ وضعفهم الإمامُ أحمد". وقالَ محققُ "مُصنَّفِ ابنِ أبي شيبَةَ" د. محمد عوامة، في تعليقه على الحديث: "عن أبي شيبَةَ" هذا ذكره الذهبي في "المقتنى" (3095)، وهو غيرُ أبي شيبَةَ جد المصنَّف؟!، وإن كانَ شعبةَ يروي عنه أيضاً مع أنَّه جرَّحه بشدَّة. قلتُ: والذي ذكره الذهبي في "المقتنى" (30/1)، (3095)، قال: "أبو شيبَةَ، عن عيسى ابن الحارث، وعنه شعبة. وقال في (3082): إبراهيم بن عثمان العَبَسِيُّ القَاضِي"، قد يكونُ بعدَ ذلكَ كلُّهُ أنَّ ابنَ أبي شيبَةَ الَّذِي يروي له أبو بكر في "المُصنَّف" ليس هو إبراهيم بن عثمان صاحب الترجمة كما قال صاحب "الشيوخِ الذين روى عنهم شعبة وضعفهم الإمامُ أحمد"، بل هو آخرُ كما قالَ المحققُ "للمُصنَّف"، وإلا إن كانَ هو فعلاً فهو جدُّ المصنَّفِ أبي بكر بن أبي شيبَةَ لا كما ذهبَ المحقق، -والله أعلم-، وقد حاولتُ جَهْدِي أن أستطيعَ الجزمَ بذلكَ إن كانَ أبو شيبَةَ الَّذِي روى عنه شعبةَ في "مُصنَّفِ ابنِ أبي شيبَةَ" هو صاحبُ الترجمةِ هذه أم غيره، فلم أستطعُ الاهتداء، خصوصاً أنَّ الحديثَ الَّذِي رواه عنه أبو بكر في "المُصنَّف" لم يروه عنه أيضاً سوى البيهقي في "الكبرى"، ولم يأتِ أحدٌ على ذكرِ ما إذا كانَ هو أبو شيبَةَ إبراهيم بن عثمان أم غيره؟! فلم أستطعُ التَّرجيحَ بينَ كلامِ صاحبِ البحثِ الَّذِي قالَ بأنَّ روايةَ شعبةَ عن أبي شيبَةَ صاحبِ الترجمةِ موجودة في "مُصنَّفِ ابنِ أبي شيبَةَ"، وبينَ كلامِ د. محمد عوامة في تعليقه على "المُصنَّف" بأنَّه ليس هو، فالَّذِي وجدته في "المقتنى" للذهبي في المكانِ الَّذِي عزا له د. عوامة هو أبو شيبَةَ آخر. -والله أعلم-.

(3) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (24/7).

شهدَ صَفِيْنٌ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ غَيْرَ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ⁽¹⁾.

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (287/1)، حديث 462، أقول: وقد وهم المحقق د. وصي الله عباس فيه لما جعل أبا شيبَةَ في هذا الحديث هو أبو شيبَةَ عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي الأنصاري - وهو ضعيف - "تهذيب التهذيب" (136/6)، و"تقريبه" (ص: 336)، ترجمة 3799 مع أن هذا الذي سماه لم يُذكر في كتب التراجم أنه قد روى عن الحكم، ولا أن شعبة قد روى عنه، وكيف وأن كل الذين ترجموا لإبراهيم بن عثمان أبو شيبَةَ ساقوا الحديث له، وتكلموا فيه الكلام؟!، وأخرج الحديث العقيلي في "الضعفاء الكبير" (59/1)، وابن عدي في "الكامل" (389/1)، والخطيب البغدادي في "تاريخ مدينة السلام" (24/7)، كلهم جميعًا من طريق أبي شيبَةَ عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، بلفظه. ويتضح من تعقيب شعبة سبب تكذيبه لأبي شيبَةَ، وهو روايته أن سبعين من البدريين قد شهدوا صفين، والإمام شعبة يفتي، ويقول إنَّ أحدًا منهم لم يشهدها، سوى خزيمة بن ثابت، وتعقبه الذهبي في الميزان (47/1) مستغربًا قوله، فقال: "سبحان الله، أما شهدها عليٌّ أما شهدها عمار؟!، قلت: وهذا أمرٌ كثر فيه الخلافُ واتسع، فمن مقلِّ لعدد الذين حضروا صفين من أهل بدر، ومن مهوِّلٍ لعددهم، لكن يبقى الثابت تاريخياً أنَّ عددًا من أهل بدر قد شهد الواقعة الشهيرة بين عليٍّ، ومعاوية وفريقهما من أهل الشام والعراق، -رضي الله عنهم وعن صحابة رسول الله أجمعين-، ومنهم: خزيمة بن ثابت، كما قال شعبة، وعليٌّ ذاته، وعمارٌ كما تعقب الذهبي. وكذا منهم أبو الهيثم بن التيهان، وقد كان شعبة ينكرُ شهوده أيضًا: قال أحمد: وَحَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: كَانَ شُعْبَةُ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ أَبُو الْهَيْثَمِ ابْنُ النَّيَّهَانِ شَهِدَ صَفِيْنًا. المنتخب من علل الخلال (226/1). وقال ابن كثير: "وقد قيل إنه شهدها من أهل بدر سهل بن حنيف، وكذا أبو أيوب الأنصاري، قاله شيخنا العلامة ابن تيمية في كتاب "الرد على الرافضة" - وروى ابن بطّة بإسناده عن بكير بن الأشج أنه قال: أما إنَّ رجالًا من أهل بدرٍ لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم. ابن كثير، البداية والنهاية (421/10)، ابن بطّة، الإبانة الكبرى (596/2). قال عبد الله بن أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (182/3)، حديث 4788: "حدثني أبي، قال حدثنا إسماعيل، قال حدثنا أيوب، عن محمد بن سيرين، قال: "هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عشرة آلاف فما خف فيها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين!". وقد نقل هذا الحديث ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية" (237-236/6)، وقال: "وهذا الإسناد من أصح الأسانيد على وجه الأرض. ومحمد بن سيرين من أروع الناس في منطقته، ومراسيلهم من أصح المراسيل". - قلت: والأمر كما وصف شيخنا، فإسناد الحديث صحيح، ورجاله كلهم ثقات حفاظ أثبات. - ثم تابع فنقل قول شعبة -موضع الخلاف-، وقال: "هذا النفى يدل على قلة من حضرها، وقد قيل: إنه حضرها سهل بن حنيف، وأبو أيوب. وكلام ابن سيرين مقاربٌ فما يكاد يذكر مائة واحد. قلت: فالحاصل من هذا كله أن أناسًا من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- البدريين، قد حضروا معركة صفين، منهم: خزيمة بن ثابت، وأبو الهيثم بن التيهان، وعلي، وعمار، وسهل بن حنيف، وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنهم وعن صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجمعين. وإنما كان مراد الإمام شعبة من النفى هو تقليل العدد لا نفيه بالمطلق، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، إذا المعلوم أن عددًا ليس بالقليل كان اعتزل الفتنة، وما شهد معاركها -والله أعلم-.

وقال ابنُ المُبارك: "ارم به"⁽¹⁾، وروى عنه وهبُ بن زَمْعَةَ: "أنَّهُ تركَ حديثَ أبي شيبَةَ الواسِطِي"⁽²⁾، وقالَ يحيى: "ليسَ بثقة"⁽³⁾، وفي مرّةٍ: "ضعيف"⁽⁴⁾، وفي سؤالاتِ المرُودي عن الإمامِ أحمدَ سُئلَ عنه: "فضعّفه"⁽⁵⁾.

وعن أبي طالب أنَّ أحمدَ قالَ: "منكُرُ الحديثِ، قريبٌ من الحسن بن عمارة، والحسن بن عمارة مَتْرُوكُ الحديث"⁽⁶⁾، وقالَ أيضاً: "كانَ أبو شيبَةَ قد وَقَعَ على الحكمِ عن مِقْسَمٍ، وضعّفه جدًّا"⁽⁷⁾، وقالَ البخاريُّ: "سكّنوا عنه، هو وجدّه عثمان وعبد الله ابني محمدِ بن أبي شيبَةَ"⁽⁸⁾، ورأى الجوزجانيُّ أَنَّهُ: "ساقِط"⁽⁹⁾، وقالَ أبو زرعة، وأبو حاتم: "ضعيف"، وزادَ الثاني: "سكّنوا عنه، وتركوا حديثه"⁽¹⁰⁾، وكقولهما ذكرَ صالحُ بنُ محمدٍ وزادَ: "رَوَى عَنِ الحَكَمِ"⁽¹¹⁾

(1) العقيلي، الضعفاء الكبير (59/1)، ترجمة 54.

(2) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (390/1).

(3) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (267/2)، سؤال 949.

(4) العقيلي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(5) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ص:119)، سؤال 199.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (115/2).

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (59/1)، وساق له ابنُ عدي في ترجمته في "الكامل" بعضاً من تلك الأحاديث. وتقدّم ذكرُ الحكم، وأمّا مِقْسَمٍ فهو: "بكسر أوله بن بُجْرَةَ، بضمّ الموحدة، وسكون الجيم، ويُقال نُجْدَة، بفتح النون وبِدال، أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث، ويُقال له مولى ابنِ عباسٍ للزومه له، صدوقٌ وكان يُرسل، من الرابعة مات سنة إحدى ومائة، وما له في البخاريّ سوى حديثٍ واحد". تقريب التهذيب (ص: 92)، ترجمة 215.

(8) البخاري، الضعفاء الصّغير (ص:17)، ترجمة 5.

(9) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص:64)، ترجمة 68.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (115/2).

(11) وهو "الحكمُ بن عُتيبة، بالمتنّاة ثم الموحدة مصغراً، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إلا أَنَّهُ ربما دلّس، من الخامسة مات سنة ثلاث عشرة، أو بعدها وله نيّفٌ وستون". كذا ذكره ابنُ حجرٍ في "تقريبه" (ص: 175)، ترجمة 1453. قلتُ: وهو خالُ إبراهيم بن عثمان أبي شيبَةَ، جاءَ عندَ الخطيبِ في "تاريخ مدينة السلام بغداد" (23/7): "أخبرنا محمدُ بن أحمد بن رزق، قال: أخبرنا عثمانُ بن أحمدَ الدقاق، قال: حدّثنا حنبلُ ابن إسحاق، قال: حدّثنا سليمانُ بن أبي شَيْخٍ، قال: حدّثنا صلّةُ بن سليمان، قال: سمعتُ شعبَةَ يقولُ لمحمدِ بن أبي شيبَةَ: أبوكَ يحدثُ عن الحكم؟ قال: نعم. قال: فأنا رأيتهُ عندَ الحكم وهو غلامٌ في أذنيه قرطٌ أو شنف، فقلتُ للحكم: من هذا؟ قال: ابنُ أختِ لي، ولما ترجمَ المزيُّ لإبراهيم بن عثمان في "تهذيب الكمال" (147/2) قال: "ابنُ أختِ الحَكَمِ بنُ عُتيبة"، وذكرَ الحكمَ في الذبّين روى عنهم إبراهيم

أَحَادِيثٌ مَنَاقِيرَ، لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ"⁽¹⁾، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "مُنْكَرُ الْحَدِيثِ"⁽²⁾، وَالنَّسَائِيُّ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽³⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "الْمَجْرُوحِينَ"، وَقَالَ: "رَوَى عَنْهُ: إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبَانَ، كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنِ الْحَكَمِ جَاءَ بِأَشْيَاءَ مُعْضَلَةٍ، وَكَانَ مَمَّنْ كَثُرَ وَهْمُهُ وَفَحُشَ خَطْوُهُ حَتَّى خَرَجَ عَنِ حَدِّ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَتَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ"⁽⁴⁾، وَمِثْلَ قَوْلِ النَّسَائِيِّ ذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ⁽⁵⁾، وَقَدْ أَوْرَدَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي "الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ"⁽⁶⁾، وَمِثْلَهُمُ الذَّهَبِيُّ فِي "الْكَاشِفِ" إِلَّا أَنَّهُ أَضَافَ: "وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَكَانَ كَاتِبَهُ مَا قَضَى عَلَى النَّاسِ فِي زَمَانِهِ أَعْدَلَ مِنْهُ"⁽⁷⁾. وَابْنُ عَدِيٍّ، بَعْدَ أَنْ سَاقَ لَهُ جُمْلَةً مِنْ أَحَادِيثِهِ قَالَ: "وَلَأَبِي شَيْبَةَ أَحَادِيثُ غَيْرُ صَالِحَةٍ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ عَنِ الْحَكَمِ وَعَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عَلَى مَا بَيَّنَّنَاهُ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ نُسِبَ إِلَى الضَّعْفِ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَيَّةَ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ"⁽⁸⁾.

وَقَالَ: "خَالَهُ"، وَمِثْلَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "الْكَاشِفِ" (218/1)، وَغَيْرِهِمْ. وَهَذَا بِخِلَافِ مَنْ قَالَ بِكَوْنِهِ زَوْجَ أُمِّهِ، فَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ" بِسَنَدِهِ (389/1) عَنْ عَمْرٍو بْنِ خَالِدِ الْحَرَانِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَثْمَانَ يَقُولُ: مَا سَمِعْتُ مِنَ الْحَكَمِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالَ: وَكَانَ الْحَكَمُ زَوْجَ أُمِّهِ. وَقَدْ وَهَمَ مُحَقِّقُ "ضَعْفَاءِ الْبَخَارِيِّ الصَّغِيرِ"، مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ زَايِدٌ مَرْتَيْنِ (ص: 17) حَاشِيَةً (5): مَرَّةً لَمَّا صَحَّفَ اسْمَهُ إِلَى الْحَكَمِ بْنِ عُبَيْتَةَ، وَمَرَّةً لَمَّا جَعَلَهُ زَوْجَ أُمِّهِ. وَمِثْلَهُ تَمَامًا فَعَلَ مُحَقِّقُ "الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ" لِلنَّسَائِيِّ، بُورَانَ الضَّنَاوِيِّ، وَكَمَالَ الْحَوْتِ (ص: 42)، حَاشِيَةً 11. وَالْعَجِيبُ أَنَّ الذَّهَبِيَّ فِي "الْمِيزَانِ" (47/1) تَرْجَمَةَ 145، جَعَلَهُ زَوْجَ أُمِّهِ، مَعَ أَنَّهُ فِي "الْكَاشِفِ" عَلَى مَا ذَكَرْتُ. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ خَالَهُ لَا زَوْجَ أُمِّهِ كَمَا حَقَّقْنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

(1) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (24/7).

(2) الترمذي، الجامع الكبير (334/2)، عقب حديث 1026.

(3) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 42)، ترجمة 11.

(4) ابن حبان، المجروحين (101/1).

(5) ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين (41/1)، ترجمة 86.

(6) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص: 99)، ترجمة 7.

(7) الذهبي، الكاشف (219 / 1).

(8) ابن عدي، الكامل (392/1)، وترجمة ابن أبي حية فيه أيضًا (ص: 385)، ترجمة 70. وقد وقع غلط في نقل كلام ابن عدي هذا في "تهذيب الكمال" (147/2)، فنقل فيه أن ابن عدي قال: "له أحاديثٌ صالحةٌ...، والذي قاله ابن عدي كما تقدم أن له أحاديثٌ غيرُ صالحةٍ وقد ساق له عددًا منها، ولعلَّ المزيَّ اعتمدَ نسخةً مغايرةً من "الكامل" لابن عدي - والله أعلم -، وهذا ما رجَّحه د. بشار معروف في تعليقه على "تهذيب الكمال". وإلا فكما قال د. معروف فالإمامُ المزيُّ دقيقٌ في النقلِ في الأغلبِ الأعم. وقد تبع المزيُّ الإمامَ ابنَ حجرٍ في "تهذيبه التهذيب" أيضًا (145/1).

وقال ابن حجر: "متروك الحديث، مات سنة تسع وستين ومائة"⁽¹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متروك الحديث، ضعفه جلُّ النقاد، وتركه بعضهم، وقد اجتمع قول أبي محمد، وأبيه، وأبي زرعة على تضعيفه.

المطلب الثالث: قوله في الراوي "ليس بالقوي" / "ليس بقوي":

وكلا اللفظين هُما من ألفاظ التجريح والتضعيف، وإن تفاوتتا، فيصح أن نقول "ليس بالقوي" أعلى، والأدنى منها "ليس بقوي"، وإن اجتمعا في الضعف، ولكن فرق ما بينهما، فقولهم "ليس بالقوي": "إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة"⁽²⁾، كأنهم أرادوا أنه قوي في الجملة، لكنه ليس بدرجة كاملة، وهي عبارة تليين، وجرح غير مفسر. "فكل ما دخل عليه الألف واللام - أي مثل ليس بالقوي - كان أهون وأخف في الجرح، وإن كان الجميع في الأصل ألفاظ تليين وتجريح، وأحيانا ترد لنفي الكمال"⁽³⁾. فقال الحافظ الذهبي في "الموقظة": "وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتج به". وهذا النسائي قد قال في عده: "ليس بالقوي"، ويخرج لهم في كتابه. قال: "قولنا: ليس بالقوي" ليس بجرح مُفسد⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 75)، ترجمة 215.

(2) المعلمي، التكميل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (442/1).

(3) مصطفى إسماعيل، شفاء الغليل (ص: 484).

(4) لكن قال الدكتور قاسم علي سعد في "مباحث في علم الجرح والتعديل" (ص: 71): "والنسائي قد قال في جماعة: 'ليس بالقوي'، وقال فيهم في موضع آخر: 'ليس به بأس'، أو 'ثقة'؛ مما يدل على اختلاف مذهبه فيها عن مذهب الجمهور". وقد ساق الدكتور بعض الأمثلة. ثم قال (ص: 72): "ولم ينفرد النسائي وأبو حاتم بالأمر المذكور، بل شاركهما غيرهما من الأئمة فيه، قال ابن القطان في 'بيان الوهم والإيهام' (252/1): بكر ابن بكار فقال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب، فإيهما إنما يعينان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون".

(5) الذهبي، الموقظة (ص: 82). وقال الذهبي أيضا (ص: 83): "وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: 'ليس بالقوي'، يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثابت، والبخاري قد يطلق على الشيخ: 'ليس بالقوي'، ويريد أنه: 'ضعيف'. لكن الشيخ عبد الله السعد قال: 'من قال فيه أبو حاتم: 'ليس بالقوي' الأصل فيها أنها على بابها، أن الراوي لا يُحتج به". محمد سلامة، لسان المحدثين (360/4).

أما "ليس بقوي": فإنها تنفي القوة مطلقاً، وإن لم تثبت الضعف مُطلقاً⁽¹⁾. وهي تساوي عند الجمهور "ليس بذاك"، وهما أخفُّ من لفظة "ضعيف"⁽²⁾، وهي من المرتبة الثانية في الجرح عند ابن أبي حاتم، فقال: "وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كُتَبَةِ حديثه إلا أنه دونه"، والأولى عنده هي قولهم في الرجل لِين الحديث، فقال فيه: يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً⁽³⁾.

المقصدُ الأول: قوله "ليس بالقوي":

ولم أجد ابنَ أبي حاتم قد قالها سوى في راوٍ واحد في كتابه "علل الحديث"، ولست أستطيعُ جزءاً إذا ما كان راوٍ واحداً يكفي للخروج بنتيجة دقيقة في بيان هذا المصطلح عند ابن أبي حاتم، لكن الذي يبدو لي بعد دراسة الراوي الذي قيلت فيه، أنها لفظة جرح شديد عند ابن أبي حاتم للراوي، يصل صاحبها إلى أن يكون متروك الحديث، حتى أنها تخرج به عن حد كتابة حديثه والاعتبار به، مع كونه موصوفاً بعبادة وورع، ودين. -والله أعلم-.

قال أبو محمَّد في "علل الحديث": "وعباد ليس بالقوي"⁽⁴⁾.

وقد ترجمه في "الجرح والتعديل" فقال: "عباد بن كثير البصري الثَّقفي. سكن مكة، كان متعبداً، روى عن: مالك بن دينار، وأبي الزناد، وأيوب السخّتياني، والجريري. روى عنه: زهير ابن معاوية، وأبو رجاء الهروي عبد الله بن واقد، والفريابي. سمعتُ أبي يقول ذلك"⁽⁵⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وقد تكلم فيه وجرّحه عددٌ ليس بالقليل من الأئمة، منهم: شعبه، ونقل عنه عبد الله ابن المبارك أنه قد انتهى إليه فقال: "هذا عباد بن كثير، فاحذروه"، والثوري سفيان فنقل عنه ابن المبارك أيضاً أنه قال له: "إن عباد بن كثير من تعرف حاله. وإذا حدث جاء بأمرٍ عظيم، فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: "بلى". قال عبد الله: "فكنت إذا كنت في مجلسٍ ذكر

(1) المعلمي، التتكيل (442/1).

(2) قاسم سعد، مباحث في علم الجرح والتعديل (ص:72).

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث (169/5).

(5) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (84/6)، ترجمة 433.

فيه عبّادٌ أثبتت عليه في دينه، وأقولُ لا تأخذوا عنه⁽¹⁾، وابنُ معينٍ ضعّفه في غير ما موضع، فتارةً نقلَ عنه الدوريُّ أنّه: "ضعيفُ الحديثِ ليس بشيء" ⁽²⁾، ومرةً: "ليس بشيء" ⁽³⁾، ومرةً ينقلُ عنه يقول: "عبّاد بن ميسرة المنقري، وعبّاد بن راشد، وعبّاد بن كثير، وعبّاد بن منصور، كلّهم ليس حديثهم بالقوي، ولكنّه يُكتب" ⁽⁴⁾، وثالثةً أنّه قال: "هو ضعيف" ⁽⁵⁾، وأخرى "في حديثه ضعف" ⁽⁶⁾، وكذا نقلَ الدارميُّ عن ابنِ معينٍ أنّه ذكره، وقال: "الذي يكون بمكة، ليس بشيء في الحديث، وكان رجلاً صالحاً" ⁽⁷⁾، ومثلها ابنُ مُحَرَّرٍ فسمعه يقولُ فيه: "ليس حديثه بشيء" ⁽⁸⁾، وكذا ابنُ الدورقيّ أنّه قد ضعّفه، وابنُ أبي مريم سمعه يقول: "لا يُكتب حديثه" ⁽⁹⁾، وأحمدُ فقال أبو طالب عنه: "عبّاد بن كثير أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة، وأبي شيبَةَ إبراهيم بن عثمان؛ روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة، وكان صالحاً. قلتُ: فكيف كان يروي ما لم يسمع؟ قال: "البلاء والغفلة" ⁽¹⁰⁾، والمروزي سأل عنه أحمدُ فقال: "ليس هو بذلك، قلتُ -أي المروزي-: "كان فيه شيء من القدر؟ قال: "لا"، إلا أنّ حديثه ليس بذلك" ⁽¹¹⁾، والبخاريُّ في "تاريخه الكبير" ⁽¹²⁾، و"الضعفاء الصغير" ⁽¹³⁾، قال: "تركوه"، والجوزجانيُّ في "أحوال الرجال" عن

(1) مسلم، مقدمة الصحيح (ص:18)، وقال الإمام مسلم أيضاً: "وحدثنا عمرو بن علي، أبو حفص، قال: سمعتُ يحيى بن سعيد، قال: سألتُ سفيانَ الثوريَّ، وشعبةً، ومالكاً، وابنَ عُيينَةَ عن الرجلِ لا يكونُ ثبّتا في الحديثِ، فيأْتيني الرجلُ يسألني عنه، قالوا: أخبرُ عنه أنه ليس بثبّت".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (84/6).

(3) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (362/1)، ترجمة 3297.

(4) المرجع السابق (367/1)، 3369.

(5) المرجع السابق (375/1)، 3493.

(6) المرجع السابق (440/1)، 4319.

(7) المرجع السابق (229/2)، ترجمة 496.

(8) المرجع السابق (6/2)، 26.

(9) ابن عدي، الكامل (538/5)، 1165.

(10) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة . وجاءت عبارة "الكامل": "ثنا ابن أبي عصمة، ثنا أبو طالب، سمعتُ أحمدَ ابنَ حنبلٍ يقول: عبّاد بن كثير أسوأهم حالاً قلتُ: كان له هوى؟، قال: لا ولكن روى أحاديث كذب .. ثمّ بمثل عبارة ابن أبي حاتم عنه.

(11) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي (ص:107)، سؤال 172.

(12) البخاري، التاريخ الكبير (6/43)، ترجمة 1642.

(13) البخاري، الضعفاء الصغير (ص:79)، ترجمة 227.

سليمان التيمي كان يقول: "لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم، حسبك عنه بحديث النهي"⁽¹⁾، وأبو زرعة حين سأل عنه عبد الرحمن، قال: "يكتب حديثه؟" قال: "لا"، ثم قال: "كان شيخاً صالحاً، وكان لا يضبط الحديث، ثم أضاف عبد الرحمن: "وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن عباد بن كثير، فقال: "اضربوا عليه، ولم يحدثنا به"⁽²⁾،

(1) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص: 106)، ترجمة 136. وقال الإمام ابن حجر في "التهذيب" (101/5): "وحديث النهي الذي أشار إليه الجوزجاني هو الذي ذكر ابن عدي أنه مقدار ثلاثمائة حديث، وصدق ابن عدي، قد رأيتها وكأنه لم يترك متناً صحيحاً ولا سقيماً فيه نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن كذا إلا وساقه على ذلك الإسناد الذي ركبته، وهو حديثي عثمان الأعرج، حديثي يونس عن الحسن البصري، قال: حدثني سبعة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وأبو هريرة، ومعل بن يسار، وعمران بن حصين. فساق الحديث عنهم، واقتضى في زعمه أن الحسن سمع من هؤلاء؛ نعم سمع من معل وعمران، واختلف في سماعه من أبي هريرة". قلت: وقد قال ابن عدي ما نقله ابن حجر فعلاً، غير أنه لم يذكر يونس بين عثمان الأعرج، والحسن، فقال: "عثمان الأعرج، عن الحسن؟"، وقد ساق عدداً من أحاديث المناهي هذه. ينظر: ابن عدي، الكامل (539/8). وقد استدرك ابن حجر - في الموضع ذاته من "التهذيب" - على ابن حبان جعله بعضاً من أحاديث عباد بن كثير، من أحاديث عباد بن راشد فقال: "وساق ابن حبان بعضه يعني بعض حديث ابن كثير - في ترجمة عباد بن راشد، عن الحسن، وزعم أن ابن قتيبة أخبره به عن صفوان ابن صالح، عن ضمرة بن ربيعة، عنه وما أظنه إلا وهم في ذلك، أو بعض من تقدمه - والله أعلم. قلت: وقد فعل ذلك ابن حبان في "المجروحين" في ترجمة عباد بن راشد رقم 783، (153/2). وقال الدارقطني في "تعليقاته على المجروحين لابن حبان" (ص197): "قال ابن حبان: "وروى - يعني عباد بن كثير - عن الحسن، قال: "حدثني سبعة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منهم: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وأبو هريرة، وعمران بن حصين، ومعل بن يسار، وضمرة بن جندب، وجابر بن عبد الله. أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تهي عن الحجامة يوم السبت، ويوم الأربعاء، وقال: "من فعل ذلك فأصابه بياض، لا يلوم إلا نفسه". حدثناه ابن قتيبة، ثنا صفوان بن صالح الدمشقي، نا ضمرة بن ربيعة، عن عباد بن راشد، عن الحسن. قال أبو الحسن: قول أبي حاتم أن ضمرة روى هذا الحديث، عن عباد بن راشد، عن الحسن، وهم.

إنما رواه ضمرة، عن عباد بن كثير الفلسطيني، عن عثمان الأعرج، عن الحسن. انتهى كلامه. فقلت: ولعل إمامنا الدارقطني إنما عنى أن الذي رواه عن الحسن عباد بن كثير البصري، لا الفلسطيني، فإنهما ليسا بواحد كما سبق بيّنا - والله أعلم. وقد نقل مغلطاي كلام ابن حبان في ترجمة عباد بن راشد التيمي البصري، ولم يتعقبه! ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (166/7).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (84/6).

وسأل عنه عبدُ الرحمنِ أباه فقال: "كانَ يسكنُ مكةَ، ضعيفُ الحديثِ، وفي حديثه عن الثقاتِ إنكارٌ"⁽¹⁾، وفي "المراسيلِ" أنه لم يُدرك عمرو بنَ شعيبٍ"⁽²⁾، ويعقوبُ بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" قالَ: "بصريُّ الأصلِ نزلَ مكةَ، ويذكرُ بزهدٍ وتقشفٍ وعبادةٍ، وحديثُه ليسَ بشيءٍ، روى عنه عبدُ الله بن رجاءِ المكيُّ المُزنيُّ -وهو ثقةٌ- عن أزور بن رجاءِ، عن التيميِّ، وهو ضعيفٌ"⁽³⁾، والساجي قالَ: "صدوقٌ من أهلِ الزهدِ، كثيرُ الوهمِ، منكرُ الحديثِ، لا يحفظُ"⁽⁴⁾، والنسائيُّ قالَ في "الضعفاءِ والمتروكينِ": "مُتروكُ الحديثِ"⁽⁵⁾، وابنُ حبانٍ ذكره في "المجروحين" وعقبَ: "أصلُه من البصرةِ، سكنَ مكةَ وليسَ هذا بعبادٍ بن كثيرِ الرمليِّ"⁽⁶⁾، وابنُ عددي ذكره في "الكاملِ"، وساقَ له عدةَ أحاديثٍ منكراً"⁽⁷⁾، والدارقطنيُّ أوردَه في "الضعفاءِ والمتروكينِ"⁽⁸⁾، وثانيةً في "السننِ"، وقالَ: "ضعيفٌ"⁽⁹⁾، وأبو نُعيمِ الأصبهانيُّ وصفَه بقوله: "شيخٌ"⁽¹⁰⁾، والذهبيُّ في مواضعٍ من كتبه منها: "السِّيرِ"، فقالَ: "العابدُ نزيلُ مكةَ"⁽¹¹⁾، وفي "ديوانِ الضعفاءِ" دونَ وصفه بالعابدِ، ونقلَ قولَ البخاريِّ فيه"⁽¹²⁾، ثمَّ ابنُ حجرٍ قالَ بتركه"⁽¹³⁾، وكذا قالَ أبو إسحاقَ الحوينيُّ، وفي مرةٍ قالَ: "واهٍ"⁽¹⁴⁾. ولكن جاءَ في "إكمالِ تهذيبِ الكمالِ": "وقالَ أبو العَرَبِ القيرَوانيُّ: ثنا أبو الحَقَّاطِ الأندلسيُّ، ثنا إسحاقُ الدَّبَرِيُّ، ثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، عن أبي مُطِيعٍ قالَ: "أُخْرِجَ عِبَادُ ابْنِ كَثِيرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ سَنِينَ مِنْ قَبْرِهِ لَمْ يُفْقَدِ مِنْهُ إِلَّا شَعْرَاتٌ، قَالَ: فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِهِ،

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (84/6).

(2) ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل (ص: 161)، ترجمة 599.

(3) البسوي، المعرفة والتاريخ (140/3).

(4) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (179/7)، ترجمة 2703.

(5) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 172)، ترجمة 428.

(6) وعقبَ: "وقد قال أصحابنا إنهما واحد". ابن حبان، المجروحين (157/2)، ترجمة 788. قلتُ: والتحقيقُ أنَّهما ليسا بواحدٍ!

(7) ابن عددي، الكامل في ضعفاء الرجال (538-542/5)، ترجمة 1165.

(8) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص: 301)، ترجمة 384.

(9) الدارقطني، السنن (283/1)، عقب حديث 569.

(10) أبو نُعيم، كتاب الضعفاء (ص: 122)، ترجمة 176.

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء (106/7).

(12) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 207)، ترجمة 2082.

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 290)، ترجمة 3139.

(14) الوكيل، نثر النبأ بمعجم الرجال (728/2)، ترجمة 1639.

وكانَ عندنا ثقةٌ -رحمه الله تعالى-⁽¹⁾. فيكادُ يكونُ هذا هو الوحيدُ الذي ذكره بتوثيق، -ولعله قصدَ توثيقه في دينه-.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متروك الحديث، مَرَضِيّ الدِّيَانَةِ، لا يكادُ يوجدُ مخالفٌ في ذلك. إلا ما كان من أبي مُطِيع في توثيقه، وقد اجتمع فيه قول عبد الرحمن، وأبيه، وأبي زُرعة الرازيين.

المقصدُ الثاني: قوله "ليس بقوي":

وتقدّم أنّ "ليس بقوي" من ألفاظِ المرتبةِ الثانيةِ في الجرحِ عندَ ابنِ أبي حاتم، فقال: "وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كُتْبَةِ حديثه إلا أنه دونه"، والأولى عنده هي قولهم في الرجلِ لئن الحديث، فقال فيه: "يُكْتَبُ حديثُه وينظر فيه اعتباراً"⁽²⁾. وهذه اللفظةُ أيضاً لم يطلقها ابنُ أبي حاتم في غيرِ راوٍ واحد، فيقالُ فيها ما قلته في اللفظةِ التي قبلها، فإنَّ جزماً بمراده منها من خلالِ راوٍ واحدٍ فقط، للخروجِ بنتيجةٍ دقيقة، قد يكون صعباً. لكنَّ ما بدا لي في دراسةِ هذا الراوي أنّها من ألفاظِ الجرحِ الشديدِ عنده، فإنَّ الراوي الذي أطلقها فيه يكادُ يكونُ مجمعا على ضعفه، لا يندملُ جرحه، مع كونه دينا، عابداً.

قالها في: "يزيد الرقاشي"⁽³⁾، فجاء في "الجرح والتعديل": "وافد بن سلامة: روى عن يزيد الرقاشي، روى عنه محمد بن عجلان، وعبد الله بن وهب، سمعتُ أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن قال: سمعتُ أبي يقول: هو يروي عن الرقاشي، فما يقالُ فيه، قال أبو محمد: يعني أنّ الرقاشي ليس بقوي، فما وجد في حديثه من الإنكارِ يُحتملُ أن يكونَ من يزيد الرقاشي"⁽⁴⁾.

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (179/7).

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(3) الرقاشي: "بفتح الراء، والقافِ المُحَقَّفةِ وفي آخرها شينٌ معجمة، هذه النسبةُ إلى امرأةٍ اسمها رقاش بنتُ قيس، كثر أولادها فُنُسبوا إليها، والمشهورُ بهذه النسبةِ جماعةٌ منهم يزيدُ بن أبان بن عبدِ الله الرقاشي بصرياً". ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (33/2).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (50/9)، ترجمة 214.

وقد أورد ابن أبي حاتم يزيد الرقاشي هذا بترجمة قال فيها: "يزيد بن أبان الرقاشي بصري. روى عن: أنس بن مالك، والحسن، وغنيم بن قيس. روى عنه: أبو الزناد، ومحمد ابن المنكدر، والأعمش، وموسى بن عبدة، وحماد بن سلمة، سمعتُ أبي يقول ذلك"⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

كان شعبة يحمل عليه، ويُشبهه بأبان بن أبي عيَّاش⁽²⁾، ويتكلم فيه بالعظام كما نقل ابن حبان⁽³⁾، "وينكلم فيه" دون قوله "بالعظام" كذا عند البخاري⁽⁴⁾، وقال ابن سعد: "كان ضعيفاً، قدرياً"⁽⁵⁾، وسئل عنه ابن معين فضعه، وروى إسحاق بن منصور عن ابن معين أنه سئل عن يزيد بن أبان الرقاشي، وأبان بن أبي عيَّاش، فقال: يزيد خيرهما⁽⁶⁾، وفي موضع قال: "هو رجل صدق"⁽⁷⁾، وحين سأله عنه أحمد بن زهير، أجاب هو: "رجل صالح لكن حديثه ليس بشيء"⁽⁸⁾، وقال الفلاس: "كان رجلاً صالحاً، وقد روى الناس عنه، وليس بالقوي في الحديث"⁽⁹⁾، وسأل أبو طالب أحمد بن حنبل: "فيزيد الرقاشي لم ترك حديثه؟ بهوى كان فيه؟" قال: "لا، ولكن كان منكر الحديث"، وروى عنه ابنه عبد الله أنه كان يقول: "يزيد الرقاشي فوق أبان بن أبي عيَّاش، وكان يضعفه"⁽¹⁰⁾.

(1) المرجع السابق (251/9)، ترجمة 1035.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (252/9)، أحمد، العلل ومعرفة الرجال (55/3)، ترجمة 4145. وأبان ابن أبي عيَّاش: هو ابن فيروز أبو إسماعيل: قال أبو حاتم: متروك الحديث. وكان رجلاً صالحاً، ولكن بلي بسوء الحفظ. وسئل أبو زرعة، عن أبان بن أبي عيَّاش، فقال: بصري ترك حديثه، ولم يقرأ علينا حديثه - يقول ابن أبي حاتم-، فقيل له كان يتعمد الكذب؟ قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس، وشهر بن حوشب، ومن الحسن، فلا يميز بينهم". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (295/2)، ترجمة 1087.

(3) ابن حبان، المجروحين (448/2).

(4) البخاري، التاريخ الكبير (320/8)، ترجمة 3166.

(5) ابن سعد، الطبقات الكبير (244/9)، ترجمة 4016.

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (252/9).

(7) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (311/2).

(8) ابن حبان، المجروحين (249/2).

(9) ابن كثير، مرجع سبق ذكره (310/2).

(10) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (252/9)، وأحمد، العلل ومعرفة الرجال (483/1)، ترجمة 1107،

و(367/2)، ترجمة 2628.

وروى عنه تلميذه المرزوقي أنه قال: "ليس ممن يُحتجُّ به"⁽¹⁾، وفي رواية الميموني هو: "ضعيف"⁽²⁾، وكان الفلاس يقول: "كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن يزيد الرقاشي، وكان عبد الرحمن يحدث عنه"⁽³⁾، وقال: "سمعتُ عبدَ الرحمن يحدثُ عن الربيعِ ابنِ صبيحٍ عنه، وكان يحيى لا يحدثُ عنه، وكان رجلاً صالحاً، قد روى عنه الناسُ. وليس بالقوي في حديثه"⁽⁴⁾، وقال مسلم بن الحجاج⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وأبو أحمد الحاكم⁽⁷⁾، والدارقطني: "متروك"⁽⁸⁾، وقال عنه أبو حاتم لما سأله ابنه: "كان واعظاً بكاءً"⁽⁹⁾، كثير الرواية عن أنسٍ بما فيه نظر، صاحب عبادة، وفي حديثه صنعة"⁽¹⁰⁾، وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف"⁽¹¹⁾، وقال الترمذي: "يضعفُ في الحديث"⁽¹²⁾، وأوردَه ابنُ حبانٍ في "المجروحين"، وقال: "يروى عن أنس بن مالك، روى عنه أهل البصرة والعراقيون، وكان من خيار عبادِ الله من البكائين بالليل في الخلوات، والقائمين بالحقائق في السبرات"⁽¹³⁾، ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها؛ واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلبُ كلامَ الحسن فيجعلُه عن أنس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو لا يعلم، فلما كثُر في روايته ما ليس من حديث أنس،

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المرزوقي (ص: 75)، سؤال 88.

(2) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية الميموني (ص: 199).

(3) ابن حبان، المجروحين (249/2).

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (9/131).

(5) مسلم، الكنى والأسماء (1/571)، ترجمة 2323.

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 253)، ترجمة 673.

(7) ابن حجر، التكميل في الجرح والتعديل (2/311).

(8) الدارقطني، الأسماء والصفات (2/140).

(9) وقد ذكر غير واحدٍ من قصصِ تصوفِهِ، وتنسكِهِ، وزهده في الدنيا، والاشتغال بالآخرة، ومن ذلك أنه كان يقولُ في قصصِهِ: "وَيْحَكَ يَا يَزِيدُ مَنْ يَبْرُضِي عَنْكَ رَيْكَ، وَمَنْ يَصُومُ لَكَ أَوْ يُصَلِّيَ لَكَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ إِخْوَانِي، مِنَ الْقَبْرِ بَيْتُهُ، وَالْمَوْتُ مَوْعِدُهُ، أَلَا تَبْكُونَ، فَبَكَى حَتَّى سَقَطَتْ أَشْفَاؤُ عَيْنِيهِ".! أبو نُعَيْمٍ، حلية الأولياء (3/51).

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/252).

(11) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (2/311).

(12) الترمذي، الجامع (5/299)، عقب حديث 3255.

(13) السبرات: "جمع سبرة: وهي الغداة الباردة، وقيل هي ما بين السحر إلى الصبح، وقيل ما بين غدوة إلى طلوع الشمس". ابن منظور، لسان العرب (ص: 1920).

وغيره من الثقات، بطل الاحتجاج به فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب وكان قاصاً يقص بالبصرة، ويبيكي الناس⁽¹⁾، وقال ابن حبان أيضاً في ترجمة أبيه: "ليس بشيء في الحديث"⁽²⁾، وفي "كامل ضعفاء" ابن عدي: "وليزيد الرقاشي أحاديث صالحة، عن أنس وغيره، ونرجو أنه لا بأس به برواية الثقات عنه من البصريين، والكوفيين، وغيرهم"⁽³⁾، وقد ذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين"⁽⁴⁾.

وقال ابن الأثير الجزي: "كان قاصاً من خيار عباد الله -تعالى- ولم يكن من الثقات في الحديث لاشتغاله بالعبادة"⁽⁵⁾، وضعفه الذهبي في "الكاشف": وترجمه في "ديوان الضعفاء"⁽⁶⁾، وكذلك وضعفه ابن حجر، وزاد: "زاهد، ومات قبل العشرين -يعني ومائة"⁽⁷⁾(8)، وضعفه الشيخ أبو إسحاق الحويني في غير مرة، فمرة قال: "متروك"، وأخرى: "واه"، وثالثة: "ضعيف"، ومرة: "فيه مقال معروف"⁽⁹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ليس بقوي كما ذهب ابن أبي حاتم والأئمة، يكاد يكون مجعاً على ضعفه، اشتغل بالعبادة والتسك؛ ولذلك فبضاعته في الحديث مُرْجَاة، وظاهر كلام أبي حاتم فيه يدل على تضعيفه، حين قال في ترجمة وافد بن سلامة: "هو يروي عن يزيد الرقاشي" فما يُقال فيه.

(1) ابن حبان، المجروحين (448/2)، ترجمة 1173.

(2) المرجع السابق (91/1).

(3) ابن عدي، الكامل (131/9).

(4) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين (ص: 400)، ترجمة 593.

(5) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب (33/2).

(6) الذهبي، الكاشف (380/2)، ديوان الضعفاء (ص: 440).

(7) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 599)، ترجمة 7683.

(8) وينظر في ترجمته أيضاً ومزيد أقوال فيه: المزي، تهذيب الكمال (64/32)، ترجمة 6958.

(9) وينظر بقية كلام الشيخ فيه في "نيل النبال" (1573/3)، ترجمة 3906.

المطلب الرابع: قوله في الراوي "تكلّموا فيه":

وقوله في الراوي: "تكلّموا فيه" جرح مبهم غير مفسّر، إذ فيه إحالة الكلام، وإسناده إلى الغير، إلى الأئمة أو جمهور العلماء، أو معظم الذين تكلّموا على حال ذلك الراوي، أو المحقّقين منهم أو نحو ذلك؛ دون تحديد للفاعل أو المتكلّم في هذا الراوي، فلا يُحكم على الراوي بالجرح إلا حين الوقوف على مراد الناقد بقوله: "تكلّموا فيه"، فقد يقولها الناقد فيمن كان الكلام فيه شديداً، وقد يكون الكلام فيه خفيفاً، فإن قالها الناقد في راوٍ ما ولم يدلّ السياق على تعيين مراده، ولم يرد في حق ذلك الراوي تعديل ولا تجريح فتلك الكلمة كافية لتجريحه وتضعيفه، وأمّا إن قيلت في حق من ورد فيه ما يُعارضها أو يتفوق عليها من التعديل فذلك موضع للتدبير والموازنة.

وهي أشد من قولهم "تكلّم فيه" فإنّها تصدق بأيّ كلام مُعتبر؛ ولكن بعض المتأخريين كانوا يختصرون الكلام على الأحاديث ورواتها، ويُجملونه، فربّما وقع منهم عدم التفرقة بين "تكلّموا فيه"، و"تكلّم فيه"، ولا سيّما من كان منهم لا يُراعي الدقة في العبارة⁽¹⁾.

لكن قال الدكتور رفعت فوزي في رسالته: "ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث": "إنّ ابن أبي حاتم قد صرح في رواية أنّه قد تركهم لما تكلّم الناس فيهم⁽²⁾، لكنّه في بعض الروايات الأخرى الذين كتب عنهم، أو سمع منهم يذكر أنّه قد تكلّم فيهم، ثمّ يسكت فلا يُبين هل تركهم من أجل الكلام فيهم، أو أنّه لم يتركهم، وروى عنهم على الرغم من هذا الكلام، وأنّه روى عنهم. يقول الدكتور: وأغلب الظنّ أنّه لم يحدث عنهم، لأنّه قد كانت له مواقف معينة مع هؤلاء الرواة المجروحين، حيث صرح أنّه قد تركهم لأنهم جرحوا وتكلّم فيهم. وقد يقول قائل: "إنّ عبارة

(1) ينظر: محمد سلامة، لسان المحدثين (2/365-366)، وقال فيه أيضاً: "ومما ينبغي التنبّه له أنّه كما أنّ بعض العلماء المتأخريين أو بعض الدارسين يشدّ عن طريقة الجمهور، فيستعمل هاتين اللفظتين أحياناً في نعت من ثبت ضعفه أو كان تالفاً شديداً الضعف، بل وأحياناً فيمن هو مُتهم، فإنّ بعضهم يشدّ إلى الجهة المناظرة فيتعنّت أو يتحامل فيصف بكلمة "تكلّم فيه" مجردة، أو بكلمة "متكلّم فيه" مجردة، أيضاً، إماماً ثقة تكلّم فيه بغير حق، أو بما لا مطعن عليه به، أو بما لا يُلنّفث إليه، أو بما لا يثبت نقله؛ وإطلاق العبارة هكذا مجردة عن ردها أو قرنها بما يُنافيها إنّما هو في الحقيقة نوع من التدلّيس القبيح؛ وهذا الأمر يقع كثيراً من قبل المتعصّبين من النقاد لمذاهبهم الفقهيّة أو العقديّة".

(2) وسيأتي هؤلاء الرواة الذين صرح ابن أبي حاتم بتركهم لما تكلّم الناس فيهم، ودراستهم، وخلاصة القول فيهم.

"تكلّموا فيه" قد تعني عند ابن أبي حاتم أنّ قوماً تكلّموا في الراوي بكلام لا يضرّ، وأنّه أشار إلى ذلك حتى يخلّي ذمّته، وحتى يكون القارئ على بينة من الأمر، فيكون بالخيار بين أن يروي عنهم كما روى هو عنهم، أو يتركهم لأنّ بعض النقاد جرّحهم وتكلّموا فيهم. لكنّ هذا الأمر غير صحيح لأمرين:

أولهما: أنّ ابن أبي حاتم يتورّع أن يرمي الراوي بألفاظ التجريح المباشرة، وإنّما يختار العبارات الخفيفة التي تؤدّي المعنى، وقد يقول في رآه: "تكلّموا فيه"، ويتركه ما يدلّ أنّه غير عدلٍ عنده.

الثاني: أنّ الشيخ الذي قال الذهبيّ إنّ ابن أبي حاتم قد حدّث عنه يعني: "مقدّم بن داود ابن عيسى"⁽¹⁾، وقال فيه ابن أبي حاتم: "تكلّموا فيه"، يكاد يجمع نقاد الحديث على ضعفه، وأنّه ليس بعدل. وهذا يدلّنا أنّ ابن أبي حاتم يريد بقوله: "تكلّموا فيه" جمهور النقاد وليس بعضهم"⁽²⁾.

الراوي الأول: "أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصريّ. روى عن عمرو بن خالد، ويحيى بن بكير، وابن أبي مزيم. سمعت منه بمصر، ولم أجد عنه لمّا تكلّموا فيه"⁽³⁾.

– أقوال النقاد في الراوي:

روى ابن عديّ بسنده عن النسائيّ قال: "كان عديّ أخو ميمون"⁽⁴⁾ وعدّة، فدخل ابن رشدين هذا، فصعقوا به"⁽⁵⁾ وقالوا له: يا كذاب، فقال لي ابن رشدين: ألا ترى ما يقولون لي؟ فقال له أخو ميمون أليس أحمد بن صالح"⁽⁶⁾ إمامك؟ قال: نعم. فقال: سمعت عليّ بن سهل يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: إنك كذاب"⁽⁷⁾، أمّا مسلمة بن القاسم فذكر أنّه: "كان ثقةً

(1) قال الذهبيّ في "السيرة" (345/13): "حدّث عنه: عبد الرحمن بن أبي حاتم"، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (303/8): "سمعت منه بمصر، وتكلّموا فيه"، وستأتي دراسته.

(2) ينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 72).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (75/2)، ترجمة 153.

(4) قال ابن حجر: "أخو ميمون كان أحد الحفاظ بمصر، واسمه أبو بكر أحمد بن محمد بن زكريّا بن أبي عتاب، مات سنة ستّ وسبعين ومئتين". ابن حجر، اللسان (595/1).

(5) هكذا في "الكامل"، وجاءت في "تاريخ ابن عساكر" (235/5): "فصعقوا به"، مع أنّه قد نقل الرواية عن ابن عديّ، ومثل ابن عساكر عند ابن حجر في "اللسان" (595/1)، ثمّ ابن فطوابعاً (495/1).

(6) أحمد بن صالح المصريّ أبو جعفر: قال محمد بن عبد الله بن نمير: حدّثنا أحمد بن صالح فإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله. وقال أبو حاتم: ثقة". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (56/2)، ترجمة 73.

(7) ابن عدي، الكامل (326/1)

عالمًا بالحديث⁽¹⁾، وفي "تاريخ ابن يونس المصري": كَانَ مِنْ حَقَّائِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلِ الصَّنْعَةِ⁽²⁾، وَذَهَبَ ابْنُ عَدِيٍّ أَنَّهُ: "صَاحِبُ حَدِيثٍ كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنِ الْحَقَائِطِ بِحَدِيثِ مِصْرَ"⁽³⁾، أُنْكَرْتُ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ مِمَّا رَوَاهُ، وَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ مَعَ ضَعْفِهِ"⁽⁴⁾، قَالَهَا بَعْدَ أَنْ سَاقَ لَهُ حَدِيثًا وَقَالَ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ".

وفي موضعٍ عِنْدَ تَرْجَمَتِهِ لِحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدِ الْمِصْرِيِّ -جَدُّ صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ هَذِهِ- قَالَ: "... وَكَانَ⁽⁵⁾ نَسْلُ رِشْدِينَ قَدْ خُصَّوْا بِالضَّعْفِ، رِشْدِينَ ضَعِيفٌ، وَابْنُهُ حَجَّاجٌ هَذَا ضَعِيفٌ، وَلِلْحَجَّاجِ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدٌ ضَعِيفٌ، وَلِمُحَمَّدِ ابْنٍ يُقَالُ لَهُ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ ضَعِيفٌ"⁽⁶⁾، وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ قَوْلَهُ فِيهِ: "هُوَ، وَأَبُوهُ، وَجَدُّهُ، وَجَدُّ أَبِيهِ، أُرْبَعُهُمْ ضَعَفَاءُ"⁽⁷⁾. وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ⁽⁸⁾ أَنَّهُ سَمِعَ حَمْرَةَ بْنَ مُحَمَّدِ الْكِنَانِيِّ⁽⁹⁾ يَقُولُ - وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ - فَقَالَ: هُوَ

(1) ابن قطلوبغا، الثقافات ممن لم يقع في الكتب الستة (494/1).

(2) ابن يونس، التاريخ (20/1)، ترجمة 48.

(3) وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام": قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَهُ مَنَاقِبٌ، وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثٍ، كَثِيرٌ الْحَدِيثِ، مِنَ الْحَقَائِطِ لِحَدِيثِ مِصْرَ، وَفِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (595/1): "قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: حَدَّثَ عَنْهُ الْحَقَائِطُ بِحَدِيثِ مِصْرَ"، فَعَلَّقَ الشَّيْخُ أَبُو غَدَةَ: "وَيَبْدُو أَنَّ مَعْنَى عِبَارَةِ "اللِّسَانِ" أَنَّ الْحَقَائِطَ أَخَذُوا عَنْهُ مَا رَوَاهُ عَنْ شَيْوِخِ مِصْرَ؛ لِسَعَةِ رَوَايَتِهِ عَنْهُ، وَكَثْرَةِ شَيْوِخِهِ مِنْهُمْ".

(4) ابن عدي، مرجع سبق ذكره (327/1).

(5) ونقلها عنه ابن حجر في "اللسان" (595/1)، فقال: "فكأن"، بدل "كان"، ولعلها هي الأولى، والأنسب سياقاً، ومعنى:!

(6) ابن عدي، مرجع سبق ذكره (327/1) و (536/2).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام (890/6)، والظاهر أن الإمام الذهبي قد نقل كلام ابن عدي وكان نسل ريشدين... - الذي سقته قبل كلامه بالمعنى.

(8) عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي المصري أبو محمد الحافظ: "كان عالمًا بالحديث وأسماء الرجال مُتَقِنًا". ينظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (13/15)، ترجمة 3078.

(9) "حمزة بن محمد بن علي بن العباس، أبو القاسم الكِنَانِيُّ الْمِصْرِيُّ الْحَافِظُ. كَانَ حَافِظَ دِيَارِ مِصْرَ بَعْدَ أَبِي سَعِيدِ بْنِ يُونُسَ، وَكَانَ ثِقَةً ثَبَاتًا صَالِحًا دِينًا". الذهبي، تاريخ الإسلام (114/8)، ترجمة 216.

أَدْخَلَ عَلَى أَحْمَدَ ابْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ⁽¹⁾ حَدِيثَ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو حَدِيثِ الْغَارِ⁽²⁾.

وَكَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ⁽³⁾ يَقُولُ: "لَوْ رَجَعَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَدِيثِ الْغَارِ عَنْ بُكَيْرٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ"⁽⁴⁾.

(1) أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ الْمِصْرِيُّ: رَوَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، رَوَى عَنْهُ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ الصَّائِغِ. مَاتَ قَبْلَ قُدُومِنَا إِلَى مِصْرَ. كَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "صَدُوقٌ". ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (53/2)، تَرْجَمَهُ 64. ابْنُ حَجْرٍ، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 79)، تَرْجَمَهُ 38.

(2) ابْنُ عَسَاكِرٍ، تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ (235/5). وَحَدِيثُ الْغَارِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي "جَامِعِهِ الصَّحِيحِ"، كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ الْغَارِ، (ص: 421)، حَدِيثٌ 3465، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: "بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ إِذْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَأَوْوُوا إِلَى غَارٍ فَانطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ يَا هَؤُلَاءِ، لَا يُنَجِّبُكُمْ إِلَّا الصَّدَقُ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَّقَ فِيهِ، فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَجِيرٌ عَمِلَ لِي عَلَى فَرْقٍ مِنْ أُرْزٍ، فَهَبْ وَتَرَكَّهُ، وَأَتَى عَمَدَتٌ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَرَزَعَتْهُ، فَصَارَ مِنْ أَمْرِهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا، وَأَنَّهُ أَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: اعْمُدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ فَسُقِّهَا، فَقَالَ لِي: إِنَّمَا لِي عِنْدَكَ فَرْقٌ مِنْ أُرْزٍ، فَقُلْتُ لَهُ: اعْمُدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ، فَإِنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ فَسَاقَهَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَانْسَاحَتْ عَنْهُمُ الصَّخْرَةُ، فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، فَكُنْتُ أَتِيهِمَا كُلَّ لَيْلَةٍ بِلَبَنِ غَنَمٍ لِي، فَأَبْطَأْتُ عَنْهُمَا لَيْلَةً، فَجِئْتُ وَقَدْ رَفَدَا وَأَهْلِي وَعِيَالِي يَتَصَاغُونَ مِنَ الْجُوعِ، وَكُنْتُ لَا أَسْقِيهِمْ حَتَّى يَشْرِبَ أَبُوَايَ فَكْرَهُتُ أَنْ أَوْقِظَهُمَا، وَكْرَهُتُ أَنْ أَدْعِيَهُمَا، فَيَسْتَكِنَّا لِشَرِيَّتِهِمَا، فَلَمْ أُرَلْ أَنْتَظِرُ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَانْسَاحَتْ عَنْهُمُ الصَّخْرَةُ حَتَّى نَظَرُوا إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي ابْنَةٌ عَمٍّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَتَى رَاوَدَتْهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبْتَتْ، إِلَّا أَنْ أَتَيْهَا بِمَائَةِ دِينَارٍ، فَطَلَبْتُهَا حَتَّى قَدَرْتُ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهَا، فَأَمَكَّنْتَنِي مِنْ نَفْسِهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، فَقَالَتْ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَاتِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقَمْتُ وَتَرَكْتُ الْمَائَةَ دِينَارٍ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَفَرِّجْ اللَّهُ عَنْهُمْ فَخَرَجُوا".

(3) حَرَفْتُ فِي: ابْنُ عَسَاكِرٍ، "تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ" (235/5) إِلَى "الْبُسْرِيِّ".

(4) ابْنُ عَسَاكِرٍ، تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ (235/5).

وذكر الخليلي أنهم: "ضعفوه جداً"⁽¹⁾، وقال ابن عساكر: "من أهل بيت حديث"⁽²⁾، وهو عند ابن القطان الفاسي: "ثقة عالم بالحديث"⁽³⁾، وقال ابن عبد الهادي في "الصَّارم المُنكي": "قد تكلموا فيه"⁽⁴⁾، وثانية قال: "متهم بالكذب"⁽⁵⁾.

ورأى الذهبي في "العبر" أن: "فيه ضعفاً، وقد نعتَه بالمُقروء"⁽⁶⁾، وفي "الميزان": نقل فيه قول ابن عدي "كذبوه، وأنكرت عليه أشياء"، ثم نقل الذهبي من أباطيله حديثاً في فضل الحسن والحسين رضي الله عنهما⁽⁷⁾، وعلق سبط ابن العجمي على قول الذهبي قائلاً: "فقوله 'فمن أباطيله': إشارة منه أنه من وضعه والله أعلم"⁽⁸⁾، وقال الشيخ الحويني في تخريجه "الأربعين في ردع المجرم": "واه"⁽⁹⁾، وفي "بذل الإحسان" قال: "واه، بل كذبه غير واحد"⁽¹⁰⁾.

وفي تخريجه "الصمت وآداب اللسان" قال في حديث: "رواته كلهم ثقات أثبات غير أحمد بن رشدين"⁽¹¹⁾.

-
- (1) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (421/1)، وفيه: "قال ابن أبي حاتم كتبته عنه وتركته - لا أروي عنه - لما أطبق أهل مصر على ضعفه"، كذلك نقل عن ابن أبي حاتم، والذي عندي في "الجرح والتعديل" العبارة التي نقلتها عن ابن أبي حاتم آنفاً.
 - (2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (233/5).
 - (3) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (238/5).
 - (4) ابن عبد الهادي، الصَّارم المنكي في الرد على السبكي (ص: 73).
 - (5) المرجع السابق (ص: 553)، نقلاً عن الألباني في "المعجم" (134/1).
 - (6) الذهبي، العبر في خبر من غير (422/1).
 - (7) الذهبي، ميزان الاعتدال (133/1)، ترجمة 536.
 - (8) سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث (ص: 59).
 - (9) ابن حجر العسقلاني، الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم (ص: 85).
 - (10) الحويني، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن (57/1).
 - (11) ابن أبي الدنيا، كتاب الصمت وآداب اللسان (ص: 186)، تخريج حديث 328.

وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة": "أشدُّ ضعفاً من ابن لهيعة"⁽¹⁾⁽²⁾، بينما قال في "الصحيحة" إنهم "كذبوه"⁽³⁾، وقال الشيخ الألباني في "معجم أسامي الرواة"⁽⁴⁾: "قال الهيثمي في "المجموع": "... رجاله رجال الصحيح"⁽⁵⁾، وحقُّ العبارة أن تُتبع بقوله: "غير أحمد بن رشدين.."، فإنه ليس من رجال الصحيح، بل هو من شيوخ الطبراني الضعفاء". وأضاف في "السلسلة الصحيحة": "وكثيراً ما يصنع الهيثمي مثل هذا التعميم المخل، فكنُّ منه على ذكرٍ تتجُّ إن شاء الله -تعالى- من الخطأ"⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) عبد الله بن لهيعة بن عُقبَةَ أبو عبد الرحمن الحضرمي، ويُقال الغافقي: قاضي مصر، ترجمه ابن أبي حاتم مطولاً، لكن قال إنَّ أباه، وأبا زرعة قالاً: "يكتب حديثه على الاعتبار". وقد قال ابن حجر: "صدوقٌ من السابعة خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيءٍ مَقْرُونٌ مات سنة أربع وسبعين ومائة وقد ناف على الثمانين". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (145/5)، ترجمة 682، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 319)، ترجمة 3563.

(2) قال الشيخ ذلك متعقباً للإمام الطبراني، والمنذري، والهيثمي لإعلانهم حديثاً بتفرد ابن لهيعة، مع أنَّ فيه ابن رشدين وهو أضعفُّ منه، لكنهم ما ذكروه. ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (298/3)، حديث 1157.

(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (500/1).

(4) شكوكاني، اللحَام، معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم العلامة محمد ناصر الدين الألباني جرحاً وتعديلاً (134/1).

(5) الهيثمي، مجمع الزوائد (60/10) قال الهيثمي: "وعن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن عنده: "طوبى للشام". قلنا: ما له يا رسول الله؟ قال: "إنَّ الرَّحْمَنَ لَبَاسِطٌ رَحْمَتُهُ عَلَيْهِ". قلتُ: وعند الترمذي: "إنَّ ملائكةَ الرحمن لَبَاسِطَةٌ أجنحتها على الشام". والحديث عند الطبراني في "الكبير" (158/5)، حديث 4935. قال: "حدثنا أحمد بن رشدين المصري، ثنا حزملة بن يحيى، ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو ابن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شماسة، أنه سمع زيد بن ثابت، يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن عنده: "طوبى للشام". فقلنا: ما باله يا رسول الله؟ قال: "إنَّ الرَّحْمَنَ لَبَاسِطٌ رَحْمَتُهُ عَلَيْهِ".

(6) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (31/2)، في كلامه على حديث 503، ويُراجع في الموضوع ذاته تخريج الحديث، وتصحيح الشيخ له، وتعبه لمن قال بعدم صحة الحديث، مطولاً.

(7) ثم قلتُ: كذلك قال الإمام الألباني يتعقب الإمام الهيثمي لقوله عقب حديث في "مجمع الزوائد": "رجال الصحيح"، مع أنَّ فيه أحمد بن رشدين هذا، وهو ضعيفٌ، كما يبدو ممَّا تقدَّم - وكما أخلص لاحقاً-، فضلاً عن أن يكون من رجال الصحيح. وأنَّ ابن رشدين من شيوخ الطبراني الضعفاء. ولعلَّ حقُّ عبارة شيخنا الألباني أن تكون: غير أحمد بن رشدين، فإنه ليس من رجال الصحيح، بل هو من شيوخ

وقال ابن عدي: "كذبوه"⁽¹⁾، وفي "تاريخ ابن يونس المصري": "توفي ليلة الأربعاء، ودُفن يوم عاشوراء سنة اثنتين وتسعين ومائتين"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو واهٍ، تكلم فيه، وكذبه غير واحد، منهم إمامه وبلديه أحمد بن صالح المصري، مع سعة روايته، وكثرة حديثه، ولم يحدث عنه ابن أبي حاتم لكلامهم، فيستدل بعدم حديثه عنه حين كلامهم أنه يميل إلى أن كلامهم فيه قاذح مؤثر، وأنه يُضعفه. وقال الشيخ الألباني بعد أن أورد الأقوال فيه: "قلعل ضعفه وما أنكر عليه جاء من كثرة حديثه ... فالظاهر أنه ما كان يتعمد الكذب"⁽³⁾. في حين أن البعض خالف فوثقه كمسلمة بن القاسم، وابن يونس المصري، وابن القطان القاسي، لكن الأكثر على تضعيفه، والطعن فيه، وليس لأبي حاتم فيه رأي.

الطبراني الضعفاء، كما وصفه الهيثمي نفسه في غير موضع من "المجمع"، فمرة بعد أن ساق له حديثاً قال (294/6): "رواه الطبراني عن شيخه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين وهو ضعيف"، وفي موضع ثان بعد حديث مغاير قال (100/8): "رواه الطبراني عن مشايخ ثلاثة: ... فأحمد بن رشدين ضعيف"، وأردف بعد حديث ثالث قائلاً (69/10): "رواه الطبراني في "الصغير" و"الأوسط"، وفيه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، وهو ضعيف"، مثل ذلك ذكر الهيثمي تضعيفه في ثلاثة مواضع، وفي رابع قال في حديث (25/5): "رواه أحمد، والطبراني في "الأوسط"، وفي إسناده أحمد رشدين بن سعد، وهو ضعيف، وقد وثق"، بل ونقل مرة قول ابن عدي بتكذيبه فجاء في (110/4): "رواه الطبراني في "الأوسط"، وشيخه: أحمد بن رشدين، وهو ابن محمد ابن الحجاج بن رشدين، وقال ابن عدي: كذبوه".

(1) ابن عدي، الكامل (110/4).

(2) ابن يونس، التاريخ (20/1)، بينما نقل الذهبي في "تاريخ الإسلام" (890/6): "أن ابن يونس قال: مات يوم عاشوراء سنة اثنتين وتسعين ومائتين".

(3) وبقية عبارة الشيخ الألباني قال: "وقد أشار النسائي إلى خطئه -يعني الشيخ خطأ ابن رشدين- بقوله: "لو رجع عن حديث الغار عن بكير لحدت عنه". فقلت: لكن الذي قال فيه النسائي مقالته هذه إنما هو "أحمد بن سعيد بن بشر بن عبيد الله الهمداني". كذا نقل الإمام ابن حجر كلام النسائي فيه في ترجمته من "التهذيب" (31/1)، ترجمة 53. وأحمد بن سعيد الهمداني هذا إنما هو الذي أدخل عليه ابن رشدين حديث الغار. وفي "تاريخ مدينة دمشق" قال: "وذكر أبو محمد عبد الغني بن سعيد أنه سمع حمزة بن محمد الكنايني يقول -وقد جرى ذكر أبي جعفر أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين- فقال: هو أدخل على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر حديث الغار. وكان أبو عبد الرحمن النسائي يقول: "لو رجع أحمد بن سعيد عن حديث الغار عن بكير لحدت عنه" (235/5). وينظر: شوكاني، اللحام، معجم أسامي الرواة (135/1).

الراوي الثاني: "عبد الرحمن بن محمد بن منصور البصري، نزيل سامرا. روى عن يحيى ابن سعيد القطان، وسالم بن نوح، كتبت عنه مع أبي، وتكلموا فيه"⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

سئل أبو حاتم عنه فقال: "شيخ"⁽²⁾، "وكان موسى بن هارون الحمالي يرضاه وكان حسن الرأي فيه"⁽³⁾، وقال مسلمة بن قاسم: "ثقة مشهور"⁽⁴⁾، وعده ابن حبان ضمن "الثقات"، وزاد: "ثنا عنه ابنه محمد بن عبد الرحمن بالبصرة"⁽⁵⁾، وقد ترجمه ابن عدي في "كامل الضعفاء" يقول فيه: "يلقب كزبان"⁽⁶⁾، حدث بأشياء لا يتابعه أحد عليه، ويقال إنه آخر من حدث عن يحيى القطان"⁽⁷⁾، وذكره الدارقطني، فقال: "ليس بالقوي"⁽⁸⁾، وقال الخليلي في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث": "صدفوه"⁽⁹⁾، وذكره الذهبي في "ديوان الضعفاء"⁽¹⁰⁾، وقال في "العبر": "فيه لين"⁽¹¹⁾، ووصفه في "الأعلام" بأنه: "المحدث، المعمر، البقيّة"⁽¹²⁾، وقال الألباني: "فيه كلام

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (283/5)، ترجمة 1347.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة (283/5).

(3) ابن عدي، الكامل (515/5).

(4) ابن حجر، لسان الميزان (128/5).

(5) ابن حبان، الثقات (383/8).

(6) كزبان: "بضم الكاف، ثم راء ساكنة، ثم موحدة مضمومة، ثم زاي"، كذا ضبطها الخطيب في "تاريخه" (561/11)، وقيد الذهبي في "السير" (138/13)، وفي "تاريخ الإسلام" (569/6)، وابن حجر في "لسان الميزان" (127/5)، بينما ضبطت في "المشتمية" للذهبي أيضا (ص: 549) بفتح الباء، وتبعه ابن حجر في "تبصير المنتبه" (1215/3)، وكذلك في "تزهة الألباب في الألقاب" (117/2)، وتصحفت في "الميزان" (586/2) إلى "كزبان" بالياء، وتصحفت في "الوافي بالوفيات" (135/18) إلى "كزبان"، بتقديم الزاي، وقال في "غاية النهاية في طبقات القراء" (343/1): "كزبان: بضم الكاف، وفتح الراء، وسكون الموحدة، بعدها زاي".

(7) ابن عدي، الكامل (515/5).

(8) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 129)، ترجمة 145.

(9) الخليلي، الإرشاد (509/2).

(10) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 245).

(11) الذهبي، العبر في خبر من غير (392/1).

(12) الذهبي، سير أعلام النبلاء (138/13).

يَسِير" (1). قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: "مَاتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَنْصُورِ الْحَارِثِيِّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِعَشْرِ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَدُفِنَ فِي مَقَابِرِ بَابِ الْكُوفَةِ" (2).

– خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ضعيفاً، وقد تكلموا فيه كما قال ابن أبي حاتم، بينما قال أبوه "شيخ"، وقد كتبنا عنه.

الراوي الثالث: "الفضل بن محمد البيهقي" (3)، أبو محمد الشَّعْرَانِيَّ (4). النَّيْسَابُورِيُّ. رَوَى عَنْ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَكَاتِبِ اللَّيْثِ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، كَتَبْتُ عَنْهُ بِالرِّيِّ، وَتَكَلَّمُوا فِيهِ" (5).

– أقوال النقاد في الراوي:

سئل أبو عبد الله بن الأخرم (6) عنه فقال: "صدوق"، إلا أنه كان غالباً في الشَّيْعِ (7)، فقيل له: فقد حدث عنه في "الصحيح". فقال: "لأن كتاب مسلم مלא من حديث الشيعة" (8)، قلت: لكني ما وجدت له ذكراً عند مسلم في "الصحيح"، بل ولا في المصنفات التي خصت رجاله بالترجمة، ولا في تراجم رجال السنة، ولا غيرها، ومع ذلك فإن الحاكم قد خرج له في "المستدرک" أحاديث ليست بالقليلة يقول فيها: "على شرط الصحيحين"، أو "على شرط

(1) البغدادي، اقتضاء العلم العمل، تحقيق الألباني (ص: 41)، حاشية 53.

(2) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (561/11).

(3) البيهقي: "بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وبعدها الهاء، وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى بيهق وهي فرى مجتمعة بنواحي نيسابور". السمعاني، الأنساب (438/1).

(4) وقد كان يرسل شعره فلُقّب بالشَّعْرَانِيَّ". الذهبي، ميزان الاعتدال (358/3).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (69/7)، ترجمة 393.

(6) محمد بن يعقوب بن يوسف الشَّيْبَانِيَّ الحافظ، أبو عبد الله بن الأخرم النَّيْسَابُورِيُّ، قال الحاكم: كان أبو عبد الله صدر أهل الحديث ببلدنا بعد أبي حامد ابن الشَّرقِيَّ؛ كان يحفظ ويفهم، وله كلام حسن في العلل والرجال، (ت344). الذهبي، تاريخ الإسلام (810/7)، ترجمة 151.

(7) وقد نسب هذا القول في "نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم الشيخ أبو إسحاق الحويني" إلى ابن حزم، والصواب أنه لابن الأخرم!. ينظر: الوكيل، نثر النبال (1093/3)، ترجمة 2686.

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (792/6).

أحدهما"، وأحياناً ما كانَ الذهبيُّ يقولُ كقولهِ⁽¹⁾!!، وقالَ الحَاكِمُ: "سَمَعْتُ أبا بَكْرَ بنِ المؤمِّلِ يقولُ: كُنَّا نقولُ: مَا بَقِيَ فِي الدُّنْيَا مَدِينَةٌ لَمْ يَدْخُلَهَا الفُضْلُ فِي طَلْبِ الحَدِيثِ، إِلَّا الأَنْدَلُسُ"⁽²⁾، وقالَ الحَاكِمُ أيضاً: "لَمْ أَرْ خِلافًا بَيْنَ الأئمَّةِ الذِينِ سَمِعُوا مِنْهُ فِي ثِقَّتِهِ وَصَدْقِهِ -رِضوانُ اللهِ عَلَيْهِ-. وكانَ أديباً، فقيهاً، عالماً، عابداً، كثيرَ الرِّحْلَةِ فِي طَلْبِ الحَدِيثِ، فَهَمًّا، عارفاً بِالرِّجالِ، تَفَرَّدَ بِروايَةِ كُتُبٍ لَمْ يَرَوْهَا أَحَدٌ بَعْدَهُ: "التَّارِيخُ الكَبِيرُ" عَن أَحمد، و"التَّفْسِيرُ" عَن سُنَيْدٍ، و"القِرَاءاتِ" عَن خَلْفٍ، و"التَّنْبِيهِ" عَن يَحْيَى بنِ أَكثَم، و"المَعَارِي" عَن إِبْرَاهِيمَ الحِزَامِيِّ، و"الفِتَنِ" عَن نُعَيْمِ ابنِ حَمَّاد⁽⁴⁾، وثالثَةٌ حينَ سألَ مَسْعُودُ السَّجَزِيُّ أبا عَبْدِ اللهِ الحَاكِمَ عَنِ الفُضْلِ الشَّعْرانِيِّ، فَقَالَ: "ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ، لَمْ يُطْعَنَ فِي حَدِيثِهِ بِحُجَّةٍ"⁽⁵⁾. وَقَد ذَكَرَ ابنُ مَأكولاً: بَعْضَ ما ذَكَرَهُ الحَاكِمُ⁽⁶⁾، وَعِنْدَ الصَّفدِيِّ هُوَ: "الحَافِظُ"، وَذَكَرَ طَلَبَهُ الحَدِيثَ فِي البُلدانِ⁽⁷⁾، وَقَالَ أبو الحَسَنِ البِيهَقِيُّ فِي "تَارِيخِ بِيهَقٍ": كانَ فقيهاً وأديباً، سافرَ كثيراً فِي طَلْبِ العِلْمِ"⁽⁸⁾، وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "المُعِينِ فِي طَبَقَاتِ المُحَدِّثِينَ"⁽⁹⁾، وَفِي "المِيزانِ" فَقَدُ: "أكثرَ التَّرحالِ، وَالكِتابَةِ"⁽¹⁰⁾.

(1) وَقَد عَدَدْتُ لَهُ فِي "المُسْتَدْرَكِ" بِاسْتِخدامِ برنامجِ الجامعِ لِلحَدِيثِ النَّبَوِيِّ مائَةً وَخَمسةَ وَثمانينَ حَدِيثاً، ثُمَّ عَدْتُ إِلَى "المُسْتَدْرَكِ" فَوَجَدْتَهُ يَقولُ فِي كَثِيرٍ مِنْها إِنَّها عَلَي شَرِطِ الشَّيخينِ، أَوْ أَحَدِهما، وَأحياناً ما يَتَفَقَّ الذَّهَبِيُّ مَعَ قولِهِ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُما مَقْبِلِ الوادِعِيِّ مَعَ أَنَّ شَرِطَهُ أَنَّ يَتَّبَعَ أَوْهامَ الحَاكِمِ الَّتِي سَكَتَ عَنها الذَّهَبِيُّ. وَكَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّ الفُضْلَ الشَّعْرانِيَّ لَيْسَ مِنْ رِوَاةِ مُسْلِمٍ وَلا البُخارِيِّ، فَكَيْفَ يَكُونُ عَلَي شَرِطِهما !!!؟. وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا نَقَلَ هَذَا القَوْلَ إِلَّا الذَّهَبِيُّ فِي "التَّارِيخِ"، وَلَمْ يَنْقُلْهُ فِي غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِهِ الَّتِي تَرجمَهُ بِها، بَلْ وَلَمْ يَتَرجمَ لَهُ فِي "الكاشفِ".

(2) وَزادَ فِي "تَارِيخِ بِيهَقٍ": "والسَّوسُ الأَقصى"، قالَ فِي "مِراصدِ الاطِّلاعِ": "وهي مَوْضِعٌ بِالمَغربِ". يَنْظُرُ: الحَاكِمُ، تَارِيخِ بِيهَقٍ (ص: 276)، وَعَبْدُ المَوْمِنِ الحَنْبَلِيُّ، مِراصدِ الاطِّلاعِ (755/2).

(3) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخِ الإِسْلامِ (791/6).

(4) الذَّهَبِيُّ، سِيرِ أعلامِ النِّبِلاءِ (318/13)، تَارِيخِ الإِسْلامِ (791/6).

(5) الحَاكِمُ، سِوالاتِ السَّجَزِيِّ لِلحَاكِمِ (ص: 185).

(6) مَغْطَايِ، الإِكْمالِ (571/4).

(7) الصَّفدِيِّ، الوافيِ بِالوَفِيَّاتِ (47-48/24).

(8) الحَاكِمُ، تَارِيخِ بِيهَقٍ (ص: 276).

(9) الذَّهَبِيُّ، المُعِينِ فِي طَبَقَاتِ المُحَدِّثِينَ (ص: 105)، تَرْجمَةُ 1189.

(10) الذَّهَبِيُّ، مِيزانِ الاِعتدالِ (358/3)، تَرْجمَةُ 6747. وَذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّ أبا حَاتمِ قالَ: "تَكَلَّمُوا فِيهِ"، وَالَّذِي

قالَ بِكلامِهِم فِيهِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لا أبُوهُ، وَمِثْلُهُ قالَ فِي "المُعْنِي" (105/2)، تَرْجمَةُ 4939.

وفي "السير" لقبه بـ: "الإمام، الحافظ، المحدث، الجوال، المكثّر، أبي محمد، ثم ذكر اسمه ونسبه فقال: الفضل بن محمد ابن المسيّب بن موسى بن زهير بن يزيد بن كيسان بن الملك بادان، صاحب اليمن، الذي أسلم بكتاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -⁽¹⁾، الخراساني النيسابوري الشعراني، وهو من قرية ريوذ من معاملة بيهق⁽²⁾،⁽³⁾، ونعته في "تذكرة الحافظ" "بالحافظ الإمام الجوال"⁽⁴⁾، ومثله السيوطي في "طبقات الحافظ"⁽⁵⁾، ووصفه ابن العماد الحنبلي أيضاً: "بالحافظ، طوف الأقاليم، وكتب الكثير، وجمع وصنّف"⁽⁶⁾، ولكن الحسين القبانى⁽⁷⁾ لمّا سئل عنه "رماه بالكذب". فتعقّبه الذهبي فقال: "إنه قد بالغ"⁽⁸⁾. "توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين"⁽⁹⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو صدوقٌ مكثّر، وقد ذكر النيسابوري الحاكم أنه لم يرَ خلافاً بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقته، وأن الذين طعنوا في حديثه لم يكن لهم حجة، لكن مع ذلك فقد قيل إنه كان غالياً في التشيع كما ذكر ابن الأخرم، ولعل هذا هو الذي تكلموا فيه لأجله، وقد رماه الحسين القبانى بالكذب، ولم أجد أحداً غيره ذكر عليه هذا الأمر، وقد ردّ الذهبي بأن فيه مبالغة، وقد كتب عنه ابن أبي حاتم، والظاهر أنه كان معدلاً عنده؛ وأن كلامهم لم يقدح فيه، إذ

(1) ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية (69/1).

(2) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (317/13). "وقد ذكر الذين سمع منهم، والبلدان التي رحل إليها: مصر، والكوفة، والبصرة، والمدينة، وحبلى، وجمص، وخراسان، وواسط، وحران، ونخج بعل بن المديني، وابن معين. وبرع في هذا الشأن، وسأل أحمد بن حنبل، وأخذ اللغة عن ابن الأعرابي. وجمع، وصنّف".

(3) وريوذ: "بكسر أولها، وإسكان ثانيها، ثم واو مفتوحة، يتبعهم ذال: من قرى بيهق من نواحي نيسابور". ينظر: الحموي، معجم البلدان (115/3).

(4) الذهبي، تذكرة الحافظ (214/2)، ترجمة 654.

(5) السيوطي، طبقات الحافظ (ص: 279)، ترجمة 631.

(6) ابن العماد، شذرات الذهب (337/3).

(7) وقع تصحيف باسمه عند غير واحد من الذين ترجموا للفضل الشعراني، ففي "ميزان الاعتدال" (385/3) سمّاه الحسين القبانى، وفي "معجم البلدان" (115/3) سمّاه أبو الحسين محمد بن زياد القبانى. وإنما هو "الحسين بن محمد بن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي القبانى: ثقة حافظٌ مُصنّف". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 168)، ترجمة 1348.

(8) الذهبي، ميزان الاعتدال (358/3)، وينظر: الذهبي، السير (317/13).

(9) الذهبي، العبر في خبر من غير (406/1).

قد اكتفى بالقول إنهم "تكلّموا فيه"، ولم يُعقّب كما فعل في غيره، ممّن قال إنّه قد تُكلّم فيهم فتركّ حديثهم، وليس لأبي حاتم فيه قول.

الراوي الرابع: "مقدّام بن داود بن عيسى بن تليد، أبو عمرو، ابن أخي سعيد بن عيسى ابن تليد المصريّ. روى عن: عمّه سعيد بن عيسى بن تليد، وخالد بن نزار، وعبد الله ابن عبد الحکم، وسعيد بن عُفير، سمعتُ منه بمصر وتكلّموا فيه"⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره البخاريّ في "التاريخ الكبير"، وسكت عنه⁽²⁾، وقال النسائيّ: "ليس بثقة"⁽³⁾، وعند المسعودي في "مروج الذهب": "كان من جلة الفقهاء، ومن كبار أصحاب مالك"⁽⁴⁾، وفي "تاريخ ابن يونس المصريّ": "تكلّموا فيه"⁽⁵⁾، وقال ابن أبي دليم: "كان عاليّ الدرجة، كثير الرواية"⁽⁶⁾، وذكر مسلمة بن القاسم أنّ: "روايته لا بأس بها"⁽⁷⁾، وضعفه الدارقطنيّ في "غرائب مالك"⁽⁸⁾، وساق له الحاكم حديثاً في "مستدرکه"، ولم يعلّق عليه، فتعقّبهُ الذهبيّ قائلاً: "لم يتكلّم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الصحيحين، ومقدّام متكلّم فيه، والآفة منه"⁽⁹⁾، وعند القاضي عياض: "قال الكندي"⁽¹⁰⁾: "كان فقيهاً مُفتياً، ولم يكن بالمحمود في روايته. وقال ابن فطيس"⁽¹¹⁾،

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (303/8)، ترجمة 1399.

(2) البخاري، التاريخ الكبير (430/7)، ترجمة 1887.

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (838/6).

(4) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجواهر (170/4).

(5) ابن يونس، التاريخ (484/1)، ترجمة 1322.

(6) عياض السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (302/4).

(7) ابن حجر، لسان الميزان (145/8).

(8) كما نقل ابن حجر في "اللسان" (145/8).

(9) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (771/1). وينظر حديث 2142، 2143.

(10) محمّد بن يوسف بن يعقوب بن حفص بن يوسف بن نصير، أبو عمر الكنديّ، مصنّف "تاريخ مصر". تُوفّي

في شوال، سنة خمسین وثلاث مائة، وله سبع وستون سنة. الذهبي، تاريخ الإسلام (898/7)، ترجمة 383.

(11) ابن فطيس: عبد الرحمن بن محمّد القرطبيّ، الإمام، العلامة، الحافظ، ذو الفنون، قاضي الجماعة، وكان

حافظاً نافذاً جهيداً، مجوداً محققاً، بصيراً بالعلل والرجال، مع قوّته في الفقه والفضائل، وكان يُملّي من حفظه.

توفي سنة اثنتين وأربع مائة. كذا وصفه الذهبيّ حين ترجمه في "سير أعلام النبلاء" (210/17)،

ترجمة 123.

عن ابن مَفْرَج⁽¹⁾: "الَّذِي نَقَمَ عَلَى الْمِقْدَامِ، رَوَيْتُهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ نِزَارٍ⁽²⁾، لِأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْ مَوْلِدِهِ، فَأَخْبَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَوْا إِلَى الْأُسْطُوَانَةِ⁽³⁾، الَّتِي عَلَى رَأْسِ خَالِدِ بْنِ نِزَارٍ، فَنَظَرُوا فِيهَا تَارِيخَ وَفَاتِهِ، فَإِذَا الْمِقْدَامُ حِينئِذٍ ابْنُ أَرْبَعَةِ أَعْوَامٍ أَوْ خَمْسَةِ.

قَالَ ابْنُ مَفْرَجٍ: وَسَمَاعُهُ مِنْ أَسَدٍ⁽⁴⁾ صَحِيحٍ. وَقَدْ أَسَاءَ هَذَا الْقَوْلُ النَّسَائِيَّ جَدًّا، وَنَسَبَهُ إِلَى الْكُذْبِ⁽⁵⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "وَهَذَا جَرْحٌ هَيِّنٌ فَلَعَلَّهُ أَسْمَعٌ عَلَيْهِ وَهُوَ صَغِيرٌ"⁽⁶⁾، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَطَّانِ مِنْ طَرِيقِهِ حَدِيثًا مَنكَرًا ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ -يَعْنِي الصَّدْفِي-

(1) ابْنُ مَفْرَجٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأُمَوِيُّ: الْإِمَامُ، الْفَقِيهَ، الْحَافِظَ، الْقَاضِي، وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ: حَافِظًا، جَلِيلًا، مُصَنَّفًا، لَهُ كُتُبٌ فِي الْفِقْهِ، وَفِي فَهْمِ التَّابِعِينَ، تُوْفِيَ سَنَةً ثَمَانِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. يَنْظُرُ: الذَّهَبِيُّ، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (390/16)، تَرْجَمَهُ 281.

(2) خَالِدُ بْنُ نِزَارِ الْعَسَانِيِّ الْأَيْلِيِّ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ. صَدُوقٌ يُخْطِئُ مِنْ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. ابْنُ حَجْرٍ، تَقْرِيْبُ التَّهْذِيبِ (ص: 191)، تَرْجَمَهُ 1682، وَقَدْ تُوْفِيَ الْمِقْدَامُ سَنَةَ ثَلَاثِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ، فَبَيَّنَ وَفَاتِهِمَا وَاحِدًا وَسِتُونَ عَامًا!.

(3) "الْأُسْطُوَانَةُ: السَّارِيَّةُ". ابْنُ حَجْرٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ (ص: 2009).

(4) أَسَدُ بْنُ مُوسَى الْمَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَسَدِ السَّنَةِ: تَرْجَمَهُ الْبَخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" (49/2)، تَرْجَمَهُ 1645، وَقَالَ: "مَشْهُورُ الْحَدِيثِ"، فِي حِينِ أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ تَرْجَمَهُ فِي "الْجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ" (338/2)، تَرْجَمَهُ 1280، وَذَكَرَ بَعْضُ مَنْ رَوَى عَنْهُ، وَبَعْضُ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ، دُونَ أَنْ يَحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ. قَالَ ابْنُ يُونُسَ الْمَصْرِيُّ فِي "التَّارِيخِ" (35/2): "وَلَدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً، وَتُوْفِيَ بِمِصْرَ فِي الْمُحَرَّمِ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ". فَبَيَّنَ وَفَاتِهِ وَوَفَاةَ الْمِقْدَامِ وَاحِدًا وَسَبْعُونَ سَنَةً. وَقَدْ ذَكَرَ جَمْعٌ مِمَّنْ تَرْجَمُوا لِلْمِقْدَامِ رَوَايَتَهُ وَتَحْدِيثَهُ عَنْ أَسَدِ ابْنِ مُوسَى، مِنْهُمْ: الْبَخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" (430/7)، تَرْجَمَهُ 1887، وَابْنُ يُونُسَ الْمَصْرِيُّ فِي "التَّارِيخِ" (483/1)، تَرْجَمَهُ 1322، وَالذَّهَبِيُّ فِي "سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ" (345/13)، تَرْجَمَهُ 161، وَ"تَارِيخِ الْإِسْلَامِ" (838/6)، تَرْجَمَهُ 543، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي "التَّكْمِيلِ فِي الْجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ" (168/1)، تَرْجَمَهُ 207، وَابْنُ حَجْرٍ فِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (144/8)، تَرْجَمَهُ 7900، وَلَعَلَّ مَا قَالَهُ ابْنُ حَجْرٍ مِنْ كَوْنِهِ أَسْمَعٌ عَلَيْهِ وَهُوَ صَغِيرٌ وَارِدًا مُحْتَمَلًا.

(5) عِيَاضُ السَّبْتِي، تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ وَتَقْرِيْبُ الْمَسَائِلِكِ (302/4).

(6) ابْنُ حَجْرٍ، لِسَانُ الْمِيزَانِ (145/8).

"وقد أخرج الحديث في "عواليه": "حديثٌ غريبٌ عجيب، ورجاله كلُّهم ثقاةٌ أئمة"، ثمَّ علقَ ابنُ القطان: "وإنَّهم لمشاهير ثقاةٌ، إلا مقدام بن داود، فإنَّ أهلَ مصرَ تكلموا فيه"⁽¹⁾. وقال ابنُ القطان فيه أيضاً: "مُخْتَلَفٌ فِيهِ"⁽²⁾، وقالَ الذهبيُّ في "ديوان الضعفاء": صويلح"⁽³⁾، وفي "المغني في الضعفاء": مشهور"⁽⁴⁾، وفي "السير": "الفقيه، العلامة، المحدث، أبو عمرو الرُّعَيْنِي الْمِصْرِي"⁽⁵⁾، وقالَ الهيثميُّ: "شيخُ الطبراني، وهو ضعيف"⁽⁶⁾، وقالَ سبطُ ابنِ العجميِّ في "الكشف الحثيث": "ذكرَ الذهبيُّ كَلامَ النَّاسِ فِيهِ وَلَمْ يَذْكَرْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ وَضَعَ. وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ الْحَاكِمُ حَدِيثًا فِي الْجَمَالِ الْمُرْتَحِلِ. قَالَ الْحَاكِمُ: وَلَهُ شَاهِدٌ فَذَكَرَهُ وَفِيهِ مَقْدَامُ الرَّعَيْنِي. ثُمَّ قَالَ الْذَّهَبِيُّ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ وَهُوَ مَوْضُوعٌ عَلَى سَنَدِ الصَّحِيحِينَ، وَمَقْدَامٌ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَالْآفَةُ مِنْهُ أَنْتَهَى". فَقَوْلُهُ "وَالْآفَةُ مِنْهُ: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ وَضَعَهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-"⁽⁷⁾، وَقَدْ ضَعَّفَ الشَّيْخُ الْحَوِينِيُّ فِي "جَنَّةِ الْمُرْتَابِ"، حَدِيثًا مِنْ عِنْدِ الطَّبْرَانِيِّ رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ الْمَقْدَامِ، عَنْ عَمِّهِ سَعِيدِ ابْنِ عَيْسَى⁽⁸⁾، وَقَالَ فِيهِ: "وَالْآفَةُ عِنْدِي هِيَ مِنْ شَيْخِ الطَّبْرَانِيِّ فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ"، ثُمَّ سَأَقَ الشَّيْخُ

(1) يُنظَر: ابْنُ الْقَطَّانِ، بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ (332/2)، وَالحَدِيثُ هُوَ: "عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الصَّدِّقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْعَدْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ الْأَصْبَهَانِيُّ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ أَيُّوبَ الطَّبْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمَقْدَامُ ابْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التَّنَيْسِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "طَعَامُ الْبَخِيلِ دَاءٌ، وَطَعَامُ السَّخِيِّ شِفَاءٌ". وَتَعَقَّبَ ابْنُ حَجَرَ فِي "اللِّسَانِ" (145/8)، ابْنُ الْقَطَّانِ، فَقَالَ: "وَفِي هَذَا الْإِطْلَاقِ -يَعْنِي فِي إِطْلَاقِهِ الْحَكْمَ بِكَوْنِ رِجَالِ الْإِسْنَادِ جَمِيعِهِمْ ثِقَاتٌ مَشَاهِيرَ- نَظَرٌ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ نُوحٍ الْأَصْبَهَانِيَّ لَا يُعْرَفُ حَالُهُ". وَقَدْ قَالَ الْذَّهَبِيُّ فِي "الْمِيزَانِ" (140/1) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: "كَذِبٌ". وَفِي "السِّيرِ" (346/13) قَالَ: "وَهَذَا بَاطِلٌ مَا حَدَّثَ بِهِ ابْنُ يُوسُفَ أَبَدًا".

(2) ابْنُ الْقَطَّانِ، بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ (425/3).

(3) الذَّهَبِيُّ، دِيْوَانُ الضَّعْفَاءِ (ص: 396).

(4) الذَّهَبِيُّ، الْمَغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ (675/2)، تَرْجَمَةُ 4227.

(5) الذَّهَبِيُّ، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (345/13)، تَرْجَمَةُ 161.

(6) الْهَيْثَمِيُّ، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ (291/4).

(7) سَبْطُ ابْنِ الْعَجْمِيِّ، الْكَشْفُ الْحَثِيثُ (ص: 261). وَيُنظَر: الْحَاكِمُ، الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ (771/1). وَيُنظَرُ حَدِيثَ 2142، 2143.

(8) وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْحَوِينِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- أَيْضًا فِي "جَنَّةِ الْمُرْتَابِ" (ص: 88): "وَعَمَّهُ سَعِيدُ بْنُ عَيْسَى لَمْ أَعْرِفْهُ، وَأَرَى أَنَّهُ تَصْحِيفٌ، صَوَابُهُ سَعِيدُ بْنُ تَلِيدِ الرَّعَيْنِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ!!، قَلْتُ: وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَرْجَمَةِ "الْمَقْدَامِ" كَمَا تَقَدَّمَتْ: "رَوَى عَنْ عَمِّهِ سَعِيدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ تَلِيدٍ"، وَتَرْجَمَهُ فِي "الْجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ"

=

كلامهم⁽¹⁾، وقال فيه الألباني: "ضعيف جداً"، ومرة: "ليس بثقة"، كقول النسائي، وثالثه: "واه جداً"، وأخرى قال: "ضعيف"⁽²⁾. وفي "تاريخ" ابن يونس المصري: "وتوفي في رمضان سنة ثلاث وثمانين ومائتين"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ويبدو أن الراجح في هذا الراوي كونه ضعيفاً تكلموا فيه، وفي سماعه من خالد بن نزار. مع أنه فقيه مشهور من كبار أصحاب الإمام مالك. وافق فيه ابن أبي حاتم غالب النقاد، وليس لأبي حاتم فيه قول.

الراوي الخامس: يحيى بن عثمان بن صالح المصري. روى عن أبيه، وعبد الغفار بن داود، وسعيد بن أبي مريم، وعمرو بن خالد، ونعيم بن حماد، والقاسم بن هاني. كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابن يونس المصري في "تاريخه"، وقال: "كان عالماً بأخبار البلد، وبموت العلماء، وكان حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره"⁽⁵⁾، وقال مسلمة بن قاسم:

(51/4)، ترجمة 223، فقال: "سعيد بن عيسى بن تليد الرعيني أبو عثمان. مصري، روى عن: المفضل بن فضالة، وابن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، سمع منه أبي، سمعت أبي يقول ذلك. وسألته عنه، فقال: لا بأس به هو ثقة". بل إنه شيخ الإمام البخاري روى عنه في "الصحيح"، كما في "التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح" (1234/3)، ترجمة 1282، و"المعجم المشتمل" (ص: 128)، ترجمة 370، وفي "بيان خطأ البخاري في التاريخ" قال ابن أبي حاتم: "سعيد بن تليد الرعيني المصري: وإنما هو سعيد بن عيسى بن تليد الرعيني، سمعت أبي يقول: إنما هو سعيد بن عيسى بن تليد". مع أن البخاري حين ترجمه في "التاريخ الكبير" (461/3)، ترجمة 1531، قال: "سعيد ابن تليد، الرعيني، المصري. هو أراه سعيد بن عيسى بن تليد! والحاصل: أن سعيد بن عيسى بن تليد، هو سعيد بن تليد قد يُنسب إلى جده، وهو ثقة، روى عنه البخاري في "الصحيح".!

(1) الحويني، جنة المرباب بفتح المغني عن الحفظ والكتاب (ص: 88).

(2) شكوكاني، واللحام، معجم أسامي الرواة (183/4).

(3) ابن يونس، التاريخ (484/1)، ترجمة 1322. وجاء في ترتيب المدارك قال: "قال ابن أبي حاتم في "تاريخه": "وتوفي في آخر رمضان سنة ثلاث وثمانين". ولعل قوله ابن أبي حاتم، وفي "تاريخه" وهم، وهو إنما أراد ابن يونس في "تاريخه".!

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (175/9)، ترجمة 721.

(5) ابن يونس، التاريخ (507/1)، ترجمة 1385.

"يَتَشَيِّعُ، وَكَانَ صَاحِبَ وِرَاقَةٍ⁽¹⁾ يُحَدِّثُ مِنْ غَيْرِ كَتَبِهِ فَطُعِنَ فِيهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ"⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ نَحْوَ مَا قَالَ فِيهِ ابْنُ يُونُسَ⁽³⁾، بَيْنَمَا قَالَ الْمُنْدَرِيُّ: "ثِقَّةٌ وَفِيهِ كَلَامٌ"⁽⁴⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الكَاشِفِ": "حَافِظٌ أَخْبَارِيٌّ، لَهُ مَا يُنْكَرُ"⁽⁵⁾، وَفِي "مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ"، وَفِي "المُغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ" أَيْضًا قَالَ: "صَدُوقٌ"⁽⁶⁾⁽⁷⁾، أَمَّا فِي "السِّيَرِ" فَهُوَ: "العَلَّامَةُ، الحَافِظُ، الأَخْبَارِيُّ. وَنَقَلَ قَوْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ، وَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: "هَذَا جَرْحٌ غَيْرُ مَفْسَرٍ، فَلَا يُطْرَحُ بِهِ هَذَا العَالَمُ"⁽⁸⁾، مَعَ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ جَعَلَهُ: "شَيْخًا"⁽⁹⁾، وَالهَيْثَمِيُّ ذَكَرَهُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" فَمَرَّةً قَالَ: "حَدِيثُهُ حَسَنٌ"⁽¹⁰⁾، وَمَرَّةً: "وَتَقَهُ الذَّهَبِيُّ"⁽¹¹⁾، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ أَنْ: "فِيهِ لِينًا وَقَدْ وَثَّقَ"⁽¹²⁾، وَفِي أُخْرَى قَالَ: "هُوَ صَدُوقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ"⁽¹³⁾، وَخَامِسَةً أَنَّهُ: "صَدُوقٌ، وَفِيهِ خِلَافٌ لَا يَضُرُّ"⁽¹⁴⁾، وَقَالَ مَرَّةً: "قَدْ وَثَّقَ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ مَنْ لَمْ يُسَمِّ بِغَيْرِ قَادِحٍ مُعِينٍ"⁽¹⁵⁾، ثُمَّ قَالَ: "هُوَ ثِقَّةٌ، وَفِيهِ ضَعْفٌ"⁽¹⁶⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "صَدُوقٌ رُمِيَ بِالنِّتْشِيعِ، وَلِيَنَّهُ بَعْضُهُمْ لِكَوْنِهِ حَدَّثَ مِنْ غَيْرِ أَصْلِهِ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ"⁽¹⁷⁾، وَزَادَ ابْنُ يُونُسَ أَنَّهُ تَوَفَّى فِي "ذِي القَعْدَةِ" مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ"⁽¹⁸⁾.

(1) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي "لِسَانِ العَرَبِ" (ص: 4815): "الوَرَّاقُ مَعْرُوفٌ، وَحِرْفَتُهُ الوِرَاقَةُ. وَرَجُلٌ وَرَّاقٌ وَهُوَ الَّذِي يُورِّقُ وَيَكْتُوبُ".

(2) ابْنُ حَجَرَ، تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ (257/11).

(3) ابْنُ الْجَوْزِيِّ، المَنْتَظَمُ فِي تَارِيخِ المُلُوكِ وَالأُمَمِ (358/12).

(4) المُنْدَرِيُّ، التَّرغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ (372/1)، ح 851-1220. وَقَدْ حَسَّنَ الشَّيْخُ الألبَانِيُّ حَدِيثَهُ.

(5) الذَّهَبِيُّ، الكَاشِفُ (371/2)، تَرْجَمَةُ 6213.

(6) الذَّهَبِيُّ، ذَكَرَ أَسْمَاءَ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ (ص: 197)، تَرْجَمَةُ 375.

(7) الذَّهَبِيُّ، المَغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ (408/2)، تَرْجَمَةُ 7017.

(8) الذَّهَبِيُّ، سِيَرُ أَعْلَامِ النِّبْلَاءِ (354/13).

(9) ابْنُ كَثِيرٍ، التَّكْمِيلُ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ (251/2).

(10) الهَيْثَمِيُّ، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ القَوَائِدِ (266/4).

(11) المَرْجِعُ السَّابِقُ (120/5).

(12) يَنْظُرُ: المَرْجِعُ السَّابِقُ (318/6).

(13) المَرْجِعُ السَّابِقُ (322/6).

(14) المَرْجِعُ السَّابِقُ (72/10).

(15) المَرْجِعُ السَّابِقُ (95/7).

(16) المَرْجِعُ السَّابِقُ (153/10).

(17) ابْنُ حَجَرَ، تَقْرِيبُ التَهْذِيبِ (ص: 594)، تَرْجَمَةُ 7605.

(18) ابْنُ يُونُسَ، التَّارِيخُ (507/1).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

قال ابن أبي حاتم: "تكلّموا فيه"، وتعقّبهُ الدّهبيُّ بكونه جرحًا غير مفسّرٍ لا يُطرحُ به الراوي لمثله. بيّنما ذكر الهيثمي أنّه تكلم فيه من لم يُسمِّ بغير قادحٍ مُعين، في حين أنّ مسلمة ابن القاسم قد بيّن هذا القادح بقوله: إنّهُ كان يتشيع، وكان صاحب وِزَاقَةٍ، يُحدّث من غير كتبه فطعن فيه لأجل ذلك، وكذا الحافظ العسقلاني قال: رُمي بالتشيع، وليّنه بعضهم لكونه حدث من غير أصله، وعليه فقد فسّر فيه الجرح المبهّم، والكلام غير المفسّر الذي ذكره ابن أبي حاتم؛ فسره غيره؛ وذلك أنّه كان يتشيع، ثمّ إنّهُ يحدّث من غير كتبه كما نصّ ابن القاسم الأندلسي، وابن حجر العسقلاني. واختلفت فيه أحكام النقاد بين موثّقٍ، ومليّنٍ، وقائلٍ هو صدوقٌ، وحديثه حسنٌ كما نصّ الهيثمي. ولعلني أرجح كونه أخباريًا، قريبًا من الصدوق، إذا حدّث من أصله، وإلا فليّن لأنّه يُخطئ إذا حدّث من غير أصله. وقد كتب عنه الإمام ابن أبي حاتم، وابنه، لكن دون أن يحكم عليه الأب بشيء.

المطلب الخامس: قوله في الراوي: "تكلّموا فيه وضعّفوه فلم نسمع منه" / "كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه" / "تكلم الناس فيه فتركت التحديث عنه" / "تكلم فيه فلان، وقال هو كذاب، فتركت حديثه":

المقصد الأول: قوله في الراوي "تكلّموا فيه وضعّفوه فلم نسمع منه":

قالها في: "فتح بن نصر الكِنَاني" (1) أبو نصر المصري. روى عن: بشر بن بكر، وأسد بن موسى، وحسان بن غالب. كتبنا فوائده لأن نسمع منه، فتكلّموا فيه وضعّفوه فلم نسمع منه" (2).

(1) الكِنَاني: "بكر الكاف، وفتح النون، وكسر النون الثانية. هذه النسبة إلى عدة من القبائل، وفتح بن نصر هذا من بني ليث بن كنانة". ينظر: السمعاني، الأنساب (98/5).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (91/7)، ترجمة 518.

- أقوال النقاد في الراوي:

ضعفه الدارقطني⁽¹⁾، ومرة قال: "ضعيفٌ متروك، وأورد له هذا الباطل عن حسان بن غالب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - رفعه: "من سرح رأسه ولحيته بالمشط في كل ليلة عوفي من أنواع البلاء، وزيد في عمره". وقال: "إنه موضوع"⁽²⁾، وقد ترجم له الذهبي في "ميزان الاعتدال"، ونقل قول ابن أبي حاتم فيه⁽³⁾، وقال المناوي في "فيض القدير": "ضعيف"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو متروك، ولم يسمع منه عبد الرحمن لما تكلموا فيه، وضعفه، وافق قول عبد الرحمن قول الدارقطني، والمناوي، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

المقصد الثاني: قوله "كتب عنه، وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه":

قالها في: "أحمد بن عبد الجبار العطاردي"⁽⁵⁾ الكوفي. روى عن: أبي بكر بن عياش، وحفص ابن غياث، ويونس بن بكير. كتب عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه⁽⁶⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم: "ليس بقوي"⁽⁷⁾، وذهب مطين الحضرمي أنه: "كان يكذب"⁽⁸⁾، وتركه أبو العباس ابن عفة، وكان لا يحدث عنه لضعفه، وذكر أن عنده عنه قمطرًا⁽⁹⁾، على أنه لا يتورع أن

(1) الدارقطني، العجل (227/12)، عقب حديث 2654.

(2) ابن حجر، لسان الميزان (317/6)، ترجمة 6015.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (340/3)، ترجمة 6685.

(4) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير (44/1).

(5) "العطاردي: بضم العين، وفتح الطاء، يتبعهما راءٌ ودالٌ مهملتان مكسورتان، هذه النسبة إلى عطار، وهو اسمٌ لبعض أجداد المنتسب إليه". ينظر: السمعاني، الأنساب (208/4).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (62/2)، ترجمة 99.

(7) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(8) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (436/5).

(9) القمطر والقمطرة: "وتجمع على قماطر: ما تُصان فيه الكتب، قال ابن السكيت لا يُقال بالتشديد. ويُشَدُّ:

ليس بعلم ما يعي القمطر... ما العلم إلا ما وعاه الصدور". ابن منظور، لسان العرب (ص: 3740).

يُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ⁽¹⁾، وَذَهَبَ مُسْلِمٌ بِنِ الْقَاسِمِ الْأَنْدَلِسِيِّ أَنْ: "لَا بَأْسَ بِهِ، وَحَدَّثَ مِنْ فُرُوعٍ فَتَكَلَّمَ فِيهِ، أَنْبَأْنَا عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ"⁽²⁾، أَمَّا ابْنُ حَبَّانَ الْبُسْتِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ فِي "الثَّقَاتِ" قَالَ: "حَدَّثَنَا عَنْهُ أَصْحَابُنَا، رَبَّمَا خَالَفَ، لَمْ أَرِ فِي حَدِيثِهِ شَيْئًا يَجِبُ أَنْ يَعْدَلَ بِهِ عَنْ سَبِيلِ الْعُدُولِ إِلَى سَنَنِ الْمَجْرُوحِينَ"⁽³⁾، وَذَكَرَ ابْنُ عَدِي أَنَّ "أَهْلَ الْعِرَاقِ مُجْمَعُونَ عَلَى ضَعْفِهِ"، ثُمَّ قَالَ: "كَانَ أَبُو كُرَيْبٍ⁽⁴⁾ يَقُولُ: "قَدْ سَمِعَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعُطَارِدِيُّ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ⁽⁵⁾. ثُمَّ عَقَّبَ ابْنُ عَدِي: "وَلَا يَعْرِفُ لَهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ رَوَاهُ، وَإِنَّمَا ضَعَّفُوهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِقَ مِنْ يَحْدُثُ عَنْهُمْ"⁽⁶⁾، وَفِي "سُؤَالَاتِ الْحَاكِمِ لِلدَّارِقُطَنِيِّ" أَجَابَ: "اِخْتَلَفَ فِيهِ شَيْوُخُنَا، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَكَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِ أَبِيهِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَبُوهُ ثِقَّةٌ. وَيُقَالُ إِنَّ أَبَا كُرَيْبٍ لَمَّا امْتَنَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْمَغَازِي عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ⁽⁷⁾، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ⁽⁸⁾، قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْهَا: إِنَّ ابْنَ لَعْبَدِ الْجَبَّارِ

(1) المزي، تهذيب الكمال (380/1).

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (73/1).

(3) ابن حبان، الثقات (45/8). وقال مغلطاي (72/1): ولما ذكره البستي في "الثقات" كناه أبا عمرو، كذا هو في عدة نسخٍ مجوداً. فقلت: وهذا مخالفٌ للكنية التي ذكرها له باقي المصنفين وهي "أبو عمرو"، وقد جاء في حاشية "الثقات": "وفي الأصل، و"س": أبو عمرو".

(4) "محمد بن العلاء أبو كُرَيْبٍ: وهو ابنُ العلاء بن كُرَيْبِ الهَمْدَانِيِّ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَى عَنْهُ أَبِي، وَأَبُو زُرْعَةَ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلَ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صَدُوقٌ". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (52/8)، ترجمة 239.

(5) أبو بكر بن عِيَّاشٍ: "اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ وَاحِدٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: اسْمُهُ سَالِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ شُعْبَةَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: صَدُوقٌ ثِقَّةٌ، صَاحِبُ قُرْآنٍ وَخَيْرٍ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سَأَلْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ وَأَبِي الْأَخْوَصِ، قَالَ: مَا أَقْرَبَهُمَا، لَا أَبَالِي بِأَيِّهِمَا بَدَأَتْ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلَ أَبِي، عَنْ شَرِيكَ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عِيَّاشٍ، أَيُّهُمَا أَحْفَظُ؟ قَالَ: هُمَا فِي الْحِفْظِ سَوَاءٌ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَصْحَحُ كِتَابًا، قُلْتُ لِأَبِي: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشَرَ الرَّقِّي، قَالَ: أَبُو بَكْرٍ أَوْثَقُ مِنْهُ وَأَحْفَظُ". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (348/9)، ترجمة 1565.

(6) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (314-313/1).

(7) "يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو بَكْرِ الشَّيْبَانِيُّ الْكُوفِيُّ: صَاحِبُ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كَانَ صَدُوقًا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَحَلَّهُ الصَّدَقُ". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (236/9)، ترجمة 995، الذهبي، سير أعلام النبلاء (245/9)، ترجمة 71.

(8) "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَّارٍ مَوْلَى قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ الْقُرَشِيِّ أَبُو بَكْرٍ: صَاحِبُ الْمَغَازِي، وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ. قَالَ شُعْبَةُ: صَدُوقٌ فِي الْحَدِيثِ، وَمِثْلُهُ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ، لَكِنْ زَادَ: لَيْسَ بِحِجَّةٍ، وَكَقَوْلِهِمَا ذَكَرَ أَبُو زُرْعَةَ، بَيْنَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (191/7)، ترجمة 1087.

العطارديّ كانَ يسمَعُها معنا معَ أبيه من يونسَ بن بُكير، فاطلبوها مِنْه، فذكروا أَنهم جَاؤوه فأخرجها لهم من أبراجِ الحَمَام، واللهُ أعلمُ⁽¹⁾، وزادَ أبو سعيدَ مَسعود بن عليّ السّجزيّ: "قالَ أخبرنا الحاكمُ أبو عبدِ الله قالَ: سمعتُ القاضيَ محمدَ بن صالحٍ يحكي الحَكايةَ على وجهها، عن أبي الطَّيبِ بن الحُسَيْنِ بن حُميدِ بن الرِّبيع، ويذكرُ عن شيوخه أَنهم لم يَشكُوا في صدقِ أحمدِ بن عبدِ الجَبَّار⁽²⁾، وسألَ حمزةُ بنُ يوسفَ السهميَّ أبا الحسنِ الدارقطنيّ، عن العطارديّ، فقالَ: "لا بأسَ بِهِ"، أثنى عليه أبو كُريب، وسئلَ عن مغازيِ يونسَ بن بُكير، فقالَ: "مروا إلى غلامٍ بالكِنَاس⁽³⁾، يقالُ لَهُ: العطارديّ سمعَ معنا معَ أبيه⁽⁴⁾، وقالَ أبو عبدِ الله الحاكمُ: "ليسَ بالقويِّ عندهم"⁽⁵⁾، ثمَّ صحَّ حديثُه في "المستدرَك"⁽⁶⁾، ورأى الخليليُّ⁽⁷⁾ أن: "ليسَ في حديثِه مناكير، لكنَّهُ روى عن القدماءِ اتَّهموه في ذلك"⁽⁸⁾، وعندَ الخطيبِ البغداديّ: "قالَ لي بعضُ شيوخنا: إنّما طعنَ على العطارديّ من طعنَ عليه بأنَّ قالَ: "الكتبُ التي حدَّثَ منها كانت كتبَ أبيه، فادَّعى سماعَها معَه". وقالَ أبو العباسِ محمدُ بن يَعقوبَ الأصمّ: سمعتُ أبا عبيدةَ السريّ بن يحيى ابنَ أخي هناد، وسألَه أبي عن العطارديّ أحمدَ بن عبدِ الجبار، فقالَ: ثقة"، وعلَّقَ الخطيبُ عقبَ ذكره توثيقَ السريّ بن يحيى للعطارديّ، وشهادةَ أبي كُريبَ بسماعِهِ ممَّن لقيهم: "كانَ أبو كُريبَ من الشيوخِ الكبارِ الصادقينَ الأبرار، وأبو عبيدةَ السريّ بن يحيى شيخٌ جليلٌ أيضًا، ثقةٌ من طبقةِ العطارديّ، وقد شهدَ لَهُ أحدهما بالسماعِ، والآخِرُ بالعدالةِ، وذلكَ يفيدُ حسنَ حالتهِ، وجوازَ روايتهِ، إذ لم يثبتْ لغيرهما قولٌ يوجبُ إسقاطَ حديثه، واطراحَ خبره"، ثمَّ راحَ البغداديُّ الخطيبُ يدفعُ عن العطارديّ تُهمةَ الحَضرميِّ مُطينَ بالكذبِ فيقولُ: "فأمَّا قولُ الحَضرميِّ في العطارديّ

(1) الحاكم، سؤالاته للدارقطنيّ (ص:86). وينظر أيضًا: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (437/5).

(2) الحاكم، سؤالاته للدارقطنيّ (ص:289).

(3) "كِنَاس: بكسرِ أوله: موضعٌ من بلادِ غنيّ. والكُنَاسَةُ: بالضم، والكُنَسُ: كسحُ ما على وجهِ الأرضِ من القمام، والكُنَاسَةُ ملقَى ذلك: وهي محلّةٌ بالكوفةِ عندها واقعَ يوسف بن عمرِ التَّقفيّ زيدَ بن علي بن الحسين ابنِ علي بن أبي طالب". الحموي، معجم البلدان (481/4).

(4) سؤالات السهمي للدارقطني (ص:157-158).

(5) المزي، تهذيب الكمال (380/1).

(6) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (73/1).

(7) وجاءَ في المطبوعِ من: الخليلي، الإرشاد (580/2).

(8) المرجع السابق، نفس الصفحة.

أَنَّهُ كَانَ يَكْذِبُ، فَهُوَ قَوْلٌ مُجْمَلٌ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفِ وَبَيَانٍ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِهِ وَضَعَ الْحَدِيثِ، فَذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي حَدِيثِ الْعُطَارِدِيِّ، وَإِنْ عَنَى أَنَّهُ رَوَى عَنْ لَمْ يَدْرِكْهُ فَذَلِكَ أَيْضًا بَاطِلٌ، لِأَنَّ أَبَا كُرَيْبٍ شَهِدَ لَهُ أَنَّهُ سَمِعَ مَعَهُ مِنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، وَتَبَتَّ أَيْضًا سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، فَلَا يَسْتَكْرَهُ لَهُ السَّمَاعُ مِنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَابْنِ فُضَيْلٍ، وَوَكَيْعٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ، لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ تَقَدَّمَهُمْ جَمِيعًا فِي الْمَوْتِ، وَأَمَّا ابْنُ إِدْرِيسٍ فَتَوَفَّى قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ بِسَنَةٍ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، لِأَنَّ وَالِدَهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَكَرَ بِهِ، وَقَدْ رَوَى الْعُطَارِدِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ أَوْرَاقًا مِنْ "مَغَازِي" ابْنِ إِسْحَاقَ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ فَاتَهُ سَمَاعُهَا مِنْ يُونُسَ فَسَمِعَهَا مِنْ أَبِيهِ عَنَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيبِهِ لِلصَّدَقِ، وَتَنَبُّهُ فِي الرَّوَايَةِ، -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-⁽¹⁾، وَعِنْدَ السَّمْعَانِيِّ: "كَانَ ضَعِيفًا تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَوَثَّقَهُ جَمَاعَةٌ"⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ الْأَخْضَرِ: "ثَقَّةٌ لَا بَأْسَ بِهِ"⁽³⁾، وَصَحَّحَ الْحَاكِمُ حَدِيثَهُ فِي "مُسْتَدْرَكِهِ"⁽⁴⁾، وَتَرَجَمَهُ الذَّهَبِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ مَصْنُفَاتِهِ فِي "الْمِيزَانِ": "ضَعْفَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ"⁽⁵⁾، وَفِي "دِيَوَانِ الضَّعْفَاءِ": "مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَحَدِيثُهُ مُسْتَقِيمٌ"⁽⁶⁾، وَفِي "الكَاشِفِ": "أَخْطَأَ مَنْ قَالَ رَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ"⁽⁷⁾، وَلَقَّبَهُ فِي "سِيرِ الْأَعْلَامِ": "بِالشَّيْخِ، المَعْمَرِ، المُحَدَّثِ. ثُمَّ سَاقَ مِنْ حَدَّثَ عَنْهُمْ وَهَمَّ: أَبُو بَكْرٍ ابْنِ عِيَّاشٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، وَوَكَيْعُ ابْنِ الْجَرَّاحِ، وَابْنُ فُضَيْلٍ، وَجَمَاعَةٌ. وَحَدَّثَ بِالمَغَازِي لِابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنَهُ". وَسَاقَ الذَّهَبِيُّ كَلَامَ ابْنِ عَدِيٍّ السَّالِفِ فِي الْعُطَارِدِيِّ مِنْ أَنَّهُ قَدْ ضَعَّفَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِقَ الَّذِينَ حَدَّثَ عَنْهُمْ فَقَالَ: قَدْ لَقِيَهُمْ وَلَهُ بَضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً. وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ أَيْضًا كَلَامَ مُطِينٍ وَرَاحَ يَدْفَعُ عَنْهُ لِيُبَيِّنَ أَنَّ مَرَادَهُ بِالْكَذِبِ كَذِبُ اللُّهْجَةِ لَا الْكَذِبَ فِي الْحَدِيثِ. فَإِنَّ الْأَخِيرَ لَمْ يُوجَدَ مِنْهُ، وَلَا تَقَرَّدَ بِشَيْءٍ، وَمِمَّا يُقَوِّي أَنَّهُ صَدُوقٌ فِي بَابِ الرَّوَايَةِ: أَنَّهُ رَوَى أَوْرَاقًا مِنْ "المَغَازِي"، بِنَزْوِلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ الخَطِيبُ، وَقَوَّاهُ، وَاحْتَجَّ بِهِ البَيْهَقِيُّ فِي تَصَانِيفِهِ"⁽⁸⁾، لَكِنَّ العَسْقلَانِيَّ رَأَى ضَعْفَهُ،

(1) ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (438/5).

(2) السمانى، الأنساب (208/4).

(3) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال (73/1).

(4) المرجع السابق (73/1).

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (112/1).

(6) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 7)، ترجمة 78.

(7) الذهبي، الكاشف (198/1)، وضع بجانب الترجمة علامة (*)، وقال: "الترجمة كُتِبَتْ عَلَى الحَاشِيَةِ"

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء (59-55/13).

وصحح سماعه للسيرة، وقال إنَّ أبا داود ما ثبت تخريجه له، مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين، ثمَّ جعل له رمزَ (د)⁽¹⁾.

وقد ذكره ابن حجر أيضًا في المرتبة الثالثة من "طبقات المدلسين"، وقال: "محدثٌ مشهورٌ تكلموا فيه"⁽²⁾. وقال الشيخ الألباني: "ضعيف"⁽³⁾. وقال ابن حجر هو: "من العاشرة مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين، وله خمس وتسعون سنة"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ضعيفٌ تكلم الناس فيه، وترك ابن أبي حاتم التحديث عنه لكلامهم، وضعفه غير واحد، واتهمه مُطَيَّنُ الحضرمي بالكذب، لكنَّ اتهامه مدفوعٌ؛ إذ قد كذَّبه لأتفه لم يلقَ من حدث عنهم، ولأجل ذلك أيضًا وضعفه من وضعفه، غير أنَّ أبا كريب، وهو من الشيوخ الكبار الصادقين الأبرار - كما وصف الخطيب - قد شهد له بسماعه ممن لقيهم، وصحح غير واحدٍ سماعه لمغازي ابن إسحاق برواية يونس بن بكير، وقد ذهب أبو حاتم لكونه ليس بقوي.

(1) ووضعه الرمز بين هلالين هكذا: (د) فهذا الرمز عند الإمام ابن حجر بينه به على أنه لم يثبت أن صاحب الرمز قد أخرج للمترجم. ينظر: تقريب التهذيب (ص: 81)، ترجمة 64. وقد قال المزي في "تهذيب الكمال" (379/1): "روى عنه أبو داود"، وقال د. بشار معروف: "في حاشية الأصل من قول المؤلف: لم أقف على روايته عنه، ولا ذكره أبو القاسم في "الشيوخ النبيل". ونقل محقق "الإرشاد" للخليلي، تضعيف ابن حجر الأنف، ثمَّ عقب: "مع أنَّ أبا داود أخرج له".! مع أنَّ ابن حجر في موضع الترجمة ذاتها قال: لم يثبت إخراج أبي داود له!

(2) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 37). قلت: ولعل الذي دفعه لجعله في الثالثة، هو السبب عينه الذي جعل البعض يضعفه، لكونه ما لقي من حدث عنهم، وهذا مدفوعٌ بالذي حكاه الخطيب ونقلته.

(3) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (661/3).

(4) والظاهر حسب طبقات ابن حجر أن يكون هذا الراوي في الطبقة الحادية عشرة، لكنه أدرك طبقة متقدمة عالية في السن، وبقي إلى هذا التاريخ -272- لامتداد عمره، فعدَّ من العاشرة، فمن طال عمره فتأخرت وفاته فمات في عصر الطبقة التي بعده، فلا يؤخر بل يُذكر مع الطبقة التي قبلها. وهذه الفائدة ذكرها الشيخ محمد عوامة في مقدمة تحقيقه "التقريب" (ص: 45).

المقصد الثالث: قوله "تكلم الناس فيه فتركت الحديث عنه":

قالها في: "حميد بن الربيع الخزاز⁽¹⁾ اللخمي⁽²⁾. روى عن هشيم، وابن أبي فديك، ومغن بن عيسى، وسعيد بن محمد الوراق. سمع منه أبي وأبو زُرعة، ومحمد بن مسلم. وسمعت منه ببغداد، تكلم الناس فيه فتركت الحديث عنه"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال ابن مخرز: سألت يحيى بن معين، عن حميد بن الربيع الخزاز؟ فقال: من حميد، لا أعرفه⁽⁴⁾، وعن جعفر بن الهذيل قال: "سمعت يحيى بن معين يقول: "حميد الخزاز كذاب لا يلد إلا كذاباً"⁽⁵⁾، وقال ابن الغلابي: قال يحيى بن معين: "وما يسأل عن حميد الخزاز مسلم، أخزى الله ذلك، وأخزى من يسأل عنه". وقال عبدان الجواليقي: قال يحيى بن معين: "كذابي زماننا أربعة، وذكر منهم: حميد بن الربيع"، وقال عبد الخالق بن منصور: "سألت يحيى ابن معين، عن حديث يرويه حميد الخزاز؟ فقال لي: "أو يكتب عن ذلك أحد؟ ذلك كذاب خبيث، غير ثقة ولا مأمون، يشرب الخمر، ويأخذ دراهم الناس، ويكابرهم عليها حتى يصلحوه. قال لي يحيى: وجاءني مرة، فقال لي: يا أبا زكريا، هل بلغك عني شيء، فما تنقم علي؟ قلت له: "بلغني عنك شيء، إلا أنني أستحيي من الله أن أقول فيك باطلاً"⁽⁶⁾، لكن كان أحمد بن حنبل يحسن القول فيه"، وكان عبد الرحمن بن أبي حاتم، يقول: "ما كان أحمد بن حنبل يقول في حميد بن الربيع إلا خيراً، وكذلك أبي وأبو زُرعة"⁽⁷⁾، وقال أبو بكر المرؤذي: سألت أحمد ابن حنبل عن حميد الخزاز، فقلت له: إن يحيى يتكلم فيه، قال: "ما علمته إلا ثقة، قد كنا نقدّم عليه

(1) الخزاز: "بفتح الخاء، وتشديد الزاي الأولى، نسبة إلى صنعة وحرفة بيع الخرز" ينظر: الأنساب (356/2).

(2) اللخمي: "بلام مشددة مفتوحة، وسكون الخاء المعجمة، نسبة إلى لحم، قبيلة من اليمن نزلت الشام". ينظر: السمعاني، الأنساب (132/5).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (222/3)، ترجمة 974. وهو "حميد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم، أبو الحسين اللخمي الكوفي". ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (28/9)، ترجمة 4222.

(4) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (144/2)، ترجمة 576.

(5) ابن عدي، الكامل (89/3).

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (30/9).

(7) كذا نقله عنه الخطيب البغدادي، ولم أقف عليه في "الجرح والتعديل"، ولعله نقله في مكان آخر.

إلى الكوفة، فنزل عنده فيفيدنا عن المحدثين، ثم قدم إلى بغداد ليعلم "التفسير" من حسين المرزوي، وقال عبد الله بن أحمد: "كان أبي يحسن القول في حميد الخزاز، وقال: كان يطلب معنا الحديث، ورأيتُه على باب أبي أسامة⁽¹⁾ يُفيد الناس"، وقال أبو بكر المرزوي: سألت أبا عبد الله عن حميد الخزاز، قلت: يكتبُ عنه؟، قال: "أرجو، وأنتى عليه"، قلت: إنني سألت يحيى عنه فحملَ عليه حملاً شديداً، وقال: رجلٌ سرقَ كتابَ يحيى بن آدم⁽²⁾ من عبيد بن يعيش⁽³⁾، ثم ادَّعاه، قلت: يا أبا زكريا، أنت سمعتَ عبيد بن يعيش، يقولُ هذا؟، قال: لا، ولكنَّ بعضَ أصحابنا أخبرني. ولم يكن عنده حجةٌ غير هذا، فعُضِبَ أبو عبد الله، وقال: سبحان الله يُقبل مثلُ هذا عليه؟ يسقطُ رجلٌ مثل هذا!⁽⁴⁾، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: "قال لي أبي أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع الخزاز، هو ثقةٌ ولكنَّه شرٌّ يدلُّس"⁽⁵⁾، أما مطين، فقد غلظ فيه قولاً، فنقل عنه غير واحدٍ قوله فيه: "كذاب ابن كذاب"، فعند ابن عدي: "أنَّ مطين قال حين مرَّ عليه أبو الحسين بن حميد بن الربيع: "هذا كذاب ابن كذاب ابن كذاب"⁽⁶⁾، وترجم ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" لابنه الحسين بن حميد، ثم نقل قول مطين: "هُوَ كَذَّابُ ابْنِ كَذَّاب"⁽⁷⁾، وقال النسائي، وقد أورده في "الضعفاء والمتروكين": "ليس بشيء"⁽⁸⁾، وقال مسلمة بن القاسم: "ضعيف"⁽⁹⁾، وفي ثقات ابن حبان: "روى عنه محمد بن إسحاق بن خزيمة، وغيره من شيوخنا،

-
- (1) أبو أسامة: "حماد بن أسامة بن زيد القرشي: قال أحمد: كان ثبثاً ما كان أنبته، لا يكاد يُخطئ ... وكان صحيح الكتاب، ضابطاً للحديث، كيساً صدوقاً، وقال ابن معين: ثقة". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (132/3)، ترجمة 600.
- (2) يحيى بن آدم بن سليمان المقرئ أبو زكريا: وثقه ابن معين في سفيان، وأبو حاتم، وزاد: "كان يقفه". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (128/9)، ترجمة 545.
- (3) عبيد بن يعيش أبو محمد الكوفي: يُقال له: المَحَامِلِي، روى عنه أبو حاتم، وأبو زرعة، وقال فيه الأولُ منهما، وابنُ معين: "صدوق". ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (5/6)، ترجمة 23.
- (4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (31/9)، وقد حاولت الوقوف على كلام الإمام أحمد في "العلل" برواية المرزوي عنه، فلم أجده.
- (5) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (6) ابن عدي، الكامل (89/3).
- (7) ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين (238/1)، ترجمة 1025.
- (8) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص: 84)، ترجمة 144.
- (9) ابن حجر، لسان الميزان (298/3).

رَبَّمَا أَخْطَأُ"⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "كَانَ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ، وَيَرْفَعُ أَحَادِيثَ، وَرَوَى أَحَادِيثَ عَنْ أُمَّةِ النَّاسِ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ عَنْهُمْ"، ثُمَّ سَأَلَ لَهُ عِدَّةَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَعَقَّبَ: "وَلِحُمَيْدِ بْنِ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ كَثِيرٌ، بَعْضُهُ سُرِقَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَبَعْضٌ مِنَ الْمَوْقُوفَاتِ الَّتِي رَفَعَهَا، وَبَعْضٌ زَادَ فِي أَسَانِيدِهِ فَجَعَلَ بَدَلَ ضَعِيفٍ ثِقَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَاسْتَعْنَيْتُ بِمِقْدَارِ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ مَنَاكِيرِهِ، وَبِوِطْئِهِ لِكَيْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى كَثِيرٍ مَا رَوَاهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا فِي كُلِّ مَا يَرُويهِ!"⁽²⁾، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبِرْقَانِيُّ: "كَانَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ يُحْسِنُ الْقَوْلَ فِيهِ". وَأَنَا أَقُولُ -يَعْنِي الْبِرْقَانِيُّ-: "إِنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لِأَنِّي رَأَيْتُ عَامَّةَ شَيْوَحِنَا يَقُولُونَ هُوَ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"⁽³⁾، وَفِي مَرَّةٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبِرْقَانِيُّ: سَأَلَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَقَالَ: "تَكَلَّمُوا فِيهِ"⁽⁴⁾، وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، أَنَّهُ سَأَلَ الدَّارِقُطْنِيَّ عَنْهُ، فَقَالَ: "تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَقَدْ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَنْهُ الْأُئِمَّةُ، وَرَوَوْا عَنْهُ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ بِحُجَّةٍ"⁽⁵⁾، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: "عَاشَ مِائَةً وَبِضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، سَمِعَ هُشَيْمًا"⁽⁶⁾، وَابْنَ عُيَيْنَةَ، سَمِعَ مِنْهُ الْقَدَمَاءَ، وَأَدْرَكَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَقْرَأَهُ، طَعَنُوا عَلَيْهِ فِي أَحَادِيثَ - تُعْرَفُ بِالْقَدَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ هُشَيْمٍ - رَوَاهَا"⁽⁷⁾، وَذَكَرَ الْذَهَبِيُّ أَنَّهُ: "كَانَ وَاسِعَ الرَّوَايَةِ أَخْبَارِيًّا"، كَذَا فِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ"⁽⁸⁾، بَيْنَمَا قَالَ فِي "الْمِيزَانِ": "ذُو مَنَاكِيرٍ"⁽⁹⁾، وَقَدْ عَدَّهُ أَبُو الْفَضْلِ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ "طَبَقَاتِ الْمَدْلُوسِينَ"، وَقَالَ: "مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ وَصَفَهُ بِالتَّدْلِيسِ عَنِ الضَّعْفَاءِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهُوَ مِنْ طَبَقَةِ عُثْمَانَ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ

(1) ابن حبان، الثقات (197/8).

(2) ابن حبان، الكامل في ضعفاء الرجال (89/3).

(3) البرقاني، سؤالاته للدارقطني (ص: 197)، رقم 728. ونقله عنه الخطيب في "تاريخ مدينة السلام" (30/9).

(4) ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (30/9-31). وقد حاولت أن أفق على سؤال البرقاني هذا للدارقطني وكلامهما في "السؤالات" فلم أجده.

(5) المرجع السابق (31/5-32)، ولم أجد هذا الكلام في "سؤالات السلمي للدارقطني".

(6) هشيم بن بشير السلمي الواسطي أبو معاوية: "قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أحفظ من هشيم، كان هشيم يقوى من الحفظ على شيء لا يقوى عليه غيره، وقال أبو حاتم: ثقة"، وقال ابن حجر: كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين -يعني ومائة- وقد قارب الثمانين". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (115/9)، ترجمة 486، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 574)، ترجمة 7312.

(7) الخليلي، الإرشاد (621/2)، ترجمة 354.

(8) الذهبي، تاريخ الإسلام (76/6)، ترجمة 188.

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال (296/3).

أبي شيبه: قال أبي: أنا أعلم الناس بحُميد بن الربيع، كان ثقةً لكنّه يُدلس⁽¹⁾، وقال الخليلي: طعنوا عليه في أحاديثه⁽²⁾ تُعرفُ بالقدماءِ، فرَوّاهَا عن هُشيم. قلتُ: وهذا هو التدليس⁽³⁾. قال محمد بن مخلد: "مات حميدُ ابن الربيع سنة ثمانٍ وخمسين يعني ومائتين"⁽⁴⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وكما يتبين من الأقوال التي نقلتها فيه، فقد انقسم الناس فيه فريقين: الأول طاعن فيه، مكذب، مُتهم له، كابن معين، ومطين، ومسلمة بن القاسم، وابن عدي. والآخر يحسن القول فيه، ويعدّله، كأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وعثمان بن أبي شيبه، والدارقطني. وإن كان ابن أبي حاتم قد أبهم كلام الناس فيه، فإن بعضهم قد فسّر جرحه فيه؛ فأما يحيى بن معين فقال: كذاب خبيث، غير ثقة ولا مأمون، يشرب الخمر، ويأخذ دراهم الناس، ويكابرهم عليها حتى يُصالحوه. ثم اتهمه بسرقة كتاب يحيى بن آدم من عبيد بن يعيش، وأدعائه. وعثمان بن أبي شيبه: ذكر أنه شره يُدلس، وأما تدليسه كما ذكر الخليلي، ثم ابن حجر، فإنه يروي أحاديث عن هُشيم إنما تُعرفُ بالقدماءِ من أصحابه، ومطين الحضرمي مع ابن معين على أنه: كذاب. وأما ابن عدي ففسّر جرحه بسرقة الحديث من الثقات، ورفع أخزى من الموقوفات، وروايته أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم، وزيادته في بعضها فيجعل بدل ضعيف ثقة، والذهبي وصفه أنه: ذو مناكير. ومع ذلك كله فإن الإمام الدارقطني قد ذكر أن من تكلم فيه لم يتكلم بحجة!!، وهو قول مجمل، ليس بمسلم مع كل ما تقدّم، بل إن تلميذه البرقاني تعقبه فقال: إنه ليس بحجة، لأنّي رأيتُ عامّةً شيوخنا يقولون هو ذاهب الحديث. وقد ذكر الدارقطني في رواية أخرى أنهم تكلموا فيه، كأنّه يُشير إلى أن كلامهم فيه قد ارتضى عنده بعد تحسينه القول فيه. إذن أقول: هو ذاهب الحديث، متهم بالكذب، لا يُكتب حديثه، وفقاً لأغلب المجرحين الذين كان معهم زيادة علم، وقد ترك ابن أبي حاتم التحديث عنه لما تكلموا فيه، ولو أنه يرى أن كلامهم

(1) وعبارة عثمان بن أبي شيبه في "تاريخ مدينة السلام" (28/9): "قال محمد بن عثمان بن أبي شيبه، قال لي أبي: أنا أعلم الناس بحُميد بن الربيع الخزاز، هو ثقةٌ ولكنّه شره يُدلس". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (28/9).

(2) قال الخليلي في "الإرشاد" (621/2): "أحاديث".

(3) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 49).

(4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (32/5).

فيه ليس بمؤثر لبقِي على التحديثِ عنه، على الرغم من أن أباه وأبا زرعة قد حسنا قولهم فيه، لكن كأنه لم يلتفت! -سوالله أعلم-

المقصد الرابع: "تَكَلَّمَ فِيهِ فُلَانٌ، وَقَالَ هُوَ كَذَابٌ، فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ":

"وتكلم فيه فلان: أي انتقده، بتكذيب، أو تضعيف شديد أو غير شديد، أو بتلبيح أو بتبديع، أو بغمز خفيف، أو نحو ذلك؛ وعلى هذا فلا يتجه حمل هذه العبارة على أحد هذه المعاني إلا المعنى التي تقوم عليه الأدلة، أو تُعينه القرائن الصحيحة". و"تُكَلِّمُ فِيهِ: أي ذكر فيه العلماء قدحاً يُضعفه أو يُليينه⁽¹⁾.

أما قوله: "تَكَلَّمَ فِيهِ فُلَانٌ، وَقَالَ هُوَ كَذَابٌ" فهذا من ألفاظ الجرح المُفسر؛ إذ قد تكلّم فيه لكذبه في الرواية، فهو جرح شديد، بل هو أشده، ولأجله فقد ترك ابن أبي حاتم حديث الراوي الذي قيلت فيه.

وقالها في: "محمد بن إسحاق الصيّني⁽²⁾. روى عن: عبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الله بن داود الخريبي. كتبت عنه بمكة، نا عبد الرحمن قال وسألت أبا عون بن عمرو ابن عون⁽³⁾ عنه فتكلم فيه وقال هو كذاب، فتركت حديثه"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه الخطيب في "تاريخ بلاده"، وساق من حديثه⁽⁵⁾.

وقال صاحب "تاريخ مدينة دمشق": "قدّم دمشق فروى عنه بعض أهلها، وكنيت قد ظفرت بقدمه قديماً، ثم ذهب عني"⁽⁶⁾، وذكره ابن الجوزي في "المنتظم"⁽⁷⁾، والذهبي في

(1) ابن حجر، لسان المحدثين (365/2).

(2) الصيّني: "بصا مَهْمَلَةٌ مَكْسُورَةٌ، وَيَاءٌ مَنْقُوطَةٌ مِنْ تَحْتِهَا بَائِثَتَيْنِ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ نُونٌ فِي آخِرِهَا، كَذَا تَكُونُ نَسْبَةٌ أَهْلِ "صَيِّئَةِ الْحَوَانِيتِ"، مَدِينَةٌ بَيْنَ وَاسِطٍ وَالصَّيْلِفِ بِالْعِرَاقِ". ينظر: السمعاني، الأنساب (578/3).

(3) "محمد بن عمرو بن عون أبو عون الواسطي: قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بوايط وهو ثقة صدوق". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (34/8)، ترجمة 156.

(4) ابن أبي حاتم، المرجع السابق (196/7)، ترجمة 1100.

(5) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (42/2)، ترجمة 6.

(6) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (37-36/52).

(7) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (244/11)، ترجمة 1399.

"التاريخ"، وقال: "أحد المتروكين، رمّوه بالكذب"⁽¹⁾، وترجمه ابن حجر في "اللسان"⁽²⁾، وكلهم جميعاً يحكون قولاً ابن أبي حاتم فيه.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو متروك، تركه عبد الرحمن لما تكلم فيه أبو عون، وقال هو كذاب، وكان عبد الرحمن قد كتب عنه قبل أن يعلم كذبه، وكقول ابن أبي حاتم ذهب الذهبي، لكن لم يُنقل عن أبي حاتم فيه قول.

المطلب السادس: قوله في الراوي "لم يكن عندي بصدوق" / "دل حديثه على أنه ليس بصدوق" / "نظرت في حديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق":

المقصد الأول: قوله في الراوي "لم يكن عندي بصدوق":

وهو جرح شديد مفسر؛ والظاهر أنها لفظة تأتي في أسوأ مراتب الجرح، وأدناها، ففيها نفي لصدق الراوي، وتعريض بكذبه؛ وجرح لعدالته، لكن ابن أبي حاتم يكسو ألفاظه أحسنها، ولعل ما يفسرها ما جاء في "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم نفسه قال: "تأنا ابن عبد الحكم، سمعت الشافعي، وذكر له حرام بن عثمان⁽³⁾، فقال: "الحديث عن حرام بن عثمان حرام". قال أبو محمد: يعني: أنه ليس بصدوق، فالتحديث ممن يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حرام⁽⁴⁾. فتفسير عبد الرحمن قول الشافعي بتحريم الرواية عن ذلك الراوي بقوله: "يعني أنه ليس بصدوق، وأنه يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، يوحي بأنها لفظة تجريح بليغ عنده، وأن صاحبها ممن يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -". ثم إن سبب قول ابن أبي حاتم في الراوي "لم يكن بصدوق" بيّن، ومفسر في ترجمته، ففيها قال: "لم يكن عندي بصدوق، أخرج أولاً عن محمد بن بكير الحَضْرَمِي فلما كُتِبَ عنه

(1) الذهبي، تاريخ الإسلام (140/6)، ترجمة 408.

(2) ابن حجر، لسان الميزان (350/6)، ترجمة 6066.

(3) "حرام بن عثمان الأنصاري. السلمي، أحد بني سلمة، واسمه عمرو بن عثمان، جرحه غير واحد؛ فقال مالك: ليس بثقة، وقال أحمد: مديني لا يروى حديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (282/3)، ترجمة 1261.

(4) ابن أبي حاتم، آداب الشافعي ومناقبه (ص: 166-167)، والرواية في "الجرح والتعديل" (282/3)، لكن دون تفسير ابن أبي حاتم.

استَحْلَى الحديث، ثم أخرج عن بكر بن بكار، والحسين بن حفص، ولم يكن سنه سنَّ مَنْ يلحقهما". فكان يعمد إلى أحاديث رواة معروفين، فيرويهما عن غيرهم كذباً، ولما يُقال له أخرج أصولك التي تُحدث منها كان يكذب. والظاهر أنها تلتحق بالمرتبة الرابعة من مراتب التجريح عند ابن أبي حاتم وهي أدناها.

قالها في: "محمد بن منده الأصبهاني، نزيل الري. روى عن: الحسين بن حفص، وبكر بن بكار، ومحمد بن بكير الحضرمي، لم يكن عندي بصدوق، أخرج أولاً عن محمد ابن بكير الحضرمي فلما كُتب عنه استَحْلَى الحديث⁽¹⁾. ثم أخرج عن بكر بن بكار، والحسين ابن حفص، ولم يكن سنه سنَّ مَنْ يلحقهما"⁽²⁾.

-أقوالُ النقاد في الراوي:

ذكره ابن حبان في "الثقات"، وزاد: "روى عن بكر بن بكار، وأهل العراق"⁽³⁾، وذكر الأصبهاني أبو نعيم أنه: "حدث بالري، وبيغداد، عن حسين بن حفص، وبكر بن بكار. وأن بعض الناس ضعفه بروايته عن الحسين بن حفص، عن شعبة"⁽⁴⁾، وأورده الذهبي في "المغني في الضعفاء"، ونقل قول ابن أبي حاتم⁽⁵⁾، وكذلك فعل في "تاريخ الإسلام"، وقال فيه: "وهذا ليس هو من بيت بني مندة، وقع حديثه عاليًا لابن قُميرة"⁽⁶⁾، ونقل ابن حجر في "اللسان" قول أبي نعيم: "ضعف بعض الناس روايته عن الحسين بن حفص، عن شعبة، ويونس بن أبي

(1) "استحلى الحديث": كذلك في "الجرح والتعديل"، و"تاريخ مدينة السلام" (489/4)، و"استحلى: من الخلاوة ضد المرارة، والحلوة: كل ما في طعمه حلاوة، وقد حلّى وحلّ وحلوة، وحلوا، وحلوانًا. وحلّى الشيء واستحلّاه، وتحلّاه: إذا أعجبه". ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 982). وفي "لسان الميزان" (527/7) جاءت: "استحلا".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (107/8)، ترجمة 463. ونسب الذهبي في "ديوان الضعفاء" (ص: 376)، ترجمة 3992، قول ابن أبي حاتم "ليس بصدوق" لأبيه.

(3) ابن حبان، الثقات (154/9).

(4) الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان (193/2).

(5) الذهبي، المغني في الضعفاء (269/2)، ترجمة 6003.

(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (623/6)، وقد عزا المحقق الدكتور بشار معروف هذا القول "لتاريخ الخطيب" (490-489/4)، ولم أجده فيه!

إِسْحَاقَ، إِذْ لَا يُعْرَفُ لِلْحُسَيْنِ رَوَايَةٌ عَنْهُمَا⁽¹⁾، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَجَرَ قَوْلَ أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا⁽²⁾، ثُمَّ سَأَقَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ أَيْضًا كَلَامَ ابْنِ بَانُؤِيَهْ فَقَالَ: "وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَانُؤِيَهْ فِي "تَارِيخِ الرَّيِّ"، وَقَالَ: سُئِلَ مَهْرَانُ عَنْهُ فَقَالَ: هَذَا كَذَّابٌ، عَمَدَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ إِلَى أَحَادِيثَ رَوَاهَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ ابْنِ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَقَرَأَهَا عَلَى النَّاسِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَفْصٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَكَذَّبَ فِي ذَلِكَ، وَأَخَذَ أَحَادِيثَ شُعْبَةَ اللَّيْثِيِّ عِنْدَ غُنْدَرٍ وَغَيْرِهِ، فَرَوَاهَا عَنْ بَكْرِ بْنِ بَكَّارٍ وَكَذَّبَ. قَالَ مَهْرَانُ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي غَالِبٍ يَقُولُ: قُلْتُ لَهُ لِمَا حَدَّثْتَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَخْرَجَ أَصُولُكَ، فَقَالَ: أَصُولِي بِأَصْبَهَانَ، وَكَذَّبَ فِي ذَلِكَ. ثُمَّ نَقَلَ قَوْلَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: أَخْرَجَ أَوْلَى عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ بَكِيرِ الْحَضْرَمِيِّ فَلَمَّا كُتِبَ عَنْهُ اسْتَحْلَى الْحَدِيثَ، ثُمَّ أَخْرَجَ عَنْ بَكْرِ، وَحُسَيْنٍ"⁽³⁾.

– خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن أبي حاتم وأحكام غيره من النقاد، وحكم أبيه:

أما القول فيه: فهو كما قال ابن أبي حاتم "ليس بصدوق"، وضعيف في روايته عن الحسين بن حفص، عن شعبة، وعلل عبد الرحمن لما قال: "تم أخرج عن بكر بن بكار والحسين بن حفص، ولم يكن سنه سن من يلحقهما"، وعلله مهزان حين قال: "هذا كذاب عمده رجل من أهل الري إلى أحاديث رواها أحمد بن حنبل، عن ابن الأشجعي، عن أبيه، عن سفیان الثوري فدفعها إليه، فقرأها على الناس عن الحسين بن حفص، عن الثوري، وكذب في ذلك،

(1) قلت: "والذي نقلته، ووجدته في "ذكر أخبار أصبهان" هو أنه ضعف في روايته عن الحسين بن حفص، عن شعبة، دون ذكر ليونس بن أبي إسحاق، مع أن محقق "اللسان" عزا الكلام للموضع ذاته الذي نقلت كلام أبي نعيم منه! وقد نقل الخطيب عن أبي نعيم حكايته فيه مع زيادة يونس. ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (489/4)، ترجمة 1662.

(2) وقد نقل ابن حجر كلام الذهبي في "الميزان" (47/4)، ترجمة 8206، فقال الذهبي: "عن بكر بن بكار، والحسين بن حفص. قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق، ولم يكن سنه يلحق بكرا"، أما في "اللسان" (526/7)، ترجمة 7439. فنقل قول الذهبي بتمامه، غير أنه قال أبو محمد بن أبي حاتم، بدل أبي حاتم، ثم قال ابن حجر: "قوله: "لم يكن مدرج من كلام المؤلف، ليس من كلام ابن أبي حاتم". قلت: هو من كلام ابن أبي حاتم، ذكره في "الجرح والتعديل"، كما نقلت في المتن. ولعل النسخة التي اطلع عليها شيخ الإسلام ابن حجر لم يكن فيها ذلك القول فعلاً.

(3) ابن حجر، اللسان (526/7).

وأخذ أحاديثَ شعبة التي عند عُندَر وغيره، فَرَوَاهَا عن بكرِ بن بَكَّارٍ وكَذَب. ولم يُحَكَّ عن أبي حاتمٍ فيه قول.

المقصد الثاني: قوله في الراوي "دلَّ حديثُهُ على أَنَّهُ ليسَ بِصدوقٍ":

ويُقالُ فيها ما قيلَ في "لم يكنِ بِصدوقٍ"، فَمَهِ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيه تَهْمَةٌ للراوي بالكذب. والظَّاهِرُ أَيضًا أَنَّهَا تَلْتَحِقُ بِالْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ من مراتبِ التَّجْرِيحِ عندَ ابنِ أبي حاتمٍ وهي أدناها. الراوي الأول: "إبراهيم بن عكاشة بن محسن العكاشي"⁽¹⁾. رَوَى عَن: سفيانِ الثوريِّ. رَوَى عَنْهُ: أبو صالح كاتب الليث. قال أبو محمد: وجدتُ الحديثَ الَّذِي رَوَاهُ عَن الثوريِّ حديثًا مُنكَرًا دلَّ على أَنَّ الرَّجُلَ غيرُ صدوقٍ"⁽²⁾.

- أقوالُ النقادِ في الراوي:

قال أحمد بن صالح: "كانَ كَذَّابًا، وذكرَ من خُشوعِهِ، قالَ وسألتُ الفريابيَّ عنه، فقال: "هو كَذَّابٌ"⁽³⁾، وذكره ابنُ الجوزيِّ في "الضعفاءِ والمتروكين"، ونقلَ كلامَ ابنِ أبي حاتمٍ⁽⁴⁾، وترجمه الذهبيُّ في "الميزانِ" وقال: "عن الثوريِّ، لا يُعرَفُ، والخبرُ منكرٌ"⁽⁵⁾، وفي "ديوان الضعفاء": "لَهُ حديثٌ منكرٌ عن الثوريِّ"⁽⁶⁾، وفي "الديوانِ" أيضًا قال: "إبراهيم بن محمد العكاشي: متهمٌ بالكذب"⁽⁷⁾، ونقلَ ابنُ حجرٍ في "اللسانِ" كلامَ الذهبيِّ في "الميزانِ"، لكنَّهُ قالَ: "وسياتي إبراهيم بن محمد العكاشي، وكأنتهما واحدٌ"، ثمَّ ترجمَ لإبراهيم بن محمد العكاشي، وقال:

(1) قال السمعانيُّ في "الأنساب" (220/4): "العكاشي: بضمِّ العين، وتشديدِ الكاف، وفي آخرها الشينُ المُعْجَمَة. هذه النسبةُ إلى عكاشة بن محسن، وكانَ أستاذنا إسماعيلُ بن محمد بن الفضلِ الحافظِ بأصبهانٍ يذكُرُ هذه اللفظةَ بالتخفيفِ، والقدماءُ لا يذكرونه إلا بالتشديدِ".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (117/2)، ترجمة 354.

(3) ابن شاهين، كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 50)، ترجمة 22.

(4) ابن الجوزي، كتاب الضعفاء والمتروكين (42/1)، ترجمة 89.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (49/1)، ترجمة 151.

(6) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 18)، ترجمة 214.

(7) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 20)، ترجمة 242.

"كأنه إبراهيم بن عكاشة ... وقد تقدّم إبراهيم بن عكاشة فكأنه هذا"⁽¹⁾، وذكره ابن عرق الكناي في "تنزيه الشريعة" في أسماء الوضّاعين والكذّابين، ونقل مقالة الذهبي في "الميزان"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

أقول: إبراهيم بن عكاشة، هو نفسه إبراهيم بن محمد العكاشي، كما قال الحافظ ابن حجر. وعليه فهو ليس بصدوق كما قال ابن أبي حاتم، بل متهم بالكذب، والخبر الذي رواه عن الثوري منكر. ووافق فيه عبد الرحمن البقيّة، وليس لأبيه فيه قول.

الراوي الثاني: "سليمان بن عمران. روى عن: حفص بن غياث، روى عنه: زهير بن عباد الرواسي. قال أبو محمد: دلّ حديثه على أن الرجل ليس بصدوق"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو الحسن الدارقطني: "مجهول"⁽⁴⁾.

وذكره أبو الفرج ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"، وقال: "قال ابن أبي حاتم: ترك حديثه ليس يصدق"⁽⁵⁾، وذكره الذهبي في "الميزان"، ونقل فيه كلام ابن أبي حاتم⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان (322/1)، ترجمة 212، و(353/1). وكما نقل الذهبي قال ابن الجوزي في كتابه (50/1).

(2) ابن عرق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (22/1)، 42.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (134/4)، 587.

(4) قال ابن حجر في "اللسان" (238/6)، ترجمة 5871: "أخرج الدارقطني في "الغرائب" من وجهين عن يحيى بن محمد بن خثيش، عن أحمد بن يحيى بن مهران الدارمي - زاد في أحدهما: "وسليمان بن عمران" قالوا: أخبرنا أبو خارجة عن عنبسة بن خارجة العاقبي، حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رفته: "لعت القدريّة والمرجئة على لسان اثنين وسبعين نبياً أولهم نوح، وآخرهم محمد". ثم قال: "هذا إسناد مغربي ورجاله مجهولون ولا يصح. وأخرجه الخطيب من طريق أبي طالب أحمد بن نصر، عن يحيى بن محمد بن خثيش، عن أحمد بن يحيى بن مهران القيرواني به. وقال الخطيب: "منكر بهذا الإسناد".

(5) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (22/2)، ترجمة 1536.

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال (216/2)، ترجمة 3494.

-خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

لعله يكون كما وصفه ابن أبي حاتم، إذ قد اطلع على حديثه، ثم قال إنه يدل أنه ليس بصدوق، مع كونه لم يرو عنه سوى واحد، وكذلك فما روى سوى عن واحد أيضاً!

الراوي الثالث: "مقاتل بن الفضل اليماني"⁽¹⁾، روى عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "من أكل الطين فقد أعان على قتل نفسه"⁽²⁾،

روى عنه صالح ابن محمد الترمذي، فدل حديثه على أنه ليس بصدوق"⁽³⁾.

(1) "اليماني": بفتح الياء آخر الحروف، والميم بعدهما الألف، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى اليمن، والنسبة إليها: يمني ويمني. السمعاني، الأنساب (706/5). وجل الذين ترجموه قالوا فيه: "اليمامي".

(2) وجاء عند ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (201/4)، ترجمة 866، "سهل بن عبد الله المرزوي". روى عن عبد الملك بن مهران، قال أبو حاتم: "سهل بن عبد الله، وعبد الملك مجهولان، والحديث باطل". وفي (370/5)، ترجمة 1733، ترجم: "عبد الملك بن مهران... قال أبو حاتم: الحديث باطل". وقد ساق ابن أبي حاتم الحديث في "علل الحديث" (362/4)، 1487، وقال في (432/4)، 1543: "وسألت أبي عن حديث حدثنا به عمارة بن خالد الواسطي، عن شيخ من أهل البصرة يكتى: أبا الفضل الأشج، عن جعفر بن محمد، عن أبيه؛ قال: نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أكل الطين، وقال: من أكل الطين، فقد أعان على قتل نفسه؟ فسمعه يقول: هذا حديث كذب، والشيخ لا أعرفه".

وقد نقلت ذلك كله لأن الشيخ أبا إسحاق الحويني قال في "تنال النبال بمعجم الرجال" (167/4)، ترجمة أبي الفضل الأشج: "تماذج من تصرف عالم من أكبر علماء الحديث في زمانه - ألا وهو أبو حاتم الرازي - حكم على الحديث بأنه موضوع، أو مكذوب، أو مفعل مع أن زاوية مجهول، أو سبئ الحفظ بل وقد يكون ثقة أو ما يقاربه ويحكم على حديثه بالوضع. فهناك بعض أمثلة، من كتاب "علل الحديث": "لابن أبي حاتم الرازي - رحمه الله عليهما -". ثم ساق هذا الحديث الموضوع السابق رقم 1543، في "العلل".!

قلت: وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (392/4): "جمع أبو القاسم بن منده في ذلك جزءاً فيه أحاديث - أي فيما ورد في النهي عن أكل الطين -، ليس فيها ما يثبت، وعقد لها البيهقي باباً، وقال: "لا يصح منها شيء". وقال البيهقي في "السنة الكبرى" (19/10): "باب ما جاء في أكل الطين، قد روي في تحريمه أحاديث لا يصح شيء منها". وقال الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (66/10): "وبالجملة؛ فالحديث من جميع طرقه ضعيف، لا يصح شيء منها، كما قال البيهقي. بل أورد ابن الجوزي في "الموضوعات"، فما أبعد عن الصواب. وسلفه في ذلك قول أبي حاتم: "كذب".!

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (355/8)، ترجمة 1631.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره ابنُ الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"، وقال: "يروى عن مجاهد، ثم نقل قول ابن أبي حاتم فيه"⁽¹⁾، وفي "ديوان الضعفاء"، قال الذهبي: "عن مجاهد، ليس بشيء"⁽²⁾، وفي "الميزان" نقل قول ابن أبي حاتم فيه⁽³⁾، ومثّل ابن الجوزي، والذهبي في "الميزان" فعل ابن كثير⁽⁴⁾، ثم ابن حجر في "اللسان"⁽⁵⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

وأما واتي ما وجدت فيه سوى ما قاله الذهبي أنه: "ليس بشيء"، إضافة لما قاله فيه ابن أبي حاتم، وأن الحديث الذي يرويه باطل كما قال أبو حاتم، فأقول: هو كما قال فيه ابن أبي حاتم، والله أعلم-، وليس لأبيه فيه قول!

المقصد الثالث: قوله عن الراوي "نظرت في حديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق":

وقوله: "لم أجد حديثه حديث أهل الصدق" هو جرح مفسر شديد، يلزم منه التهمة للراوي المقولة فيه، والطعن في عدالته، ولكن ليس فيه تصريح بأن الراوي يكذب، بل قد يكون سببه الكذب، والسرقعة لحديث الناس، أو تغييره إسناده النازل بالعلي، وقد يكون سببه شدة الغفلة، والتخليط، وإن كان الراوي صدوقاً في نفسه"⁽⁶⁾.

وقال ابن أبي حاتم: "إسماعيل بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن جعفر بن عطاء ابن أبي عبيد، أبو هارون الثقفي. من بيت جبرين⁽⁷⁾ قدم عليهم الرملة، فروى عن: رواد ابن

(1) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (137/3)، ترجمة 3404.

(2) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 396).

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (157/4)، ترجمة 8742.

(4) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (165/1).

(5) ابن حجر، لسان الميزان (142/8)، ترجمة 7895.

(6) ينظر: مصطفى إسماعيل، شفاء العليل (ص: 220، 483، 494).

(7) بيت جبرين: لغة في جبريل بليد بين بيت المقدس وغزة، وبينه وبين القدس مرحلتان، وبين غزة أقل من ذلك، وكانت فيه قلعة حصينة خزنها صلاح الدين لما استنقذ بيت المقدس من الأفرنج، وبين بيت جبرين وعسقلان وإد يزعمون أنه وادي النملة التي خاطبت سليمان بن داود، عليه السلام. الحموي، معجم البلدان (519/1).

الجرّاح، وحبّيب بن زُرَيْق، كاتب مالك، والفريّابي، وعمرو بن أبي سلّمة، وكتب إليّ بجزء فنظرتُ في حديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال محمد بن طاهر: "كذاب"⁽²⁾، وعده ابن حبان في "المجروحين"، وقال: "ممن يقلب الأسانيد، ويسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به، ثم ساق له بعض أحاديث، منها أنه قال: "وروى عن المعلّى بن الوليد القعقاعي، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن مخلد بن الحسين، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: بينما جبريل جالس مع النبي -صلى الله عليه وسلم- إذ مرّ أبو بكر فقال جبريل: هذا أبو بكر. فقال: "أتعرفه يا جبريل؟" قال: نعم. إنّه لفي السماء أشهر منه في الأرض، وإنّ الملائكة لشمّيه حلّيم فريش، وإنّه وزيرك في حياتك، وخليفتك بعد موتك"⁽³⁾، وقد جاء ابن الجوزي في "الموضوعات" بهذا الحديث من طريق ابن حبان، ثم نقل قوله فيه، وقول ابن طاهر⁽⁴⁾، لكنّ الذهبي في "تلخيص الموضوعات" قال: "حديث: أبو هارون إسماعيل بن محمد، ثنا معلّى بن يزيد، بسند مظلم: "أنّ جبريل قال: إنّ الملائكة لشمّيه حلّيم فريش - يعني أبا بكر - وإنّه وزيرك في حياتك، وخليفتك بعد موتك، أبو هارون كذاب"⁽⁵⁾، وذكر الشوكاني الحديث، وقال: "في إسناده: إسماعيل بن محمد بن يوسف: كذاب"⁽⁶⁾، وقال السيوطي في "اللآلئ المصنوعة": "يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به"⁽⁷⁾، ولما ترجمه الذهبي في "الميزان" قال: "وقال ابن الجوزي: أبو هارون كذاب، وساق له بإسناد مظلم أنّ جبرائيل قال: ... الحديث"⁽⁸⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (195/2)، ترجمة 663.

(2) الضعفاء والمتروكين. ابن الجوزي (120/1)، ترجمة 414.

(3) ابن حبان، المجروحين (139/1)، ترجمة 52.

(4) ابن الجوزي، الموضوعات (ص: 316).

(5) الذهبي، تلخيص كتاب الموضوعات (ص: 95-96)، حديث 214.

(6) الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ص: 420)، حديث 1046.

(7) السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (294/1).

(8) الذهبي، ميزان الاعتدال (247/1).

وعنه نقلَ ابنُ حجرَ في "اللسان" (1)!. وقد ترجمَ ابنُ الجوزيِّ له في "الضعفاء والمتروكين"، ولم يحك فيه قولاً، غيرَ أنَّه نقلَ فيه قولَ ابنِ حبان، والدارقطني، وابنِ طاهر! (2)، وسألَ السلميُّ الدارقطنيَّ عنه، فقال: "ضعيفٌ جداً" (3)، وقالَ أبو نُعيمِ الأصبهاني: "روى عن حبيبِ كاتبِ مالك، وعمرَ بنِ أبي سلمةِ التَّيْسِيِّ، والقاسمِ بنِ سلامِ بالموضوعات" (4)، وقالَ الشيخُ الحوينيُّ: "متروك" (5).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متهمٌ بالوضع، والكذب، لم يخالف ابنَ أبي حاتمٍ في تضعيفه النقاد، ولم يحك عن أبي حاتمٍ فيه قول.

المطلب السابع: قوله في الراوي "ليس بثقة":

وقولهم "ليس بثقة": هو من ألفاظ الجرح المُجمل، بل من أدنى الجرح وأرداه (6)، وهي لفظةٌ تُوجبُ الضعفَ الشديد للراوي (7)، فقد يكونُ الراوي المقولة فيه متروكاً، أو متهماً بالكذب، أو كذاباً، فيطلقُها معظمُ النقادِ في الراوي الهالك، شديد الضعف، لكنَّ ذلكَ ليسَ يكونُ بإطلاق،

(1) وعلقَ ابنُ حجرَ بقوله: "وابنُ الجوزيِّ إنّما نقلَ قوله: كذاب عن ابنِ طاهر بعد أن نقلَ كلامَ ابنِ حبان فيه، وابنُ حبان هو الذي روى قصةَ أبي بكرِ المذكورة، وساقَ ابنُ حجرَ ما قدّمته عند ابنِ حبان. ثم قال: "رجاله معروفون بالثقة، وليس فيه من يُنظرُ في حاله إلا المُعلَى وقد ذكره ابنُ حبان في "الثقات"، فوصفه بأنه سنّدَ مظلمَ مردود". لسان الميزان (167/2). وأقول: أمّا في "الموضوعات"، فلمَ أجدُ أنّ ابنَ الجوزيِّ من عند نفسه قال فيه "كذاب"، إنّما نقلَ فعلاً عن ابنِ حبان، وابنِ طاهر، قوليهما فيه، وعزاه إليهما. لكنَّ اللبسَ وقعَ ربّما في "تلخيص الموضوعات" حينَ جاءَ فيه: "أبو هارون كذاب" دونَ أن ينسبَ الذهبِيُّ القولَ لأحد!. وأما قولُ الإمامِ ابنِ حجرٍ إنّ رجاله معروفون بالثقة، فهذا حالٌ لم يكنُ في الروايةِ إسماعيلُ بن محمد، وقد قيلَ فيه ما قيل.

(2) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (120/1)، ترجمة 414، وقد وقع فيه خطأٌ لعلّه طباعي، لما قال: هو من أهل "خيرين" بخاءٍ، والصوابُ أنّها بجيم "جبرين"، كما هو معروف.

(3) السلمي، سؤالاته للدارقطني (ص: 128-129)، ترجمة 68.

(4) الأصبهاني، الضعفاء (ص: 60).

(5) الوكيل، نثر النبأ بمعجم الرجال (1894/4)، ترجمة 4493.

(6) ينظر: السخاوي، فتح المغيب (291/2)، واللكنوي، الرفع والتكميل (ص: 153).

(7) ينظر: المعلمي، التنكيل (259/1).

فقد تطلق في جماعة من الرواة الضعفاء، أو من في حفظهم بعض ليين، أو تطلق ويراد بها نفي المعنى الاصطلاحي لكلمة "ثقة" عن الراوي، بمعنى أن صاحبها لم يبلغ رتبة الثقة، أو أنه أقل من أن يكون موثقاً توثيقاً تاماً، أو شبه تام⁽¹⁾.

والمحصلة أن معرفة مراد الناقد من إطلاقها ليس يكون بغير دراسة حال الرواة الذين قالها فيهم، والحق أنني ما وجدت ابن أبي حاتم قد استخدمها إلا في راوٍ واحد في تفسيره لقول "لا شيء" عند ابن معين، ومراده جرح شديد، وتضعيف بليغ لهذا الراوي.

أما الراوي الذي قال فيه ابن أبي حاتم "ليس بثقة" فهو: خالد⁽²⁾ بن أيوب البصري. روى عن: أبيه، روى عنه: جريز بن حازم، مُرسل. سمعتُ أبي يقول ذلك. حدثنا عبد الرحمن قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شيء⁽³⁾. يعني - ليس بثقة -⁽⁴⁾(5).

-
- (1) ينظر: الجديع، تحرير علوم الحديث (623/1)، محمد سلامة، لسان المحدثين (362/4).
 - (2) علق الشيخ المعلمي يقول: "أخشى أن يكون هذا تصحيحاً قديماً، والصواب "جلد". الجرح والتعديل (321/3)، حاشية (4). أقول: وانظر تكرماً الكلام الذي سأذكره في هذه الترجمة فيما يتعلق بالتصحيح.
 - (3) قال الدكتور عبد الله الجديع في "تحرير علوم الحديث" (622/1) في معنى قولهم: "لا شيء": "عبارة كثيرة الاستعمال، وهي من ألفاظ التجريح المجملة. ومن أكثر النقاد استعمالاً لها: يحيى بن معين، كما وقعت في كلام غيره بقلّة، كسفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زُرعة الرّازي، وغيرهم. ولم أجد لها خارجة عن دلالة قولهم: "ليس بشيء"، فأكثر من قيلت فيهم الضعفاء، ومراتبهم في الضعف تتفاوت بين خفته كاللين، وشدته كالثّمة بالكذب. وفسرها ابن أبي حاتم الرّازي في استعمال ابن معين، فنقل عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين في خالد بن أيوب البصري، قال: "لا شيء"، قال: "يعني ليس بثقة". وقيل في الراوي المُقلّ الذي لم يتبين حفظه وإتقانه لقلّة حديثه، كما قالها مثلاً يحيى بن معين في هبيرة بن حدير العدوي، وقالها الدارقطني في الهجّج بن قيس".
 - (4) وهذا هو تفسير ابن أبي حاتم لكلمة ابن معين، وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (317/3): "وقال ابن أبي حاتم: معنى قول ابن معين: "لا شيء"، "ليس بثقة". قال الدكتور أحمد نور سيف في دراسته تاريخ ابن معين: "الغالب في استعمال يحيى مصطلح "ليس بشيء"، و"ليس بثقة" أنها تعني عنده الضعف الشديد". وينظر كلامه في دراسة مصطلح "ليس شيء" عند ابن معين في "يحيى بن معين وكتابه التاريخ" (115/1-120).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (321/3)، ترجمة 39.

– أقوال النقاد في الراوي:

حينَ ترجمه البخاريُّ في "الكبير" ما حكى فيه رأياً، لكن قال: "خالد بن أيوب، عن أبيه، عن جدّه، روى عنه جريرُ بن حازم، مُرسَل، أو خالد بن أيوب"⁽¹⁾، بينما روى أبو محمد عن أبيه أبي

(1) وعلق الشيخ المعلمي يقول: "قوله: 'أو خالد بن أيوب' كذا وقعت هذه الجملة، والترجمة في كتاب ابن أبي حاتم، و'الثقات'، و'الميزان'، و'اللسان'، وليس فيها ما يرشد إلى معنى هذه الجملة -فإنه أعلم-". البخاري، التاريخ الكبير (140/3)، ترجمة 471، وحاشية (2). بينما قال الشيخ في تعليقه على "الجرح والتعديل" (263/2): "وزاد البخاري آخر الترجمة 'أو خالد بن أيوب'، ولم يظهر لي وجه هذه الزيادة ثم لاح لي أن صوابها 'أو جلد ابن أيوب'. يُشير البخاري إلى احتمال أن 'خالد' تصحيف، والصواب 'جلد'، وعادة في المتقدمين كتابة خالد بدون ألف -والله أعلم-. كذا ذكر المعلمي في الموضوعين، وجاء كلامه في الموضوع الثاني في ترجمة أيوب في 'الجرح والتعديل' (263/2)، ترجمة 946، فقال: 'أيوب. روى عن: أمه، عن كعب بن سُرور، روى عنه: ابنه خالد مُرسَل، سمعتُ أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول'. وفي قول ابن أبي حاتم: 'روى عن أمه' قال المعلمي: 'كذا في الأصلين، والذي في 'تاريخ البخاري'، و'الميزان'، و'اللسان': 'عن أبيه' وسبأني ما يشهد له، ووقع في 'لسان الميزان' سقطاً فاختلفت ترجمة هذا الرجل بترجمة 'أيوب الأنصاري' الآتي كما يُعلم من مراجعة 'الميزان'. انتهى كلام المعلمي. قلت: وهو كما قال؛ ففي 'التاريخ الكبير' (427/1)، ترجمة 1375، قال البخاري: 'أيوب. عن أبيه. عن كعب بن سُرور. روى عنه: ابنه جلد البصري، مرسل'. ثم علق المعلمي أيضاً على قول ابن أبي حاتم: 'روى عنه ابنه خالد'، فقال: 'في 'تاريخ البخاري': 'جلد'. وجلد بن أيوب مشهورٌ بضعفه وذكرُوا في ترجمته أنه يروي عن أبيه، وعنه جريرُ بن حازم، ثم ذكرُوا في باب خالد 'خالد بن أيوب البصري. روى عن أبيه. روى عنه: جرير بن حازم مُرسَل' كما يأتي في بابِه، وذكرُوا أنه 'مجهول' ثم ذكر المعلمي فعل البخاري في ترجمة 'خالد بن أيوب'، حينما قال في نهاية الترجمة: 'أو خالد بن أيوب'، وأن مراده 'الجلد بن أيوب'، وخالد تصحيف. قلت: ولعل ما يؤيد ما مال إليه العلامة المعلمي من كون 'خالد' تصحيفاً عن 'جلد'، ما جاء عند ابن شاهين في 'تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين' (ص: 65)، ترجمة 89: 'وقال يحيى: الجلد ابن أيوب. لا شيء. ليس بثقة'. فذكر قول ابن معين في 'الجلد بن أيوب' لا 'خالد' وقد عزا محقق كتاب ابن شاهين عبد الرحيم القشقري كلام ابن معين للجرح والتعديل، ولم أجده، ثم إن ابن شاهين كان قد ترجم لخالد ابن أيوب ونقل نفس كلام ابن معين فيه. أمّا الجلد بن أيوب، فله ترجمة عند البخاري، التاريخ الكبير (257/2)، ترجمة 2382 البخاري، الضعفاء الصغير (ص: 31)، ترجمة 57، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (548/2)، ترجمة 2278، النسائي، الضعفاء والمتروكين (ص: 71)، ترجمة 99، العفيلي، الضعفاء الكبير (204/1)، ترجمة 252، ابن حبان، المجروحين (248/1)، ترجمة 179، ابن عدي، الكامل (435/2)، ترجمة 363، الدارقطني، الضعفاء والمتروكين (ص: 168)، ترجمة 141، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (173/1)، ترجمة 682، الذهبي، ميزان الاعتدال (420/1)، ترجمة 1547، ابن حجر، لسان الميزان (483/2)، ترجمة 1939، الذهبي، تاريخ الإسلام (389/3)، ترجمة 49.

حاتم أنه يراه: "مجهولاً مُنكر الحديث"⁽¹⁾، ولما جعله ابن شاهين في "الضعفاء والكذابين" قال: "قال ابن معين في رواية الكوسج عنه: "لا شيء، لا شيء، ليس بثقة"⁽²⁾⁽³⁾، وضمنه الذهبي "مغني الضعفاء"، وقال: "مجهول وحديثه مُنكر"⁽⁴⁾، وعده ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"⁽⁵⁾، بينما أوردته أبو حاتم البستي في "ثقاته"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ليس بثقة كما قال ابن أبي حاتم، بينما قال أبوه "مجهول مُنكر الحديث"، وقد ذكره ابن شاهين، وابن الجوزي، والذهبي في الضعفاء، موافقةً لتضعيف ابن أبي حاتم، وخالف ابن حبان على عادته - فذكره في "الثقات".

المطلب الثامن: قوله في الراوي "تركته" / "متروك الحديث":

المقصد الأول: قوله في الراوي "تركته":

وقولهم "تركته"، أو "تركه فلان": "فهذه صيغة جرح، ولا تلازم بينها وبين صيغة "متروك"، أو "متروك الحديث"؛ فقد يراد بها ذلك، وقد يرادُ بها أن الناقد ترك ذلك الراوي لمجرد ضعفه عنده... وفي الجملة: فهذا جرح غير مُفسر السبب، وربما كان مرجع التارك إلى علة لا تكون جرحاً قاطعاً"⁽⁷⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (321/3)، ترجمة 39.

(2) بينما جاءت رواية إسحاق بن منصور الكوسج عند ابن أبي حاتم كما تقدم أن ابن معين قال: "لا شيء"، وفسرها ابن أبي حاتم بأنه: "ليس بثقة، فربما كانت الرواية التي عند ابن شاهين عن الكوسج هي نفس الرواية التي عند ابن أبي حاتم، لكنه ظن أن قوله "ليس بثقة" هو من كلام ابن معين نفسه، وإن كانت رواية أخرى للكوسج فيكون قوله "ليس بثقة" موافقاً لتفسير ابن أبي حاتم لقول ابن معين: "لا شيء" وشاهد لصحته. وجعل الشيخ الألباني قول ابن أبي حاتم: "ليس بثقة" من كلام ابن معين. ينظر: الألباني، إرواء الغليل (40/8).

(3) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 83)، ترجمة 172.

(4) الذهبي، المغني في الضعفاء (294/1)، ترجمة 1832.

(5) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (245/1)، ترجمة 1056.

(6) ابن حبان، الثقات (252/6).

(7) الجديد، تحرير علوم الحديث (626/1).

وَأَنْ يَتْرَكَ نَاقِدًا مَا رَاوِيًا بَعِينِهِ، فَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْهُ سَاقِطُ الْعَدَالَةِ، أَوْ شَدِيدُ الضَّعْفِ، أَوْ أَنْ يُتْرَكَ هَذَا الرَّاوِي، أَوْ يُضَعَّفَ مَطْلَقًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ لِلتَّرْكِ أَسْبَابًا غَيْرَ قَلِيلَةٍ قَدْ تَخْتَلَفَ مَا بَيْنَ نَاقِدٍ وَآخَرَ، وَمِنْهَا:

1. اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النَّاقدُ الَّذِي تَرَكَ الرَّاوِيَةَ عَنْ فُلَانٍ قَدْ تَرَكَهَا لِشَبَهَةٍ لَا تُوجِبُ الْجَرَحَ⁽¹⁾.
2. أَنْ يَكُونَ النَّاقدُ مُتَشَدِّدًا مُتَنَبِّئًا لَا يَرَوِي عَنْ غَيْرِ الْأَقْوِيَاءِ، أَوْ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ؛ وَمَنْ أَوْضَحَ أَمْتَلَةَ ذَلِكَ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ عِدَّةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَمَا لَكَ، وَشُعْبَةَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، مِنْ تَرَكَ الرَّاوِيَةَ عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ أَوْ الْأَقْوِيَاءِ عِنْدَهُمْ⁽²⁾.
3. وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ قَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّرْكِ الْإِصْطِلَاحِيِّ الْمَعْرُوفِ، فَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: "كَانَ عَطَاءٌ اخْتَلَطَ بِأَخْرَةَ، تَرَكَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ"⁽³⁾. قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: "لَمْ يَعْزِ عَلِيُّ بْنُ قَوْلِهِ: "تَرَكَهُ هَذَا" التَّرْكَ الْعَرَفِيَّ وَلَكِنَّهُ كَبَّرَ وَضَعْفَتِ حَوَاسَهُ، وَكَانَا قَدْ تَكْفَّيَا مِنْهُ وَتَفَقَّهَا وَأَكْثَرَا عَنْهُ فَبَطَّلَا هَذَا مَرَادُهُ بِقَوْلِهِ: "تَرَكَاهُ"⁽⁴⁾. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "لَمْ يَعْزِ التَّرْكَ الْإِصْطِلَاحِيَّ، بَلْ عَنَى أَنَّهَا بَطَّلَا الْكِتَابَةَ عَنْهُ، وَإِلَّا فَعَطَاءٌ تَبَيَّنَ رَضِيًّا"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

الرَّاوِي الْأَوَّلُ: "عَيْسَى بْنُ أَبِي عِمْرَانَ، أَبُو عَمْرٍو الْبَزَّازُ الرَّمْلِيُّ. رَوَى عَنْ: الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَأَيُّوبَ بْنَ سُؤَيْدٍ. كَتَبْتُ عَنْهُ بِالرَّمْلَةِ، فَنَظَرَ أَبِي فِي حَدِيثِهِ فَقَالَ: يَدُلُّ حَدِيثُهُ أَنَّهُ غَيْرُ صَدُوقٍ؛ فَتَرَكَتُ الرَّاوِيَةَ عَنْهُ"⁽⁷⁾.

- أَقْوَالُ النِّقَادِ فِي الرَّاوِي:

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمُعْنِيِّ": "كَتَبَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ثُمَّ تَرَكَهُ"⁽⁸⁾، وَنَحْوَ ذَلِكَ قَالَ فِي

(1) يَنْظُرُ: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (350/24)، وَحَاشِيَةُ "الرَّفْعِ وَالتَّكْمِيلِ" (ص: 141).

(2) يَنْظُرُ: مُحَمَّدٌ سَلَامَةٌ، لِسَانُ الْمُحَدِّثِينَ (307/2).

(3) الْبَسْوَی، الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ (153/2).

(4) الذَّهَبِيُّ، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (87/5).

(5) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (70/3).

(6) يَنْظُرُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ الْعَبْدُ اللَّطِيفِ، ضَوَابِطُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (ص: 146).

(7) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (284/6)، تَرْجَمَةُ 1574.

(8) الذَّهَبِيُّ، الْمُعْنِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ (86/2).

"الميزان"، لكن فيه: "ثم ترك الرواية عنه"⁽¹⁾، ونقل ذلك ابن حجر في "اللسان"، لكنه أضاف: "وذكر أن سبب ذلك: أن أباه نظر في حديثه فقال: يكتب حديثه"⁽²⁾ على أنه غير صدوق"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

غير صدوق، كما قال أبو حاتم حين نظر في حديثه، وترك ابنه عبد الرحمن الرواية عنه لذلك. وبقية من ترجموه ذكروا قول أبي حاتم وابنه، ولم أجد غيرهما.

الراوي الثاني: "محمد بن حفص الوصابي"⁽⁴⁾، الحمصي: أبو عبيد، روى عن: محمد ابن حمير، وأبي حيوة شريح بن يزيد. أدركته وأردت قصده والسماع منه، فقال لي بعض أهل حمص ليس بصدوق، ولم يدرك محمد بن حمير⁽⁵⁾ فتركته. وكتب عنه سعيد بن عمرو البردعي"⁽⁶⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ذكره أبو حاتم ابن حبان في "الثقات" وأتبعه بقوله: "يُغرب"⁽⁷⁾، بينما قال ابن منده: "ضعيف"⁽⁸⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ضعيف يُغرب، تركه ابن أبي حاتم لما أخبره بعض أهل حمص أنه ليس بصدوق، وكان يروي عن محمد بن حمير ولم يدركه، وأهل بلده أخبر به، ولم يُنقل عن أبي حاتم فيه شيء.

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (319/3).

(2) ليس في "الجرح والتعديل" قول أبي حاتم: "يُكتب حديثه"!.

(3) ابن حجر، لسان الميزان (276/6).

(4) الوصابي: "بفتح الواو وتشديد الصاد المهملة، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى وصاب، وهو من حمير، ونسبه: وصاب بن سهل بن عمرو بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس بن وائل

ابن الغوث بن سعد بن عوف بن عدي بن مالك. السمعاني، الأنساب (606/5).

(5) وكونه روى عن محمد بن حمير ولم يدركه فإن بينهما انقطاعاً، أو إرسالاً جلياً.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (237/7)، 1298.

(7) ابن حبان، الثقات (127/9).

(8) الذهبي، المغني في الضعفاء (185/2)، ترجمة 5441، وميزان الاعتدال (526/3)، ترجمة 7433،

وعنه ابن حجر في "لسان الميزان" (101/7)، ترجمة 6714.

المقصد الثاني: قوله في الراوي "متروك الحديث":

وقولهم "متروك الحديث" هي من ألفاظ آخر مراتب التجريح وأشدّها عند ابن أبي حاتم؛ فقال: "وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة"⁽¹⁾، فهي إذن من أشدّ الجرح، يسقط حديث أصحابها ولا يروى، بل لا يكتب لا اعتباراً، ولا استشهاداً، ولا احتجاجاً. وقال ابن مهدي: "... وأخر يهمل والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه - يعني لا يحتج بحديثه" -⁽²⁾. قال الدكتور عبد الله الجديع في معناها: "جرح بليغ، مُفسّر في لفظه، ظاهر في أنه من جهة حديث الراوي وما أتى به من المنكرات التي غلبت عليه، فاستحقّ بذلك هذا الوصف. وفي معناها قولهم: "ذاهب الحديث"، وساقط الحديث"، و"واهي الحديث". فإذا لم تُضف لفظ "الحديث"، كقولهم: "متروك"، و"ذاهب"، و"ساقط"، و"واه"، فأغلب ما استعملت له هو ذات المعنى بالإضافة، لكن قد يراد به غير ذلك، فتقطن، وبحث عن وجهه في كلمات سائر النقاد، فلن تُعدم وجهه - إن شاء الله -⁽³⁾.

ولترك حديث الرجل أسباب: منها كما تقدّم في كلام ابن مهدي: أن يهمل الراوي، ويكون الغالب على حديثه الوهم. "وقال ابن مهدي أيضاً: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهمل بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يجمع عليه، فلا يهتم نفسه ويقوم على غلظه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون"⁽⁴⁾.

كذا قد ذكروا أسباب ترك حديث الرجل، لكنّ هناك رأياً لعله يكون شاذاً، يرى لزوم إجماع الجمع على ترك حديث الرجل حتى يترك، وإلا فلا؛ فأسند الخطيب البغدادي إلى أحمد ابن صالح قال: "لا يترك حديث رجل حتى يجمع الجميع على ترك حديثه"⁽⁵⁾، قد يُقال: فلان ضعيف فأما أن يُقال: فلان متروك فلا، إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه"⁽⁶⁾. كذا رأى

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (37/2).

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) الجديع، تحرير علوم الحديث (625/1-626).

(4) السخاوي، فتح المغيب (290/2).

(5) وقال النسائي مثله أيضاً: "لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه". وقال الحافظ العسقلاني

تعليقاً على هذه المقولة في "التكت على كتاب ابن الصلاح" (482/1): "إن النسائي إنما أراد إجماعاً

خاصاً؛ وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدّد ومتوسّط...".

(6) البغدادي، الكفاية (341/1).

أحمد بن صالح، والنسائي، وغيرهما، لكن واقع أحكام النقاد ياباه؛ فكَم من راوٍ قال فيه أحدُ النقاد: "متروك"، وقال فيه ناقدٌ آخر: "ثقة"⁽¹⁾، وهذا حاصلٌ، ولعلَّ أحدهم رأى سبباً يدفعه للقول بترك فلان، ولا يرى غيره هذا السببَ كافياً. لكن تفسيراً قد يكون وجيهاً في تفسير مرادهم "بالجميع" قاله الشيخ علي القاري في "شرح نُخبَةِ الفِكر"؛ إذ فسّر "الجميع" "بالأكثر"⁽²⁾.

وأدرُس هنا عدداً من الرواة قال فيهم ابنُ أبي حاتم هذا اللفظ، ليتأكد ما تقدّم من معناها- إن شاء الله تعالى-.

الراوي الأول: "عثمان بن مِقْسَمِ البُرِّي"⁽³⁾. أبو سلمة، كُنْدِي⁽⁴⁾. روى عن: نافع، وسعيد المقبري، وقتادة، سمعتُ أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: روى عن: أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم، روى عنه: علي بن الجعد⁽⁵⁾.

وذلك أن ابنَ أبي حاتم قال في ترجمة الإمام يحيى بن سعيد القطان: "باب ما ذُكر من كلام يحيى بن سعيد في علل الحديث: "حدثنا عبد الرحمن، نا صالح، نا علي قال: عرضتُ على يحيى بن سعيد حديث ابن أبي عروبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن سعيد ابن المسيب: "القضاء ما قضت". فقال هذا رواه عن البري يعني عثمان، عن أبي جابر البياضي. قال أبو محمد: وكنا متروكي الحديث"، وقال الشيخ المعلمي في النسخة (م): "قال أبو محمد: يعني جميعاً متروكين ضعيفين"⁽⁶⁾.

(1) وقد ساق الشيخ أبو غدة أمثلة لذلك. وينظر: تعليقه في حاشية "الرفع والتكميل" (ص: 140).

(2) القاري، شرح نُخبَةِ الفِكر (ص: 737).

(3) "البري: بضم الباء المنقوطة من تحت بنقطة، وكسر الراء المهملة المشددة، هذه النسبة إلى البر، وهو الحنطة، وهذه النسبة إلى بيعه". السمعاني، الأنساب (335/1).

(4) "الكندي: بكسر الكاف، وسكون النون، وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى كندة، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد، فكان منها جماعة من المشهورين في كل فن". المرجع السابق (104/5). وقال ابن حبان: "عثمان البري من موالى كندة من أهل الكوفة". ينظر: ابن حبان، المجروحين (75/2).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (167/6)، ترجمة 918، وترجمه مختصراً في أثناء حديثه عن "ما ذكر من علم شعبة بنقطة الآثار وكلامه فيهم". ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (147/1)، ترجمة 50.

(6) المرجع السابق (235/1).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال نُعَيْم بن حَمَّاد: "سمعتُ ابنَ مَهْدِي، يقول: "عثمانُ البُرِّي ثقةٌ ثقةٌ، فجادلتهُ فيه فأبى"⁽¹⁾، وقال ابنُ مَهْدِي: "هو أحبُّ إليَّ من العمريِّ الصَّغِير"⁽²⁾⁽³⁾، وقال أيضًا: "حديثه عن الحجازيين مُقَارِب"⁽⁴⁾، قال سَلْم بن قَتِيبة: "قلتُ لشعبةَ إنَّ البُرِّي حدَّثنا عن أبي إسحاقَ أنَّه سمعَ أبا عُبَيْدة يحدثُ أنَّه سمعَ ابنَ مسعود، فقال: أوه، كانَ أبو عبيدةَ ابنَ سبعِ سنين -وجعلَ يضربُ جبهته-"⁽⁵⁾، وقال عمرو بن عليّ: "صدوقٌ، ولكنْ أكثرُ الغلطِ والوهمِ، وكانَ صاحبَ بدعة"⁽⁶⁾، وفي روايةٍ عنه زاد: "وممن اجتمعَ عليه أهلُ العلمِ من أهلِ الحديثِ أنَّه لا يروي عن قومٍ من البصريينَ فمنهم من يُصدِّقُ، وهو مبتدعٌ، وآخرُ يغلطُ الكثيرَ، وكانَ مما أجمعوا عليه عثمانُ ابنُ مِقْسَم البُرِّي"⁽⁷⁾، قال عمرو بن الوليد،: "كنتُ جالسًا مع سفيان، فقلتُ: حدَّثني البُرِّي عن منصور، عن أبي وائل، عن عبدِ الله في المسحِ على الخُفَّين، قال: كَذِب"⁽⁸⁾، وقال يحيى ابنِ آدم: قلتُ لابنِ المبارك: "أيُّهما أحبُّ إليك نصر بن طريف"⁽⁹⁾، أو عثمانُ البُرِّي؟ قال: لا ذَا ولا ذَا"⁽¹⁰⁾، وقال وهب بن زَمعة عن عبدِ الله بن المبارك أنَّه: "ترك حديثه"⁽¹¹⁾، وقال أيضًا: "كانَ قديرًا، وأكثرُ ما جاءَ به لا يُعرف"⁽¹²⁾، وقال يزيدُ بن زريع: "لا شيء"⁽¹³⁾، وقال معاذُ بن معاذ:

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/6)، ترجمة 918.
- (2) العمريِّ الصغير: "عبد الله بن عمر العمريِّ، وهو ابنُ عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، أبو عبد الرحمن، مديني. كانَ يحيى لا يحدثُ عن عبدِ الله بن عمر، وكانَ عبدُ الرحمن يحدثُ عنه". ابن أبي حاتم، المرجع السابق (109/5)، ترجمة 499.
- (3) ابن أبي حاتم، المرجع السابق (168/6).
- (4) ابن حبان، لسان الميزان (414/5).
- (5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (147/1)، ترجمة 50.
- (6) المرجع السابق (168/6).
- (7) ابن عدي، الكامل (264/6).
- (8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (167/6).
- (9) "نصر بن طريف أبو جزي، القصاب، الباهلي، بصري ... قال عمرو بن عليّ: اجتمعَ أهلُ العلمِ من أهلِ الحديثِ أنَّه لا يروى عن جماعةٍ، أحدهم: أبو جزي". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (466/8)، ترجمة 2139.
- (10) المرجع السابق (168/6).
- (11) ابن عدي، الكامل (264/6).
- (12) الذهبي، ميزان الاعتدال (57/3).
- (13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/6).

"لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْرٌ"⁽¹⁾، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: "فِي صَدْرِي عَشْرَةُ آلَافِ حَدِيثٍ، يَعْنِي عَنِ عَثْمَانَ الْبُرِّيِّ مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ"⁽²⁾، وَقَالَ عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: "كَانَ عَثْمَانُ الْبُرِّيُّ يَرَى رَأْيَ الْقَدَرِ، وَكَانَ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ يَجِدُ فِي كِتَابِهِ الصَّوَابَ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى كِتَابِهِ، وَكَانَ يُحَدِّثُ عَشْرِينَ حَدِيثًا عَنِ عَلِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَعُمَرَ، وَأَصْحَابِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثُمَّ يَقُولُ: هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ"⁽³⁾، وَقَرَأَ عَلَى الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّورِيِّ، عَنِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، أَنَّهُ قَالَ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ"⁽⁴⁾، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُحَرَّرٍ"⁽⁵⁾، وَرَوَى الدَّورِيُّ عَنْهُ مَرَّةً تَضْعِيفَهُ"⁽⁶⁾، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمٍ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "وَمِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْكَذْبِ وَوَضَعَ الْحَدِيثَ عَثْمَانُ الْبُرِّيُّ"⁽⁷⁾، وَفِي رِوَايَةِ مَعَاوِيَةَ عَنْهُ: "ضَعِيفٌ"⁽⁸⁾، وَقَالَ أَحْمَدُ: "حَدِيثُهُ مَنكَرٌ، وَكَانَ رَأْيُهُ رَأْيَ سُوءٍ"⁽⁹⁾، وَتَرْجَمَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ"⁽¹⁰⁾، وَالْأَوْسَطِ"⁽¹¹⁾، وَالصَّغِيرِ"⁽¹²⁾، وَفِي "الضَّعْفَاءِ الصَّغِيرِ"⁽¹³⁾، وَقَالَ فِي الْأَوَّلِ: "تَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ"، وَمِثْلُهُ قَالَ فِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مُضِيفًا: "وَابْنُ الْمُبَارَكِ"، وَقَالَ فِي "الضَّعْفَاءِ"، كَقَوْلِهِ فِي "الكبير"، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ ذَكَرَهُ فَأَوْمَى إِلَى لِسَانِهِ، وَقَبِضَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَقُولُ أَبِي كَذَّابٌ، قَالَ: هُوَ مِثْلُ أَبِي جُرَيْجٍ"⁽¹⁴⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ أَيْضًا: "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽¹⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/6).

(2) المرجع السابق (168/6).

(3) العقيلي، الضعفاء الكبير (219/3).

(4) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (362/1)، ترجمة 3300، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/6).

(5) محمد عثمان، مرجع سبق ذكره (10/1)، ترجمة 79.

(6) المرجع السابق (374/1)، ترجمة 3483.

(7) ابن عدي، الكامل (264/6).

(8) المرجع السابق (265/6).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (168/6).

(10) البخاري، التاريخ الكبير (252-253/6)، ترجمة 2319.

(11) البخاري، التاريخ الأوسط (3/619)، ترجمة 949.

(12) البخاري، التاريخ الصغير (2/148).

(13) البخاري، الضعفاء الصغير (ص: 85)، ترجمة 251.

(14) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (169/6).

(15) المرجع السابق (169/6).

وقال الجوزجاني: "كذاب. كذبه الثوري على سهولته"⁽¹⁾، ذكره النسائي⁽²⁾، وابن الجوزي⁽³⁾ في "المتروكين"، وكذا الدارقطني⁽⁴⁾، وقال في "العلل": "متروك"⁽⁵⁾، وفي موضع: "ضعيف"⁽⁶⁾، وقال الساجي: "تركه أهل الحديث لرأيه وغلوه في الاعتزال، وأما صدقه في الرواية فقد اختلفوا فيه"⁽⁷⁾، وعده ابن حبان من "المجروحين"، يقول: كان ممن يروي المقلوبات عن الأنبيات"⁽⁸⁾، أما أبو أحمد ابن عدي فقال: "وله غير حديث كثير ممن يروي عنه، وله أصناف، وعامة حديثه مما لا يتابع عليه إسناداً أو متناً، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق، وضعفه للغلط الكثير الذي كان يغلط إلا أنه في الجملة ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه"⁽⁹⁾، وجعله الذهبي في "ديوان الضعفاء"، وزاد: "كذبه جماعة"⁽¹⁰⁾، وفي "مغني الضعفاء": "كذبه غير واحد، عنه مناكير"⁽¹¹⁾، وفي "الميزان": "أحد الأئمة الأعلام، على ضعف في حديثه... وصنف وجمع"⁽¹²⁾، وفي "التاريخ" ذكر نحو ذلك، وزاد: "قيل: إنه كان ينكر الميزان فيقول: وإنما هو العدل"⁽¹³⁾، قال سبط ابن العجمي: "أحد الأئمة روى عن الكبار وصنف"⁽¹⁴⁾، قال الذهبي: "مات بعد الثوري"⁽¹⁵⁾.

-
- (1) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص: 100)، ترجمة 150.
 - (2) النسائي، الضعفاء والمتركون (ص: 75)، ترجمة 419.
 - (3) ابن الجوزي، الضعفاء والمتركون (172/2)، ترجمة 2285.
 - (4) الدارقطني، الضعفاء والمتركون (166/2)، ترجمة 402.
 - (5) الدارقطني، العلل (213/4).
 - (6) المرجع السابق (238/1).
 - (7) ابن حجر، لسان الميزان (416/5).
 - (8) ابن حبان، المجروحين (75/2)، ترجمة 666.
 - (9) ابن عدي، الكامل (269/6).
 - (10) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 272)، ترجمة 2787.
 - (11) الذهبي، المغني في الضعفاء (608/1)، ترجمة 4066.
 - (12) الذهبي، ميزان الاعتدال (56/3)، ترجمة 8868.
 - (13) الذهبي، تاريخ الإسلام (456/4)، ترجمة 276.
 - (14) سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث (ص: 181)، ترجمة 488، وينظر المزيد من الأقوال فيه في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (167/6)، ابن حبان، المجروحين (75/2)، ترجمة 666، ابن عدي، الكامل (264/6) ترجمة 1319، الذهبي، ميزان الاعتدال (56/3)، ترجمة 6658، تاريخ الإسلام (456/4)، ترجمة 276، ابن حجر، لسان الميزان (412/5)، ترجمة 5164.
 - (15) الذهبي، ميزان الاعتدال (58/3).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

أحد الأعلام - كما وصفوا-، روى عن الكبار وجمع وصنف. التقاد فيه بين مكذب، وتارك، ومضعف: فتركه ابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وابن الجوزي. وكذبه واتهمه بالوضع: الثوري، وابن معين، وأبو حاتم، والجورجاني. اعترف على نفسه بتحديثه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - بأحاديث باطلة. وشذ ابن مهدي حين قال فيه: "ثقة ثقة". وهو قدرى غال، يُنكر الميزان، حافظ كثير الحديث، متروكه، لتهمة بالكذب، باتفاق ابن أبي حاتم، وأبيه وجمهور النقاد.

الراوي الثاني: "محمد بن عبد الرحمن، أبو جابر البياضي⁽¹⁾ المدني⁽²⁾ من أنفسهم، روى عن: سعيد بن المسيب، روى عنه: ابن أبي ذئب، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: روى عنه: عبد العزيز الدراوردي⁽³⁾."

- أقوال النقاد في الراوي:

قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالك بن أنس عنه فقال: "ليس بثقة"⁽⁴⁾، وفي رواية زاد: "فلا تأخذن عنه شيئاً"⁽⁵⁾، وقال أحمد: أظن بشر بن عمر سأل مالكا عنه فقال: "كنا نتهمه بالكذب"⁽⁶⁾، وقال المروزي: "قلت لأبي عبد الله: كيف هو؟ قال: بلغني عن مالك أنه كان يقول: كان يكذب"⁽⁷⁾، وقال يحيى بن سعيد: سألت مالكا عنه، فقال: لم يكن يرضى"⁽⁸⁾، وقال

(1) "البياضي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، والياء المنقوطة بانتين من تحتها، وفي آخرها الضاد المعجمة، هذه النسبة إلى بياضة الأنصار وهم بطن منه". السمعاني، الأنساب (425/1). وقال ابن سعد: "واسمه: محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن قيس بن مالك بن العجلان بن عامر بن بياضة بن عامر بن زريق ابن عبد حارثة ابن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج". ابن سعد، الطبقات الكبير (499/7).

(2) تصحفت إلى "الديني" في مطبوع "الجرح والتعديل" (324/7).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (324/7)، ترجمة 1751.

(4) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(5) ابن حجر، لسان الميزان (276/7).

(6) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (500/2)، ترجمة 3297، الجرح والتعديل (324/7).

(7) أحمد، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي (ص: 106)، سؤال 169.

(8) أحمد، العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد رواية عبد الله (216/3)، ترجمة 4935، البخاري، التاريخ

الكبير (163/1)، ترجمة 483، وعند الذهبي، ميزان الاعتدال (617/3): "فلم يكن يرضاه"

الشافعي: "بيّض الله عين من يروي عنه"، قال أبو محمد: "أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"⁽¹⁾. وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث ورأيهم يتقون حديثه"⁽²⁾، وقال أحمد: "منكر الحديث جداً"⁽³⁾، وروى العباس بن محمد الدوري⁽⁴⁾، والمفضل ابن غسان⁽⁵⁾، وابن أبي مريم⁽⁶⁾، عن ابن معين أنه قال: "كذاب"، وزاد في رواية ابن أبي مريم: "ليس بثقة"، ومثله روى ابن الجنيد⁽⁷⁾، وقال علي بن المديني: "ليس عندنا من أهل الثقة"⁽⁸⁾، وقال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عنه، فقال: "ضعيف الحديث"⁽⁹⁾، وقال: سألت أبي عنه، فقال: "هو متروك الحديث، ضعيف الحديث، ما أقربه من ابن البيهقي"⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾، وقال الفلاس: "منكر الحديث"⁽¹²⁾، وقال ابن حبان: "روى عنه أهل بلده، كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات"⁽¹³⁾، وقال ابن عدي وقد ذكر له حديثين: "وله أحاديث غير ما ذكرت، وهو ضعيف الحديث"⁽¹⁴⁾، وذكره النسائي⁽¹⁵⁾، والدارقطني⁽¹⁶⁾، وابن الجوزي⁽¹⁷⁾ في

-
- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (324/7).
- (2) في مطبوع "الطبقات الكبير" (499/7): قال محمد بن عمر "...، ولعله خطأ طباعياً، والمقصود قال محمد بن سعد.
- (3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (325/7).
- (4) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (5) العقيلي، الضعفاء الكبير (102/4).
- (6) ابن حجر، لسان الميزان (276/7).
- (7) موسوعة تاريخ ابن معين (287/2)، ترجمة 160.
- (8) سوالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص: 95)، سؤال 95.
- (9) الجرح والتعديل (325/7).
- (10) "محمد بن عبد الرحمن البيهقي. كوفي نحوي، قال ابن معين: "ليس بشيء"، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث ضعيف الحديث، مضطرب الحديث". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (311/7)، ترجمة 1694.
- (11) المرجع السابق (324/7).
- (12) ابن عدي، الكامل (388/7).
- (13) ابن حبان، المجروحين (267/2)، ترجمة 931.
- (14) ابن عدي، مرجع سبق ذكره (390/7).
- (15) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 214)، ترجمة 548.
- (16) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (129/3)، ترجمة 451.
- (17) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (73/3)، ترجمة 3056.

"الضعفاء والمتروكين"، وأكد النسائي فقال: "متروك الحديث"، وقال في "التَّمْيِيز" كما عَزَا الذهبي: "ليس بثقة"⁽¹⁾، وقال البيهقي كقول النسائي الأول⁽²⁾، وقال أبو نعيم: "ساقط"⁽³⁾، وعده الذهبي في "ديوان الضعفاء"، وقال: "تركوه"⁽⁴⁾، وفي "التاريخ": "أحد الضعفاء ... وهو قليل الحديث"⁽⁵⁾. "وثوفي سنة ثلاثين ومئة"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متهم بالكذب، متروك الحديث بإجماع، اتفق عبد الرحمن، وأبوه، وجمهور النقاد على القول بترك حديثه.

الراوي الثالث: قال في "الجرح والتعديل": "جابر بن عبد الله بن رباب: من رواية الوازع ابن نافع، عن أبي سلمة عنه، ويذكر أن له صحبة، والوازع لا يعتمد على روايته؛ لأنه متروك الحديث"⁽⁷⁾. وترجم ابن أبي حاتم لوازع بن نافع فقال: "وازع بن نافع الغفيلي: روى عن سالم ابن عبد الله، وأبي سلمة بن عبد الرحمن. روى عنه: مسكين بن بكير، وعلي بن ثابت الجزري، والمغيرة بن صفلاب"⁽⁸⁾ قاضي حران. سمعت أبي يقول ذلك"⁽⁹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: "الوازع، الذي يروي عنه علي بن ثابت الجزري، ليس بثقة"، وقال ابن مخرز: سألت يحيى بن معين، عن الوازع بن نافع، فقال: "ليس بشيء"⁽¹⁰⁾،

(1) ابن حجر، لسان الميزان (276/7).

(2) البيهقي، السنن الكبرى (559/2).

(3) أبو نعيم، الضعفاء (ص: 139).

(4) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 361)، ترجمة 3822.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (3/ 495)، ترجمة 298.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبير (499/7).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (492/2)، ترجمة 2021.

(8) كذا وقع هنا "صفلاب" بالصاد، وذكره غير واحد بالسين، منهم ابن أبي حاتم نفسه في "الجرح والتعديل"

(8/ 223)، ترجمة 1004.

(9) المرجع السابق (39/9)، ترجمة 171.

(10) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (527/1)، ترجمة 5336، و(8/2)، ترجمة 54.

بَيْنَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ قَوْلَهُ فِيهِ: "لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ"⁽¹⁾، وَفِي مَوْضِعٍ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ"⁽²⁾، وَذَهَبَ الْبُخَارِيُّ لِكَوْنِهِ: "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ"⁽³⁾، وَكَذَا الْعُقَيْلِيُّ⁽⁴⁾، وَمَرَّةً قَالَ الْبُخَارِيُّ: "مَنْتْرُوكُ الْحَدِيثِ"⁽⁵⁾، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: "غَيْرُ مَحْمُودٍ فِي الْحَدِيثِ"، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ شُعْبَةَ قَالَ لِمَسْكِينِ ابْنِ بُكَيْرٍ - وَكَانَ يَذْكُرُهُ لِشُعْبَةَ - فَيَقُولُ: "هَاتِ يَا وَازِعِي"⁽⁶⁾. وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جَدًّا، لَيْسَ بِشَيْءٍ"، ثُمَّ قَالَ - ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ -: "وَكَانَ فِي كِتَابِنَا أَحَادِيثُ فَلَمْ يَقْرَأْهَا، وَقَالَ اضْرِبُوا عَلَيْهَا فَإِنَّهَا أَحَادِيثُ مَنْكَرَةٌ بِمَرَّةٍ"⁽⁷⁾، وَلَمَّا سَأَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَبَاهُ عَنْهُ أَجَابَ: "ضَعِيفُ الْحَدِيثِ"، وَمَرَّةً أُخْرَى قَالَ: "ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"⁽⁸⁾، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: "غَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ"⁽⁹⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (39/9).

(2) المرجع السابق (39/9).

(3) البخاري، التاريخ الكبير (183/8)، ترجمة 2638.

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (330/4)، ترجمة 1937.

(5) البخاري، الضعفاء الصغير (ص: 243)، ترجمة 601.

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص: 88)، ترجمة 123.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (39/9)، وقد خلط ابن حجر في "اللسان" بين قول أبي حاتم، وابنه، وأبي زُرْعَةَ. ينظر: ابن حجر، اللسان (367/8).

(8) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(9) البيهقي، السنن الكبرى (572/2). وقال ابن الترمذاني: "الْوَارِعُ قَالَ فِيهِ النَّسَائِيُّ: مَنْتْرُوكُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ:

قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى: لَيْسَ بِثِقَةٍ. فَتَرَكَ الْبَيْهَقِيُّ مِثْلَ هَذَا التَّجْرِيحِ وَاقْتَصَرَ عَلَى كَلَامِ الْحَرَبِيِّ، وَظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى تَوْثِيقِهِ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، لِأَنَّهُ شَارَكَهُ الْغَيْرُ فِي الثِّقَةِ وَإِنْ كَانَ الْغَيْرُ أَوْثَقَ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْبَيْهَقِيُّ قَصْدًا بِذِكْرِ هَذَا الْكَلَامِ تَوْثِيقَهُ كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِهِ فَهُوَ مَنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ أَوَّلًا 'بِإِسْنَادَيْنِ ضَعِيفَيْنِ'، وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ تَجْرِيحَهُ فَقَدْ تَرَكَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّجْرِيحِ الْوَاضِحِ وَذَكَرَ مَا الْمَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِهِ خِلَافَهُ". انْتَهَى كَلَامُهُ. قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ قَصَدَ فِي الْحَالِ أَنْ الْإِمَامَ الْبَيْهَقِيَّ يَمِيلُ إِلَى تَوْثِيقِهِ خُصُوصًا وَأَنَّهُ قَدْ اِكْتَفَى بِنَقْلِ كَلَامِ الْحَرَبِيِّ فِيهِ "إِنَّ غَيْرَهُ أَوْثَقُ مِنْهُ" - مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ سَبَقُوهُ عَلَى تَجْرِيحِهِ وَالطَّعْنِ فِيهِ كَابْنِ مَعِينٍ، وَأَحْمَدَ، وَالْبُخَارِيَّ، وَالْجَوْزْجَانِيَّ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ - هَذَا فِي حَالِ أَنْ الْبَيْهَقِيَّ كَانَ نَقَلَ كَلَامَ الْحَرَبِيِّ، وَأَرَادَ التَّوْثِيقَ كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِ الْحَرَبِيِّ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْبَيْهَقِيُّ أَرَادَ بِنَقْلِ كَلَامِ الْحَرَبِيِّ فِيهِ وَحْدَهُ تَجْرِيحَهُ لَكِنْ تَجْرِيحًا لَيْسَ وَاضِحًا بِمَعْنَى أَنَّ الْحَرَبِيَّ حِينَ قَالَ إِنَّ غَيْرَهُ أَوْثَقُ مِنْهُ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنْ يَكُونَ هُوَ ثِقَةً فِي نَفْسِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مَجْرُوحًا، وَضَعِيفًا، وَبِالتَّالِيِ فَغَيْرُهُ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَهَذَا مَا عَنَاهُ ابْنُ التَّرْمِذَانِيِّ بِقَوْلِهِ: "وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ تَجْرِيحَهُ فَقَدْ تَرَكَ مَا ذَكَرْنَا - يَعْنِي قَوْلَ النَّسَائِيِّ، وَأَحْمَدَ،

=

بينما قال النسائي: "متروك الحديث"⁽¹⁾، لكنَّ البغويَّ قال: "ضعيفٌ جدًّا"⁽²⁾، وحينَ ذكره ابنُ حبانٍ في "المجروحين" قال: "كانَ ممنَ يروي الموضوعاتِ عن النَّقاتِ على قَلَّةٍ روايته، ويُشبهه أَنه لم يكنِ المُنعمَدَ لذلك، بل وقعَ ذلكَ في روايته لِكثرتِهِ وهَمِه فَبطلَ الإختِجاجُ بِهِ لَمَّا انقَرَدَ عَن النَّقاتِ بِما لَيْسَ من أَحاديثِهِم"⁽³⁾، وساقَ ابنُ عَدِي عِدَّةَ أَحاديثَ لَهُ ثُمَّ قال: "وللوازعِ غيرُ ما ذَكَرْتُ، وقد حَدَّثَ عَنْه ثقاتُ الناسِ، وعامَّةُ ما يَرويهِ عن شيوخِهِ بالأسانيدِ التي يرويها غيرُ مَحفوظة"⁽⁴⁾، وأوردَه الدارقطنيُّ في "الضعفاءِ والمتروكين"⁽⁵⁾.

وقالَ في "السُّننِ": "ضَعِيفُ الحَدِيثِ"⁽⁶⁾، وقالَ الحاكِمُ، وَغَيرُهُ: "روى أَحاديثَ موضوعة"⁽⁷⁾، ولَمَّا ذَكَرَهُ أبو نُعَيمٍ في "الضعفاءِ" قال: "رَوَى عَن أَبِي سَلَمَةَ وَسَالِمٍ مَنَّاكِبِ مَدَارِهَا عَلَيَّ عَلِيَّ بنِ ثَابِتِ الجَزَرِيِّ عَنْهُ"⁽⁸⁾، وقالَ البيهقيُّ: "تَكَلَّمُوا فِيهِ"⁽⁹⁾، وفي موضعٍ قال: "ضَعِيفٌ"⁽¹⁰⁾، وذكَّرَهُ الذَّهَبِيُّ في "ديوانِ الضعفاءِ"، وقالَ في "تاريخِ الإسلامِ": "ومِن مَنَّاكِبِهِ حَدِيثُهُ عَن سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ عَن أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: تَفَكَّرُوا فِي آلاءِ

ويحیی - من التجريح الواضح وذكر ما المفهوم من ظاهره خلافه. فعلى أي الوجهين كان فإن البيهقي نفسه قال في موضع في السنن في الوازع بن نافع: "ضعيف"، ومرة: "تكلّموا فيه"، وقد ساق في شعب الإيمان إسناداً هو فيه (263/1)، وقال: "هذا إسنادٌ فيه نظر". وهذا يحسم الأمر في احتمال أن يكون البيهقي يميل إلى توثيقه. وكذا فإن اتفاق الأكثر ممن سبق الحربي - ويعلمهم البيهقي - على تضعيف وتجريح هذا الراوي يدفع احتمال ميل الإمام البيهقي نحو توثيقه - والله أعلم -!

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 239)، ترجمة 630.

(2) البغوي، معجم الصحابة (451/1).

(3) ابن حبان، المجروحين (2/429)، ترجمة 1142.

(4) ابن عدي، الكامل (391/8).

(5) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص: 384)، ترجمة 556.

(6) الدارقطني، السنن (1/195).

(7) ابن حجر، لسان الميزان (8/368)، ترجمة 8323.

(8) أبو نعيم، الضعفاء (ص: 158).

(9) البيهقي، السنن الكبرى (2/358).

(10) المرجع السابق (7/160).

اللَّهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ"⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "وَذَكَرَهُ الدُّوَلَابِيُّ، وَالْعُقَيْلِيُّ، وَالسَّاجِي، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ السَّكَنِ، وَجَمَاعَةٌ فِي الضَّعْفَاءِ"⁽²⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو متروك الحديث، يهْمُ كَثِيرًا، وَيَتَفَرَّدُ عَنِ النَّقَاتِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ، فَلَا يَعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَتِهِ، وَقَدْ وَافَقَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ جُلَّ النَّقَادِ -الَّذِينَ نَقَلْتُهُمْ-، وَأَبُوهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

الراوي الرابع: "الحسن بن دينار، وهو الحسن بن دينار بن واصل"⁽³⁾. ويُقَالُ إِنَّ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ لِكَيْ لَا يُفْطَنَ لَهُ"⁽⁴⁾. يُكْنَى بِأَبِي سَعِيدِ التَّمِيمِيِّ⁽⁵⁾ الْبَصْرِيِّ. رَوَى عَنْ:

(1) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 423)، ترجمة 4518، تاريخ الإسلام (1004/3)، والحديث رواه ابن حبان عن: "الحسن بن سفيان، قَالَ حَدَّثَنَا الصُّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ حَدَّثَنَا الْوَازِعُ ابْنُ نَافِعٍ، عَنِ سَالِمٍ فِي نَسَخَةٍ كَتَبْنَاهَا عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً، أَوْ مَقْلُوبَةً".

(2) ابن حجر، لسان الميزان (368/8).

(3) واسمُ أبيه "واصل"، أما دينار فاسمُ زوجِ أمِّه، فَنُسِبَ إِلَيْهِ. ينظر: ابن حبان، المجروحين (276/1)، ترجمة 209. ونقل ابن عدي عن عمرو بن علي الفلاس قال: "الحسن بن دينار، هو الحسن بن واصل، كان دينار ربيبه". وقال المحقق: "في ط - إحدى النسخ التي يُقَابَلُ عَلَيْهَا -: "ربيه"، كذا في "الكامل" (117/3)، طبعة دار الكتب العلمية. أما في طبعة دار الفكر (296/2) فقال في المتن: "ربيه". وجاء في "تاج العروس": "والرَّيْبِيُّ: ابْنُ امْرَأَةِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِهِ كَالرَّيْبِيِّ وَهُوَ بِمَعْنَى مَرْبُوبٍ، وَيُقَالُ لِنَفْسِ الرَّجُلِ: "رَابٌّ. وَ"الرَّيْبِيُّ" أَيْضًا زَوْجُ الْأُمِّ لَهَا وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهِ، وَيُقَالُ لامْرَأَةِ الرَّجُلِ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ غَيْرِهَا رَيْبِيَّةً، وَذَلِكَ مَعْنَى رَابَّةً". تاج العروس (466/2).

(4) وجاء في مسند الطيالسي (230/2-231)، ح 958: "حدثنا أبو داود، قال حدثنا الحسن بن واصل، عن معاوية بن قرة، عن عبد الله بن المغفل المزني قال: أول من رأيت عليه خفين في الإسلام المغيرة بن شعبه؛ أتانا ونحن عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عليه خفان أسودان، فجعلنا ننظر إليهما، ونعجب منهما، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أما إنه سيكثر لكم من الخفاف". قالوا يا رسول الله: فكيف نصنع؟ قال: "تمسحون عليها وتصلون". وقد استدرِك على ابن أبي حاتم جعل واصل جد الحسن، وإنما هو أبوه، وواصل زوج أمه، فخفي عليه ذلك، قال ابن الصلاح، في "معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم" في "علوم الحديث" (ص: 373): "وكان هذا خفي على ابن أبي حاتم، حيث قال فيه: الحسن بن دينار بن واصل، فجعل واصلًا جدّه، والله أعلم".

(5) قال محقق "الضعفاء الصغیر" للبخاري محمود إبراهيم زايد، في الحاشية (ص: 33): "أبو سعيد التميمي، كما في "الكبير"، و"الميزان"، خلافاً لما جاء بالأصل "التميمي". فقلت: وقد جاء في ترجمته في "التاريخ الصغیر" "التميمي"، ولعلَّ المحقق عنى "أبو سعيد التميمي"، كما في "الكبير" و"الميزان"، لا التميمي، فإنَّ أحدًا ممن ترجمه لم ينسبه هكذا، ولعلَّ الخطأ طباعياً!. ونقل الذهبي في "الميزان" (487/1)، ترجمة 1843، "قال أبو عاصم: حدثنا شيخ من بني تميم". وأما محققاً كتاب "الضعفاء والمتروكين" (ص: 88)، ترجمة 155. للنسائي بوران الضناوي، وكمال الحوت، فنسبناه "التميمي"، وهو كما تقدّم غلط.

الحسن، ومحمد بن سيرين. روى عنه: زهير بن معاوية، ومحمد بن إسحاق، وعلي بن بكار، وأبو داود الطيالسي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وزيد بن حباب⁽¹⁾. وقال ابن أبي حاتم في "علل الحديث": "الحسن بن دينار": "متروك الحديث"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وهو ممن أجمع على ضعفهم، نقل ذلك ابن عدي، فقال: "أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، على أنني لم أر له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار"⁽³⁾ وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق⁽⁴⁾، ومثله ذكر الذهبي⁽⁵⁾، وقال ابن المبارك: "كان يرى القدر، وكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس، ويخرجها من يده ثم يحدث منها، وكان لا يحفظ"⁽⁶⁾، وقال أبو داود الطيالسي: "كنا عند شعبة، فجاء الحسن بن دينار، فقال شعبة: "ههنا يا أبا سعيد، فجلس، فقال: "حدثنا حميد بن هلال، عن مجاهد، قال سمعت عمر بن الخطاب يقول -فجعل شعبة يقول مجاهد سمع عمر؟، فقام الحسن ومز⁽⁷⁾، أما ابن معين فضعفه في أكثر من موضع، فسمعه الدوري يقول: "ليس بشيء"⁽⁸⁾، وسمعه معاوية بن صالح يذكر أنه: "ضعيف"⁽⁹⁾، وقال إسحاق بن منصور عنه: "لا شيء"⁽¹⁰⁾، وقد كان أحمد بن حنبل يقول: "لا يكتب حديثه"، وقد كذبه أيضاً يحيى ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم⁽¹¹⁾، وقد تركه وحديثه كذا: يحيى، وابن مهدي، ووكيع - ونقل عبد الله ابن أحمد عن أبيه: "وكان -أي وكيع- إذا أتى على الحسن بن دينار قال:

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (11/3)، ترجمة 37.

(2) ابن أبي حاتم، علل الحديث (223/5).

(3) وقد ساق ابن عدي له عدداً من الأحاديث المنكرة، والمضطربة، والمعضلة.

(4) ابن عدي، الكامل (131/3)، وكقول ابن عدي ذكر الذهبي في "تاريخ الإسلام"، ولعله نقل عنه.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (129/10).

(6) وعلق الذهبي: "كان الصدر الأول لا يخرجون أصولهم من أيديهم مخافة أن يدس فيها شيء ما سمعوه".

المرجع السابق (333/4).

(7) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (11/3).

(8) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (426/1)، ترجمة 4157.

(9) العُقَيْلي، الضعفاء الكبير (223/1).

(10) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (12/3).

(11) ابن حبان، كتاب المجروحين (276/1)، ترجمة 209، ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

"أَجْرُ"⁽¹⁾، وابنُ المَبَارِكِ، وأحمدُ، وأبو حاتم، وأبو زُرْعَةَ، وقالَ أبو مُحَمَّدٍ: ولم يقرأ عَلَيْنَا أبو زُرْعَةَ حديثَه، فقيلَ له: "عندنا مَكْتُوبٌ"، قال: "اضربوا عَلَيهِ"⁽²⁾، ومثلُهم النِّسَائِيُّ⁽³⁾، والدارقُطَنِيُّ، وقد ضعَّفه مراتٍ في "السُّنَنِ"، و"العِلَلِ"⁽⁴⁾، وقالَ الجوزجانيُّ: "الحسنُ بن واصلٍ، زوجُ أمِّه من "الذَّاهِبِينَ"⁽⁵⁾، وقالَ عمرو بنُ عليِّ الفلاس: "حدَّثَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ بِأَصْبَهَانَ، فَجَعَلَ يَقُولُ: تَنَا الحَسَنُ ابنَ واصلٍ، وَمَا هُوَ عِنْدِي مِنْ أَهْلِ الكَذِبِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالحَافِظِ"⁽⁶⁾، وعدَّه ابنُ حَبَّانٍ في "المَجْرُوحِينَ"، وقالَ كَانَ "يحدِّثُ المَوْضوعاتِ عَنِ الأَثْبَاتِ، وَيُخَالِفُ الثَّقَاتِ فِي الرِّوَايَاتِ، حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى القَلْبِ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَمَّدُ لَهَا"⁽⁷⁾، أمَّا الإمامُ الذهبيُّ في "تاريخِ الإسلامِ" فنَعَتَهُ "بالمحدِّثِ المُكثِرِ"، ثمَّ قالَ: "هُوَ مُجمَعٌ عَلَى ضعْفِهِ، عَلَى أَنِّي لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا قَدْ جَاوَزَ الحدَّ"⁽⁸⁾، وقالَ الحوينيُّ: "متروكٌ"، وقالَ: "تألفُ البتَّةُ"⁽⁹⁾.

- (1) أحمد، العِلَلُ ومعرفة الرِّجال (526/2)، 3471.
- (2) وينظر: البخاري، التاريخ الكبير (292/2)، ترجمة 2513، والضَّعْفَاء الصَّغِير (ص33)، ترجمة 64، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (11-12).
- (3) النِّسَائِيُّ، الضَّعْفَاء والمتروكون (ص: 88)، ترجمة 155.
- (4) فقال في موضع: "الحسن بن دينار ضَعِيفٌ"، وقالَ مرَّةً: "متروك الحديث"، وقالَ في موضعٍ ثالث: "متروكٌ، وليسَ يجوزُ الاحتجاجُ بروايتهِ لو لم يكن له مُخَالِفٌ، فكيفَ وإنْ خالفَ". يُنظر على التوالي: الدارقُطَنِيُّ، السُّنَنِ (297/1)، (298/1) عقبَ حديث 602، و(301/1)، عقبَ حديث 610. والعِلَلُ (276/1)، عقبَ مسألة 68.
- (5) الجوزجاني، أحوال الرِّجال (ص: 101)، ترجمة 152. وقلتُ: وليسَ واصلًا بزوجِ أمِّه، إنَّما هو أبوه، ودينار هو زوجُ أمِّه، وإليه يُنسب، وقد تقدم بيانُ ذلك.
- (6) ابن عدي، الكامل (117/3).
- (7) ابن حَبَّانٍ، كتاب المَجْرُوحِينَ (276/1)، ترجمة 209.
- (8) الذهبي، تاريخ الإسلام (332/4). قلتُ: أمَّا وصفُ الإمامِ الذهبيِّ له بالمحدِّثِ المُكثِرِ فليرمَا استندَ في ذلكِ إلى ما قاله ابنُ عدي في "الكاملِ" (117/3): "سمعتُ عبدانَ يقولُ كانَ عندَ شَيْئَانِ عِنْدَ شَيْخَيْنِ، خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ لا يَسْأَلُهُ النَّاسُ عَن حَدِيثَيْهِمَا يَعْنِي لضعْفِهِمَا، عَنِ الحَسَنِ بنِ دينارٍ خَمْسَ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَعَنْ عِثْمَانَ البُرِّيِّ مِثْلَهُ، أَوْ كَمَا قالَ". فلعلَّ هذا ما جعلَ الذهبيَّ يصفُه بالمُكثِرِ، ولا تنافيَ بينَ أنْ يكونَ عندهُ حديثٌ كَثِيرٌ، وبينَ أنْ يكونَ يخلطُ في هذا الحديثِ، ويقلبُ، ويأتي بالمنكراتِ، ويجعلُ مَنْ لَمْ يسمعَ ممَّن روى عنه قد سمعَ.
- (9) الزُّكَيْلِ، نلُّ الثُّبَالِ بمعجم الرِّجال (377/1)، ترجمة 736، وطولُ الشَيْخِ الألبانيِّ الكلامَ فيه، فينظر: معجم أسامي الرِّواة (461/1).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

متروك الحديث البتة، تركه جمع، وكذبه آخرون، اجتمع قول عبد الرحمن، وأبيه، وأبي زُرعة على تركه.

الراوي الخامس: "زياد بن ميمون أبو عمّار صاحب الفاكهة"⁽¹⁾. روى عن أنس بن مالك. روى عنه: عبّاد بن منصور، وأبو عروة، والحارث بن مسلم. سمعت أبي يقول ذلك"⁽²⁾.

قال ابن أبي حاتم في "العلل": "زياد بن ميمون: متروك الحديث"⁽³⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

وقد أطبق النقاد على تركه وحديثه، بل وقال بعضهم بتكذيبه، ووضع له للأحاديث: فممن تركه وحديثه: ابن مهدي، والطيالسي أبو داود⁽⁴⁾، ويزيد بن هارون، ويقول: "كان كذاباً قد استبان لي كذبه"⁽⁵⁾.

وقال البخاري: "تركوه"، وزاد: "سمع أنسا، ثم قال: "قال علي بن نصر: أخبرنا بشر بن عمر⁽⁶⁾،

(1) وهو الثَّقَفِيُّ، البَصْرِيُّ، الأَبْرَصُ. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (370/3)، ابن حجر، لسان الميزان (129/9).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (544/3)، ترجمة 2458.

(3) يُنظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (214/2).

(4) وأما قصتها معاً: "قيل لأبي داود الطيالسي: زياد بن ميمون؟ فقال: لقيته أنا وعبد الرحمن بن مهدي، فسألناه فقال: عدوا إن الناس لا يعلمون أنني لم ألق أنسا، ألا تعلمان أنني لم ألق أنسا؟ ثم بلغنا أنه يروي عنه، فأتيناها فقال: عدوا أن رجلاً أذنب ذنباً، فيؤوب، لا يتوب الله عليه؟ قلنا: نعم، قال فإني أتوب، ما سمعت من أنس قليلاً ولا كثيراً، فكان بعد ذلك يبلغنا أنه يروي عنه فتركناه". ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (544/3). والمراسيل (62/1). وعند العقيلي في "الضعفاء الكبير" (77/2)، قال أحمد بن إبراهيم الدورقي: سمعت أبا داود الطيالسي قال: أتينا زياد بن ميمون، فسمعته يقول: أستغفر الله، وضعت هذه الأحاديث".

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (544/3).

(6) في "ضعفاء العقيلي" (77/2)، قال: "بشر بن عثمان"، وفي "لسان الميزان" (538/3): "بشر بن عمران"، -لكنها في "الميزان" (94/2): "بشر بن عمر"، والصواب: ما جاء عند البخاري، وهو بشر بن عمر الزهراني، ترجمته في الجرح والتعديل (361/2)، ترجمة 1379، وقال أبو حاتم: "هو صدوق".

سألتُ زياد بن ميمون أبا عمارة⁽¹⁾ عن حديثِ رواه عن أنس؟ فقال: ويحكم، احسبوا⁽²⁾ كنتُ يهودياً، أو نصرانياً، أو مجوسياً، قد رجعتُ عما كنتُ أحدثُ به عن أنس، لم أسمع من أنس شيئاً⁽³⁾،

وتركه مسلم⁽⁴⁾، وأبو حاتم⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وأبو نعيم الأصبهاني⁽⁷⁾، وجرحه ابنُ معينٍ غيرَ مرةٍ، فمرة قال: "حديثه ليس بشيء"⁽⁸⁾، وفي موضعٍ هو: "ليس بشيء"⁽⁹⁾، وثالثة: "ليس يسوى قليلاً ولا كثيراً"، ومرة قد قال: "كذاب"⁽¹⁰⁾، وأبو زُرعة الرّازي قال: "إنَّ حديثه واه"⁽¹¹⁾، وعدَّ له ابنُ عديٍّ أحاديثَ منكراً عن أنس بن مالكٍ -رضي الله عنه-، ثمَّ قال: "وله غير ما ذكرتُ من الحديث، عن أنس، ولا أعرفُ له عن غير أنس، وأحاديثه مقدار ما يرويه لا يتابعه أحدٌ

(1) وفيه أنَّ كنيته أبو عمارة، كناه مُحَمَّد بن يزيد الواسطي، وفي هامش "التاريخ" قال: "بهامش الأصل أبو عمارة كناه مسلم، وابنُ الجارود". قلتُ: وكذلك وقعتُ في روايةٍ العقيليِّ في "الضعفاء الكبير" (77/2)، وكذا كناه جُلٌّ من ترجمته، منهم ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وأبوه في "العلل" (102/2)، ومثلهما مسلمٌ في "الكنى والأسماء". فيمن كنيته أبو عمارة. وكناه النسائيُّ أبا عمارة، مثلُ البخاريِّ. وعند ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (302/1) قال: "كان الثوريُّ يُكنيه أبا عمارة"، وقال الشيخُ عبد الرحمن اليمانيُّ في تعليقه على "التاريخ الكبير": "إنَّ ابنَ حجرٍ في "لسان الميزان" قال: قد يُقالُ له "زياد بن أبي عمارة". والصواب: أنَّه قالَ نقلًا عن الذهبيِّ في "الميزان": "ويقالُ له: زياد أبو عمارة البصريِّ، وزياد بن أبي عمارة، وزياد بن أبي حسان". ينظر: الذهبي، الميزان (94/2)، ابن حجر، لسان الميزان (537/3). وقد ترجمه الذهبيُّ في "المقتنى" (ص: 417)، 4458، فيمن اسمه "أبو عمارة"، ثمَّ عاد في (ص: 418)، 4478، فترجمه فيمن أسمه أبو عمارة، وقال: "قيل: أبو عمارة".

(2) في "ضعفاء العقيليِّ" (77/2) قال: "احسبوني".

(3) البخاري، التاريخ الكبير (371/3)، ترجمة 1252، والضعفاء الصغیر (ص: 49)، ترجمة 124.

(4) مسلم، الكنى والأسماء (587/1)، ترجمة 2394.

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (143/2).

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 113)، ترجمة 234.

(7) أبو نعيم الأصبهاني، الضعفاء (ص: 83)، ترجمة 74.

(8) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (363/1)، ترجمة 3325.

(9) ابن عدي، الكامل (185/3).

(10) ابن حبان، المجروحين (383/1)، ترجمة 356.

(11) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (544/3).

عليه⁽¹⁾، وترجمته الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين"، ونقل عنه الذهبي في "الميزان" قوله فيه: "ضعيف"⁽²⁾ وأورده الذهبي في "ديوان الضعفاء"، وقال: "هالك اعترف بالكذب"⁽³⁾، وكذا قال العلائي في "جامع التحصيل": "أحد الضعفاء المتروكين، روى عن أنس، وأقر لعبد الرحمن بن مهدي، وأبي داود الطيالسي أنه لم يسمع منه. ولا فائدة في ذكره هنا لأنه كذاب وضع أحاديث كثيرة، وإنما ذكرته تبعاً لابن أبي حاتم"⁽⁴⁾، وذكر ابن حجر أنه: "يقال له: زياد أبو عمارة البصري، وزياد بن أبي عمارة، وزياد بن أبي حسان"⁽⁵⁾؛ يُدلسونه لئلا يُعرف في الحال"⁽⁶⁾. قال الشيخ الحويني: "تألف"⁽⁷⁾، وقال ابن الجوزي: "دخلوا عليه وهو في النزح فقال: يا معشر المسلمين هبوني كنت نصرانياً فأسلمت، هبوني كنت مجوسياً فأسلمت، كل ما حدثتكم عن أنس بن مالك فهو كذب"⁽⁸⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

كذاب، كان يضع الحديث باعترافه ثم تاب-، كذب على أنس بن مالك رضي الله عنه-؛ فلم يلقه ولا سمع منه شيئاً، ولم يختلف عبد الرحمن بن أبي حاتم، وبقية النقاد فيه، ووافقوه أبوه، وأبو زُرعة على ذلك.

-
- (1) ابن عدي، مرجع سبق ذكره (129/4)، ترجمة 686.
- (2) الدارقطني، الضعفاء والمتروكين (ص: 218)، ترجمة 236، الذهبي، ميزان الاعتدال (94/2)، ترجمة 2967.
- (3) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 149).
- (4) العلائي، جامع التحصيل (ص: 178)، ترجمة 208، وقد أورده ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص: 62)، ترجمة 95، وذكر فيه مثل كلامه في "الجرح والتعديل".
- (5) زياد بن أبي عمارة، وزياد بن أبي حسان متغايران، ليسا بواحد، غاير بينهما غير واحد من الأئمة: كالبخاري في "التاريخ الكبير" (350/3) ترجمة 1184، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (530/3)، ترجمة 2393، وابن حبان في "المجروحين" (383/1)، ترجمة 357. وغيرهم.
- (6) ابن حجر، لسان الميزان (537/3)، ترجمة 3271.
- (7) الوكيل، نثر الثبال بمعجم الرجال (527/2)، ترجمة 1153.
- (8) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (302/1).

الراوي السادس: "سيف بن عمر الضبّي"⁽¹⁾. روى عن: عبيد الله بن عمر العمرّي. روى عنه: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، والنضر بن حماد، سمعت أبي يقول ذلك"⁽²⁾. وقد ذكر ابن أبي حاتم أنه "متروك الحديث" في ترجمة: "فقعاع بن عمرو: قال: شهدت وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فيما رواه سيف بن عمر، عن عمرو بن تمام، عن أبيه عنه. وسيف متروك الحديث، فبطل الحديث وإنما كتبنا ذكر ذلك للمعرفة"⁽³⁾.

وقال أيضاً في ترجمة: "الزبير بن أبي هالة: من رواية سيف بن عمر، وهو متروك الحديث؛ فلم أكتب ما روى، ومن روى عنه"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: "سيف بن عمر، يحدث عنه المحاربي، وهو ضعيف"، وقال أبو جعفر الحصري: "سمعت يحيى بن معين، وسئل عنه، فقال: "فلس خير منه"⁽⁵⁾، وقال أبو داود: "ليس بشيء"⁽⁶⁾، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي"⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) الضبّي: نسبة إلى بني ضبة. ينظر: السمعاني، الأنساب (10/4). وترجمه المزي في "تهذيب الكمال" (274/10) فقال: "سيف بن عمر التميمي البرجمي، ويقال: السعدي، ويقال: الضبّي، ويقال: الأسيدي، الكوفي، صاحب كتاب "الردة والفتوح". كذا ترجمه المزي، فتعقبه مغلطاي في "إكمال التهذيب" (194/6) فقال: "كذا ذكره المزي معتقداً المغايرة بين ضبة، وتميم، وسعد، ولا مغايرة؛ لأن ابن حبيب قال في "المحبر": "ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل"، قلت: ولم أجده في "المحبر"، لكن في "أنساب" السمعاني (10/4) وفي هذيل: ضبة بن عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (382/3)، ترجمة 1198.

(3) المرجع السابق (136/7)، ترجمة 762.

(4) المرجع السابق (579/3)، ترجمة 2630.

(5) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (268/1)، ترجمة 2262، وابن عدي، الكامل (507/4).

(6) أبو داود، سؤالات الأجرّي له (214/1)، سؤال 216.

(7) "محمد بن عمر بن محمد الواقدي الأسلمي، أبو عبد الله القاضي، قال فيه أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة حين سأله عبد الرحمن عنه: ضعيف، قلت: يكتب حديثه، قال: ما يعجبني إلا على الاعتبار، ترك الناس حديثه". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (20/8)، ترجمة 92.

(8) المرجع السابق (382/3)، ترجمة 1198.

وقال الترمذي: "مجهول"⁽¹⁾، وقال النسائي: "ضعيف"⁽²⁾، وقال ابن الجارود: "ضعيف" يُحدِّث عنه البخاري⁽³⁾، وذكره العُقيلي في "الضعفاء الكبير"، وساق له حديثاً، ثم قال: "ولا يُتابع عليه، ولا على كثير من حديثه"⁽⁴⁾، أما ابن حبان فقال: "أثم بالزندقة، يروي الموضوعات عن الأثبات، ثم روى بإسنادٍ أنه كان يضع الحديث"⁽⁵⁾، وعند ابن عدي قال: "حدّثني عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "معلموا صبيانكم أشراركم، أقلهم رحمةً لليتيم، وأغلظهم على المسكين"، ثم عقب فقال: "وهذا حديثٌ منكرٌ موضوعٌ؛ وقد اتفق في هذا الحديث ثلاثة من الضعفاء، وذكر منهم سيف بن عمر الضبي، وقال: وله أحاديثٌ غير ما ذكرت، وبعض أحاديثه مشهورةٌ، وعامتها منكرةٌ لم يُتابع عليها، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: "متروك"⁽⁷⁾، وقال الحاكم أبو عبد الله: "أثم بالزندقة، وهو ساقطٌ في رواية الحديث"⁽⁸⁾، وقال أبو نعيم الأصبهاني: "مُتهم في دينه، مرمي بالزندقة، ساقطٌ الحديث، لا شيء"⁽⁹⁾، وقال الذهبي: "هو كالواقدي. يروي عن خلقٍ كثيرٍ من الجهوليين. كان

(1) الترمذي، الجامع الكبير (172/6)، لكنها لم تُثبت في متنه إنما في الحاشية (2)، وقال المحقق د. بشار معروف: "في م بعد هذا يعني الحديث الذي ساقه رقم 3866: "والنضر مجهول، وسيف مجهول"، ولم نجد هذه العبارة في شيء من النسخ والشرح التي بين أيدينا، وهي غير دقيقة أيضاً، فإن النضر ضعيف، وسيف بن عمر أخباري معروف، وهو متروك الحديث". قلت: وقد أثبتت هذه العبارة في متن طبعة الشيخ أحمد شاكر التي سماها "الجامع الصحيح"، فجاء عقب الحديث نفسه (697/5)، ح 3866. قال أبو عيسى: "هذا حديثٌ منكرٌ، لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه، والنضر مجهول، وسيف مجهول". وكذلك في طبعة "السنن"، باعتناء مشهور بن حسن آل سلمان، وأحكام الشيخ الألباني (ص: 870)، ح 3866.

- (2) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص: 123)، ترجمة 271.
- (3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (194/6). وقلت: عجيب قول ابن الجارود إن البخاري روى عنه، فلم أجذ أحداً ذكر للبخاري عنه رواية، لا في "الصحيح"، ولا في غيره حتى!
- (4) العُقيلي، الضعفاء الكبير (175/2)، ترجمة 694.
- (5) ابن حبان، المجروحين (439/1).
- (6) ابن عدي، الكامل (507/4).
- (7) البرقاني سؤالاته للدارقطني (ص: 83)، سؤال 200.
- (8) الحاكم، المدخل إلى الصحيح (171-172)، ترجمة 76.
- (9) الأصبهاني، الضعفاء (ص: 91)، ترجمة 95.

أخْبَارِيًّا عَارِفًا"⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، عَمْدَةٌ فِي التَّارِيخِ، أَفْحَشَ ابْنُ حَبَّانَ الْقَوْلَ فِيهِ. مِنَ الثَّامِنَةِ، مَاتَ فِي زَمَنِ الرَّشِيدِ"⁽²⁾.

- خِلاصَةُ الْحَكْمِ عَلَى الرَّوِيِّ، وَمُقَارَنَةُ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَقْوَالِ النُّقَادِ، وَقَوْلِ أَبِيهِ:

مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ، مُتَهَمٌ فِي دِينِهِ، مَرْمِيٌّ بِالزُّنْدَقَةِ، مُعْتَمَدٌ فِي التَّارِيخِ، انْتَفَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبُوهُ، وَمَعْظَمُ النُّقَادِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَرْكِ حَدِيثِهِ.

الرَّوِيُّ السَّابِعُ: "مَحْمَدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَّارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. رَوَى عَنْ: حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَخَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، وَحُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَمَرْوَانَ ابْنَ مُعَاوِيَةَ"⁽³⁾.

وَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ "مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ" فِي أَثْنَاءِ تَرْجُمَةِ: "مَسْعُودُ بْنُ عَمْرٍو. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: "لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ فَلَا يَكُونُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ -عَزَّوَجَلَّ- وَجْهٌ"⁽⁴⁾. فِيمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَّارِ عَنْ أَبِي مِحْصَنٍ، عَنْ ابْنِ

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (255/2)، ترجمة 3637.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 262)، ترجمة 2724.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (22/7).

(4) والحديث أخرجه البغوي في "معجم الصحابة" (407/5)، حديث 2218، وأبو نعيم الأصبهاني في "معرفة

الصحابة" (2535/5)، حديث 6154، وفي "حلية الأولياء" (21/2)، ترجمة 118، والطبراني في "الكبير" (333/20)، حديث 790، كلهم رَوَوْهُ مِنْ طَرِيقِ حُصَيْنِ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. بِزِيَادَةِ لَفْظَةٍ: "وَهُوَ غَنِيٌّ". وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "تَجْرِيدِ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ" (74/2): "سَنَدُهُ وَاهٍ"، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ" (96/3): "وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَفِيهِ كَلَامٌ. قُلْتُ: وَالْكَلَامُ الَّذِي فِيهِ هُوَ سُوءُ حَفْظِهِ، وَاضْطِرَابُ

حَدِيثِهِ، كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَتَنْتَظِرُ تَرْجُمَتَهُ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (322/7)، تَرْجُمَةُ 1739. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الْإِسْتِغَابِ" (139/3)، تَرْجُمَةُ 2387: "مَسْعُودُ بْنُ عَمْرٍو النَّقْفِيُّ. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي كِرَاهِيَةِ السُّؤَالِ. رَوَى عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدٍ، وَالَّذِي انْفَرَدَ بِحَدِيثِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ الْعَطَّارِ، مُتْرُوكُ الْحَدِيثِ". وَقَدْ تَابَعَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي "أُسْدِ الْغَابَةِ" (159/5)، تَرْجُمَةُ 4895، كَذَا قَالَا فَتَعَقَّبَهُمَا ابْنُ حَجْرٍ فِي "الإصابة" (190/9)، تَرْجُمَةُ 7950، فَنَقَلَ كِلَاهِمَا ثُمَّ قَالَ: "كَذَا أَوْرَدَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَقْرَبَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ"، ثُمَّ قَالَ: وَدَعَاوَاهُ تَقَرَّدَ مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعِ بِهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ، وَابْنُ السَّكَنِ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ مَنْدَه، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرِيقِ لَيْسَ فِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعٍ...". قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا قَالَهُ الْحَافِظُ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ. وَلَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ، كِتَابُ الرِّكَازَةِ، بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ

=

أبي ليلى، عن عبد الكريم، عن سعيد بن يزيد، عن مسعود بن عمرو، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. قال أبو محمد: محمد بن جامع العطار متروك الحديث، وهذا الحديث منكر⁽¹⁾»⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

أما أبو زرعة فقال في "علل الحديث": "شيخ فيه لين"⁽³⁾، وفي "الجرح والتعديل" لما سئل عن حديثه قال: "ليس بصدوق، ما حدثت عنه شيئاً، ولم يقرأ علينا حديثه - كما قال ابن أبي حاتم"⁽⁴⁾، وأبو حاتم كما سمعه ابنه يقول: "كتبته عنه، وهو ضعيف الحديث، وكان يحدث بأحاديث كبار، فامتنع أبي من الرواية عنه"⁽⁵⁾. وعبدان الأهوازي⁽⁶⁾، سأله عنه ابن عدي، فقال: "كانوا يضعفونه بحديث ابن عباس، عن أبي بكر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. فقال

تكثرًا، (ص:153)، حديث 1474، من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزرعة لحم". وينظر: ابن حجر، فتح الباري (3/339). وأقول: ثم إن أبا نعيم الأصبهاني في "الجلية" سمى صحابي الحديث: "مسعود بن الربيع القاري"، وقال في "معرفة الصحابة" (2535/5): "مسعود بن عمرو وقيل: ابن الربيع". وأسند البغوي في "معرفة الصحابة" (407/5) إلى ابن فليح، عن موسى بن عقبة، عن الزهري قال: "مسعود بن عمرو بن ربيعة ابن عمرو القاري حليف بني زهرة"، وقال ابن حجر في "الإصابة" (190/9): "وذكر البغوي أنه: مسعود بن ربيعة بن عمرو القاري حليف بني زهرة"، وقد سماه البغوي: "مسعود بن عمرو النقي"، قال الذهبي في "تجريد أسماء الصحابة" (74/2)، ترجمة 828: "مسعود بن ربيعة النقي يروى عنه في السؤال، وسنده واه". وجاء في "مجمع الزوائد": "مسعود بن عمرو، بدون واو. وجاء في "الكبير للطبراني. و"المجمع" للهيتمي: "حتى يخلق وجهه"، بجاء مهملة، والصواب أنها بجاء معجمة، من خلق: "وخلق الشيء خلقاً وخلقاً، وخلق خلقاً، وخلق وأخلق إخلقاً وأخلوق: بلي". ابن منظور، لسان العرب (ص:1246).

(1) فحكمه على الراوي بالترك، استلزم عنده حكماً بنكارة حديثه، ويمكن أن نعد هذا من قبيل نقد المتن عند الإمام ابن أبي حاتم.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (282/8)، ترجمة 1292.

(3) ابن أبي حاتم، علل الحديث (4/131).

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) "عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الجواليقي القاضي المعروف بعبدان من أهل الأهواز. كان أحد الحفاظ الأثبات، جمع المشايخ، والأبواب ... توفي آخر ذي الحجة من سنة ست وثلاث مائة". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (16/11)، ترجمة 4908.

الشيخ: قلت له أنا: "الولاء لمن أعتق"⁽¹⁾، فأوماً برأسه، ثم ساق الحديث بإسناده"⁽²⁾، وأبو يعلى حدّث عنه، ويقول: "هو ضعيف"⁽³⁾، وابن حبان أوردّه في "الثقات"، وأضاف: "يروى عن عبد الوارث بن سعيد، والبصريين. حدّثنا عنه أبو خليفة وغيره"⁽⁴⁾، وساق له ابن عدي أحاديث قد اضطرب فيها، ثم قال: "له عن حماد بن زيد وعن البصريين أحاديث مما لا يتابعونه عليه"⁽⁵⁾، والدارقطني في "العلل" وصفه بقوله: "ليس بقوي"⁽⁶⁾، وابن عبد البر في "الاستيعاب" قال: "متروك الحديث"⁽⁷⁾، وترجمه الذهبي في "ديوان الضعفاء"، وقال: "شيخ لأبي يعلى، تكلم فيه ابن عدي"⁽⁸⁾، وقال الهيثمي بضعفه"⁽⁹⁾، وعلق الشيخ الألباني على قول الهيثمي يقول: "بل هو أسوأ حالاً"⁽¹⁰⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

اتفق على تضعيفه، يضطرب ويحدّث بالمنكرات، وما لا يتابع عليه كما ذهبوا، لكن ابن أبي حاتم قد جعله "متروكاً"، ولعله كان أخبر به، وحدثه، وممن ضعّفه شيخه أبو يعلى الموصلي، ووافق قوله قول عبد الرحمن، وأبيه، وأبي زرعة.

(1) والحديث رواه الشيخان في مواضع من "صحيحهما"، منها عند البخاري: في كتاب الصلاة، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، (ص: 123)، حديث 456، وكتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم-، (ص: 158)، حديث 1493، من حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها، ومسلم في كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، (ص: 728-730)، حديث 3667، 3668، 3670، 3672.

(2) ينظر: ابن عدي، الكامل (523/7)، ترجمة 1754.

(3) أبو يعلى الموصلي، المعجم (ص: 47)، عقب حديث 14.

(4) ابن حبان، الثقات (97/9).

(5) ابن عدي، الكامل (524/7).

(6) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (154/11)، حديث 2190.

(7) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1394/3)، في ترجمة مسعود بن عمرو التقي رقم (2387).

(8) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 344)، ترجمة 3628.

(9) الهيثمي، مجمع الزوائد (36/3).

(10) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (446/1).

المبحث الثالث:

ألفاظ تدلُّ على الرَّمي بالكذب

المطلب الأول: قوله في الراوي "كَانَ يَكْذِبُ":

وفي اللغة: "الكذبُ نقيضُ الصدقِ، كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا ... وكَذَبَ الرجلُ أَخْبَرَ بالكذبِ، وقد استعملت العربُ الكذبَ في موضعِ الخطأ أيضًا؛ فسُمِّي الخطأ كذبًا لأنَّه يُشبهه في كونه ضدَّ الصواب، كما أنَّ الكذبَ ضدُّ الصدقِ وإن اُفترقا من حيث النية والقصد لأنَّ الكاذبَ يَعْلَمُ أنَّ ما يقوله كذبٌ والمُخْطِئُ لا يعلم"⁽¹⁾. وفي "التعريفات" قال الجرجاني: "كذب الخبر: عدم مطابقته للواقع"⁽²⁾⁽³⁾.

"والمتبادرُ من قولك: كذب فلان، أو فلان كاذب، ونحو ذلك أنه تعمّد، فهذا هو الذي استقرَّ عليه عُرف الناس؛ ولذلك كان الأصلُ في كلمة الكذبِ وما يُشتق منها من الكلمات أنَّها إذا وردت في كتب الجرح والتعديل ونحوها، أو في سياق تجريح ونحوه، فالأصل أن تُحمَل على التعمّد"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 3840، 3842).

(2) الجرجاني، التعريفات (ص: 183).

(3) وقال المعلمي في "التتكيل" (ص 220-221) مُبينًا أنه ليس كلَّ خبرٍ يكون ظاهره مخالفًا للواقع يكون كذبًا: "ليس من الكذب ما يكون الخبر ظاهرًا في خلاف الواقع محتملاً للواقع احتمالاً قريباً، وهناك قرينة تدافع ذلك الظهور بحيث إذا تدبر السامع صار الخبر عنده محتملاً للمعنيين على السواء؛ كالمجمل الذي له ظاهر ووقت العمل به لم يجئ؛ وكالكلام المُرخَّص به في الحرب؛ والتدليس، فإنَّ المعروف بالتدليس لا يبقى قوله "قال فلان" ويُسمي شيئاً له ظاهرًا في الاتصال، بل يكون مُحتملاً؛ وهكذا من عُرف بالمزاح إذا مزح بكلمة يعرف الحاضرون أنه لم يُرد بها ظاهرها وإن كان فيهم من لا يعرف ذلك إذا كان المقصودُ ملاحظته أو تأديبه، على أن يُنبه في المجلس؛ وهكذا فلتات الغضب، وكلمات التنفير عن الغلو - وقد مرت الإشارة إليها - على فرض أنه وقع فيها ما يظهر منه خلاف الواقع".

(4) وتتمة الكلام: "ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يحسن أن يُقال للمُخْطِئِ أي غير المتعمّد أنه كذب، إلا أنه ربما قيل له ذلك تنبيهاً على أنه قصر. ولذلك أيضاً فإن من وهم من خالفه في بعض ما يرويه ونفى عنه الكذب مع أنه غني عن أن يُنفى عنه الكذب - أي الخطأ المتعمّد في الإخبار - لأنه من أبعد خلق الله عنه، فهو إما يريد بذلك النفي أن ينفى عنه التعمّد والتقصير". محمد سلامة، لسان المحدثين (227/4).

وقول ابن أبي حاتم في الراوي "كان يكذب" فيه طعنٌ شديدٌ، وتجريحٌ بليغٌ، بل هو من أشدَّ الجرح، ويلتحقُ بالمرتبة الأخيرة من مراتبِ الجرحِ عندَ ابنِ أبي حاتم، فلا يُكتبُ حديثُهُ، فضلاً عن أن يُستشهدَ، أو يُحتجَّ به، بل هو موضوعٌ، ومطروحٌ باتفاق. وسيأتي أن الرواة الذين وصفهم ابنُ أبي حاتم بالكذب، قد كانوا مُكذِّبينَ بإطِّباق.

الراوي الأول: "محمد بن السائب الكلبِي" (1)، أبو النَّضْرِ، وهو ابنُ السَّائِبِ بنِ بِشْرِ ابنِ عَبْدِ وَدٍّ (2). روى عن: أبي صالحِ بَادَمَ، وعن أَصْبَغِ بنِ نُبَاتَةَ، وعن الشَّعْبِيِّ، وعن أخيه سَلْمَةَ ابنِ السَّائِبِ. روى عنه: الثَّوْرِيُّ، وابنُ جُرَيْجٍ، ومَعْمَرٌ، وحمَّاد بن سَلْمَةَ، ومحمد بن إسحاق، وأبو عوانة، وهشيم، وابنُ عُيَيْنَةَ، وأبو بكر بن عيَّاش، وابنُ المُباركِ، وعيسى بن يونس، ويعلى، ومحمد ابناً عُبيد، سمعتُ أبي يقولُ ذلك ... نا عبدُ الرَّحْمَنِ، حدَّثني أبي، نا نصر ابن عليّ، وسليمان بن مَعْبَدِ المَرَوَزِيِّ، قالوا: حدَّثنا الأَصْمَعِيُّ، نا قُرَّة بن خالد، قال: كانوا يرون أن الكلبِيَّ يُزَرِّفُ (3) - يعني يكذب - (4).

وجاء في "لسانِ العرب": "زَرَفَ: دَنَا، وَالزَّرْفُ: الإسْرَاعُ، وَزَرِفَ الجُرْحُ يُزَرِّفُ: انْتَقَضَ ونُكِسَ بعد البُرءِ، وَزَرَفَ في حديثه، وَزَرَفَ على الخمسين: جَاوَزَهَا. وفي حديث قُرَّة بن خالد: كَانَ الكلبِيُّ يُزَرِّفُ في الحديثِ أَي: يَزِيدُ فيه مثلُ يُزَلِّفُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -" (5). وفي "كامل" ابنِ عَدِيّ: "عَنْ الأَصْمَعِيِّ، قَالَ: سمعتُ قُرَّة بن خالد يقول: كانوا يرون أن الكلبِيَّ تَزَرَّفَ، قلتُ للأصمعيّ: مَا التَّرْزِيفُ، قال: الزِّيَادَةُ" (6).

كذا في عُرْفِ اللُّغَوِيِّينَ، أما في عُرْفِ المحدثين فهي بمعنى "يكذب" كما فسرها ابنُ أبي حاتم.

(1) الكلبِيّ: 'بفتح الكاف، وسكون اللام، وفي آخرها باءٌ موحدة، هذه النسبةُ إلى قبائلٍ منها: ... كَلْب بن وَبَرَة ابن فُضَاعَة، وإليهم نسبُ محمد بن السَّائِبِ". ينظر: ابن الأثير، اللُّبَاب (104/3-105).

(2) من "عبد ود". ابن حجر، تهذيب التهذيب (178/9).

(3) "يُزَرِّفُ": بضمّ المثناةِ التحتية، ثمّ زايٍ معجمةً مفتوحة، ثمّ راءٍ مهملةً مشددةً مكسورة، كذا ضبطتها من "لسان العرب" (ص: 1827)، وقد ضبطها الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في "ضوابط الجرح والتعديل"

(ص: 155): "يُزَرِّفُ" بفتح المثناةِ التحتية، ثمّ سكونِ الزاي، وكسرِ الراءِ المهملة".!

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (270/7-271) ترجمة 1478.

(5) ابن منظور، لسان العرب (ص: 1827).

(6) ينظر: ابن عدي، الكامل (275/7).

- أقوال النقاد في الراوي:

قال عبد الرحمن: "سألتُ أبي عن محمد بن السائب الكلبّي فقال: الناس مجتمعون على ترك حديثه لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث"⁽¹⁾، وقال أبو حاتم البستي: "الكلبيّ هذا مذهبه في الدين، ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه"⁽²⁾، ولما قيل لزائدة: لم لا تروي عن الكلبيّ؟، قال: كنتُ أختلفُ إليه فسمعتُه يوماً وهو يقول: مرضتُ مرضةً فنسيتُ ما كنتُ أحفظُ، فأتيتُ آلَ محمد -صلى الله عليه وسلم- فنفتوا فيّ فحفظتُ ما كنتُ نسيتُ، فقلتُ: لا والله لا أروي عنك بعدَ هذا شيئاً، فتركته"⁽³⁾.

وقال زيد بن حباب: سمعتُ سفيانَ الثوريّ يقول: عجباً لمن يروي عن الكلبيّ، قال عبد الرحمن: فذكرتُه لأبي، وقلتُ له: إنَّ الثوريّ يروي عن الكلبيّ، قال: كان لا يقصدُ الروايةَ عنه، ويحكّي حكايةً تعجباً، فيعلقه من حضره ويجعلونه روايةً عنه"⁽⁴⁾.

وكان سفيانُ الثوريّ يقول: "انقوا الكلبيّ، فقيل له إنك تروي عنه، قال: أنا أعرفُ بصدقِهِ من كذبه"⁽⁵⁾، "وكانَ الثوريُّ أيضاً يقول: قال لنا الكلبيّ: ما حدثتُ عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا تزوه"⁽⁶⁾، وروى المُعتمرُ بن سليمان عن أبيه⁽⁷⁾، وعن ليثِ ابن أبي

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(2) ابن حبان، المجروحين (264/2).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (270/7).

(4) المرجع السابق.

(5) ابن عدي، الكامل (275/7). وفي "الجرح والتعديل" (36/2): "قال عبد الرحمن: سألتُ أبا زُرعة عن روايةِ الثقاتِ عن رجلٍ ممّا يُقوي حديثه؟ قال إي لعمري، قلتُ: الكلبيّ روى عنه الثوريّ، قال: إنّما ذلك إذا لم يتكلّم فيه العلماء، وكانَ الكلبيّ يُتكلّم فيه، قال أبو زُرعة: حدثنا أبو نُعيم، نا سفيان، نا محمد بن السائب الكلبيّ، وتبسّم الثوريّ، قال أبو محمد: قلتُ لأبي ما معني روايةِ الثوريّ عن الكلبيّ وهو غيرُ ثقةٍ عنده؟ فقال: كانَ الثوريُّ يذكُر الروايةَ عن الكلبيّ على الإنكارِ والتعجبِ، فتعلقوا عنه روايته عنه، ولم تكن روايته عن الكلبيّ قبوله".

(6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (271/7).

(7) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (270/7).

سُلَيْم⁽¹⁾ "أَنْهَمَا كَانَا يَقُولَانِ: "كَانَ بِالْكَوْفَةِ كَذَّابَانِ أَحَدُهُمَا الْكَلْبِيُّ"، وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ يَقُولُ:
"سَمِعْتُ الْكَلْبِيَّ يَقُولُ: أَنَا سَبَّيْتُ"⁽²⁾،

وَيَقُولُ أَيْضًا: "حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ وَكَانَ سَبَّيًّا"⁽³⁾، أَمَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ
لَا يَحْدِثَانِ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الْكَلْبِيِّ⁽⁴⁾، وَحِينَ تَرْجَمَهُ الْبَخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ" ذَكَرَ تَرْكَهُمَا إِيَّاهُ⁽⁵⁾،

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (178/9).

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (77/4)، "وقال أبو عوانة: سمعتُ الكَلْبِيَّ يَنْكَلِمُ بِشَيْءٍ مَن تَكَلَّمَ بِهِ كَفَرَ، وَقَالَ
مَرَّةً: لَوْ تَكَلَّمَ بِهِ ثَانِيَةً كَفَرَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَجَعَدَهُ. وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: جَلَسَ إِلَيْنَا أَبُو جُرَيْجٍ عَلَى بَابِ أَبِي
عَمْرٍو ابْنِ الْعَلَاءِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ الْكَلْبِيَّ كَافِرٌ، قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ يَزِيدَ بْنَ زُرَيْعٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ:
أَشْهَدُ أَنَّهُ كَافِرٌ، قَالَ: فَمَاذَا زَعَمَ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَانَ جِبْرَائِيلَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-، جَاءَ يُوْحِي إِلَى النَّبِيِّ -
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَامَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَنَا لَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ هَذَا، وَلَكِنِّي رَأَيْتُهُ يَضْرِبُ
عَلَى صَدْرِهِ، وَيَقُولُ لَنَا: سَبَّيْتُ، أَنَا سَبَّيْتُ". أَمَّا السَّبَّيَّةُ: فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ: "هُمُ صَنَفٌ مِنَ الرَّافِضَةِ،
أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبَّأٍ". وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "المَجْرُوحِينَ" (253/2): "كَانَ مِنْ أَوْلِيَّكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ
عَلِيًّا لَمْ يَمُتْ وَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الدُّنْيَا قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ فَيَمْلُؤُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا، وَإِنْ رَأَوْا سَحَابَةَ قَالُوا أَمِيرُ
المُؤْمِنِينَ فِيهَا". وَفِي "الكَامِلِ" (277/7). "وَكَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ" دُسْتُ هَذِهِ الْأَهْوَاءَ كُلَّهَا بِقَدَمِي فَلَمْ أَرِ قَوْمًا
أَحْمَقَ مِنْ هَذِهِ السَّبَّيَّةِ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ: اتَّقِ هَذِهِ السَّبَّيَّةَ فَإِنِّي أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَإِنَّمَا يُسَمَّوْنَهُمُ الْكَذَّابِينَ".

(3) ابن عدي، الكامل (277/7).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (271/7).

(5) وَقَدْ تَرْجَمَهُ الْبَخَارِيُّ مَرَّتَيْنِ، سَمَّاهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى: "مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ، أَبُو النَّضْرِ، الْكَلْبِيُّ، وَذَكَرَ تَرَكَ
يَحْيَى، وَابْنَ مَهْدِيٍّ لَهُ، وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بِسْرِ -بِالسِّينِ-. سَمِعَ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللهِ
الْحَضْرَمِيُّ، سَمِعَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ". يَنْظُرُ: الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (101/1)، تَرْجَمَهُ 283، 285.
وَكَانَ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِيِّ قَدْ قَالَ: "وَكَتَبَ الْبَخَارِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بِشْرِ -بِالشِّينِ-.
سَمِعَ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، سَمِعَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَهُوَ الْكَلْبِيُّ". ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ
والتَّعْدِيلُ (271/7). وَفِي: ابْنِ حَجْرٍ، اللِّسَانُ (15/7)، تَرْجَمَهُ 6548. وَقَدْ تَبَعَ ابْنُ حَجْرٍ الْبَخَارِيَّ
فَتَرْجَمَهُ بِنَحْوِ تَرْجَمَتِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَجَعَلَهُ مَجْهُولًا؛ قَالَ: "مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللهِ
الْحَضْرَمِيِّ، وَعَنْهُ ابْنُ إِسْحَاقَ. مَجْهُولٌ، أَفْرَدَهُ الْبَخَارِيُّ بِتَرْجَمَةٍ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ: مُحَمَّدُ
بِالسَّائِبِ الْكَلْبِيُّ نَسَبَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ إِلَى جَدِّهِ، فَإِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بِشْرِ". ثُمَّ جَعَلَهُ ابْنُ حَجْرٍ فِي
قِسْمِ التَّجْرِيدِ مِنَ "اللِّسَانِ"، (406/9)، 2423، فَقَالَ: "تَفَقَّ، مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ". وَيَنْظُرُ: مَقْدَمَةُ
"اللِّسَانِ" (86/1).

وَقَدْ سَمَّاهُ الْبَخَارِيُّ فِي التَّرْجَمَةِ الثَّانِيَةِ ابْنَ "بُسْرِ" بِسِّينٍ مَهْمَلَةٍ، وَحِينَ ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ فَعَلَ الْبَخَارِيُّ ذَكَرَهُ
بِشِّينٍ مَعْجَمَةً، وَلَمَّا تَرْجَمَهُ ابْنُ حَجْرٍ ذَكَرَهُ بِشِّينٍ مَعْجَمَةً، وَكَذَا صَنَعَ الَّذِينَ تَرْجَمُوهُ.

ومثلهما فَعَلَ الدَّارِقُطِيُّ فِي "الضَّعْفَاءِ وَالمُتْرُوكِينَ" (1)، وَ"المُؤْتَلَفِ وَالمُخْتَلَفِ"، وَ"العِلَالِ"، وَ"السُّنَنِ" (2)، وَالنِّسَائِيِّ فِي مَوْضِعٍ (3)، وَفِي الْآخِرِ قَالَ: "لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَلَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (4)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "لَيْسَ بِشَيْءٍ" (5).

وَذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ لَا يُشْتَعَلُ بِحَدِيثِهِ (6)، وَكَانَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ يَقُولُ: "حَدَّثَنَا الْكَلْبِيُّ، وَكَانَ وَاللَّهِ غَيْرَ ثِقَةٍ" (7)، وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ: "كَذَّابٌ سَاقِطٌ" (8)، وَرَأَى ابْنُ حَبَّانٍ أَنَّهُ: "لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ فَكَيْفَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ" (9)، أَمَّا ابْنُ عَدِيٍّ فَسَاقَ لَهُ بَعْضًا مِنْ تَفْسِيرَاتِهِ، وَأَحَادِيثِهِ ثُمَّ قَالَ: "وَلَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ وَخَاصَّةٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ... وَحَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، وَهُشَيْمٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ ثِقَاتِ النَّاسِ، وَرَضُوهُ بِالتَّفْسِيرِ (10)!"، وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَخَاصَّةٌ إِذَا رَوَى عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَفِيهِ مَنْكِبٌ، وَاشْتَهَرَ بِهِ فِيمَا بَيْنَ الضَّعْفَاءِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ" (11).

(1) الدارقطني، الضعفاء المتروكين (ص: 172)، ترجمة 467.

(2) الدارقطني، المؤتلف والمختلف (2222/4)، العلال (193/6)، السنن (229/5).

(3) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 211)، ترجمة 539.

(4) المزي، تهذيب الكمال (251/25).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (271/7).

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص: 55)، ترجمة 39.

(7) ابن حبان، المجروحين (264/2).

(8) الجوزجاني، مرجع سبق ذكره (ص: 54)، ترجمة 37، وذكر الجوزجاني رواية قرة بن خالد، وأنه كان

يُزْرَفُ فِي الْحَدِيثِ. لَكِنَّ تَصَحَّفَتْ: "يُزْرَفُ" إِلَى "يُدْرَفُ"، وَ"التَّزْرِيفُ" إِلَى "التَّدْرِيفُ".

(9) ابن حبان، المجروحين (264/2).

(10) "وقال أحمد بن زهير: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال: كذب، قلت: يحل النظر فيه؟ قال:

لا". وقال ابن حبان: "يروى عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس، ولا

سمع منه شيئاً ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف". ثم علق ابن حبان يقول: "... فمن

تتبع السنن وحفظها وأحكمها فقد عرف تفسير كلام الله -جل وعلا-، وأغناه الله -تعالى- عن الكلبي

وذويه". ابن حبان، المجروحين (263/2-264).

(11) ابن عدي، الكامل (282/7).

وقال الذهبي في "التاريخ": "صاحب التفسير"⁽¹⁾، وقد اتهم بالأخوين: الكذب والرفض، وهو آية في التفسير، واسع العلم على ضعفه"⁽²⁾، وفي "السيرة": "العلامة، الأخباري، المفسر. كان أيضاً رأساً في الأنساب، إلا أنه شيعي، متروك الحديث"⁽³⁾، أما في "التقريب" فقال: "متهم بالكذب، ورُمي بالرفض"⁽⁴⁾، وقال الشيخ الحويني: "متروك، ونسخته ساقطة لا يُعتمد بشيء منها"⁽⁵⁾، "مات سنة ست وأربعين"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

مجروح بالأخوين: الكذب والرفض، سبب كذاب باعترافه، كان يُزرّف في الحديث، وفي التفسير كذلك، حديثه عن أبي صالح موضوع، اجتمع القول على تركه، وتكذيبه، فكما قال أبو حاتم: "الناس مجتمعون على ترك حديثه لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث"، ثم إن تفسير ابن أبي حاتم لقولهم "يُزرّف" بالكذب جاء موافقاً للجمع.

(1) وفي "الكامل" (282/7) قال: "وهو رجل معروف بالتفسير وليس لأحد تفسير أطول، ولا أشبع منه. وبعده مقاتل بن سليمان إلا أن الكلبي يُفضل على مقاتل لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة". وعلق الذهبي في "تاريخ الإسلام" (960/3) "قلت: يعني من الذين فسروا القرآن في المائة الثانية، ومن الذين ليس في تفسيرهم سوى قولهم". وفي "طبقات المفسرين" قال: "وله تفسير مشهور، وتفسير الأبي الذي نزل في أقوام بأعيانهم"، و"تاسخ القرآن ومنسوخه". الداودي، طبقات المفسرين (149/2).

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (960/3)، ترجمة 379. وذكر الذهبي أن شعبة روى عنه، ثم قال: "أنا أتعجب من شعبة وتحريه كيف يروي عن مثل هذا التالف!". وفي: ابن عدي، الكامل (282/7): "أن الثوري، وشعبة قد حدثا عنه بالشيء اليسير غير المُستند"، وقال ابن حبان في "المجروحين" (262/2): "يروى عنه الثوري، ومحمد بن إسحاق، ويقولان: حدثنا أبو النضر حتى لا يُعرف، وهو الذي كناه عطية العوفي أبا سعيد، وكان يقول: حدثني أبو سعيد يُريد به الكلبي فيتوهمون أنه أراد أبا سعيد الخدري".

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء (248/6)، ترجمة 111.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 479)، ترجمة 5901.

(5) السيوطي، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، حقق أصله وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني (353/5)، حاشية (3).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 479)، ترجمة 5901.

الراوي الثاني: "مُعَلَى بن هِلَال الجُعْفِيّ⁽¹⁾. الطَّحَّان⁽²⁾، كوفي. روى عن: منصور بن المُعْتَمِر، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وأبان بن أبي عيَّاش. روى عنه: عبد السلام بن حرب، وعمرو بن حماد بن طلحة، وأحمد بن يونس، والهيثم بن يمان الرازي، سمعتُ أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن، نا أبي قال: سمعتُ عمرو بن محمد الناقد يقول رأيتُ وكيعًا يُعرضُ عليه أحاديثُ لمُعَلَى بن هِلَال، فجعلَ يقول: قال أبو بكر الصديق - رضوانُ الله عليه -: "الكذبُ مُجانِبٌ للإيمان". قال أبو محمد: يُعرضُ بأنَّه كان يكذب⁽³⁾."

(1) الجُعْفِيّ: "بضمّ الجيم، وسكونِ العينِ المهملة، وفي آخرها الفاء، هذه النسبةُ إلى القبيلة، وهي جُعْفِي ابن سعد العَشِيرَة، وهو من مَدْحَج، وكانَ وَقَدَ على النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في وَقَدِ جُعْفَة في الأيَّامِ الَّتِي تُوفِّيَ فِيهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. السَّمْعَانِي، الأَنَسَاب (67/4-68). كذا قَالَ السَّمْعَانِيُّ تَبَعًا لابنِ أَبِي حَاتِمٍ فَإِنَّهُ قَالَ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (543/2)، تَرْجَمَةً 2259: "جُعْفِيّ بنِ سَعْدِ العَشِيرَة: وَهُوَ مِنْ مَدْحَجٍ وَكَانَ وَقَدَ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي وَقَدِ جُعْفِيّ فِي الأيَّامِ الَّتِي تُوْفِّيَ فِيهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ". وَتَبَعَهُمَا عَلَى هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "الاسْتِيعَابِ" (278/1)، وَقَدْ قَالَ: "ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ... كَذَا قَالَ عَنْ أَبِيهِ". وَوَقَعَ تَصْحِيفٌ فِي مَطْبُوعِ "الاسْتِيعَابِ" فَجَاءَ فِيهِ: "وَقَدَ حُجْفٌ"، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ الْبَجَاوِي: "فِي د حُجْفَة، وَالمُعْتَمِرُ مِنْ م، وَأَسَدُ الْعَابَةِ". فَقُلْتُ: الَّذِي وَقَعَ فِي "أَسَدِ الْعَابَةِ": "حُجْفٌ" لَا كَمَا قَالَ. وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ "جُعْفِيّ"، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّ هُنَاكَ وَهْمًا؛ فَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ فِي "أَسَدِ الْعَابَةِ" (545/1)، بَعْدَ أَنْ سَاقَ كَلَامَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: "وَهَذَا مِنْ أَعْرَبِ مَا يَقُولُهُ عَالِمٌ، فَإِنَّ جُعْفِيّ -كَذَا ضَبَطَهَا بَفَتْحِ الْجِيمِ، وَلَعَلَّهُ خَطَأً طَبَاعِيّ، فَإِنَّ ابْنَ حَجَرَ نَقَلَهَا عَنْهُ بِالضَّمِّ لَا الْفَتْحِ- ابْنِ سَعْدِ العَشِيرَة مَاتَ قَبْلَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِدَهْرٍ طَوِيلٍ؛ فَإِنَّ بَعْضَ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ جُعْفِيّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جُعْفِيّ مَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ آبَاءَ، وَالَّذِي أَظَنَّهُ أَنَّهُ رَأَى وَقَدَ -بِسُكُونِ الْفَاءِ- جُعْفِيّ، فَظَنَّهُ اسْمَ رَجُلٍ مَنْسُوبٍ إِلَى جُعْفٍ، فَظَنَّ أَنَّ جُعْفًا هُوَ الاسْمُ، وَأَنَّ جُعْفِيًّا زِيدَتْ الْبَاءُ فِيهِ لِلنَّسْبَةِ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ جُعْفِيًّا هُوَ الاسْمُ، وَأَنَّهُ قَبْلَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يَجْعَلْهُ صَحَابِيًّا". وَقَالَ الْحَافِظُ فِي "الإِصَابَةِ" (139/2) بَعْدَ أَنْ نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، الَّذِي تَبِعَهُ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْ عَلَيْهِ. ثُمَّ تَعَقَّبَ ابْنُ الأَثِيرِ، قَالَ: "الَّذِي أَظَنَّهُ أَنَّهُ رَأَى فِي المَغَازِي وَقَدَ جُعْفِيّ -بِضْمِ الْجِيمِ- بنِ سَعْدِ العَشِيرَة مِنْ مَدْحَجٍ، كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ مِنْ تَرَاجُمِهِمْ بِأَسْمَاءِ القَبَائِلِ، ثُمَّ يَذَكُرُونَ أَسْمَاءَ مَنْ وَقَدَ مِنْهُمْ، فَكَأَنَّهُ تَخِيلَ أَنَّهُ وَقَدَ- بَفَتْحِ الْفَاءِ- فَخَرَجَ لَهُ مِنْهُ أَنَّ جُعْفِيّ بنِ سَعْدِ العَشِيرَة هُوَ الوَافِدُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ صَيَّرَ الاسْمَ فَعَلًا وَاسْمَ القَبِيلَةِ اسْمَ الوَافِدِ، وَاللَّوْمُ عَلَى أَبِي عَمَرَ -يعني ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ- فِي هَذَا أَشَدُّ مِنَ اللَّوْمِ عَلَى ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ".

(2) الطَّحَّان: "بفتحِ الطاءِ، والحاءِ المهملتين، في آخرهما النون. صاحبُ الرِّجَى وَالَّذِي يَطْحَنُ الحَبَّ". السَّمْعَانِي، الأَنَسَاب (51/4).

(3) ابنِ أَبِي حَاتِمٍ، الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (331/8-332)، تَرْجَمَةً 1529.

- أقوال النقاد في الراوي:

وهذا الراوي يكاد يكون كذاباً بإطباق، فقال الذهبي في "المغني" بأنه: "كذابٌ وضاع بانفاق"⁽¹⁾، ونقل ابن حجر اتفاق النقاد على تكذيبه⁽²⁾، قال ابن المبارك لو كيع: "عندنا شيخٌ وهو أبو عصمة، نوح بن أبي مريم⁽³⁾، يضع كما يضع معلى"⁽⁴⁾، وقال علي بن محمد الطنافسي: "سمعت وكيع بن الجراح يقول: أتينا معلى بن هلال، وإن كتبه لمن أصح كتب، قال ثم ظهرت أشياء ما نقدر أن نحدث عنه بشيء"⁽⁵⁾، وكان علي بن المديني يقول: "ما رأيت يحيى بن سعيد يصرح أحداً بالكذب إلا معلى بن هلال، وإبراهيم بن أبي يحيى"⁽⁶⁾؛ فإنهما كانا يكذبان"⁽⁷⁾، قال أبو أحمد الزبيري: "حدثت سفيان بن عيينة عن معلى الطحان في بعض حديث ابن أبي نجيح فقال: "ما أحوج صاحب هذا إلى أن يقتل"⁽⁸⁾! وقال أبو نعيم: "كنت مع ابن عيينة فسمع معلى بن هلال يحدث فقال لي ابن عيينة: يا أبا نعيم يكذب"⁽⁹⁾، فرماه السفينان بالكذب"⁽¹⁰⁾، وروى العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين قوله فيه: "ليس بشيء"، ومرة قال: "كذاب"⁽¹¹⁾، وثالثة: "ليس بثقة، كذاب"⁽¹²⁾. وكان يحيى يقول عنه: "من المعروفين بالكذب،

(1) الذهبي، المغني في الضعفاء (316/2)، ترجمة 6362.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 541)، ترجمة 6807.

(3) نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي: قاضي مرو. قال أحمد: يروي أحاديث مناكير، لم يكن في الحديث بذلك، كان شديداً على الجهمية والرد عليهم، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، بينما قال أبو زرعة: ضعيف الحديث. ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع تقدم ذكره (484/8)، ترجمة 2210.

(4) البخاري، التاريخ الكبير (396/7)، ترجمة 1727.

(5) ابن أبي حاتم، مرجع تقدم ذكره (331/8).

(6) ففي "تقدمة الجرح والتعديل" (19/1): "قال يحيى بن سعيد القطان: سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه". وقال الإمام أحمد: "ترك الناس حديثه". وهو الذي يروي عنه الشافعي فيقول: حدثني من لا أنهم، مات سنة أربع وثمانين ومائة". ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (805/4).

(7) البخاري، التاريخ الكبير (396/7)، ترجمة 1727.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (331/8)، وفي: ابن عدي، الكامل (100/8) قال ابن عيينة: "ما أحوجه أن تضرب عنقه".

(9) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(10) الذهبي، ميزان الاعتدال (152/4).

(11) محمد عثمان، موسوعة تاريخ يحيى بن معين (230/1)، ترجمة 1783، (377/1)، ترجمة 3525.

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (331/8).

وَوَضِعَ الْحَدِيثَ⁽¹⁾، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسيُّ: "سَمِعْتُ أَبَا أُسَامَةَ يَقُولُ وَقَعَ فِي يَدِي كِتَابٌ لِلْمَعْلَى بْنِ هَالَلٍ، وَالنَّتَّورِ يَسْجُرُ، فَرَمَيْتُ بِهِ فِيهِ"⁽²⁾، وَقَالَ أَحْمَدُ⁽³⁾، وَالْجَوْزْجَانِيُّ⁽⁴⁾، وَالنَّسَائِيُّ⁽⁵⁾: "كَذَّابٌ" وَزَادَ أَحْمَدُ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، حَدِيثُهُ مَوْضُوعٌ كَذِبٌ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "تَرَكُوهُ"⁽⁷⁾، وَسئَلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْهُ، مَا كَانَ يَنْقُمُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: "الْكَذِبُ"⁽⁸⁾، وَقَالَ أَبُو عُبيدٍ الْأَجْرِيُّ: "سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ، فَقَالَ: "غَيْرُ ثِقَةٍ، وَلَا مَأْمُونٌ"⁽⁹⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽¹⁰⁾، وَالْأَزْدِيُّ⁽¹¹⁾: "مَنْزُوكُ الْحَدِيثِ"، وَمَرَّةً: "يَضَعُ الْحَدِيثَ"⁽¹²⁾، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "يَكْذِبُ"⁽¹³⁾، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "كَانَ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنْ أَقْوَامٍ ثِقَاتٍ، وَكَانَ أُمِّيًّا لَا يَكْتُبُ، وَكَانَ غَالِيًّا فِي النَّشِيعِ يَشْتَمُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا تَحُلُّ الرَّوَايَةُ عَنْهُ بِحَالٍ وَلَا كِتَابَةَ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ"⁽¹⁴⁾، سَأَلَ ابْنَ عَدِيٍّ لَهُ بَعْضَ أَحَادِيثِ ثَمَّ قَالَ: "وَلَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، وَالَّذِي ذَكَرْتُ، وَالَّذِي لَمْ أَذْكَرْهُ إِمَّا أَسَانِيدُهَا مَوْضُوعَةٌ وَإِمَّا مَتُونُهَا بَيْنَ الْأَمْرِ جَدًّا، وَهُوَ فِي عِدَادِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ"⁽¹⁵⁾، وَوَصَفَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "دِيَوَانِ الضَّعْفَاءِ" بِأَنَّهُ: "مِمَّنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ"⁽¹⁶⁾، وَقَالَ فِي "الْكَاشِفِ": "كَذَّبُوهُ"⁽¹⁷⁾.

-
- (1) ابن عدي، الكامل (100/8).
 - (2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (331/8).
 - (3) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (510/1)، ترجمة 1192.
 - (4) الجوزجاني، أحوال الرجال (ص:60)، ترجمة 55.
 - (5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (240/10).
 - (6) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.
 - (7) البخاري، التاريخ الكبير (396/7)، ترجمة 1727. والتاريخ الصغير (165/2).
 - (8) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.
 - (9) المزني، تهذيب الكمال (299/28)، ولم أعره عليه في "سؤالات الأجرى لأبي داود".
 - (10) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:226)، ترجمة 588.
 - (11) ابن حجر، تهذيب التهذيب (241/10).
 - (12) المرجع السابق، نفس الصفحة.
 - (13) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون (ص:358)، ترجمة 505.
 - (14) ابن حبان، المجروحين (350/2)، ترجمة 1045.
 - (15) ابن عدي، الكامل (102/8).
 - (16) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص:394)، ترجمة 4200.
 - (17) الذهبي، الكاشف (282/2)، ترجمة 5565. وينظر المزيد من أقوال النقاد فيه عند: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (297/11)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (240/10).

خلاصة القول في الراوي، والمقارنة بين حكم ابن أبي حاتم وأحكام غيره من النقاد:

ومما سبق يتضح أنه مكذب بإطباق، وقال الحافظ ابن حجر قد اتفق النقاد على تكذيبه، وقال ابن أبي حاتم "كان يكذب"، والأمر كما قالوا، وليس لأبيه فيه حكم.

المطلب الثاني: قوله في الراوي: "كان ضالاً مبتدعاً مموهاً ممخرقاً":

وفي لغة العرب: "الضلال والضلالة: ضد الهدى والرشاد، ضللت تضل، هذه اللغة الفصيحة، وضللت تضل ضلالاً وضلالة ... ومنه رجل ضال"⁽¹⁾.

و"بدع الشيء يبدعه بدعاً وابتدعه: أنشأه وبدأه ... والبدعة: الحدت، وما ابتدع من الدين بعد الإكمال. ابن السكيت: البدعة كل محدثة، ويقال: بدعة ضلال، فيما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، وهو في حيز الذم والإنكار"⁽²⁾.

ومموه: "من التمويه، وهو التليبس، ومنه قيل للمخادع: مموه. وقد موه فلان باطله إذا زينّه وأراه في صورة الحق"⁽³⁾.

و"الخرق بالضم: الجهل والحمق، وخرق خرقاً فهو أخرق، وخرق بالشيء يخرق جهله، والتخرق: لغة في التخلق من الكذب، وخرق الكذب وتخرقه وخرقه كله: اختلق، والاختراق والاختلاق والاختراص والافتراء واحد، ويقال خلق الكلمة واختلقها وخرقها واخترقها إذا ابتدعها كذباً، وتخرق الكذب وتخلقه"⁽⁴⁾. فيكون مراد ابن أبي حاتم بوصفه "ممخرق": إما أن يكون جاهلاً أحمقاً، أو يكون كذاباً مفترياً.

وبأي حال فإن وصفه الرجل بأنه: "كان ضالاً مبتدعاً مموهاً ممخرقاً" فيه لا ريب طعن شديد، وتجريح بليغ؛ مفسر. ولعل السبب الذي جعله ينعته بهذا الوصف، هو اختلاف المذاهب، واتهامه ببعض البدع، وسيأتي بيان ذلك، ثم إنه لم يقلها إلا في راوٍ واحد فقط.

(1) ابن منظور، لسان العرب (ص: 2601).

(2) ينظر: المرجع السابق (ص: 229-230).

(3) المرجع السابق (ص: 4303).

(4) ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (172/2)، ابن منظور، مرجع سبق ذكره (ص: 1142، 1143).

فَقَالَ فِي: "دَاوُدُ بْنُ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ. كَانَ ضَالًّا مُبْتَدِعًا مُمَوَّهًا مُمَخْرِقًا. قَدْ رَأَيْتُهُ وَسَمِعْتُ كَلَامَهُ، وَحِكْمِيئَهُ لِأَبِي، وَأَبِي زُرْعَةَ فَلَمْ يَرْضِيَا مَقَالَتَهُ، وَأَمَّا أَبِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- فَحَمَلَ إِلَيْهِ كِتَابًا لَهُ يُسَمِّيهِ "كِتَابَ الْبَيْوَعِ". وَقَصَدَ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَذَمَّهُمْ وَعَابَهُمْ بِكَثْرَةِ طَلِبِهِمُ لِلْحَدِيثِ، وَرَحَلْتِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَأَخْرَجَ أَبِي كِتَابًا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ خَمْسِينَ وَرُقَّةً"⁽¹⁾.

كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَرْجُمَتِهِ، وَقَالَ الْمَعْلَمِيُّ الْيَمَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى هَذِهِ التَّرْجُمَةِ: "هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَيْسَتْ فِي (م)، وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ إِمَامُ أَهْلِ الظَّاهِرِ -لَكِنْ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ "لِسَانِ الْمِيزَانِ": وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فَأَجَادَ فِي تَرْجُمَتِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ الْحَنْظَلِيِّ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمَحْدِثِينَ، وَتَفَقَّهَ لِلشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ، وَنَفَى الْقِيَاسَ، وَأَلْفَ فِي الْفِقْهِ عَلَى ذَلِكَ كِتَابًا شَدَّ فِيهَا عَنِ السَّلَفِ، وَابْتَدَعَ طَرِيقَةً هَجَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهَا وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ صَدُوقٌ فِي رَوَايَتِهِ وَنَقْلِهِ وَاعْتِقَادِهِ، إِلَّا أَنَّ رَأْيَهُ أَوْعَفُ الْأَرَءِ، وَأَبْعَدَهَا مِنْ طَرِيقِ الْفِقْهِ، وَأَكْثَرَهَا شَدُودًا". وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ، وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ عِنْدَنَا فَانَّهُ أَعْلَمُ، وَدَاوُدَ تَرْجُمَةً فِي "تَارِيخِ بَغْدَادٍ" (369/8)، وَقَدْ حَكَا شَيْئًا عَنْ وَرَاقٍ دَاوُدَ عَنْ دَاوُدَ، وَوَرَأْفَهُ هُوَ الْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَاكِرٍ، ضَعَّفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، تَرْجُمَتُهُ فِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (290/2)⁽²⁾.

وَحَكَا عَنْ دَاوُدَ كَلِمَةً أُخْرَى عَابَهَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوبٍ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ يَحْيَى، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَلَا أَرَاهُ نَحَا بِهَا إِلَّا مَنْحَى الْبَخَارِيِّ، وَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ التَّعْبِيرَ، وَقَصَّتُهُ شَبِيهَةٌ بِقِصَّةِ الْبَخَارِيِّ -وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ-⁽³⁾. وَأَمَّا ذَمُّهُ كَثْرَةَ طَلِبِ الْحَدِيثِ

(1) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (410/3)، تَرْجُمَةٌ 1880. مَعَ الْحَاشِيَةِ فِيْهَا تَعْلِيْقُ الشَّيْخِ الْمَعْلَمِيِّ الْيَمَانِيِّ.

(2) الْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَاكِرٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ: "وَتَفَقَّهَ الْإِدْرِيْسِيَّ، وَضَعَّفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ". -كَذَا نَقَلَ ابْنُ حَجْرٍ عَنْ "الْمِيزَانِ" (539/1)، تَرْجُمَةٌ 2015، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: قَالَ الْإِدْرِيْسِيُّ: كَانَ فَاضِلًا ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، حَسَنَ الرِّوَايَةِ. قَالَ ابْنُ الْمُنَادِيِّ: تُوفِّيَ سَنَةَ 283. وَمَوْضِعُ تَرْجُمَتِهِ فِي الطَّبَعَةِ الْمَعْتَمَدَةِ لَدَيْ مِنْ "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (175/3)، تَرْجُمَةٌ 2549.

(3) أَمَّا قِصَّةُ الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ الْمَعْلَمِيُّ -رَحِمَهُمَا اللَّهُ- فِيهَا مَسْأَلَةٌ رَمَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيَّ بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ إِنَّ اللَّفْظَ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فِي "مَقْدِمَةِ الْفَتْحِ" (515/1): "قَالَ أَبُو حَامِدٍ بْنُ الشَّرْقِيِّ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذَّهَلِيَّ يَقُولُ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ زَعَمَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ وَلَا يُجَالِسُ، وَلَا يُكَلِّمُ، وَمَنْ ذَهَبَ بَعْدَ هَذَا إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فَاتَّهَمُوهُ فَإِنَّهُ لَا يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ". كَذَا قَالَ الذَّهَلِيُّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَخَارِيِّ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" (191/7)، تَرْجُمَةٌ 1086: "قَدِمَ عَلَيْهِمُ الرَّيُّ سَنَةَ مَائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ ... سَمِعَ مِنْهُ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ،

ثُمَّ تَرَكَ حَدِيثَهُ عِنْدَمَا كَتَبَ إِلَيْهِمَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ أَنَّهُ أَظْهَرَ عِنْدَهُمْ أَنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ. فابْنُ أَبِي حَاتِمٍ يَخْبِرُ عَنْ تَرْكِ أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، وَغَيْرِهِمْ، لَهُ لِلْمَقَالَةِ الَّتِي نُسِبَتْ إِلَيْهِ. بَيَّنَّ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا ظَلَّ يُنَافِحُ، وَيُنَاضِلُ عَنْ شَيْخِهِ فَيُحْكِي الْخَطِيبُ فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي "تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ" (121/15): "كَانَ مُسْلِمٌ أَيْضًا يُنَاضِلُ عَنِ الْبَخَارِيِّ، حَتَّى أَوْحَشَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الدُّهْلِيِّ بِسَبِيهِ؛ ثُمَّ رَوَى الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ الْحَافِظِ، يَقُولُ: لَمَّا اسْتَوَطَنَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ نَيْسَابُورَ، أَكْثَرَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْاِخْتِلَافَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا وَقَعَ بَيْنَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى وَالْبَخَارِيِّ مَا وَقَعَ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ وَنَادَى عَلَيْهِ، وَمَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ إِلَيْهِ حَتَّى هُجِرَ، وَخَرَجَ مِنَ نَيْسَابُورَ فِي تِلْكَ الْمِحْنَةِ، قَطَعَهُ أَكْثَرُ النَّاسِ غَيْرَ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفَ عَنْ زِيَارَتِهِ، فَأَنْهَى إِلَى مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ عَلَى مَذْهَبِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَأَنَّهُ عَوْتَبَ عَلَى ذَلِكَ بِالْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ مَجْلِسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، قَالَ فِي آخِرِ مَجْلِسِهِ: أَلَا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَنَا، فَأَخَذَ مُسْلِمُ الرِّدَاءَ فَوْقَ عِمَامَتِهِ وَقَامَ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ وَخَرَجَ مِنْ مَجْلِسِهِ، وَجَمَعَ كُلَّ مَا كَانَ كَتَبَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِهِ عَلَى ظَهْرِ حِمَالٍ إِلَى أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، فَاسْتَحْكَمَتْ بِذَلِكَ الْوَحْشَةُ، وَتَخَلَّفَ عَنْهُ وَعَنْ زِيَارَتِهِ". وَعَلَى أَيْ حَالٍ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ الَّتِي رُمِيَ بِهَا الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ مَا كَانَتْ إِلَّا حَسَدًا لَهُ، أَوْ تَعَمُّدًا لِسُوءِ الْفَهْمِ عَنْهُ؛ فَعَنُونَ ابْنَ حَجَرَ فِي "مَقْدِمَةِ الْفَتْحِ" (514/1-516)، قَالَ: "ذَكَرَ مَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّهْلِيِّ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ وَمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْمِحْنَةِ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَبِرَاعَتِهِ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ". فَفَصَّلَ ابْنُ حَجَرَ الْقِصَّةَ تِلْكَ، وَبِرَاءَةَ الْبَخَارِيِّ الْإِمَامِ مِنْهَا، وَأَنَّهُ إِتْمَا قَالَ حِينَ قَدِمَ نَيْسَابُورَ وَاسْتَقْبَلَهُ أَهْلُهَا، وَعِلْمَاؤُهَا، وَوِلَائُهَا، وَسئَلَ عَنِ اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ: "أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ، وَأَفْعَالُنَا مِنْ أَفْعَالِنَا"، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ هَذَا فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ قَدْ قَالَ بِخَلْقِ اللَّفْظِ، وَنَفَى آخَرُونَ عَنْ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "قَالَ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ ذَكَرَ لِي جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُشَافِئِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ لَمَّا وَرَدَ نَيْسَابُورَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عِنْدَهُ حَسَدَهُ بَعْضُ شَيْخِ الْوَقْتِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَلَمَّا حَضَرَ الْمَجْلِسَ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي اللَّفْظِ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ هُوَ، أَوْ غَيْرَ مَخْلُوقٌ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ وَلَمْ يَجِبْهُ ثَلَاثًا فَأَلْحَ عَلَيْهِ فَقَالَ الْبَخَارِيُّ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٌ، وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، وَالْاِمْتِحَانُ بَدْعَةٌ. فَشَعَّ بَ الرَّجُلُ، وَقَالَ قَدْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ".

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ سَمِعْتُ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: مِنْ زَعَمَ أَنِّي قُلْتُ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهِيَ كَذَّابٌ، فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَدْ خَاصَ النَّاسُ فِي هَذَا فَأَكْثَرُوا، فَقَالَ: لَيْسَ إِلَّا مَا أَقُولُ لَكَ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ ابْنُ نَصْرِ النَّيْسَابُورِيُّ: فَأَتَيْتُ الْبَخَارِيَّ فَذَكَرْتُهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ حَتَّى طَابَتْ نَفْسُهُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ هَا هُنَا مِنْ يَحْكِي عَنْكَ إِنَّكَ تَقُولُ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو احْفَظْ عَنِّي مَنْ زَعَمَ مِنْ أَهْلِ نَيْسَابُورَ، وَسَمَى غَيْرَهَا مِنَ الْبِلَادِ بِلَادًا كَثِيرَةً أَنَّنِي قُلْتُ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهِيَ كَذَّابٌ؛ فَإِنِّي لَمْ أَقُلْهُ إِلَّا أَنِّي قُلْتُ أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ حَسَانَ بْنَ مُحَمَّدَ الْفَقِيهَ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ نُعَيْمٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ لَمَّا وَقَعَ فِي شَأْنِهِ مَا وَقَعَ عَنِ الْإِيمَانِ، فَقَالَ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرَ مَخْلُوقٌ، وَأَفْضَلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

فالظاهر أنه إنما قصدَ ذمَّ صرفِ العمرِ كلِّه في ذلك وتركِ النَّقِيقِ، -والله أعلم-". انتهى كلامُ العلامةِ المعلميِّ -رحمه الله-.

فقلتُ: والذي أرى المعلميَّ يقصده ممَّا تقدَّم أنَّ داودَ الذي ترجمه ابنُ أبي حاتم هنا ليس هو الفقيهُ الظَّاهريُّ المعروف، إنما هو غيره، مع أنَّ جُلَّ الذين ترجموه قد ذكروا أنَّ صاحبَ هذه الترجمة هنا هو الظَّاهريُّ الفقيه أبو سليمان، بل ونقل بعضهم كلامَ ابنِ أبي حاتم فيه، وسيأتي، وكذا فإنَّ الشيخَ المعلميَّ ما أتى بدليلٍ جازمٍ أنه ليس هو داودُ الظَّاهريُّ المعروف، -والله أعلم- . وعليه فإنَّ داودَ الذي ترجمه ابنُ أبي حاتم هنا هو: داود بن عليِّ بن خلف، أبو سليمان الفقيهُ الظَّاهريُّ الأصبهانيُّ⁽¹⁾ أصلُهُ من قاسان⁽²⁾، سكن بَغدادَ، صنَّفَ كتبًا كثيرةً، ولدَ سنة

أبو بكرٍ، ثمَّ عمرُ، ثمَّ عثمانُ، ثمَّ عليُّ. على هذا حَبِيبٌ وعليه أُمُوتُ، وعليه أُبعثُ -إن شاء الله تعالى-". قلتُ: فذا البخاريُّ يقطعُ قولَ كلِّ خطيبٍ، فيُخبرُ عن كذبٍ من كان يقولُ إنَّه كان يقولُ بخلقِ اللفظِ بالقرآن، ويخبرُ عن عقيدته في ذلك، وما عاشَ يدينُ الله -عزَّ وجلَّ- به، وما عليه يبعثُ إن شاء الله تعالى، وعليه رحمتُ الله تتوالى.

وقال الشيخُ النَّهْانِيُّ في "قواعد في علوم الحديث" (ص: 241): "فهذا إمامُ المحدثين البخاريُّ -رحمه الله لم يسلم من الرمي بالبدعة أيضًا، فقد رماه الدهليُّ في مسألة القرآن بالقول بالخلق". فعلقَ الشيخُ أبو غدة قائلاً: "أي بخلق القرآن!!" كذا قالَ الشيخُ، والذي حُكي عن الإمامِ البخاريِّ أنه نُسبَ إليه القولُ بخلقِ اللفظِ بالقرآن، لا بخلقِ القرآنِ ذاته -كما تقدَّم- فإنَّه قولٌ غليظٌ شنيعٌ، يبرأ منه الإمامُ البخاريُّ، كما برئ من القولِ الأولِ. ثمَّ إنَّ هذا ما عناه المعلميُّ حين قال: وقالوا عن داودَ كلمةً أخرى عابها عليه الإمامُ أحمدُ، وإسحاقُ بن راهويِّه، ومحمَّد بن يحيى، وأبو زُرْعَةَ، وغيرهم من الأئمة. ولا أراه نحا بها إلا منْحَى البخاريُّ، وإن لم يُحسنِ التعبيرَ، وقصَّته شبيهةٌ بقصةِ البخاريِّ، فيقصُّ ما نُسبَ إليه من القولِ بخلقِ اللفظِ بالقرآن. وقد نُسبَ إلى داودَ أيضًا القولُ بخلقِ القرآنِ ذاته، وقد نفى ذلك كما سيأتي -إن شاء الله- في ثنايا ترجمته-.

(1) وقال ابنُ حزم الظَّاهريُّ: "إنما عُرفَ بالأصبهانيِّ، لأنَّ أمَّهُ كانتُ أصبهانيَّةً، وكانَ عراقيًّا، كتبَ ثمانية عشرَ ألفَ ورقة". ابن حجر، لسان الميزان (405/3).

(2) كذلك سمَّاها الأصبهانيُّ أبو نُعيم "قاسان"، بسينٍ معجمةٍ، وآخرها نون، قالَ الحمويُّ: "وأهلها يقولونَ قاسان: مدينةٌ كانتُ عامرةً أهلةً كثيرةً الخيراتِ، واسعةً الساحاتِ، مُتهدِّلةً الأشجارِ، حَسنةَ النواحي والأقطارِ، بما وراءَ النَّهرِ في حدودِ بلادِ التُّركِ حَرِيتِ الآنَ بغلبةِ التُّركِ عليها، يُنسبُ إليها جماعةٌ من الفقهاء والعلماء". ثمَّ حكى عن الحازميِّ قوله: "وقاسانُ ناحيةٌ بأصبهانٍ يُنسبُ إليها أيضًا". ينظر: الحمويُّ، معجم البلدان (295/4). ولكنَّها جاءت عندَ صاحبِ "الأنساب" "قاسان" بشينٍ معجمة: فقال في نسبةِ "الظَّاهريِّ" وذكرَ داودَ بن عليِّ ثمَّ قال: "وكانَ من أهلِ قاسانِ بلدةً عندَ أصبهانٍ". السمعاني، الأنساب (99/4). وجاءَ تعريفُ هذه المنطقة في "معجم البلدان": فقال: "بالشينِ المعجمة، وآخره نون:

إحْدَى وَمَائَتَيْنِ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمَائَتَيْنِ، سَمِعَ مِنْ إِسْحَاقِ الْخَنْظَلِيِّ، وَابْنِي أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنِ نُمَيْرٍ، وَغَيْرِهِمْ⁽¹⁾.

فَهُوَ فَقِيهٌ، ظَاهِرِيٌّ⁽²⁾، وَيُعْرَفُ بِالْقِيَّاسِيِّ⁽³⁾، مُشْتَغَلٌ بِالْفِقْهِ، سَمِعَ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَالْقَعْنَبِيِّ، وَمُسَدَّدٍ، وَابْنِ رَاهُويَه، وَأَبِي ثَوْرٍ⁽⁴⁾. ثُمَّ رَاحَ يَشْتَغَلُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَيَخُوضُ فِيهِ مَعَ الْخَائِضِينَ، وَلِذَا ذَمَّهُ، وَعَابَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَجْرٍ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ" قَالَ: "وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فَأَجَادَ فِي تَرْجُمَتِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: رَوَى عَنْ إِسْحَاقِ الْخَنْظَلِيِّ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَتَفَقَّهُ لِلشَّافِعِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ، وَنَفَى الْقِيَاسَ، وَأَلَّفَ فِي الْفِقْهِ عَلَى ذَلِكَ كِتَابًا شَدَّ فِيهَا عَنِ السَّلَفِ، وَابْتَدَعَ طَرِيقَةً هَجَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ

مدينةً قَرِبَ أَصْبَهَانَ تُذَكَّرُ مَعَ قُمْ، وَأَهْلُهَا كُلُّهُمْ شَيْعَةٌ إِمَامِيَّةٌ".! ينظر: الحموي، معجم البلدان (296/4).
وعليه فهل يكونُ داودُ الأصبهانيِّ من قاسان، أم من قاشان؟ وأجيبُ: لم يأتِ أَحَدٌ مِمَّنْ تَرْجَمَهُ -حَدِّ بَحْثِي- عَلَى ذِكْرِ أَيِّ مِنْهُمَا فِي نَسَبِهِ، إِنَّمَا نَسَبُوهُ "الأصبهانيِّ" فَحَسْبُ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَبِي نُعَيْمٍ فِي "تَارِيخِ أَصْبَهَانَ" فَقَالَ هُوَ مِنْ "قَاسَانَ"، وَمَا كَانَ مِنْ "السَّمْعَانِيِّ" فَقَالَ: "قَاشَانَ"، وَالَّذِي يَتَرَجَّحُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَ أَشْبَهَ، وَأَوْلَى إِذْ أَبُو نُعَيْمٍ بَلَدِيَّةٌ وَهُوَ أَدْرَى بِلَدِهِ، مَدِينَهَا، وَقَرَاهَا، وَمَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهَا. ثُمَّ إِنَّ الْحَمَوِيَّ لَمَّا ذَكَرَ الْبَلَدَةَ الَّتِي نَسَبَهُ إِلَيْهَا السَّمْعَانِيُّ، أَضَافَ أَنَّ أَهْلَهَا كُلَّهُمْ مِنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ لَيْسَ مِنْهُمْ. - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -!

(1) الأصبهاني، تاريخ أصبهان (312/3-313).

(2) بل هو إمام أهل الظاهر، ورأس مذهبهم، وإليه يُنسبون، وطريقتهُ يَنْتَحِلُونَ، وهم يجزؤون النصوص على ظاهرها. ينظر: السمعاني، الأنساب (99/4).

(3) ابن فُطُولُبُغَا، النِّقَاتِ مِمَّنْ لَمْ يَقَعْ فِي الْكُتُبِ السَّنَةِ (186/4)، تَرْجُمَةُ 3675. قُلْتُ: مَعَ أَنَّهُ يَنْفِي الْقِيَاسَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَيَتَمَسَّكُ بِظَوَاهِرِ النَّصُوصِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ أَظْهَرَ انْتِحَالَ الظَّاهِرِ، وَنَفَى الْقِيَاسَ فِي الْأَحْكَامِ قَوْلًا، وَاضْطُرَّ إِلَيْهِ فَعَلًا، فَسَمَّاهُ دَلِيلًا، وَقَدْ صَنَّفَ كِتَابَ "إِبْطَالِ الْقِيَاسِ". ينظر: النَّدِيم، الفهرست (ص: 271-272) ينظر: ابن حَزْم، الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنَّحْلِ (52/4)، الْبَغْدَادِي، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (348/9). وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَلْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِ دَاوُدَ، وَأَصْحَابِهِ فِي الْفُرُوعِ أَمْ لَا؟ فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلًا، يَنْظُرُ: النَّوَوِي، تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ (182/1-184)، الْذَهَبِيُّ، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (104/13)، السَّبْكِ، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى (289/2-293)، ابْنُ كَثِيرٍ، طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيِّينَ (173/1-174).

(4) ابن حجر، لسان الميزان (405/3).

عليها وهو مع ذلك صدوقٌ في روايته ونقله واعتقاده، إلا أن رأيه أضعف الآراء، وأبعدها من طريقِ الفقه وأكثرها شذوذاً⁽¹⁾.

والإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ معروفٌ بشدّته على المبتدعة، وأهلِ الكلامِ والمصنّفينَ بأرائهم؛ فقال: "وسمعتُ أبي وأبا زُرعةَ يأمرانِ بهُجرانِ أهلِ الرِّيعِ والبدع، يُغلَّظانِ في ذلك أشدَّ التغلِيطِ وينكرانِ وضعَ الكتبِ برأيٍ في غيرِ آثار. وينهيانِ عنِ مجالسةِ أهلِ الكلامِ، والنَّظرِ في كتبِ المتكلِّمينِ ويقولانِ لا يُفلحُ صاحبُ كلامٍ أبداً. قالَ أبو محمد: وبه أقولُ أنا"⁽²⁾. وقال: "مذهبنا واختيارنا اتباعُ رسولِ الله -صلى الله عليه وسلّم- وأصحابه والتابعين، ومن بعدهم بإحسان، وتركُ النَّظرِ في موضعِ بدعهم والتمسكِ بمذهبِ أهلِ الأثر... وتركُ رأيِ المُلبِّسينِ المموهينِ المُزخرفينِ المُمخرقينِ الكذابينِ. وتركُ النَّظرِ في كتبِ الكرابيسيِّ، ومجانبةُ مَنْ يُناضلُ عنه من أصحابه مثلِ داودِ الأصبهانيِّ وأشكاله ومُتبعيه"⁽³⁾. بل إنَّ ابنَ أبي حاتمٍ "لا يعتدُّ بداودَ ولا بخلافِ الظاهريةِ في الفروعِ مطلقاً، ولا يُبالي بهم، وافقوا أم خالفوا، وغايةُ ما يمكنُ أن يعترفَ لهم به هو أنهم نقلتْ للحديث، لكنهم ليسوا من علماءِ الشريعة، ولا يبلغونَ درجةَ الاجتهاد، ولا يجوزُ تقليدهم القضاء"⁽⁴⁾.

وفيما يلي أسوقُ أقوالَ الذينَ ترجموا داودَ الظاهريِّ، ومقالاتهم فيه.

- أقوال النقاد في الراوي:

جاءَ في "سؤالاتِ البردعيِّ لأبي زُرعةَ الرّازيِّ" قال: "كنا عندَ أبي زُرعةَ ، فاختلَفَ رجلانِ من أصحابنا في أمرِ داودَ الأصبهانيِّ، والمزنيِّ، وهما فضلُ الرّازيِّ⁽⁵⁾، وعبدُ الرحمنِ ابنِ

(1) المرجع السابق (407/3). وهذه العبارة التي نسبها ابنُ حجرٍ لابنِ أبي حاتمٍ هي التي قالَ فيها المعلميُّ

كما تقدّم: "وليسَتْ هذه العبارةُ في هذه الترجمة، ولا في غيرها من هذا البابِ في الأصلين اللّذين عندنا فالله أعلم". أقول: فلعلها كانت في نسخة للكتاب لم تُعتمد في تحقيقه.

(2) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ص: 107).

(3) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ص: 107).

(4) ينظر: عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري (ص: 399-400).

(5) الفضل بن العباس المعروف بفضلك الصائغ الرّازي: كان ثقةً ثبّاً حافظاً، وسكنَ بغدادَ إلى أن تُوفّي بها

سنة سبعين ومائتين. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (66/7)، ترجمة 373، البغدادي، تاريخ بغداد

(337/14)، ترجمة 6756.

خِرَاشِ الْبَغْدَادِيِّ⁽¹⁾، فَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: "دَاوُدُ كَافِرٌ"، وَقَالَ فَضْلٌ: "الْمُرْنِيُّ جَاهِلٌ"، وَنَحْوُ هَذَا مِنْ الْكَلَامِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمَا أَبُو زُرْعَةَ يُؤَبِّخُهُمَا، وَقَالَ لَهُمَا: مَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا لَكَمَا بِصَاحِبِ. ثُمَّ قَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ، فَلَمْ يَصْنُهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ عَلَيْهِ، وَالتَّجَأَ فِي نَشْرِهِ إِلَى الْكَلَامِ، فَمَا فِي أَيْدِيكُمَا مِنْهُ شَيْءٌ"⁽²⁾، ثُمَّ يَحْكِي أَبُو زُرْعَةَ قِصَّةَ قَدُومِهِ - أَي دَاوُدَ - مِنْ نَيْسَابُورِ، وَطَلَبَهُ لِقَاءَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ، وَرَفِضَ الْأَخِيرِ مَصِيرَهُ إِلَيْهِ، لِقَوْلِ فِي الْقُرْآنِ قَدْ بَلَغَهُ عَنْهُ: فَيُرْوَى الْبَرْدَعِيُّ يَقُولُ: "لَقَدْ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ نَيْسَابُورِ، فَكَتَبَ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ رَافِعٍ⁽³⁾، وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى⁽⁴⁾، وَعَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ⁽⁵⁾، وَحُسَيْنَ بْنَ مَنْصُورٍ⁽⁶⁾، وَمَشِيخَةَ نَيْسَابُورِ بِمَا أَحْدَثَ هُنَاكَ، فَكَتَمْتُ ذَلِكَ لِمَا خِفْتُ عَوَاقِبَهُ، وَلَمْ أُبِدْ لَهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. فَقَدِمَ بَغْدَادَ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ⁽⁷⁾ حُسْنٌ، فَكَلَّمَ صَالِحًا أَنْ

(1) "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ خِرَاشِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَافِظِ مَرْوَزِيِّ الْأَصْلِ، وَكَانَ أَحَدَ الرَّحَالِيِّينَ فِي الْحَدِيثِ إِلَى الْأَمْصَارِ بِالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ، وَخِرَاسَانَ، وَمِمَّنْ يُوصَفُ بِالْحَفِظِ وَالْمَعْرِفَةِ، تُوْفِيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ". الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخَ مَدِينَةِ السَّلَامِ (571/11)، تَرْجُمَةٌ 5351.

(2) وَيَتَابِعُ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ يَقُولُ: "هَذَا الشَّافِعِيُّ لَا أَعْلَمُ تَكَلَّمَ فِي كِتَابِهِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْفَضُولِ الَّذِي قَدْ أَحْدَثُوهُ - يَعْنِي عِلْمَ الْكَلَامِ، وَمَا نَشَأَ عَنْهُ -، وَلَا أَرَى امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا دِيَانَةً. وَصَانَهُ اللَّهُ لِمَا أَرَادَ أَنْ يُفَعِّدَ حِكْمَتَهُ ثُمَّ قَالَ: هُوَ لَاءَ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا تَكُونُوا مِنْهُمْ بِسَبِيلٍ، فَإِنَّ آخِرَ أَمْرِهِمْ يَرْجِعُ إِلَى شَيْءٍ مَكْشُوفٍ، يَنْكَشِفُونَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَتَمَوَّهُ أَمْرُهُمْ سَنَةً، أَوْ سَنَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْكَشِفُ، فَلَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَنَاضِلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ إِنْ تَهَنَّكُوا يَوْمًا قِيلَ لِهَذَا الْمَنَاضِلِ: أَنْتَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَإِنْ طُلِبَ يَوْمًا طُلِبَ هَذَا بِهِ، لَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَعْقُلُ أَنْ يَمْدَحَ هَؤُلَاءِ. ثَرَى دَاوُدَ هَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ لَطَنَنْتُ أَنَّهُ يَكْمُدُ أَهْلَ الْبِدْعِ لِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْبَيَانِ وَالْأَلَةِ وَلَكِنَّهُ تَعَدَّى! الْبَرْدَعِيُّ، سُؤَالَاتِهِ لِأَبِي زُرْعَةَ (ص: 286-287).

(3) مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ النَّيْسَابُورِيِّ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْهُ، فَقَالَ: شَيْخٌ صَدُوقٌ، قَدِمَ عَلَيْنَا وَأَقَامَ عِنْدَنَا أَيَّامًا، كَانَ رَجُلًا مَعَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-". يَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرِحُ وَالتَّعْدِيلُ (254/7)، تَرْجُمَةٌ 1391.

(4) مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدُّهْلِيُّ: وَقَدْ تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(5) عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ بْنِ وَاقِدِ الْكَلَابِيِّ، أَبُو مُحَمَّدِ النَّيْسَابُورِيِّ: قَالَ ابْنُ حَجَرَ: "ثِقَّةٌ ثَبَّتَتْ، مَاتَتْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ". يَنْظُرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (233/6)، تَرْجُمَةٌ 1293، ابْنُ حَجَرَ، تَقْرِيْبُ التَّهْذِيبِ (ص: 421)، تَرْجُمَةٌ 5023.

(6) الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورِ أَبُو عَلِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ: قَالَ ابْنُ حَجَرَ: "ثِقَّةٌ فَوِيهَةٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ". يَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ (65/3)، تَرْجُمَةٌ 297، تَقْرِيْبُ التَّهْذِيبِ (ص: 168)، تَرْجُمَةٌ 1352.

(7) صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ أَبِي الْفَضْلِ: قَاضِيُ أَصْبَهَانَ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَتَبْتُ عَنْهُ بِأَصْفَهَانَ، وَهُوَ صَدُوقٌ ثِقَّةٌ". يَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ (394/4)، تَرْجُمَةٌ 1724.

ينتطف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه. فقال له: رجل سألني أن يأتيك. قال: ما اسمه؟ قال داود. قال: من أين؟ قال: من أهل أصبهان. قال: أي شيء صناعته؟ قال: وكان صالح يروغ⁽¹⁾ عن تعريفه إياه، فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن. فقال: هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن مُحدث⁽²⁾، فلا يقربني. قال: يا أبة إنّه ينتفي من هذا وينكر. فقال أبو عبد الله أحمد: محمد بن يحيى صدق منه، لا تأذن له في المصير إلي⁽³⁾، أما محمد بن إدريس الرازي فيشبهه كلامه فيه كلام ابنه عبد الرحمن فوصفه ب: "الضالّ المضلّ، ولا يلتفت إلى وساوسه وخطراته"، كذا روى عنه بسنده مسلمة - كما قال

(1) يُرَوِّغُ: بضمّ المثناة التحتانية، وفتحِ الراءِ، ثمّ تشديد الواو، وآخرها معجمة، كذا ضبطت في "سؤالات البردعي"، وضبطت في "سير" الذهبي (99/13): "يُرَوِّغُ: بفتحِ المثناة التحتيّة، ثمّ راءٌ مضمومة. قال في "لسان العرب" (ص: 1778): "راغ: يروغ روعاً، وروغاً: حاد. وراغ إلى كذا: أي مال إليه سراً وحاد. وفلان يروغ فلاناً إذا كان يحدّ عما يديره عليه ويحايسه. وأراغه هو وروغعه: خادعه". قلت: فالمعنى أن صالحاً كان يحدّ ويميل عن الإفصاح، والتصريح باسم الرجل الذي أراد لقاء أبيه، وهو داود الظاهري، لعلمه أنه لو صرح به لرفض أبوه لقاءه.

(2) "وحكى أبو عبد الله الوراق أنه كان يورق على داود، وأنه سمعه، وسئل عن القرآن فقال: أما الذي في اللوح فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق". البغدادي، تاريخ مدينة السلام (348/9). ولعلّ هذه هي المقالة التي لأجلها امتنع الإمام أحمد من الاجتماع به. لكن غير واحد من أهل العلم، والحديث قد تعقبوا مقالته تلك منهم: الإمام ابن حجر فعلق مستدلاً بها على جهله بعلم الكلام فقال: هذا أدلّ شيء على جهله بالكلام؛ فإن جماهيرهم ما فرقوا بين الذي في اللوح المحفوظ، وبين الذي في المصاحف؛ فإن الحدّ لازم عندهم لهذا ولهذا وإنما يقولون: القائم بالذات المقدسة غير مخلوق لأنّه من علمه - تعالى - والمنزل إلينا مُحدث. ويتلون قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَحْمِلُونَ﴾ [الأنبياء: 2]. والقرآن كيفما تلي، أو كتبت، أو سَمِعَ فهو وحي الله وتنزيله غير مخلوق. ينظر: ابن حجر، اللسان (407/3). وقد عقّب الإمام الذهبي أيضاً على مقالة الظاهري تلك بقوله: "هذه التفرقة والتفصيل ما قالها أحد قبله، فيما علمت، وما زال المسلمون على أن القرآن العظيم كلام الله، ووحيه وتنزيله، حتى أظهر المأمون القول: بأنه مخلوق، وظهرت مقالة المعتزلة، فثبت الإمام أحمد بن حنبل، وأئمة السنة على القول: بأنه غير مخلوق، إلى أن ظهرت مقالة حُسين بن عليّ الكرابيسي، وهي: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن ألفاظنا به مخلوقة، فأنكر الإمام أحمد ذلك، وعده بدعة، وقال: من قال لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن فهو جهمي. وقال أيضاً: من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو مُبتدع. فجزر عن الخوض في ذلك من الطرفين". الذهبي، سير أعلام النبلاء (101-100/13).

(3) البردعي، سؤالات لأبي زُرعة الرازي (ص: 267-270).

ابن قُطْلُوبُغَا-⁽¹⁾، ونقلَهُ عنه أيضًا ورَّاقُ دَاوُدَ - كما عندَ ابنِ حَجْرٍ -⁽²⁾، لكنَّ مسلمةَ قالَ فيه هو: "ثقةٌ إن شاءَ اللهُ، وزادَ هو من أهلِ الكلامِ، والاستنباطِ لفقهِ الحديثِ، صاحبُ أوضاعٍ"⁽³⁾، وكانَ أبو العبَّاسِ ثعلبٌ لما سئلَ عنه يقولُ: "كانَ عقلُهُ أكبرَ من علمِهِ"⁽⁴⁾، وحكى ابنُ حجرَ عن أبي الفتحِ الأزديِّ قوله: "لا يُقنَعُ برأيه، ولا بمذهبهِ، تركوه"⁽⁵⁾، وتعقَّبَ الأزديُّ النَّباتيَّ بعدَ قوله هذا - وهو من المتعصِّبينَ للظاهريةِ - فقالَ في كتابه "الحافلِ": "ما ضرَّ داوُدَ تركُ تاركِ مذهبِهِ وراءَهُ، فرأى كلُّ أحدٍ ومذهبهُ متروكٌ إلا أن يعضدَهُ قرآنٌ أو سنَّةٌ، وداوُدُ بنُ عليٍّ، ثقةٌ فاضلٌ إمامٌ من الأئمةِ، لم يذكره أحدٌ بكذبٍ ولا تدليسٍ في الحديثِ"⁽⁶⁾، وقالَ الحاكمُ النيسابوريُّ: "ثقة"⁽⁷⁾، وذكرَ الخطيبُ البغداديُّ أنَّه: "إمامٌ أصحابِ الظاهرِ، وكانَ ورعًا ناسكًا زاهدًا. وفي كتبه حديثٌ كثيرٌ، إلا أنَّ الروايةَ عنه عزيزةٌ جدًّا ... وكانَ موصوفًا بالدينِ والتعبُدِ"⁽⁸⁾، ووصفه النَّدِيمُ في "الفهرست" بأنَّه: "كانَ فاضلاً صادقاً ورعاً"⁽⁹⁾، أمَّا ابنُ حزمِ الظاهريُّ الأندلسيُّ فقالَ: "كانَ من سعةِ الروايةِ، والعلمِ بالقرآنِ والحديثِ، والآثارِ، والإجماعِ، والاختلافِ ودقةِ"⁽¹⁰⁾ النَّظَرِ والوَرَعِ بحيثُ لا مزيدَ، وقد أتى متأخراً متعقباً مشرفاً على مذهبِ كلِّ مَنْ تقدَّمه"⁽¹¹⁾، وفي "طبقاتِ الفقهاءِ"، حكى أبو إسحاقَ الشيرازيُّ أنَّه كانَ: "زاهداً، مُتقلِّداً، وقيلَ إنَّه كانَ في مجلسِهِ أربعمئةَ صاحبِ

-
- (1) ابن قُطْلُوبُغَا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (186/4)، ترجمة 3675. أقول ولعلَّ الكلامَ الذي قاله مسلمةُ إنما عنى به كلامَ ابنِ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل"، لكنَّه قد نسبَه لأبي حاتمٍ، لا لابنِهِ.
- (2) ابن حجر، لسان الميزان (407/3).
- (3) ابن قُطْلُوبُغَا، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.
- (4) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (344/9).
- (5) ابن حجر، لسان الميزان (408/3)، ترجمة 3041.
- (6) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (7) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (288/2).
- (8) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (342/9)، ترجمة 4426. وقد ترجمَ له الخطيبُ مطولاً، وذكرَ من أخبارِهِ، وقد أفادَ منه كثيرٌ ممن ترجمه بعده.
- (9) ابن النَّدِيمِ، الفهرست (ص: 271).
- (10) كذا في "المطبوع" من "الإحكام" قال: "ودقَّة"، دونَ قوله "النَّظَر"، لكنَّ المحققَ الشيخَ أحمدَ شاکرَ قالَ في الحاشية: "كذا الأصل، ولعلَّ صحَّته "دقة النَّظَر".
- (11) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام (122/6).

طَيْلَسَانَ أَخْضَرَ⁽¹⁾، وَكَانَ مِنَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِلشَّافِعِيِّ، وَصَنَّفَ كِتَابَيْنِ فِي فِضَائِلِهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاةُ الْعِلْمِ بِبَغْدَادٍ⁽²⁾، وَقَالَ السُّبْكِيُّ: "كَانَ أَحَدَ أَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَدَاتِهِمْ، سَمِعَ مِنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ "المسند"، "والنفسير"، وَجَالَسَ الْأَيْمَّةَ، وَصَنَّفَ الْكُتُبَ"⁽³⁾، وَقَدْ خَلَعَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ عَلَى دَاوُدِ الظَّاهِرِيِّ هَذَا لِقَبِّ: "الإمام، البَحْر، الحافظ، العلامَّة، عالم الوقت، مولى أمير المؤمنين المَهْدِيِّ... ثُمَّ رَاحَ يَذْكَرُ مِنْ أَخْبَارِهِ، وَأَحْوَالِهِ، وَأَقْوَالِهِ حَتَّى طَوَّلَ، ثُمَّ خَتَمَ بِقَوْلِهِ: "وَفِي الْجَمَلَةِ، فِدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بَصِيرٌ بِالْفَقْهِ، عَالِمٌ بِالْقُرْآنِ، حَافِظٌ لِلْأَثَرِ، رَأْسٌ فِي مَعْرِفَةِ الْخِلَافِ، مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، لَهُ نِكَاءٌ خَارِقٌ، وَفِيهِ دِينَ مَتِينٌ"⁽⁴⁾، وَذَا السُّيُوطِيُّ يَذْكَرُهُ فِيَقُولُ: "كَانَ بَصِيرًا بِالْحَدِيثِ صَاحِبَهُ وَسَقِيمَهُ، إِمَامًا وَرِعًا نَاسِكًا زَاهِدًا"⁽⁵⁾. وَقَدْ رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ بِسُنْدِهِ أَنَّهُ: "مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ. وَدُفِنَ فِي مَنْزِلِهِ، وَقَدْ بَلَغَ فِيْمَا بَلَغْنَا ثَمَانِيًا وَسِتِّينَ سَنَةً. وَقِيلَ إِنَّ مِيلَادَهُ كَانَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِئَتَيْنِ، وَفِي كِتَابِهِ حَدِيثٌ صَالِحٌ كَانَ يَرُويهِ فِيهَا"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

أقول: وهذا ما استطعتُ عليه في ترجمة هذا الرجل داود بن علي الظاهري، لَكُنِّي قَدْ طَوَّلْتُ تَرْجَمَتَهُ إِنْصَافًا لِلرَّجُلِ، وَإِظْهَارًا لِلْحَقِّ فِي أَمْرِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ بَيْنَ مَوْثِقٍ، وَمُضْعَفٍ، وَقَائِلِ بِنَزْكِهِ. فَمِمَّنْ ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ كَمَا نُقِلَ عَنْهُ، وَابْنُهُ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعِينَ اللَّذَيْنِ نُقِلَا عَنْهُ أَيْضًا، وَأَجْدُنِي أَخْلَصُ إِلَى كَوْنِهِ - كَمَا قَالُوا - فَقِيهًا، ظَاهِرِيًّا، عَابِدًا، وَرِعًا، مُشْتَغَلًا بِعِلْمِ الْكَلَامِ، قَدْ نَفَى الْقِيَاسَ فِي الْأَحْكَامِ قَوْلًا، وَاضْطَرَّ إِلَيْهِ فِعْلًا، فَسَمَّاهُ دَلِيلًا، نُسِبَ إِلَيْهِ الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَاللَّفْظُ بِهِ، وَقَدْ عَابَهُ، بَلْ وَبَدَّعَهُ لِأَجْلِ قَوْلِهِ ذَلِكَ كَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلِذَا نَعَتَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبُوهُ الرَّازِيَانِ بِالضَّالِّ، الْمُضِلُّ الْمُبْتَدِعُ. وَامْتَنَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ لِقَائِهِ لِذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ نَفَاهُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ، وَأَنْكَرَهُ. أَمَّا مَا قِيلَ مِنْ ذَمِّ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَرَحَلْتَهُمْ فِيهِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا

(1) الطَّيْلَسَانُ: 'بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِهَا: ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَّةِ، وَيُقَالُ لَهُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ طَيْلَسُ، وَالْجَمْعُ طَيْلَسُ وَطَيْلَسَةٌ، وَيُقَالُ لِلطَّيْلَسَانِ الْأَخْضَرَ خَاصَّةً: سَدُوسٌ، وَأَمَّا الْاسْمُ الْعَامُّ لِكُلِّ طَيْلَسَانٍ أَخْضَرَ وَغَيْرِهِ، فَهُوَ السَّاجُ وَالْجَمْعُ سِيجَانٌ". يَنْظُرُ: ابْنُ سَيِّدِهِ، الْمُخَصَّصُ (389/1)، ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ (ص: 2140).

(2) الشَّيرَازِيُّ، طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ (ص: 92).

(3) السُّبْكِيُّ، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى (284/2).

(4) الذَّهَبِيُّ، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (13/97-108).

(5) السُّيُوطِيُّ، طَبَقَاتُ الْحَفَاطِ (ص: 257).

(6) الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (9/349).

قصدَ ذمَّ صرفِ العمرِ كلُّه في ذلكَ وتركِ النَّفِّه، وإلَّا فقد سمعَ من إسحاقَ الحنظليِّ، وابنِ أبي شيبَةَ، وابنِ نُمَيْرٍ، وسليمانَ بنِ حَرْبٍ، والقَعْنَبِيِّ، ومُسَدَّدٍ، وغيرهم. وفي كُتُبِهِ حَدِيثٌ كَثِيرٌ صَالِحٌ، إِلَّا أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ عَزِيزَةٌ جَدًّا، وَلَعَلَّ انصِرَافَهُ إِلَى الكَلَامِ شَغَلَهُ عَنِ الحَدِيثِ وَرِوَايَتِهِ. وَلَعَلَّ التَّوَسُّطَ فِيهِ أَوْلَى فَيَكُونُ صَدُوقًا فِي رِوَايَتِهِ وَنَقْلِهِ وَاعْتِقَادِهِ، عَلَى إِحْدَى رِوَايَتِي ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ-!.

المبحث الرابع:

مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم، وحكم أهلها:

وبعدَ تَبَعِ الألفاظِ والمصطلحاتِ التي استخدمَها ابنُ أبي حاتمٍ في جرحِ الرواةِ، يمكنني تقسيمَ هذه الألفاظِ والمصطلحاتِ في مراتبٍ بحسبِ قوةِ الجرحِ، وتأثيره على حديثهم إلى ثلاثِ مراتبٍ:

المرتبة الأولى: مرتبة الجرح اليسير:

وهي مرتبة الاعتبارِ أيضاً، فالرواةُ فيها يُكتبُ حديثهم اعتباراً، ويُستشهدُ بهم، ولا يُحتجُّ بهم، لكنَّ حديثهم قد يرتقي إذا ما اعتضدَ بمتابعةٍ، أو شاهد. ومصطلحاته فيهم:

- ضَعِيفُ الحديثِ.
- لم يكنْ بحافظٍ، لا يحفظ، سيءُ الحِفظِ، سيءُ الحِفظِ ضعيفُ الحديثِ.
- روى أحاديثَ منكراتٍ تدلُّ على توهينِ أمره.

المرتبة الثانية: مرتبة الجرح الشديد:

وهي مرتبة الترك، والرواةُ فيها يطرحُ حديثهم، ولا يُكتبُ لا احتجاجاً، ولا اعتباراً، وقد أطلقَ فيهم الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ المصطلحاتِ التالية:

- شيخ⁽¹⁾.
- ليس بالقوي، ليس بقوي⁽²⁾.
- كتبتُ عنه وأمسكتُ عن التحديثِ عنه لما تكلمَ الناسُ فيه، تكلمَ الناسُ فيه فتركتُ التحديثَ عنه.

(1) ومصطلحُ: "شيخ" وضعه ابنُ أبي حاتمٍ في المنزلة الثالثة من مراتبِ التعديل، فيكتبُ حديثه ويُنظر فيه. والذي وجدته أنه لم يستخدمْ هذا المصطلحَ إلا في راوٍ واحد، وهو متروكٌ كما تقدّم في دراسته، فهذا ما جعلني أعدّه في مرتبة الترك، وإن كانَ كما تقدّم القولُ إنّ جزءاً بمرادِ ابنِ أبي حاتمٍ في مصطلحٍ ما لا يتأتى من خلالِ راوٍ واحدٍ فحسب، بل هو أمرٌ صعب، لكنّي حكمتُ بناءً على ما وجدته، ودرسته!

(2) ومصطلحُ "ليس بقوي" قد وضعه ابنُ أبي حاتمٍ في المرتبة الثانية من مراتبِ الجرح، وقالَ هو بمنزلة الأولى -أي مرتبة لين الحديث- فيكتبُ حديثه لكنّه دونَ الأول، وإني كذلك ما وجدتُ قوله في غيرِ راوٍ واحد، يكادُ يكونُ مجمعاً على ضعفه، وتركه جمعٌ من النقادِ، وهذا ما دفعني لوضعه في مرتبة الجرح الشديد.

- تكلّم فيه فلان وقال هو كذاب، فتركّأ التحديث عنه.
- لم يكن عندي بصدق، دلّ حديثه على أنه ليس بصدق، روى حديثاً منكراً دلّ على أن الرجل غير صادق، نظرت في حديثه فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق.
- ليس بثقة.
- متروك الحديث، تركّأه.

المرتبة الثالثة: الرمي بالكذب:

وحكمها كالمرتبة الثانية بل أشدّ، ومن أفاضه فيها:

- كان يكذب.
- كان ضالاً مبتدعاً موهماً مخرقاً.

المبحث الخامس:

خصائص منهج الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في التجريح

1. التوسط والإنصاف في جرح الرجال.

وكما تقدّم فإنّ كلّ طبقةٍ من طبقات النّقاد لا تخلو من متشدّدٍ متعنّتٍ في الرّجال، ومتساهلٍ فيهم، وبينهما منصفٌ مُعتدل، وذلك حسب المنهج والطريقة التي ارتضاها كلّ واحدٍ منهم ليحكم على الرّواة، وحسب المعلومات التي لديه عن الرّواي أيضاً، وتأثراً بعواملٍ أخرى أيضاً. والحق أنّ الذي أميلُ إليه بعدَ دراستي منهجه في التجريح، وأقواله فيه، والرّواة الذين جرّحهم، أنّه من المُنصفين المعتدلين، -وقد يجنح أحياناً إلى التّشدّد- ولعلّ هذا أيضاً من معالم تأثره بأبيه، فالأخير شديدُ الجرح متعنّتٌ فيه كما يُعلم -وكما صنّفه الذهبيُّ في أقسامه-، وكثيرٌ من الذين جرّحهم ابنه بعبّاراتٍ شديدة، قد وافق حكمه حكم أبيه عليهم. ومنه قوله في: "أبي جابر البيضاوي: كان متروك الحديث. سألتُ أبي عنه، فقال: هو متروك الحديث، ضعيفُ الحديث"⁽¹⁾.

2. الدقّة والأمانة العلميّة والتجرّد في الجرح.

فابنُ أبي حاتم كان كما شهد له أبوه وغيره من علماء زمانه إماماً في الورع، والتقوى، والتجرّد، فلم يسنّمه هوى، ولا استنفره غضب، إنّما هو العدل، والإنصاف، والتجرّد، فلا محاباة لأحد، ولا جوراً على أحد، إنّما يُنزل كلّ راوٍ منزلته، ويقول في كلّ واحدٍ ما يُناسب حاله⁽²⁾،

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، تقدمة الجرح والتعديل (1/235)، الجرح والتعديل (7/324).

(2) قال د. رفعت فوزي في رسالته (ص: 196)، حينما عدّ ألفاظ الجرح عند ابن أبي حاتم، -وقد فاتته بعضها- "ونلاحظ أنّ ألفاظ الجرح أقل بكثيرٍ من ألفاظ التعديل، وربما كان ورع الرجل هو الذي يجعله يتحرّج في تسجيل كثيرٍ من هذه الألفاظ، ويؤيّد هذا أنّه كان لا يُطلق على الراوي ما يجرحه مباشرةً، وإنّما ينسب إلى غيره أنّه هو الذي جرّحه: "تكلّموا فيه"، أو ينسب هذا الجرح إلى الحديث الذي رواه ليُفهم أنّه ما دام يروي أحاديث هكذا فإنّه غير عدل، ومعظم هذه الألفاظ من هذا النوع: "حديثه باطل"، "له حديث ليس له أصل" .. الخ. والحق أنّني لم أجده في الكتاب يخرج عن هذين النوعين من الألفاظ اللهم إلا في قوله: "صاحب رأي"، وهو يكتفي بهذه العبارة ولا يزيد عليها، لتدلّ على أنّه متهم بشيء، ولكن يظهر هنا تحرّجه أيضاً، لأنّه لا يُطلق عليه من العبارات القاسية التي يُطلقها النقاد على أهل الرأي". انتهى كلام الشيخ، وحاصله أنّ ابن أبي حاتم لا يجرّح هو الراوي مباشرةً، إنّما يعزو هذا الجرح إلى غيره، أو ينسبه لحديث الراوي". فقلت: والذي وجدته أنّ هناك ألفاظاً قد أطلقها ابن أبي حاتم في الراوي وجرّحه بها جرّحاً مباشراً، كقوله: "ليس بثقة"، وهي عبارة جرح شديد، وقوله: "تركته"، و"متروك الحديث"، و"كان يكذب".

وكيف لا وهذا الأمر دينٌ وأمانة؟، ويدلُّ على ذلك اتِّفَاقُه ومعظمُ التَّقَادِ على جَرَحِ كثيرٍ من الرواة الذين تكلمَ فيهم. ومن دقته أنه وإن كان الراوي مجروحاً عنده إلا أنه يذكر أنه قد كتب حديثه، أو قد سمع منه، وإلا فكيف حكمَ عليه إن لم يفعل؟! وقد يكون الراوي مجروحاً عنده، لكنَّه دينٌ تقى فيذكر ذلك فيه، أو أنه معتمدٌ في الأخبار والتاريخ مثلاً فبيِّن.

ومن دقته أيضاً أنه يُعلِّلُ الطعنَ في هذا الراوي، بأنَّه روى أحاديثَ منكراتٍ فوهنت أمره، أو أنَّ حديثه يشي بأنَّه غيرُ صدوقٍ، أو أنَّ النَّاسَ قد تكلموا فيه، وهكذا. كما قال مثلاً في ترجمته فتح بن نصر الكناني: "كتبنا فوائده لأن نسمع منه، فتكلموا فيه، وضعفوه، فلم نسمع منه"⁽¹⁾.

ومن أمانته أيضاً أنه كثيراً ما يُترجمُ للراوي ويذكرُ شيوخه وتلاميذه، أو الأقوالَ فيه ثم يقول: "سمعتُ أبي يقول ذلك"، ثم يذكر ما يريد قوله من عند نفسه هو، أو يقول زيادةً في الدقَّة: "سمعتُ أبي يقول بعض ذلك وبعضه من قبلي"، ومثاله: "شدَّاد بن حكيم البلخي، أبو عثمان. صاحبُ رأي. روى: عن ابن المبارك، وعبد الوهاب بن مجاهد. روى عنه: محمد ابن عصمة الكرابيسي البلخي الذي قدم الرِّيَّ حاجاً. سمعتُ أبي يقول بعض ذلك، وبعضه من قبلي"⁽²⁾، أو يقول: "بعضه من أبي زُرعة وبعضه مني"، أو "واللفظُ لفلان"، أو "زاد فلان كذا". ومثاله قوله: "إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص القرشي الأموي. روى عن: الزهري، ونافع، وسعيد المقبري. روى عنه: الثوري، ووهيب، وابن عيينة، ويحيى بن سليم، ويشر ابن المفضل. يُعدُّ في المكيين. سمعتُ أبي وأبا زُرعة يقولان ذلك. زاد أبي روى عن: سعيد ابن المسيب"⁽³⁾.

ومما يُوَكِّدُ دقته أيضاً: ما قاله في آخر ترجمة طَاس من الكتاب، فقال الراوي عنه: "سألنا أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم فقلنا هذا الذي تقول: سئل أبو زُرعة، سأله غيرك وأنت تسمعه، أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: كلما أقول: سئل أبو زُرعة. فأبى قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي فلذلك لا أقول: سألتُه، وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب. أو نحو ما قال، والمعنى هذا والله أعلم"⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (91/7)، ترجمة 518.

(2) المرجع السابق (331/4)، 1455.

(3) المرجع السابق (159/2)، 535.

(4) المرجع السابق (501/4).

3. الاعتمادُ على مصادرٍ علميةٍ في الجرح.

ومعلومٌ أنّ الناقدَ يَعتمدُ في نقدهِ إمّا على أحكامِ النقادِ قبله، وحصيلةِ دراستهم للروايةِ والمروياتِ، وهي تشكّلُ مادةً أساسيةً مهمّةً عنده، خصوصًا في الروايةِ الذين لم يُدرِكهم، أو يَعتمدُ على دراسته الخاصّةِ للروايةِ، وما يسبّره من أحاديثهم، وأخبارهم، وأحوالهم، إضافةً لما يقوله فيهم النقادُ المعاصرونَ. وقد تقدّم الكلامُ على مصادرِ نقدهِ تفصيلًا عندَ الحديثِ عن خصائصِ منهجهِ في التعديلِ.

4. الحيطةُ والتثبتُ في الأخذِ، والتحمّلُ.

ومن ذلكَ أنّه كانَ يتركُ شيوخًا بعدما يكتبُ عنهم، أو يسمعُ منهم، إذا رأى فيهم تجريحًا، ومن ذلكَ أنّه سمعَ من "حميد بن الربيع الخزاز" ثمّ تركه بعدَ سماعه ما يجرحه، فقال: "تكلّم الناسُ فيه، فتركتُ الحديثَ عنه"⁽¹⁾، وكذا كتبَ عن فتح بن نصر الكنانيّ لیسَمَع منه ثمّ سمِعهم تكلّموا فيه وضعّفوه فلم يسمعُ منه⁽²⁾، وتركَ حديثَ عيسى بن أبي عمران لأنّ أباه أخبره أنّ حديثه يدلُّ أنّه غيرُ صدوق⁽³⁾. وقد كانَ يتحرّى قبلَ الذهابِ إلى الشيخِ، ليرى هل هو جديرٌ بأنَّ يسمعَ منه أو لا، ومنه قوله في "محمد بن حفص الوصابيّ الحمصيّ: أدركته وأردتُ قصده والسماعَ منه، فقال لي بعضُ أهلِ حمصَ ليسَ بصدوقٍ ولم يُدرِك محمدَ بن حميرَ فتركتُه"⁽⁴⁾، وقد تقدّمَ ذلكَ كلّهُ⁽⁵⁾.

5. اعتباره لأحكامِ بعضِ النقادِ، ومخالفته لأحكامِ آخرين.

ويصحُّ أنْ أعطفَ هذا الأمرَ على الذي تقدّمَ - أعني المصادرَ التي اعتمدها في الجرح، فبحكمِ أنّه قد نقلَ وجمعَ أحكامَ كثيرٍ من الأئمّةِ النقادِ على الروايةِ، فإنّه أحيانًا ما كانَ يذكرُ حكمَ ناقدٍ ما على راوٍ ويوافقُه، إنْ تصرّحًا، أو ضمّنًا، كأنّ يفسّرَ قولَ ذلكَ الناقدِ بلفظةٍ من عنده تُوازيها وتساويها، كما الحالُ في قولِ ابنِ معينٍ في الراوي: "لا أعرفه"، فيفسّرُها ابنُ أبي حاتمٍ بالجهالةِ، وهذا يدلُّ على موافقته ابنِ معينٍ في حكمه، أو تفسيره لقولِ أبيه في الراوي: "مؤدّ"،

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (222/3)، 974.

(2) ينظر: المرجع السابق (91/7)، 518.

(3) المرجع السابق (284/6)، 1574.

(4) المرجع السابق (237/7)، 1298.

(5) وينظر: رفعت فوزي، ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث (ص: 71).

وغير ذلك كثير. بيد أنه قد يُخالفُ نقاداً في أحكامهم إن كانت مخالفةً من حيث التعديل والتجريح، بمعنى يختلفُ مع ناقدٍ ما في كون هذا الراوي معدّلاً أو مجروحاً، أو يختلفان في الراوي في أيّ درجاتِ التعديلِ هو، أو في أيّ درجاتِ التجريحِ يكون.

6. تفسيره لمصطلحات الأئمة النقاد في الرواة.

ومعرفته بمرادهم بها، وقد مرّت أمثلةً على ذلك كثيرة، ومنها تفسيره لقول أبيه كان "مؤدياً"⁽¹⁾، وتفسيره لقول يحيى بن سعيد: "كان يزرّف"⁽²⁾، وغيره. ولئن دلّ ذلك فإنما يدلُّ على براعته، وتضلّعه، وأنه لا يكتفي بالنقلِ عن الأئمةِ أقوالهم فحسب، بل ويعلمُ علماً دقيقاً مرادهم منها، ومعناها عندهم. وتفسيره مصطلحات الأئمةِ قرينةً من أهمّ القرائنِ الموصلةِ إلى فهم مقاصدهم في عباراتِ الجرحِ والتعديلِ، قال إبراهيم المديهي: "القرينةُ الثانيةُ في فهم مقاصدهم: أن ينصّ تلاميذه أو من بعده من الأئمةِ على بيان المراد"⁽³⁾.

7. استعماله الجرح المطلق في كل الرواة الذين جرحهم.

بمعنى أنه ما كان يُقارنُ بين راوٍ وآخر في الحكم عليهما في حالهما، وتصحُّ كلُّ مصطلحاتِ الجرحِ التي استعملها مثلاً لذلك.

8. استعمال عبارات متنوعة الألفاظ، مختلفة الدلالات، متعددة المراتب.

وقد سبق في مراتبِ الجرحِ عنده، بيانُ أنّ عباراتِ التي جرحَ بها الرواة كانت على ثلاثِ مراتب: مرتبةُ الجرحِ اليسير، وأهلها أهلُ الاعتبار، ومرتبةُ الجرحِ الشديد، وأهلها أهلُ الترك، ومرتبةُ الرمي بالكذب، وهي أسوأ المراتبِ وأخطأها.

9. تفسير الجرح في بعض الأحيان.

فتارةً يجرحُ الراوي لأنّ حديثه ليس بحديثِ أهلِ الصدق، أو يجرحه لأنّه قد روى أحاديثَ منكرات، أو لأنّ الناسَ قد تكلموا فيه وقالوا كذاب، أو لأنّ الراوي كان مُخلطاً سيءَ الحفظ، أو

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (81/1).

(2) ينظر: المرجع السابق (271/7).

(3) ينظر: المديهي، مصطلحات الأئمة الخاصة، ويليها القرائن الموصلة إلى فهم مقاصدهم في عبارات الجرح والتعديل (ص:38).

أنه استحلّى الحديث، وهلمّ جرّاً. فمثلاً قال في "أحمد بن صالح المكي السوّاق ... روى أحاديث منكراتٍ في الفتن تدلّ على توهين أمره"⁽¹⁾.

10. وعدم تفسير الجرح في أحيانٍ أُخر.

فمقابل أنه كان يذكر تفسير جرحه الراوي في أحيان، إلا أنه أحياناً ما كان يفعل، فيقول في الراوي: ضعيف، أو تركته، أو متروك الحديث، أو ليس بثقة، دون ذكر سبب جرحه ذاً. لكنّ المسلم أنه ما كان يجرح إلا عن علمٍ وفحصٍ وسيرٍ، وبيّنة، ولو أنه سئل عن فلانٍ لم جرحته لأجاب، فجرح الناقد العارف وإن كان مبهماً مقبولاً كما هو معلوم. قال التاج السبكي: "لا نطلب التفسير من كلِّ أحدٍ، بل إنمّا نطلبه حيث يحتملُ الحالُ شكاً، إمّا لاختلافٍ في الاجتهاد، أو لتهمةٍ يسيرةٍ في الجرح، أو نحو ذلك ممّا لا يُوجبُ سقوط قول الجارح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بينَ بيّن، أمّا إذا انتفت الظنون، واندفعت التهم، وكان الجارح حبراً من أبحار الأمة مُبرّءاً عن مظانّ التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكاً بين التّقاد، فلا نتلعثم عند جرحه، ولا نُحوج الجارح إلى تفسير، بل طلبُ التفسير منه والحالة هذه طلبٌ لغيبية لا حاجة إليها"⁽²⁾.

11. كَسُو أَلْفَاظِ الْجَرَحِ الشَّدِيدِ غَالِبًا.

وهذا من تمام أدبٍ وورعِ أئمةِ الحديث، فشيخهم رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الذي أدبه ربّه فأحسنَ تأديبه، فيه يأتسون، ونهجه يفتنون، فمع أنّ الراوي قد يكون مجروحاً جرحاً شديداً عندهم، بل ومنهم بالكذب، وغيره إلا أنّ ذلك لا يمنعهم من استخدام ألفاظٍ وعباراتٍ حسنةٍ فيها أدبهم وورعهم، كما فعل الإمام ابنُ أبي حاتم؛ قال الإمام السخاوي في "فتح المغيبي": "قد رويّا عن المزيّ قال: سمعني الشافعيّ يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا أبا إبراهيم، أكسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل: فلان كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء"⁽³⁾.

12. تركه حديث الرواة المجروحين الذين تكلم الناس فيهم، أو تركوا حديثهم.

وليس يلزم من كونه ترك حديث الذين ترك الناس حديثهم، أن يكون مجمعاً على تركه، أو قد ترك إجماعاً، إنّما إن تركه جمعٌ يتركه ابنُ أبي حاتم لتركهم. ومن ذلك تجده يقول:

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (56/2).

(2) السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل (ص: 52).

(3) السخاوي، فتح المغيبي (292/2).

"تكلّموا فيه وضعّفوه فلم نسمع منه"، "كتبتُ عنه وأمسكتُ عن التحديثِ عنه لما تكلمَ النَّاسُ فيه"، "تكلّمَ النَّاسُ فيه فتركْتُ التحديثَ عنه"، "تكلّمَ فيه فلان، وقالَ هو كذاب، فتركْتُ حديثه". ومثال ما قلت: "محمد بن إسحاق الصّينيّ. كتبتُ عنه بمكة، قالَ وسألتُ أبا عَونَ ابنَ عمرو بن عَون عنه، فتكلّمَ فيه وقالَ هو كذاب، فتركْتُ حديثه"⁽¹⁾.

13. تركه الروايةَ عمّن جرّحه أبوه أبو حاتمٍ بجرحٍ شديد.

فيعرضُ عبدُ الرّحمنَ حديثَ الرّجلِ على أبيه فيطعنُ فيه، فيتركه ابنُه لأجلِ ذلكَ ومنه ما جاءَ في "عيسى بن أبي عمّران، أبو عمرو البزاز الرّمليّ. قالَ عبدُ الرّحمن: "كتبتُ عنه بالرملة، فنظرَ أبي في حديثه فقال: يدلُّ حديثه أنّه غيرُ صدوق؛ فتركْتُ الروايةَ عنه"⁽²⁾.

14. تركه الروايةَ عن مرتكبي الكبيرة كالكذب.

فاقترافُ الكبيرة يخرمُ عدالةَ الرّوايِ ويوجبُ إسقاطها، وهي شرطُ أساسٌ لقبولِ الحديثِ عندَ المحدثين، فإسقاطُها إسقاطٌ للرّوايِ وحديثه. يُشيرُ الإمامُ عبدُ الرّحمنِ إلى ذلكَ في "تقدمته" يقول: "فلما لم نجدَ سبيلاً إلى معرفه شيءٍ من معاني كتابِ الله، ولا من سننِ رسولِ الله - صلى اللهُ عليه وسلّم - إلا من جهةِ التّقلِ والرّوايةِ وجبَ أن نُميّزَ بينَ عدولِ النّاقلةِ والرّواةِ وثقاتهم، وأهلِ الحِفظِ والنّبِتِ والإتقانِ منهم، وبينَ أهلِ الغفلةِ والوهْمِ وسوءِ الحِفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديثِ الكاذبة"⁽³⁾. ثمَّ يقول: "ولما كانَ الدّينُ هو الذي جاءنا عن الله - عزَّ وجلَّ - وعن رسولِهِ - صلى اللهُ عليه وسلّم - بنقلِ الرّواةِ حقَّ علينا معرفتهم، ووجبَ الفحصُ عن النّاقلةِ، والبحثُ عن أحوالهم، وإثباتُ الذين عرفناهم بشرائطِ العدالةِ والنّبِتِ في الروايةِ ... وأن يُعزَلَ عنهم الذينَ جرّحهم أهلُ العدالةِ وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم ... وليعرفَ أهلُ الكذبِ تخرّصاً، وأهلُ الكذبِ وهمّا، وأهلُ الغفلةِ والنسيانِ والغلطِ، ورذاعةِ الحِفظِ، فيكشفُ عن حالهم، ويُنبأُ عن الوجوهِ التي كانَ مجزى روايتهم عليها، إن كذبَ فكذب ... فيسقطُ حديثُ من وجبَ منهم أن يسقطَ حديثه ولا يُعبأَ به ولا يُعملَ عليه"⁽⁴⁾. ومن أمثلةِ تركه حديثَ الكذابين قوله في: "محمدُ ابنُ إسحاق الصّينيّ. سألتُ أبا عَونَ بنَ عمرو بن عَون عنه فتكلّمَ فيه وقالَ هو

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (196/7)، 1100.

(2) المرجع السابق (284/6)، ترجمة 1574.

(3) المرجع السابق (5/1).

(4) المرجع السابق (5/1-6).

كذّاب، فنتركتُ حديثه"⁽¹⁾. وقال في ترجمة محمد بن عبد الرحمن أبو جابر البياضي: "نا عبد الرحمن، نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال سمعتُ الشافعي يقول وذكر أبو جابر البياضي، فقال بيّض الله عين من يروي عنه، قال أبو محمد: أراد بذلك تغليظاً على من يكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-"⁽²⁾.

15. مؤاخذة الراوي بغلبة الغفلة، والغلط الشديد، كسوء الحفظ، أو عدمه.

فقال في "تقدمة الجرح والتعديل": "... وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات ... وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعترهم من غالب الغفلة وسوء الحفظ وكثرة الغلط والسهو والاشتباه. وليعرف أهل الكذب تخرصاً، وأهل الكذب وهماً، وأهل الغفلة والنسيان والغلط ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى روايتهم عليها، إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح. فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يُعبأ به، ولا يُعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتيار"⁽³⁾. ومن ذلك رده حديثاً فيه بكر بن بكار القيسي فقال: "وهذا من تخليط بكر بن بكار؛ فإنه سيء الحفظ ضعيف الحديث"⁽⁴⁾.

16. استعمال التاريخ في الحكم على الراوي.

فمن منهج الإمام أنه كان يستعمل التاريخ في الحكم على رواة الحديث، ومن ذلك أنه ضعف راوياً لأنه أخرج أحاديث عن شيخين وسنه لا يلحقهما فقال في: "محمد بن منده الأصبهاني، نزيل الرّي. روى عن: الحسين بن حفص، وبكر بن بكار، ومحمد بن بكير الحضرمي، لم يكن عندي بصدوق، أخرج أولاً عن محمد بن بكير الحضرمي فلما كُتِبَ عنه استخلى الحديث، ثم أخرج عن بكر بن بكار، والحسين بن حفص، ولم يكن سئ منه من يلحقهما"⁽⁵⁾، وقد قال ابن حجر في "اللسان": "وذكره أبو الحسن بن بآئويه في "تاريخ الرّي"، وقال: سئل مهراؤن عنه فقال: هذا كذّاب، عمّد رجلاً من أهل الرّي إلى أحاديث رواها أحمد ابن حنبل، عن ابن الأشجعي، عن أبيه، عن سفيان الثوري فدفعها إليه، فقرأها على الناس عن

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (196/7)، ترجمة 1100.

(2) المرجع السابق (325/7).

(3) المرجع السابق (1/5-6).

(4) المرجع السابق (70/3).

(5) المرجع السابق (107/8)، ترجمة 463.

الحُسَيْنِ بنِ حَفْصِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَكَذَّبَ فِي ذَلِكَ، وَأَخَذَ أَحَادِيثَ شَعْبَةَ الَّتِي عِنْدَ عُذْرٍ وَغَيْرِهِ، فَرَوَاهَا عَنْ بَكْرِ بْنِ بَكَّارٍ وَكَذَّبَ. قَالَ مَهْرَانُ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي غَالِبٍ يَقُولُ: قُلْتُ لَهُ لِمَا حَدَّثْتَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ: أَخْرَجَ أَصُولُكَ، فَقَالَ: أُصُولِي بِأُصْبَهَانَ، وَكَذَّبَ فِي ذَلِكَ⁽¹⁾.

17. الشدّة والتغليظ على أهل البدع، والظاهرية عنده لا يُعتبر بخلافهم مطلقاً في الفروع، ولا يُبالي وغاية ما يمكن أن يُعترف لهم به هو أنهم نقله للحديث، لكنهم ليسوا من علماء الشريعة، ولا يبلغون درجة الاجتهاد.

والذي يبدو أن الإمام عبد الرحمن قد كان شديد المناوئة لأهل البدع، والأهواء، المنحرفين عن مذهب السلف في العقائد، وذلك واضح من قوله في "داود بن خلف الظاهري"، إذ قال في ترجمته: "كان ضالاً مبتدعاً مموهاً ممخرفاً، قد رأيتُه وسمعتُ كلامه، وحكيته لأبي، وأبي زرعاً فلم يرضياً مقالته، وأمّا أبي -رحمه الله- فحمل إليه كتاباً له يُسميه "كتاب البيوع"، وقصد أهل الحديث وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث، ورحلتهم في ذلك، فأخرج أبي كتاباً في الردّ عليه في نحو خمسين ورقة"⁽²⁾. وأمّا جرح ابن أبي حاتم الشديد لهذا الراوي وهو إمام أهل الظاهر، فإنه كما قال في ترجمته كان مبتدعاً، فقد كان يشتغل في علم الكلام، ويخوض فيه مع الخائضين، ولذا ذمّه، وعاب عليه كثير من أصحاب الحديث، وكان ينفى القياس، وألف في الفقه على ذلك كتاباً شدّ فيها عن السلف، وابتدع طريقةً هجره أكثر أهل العلم عليها، ونُسب إليه القول بخلق القرآن، واللفظ به، وقد عابه، بل وبدّعه لأجل قوله ذلك كثير من أهل الحديث، ولذا نعتّه عبد الرحمن، وأبوه الرازيان بالضالّ، المضلّ المبتدع.

18. بعض المصطلحات قالها مرةً واحدة في كتابه كلّها، وفي راوٍ واحد.

ولعلّ جزءاً في الخلاص إلى نتيجة في استخدامه هذا اللفظ لا يكون بالأمر السهل، خصوصاً إذا علمنا أن تتبع عبارات الإمام والاستقراء التام لها قرينة من أهمّ القرائن الموصلة إلى فهم مراده بتلك العبارات، ومقصوده بتلك المصطلحات. قال الإمام الذهبي: "تمّ أهمّ من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرّف ذلك الإمام الجهد، واصطلاحه، ومقاصده، بعبارته الكثيرة"⁽³⁾. وقد نبّهت في أثناء الدراسة أنّ مصطلح كذا لم يقله ابن أبي حاتم غير مرةً واحدةً فحسب، ومنها مثلاً قوله "ليس بقوي" فاستخدمها مرةً واحدةً في "يزيد الرقاشي"⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر، اللسان (526/7).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (410/3)، ترجمة 1880. مع الحاشية ففيها تعليق الشيخ المعلمي اليماني.

(3) الذهبي، الموقظة (ص: 82).

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (50/9)، ترجمة 214.

الفصل الخامس:

دراسةُ بعضِ مصطلحاتِ علومِ الحديثِ،
وقواعدِ الجرحِ والتَّعْدِيلِ، وأحاديثَ علَّها ابنُ
أبي حاتم في كتابه

المبحث الأول:

بعض مصطلحات علوم الحديث التي أطلقها ابن أبي حاتم في كتابه

ولقد وجدتُ حينَ استقرائي كتابَ ابنِ أبي حاتمٍ أنْ له أقوالاً وآراءً ومصطلحاتٍ تتعلقُ بعلومِ الحديثِ، وإنَّ منْ نافلةِ القولِ هنا أنَّه قدْ جمعَ في الحديثِ كلَّ علمٍ وفنٍّ، وبرعَ فيه كلُّه: علِّه، نقدَه، جرحَه وتعديله، علومه، وغيره مما تقدّمَ بيّانه. وفيما يلي هذه المصطلحاتُ التي وجدتهُ قدْ استخدمَها.

المطلب الأول: الحديثُ الصّحيح، ونقدُ المتنِ عندَ ابنِ أبي حاتم:

ففي "تقدمة الجرح والتعديل": "قال أبو محمد: تُعرَفُ جودةُ الدِّينارِ بِالقِياسِ إلى غيره؛ فإنْ تخَلَّفَ عنه في الحُمرةِ والصَّفَاءِ عُلِمَ أنَّه مَعشُوشٌ، ويُعلمُ جنسُ الجَوهِرِ بِالقِياسِ إلى غيره؛ فإنْ خالفَه في الماءِ والصَّلابةِ عُلِمَ أنَّه زُجاجٌ. ويُقاسُ صحَّةُ الحديثِ بِعدالةِ ناقلِيه، وأنْ يكونَ كلامًا يصلحُ أنْ يكونَ منْ كلامِ النُّبوةِ، ويُعلمُ سقمه وإنكاره بتفردِ مَنْ لمْ تصحَّ عدالتهُ بروايتهُ، واللهُ أعلمُ"⁽¹⁾.

ولقد ذكرَ أبو محمدٌ كلامه هذا في "بابِ ما ذُكِرَ منْ معرفةِ أبي -رحمه الله- بِصحَّةِ الحديثِ وسقيمه"، بعدَ أنْ ساقَ قصَّةً طويلةً فيها أنَّ رجلاً منْ أصحابِ الرّأيِ منْ أهلِ الفهمِ منهمُ جاءَ أبا حاتمٍ، ومعه دَفترٌ فَعرضَه عليه فقالَ في بعضها: هذا حديثٌ خَطأَ قدْ دخلَ لصاحبه حديثٌ في حديثٍ، وقالَ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقالَ في بعضه: هذا حديثٌ منكرٌ، وقالَ في بعضه: هذا حديثٌ كذبٌ، وسائرُ ذلكَ أحاديثُ صحاح. فَيَتعجبُ الرجلُ منْ معرفةِ أبي حاتمٍ، ويقولُ له: "أندعي الغيبَ؟"، فَيجيبُ أبو حاتمُ أنْ لا، وسلُّ مَنْ يحسنُ عن هذه الأحاديثِ، فإنْ اتفقنا علمتَ أنا لمْ نُجازِفْ، ولمْ نقله إلا بفهم. فَيأتِ الرجلُ أبا زُرعةَ يسألهُ، فَيجيبُ بنفسِ أجوبةِ أبي حاتمٍ، فيزدادُ الرجلُ منهما تعجبًا، لاتفاقهما من غيرِ مواطأةِ بينهما، ثمَّ يُعقبُ أبو حاتمٍ: "قدْ علمتَ أنا لمْ نُجازِفْ، وإنَّما قلناه بِعلمٍ ومعرفةٍ قدْ أوتينا، والدليلُ على صحَّةِ ما نقولُه بأنَّ دينارًا نَبهَرَجًا"⁽²⁾. يُحمَلُ إلى الناقدِ فيقول: هذا دينارٌ نَبهَرَجٌ، ويقولُ لدينارٍ: هو جيّدٌ، فإنْ قيلَ له: منْ أينَ قلتَ إنَّ هذا نَبهَرَجٌ؟ هل كنتَ حاضرًا حينَ بهرَجَ هذا الدِّينارُ؟ قالَ: لا، فإنْ

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (351/1).

(2) يُقالُ للدرهم الرّديء: بَهْرَجٌ وَنَبَهَرَجٌ. ابن منظور، لسان العرب (ص: 372).

قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أنني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قال: علماً رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك. وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهبأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه⁽¹⁾.

ثم يعلق ابن أبي حاتم على كل هذه القصة بما نقلته عنه، فيقول: "تُعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه رجاج. ويُقاس صحة الحديث بعَدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم".

وهذا من الإمام الفذ ابن أبي حاتم كلام جليل، دقيق، يُنبئ عن تمرسٍ وتعمقٍ في الجرح والتعديل، والتعليل. والحق أن تفصيل كلامه طويل، لكنني أذكر بعض ذلك باختصار، وعلى شكل نقاطٍ ما يكفي لبيان معاني كلامه، ومزاده، فأقول:

- الإمام أبو محمد هنا يُرسي قاعدةً مهمّةً في التصحيح والتعليل، فيقول ابتداءً إن جودة الدينار تُعرف بمقارنته وقياسه بغيره، وكذلك يُعلم جنس الجوهر بمقارنته وقياسه بغيره، يُشير بذلك إلى أن طريق كشف العلة جمع الأحاديث والطرق، وسبورها، والمقارنة بينها، تماماً كما يُقارن الدينار بغيره لتُعرف جودته.

- ثم يُقرّر الإمام معايير صحة الحديث عند أهله، فليس تصحيح الحديث، وتعليله خبط عشواء، بل هي معايير علمية موضوعية دقيقة. ويبيّن هذه المعايير:

- فيقول إن صحة الحديث مبنية على عدالة ناقله، فاختلال العدالة يوجب ردّ الرواية. والحديث الصحيح عند أهله هو: "ما رواه عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ"⁽²⁾. والمعلل ما كان فيه أسباب خفية غامضة قاذحة في الحديث⁽³⁾ لا يدركها إلا غواصوا العلل، تماماً كصيارفة النقد، وحدّاقه الذين يميزون الدرهم الرديء، من الجيد.

- ثم يذكر قاعدةً وركيزةً أساسيةً، وقرينةً مهمّةً في تعليل متن الحديث، وذلك بأن يكون كلاماً لا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ولا يُشبهه، وكثيراً ما يعلّ جهابذة النقاد حديثاً لأنّه لا

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (1/349-351)، وينظر: السخاوي، فتح المغيب (2/68).

(2) ابن حجر، نزهة النظر (ص:66).

(3) ينظر: العراقي، شرح التبصرة والتذكرة (1/274).

يُشبهه كلام النبوة، فينقدون متته بذا، ويعللون به إسنادَه أيضاً، ويحكمون ببطلانه وإن كان ظاهره الصحة. قال ابن رجب الحنبلي في أنواع علل المتن: "ما كانت علته أنه لا يشبهه كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-"⁽¹⁾. وإدراك هذا الأمر لا يكون إلا لمن وهبه الله ملكة قوية، وطالت ممارسته لهذا العلم، وكثر اشتغاله فيه، وصقلت خبرته فيه، ألم تر إلى أبي حاتم، وأبي زرعة الجهيين كيف اتفقا في تعليل أحاديث، من غير ما مواطأة بينهما؟!.

- وأن يكون كلام الحديث لا يشبهه كلام النبوة، علامة سقم أولى ذكرها ابن أبي حاتم، وهي خاصة بالمتن. وهناك علامة ثانية متعلقة بالسند، وهي أن يتفرد بروايته من لا يحتمل تفرده، بأن لم تثبت عدالته، ولا حفظه وأمانته.

- فإن كان لا يشبهه كلام النبوة، أو انفرد به من ليس انفرد به بمحتمل فقد صار سقيماً منكرًا.

- ويحسن بي هنا أن أنقل كلاماً مهماً للشيخ محمد عمر بازمول، يقول: "ينظر المحدث في المتن أثناء دراسته لسند الحديث من جهتين:

الجهة الأولى: في حالة النظر في الموافقة والتفرد.

الجهة الثانية: في حال النظر في مدى موافقة المتن ومخالفته لنصوص الشرع.

ففي الجهة الأولى ينظر المحدث هل وافق الراوي غيره من أهل الحفظ والإتقان، أو لا؟ فإن شك الراوي أهل الحفظ في روايته ووافقهم؛ قبل حديثه، وإلا رد.

فإذا تفرد بالرواية؛ فإذا كان في حيز الرد رد حديثه. وإن كان في حيز القبول؛ نظر هل هو ممن يحتمل تفرده أم لا؟، فإن كان ممن يحتمل تفرده قبل حديثه. وإن كان ممن لا يحتمل تفرده نظر هل حدث بما يحدث الثقات خلفه؟ فإن وجد أنه حدث بما يحدث الثقات خلفه رد خبره هذا، إلا أن يرى المحدث أن هذه المخالفة غير مؤثرة، ويمكن الجمع والتوفيق"⁽²⁾.

- وكذلك أنقل كلاماً مهماً للدكتور محمد مصطفى الأعظمي يمكن أن يكون تلخيصاً لكل ما سبق، فيقول في "منهج النقد عند المحدثين": "المحدثون ينظرون في تقديم الحديث إلى ناحيتين أساسيتين هما:

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي (162/1).

(2) بازمول، الانتصار لأهل الحديث (ص: 217).

1. البحثُ في الرواة.

2. والبحثُ في المتنِ من النَّاحِيَةِ الْعَقْلِيَّةِ إِنَّ اقْتَضَى الْأَمْرُ ذَلِكَ، أَمَّا بَحْنُهُمْ عَنِ الرَّوَاةِ فَيَرْتَكِرُ فِي زَاوِيَتَيْنِ هَامَتَيْنِ، هَمَا:

أ. شَخْصِيَّةُ حَامِلِ الْحَدِيثِ وَمَسْتَوَاهُ الْخُلُقِيُّ وَهُوَ مَا يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ بِالْعَدَالَةِ.

ب. وَمَا رَوَى مِنَ الْعِلْمِ وَمَدَى دَقَّتِهِ فِي نَفْلِهِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ بِالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ، لِأَنَّ نَرَى النِّقَادَ يُصَرِّحُونَ أحيانًا بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ، أَوْ بِالْأُخْرَى بِصِحَّةِ الْمَتْنِ، وَفِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ يُخْبِرُونَ بِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ عَدَالَةَ الرَّاويِ. إِذْ لَا يَكْفِي لَصِحَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ الْمَتْنُ صَحِيحًا بَعْضَ النَّظَرِ عَنِ سَلُوكِ الرَّاويِ، سِوَاهُ كَانَ صَادِقًا أَمْ كَاذِبًا، بَلْ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا أَيْضًا⁽¹⁾.

فابنُ أَبِي حَاتِمٍ بَدَأَ قَدْ نَصَّ عَلَى رِكَائِزٍ أُسَاسِيَّةٍ، وَقَوَاعِدَ عِلْمِيَّةٍ فِي نَقْدِ الْحَدِيثِ، وَتَصْحِيحِهِ وَتَعْلِيلِهِ، بِالنَّظَرِ إِلَى سُنْدِهِ، وَمَتْنِهِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، بَلْ يُوَافِقُهُ عَلَيْهَا أَبُوهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَإِلَّا فَقَدْ سَاقَ هَذَا الْكَلَامَ عَقَبَ الْقِصَّةِ الَّتِي سَقَتَهَا أَوَّلًا. ثُمَّ يَشْرَعُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِبَيَانِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي كِتَابِهِ، بَعْدَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ تَصْحِيحَ الْحَدِيثِ، أَوْ تَعْلِيلَهُ، يَقْتَضِي نَظْرًا فِي مَتْنِهِ، وَلَيْسَ حَكْمًا عَلَى رِجَالِ إِسْنَادِهِ فَحَسْبَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-.

المطلب الثاني: الاختلاط، ومعرفة بمن اختلط من الرواة:

- الاختلاط لغةً:

"اِخْتَلَطَ فُلَانٌ: أَي فَسَدَ عَقْلُهُ، وَاجْتَلَطَ عَقْلُهُ، فَهُوَ مُخْتَلِطٌ إِذَا تَغَيَّرَ عَقْلُهُ"⁽²⁾.

- الاختلاط اصطلاحًا:

"آفَةٌ عَقْلِيَّةٌ تُورِثُ فَسَادًا فِي الْإِدْرَاكِ، وَتُصِيبُ الْإِنْسَانَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، أَوْ تَعْرِضُ لَهُ بِسَبَبِ حَادِثٍ مَا، كَقَفْدِ عَزِيْزٍ، أَوْ ضِيَاعِ مَالٍ، وَمَنْ تُصِيبُهُ هَذِهِ الْآفَةُ لِكِبَرِ سَنِّهِ يُقَالُ فِيهِ: اِخْتَلَطَ بِأَخْرَةٍ"⁽³⁾.

(1) الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين (20-21).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ص: 1321).

(3) ابن رجب، شرح علل الترمذي (103/1).

قال الإمام ابن الصّلاح: "هذا فنٌ عزيزٌ مهمٌّ، لم أعلم أحداً أفردَه بالتصنيفِ واعتنى به، مع كونه حقيقاً بذلك جدًّا"⁽¹⁾.

وهم منقسمون: فمنهم من خلطَ لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلطَ لذهابِ بصره، أو لغير ذلك. والحكمُ فيهم أنه يُقبلُ حديثٌ من أخذَ عنهم قبلَ الاختلاط، ولا يُقبلُ حديثٌ من أخذَ عنه بعدَ الاختلاط، أو أشكلَ أمرُه فلم يُدرَ هل أخذَ عنه قبلَ الاختلاطِ أو بعده"⁽²⁾.

وممّا جاءَ في كتابِ الإمامِ ابنِ أبي حاتمٍ دالًّا على معرفتهِ بمَن اختلطَ من الرواةِ، فتغيَّرَ حفظُه في آخرِ عمره:

أولاً: سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّمَشَقِيِّ الجُرَشِيِّ⁽³⁾ نزيلُ واسطٍ: روى عن: الوليدِ بنِ مُسلمٍ، ومحمَّدِ ابنِ شُعَيْبِ بنِ شَابُورٍ، ومروانِ الفَرَّارِيِّ، كتبَ عنه أبي قديماً، وقالَ كتبْتُ عنه قديماً وكانَ حُلُواً. قدِمَ بغدادَ فكتبَ عنه أحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ معينٍ قديماً، وتغيَّرَ بأخرة، اختلطَ بقاضٍ كانَ على واسطٍ، فلما كانَ في رحلتي الثانيةِ قدمتُ واسطاً فسألتُ عنه فقيلَ لي قد أخذَ في الشُّربِ والمعازفِ والملاهي فلمَ أكتبَ عنه"⁽⁴⁾(5).

(1) قال الشيخ العراقي في "شرح التبصرة والتذكرة" (329/2): "وبسبب كلام ابن الصّلاح أفردَه شيخنا الحافظ صلاح الدين العلاتي بالتصنيف في جزء، حدّثنا به، ولكنّه اختصره، ولم يبسط الكلام فيه، ورتبهم على حروف المعجم". وقد صنّف بعده الحافظ سبطُ ابنِ العجمي (841هـ) جزء "الاغتناب بمَن رُمي بالاختلاط"، ثمّ ابنُ الكيال (939هـ) فنصّف "الكواكب النيرات فيمن اختلطَ من الرواة الثقات". وكلّها مطبوعة.

(2) ابن الصّلاح، علوم الحديث (ص: 391-392).

(3) الجُرَشِيُّ "بضمّ الجيم وفتحِ الرّاء وفي آخرها الشينُ المعجمة، هذه النسبةُ إلى بني جُرَشٍ بطنٌ من حمير. وقيل إن جُرَشٍ موضعٌ باليمن". السمعاني، الأنساب (44/2).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (101/4)، 455.

(5) وقد نسب بعضهم قول إنّه تغيَّرَ بأخرة، وأخذَ في الشُّربِ و... العبارة، نسبوها لأبي حاتم، لا لابنِه، كالذهبي في "تاريخ الإسلام" (828 / 5)، ترجمة 165، بينما نسبها في "ميزان الاعتدال" (194/2)، ترجمة 3421 لابنِه، وكذلك نسبها الأئمةُ ابنُ الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (14/2)، ترجمة 1504، وابنُ حجر في "اللسان" (123/4)، ترجمة 3577. وكذلك محققُ "الكنى والأسماء" لمسلم، عبدُ الرحيم القشقرى (745/2)، حاشية (1)، وكذا محققُ "ضعفاء العقيلي الكبير" أمين قلجعي (122/2)، حاشية (280)، خمستهم نسبوا القول لعبدِ الرحمن، لا لأبيه وهو الظاهرُ من السياق.

- فهذا الراوي قد كتب عنه قديماً: أبو حاتم، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال الأول: "كان حُلُواً"، بينما قال ابنه إنه قد "تغيَّر بأخرة"، ولما سأل عنه في رحلته إلى واسط أخبر أنه قد أخذ في الشُّرب، واللَّهو، والمعازف؛ فتركه عبدُ الرَّحمن ولم يكتب عنه، ولا بأس بأن نُقلَ أقوالَ النِّقادِ فيه، فإنَّ ابنَ أبي حاتم لم يُصرِّح بدرجة، ولا بحكم حديثه بعد أن تغيَّر.

- أقوال النقاد في الراوي:

كذَّبه يحيى بنُ معِين⁽¹⁾، وقالَ عبدُ الله بنُ عليِّ بنِ المَدِينِيّ: "سألتُ أبي عن حديثِ رَوَاهُ عن الأوزاعيِّ يعني بسندٍ صحيح، فقال: هذا كذبٌ موضوع"⁽²⁾، وقالَ البخاريُّ: "فيه نظر"⁽³⁾، وسُئِلَ عنه صالحُ جَزْرَةَ فقال: "يُتَّهَمُ في الحديث"⁽⁴⁾، ومرةً وصفه "كذاباً"⁽⁵⁾، ولقد ذكرَ النسائيُّ ضَعْفَهُ⁽⁶⁾، وسبرَ العقيليُّ حديثه وذكرَ منه قال "حدَّثنا الحسينُ بنُ إبراهيمَ التُّسْتَرِيّ قال: حدَّثنا سليمانُ بنُ أحمدَ الواسطيِّ قال: حدَّثنا سُويْدُ بنُ عبدِ العزیز، عن الأوزاعيِّ، عن عبدِ الرحمنِ ابنِ القاسمِ، عن أبيه، عن عائشةَ، قالت: "سمعتُ رسولَ الله -صلى اللهُ عليه وسلَّم- يقول: "مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَهُمَا حَرَامٌ عَلَى النَّارِ"، وله غيرُ حديثٍ لا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ، ليسَ له من حديثِ الأوزاعيِّ أصل، وقد رويَ من غيرِ حديثِ الأوزاعيِّ بإسنادٍ صالح⁽⁷⁾، وذكره ابنُ حبانٍ

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (194/2)، ترجمة 3421.

(2) ابن حجر، لسان الميزان (124/4). وقولُ عبدِ الله بنِ عليٍّ: "بسندٍ صحيح"، وردُّ أبيه بأنه: "كذبٌ موضوع"، فيمكنُ أن يكونَ هذا الراوي قد أتى بإسنادٍ صحيحٍ كالشمس فعلاً في الظاهر، ويُرَكَّبُه على متنٍ مكذوبٍ موضوع. فكأنَّ ابنَ المَدِينِيّ كَشَفَهُ، وهذا هو الَّذِي عاشَ له الجهادُة!

(3) البخاري، التاريخ الكبير (3/4)، ترجمة 1757.

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (828/5)، ترجمة 165.

(5) ابن حجر، لسان الميزان (124/4).

(6) النسائي، الضعفاء والمتروكون (14/2)، ترجمة 1504.

(7) العقيلي، الضعفاء الكبير (122/2)، ترجمة 600. والحديث رواه البخاريُّ في "صحيحه"، كتاب الجمعة، بابُ المشي إلى الجمعة، (ص: 110)، حديث 907. قال: "حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثنا الوليدُ بنُ مُسلم، قال: حدَّثنا يزيدُ بنُ أبي مريم الأنصاري، قال: حدَّثنا عبايَةُ بنُ رِفاعَةَ، قال: أدركني أبو عبس وأنا أذهبُ إلى الجمعة، فقال: سمعتُ النبيَّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم- يقول: "مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ". وفي كتابِ الجهادِ، بابُ من اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﴾ [التوبة: 120] إِلَى قَوْلِهِ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [التوبة: 120]، (ص: 342)، حديث 2811، قال: "حدَّثنا إسحاق، أخبرنا محمدُ

=

في جملة "ثقاته"، لكنه قال: "يُغرب"⁽¹⁾، وقال ابنُ عدي: "سألتُ عبدانَ وقد حَدَّثنا عن سُلَيْمانَ ابنِ أحمدَ الواسِطِي هَذَا بِالْعَجَائِبِ، فَقَالَ: "كَانَ عِنْدَهُمْ ثِقَةٌ. وَسَبَرَ ابْنُ عَدِيَّ حَدِيثَهُ، ذَكَرَ مِنْهَا بَعْضَهَا، وَعَلَّلَهَا، ثُمَّ قَالَ: "وَلَهُ أَحَادِيثُ إِفْرَادَاتٍ غَرَائِبُ يَحْدُثُ بِهَا عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ عِنْدِي مِمَّنْ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ، أَوْ يَشْتَبِيهِ عَلَيْهِ"⁽²⁾. وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "الضُّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ"⁽³⁾، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: "لَيْسَ بِالْمَتِينِ عِنْدَهُمْ"⁽⁴⁾، وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "دِيوانِ الضُّعْفَاءِ"، وَقَالَ: "حَافِظٌ تَكَلَّمُوا فِيهِ"⁽⁵⁾!.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

فوق ضعفه يُغرب، ويسرقُ الحديث، ويروي ما لا يُتابعُ عليه، تركَ عبدُ الرحمنَ حديثه لما اختلط، وأخذَ في المعازفِ، والشُّربِ، وقدَ كتبَ عنه أحمدُ، وابنُ معين، وأبو حاتمٍ قديمًا، وقالَ الأخير: "كَانَ حُلُوءًا". ولعلَّ ابنُ أبي حاتمٍ كانَ مطلعًا على حاله جيدًا، حينَ وصفَ من أمره ما وصفَ، والذي يبدو أنَّ اختلاطه زادَ حديثه ضعفًا على ضعفه.

ثانيًا: "مَجَالِدِ بْنِ سَعِيدِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ، وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ، ذِي مُرَّانٍ. رَوَى عَنْ: قَيْسِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَمِرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي الْوَدَّاعِ، وَوَبْرَةَ. رَوَى عَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَحَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَعَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ، وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَبَحْيِيُّ بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُؤَدَّبِ، وَابْنُهُ إِسْمَاعِيلُ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانَ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: حَدِيثُ مُجَالِدِ عِنْدَ

بُنِ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ، أَخْبَرَنَا عُبَايَةُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ زَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْسٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. وَلَقَدْ عَمِدْتُ فِي الْمَوْضِعِينَ إِلَى ذِكْرِ إِسْنَادَيْهِمَا كَامِلِينَ، كِي أُشِيرَ إِلَى أَنَّ د. عَبْدَ الْمُعْطِيِّ أَمِينَ قَلْعَجِي مُحَقِّقَ "ضَعْفَاءِ الْعَقِيلِيِّ الْكَبِيرِ" (حَاشِيَةٌ 281) غَلَطَ لَمَّا قَالَ: إِنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ رَوَاهُ فِي "الْجِهَادِ" عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ"!

(1) ابن حبان، الثقات (276/8).

(2) ابن عدي، الكامل (295/4)، ترجمة 762.

(3) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (14/2)، ترجمة 1504.

(4) ابن حجر، لسان الميزان (124/4)، ترجمة 3577.

(5) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 170)، ترجمة 1723.

الأحداث: يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة، وحماد بن زيد وهشيم، وهؤلاء القدماء. قال أبو محمد: يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره⁽¹⁾.

ومراد ابن مهدي بقوله إن حديث مجالد عند الأحداث الصغار ليس بشيء؛ لأنهم ربما سمعوا منه بعد تغيره، وقوله ولكن حديث هؤلاء القدماء، فيعني به الذين سمعوا منه قديماً قبل تغيره، وقد فسّر ابن أبي حاتم كلام ابن مهدي بأن مجالداً قد تغير حفظه في آخر عمره.

وقال ابن رجب الحنبلي: "قال أبو عيسى الترمذي: فإذا انفرد مجالد بن سعيد بحديث ولم يُتابع عليه لم يحتج به"⁽²⁾، وقال ابن حجر في "التقريب": "ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، مات سنة أربع وأربعين ومائة"⁽³⁾، وقد ترجمه ابن الكيال في "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة النقات"⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: المرسل في اصطلاح ابن أبي حاتم:

- المرسل لغة:

اسم مفعول من الفعل أرسل، يُرسل، فهو مرسل، والجمع مراسيل⁽⁵⁾. وقد اختلف في حدّ الإرسال في اللغة؛ فقيل: من الإطلاق، وعدم المنع، ومنه قوله -تعالى- ﴿أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيْطَانَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾⁽⁶⁾، وذلك لأن المرسل أطلق الحديث. وقيل: مأخوذاً من قولهم "جاء القوم أرسلالاً" أي: متفرقين، لأن بعض الإسناد منقطع عن بعضه. وقيل: من قولهم "تأقّة مرسال" أي سريعة السير، كأن المرسل للحديث أسرع فحذف بعض إسناده⁽⁷⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (361/8)، 1653.

(2) ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (416/1).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 520)، ترجمة 6478.

(4) ابن الكيال، الكواكب النيرات (ص: 505).

(5) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 1645).

(6) [مريم: 83]. "أنا": كذا بهمة مفتوحة، وقد وقعت في مطبوع "توضيح الأفكار" (284/1) "أنا" بكسر الهمزة.

(7) ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ص: 1645)، الصنعاني، توضيح الأفكار (258/1).

- المرسل اصطلاحًا:

وقال ابن الصّلاح في المرسل: "صورته التي لا خلاف فيها: حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما"⁽¹⁾، سواء أضاف هذا التابعي للنبي صلى الله عليه وسلم - قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أم غير ذلك، صريحاً كان أم كنايةً، ولم يذكر الوسطة التي تلقى عنها الحديث"⁽²⁾.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد": "فأما المرسل، فإن هذا الاسم أوقعه بإجماع على حديث التابعي الكبير"⁽³⁾. وهذا التعريف الذي ذكره ابن الصّلاح وذكر بأنه لا خلاف فيه، ونقل ابن عبد البر الإجماع عليه هو أحد تعريفات المرسل.

وقيل في "المرسل" أيضاً: "ما سقط من سنده رجل واحد، سواء كان المرسل له تابعياً أو من بعده، وهو ظاهر كلام الإمام الشافعي، واختيار الخطيب، والمزي ... وعليه يدل كلام أبي حاتم الرّازي، وابنه عبد الرحمن، وغيرهما من أئمة الحديث عند كلامهم في المراسيل"⁽⁴⁾.

وقال ابن دقيق العيد في "الافتراح": "وقد يطلق بعض القدماء المرسل على ما سقط منه رجل مطلقاً وإن كان في أثنائه. وما سقط منه رجل في أثنائه يُسم بالمنقطع"⁽⁵⁾.

فالمرسل في اصطلاح بعض القدماء إذن ومنهم ابن أبي حاتم، وأبوه هو مطلق الانقطاع في السند، أي كان موضعه بعد التابعي أم قبله، وهو مرادف للمنقطع.

والإمام عبد الرحمن يدرك مواضع الاتصال، والانقطاع بين الرواة، وفي رواياتهم، ويعلمها، فتجده مرة يقول: فلان روى عن فلان مرسلًا، وعن غيره متصلًا، ويقول: فلان سمع من فلان، أو أدركه، أو لم يسمع منه، ولم يدركه. وغير ذلك من مصطلحات إنما تبنى عن

(1) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصّلاح (540/2)، وقد اعترض عليه لتخصيصه المرسل بحديث التابعي الكبير، وكذا لتمثله بعبيد الله بن عدي بن الخيار. وينظر في تعريفات المرسل تفصيلاً، والاعتراضات والردود عليها: حصة بنت عبد العزيز الصّغير، رسالة الحديث المرسل بين القبول والرد (ص: 180)، وما بعدها.

(2) السّخاوي، فتح المغيب (238/1).

(3) ابن عبد البر، التمهيد (19/1).

(4) العلائي، جامع التحصيل (ص: 31).

(5) ابن دقيق العيد، الافتراح في بيان الاصطلاح (ص: 16).

خبرة عميقة، ومعرفة دقيقة، بمواطن الاتصال، والانقطاع. وأذكر هنا بعض أمثلة تُبين مراد ابن أبي حاتم بالمرسل، وموضعه عنده.

المثال الأول: قال في ترجمة: "بلال بن يحيى العبسي. روى عن: حذيفة، روى عنه: سعد ابن أوس، وحبيب بن سليم، وليث بن أبي سليم، وحماد بن عيسى، سمعتُ أبي يقول ذلك ... قال أبو محمد: يروي بلال بن يحيى، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسل، وروى عن: عمر ابن الخطاب -رضي الله تعالى عنه-، ويقول: حدثتني ميمونة مولاة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأخبرني شئير بن سكل، والذي روى عن: حذيفة، وجدته يقول: بلغني عن حذيفة⁽¹⁾"⁽²⁾.

وذكر أبو نُعيم في "جملة الصحابة" بلال بن يحيى، وقال: ذكره الحسن بن سفيان في "الوحدان"، وقال: أراه عندي العبسي الكوفي، وهو صاحب حذيفة، ولا صحبة له⁽³⁾، قال العلاءي: "روى عن: علي، قال المنذري: روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلًا، وروى عن عمر، وهو مشهور بالرواية عن حذيفة، وقيل عنه بلغني عن حذيفة، وفي سماعه من علي نَظَر⁽⁴⁾".

فكأنه ليس بصحابي ويروي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فروايتُه عنه إذن مرسله كما قال ابن أبي حاتم، وقوله: "والذي روى عن: حذيفة، وجدته يقول: بلغني عن حذيفة" فيه إشارة أيضًا إلى الانقطاع بينه وبين حذيفة -رضي الله عنه-.

المثال الثاني: "عبد الرحمن بن سابط الجُمحي، مكي. روى عن عمر -رضي الله عنه-، مرسل، وعن جابر بن عبد الله، متصل"⁽⁵⁾.

(1) "وقال الدورى، عن ابن معين روايته عن حذيفة مُرسلة". ابن حجر، تهذيب التهذيب (505/1)، وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (236/5): "وقد روى عن حذيفة أحاديث مُنعنة، ليس في شيء منها ذكر سماع".

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (396/2)، ترجمة 1548، "وقال يحيى بن معين: بلال بن يحيى الذي يروي عنه سعد ابن أوس، ليس به بأس".

(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (42/3).

(4) العلاءي، جامع التحصيل (ص: 151).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (240/5)، ترجمة 1137، وقال ابن معين، وأبو زُرعة: "عبد الرحمن ابن سابط: مكي ثقة".

وقال ابن حجر في "التهذيب": "عبد الرحمن بن سابط ... تابعي أرسل عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم-، وروى عن عمر، وسعد بن أبي وقاص، والعباس بن عبد المطلب، وعباس بن أبي ربيعة، ومعاذ بن جبل، وأبي ثعلبة الخشني. وقيل لم يدرك واحدا منهم ... وقيل ليحيى بن معين: سمع عبد الرحمن بن سعد بن أبي وقاص؟ قال: لا. قيل: من أبي أمامة؟ قال: لا. قيل من جابر؟ قال: لا، هو مرسل"⁽¹⁾. وقد نقل عن ابن حجر العلاني في "جامع التحصيل"⁽²⁾.

وهنا قد سمى ابن أبي حاتم رواية عبد الرحمن عن عمر إرسالا، وبينهما انقطاع، وقابل الإرسال في روايته عن عمر، بالاتصال في روايته عن جابر.

المثال الثالث: "محمد بن سعد. روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال: "مَنْ يَنْظُرْ مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ⁽³⁾؟"، مرسل، روى عنه محمد بن إسحاق"⁽⁴⁾.

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (180/6).

(2) العلاني، جامع التحصيل (ص: 222).

(3) وروايته أخرجهما ابن المبارك في "الجهاد" (ص: 108-109)، حديث 94، ومن طريقه ويسنده سواء رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (1249/3)، ومن طريق ابن المبارك أيضا رواه الحاكم في "المستدرک" (241/3)، حديث 4973، لكن قال فيه: "عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه"، فزاد فيه: "أبيه!"، وقال الذهبي: "مرسل"، وقال محقق مختصر استدرک الذهبى على مستدرک الحاكم "الدكتور سعد حميد (1787/4): "أما رواية الحاكم فلا شك بأنها خطأ، لأن ما جاء في كتاب المؤلف - أعني ابن المبارك - هو المعتمد، ويؤيده ما في "المعرفة" لأبي نعيم". وينظر كلام الدكتور الحميد على الحديث، وتخرجه تفصيلا في الموضوع ذاته. أما لفظ الحديث فأسوقه من عند الإمام ابن المبارك في "الجهاد": قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ يَنْظُرْ لِي مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ؟" فقال رجل من الأنصار: أنا يا رسول الله. قال: فخرج يطوف في القتلى، حتى وجد سعدا جريحا قد أثبت بأخبر رمق، فقال: يا سعد، إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أمرني أن أنظر له أمن الأحياء أنت أم في الأموات؟ قال: فإني في الأموات، أبلغ رسول الله - صلى الله عليه وسلم- مئي السلام، وقل له: إن سعدا يقول لك جزاك الله عنا خيرا ما جزى نبي عن أمته، وأبلغ قومك عني السلام، وقل لهم: إن سعدا يقول لكم: إنه لا عذر لكم عند الله إن خلص إلى نبيكم، وفيكم عين تطرف". وقد جاء في مطبوع "الجهاد": قل له: أن سعدا، "وقل لهم: أن سعدا"، و"يقول لكم: أنه"، بفتح همزة إن، والصواب بكسرهما بعد القول.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (261/7)، ترجمة 1430.

فَحَكَمَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِرْسَالِ الْحَدِيثِ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي صَعَصَعَةَ تَابِعِيٌّ، وَيَقُولُ فِي حَدِيثِهِ: "عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -"، قَالَ فِي تَرْجُمَتِهِ: "رَوَى عَنْ: أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ"⁽¹⁾. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ": "تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ"⁽²⁾.

المثال الرابع: "سُلَيْمَانُ"⁽³⁾ بِنِ قُرُوحِ الْأَزْدِيِّ، أَبُو وَاصِلٍ. رَوَى عَنْ: أَبِي أَيُّوبَ الْعَتَكِيِّ الْأَزْدِيِّ، وَعَنِ الضَّحَّاكِ مُرْسَلًا.

رَوَى عَنْهُ: أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَفُرَيْشُ بْنُ حَيَّانَ الْعَجَلِيُّ"⁽⁴⁾، وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ": "سُلَيْمَانُ بْنُ قُرُوحٍ، أَبُو وَاصِلٍ. قَالَ: لَقِيتُ أَبَا أَيُّوبَ"⁽⁵⁾، هُوَ الْأَزْدِيُّ، مُرْسَلٌ"⁽⁶⁾، ثُمَّ تَرَجَّمَ بَعْدَهُ وَقَالَ: "سُلَيْمَانُ بْنُ قُرُوحٍ. عَنِ الضَّحَّاكِ، مُرْسَلٌ"⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

وَالشَّاهِدُ أَنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ سَمَّى الْإِنْقِطَاعَ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ قُرُوحِ الْأَزْدِيِّ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْعَتَكِيِّ الْأَزْدِيِّ، وَالضَّحَّاكِ إِرْسَالًا.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (94/5)، ترجمة 430.

(2) النُّوَوِيُّ، تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ (277/1)، ترجمة 317.

(3) كَذَا سَمَّاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ "سُلَيْمَانَ"، وَالْبَخَارِيُّ فِي مَوْضِعٍ، وَالِدَوْلَابِيِّ فِي "الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ" (1118/3)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ" (391/6)، وَمُسْلِمٌ فِي "الْكُنَى وَالْأَسْمَاءُ" (869/2)، تَرْجَمَهُ 3515، وَسَمَّاهُ "سُلَيْمَانَ" بِغَيْرِ يَاءٍ كُلُّ مَنْ: ابْنُ عَدِيٍّ فِي "الْكَامِلِ" (332/4)، تَرْجَمَهُ 774، وَالذَّهَبِيُّ فِي "مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ" (187/2)، تَرْجَمَهُ 3383، وَابْنُ حَجَرَ فِي "لِسَانَ الْمِيزَانِ" (113/4)، تَرْجَمَهُ 3552، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ فِيهِ: "سُلَيْمَانَ" بِالْيَاءِ، يَجْعَلُونَهُ عَنْ "أَبِي أَيُّوبَ الْأَزْدِيِّ"، وَمَنْ سَمَّاهُ: "سُلَيْمَانَ" يَجْعَلُونَهُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-. لَكِنَّ الْبَخَارِيَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "سُلَيْمِ بْنِ قُرُوحٍ، أَبُو وَاصِلٍ. سَمِعَ مِنْهُ فُرَيْشُ بْنُ حَيَّانَ الْعَجَلِيُّ". الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (128/4)، تَرْجَمَهُ 2201.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (135/4)، ترجمة 593.

(5) وَيَنْظُرُ كَلَامُ الشَّيْخِ الْمُعَلِّمِيِّ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" (129-128/4)، حَاشِيَةٌ 6.

(6) الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (30/4)، تَرْجَمَهُ 1866.

(7) كَذَا تَرْجَمَهُ الْبَخَارِيُّ مَرَّتَيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَابْنُ حَبَّانٍ قَدْ فَرَّقَا بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ قُرُوحِ الَّذِي يَرَوِي عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، الْأَزْدِيِّ، وَعَنْ فُرَيْشِ بْنِ حَيَّانَ، وَبَيْنَ الَّذِي يَرَوِي عَنِ الضَّحَّاكِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ حَبَّانٍ، الثَّقَاتِ (391/6)، (274/8).

(8) الْبَخَارِيُّ، التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (31/4)، تَرْجَمَهُ 1867.

فالذي يتحصّل ممّا سبق أنّ المرسل عند ابن أبي حاتم هو مطلق الانقطاع في السند،
أيّ كان موضعه، سواءً ما أضافه التابعي إلى النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، أو ما سقط منه
رجلٌ غير الصحابيِّ، لكن ما هو حكم هذا المرسل عند ابن أبي حاتم؟

أقول: قد اختلفَ في حكم المرسلِ عند أهل الحديث:

فُنسبَ القولُ بتركه وردّه إلى جمهور المحدثين، فقال الإمام مسلم: "والمرسلُ من
الرواياتِ في أصل قولنا، وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"⁽¹⁾، وقال الإمام ابن الصّلاح:
"وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقرّ عليه آراءُ
جماهير حقاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم"⁽²⁾، وهذا المذهب هو الذي يقولُ
به ابن أبي حاتم، وأبوه، وأبو زرعة، وقد صنّف عبد الرحمن كتاباً في "المراسيل" وجاء فيه قوله:
"سمعتُ أبي، وأبا زرعة يقولان: "لا يُحتج بالمراسيل، ولا تقومُ الحجّة إلا بالأسانيد الصّاح
المتصلة، وكذا أقولُ أنا". وقد بوّب في كتابه أيضاً: "باب ما ذُكر في الأسانيد المرسلّة أنّها لا
تثبتُ بها الحجّة"⁽³⁾، فقولُه هذا يدلُّ صراحةً على أنّه يردُّ المرسل ولا يرى به احتجاجاً، ويعلُّ به
المتصل في كتابه.

بل قد نقلَ بعضُ العلماء إجماعاً على ردِّ المرسل، لكن لم يُسلم بهذا الإجماع، بل ونفاه
قبولُ بعضِ المحدثين للمرسل، كأبي داود إذا لم يجد في الباب حديثاً مسنداً، ولم يُعارض
المرسل بأقوى منه⁽⁴⁾، وقد قبله غيرُ أبي داود أيضاً واحتجَّ به، فلم يُطبق المحدثون على القول
بردّه، بل منهم من قبله مطلقاً، ومنهم من خصَّ قبوله بمراسيل التابعين، وهناك من فصل في
القبول والردّ⁽⁵⁾.

(1) مسلم، مقدمة الصّحيح (ص: 27).

(2) ابن الصّلاح، علوم الحديث (ص: 54).

(3) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 3).

(4) أبو داود، رسالته إلى أهل مكّة (ص: 25-26).

(5) ينظر: العلائي، جامع التحصيل (ص: 33)، وما بعدها.

المطلب الرابع: التدليس ومعرفته بالمُدلسين من الرواة:

- التدليس لغة:

"الدَّلسُ: بالتحريك الظُّلْمَةُ، ودَلَسَ في البَيْعِ وفي كُلِّ شَيْءٍ إِذَا لم يُبَيِّنْ عَيْبَهُ، وَهُوَ مِنَ الظُّلْمَةِ. والتَّدْلِيسُ في البَيْعِ: كِثْمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ عن المُشْتَرِي، قَالَ الأَزْهَرِيُّ: وَمِنْ هَذَا أَخَذَ التَّدْلِيسُ في الإِسْنَادِ"⁽¹⁾.

- التدليس اصطلاحًا:

التدليس كما قال ابن الصلاح قسماً:

"أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمع منه، مُوهماً أنه سمعه منه.

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيُسميه أو يُكَيِّه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به، كي لا يُعرف".

وحكمُ القسم الأول: أنه مكروهٌ جداً، ذمّه أكثرُ العلماء. وأمّا الثاني: فأمره أخفّ، وفيه تضييعٌ للمروي عنه، وتوعيرٌ لطريق معرفته على من يطلبُ الوقوفَ على حاله وأهليته"⁽²⁾.

وأوردُ هنا ترجمتين من عند ابن أبي حاتم فيهما بيانه لتدليس اثنين من الرواة:

أولاً: قال في ترجمة: سليمان بن داود الشاذكوني⁽³⁾ المنقري: روى عن عبد الوارث، وحماد ابن زيد، وجعفر بن سليمان. حدثنا عبد الرحمن قال سمعتُ أبي يقولُ ذلك. قال أبو محمد: روى عنه يزيد بن سنان⁽⁴⁾ البصري نزيل مصر، وكنتي عن لقيه لكي لا يُفطنَ به، وأسيد بن عاصم

(1) ابن منظور، لسان العرب (ص: 1408)، الأزهرى، تهذيب اللغة (253/12).

(2) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص: 73-76).

(3) الشاذكوني: "بفتح الشين والذال المعجمتين بينهما الألف، وضم الكاف وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى شاذكونة، قال أبو بكر بن مردويه الحافظ الأصبهاني في "تاريخه": إنما قيل له الشاذكوني لأن أباه كان يتجر إلى اليمن وكان يبيع هذه المضربات الكبار وتسمى "شاذكونة" فنُسب إليها. وهو من بني منقر بن عبيد ابن مقاعس". السمعاني، الأنساب (372/5).

(4) جاءت في "المطبوع": "يزيد بن سان"، والذي يظهر أن الصواب "يزيد بن سنان"، وهو ابن يزيد القرّاز البصري أبو خالد نزيل مصر، ثقة من الحادية عشرة. ينظر: تقريب التهذيب (ص: 601)، ترجمة

الأصبهاني⁽¹⁾ حدَّثنا عبدُ الرحمن، أنا عليُّ بنُ أبي طاهر فيما كتب إليّ، قال نا الأثرمُ قال: سمعتُ أبا عبدِ الله أحمدَ بنَ حنبلٍ وذكرَ الشاذكُوني فقال: هو من نحو عبدِ الله بنِ سلمة الأقطس - يعني أنه يكذب⁽²⁾ -⁽³⁾.

فقوله إنَّ يزيدَ بنَ سنانَ كانَ يروي عن سليمانَ بنِ داود الشاذكُوني فيكُتبي عن لقيه لكي لا يُفطنَ له، هو تدليسُ الشيوخِ عينه⁽⁴⁾. فيزيدُ بنِ سنانَ كُتبي عن لقبِ الشاذكُوني لئلا يُفطنَ إليه، ولا يعرفه أحد، إذُ الشاذكُوني قد ترك⁽⁵⁾، مع أنه كانَ من الحقاظِ الكبار، إلا أنه كانَ يتهمُ بِشربِ النَبِيذِ وبالوضع⁽⁶⁾، حتى قال البخاري: هو أضعفُ عندي من كلِّ ضعيف⁽⁷⁾⁽⁸⁾. فلو صرَّح باسمه، أو لقبه فسيعرف. ثم إنِّي قد بحثتُ في ترجمة يزيد بن سنانَ كيما أجدَ أحدًا وصفه

(1) وقال الإمامُ الذهبيُّ في ترجمته في "تاريخ الإسلام" (829/5)، ترجمة 167: "وعنه: أبو قلابة الرقاشي، وأسيد بن عاصم، ومحمد بن يونس الكديمي، وأبو مسلم الكجّي، وإبراهيم بن محمد بن الحارث، ومحمد بن عليّ الفرّديّ، وإصبهانينون، والحسن بن سُفيان، وأبو يعلى الموصليّ وكانا يدلّسانه، يقولان: سليمان أبو أيوب فقط".!

(2) وقولُ ابنِ أبي حاتم "يعني أنه يكذب"، تفسيرٌ منه لقولِ أحمدَ في الشاذكُوني: هو من نحو عبدِ الله بنِ سلمة الأقطس. والأقطس: متروكُ الحديثِ ذاهبه، كذا وصفه غيرُ واحد، وقال أبو عبدِ الله ابنُ حنبلٍ: "ترك النَّاسُ حديثه، ثم قال: كانَ يجلسُ إلى أزهَرَ السَّمانَ فيحدِّثُ أزهَرَ فيكتبُ على الأرض: كذبَ كذب، وكانَ خبيثَ اللسان، فأنكرَ عليه يحيى وعبدُ الرحمنُ فتركَ حديثه". ابنُ أبي حاتم، الجرح والتعديل (69/5)، 329. وينظر الكلامُ عليه في "الجرح والتعديل" أيضًا.

(3) ابنُ أبي حاتم، الجرح والتعديل (114/4)، 498.

(4) وقال ابنُ الصَّلاح في "علوم الحديث" (ص: 74): "ويختلفُ الحالُ في كراهةِ ذلكَ بحسبِ الغرضِ الحاملِ على تدليسِ الشيوخ، فقد يحملُه على ذلكَ كونُ شيخه الذي غيرَ سمتهُ غيرَ ثقة، أو كونه متأخرَ الوفاةِ قد شاركه في السماعِ منه جماعةٌ دونه، أو كونه أصغرَ سنًا من الراوي عنه، أو كونه كثيرَ الروايةِ عنه فلا يحبُّ الإكثارَ من ذكرِ شخصٍ واحدٍ على صورةٍ واحدة".

(5) وفي "سليمانُ الشاذكُوني": قالَ عليُّ بنُ الحسينِ بنِ الجُنيدِ سمعتُ يحيى بنَ معينٍ يقولُ، وقيل: إنَّ الشاذكُونيَ روى عن حمادَ بنِ زيدٍ - حديثًا ذُكرَ له - فقال: كذابٌ عدُو الله كانَ يضعُ الحديثَ. وقال أبو حاتم: ليسَ بشيءٍ، متروكُ الحديثِ وتركَ حديثه ولم يحدِّثْ عنه". ابنُ أبي حاتم، الجرح والتعديل (115/4). وقال البخاري: "فيه نظر". الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 171)، ترجمة 1742.

(6) ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (55/10).

(7) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(8) ينظر: السَّخاوي، فتح المغيب (280/2).

بتدليسٍ فلم أجد، فلعلَّ ذلكَ كانَ منه نادراً فلذلكَ لم يُذكرَ في المدلسين، وكذا لم أجد -حدِّ
بحثي- من ذكرَ سليمان الشاذكُوني في شيوخِ يزيد بن سنان، ولعلَّ السببَ هو تدليسُه إياه لكيلا
يُعرف، وفيه فطنةُ عبدِ الرَّحمنِ وتنبُّهه لذلك. -واللهُ أعلم-!

ثانياً: قالَ في ترجمة: "أشعث بن عبدِ المَلِك. حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، حدَّثني أبي، ثنا معاويةُ ابن
صالح بن أبي عُبَيْدِ اللهِ الأشعريِّ، قال سمعتُ يحيى يعني ابنَ معين يقول: قال الأنصاريُّ يعني
محمدَ بن عبدِ اللهِ - قال شعبةُ: عامَّةُ تلكَ الدَّقائِقِ (1) - يعني مسائلَ الدَّقائِقِ - التي حدَّثَ بها
يونسُ - يعني ابنَ عُبَيْدِ (2) - عن الحسنِ إنّما كانتَ عن أشعث - يعني ابنَ عبدِ المَلِك. قال أبو
محمد: يعني أنّ يونسَ أخذها من أشعث عن الحسنِ ودلَّسها عن الحسنِ ولم يذكر فيه
الخبر" (3).

وفي قولِ أبي محمدٍ إنّ يونسَ بنَ عُبَيْدٍ أخذَ المسائلَ من أشعث بن عبدِ المَلِك عن
الحسنِ ثمَّ أسقطَ الوساطةَ بينهما وهو أشعثُ بيانٌ لتدليسِ يونسَ تدليسِ إسقاطٍ، أو إسناد، وهو
القسمُ الأولُ الذي عرّفه ابنُ الصّلاح. ويونس بن عُبَيْدٍ ثقةٌ، وثقه ابنُ معين، وأحمدُ، وأبو
حاتم (4). قال أحمدُ بن محمدَ بن حنبلٍ: "أشعثُ بن عبدِ المَلِكِ أحمدُ في الحديثِ من أشعث ابن
سوار... كانَ عالماً بمسائلِ الحسنِ الدَّقاق. ويُقال ما روى يونسُ فقال نُبئتُ عن الحسنِ إنّما
أخذَه عن أشعث بن عبدِ المَلِك" (5). وعدّه ابنُ حجرٍ في المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ المدلسين،
وقال: "من حفاظِ البصرة، ثقةٌ مشهورٌ وصفه النَّسائيُّ بالتدليس، وكذا ذكره السلميُّ عن
الدارقطني" (6).

(1) ومرةً في "الجرح والتعديل" (275/2) قال: "الدَّقاق"، ومثلها في "تاريخ الإسلام" (819/3)، وفي "تهذيب
الكَمال" (280/3) "الرَّقاق".

(2) ترجمه في "الجرح والتعديل" (205/5)، ترجمة 1020 "يونس بن عُبَيْدِ البصريِّ، أبو عبدِ اللهِ. مولى لعبدِ
القيس، العبديِّ. روى عن: الحسنِ، ومحمدَ بن سيرين. روى عنه: الثوريُّ، وشعبةُ، وحمادُ بن زيد، وحمادُ
ابن سلمة، وهيب، وعبدُ الوارث، وعبدُ الأعلى الساميِّ، وابنُ عُلَيَّة".

(3) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (134/1)، ترجمة 8. "ما ذكرَ من علمِ شعبةٍ بناقلةِ الآثارِ وكلامه
فيهم على حروفِ الهجاء". وقد ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ ثانيةً في "الجرح والتعديل" (275/2)، ترجمة 990.

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (205/5).

(5) المرجع السابق (275/2).

(6) ينظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 36).

أما الإمام عبد الرحمن نفسه فإنه كان لا يدلُّس بوجه من الوجوه، ولا لسبب من الأسباب، إذ جاء في كتابه سؤال له: "سألنا أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقلنا: هذا الذي تقول: سئل أبو زرعة، سأله غيرك وأنت تسمعه، أو سأله وأنت لا تسمع؟ فقال: كلما أقول: سئل أبو زرعة. فإني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي فلذلك لا أقول: سألته، وأنا فلا أدلُّس بوجه ولا سبب. أو نحو ما قال والمعنى هذا. والله أعلم" (1).

المطلب الخامس: المنكر في اصطلاح ابن أبي حاتم:

- المنكر لغة:

قال ابن منظور: "المنكر من الأمر خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو ضد المعروف. وكل ما قبَّحه الشرع وحرَّمه وكرهه فهو منكر، والجمع مناكير" (2).

- المنكر اصطلاحاً:

وقد تباين العلماء في تحديد معنى المنكر، فالمتأخرون يجعلون هذا اللفظ للضعيف الذي تكثر منه المخالفة للثقات. بينما يطلقها المتقدمون على من روى ولو حديثاً واحداً منكرًا، ولا يشترط أن تكون رواياته كلها منكراً، وعلى الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء" (3).

ونقل السخاوي عن العراقي أنه قال: "وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي؛ لكونه روى حديثاً واحداً. ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من "الميزان"، قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملةً، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث" (4). قلتُ -أي السخاوي-: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (501/4).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ص: 4539).

(3) ينظر: عماد الدين الرشيد، نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي (ص: 322).

(4) كذا عزى العراقي قول الذهبي هذا لترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري في "الميزان"، ولم أجده في "الميزان" كما قال. وقال صاحب "نظرية نقد الرجال" د. عماد الدين الرشيد: "وما نسبه إلى "الميزان" لم أجده في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري، وقد أشار إلى ذلك الأستاذ أبو غدة في تحقيقه "الرفع والتكميل": 93، والشيخ صلاح محمد عويضة محقق "فتح المغيبي": 401/1، وانظر الميزان: 507/2. فقلتُ: والكلام الذي قاله الذهبي ونقلوه، ولم يوجد في "الميزان" إنما هو بتمامه في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من

المناكير عن الضعفاء. قال الحاكم: قلتُ للدارقطني: سليمان ابن بنتِ شَرَحْبِيل؟ قال: ثقة، قلتُ: ليسَ عنده مناكير؟ قال: يُحدِّثُ بها عن قومٍ ضعفاء، فأما هو فتقة".

قلتُ: وعليه فإنَّ المتقدمين يطلقون القولَ بنكارةِ حديثِ الراوي إذا ما روى ولو حديثاً واحداً منكرًا، وكذا فيما لو روى عن الضعفاء، والمجهولين وإن كان ثقةً في نفسه!.

وقال السخاوي في "فتح المغيِّث": قال ابن دَقِيق العِيد في "شرح الإمام": "قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يُقال فيه: منكر الحديث؛ لأنَّ منكر الحديث وصفٌ في الرجلِ يستحقُّ به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيفَ وقد قال أحمدُ بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي⁽¹⁾: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن انفقَ عليه الشيخان؟"⁽²⁾.

والحديث المنكر عند الإمام أحمد: "هو الفرد الذي لا متابع له، قال الحافظ العسقلاني في "هدى الساري" في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي: "وروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال سمعتُ أبي يقول وذكره، في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير. قلتُ -العسقلاني-: المنكر أطلقه أحمدُ بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك"⁽³⁾.

أما البخاريُّ فإذا وصفَ أحدًا "بمنكر الحديث" فليست تحلُّ الروايةُ عنه، كذا نقلَ ابنُ القَطَّانِ الفاسي⁽⁴⁾.

"تاريخ الإسلام": فقال فيه: "وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أيضًا في كتاب "الضعفاء الكبير": "عبد الله بن معاوية من ولد الزبير ابن العوام بصري بعض أحاديثه مناكير. قلت: العبارتان معناهما واحد؛ لأن من كان بعض أحاديثه منكرة فهو أيضًا منكر الحديث؛ إذ قولنا في الرجل منكر الحديث لا نعني به أن كل ما رواه منكر، فإذا روى الرجلُ جملةً، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث". الذهبي، تاريخ الإسلام (901/4)، ترجمة 192.

(1) ترجمه عبد الرحمن فقال: "محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، يُكنى أبا عبد الله، وقال ابن معين، وأبو حاتم: ثقة". ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (184/7)، ترجمة 1042.

(2) السخاوي، فتح المغيِّث (296/2).

(3) ابن حجر، هدى الساري (ص: 459)، ولا بأس بمراجعة كلامٍ مهمٍّ في مسألة إطلاق لفظ النكارة على الحديث الفرد: عبد الرحمن بن توفيق السلمي، الحديث المنكر عند نقاد الحديث (ص: 28-40، 60).

(4) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (6/1)، ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (264/2).

فَهَذِهِ بَعْضُ إِطْلَاقَاتِ مِصْطَلَحِ "مَنْكِرِ الْحَدِيثِ" عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَالَّذِي يَعْينُنَا هُنَا هُوَ بَيَانُ مَدْلُولِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ عِنْدَ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

وقد وجدتُ حينَ استقرائي كتابَ "الجرح والتعديل" أنَّ عبدَ الرحمنِ قد استخدمَ ألفاظًا تدلُّ على النِّكَارَةِ، فتارةً يقول: روى حديثًا منكرًا، ومرةً: في حديثه إنكار، ومرةً: يدلُّ حديثه على الإنكار، ورابعةً: حديثه منكر، ويبيِّنُ سببَ الإنكارِ كذا، إنَّ كانَ من الراوي نفسه، أو ممَّن روى عنه، وغير ذلك، وأبيَّنه في هذه المقاصدِ بحولِ الله، لأخلصَ إلى مفهومِ مصطلحِ "المنكر" عنده.

المقصد الأول: قوله "رَوَى حَدِيثًا مَنْكِرًا":

ترجمَ ابنُ أبي حاتمٍ قال: "أحمدُ بنُ يحيى بنُ المنذرِ المدينيِّ. روى عن مالك بن أنس حديثًا منكرًا"⁽¹⁾. روى عنه: موسى بن إسحاق الأنصاري، ويحيى بن محمد بن يحيى النيسابوري"⁽²⁾.

والحديثُ المنكرُ الذي رواه هو: حديثُ عبدِ الله بنِ عمرٍ -رضيَ اللهُ عنه- أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - قال: "مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ". فرواه أحمدُ ابنُ يحيى عن مالك، عن نافع، عن ابنِ عمر⁽³⁾، ورواه الأكثرُ الأحفظُ عن مالك، عن خبيبِ ابنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد الخدريِّ -رضيَ اللهُ عنهما-. وأحمدُ بنُ يحيى بنُ المنذرِ هذا قالَ فيه الدارقطنيُّ: "صدوق"⁽⁴⁾.

(1) وقد نسبَ الذهبيُّ في "الميزان" (163/1)، وتبعه ابنُ حجرٍ في "اللسان" (690/1)، ومثلهما ابنُ قطلوبغا في "التقاة" (131/2) القولَ لأبي حاتمٍ!

(2) ابنُ أبي حاتمٍ، الجرح والتعديل (81/2)، ترجمة 186.

(3) رواه الخطيبُ البغداديُّ في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (431/1)، والطحاويُّ في "شرح مشكل الآثار" (7/316)، حديث 2874، وقد نسبهُ "المسعوديُّ"، وقالَ عقبه: "وهذا من حديثِ مالكٍ يقولُ أهلُ العلمِ بالحديثِ: إنَّه لم يُحدِّثْ بهِ عن مالكٍ أحدٌ غيرَ أحمدَ بنِ يحيى هذا، وغيرُ عبدِ اللهِ بنِ نافعِ الصائغِ". وقد حكَمَ أبو زُرعةَ بنكارَةَ حديثَ عبدِ اللهِ بنِ نافعِ الصائغِ أيضًا، وأنَّه لا أصلَ له عن نافعٍ، ولا عن ابنِ عمرٍ -رضيَ اللهُ عنهما-. وينظر: ابنُ أبي حاتمٍ، علل الحديث (301/3).

(4) سوالات الحاكم للدارقطنيِّ (ص: 85)، ونسبُهُ "المارني"، وفي كتابِ ابنِ أبي حاتمٍ "المدينيِّ"، وهو الصواب، كذا نسبَهُ غيرُ واحد.

والتكارة هي رواية الحديث عن نافع عن ابن عمر، بينما الصواب أنه عن حبيب، عن حفص، عن أبي هريرة، وهذا الخطأ أدرك بالمخالفة للنقات، وبمجموع قرائن منها:

- أن أحمد بن يحيى قد سلك فيه الجادة، وتتابع الثقات على روايته على غير الجادة.
- خفة ضبط أحمد بن يحيى مقارنة بمن خالفه من الثقات.
- أن الإسناد الذي روى منه أحمد بن يحيى الحديث من أصح الأسانيد مما يقلل فرصة انفراده بروايته منه⁽¹⁾.

والحديث صحيح من رواية أبي هريرة، وعبد الله بن زيد المازني، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخرجه من حديثهما الشيخان: البخاري⁽²⁾، ومسلم⁽³⁾.

المقصد الثاني: بيان نكارة حديث الراوي لروايته عن المجهولين:

قال في ترجمة: "جَهْضَم بن عبد الله اليمامي⁽⁴⁾". روى عن يحيى بن أبي كثير، وعبد الله بن بدر⁽⁵⁾، ومحمد بن إبراهيم الباهلي، روى عنه الثوري، وابن مهدي، وعمر بن يونس، ومحمد بن سنان العوفي، سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: روى عنه: إبراهيم ابن طهمان، وحاتم بن إسماعيل. حدثنا عبد الرحمن، قال: فرئى على العباس بن محمد الدوري، عن يحيى بن معين، أنه قال: جَهْضَم بن عبد الله اليمامي ثقة إلا أن حديثه منكر، قال أبو

(1) ينظر: السلمي، الحديث المنكر عند نقاد الحديث (388/2).

(2) البخاري، الصحيح، كتب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، (ص: 144)، حديث 1195، 1196.

(3) مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب ما بين المنبر والقبر روضة من رياض الجنة، (ص: 646)، حديث 3258، 3259، 3260.

(4) نسبة إلى اليمامة وقد نزلها، وهي بلد في شبه جزيرة العرب، كانت تدعى جَوْأ، منها خرج الكذاب مسيلمة، وفيها قُتل لما فتحها خالد بن الوليد زمن الصديق أبي بكر رضي الله عنهما. وينظر: البلاذري، فتوح البلدان (ص: 118)، الحموي، معجم البلدان (441/5).

(5) قال في بيان خطأ البخاري في تاريخه (ص: 20)، ترجمة 82. "جَهْضَم بن عبد الله اليمامي: روى عن عبد الله بن زيد، وإنما هو عبد الله بن بدر. سمعت أبي يقول كما قال. "كذا قال، مع أن الذي في "تاريخ البخاري": "عبد الله بن بدر"، لا ابن زيد، ولعله اطلع على نسخة مغايرة! ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (247/2)، ترجمة 2350.

محمّد: يَعْنِي مَا رَوَى عَنِ الْمَجْهُولِينَ، سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: جَهَضْتُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَلَازِمِ (1)، وَهُوَ ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّهُ يَحْدُثُ أحيانًا عَنِ مَجْهُولٍ (2).

وقد فسّر ابنُ أبي حاتم سببَ نكارة حديثه بروايته عن المجهولين، مع كون الراوي في نفسه ثقة، إلا أنّ روايته عن مجهولين جعلت ما يرويه عنهم منكرًا، وقد تقدّم إطلاقهم هذا. ولا بأس بالإتيان بأقول النقاد فيه، وحكمهم عليه، مع روايته المناكير عن المجهولين.

– أقوال النقاد في الراوي:

سأل أبو داود الإمامَ أحمدَ فقال: "رَعَمُوا أَنَّهُ خِرَاسَانِيّ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا، لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، سَكَنَ الْيَمَامَةَ" (3)، وذكره البخاريُّ في "التاريخ الكبير"، وقال: "هربَ من خراسان، زمنَ أبي مُسَلِّمٍ (4)، إلى اليَمَامَةَ" (5)، وذكره ابنُ حبانَ في "الثقات"، وقال: "أصله من خراسان، ثمّ ذكرَ هروبه أيضًا. وقال: "روى عنه أهلُ اليَمَامَةَ" (6)، وترجمه المزيُّ في "تهذيب الكمال" (7)، ونقل قولَ ابنِ معينٍ (8)، والبخاريُّ (9)، وابنِ حبانَ فيه. وقال ابنُ قليح في "الإكمال": "وقال ابنُ خَلْفُون - لَمَّا ذَكَرَهُ فِي "الثقات": "تُكَلِّمُ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْمَجْهُولِينَ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ مَنَاقِيرَ، لَكِنْ هُوَ فِي نَفْسِهِ

(1) مُلَازِمٌ بِن عَمْرٍو بِن عَبْدِ اللَّهِ بِن بَدْرِ الْيَمَامِيّ الْحَنَفِيّ، وَلِقَبُهُ لُزَيْمٌ وَيُقَالُ: لُزِمَ. وَثِقَةٌ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، بَيْنَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ صَدُوقٌ. يَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (435/8)، تَرْجَمَةُ 1989.

(2) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (534/2)، 2219. وَقَعَتْ فِي تَهْذِيبِ الْمَزِيّ، وَابْنِ حَجْرٍ بِالْجَمْعِ "مَجْهُولِينَ"، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أَشْبَهَ.

(3) أَبُو دَاوُدَ، سؤَالَاتِهِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بِنِ حَنْبَلٍ فِي جَرَحِ الرِّوَاةِ وَتَعْدِيلِهِمْ (ص: 356)، سؤَالٌ 553.

(4) أَبُو مُسَلِّمٍ صَاحِبُ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِنِ مُسَلِّمِ بْنِ شَنْفِيرِوزِ الْمَرْوَزِيِّ. خَرَجَ مِنْ مَرَوْ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، وَقَدِيمٌ سَمَرَقَنْدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً. وَكَانَ فَاتِكًا شَجَاعًا، ذَا رَأْيٍ وَعَقْلٍ، وَتَدْبِيرٍ وَحَزْمٍ، وَقَتْلَهُ أَبُو جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ بِالْمَدَائِنِ. يَنْظُرُ: عَمْرُ النَّسْفِيِّ، الْقَنْدُ فِي ذِكْرِ أَخْبَارِ سَمَرَقَنْدَ (ص: 353)، تَرْجَمَةُ 582. وَالبَغْدَادِيّ، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (465/11)، تَرْجَمَةُ 5305.

(5) الْبُخَارِيُّ، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (2/247)، تَرْجَمَةُ 2350.

(6) ابْنُ حَبَّانَ، الثَّقَاتُ (8/167).

(7) الْمَزِيّ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (5/157)، تَرْجَمَةُ 980.

(8) فَقَالَ الْمَزِيّ: "قَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثِقَةٌ، إِلَّا أَنَّ حَدِيثَهُ مُنْكَرٌ، يَعْنِي مَا رَوَى عَنِ الْمَجْهُولِينَ". فَجَعَلَ الْعِبَارَةَ لِابْنِ مَعِينٍ كَلِمًا، وَالصَّوَابُ أَنَّ تَعْلِيْقَ: "يَعْنِي مَا رَوَى عَنِ الْمَجْهُولِينَ". هُوَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ كَمَا هُوَ بَيِّنٌ فِي التَّرْجَمَةِ الَّتِي نَقَلْتُ. وَكَفَعَلَ الْمَزِيّ صَنَعَ ابْنُ حَجْرٍ فِي "تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ" (2/120).

(9) وَقَالَ الْمَزِيّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: كَانَ خِرَاسَانِيًّا، نَزَلَ الْيَمَامَةَ، خَرَجَ أَيَّامَ أَبِي مُسَلِّمٍ، وَأَهْلُ الْيَمَامَةِ رَوَوْا عَنْهُ. فَهَذِهِ رِوَايَةٌ مِنَ الْمَزِيّ بِالمَعْنَى لَمَّا قَالَه الْبُخَارِيُّ، وَالَّذِي فِي "تَارِيخِهِ" هُوَ مَا أَثْبَتَاهُ. السَّابِقُ مِنْ "تَهْذِيبِ الْمَزِيّ".

ثقة"، وخرَجَ الحاكمُ حديثَه في "صحيحه" عن الثوري⁽¹⁾، وقالَ الذهبيُّ: ثقة⁽²⁾، أمَّا ابنُ حجرٍ في "التقريب" فذهبَ أَنه: "صدوقٌ يُكثِرُ عن المجاهيل"⁽³⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

هو ثقةٌ في نفسه، إلا أنَّ في حديثه عن المجهولين نكارة، واجتمع قولُ عبدِ الرحمن، وأبيه، والبقية على ذلك، إلا أنَّ ابنَ حجرٍ قد عدّه صدوقاً.

المقصد الثالث: قوله "يدلُّ حديثه على الإنكار" / "في حديثه إنكار":

أولاً: قوله "يدلُّ حديثه على الإنكار":

1. قال في: "الحسن بن رُشيد: روى عن ابنِ جُريج، وهيب بنِ الوُرد، روى عنه محمودُ ابنُ العباسِ المروزي، شيخُ روى عنه موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي، سمعتُ أبي يقول: هو مجهول. قال أبو محمد: يدلُّ حديثه على الإنكار؛ وذلك أَنه روى عن ابنِ جُريج، عن عطاء، عن ابنِ عباس، أَنه قال: "مَنْ صَبَرَ فِي حَرِّ مَكَّةَ سَاعَةً بَاعَدَ اللَّهُ -عزَّ وجلَّ- مِنْهُ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا، وَمَنْ مَشَى فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، كُلُّ قَدَمٍ يَضَعُهَا تَرَفُّعٌ لَهُ دَرَجَةٌ، وَالْأُخْرَى حَسَنَةٌ"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال أبو حاتم: "مجهول"⁽⁵⁾، وقالَ العُقيليُّ: "في حديثه وهم، ويُحدِّثُ بمناكير"⁽⁶⁾، ثم ساقَ له الحديثَ الذي ذكره عبدُ الرحمن وقالَ فيه: "هذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له"⁽⁷⁾، وذكره ابنُ حبانٍ

(1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (251/3)، 1029.

(2) الذهبي، الكاشف (298/1)، ترجمة 822.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 143)، ترجمة 982.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (14/3)، ترجمة 46.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (14/3)، ترجمة 46.

(6) قوله: "ويُحدِّثُ بمناكير" أثبتتها عنه ابنُ حجرٍ في "اللسان" (45/3)، ترجمة 2272. ولم أجد لها في "الضعفاء" المطبوع، ولعلها زيادةٌ في نسخةٍ أخرى وقعت للحافظ العسقلاني.

(7) العُقيلي، الضعفاء الكبير (225/1)، ترجمة 274. وروى له أيضًا: من طريقِ نصر بن حجاب، عن الحسنِ ابنِ رُشيد، عن ابنِ جُريج، عن عطاء، عن ابنِ عباس، عن النَّبِيِّ -عليه السَّلام- قال: "مَنْ قَطَّرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ". وقالَ: "لا يتابع الحسنُ على هذا". ثم قالَ: "رواه عبدُ الرزاق، عن ابنِ جُريج، عن صالحِ مولى التَّوَّامة، عن أبي هريرة، قال: ولم يُبين فيهِ ابنُ جُريج السماع. قال: وأحسبُ أنَّ حجاج بن محمد رواه، عن ابنِ جُريج، عن إبراهيم بن محمد، عن صالح -يعني بإدخال إبراهيم بن محمد بين ابنِ جُريج، وصالح-. قال: ورواه عبدُ الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن زيد بن خالد، وهذا أولى".

في "الثقات"، وقال: "من أهل مرو"⁽¹⁾، وقال أبو بكر الإسماعيلي: "مجهول"⁽²⁾، وذكره أبو عبد الله الذهبي في "ميزانه"، وقال: "عن ابن جريج، وعنه ثلاثة أنفس. فيه لين"⁽³⁾، بيد أنه لما ذكره في "الديوان" جعله "مجهولاً"⁽⁴⁾. وعن "الميزان" نقل مصنف "اللسان"، لكنّه زاد: "ولم يذكر له ابن أبي حاتم راويًا سوى محمود بن العباس المروزي"⁽⁵⁾، وقال الشيخ الألباني: "منكر الحديث"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

منكر الحديث، لم يخالف فيه عبد الرحمن، وقال أبو حاتم: "مجهول"، ولعله جهله بسبب أنه روى عنه واحد هو محمود بن العباس المروزي - كما ذكر عبد الرحمن -، مع أن غيره ذكر رواية أبي عمّار الحسين بن حريث، ونصر بن حاجب عنه!

2. "ربيع بن حبيب أبو سلمة: روى عن: أبي جعفر محمد بن عليّ، والحسن، وابن سيرين، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وأبي سعيد الرقاشي. روى عنه: يحيى بن سعيد القطان، وأبو داود الطيالسي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وبهز بن أسد، والحجاج بن المنهال، وموسى ابن إسماعيل، سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا عليّ يعني: ابن المديني، قال: سألت يحيى بن سعيد عن الربيع ابن حبيب، فقال: تعرف وتذكر، وقال: بيده، قال عليّ: قلت نحو عمر بن الوليد، قال: هو نحوه"⁽⁷⁾. حدثنا عبد الرحمن، أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال: قال أبي: الربيع ابن حبيب: ما أرى به بأساً. حدثنا عبد الرحمن، قال: ذكره أبي، عن إسحاق بن منصور، عن

(1) ابن حبان، الثقات (170/8).

(2) الجرجاني، تاريخ جرجان (ص: 302).

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (490/1)، ترجمة 1846. والثلاثة الذين رَوَوْا عنه: "محمود بن العباس المروزي - كما ذكر عبد الرحمن -، وأبو عمّار الحسين بن حريث - كما ذكر في "الثقات" ممن لم يقع في الكتب السنة" (355/3)، والثالث نصر بن حاجب - روى العقيلي من طريقه حديثاً عنه، وتقدم ذكره - العقيلي، الضعفاء الكبير (1/ 225)، وكذا قال عن الثالث ابن فطوبغا في "الثقات" ممن لم يقع في الكتب السنة" (356/3)، ترجمة 2772.

(4) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 80)، ترجمة 901.

(5) ابن حجر، لسان الميزان (45/3)، ترجمة 2272.

(6) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ص: 178).

(7) المرجع السابق (ص: 178).

يَحْيَى بن مَعِين، أَنَّهُ قَالَ: الرَّبِيعُ بن حَبِيبٍ: ثِقَةٌ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نا مُحَمَّد بن أَحْمَدَ ابن البراء، قَالَ: قَالَ عَلِي بن المَدِينِي: الرَّبِيعُ بن حَبِيبٍ أَبُو سَلْمَةَ ثِقَةٌ. [سَأَلْتُ أَبِي عن الرَّبِيعِ ابن حَبِيبٍ، فَقَالَ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَأَحَادِيثُهُ عن نَوْفَلِ بن عَبْدِ المَلِكِ، عن أَبِيهِ، عن عَلِيٍّ، عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنَاقِيرَ، وَنَوْفَلٍ مَجْهُولٍ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: اتَّفَقُوا أَحْمَدَ وَيَحْيَى عَلَى تَوْثِيقِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِنْكَارَ حَدِيثِهِ عن نَوْفَلٍ لَيْسَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ مِنْ نَوْفَلِ بن عَبْدِ المَلِكِ]"(1).

أقول: كذا قَالَ ابنُ أَبِي حاتمٍ فِي تَرْجُمَتِهِ، وَقَبْلَ الحَدِيثِ عن إِنْكَارِ الحَدِيثِ الَّذِي عَنَاهُ ابنُ أَبِي حاتمٍ هُنَا، فَقَدْ تَبَيَّنَ بَعْدَ تَحْقِيقٍ، وَتَمْحِصٍ أَنَّهُ قَدْ خَلَطَ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ:

الأول: الرَّبِيعُ بن حَبِيبٍ، أَبُو سَلْمَةَ.

والثاني: الرَّبِيعُ بن حَبِيبِ المَلَّاحِ، أَبُو هِشَامٍ، وَهُوَ الَّذِي تَرْجَمَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ مَبَاشَرَةً بِرَقْمِ (2064)، وَيَحْسُنُ بِي أَنْ أُنْقَلَ كَلَامًا قَالَهُ المَعْلَمِيُّ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى التَّرْجُمَةِ الَّتِي سَقَّيْتُهَا، فَقَالَ(2): "هَذِهِ العِبَارَةُ المَحْجُورَةُ وَقَعْتُ فِي م هُنَا وَكَذَلِكَ حَكَاهُ ابنُ حَجَرَ فِي "تَهْذِيبِ التَهْذِيبِ" عن هَذَا الكِتَابِ(3).

ويعني بالعبارة المحجورة سؤال ابن أبي حاتم لأبيه: [سألتُ أبي عن الرَّبِيعِ بن حَبِيبٍ، فَقَالَ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَأَحَادِيثُهُ عن نَوْفَلِ بن عَبْدِ المَلِكِ، عن أَبِيهِ، عن عَلِيٍّ، عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنَاقِيرَ، وَنَوْفَلٍ مَجْهُولٍ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: اتَّفَقُوا أَحْمَدَ وَيَحْيَى عَلَى تَوْثِيقِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِنْكَارَ حَدِيثِهِ عن نَوْفَلٍ لَيْسَ مِنْهُ، وَأَنَّهُ مِنْ نَوْفَلِ بن عَبْدِ المَلِكِ].

وقولُ المَعْلَمِيِّ وَقَعْتُ فِي (م) هُنَا، يَقْصُدُ بِهِ أَنَّ هَذِهِ العِبَارَةَ جَاءَتْ فِي النُّسخةِ (م) لِكِتَابِ "الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" فِي تَرْجُمَةِ رَبِيعِ بن حَبِيبِ أَبِي سَلْمَةَ، (رَقْمُ 2063) التَّرْجُمَةُ الَّتِي سَقَّيْتُهَا ابْتِدَاءً-. ثُمَّ يَتَابَعُ المَعْلَمِيُّ يَقُولُ: "وَوَقَعْتُ -يعني العِبَارَةُ المَحْجُورَةُ- فِي (ك) آخِرِ التَّرْجُمَةِ الأَثْنِيَةِ -يعني تَرْجُمَةَ رَبِيعِ بن حَبِيبِ أَخُو عَائِذِ بن حَبِيبِ (رَقْمُ 2064). وَهِيَ عِبَارَةٌ مُخْتَلَفَةٌ؛ فَإِنَّ

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (457/3)، 2063.

(2) المرجع السابق (457/3-458)، حاشية (5).

(3) وقال ابن حجر في ترجمة الربيع بن حبيب الحنفي، أبي سلمة البصري: "وقد خلط بعضهم إحدى الترجمتين بالأخرى، والصواب التفريق. قلت: لكن ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة هذا الحنفي أبي سلمة أنه هو الذي يروي عن نوفل بن عبد الملك، وحكي عن أحمد، ويحيى توثيقه، وعن أبيه أنه ليس بقوي. ثم قال: اتفق أحمد، ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه من نوفل لا منه". ابن حجر، تهذيب التهذيب (241/3).

المناكير التي أنكرت على الربيع يرويه عن نوفل، ويرويه عن عبيد الله بن موسى كما في "التهذيب" عن ابن عدي، ولم يذكر المؤلف في ترجمة الربيع بن حبيب أبي سلمة أنه روى عن نوفل، ولا أنه روى عنه عبيد الله بن موسى، وإنما ذكر هذا في الترجمة الآتية ترجمة الربيع بن حبيب الملاح، وهو غير هذا قطعاً؛ فإن كنية هذا أبو سلمة، وكنية الملاح "أبو هشام"، وهذا حنفي، والملاح عبيسي، وهذا بصري، والملاح كوفي، وهكذا لا تصلح هذه العبارة في الترجمة الآتية فإن الملاح لم ينقل المؤلف توثيق أحمد، ولا يحيى له، وحكى غيره عن أحمد أنه قال "حدث عنه عبيد الله بن موسى بمناكير".

والأشبه أن المؤلف كان سأل أباه عن الربيع بن حبيب، فظن أبوه أن السؤال عن الملاح فأجاب به بحسبه فأدرج المؤلف ذلك في هذه الترجمة، ثم بعد ذلك كتب رأيه، ثم كأنه تبين له أو لمن بعده أن جواب أبيه إنما هو في الملاح فحولت العبارة برمتها إلى ترجمة الملاح كما وقع في ك "انتهى كلامه".

ثم لما ترجم ابن أبي حاتم للربيع بن حبيب الملاح، علّق المعلمي قائلاً: "زاد في ك حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن الربيع ... وأنه من نوفل" وهذه العبارة وقعت في م في الترجمة السابقة فراجعها.

فقلت: يريد المعلمي أن يبين خطأ ابن أبي حاتم، وذلك أن العبارة المحجورة نفسها التي وقعت في ترجمة الربيع بن حبيب أبي سلمة، قد وقعت في نسخة في ترجمة الربيع بن حبيب الملاح أيضاً - كما بين قبل قليل -. هذا أولاً.

أما ثانياً: فإن أحدًا قد يظن من ظاهر كلام الشيخ المعلمي التعارض والتناقض، فإنه تارة يقول إن العبارة المحجورة في الترجمة - أي سؤال عبد الرحمن لأبيه عن الربيع بن ملاح، وجوابه له - لا تصلح لأن تكون في ترجمة الربيع بن حبيب أبي سلمة - صاحب ترجمة رقم (2063)، وإنما هي لترجمة الربيع بن حبيب الملاح - صاحب ترجمة رقم (2064) -⁽¹⁾، ويسوق أدلة لذلك، وأن عبد الرحمن سأل أباه عن الربيع بن حبيب أبي سلمة، فانصرف ذهنه لربيع بن حبيب الملاح أبي هشام، فيجيب ابنه برأيه في الملاح، فيظن عبد الرحمن أنه أجابه عن ربيع بن حبيب أبي سلمة، فيلحقها بترجمته.

(1) قال فيها: "ربيع بن حبيب، أخو عائذ بن حبيب. روى عن: نوفل بن عبد الملك، روى عنه: عبيد الله بن موسى. سمعت أبي يقول ذلك. وسمعته يقول: هو منكر الحديث. قلت: يكتب حديثه؟ قال: من شاء كتب هو ضعيف. حدثنا عبد الرحمن، قال سئل أبو زرعة عنه فقال: كان شيعياً".

وثانيةً يقول: إنَّها أيضًا لا تصلحُ لتكونَ في ترجمةِ ربيعِ بنِ حبيبِ المَلَّاحِ أبي هِشامٍ - صاحبِ ترجمةِ رقمِ 2064، معَ أنَّه قالَ إنها في إحدى النسخِ وجدتْ ملحقةً بترجمته، وحجَّته في عدمِ صحَّةِ إلحاقها بترجمةِ المَلَّاحِ أنَّ عبدَ الرحمنِ لم ينقلِ توثيقَ أحمدَ، ولا يحيى له - للمَلَّاحِ-، وحكى غيرهُ عن أحمدَ أنَّه قالَ: "حدَّثَ عنه عبيدُ اللهِ بنِ موسى بِمناكيرٍ". وعليه فالظاهرُ من كلامه أنَّه يرى عدمَ إلحاقها بأيِّ من الترجمتين، وكلامُ الشيخِ وجيهٌ، ولكن: أسوقُ العبارةَ المتنازعَ عليها مجددًا، ثمَّ أذكرُ ما توصلتُ إليه:

قالَ عبدُ الرَّحمنِ: [سألتُ أبي عن الرِّبيعِ بنِ حبيبٍ، فقالَ: ليسَ بِقويٍّ، وأحاديثُهُ عن نَوْقِلِ بنِ عبدِ المَلِكِ، عن أبيه، عن عليٍّ، عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مناكيرٌ، ونَوْقِلِ مَجْهولٌ. قالَ أبو محمَّدَ: اتفاقُ أحمدَ ويحيى على توثيقه يدلُّ على أنَّ إنكارَ حديثه عن نَوْقِلِ ليسَ منه، وأنَّه من نَوْقِلِ بنِ عبدِ المَلِكِ].

فأمَّا جوابُ أبي حاتمٍ بقوله: "ليسَ بِقويٍّ، وأحاديثُهُ عن نَوْقِلِ بنِ عبدِ المَلِكِ، عن أبيه، عن عليٍّ، عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مناكيرٌ، ونَوْقِلِ مَجْهولٌ". فهو من المفترضِ أنَّ يكونَ ردًّا على سؤالٍ عن الرِّبيعِ بنِ حبيبِ المَلَّاحِ!!

وأما قولُ أبي محمَّدَ بتوثيقِ أحمدَ، ويحيى فهو للرِّبيعِ بنِ حبيبِ أبي سلمةَ فعلاً. فقد قالَ ابنُ أبي حاتمٍ في ترجمته: "أنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ فيما كتبَ إليَّ قالَ: قالَ أبي: الرِّبيعُ بنُ حبيبٍ: ما أرى به بأسًا. حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ قالَ ذكره أبي عن إسحاقَ بنِ منصورٍ، عن يحيى بنِ معينٍ أنَّه قالَ: الرِّبيعُ بنُ حبيبٍ ثِقَّةٌ.

ولا أدري كيفَ كانَ هذا الخلطُ العجيبُ. ! وعليه فإنَّ إلحاقَ العبارةِ كاملةً بإحدى الترجمتين ليسَ بصوابٍ، ولا مستقيمٍ، إذ كما بيَّنتُ فإنَّ جزءًا منها عن الرِّبيعِ بنِ حبيبِ أبي سلمةَ، والجزءُ الثاني عن الرِّبيعِ بنِ حبيبِ أبي هِشامِ المَلَّاحِ، ولكن: قد يصحُّ إلحاقُ قولِ عبدِ الرَّحمنِ: "إنَّ إنكارَ حديثه عن نَوْقِلِ ليسَ منه، وأنَّه من نَوْقِلِ بنِ عبدِ المَلِكِ" بترجمةِ المَلَّاحِ أبي هِشامٍ، فيكونُ الحكمُ بنكارةِ حديثه لأجلِ نَوْقِلِ بنِ عبدِ المَلِكِ، لا لأجلِهِ هو. واللهُ تعالى أعلم. -! وقد خلطَ بعضُ من ترجمهما بينهما، وفرَّقَ آخرونَ فَمَمَّنَ فرَّقَ بينهما: ابنُ معينٍ⁽¹⁾،

(1) ففي ترجمةِ الرِّبيعِ بنِ حبيبِ أبي سلمةَ قالَ: "ثِقَّةٌ"، كما في الترجمةِ التي قدَّمْتُها من عندِ ابنِ أبي حاتمٍ، وكذا قالَ الدُّوريُّ: "سَمِعْتُ يحيى بنَ معينٍ، يقولُ: الرِّبيعُ بنُ حبيبٍ بَصْرِيٌّ، وهو ثِقَّةٌ". وترجمَ لأبي هِشامٍ فقالَ الدُّوريُّ: "سَمِعْتُ يحيى بنَ معينٍ، يقولُ: الرِّبيعُ بنُ حبيبٍ، كُوفِيٌّ، وهو أخو عَائِذِ بنِ حبيبٍ، وهما ثقتان، ويقالُ لهما: بنو المَلَّاحِ". ينظر: محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (1/224)، 1710،

وَأَحْمَدُ⁽¹⁾، وَالذَّارِقُطْنِيُّ⁽²⁾، وَالْمِزِيُّ فِي "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ"⁽³⁾⁽⁴⁾، وَابْنُ حَجَرَ فِي "التَّقْرِيبِ"⁽⁵⁾.

وَأَسْوَقُ أَقْوَالَ النِّقَادِ، بِالنِّسْبَةِ لِنِكَارَةِ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ الْمَلَّاحِ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ فِي نَوْفَلٍ: "مُسْتَوْرٌ مِنَ السَّادِسَةِ، وَلَهُ رِوَايَةٌ مَرْسَلَةٌ. ق" ⁽⁶⁾.

قال ابن مَعِينٍ: "كَانَ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ هَذَا يُقَالُ لَهُ: رَبِيعُ بْنُ الْمَلَّاحِ، هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَنَوْفَلٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فِي ذَوَاتِ الدَّرِّ"⁽⁷⁾، وَسَاقَ ابْنُ عَدِيٍّ لِلرَّبِيعِ الْمَلَّاحِ أَحَادِيثَ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ

(1) فَقَالَ أَحْمَدُ فِي "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ أَبِي سَلَمَةَ: "مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا". وَتَرْجَمَ لِلْمَلَّاحِ أَبِي هِشَامٍ، وَقَالَ: حَدَّثَ عَنْهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَحَادِيثَ مُنَاكِيرًا. أَحْمَدُ، الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ (361/2)، 2602.

(2) فَقَالَ الذَّارِقُطْنِيُّ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ أَبِي سَلَمَةَ، فِي "الضَّعْفَاءِ وَالمُتْرَوِكِينَ" (ص: 208)، 218: "بَصْرِيٌّ مُقْلٌ، يَرَوِي عَنِ البَصْرِيِّينَ، لَا يُتْرَكُ". وَقَالَ عَنْ الْمَلَّاحِ أَبِي هِشَامٍ (ص: 207)، 217: "كُوفِيٌّ، عَنْ نَوْفَلِ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ".

(3) وَقَالَ المِزِيُّ، "تَهْذِيبِ الْكَمَالِ" (67/9)، تَرْجَمَهُ 1856، 1857: "الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ الْمَلَّاحِ العَبْسِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو هِشَامِ الكُوفِيِّ الأَحْوَلِ، وَهُوَ أَخُو عَائِذِ بْنِ حَبِيبِ رَوَى عَنْ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ". وَتَرْجَمَ لِالأَخْرِ فَقَالَ: "الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ الحَنْفِيِّ، ثَقَّةٌ، وَثِقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَبِحَبِيبِ بْنِ مَعِينٍ، وَعَلِيٍّ بْنِ المَدِينِيِّ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ. ذَكَرَنَاهُ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ خَلَطَ بَعْضُهُمْ إِحْدَى هَاتَيْنِ التَّرْجَمَتَيْنِ بِالأَخْرَى، وَالصَّوَابُ التَّفْرِيقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

(4) أَمَّا مُعْطَايُ فِي "إِكْمَالِ التَّهْذِيبِ" (331/4)، فَعَقَّدَ التَّرْجَمَةَ لِلرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الْمَلَّاحِ العَبْسِيِّ، ثُمَّ نَقَلَ فِيهَا كَلَامًا مِنَ "الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" فِي تَرْجَمَةِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ أَبِي سَلَمَةَ، دُونَ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى شَيْءٍ.

(5) فَقَالَ ابْنُ حَجَرَ، فِي "تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ" (ص: 206)، 1885، 1886: "الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ الْمَلَّاحِ الكُوفِيُّ العَبْسِيُّ ... صَدُوقٌ ضَعْفٌ بِسَبَبِ رِوَايَتِهِ عَنْ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ. وَقَالَ: الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبِ الحَنْفِيِّ، أَبُو سَلَمَةَ البَصْرِيُّ. ثَقَّةٌ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي قَبْلَهُ. تَمْيِيزٌ".

(6) ابْنُ حَجَرَ، تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (ص: 567)، 7215.

(7) مُحَمَّدُ عَثْمَانُ، مَوْسُوعَةُ تَارِيخِ ابْنِ مَعِينٍ (308/2)، 353. وَالحَدِيثُ مِنْ طَرِيقِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبِ، عَنْ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي "السُّنَنِ"، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ السُّومِ (ص: 379)، حَدِيثٌ 2206. وَأَبُو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ فِي "المُسْنَدِ" (411/1)، حَدِيثٌ 541، وَالحَاكِمُ فِي "المُسْتَدْرَكِ" (362/4)، حَدِيثٌ 7658، وَالمَقْدِسِيُّ فِي "الأَحَادِيثِ المَخْتَارَةِ" (278/2)، حَدِيثٌ 658. وَلَفْظُهُ: "تَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ السُّومِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعَنْ ذَبْحِ ذَوَاتِ الدَّرِّ". وَإِسْنَادُ الحَدِيثِ بَيْنَ ضَعْفِهِ. وَقَوْلُهُ: "تَهَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ السُّومِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ". قَالَ المُنَاوِيُّ فِي "فِيضِ القَدِيرِ" (315/6): "أَيُّ سَوْمٍ السَّلْعَةِ، لِكُونِهِ وَقْتُ ذِكْرِ وَشُغْلٍ بِالعِبَادَةِ، أَوْ عَنِ الرِّعْيِ، وَيُقَوِّيه قَوْلُهُ: "وَعَنْ ذَبْحِ ذَوَاتِ الدَّرِّ"، أَيُّ ذَوَاتِ اللَّبَنِ، وَهُوَ مُصَدَّرُ دَرِّ اللَّبَنِ إِذَا جَرَى".

مُوسَى، عن الرِّبِيعِ بنِ حَبِيبٍ، عن نُوْفَلِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ، قال: "وهذه الأحاديثُ مع غيرها يرويهَا عن الرِّبِيعِ بنِ حَبِيبٍ عبيدُ الله بنِ موسى وأليستُ بِالمَحْفُوظَةِ، ولا تُروى إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ"⁽¹⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ولعمري إنَّ حديثَ الرِّبِيعِ بنِ حَبِيبٍ، عن نُوْفَلِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ حديثٌ مُنْكَرٌ، لكنَّ الحَمَلَ فِيهِ عِنْدِي عَلَى نُوْفَلِ لا عَلَى الرِّبِيعِ، والرِّبِيعُ ثِقَةٌ"⁽²⁾.

ثانِيًا: قوله "في حديثه إنكار":

قالها في: "عباءة"⁽³⁾ بن كُليب: قَدِمَ الرِّيِّ، وكتبَ عنه الرَّزِيُّونَ، وروى عنه: إِسْحَاقُ ابنِ مُوسَى الخَطْمِيِّ، ومحمدُ بنِ آدمَ بنِ سُلَيْمَانَ المِصْبِيِّ، والحسنُ بنِ عَلِيِّ بنِ عَفَّانَ، سمعتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. وسألته عنه؟ فقال: صَدُوقٌ. قال أبو محمَّد: روى عن إِسْمَاعِيلَ بنِ إِبراهيمَ، عن الحَسَنِ، ومُباركِ بنِ فَصَّالَةَ، وداوَدَ الطَّائِيَّ، وفي حديثه إنكارٌ، أخرجَهُ البخاريُّ في "كتابِ الضُّعْفَاءِ"، فسمعتُ أَبِي، يَقُولُ: يُحَوَّلُ مِنْ هُنَاكَ"⁽⁴⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه العُقَيْلِيُّ في "الضُّعْفَاءِ"، فقال: "عباءةُ بنُ كُليبِ اللَّيْثِيِّ. عن جُوَيْرِيَةَ بنِ أَسْمَاءَ، ولا يُتَابَعُ عَلَيْهِ". وساقَ الحديثَ⁽⁵⁾، وفي "كاشفِ الذهبِي": قال أبو حاتم: "صَدُوقٌ في حديثه

(1) ابن عدي، الكامل (43/4).

(2) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (332/4)، ترجمة 1536. وقال أبو أحمد الحاكم أيضًا: "لم يذكر محمدُ بنِ إِسْمَاعِيلَ يعني البخاريَّ رِبِيعَ بنِ حَبِيبِ بنِ المَلَّاحِ في تاريخه بل قال: رِبِيعَ بنِ حَبِيبِ. روى عن نُوْفَلِ ابنِ عَبْدِ المَلِكِ، منكرُ الحديثِ". ابن حجر، تهذيب التهذيب (241/3).

(3) "عباءة: بتخفيفِ الموحدةِ وبعدَ الألفِ همزة". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 289)، ترجمة 3120.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (186/4)، 252. وقولُ عبدِ الرَّحْمَنِ: "أخرجَهُ البخاريُّ في كتابِ الضُّعْفَاءِ، فسمعتُ أَبِي، يَقُولُ: يُحَوَّلُ مِنْ هُنَاكَ". هذا من تعقباتِ أَبِي حاتمَ، وابنه على الإمامِ البخاريِّ، وكثيرًا ما يردُّ مثلُ هذا في "الجرح والتعديل"، فيجعلُ البخاريَّ اسمًا في الضُّعْفَاءِ، فيتعقبه أبو حاتمَ، أو ابنه يقولان: "يُحَوَّلُ". ولم أجدَ اسمَ عَبَاءَةَ ابنِ كُليبِ في "الضُّعْفَاءِ الصَّغِيرِ" للبخاريِّ.

(5) العقيلي، الضعفاء الكبير (417/3)، 1458. وقال العقيليُّ: "حدثنا محمدُ بنِ الحسنِ بنِ العباسِ ابنِ عيسى الهاشميُّ قال: حدثنا أبو كُريبَ، حدثنا عَبَاءَةُ بنُ كُليبِ قال: حدثنا جُوَيْرِيَةُ بنِ أَسْمَاءَ، عن نافعِ، عن ابنِ عمرَ: "أَنَّ رَجُلًا، أتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال: يا رسولَ اللهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وُلِدَتْ غُلَامًا على فراشي أسودَ، وإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَمْ يَكُنْ فِيْنَا أَسْوَدٌ قَطُّ، فقال: "أَلَيْكَ إِيل؟". قال: نعم، قال: "فهلُ فيها أورق؟"، قال: نعم، قال: "فَأَتَى كَانُ ذَلِكَ كَذَلِكَ؟" قال: عَلَهُ أَنْ يَكُونَ عِرْقًا نَزَعَهُ، قال: "فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقًا". ثم قال: "هذا يروى عن الزُّهريِّ، عن سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عن أَبِي هريرةَ، عن النَّبِيِّ نحو هذا". وفي "علل الدارقطني" (76/13)، مسألة 2965

=

إنكار⁽¹⁾، وفي "ديوان ضعفائه": "عباءة بن كليب، عن⁽²⁾ جويرية بن أسماء: تفرّد بحديثه عبد الله بن أحمد الحمصي عن ابن جريج: حديثه منكر"⁽³⁾. وفي "ميزانه": "عن جويرية بن أسماء، صدوق له ما يُنكر، وغيره أوثق منه"⁽⁴⁾. وفي "تاريخه": "قال أبو حاتم: صدوق. وليّنه غيره"⁽⁵⁾، وقال مصنف "تقريب التهذيب": "عباءة بتخفيف الموحدة وبعد الألف همزة بن كليب الليثي أبو غسان الكوفي. صدوق له أوهام من العاشرة"⁽⁶⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

صدوق في حديثه نكارة، وتفرّد بحديث جويرية بن أسماء. وافق عبد الرحمن القائلين بنكارة حديثه، ووافقهم أبوه على كونه "صدوقاً". وعليه فيحول من ضعفاء البخاري كما قال أبو حاتم.

المقصد الرابع: قوله "حديث منكر شبه الموضوع":

قال: "سالم بن عبد الله الكلابي. روى عن: أبي عبد الله القرشي، عن ابن عمر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "خضاب الصفرة للمؤمن، وخضاب الحمرة للمسلم، وخضاب السواد للكافر". وهو حديث منكر شبه الموضوع، وأحسبه من أبي عبد الله القرشي الذي لم يُسمَّ⁽⁷⁾. روى عنه: إسماعيل بن عياش⁽⁸⁾.

"سئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، فقال: يرويه جويرية بن أسماء، واختلف عنه؛ فرواه عباءة بن كليب، عن جويرية بن أسماء، عن نافع، عن ابن عمر. وليس هذا من حديث نافع. ورواه عبد الله بن محمد ابن أسماء، عن جويرية، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وهو الصواب". وفي مطبوع العلي "عبادة"، وهو تصحيف. وقد أخرجه البخاري، في كتاب الطلاق، باب إذا عرّض بنفي الولد. (ص: 658)، حديث 5305. ومسلم في كتاب اللعان، (ص: 726)، حديث 3657. كلاهما رويهما من الطريق التي أشار إليها العقيلي، وقال بصحتها الدارقطني سؤاء، وألفاظهما متقاربة.

(1) الذهبي، الكاشف (537/1)، ترجمة 2616. والذي يبدو أنّ الذهبي قد جمع بين قول أبي حاتم "صدوق"، وقول ابنه "في حديثه إنكار!".

(2) وقع تصحيف في "المطبوع" فجاء فيه: "عباءة بن كليب بن جويرية بن أسماء".

(3) الذهبي، ديوان الضعفاء (ص: 210)، ترجمة 2109.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (387/2)، ترجمة 4187.

(5) الذهبي، تاريخ الإسلام (96/5)، ترجمة 202.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 289)، ترجمة 3120.

(7) إلى هنا نقله مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (191/5)، ترجمة 1816. ولم ينسب الكلام لقائله!.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (185/4)، 802.

- تخريج الحديث، والكلام عليه:

والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير"⁽¹⁾، والحاكم في "المستدرک"⁽²⁾ من طريق سالم ابن عبد الله الكلاعي⁽³⁾، عن أبي عبد الله القرشي، قال: دخل عبد الله بن عمر على عبد الله ابن عمرو، وقد سَوَّدَ لحيته، فقال عبد الله بن عمر: السَّلامُ عليك أَيُّهَا الشُّوبِبُ، فقال له ابنُ عمرو: أَمَا تَعْرِفَنِي يَا أبا عبد الرَّحْمَنِ؟. قَالَ: بلى أَعْرَفُكَ شَيْخًا، فَأَنْتَ الْيَوْمَ شَابٌّ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: "الصُّفْرَةُ خِضَابُ الْمُؤْمِنِ، وَالْحُمْرَةُ خِضَابُ الْمُسْلِمِ، وَالسَّوَادُ خِضَابُ الْكَافِرِ". ولفظ الحديث هذا من عند الحاكم، وعلق الذهبي قائلًا: "خبرٌ مُنْكَرٌ، وفيه أبو عبد الله القرشي وهو نكرة"⁽⁴⁾.

وقال الذهبي في "الميزان": "سالم بن عبد الله الكلابي. عن بعض التابعين، فذكر خبرًا باطلًا في الخضاب"⁽⁵⁾.

(1) الطبراني، المعجم الكبير (322/13)، حديث 14119.

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين (647/3)، حديث 6317.

(3) هكذا جاءت في المطبوع من "المعجم الكبير"، و"المستدرک": "الكلاعي"، والصواب كما عند ابن أبي حاتم "الكلابي".

(4) كذا نقل ابن الملقن قول الذهبي في "مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم": (210/5)، حديث 762، والذي في "تلخيص المستدرک" للذهبي: قال: "حديثٌ منكرٌ، والقرشي نكره ابنُ عيينة"، وهذا من تصحيف الطباعة؛ إذ "ابنُ عيينة" هنا بدايةً لسندٍ جديدٍ في "التلخيص"، فيظنه البعض بقية كلام الذهبي على الحديث. وينظر: ابن الملقن، مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، بتحقيق الشيخين: عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد (210/5)، حديث 762. وقد وقع في هذا اللبس في كلام الذهبي الشيخ مقبل الوداعي في "المستدرک على الصحيحين، وبذيله تتبع أوام الحاكم التي سكت عليها الذهبي" (647/3)، حديث 6317

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (111/2)، 3052. ويدلُّ كلامُ الذهبي على أنَّ الذنب في هذا الحديث لسالم بن عبد الله الكلابي. لكنَّ تعقبه الحافظُ العسقلاني في "اللسان" (9/4)، ترجمة 3336، إذ نقل كلامَ الذهبي، ثمَّ قال: "وهو الجزري أبو المهاجر، مولى بني كلاب. أخرج له (ق)، وهو ثقة. فلعلَّ الآفة من غيره؛ فقد قال أبو حاتم: روى عن أبي عبد الله القرشي، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- مرفوعًا: "خضابُ الصُّفْرَةِ للمؤمن، وخضابُ السَّوَادِ للكافر". قال أبو حاتم: "وهو حديثٌ منكرٌ شبه الموضوع، وأحسبه من أبي عبد الله القرشي الذي لم يُسمَّ، روى عنه إسماعيل بن عيَّاش". هذا آخرُ كلامِ أبي حاتم. وقد أوضح أنَّ الذنب لغير سالم، ولكنَّ هذا آفةُ الإجحاف في الاختصار أن يُضَعَّفَ المؤلفُ الثقة وهو لا يدرى، وأن يجعل الواحد اثنين. انتهى كلامُ ابن حجر.

=

وفي "المغني" قال: "سالم بن عبد الله الكلابي، عن التابعين. فذكر حديثاً موضوعاً في الخضاب"⁽¹⁾. وقال الهيثمي في "المجمع" عن الحديث: "رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه"⁽²⁾. وقد حكم الألباني في "ضعيف الجامع الصغير": بوضع الحديث⁽³⁾. وقال أبو إسحاق الحويني ببطلانه⁽⁴⁾.

وتعقب ابن حجر - في أن الذنب لغير سالم - مبناه على كلام ابن أبي حاتم المتقدم في الترجمة - وليس كلام أبو حاتم كما قال ابن حجر، وتبعه أبو إسحاق الحويني فجعل قول عبد الرحمن الذي نقله في الترجمة لأبي حاتم، وليس كذلك! وقد قال الشيخ الحويني نحو كلام ابن حجر على الذهبي. وينظر: الحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (ص: 63)، حديث 123.

قلت: وقد جعل ابن حجر في "لسان الميزان" سالم بن عبد الله الكلابي هذا هو سالم أبو المهاجر - كما تقدم في كلامه -. بينما عقد ابن أبي حاتم لهما ترجمتين، فترجم لسالم أبي المهاجر فقال: "سالم بن عبد الله أبو المهاجر الرقي". روى عن: مكحول، وعطاء الخراساني، وميمون بن مهران. روى عنه: جعفر بن بُرقان، وعلي بن ثابت، ومعمّر بن سليمان، وخالد بن حيان. سمعت أبي يقول ذلك. حدثنا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عن سالم بن عبد الله الذي يروي عن ميمون بن مهران، روى عنه إسماعيل بن عياش، فقال: هو سالم أبو المهاجر الرقي، لا بأس به". ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/185)، ترجمة 800. وكذلك ترجم مغطاي لكل منهما (190/5-191) ترجمة 1812، 1816، وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: 227)، ترجمة 2179: "سالم ابن عبد الله الجزري، أبو المهاجر ويقال ابن أبي المهاجر، مولى بني كلاب. ثقة من السابعة، مات سنة إحدى وستين ق". وفي "التهذيب" (3/440) قال: "سالم بن عبد الله الجزري، أبو المهاجر الرقي، وهو سالم بن أبي المهاجر، مولى بني كلاب".

(1) الذهبي، المغني في الضعفاء (1/363)، 2302. وقال د. نور الدين عتر في حاشية ترجمته: "الجزري، أبو المهاجر، مولى بن كلاب، ثقة، من السابعة، مات سنة إحدى وستين ق". والذنب في الحديث لغير سالم، لكن المصنف أجحف فيه. انظر اللسان".

(2) الهيثمي، مجمع الزوائد (5/163).

(3) الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: 519)، حديث 3553.

(4) ينظر: الحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (ص: 63)، حديث 123. وقد فصل الشيخ الكلام على الحديث وتخرجه فليُنظر.

المقصد الخامس: قوله في الراوي: "رَوَى أَحَادِيثَ مَنكَرَاتٍ تَدُلُّ عَلَى تَوْهِينِ أَمْرِهِ":

قَالَهَا فِي: "أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمَكِّيِّ السَّوَّاقِ"⁽¹⁾، رَوَى عَنْ: الْمُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَنُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ. رَوَى عَنْهُ: الْحَسَنُ بْنُ اللَّيْثِ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رَوَى عَنِ الْمُؤَمَّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ أَحَادِيثَ مَنكَرَاتٍ فِي الْفِتَنِ تَدُلُّ عَلَى تَوْهِينِ أَمْرِهِ"⁽²⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

سَأَلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْهُ فَقَالَ: "هُوَ صَدُوقٌ، وَلَكِنْ يُحَدِّثُ عَنِ الْمَجْهُولِينَ، وَيُحَدِّثُ عَنِ الضَّعْفَاءِ"⁽³⁾، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ فِي "غَرَائِبِ مَالِكٍ" مِنْ طَرِيقِهِ حَدِيثًا، وَضَعَفَهُ. ثُمَّ رَوَى آخَرَ بِإِسْنَادِهِ وَقَالَ فِيهِ: "ضَعِيفٌ"⁽⁴⁾.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ كَذَلِكَ فِي "الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ"، وَأَتَى بِكَلَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الَّذِي تَقَدَّمَ⁽⁵⁾، وَأَوْرَدَهُ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمَغْنِيِّ فِي الضَّعْفَاءِ"، وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ⁽⁶⁾، وَكَذَلِكَ فَعَلَ فِي "تَارِيخِ الْإِسْلَامِ"⁽⁷⁾، غَيْرَ أَنَّهُ فِي "دِيَوَانِ الضَّعْفَاءِ" تَرَجَمَهُ

(1) السَّوَّاقُ: "بِفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ، وَفِي آخِرِهَا الْقَافُ، هَذِهِ النَّسْبَةُ إِلَى بَيْعِ السَّوِيقِ". السَّمْعَانِيُّ، الْأَنْسَابُ (3/329).

(2) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (2/56)، تَرْجَمَهُ 74.

(3) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، نَفْسُ الصَّفْحَةِ.

(4) يَنْظُرُ: ابْنُ حَجْرٍ، لِسَانُ الْمِيزَانِ (6/157-158). فِي تَرْجَمَةِ عَمَرَ بْنِ يَحْيَى رَقْمَ (5711). أَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي ضَعَفَهُ فِيهَا، فَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحِ الْمَكِّيِّ، عَنِ مَعَاذِ ابْنِ أَحْيَى يَاسِينَ الْمَكِّيِّ، عَنِ عَمَرَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَفَعَهُ: "الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ". وَبِهِ: "الْحَمَى حِطُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ". وَبِهِ: "صِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ". وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "هَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَا تَصْحُحُ عَنِ مَالِكٍ، وَمَنْ دَوَّنَهُ فِيهَا ضَعِيفٌ. وَأَخْرَجَ أَيْضًا بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ عَنِ مَالِكِ عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: "عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْخَيْلَ ذَاتَ يَوْمٍ وَعِنْدَهُ عُيَيْنَةٌ بِنُ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ فَقَالَ: يَا عُيَيْنَةُ كَيْفَ بَصْرُكَ بِالْخَيْلِ؟ ... الْحَدِيثُ. وَقَالَ: هَذَا مَنكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ضَعِيفٌ وَمَنْ فَوْقَهُ.

(5) ابْنُ الْجَوْزِيِّ، كِتَابُ الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ (1/73)، تَرْجَمَهُ 189.

(6) الذَّهَبِيُّ، الْمَغْنِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ (1/81)، تَرْجَمَهُ 311.

(7) الذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (5/1004)، تَرْجَمَهُ 24. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ: "يُقَالُ لَهُ الشُّمُومِيُّ". فَقُلْتُ: لَكِنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَرَجَمَهَا قَدْ غَايَرَ بَيْنَهُمَا وَفَرَّقَ، مِنْهُمْ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي "الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ" (1/72)، تَرْجَمَهُ 187، وَالذَّهَبِيُّ فِي "دِيَوَانِ الضَّعْفَاءِ" (ص: 5)، تَرْجَمَهُ 48. وَابْنُ حَجْرٍ فِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (1/484)، تَرْجَمَهُ 548، وَفِي "تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ" (1/42).

وأضاف: "ليس بشيء" (1).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ضعيفٌ، وهنَّه ابنُ أبي حاتمٍ لأتته روى أحاديثَ منكراتٍ في الفتنِ تدلُّ على توهينِ أمره، ولعلَّ نكارةَ حديثه أيضًا جاءت من روايته عن الضعفاء والمجهولين كما قال أبو زرعة، وقد ضعَّفه الدارقطنيُّ، وابنُ الجوزيُّ، والذهبيُّ، ولم يؤثِّر عن أبي حاتمٍ فيه قول.

- مدلول مصطلح "منكر الحديث" عند ابن أبي حاتم:

ونسنتجُ من الأمثلة التي سقتها أنفاً ما يلي:

أولاً: أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ لمَّا وصفَ الحديثَ بالنكارةِ، وقد أتبعه بقوله "شبه الموضوع"، أي أنَّه في أحطِّ درجاتِ الضَّعف، إذ قرنَ بينَ الحكمِ بالنكارةِ، والحكمِ بالوضع. فالحديثُ المنكُرُ عنده قد يكونُ مرادفًا للموضوع، والباطلُ كما يبدو. كما في ترجمةِ سالمِ بنِ عبدِ اللهِ الكلابيِّ، ولمَّا قالَ أيضًا في الحسنِ بنِ رُشيدٍ: يدلُّ حديثُه على الإنكارِ، وقد قالَ ابنُ أبي حاتمٍ بنكارةَ حديثه، وقالَ العُقيليُّ في الحديثِ عينه: "هذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له"، فيدلُّ أنَّ عبدَ الرَّحمنِ يُطلقُ النكارةَ على الحديثِ الباطلِ الذي لا أصلَ له. قالَ الشيخُ عبدُ الفتحِ أبو غدة: "وقد كثرَ منهم إطلاقُ المنكرِ على الحديثِ الموضوع، إشارةً منهم إلى نكارةِ معناه، مع ضَعْفِ إسناده، وبطلانِ ثبوته، كما تراه شائعًا منتشرًا في كتبِ "الموضوعات"، وكتبِ الضَّعفاءِ والمَجروحين، مثلَ كتابِ "مِيزانِ الاعتدالِ في نقدِ الرِّجالِ" للمؤلفِ الذَّهبيِّ، و"تنزيهِ الشَّريعةِ المرفوعةِ عن الأخبارِ الشَّيعيةِ الموضوعةِ" لابنِ عَرَاق، وغيرِ هَذينِ الكِتَابينِ" (2).

ثانيًا: قد يكونُ الراوي ثقةً في نفسه، لكنَّ يروي عن الضَّعفاءِ والمجهولين فيجعلُ ما رواه عنهم حديثه منكرًا. كما في جهضمِ بنِ عبدِ اللهِ اليماميِّ.

(1) الذهبي، ديوان الضَّعفاء (ص: 5)، ترجمة 49.

(2) الذهبي، الموقظة، باعتناء الشيخ أبي غدة (ص: 43)، وينظر: مقدمة الشيخ أبي غدة أيضًا لكتاب "المصنوع في معرفة الحديث الحديث الموضوع"، لعليِّ القاري (ص: 20).

ثالثاً: لم ينص ابن أبي حاتم في الرواة الذين قال بنكارة حديثهم على وجود المخالفة. فقد يكون الحديث منكراً، ومخالفاً، وقد لا يكون مخالفاً⁽¹⁾.

وقد قال في "تقدمة الجرح": "ويُقاسُ صحة الحديث بِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامًا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ، وَيُعْلَمُ سَقْمُهُ وَإِنْكَارُهُ بِتَفَرُّدٍ مَنْ لَمْ تَصَحَّ عَدَالَتُهُ بِرَوَايَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"⁽²⁾.
فالمُنْكَرُ فِي تَعْرِيفِهِ هَذَا عِنْدَهُ هُوَ: "الْحَدِيثُ الْفَرْدُ غَيْرِ الْمَحْتَمَلِ -أَيِ يَتَفَرَّدُ مَنْ لَا يَحْتَمَلُ تَفَرُّدَهُ- وَإِنْ لَمْ يُخَالِفْ"⁽³⁾.

(1) ثم وجدت رسالة علمية للباحث عبد الجواد حمام بعنوان "التفرد في رواية الحديث، ومنهج المحدثين في قبوله أو رده"، وقد أراد دراسة مدلول "المنكر" عند أبي حاتم، وابنه، وأبي زرعة (ص: 477-479) "قاسمياً كتاب الجرح والتعديل"، وقال: "ثم جردت ما حكموا به على روايات معينة بأنها منكراً فتحصلت عندي تسعة وعشرون حديثاً". ثم ساق هذه الأحاديث. وقال إن عبد الرحمن قد حكم بنكارة حديث واحد فقط في "الجرح والتعديل". فقلت: بل حكم بنكارة أكثر من حديث، كما سبق. ولاحظ الباحث عندهم أن: "أولاً: إن الحديث المنكر شديد الضعف، قريب من الموضوع من حيث شدة الرد، فقد قال أبو حاتم في حديث رواه علي بن الجعد: "هو شيخ مجهول، وحديث موضوع. وقال أبو زرعة وحديثه منكر". فأبو حاتم عدّه موضوعاً، وأبو زرعة عدّه منكراً.

ثانياً: لم يُعَلَّلَ أي من هذه الأحاديث المنكرة بأنها مخالفة، ولا يعني ذلك عدم وجود المخالفة، فقد توجد في بعضهم، ولكن أكثرها مردود ساقط، لا يحتمله زاويه".!

قلت: وهي النتيجة عينها التي كنتُ خلصتُ إليها في دراسة المنكر عند ابن أبي حاتم، فيجتمع قول الأئمة الثلاثة - عبد الرحمن، وأبيه، وأبي زرعة- في استعمالهم لمصطلح "منكر الحديث".

(2) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (351/1).

(3) "فلا يُحتمَلُ تَفَرُّدُهُ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ حَافِظًا، وَإِنْ كَانَ ثَقَّةً، أَوْ لِكَوْنِهِ تَفَرَّدَ بِالْحَدِيثِ عَنْ بَعْضِ الْحَفَاطِ الْمُكْتَرِبِينَ حَدِيثًا وَأَصْحَابًا، وَلَا يُعْرَفُ الْحَدِيثُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ الْعَارِفِينَ بِحَدِيثِهِ الْمُتَقِينِينَ لَهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ سَيِّئُ الْحَفِظِ ضَعِيفًا، أَوْ لِكَوْنِ الْحَدِيثِ فِيهِ مَا يُسْتَتَكَّرُ، إِسْنَادًا أَوْ مَتْنًا، وَمَثَلُ ذَلِكَ لَا يُحتمَلُ فِيهِ التَفَرُّدُ". كذلك قال الشيخ طاروق عوض الله في "تقريب علم الحديث" (ص: 314)، وقد بنى على تعريف ابن أبي حاتم أن المنكر والشاذ مترادفان، ليسا متغايران. ويراجع (ص: 316).

المطلب السادس: التَّفَرُّد، وألفاظه عند ابن أبي حاتم:

- التَّفَرُّدُ لُغَةً:

قال ابنُ فارس: "فرد: الفاءُ والراءُ والذالُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وُحدة. من ذلكَ الفَرْدُ وهو الوَترُ"⁽¹⁾.

وقال ابنُ منظور: "الفرد: الذي لا نظيرَ له، والجمعُ أفراد. يُقال: شيءٌ فَرْدٌ، وفَرْدٌ، وفَرْدٌ، وفَرْدٌ، وفَرْدٌ، وفَرْدٌ"⁽²⁾.

- التَّفَرُّدُ اصطلاحًا:

أمَّا التَّفَرُّدُ في الاصطلاح فهو مشابهةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ لمعناه اللغويِّ، فيمكنُ أن يُعرَفَ بأنَّه: "ما يأتي من طريقِ راوٍ واحدٍ، دونَ أن يشركه غيره من الرواة، سواءً كانَ بأصلِ الحديثِ أو بجزءٍ منه، معَ المخالفةِ أو دونها، بزيادةٍ فيه، أو بدونِ زيادة، في المتنِ أو السندِ، ثقةً ضابطاً كانَ الراوي أو دونَ ذلك"⁽³⁾.

وقال ابنُ أبي حاتم في "تقدمة الجرح والتعديل": "ويُقاسُ صحةُ الحديثِ بِعدالةِ ناقلِهِ، وأن يكونَ كلامًا يصلحُ أن يكونَ من كلامِ النبوةِ، ويُعلمُ سقمُهُ وإنكارُهُ بِتفَرُّدِ مَنْ لَمْ تصحِ عدالتهُ بروايتهِ، واللهُ أعلمُ"⁽⁴⁾.

"فإنَّ ابنَ أبي حاتم يجعلُ تفرُّدَ مَنْ لَمْ تصحَّ عدالتهُ علامةً على سقمِ الحديثِ وإنكارِهِ، وردَّه على مَنْ تفرَّدَ به، ولا يشترطُ لردِّ حديثِ مَنْ هذا حاله الوقوفُ على حقيقةِ العلةِ فيه تمامًا، بل حالُ الراوي مع التفرُّدِ كافٍ للردِّ"⁽⁵⁾.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (500/4).

(2) ابن منظور، لسان العرب (ص: 3373).

(3) خلصَ إلى هذا التعريفِ الباحثُ عبد الجواد حمام، في رسالته: "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده". (ص: 90).

(4) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (351/1).

(5) عبد الجواد حمام، مرجع سبق ذكره (ص: 148).

وقد وجدتُ لابنِ أبي حاتمٍ تعبيرينِ يدلّانِ على "التفرد"، أبينهما فيما يلي:

أولاً: قالَ في: "يزيدُ بنُ عُمرٍ. روى عن: مُجَالِدٍ، عن الشَّعْبِيِّ، قالَ: كُنَّا عندَ صفوانِ بنِ أميَّةٍ. روى عنه: يَحْيَى بنِ وَاضِحٍ أبو ثُمَيْلَةَ، ولا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. سمعتُ أباي يقول: هو مَجْهُولٌ. نا عبدُ الرَّحْمَنِ، قالَ: سمعتُ أباي يقول: الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ صَاحِبُ حَدِيثِ أَبِي هَالَةَ⁽¹⁾"⁽²⁾.

(1) وقولُ أبي حاتمٍ في يزيدِ بنِ عُمرٍ صاحبِ الترجمةِ هذا: "الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ صَاحِبُ حَدِيثِ أَبِي هَالَةَ" لعلَّه يُشيرُ بهِ إلى أنَّ يزيدَ بنَ عُمرٍ هذا هو نفسه يَزِيدُ بنَ عُمرِ التَّمِيمِيِّ الَّذِي كَانَ تَرْجَمَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَبْلَ هَذَا مَبَاشَرَةً، ترجمة 1179، قالَ: "يَزِيدُ بنُ عُمرِ التَّمِيمِيِّ. روى عن ابنِ أبي هَالَةَ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ. روى عنه جُمُيعُ بنِ عُمرِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ العَجَلِيِّ. سمعتُ أباي يقول ذلك". وقد تَرَجَمَ أَبَاهُ أَيْضًا فِي "بابِ تَسْمِيَةِ عَمَرَ الَّذِي لا يُنْسَبُونَ" (143/6)، 776، قالَ: "عَمَرَ التَّمِيمِيِّ. روى عن: الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، قالَ سَأَلْتُ خَالَي هِنْدَ بنَ أَبِي هَالَةَ، فِيمَا رَوَاهُ عَمْرُو العَنْقَرِيُّ، عَنِ جُمُيعِ بنِ عُمرٍ، عَنِ يَزِيدِ بنِ عُمرٍ، عَنِ أَبِيهِ، وَلا أَرَاهُ بِصَحِّحٍ؛ فَإِنَّ أَبَا غَسَّانَ مالِكِ بنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَنِ جُمُيعِ بنِ عُمرٍ، قالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِمَكَّةَ، عَنِ ابْنِ لَأْبِي هَالَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، قالَ سَأَلْتُ خَالَي هِنْدَ بنَ أَبِي هَالَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنِ حُلَيْيَةَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وتَرَجَمَ العَقِيلِيُّ فِي "الضَّعْفَاءِ الكَبِيرِ" (385/4)، 1999: "يَزِيدُ بنُ عُمرِ التَّمِيمِيِّ. عَنِ أَبِيهِ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، وَلا يُتَابَعُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ دَوْنَهُ أَوْ مِثْلَهُ. حَدَّثَنِي آدمُ بنُ موسى قالَ: سمعتُ البخاريَّ، يقول: يزيدُ ابنَ عُمرِ التَّمِيمِيِّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، فِي حَدِيثِهِ نَظَرٌ". وهذا الحديثُ حَدَّثَنَاهُ موسى بنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمرِ بنِ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ مُحَمَّدِ العَنْقَرِيُّ، حَدَّثَنَا جُمُيعُ بنُ عُمرٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ عُمرِ التَّمِيمِيِّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ، قالَ: سَأَلْتُ خَالَي هِنْدَ بنَ أَبِي هَالَةَ، عَنِ صِفَةِ رَسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَكانَ وَصَافًا، قالَ: "كانَ رَسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَخَمًا مُقَحَّمًا يَتَلَأَلُ وَجْهَهُ تَلَأُلُ القَمَرِ ليلَةَ البدرِ". وذكرَ الحديثَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عبدِ العَزِيزِ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا أَبُو جُمُيعٍ قالَ: سَأَلْتُ خَالَي هِنْدَ بنَ أَبِي هَالَةَ، عَنِ صِفَةِ رَسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وحديثُ أَبِي غَسَّانَ أُولَى". لكنَّ لا يَمكُنُ الجُزْمَ بِكونِهِما واحِدًا بِناءٍ على كَلامِ الإِمامِ أبي حاتمٍ وحده، فَإِنِّي ما وَجَدْتُ أَحَدًا أشارَ أَنَّهُما واحِدًا، وَقد عَقَدَ لهما غيرُ واحِدٍ تَرجَمَتينِ مَختَلَفَتينِ، مِنْهُم: البخاريُّ فِي "التَّارِيخِ الكَبِيرِ" (8 / 50)، تَرجمة 3290، و3291. والعَقِيلِيُّ فِي "الضَّعْفَاءِ الكَبِيرِ" (4 / 389)، تَرجمة 1999، و2006، وَابْنُ حَبَّانَ فِي "النِّقَاتِ" (7/626)، (9/273)، وَالدَّهَبِيُّ فِي "دِيوانِ الضَّعْفَاءِ" (ص: 443)، تَرجمة 4741، و4740، وَفِي "المِيزانِ" (4/436)، تَرجمة 9735، و9736. وَابْنُ كَثِيرٍ فِي "التَّكْمِيلِ" (2/361)، تَرجمة 1493، وَ(3/278)، تَرجمة 2163.

(2) ابنِ أبي حاتمٍ، الجرح والتعديل (9/281)، تَرجمة 1180.

- أقوال النقاد في الراوي:

قال البخاري: "يزيد بن عمر: عن مجالد، عن الشعبي، قال: كُتِبَ عِنْدَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ. قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَاضِحٍ، وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ"⁽¹⁾، وذكره العقيلي في "الضعفاء الكبير"، ونقل ما قاله البخاري فيه⁽²⁾. وذكره ابن حبان في جملة "الثقات"، وقال: "يزيد بن عمر، شيخ، روى عنه: أبو عاصم النبيل، ويحيى بن واضح"⁽³⁾، ونقل ابن عدي ما قاله البخاري، وقال: "ويزيد بن عمر هذا لعله ليس له إلا ما ذكره البخاري، وليس هو بالمعروف، والبخاري إنما مراده أن يذكر في الأسماء كل من روى فيه حديثاً مقطوعاً، أو مُسنداً، أو حكاية؛ ليكثر به العدد"⁽⁴⁾، وقال الذهبي في "الميزان": "شيخ، حدث عن مجالد بن سعيد، مجهول. ونقل قول البخاري أيضاً"⁽⁵⁾، ونقل ابن كثير في "التكميل" كلام ابن أبي حاتم⁽⁶⁾، وأبيه⁽⁷⁾، ونقل العسقلاني في "اللسان" ما قاله الذهبي في "الميزان"، ثم نقل قول العقيلي، وابن عدي، وابن حبان. وأضاف: ذكره ابن الجارود في الضعفاء"⁽⁸⁾.

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

مجهولٌ كما قال أبو حاتم، ولعله ليس له إلا ما قاله البخاري، وأبو حاتم، ولا يتابع عليه. وقد عمدت إلى دراسة الأقوال فيه لأعلم هل عرفه أحدٌ غير أبي حاتم، أو عدله؟.

وقول ابن أبي حاتم: "روى عنه: يحيى بن واضح أبو ثميلة، ولا يتابع عليه" فيه إشارة إلى التفرد، ويحيى بن واضح أبو ثميلة ثقة، وثقه غير واحد منهم: ابن معين، وأبو حاتم⁽⁹⁾، لكن يزيد بن عمر مجهول عين؛ إذ لم يرو عنه غير أبي ثميلة، كما ذكر ابن أبي حاتم، أو مجهول حال إن أضفنا رواية أبي عاصم النبيل عنه كما ذكر ابن حبان - وأياً كان فهو

(1) البخاري، التاريخ الكبير (351/8)، 3291.

(2) العقيلي، الضعفاء الكبير (389/4)، ترجمة 2006.

(3) ابن حبان، الثقات (273/9).

(4) ابن عدي، الكامل (175/9)، 2178.

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (436/4)، ترجمة 9736.

(6) لکنه نسبه لأبيه، لا لعبد الرحمن.

(7) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل (361/2)، 1493.

(8) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان (503/8)، ترجمة 8583.

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (194/9)، ترجمة 710.

مجهول العدالة، أو كما عبّر ابنُ أبي حاتمٍ أولاً "لم تصحَّ عدالته"، ومن هذا حاله فكيف تصحُّ روايته، وفوق ذلك كيف يُقبَلُ تفرده؟!.

ثانياً: "سعيد بن عمرو بن سفيان"⁽¹⁾. روى عن: أبيه عمرو بن سفيان، روى عنه: الأسود ابن قيس في حديثٍ تفرّد أبو عاصم النبيل⁽²⁾ في إدخاله سعيداً في الإسناد فيما رواه عن الثوري، عن الأسود، ولا يُتابع عليه"⁽³⁾.

فقال ابنُ أبي حاتمٍ إنّ أبا عاصم النبيل -وهو ثقة- قد تفرّد حين زاد في إسناد الحديث "سعيداً"، ولم يُتابع عليه. وفي "علل الحديث" لعبد الرحمن أيضاً قال: "وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو عاصم النبيل، عن الثوري، عن الأسود بن قيس، عن سعيد بن عمرو ابن سفيان، عن أبيه، أنّ عليّاً خطبَ بالبصرة، فقال: "إنّ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- لم يعهدْ إلينا في الإمارة عهداً فأخذُ به، ولكنّه رأيي رأينا، استخلفَ أبو بكر -رضيَ الله عنه-، فأقام واستقام، ثمّ استخلفَ عمرُ -رضيَ الله عنه-، فأقام واستقام حتى ضربَ الدينُ بجرانه"⁽⁴⁾(5). ورواه أبو داود الحفري، عن عصام بن النعمان، عن سفيان، عن الأسود بن قيس، عن عمرو ابن عثمان⁽⁶⁾، قال: خطبَ عليّ. ورواه قبيصة، عن سفيان، عن الأسود بن قيس، عن رجلٍ، عن عليّ.

(1) "سعيد بن عمرو بن سفيان. مقبولٌ من السّادسة". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 239)، ترجمة 2371.

(2) هو: "الضّحّاك بن مخلّد بن الضّحّاك بن مُسلم الشيبانيّ أبو عاصم النبيل البصريّ: ثقةٌ ثبتٌ من التاسعة

مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها". المرجع السابق (ص: 280)، ترجمة 2977.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (53/4)، 230.

(4) "والجران: مُقدّمٌ عنقُ البعير من مذبجه إلى منحره، فإذا بركَ البعيرُ ومدَّ عنقه على الأرض قيلَ ألقى جرانه

بالأرض، والجمعُ جُرُنٌ، وأجرنة". الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (97/1).

(5) والرواية التي فيها تفرّد أبو عاصم النبيل بإدخاله "سعيداً" فيها رواها العقيليّ -وغيره- في "الضعفاء

الكبير"^(178/1)، من طريق أبي عاصم، عن سفيان الثوري، عن الأسود بن قيس العبدي، عن سعيد بن

عمرو بن سفيان، عن أبيه، قال: خطبَ عليّ -رضيَ الله عنه- فقال: "الحديث".

(6) قال محققوا "العلل" (423/6): "وقع في جميع النسخ "عمرو بن عثمان"، ووقع عند الدراقطني "عمرو ابن

سفيان"، وهو الذي صوّبه الخطيبُ البغداديّ. قلتُ: وكذلك وقع اسمه عند ابن أبي حاتم في الترجمة التي

سقتُها.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مَا أَرَى أَبُو عَاصِمٍ (1) صَنَعَ شَيْئًا فِيمَا زَادَ فِي إِسْنَادِ (2) ابْنِ عَمْرٍو ابْنَ سُفْيَانَ (3).

قُلْتُ: فَقَدْ سَأَلَ أَبُو زُرْعَةَ الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَتَابَعٌ لِأَبِي عَاصِمِ النَّبِيلِ فِي زِيَادَتِهِ "سَعِيدًا" فِي الْإِسْنَادِ كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ.

(1) وَالْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: "مَا أَرَى أَبَا عَاصِمٍ"، عَلَى نَصْبِ مَفْعُولٍ أَرَى، لَكِنَّ مَا قَالَهُ أَبُو زُرْعَةَ لَهُ وَجْوهٌ صَحِيحَةٌ فِي اللَّغَةِ، "الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْأَلْفِ، لَكِنَّهُ كُتِبَ بِالْوَاوِ عَلَى حِكَايَةِ أَصْلِ التَّكْنِيَةِ الَّذِي وُضِعَ عَلَيْهِ الْاسْمُ، وَهُوَ الرَّفْعُ -وَدَلَّكَ فِيمَنْ اشْتَهَرَ بِكُنْيَتِهِ-، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: مَا صَحَّ عَنْهُمْ مِنْ كِتَابَةِ: "عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ"، وَ"مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ"، وَنَحْوَهُمَا. وَيَشْهَدُ لَهُ قِرَاءَةُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: 1].

وَالثَّانِي: أَنَّ نَصْبَهُ بِالْأَلْفِ أَيْضًا، وَكُتِبَ بِالْوَاوِ عَلَى الْحِكَايَةِ، لَكِنَّهَا هُنَا حِكَايَةُ الرَّفْعِ فِي قَوْلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي "وَسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ أَبُو عَاصِمِ النَّبِيلِ"، فَكَأَنَّ تَقْدِيرَ سَوَالِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: "مَا صَنَعَ أَبُو عَاصِمِ النَّبِيلِ"، فَأَجَابَ أَبُو زُرْعَةَ بِمَا أَجَابَ. وَلَيْسَتْ حِكَايَةُ أَصْلِ التَّكْنِيَةِ الَّذِي وُضِعَ عَلَيْهِ الْاسْمُ، كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

وَفِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: يَكُونُ "أَبُو" بِالْوَاوِ لَفْظًا وَخَطًّا، وَإِنْ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا بَيَّنْتُ. وَالْوَجْهِ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْأَلْفِ؛ لَكِنَّهُ كُتِبَ بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ فِي لَامِ كَلِمَةِ "الْأَبِ" -وَهُوَ الْوَاوِ- وَهَذَا فِي الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ، لَا فِي النَّطْقِ وَاللَّفْظِ؛ فَيُكْتَبُ "أَبُو عَاصِمٍ" هُنَا بِالْوَاوِ لَكِنْ يُنْطَقُ بِالْأَلْفِ، وَنَظِيرُهُ: كِتَابَتُهُمْ "الصَّلَاةُ"، وَ"الرَّكُوعُ"، وَ"الرَّبِيعُ"، وَنَحْوَهَا هَكَذَا بِالْوَاوِ، وَلَا تُنْطَقُ إِلَّا بِالْأَلْفِ". يَرِاجِعُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْمَسْأَلَتَيْنِ رَقْمَ 22، وَ379 مِنْهَا.

(2) وَالْأَصْلُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: "فِي الْإِسْنَادِ" هَكَذَا بِأَلِ التَّعْرِيفِ، أَوْ يَقُولَ: "فِي إِسْنَادِهِ"، لَكِنَّ لِقَوْلِهِ وَجْهًا صَحِيحًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَجَعَلَهُ "إِسْنَادًا" بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، عَلَى تَقْدِيرِ "أَلِ التَّعْرِيفِ" قَبْلَهُ، أَوْ "مُضَافٍ إِلَيْهِ" بَعْدَهُ. فَتَصْبِيرُ: "زَادَ فِي الْإِسْنَادِ ابْنَ عَمْرٍو بْنِ سُفْيَانَ"، أَوْ "زَادَ فِي إِسْنَادِ فُلَانٍ: عَمْرٍو بْنُ سُفْيَانَ". وَيَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْعِلَلُ (4223/6)، حَاشِيَةٌ (7).

(3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَلِيُّ الْحَدِيثِ (422/6)، 2638. وَلَمْ أَقْصِدْ تَخْرِيجَ الْحَدِيثِ، وَدِرَاسَتَهُ مَفْصَلًا؛ إِذْ قَدْ كَفَانِي مُحَقِّقُوا "عَلِيُّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ" ذَلِكَ، وَالَّذِي أَرَدْتُهُ بَيَانُ مَوْضِعِ التَّقْرِيدِ الَّذِي عَيَّنَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فَحَسِبَ. وَلِيَنْظُرَ تَخْرِيجَهُ وَالْكَلامَ عَلَيْهِ مَوْسَعًا فِي "عَلِيُّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ"، وَكَذَا فِي: الدَّارِقُطَنِيِّ، الْعِلَلُ (84/4)، مَسْأَلَةٌ 442.

المطلب السابع: وصفُ ابنِ أبي حاتمِ الحديثِ "بالباطل":

قال في ترجمة: الحسين بن إدريس الأنصاري، المعروف بابنِ حُرْمِ الهَرَوِيِّ⁽¹⁾.

روى عن: خالد بن الهَيَّاجِ بنِ بسْطَام⁽²⁾، كتبَ إليَّ بجزءٍ من حديثه عن خالد بن الهَيَّاجِ ابنِ بسْطَام، فأولُ حديثٍ منه باطل،

وحديثُ الثَّانِي باطل⁽³⁾، وحديثُ الثالثِ ذكرتهُ لعلِّي بن الحسين بن الجُنَيْد، فقال لي: أحلفُ بالطلاقِ أنَّه حديثٌ ليس له أصل.

(1) منسوبٌ إلى مدينةِ هَرَاةِ بالولاء، وهي مدينةٌ عظيمةٌ مشهورةٌ من أمهاتِ مدنِ خراسان. ينظر: الحموي، معجم البلدان (369/5)، وعند ابنِ عساکر، تاريخ مدينةِ دَمَشَق (42/14)، قال أبو الحسنِ الدَّارِقُطَنِي: "الحسينُ بن حَزْم، وأخوه يوسفُ بن حَزْم الهَرَوِيَّانِ كانا يُنسَبانِ إلى الأنصار، وأبوهُمَا اسمُه إدريس ولقبُه حزم". و"حزم" إنما هو تصحيف، وقالَ محققُ "التاريخ" عمرو العمروي: "كذا بالأصلِ هنا "حزم" بالحاء المهملة والزاي وفي ترجمته في "معجم البلدان" نقلًا عن الدارقطني، وفي كلِّ مواضعِ الخبرِ عن ابنِ النَّقَّاش، والصوابُ "حُرْم" بالحاءِ المُعْجَمَةِ المضمومة، والراءِ المهملة المُشَدَّدة. ثمَّ نقلَ بعدُ قولَ ابنِ مَأكولا: "وأما حُرْم: أولُه حاءٌ مضمومةٌ معجمةٌ، وراءٌ مشددةٌ فهو لقبٌ لأبيه". وينظر: ابن مَأكولا، الإكمال (453/2). ووقعتُ في ترجمةِ ابنِ أبي حاتمِ بالمعجمةِ على الصَّوابِ وجعلَ الذهبيُّ في "المُشْتَبِه في الرجال" (ص: 233) "حُرْم" لقبًا للحسين، لا لأبيه. وتعبَّه ابنُ ناصرِ الدينِ في "توضيحِ المشتبه" (219/3)، وقال: "في قوله نظر". وهو كما قال.

(2) ذكره ابنُ حَبَّان في "الثقات" (225/8)، وأضاف: "يُعتَبَرُ حديثُه من غيرِ روايتهِ عن أبيه". وعند: ابن حجر، لسان الميزان (343/3)، ترجمة 2906: "متماسك. وقال السليمانِي: ليس بشيء. وقال يحيى بن أحمد بن زياد الهَرَوِي: كلُّ ما أنكرَ على الهَيَّاجِ فهو من جهةِ ابنه خالد فإنَّ الهَيَّاجِ في نفسه ثقة، وروى الحاكمُ عن صالحِ جَزْرة قال: قدمتُ هَرَاةَ فرأيتُ عندهم أحاديثَ كثيرةً منكراً. قال الحاكمُ: والأحاديثُ التي رواها صالحُ بهرَاةَ من حديثِ الهَيَّاجِ الذنْبُ فيها لابنِ خالد، والحملُ فيها عليه". قلتُ: والهَيَّاجِ بنِ بسْطَام متكلمٌ فيه أيضًا. ففي "الجرح والتعديل" (112/9)، ترجمة 474: "قال يحيى بن معين: "ضعيفُ الحديثِ ليس بشيء"، وقال أبو حاتم: "يكتبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به". وتتنظر ترجمته أيضًا في: الذهبي، تاريخ الإسلام (761/4)، ترجمة 310. ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (183/12)، 4988.

(3) والأصلُ أن يقول: "والحديثُ الثاني باطل"، لكنَّ فيها إضافةُ الموصوفِ إلى صفتِه، - فيكونان في المعنى واحدًا - وهو جائزٌ على مذهبِ الكوفيِّين، وهم يُجيزون إضافةَ الشيءِ إلى نفسه إذا اختلفَ اللفظان، واحتجَّوا بأنَّ قالوا: إنَّما قلنا ذلكَ لأنَّه قد جاءَ في كتابِ الله، وكلامِ العربِ كثيرًا، قال اللهُ -تعالى- ﴿إِنَّ هَذَا مَوْحًى مِنَ رَبِّكَ﴾ [الواقعة: 95] واليقينُ في المعنى نعتٌ للحقِّ؛ لأنَّ الأصلَ فيه الحقُّ اليقيني، والنعتُ في

وكذا هو عندي فلا أدري منه، أو من خالد بن هياج بن بسطام⁽¹⁾.

- أقوال النقاد في الراوي:

ترجمه أبو حاتم بن حبان في "الثقات"، وقال: "كان ركنًا من أركان السنّة في بلده"⁽²⁾، وقد روى له في "صحيحه" في غير موضع⁽³⁾، وقال فيه أبو الحسن الدارقطني: "كان من الثقات، وله كتاب صنّفه في التاريخ على حروف المعجم على نحو "كتاب البخاري الكبير"، وذكر فيه حديثًا كثيرًا وأخبارًا، وعنده عن عثمان بن أبي شيبة كتاب تاريخ لعثمان، حدّثنا به أبو بكر النّفاش عنه، قال ونا محمد بن الحسن النّفاش، نا الحسين بن حزم⁽⁴⁾، نا خالد بن الهياج ابن بسطام، عن أبيه بمصنفات هياج، وأحاديثه عن شيخ شيخ، قال وحدّثنا أبو بكر النّفاش، عن الحسين بن حزم، عن محمد بن عبد الله بن عمّار الموصلي بكتاب التاريخ لابن عمّار⁽⁵⁾،

المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: 109] والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه ولدار الآخرة خير، كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: 32] فأضاف دار إلى الآخرة، وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَمَعَىٰ الْفَيْدِ﴾ [ق: 9] والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: 44] والجانب في المعنى هو الغربي. والبصريون لا يجيزون ما قاله الكوفيون. ينظر: كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/356)، القاضي عياض اليعصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (1/83)، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/109).

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/52)، 206. وقوله: "وكذا هو عندي"، القائل ابن أبي حاتم.
- (2) ابن حبان، الثقات (8/193).
- (3) وينظر: ابن حبان، الصحيح (9/52)، حديث (3735)، (1/364)، حديث (152)، (1/378)، حديث (161)، (1/483)، حديث (249)، وغيرها.
- (4) حزم، كذا وقعت بحاء مهمله، والصواب بمعجمة كما في ترجمته عند ابن أبي حاتم.
- (5) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (14/42)، ابن حجر، لسان الميزان (3/148)، ترجمة 2461، وقد قال ابن حجر في ترجمته: "روى عن سعيد بن منصور، وخالد بن هياج. قال ابن أبي حاتم: كتب إلي بجزء من حديثه؛ فأول حديث منه باطل، والثاني باطل، والثالث ذكرته لعلي بن الجنيّد فقال: أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل. وكذا هو عندي؛ فلا أدري البلاء منه، أو من خالد بن الهياج. وقد قال فيه الدارقطني: كان من الثقات. انتهى". وابن حجر إنّما نقل كلام الذهبي في الأصل، أعني في "الميزان" (1/530-531)، ويقول على عادته عندما ينقل كلامه: "انتهى". لكن زيادة قول الدارقطني التي ذكرها ابن حجر ليست في "الميزان"، فلعلها كانت في نسخة ابن حجر منه، أو أنها سقطت من المطبوع من "الميزان".

وبتوثيقه أيضاً قال الخليلي أبو يعلى⁽¹⁾، وذهب أبو الوليد الباجي أنه: "محدث مشهور لا بأس به"⁽²⁾، وهو عند ابن ماكولا: "من الحفاظ الكثيرين"⁽³⁾، وأمّا أبو القاسم ابن عساكر فوصفه فقال: "أحد مشهوري محدثي هراة، وقد نقل ابن عساكر كلام ابن أبي حاتم فيه، وتساوئه ثم أجاب قائلاً: "وذلك -يعني البلاء- من خالد بلا شك"⁽⁴⁾، وترجمه الذهبي في غير موضع ففي "ميزان الاعتدال": قال بشهرته أيضاً، ثم نقل قول ابن أبي حاتم فيه، ولم يُعقب⁽⁵⁾، وفي "تاريخ الإسلام": وصفه بالحافظ، وزاد: "كان أحد من عني بهذا الشأن وتعب عليهِ، وقال: "ونكره ابن أبي حاتم في تاريخه"⁽⁶⁾، وقال: "هو المعروف بابن حُرْم. كتب إلي بجزء من حديثه، عن خالد ابن هياج بن بسطام، فيه بواطيل، فلا أدري منه أو من خالد؟. ثم عقب قائلاً: "خالد له مناكير عن أبيه، والحسين ثقة حافظ"⁽⁷⁾، وفي "تذكرة الحفاظ": "الحافظ الثقة"، وساق قول ابن أبي حاتم وعلق قائلاً: "الحسين ثقة"⁽⁸⁾، وفي "السير": "الإمام، المحدث، الثقة، الرجال، كان صاحب حديث وفهم، وحين أتى بقول عبد الرحمن فيه، ذكر نحو جوابه في "تاريخ الإسلام"، ثم قال: "أرخ مؤته أبو النضر الفامي، في سنة إحدى وثلاث مائة، ولعله جاوز التسعين"⁽⁹⁾. وقال برهان الدين الحلبي في "الكشف الحثيث": بشهرته، ثم نقل كلام عبد الرحمن فيه وقال: "هذا كناية عن الوضع والله أعلم"⁽¹⁰⁾، ونقل ابن قطلوبغا مقولة ابن حبان فيه⁽¹¹⁾.

(1) الخليلي، الإرشاد (874/3)، ترجمة 790.

(2) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (44/14)، وعند الذهبي، تاريخ الإسلام (34/7)، ترجمة 25. بدون قوله "محدث مشهور".

(3) ابن ماكولا، الإكمال (453/2).

(4) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (41/14).

(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (530/1)، ترجمة 1979.

(6) لعله قصد "الجرح والتعديل".

(7) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (33/7)، والذي يبدو أن الذهبي قد نقل كلام ابن أبي حاتم فيه بالمعنى. وكذا فعل في "تذكرة الحفاظ" (192/2).

(8) الذهبي، تذكرة الحفاظ (192/2).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء (113/14)، ترجمة 57.

(10) الحلبي، الكشف الحثيث (ص: 97)، ترجمة 236.

(11) ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (407/3)، ترجمة 2924. وفيه: "ويقال له ابن حُرْم. ثم قال: في الأصل ابن حُرْم بالجيم وهو تصحيف، وإنما هو ابن حُرْم بالخاء المعجمة وتثقل الراء المهملة".

وقد تعقبَ الشيخان الجليلان أبو عبد الرحمن الألباني، وأبو إسحاق الحويني الإمام الهيثمي لتعليه حديثاً لأن فيه "الحسين بن إدريس، وتضعيفه له. فقال الأول -رحمه الله-: "وأما إعلال الهيثمي للحديث بقوله: "وفيه الحسين بن إدريس، وهو ضعيف"⁽¹⁾. فلا وجه له، لأن الحسين هذا وثقه الدارقطني، وأخرج له ابن حبان في "صحيحه"، وكان من الحفاظ كما قال ابن ماکولا. وغاية ما جرح به قول ابن أبي حاتم فيه: "كتب إلي بجزء من حديثه، فأول حديث منه باطل، والثاني باطل، والثالث ذكرته لعلي بن الجنيدي فقال: "أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل، وكذا هو عندي فلا أدري البلاء منه، أو من خالد بن هياج". فقد تردد ابن أبي حاتم في اتهام الرجل بهذه البواطيل فينبغي التوقف عن الجزم بأنه المتهم، حتى يأتي البيان، وقد وجدنا الحافظ ابن عساكر قال: "البلاء في الأحاديث المذكورة من خالد بلا شك"⁽²⁾.

وقال الشيخ الحويني -حفظه الله-: "وقد أغرب الحافظ الهيثمي -رحمه الله- بهذا النقد، لأن الحسين بن إدريس ... ونقل كلام الدارقطني، وابن ماکولا، وترجمة عبد الرحمن له، وجواب ابن عساكر عنه. ثم قال: "قثبت أن الحسين لم يُجرح بشيء، إن كان ابن أبي حاتم قصد جرحه، وهو غير واضح؛ لأنه تردد في تعصيب الجناية بأحدهما، ورجح ابن عساكر أن الجناية أولى أن تُعصب برأس خالد، وأصاب لأنه متكلم فيه. ولو سلمنا أن الحسين بن إدريس جرح بعارة ابن أبي حاتم، ففي روايته عن خالد بن هياج. وروايته هنا ليست عنه"⁽³⁾.

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد (257/6)، وفيه قال: "وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل ولد الزنا الجنة، ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء". رواه الطبراني في الأوسط (262/1)، حديث 858، "وفيه الحسين بن إدريس وهو ضعيف". كذا قال الهيثمي، وقد حكم الألباني ببطان الحديث، وينظر الكلام عليه في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (447/3)، حديث 1287. قلت: ولقد نسب الطبراني الحسين بن إدريس خلونياً - في غير موضع من معجمه-، وكذلك نقله الشيخ الألباني عنه، ومثلها الشيخ الحويني، في "نقل النبال" (390/1)، ترجمة 783. ولم أجد أحداً ممن ترجمه نسبه كذلك، فكلهم ينسبونه هروياً أنصارياً، ولم أجد أحداً ترجم لآخر اسمه الحسين بن إدريس الحلواني. ولعله هو الهروي الأنصاري -والله أعلم- وقال عبد القدوس نذير محقق "مجمع البحرين في زوائد المعجمين": للهيثمي (269/4) "الحسين بن إدريس الحلواني الهروي الأنصاري"! ثم إن الهيثمي قد علل حديثاً آخر في "المجمع" (232/6)، "لأن فيه الحسين بن إدريس وهو ضعيف". كما قال هو!.

(2) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (448/3)، والهيثمي، مجمع الزائد (257/6).
(3) الوكيل، نقل النبال بمجمع الرجال (390/1)، ترجمة 783، والحويني، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (51-50/2).

- خلاصة الحكم على الراوي، ومقارنة قول عبد الرحمن بأقوال النقاد، وقول أبيه:

ثقة مشهور صاحب مصنفات، ولم يحك عبد الرحمن عن أبيه فيه شيئاً. وكتب إلى عبد الرحمن بجزء من حديثه عن خالد بن الهياج بن بسطام، ثم حكم على أحاديثه الثلاثة بالبطلان، وقد أنصف فيه إذ لم يجزم أن البلاء منه، أم من الذي روى عنه وهو خالد بن الهياج، وأمّا الحسين فتقة في نفسه - كما قالوا-. ولكن يبقى أن الآفة في تلك الأحاديث، أهي من الحسين، أم من خالد، أم من الهياج، لم يجزم ابن أبي حاتم. بينما جعلها ابن عساکر، والذهبي من خالد ابن الهياج. لكن الشيخ المعلمي راح يضع احتمالات فيمن يكون صاحب البلاء في الأحاديث تلك التي قال ببطلانها عبد الرحمن، فنقل أولاً كلاماً للكوثري في "التأنيب" قال: "والحسين ابن إدريس الهروي صاحب "التاريخ"، يقول عنه ابن أبي حاتم بعد أن ذكر له أحاديث باطلة: لا أدري البلاء منه، أم من خالد بن هياج؟. والهروي، وخالد مذكوران في "تقات ابن حبان" جهلاً منه بحالهما، وتساهله في التوثيق مردود عند أهل النقد"⁽¹⁾.

فنقل الشيخ المعلمي كلام الكوثري ثم قال في "التكثير بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل": "الحسين بن إدريس: يروي عن: سعيد بن منصور، وعثمان بن أبي شيبة، وداود ابن رشيد، وهشام بن عمار - وابن عمار وهو محمد بن عبد الله بن عمار -، وخلق منهم خالد ابن هياج. وخالد بن هياج يروي عن جماعة منهم أبوه هياج بن بسطام، وهياج قال فيه الإمام أحمد "متروك الحديث"⁽²⁾، وقال يحيى بن معين: "ضعيف الحديث ليس بشيء"⁽³⁾، وقال أبو داود: "تركوا حديثه"⁽⁴⁾، وألان أبو حاتم القول فيه قال: "يكتب حديثه ولا يحتج به"⁽⁵⁾. وخالد بن هياج يروي عن أبيه مناكير كثيرة، روى عنه الحسين بن إدريس عدة منها، فتلك الأحاديث التي أنكرها ابن أبي حاتم يجوز أن يكون البلاء فيها من هياج، ويبرأ منها خالد والحسين، ويجوز أن تكون من خالد ويبرأ منها هياج والحسين، ويجوز أن تكون من الحسين ويبرأ منها هياج وخالد. فأما ابن أبي حاتم فيمن هو عنده عن أبيه أن هياجاً "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وهذه الكلمة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ يحدث بما لا يتقن حفظه فيغلط ويضطرب

(1) المعلمي، تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب (ص: 261).

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (88/11).

(3) تقدم بيان موضع قوله في "الجرح والتعديل".

(4) الذهبي، تاريخ الإسلام (761/4)، ترجمة 310.

(5) وتقدم بيان موضع قوله في "الجرح والتعديل".

كما صرح بذلك في ترجمة إبراهيم بن المهاجر⁽¹⁾. فرأى ابن أبي حاتم أن تلك المناكير التي رآها فيما كتب به إليه الحسين لا يحتملها هياج، ولم يكن يعرف خالدًا ولا الحسين فجعل الأمر دائرًا بينهما. ومقتضى كلام الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبي داود في هياج أن تبرئته منها ليست في محلها. والطريق العلمي في هذا اعتبار ما رواه غير خالد من الثقات عن هياج، وما رواه خالد عن الثقات غير هياج، وما رواه الحسين عن الثقات غير خالد، وبذلك يتبين الحال، فإذا وجدنا غير خالد من الثقات قد رَووا عن هياج منكري إنتاج الحمل عليه، ووجدنا خالدًا قد روى عن غير هياج من الثقات أحاديث عديدة كلها مستقيمة، ووجدنا الحسين قد روى عن الثقات غير خالد أحاديث كثيرة كلها مستقيمة، وسقط هياج وبرئ خالد والحسين، وهذا هو الذي تبين لابن حبان فذكر هياجًا في "الضعفاء"، وقال: "كان مرجئًا يروي الموضوعات عن الثقات"⁽²⁾، وذكر خالدًا في "الثقات" وكذلك ذكر الحسين وقال: "كان ركنًا من أركان السنة في بلده"، وأخرج له في "صحيحه"، وقد عرفه حق المعرفة، وقد وافقه غيره على توثيق الحسين فوثقه الدارقطني. وقال ابن ماکولا: "كان من الحفاظ الكثيرين"، وقال ابن عساکر عقب كلمة ابن أبي حاتم: "البلاء في الأحاديث المذكورة من خالد بلا شك"، فإما أن يكون ابن عساکر يبرئ هياجًا أيضًا ويجعل الحمل على خالد كما فعل الحاكم، ويحيى بن أحمد بن زياد الهروي، وإما أن يكون مراده تبرئة الحسين، ويكون الأمر دائرًا بين خالد وهياج، فالحسين ثقة اتفاقًا، وأما خالد والهياج فالأشبهه صنيع ابن حبان فإن كبار الأئمة طعنوا في هياج كما مر، وفي ترجمته من "الميزان"⁽³⁾ أحاديث انتقدت عليه رواها غير خالد عنه، ولم يذكروا لخالد شيئًا من المناكير رواه عن غير هياج⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (132/2)، ترجمة 421.

(2) قال ابن حبان في "المجروحين" (445/2)، ترجمة 1169: "كان مرجئًا داعيةً إلى الإرجاء، وكان ممن يروي العضلات عن الثقات ويخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات فهو ساقط الاحتجاج به، وعند الإعتبار فإن اعتبر به معتبر أرجو أن لا يجرح في ذلك".

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (318/4)، ترجمة 9287.

(4) المعلمي، التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (448-450/1).

المبحث الثاني:

بعض قواعد في الجرح والتعديل ذكرها ابن أبي حاتم

المطلب الأول: التقوى تحجز صاحبها عن الرواية عمّن ليس بثقة.

ويؤبأ ابن أبي حاتم في ترجمة ابن مهدي من "التقدمة" فقال: "مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ بِنَاقِلَةِ الْأَثَارِ وَصَحِيحِ الْأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا وَفَقْهِهِ وَمَعْرِفَتِهِ": "حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ عَنْ حَدِيثِ لِعَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُعَلَّمِ فَقَالَ: هُوَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، فَلَمَّا قَامَ سَأَلْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: فَأَيْنَ التَّقْوَى؟. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي أَنَّ التَّقْوَى تَحْجِزُهُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ عِنْدَهُ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَكَانَ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْمُعَلَّمُ عِنْدَهُ غَيْرَ قَوِيٍّ، فَكَّرَهُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ"⁽¹⁾.

وفي ترجمة عبد الكريم المعلم، وهو ابن أبي المخارق، أبو أمية البصري من "الجرح والتعديل": "قَالَ أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُعَلَّمِ، وَذَكَرُوا مَرَّةً عِنْدَ يَحْيَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَأَنَا شَاهِدُ التَّرْوَجِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: يَذْكُرُونَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ، فَقَالَ لَهُ عَفَّانُ: مِنْ حَدِيثِ مَنْ؟ فَقَالَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَأَنَا أَسْمَعُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ. وَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَانِي سَأَلْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَقَالَ: فَأَيْنَ التَّقْوَى؟ ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثَانِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُعَلَّمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ مَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُعَلَّمِ، فَقَالَ: دَعَهُ، فَلَمَّا قَامَ سَأَلْتُهُ، فَقَالَ: فَأَيْنَ التَّقْوَى؟"⁽²⁾.

قلت: فَهَذَا الْعِلْمُ دِينٌ، لَا يَصِحُّ أَنْ يُوْخَذَ إِلَّا مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا أَنْ يُرَوَى إِلَّا عَنْ صَحْبِهِ، وَالنَّقَادُ الْوَرَعُونَ الْمَتَّقُونَ تَمْنَعُهُمْ تَقْوَاهُمْ، وَوَرَعُهُمْ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، إِنْ كَانَ فِي سِرِّ دُونَ النَّاسِ، أَوْ فِي عِلَانِيَةِ بَيْنَهُمْ.

(1) ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (252/1).

(2) المرجع السابق (59/6).

المطلب الثاني: لا تُقبلُ روايةٌ مَنْ لم يكن مرضياً من بابِ حُسْنِ الظَّنِّ.

قالَ عبدُ الرَّحْمَنِ: "نا أحمدُ بنُ سنان، قالَ سمعتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ مَهْدِي يَقُولُ: خصلتان لا يَسْتَقِيمُ فيهما حَسُنُ الظَّنِّ، الحُكْمُ والحَدِيثُ. يعني لا يُستعملُ حَسُنُ الظَّنِّ في قَبولِ الرِّوايةِ عَمَّنْ ليسَ بِمَرْضِي"⁽¹⁾.

فَعَبَدُ الرَّحْمَنِ هنا يُرسي قاعداً جليلاً من قواعدِ علمِ الجرحِ والتعديلِ، فهذا الحديثُ عندهم دينٌ، فليس يُستعملُ فيه حَسُنُ الظَّنِّ، بل هو التمهيصُ والتدقيقُ الشديدُ، والعنايةُ الأكيدةُ بمن يروون عنه الحديثَ، ويأخذون عنه، وإنَّ الأمرَ يطولُ لو عددتُ من دقتهم، وفحصهم عن رِوايةِ الحديثِ، فلفقد كانوا يتحرَّونَ عن أمانتهِ، وعدالتهِ، وسلوكه، وهيئتهِ، وصلاتهِ، حتى يكادُ يُقالُ إنهم يريدونَ أن يُزَوِّجوه!، أضفْ إليه تحريمهم عن حفظه، وضبطه، وطلبه، ورحلاته، وشيوخه، وعقيدتهِ، ومذهبه.

فَلَمْ يَكُنْ سلفُ الأُمَّةِ من المحدثينَ، والنقادِ من السذاجةِ بمكان حتى يقبلوا الروايةَ عن كلِّ أحدٍ -كما قد يظنُّ البعض-، أو حتى يحسنوا الظَّنَّ بكلِّ أحدٍ، ويستبعدوا تعمُّدَ الكذبِ على رسولِ الله -صلى اللهُ عليه وسلَّم من مؤمنٍ بالله. فكانوا يتشدَّدونَ في الكتابةِ عن شديدي الضَّعفِ، أو الكذابينَ، وإنما يكتبونَ حديثهم لمعرفةِ، وكشفِ عوره.

"فكانَ بَهْزُ بنُ أَسَدٍ يَقُولُ إِذا ذَكَرَ لَهُ الإِسْنادَ الصَّحِيحَ: هَذِهِ شَهَادَةُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بَعْضُهُم على بَعْضٍ. وَإِذا ذَكَرَ لَهُ الإِسْنادُ وفيه شَيْءٌ قالَ: هَذَا فِيهِ عُهُدَةٌ، وَيَقُولُ لو أَنَّ رَجُلًا ادَّعى على رَجُلٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ لَمْ يَسْتَطِعْ أَخَذَها إِلَّا بِشَهَادَةِ العُدُولِ فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُؤَخَذَ فِيهِ بِالْعُدُولِ"⁽²⁾.

وأَسَدُ الإِمَامِ أبو مُحَمَّدٍ إلى الإِمَامِ ابنِ مَهْدِي قالَ: "لا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا مَنْ يَسْمَعُ مَنْ كلِّ أَحَدٍ، ولا يَكُونُ إِمَامًا في الحَدِيثِ مَنْ يُحَدِّثُ بِكلِّ ما سَمِعَ، ولا يَكُونُ إِمَامًا في الحَدِيثِ مَنْ يَتَّبِعُ شِواذِ الحَدِيثِ، والحِفظُ هو الإِتقانُ. وأَسَدٌ إلى مَروانِ بنِ مُحَمَّدٍ قالَ: "ثَلَاثَةٌ لا يَسْتَغْنِي عَنْها صاحِبُ العِلْمِ: الصِّدْقُ، والحِفظُ، وصحَّةُ الكُتُبِ، فإنَّ أخطأتهِ واحدةٌ لَمْ تُضِرَّهُ؛ إنَّ أخطأه الحِفظُ فَرجَعَ إلى كُتُبِ صحِيحِهِ لَمْ يَضِرَّهُ"⁽³⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (35/2).

(2) الباجي، التعديل والتجريح (268/1).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (36-35/2).

والأخبار عن فرسان الحديث وجهاذته أكثر من أن تُحصَر، وكلُّ شيءٍ في الحديث عندهم بمقدارٍ ومِعيارٍ دقيقٍ، لا يُحَادُ عنه، ولمَّا سئلَ الإمامُ ابنُ المباركِ عن الأحاديثِ المصنوعةِ الموضوعَةِ التي رواها غيرَ مَرَضِيينَ، قال: "يعيشُ لها الجهاذة"⁽¹⁾، وقد كان!

المطلب الثالث: رواية الثقة عن غير المطعون عليه ثقويه، وأمّا عن المطعون فلا ثقويه:

وقد عقدَ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابه باباً ترجمته: "بابٌ في روايةِ الثقةِ عن غيرِ المطعونِ عليه أنّها ثقويه، وعن المطعونِ عليه أنّها لا ثقويه".

"حدّثنا عبدُ الرّحمنِ قال: سألتُ أبي عن روايةِ الثقاتِ عن رجلٍ غيرِ ثقةٍ ممّا يُقوّيه؟ قال: إذا كانَ معروفاً بالضعفِ لم نُقوّهِ روايتهُ عنه، وإذا كانَ مجهولاً نفعه روايةُ الثقةِ عنه. حدّثنا عبدُ الرّحمنِ قال: سألتُ أبا زُرعةَ عن روايةِ الثقاتِ عن رجلٍ ممّا يُقوّي حديثه؟ قال إي لعمري، قلتُ: الكلبيُّ روى عنه الثوريُّ، قال إنّما ذلك إذا لم يتكلّم فيه العلماء، وكانَ الكلبيُّ يتكلّم فيه. قال أبو زُرعةَ: حدّثنا أبو نُعيم، نا سُفيانُ، نا محمّدُ بن السائبِ الكلبيِّ وتبسّم الثوريُّ. قال أبو محمّد: قلتُ لأبي ما معنى روايةِ الثوريِّ عن الكلبيِّ وهو غيرُ ثقةٍ عنده؟ فقال: كانَ الثوريُّ يذكُرُ الروايةَ عن الكلبيِّ على الإنكارِ والتّعجبِ فتعلّقوا عنه روايتهُ عنه، وإن لم تكن روايتهُ عن الكلبيِّ قبوله له"⁽²⁾.

وهنا يبيّنُ ابنُ أبي حاتمٍ أصلاً من أصولِ علم الجرح والتعديلِ أيضاً؛ وهي مسألةُ روايةِ الثقاتِ عن رجلٍ هل تُعدُّ تعديلاً له، أم لا، والمرادُ هنا الراوي المستور، أو مجهول الحال.

وظاهرُ كلامِ الإمامين أنّ روايةَ الثقةِ عن رجلٍ لم يُضعّف تنفعه. والراوي المجهول إذا روى عنه عددٌ من الثقاتِ يُعدُّ هذا تعديلاً له. كما في كلامهما⁽³⁾.

لكن يجبُ أن يُنتبهَ إلى أنّ ذلك لا يكونُ بإطلاق، وإنّما روايةُ الثقاتِ عنه أحدُ القرائنِ المُرجّحة، وقد وقعَ من الإمامين أبي حاتم، وأبي زُرعةَ تجهيلٌ لبعضِ رواةٍ، لم يردُ فيهم

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/1).

(2) المرجع السابق (36/2).

(3) وفي المسألة اختلافٌ راجع تفصيله عند: السخاوي، فتح المغيب (186/2)، وابن رجب، شرح علل الترمذي

(381/1)، والجديع، تحرير علوم الحديث (302/1).

تضعيفاً، ولا تقوية، مع أنهم قد روى عنهم جمع⁽¹⁾، ولعلهما أراداً برواية الثقات رواية الأئمة النقاد، أو رواية مُتَّبِئِي الرّواة، ولعلهما كانا مع ذلك يشترطان في الرّجل شروطاً مثل: أن لا يُغْرِبَ أو يتفرد بما لا يحتمله شأنه ونحو ذلك. وسواء صحَّ هذا أو لم يصح، فإنَّ الصّحيح الذي أقطع به هو أن كلام الرّازيين هذا من المُتَّشابه الذي ينبغي أن يُردَّ الى المُحكّم المعروف الذي جرى عليه عملهما في كلامهما في الرّواة، وما أكثره، ويؤيده أيضاً ما جرى عليه عمل المُحقّقين من المحدثين⁽²⁾.

وقال الدكتور عبد الله الجديع: "فرواية الثقات مما تُدفع به التهمة عن الرّواة، ويردُّ الطعن، ويرجح به قبول حديثهم. لكن ليس ذلك مطلقاً، وإنما في أحوال تنزل فيها رواية الثقات منزلة القرائن المُساعدة، وذلك فيمن لم ينكشف أمره في السقوط، ولم يهبط في الضعف بالبرهان إلى حدّ الترك. كما أن هذه القرينة المُرجحة إنّما ترفع من حاله في الجملة، لا في قبول حديثه مطلقاً، إذا قابل ذلك ما يدلُّ على نكارة أو ضعف بعض حديثه"⁽³⁾.

وعليه فرواية الثقات عن رجلٍ فيها تعريفٌ به، تعديلٌ له، وتقويةٌ لأمره، لكن ذلك لا يعني احتجاجاً به بإطلاق، بل شرطاً ألا يوجد في حديثه ما يُنكر، وألا يتفرد بما يحتمله، أو أن يكون هؤلاء الرّواة عن الثقات من أئمة النقاد. -والله أعلم-.

أما مسألة رواية الإمام الثوري عن الكلبي -وهو كذاب-، فالذي يظهر أنه لم يكن يُحدّث عنه إلا بما يعرف أنه صدق⁽⁴⁾. فقد روى العُقيلي بإسناده إلى الثوري، قال: "إنّي لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرّجل وأتخذُه ديناً، وأسمع الحديث من الرّجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرّجل لا أعبأ بحديثه وأحبُّ معرفته"⁽⁵⁾.

(1) وينظر: السخاوي، فتح المغيب (210/2).

(2) من كلام الشيخ محمد سلامة في "لسان المحدثين" (285/4).

(3) الجديع، تحرير علوم الحديث (311/1).

(4) ينظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (382/1)، وقال: إن أكثر أهل الحديث من الأئمة على الامتناع عن الرواية عن الضعفاء أهل التهمة بالكذب، والغلط، والغفلة، وكثرة الخطأ.

(5) العُقيلي، الضعفاء الكبير (15/1).

المبحث الثالث:

دراسة بعض الأحاديث التي علَّها ابنُ أبي حاتم في كتابه

وقد قدِّمتُ قبلَ ذلكَ أنَّ كتابَ ابنِ أبي حاتمٍ ليسَ كتابَ جرحٍ وتعديلٍ فحَسب، إنَّما فيه من فنونِ الحديثِ، وعلومِهِ، فوقَ ذلكَ، فهو كتابٌ تعليلٍ أيضًا، ينقلُ فيه الإمامُ أبو محمَّدٍ كثيرًا ممَّا له علاقةٌ بعلمِ العِللِ، وفروعه. فيذكرُ مثلاً: أصحابَ فلان، وطبقاتِهِم، وأثبتَ الناسَ فيه، والذي يقَدِّمُ على الآخرِ إذا ما اختلفوا، ومن هم رَوَّادُ الحديثِ، وجَهَابِدَتُهُ، والمَقْدَمُونَ فيه في مِصرٍ ما، بل ويفاضلُ بينَ هؤلاءِ الأئمَّةِ، ففلان منهم قد اختلفَ في آخرِ عمره، أمَّا الآخرُ فلا، وفلان كانَ يدلُّسُ، وصاحبه ليسَ كذلكَ، أَضِيفُ إلى ذلكَ كلُّهُ أنَّه يأتِ بتعليلاتِ الأئمَّةِ لأحاديثٍ يسوقونها في حكمِهِم على أصحابِها جرحًا وتعديلًا، فيأتونَ بالطرقِ، والأوجهِ، ويبينونَ اختلافَها، وأيَّ طريقٍ أصوب، أو أشبه. يفعلُ ذلكَ الأئمَّةُ أبو حاتم، وأبو زُرْعَةَ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وعليُّ ابنُ المَدِينِيِّ، وغيرهم.

لكنَّ اللافتَ أنَّ الإمامَ عبدَ الرحمنِ بنَ أبي حاتمٍ ما اكتفىَ بِنقلِ تعليلاتِ الأئمَّةِ غيره، بل قد استقلَّ بتعليلِ كثيرٍ من الأحاديثِ، وبيانِ طرقِها، وأوجهِ الاختلافِ فيها، والترجيحِ بينها أحيانًا. ممَّا يؤكدُ أنَّه إمامٌ نقادٌ بصيرٌ، حَبِيرٌ، مُتَمَرِّسٌ بعلومِ الحديثِ شتَّى، بل وبأعلاها، وأدقِّها، وأكثرها خفاءً، وأنَّ كتابَهُ جامعٌ لفنونِ الحديثِ، وعلومِهِ. ثمَّ إنِّي وجدتُ أنَّ من تمامِ بيانِ مكانةِ كتابِ "الجرحِ والتعديلِ" وأهميَّتِهِ، ومكانةِ صاحِبِهِ أبي محمَّد، وعلوِ شأنِهِ، أنَّ أسوقَ في هذا الفصلِ ما يدلُّ على معرفتِهِ، وخبرتِهِ في علمِ العِللِ، وأسوقُ بعضَ أحاديثٍ قد علَّها الإمامُ نفسه، فأنقلُ أولاً كلامَ الإمامِ، والحديثَ الذي علَّه، ثمَّ تخريجَ الحديثِ، وبيانَ علتهِ، وكلامَ غيره من المعلِّينَ، ثمَّ أرجحُ بينَ الطرقِ، وأيِّها أصوب، أو أشبه حسبَ ما تقتضيه قواعدُ علمِ العِللِ.

- الحديث الأول:

ترجم عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: "جاهمة بن العباس بن مرداس السلمى⁽¹⁾: له صحبة. روى عنه ابنه معاوية بن جاهمة - فيما رواه عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، وخالفه حجاج بن محمد، وأبو عاصم، عن ابن جريج - روى عن ابن جريج، قال أخبرني محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه طلحة عن معاوية بن جاهمة، أن جاهمة جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: أردت أن أغزو- فقال: هل لك أم؟. ورواه محمد بن إسحاق، عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن عن معاوية بن جاهمة قال: أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم-. حدثنا عبد الرحمن قال سمعت بعض هذا من أبي وبعضه من قبلي"⁽²⁾.

أولاً: نص الحديث.

وأسوق نص الحديث بتمامه، من عند الإمام النسائي في "السنن الكبرى".

فقال: "أخبرنا عبد الوهاب بن الحکم الوراق، قال: أخبرنا حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني محمد بن طلحة [- وهو ابن عبد الله بن عبد الرحمن-، عن أبيه طلحة]، عن معاوية بن جاهمة السلمى، أن جاهمة، جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: يا رسول الله أردت أن أغزو، وقد جئت أستشيرك، فقال: "هل لك من أم؟" قال: نعم، قال: "فالزمها، فإن الجنة عند رجليها"⁽³⁾.

(1) السلمى: "بضم وتشديد السين المهملة، ثم لام مفتوحة، يتبعها ميّ مكسورة، نسبة إلى سليم قبيلة مشهورة من العرب، يقال له: سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن مضر، تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. قاله السمعاني وذكر منهم: العباس بن مرداس السلمى، له صحبة، أحد شجعان العرب والد جاهمة-". ينظر: السمعاني، الأنساب (278/3). قلت: كذا نسبه الصحيحة بضم المهملة، لا فتحها، وقد وقعت بالفتح عند ابن ماجه (ص: 473)، عقب حديث 2781 (م)، ولعله خطأ طباعياً.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (544/2)، ترجمة 2260.

(3) النسائي، السنن الكبرى (272/4)، ح 4297، كتاب الجهاد، الرخصة في التخلف لمن له والدة.

ثانياً: الحكم على رجال الإسناد.

- "عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع، أبو الحسن الورّاق البغداديّ، ويُقال له ابن الحكم. ثقة من الحادية عشرة. مات سنة خمسين وقيل بعدها د ت س" (1).
- حجاج بن محمد المصيصي الأعرور، أبو محمد. ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة. ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين ع" (2).
- وحجاج هذا قد وثقه النسائي أيضاً (3)، ويحكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحداً (4).
- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأمويّ، مولاهم المكيّ. ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين، أو بعدها وقد جاز السبعين وقيل جاز المائة ولم يثبت ع" (5). وأما علة تدليس ابن جريج فزالَتْ هنا لأته قد صرح بالسماع.
- محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر. صدوق من السادسة، مات بعد المائة س ق" (6).
- وقد ذكره ابن حبان في "الثقات" (7)، وقال الذهبيّ: "وثق" (8). وقد روى عنه جمع (9).
- "طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيميّ، المدنيّ. مقبول من الثالثة، قد س ق" (10).

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 368)، ترجمة 425.

(2) المرجع السابق (ص: 153)، ترجمة 1135.

(3) المزي، تهذيب الكمال (455/5).

(4) ينظر: البغدادي، تاريخ مدينة السلام (143/9)، ابن الكيال، الكواكب النيّرات (ص: 457).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 363)، ترجمة 4193.

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 485)، ترجمة 485.

(7) ابن حبان، الثقات (367/7).

(8) الذهبي، الكاشف (183/2).

(9) المزي، تهذيب الكمال (414/25).

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 282)، ترجمة 3023.

قال يعقوب بن شيبان: "لا علم لي به" (1)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (2)، وقال الذهبي: "صدوق" (3)، وقال ابن حجر في "التهذيب": له صحبة، وأرسل عن جده الصديق" (4)، وقال الحويني في "غوث المكود": "لم يوثقه إلا ابن حبان" (5).

والحق أنني لا أعلم لم قال ابن حجر في "محمد بن طلحة": "صدوق"، ولم قال الذهبي في أبيه طلحة صدوقاً أيضاً، وأني ما وجدت لهما موثقاً غير ابن حبان، ولعلهما لا يرقيان ليكونا صدوقين - والله أعلم -.

- معاوية بن جاهمة السلمي: مختلف في صحبته، عدّه بعضهم ممن لهم صحبة: كأبي حاتم، فقال ابنه في ترجمته من "الجرح والتعديل": "معاوية بن جاهمة بن العباس بن مزداس السلمي المحاربي". روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- روى عنه محمد بن طلحة، وعكرمة ابن روح، سمعت أبي يقول ذلك" (6).

وكذا فقد ذهب آخرون أنه ليس بصحابي، ومنهم الذين سنأتي أقوالهم في ترجيح أن الحديث من رواية أبيه جاهمة، لا من روايته هو، وأن روايته عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مرسلّة (7)!

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (17/5).

(2) ابن حبان، مرجع سبق ذكره (392/4).

(3) الذهبي، الكاشف (514/1).

(4) ابن حجر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(5) الحويني، غوث المكود (290/3).

(6) ابن أبي حاتم، (377/8)، 1725. وعلق الشيخ المعلمي على نسبة أبي حاتم وقوله السلمي المحاربي متعقبا فقال: "كذا وقع في الأصلين ولم يذكر غيره كلمة (المحاربي) ولا يجتمع السلمي والمحاربي، وقال البخاري (يعد في أهل الحجاز)، فالصواب هنا (الحجازي)". انتهى كلام المعلمي. وقد قال مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (259/11): "ونسبه أبو حاتم محاربياً سلمياً، وكأنه غير جيد، والله تعالى أعلم". وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (329/7): "عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- يعد في أهل الحجاز". قلت: كذا قال البخاري، وظاهر قوله أنه يروي عن النبي بواسطة أبيه، لا مباشرة، فلا يلزم من قوله كونه صحابياً -بخلاف ما قاله مغلطاي عن قول البخاري بصحبته. وينظر: مغلطاي، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (189/2). وأني ما وجدت أحداً نسبته محاربياً سوى ما كان من ابن أبي حاتم، كما قال المعلمي. ثم إن خطأ وقع في اسم مصنف كتاب "الإنابة" في طبعة مكتبة الرشد؛ فقالوا: "الحافظ علاء الدين بن قليب مغلطاي" وإنما هو ابن قليج، ولعل الخطأ طباعي!

(7) وتنظر: الإنابة أيضاً (189/2)، ففيها بيان الاختلاف فيه.

ثالثاً: الحكم على الإسناد.

إسنادُ الحديثِ ضعيفٌ؛ ففيه محمد بن طلحة، وأبوه وثَّقهما ابنُ حبانٍ وحده، وللاختلافِ الكثيرِ فيه⁽¹⁾.

رابعاً: تخريجُ الحديث.

أخرجه أحمدُ في "المُسند" من طريقِ رَوْح⁽²⁾، وابنُ ماجه في "السَّنن"⁽³⁾، والبيهقي في "معجم الصحابة"⁽⁴⁾.

-
- (1) وقالَ الحاكم في "المستدرک" (125/2): "هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرِجْهُ!".
- (2) أحمد، المسند (299/24)، ح 15538، وجعله من مسند معاوية بن جاهمة السلمي.
- (3) ابن ماجه، السنن (ص: 473)، ح 2781(م)، كتاب الجهاد، باب الرجل يَغزو وله أبوان. وقال ابنُ ماجه عقبَ الحديث: "هذا جاهمةُ بن عَبَّاس بن مِرْدَاس السُّلَمي، الَّذي عاتَبَ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ حُنَيْنٍ". قلتُ: وذلكَ لما قَسَمَ له النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَسَمًا مع المؤلفةِ قلوبهم في غزوةِ حُنَيْنٍ، فأعطاه أربعةً من الإبلِ فعاتَبَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنه أعطى غيرهَ كَأبي سفيان، والأقرع بن حَابِس أكثرَ منه، في شِعْرٍ، فرفعَ أبو بكرٍ الصِّديقُ - رضي اللهُ عنه - أبياتَه إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اقطعوا عنيَ لسانَه"، - يريدُ أعطوه ما يُسكِّتُه، وَيَكفُّ به عن العتابِ - فأعطاه مائةً أو خمسينَ من الإبلِ، وقيلَ إنَّ بلالاً قد كساه خُلَّةً ليقطعَ بها لسانَه. وتنتظرُ أبياتُه والقصةُ كاملةً في: ابن سَعْد، الطبقاتِ الكبير (160/5)، من روايةِ عبدِ الرَّحمن بن أبي الرِّناد، والبيهقي، دلائلِ النبوة (182/5)، من روايةِ عبدِ اللهِ بن أبي بكرٍ بن حَزَم.
- (4) البيهقي، معجم الصحابة (388/5-389)، ح 2210، وجاء في إسناده عند البيهقي: "... نا حجَّاج ابن محمَّد، قالَ ابنُ جُرَيْج حدَّثني به، قالَ أَخبرني محمَّد بن طلحةُ بن عبدِ اللهِ بن عبدِ الرَّحمن، عن أبيه طلحةُ ابنِ مُعاويةِ ابنِ جاهمةِ السُّلَمي أنَّ جاهمةً ...". وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حجرٍ في "الإصابة" (54/2) إلى طريقِ البيهقي هذه لكنَّه ساقها على الصَّواب؛ ذلكَ أنَّ البيهقي قد قلبَ فقالَ: عن أبيه طلحةُ بنِ مُعاويةِ بنِ جاهمةِ السُّلَمي، وإنَّما فيه تصحيفٌ وقلبٌ فالأصلُ أَنه عن أبيه طلحة، عن معاوية بن جاهمة السُّلَمي. فكانَ "عن" تصحفت إلى "ابن"، وسيأتي بيانُ ذلكَ ثانيةً - إن شاء اللهُ -. هذا أمرٌ، أمَّا الثاني: فإنَّ الإمامَ ابنَ حجرٍ قالَ في هذه الطريق: "إنَّ ابنَ جُرَيْج قد خالفَ في نسبِ محمَّد بن طلحة فقال: عن محمد بن طلحة بن عبد الله ابن عبد الرحمن!"

والطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ الْمُشْكَلِ"⁽¹⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "السُّنَنِ الْكُبْرَى"⁽²⁾، وَ"الشُّعَب"⁽³⁾، مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي"⁽⁴⁾، وَالطَّحَاوِيُّ فِي مَوْضِعٍ مِنْ "شَرْحِ الْمُشْكَلِ"⁽⁵⁾، مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ. ثَلَاثَتُهُمْ (رُوحُ بْنُ عَبْدِ عُبَادَةَ)⁽⁶⁾، وَحَجَّاجُ ابْنُ مُحَمَّدِ الْمِصْبِيِّ الْأَعْوَرِ، وَالضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، أَبُو عَاصِمٍ⁽⁷⁾، رَوَوْهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جُرَيْجٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَكُلُّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ، عَنْ أَبِيهِ جَاهِمَةَ، وَيَذْكُرُونَ قِصَّةَ اسْتِنْدَانِهِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْجِهَادِ.

ثُمَّ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجٍ، وَأَبِي عَاصِمٍ بِهِ، لَكِنْ جَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -⁽⁸⁾. وَأَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ⁽⁹⁾، وَابْنُ قَانِعٍ⁽¹⁰⁾ فِي "مَعْجَمَيْهِمَا": الْأَوَّلُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجٍ، وَالثَّانِي مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانَ بْنِ حَبِيبٍ، كِلَاهِمَا

-
- (1) شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في ذي الواحد من أبويه هل بره بلزومه إياه أفضل من الجهاد، أو الجهاد أفضل منه. (375/5-376)، ح 2132.
- (2) الطحاوي، السنن الكبرى (45/9)، ح 17832، كتاب السير، باب الرجل يكون له والذان أو أحدهما فلا يَغزُو إلا بإذن أهله. (45/9)، ح 17832.
- (3) البيهقي، شعب الإيمان (248/10)، ح 7449.
- (4) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني (58/3)، ح 1371.
- (5) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (375/5-377)، ح 2132، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في ذي الواحد من أبويه هل بره بلزومه إياه أفضل من الجهاد، أو الجهاد أفضل منه؟.
- (6) "رُوحُ بْنُ عَبْدِ عُبَادَةَ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ حَسَّانِ الْقَيْسِيِّ". أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، ثِقَّةٌ فَاضِلٌ لَهُ تَصَانِيفٌ، مِنْ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ وَمِائَتَيْنِ ع". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 211)، ترجمة 1962.
- (7) "الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدِ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُسْلِمِ الشَّيْبَانِيِّ، أَبُو عَاصِمِ النَّبِيلِ الْبَصْرِيُّ. ثِقَّةٌ ثَبَّتْ مِنَ التَّاسِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْ بَعْدَهَا ع". المرجع السابق (ص: 280)، ترجمة 2977.
- (8) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (375/5-377)، ح 2132، 2133.
- (9) البغوي، معجم الصحابة (388/5)، ح 2210.
- (10) ابن قانع، معجم الصحابة (158/1).

(حَجَّاج، وابنُ حَبِيب⁽¹⁾) عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدِ بْنِ زُكَّانَةَ⁽²⁾، عن معاويةِ ابنِ جَاهِمَةَ، عن أبيه، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرَوَاهُ البَغَوِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الأُمَوِيِّ⁽³⁾، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدِ بْنِ زُكَّانَةَ، عَنْ معاويةِ بْنِ جَاهِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁴⁾.

وَكُلُّ هَذِهِ الطَّرِيقُ الَّتِي قَدَّمْتَهَا إِنَّمَا هِيَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ - وَقَدْ اختلفَ عَلَيْهِ فِيهَا كَمَا يَتَبَيَّنُ -. وَأَتَّبَعْتُهَا بِالطَّرِيقِ الَّتِي هِيَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ - إِذْ اختلفَ فِي هَذَا الحَدِيثِ عَلَيْهِمَا، وَسِيَّاتِي بَيَانُهُ -.

- فَأَمَّا الطَّرِيقُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فَأُخْرِجُهَا:

البخاريُّ فِي "التَّارِيخِ الكَبِيرِ"⁽⁵⁾، وَابْنُ ماجَهَ فِي "السُّنَنِ"⁽⁶⁾ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الحَرَّانِيِّ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ⁽⁷⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَذْكَرْ أَبَاهُ طَلْحَةَ، عَنْ معاويةِ بْنِ جَاهِمَةَ السُّلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "الأَحَادِ والمَثَانِي"⁽⁸⁾⁽⁹⁾ مِنْ طَرِيقِ

(1) "سفيان بن حبيب البصري البزاز، أبو محمد، وقيل غير ذلك. ثقة من التاسعة مات سنة اثنتين، وقيل ست وثمانين ومائة، وله ثمان وخمسون سنة، بخ 4". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 244)، ترجمة 2436.

(2) "محمد بن طلحة بن يزيد بن زكّانة المظلي، المكي. ثقة من السادسة، مات في أول خلافة هشام بالمدينة د ص ق". المرجع السابق (ص: 485)، ترجمة 5983.

(3) "يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، الأموي، أبو أيوب الكوفي، نزيل بغداد، لقبه الجمل. صدوق يُغرب من كبار التاسعة، مات سنة أربع وتسعين ومائة، وله ثمانون سنة ع". المرجع السابق (ص: 590)، ترجمة 7554.

(4) البغوي، معجم الصحابة (388/5)، ح 2209.

(5) البخاري، التاريخ الكبير (121/1-122).

(6) ابن ماجه، السنن (ص: 472)، ح 2781.

(7) "محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المظلي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي. صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها خت م 4". ابن حجر، مرجع سبق ذكره، (ص: 467)، ترجمة 5725.

(8) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني (59/3)، ح 1372.

(9) لكن الشيخ شعيب الأرنؤوط قال في تعليقه على مسند الإمام أحمد ما حاصله أن ابن أبي عاصم، وابن ماجه كلاهما قد جاء في سندهما من طريق ابن إسحاق ذكر لطلحة. فقلت: أما عند ابن أبي عاصم فقد ذكره، غير أنه ما ذكر عند ابن ماجه! ينظر تعليق الشيخ الأرنؤوط على مسند الإمام أحمد (300/24).

عبد الرحمن المُحَارِبِيُّ، وابنُ قَانَعٍ في "معجم الصحابة"⁽¹⁾ عن عبد الرحيم بن سُلَيْمَانَ، ويُونَسَ ابن بُكَيْرٍ، ثلاثتهم (المُحَارِبِيُّ)⁽²⁾، وابن سُلَيْمَانَ⁽³⁾، وابن بُكَيْرٍ⁽⁴⁾ عن مُحَمَّد بن إِسْحَاقَ، عن مُحَمَّد ابن طَلْحَةَ، عن أبيه طَلْحَةَ، عن معاوية بن جاهمة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وأُخْرِجَهُ البَخَارِيُّ في "التاريخ الكبير"⁽⁵⁾ عن عَبْدِ بن سُلَيْمَانَ⁽⁶⁾، ومن طريق الأَخِيرِ ابنُ قَانَعٍ في "معجم الصحابة"⁽⁷⁾، عن مُحَمَّد بن إِسْحَاقَ، عن الزَّهْرِيِّ، عن ابنِ طَلْحَةَ بن عبيدِ اللهِ، عن مُعَاوِيَةَ السُّلَمِيِّ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وفي هذه المواضع كُلِّهَا عندَ (البخاري في مَوْضِعَيْ تَارِيخِهِ، وابنِ ماجه، وابنِ أَبِي عاصم، وابنِ قَانَعٍ) يجعلُ ابنُ إِسْحَاقَ الحديثَ لمعاوية بن جاهمة عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. ويذكرونَ استئذانه في الجهاد.

وقد أُخْرِجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ، من طريقِ ابنِ إِسْحَاقَ أَيضًا عن مُحَمَّد بن طَلْحَةَ، عن طَلْحَةَ بن معاوية السُّلَمِيِّ⁽⁸⁾، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. ومن طريقِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ رواه المَقْدِسِيُّ في "الأحاديث المختارة" بالإسنادِ نَفْسِهِ. ثم ساقَ طريقَ الإمامِ أَحْمَدَ عن رَوْحٍ وقد تَقَدَّمَتْ- وَقَالَ عَقِبَهَا: "وهذا هو الصَّوَابُ -والله أعلم-"⁽⁹⁾.

(1) ابن قانع، معجم الصحابة (74/3).

(2) "عبد الرحمن بن محمد بن زياد المُحَارِبِيُّ، أبو مُحَمَّد الكوفي، لا بأسَ به، وكان يُدَلِّسُ، قاله أحمدُ. من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومائة ع". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 349)، ترجمة 3999.

(3) "عبد الرحيم بن سليمان الكِنَانِيُّ، أو الطَّائِي، أبو عَلِيِّ الأَشْئَلِ، المَرُوزِيِّ، نزيلُ الكوفة. ثقة له تصانيف من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ع". المرجع السابق (ص: 354)، ترجمة 4056.

(4) "يونس بن بُكَيْرٍ بن واصلِ الشَّيْبَانِيِّ، أبو بكرِ الجمالِ الكوفي. صدوقٌ يُخْطِئُ من التاسعة. مات سنة تسع وتسعين ومائة. خت م د ت ق". المرجع السابق (ص: 613)، ترجمة 7900.

(5) البخاري، التاريخ الكبير (121/1).

(6) "عبد بن سليمان الكِلَابِيُّ، أبو مُحَمَّد الكوفي، يُقالُ اسمه عبدُ الرحمن. ثقةٌ ثَبَّتَ من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين وقيل بعدها ع". ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 369)، ترجمة 4269.

(7) ابن قانع، معجم الصحابة (74/3).

(8) وقوله عن طَلْحَةَ بن معاوية السُّلَمِيِّ خطأٌ بَيِّنٌ، وإنما هو عن طَلْحَةَ، عن مُعَاوِيَةَ السُّلَمِيِّ. قالَ الحافظُ العسقلانيُّ في "الإصابة" (55/2): "وهو غلطٌ نشأ عن تصحيفِ وَقَلْبِ، والصَّوَابُ عن مُحَمَّد بن طَلْحَةَ، عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه، فَصَحَّفَ "عن" فَصَارَتْ "ابن"، وَقَدَّمَ قَوْلَهُ: عن أبيه، فَخَرَجَ مِنْهُ أَنَّ لَطَلْحَةَ صُحْبَةً، وليس كذلك".

(9) المقدسي، الأحاديث المختارة (150-149/8)، ح 161.

لكن العجيب عند المقدسي أنه قال: "طلحة بن معاوية السلمي رضي الله عنه، وما أرى له صحبة، وإسناده مضطرب. ثم قال أيضاً: "لم يذكر البخاري في "التاريخ"، ولا ابن أبي حاتم طلحة بن معاوية السلمي!". فقلت: ولم يذكرانه وليس هناك راي بهذا الاسم أصلاً، وإنما هو خطأ، وتصحيف؟!.

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه.

وبعد استعراض هذا الحديث، وبيان طرقه، يظهر أن فيه اختلافاً كثيراً، فأذكر ثانية كلام ابن أبي حاتم فيه، ثم أبين الاختلاف⁽¹⁾.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "إن الحديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج. وخالفه حجاج بن محمد، وأبو عاصم، عن ابن جريج - روي عن ابن جريج، قال أخبرني محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه طلحة، عن معاوية بن جاهمة أن جاهمة جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: أردت أن أغزو، فقال: "هل لك أم؟". ورواه محمد بن إسحاق، عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن معاوية بن جاهمة، قال: أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم -".

قلت: أما الطريق التي ذكرها عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، فقد أعينني البحث عنها، لكنني ما وقفت عليها. وأما طريق حجاج، وأبي عاصم، عن ابن جريج به، فقد سقتها أنفاً في تخريج الحديث، وقد تابعهما روي متابعاً تاماً - كما قدمت - عند الإمام أحمد عن ابن جريج. ثم إن ثلاثتهم (حجاج، وروح، والضحاك) قد رويوا الحديث عن ابن جريج، ويذكرون فيه أن معاوية بن جاهمة، روى عن أبيه جاهمة، وأن الأخير هو الذي سأل النبي - صلى الله عليه وسلم -! ثم قال ابن أبي حاتم: "ورواه محمد بن إسحاق، عن طلحة بن عبد الله ابن عبد الرحمن، عن معاوية بن جاهمة، قال: أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم -".

(1) وعند بيان الاختلاف في الحديث، وطرقه فأكتفي ببيان الطريق التي فيها اختلاف، دون إعادة عزو لموضع هذا الطريق، بمعنى أنني أذكر طريقاً، وليكن هذا الطريق عند الترمذي مثلاً، فلن أعيد، وأقول: أخرجه الترمذي في موضع كذا وكذا، إذ إنني أكون قد بينت كل الطرق، وموضعها مفصلة عند تخريج الحديث، وإعادة ذكر ذلك إنما هو إقبال للحواشي، وضياح للوقت، والجهد!

وأما الطرق التي وجدتها لابن إسحاق فكان يجعل واسطةً بينه، وبين طلحة. ثم إن ابن إسحاق جعل الحديث لمعاوية بن جاهمة، لا لأبيه، بخلاف ابن جريج الذي يجعله لجاهمة، وهذا هو موضع الاختلاف الذي أراده ابن أبي حاتم.

● **اختلف في الحديث عن ابن جريج، ورواه محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر، وعنه ابن إسحاق، واختلف عنهما:**

● **أولاً: الاختلاف فيه عن ابن جريج:**

1. أنه يقول في حديثه عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه جاهمة، جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أما ابن إسحاق فيجعل الحديث عن معاوية بن جاهمة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم. وعليه أيكون الحديث، والصحة، والسؤال لجاهمة، أم لمعاوية ابنه؟! فإذا قلنا إن الحديث لمعاوية كان صحابياً، والحديث حديثه، وإذا قلنا لأبيه فالصحة له، والحديث حديثه، ورواية ابنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - مرسله!

2. ثم إن يحيى بن سعيد الأموي، قد روى عن ابن جريج، عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن معاوية بن جاهمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، دون أن يذكر فيه جاهمة بخلاف روايته الأخرى. قال البغوي في "معجم الصحابة": "وهذا الحديث وهم الأموي عندي في إسناده"⁽¹⁾.

ثانياً: أما الاختلاف عن محمد بن طلحة، ففي الروايات التي رواها عنه محمد بن إسحاق، وقد اختلف عليه فيها أيضاً:

1. أنه جعل الحديث لمعاوية لا لأبيه - وتقدم بيان ذلك -.

2. أن ابن إسحاق يروي الحديث مرة عن محمد بن طلحة عن أبيه طلحة، وأخرى يسقطه"⁽²⁾!

3. وأنه رواه عن الزهري، عن ابن طلحة بن عبيد الله، عن معاوية السلمي.

ثم أقول: أما في الأولى، وجعله الحديث لمعاوية، لا لأبيه، فقد طالت مناقشة العلماء في هذه المسألة، وقد يحسم الخلاف فيها ما قاله الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب": "وقيل في هذا الحديث عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه، قلت: تلخص من ذلك أن الصحبة

(1) ينظر: البغوي، معجم الصحابة (388/5).

(2) ولم أجد أحداً قال إذا كان أصل رواية محمد بن طلحة عن أبيه طلحة أم بدونه؟!

لجاهمة، وأنه هو السائل، وأن رواية معاوية ابنه عنه صواب، وروايته الأخرى مرسلة. وقول ابن إسحاق في روايته عن معاوية، أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- وهم منه لأن ابن جريج أحفظ من ابن إسحاق، وأتقن، على أن يحيى بن سعيد الأموي قد روى عن ابن جريج مثل رواية ابن إسحاق، فوهم، وقد نبه على غلطه في ذلك أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة". -والله تعالى أعلم- وقال العسكري: معاوية بن جاهمة روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأحسبه مرسلاً، والحديث إنما هو عن أبيه جاهمة⁽¹⁾. وكان الدارقطني قال في "العلل": "وقول ابن جريج أشبه بالصواب"⁽²⁾. وعليه: فكون الحديث حديث جاهمة، والقصة قصته، والصحبة له، أشبه بالصواب. بخلاف آخرين جعلوا الحديث من مسند ابنه، كالإمام أحمد⁽³⁾، ومغلطاي في "الإنبابة" فقال: "معاوية بن جاهمة السلمي، قال: أتيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أستأذنه في الجهاد"⁽⁴⁾، والمزي في التحفة⁽⁵⁾، والألباني في "إرواء الغليل"⁽⁶⁾.

- أما الثانية: فعند ابن قانع في "معجم الصحابة" بعد أن روى الحديث من طريق حجاج، وسفيان ابن حبيب، عن ابن جريج، عن محمد بن طلحة، عن معاوية بن جاهمة عن أبيه، قال: ورواه محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة فزاد في الإسناد رجلين ولم يذكر أباه وجوده ابن جريج⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

(1) مغلطاي، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (189/2)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (203/10)، وقد بسط ابن حجر الخلاف فيه مفصلاً في "الإصابة في تمييز الصحابة" (54/2)، 1048. فليُنظر.

(2) الدارقطني، العلل (77/7).

(3) أحمد، المسند (299/24).

(4) مغلطاي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة (189/2).

(5) المزي، تحفة الأشراف (424-423/8).

(6) وذلك حين ساق حديث ابن عمرو -رضي الله عنهما- قال: "جاء رجل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فاستأذنه في الجهاد، فقال: "أحيي والذاك؟" قال: نعم. قال: "ففيهما فجاهد". ثم قال: "وللحديث شواهد من حديث معاوية بن جاهمة، وأبي سعيد الخدري". الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (21/5).

(7) ويقال: "جوده فلان: إذا دلّسه تدليس تسوية، أي ذكر من فيه من الأجواد، وحذف غيرهم". السيوطي، تدريب الراوي (295/1). وابن جريج كما سبق في ترجمته أنه يدلّس!.

(8) ابن قانع، معجم الصحابة (158/1).

- وقد ساقَ البَغويُّ الحديثَ أيضًا من طريقِ سفيانَ بنِ حبيبٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن محمَّدِ ابنِ طلحةَ، عن معاويةَ بنِ جاهمةَ، عن أبيه، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلّم-. وقالَ بعده: "نقصَ من إسناده طلحةَ وزاد، عن أبيه"⁽¹⁾. يريدُ بذلكَ أنَّ محمَّدَ بنِ طلحةَ قد أسقطَ أباهَ طلحةَ، وأنَّ ذكرَ جاهمةَ زيادةٌ، ويكونُ الحديثُ عنده عن معاويةَ لا أبيه!

- وأما الثالثةُ: فقال الدارقطنيُّ في "العلل": "وقالَ عبدةُ: عن ابنِ إسحاق، عن الزهريِّ، عن ابنِ طلحةَ بنِ عبيدِ الله، عن معاويةَ السلميِّ، فوهمَ في موضعين: في ذكرِ الزهريِّ، وليس من حديثِ الزهريِّ، وفي قوله: ابنِ عبيدِ الله"⁽²⁾.

وقد وجدتُ أنَّ ابنَ قانعٍ صحَّحَ حديثَ ابنِ إسحاقَ عن الزهريِّ، فرواهُ من طريقِ عبدةَ بنِ سليمان، عن ابنِ إسحاقَ، عن الزهريِّ ثمَّ قالَ: "وهذا هو الصحيحُ -إن شاء الله-"، وذلكَ بعدَ روايتهِ الحديثَ عن عبدِ الرّحيمِ بنِ سليمان، ويونس بن بَكير، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ، عن محمَّدِ بنِ طلحةَ⁽³⁾.

ومثَلُ قولِ الدارقطنيِّ في "العلل" بوهمِ عبدةَ أيضًا: كانَ قاله أبو زرعةَ الرّازيُّ لما سئلَ عن حديثه. لكنَّه قالَ وروى الحديثَ أيضًا عبدُ الرّحيمِ بنِ سليمان، فقال: عن ابنِ إسحاقَ، عن محمَّدِ بنِ طلحةَ، عن أبيه طلحةَ بنِ معاويةَ السلميِّ؛ قالَ: أتيتُ النبيَّ -صلى الله عليه وسلّم-.! وقد سبقَ أنَّ طلحةَ بنِ معاويةَ خطأً وقلب، وليس هو بابنِ معاوية! ثمَّ يقول: ورواهُ محمَّدُ ابنِ سلّمةَ، عن ابنِ إسحاقَ، عن محمَّدِ بنِ طلحةَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي بكرِ الصّدّيق، عن أبيه طلحةَ، عن معاويةَ بنِ جاهمةَ السلميِّ؛ قالَ: جنّت رسولَ الله -صلى الله عليه وسلّم-.

قلتُ: وهذه الطريقُ هي التي أخرجها البخاريُّ في "التاريخ الكبير"، وابنُ ماجه كما تقدّم، بيدَ أنّهما لم يذكرَا فيه طلحةَ -الأب-!.

ثمَّ قالَ الإمامُ أبو زرعةَ: "الصحيحُ: حديثُ محمَّدِ بنِ سلّمةَ هذا". ولما سألَ عبدُ الرحمنِ أباهُ قالَ أيضًا: "هذا أصحُّ: حديثُ محمَّدِ بنِ سلّمةَ، ولكن هو محمَّدُ بنِ طلحةَ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي بكرِ الصّدّيق، عن أبيه طلحةَ، عن معاويةَ بنِ جاهمةَ السلميِّ، قالَ: جنّت رسولَ الله -صلى الله عليه وسلّم-".

(1) البغوي، معجم الصحابة (389/5).

(2) الدارقطني، العلل (77/7)، 1227.

(3) ابن قانع، معجم الصحابة (75/3).

ويظهر أن الإمامين أبا حاتم، وأبا زرعة يُصَحَّحان حديث محمد بن سلمة، وبالتالي أن الحديث لمعاوية بن جاهمة، لا لأبيه، وهذا إشكال، إذ قد قَدِّمْنَا أَنَّ الحديث إنما هو لجاهمة، وكذا الصحبة، وسؤال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. لكنَّ ترجيحهما ليس ترجيحًا مطلقًا، إذ عارضها رواية ابن جريج، وأنَّ كونَ الحديث لجاهمة أشبه بالصواب كما قال الدارقطني في "العلل"، وغيره - ومثل ذلك قال مُحققوا علل ابن أبي حاتم⁽¹⁾.

ثمَّ إنَّ يحيى بن سعيد الأمويّ قد روى عن ابن جريج عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن معاوية بن جاهمة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنَّ البغويّ قال في "معجم الصحابة": "وهذا الحديث وهم الأمويّ عندي في إسناده"⁽²⁾.

الحديث الثاني:

قال أبو محمد بن أبي حاتم في ترجمة: "سريّ بن إسماعيل النهديّ"⁽³⁾، أبو عبد الرحمن، ابن عمّ الشعبيّ، روى عن: الشعبيّ. روى عنه جرير: وابن فضال، والهيّاج ابن بسّطام، ويزيد بن هارون، سمعتُ أبي يقول ذلك. حدّثنا عبد الرحمن، نا صالح بن أحمد ابن محمد بن حنبل، نا عليّ - يعني ابن المدينيّ - قال: سمعتُ يحيى بن سعيد يقول: كلّمْتُ السريّ بن إسماعيلَ مرّةً، فسمعتُه يقول: حدّثنا عامرٌ، قال سمعتُ النعمان بن بشير يقول، سمعتُ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: "الْخَمْرُ مِنْ خَمْسَةٍ"، فتركتُه. قال أبو محمد: يعني ترك السريّ فلم يحملْ عنه لإنكاره ما حدّث به عن الشعبيّ؛ لأنَّ الثقات يروون عن أبي حيان التيميّ، عن الشعبيّ، عن ابن عمر، عن عمر قوله أن: "الْخَمْرُ نَزَلَتْ تَحْرِيمُهَا يَوْمَ نَزَلَتْ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (364/3).

(2) ينظر: البغوي، معجم الصحابة (182/5).

(3) "النّهديّ: بفتح النون، وسكون الهاء، وفي آخرها الدالُّ المهملة. هذه النسبة إلى بني نهد، وهو نهد بن زيد ابن ليث بن سؤد بن أسلم بن الحاف بن فُصاعة: إليه ينتسب النهديّون، ومنهم باليمن والشام". السمعاني، الأنساب (541/5).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (282/4)، ترجمة 1216.

قلت: فَعَبِدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ هُنَا يُعَلَّلُ تَرْكَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ لِلْسَّرِيِّ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ الثَّقَاتِ فِي حَدِيثِ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَأَبَيَّنُ الْحَدِيثَ، وَالِاخْتِلَافَ فِيهِ فِيمَا يَأْتِي:

أولاً: نصُّ الحديثِ.

قال الإمام البخاريُّ في "الصحيح": "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ النَّيْمِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ عَلَى مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: "إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْعِنَبِ وَالنَّمْرِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْعَسَلِ. وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. وَثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا: الْجَدُّ، وَالْكَلاَلَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا. قَالَ: قُلْتُ: يَا أبا عَمْرٍو، فَشَيْءٌ يُصْنَعُ بِالسَّنَدِ⁽¹⁾ مِنَ الْأَرْزِ؟ قَالَ: ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. أَوْ قَالَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ. وَقَالَ حَجَّاجٌ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ: مَكَانَ الْعِنَبِ: الزَّيْبِ"⁽²⁾.

ثانياً: الحكمُ على رجالِ الإسنادِ.

- أحمد بن عبد الله بن أيوب، أبو الوليد بن أبي رَجَاءٍ، الهروي. ثقةٌ من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين خ⁽³⁾.
- يحيى بن سعيد بن فروخ. بفتح الفاء، وتشديد الراءِ المضمومة، وسكون الواو، ثم معجمة. التميمي، أبو سعيد القطان البصري. ثقةٌ متقنٌ حافظٌ إمامٌ قدوةٌ. من كبار التاسعة، مات سنة ثمانٍ وتسعين ومائة، وله ثمانٌ وسبعون ع⁽⁴⁾.

(1) "السُّنَدُ: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وآخره دالٌ مهملةٌ: بلادٌ بين بلادِ الهندِ وكرمانِ وسجستانِ". الحموي، معجم البلدان (267/3).

(2) البخاري، الصحيح، كتابُ الأُسرية، بابُ ما جاء في أنَّ الخمرَ ما خامَرَ العقْلَ من الشُّرابِ، (ص: 688)، ح 5588.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 81)، ترجمة 55.

(4) المرجع السابق (ص: 591)، ترجمة 7557.

- "يَحْيَى بن سَعِيد بن حَيَّان. بمهملةٍ وتحتانيةٍ. أبو حَيَّانَ التَّمِيمِي الكُوفِي. ثقةٌ عابدٌ من السادسة، مات سنة خمسٍ وأربعين ع⁽¹⁾.
- "عامر بن شراحيل الشَّعْبِي. بفتح المعجمة، أبو عمرو. ثقةٌ مشهورٌ فقيهٌ فاضلٌ، من الثالثة. قال مكحول: ما رأيتُ أفقه منه. مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين ع⁽²⁾.
- "عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي. أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وقد قيل: إن إسلامه قبل إسلام أبيه. ولا يصح. وإنما كانت هجرته قبل هجرة أبيه، فظنَّ بعضُ النَّاسِ أنَّ إسلامه قبل إسلام أبيه. وأجمعوا على أنه لم يشهد بدرًا، استصغره النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فردَّه، واختلفوا في شهوده أحدًا، فقيل: شهدها. وقيل: رده رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع غيره ممن لم يبلغ الحلم⁽³⁾.

ثالثًا: الحكم على الإسناد.

إسناده صحيحٌ مسلسلٌ بالنقات، والأئمة، وقد خرَّجه البخاريُّ في أصولٍ صحيحة.

رابعًا: تخريج الحديث.

ورواه البخاريُّ في "جامعه الصحيح" من أوجه، ففي "الأشربة" عن مُسَدَّد عن القَطَّان⁽⁴⁾، وفي "التفسير" من طريق عيسى، وابن إدريس⁽⁵⁾، في الموضوعين مختصرًا، ورواه في "التوحيد" وقد قرن ابن أبي غنَّية بعيسى، وجاء به من طريق نافع -متابعًا لعامر الشعبي- عن ابن عمر، لكنه ما ذكر عمرًا رضي الله عنه- ولا جاء بمن الحديث⁽⁶⁾. ورواه مسلمٌ في "الصحيح" من طريق علي بن مسهر، إلا أنه جعل "الزبيب" بدل "العنب"، ومن طريق ابن إدريس وقال: "العنب"، لا "الزبيب"، وفي كليهما دون زيادة قلت: يا أبا عمرو...، ومن طريق إسماعيل ابن عُليَّة، وعيسى بن يونس، بمثل حديث الأولين، غير أن ابن عُليَّة قال في حديثه "العنب" كما

(1) المرجع السابق (ص: 590)، ترجمة 7555.

(2) المرجع السابق (ص: 287)، ترجمة 3092.

(3) ابن الأثير، أسد الغابة (3/336).

(4) البخاري، الصحيح، كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب، (ص: 688)، ح 5581،

(5) البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّمَا أَكْفَرُوا بِالنَّبِيِّ﴾ [المائدة: 9] (ص: 557)، ح 4619.

(6) البخاري، الصحيح، كتاب التوحيد، باب ما ذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- وحض على اتفاق أهل العلم. وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة وما كان بها من مشاهد النبي -صلى الله عليه وسلم- والمهاجرين والأنصار ومُصَلَّى النبي -صلى الله عليه وسلم- والمنبر والقبر، (ص: 873)، ح 7338.

قال ابن إدريس⁽¹⁾، ورواه أبو داود في "السّنن" من طريق إسماعيل بن إبراهيم، بمثل حديث البخاري، دون الزيادة الأخيرة فيه⁽²⁾، والترمذي في "الجامع الكبير" من طريق ابن إدريس، وأضاف بعده: "وهذا أصح من حديث إبراهيم بن مهاجر"⁽³⁾. -وسيا تي حديثه-. ورواه البزار في "مسنده" من طريق القطان أيضا بنحوه، ثم قال: "وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا عمر، وإسناده صحيح"⁽⁴⁾.

ورواه ابن الجارود في "المنتقى"، مختصرا⁽⁵⁾، وأبو عوانة في "المسند" دون السؤال⁽⁶⁾، كلاهما (ابن الجارود، وأبو عوانة) روياه من طريق يعلى ابن عبيد، ورواه ابن حبان في "صحيحه" من طريق يونس بن أبي إسحاق بمثله دون الزيادة الأخيرة فيه⁽⁷⁾.

ورواه البيهقي في "السّنن الصغير" من طريق جعفر بن عوف⁽⁸⁾، وفي "معرفة السّنن" من طريق ابن نمير، في موضعي البيهقي بمثله دون الزيادة الأخيرة⁽⁹⁾، وتسعتهم (عيسى، وابن إدريس، وإسماعيل بن إبراهيم، ويحيى القطان، وعلي بن مسهر، ويعلى بن عبيد، ويونس ابن أبي إسحاق، وجعفر بن عوف، وابن نمير) عن أبي حيان يحيى بن سعيد النيمي. وأخرجه البخاري في موضع من طريق شعبة، عن عبد الله بن أبي السفر مختصرا⁽¹⁰⁾. كلاهما (يحيى النيمي، وعبد الله بن أبي السفر)، عن عامر الشعبي، به موقوفاً.

-
- (1) المسلم، الصحيح، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر، (ص: 1481)، ح 3032/7453.
 - (2) أبو داود، السّنن، كتاب الأشربة، باب في تحريم الخمر، (ص: 661)، ح 3669.
 - (3) الترمذي، الجامع الكبير، أبواب الأشربة، باب ما جاء في الحبوب التي يُتخذ منها الخمر. قلت: وسيا تي قريبا أن هذا الكلام قد رواه عن النبي غير عمر -صلى الله عليهما وسلم- (448/3)، ح 1874.
 - (4) البزار، المسند (281/1-282)، ح 177.
 - (5) ابن الجارود، المنتقى (ص: 217)، ح 852.
 - (6) أبو عوانة، المسند، باب تحريم الشراب من العسل المسمي البتع إذا أسكر، وكذلك من الشعير، والذرة، والمسّمى المزّر، والشراب من البر، (99/5-100)، ح 7947.
 - (7) ابن حبان، الصحيح، كتاب الأشربة، باب ذكر وصف الخمر الذي كان الناس يشربونها قبل تحريم الله -جلّ وعلا- إيّاها عليهم (181/12)، ح 5358.
 - (8) البيهقي، السّنن الصغير، كتاب الأشربة، باب تفسير الخمر التي نزل تحريمها (330/3)، ح 3338.
 - (9) البيهقي، معرفة السّنن والآثار (16/13)، ح 17307.
 - (10) البخاري، الصحيح، كتاب الأشربة، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب (ص: 688)، ح 5589.

وأخرجه أحمدُ في "المسند" (1)، وابنُ ماجه (2)، والدارقطني (3)، في "سننهما" من طريقِ خَالِدِ الهمدانيّ، عن السريّ بنِ إسماعيل، ثلاثتهم: (أحمدُ، وابنُ ماجه، والدارقطني) به، بلفظ: "إنَّ مَنْ الرِّيبِ خَمْرًا، وَمَنْ التَّمْرِ خَمْرًا، وَمَنْ الحِنطَةِ خَمْرًا، وَمَنْ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمَنْ العَسَلِ خَمْرًا"، لكنْ بتقدِيم وتأخير، وبزيادةٍ "وأنهاكم عن كلِّ مُسكِرٍ" عندَ الدارقطنيّ.

ورواه أبو داود (4)، والترمذيّ في "سننهما" من طريقِ إسرائيلَ عن إبراهيمَ بنِ مُهاجر، وقالَ الترمذيّ عقبَ الحديث: "هذا حديثٌ غريب" (5)،

وأخرجه أبو داود (6)، والدارقطنيّ في موضعٍ آخر (7)، وابنُ حبان (8) من طريقِ الفضيلِ بنِ ميسرة، عن أبي حريز عبدِ الله بنِ حسين الأزديّ، ثلاثتهم (السريّ بنِ إسماعيل (9)، وإبراهيمَ بنِ مُهاجر، وأبو حريز) عن عامرِ الشعبيّ، عن النُّعمانِ بنِ بشيرٍ رضيَ اللهُ عنه، مرفوعًا إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. بِنحوِ الحديثِ الَّذِي سَقَّتهُ عندَ أحمدَ، وابنِ ماجه، والدارقطنيّ.

خامسًا: بيانُ الاختلافِ في الحديث، والراجحُ فيه.

ومما سبقَ يتبيّنُ أنّ في الحديثِ علةً رفعٍ ووَقْف، نشأتُ عن اختلافِ الرواةِ عن عامرِ ابنِ شراحيلَ الشعبيّ، فرواه عنه بعضهم موقوفًا، ورفَعَهُ آخرون، وعليه:

-
- (1) أحمد، المسند (293/30)، ح 18350.
 - (2) ابن ماجه، السنن، كتابُ الأشرية، باب ما يكونُ منه الخمرُ (ص: 567)، ح 3379.
 - (3) الدارقطنيّ، السنن، كتابُ الأشرية وغيره (456/5)، ح 4651.
 - (4) أبو داود، السنن، كتابُ الأشرية، باب الخمرِ ممّا هي؟ (ص: 662)، ح 3676.
 - (5) الترمذيّ، السنن، أبوابُ الأشرية، باب ما جاء في الحبوبِ التي يُتخذُ منها الخمرُ (447/3)، ح 1872.
 - (6) أبو داود، السنن، ح 3677.
 - (7) الدارقطنيّ، السنن، كتابُ الأشرية وغيره (454/5)، ح 4643.
 - (8) ابن حبان، الصحيح، كتابُ الأشرية، ذكرُ خيرِ ثانٍ يُصرِّحُ بأنَّ النبيذَ الذي كانَ يشربه صَلَّى اللهُ عليه وسلم - لم يكنْ بالذي يُسكِرُ كثيره شاربه (219/12)، ح 5398.
 - (9) وهو الذي قدّمْتُ الكلامَ بترجمته من عندِ ابنِ أبي حاتم، وفيها تركُ القطان، وابنِ مهدي، وابنِ المبارك والناسِ حديثه، ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (283/4).

فهذا الحديثُ اختلفَ فيه عن الشعبيِّ:

- فرواه عنه أبو حيان التيمي، وعبدُ الله بن أبي السَّقر، وهما ثقتان، من كلامِ عمرَ رضي الله عنه- موقوفاً عليه. وقد تابعَ الشعبيُّ على الوقفِ في روايةِ عندَ البخاريِّ نافعٌ مولى ابنِ عمرَ، لكنَّ جعله موقوفاً عن ابنِ عمرَ لا أبيه رضي الله عنهما-.
- ورواه عن الشعبيِّ أيضاً السريُّ بن إسماعيل، وإبراهيمُ بن مهاجر، وأبو حريز عبدُ الله بن حُسَيْن الأزديّ ثلاثتهم عنه، عن النُّعمانِ بن بشير، مرفوعاً إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وكذا فقد روى الحديثَ عن أبي حيان، وأبي السَّقر جمعٌ ليسَ بالقليل، بخلافِ الرواةِ عن إبراهيمِ ابنِ مهاجر، وأبي حريز، والسريِّ بن إسماعيل فهم ثلاثةٌ فحسب!.
- والَّذي يَظهرُ أنَّ المحفوظَ هو حديثُ الأكثرِ، والأوثقِ: أبي حيان، وابنُ أبي السَّقر - وروايةُ الأولِ قد انتفقَ عليها الشيخان، وانفردَ البخاريُّ بروايةِ الثاني-، عن الشعبيِّ، عن ابنِ عمرَ، عن أبيه رضي الله عنهما- موقوفاً، وإنَّ خالفَهُم آخرونَ أقلَّ منهم رتبةً.
- وهذا ما أرادَه ابنُ أبي حاتمٍ حينَ علَّلَ تركَ القطانِ للسريِّ، بأنَّه قد خالفَ الثقاتِ الذينَ يروونَ الحديثَ عن أبي حيانَ عن الشعبيِّ، عن ابنِ عمرَ، عن أبيه رضي الله عنهما- موقوفاً.
- لكنَّ الحديثَ وإنَّ رويَ عن عمرَ موقوفاً عليه رضي الله عنه- إلا أنَّ له حكمَ الرفعِ، كذا قالَ الإمامُ ابنُ حجرَ في "الفتح": "هذا الحديثُ أوردَهُ أصحابُ المَسانيدِ والأبوابِ في الأحاديثِ المرفوعةِ؛ لأنَّ له عندهم حكمَ الرفعِ، لأنَّهُ خبرُ صحابيٍّ شهدَ التنزيلَ فأخبرَ عن سببِ نزولها، وقد خطبَ به عمرُ على المنبرِ بحضرةِ كبارِ الصَّحابةِ وغيرهم، فلم يُنقلَ عن أحدٍ منهم إنكاره، وأرادَ عمرُ بنزولَ تحريمِ الخمرِ الآيةَ المذكورةَ في أولِّ كتابِ الأشريةِ وهي آيةُ المائدةِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾⁽¹⁾. إلى آخرها. فأرادَ عمرُ التنبيةَ على أنَّ المرادَ بالخمرِ في هذه الآيةِ ليسَ خاصاً بالمتَّخذِ من العنبِ، بلُ يتناولُ المتَّخذَ مِنْ غيرها"⁽²⁾.

[المائدة: 90].

(2) ابن حجر، فتح الباري (46/10).

الحديث الثالث:

قال أبو محمد بن أبي حاتم في ترجمة: "حرب بن عبيد الله الثقفي". روى عن خال له من بكر بن وائل قال: أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم-. روى عنه عطاء بن السائب، سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: اختلف الرواة عن عطاء على وجوه، فكان أشبهها ما روى الثوري عن عطاء، ولم يشتغل برواية جرير، وأبي الأحوص، ونصير بن أبي الأشعث. حدثنا عبد الرحمن، أنا يعقوب بن إسحاق الهروي، فيما كتب إلي قال: نا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيى بن معين، عن حرب بن عبيد الله الذي يروي عنه عطاء بن السائب قال: هو مشهور⁽¹⁾.

أولاً: نص الحديث.

قال الإمام أحمد في "المسند": "حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عطاء، عن حرب ابن عبيد الله الثقفي، عن خاله، قال: أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكر له أشياء فسأله، فقال: أعشرها⁽²⁾؟ فقال: إنما العشور على اليهود، والنصارى، وليس على أهل الإسلام عشور⁽³⁾.

ثانياً: الحكم على رجال الإسناد.

- أبو نعيم الفضل بن دكين: الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير النيمي، مولاهم الأحول، أبو نعيم الملائكي، بضم الميم، مشهور بكنيته. ثقة ثبت من التاسعة، مات سنة ثمانى عشرة وقيل تسع عشرة، وكان مولده سنة ثلاثين، وهو من كبار شيوخ البخاري ع⁽⁴⁾.
- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري: أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربماً دلس، مات سنة إحدى وستين، وله أربع وستون ع⁽⁵⁾. وقال ابن حجر في "طبقات المدلسين": "وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (249/3)، ترجمة 1108.

(2) "عشرهم يعشرهم: إذا أخذ منهم العشر، وعشرهم يعشرهم: إذا كان عاشيرهم. ينظر: ابن منظور، لسان

العرب (ص: 1934)، الرزاي، مختار الصحاح (ص: 467).

(3) أحمد، المسند (232/25)، ح 15896.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 446)، ترجمة 5401.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 244)، ترجمة 2445.

البخاريُّ مَا أَقْلَ تَدْلِيْسَه⁽¹⁾، وَقَدْ عَدَّه ابْنُ حَجْرٍ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ "طَبَقَاتِ الْمَدْلَسِيْنَ"، فَتَدْلِيْسَه لَا يَضُرُّ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِالسَّمَاعِ.

- "عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَيُقَالُ أَبُو السَّائِبِ النَّقْفِيُّ الْكُوفِيُّ، صَدُوقٌ اخْتَلَطَ. مِنَ الْخَامِسَةِ مَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِيْنَ خ"⁽²⁾. وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى الْقَطَّانُ: "مَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ يَقُولُ فِي عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ شَيْئًا، فِي حَدِيثِهِ الْقَدِيمِ. قِيلَ لِيَحْيَى أَيْضًا: مَا حَدَّثَ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ أَصْحِيْحٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِلَّا حَدِيثَيْنِ، كَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: سَمِعْتُهُمَا بِأَخْرَجَةٍ"⁽³⁾.

وَقَالَ ابْنُ مَعِيْنٍ فِيهِ: "اخْتَلَطَ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا فَهُوَ صَحِيْحٌ، وَمَا سَمِعَ مِنْهُ جَرِيْرٌ وَذَوُوهُ لَيْسَ مِنْ صَحِيْحِ حَدِيثِ عَطَاءٍ، وَقَدْ سَمِعَ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ عَطَاءٍ فِي الصَّحَّةِ، وَفِي الْاِخْتِلَاطِ جَمِيْعًا، وَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ"⁽⁴⁾، وَمَرَّةً رَوَى الدَّارِمِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: "ثِقَّة"⁽⁵⁾، وَرَوَى الْمُفْضَلُ بْنُ غَسَّانٍ عَنْهُ قَالَ: "تَغَيَّرَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ، مِنَ الْكِبَارِ صَحِيْحٌ مِثْلَ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ، رَجُلٌ صَالِحٌ"⁽⁷⁾، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ: "مَحَلُّهُ الصَّدَقُ قَدِيمًا، قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ، صَالِحٌ مُسْتَقِيمٌ الْحَدِيثِ ثُمَّ بِأَخْرَجَةٍ تَغَيَّرَ حَفْظُهُ، فِي حَدِيثِهِ تَخَالِيْطٌ كَثِيْرَةٌ، وَقَدِيمٌ السَّمَاعِ مِنْ عَطَاءٍ: سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ، وَحَدِيثُ الْبَصْرِيِّيْنَ الَّذِينَ يَحْدِثُونَ عَنْهُ تَخَالِيْطٌ كَثِيْرَةٌ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ عَلَيْهِمْ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَمَا رَوَى عَنْهُ ابْنُ فَضِيْلٍ، فَفِيهِ غَلْطٌ وَاضْطْرَابٌ، رَفَعَ أَشْيَاءَ كَانَ يَرْوِيْهِ عَنِ التَّابِعِيْنَ، فَرَفَعَهُ إِلَى الصَّحَابَةِ"⁽⁸⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْكَاشِفِ": "أَحْدُ الْأَعْلَامِ عَلَى لِيْنٍ فِيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "ثِقَّةٌ سَاءَ حَفْظُهُ بِأَخْرَجَةٍ". فَيَبْدُو أَنَّ الرَّاجِحَ فِيْهِ أَنْ يَكُونَ ثِقَّةً قَدْ اخْتَلَطَ بِأَخْرَجَةٍ"⁽⁹⁾. قُلْتُ: كَذَا ذَكَرَ الْأَئِمَّةُ أَنَّ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ عَطَاءٍ قَبْلَ تَغْيِيْرِهِ كَسْفِيَانَ، وَشُعْبَةَ فَحَدِيثُهُمْ صَحِيْحٌ، وَالَّذِي رَوَى عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّ الْإِمَامَ

(1) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 32).

(2) ابن حجر، مرجع سبق ذكره (ص: 391)، ترجمة 4592.

(3) البخاري، التاريخ الكبير (465/6).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (334/6).

(5) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (207/2)، 249.

(6) العقيلي، الضعفاء الكبير (400/3).

(7) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(8) المرجع السابق (334/6).

(9) الذهبي، الكاشف (22/2)، ترجمة 3798.

ابن الصّلاح قد لخصّ القول فيه في "علوم الحديث" فيقول: "اختلف في آخر عمره، فاحتجّ أهل العلم برواية الأكاير عنه، مثل سفيان الثوريّ وشعبة، لأنّ سماعهم منه كان في الصحّة، وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخرًا"⁽¹⁾. وعليه فهو ثقةٌ لكنّه تغيّر بأخرة، فما روى عنه القدماء محتجّ به، وما غير ذلك فلا.

- "حزب بن عبيد الله بن عمير: الثّقفيّ، ليّن الحديث، من الرابعة د"⁽²⁾.

- "خال حزب بن عبيد الله الثّقفيّ: مجهول"⁽³⁾.

ثالثًا: الحكم على الإسناد.

إسناد الحديث ضعيفٌ؛ لأجل أنّ فيه حزب بن عبيد الله بن عمير الثّقفيّ ليّن الحديث، وخاله الذي روى عنه مجهول، ولم يُتّبعوا، وكذا للاضطراب الحاصل فيه كما سيأتي.

رابعًا: تخريج الحديث.

أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنّف" عن وكيع⁽⁴⁾، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن الفريابي⁽⁵⁾، والخطيب البغدادي في "التاريخ" عن الأشجعي⁽⁶⁾ ثلاثتهم (وكيع، والفريابي، والأشجعي) رَوَاهُ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ بِهِ. وَقَدْ خَالَفَ الْأَرْبَعَةَ -أَبَا نُعَيْمٍ (فِي نَصِّ الْحَدِيثِ الَّذِي سَقَتِ أَوْلًا مِنْ "مُسْنَدِ أَحْمَدَ")، وَوَكَيْعٍ، وَالْفَرِيَابِيِّ، وَالْأَشْجَعِيِّ- فِي رَوَايَتِهِمْ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، خَالَفَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ بِهِ، لَكِنَّهُ قَالَ فِيهِ: "عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ عَنْ خَالِهِ، -وَلَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ-"⁽⁷⁾. وَقَدْ تَابَعَ حَمَّادُ بْنُ سَلْمَةَ

(1) ابن الصّلاح، علوم الحديث (ص: 392).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 155)، ترجمة 1167.

(3) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/249).

(4) ابن أبي شيبة، المصنّف، كتاب الزّكاة، مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُسُورٌ، (558/5)، ح 10678.

(5) الطحاوي، شرح معاني الآثار (2/32)، ح 3064.

(6) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (4/258).

(7) أحمد، المسند (25/230)، ح 15895، سنن أبي داود، كتاب الخراج والقيء والإمارة، باب في تعشير

أهل الدّمة إذا اختلفوا بالتجارة، (ص: 547)، ح 3048.

سفيان الثوري على مثل رواية الأربعة المتقدمة عنه، عن عطاء، عن حرب، عن خاله، كما عند الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (1).

ورواه أبو داود من وجه آخر عن أبي نعيم، عن عبد السلام بن حرب، عن عطاء، عن حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي، عن جده رجل من بني تغلب (2).

وروي كذا من وجه آخر عن وكيع، فرواه أبو داود أيضاً من طريقه، عن سفيان، عن عطاء، عن حرب عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلًا ولم يذكر خاله (3)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (4).

ورواه أحمد أيضاً عن جرير، عن عطاء، عن حرب بن هلال الثقفي (5)، عن أبي أمية رجل من بني تغلب (6)، ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" من طريق نصير بن أبي الأشعث، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن أبيه، عن أبي حمدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم (7).

ورواه أبو داود (8) من طريق أبي الأحوص، عن عطاء، عن حرب بن عبيد الله، عن جده أبي أمه، عن أبيه، يرفعه. وروي من وجه آخر عن أبي الأحوص، عند ابن أبي شيبة، ولم

(1) الطحاوي، شرح معاني الآثار (32/2)، ح 3063.

(2) أبو داود، السنن، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارة، (ص: 547)، ح 3049.

(3) المرجع السابق، ح 3047.

(4) البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب الذمي يسلم فيرفع عنه الجزية ولا يعسر ماله، (335/9)، ح 18705.

(5) وعند ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (440/1): "حرب بن هلال الثقفي عن أبي أمية الثعلبي، وله صحبة، وعنه عطاء بن السائب، غير مشهور، وأظنه ابن عبيد الله المتقدم". قلت: يعني الذي أخرج له أبو داود، وقد جزم غير واحد بأنه هو. وقد فرق ابن حبان في "الثقات" بين حرب بن هلال، وحرب بن عبيد الله، والصواب أنهما واحد. وتنتظر ترجمتهما عند: ابن حبان، "الثقات" (173-172/4)، 2344، و 2345.

(6) أحمد، المسند (233/25)، ح 15897. وقد قال الحافظ العسقلاني في "الإصابة" (29/19): "رواية جرير غلط، وإنها تصحيف من قوله عن جده أبي أمه إلى أبي أمية. والصواب الأول".

(7) البيهقي، السنن الكبرى، ح 18707.

(8) أبو داود، السنن، 3046.

يذكر فيه "عن أبيه"، إنما قال عن جده أبي أمه، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽¹⁾. وكل هؤلاء قد رَووا الحديث بنحوه.

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه.

وكما يتبين من التخریج فإن في الحديث اضطراباً كبيراً، فرواه عطاء بن السائب، واختلف عنه:

- فرواه عنه جرير، وقال فيه عن حرب بن هلال الثقفي، عن أبي أمية رجل من بني تغلب.
- ورواه عنه نصير، وقال فيه: عن حرب بن عبيد الله، عن أبيه، عن أبي حمدة، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- ورواه عنه أبو الأحوص، وقال فيه: عن حرب بن عبيد الله، عن جده أبي أمه، عن أبيه، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- ورواه أبو نعيم، عن عبد السلام بن حرب، عنه، عن حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي، عن جده رجل من بني تغلب.

- ورواه عنه سفیان الثوري، واختلف عنه:

فرواه وكيع، وأبو نعيم، والأشجعي، والفريابي، عنه، عن عطاء، عن حرب بن عبيد الله، عن خاله، يرفعه. بينما خالفهم ابن مهدي، فرواه عنه، وقال فيه: عن رجل من بكر بن وائل، عن خاله. ومرة رواه وكيع عنه، عن عطاء، عن حرب عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مرسلًا ولم يذكر خاله.

قلت: تقدم بيان الاختلاف عند ابن أبي حاتم؛ إذ قال: "اختلف الرواة عن عطاء على وجوه، فكان أشبهها ما روى الثوري عن عطاء، ولم يشتغل برواية جرير، وأبي الأحوص، ونصير ابن أبي الأشعث⁽²⁾. انتهى كلامه.

فأما رواية الثوري عن عطاء فهي قديمة - قبل اختلاطه -، قال أبو حاتم: "وقديم السماع من

(1) ابن أبي شيبة، المصنف (557/6-558)، ح 10677.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (249/3)، 1108. وقلت: إن قول ابن أبي حاتم عن رواية الثوري عن عطاء: أشبه بالصواب، ليدل على خبرة دقيقة لهذا الناقد العالم، وفهم عميق، وتضلّع، إذ لا بد من أنه كان يعلم أن رواية الثوري عن عطاء قديمة قبل تغييره، ولأجل ذلك قال: "هي أشبه بالصواب"، ويعلم أن روايتي جرير، وأبي الأحوص عنه بعد التغير، ولذا جعلهما لا يلتفت إليهما، ولا يشتغل بهما.

عطاء: سفيان⁽¹⁾. بينما جرير، وأبو الأحوص قد رويًا عنه بعد اختلاطه، ولذا قال ابن أبي حاتم لا يشتغل بهما، كذا ذكر الحافظ العسقلاني في "الإصابة" وقال أيضًا: "رواية جرير غلط"⁽²⁾. وقد قال ابن معين: "وحدِيثُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَأَشْبَاهِ جَرِيرٍ لَيْسَ بِذَلِكَ لِتَغْيِيرِ عَطَاءٍ فِي آخِرِ عَمْرِهِ"⁽³⁾. وكذا نصيرُ بن أبي الأشعث سمعَ بعدَ الاختلاط؛ فجميعُ مَنْ سَمِعَ مِنْ عَطَاءٍ، سمعَ منه في الاختلاطِ إلا شعْبَةً، والثوري⁽⁴⁾.

وأما رواية حماد بن سلمة التي تابع فيها سفيان عن عطاء، فقد اختلف في سماعه من عطاء، أكان بعد اختلاطه أم قبله؟.

قال الحافظ العسقلاني: "فيحصل لنا من مجموع كلامهم - يعني كلام الأئمة الذي نقل في عطاء واختلاطه - أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح. ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم"⁽⁵⁾. قلت: فالراجح إذن كونه قد سمع منه مرتين، مرة قبل اختلاطه، ومرة بعده. لكن الإمام البخاري قد ساق في "التاريخ الكبير" الروايات المضطربة لهذا الحديث، وذلك في ترجمة حرب بن عبيد الله، ثم قال بعد رواية حماد: "ولا يتابع عليه"⁽⁶⁾.

- (1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (334/6)، 1848.
- (2) قال ذلك في ترجمة أبي أمية التغليبي، وقد ساق بعضًا من طريق الحديث، وقال: "فيها اختلاف شديد". ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (29/7).
- (3) محمد عثمان، موسوعة تاريخ ابن معين (206/1)، 1465.
- (4) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (205/7).
- (5) وينظر كلام ابن حجر مفصلاً في ترجمة عطاء بن السائب في "تهذيب التهذيب" (207/7).
- (6) البخاري، التاريخ الكبير (60/3)، في ترجمة حرب بن عبيد الله رقم 220. وقال أيضًا: "وقد فرض النبي صلى الله عليه وسلم - العشر فيما أخرجت الأرض في خمسة أسواق"، كذا قال الإمام البخاري، وتعقبه على هذا الفهم للحديث محقق مصنف ابن أبي شيبة: محمد عوامة (558/6) في كلامه على حديث 10677، قائلاً: "كذا قال - رحمه الله - مع أن المراد بقوله 'ليس على المؤمنين عشر': جزية الرقبة - لا الأرض - كما قال الترمذي عقب الحديث (634)، فليحفظ هذا مثالاً من الأمثلة على رد الحديث وتضعيفه بالفهم، وهذا باب يجب التأني فيه حتى الغاية!!". وأما قول الإمام الترمذي الذي استدلل به فإنه قال: "والعمل على هذا عند عامة أهل العلم: أن النصرائي إذا أسلم وضعت عنه جزية رقبته، وقول النبي صلى الله عليه وسلم - 'ليس على المسلمين عشر' إنما يعني به: جزية الرقبة، وفي الحديث ما يُفسر هذا حيث قال: 'إنما العشر على اليهود، والنصارى، وليس على المسلمين عشر'. الترمذي، الجامع الكبير (20/2).

- وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في "الأحكام الوسطى": "حديثٌ في إسناده اختلاف، ولا أعلمه من طريقٍ يُحتجُّ به"⁽¹⁾.

- وقال ابنُ القطانِ في "بيان الوهم والإيهام": "وَحَرَبُ بنِ عُبَيْدِ اللهِ سُئِلَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ، فَقَالَ: مَشْهُورٌ. وَهَذَا غَيْرُ كَافٍ فِي تَثْبِيْتِ رِوَايَتِهِ، فَكَمْ مِنْ مَشْهُورٍ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ. فَأَمَّا جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ، فَلَا يُعْرَفُ مَنْ هُوَ أَصْلًا، فَكَيْفَ أَبُوهُ. وَإِلَى هَذَا، فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى عِطَاءِ بنِ السَّائِبِ... فَهُوَ لَا يُقَارَبُ مَا يَلْتَقَتُ إِلَيْهِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ"⁽²⁾.

- فالراجحُ إذن أنَّ رِوَايَةَ سَفِيَانِ الثَّوْرِيِّ الَّتِي رَوَاهَا الْأَكْثَرُونَ - وَكَيْعٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَالْأَشْجَعِيُّ، وَالْفَرِيَابِيُّ، عَنْهُ، عَنْ عِطَاءِ بنِ السَّائِبِ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ، إِذْ رِوَايَتُهُ عَنْهُ قَدِيمَةٌ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ - كَمَا قَالَ ابْنُ حَجْرٍ -، وَلَكِنْ لَا يَعْنِي ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ صِحَّةَ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ. وَيَبْقَى أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ، لِضَعْفِ حَرْبِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، وَجَهَالَةِ خَالِهِ، وَلِلْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَنْ عِطَاءِ. وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا قَدْ صَحَّحَهُ، وَقَدْ ضَعَّفَ الْإِمَامُ الْأَلْبَانِيُّ كُلَّ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ⁽³⁾. وَكَذَلِكَ قَالَ شَعِيبُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي رِوَايَاتِ مَسْنَدِ أَحْمَدَ أَسَانِيدَهَا ضَعِيفَةً لِاضْطِرَابِهَا⁽⁴⁾ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

الحديث الرابع: قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَرْجَمَةٍ: "جَزْهَدُ بنِ خُوَيْلِدِ الْأَسْلَمِيِّ"⁽⁵⁾، مَدِينِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ⁽⁶⁾. رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ مُسْلِمٌ، وَابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللهِ بنِ نَافِعٍ، عَنْ

(1) الإشبيلي، الأحكام الوسطى (117/3).

(2) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (494/3).

(3) أبو داود، السنن (ص: 547).

(4) ينظر: أحمد، المسند (230/25-233).

(5) "الأسلميّ": بفتح الألف، وسكون السين المهملة، وفتح اللام، وكسر الميم، هذه النسبة إلى أسلم بن أقصى ابن حارثة بن عمرو. السمعاني، الأنساب (151/1). قلت: جاء في نسب جرهد عند السمعاني "ابن أقصى" بقاف، وتبعه ابن الأثير في "اللباب" (58/1)، مع أنه قد ذكرها بفاء في "أسد الغابة" (527/1)، وكذا فإنَّ جُلَّ الذَّيْنِ تَرْجَمُوهُ كَابْنِ سَعْدٍ فِي "الطبقات" (202/5)، والبغوي في "المعجم" (553/1)، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (270/1)، وابن حجر في "الإصابة" (75/2) قد ذكروه بفاء "أقصى"، لا قاف، ففعل ما وقع في "الأنساب"، و"اللباب" تصحيفٌ أو غلطٌ طباعي.

(6) وقد ترجم ابن أبي حاتم بعد جرهد بن خويلد الأسلميّ هذا فقال: "جرهد بن رزاح الأسلميّ، يُكنى أبا عبد الرحمن، وكان من أهل الصُّقَّة، سمعتُ أبي يقول ذلك". فجعلهم اثنين، وإنما هما واحد، ورزاح نسبة إلى جدّه الأعلى، قال ابن سعد في "الطبقات الكبير" (202/5)، ترجمة 865: "جرهد بن رزاح بن عدي

مَالِك، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ فَقَالَ: عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ الْجُنَيْدِ الْمَالِكِيَّ يَقُولُ: الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَى ابْنُ وَهَبٍ، وَمَعْنُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبِ الْمَكِّيِّ، وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ فَقَالُوا: زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وَرَوَى قَبِيصَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ جَرْهَدٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-⁽¹⁾.

ولا بأس بالقول أيضاً إنَّ ابنَ أبي حاتمٍ قد ساقَ طريقين آخرين في ترجمة: "عبد الرَّحْمَنِ بْنِ جَرْهَدٍ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ جَرْهَدٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: "غَطَّ فَنَحْنُكَ، فَإِنَّهُ مِنَ الْعَوْرَةِ". رَوَى ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ. وَرَوَى سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ"⁽²⁾ أولاً: نصُّ الحديث.

"قَالَ أَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ، قَالَ: جَلَسَ عِنْدَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ

بِنِ سَهْمِ ابْنِ مَازِنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ سَلَامَانَ بْنِ أَسْلَمَ بْنِ أَفْصَى، وَكَانَ شَرِيفًا يُكْنَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ. وَقَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: هُوَ جَرْهَدُ ابْنِ خُوَيْلِدِ الْأَسْلَمِيِّ". فجعلهما ابنُ سعدٍ واحداً، وكذلك ابنُ مَأكولا في "الإكمال" (16/4). وقد تعقبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ في "الاستيعاب" (271/1) ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ عَلَى فَعْلِهِ فَقَالَ: "وَجَعَلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ جَرْهَدَ بْنَ خُوَيْلِدِ هَذَا غَيْرَ جَرْهَدِ ابْنِ دِرَّاجٍ، هَكَذَا قَالَ [دِرَّاجُ] الْأَسْلَمِيِّ وَقَالَ: يَكْنَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ، وَهَذَا غَلَطٌ، وَهُوَ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْ أَسْلَمَ لَا تَكَادُ تَنْثَبُ لَهُ صُحْبَةٌ". قُلْتُ: أَمَا تَعْقِبُهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ لَجْعَلَهُمَا اثْنَيْنِ، وَهَمَّا وَاحِدٌ فَصَوَابٌ، وَأَمَا نَسَبَتَهُ إِيَّاهُ "ابْنَ دِرَّاجٍ" فَإِنَّ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ لَمْ يَنْسِبْهُ كَمَا قَالَ، وَإِنَّمَا هُوَ رِزَّاحٌ، وَكَذَا نَسَبَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ -كَمَا تَقَدَّمَ-. وَكَذَلِكَ تَعْقِبُهُ الْمُعَلِّمِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ "الجرح والتعديل"، فَقَالَ فِي حَاشِيَةِ (2) عَلَى تَرْجُمَةِ "جرهد بن رزاح" وجرهد هذا هو السابق نُسِبَ إِلَى جَدِّ لَهُ قَدِيمٌ، وَبِرَاجِعٍ: تَعْلِيقُ الشَّيْخِ الْمُعَلِّمِيِّ عَلَى "تَارِيخِ الْبَخَارِيِّ الْكَبِيرِ" (248/2).

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (539/2)، ترجمة 2239.

(2) المرجع السابق (220/5)، ترجمة 1037.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَفَخَذِي مُنْكَشِفَةً، فَقَالَ: خَمَّرَ عَلَيْكَ إِزَارَكَ، إِنَّ الْفَخْذَ عَوْرَةٌ⁽¹⁾.

ثَانِيًا: الْحَكْمُ عَلَى رِجَالِ الْإِسْنَادِ.

- "مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ بْنِ عَمْرٍو الْأَصْبَحِيِّ. أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ الْفَقِيه، إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، رَأْسُ الْمُتَقِنِينَ وَكَبِيرُ الْمُتَنَبِّتِينَ، حَتَّى قَالَ الْبُخَارِيُّ: أَصْحُ الْأَسَانِيدِ كُلِّهَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمَرَ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ، وَكَانَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ بَلَغَ تِسْعِينَ سَنَةً"⁽²⁾.

- "أَبُو النَّضْرِ سَالِمُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ. مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ، الْمَدَنِيِّ. ثِقَةٌ تَبَّتْ وَكَانَ يُرْسِلُ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ ع"⁽³⁾.

- "زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرْهَدٍ، وَيُقَالُ: زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمٍ⁽⁴⁾ بْنِ جَرْهَدِ الْأَسْلَمِيِّ الْمَدَنِيِّ. وَثِقَةٌ النَّسَائِيُّ، مِنَ الثَّلَاثَةِ د كُن"⁽⁵⁾. وَقَدْ تَرَجَّمَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَقَالَ: "يُقَالُ: زُرْعَةُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ جَرْهَدٍ، وَلَا يَصِحُّ"⁽⁶⁾، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "ثِقَةٌ"⁽⁷⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ⁽⁸⁾، وَابْنُ خَلْفُونَ فِي "الثَّقَاتِ"⁽⁹⁾، "وَرَى لَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "صَحِيحِهِ" مُحْتَجًّا بِهِ"⁽¹⁰⁾، وَفِي "الْكَاشِفِ" قَالَ الذَّهَبِيُّ: "عَنْ أَبِيهِ وَجَدَهُ"⁽¹¹⁾، أَمَّا ابْنُ الْقَطَّانِ فَخَالَفَ حِينَ قَالَ فِي "بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ": "إِنَّ زُرْعَةَ،

(1) مالك، الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري، طبعة مؤسسة الرسالة (183/2)، ح 2122. لكن أما في "موطأ مالك برواياته الثمانية" طبعة مجموعة الفرقان، بتحقيق سليم الهلالي (564/4)، حديث 2051. فقد أسقط "جده"، مع أنها من رواية أبي مصعب، فقال: "عن زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرْهَدِ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّفَّةِ - ..."، وَأَمَّا الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "النَّقْصِيِّ" (ص: 274)، فَقَدْ سَاقَ حَدِيثَ أَبِي مِصْعَبٍ عَنْ مَالِكٍ بِتَمَامِهِ سَنَدًا وَمَتْنًا، وَذَكَرَ فِيهِ: "عَنْ جَدِّهِ".

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 516)، ترجمة 6425.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 226)، ترجمة 2169.

(4) وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ يُقَالُ: "زُرْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ". يَنْظُرُ: ابْنُ الْقَطَّانِ، بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ (339/3).

(5) ابن حجر، مرجع سبق ذكره (ص: 215)، ترجمة 201.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (606/3).

(7) المزي، تهذيب الكمال (349/9).

(8) ابن حبان، الثقات (268/4).

(9) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (58/5).

(10) العراقي، ذيل ميزان الاعتدال (ص: 106).

(11) الذهبي، الكاشف (404/1).

وأباه غير معروف في الحال، ولا مشهور في الرواية⁽¹⁾. وقول ابن القطان في زُرعة غير صحيح، فقد روى عنه جماعة، ووثقه غير واحد، فهو ثقة بتوثيق أبي عبد الرحمن النسائي وهو متقدم متثبت، وابن حبان، وابن خلفون، ومعلوم الحال برواية جماعة عنه، تفرد ابن القطان - على تأخره - بتجهيله، وهو مُتشدد، قال الذهبي في ترجمته من "تذكرة الحفاظ": "لكنه تعنت في أحوال رجالٍ فما أنصف"⁽²⁾.

- "عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي. ويقال: عبد الله، مجهول الحال، من الثالثة د كن"⁽³⁾. كذا قال ابن حجر بجهالته، ومثله ابن حزم، وابن القطان، وابن الترمذي؛ قال ابن حزم في "المحلى": "أما حديث جرهد⁽⁴⁾: فإنه عن ابن جرهد⁽⁵⁾ وهو مجهول. وعن مجهولين"⁽⁶⁾، وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام": "إنه غير معروف الحال، ولا مشهور الرواية"⁽⁷⁾، وقال ابن الترمذي في "الجوهر النقي": "في حديث جرهد علف: "... والثانية إن عبد الرحمن أبا زُرعة مجهول الحال"⁽⁸⁾، أما ابن حبان فقد ذكره في "الثقات"، وقال: "يروي عن أبيه، روى عنه عبد الله ابن محمد بن عقيل إن كان حفظه"⁽⁹⁾، وقد نقل ابن الملقن في "البدْرِ المنير" كلام ابن القطان الذي فيه أن عبد الرحمن بن جرهد غير معروف الحال، ولا مشهور الرواية⁽¹⁰⁾ وعلق يقول: "بلى هما معروفان"، ونقل أن ابن حبان ذكره في "الثقات"، وأضاف: "وقد حسن الترمذي حديثه، وعبد الرحمن بن جرهد روى عنه مع ابنه ابن شهاب الزهري الإمام، وأخرج الحديث من جهة مالك في الموطأ، وقد علم شدة تحريه في الرجال"⁽¹¹⁾.

(1) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (339/3).

(2) الذهبي، تذكرة الحفاظ (1407/4)، ترجمة 1130.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 338)، ترجمة 3829.

(4) تصحّف في "المحلى" إلى "جويبر".

(5) تصحّف في "المحلى" إلى "جُوهر".

(6) ابن حزم، المحلى بالآثار (146/4).

(7) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (339/3).

(8) البيهقي، السنن الكبرى، وبذيلها الجوهر النقي لابن الترمذي (322/2).

(9) ابن حبان، الثقات (22/5).

(10) ينظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (339/3).

(11) ابن الملقن، البدر المنير (152/4).

قلتُ: وإن سَلَمنا بكونه معروفًا، فما هي درجته، وماذا تكون منزلته، ثقةً، صدوقًا، ضعيفًا؟. وحتى وإن عُرِفَ ذلك، فماذا يُفيدُ لإسنادِ مضطرب؟!.

- جرّهَد، وهو صاحبُ الترجمةِ والحديثِ الذي فيه الاختلاف، قال ابنُ أبي حاتم: "جرّهَد بن خُوَيْلِدِ الأَسْلَمِيِّ مَدِينِيٌّ لَهُ صُحْبَةٌ"⁽¹⁾.

ثالثًا: الحكمُ على الإسناد.

وإذا خرجنا من مسألة القولِ بجهالةِ أو معرفةِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ جرّهَد، فيبقى أن في الحديثِ اضطرابًا يخرجُ بأسانيده عن حدِّ الصّحة، فقال ابنُ القَطَّانِ حينَ ذَكَرَ عللَ هذا الحديثِ، فقال منها: "الاضطرابُ المورثُ سقوطَ الثقةِ به، وذلك أَنَّهُم يَخْتَلِفُونَ فِيهِ"⁽²⁾. وقال المزي: "في إسنادِ حديثه اختلافٌ كثيرٌ"⁽³⁾، وقال ابنُ التُّرْكَمَانِيِّ في "الجوهرِ النَّقِيِّ": "في حديثِ جرّهَدِ علل: إحداهَا إِنَّ فِي سِنْدِهِ اضطرابًا"⁽⁴⁾، وقال ابنُ حجرٍ في "مقدمةِ الفَتْحِ": "حديثُ جرّهَدِ فيه اضطرابٌ"⁽⁵⁾، ومثَّلَ ذلكَ قالَ في "تغليقِ التَّعليقِ"⁽⁶⁾، وقالَ في "مواقفةِ الخَبَرِ الخَبَرِ": "اختلفَ في سياقه اختلافًا كثيرًا حتى وصفَ بالاضطراب"⁽⁷⁾.

رابعًا: تخريجُ الحديثِ.

رواه الطبرانيُّ في "المعجمِ الكبيرِ" من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ⁽⁸⁾، وأحمدُ في "المسندِ" عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ⁽⁹⁾، والبيهقيُّ في "الكبرى" من طريقِ ابنِ أبي أُوَيْسٍ⁽¹⁰⁾، ورواه معن

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (539/2)، ترجمة 2239.

(2) ابن القطان، مرجع سبق ذكره (152/4).

(3) المزي، تهذيب الكمال (524/4).

(4) البيهقي، السنن الكبرى وبذيلها الجوهر النقي لابن التُّرْكَمَانِيِّ (322/2).

(5) ينظر: ابن حجر، هدي الساري (ص: 27).

(6) ينظر: ابن حجر، تغليق التعليق (209/2).

(7) ينظر: ابن حجر، مواقفة الخَبَرِ الخَبَرِ (119-120/2).

(8) الطبراني، المعجم الكبير (272/2)، ح 2144. وهذه الرواية قد ذكرها ابنُ أبي حاتم.

(9) أحمد، المسند (274/25)، ح 15926.

(10) البيهقي، السنن الكبرى، جماع أبواب لبس المصلي، باب عورة الرجل (322/2)، ح 3228. وقد ذكر

ابنُ أبي حاتم طريقَ ابنِ أبي أُوَيْسٍ هذه لكن دونَ ذكرِ "جدّه" فيها، لكن مع الإشارةِ أنَّ روايةَ ابنِ أبي

أُوَيْسٍ يقولُ فيها: "عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ جرّهَدِ أنَّ جرّهَدًا كانَ من أهلِ الصُّفَّةِ".

ابن عيسى⁽¹⁾، كما قال ابن عبد البرّ في "التجريد"⁽²⁾، أربعتهم (عبدُ الله بن نافع، وعبدُ الرَّحْمَنِ ابن مَهْدِي، وابنُ أبي أويس، ومَعْن بن عيسى) يُتَابِعُونَ أبا مصعبَ الزَّهْرِيّ في روايته عن مالك، عن أبي النَّضْرِ بِهِ مَوْصُولًا، وقد تابعَ أبو الرِّزَادِ أبا النَّضْرِ متابعَةً تامَّةً كما عند الدارقطنيّ في "العلل"⁽³⁾. وكلّهم يذكرون فيه: "جدّه"، وأتّه كانَ من أصحابِ الصُّفَّة، وهو الذي مرَّ به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفَخَذَهُ منكَشِفَةً، الحديث.

ورواه أحمدُ في "المسند" عن إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع⁽⁴⁾، ورواه الدارميّ في "المسند" عن الحَكَم بن المُبَارَك⁽⁵⁾، ورواه البخاريّ في "التاريخ الكبير" عن يحيى بن بُكَيْر⁽⁶⁾، وأبو داودَ في "السنن"⁽⁷⁾، والطبرانيّ في "الكبير" عن عبدِ الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيّ⁽⁸⁾، والطحاويّ في "شرح المشكل"، و"شرح المعاني" من طريقِ عبدِ الله بن وَهْب⁽⁹⁾، خمستهم (إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع، والحَكَم بن المُبَارَك، ويحيى بن بُكَيْر، والقَعْنَبِيّ، وابنُ وَهْب) عن مالك، عن أبي النَّضْرِ، عن زُرْعَةَ بن عبدِ الرَّحْمَنِ بن جَرَهْد، عن أبيه، وأتّه كانَ من أصحابِ الصُّفَّة، وأتّه هو الذي مرَّ به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وفَخَذَهُ منكَشِفَةً، ولم يذكروا فيه جدّه، مخالفين الرواة عن مالك الآخرين الذين ذكروه - وتقدّمت رواياتهم. - وقد تابع الزهريّ زُرْعَةَ بن عبدِ الرَّحْمَنِ، عن أبيه، فرواه ابنُ أبي عَرُوبَةَ، عن مَعْمَر، عن الزَّهْرِيّ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بن جَرَهْد، عن أبيه. كما عند

(1) وروايةٌ معنٌ قد ذكرها ابنُ أبي حاتم، لكنّه قال إنّه لا يذكرُ فيها جدّه!

(2) ابن عبد البرّ، تجريد التمهيد في الموطأ من المعاني والأسانيد (ص: 274).

(3) الدارقطني، العلل (487/13).

(4) أحمد، المسند (279/25)، ح 15931، وهذه الطريق ذكرها ابنُ أبي حاتم.

(5) الدارمي، المسند (1734/3)، ح 2692. وقد أشار ابنُ أبي حاتم إلى الطريق التي فيها روايةُ سالم أبي

النَّضْرِ، عن زُرْعَةَ بن عبدِ الرَّحْمَنِ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ في ترجمة عبدِ الرَّحْمَنِ بن جَرَهْد.

(6) البخاري، التاريخ الكبير (249/2).

(7) أبو داود، السنن (ص: 718)، ح 4014.

(8) الطبراني، المعجم الكبير (272/2)، ح 2143.

(9) الطحاوي، شرح مشكل الآثار (406/4)، ح 1703، شرح معاني الآثار (475/1)، ح 2728. وهنا أمرُ

أنّبه عليه وهو أنّه جاء في رواية الطحاويّ: "عن زُرْعَةَ بن عبدِ الرَّحْمَنِ بن جَرَهْد، عن أبيه، عن جرّهْد"،

أعني بزيادة جرّهْد، في حين أنّ ابنَ أبي حاتم ذكر أنّ رواية ابن وهب ليس فيها ذكر "جرّهْد" الجدّ، ثمّ إنّ

الطحاوي قد روى هذا الحديث بإسناده ومتمته في "شرح معاني الآثار" أيضًا، ولم يذكر فيه جرّهْد. وقد نبّه

محققوا "مسند أحمد" (279/25) أنّ قوله "عن جرّهْد" قد وقع زيادةً في إسناده مطبوع "شرح مشكل الآثار"،

وهي خطأ، فإنّها ليست في الأصل الخطي من "شرح المشكل".

الطبراني في "الكبير"⁽¹⁾، والبيهقي في "الكبرى"⁽²⁾. وفي رواية الطبراني سمّاه عبد الملك ابن جرّهَد، وفي رواية البيهقي قال عبد الرحمن بن جرّهَد، وقد تقدّم أنّه عبد الرحمن ويقال عبد الله، أمّا عبد الملك فأظنّها خطأ. ورواه ابن أبي شيبة⁽³⁾، والترمذي⁽⁴⁾، والحاكم في "المستدرک"⁽⁵⁾ من طريق سفيان بن عيينة، عن سالم أبي النضر، عن زُرعة بن مسلم بن جرّهَد، عن جدّه جرّهَد. ولم يقل عن أبيه، ورواه أحمد عن ابن عيينة أيضًا، عن أبي النضر، عن زُرعة ابن مسلم بن جرّهَد⁽⁶⁾، مرسلاً فلم يقل عن أبيه، عن جدّه⁽⁷⁾. ورواه الدارقطني في "السنن" من طريق ابن عيينة أيضًا، عن أبي النضر، عن زُرعة بن مسلم عن أبيه عن جدّه⁽⁸⁾.

ورواه أحمد من طريق زهير بن محمد⁽⁹⁾، والترمذي من طريق الحسن بن صالح⁽¹⁰⁾ كلاهما (زهير بن محمد، الحسن بن صالح)، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عبد الله ابن جرّهَد، عن أبيه. ورواه أحمد عن يحيى بن سعيد⁽¹¹⁾، وابن حبان من طريق الضحاك بن

(1) الطبراني، المعجم الكبير (272/2-273)، ح 2147.

(2) البيهقي، السنن الكبرى (322/2)، ح 3229. وقد أشار ابن أبي حاتم لطريق الزهري هذه كما في ترجمة عبد الرحمن بن جرّهَد، وقال ابن حزم في "البدْرِ المنير" (153/4): "عبد الرحمن بن جرّهَد روى عنه مع ابنه ابن شهاب الزهري الإمام".

(3) ابن أبي شيبة، المصنّف، كتاب الأدب، ما يُكره أن يظهر من جسد الرّجل (578/13-579)، ح 27228.

(4) الترمذي، الجامع الكبير، أبواب الأدب، باب ما جاء أنّ الفخذ عورة (493/4)، ح 2795.

(5) الحاكم، المستدرک على الصّحیحين (297/4)، ح 7438.

(6) وقال ابن حبان في "التقّات" (268/4) في ترجمة زُرعة بن عبد الرحمن بن جرّهَد الأسلمي: يروي عن جرّهَد، روى عنه أبو الرّناد، وسالم أبو النضر. ومن زعم أنّه زُرعة بن مسلم بن جرّهَد فقد وهمّ.

(7) أحمد، المسند (276/25)، ح 15927.

(8) الدارقطني، السنن، كتاب الحيض، باب في بيان العورة والفخذ منها (497/1)، ح 861. وهّم محقق "السنن" في زُرعة بن عبد الرحمن بن جرّهَد، ويُقال: زُرعة بن مسلم كما في رواية الدارقطني، فقال المحقّق: "هو زُرعة بن عبد الرحمن كما قال الحافظ في "التقريب"، قال الحافظ في التقريب: "مقبول من الثالثة". كذا قال المحقق والصواب ما قدّمته، وزُرعة بن عبد الرحمن هذا آخر. ينظر: ابن حجر، تقريب

التّهذيب (ص: 215)، ترجمة 2016.

(9) أحمد، المسند (278/25)، ح 15930.

(10) الترمذي، الجامع الكبير (494/4)، ح 2797.

(11) أحمد، المسند (280/25)، ح 15933.

مَخْدَد⁽¹⁾، والطبراني من طريق قبيصة بن عتبة⁽²⁾، ثلاثتهم (يحيى بن سعيد، الضحاك بن مخلد، وقبيصة ابن عتبة⁽³⁾) عن سفيان، ورواه أحمد من طريق ابن أبي الزناد⁽⁴⁾، والطحاوي من طريق مسعر⁽⁵⁾، وثلاثتهم (سفيان، ابن أبي الزناد، ومسعر) رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ زُرْعَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرَّهَدٍ، عَنْ جَدِّهِ -جَرَّهَدِ الْأَسْلَمِيِّ-. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَاهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الزَّنَادِ زَادَ: "عَنْ جَرَّهَدِ جَدِّهِ، وَتَفَرَّقَ مِنْ أَسْلَمَ سِوَاهُ ذَوِي رِضَا".

ورواه أحمد عن ابن عيينة⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾ من طريقه، عن أبي الزناد، عن آل جرهد، عن جرهد. ورواه أحمد من طريق معمر، عن أبي الزناد، عن ابن جرهد، عن أبيه⁽⁸⁾، ورواه الدارقطني أيضا من طريق الثوري، عن أبي الزناد، عن زُرْعَةَ بْنِ جَرَّهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ⁽⁹⁾.

وقد روى البخاري الحديث معلقاً بصيغة التمريض فقال: "وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرَّهَدٍ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الْفَخْدُ عَوْرَةٌ"⁽¹⁰⁾.

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه:

وعلة هذا الحديث الاضطراب، والاختلاف الكبير فيه على روايته⁽¹¹⁾، وقد تقدمت أقوال العلماء باضطرابه عند حكمي على إسناد الحديث أولاً، ولا بأس أن أنقل هنا كلاماً للإمام ابن

(1) ابن حبان، الصحيح (609/4)، ح 1710.

(2) الطبراني، المعجم الكبير (271/2)، ح 2138.

(3) وقد قال ابن أبي حاتم: إن قبيصة رواه عن سفيان الثوري، عن "أبي النضر" عن زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدِّهِ جَرَّهَدٍ. وَالَّذِي وَجَدْتُهُ هُوَ رِوَايَةُ قَبِيصَةَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ أَبِي الزَّنَادِ - لَا أَبِي النَّضْرِ - كَمَا فِي الْمُنْتَهَى -!

(4) أحمد، المسند (279/25)، ح 15932.

(5) الطحاوي، شرح المشكل (406/4)، ح 1704.

(6) أحمد، المسند (277/25)، ح 15928.

(7) الدارقطني، العلل (483/13).

(8) أحمد، المسند (277/25)، ح 15929.

(9) الدارقطني، العلل (484/7).

(10) البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب ما يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ (ص: 54).

(11) وقد ذكر الدارقطني الاختلاف الكبير في هذا الحديث، لكنه لم يرجح أي طريق له، إنما اكتفى بذكر الاختلاف في الحديث على روايته. وينظر: الدارقطني، العلل (482/13)، ح 3374.

القطّان يقولُ فيه: "وَإِنْ كُنْتُ لَا أَرَى الْإِضْطِرَابَ فِي الْإِسْنَادِ عَلَّةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِنْ يَدُورٍ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ ثِقَةً، فَحِينَئِذٍ لَا يَضُرُّهُ اخْتِلَافُ النَّقْلَةِ عَنْهُ إِلَى مُسْنَدٍ وَمُرْسِلٍ، أَوْ رَافِعٍ وَوَاقِفٍ، أَوْ وَاصِلٍ وَقَاطِعٍ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ الَّذِي اضْطَرَبَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ هَذَا، أَوْ بَبَعْضِهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ، غَيْرَ ثِقَةٍ، أَوْ غَيْرَ مَعْرُوفٍ، فَالاضْطِرَابُ حِينَئِذٍ يَكُونُ زِيَادَةً فِي وَهْنِهِ، وَهَذِهِ حَالُ هَذَا الْخَبَرِ"⁽¹⁾، وَأَبِينُ اضْطِرَابِهِ كَمَا يَلِي:

1. رَوَاهُ سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

فرواه عن مالك: أبو مصعب الزهري، وعبدُ الله بن نافع، وعبدُ الرَّحْمَنِ بن مَهْدِي، وابنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَمَعْنُ بن عَيْسَى، خَمْسَتُهُمْ رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، -، مَوْصُولًا - . وَقَدْ تَابَعَ الزَّهْرِيُّ زُرْعَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، فَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

- بَيْنَمَا خَالَفَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: إِسْحَاقُ بنِ عَيْسَى الطَّبَّاعِ، وَعَبْدُ اللهِ بنِ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيِّ، وَيَحْيَى ابْنِ بُكَيْرٍ، وَالْحَكَمُ بنِ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللهِ بنِ وَهْبٍ. فَقَالُوا: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ - وَمَا ذَكَرُوا جَدَّهُ - .

2. وَرَوَاهُ سَفِيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

- فَرَوَاهُ بَشْرُ بنِ مَطَرٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بنِ مُسْلِمٍ بنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ: "سَمِعْتُ ابْنَ الْجُنَيْدِ الْمَالِكِيَّ يَقُولُ: الصَّحِيحُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا"⁽²⁾. قُلْتُ: لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ فِي "التَّارِيخِ الْكَبِيرِ" فِي تَرْجُمَةِ زُرْعَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ جَرْهَدٍ الْأَسْلَمِيِّ: "قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: زُرْعَةُ بنُ مُسْلِمٍ بنِ جَرْهَدٍ، وَلَمْ يَصِحَّ"⁽³⁾، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ⁽⁴⁾، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ زُرْعَةُ بنُ مُسْلِمٍ بنِ جَرْهَدٍ فَقَدْ وَهَمَ"⁽⁵⁾، وَمِثْلَهُمْ قَالَ الْمَزْيِيُّ فِي "التَّهْذِيبِ"⁽⁶⁾.

(1) ابن القطّان، بيان الوهم والإيهام (3/339).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/539).

(3) البخاري، التاريخ الكبير (2/249)، ترجمة 1468.

(4) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (3/606).

(5) ابن حبان، الثقات (4/268).

(6) المزني، تهذيب الكمال (9/349).

- ورواه ابنُ أبيِ عمرَ، عن ابنِ عُيَيْنَةَ، عن أبي النَّضْرِ، عن زُرْعَةَ بنِ مُسْلِمِ بنِ جَرَّهَدٍ، عن جدِّه، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ولم يذكرْ أباه. وقالَ الترمذِيُّ عَقِبَهُ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ مَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ"⁽¹⁾، وقالَ الألبانيُّ: "صَحِيحٌ"⁽²⁾، وقالَ الحَاكِمُ في "المستدركِ": "هذا حديثٌ صحيحٌ الإسنادِ ولمْ يخرِّجْاهُ". وقالَ الذهبيُّ: "صحيحٌ"⁽³⁾. قلتُ: وتقدّمَ وهُمُ من سَمَاهُ زُرْعَةَ بنِ مسلمِ ابنِ جرَّهَدٍ، ولعلَّ تحسِينَ الترمذِيِّ للحديثِ، وتصحيحَ الألبانيِّ له إنما هو بشواهدِ الحديثِ الأخرى، أمَّا الحَاكِمُ فإنَّه معروفٌ بتساهله، لكنَّ العجبَ من تصحيحِ الذهبيِّ له !.

- ورواه أحمدُ عن ابنِ عُيَيْنَةَ، عن أبي النَّضْرِ، عن زُرْعَةَ بنِ مسلمِ بنِ جَرَّهَدٍ مرسلًا، بإسقاطِ أبيه، وجدِّه، وكذا فيه وهُمُ في اسمِ زُرْعَةَ بنِ مسلمِ بنِ جَرَّهَدٍ.

3. ورواه أبو الزُّنَادِ، واختلفَ عنه:

- فرواه ابنُ أبي الزُّنَادِ، ومِسْعَرُ، وسفِيانُ الثَّورِيُّ، عنه، عن زُرْعَةَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ جَرَّهَدٍ، عن جدِّه جَرَّهَدِ الأَسْلَمِيِّ، يرفَعُهُ.

قلتُ: وابنُ أبي الزُّنَادِ الَّذِي يروي عن أبيه هو عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ دَكْوَانَ، مختلفٌ فيه؛ فقالَ مَالِكُ، ويعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: "ثِقَةٌ"، وزادَ الثاني: "صَدُوقٌ، وفي حديثه ضَعْفٌ"⁽⁴⁾، وكانَ عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ لا يُحَدِّثُ عَنْهُ⁽⁵⁾، وقالَ أحمدُ: "مضطربُ الحديثِ"⁽⁶⁾، وقالَ يَحْيَى ابنِ معِينٍ: "لا يُحْتَجُّ بحديثه"⁽⁷⁾، ومثَّلَ ابنُ معِينٍ ذَكَرَ أبو حاتمٍ، والنَّسَائِيُّ⁽⁸⁾، وزادَ أبو حاتمٍ: "يُكْتَبُ حديثه"⁽⁹⁾.

(1) الترمذِي، الجامع الكبير، طبعة د. بشار معروف (493/4)، ح 2795.

(2) الترمذِي، السنن مع أحكامِ الشَّيخِ الألبانيِّ (ص:626)، ح 2795.

(3) الحَاكِمُ، المستدرك (297/4)، وقد سقطَ تعليقُ الذهبيِّ من طبعةِ "المستدركِ" المعتمدةِ لديَّ بتحقيقِ الشَّيخِ

الوادعيِّ، فأثبتُهُ من طبعةِ دارِ المعرفةِ عن النسخةِ الهنديَّةِ (180/4).

(4) ابن حجر، تهذيب التهذيب (172/6).

(5) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (252/5)، ترجمة 1201.

(6) ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(7) ينظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (172/6).

(9) ينظر: ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

وقال النسائي أيضاً: "ضعيف"⁽¹⁾، وقال ابن حبان: "روى عنه العرافيون وأهل المدينة، كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به"⁽²⁾، وقال الذهبي في "الميزان": "أحد العلماء الكبار، وأخير المحدثين لهشام بن عروة"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "صدوقٌ تغير حفظه لما قدم بغداد"⁽⁴⁾.

قلت: ولعل ابن حبان وابن حجر قد لخصا القول فيه، فيكون صدوقاً مقبولاً إذا ما وافق الثقات، وإلا فلا يحتج به كما قالوا.

- ورواه سفيان بن عيينة، عنه، عن آل جرهد - هكذا بابهامهم-، عن جرهد.

وقال البخاري في "التاريخ الكبير": "وهذا لا يصح"⁽⁵⁾.

- ورواه معمر، عنه، عن ابن جرهد وإن كان هو عبد الرحمن بن جرهد، ويقال عبد الله فقد اختلف فيه بين قائل بجهالته، وآخرون يقولون معروف، وإن كان زُرعة بن عبد الرحمن ابن جرهد فقد وثقه النسائي كما تقدم-، عن أبيه. قال الترمذي: "هذا حديث حسن"⁽⁶⁾، وقال الألباني: "صحيح"⁽⁷⁾، ولعلهما قد حسنا، وصححا لغيره.

4. ورواه الثوري عن أبي الزناد، واختلف عنه:

- فرواه يحيى القطان، والضحاك بن مخلد، وقبيصة بن عتبة، عن الثوري، عنه، عن زُرعة ابن عبد الرحمن بن جرهد، عن جدّه جرهد.

قلت: وفي رواية قبيصة بن عتبة عن الثوري كلام. فقال يحيى بن معين: هو ثقة إلا في حديث سفيان الثوري ليس بذاك القوي"⁽⁸⁾، وقيل لأحمد بن حنبل: "ما قصة قبيصة في

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص: 68)، ترجمة 367.

(2) ابن حبان، المجروحين (21/2)، ترجمة 590.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (2/ 575)، ترجمة 4908.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 340)، ترجمة 3861

(5) البخاري، التاريخ الكبير (249/2).

(6) الترمذي، الجامع الكبير (494/4-495).

(7) الترمذي، السنن مع أحكام الألباني (ص: 626)، ح 2798.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (126/7).

سُفِيَانُ؟، فقال: كَانَ كَثِيرَ الْعَلَطِ، قِيلَ لَهُ: فَغَيْرَ هَذَا؟، قَالَ: كَانَ صَغِيرًا لَا يَضْبِطُ، فَقِيلَ لَهُ: فَغَيْرُ سُفِيَانٍ؟ قَالَ: كَانَ قَبِيصَةً رَجُلًا صَالِحًا ثَقَّةً، لَا بَأْسَ بِهِ فِي بَدَنِهِ⁽¹⁾، وَأَيُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِي الْحَدِيثِ؟"، يَذْكُرُ أَنَّهُ كَثِيرُ الْحَدِيثِ⁽²⁾.

- ورواه مُؤَمَّلٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ أَبِي الرَّبَادِ، عَنِ زُرْعَةَ بْنِ جَرْهَدٍ، عَنِ أَبِيهِ.

قلتُ: وَمُؤَمَّلٌ هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ. قَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ: قَلْتُ لِيَحْيَى ابْنَ مَعِينٍ: أَيُّ شَيْءٍ حَالُ الْمُؤَمَّلِ فِي سُفِيَانَ، فَقَالَ: هُوَ ثَقَّةٌ⁽³⁾، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مَنَكَرَ الْحَدِيثَ⁽⁴⁾، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "فِي حَدِيثِهِ خَطَأٌ كَثِيرٌ"⁽⁵⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَدُوقٌ، شَدِيدٌ فِي السُّنَّةِ، كَثِيرُ الْخَطَأِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ"⁽⁶⁾، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: "صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَأِ"⁽⁷⁾، لَكِنْ فِي "تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ" أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ قَالَ: "ثَقَّةٌ كَثِيرُ الْخَطَأِ"⁽⁸⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ": "صَدُوقٌ"⁽⁹⁾، وَمِثْلَهُ قَالَ ابْنُ حَجْرٍ، وَزَادَ: "سَيِّءُ الْحِفْظِ"⁽¹⁰⁾. قَلْتُ: وَلَعَلَّ الْأَلِيقَ بِحَالِهِ أَنْ يَكُونَ صَدُوقًا كَثِيرَ الْخَطَأِ كَمَا ذَهَبُوا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

5. وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ أَيْضًا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَرْهَدٍ، عَنِ جَرْهَدِ الْأَسْلَمِيِّ.

وَعَلَّقَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"⁽¹¹⁾، وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: "صَحِيحٌ"⁽¹²⁾. وَتَصْحِيحُهُ إِنَّمَا هُوَ بِمَجْمُوعِ طَرَفِهِ. قَلْتُ: وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّتْمِيمِيُّ قَدْ ضَعَّفَ:

(1) كَذَا قَالَ فِي "تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ": "بِبَدَنِهِ"، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ د. بَشَارٌ مَعْرُوفٌ فِي الْحَاشِيَةِ فِي (م) "تَدْوِينِهِ". قَلْتُ: وَلَعَلَّهَا هِيَ الصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

(2) الْبَغْدَادِيُّ، تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ (494/14).

(3) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (374/8)، تَرْجَمَةُ 7029.

(4) الْمِزِيُّ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (178/29).

(5) الذَّهَبِيُّ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ (228/4).

(6) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، نَفْسُ الصَّفْحَةِ.

(7) الدَّارِقُطَنِيُّ، سَوَالِاتِهِ لِلْحَاكِمِ (ص: 277)، تَرْجَمَةُ 492.

(8) ابْنُ حَجْرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (381/10).

(9) الذَّهَبِيُّ، مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوثَّقٌ (ص: 183)، تَرْجَمَةُ 347.

(10) ابْنُ حَجْرٍ، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 555)، تَرْجَمَةُ 7029.

(11) التِّرْمِذِيُّ، الْجَامِعُ الْكَبِيرُ (494/4)، ح 2797.

(12) التِّرْمِذِيُّ، السَّنَنُ، مَعَ أَحْكَامِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ص: 626)، ح 2797.

فقال البخاريُّ فيه: "رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الشَّامِ أَحَادِيثَ مَنَّاكِبِرَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: "كَانَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الشَّامِ زُهَيْرَ آخَرَ، فَقُلِبَ اسْمُهُ"⁽¹⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "مَحَلَّهُ الصَّدَقَ، وَفِي حِفْظِهِ سُوءٌ، وَكَانَ حَدِيثُهُ بِالشَّامِ أَنْكَرَ مِنْ حَدِيثِهِ بِالْعِرَاقِ لِسُوءِ حِفْظِهِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ خِرَاسَانَ سَكَنَ الْمَدِينَةَ، وَقَدِمَ الشَّامَ فَمَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ صَالِحٌ، وَمَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ فَفِيهِ أَغَالِيطٌ"⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّ رِوَايَةَ أَهْلِ الشَّامِ عَنْهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ، فَضَعَّفَ بِسَبَبِهَا"⁽³⁾. وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ: فَهُوَ "صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ، وَيُقَالُ تَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ"⁽⁴⁾، وَنَبَهُ ابْنُ حَبَّانَ عَلَى أَمْرِ مَهْمٍ فَقَالَ فِي تَرْجُمَةٍ: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَرْهَدِ الْأَسْلَمِيِّ. يَرُوي عَنْ أَبِيهِ. رَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ إِنَّ كَانَ حِفْظُهُ"⁽⁵⁾. فَلَعَلَّ أَبَا حَاتِمِ الْبَسْتِيَّ يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ الْحَدِيثَ. وَعَلَيْهِ فإِسْنَادُ هَذِهِ الطَّرِيقِ ضَعِيفٌ، لضعفِ زهير بن محمد، وكثرة غلطه -ولعلها من أغلاطه-، وضعفِ ابن عقيل، وتغيُّره، ولعله لم يحفظ هذا الحديث فأخطأ فيه.

أقولُ والحاصلُ من جميع ما تقدّم: أنَّ في الحديثِ اضطرابًا واختلافًا كثيرًا على روايته يخرجُ به عن حدِّ الصَّحة، لكنَّ له شواهدَ قد يَشُدُّ بعضها بعضًا. وقد خالفَ الإمامُ ابنُ حزم حين قالَ في "المحلَّى" بسقوطِ كلِّ الأخبارِ الواردةِ في أنَّ الفخذَ عورة، فقالَ: "فإنَّ ذَكَرُوا الْأَخْبَارَ الْوَاهِيَةَ فِي أَنَّ الْفَخْدَ عَوْرَةٌ؛ فَهِيَ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ"⁽⁶⁾، واعترضَ عليه ابنُ الملقنِ في "البدرِ المنيرِ" فقالَ إنَّه: "قدَّ أسْرَفَ فِي قَوْلِهِ" ثُمَّ سَاقَ أَحَادِيثَ فِي أَنَّ الْفَخْدَ عَوْرَةٌ، وَالْكَلامَ فِيهَا"⁽⁷⁾.

وشواهدُه من أحاديث: عبدِ اللهِ بنِ عباس، ومحمَّد بنِ جَحْش، وعليِّ، وعبدِ اللهِ ابنِ عَمْرٍو بنِ العاصِّ، وأنسٍ رضي اللهُ عنهم أجمعين:-

قال الإمامُ البخاريُّ في "الصَّحيح": "ويُرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرْهَدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الْفَخْدُ عَوْرَةٌ"⁽⁸⁾.

(1) البخاري، التاريخ الكبير (427/3)، ترجمة 1420.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (590/3).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 217)، ترجمة 2049.

(4) المرجع السابق (ص: 321)، ترجمة 3592.

(5) ابن حبان، الثقات (22/5).

(6) ابن حزم، المحلَّى بالآثار (244/2).

(7) ابن الملقن، البدر المنير (147/4).

(8) البخاري، الصَّحيح، كتاب الصَّلَاة، بابُ ما يُذَكَّرُ فِي الْفَخْدِ (ص: 54).

- وحديثُ عبدِ الله بنِ عباسٍ -رضيَ اللهُ عنهما-، قالَ: "مرَّ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- على رجلٍ وفخذُه خارجةٌ، فقالَ: "عَطَّ فخذَكَ؛ فإنَّ فخذَ الرجلِ من عورته"⁽¹⁾.

- وحديثُ محمد بنِ جَحْشٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- مرَّ على معمرٍ بفناء المسجدِ مُحْتَبِيًّا كاشِفًا عن طَرْفِ فخذِهِ، فقالَ له النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ-: "خَمَّرْ فخذَكَ يَا معمرُ؛ فإنَّ الفخذَ عورةٌ"⁽²⁾.

قالَ الإمامُ البيهقيُّ في "السنن": "وقد ذكرَ البخاريُّ في الترجمة: حديثُ ابنِ عباسٍ، وجرهد، ومحمد بن جَحْشٍ، بلا إسناد، وهذه أسانيدٌ صحيحةٌ يُحتجُّ بها"، فتعقبه ابنُ الترمذانيِّ بقوله: "وفي حديثِ ابنِ جَحْشٍ أيضًا عِلَّتَان: إحداهما: أنَّه مختلفُ الإسنادِ حكاه صاحبُ الإمامِ عن الدارقطنيِّ. والثانية: أنَّ أبا كثيرٍ الراوي عنه لم أعرفَ اسمه ولا حاله"⁽³⁾ وخطأ ابنُ منده من جعله من الصحابة. وحديثُ ابنِ عباسٍ في سنده أبو يحيى القنَّات متكلِّمٌ فيه ... وذكر ابنُ الصَّلاح أنَّ الثلاثة متقاعدةٌ عن الصَّحة"⁽⁴⁾.

- وحديثُ عليٍّ -رضيَ اللهُ عنه- رواه عبدُ اللهِ في "المسند" من زياداته على أبيه. ولفظه: "قالَ لي رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ-: "لا تُبْرِزْ فخذَكَ، ولا تَنْظُرْ إلى فخذِ حيٍّ ولا ميِّت"⁽⁵⁾.

(1) أحمد، المسند (295/4)، ح 2493. وإسناده ضعيف؛ لأنَّ فيه أبا يحيى القنَّات، قالَ فيه ابنُ حجر: "صدوق". ينظر: تقريب التهذيب (ص: 684)، ترجمة 8444.

(2) أحمد، المسند (163/37)، ح 22494. وفي الإسناد أبو كثير مولى محمد بن عبد الله بن جَحْشٍ، ذكره ابنُ حبانٍ في "الثقات" (570/5)، وقالَ الذهبيُّ في "الكاشف" (453/2)، ترجمة 6797: "شيخ"، وقالَ ابنُ حجرٍ في "التقريب" (ص: 668): "ثقةٌ من الثانية، ويقالُ له صُحبة"، في حين أنه قالَ في "الفتح" (479/1): "قد روى عنه جماعةٌ لكن لم أجدُ فيه تصريحًا بتعديل"، بينما قالَ الهيثميُّ في "مجمع الزوائد" (52/2): "رجال أحمد ثقات". وعلى أيِّ حالٍ فقد اختلفَ في الحديثِ عليه.

(3) وقد تقدَّم في الكلامِ على إسنادِ حديثِ ابنِ جَحْشٍ، الكلامُ على أبي كثير، وأقوالِ النقادِ فيه، فإنَّ حاله معروفةٌ وإن اختلفَ فيها!.

(4) البيهقي، السنن الكبرى وبذيلها الجوهر النقي (323/2)، وينظر: ابن الصَّلاح، علوم الحديث (ص: 95).

(5) مسند أحمد (405/2)، ح 1249. وفي الإسناد قالَ: "ابنُ جَرِيحٍ، أخبرني حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ، عن عاصمِ بنِ ضَمْرَةَ". وإسناده منقطع، لأنَّ فيه حبيبَ بنِ أبي ثابتٍ مدلسٌ، وقد عنعن، ولم يسمع من عاصمِ بنِ ضَمْرَةَ شيئًا. قالَ أبو حاتمٍ في "العلل" (51/6): "ابنُ جَرِيحٍ لم يسمع هذا الحديثَ بَدَأَ الإسنادِ من حبيبٍ؛ إنما هو من حديثِ عمرو بنِ خالدِ الواسطيِّ، ولا يثبتُ لحبيبٍ روايةٌ عن عاصمٍ". وقالَ سفيانُ الثوريُّ: "ما سمعتُ حبيبًا يحدثُ عن عاصمِ بنِ ضَمْرَةَ حديثًا قطً". ابنُ أبي حاتمٍ، الجرح والتعديل (79/1)، وينظر: العلائي، جامع التحصيل (ص: 158).

ورواه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" ولفظه: "الفخذ عورة"⁽¹⁾.

- وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وفيه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "وإذا أنكح أحدكم عبده أو أجيبره، فلا ينظرن إلى شيء من عورتها، فإن ما أسفل من سرتها إلى ركبتيها من عورتها"⁽²⁾.

- وقال الإمام أبو عبد الله البخاري في "الصحيح": "وقال أنس حَسَرَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ فَخْذِهِ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرْهَدٍ أَحْوْطٌ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ"⁽³⁾.

وعلق الإمام العسقلاني في "الفتح" على ما قاله البخاري فقال: "قوله: "حديث أنس أسند": أي أصح إسناداً، كأنه يقول: حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس. وقوله "وحديث جرهد": أي وما معه أحوط أي للدين، وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب، أو الورع، وهو أظهر لقوله "حتى يخرج من اختلافهم"⁽⁴⁾.

قلت: وقد نشأ عن الاختلاف في هذا الحديث اختلاف الفقهاء في حد عورة الرجل، وهل فخذها منها، أم لا؟. ففي "المغني" قال ابن قدامة: "فالكلام في حد العورة، والصالح في المذهب، أنها من الرجل ما بين السرة والركبة. نص عليه أحمد في رواية جماعة، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء. وقال آخرون: إنما العورة السواتان. وقال مهنا، سألت أحمد ما العورة؟. قال: الفرج، والدبر. وهذا قول ابن أبي زئب، وداود لما روى أنس: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم خيبر، حسر الإزار عن فخذيه، حتى أتني لأنظر إلى بياض فخذ النبي -صلى الله عليه وسلم-، رواه البخاري، وقال: "حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط..."⁽⁵⁾، وقال البغوي في "شرح السنة": "وأكثر أهل العلم على أن الفخذ عورة"⁽⁶⁾.

(1) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في ذكر الفخذ هل هو من العورة أم لا؟ (401/4)، ح 1697.

(2) أحمد، المسند (369/11)، ح 6756، وفي الإسناد سوار بن داود الصيرفي اختلف فيه، وقال ابن حجر في "التقريب" (ص: 259)، ترجمة 2682: "صدوق له أوهام". فإن ترجح كونه صدوقاً فحديثه قد يكون حسناً، وإلا فهو أنزل.

(3) البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ (ص: 54).

(4) ابن حجر، فتح الباري (1/479).

(5) ابن قدامة، المغني (2/413).

(6) البغوي، شرح السنة (9/20).

ولعلَّ ممَّا يُلخِّصُ الحُكْمَ في هذه المسألة، -وحتى لا أُطِيل- وقد كثر اختلافُ العلماءِ فيها ما نقله ابنُ حجرٍ في "الفتح" عن القرطبيِّ، قال: "حديثُ أنسٍ وما معه إنما وردَ في قضايا مُعيَّنة في أوقاتٍ مخصوصةٍ يتطرقُ إليها من احتمالِ الخصوصيةِ أو البقاءِ على الإباحةِ ما لا يتطرقُ إلى حديثِ جرَّهَد وما معه؛ لأنَّه يتضمَّنُ إعطاءَ حكمٍ كليِّ، وإظهارَ شرعٍ عامٍّ فكانَ العملُ به أولى. ولعلَّ هذا هو مرادُ المصنِّفِ -يعني البخاريِّ- بقوله وحديثُ جرَّهَد أحوطٌ"⁽¹⁾.

الحديث الخامس: قال ابنُ أبي حاتمٍ في ترجمة: "إسماعيل بن فلان. روى عن رجلٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- كانَ إذا طعمَ قال: "الحمدُ لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين". روى عنه أبو هاشم الرُّمانيُّ، وروى عنه حُصَيْن بن عبد الرحمنٍ غيرَ أنَّه لم ينسبه، وقال: عن إسماعيلٍ، عن أبي سعيدٍ، ولم يرفع الحديث. سألتُ أبي عن إسماعيلٍ هذا قال: لا أدري من هو"⁽²⁾.

(1) ابن حجر، فتح الباري (1/480-481). وينظر مزيد تفصيلٍ في المسألة في هذه المراجع التي نقلتُ منها.
(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/205)، ترجمة 697. وقد جعلَ ابنُ أبي حاتمٍ ترجمةَ إسماعيلٍ هذا في "بابِ إسماعيلَ الذين لا يُنسَبون"، مع أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ نفسه قد ترجمه في موضعٍ آخرٍ منسوباً، فقال في "الجرح والتعديل" (2/169)، ترجمة 56. "إسماعيل بن رياح بن عبيدة السلمي، روى عن أبيه، أو غيره، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ. روى عنه أبو هاشم الرُّمانيُّ الواسطيُّ. سمعتُ أبي وأبا زُرعة يقولان ذلك. قالَ وسمعتُ أبي يقولُ يقالُ إسماعيلُ، عن رياح بن عبيدة، ولا أعلمُ حافظاً نسبَ إسماعيلٍ!". لكن أظنُّ أنَّ الصوابَ في نقلِ كلامِ أبي حاتمٍ أن يكونَ: "إسماعيل بن رياح بن عبيدة" -لا "عن" -والله أعلم-. وقد نقلَ المزيُّ قولَ ابنِ أبي حاتمٍ عنه: "ولا أعلمُ حافظاً نسبَه". المزي، تهذيب الكمال (3/92)، فتعقبه عليه ابنُ قليج التركيُّ فقالَ في "الإكمال" (2/169): "قال المزيُّ عن ابنِ أبي حاتمٍ: لا أعلمُ حافظاً نسبَه. كذا ذكره ولم يتبعه عليه، وما أدري معناه، فإنَّ عبدَ الرحمنِ نفسَه نسبَه عن شيخيه وهما حافظانِ جبلانٍ في الحفظِ إليهما المنتهى -يعني أبا حاتمٍ، وأبا زُرعة- فقال ... وساقَ ترجمةَ إسماعيل بن رياح من عندِ ابنِ أبي حاتمٍ. فتبيَّنَ بذلكَ مرادُ مغلطاي حين قال: "وما أدري معناه": ويعني به: قولَ ابنِ أبي حاتمٍ أولاً: "إسماعيل بن فلان"، وجعله في الذين لا يُنسَبون، ونقله عن أبيه فيه أنَّه لا يدري من هو. ثمَّ يعودُ فيترجمه ثانيةً وينسبه ويقول: "ولا أعلمُ حافظاً نسبَه"!!

أولاً: نصُّ الحديث.

قال الإمام أحمدُ في "المسند": "حدَّثنا وَكَيْعٌ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا أبو هاشمِ الرُّمَّانِيُّ، عن إسماعيلَ بنِ رِيَّاحِ بنِ عبيدةَ، عن أبيه، أو عن غيره، عن أبي سعيدِ الخُدْرِيِّ، أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كانَ إذا فرَغَ من طَعامِهِ قالَ: "الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَّانَا، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ"⁽¹⁾.

ثانياً: الحكمُ على رجالِ الإسنادِ.

- "وَكَيْعُ بنُ الجَرَّاحِ بنِ مَلِيحِ الرُّؤاسِيِّ. بضمِّ الرَّاءِ، وهمزة، ثم مهملَةٌ. أبو سفيانَ الكوفيِّ، ثقةٌ حافظٌ عابدٌ، من كبارِ التاسعةِ، ماتَ في آخرِ سنةٍ ستٍّ، أو أولِ سنةٍ سبعٍ وتسعينَ ومائةً وله سبعونَ سنةً ع"⁽²⁾.
- "سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروقِ الثَّوريِّ. أبو عبدِ اللهِ الكوفيِّ، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ عابدٌ إمامٌ حجةٌ، من رؤوسِ الطبقةِ السابعةِ، وكان ربَّما دلَّسَ. ماتَ سنةً إحدى وستينَ وله أربعٌ وستونَ ع"⁽³⁾.
- "أبو هاشمِ الرُّمَّانِيِّ. بضمِّ الرَّاءِ، وتشديدِ الميمِ، الواسطيِّ، اسمه يَحْيَى بنُ دينارٍ، وقيلَ ابنُ الأسودِ، وقيلَ ابنُ نافعٍ. ثقةٌ من السادسةِ، ماتَ سنةً اثنتين وعشرينَ، وقيلَ سنةً خمسٍ وأربعينَ ع"⁽⁴⁾.
- "إسماعيلُ بنُ رِيَّاحِ بنِ عبيدةَ: "مجهولٌ من الثالثةِ س"⁽⁵⁾، كذا قالَ ابنُ حجرٍ، وسئلَ ابنُ

(1) أحمد، المسند (375/17)، ح 11276.

(2) ابن جر، تقريب التهذيب (ص: 581)، ترجمة 7414.

(3) المرجع السابق (ص: 262)، ترجمة 2445.

(4) المرجع السابق (ص: 680)، ترجمة 8425.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (205/2).

المَدِينِيّ عنه فقالَ: "لا أعرُفُه مجهول"⁽¹⁾، وترجمه البخاريُّ في "التاريخ الكبير"، وقال: "رَوَى عَنْهُ حُصَيْنٌ، وَأَبُو هَاشِمٍ، وَيَحْيَى"⁽²⁾، وقالَ أبو حاتم: "لا أدري مَنْ هو"⁽³⁾، وذكره ابنُ حَبَّانٍ في "الثقات"⁽⁴⁾، ولم يذكرْ له المزيُّ رَويًا سوى أبي هاشم⁽⁵⁾، فتبعه الذهبيُّ وقالَ في "الكاشف": "يُجهل"⁽⁶⁾، وفي "الميزان": "شبهُ تابعيٍّ، ما أدري مَنْ ذَا خَرَجَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو هَاشِمٍ الرُّمَانِيُّ وَحَدَهَ، وَحَدِيثُهُ مُضْطَرَبٌ"⁽⁷⁾.

أقولُ: أمَّا قولُ الإمامِ ابنِ المَدِينِيّ: "لا أعرُفُه، مجهول" فإنه يريدُ جهالةَ العَيْنِ⁽⁸⁾، وكذا قولُ المزيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، لَكِنَّ تَجْهِيلَ عَيْنِهِ مَدْفُوعٌ بَعْدَ الْبُخَارِيِّ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الرِّوَاةِ عَنْهُ، فَارْتَفَعَتْ جِهَالَةُ عَيْنِهِ، لَكِنَّ بَقِيَّتَ حَالِهِ مَجْهُولَةٌ⁽⁹⁾. وهو صاحبُ الترجمةِ التي سقَّتها من عندِ ابنِ أبي حاتمٍ أولًا.

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب (296/1).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (353/1).

(3) ابن حجر، التقريب (ص: 107)، ترجمة 444.

(4) ابن حَبَّانٍ، الثقات (38/6).

(5) المزي، تهذيب الكمال (91/3).

(6) الذهبي، الكاشف (245/1)، ترجمة 374.

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (228/1)، ترجمة 875.

(8) ينظر: إكرام الله إمدادُ الحقِّ، الإمام عليّ بن المَدِينِيّ ومنهجه في نقدِ الرِّجَالِ (ص: 594)، وينظر أيضًا: مقدمة الكاشف (ص: 49).

(9) ولستُ أدري كيفَ جعله محققوا "الكاشف" صدوقًا، لمجردِ ارتفاعِ جهالةِ عينه، وتوثيقِ ابنِ حَبَّانٍ له؟!، وينظر كلامهم (ص: 246-247).

- "رياح بن عبيدة: بفتح أوله السلمي الكوفي، ثقة من الرابعة، وفرق بينهما المزي، وهو شخص واحد، اختلف في نسبته فقيل سلمي، وقيل باهلي د ت س" (1)(2).

- "أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن الأجر، والأبجر هو خدر بن عوف بن الحارث بن الخزرج، مشهور بكنيته، أول مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اثنتي عشرة غزوة، وكان ممن حفظ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سنناً كثيرة، وروى عنه علماً جماً، وكان من نجباء الأنصار وعلمائهم وفضلائهم. توفي سنة أربع وسبعين. روى عنه جماعة من الصحابة، وجماعة من التابعين" (3).

(1) قال ابن حجر في "تقريب التهذيب" (ص: 211)، ترجمة 1973، وما بعدها: "رياح بن عبيدة، بفتح أوله الباهلي، مولاهم. كوفي ثقة، سكن الحجاز من الرابعة خد"، ثم قال: "رياح بن عبيدة بفتح أوله، السلمي الكوفي، ثقة من الرابعة. هكذا فرق بينهما المزي وهو شخص واحد اختلف في نسبته فقيل سلمي وقيل باهلي د ت س". ينظر: المزي، تهذيب الكمال (257/9)، ترجمة 1941، 1942.

وكان ابن حجر أيضاً قد قال في "تهذيب التهذيب" (300/3): "هكذا ذكره المؤلف -يعني المزي- أن رياح ابن عبيدة اثنان، وهو قول غريب لم يذكره أصحاب المؤلف والمختلف، الدارقطني فمن بعده، بل في كلام أكثرهم ما يُصرح بأن هذا الذي يروي عن أبي سعيد، وعنه حجاج بن أوطاة، وإسماعيل بن رياح، هو جليبي عمر بن عبد العزيز. وهكذا قال ابن حبان في "الثقات" (238/4) فإنه قال: "رياح بن عبيدة. روى عن أبي سعيد، وعنه ابنه إسماعيل، وأهل العراق. وقال كان من العباد من جلساء عمر بن عبد العزيز، ولم يذكروا كلهم في باب رياح ابن عبيدة سوى رجل واحد، وهو الأظهر -والله أعلم-". انتهى كلام ابن حجر.

قلت: ولعله استفادته من مغلطاي في تعقبه على المزي بجعله اثنين كما في "إكمال تهذيب الكمال" (15/5)، ترجمة 1623. وكذا فإن الذهبي وهم أيضاً لما جعله اثنين فقال في "تاريخ الإسلام" (236/3)، ترجمة 82: "رياح بن عبيدة السلمي الكوفي، لا الباهلي البصري؛ ذلك في الطبقة الآتية. روى عن: أبي سعيد، وابن عمر، وغيرهما، وعنه: ابنه إسماعيل، وحجاج بن أوطاة، وعمرو بن عثمان بن موهب". ثم قال (409/3): "رياح ابن عبيدة الباهلي، وثقه النسائي". وقد قال الذهبي في "الميزان" (228/1)، في ترجمة إسماعيل بن رياح، رقم 875. "إن رياح بن عبيدة فيه جهالة". مع أنه كان قال في "الكاشف" (399/1) وهو قبل "الميزان" تصنيفاً: "إنه قد وثق". وقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وغيرهما. ينظر: الجرح والتعديل (511/3)، ترجمة 2316. وعليه فيتعقب ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (601/4) لما قال: "إن إسماعيل بن رياح مجهول، وأبوه أجهل منه، بل لا هو يعرف النبتة". فقد عرف أبوه، وروى عنه جمع منهم (ابنه إسماعيل، وحجاج بن أوطاة)، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن حجر. كما تقدم.

(2) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 211).

(3) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (602/2)، ترجمة 954.

ثالثاً: الحكم على الإسناد.

إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجلِ جهالةِ إسماعيلَ بنِ رباحِ بنِ عبيدة، وللاضطراب، وهذا واضحٌ من الشكِّ الحاصلِ فيه، بقوله: عن أبيه، أو غيره. قال الإمامُ المزيُّ: "فيه اختلافٌ كثيرٌ"⁽¹⁾، وقالَ الإمامُ الذهبيُّ في "الميزان": "غريبٌ منكر"⁽²⁾، وفي "تاريخ الإسلام" قال: "في الحديثِ اضطرابٌ كثيرٌ"⁽³⁾.

وقد ضعّفَ الشيخُ الألبانيُّ الحديثَ في "مشكاة المصابيح"⁽⁴⁾، "وضعيف الجامع الصّغير"⁽⁵⁾، وفي أحكامه على "سنن أبي داود"⁽⁶⁾.

رابعاً: تخريجُ الحديث.

رواه البخاريُّ في "التاريخ الكبير"⁽⁷⁾، أبو داود في "السنن"⁽⁸⁾، والبيهقيُّ في "الشعب" من طريقِ وكيع، به⁽⁹⁾، وأخرجه الترمذيُّ في "الشمائل المحمديّة"⁽¹⁰⁾، ومن طريقه البغويُّ في "شرح السنّة"⁽¹¹⁾.

وأخرجه النسائيُّ في كتاب "عملِ اليوم والليلة" من السننِ الكبرى⁽¹²⁾، من طريقِ الزّبيريّ، عن الثّوريِّ به، وقالوا فيه: "عن إسماعيلَ بنِ رباح، عن رباحِ بنِ عبيدة"، ولم ينسب

(1) المزي، تهذيب الكمال (259/9).

(2) الذهبي، ميزان الاعتدال (229/2).

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام (236/3).

(4) التبريزي، مشكاة المصابيح (1216/2)، ح 4204.

(5) الألباني، ضعيف الجامع الصّغير (643/1).

(6) أبو داود، السنن (ص: 691)، ح 3850.

(7) البخاري، التاريخ الكبير (353/1).

(8) أبو داود، السنن، كتاب الأَطعمَة، باب ما يقولُ الرّجلُ إذا طعم (ص: 691)، ح 3850.

(9) البيهقي، شعب الإيمان (164/8)، ح 5639.

(10) الترمذي، الشمائل المحمديّة (ص: 158)، ح 192. وقالَ محققُ الكتابِ الدكتور مصطفى العدوي: إنّ

رياح بن عبيدة لا يُعرف!، قلتُ: بل ثقةٌ بتوثيقِ جمع، كما تقدّم في ترجمته.

(11) البغوي، شرح السنّة (278/11)، ح 2829.

(12) النسائي، السنن الكبرى، ما يقولُ إذا شربَ اللبن، ذكرُ اختلافِ الناقلين لخبرِ أبي سعيد فيه في ذلك

(116/9)، ح 10048. ووقع في "عملِ اليوم والليلة"، بتحقيقِ الدكتور فاروق حمادة (ص: 265)، ح

289: "الزبيدي"، بدلَ "الزبيريّ"، وليس بصواب.

الترمذي، ولا البغويُّ أبَا هَاشِمٍ. ورواه أحمدُ في "المسند" عن وكيع، عن إسرائيلَ عن منصور، عن رجلٍ، عن أبي سَعِيدٍ، مرفوعاً⁽¹⁾، ورواه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" من طريق مؤمِّل، عن سفيان، عن أبي هاشم، عن إسماعيلَ بنِ رِيَّاحٍ، عن رَجُلٍ، عن أبي سَعِيدٍ يرفعه⁽²⁾، ورواه النسائيُّ في "الكبرى"⁽³⁾، والطبرانيُّ في "الدعاء"⁽⁴⁾، من طريق مُعَاوِيَةَ بنِ هِشَامٍ، عن سُفْيَانَ، عن أبي هَاشِمٍ، عن رِيَّاحٍ به، وقد سقطَ منه إسماعيلُ بنِ رِيَّاحٍ، وعندَ النسائيِّ: "قال عن رِيَّاحٍ، وَقَالَ مرَّةً أُخرى: عن رِيَّاحٍ". ورواه أبو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيَّ في "أخلاقِ النَّبِيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم-" من طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي خَالِدٍ، عن رِيَّاحِ بنِ عبيدةِ ابنِ أختِ أبي سعيدٍ، عن أبي سعيدٍ⁽⁵⁾. ورواه أبو الشَّيْخِ أيضاً من طريقِ قَبِيصَةَ بنِ عُقْبَةَ، عن سفيان، عن أبي هَاشِمٍ، عن إسماعيلَ بنِ رِيَّاحٍ، عن أبي سعيدٍ، يرفعه، ولم يذكرُوا فيه رِيَّاحٍ⁽⁶⁾، ورواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في "المُصنَّف"⁽⁷⁾، وعنه ابنُ مَاجَهٍ في "السنن"⁽⁸⁾ عن أبي خَالِدِ الأَحْمَرِ، عن حَجَّاجٍ، عن رِيَّاحِ بنِ عبيدة، عن مولَى لأبي سَعِيدٍ، عن أبي سعيدٍ. ورواه الترمذيُّ في "الجامع"⁽⁹⁾، من طريقِ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ، وأبي خَالِدِ الأَحْمَرِ معاً، كلاهما عن حَجَّاجِ بنِ أَرطَاةَ، عن رِيَّاحٍ، قَالَ حَفْصٌ: عن ابنِ أخي أبي سَعِيدٍ، وَقَالَ أبو خَالِدِ الأَحْمَرِ كقولِهِ عندَ ابنِ أبي شَيْبَةَ، وابنِ مَاجَهٍ، وكلاهما (ابنِ أخي أبي سعيدٍ، ومولى أبي سعيدٍ) عن أبي سعيدٍ. ومن طريقِ حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ رواه البخاريُّ أيضاً⁽¹⁰⁾.

ورواه عبدُ بنِ حُمَيْدٍ من طريقِ حَجَّاجِ بنِ أَرطَاةَ، عن رِيَّاحِ بنِ عبيدة، عن رَجُلٍ، عن أبي سَعِيدٍ⁽¹¹⁾. كُلُّ هؤَلاءِ رَوَوْا الحديثَ عن أبي سَعِيدِ الخَدْرِيِّ، مرفوعاً إلى النَّبِيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم-، بلفظه.

(1) أحمد، المسند (420/18)، ح 11935.

(2) البخاري، التاريخ الكبير (353/1).

(3) النسائي، السنن الكبرى (116/9)، ح 10047.

(4) الطبراني، الدعاء (ص: 1217)، ح 898.

(5) أبو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيَّ، أخلاقِ النَّبِيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم-، وأدابه (375/3)، ح 689.

(6) المرجع السابق (375/3)، ح 690.

(7) المصنَّف (404-403/12)، ح 24992.

(8) ابن ماجه، السنن، كتاب الأَطْعِمَةِ، بابُ ما يُقالُ إذا فَرَّغَ من الطَّعامِ (ص: 553)، ح 3283.

(9) الترمذي، الجامع الكبير، أبواب الدَّعَوَاتِ، باب ما يقولُ إذا فَرَّغَ من الطَّعامِ (451/5)، ح 3457.

(10) البخاري، التاريخ الكبير (354/1).

(11) عبدُ بنِ حُمَيْدٍ، المنتخَبُ من مُسنَدِهِ (86/2)، ح 905، وقد جاءَ ضبطُ "رياحِ بنِ عبيدة" بضمِّ عينِ "عبيدة"،

والصوابُ بفتحها، وكذا فإنَّ المحققَ الشَّيْخَ مصطفىَ العَدَوِيَّ قالَ بجهالةِ إسماعيلَ بنِ رِيَّاحٍ، وأبيه!

وقد روي الحديث من طرقٍ أخرى موقوفاً:

فرواه النسائي في "الكبرى" من طريق هُشَيْم⁽¹⁾، وابنُ أبي شَيْبَةَ في "المصنّف" من طريق محمد بن فضيل⁽²⁾. ورواه أيضاً عن عبد الله بن إدريس⁽³⁾، ثلاثتهم (هُشَيْم، ومحمد بن فضيل، وعبد الله بن إدريس) رَوَاهُ عن حُصَيْن بن عبد الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، في رواية هُشَيْم قال: عن إسماعيل بن إدريس⁽⁴⁾، عن أبي سعيد، وفي رواية محمد بن فضيل قال: عن إسماعيل بن أبي سعيد، عن أبيه، وفي رواية عبد الله بن إدريس قال: عن إسماعيل بن أبي سعيد، قال كان أبو سعيد الخدري، ويذكرون الحديث⁽⁵⁾.

(1) النَّسَائِي، السنن الكبرى، ما يقول إذا شرب اللبن، ذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي سعيد فيه في ذلك (116/9)، حديث 10049.

(2) تصحّف اسمه في "الشمائل المحمدية" (ص: 158) إلى "محمد بن الفضل".

(3) ابن أبي شَيْبَةَ، المصنّف، كتاب الأَطْعَمَةِ، في التسمية على الطعام (405/12-406)، حديث 24995، و24996. وكتاب الدعاء، ما يدعو به الرجل إذا فرغ من طعامه (287/15)، ح 30179.

(4) وقع في "المطبوع": "إسماعيل بن إدريس، وسماه المزيّ إسماعيل بن أبي إدريس. فقال في "تهذيب الكمال" (41/3)، ترجمة 424: "إسماعيل بن أبي إدريس. عن: أبي سعيد الخدريّ: في القول بعد الطّعام. وعنه: حُصَيْن بن عبد الرَّحْمَنِ، قاله عبدُ اللَّهِ بن مُطِيع، عن هُشَيْم، عن حُصَيْن، وقيل: عن حُصَيْن، عن إسماعيل غير منسوب، عن أبي سعيد.

(5) قلت: وإسماعيل بن أبي سعيد، وإسماعيل بن أبي إدريس، وكذا إسماعيل بن فلان، وإسماعيل غير منسوب، هو نفسه إسماعيل بن رياح بن عبيدة السُّلَمِيِّ، الذي ترجمه ابنُ أبي حاتم مرتين كما قدّمت، وسماه مرةً إسماعيل بن فلان، وسئل عنه أباه، فقال: "لا أدري من هو"، ثم عاود ترجمته فقال فيه: "إسماعيل بن رياح بن عبيدة". وهو الذي يروي عنه أبو هاشم الرّماني، ومرةً يقول عن إسماعيل بن فلان، عن رجل، عن أبي سعيد مرفوعاً، ومرةً يقول: عن إسماعيل بن رياح بن عبيدة، عن أبيه، أو غيره عن أبي سعيد، مرفوعاً أيضاً، وهو الذي يروي عنه حُصَيْن بن عبد الرَّحْمَنِ أيضاً، ويقول عن إسماعيل - ولا ينسبه -، عن أبي سعيد الخدريّ - رضي الله عنه - موقوفاً. كلُّ ذلك دلٌّ عليه كلامُ ابنِ أبي حاتم في موضعي ترجمة إسماعيل، وهنا ينبغي نقلُ كلامٍ مهمٍّ للحافظ ابن حجر في "التقريب" (ص: 106)، ترجمة 423، حين قال: "إسماعيل بن أبي إدريس أظنه بن رياح الآتي، مجهولٌ من الثالثة س"، ثم ترجم لابن رياح، في "التقريب" (ص: 107)، ترجمة 444، فقال: "إسماعيل بن رياح، بكسر أوله، والتحتانية، السُّلَمِيِّ. مجهولٌ من الثالثة س"، فقولُ ابنِ حجرٍ يؤكدُ أنّهما واحدٌ وأما قولهم سعيد بن أبي سعيد، فلعلة أخطأ نساخ، أو تحريف. ثم إنّه لو قلنا بالتفريق، فإني ما وجدتُ أحدًا اسمه إسماعيل بن أبي سعيد، وذكر أنّه روى عن أبي سعيد الخدريّ، إنّما هناك إسماعيل بن أبي سعيد، غيره. أمّا إسماعيل بن أبي إدريس فالذين ترجموه قالوا "لا يُعرف"، وتارةً "مجهول"، فجاء قولُ ابنِ حجرٍ بأنّه، وابنُ رياحٍ واحدًا. قال =

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه:

وأقول ابتداءً إن لهذا الحديث ثلاث عِلل:

أولاً: جهالة إسماعيل بن رياح.

ثانياً: الشك، والاضطراب الحاصل فيه.

- فمرةً يقولون: إسماعيل بن رياح، عن أبي سعيد.

- ومرة: إسماعيل غير منسوب، عن أبي سعيد.

الشيخ محمد عوامة محقق مصنف ابن أبي شيبة (405/12-406)، حاشية حديث 24995، 24996:
"إسماعيل بن أبي سعيد، في هذا نظر، ولم أرَ أحدًا من الرواة بهذا الاسم إلا إسماعيل ابن أبي سعيد
مولى المهري، المترجم عند البخاري 1، (1130)، وابن أبي حاتم 2، (588)، وهو غير هذا". ثم قال:
"لفظ المطبوع من كتاب الدعاء لابن فضيل (112): "حدثنا ابن فضيل، حدثنا حُصَيْنُ بن عبد الرحمن،
عن إسماعيل، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان أبو سعيد ... ونبه المعلق إلى أن في الأصل: عن
إسماعيل ابن أبي سعيد، وأنه تحرف، لكن من هو إسماعيل؟. وقول المصنف "عن أبيه" يفيد صحة ما
في النسخ هنا -يعني نسخ مصنف ابن أبي شيبة- لكن هل هو صحيح رواية، وسمي في رواية النسائي:
إسماعيل بن أبي إدريس". انتهى كلامه. قلت: في روايتي ابن أبي شيبة في "المصنف"، مرةً يقول عن
إسماعيل بن أبي سعيد، كان أبو سعيد. ومرةً إسماعيل بن أبي سعيد، عن أبيه، وفي رواية ابن فضيل -
التي أشار إليها الشيخ عوامة-، يقول: إسماعيل بن أبي سعيد الخدري، كان أبو سعيد. وهنا أمور:

- راوي الحديث هو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه - قولاً واحداً.

- الروايات التي جاء فيها إسماعيل بن أبي سعيد، أو إسماعيل بن أبي سعيد الخدري، ليست بصواب، بناءً
على ما تقدم من أن الراوي عن أبي سعيد، هو إسماعيل بن رياح، لا ابن أبي سعيد، وزيادة الوهم قولهم:
"إسماعيل بن أبي سعيد الخدري"، أو "إسماعيل بن أبي سعيد عن أبيه"، فإنهم بدأ يجعلون إسماعيل هو
ابن أبي سعيد الخدري، وليس بصواب البتة، ثم إني قد عمدت إلى المواضع التي ترجم فيها لأبي سعيد
الخدري رضي الله عنه - حتى أقطع الشك باليقين، ولأرى هل له ابن اسمه إسماعيل فلم أجده، وإنما
قال ابن سعد في "الطبقات" (351/5): "من ولد أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: عبد الله، وحمزة،
وسعيد، وعبد الرحمن"، ولم أجدهم ذكر غير هؤلاء - حدّ بحثي -، فيتبين بدأ أنه وهم مزدوج -لعله من
النساج، أو تحريف نقله واحد عن واحد-، حين سموه إسماعيل بن أبي سعيد - وإنما هو ابن رياح-، أو
حين قالوا "الخدري"، وجعلوه ابن الصحابي أبي سعيد رضي الله عنه. ولعلهم صحفوا إسماعيل "عن"
أبي سعيد، فصحفوها إلى "ابن أبي سعيد".

- ثم إن في قول الشيخ محمد عوامة المتقدم: "ولم أرَ أحدًا من الرواة بهذا الاسم إلا إسماعيل بن أبي سعيد
مولى المهري" نظر؛ فإن هناك في الرواة بهذا الاسم غير الذي ذكره. وينظر: البخاري، التاريخ الكبير
(359/1)، ابن حجر، لسان الميزان (169/2)، (129/2).

- ومرة: إسماعيل بن فلان، عن أبي سعيد.
 - ومرة: بالشك، رياح بن عبيدة، أو غيره عن أبي سعيد.
 - ومرة: رياح، عن أبي سعيد.
 - ومرة: رياح بن عبيدة ابن أخت أبي سعيد، عن أبي سعيد.
 - ومرة: رجل، عن أبي سعيد.
 - ومرة: ابن أخي أبي سعيد، عن أبي سعيد.
 - ومرة: مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد.
 - ومرة: إسماعيل بن أبي سعيد، عن أبي سعيد.
 - ومرة: إسماعيل بن أبي سعيد الخُدري، عن أبي سعيد.
 - ومرة: إسماعيل بن إدريس، عن أبي سعيد.
- ثالثاً: اختلاف في رفعه، ووقفه، وأبين كل ذلك كما يلي:

1. هذا الحديث رواه سفيان الثوري، واختلف عنه:

- فرواه وكيع عنه، عن أبي هاشم الرُّماني، عن إسماعيل بن رياح، عن أبيه أو غيره، عن أبي سعيد الخدري، يرفعه، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالة إسماعيل بن رياح، وللشك فيه أروى عن أبيه، أم عن غيره، وكذا فإنه مضطرب، وقال الشيخ الألباني: "ضعيف"⁽¹⁾.
- ورواه قبيصة بن عقبة عنه، عن أبي هاشم، عن إسماعيل بن رياح، عن أبي سعيد رضي الله عنه، يرفعه. وأسقط من الإسناد رياح، وإسماعيل إنما يروي عنه. وقبيصة ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوي"⁽²⁾.
- ورواه مؤمل، عنه، عن أبي هاشم، عن إسماعيل بن رياح، عن رجل، عن أبي سعيد يرفعه. وأسقط منه رياح، وفيهم مبهم.
- ورواه عنه الزبير، واختلف عليه.

"وأبو أحمد الزبير، محمد بن عبد الله بن الزبير، الكوفي. ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في

(1) أبو داود، السنن (ص: 961)، ح3850. وقال محققوا "مسند أحمد" الشيخ الأرنؤوط، وغيره (375/17):

"رياح بن عبيدة: وهو السلم الكوفي، فيه جهالة". قلت: ليس بصواب، وتقدم الكلام في كونه ثقة!

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (126/7)، ترجمة 722.

حديث الثوري⁽¹⁾.

- فروى محمود بن غيلان عن الزبيرى، عنه، عن أبي هاشم -غير منسوب-، عن إسماعيل ابن رياح، عن رياح بن عبدة، عن أبي سعيد، يرفعه. وقال البغوي عقب إيراده هذا الطريق: "وإسماعيل بن رياح يروي عن أبيه، وهذا الحديث منقطع"⁽²⁾. وكذا فمحمود بن غيلان يروي عن الزبيرى أبي أحمد.

- ورواه أحمد بن سعيد الزبائني، عن الزبيرى، عنه، عن أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن أبي هاشم الرماني، عن إسماعيل بن رياح، عن رياح بن عبدة، عن أبي سعيد، يرفعه. وإسماعيل بن رياح مجهول، وهذا إسناد مضطرب.

- ورواه معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي هاشم، عن رياح، وقال مرة أخرى: عن رياح، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

- ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن رياح بن عبدة ابن أخت أبي سعيد، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

2. ورواه حجاج بن أرطاة، واختلف عنه:

- فرواه عنه يزيد بن هارون، عن رياح بن عبدة، عن رجل، عن أبي سعيد، مرفوعاً. وهذا إسناد ضعيف منقطع، لأن فيه مبهماً. وكذا فإن حجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس، من المرتبة الرابعة، وقد عنعن⁽³⁾.

- ورواه عنه أبو خالد الأحمر، عن رياح بن عبدة، عن مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 487)، ترجمة 6017.

(2) البغوي، شرح السنة (278/11)، ح 2829. أقول: ورواه هذا الإسناد قد سمع بعضهم من بعض، لكن لعل الإمام البغوي قال بانقطاعه لأن فيه أبا هاشم غير منسوب، فهو مبهم، ذلك أن بعض العلماء كابن حجر مثلاً يدخل في المبهم من سمي ولم يتعين، وعليه فقد حكم بانقطاع الإسناد لأن فيه مبهماً، مع أن أبا هاشم وإن لم يتعين في رواية البغوي فقد تعين في رواية غيره، وهو ثقة كما تقدم!. وينظر: محمد عمر بازمول، تحرير المنقول في الراوي المجهول (ص: 23-24).

(3) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 152)، ترجمة 1119، ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: 49).

وإسناده ضعيفٌ أيضاً، حجّاج مدلس، ومولّى أبي سعيد مجهول.

- ورواه عنه حفصُ بن غِيَاث، عن رِيّاح، عن ابنِ أخي أبي سعيد، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

وإسناده ضعيفٌ أيضاً. وابنُ أخي أبي سعيد مجهول.

3. ورواه وكيعٌ من أوجهٍ مختلفة:

- فمرةً قال: عن إسرائيل، عن منصور، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

وفي الإسنادِ مبهمٌ فهو ضعيفٌ، ولاضطرابه أيضاً.

- وثانيةً قال: عن الثوري، عن أبي هاشم الرُّماني، عن إسماعيل بن رِيّاح، عن أبيه، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

- وروي الحديثُ من أوجهٍ موقوفاً:

- فرواه محمدُ بن فضيل، وعبدُ الله بن إدريس، عن حُصَيْن، عن إسماعيل بن أبي سعيد، عن أبي سعيد.

وإسماعيل بن أبي سعيد يقال فيه الكلام الذي تقدم وذكرته، والصوابُ فيه أنه ابنُ رِيّاح، وهو مجهول.

- ورواه هُشَيْم، عن حُصَيْن، عن إسماعيل بن إدريس، عن أبي سعيد.

وإسماعيل بن إدريس يُقال فيه الكلامُ الذي تقدّم وذكرته، والصوابُ فيه أنه ابنُ رِيّاح، وهو مجهول.

أقول: وبالجملة فإنّ هذا الحديثُ مضطربٌ كما تقدّم، اختلفَ فيه على روايته كثيراً، لكنّ له شواهدٌ قد نُقِيه:

- ففي الصّحيحين عن أبي أمّامة⁽¹⁾، وأنس⁽²⁾، وعند ابنِ أبي شَيْبَةَ عن عليّ⁽³⁾، وعند البرّاز

(1) البخاري، الصحيح، كتاب الأَطعمة، باب ما يقولُ إذا فرَغَ من طعامه (ص: 674) ح 5458، 5459.

(2) مسلم، الصحيح، كتاب الذِّكْرِ والدُّعاء والتَّوْبَةِ والاستِغْفار (الدَّعوات)، باب ما يقولُ عند النَّومِ وأخذِ المَضْجَعِ، (ص: 1333)، حديث 6788.

(3) ابن أبي شَيْبَةَ، المصنّف (406/12)، حديث 24997، (288/15)، ح 30180. والحديثُ صحيحٌ كما نصَّ أبو حاتم الرازي، ينظر: علل الحديث (370/4)، مسألة 1492، (402/5)، مسألة 2075،

عن عبد الرحمن بن عوف⁽¹⁾. وعند أحمد عن ابن عمر⁽²⁾، وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين -.

الحديث السادس:

قال ابن أبي حاتم في ترجمة: "سابط الجُمحِي"⁽³⁾، والد عبد الرحمن بن سابط. روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: "مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكَرْ مُصِيبَتَهُ بِي فَإِنَّهَا أَعْظَمُ الْمَصَائِبِ". روى هذا الحديث أبو بُرْدَةَ عَمْرُو بْنُ يَزِيدَ، عن عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عن ابن سابط، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. وأخرج هذا الحديث أبي في كتاب الوحدان في ترجمة سابط الجُمحِي، روى سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن ابن سابط، قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "ليس فيه والد ابن سابط"⁽⁴⁾.

أولاً: نص الحديث.

قال ابن قانع: "حَدَّثَنَا مُطَيَّنُّ، نا يَحْيَى الْحَمَّانِيُّ، نا أَبُو بُرْدَةَ الْكِنْدِيُّ، عن عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عن ابن سابط، عن أبيه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكَرْ مُصِيبَتَهُ بِي فَإِنَّهَا أَعْظَمُ الْمَصَائِبِ"⁽⁵⁾.

(1) البزار، المسند (255/3). وقال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ عن عبد الرحمن بن عوف،

إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد". قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (29/5): "رواه البزار من رواية محمد بن أبي ليلى عن بعض أهل مكة. وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وشيخه لم يُسم، وأبو سلمة لم يسمع من أبيه".

(2) أحمد، المسند (190/10)، حديث 5938. وإسناد الحديث صحيح. وينظر في شواهد هذا الحديث والكلام عليه مفصلاً: الفتوحات الزبانية على الأذكار النواوية: لمحمد بن علان الصديقي الشافعي (221/5)، وكذا: الهيثمي، مجمع الزوائد (29/5).

(3) "الجُمحِي": بضم الجيم، وفتح الميم، وفي آخرها الحاء المهملة، هذه النسبة إلى بني جُمح. السمعاني، الأنساب (85/2).

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (320/4)، 1395.

(5) ابن قانع، معجم الصحابة (323/1).

ثانياً: الحكم على رجال الإسناد.

- "محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، المعروف بمطين، الكوفي. قال ابن أبي حاتم: "كتب إلينا ببعض حديثه، وهو صدوق"⁽¹⁾، قال السهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني، عن محمد ابن سليمان، مطين، فقال: ثقة جيل"⁽²⁾، وقال الذهبي: "مطين وثقه الناس"⁽³⁾، قلت: وخلاصة القول فيه أنه ثقة بتوثيق جمع.
- يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشميين: بفتح الموحدة، وسكون المعجمة، الحماني بكسر المهملة، وتشديد الميم، الكوفي. حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. من صغار التاسعة مات سنة ثمان وعشرين م"⁽⁴⁾.
- أبو بريدة الكندي، عمرو بن يزيد التميمي. ضعيف من الثامنة ق"⁽⁵⁾.
- "علقمة بن مرثد، بفتح الميم، وسكون الراء، بعدها مثلثة، الحضرمي، أبو الحارث الكوفي، ثقة من السادسة ع"⁽⁶⁾.
- "ابن سابط، عبد الرحمن بن سابط، ويقال ابن عبد الله بن سابط وهو الصحيح. ويقال ابن عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي المكي، ثقة كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ثمان عشرين م"⁽⁷⁾.
- قال أبو عمر بن عبد البر في "الاستيعاب": "هو عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط، من كبار التابعين وفقهائهم. حدث عنه ابن جريج ونظراؤه، وأبوه عبد الله بن سابط مذكور في الصحابة من بني جمح في قریش، معروف الصُّحبة، مشهور النسب"⁽⁸⁾.

(1) ابن أبي حاتم، مرجع سبق ذكره (298/7)، ترجمة 1618.

(2) السهمي، سؤالاته للدارقطني (ص: 72)، ترجمة 2.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال (607/3).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 593)، ترجمة 7591.

(5) المرجع السابق (ص: 428)، ترجمة 5140.

(6) المرجع السابق (ص: 397)، ترجمة 4682.

(7) المرجع السابق (ص: 340)، ترجمة 386.

(8) ابن عبد البر، الاستيعاب (914/3).

- "وأبوه: عبد الله بن سَابِطِ بن أَبِي حُمَيْضَةَ⁽¹⁾ بن عمرو بن وهب⁽²⁾ بن حُدَافَةَ بن جُمَحَ الفُرَشِيِّ الجُمَحِيِّ، مَكِّيٌّ. روى عنه ابنه عبد الرحمن، ومَنْ قَالَ عبد الرحمن بن سَابِطِ نسبه إلى جدّه. وإنّما هو عبد الرحمن بن عبد الله بن سَابِطِ، من كبار التابعين، أكثر ما يأتي ذكره ابن سَابِطِ غير منسوب، أو عبد الرحمن بن سَابِطِ إذا روى عنه مَنْ رآه أو من غير رآه شيئاً، وأبو عبد الله له صحبة..."⁽³⁾. وقال ابن حَبَّان في "الثقات": "عبد الله بن سَابِطِ الجُمَحِيِّ المَكِّيُّ، أبو عبد الرحمن. له صحبة"⁽⁴⁾.

ثالثاً: الحكم على الإسناد.

إسناد الحديث ضعيف؛ لأن فيه أبو بُرْدَةَ الكُنْدِيُّ ضعيف. قال الهيثمي: "وفيه أبو بُرْدَةَ عمرو بن يزيد، وثقه ابن حَبَّان، وضعفه غيره"⁽⁵⁾، وكذلك ففيه يحيى بن عبد الحميد الجُمَانِي منهم بسرقه الحديث، وقد حسن ابن حجر في "الإصابة" سنده، وزاد: "اختلف فيه على علقمة"⁽⁶⁾، وتعقبه سليم بن عيد الهلالي في "عجالة الراغب المتمني" فقال: "وهو تساهل واضح منه -رحمه الله-، وأحسن منه قول الإمام الذهبي في "تجريد أسماء الصحابة": "ولا يصح هذا"⁽⁷⁾، لكن قال الشيخ الألباني: "وبالجملة فالحديث صحيح بشواهده، والله أعلم"⁽⁸⁾.

(1) وينظر في ضبطها: الزبيدي، تاج العروس (275/10).

(2) جاء في: البغوي، المعجم (20/4)، وابن الأثير، أسد الغابة (252/3)، والمزي، تهذيب الكمال (123/17)، و"تهذيبه": "أهيب"، وفي: الذهبي، تجريد أسماء الصحابة" (202/1)، وابن حجر، الإصابة (93/6) كما في "الاستيعاب": "وهب".

(3) ابن عبد البر، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

(4) ابن حَبَّان، الثقات (234/3).

(5) الهيثمي، مجمع الزوائد (2/3).

(6) ابن حجر، الإصابة (96/4).

(7) الهلالي، عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السنّي (660/2). وعبارة الذهبي التي نقلها عن "التجريد" (202/1)، ترجمة 2108، قال في ترجمة سَابِطِ: "والد عبد الرحمن، روى عنه ابنه حديث مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكُرْ مُصِيبَتَهُ بِي"، ولا يصح هذا!

(8) ينظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (98/3).

رابعاً: تخريج الحديث.

رواه بقي بن مخلد، والباوردي، وابن شاهين، كما ذكر عنهم ابن حجر في "الإصابة"⁽¹⁾، وأخرجه البغوي⁽²⁾، وابن قانع في معجميهما للصحابة⁽³⁾، والطبراني في "الكبير"⁽⁴⁾، وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة"⁽⁵⁾، والبيهقي في "شعب الإيمان"⁽⁶⁾، كلهم روه من طريق أبي بريدة عمرو بن يزيد التميمي، عن علقمة بن مرثد، به موصولاً، بمثله.

ورواه نعيم بن حماد في زياداته في "الزهد" على ابن المبارك⁽⁷⁾، وعبد الرزاق في "المصنف"⁽⁸⁾ عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن عبد الرحمن بن سابط، مرسلاً فلم يذكر أباه، وفي متبه زيادة، قال: يا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: أفي الجنة خيل فإني أحب الخيل؟ قال: "يدخلك الله إن شاء الله الجنة فلا تشاء أن تترك فرساً من ياقوتة حمراء يطير بك في أي جنة شئت إلا فعلت"

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه.

هذا الحديث رواه علقمة بن مرثد -وهو ثقة- واختلف عنه:

- فرواه أبو بريدة عمرو بن يزيد التميمي - وهو ضعيف-، عنه، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم-، موصولاً.
 - وخالفه سفيان الثوري -وهو ثقة-، فرواه عنه، عن عبد الرحمن بن سابط، عن النبي صلى الله عليه وسلم-، مرسلاً لم يذكر فيه أباه.
- وعلة الحديث هي الإرسال: فمرة يروى عن ابن سابط، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم- موصولاً. وأخرى عن ابن سابط، عن النبي صلى الله عليه وسلم- مرسلاً. والذي

(1) ابن حجر، الإصابة (96/4).

(2) البغوي، معجم الصحابة (20/4).

(3) ابن قانع، معجم الصحابة (323/1).

(4) الطبراني، لمعجم الكبير (199/7).

(5) أبو نعيم، معرفة الصحابة (1440/3).

(6) البيهقي، شعب الإيمان (424/12).

(7) نعيم بن حماد، الزهد (77/2).

(8) الصنعاني، المصنف (564/3)، حديث 6700.

يُرْسَلُهُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابِطٍ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً، لَكِنَّهُ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ - كَمَا تَقْدِمُ⁽¹⁾. وَالْحَدِيثُ وَالصَّحْبَةُ لِأَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابِطٍ، كَذَا قَالَ الْبَغَوِيُّ جَازِمًا فَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابِطٍ. ثُمَّ قَالَ: "وَلَا أَعْلَمُ رَوَى غَيْرَهُ"⁽²⁾. وَعَلَيْهِ فَالْحَكْمُ لِلرَّوَايَةِ الْمَوْصُولَةِ - وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَبُو بُرْدَةَ عَمْرُو بْنُ يَزِيدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ -، عَلَى الرَّوَايَةِ الْمَرْسَلَةِ - وَإِنْ كَانَ رَجَالُهَا ثِقَاتٌ - . وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ جَعَلَ الْحَدِيثَ لِسَابِطٍ - وَهُوَ جَدُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - كَالْهَيْثَمِيِّ فِي "مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ"⁽³⁾، وَالْمَنَاوِيِّ فِي "فَيْضِ الْقَدِيرِ"⁽⁴⁾، وَسَلِيمِ بْنِ عِيدِ الْهَلَالِيِّ فِي "عَجَالَةِ الرَّاغِبِ الْمُتَمَنِّيِّ فِي تَخْرِيجِ كِتَابِ "عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" لِابْنِ السُّنِّيِّ"⁽⁵⁾، وَلَعَلَّ الَّذِي أَوْقَعَهُمْ فِي هَذَا هُوَ ظَنُّهُمْ أَنَّ سَابِطَ هُوَ وَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَتَقْدِمَ تَحْقِيقَ ذَلِكَ!.

وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ: عَنْ عَائِشَةَ⁽⁶⁾، وَابْنَ عَبَّاسٍ⁽⁷⁾، وَأَخْرَجُ مَرْسَلًا عَنْ مَكْحُولٍ⁽⁸⁾، وَغَيْرِهِمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - .

(1) وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابِطٍ عَلَى الصَّحِيحِ، قَالَ الْمِزِّيُّ: "تَابِعِيٌّ، أُرْسِلَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -". الْمِزِّيُّ، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (123/17)، وَقَالَ الْذَّهَبِيُّ: "كَانَ ابْنُ مَعِينٍ يَعْذَرُ أَنَّ أَكْثَرَ رَوَايَاتِهِ مُرْسَلَةٌ". الْذَّهَبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ (272/3). وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "قَالَ ابْنُ أَبِي حَبِئَةَ سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابِطٍ، وَمَنْ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ"، وَغَيْرُ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ تَابِعِيٌّ ثِقَةً". يَنْظُرُ: ابْنُ حَجْرٍ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (180/6).

(2) الْبَغَوِيُّ، مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ (20/4).

(3) الْهَيْثَمِيُّ، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ (79/3)، ح 3952.

(4) الْمَنَاوِيُّ، فَيْضُ الْقَدِيرِ (286/1).

(5) الْهَلَالِيُّ، عَجَالَةُ الرَّاغِبِ الْمُتَمَنِّيِّ فِي تَخْرِيجِ كِتَابِ "عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" لِابْنِ السُّنِّيِّ (659/2).

(6) ابْنُ مَاجَةَ، السُّنَنِ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمَصِيبَةِ (ص: 280)، ح 1599. لَكِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ فِيهِ مُوسَى بْنَ عَبِيدَةَ الرَّيْدِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: بِمَجْمُوعِ الطَّرِيقِ.

(7) الْبِيهَقِيُّ، شُعْبُ الْإِيمَانِ (424/12)، ح 9677. لَكِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ مَجْهُولٌ.

(8) الدَّارِمِيُّ، السُّنَنِ (222/1)، ح 85. وَإِسْنَادُ الْحَدِيثِ صَحِيحٌ، وَهُوَ مَرْسَلٌ. وَتَنْتَظِرُ شَوَاهِدُ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ، وَالْحَكْمَ عَلَيْهَا فِي: الْأَلْبَانِيِّ، سُلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (97/3).

الحديث السابع:

قال ابن أبي حاتم في ترجمة: "عبد الله بن عتيك الأنصاري، الأوسي⁽¹⁾، من بني مالك بن معاوية بن عوف المدني، روى عنه محمد بن عبد الله بن عتيك. سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد: وروى الزبيدي، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عبد الله بن عتيك، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه: "تهى عن قتل النساء والصبيان حين بعته وأصحابه لقتل ابن أبي الحقيق". وخالف الزبيدي في هذا الحديث ابن عيينة، ويونس بن يزيد، وإبراهيم بن إسماعيل. فلم يذكر أحد منهم في هذا الإسناد عبد الله ابن عتيك، فأما ابن عيينة فروى عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأما يونس، وإبراهيم بن إسماعيل، فرويا عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-"⁽²⁾.

أولاً: نص الحديث.

روى الطبراني في "مسند الشاميين" قال: "حدثنا أنس بن سليم الخولاني، ثنا محمد بن موصي، ثنا محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك، عن عبد الله بن عتيك: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- حين بعته هو وأصحابه لقتل ابن أبي الحقيق⁽³⁾ وهو بخيبر

(1) عبد الله بن عتيك الأنصاري المدني، اختلف فيه فقال بعضهم أوسي، وذهب آخرون أنه خزرجي كابن هشام في "السيرة النبوية" (273/2-275)، وسيأتي. ويُظَر: ابن عبد البر، الاستيعاب (947/3).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (121/5)، ترجمة 557.

(3) وقد وردت قصة مقتله في خيبر في غير موضع من كتب السنة، فعند ابن هشام في "السيرة النبوية": "قال ابن إسحاق: ولما انقضت شأن الخندق، وأمر بني فريضة، وكان سلام بن أبي الحقيق، وهو أبو رافع فيمن حزب الأحزاب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وكان الأوس قبل أحد قد قتل كعب بن الأشرف، في عداوته لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتحريضه عليه، استأذنت الخزرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في قتل سلام بن أبي الحقيق، وهو بخيبر، فأذن لهم. قال ابن إسحاق: وحدثني محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري، عن عبد الله بن كعب بن مالك، قال: وكان مما صنع الله به لرسوله -صلى الله عليه وسلم- أن هذين الحيين من الأنصار، والأوس والخزرج، كانا يتصاولان مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تصاول الفحلين، لا تصنع الأوس شيئاً عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غناء إلا قالت الخزرج: والله لا تذهبون بهذه فضلاً علينا عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وفي الإسلام. قال: فلا يَنْتَهون حتى يُوقعوا مثلها، وإذا فعلت الخزرج شيئاً قالت الأوس مثل ذلك. ولما أصابت

نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ⁽¹⁾.

ثَانِيًا: الْحَكْمُ عَلَى رِجَالِ الْإِسْنَادِ.

- "أَنَسُ بْنُ السَّلْمِ: أَبُو عُقَيْلِ الْخَوْلَانِيِّ الْأَنْطَرَسُوسِيِّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ. عَنْ: إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامِ بْنِ يَحْيَى الْعَسَّانِيِّ، وَمُخَلَّدِ بْنِ مَالِكِ الْحَرَّانِيِّ، وَمُعَلَّلِ بْنِ نُفَيْلِ، وَدُحَيْمِ، وَجَمَاعَةِ كَبِيرَةٍ مِنَ الشَّامِيِّينَ وَالْحَرَانِيِّينَ. وَعَنْهُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْعَقَبِ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَخَلْقٌ"⁽²⁾.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي "سَلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ": "وَأَبُو عُقَيْلِ أَنْسُ بْنُ سَلْمِ الْخَوْلَانِيُّ، هُوَ مِنَ الشُّيُوخِ الْمَكْتَرِينَ مِنَ الرَّوَايَةِ، فَقَدْ تَرَجَمَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقٍ"⁽³⁾ فَذَكَرَ أَنَّهُ حَدَّثَ بِدِمَشْقٍ سَنَةَ تِسْعِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الشُّيُوخِ سَمَّاهُمْ، مِنْهُمْ

الأوس كعب بن الأشرف في عداوته لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - قالت الخزرج: والله لا تذهبون بها فضلًا علينا أبدًا، قال: فنذاكروا: من رجل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - في العداوة كابن الأشرف؟ فذكروا ابن أبي الحقيق، وهو بخيبر، فاستأذنوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قتله، فأذن لهم. فخرج إليه من الخزرج من بني سلمة خمسة نفر: عبد الله ابن عتيك، ومسعود ابن سنان، وعبد الله بن أنيس، وأبو قتادة الحارث بن ربيعي، وخزاعي ابن أسود، حليف لهم من أسلم. فخرجوا وأمر عليهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عبد الله بن عتيك، ونهاهم عن أن يقتلوا وليدًا أو امرأة، فخرجوا حتى إذا قدموا خيبر، أتوا دار ابن أبي الحقيق ليلاً، فلم يدعوا بيتًا في الدار إلا أغلقوه على أهله. قال: وكان في عليّة له إليها عجلة قال: فأسندوا فيها، حتى قاموا على بابها، فاستأذنوا عليه، فخرجت إليهم امرأته، فقالت: من أنتم؟ قالوا: ناس من العرب نلتمس الميرة. قالت: ذاكم صاحبكم، فادخلوا عليه، قال: فلما دخلنا عليه، أغلقنا علينا وعليها الحجرة، نخوفًا أن تكون دونه مجاورة تحول بيننا وبينه، قالت: فصاحت امرأته، فنوهت بنا وابتدرناه، وهو على فراشه بأسياقنا، فوالله ما يدلنا عليه في سواد الليل إلا بياضه كأنه فبطية مُلقاة. قال: ولما صاحبت بنا امرأته، جعل الرجل منا يرفع عليها سيفه، ثم يذكر نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيكف يده، ولولا ذلك لفرغنا منها ليلًا. وانظر بقية الخبر في "السيرة النبوية" (273/2-275). وكذا فقد ذكر القصة البخاري في "الصحيح" من حديث البراء بن عازب - رضي الله عنه - مطولاً، كتاب المغازي، باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق، ويقال سلام بن أبي الحقيق كان بخيبر، ويقال في حصن له بأرض الحجاز، وقال الزهري: هو بعد كعب بن الأشرف (ص: 486-487) ح 4038، 4039.

(1) الطبراني، مسند الشاميين (37/3)، ترجمة 1760.

(2) الذهبي، تاريخ الإسلام (722/6)، ترجمة 155. وقد وقع اسمه عند الطبراني: "أنس بن سلم". وفي "إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني" (ص: 709) "أنس بن مسلم".

(3) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (312/9-313)، ترجمة 825.

هشامُ بنُ عَمَّارٍ، قاربَ عددهم العشريينَ شيخًا. وروى عنه جمعٌ من الشيوخِ جاورَ عددهم العشرة، منهم الطبرانيُّ وابنُ عَدِيٍّ. ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولكنَّ روايةً هؤلاء عنه تعديلٌ له، ولاسيما وقد أكثرَ الطبرانيُّ عنه⁽¹⁾.

- "محمد بن مُصَفَّى: بنُ بُهلولِ الحِمَصِيِّ القُرَشِيِّ، صدوقٌ له أوهامٌ، وكان يُدلسُ، من العاشرة، ماتَ سنةَ ستِّ وأربعينَ د س ق"⁽²⁾.

- "محمد بن حَزْبِ الخَوْلَانِيِّ الحِمَصِيِّ: الأبرشُ بالمعجمةِ ثقةٌ، من التاسعةِ ماتَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ ومائة ع"⁽³⁾.

- "محمد بن الوليد بنُ عامرِ الزُّبيديِّ: بالزاي، والمُوحدَةِ مُصَغَّرٌ، أبو الهُدَيْلِ الحِمَصِيِّ، القاضي ثقةٌ ثبتٌ من كبارِ أصحابِ الزهريِّ، من السابعةِ، ماتَ سنةَ ستِّ أو سبعٍ أو تسعٍ وأربعينَ خ م د س ق"⁽⁴⁾.

- "محمد بنُ مُسْلِمِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ شهابِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ زُهْرَةَ بنِ كِلابِ القُرَشِيِّ الزهريِّ، وكنيته أبو بكرِ الفقيهِ الحافظُ، متفقٌ على جلالته، وإتقانه، وثبته. وهو من رؤوسِ الطبقةِ الرابعةِ، ماتَ سنةَ خمسٍ وعشرينَ، وقيلَ قبلَ ذلكَ بسنةٍ أو سنتين ع"⁽⁵⁾.

- "عبدُ الرحمنِ بنِ كَعْبِ بنِ مالكِ الأنصاريِّ: أبو الخطابِ المدنيُّ ثقةٌ من كبارِ التابعينَ، ويُقالُ ولدَ في عهدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ماتَ في خلافةِ سليمان ع"⁽⁶⁾.

- "عبدُ اللهِ بنُ عَتِيكٍ: ويُقالُ عَتِيْقٌ، ويُقالُ بنُ عُبيدٍ بالتصغيرِ، وهو الأرجحُ، ويُعرفُ بابنِ هرمز، مقبولٌ من الثالثة س ق"⁽⁷⁾. وهو صاحبُ الترجمةِ التي ساقَ فيها ابنُ أبي حاتم الاختلافَ في الحديث.

(1) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (336/6).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 507)، ترجمة 6304

(3) المرجع السابق (ص: 473)، ترجمة 5805

(4) المرجع السابق (ص: 511)، ترجمة 6372.

(5) المرجع السابق (ص: 506)، ترجمة 6296.

(6) المرجع السابق (ص: 349)، ترجمة 3991.

(7) المرجع السابق (ص: 313)، ترجمة 3463.

ثالثاً: الحكم على الإسناد.

ولكي نستطيع الحكم على هذا الإسناد أقول:

إنَّ فيه أنسَ بن السَّلم لم يردَّ فيه جرحٌ، ولا تعديل، لكنَّ الشيخَ الألبانيَّ عدَّ روايةَ الشيوخ الذين رَوَوْا عنه تعديلاً له. قلتُ: هَبْ أَنْ روايةَ هؤلاء عنه كانت تعديلاً، ففي أيِّ مراتبِ التعديلِ سيكون، وأيِّ لفظَةٍ من ألفاظِهِ نُطلقُ عليه؟. هذا أولاً.

أمَّا ثانيًا: فإنَّ في الحديثِ تفردًا، ومُخالفةً، كما قالَ ابنُ أبي حاتمٍ؛ فقد خالفَ فيه الزبيديُّ محمدُ بن الوليد وهو من أصحابِ الزهريِّ، خالفَ بقيةَ أصحابِ الزهريِّ الذين رَوَوْه عنه، منهم ابنُ عُيينةَ، ويونسُ بن يزيد، وإبراهيمُ بن إسماعيل. فإنَّ أحدًا منهم لم يذكر في الإسنادِ عبدَ اللهِ بنَ عتيك، بينما ذكره هو، وسيأتي أنَّه خالفَ غيرَ هؤلاء أيضًا في ذكره عبدَ اللهِ ابنَ عتيك. وإنَّ الإمامَ الزهريَّ ممَّن تدورُ عليهم الأسانيد، وإليهم ترجعُ الطرق، وله من الأصحابِ، والروايةِ عنه الكثير، فأَن يتفردَ عنه واحدٌ بروايةٍ قد لا يكونُ أمرًا محتملاً. قالَ الإمامُ مسلمٌ في "مقدمةِ صحيحه": "فأما مَنْ تراه يَعمدُ لمثلِ الزهريِّ في جلالته، وكثرةِ أصحابِهِ الحفَّاظِ المُتقنين لحديثِهِ، وحديثِ غيره، أو لمثلِ هشامِ بنِ عروة، وحديثُهُما عندَ أهلِ العلمِ مبسوطٌ مشتركٌ، قد نقلَ أصحابُهُما عنهُما حديثُهُما على الاتفاقِ منهم في أكثرِهِ، فيروي عنهُما، أو عن أحدهما العددَ من الحديثِ ممَّا لا يعرفُهُ أحدٌ من أصحابِهِما، وليسَ ممَّن قد شاركَهم في الصحيحِ ممَّا عندهم، فغيرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هذا الضربِ من النَّاسِ -واللهُ أعلم-"⁽¹⁾. كذا قالَ الإمامُ النَّيسابوريُّ، ومَعَ أَنَّ الزبيديَّ ثقةٌ، من رفعا أصحابِ الزهريِّ، إلا أنَّه خالفَ كلَّ الرواةِ عن الزهريِّ بذكره عبدَ اللهِ ابنِ عتيك، وهم (مالك، ابنُ عُيينة، معمر، يونس، ابنُ إسحاق، محمدُ بن أبي حفصة، إبراهيمُ ابن سعد، وإبراهيمُ بن إسماعيلَ بن مُجمع). فإنَّ أحدًا من هؤلاء لم يذكره!

وقالَ ابنُ رجبٍ في "شرحِ عللِ الترمذي": "وأما أكثرُ الحفَّاظِ المُتقدمينَ فإنَّهم يقولونَ في الحديثِ إذا انفردَ به واحدٌ وإنَّ لم يروِ الثقاتُ خلافةً إنَّه لا يُتابعُ عليه، ويجعلونَ ذلكَ علَّةً فيه، اللهمَّ إلا أن يكونَ ممَّن كثرَ حفظُهُ، واشتهرتْ عدالتهُ وحديثُهُ كالزهريِّ ونحوه، وربما يستتكرونَ بعضَ تفرداتِ الثقاتِ الكبارِ أيضًا، ولهم في كلِّ حديثٍ نقدٌ خاصٌّ، وليسَ عندهم لذلكَ ضابطٌ يضبطُهُ"⁽²⁾.

(1) مسلم، مقدمة الصحيح (ص: 11-12).

(2) ابن رجب، شرح علل الترمذي (582/2).

ثالثاً: قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" بعد ذكره هذا الحديث: "رواه الطبراني، ورجاله رجال الصَّحيح، خلا محمد بن مُصَفَّى، وهو ثقةٌ وفيه كلامٌ لا يضر" (1). كذا قال، وعند التحقيق فإنَّ أنس بن السَّلم، وعبد الله بن عتيك، ليس لهما روايةٌ في الصحيح، لا عند البخاري، ولا مسلم! ولعلَّ الأليق بإسنادِ هذا الحديث أن يكونَ ضعيفاً؛ لأجلِ أنسِ بن السَّلمِ ليس فيه جرحٌ ولا تعديل، ولأنَّ فيه تفرّداً، ومخالفةً -كما سَأبَّين-.

رابعاً: تخريج الحديث.

أخرجه أحمدُ في "المسند" من طريقِ مَعْمَرٍ (2)، وأخرجه الشافعيُّ (3)، والحميديُّ (4) في "مسنديهما"، وابنُ أبي شيبَةَ في "المصنَّف" (5)، والبيهقيُّ في "السنن" (6) من طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ، كلاهما (مَعْمَر، وابنُ عُيَيْنَةَ)، رويَاه عن الزهريِّ، عن ابنِ كعبِ بنِ مالك، عن عمِّه، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم-. وفي "مصنَّف" ابنِ أبي شيبَةَ أنَّ ابنَ كعبِ بنِ مالك هو عبدُ الرَّحمن. ورواه مالكُ في "الموطأ" (7)، وعبدُ الرَّزاقِ عن مَعْمَرٍ (8)، وابنُ أبي شيبَةَ عن محمدِ بنِ إسحاقِ في "مصنَّفَيْهِما" (9)، وأحمدُ عن سفيانٍ (10)، أربعتهم (مالك، مَعْمَر، محمدُ بنِ إسحاق، وسفيان) عن الزَّهريِّ، عن ابنِ كعبِ بنِ مالك، عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم-، مرسلًا، ولم يذكرُوا عمِّه. وقالِ يحيى الليثيُّ في روايته عن مالك: "حَسَبْتُ أَنَّهُ قَالَ عبدُ الرَّحمنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكِ

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد (316/5)، حديث 9607

(2) أحمد، المسند (506/39)، حديث 66/000.

(3) الشافعي، المسند، باب النهي عن قتل النساء والصبيان (29/4)، ح 1734.

(4) الحميدي، المسند (122/2)، ح 898. ووقع ضبطُ ابنِ أبي الحُقَيْقِ، فيه بفتح الحاءِ المهملة، وقافٍ مكسورة، وهو غلط، والصواب كما جاء عند كل الذين ذكروه: بضم الحاء، وفتح القاف، وسكون الياء.

(5) ابن أبي شيبَةَ، المصنَّف (571/17)، حديث 33787.

(6) البيهقي، السنن الكبرى، باب النهي عن قتل النساء والصبيان بالقتل (131/9)، حديث 18086.

(7) مالك، الموطأ، كتابُ الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو، (13-14/3)، حديث 1059.

(8) عبد الرَّزاقِ الصنعاني، المصنَّف، كتابُ الجهاد، بابُ البيات (202/5)، عقبَ حديث 9385.

(9) ابن أبي شيبَةَ، المصنَّف، كتابُ المَعَازِي، غزوةُ خَيْبَرِ (447/20)، ح 38053.

(10) أحمد، المسند (507/19)، ح 67/000.

الأَنْصَارِيِّ⁽¹⁾، وَقَالَ فِي ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ إِنَّ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ. وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَالِكٍ⁽²⁾، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ⁽³⁾ كِلَاهُمَا (مَالِكٌ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ)، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَوْصُولًا⁽⁴⁾. وَقَدْ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرْسَلًا، كَمَا عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ⁽⁵⁾. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁶⁾، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ⁽⁷⁾، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي "الْكَبِيرِ" مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَرُوِيَ ابْنُ عُبَادَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ. قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ: "عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ" عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. - وَفِي رِوَايَةِ رُوْحٍ: عَنِ

(1) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي "التَّمْهِيدِ" (66/11): "هَكَذَا قَالَ يَحْيَى حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ، وَتَابِعَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَبِشْرُ بْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ بُكَيْرٍ، وَأَبُو الْمَصْعَبِ، وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ كَعْبِ أَوْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، لَمْ يَقُلْ عَبْدَ اللَّهِ وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَلَا حَسِبْتُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ". وَسَمَّاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي "السِّيَرَةِ" (273/2): "عَبْدُ اللَّهِ"، وَمِثْلَهُ سَمَّاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَلَيْهِ فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي اسْمِ ابْنِ كَعْبِ، هَلْ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، أَمْ عَبْدُ اللَّهِ؟ فقلتُ: وَإِنَّ هَذَا الشُّكَّ فِي اسْمِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ لَيْسَ يَضُرُّ فَكِلَاهُمَا ثِقَةٌ، وَسَمَّاهُ الزَّهْرِيُّ مِنْهُمَا ثَابِتًا، وَرِوَايَتُهُ عَنْهُمَا فِي الصَّحِيحِينَ. وَيَنْظُرُ: الْمِزِي، تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (310/8).

(2) الطَّحَاوِيُّ، شَرَحَ مَعَانِيَ الْأَثَارِ، كِتَابُ السِّيَرِ، بَابُ مَا يَنْهَى عَنِ قَتْلِهِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْوَالِدَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ (221/3)، ح 5161.

(3) الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (74/19)، ح 145.

(4) كَذَا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً مَسْنَدًا، وَأُخْرَى أَرْسَلَهُ. وَقَالَ مُحَقِّقُ "مَوْطَأِ مَالِكٍ" سَلِيمُ الْهَلَالِيُّ: "الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ يَدْلُسُ وَيَسُوِّي، وَلَمْ يَصْرَحْ بِالتَّحْدِيثِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِ السَّنَدِ، وَالصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ مَا رَوَاهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ مَرْسَلًا". مَالِكٌ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوَالِدَانِ فِي الْغَزْوِ (14/3).

(5) أَبُو عَوَانَةَ، الْمَسْنَدُ، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَيَانُ حَظْرِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْغَزْوِ (221/4)، ح 6587.

(6) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، الْمَصْنُفُ، كِتَابُ الْمَغَازِي، غَزْوَةُ خَيْبَرَ (447/20)، حَدِيثٌ 38053.

(7) الطَّبْرَانِيُّ، الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ (75/19)، حَدِيثٌ 150.

عبد الله، أو عبید الله بن كعب وكانَ قائدَ كعب، عن كعب قال: ...⁽¹⁾. ورواه ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" من طريقِ يزيدِ بنِ زُرَّيعٍ، عن محمدَ بنِ أبي حَفْصَةَ، عن الزهريِّ، عن عبید الله ابنِ عبدِ الله بنِ كعب بنِ مالك، عن كعب بنِ مالك، وكانَ قائدهُ، قال: ...⁽²⁾.

ورواه إسحاقُ بنِ زَاهَوِيَه في "المسنَدِ" كما عندَ ابنِ حجرٍ في "المَطَالِبِ الْعَالِيَةِ" عن رُوْحِ ابنِ عُبَادَةَ، عن محمدَ بنِ أبي حَفْصَةَ، عن الزهريِّ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ الله بنِ كعب ابنِ مالك، أو عبدِ الله بنِ كعب، -وكانَ قائِدَ كعبِ بنِ مالك-، عن كعب بنِ مالك -رضي اللهُ عنه- قال: عهدَ إلينا رسولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-...⁽³⁾، ورواه إبراهيمُ بنُ إسماعيلِ ابنِ مُجَمَّعٍ، عن الزَّهْرِيِّ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِكِ، عن أبيه، مرفوعاً⁽⁴⁾، ورواه ابنُ شُبَّة في "تاريخِ المَدِينَةِ"⁽⁵⁾، والبيهقيُّ في "السَّنَنِ الكُبْرَى"⁽⁶⁾ من طريقِ إبراهيم بنِ سَعْدٍ، عن الزهريِّ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كعب، أنَّ الرَّهْطَ⁽⁷⁾ .. وكُلُّ هؤُلاءِ رَوَّه بِالْأَفَاضِ مُتَقَارِبَةٍ. بعضُهُم يرويه مختصراً، وبعضُهُم يطوِّله فيذكرُ فيه القصةَ.

(1) المرجع السابق (75-74/19)، ح 147، و 148.

(2) ابن عدي، الكامل (511/7).

(3) ابن حجر، المطالب العالية (297/9)، ح 1954. ولم أجد الحديث في "مسند ابن زاهويه" المطبوع، وكذلك قالَ محقق "المطالب".

(4) هذه الطريقُ ذكرها ابنُ عبد البرِّ في "التمهيد" (70/11)، وأشار إليها ابنُ أبي حاتم، لكن قالَ فيه عبد الرَّحْمَنِ بنِ كعب بنِ مالك، ولم أعتزَّ عليها عندَ غيرهما.

(5) ابن شُبَّة، تاريخ المدينة (467/2).

(6) البيهقي، السنن الكبرى، جِماعُ أبوابِ آدابِ الخُطْبَةِ، باب حَجَّةٍ مَنْ رَعِمَ أَنَّ الْإِنْصَاتَ لِلْإِمَامِ اخْتِيَارٌ وَأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَعْنيهِ أَوْ يَعْني غَيْرَهُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ مُبَاحٌ (314/3)، ح 5840.

(7) وقالَ البيهقيُّ عقبَ الحديث: "وكانَ الرَّهْطُ: عبدُ اللهِ بنِ عَتِيك، وعبدُ اللهِ بنُ أنيس، وأسودُ بنُ خُزَاعِي حليفٌ لهم، وأبو قَتَادَةَ فيما يظنُّ الزَّهْرِيُّ، ولا يحفظُ الزَّهْرِيُّ الخَامِسَ". قلتُ: والخامسُ تقدَّم ذكرُهُ من عندِ ابنِ هشام في "السيرة" (273/2)، وهو "مسعودُ بنِ سنان".

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه.

هذا الحديث رواه الزهري، واختلف عنه⁽¹⁾. فَرَوَاهُ عَنْهُ جَمْعٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، يَقُولُونَ فِيهِ:

- عنه، عن ابن كعب بن مالك، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - دون ذكر لأبيه، ودون ذكر اسم ابن كعب.
- ومرة عنه، عن ابن كعب بن مالك، عن عمّه.
- ومرة عنه، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عبد الله بن عتيك.
- ومرة عنه، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه.
- ومرة عنه، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه.
- ومرة عنه، عن عبيد الله بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن كعب بن مالك.
- ومرة عنه، عن عبد الرحمن بن عبد الله كعب بن مالك، عن أبيه، عن عمّه.
- ومرة عنه، عن عبد الله بن كعب بن مالك.
- ومرة عنه، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه.
- ومرة عنه، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، "أَنَّ الرَّهْطَ الَّذِي بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -...".
- ومرة عنه، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، أو عبد الله بن كعب، عن كعب ابن مالك.

وأبين الطرق، والاختلاف فيها على الزهري كما يلي:

- فرواه عنه الزبيدي، محمد بن الوليد بن عامر، -وهو ثقة ثبت من كبار أصحابه-، وقد تقدّر بروايته الحديث عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عبد الله بن عتيك، أن النبي - صلى الله عليه وسلم -...".

(1) وقد رواه عن الزهري مالك، واختلف عنه أيضاً، وتراجع الطرق التي اختلف على مالك فيها عند ابن عبد البر في "التمهيد" (67-66/11).

- وخالف أيضاً جمعاً من أصحاب الزهري:
- ورواه معمر، - وهو ثقة ثبت فاضل⁽¹⁾، وسفيان بن عيينة، - وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلّس لكن عن الثقات⁽²⁾، ومحمد بن إسحاق ابن يسار، - وهو صدوق يدلّس ورمي بالتنسيع والقدّر⁽³⁾، الثلاثة رووه عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- ورواه معمر، وابن عيينة أيضاً عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن عمه⁽⁴⁾، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- ورواه الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، - وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية⁽⁵⁾، وتابع مالك يونس بن يزيد - وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ⁽⁶⁾، كلاهما عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال ابن عبد البر في "التمهيد": بعد أن ذكر الاختلاف على مالك أيضاً في رواية هذا الحديث: "اتفق جماعة رواة الموطأ على رواية هذا الحديث مرسلًا على حسب ما ذكرنا من

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 541)، ترجمة 6809.

(2) المرجع السابق (ص: 245)، ترجمة 2451.

(3) المرجع السابق (ص: 467)، ترجمة 5725.

(4) وقع خلاف في اسم عم ابن كعب بن مالك: فقال ابن حجر في "الإصابة" (206/6)، ترجمة 4923: "عبد الله بن مالك بن أبي القين الخزرجي، أخو كعب بن مالك الشاعر. قال ابن مندّه: له ذكر في حديث ابن أخيه عبد الله بن كعب، ولا يُعرف له رواية". وترجم ابن حجر أيضاً في "الإصابة" (280/4)، ترجمة 3545، "لسهل بن مالك بن أبي كعب بن القين الأنصاري، أخو كعب بن مالك الشاعر المشهور. قال ابن حبان: له صحبة. ثم قال ابن حجر: "وروى أبو عوانة والطحاوي من طريق مالك عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن عمه، أن النبي صلى الله عليه وسلم - نهى الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والصبيان. فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون اسم عمه سهلاً!".

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 75)، ترجمة 7456.

(6) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، بفتح الهمزة، وسكون التحتانية، بعدها لام أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين على الصحيح، وقيل سنة ستين ع. ابن حجر، المرجع السابق (ص: 614)، 7919. بينما قال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص: 214)، ترجمة 1452: "من مُتقني أصحاب الزهري". وكذا سماه ابن أبي حاتم لما ذكر اختلاف الطرق. وقد غلط محقق "المطالب العالية" (298/9) لما قال: يونس بن عبد الأعلى. والأخير لم يرو عن الزهري!

- اختلافهم لم يُسنده واحدٌ منهم، ولا علمتُ أحدًا أسنده عن مالك في كلِّ روايةٍ عنه من جميع رواته إلا الوليدُ بن مسلم⁽¹⁾، ثمَّ ساقَ طريقَ الوليدِ هذه.
- قلت: وقد جاء الحديثُ عندَ ابنِ أبي عَوانةٍ في "المسند" مرَّةً بروايةِ الوليدِ بنِ مُسلمٍ، عن مالك، عن ابنِ شِهَابٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ كَعْبِ بنِ مالك، أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ...⁽²⁾.
- ورواه ابنُ جُرَيْجٍ - وهو ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ وكان يُدلسُ ويُرسِلُ -، عن الزُّهريِّ، عن عبدِ الرَّحمنِ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ، عن أبيه، عن عمِّه، مرفوعًا⁽³⁾.
- ورواه محمَّدُ بنُ أبي حَفْصَةَ - وهو صدوقٌ يُخطِئُ -⁽⁴⁾، عن الزُّهريِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مالك، عن أبيه، مرفوعًا، ومرَّةً رواه عن عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مالك، بدونِ ذكرِ أبيه، ومرَّةً رواه -بالشكِّ- عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مالك، أو عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ، عن كعبِ ابنِ مالك⁽⁵⁾. ومرَّةً عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مالك، عن كعب.
- ورواه محمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسَارٍ - وهو صدوقٌ يُدلسُ ورُميَ بالتشيعِ والقدر -⁽⁶⁾، عن الزُّهريِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ كَعْبِ بنِ مالك، عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مرسلاً.

(1) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (66/11).

(2) أبو عوانة، المسند، كتاب الجهاد، بَيَانُ حَظَرِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فِي دَارِ الحَرْبِ وَالغُرُوبِ (4/221)، ح 6587.

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 363)، ترجمة 4193. وفي الجرح والتعديل (357/5) "قال أبو زُرعة: أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس، عن ابن جُرَيْجٍ، قال: "ما سمعتُ من الزُّهريِّ شيئاً، إنَّما أعطاني الزُّهريُّ جزءاً فكتبته وأجازه. وفي "تقدمة الجرح والتعديل" (ص: 245): "قال عمرو بنُ علي: سمعتُ يحيى بن سعيد القطان يقول: "كان ابنُ جُرَيْجٍ لا يصحُّ أنَّه سمعَ من الزُّهريِّ شيئاً". وقال عثمان بنُ سعيد الدارمي، عن يحيى بن مَعِينٍ: لَيْسَ بشيءٍ في الزُّهريِّ. البغدادي، تاريخ مدينة السلام (142/12).

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 474)، ترجمة 5826. وقال ابنُ حجرٍ في "المطالب العالِيَّة" (397/9): "هَذَا إسنَادٌ صَحِيحٌ".

(5) قال ابنُ حجرٍ في "المطالب العالِيَّة" (397/9): "هَذَا إسنَادٌ صَحِيحٌ".

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 467)، ترجمة 5725.

- ورواه إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري - وهو ثقةٌ حجةٌ تكلم فيه بلا قَدَح-⁽¹⁾، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، مرسلاً.
- ورواه إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمَع - وهو ضَعِيف-⁽²⁾، عن الزهري، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، مرفوعًا.

الترجيح بين الطرق:

وقد حاولتُ جَهدِي أن أجدَ أحدًا قد رجَّحَ بينَ هذه الطرقِ التي تقدمتَ كُلُّها، أو قالَ إنَّ إحداها هي الأثبته بالصواب، لكنَّ الذي وجدته من كلام الأئمة هو:

قالَ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتم في "علل الحديث": "وسمعتُ محمدَ بنَ عوفِ الحمصيِّ، وحدَّثنا عن سلَم بن ميمونِ الخَوَّاص، عن ابنِ عُبيَّنة، عن الزهريِّ، عن أبي إدريس، عن أبي ثعلبة الخُشنِيِّ؛ قالَ: "تهى رسولُ اللهِ -صلى اللهُ عليه وسلَّم- عن قتلِ النِّساءِ والولدانِ"⁽³⁾. فسمعتُ محمدَ بنَ عوفٍ يقولُ: "غلطَ سلَمُ بن ميمونٍ في هذا الحديثِ". ولم يُبينَ أكثرَ من هذا، ولم يُبينَ الصحيحَ ما هو، ولم يتفقَ لي سؤالُ أبي عن ذلك. فسألْتُ عليَّ بنَ الحسينِ بن الجنيد - حافظَ حديثِ الزهريِّ - وذكرْتُ له هذا الحديثَ؟ فقالَ: الصحيحُ: الزهريُّ، عن ابنِ كعبِ بنِ مالك⁽⁴⁾، عن عمِّه، عن النَّبِيِّ -صلى اللهُ عليه وسلَّم-"⁽⁵⁾.

قلتُ: وهذه الطريقُ التي صحَّحها ابنُ الجنيد هي روايةُ معمر، وابنِ عُبيَّنة عن الزهريِّ، ولم يُسمِّيا فيها ابنَ كعب، وقد أشارَ إليها ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" حينَ ذكرَ اختلافَ الطرقِ أولًا.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 89)، ترجمة 177.

(2) المرجع السابق (ص: 88)، ترجمة 148.

(3) الطبراني، المعجم الأوسط (113/7)، حديث 7011، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سفيان ابن عُبيَّنة، تفرد به سلَم الخَوَّاص".

(4) وإن قلنا هنا: إنَّ ابنَ كعب بن مالك هو: عبدُ الرحمنِ بن عبد الله بن كعب بن مالك، فيكونُ عمُّه عبَّيد الله بن كعب بن مالك الأنصاريِّ السلميِّ، وهو تابعيٌّ كما في "الإصابة" (338/7)، ترجمة 6728، فقال ابنُ حجر: "روى عنه ابنُ أخيه عبدُ الرحمنِ بن عبد الله". وعليه فيكونُ حديثُه مرسلاً!

(5) ابن أبي حاتم، علل الحديث (454/3)، مسألة 1004.

ونقل ابن عبد البر بعد أن ساق أوجه الخلاف في الحديث، وطرقه: عن محمد بن يحيى الذهلي قال: "والقول عندنا في هذا الحديث قول إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وإبراهيم بن سعد. والحديث - والله أعلم - لعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وهو المحفوظ عندنا لأن مَعْمَرًا، وابن عُبَيْنَةَ لم يُسَمِّيَاهُ، وابنُ إِسْحَاقَ قد اختلفَ عنه فيه، وشكَّ مالكٌ في اسمه فقال أحسبُ، وقالَ يونسُ: عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ كَعْبٍ، مِن غيرِ شكِّ". وقالَ عُقَيْلٌ⁽¹⁾: عبدُ اللهِ بنِ كَعْبٍ، واتفقَ إبراهيمُ بنُ سعدٍ، وإبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مَجْمَعٍ على عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كَعْبٍ وهو المحفوظُ عندنا"⁽²⁾!.

أقول: ورواية إبراهيم بن إسماعيل قد ذكرها ابن أبي حاتم، لكن قال فيها عبد الرحمن ابن كعب بن مالك، لا ابن عبد الله بن كعب فكأنه نسبه إلى جده، وتابعه على روايته كما قال يونس بن يزيد، فقال: "وأما يونس، وإبراهيم بن إسماعيل، فرؤيا عن الزهري، عن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -". فالذي يظهر أن ابن أبي حاتم قد نسب عبد الرحمن إلى جده حين قال عبد الرحمن بن كعب، خصوصاً وأنه قد قرن بين يونس، وإبراهيم بن إسماعيل والأول سماه عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وسماه الثاني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك - كما عند ابن عبد البر في "التمهيد". فإن كان ابن أبي حاتم نسبه إلى جده فعلاً، وإن كانت طريق إبراهيم بن سعد، وإبراهيم بن إسماعيل محفوظة كما قال الذهلي فينضم إليهما طريق يونس بن يزيد لأنه قد تابعهما، وإلا فلا⁽³⁾.

ثم إن حديثي إبراهيم بن سعد، وإبراهيم بن إسماعيل كلاهما مُرسلان: فالأول قال فيها عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، أن الزهري...، وقال عقب ذكره البيهقي: "وهذا وإن كان

(1) وروايته ذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (310/5): "وقال عبد الله: عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك السلمى؛ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى الذين قتلوا ابن أبي الحقيق، عن قتل النساء والولدان".

(2) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (70/11). مع أنه قد تقدم أن الشك في اسم ابن كعب بن مالك الذي روى الحديث، سواء كان عبد الله، أو عبد الرحمن، فليس بقادح إذ كلاهما ثقة، ولكليهما رواية عن أبيهما، ورواية للزهري عنهما، فلست أدري ما الذي جعل الإمام ابن عبد البر، يرجح الرواية التي رجحها، لمجرد الشك في اسم الراوي، مع أنه غير مؤثر؟!.

(3) خصوصاً وأن الاحتمال يظل قائماً أن يكون عبد الرحمن بن كعب، هو ابن كعب بن مالك - أعني لا حفيده -، فإن لكعب بن مالك الصحابي المعروف - رضي الله عنه - ولذا اسمه كعب، وقد جاءت روايته عن أبيه غير مرة كما تقدم في طرق الحديث.

مرسلًا فهو مرسلٌ جيّد، وهذه قصةٌ مشهورةٌ فيما بين أربابِ المَعَارِي " (1). أمّا حديثُ إبراهيمِ ابنِ إسماعيلَ فإنه مرسلٌ لأنَّ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ عبدِ اللهِ بنَ كَعْبِ بنَ مَالِكِ يروي عن أبيه عبدِ اللهِ، وأبوه يروي عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم -، وكلاهما تابعيان.

وللحديثِ شاهدٌ في الصَّحِيحَيْنِ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ -رضيَ اللهُ عنهما- (2).

ولهُ شاهدٌ من حديثِ ابنِ عباسٍ في زياداتِ عبدِ اللهِ على "المسند" (3)، والأُسودِ بنِ سَريعٍ في "مسندِ أحمد" (4)، وغيرهم -رضيَ اللهُ عنهم أجمعين- (5).

ثمَّ أقول: إنَّ اختلافًا فقهيًّا نشأ عن الاختلافِ في هذا الحديثِ، وهل النَّهْيُ عن قَتْلِ النِّسَاءِ والولدانِ فيه، ناسِخٌ أم لا؟!.

فذهبَ جماعةٌ كالزهرريِّ، وابنِ عُيَيْنَةَ إلى أنَّ حديثَ قَتْلِ ابنِ أبي الحُقَيْقِ هذا ناسِخٌ لحديثِ الصَّعْبِ بنِ جَنَامَةَ الَّذِي فيه إباحةٌ قَتْلِ نساءِ المشركينَ، وذرايرهم، وهو عندَ البخاريِّ قال: "حدَّثنا عليُّ بن عبدِ اللهِ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا الزهرريُّ، عن عبيدِ اللهِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن الصَّعْبِ بنِ جَنَامَةَ - رضيَ اللهُ عنهم -، قالَ مرَّ بي النَّبِيُّ - صلى اللهُ عليه وسلّم - بالأبواءِ -

(1) البيهقي، السنن الكبرى (314/3).

(2) البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد، باب قتل الصَّيَّانِ في الحرب، وباب قتلِ النِّسَاءِ في الحرب (ص: 364)، حديث 3015، 3016، صحيح مسلم: كتاب الجهادِ والسير، باب تحريمِ قتلِ النِّسَاءِ والصَّيَّانِ في الحرب (ص: 878)، حديث 4438، 4439.

(3) أحمد، المسند (161/4)، حديث 2316، لكنَّ إسناده ضعيفٌ، لأجلِ الحجاجِ بنِ أَرْطَاةٍ مدلسٍ من الرابعةِ ولم يُصرِّحْ بالسَّماعِ. ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 152)، ترجمة 1119، طبقات المدلسين (ص: 49).

(4) أحمد، المسند (356/24)، حديث 15589. وإسناده صحيحٌ، وقيلَ إنَّ الحسنَ لم يسمعَ من الأُسودِ بنِ سَريعٍ -رضيَ اللهُ عنه-، لكنَّ الشيخَ حاتمَ العونيِّ في كتابه "المرسلِ الخفيِّ" قد أثبتَ له سماعًا بلا شكٍّ. وساقَ هذا الحديثَ من جملةِ الأحاديثِ التي سمعها، وقال: "وهذا الحديثُ رواه عن الحسنِ أحدَ عشرَ راويًا، ذكرَ فيه سماعَ الحسنِ من الأُسودِ -رضيَ اللهُ عنه- ثلاثةً منهم". وعدَّ منهم يونسَ بنَ عُبَيْدِ الذي روى عن الحسنِ هنا في "المسند"، لكن من طرقٍ أخرى ليست فيه. ينظر: العوني، المرسلِ الخفيِّ وعلاقته بالتدليس (682-719).

(5) وينظر أيضًا في بقيةِ شواهدهِ: الهيثمي، مجمع الزوائد، باب ما نُهيَ عن قتله من النساءِ وغير ذلك (318-315/5).

أَوْ بَوْدَانَ - وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ بَيِّنُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَيَصَابُ مِنْ نَسَائِهِمْ وَذَرَارِيهِمْ قَالَ: "هُمُ مِنْهُمْ". وَاسْمُهُ يَقُولُ: "لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"-(1).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: "فَكَانَ سَفِيَانُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "هُمُ مِنْهُمْ" إِبَاحَةٌ لِقَتْلِهِمْ، وَأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ نَاسِخٌ لَهُ. قَالَ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَنَاطَةَ أَتْبَعَهُ حَدِيثَ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ".

قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وَحَدِيثُ الصَّعْبِ بْنِ جَنَاطَةَ كَانَ فِي عَمْرَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنْ كَانَ فِي عَمْرَتِهِ الْأُولَى فَقَدْ قُتِلَ ابْنُ أَبِي الْحَقِّيقِ قَبْلَهَا، وَقِيلَ فِي سُنَّتِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي عَمْرَتِهِ الْآخِرَةِ فَهُوَ بَعْدَ أَمْرِ ابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". قَالَ: "وَلَمْ نَعْلَمْهُ رَخَّصَ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوُلْدَانِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ"⁽²⁾، وَمَعْنَى نَهْيِهِ عِنْدَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوُلْدَانِ: أَنْ يَقْصِدَ قَصْدَهُمْ بِقَتْلِ، وَهُمْ يُعْرَفُونَ مُمَيِّزِينَ مِمَّنْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ مِنْهُمْ. قَالَ: "وَمَعْنَى قَوْلِهِ هُمْ مِنْهُمْ: أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ خَصَلَتَيْنِ، أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ الَّذِي يَمْنَعُ الدَّمَ، وَلَا حُكْمُ دَارِ الْإِيمَانِ الَّذِي يَمْنَعُ الْغَارَةَ عَلَى الدَّارِ"⁽³⁾.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ اخْتِلَافَهُمْ فِي كَوْنِهِ نَاسِخًا أَمْ لَا، يُخْرَجُ مِنْهُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، إِذْ هُوَ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالنَّسْخِ فِيهِمَا، فَيَكُونُ النَّهْيُ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ عَنْ تَعَمُّدِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، وَقَصْدِهِمْ، وَأَمَّا فِي حَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَنَاطَةَ فَمِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ وَقَصْدٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -⁽⁴⁾. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "وَكَانَ الزُّهْرِيُّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ الصَّعْبِ بْنِ جَنَاطَةَ - يَقُولُ: هَذَا

(1) البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد، باب أهل الدار بَيِّنُونَ فَيَصَابُ الْوُلْدَانُ وَالذَّرَارِيُّ، (ص: 364)، ح 3012.

(2) وَقَالَ فِي الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ (78/9): "قَدْ صَحَّ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - نَهَى عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ التَّرْخِيصِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ ذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْحَقِّيقِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ بَغْيُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ ذَكَرَ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ...".

(3) البيهقي، السنن الكبرى (133/9-135)، حديث 18092. وقد ذكر البيهقي تاريخ قتل ابن أبي الحقيق، وعمرات النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأن قتل ابن أبي الحقيق كان قبله كلهن، فكيف يكون ناسخاً لحديث الصعب بن جناتمة الذي كان بعده ... ثم قال: "فيكون وجه الحديثين ما أشار إليه الشافعي رحمه الله - من اختلاف الحالين - والله أعلم".

(4) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى (133/9-135)، باب قتل النساء والصبيان والغارة من غير قصد، وما ورد في إباحة التبييت.

مُنسوخ. وليس قوله بصحيح، وإنما النهي عن تعمّد النساء، والولدان بالقتل. وحديث الصَّعب، فيما لم يتعمّد، فلا تناقض⁽¹⁾.

الحديث الثامن:

قال: "عبد الله بن المُنتَفِقِ اليشكُري⁽²⁾، والد المُغيرة بن عبد الله اليشكُري. روى عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "أنه أتاه وسأله"، من رواية يونس بن أبي إسحاق، عن المُغيرة ابن عبد الله اليشكُري، وخالفه محمد بن جُحادة؛ فروى همَّام عن محمد بن جُحادة، عن المُغيرة ابن عبد الله اليشكُري، عن أبيه، عن رجلٍ من قيس يُقال له ابنُ المُنتَفِقِ، قال: أتيتُ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -"⁽³⁾.

أولاً: نصُّ الحديث.

قال الإمام أحمدُ في "المسند": "حدَّثنا وكيع، عن عمرو بن حسان -يعني المُسلي-، قال: حدَّثنا المُغيرة بن عبد الله اليشكُري، عن أبيه، قال: دخلتُ مسجدَ الكوفةِ أولَ ما بُنيَ مسجدُها، وهو في أصحابِ التَّمْرِ يَوْمَنَد، وجدُّه من سَهْلة⁽⁴⁾، فإذا رجلٌ يحدثُ النَّاسَ، قال: بلغني حجَّةُ رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، حجَّةُ الوَداعِ، فاستتبتُ راحلةً من إبلي، ثمَّ خرجتُ حتَّى جليستُ له في طريقِ عَرَفَةَ، -أو وَقَفْتُ له في طريقِ عَرَفَةَ- قال: فإذا ركبٌ عَرَفْتُ رسولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فيهم بالصفَّة، فقال رجلٌ أمامه: خلَّ لي عن طريقِ الرِّكاب⁽⁵⁾، فقال النبيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "ويحَه⁽⁶⁾"

(1) ابن الجوزي، إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 401).

(2) اليشكُري: "بفتح الياء باثنتين المنقوطة من تحتها، وسكون الشين المعجمة، وضَمُّ الكاف، وفي آخرها الراء، نسبةً إلى قبيلة يَشْكُر". ينظر: السمعاني، الأنساب (697/5). وسيأتي بيان وهم الإمام ابن أبي حاتم في اسمه.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (152/5)، ترجمة 698.

(4) سَهْلة: "رملٌ خشنٌ ليس بالدقاق". السندي، حاشيته على المُسند (79/9).

(5) خلَّ عن طريق الرِّكاب: "أي تنحَّ عن الطريق لئلا يحصل خللٌ للمطايا". المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) وَيْح: "كلمة تُقالُ رحمةً". ابن منظور، لسان العرب (ص: 4937)، وقال السندي في "الحاشية" (80/9):

"دعه"، بدل "اتركه"، وفي بعض النسخ "ويحه"، قال والظاهر أنها تصحيف.

فَأَرَبَ مَا لَهُ⁽¹⁾. فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى اخْتَلَفْتُ رَأْسَ النَّاقَتَيْنِ، قَالَ: قَلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، وَيُنْجِينِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: "بَخٍ بَخٍ"⁽²⁾!، لَئِنْ كُنْتَ قَصَّرْتَ فِي الْخُطْبَةِ، لَقَدْ أَبْلَغْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ، أَفْقَهُ إِذَا، تَعَبُدُ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيْمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِي الزَّكَاةَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، خَلَّ طَرِيقَ الرِّكَّابِ". حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ يُونُسَ، قَالَ: سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْمَغِيرَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَهُ⁽³⁾.

ثَانِيًا: الْحَكْمُ عَلَى رِجَالِ الْإِسْنَادِ.

- "وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحِ الرَّؤَاسِيِّ. بَضَمَ الرَّاءَ، وَهَمْزَةً، ثُمَّ مَهْمَلَةً. أَبُو سَفِيَانَ الْكُوفِيُّ. ثِقَةٌ حَافِظٌ عَابِدٌ، مِنْ كِبَارِ التَّاسِعَةِ مَاتَ فِي آخِرِ سَنَةِ سِتِّ، وَ[أَوْ] أَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ [وَمِائَةٍ] وَلَهُ سَبْعُونَ سَنَةً ع"⁽⁴⁾.

- "عَمْرُو بْنُ حَسَّانِ الْمُسَلِّيِّ التَّمِيمِيِّ الْبُرْجُمِيِّ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "ثِقَةٌ"⁽⁵⁾، وَقَالَ أَحْمَدُ: "مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا"⁽⁶⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "لَا بَأْسَ بِهِ"⁽⁷⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ"⁽⁸⁾. قَلْتُ: هُوَ ثِقَةٌ.

(1) أَرَبَ: أَي حَاجَةً، وَلَفْظَةُ "مَا" لِلإِبْهَامِ أَنَّ لَهُ حَاجَةً مَا لِأَجْلِهَا وَقَفَ هَا هُنَا، فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ، وَقَدْ قِيلَ: التَّقْدِيرُ: حَاجَةٌ جَاءَتْ بِهِ، فَحَذَفَ: ثُمَّ سَأَلَ فَقَالَ: مَا لَهُ؟ وَقِيلَ: وَرَوِي بوزنِ كَتَفٍ؛ بِمَعْنَى: الْحَاقِظُ الْكَامِلُ؛ أَي هُوَ أَرَبٌ، ثُمَّ سَأَلَ: مَا لَهُ؟ أَي: مَا شَأْنُهُ؟. السَّنَدِيُّ، مَرَجَعَ سَبْقَ ذِكْرِهِ (80/9)، وَيَنْظُرُ: الْبِغْيِيُّ، شَرَحَ السَّنَةَ (22/1-23)، ابْنُ الْأَثِيرِ، النَّهَائِيَّةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (35/1).

(2) بَخٍ بَخٍ: "كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ الْمَدْحِ وَالرِّضَا بِالشَّيْءِ، وَتُكْرَرُ لِلْمَبَالِغَةِ فَيُقَالُ بَخٍ بَخٍ -بِالْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ- "فَإِنْ فُصِّلَتْ" خُفِّفَتْ وَنَوِّتَتْ". ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ (ص: 220). كَذَا قَالَ فِي "اللِّسَانِ": "إِنْ فُصِّلَتْ"، وَلَكِنْ قَالَ فِي "حَاشِيَةِ السَّنَدِيِّ" (80/9): "إِنْ وَصَلَتْ"، بِدَلِّ "إِنْ فُصِّلَتْ"، وَمِثْلَ ذَلِكَ فِي "النَّهَائِيَّةِ" (101/1). وَلَعَلَّ الصَّوَابَ "إِنْ وَصَلَتْ"، وَمَا فِي "اللِّسَانِ" تَصْحِيفٌ.

(3) أَحْمَدُ، الْمُسْنَدُ (217/25)، حَدِيثُ 15883، 15884. وَفِي "سَلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ" قَالَ: "أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ". وَإِنَّمَا هُوَ يُونُسُ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَعَلَّهُ خَطَأٌ طَبَاعِيٌّ.

(4) ابْنُ حَجْرٍ، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 581)، تَرْجَمَهُ 7414.

(5) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (226/6)، تَرْجَمَهُ 1259.

(6) أَحْمَدُ، الْعِلَالُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ (189/2)، تَرْجَمَهُ 1690، لَكِنْ وَقَعَ اسْمُهُ فِيهِ "عَمْرٌ"، لَا "عَمْرُو"، وَالصَّوَابُ الثَّانِي كَمَا تَرْجَمُهُ الْبَقِيَّةُ.

(7) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (226/6).

(8) ابْنُ حَبَّانٍ، الثَّقَاتُ (477/8).

- "المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل اليشكري: بفتح التحتانية، وسكون المعجمة، وضّم الكاف، الكوفي. ثقة من الرابعة م د تم س" (1).

- "عبد الله بن أبي عقيل اليشكري. قال ابن حمزة الحسيني في "الإكمال": "عن ابن المنتفق، وعنه ابنه المغيرة، ليس بمشهور"، وعنه نقل ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (2)، وقال الهيثمي في "المجمع": "لم أر أحداً روى عنه غير ابنه المغيرة بن عبد الله" (3)، وقال أبو زرعة العراقي في "ذيل الكاشف": "لا أعرف حاله" (4).

- "يونس بن أبي إسحاق السبعي، أبو إسرائيل الكوفي. صدوق يهّم قليلاً، من الخامسة مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح ر م 4" (5).

ثالثاً: الحكم على الإسناد.

وقبل الحكم على الإسناد أقول: إنَّ وهماً في تسمية والد المغيرة بن عبد الله اليشكري وقع من الإمام ابن أبي حاتم في الترجمة، فسمّاه عبد الله بن المنتفق وجعله والد المغيرة، وليس بصواب؛ إذ هما رجلان: أمّا والد المغيرة فاسمه عبد الله بن أبي عقيل اليشكري، والآخر ابن المنتفق غيره. كذلك قال الحافظ العسقلاني في "الإصابة" (6). بل إنَّ ابن أبي حاتم نفسه ترجم

(1) ابن حجر، مرجع سبق ذكره (ص: 543)، ترجمة 6842.

(2) الحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (ص: 243)، ترجمة 464. وابن حجر، تعجيل المنفعة (753/1)، ترجمة 567. ويستدرك على الشيخ الألباني قوله في "السلسلة الصحيحة" (465/3): "إنَّ أحداً لم يترجم لعبد الله اليشكري في كتب الرجال إلا في "تعجيل المنفعة"، ولم يزد فيه على قوله: "ليس بالمشهور". فإنَّ الحسيني، والهيثمي قبل ابن حجر قد ذكراه، وكذا ذكره العراقي كما تقدّم.

(3) الهيثمي، مجمع الزوائد (43/1).

(4) العراقي، كتاب ذيل الكاشف (ص: 161)، ترجمة 800. وقد ترجمت له على الصواب باسمه عبد الله ابن أبي عقيل اليشكري، بخلاف تسمية ابن أبي حاتم له "عبد الله بن المنتفق اليشكري".

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 613)، ترجمة 7899.

(6) ابن حجر، الإصابة (226/6)، ترجمة 4972. وقال الحافظ ابن حجر: "وقد وقع بيان ذلك -يعني كونهما اثنين- فيما أخرجه أحمد والطبراني من طريق محمد بن جحادة: حدثني المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أبيه. وفي رواية الطبراني أن أباه حدثه، قال: انطلقت إلى الكوفة، فدخلت المسجد، فإذا رجل من قيس يُقال له ابن المنتفق، وهو يقول: وصف لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-...". وقد تابع ابن أبي حاتم على الوهم ابن عبد البر، فقال في "الاستيعاب" (3/ 998)، ترجمة 1670: "عبد الله بن المنتفق

في موضع آخر لمغيرة، وأبيه -على الصواب-، فقال: "مغيرة بن عبد الله اليشكري، وهو مغيرة ابن عبد الله بن أبي عقيل. روى عن: المغيرة بن شعبة، وعبد الله بن الحارث، والمعزور ابن سويد، وأبيه. روى عنه: جامع بن شداد، وواصل الأحذب، وعلقمة بن مرثد. سمعت أبي يقول ذلك"⁽¹⁾.

وأما إسناد الحديث فضعيف، لأن عبد الله بن أبي عقيل اليشكري ليس بمشهور، وحاله لا يُعرف، وأما بقيته رجاله فرجال مسلم خلا عمرو بن حسان المسلمي. ومثله الإسناد الثاني الذي يُحدث فيه وكيع عن يونس بن أبي إسحاق السببي.

رابعاً: تخريج الحديث.

وعند أحمد أيضاً تابع أبو قطن وكيعاً في روايته عن يونس بن أبي إسحاق، به، بنحوه، ويذكر أن القصة سمعها والد المغيرة حين غدا لحاجته في السوق⁽²⁾، ورواه عبد الرزاق في "المصنف"⁽³⁾.

اليشكري: في صحبته نظر. وروى عنه ابنه المغيرة بن عبد الله اليشكري خبراً في يوم الدار، ثم ذكر أبو عمر هذا الحديث وقال: "في هذا الحديث صحة لقائه ورؤيته، وجهل اسمه!". ومثلها ابن الأثير الجزري فقال في "أسد الغابة" (398/3)، ترجمة 3209: "عبد الله بن المنفق، أبو المنفق اليشكري، وقيل: السلمى كوفى، في صحبته نظر. روى عنه ابنه المغيرة... وساق هذا الخبر، ثم قال: "وقد تقدم في عبد الله أبي المغيرة، ويرد في عبد الله اليشكري، والجميع واحد". وقال مثل ذلك أيضاً حين ترجم لعبد الله اليشكري (315/3)، ترجمة 3256. قلت: فهو بدأ يجعل عبد الله اليشكري، وعبد الله بن المنفق، وعبد الله أبي المغيرة، واحداً، وقد نقل ابن حجر في "الإصابة" (321/7)، ترجمة 6659، في ترجمة عبد الله اليشكري، والد المغيرة كلام ابن الأثير هذا ثم قال: "وهو كما قال -يعني كما قال ابن الأثير من كونهم واحداً-، وما كان ينبغي له أن يترجم له بوالد المغيرة وباليشكري، بل يذكره في أحدهما، وينبه عليه". قلت: وعبد الله بن المنفق هو اليشكري أيضاً، لكن تقدم قول الحافظ ابن حجر نفسه إن عبد الله بن المنفق، ليس هو والد المغيرة، بل وهما ابن أبي حاتم في ذلك، فلم يجعلهما واحداً هنا؟! ولم يذكر ابن عبد البر، ولا ابن الأثير ترجمة لعبد الله بن أبي عقيل والد المغيرة -على الصواب-.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (224/8)، ترجمة 1009.

(2) أحمد، المسند (232/38)، ح 23164.

(3) عبد الرزاق، المصنف (206-205/11)، ح 20336.

ورواه أحمد في "المسند"⁽¹⁾، والبعوي في "شرح السنة"⁽²⁾، والبيهقي في "الشعب"⁽³⁾ من طريق معمر، عن أبي إسحاق، عن المغيرة⁽⁴⁾ -غير منسوباً- به، ولا ذكر ابن المنفق، بل يقول: "انتهيت إلى رجل"، وذكر الحديث مختصراً. وتابع إسرائيل بن يونس معمرًا، عند ابن سعد في "الطبقات"⁽⁵⁾، ورواه أحمد عن عفان⁽⁶⁾، والبيهقي في "الشعب"⁽⁷⁾ من طريق علي بن الجعد، كلاهما (عفان، وعلي بن الجعد) عن همام، عن محمد بن جحادة، عن المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس يقال له ابن المنفق، ويذكر القصة. ورواه الطبراني كذا من طريق علي بن الجعد، عن همام بن يحيى، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن جحادة، به، عن رجل من قيس يقال له أبو المنفق، وفيه ذكر القصة⁽⁸⁾. وقد تابع زبيد الياضي في رواية عند "الطبراني" محمد بن جحادة⁽⁹⁾. وقال فيه عبد الله اليشكري: "انتهيت إلى ابن المنفق"، وذكر الحديث. ورواه الطبراني في "الكبير" عن معاذ بن المنثي، عن أبيه، عن ابن عون، عن محمد بن جحادة، عن زميل له، عن أبيه، وكان يُكنى أبا المنفق، قال: "أتيت مكة فسألت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم"⁽¹⁰⁾.

-
- (1) أحمد، المسند (220/25)، ح 15885. وقال محققا "المسند" في تعليقهما على هذا الإسناد: "إسناده ضعيف من أجل المغيرة، وهو عبد الله بن أبي عقيل اليشكري". والصواب لأجل والد المغيرة عبد الله بن أبي عقيل اليشكري، فإن المغيرة ثقة، ولعله سقط طباعي.
- (2) البعوي، شرح السنة (21/1-22)، ح 9.
- (3) البيهقي، شعب الإيمان (462/13-463)، ح 10620.
- (4) وقال محقق "مُصنّف عبد الزّرق" (205/11-206) الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: "هو المغيرة ابن سعد، كما في "الزوائد"، أو المغيرة بن عبد الله كما في "الإصابة" نقلًا عن "مسند أحمد"، فإن كان الصواب الأول فأبوه هو سعد بن الأخرم الطائي، وإن كان الصواب الثاني فأبوه هو عبد الله بن المنفق اليشكري". قلت: وهو كما قال، لولا أنه تابع الإمام ابن أبي حاتم على الوهم في اسم والد المغيرة بن عبد الله!
- (5) ابن سعد، الطبقات الكبير (178/8).
- (6) أحمد، المسند (131/45)، حديث 27153.
- (7) البيهقي، شعب الإيمان (464/13)، ح 10621.
- (8) الطبراني، المعجم الكبير (210/19)، ح 473.
- (9) المرجع السابق (210/19)، ح 475.
- (10) المرجع السابق (210/19)، ح 474.

ولَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ الْأَخْرَمِ، أَوْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى "الْمُسْنَدِ"⁽¹⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "الشَّعْبِ"⁽²⁾ مِنْ طَرِيقِ عَيْسَى ابْنِ يُونُسَ، وَرَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي "المعجم"⁽³⁾، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الكَبِيرِ"⁽⁴⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي "الشَّعْبِ"⁽⁵⁾ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَيْسَى، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي "مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ" مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ⁽⁶⁾، ثَلَاثَتُهُمْ (عَيْسَى ابْنُ يُونُسَ، وَيَحْيَى بْنُ عَيْسَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْةٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعْدِ الْأَخْرَمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَمِّهِ -شَكَّ الْأَعْمَشُ"، لَكِنْ عِنْدَ الْبَغَوِيِّ قَالَ: "عَنْ عَمِّهِ" بِالْجَزْمِ. وَذَكَرُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْةٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيِّ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-⁽⁷⁾.

خامساً: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه.

أَمَّا الْاِخْتِلَافُ الْحَاصِلُ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى صَحَابِيِّ الْحَدِيثِ، وَصَاحِبِ الْقِصَّةِ، وَرَاوِيهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. هَلْ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَقِيلِ الْيَشْكُرِيِّ وَالِدِ الْمُغِيرَةِ، أَمْ هُوَ ابْنُ الْمُتَنَفِّقِ الرَّجُلُ مِنْ قَيْسِ، أَمْ لِأَعْرَابِيِّ لَمْ يُسَمَّ، وَبَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّالِي:

رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَعَمْرُو بْنُ حَسَّانِ الْمُسَلِّي⁽⁸⁾، وَيُونُسَ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، ثَلَاثَتُهُمْ رَوَوْهُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَجَعَلُوا وَالِدَ الْمُغِيرَةِ صَاحِبَ

(1) أحمد، المسند (259/27)، ح 16705.

(2) البيهقي، شعب الإيمان (461/13-462)، ح 10619.

(3) البغوي، معجم الصحابة (60/3)، وقال البغوي عقبه: "ولا أعلم حدث هذا الحديث عن الأعمش غير يحيى ابن عيسى الرملي وفي حديثه لين". قلت: بل تابعه عيسى بن يونس، وعبد الله بن داود. وينظر ترجمة يحيى ابن عيسى الرملي في "الجرح والتعديل" (178/9)، ترجمة 739.

(4) الطبراني، المعجم الكبير (211/19)، ح 476. وتصحف في المطبوع "عمرو بن مروة"، إلى "عمر"، و"المغيرة بن سعد"، إلى "المغيرة بن سعيد".

(5) البيهقي، شعب الإيمان (461/13-462)، ح 10619.

(6) أبو نعيم، معرفة الصحابة (3086/6).

(7) البخاري، التاريخ الكبير (38/9).

(8) تصحف في "الإصابة" (226/6) إلى "المكي"، وإنما هو: "المسلي الكوفي"، والمسلي: بضم الميم، وسكون السين، وتخفيفها، هذه النسبة إلى بني مسلية، وهي قبيلة من بني الحارث. وقال أبو بكر بن دريد: مسلية مفعلة من أسليته عن كذا، وهو السلو والسلوان، وهذه القبيلة نزلت الكوفة، وصارت محلة معروفة لنزولها بها". السمعاني، الأنساب (295/5)، وابن دريد، الاستباق (ص: 403).

القصة، والحديث. ووالده هو عبدُ الله بن أبي عَقِيلِ الشُّكْرِيِّ، قال ابنُ حمزة الحُسَيْنِيُّ في "الإكمال": لَيْسَ بِمَشْهُورٍ، ومثلهُ ابنُ حجرٍ في "تعجيل المنفعة"⁽¹⁾.

- وقال أبو زُرْعَةَ العِرَاقِيُّ في "ذيل الكاشف": "لا أعرفُ حاله"⁽²⁾. وقال الهَيْثَمِيُّ: "ولم أرَ أحدًا روى عنه غير ابنه المغيرة بن عبد الله"⁽³⁾. وعليه فأسانيدُهم ضعيفةٌ لأجلِ والدِ المغيرة.

- ورواه هَمَّامُ بنُ يَحْيَى، عن مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ، عَنِ المغيرةِ بنِ عبدِ الله الشُّكْرِيِّ، عَنِ أبيه، عن رَجُلٍ من قَيْسٍ، يُقالُ له ابنُ المُنْتَفِقِ - وفي روايةٍ للطبراني، كناه "أبا المنتفق" -، عن النبي - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - وقال البيهقيُّ في "شعب الإيمان" حين ساقَ إسناده مُحَمَّدُ بنُ جُحَادَةَ: "هذا الإسنادُ أولى بالصحة"⁽⁴⁾، وقال الدكتور عبد العليِّ حَامِدٌ محققٌ "الشعب" أيضًا: "إسناده صحيح". قلتُ: كيف يصحُّ وحالُ والدِ المغيرة لا تُعلمُ؟!.

- وتابِعَ رُبَيْدُ اليَاميِّ، مُحَمَّدَ بنَ جُحَادَةَ، فَجَعَلَ الحديثَ لابنِ المُنْتَفِقِ. ويقالُ فيه ما قيلَ في سابقه، ففِيهِ والدُ المغيرةِ!.

- ورواه ابنُ عَوْنٍ⁽⁵⁾، عن مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ أيضًا، عَنِ زَمِيلٍ لَهُ يُخْبِرُ عَنِ أبيه، وَكان يُكْنَى أبا المُنْتَفِقِ. كذا رواه الطبرانيُّ، ثُمَّ قالَ عقبَه: "اضطربَ ابنُ عَوْنٍ في إسنادهِ هذا الحديثِ، ولم يضبطه عن مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ، وضبطه هَمَّامٌ"⁽⁶⁾، وقال البيهقيُّ: "وقد رواه ابنُ عَوْنٍ، عن مُحَمَّدِ ابنِ جُحَادَةَ فَخَلَطَ في إسنادهِ"⁽⁷⁾. قلتُ: فهذا الإسنادُ إِذْنٌ ضَعِيفٌ؛ لِاضْطرابِ ابنِ عَوْنٍ فِيهِ، ومخالفتِهِ هَمَّامَ في روايتهما عن مُحَمَّدِ بنِ جُحَادَةَ، وكذا فَإِنَّ فِيهِ مجهولين: الرجلَ، وأبيه.

(1) الحُسَيْنِيُّ، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (ص: 243)، ترجمة 465، ابن حجر، تعجيل المنفعة (753/1)، ترجمة 567.

(2) العِرَاقِيُّ، ذيل الكاشف (ص: 161)، ترجمة 800. وقد ترجمتُ له على الصوابِ باسمه عبد الله بن أبي عقيل الشُّكْرِيِّ، بخلافِ تسميةِ ابنِ أبي حاتمِ عبدِ الله بنِ المُنْتَفِقِ الشُّكْرِيِّ، وسيأتي بيانُ وهمه في تسميته.

(3) الهَيْثَمِيُّ، مجمع الزوائد (43/1).

(4) البيهقيُّ، شعب الإيمان (463/13).

(5) تصحفت في "الإصابة" (226/2) من "عَوْنٍ" بالنون، إلى "عَوْفٍ" بالفاء.

(6) الطبراني، المعجم الكبير (210/19)، عقب حديث 474.

(7) البيهقيُّ، شعب الإيمان (463/13).

- ورواه جرير عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن المغيرة بن عبد الله اليشكري، أن أعرابياً سأل النبي -عليه الصلاة والسلام-، وقد خالف جرير بقية أصحاب الأعمش (يحيى بن عيسى، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن داود) فإن ثلاثتهم رَووه عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن المغيرة بن سعد بن الأخرم، عن أبيه، لا عن المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أعرابي.

- أما شاهدُ الحديث: عن المغيرة بن سعد الأخرم، عن أبيه، أو عمه -على الشك-: فقد نقل الحافظُ العسقلاني في "الإصابة"، في ترجمة سعد بن الأخرم: "قال أبو أحمد العسكري: وأما البخاريُّ فقال: "إنما الحديث عن مغيرة بن عبد الله، فذكر حديث اليشكري"⁽¹⁾، وفي "تاريخ البخاري"، قال في الحاشية: "وبهامش ق نسخة: قال محمد: مغيرة بن سعد بن الأخرم لا يصح، إنما هو مغيرة بن عبد الله"⁽²⁾، وقال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن المنتوق اليشكري حين ساق الحديث: "تقدم سعد بن الأخرم، وأن المغيرة بن سعد بن الأخرم روى عن أبيه، أو عن عمه على الشك، وقالوا: اسم عمه عبد الله. وقد حكى البخاريُّ الاختلاف فيه، ورجح رواية من قال المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أبيه. ثم قال: "ويُحتملُ إن كان ابن سعد بن الأخرم محفوظاً أن يكون كلُّ من المغيرة بن عبد الله اليشكري، والمغيرة بن سعد بن الأخرم رويًا الحديث جميعاً"⁽³⁾، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن حديث سعد بن الأخرم: "رواه عبد الله من زياداته، والطبراني في "الكبير" بأسانيد ورجال، بعضها ثقات، على ضعف في يحيى ابن عيسى كثير"⁽⁴⁾⁽⁵⁾. لكنه لم يرجح ما إذا كان الحديث حديث المغيرة بن سعد بن الأخرم، عن أبيه، أم حديث المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أبيه!؟.

وقال الشيخ الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" عن هذا الشاهد إنه قوي، وساق الحديث من زيادات عبد الله على "مسند" أبيه، ثم قال: "وهذا إسنادٌ جيّد، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، غير المغيرة بن سعد وهو ابن الأخرم الطائي، روى عنه جمعٌ من الثقات، وقال العجلي:

(1) ابن حجر، الإصابة (133/4).

(2) البخاري، التاريخ الكبير (39/5)، حاشية (2).

(3) ابن حجر، الإصابة (133/4)، (227/6).

(4) غلط محقق "معجم الصحابة" للبخاري (60/3)، محمد الأمين الجكني، فنقل كلام الهيثمي، وقال: "على ضعف في يحيى بن عيسى بن كثير"، فظن أن يحيى بن عيسى هو ابن كثير، وإنما كثير وصف لضعف يحيى بن عيسى!

(5) الهيثمي، مجمع الزوائد (43/1).

"كوفي ثقة"⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽²⁾. والحديث هذا قال الهيثمي: "رواه عبد الله في زياداته"، والطبراني في "الكبير" بأسانيد، ورجال بعضها ثقات، على ضعف في يحيى بن عيسى كثير". قلت -الألباني-: إسناده عبد الله خلو منه كما رأيت، وهو جيد كما بينت فكان الأولى بالهيثمي أن يتكلم عليه، ويبين حاله ولا ينشغل عنه بالطريق الضعيف"⁽³⁾.

أما بالنسبة لصحابي الحديث: فيحسن بي أن أنقل ما قاله البخاري: "مغيرة بن سعد بن الأخرم لا يصح، إنما هو مغيرة بن عبد الله"⁽⁴⁾، فرجح البخاري رواية من قال المغيرة ابن عبد الله الشكري، عن أبيه. وقال أيضاً: يُحتمل إن كان ابن سعد بن الأخرم محفوظاً أن يكون كل من المغيرة بن عبد الله الشكري، والمغيرة بن سعد بن الأخرم رويًا الحديث جميعاً"⁽⁵⁾.

قلت: وسعد بن الأخرم مختلف في صحبته؛ كذا قال غير واحد منهم: أبو نعيم في "معرفة الصحابة"⁽⁶⁾، وأبو عمر في "الاستيعاب"، وزاد: "ويختلف في حديثه"⁽⁷⁾. وعده ابن حبان في الصحابة مرة⁽⁸⁾، وفي التابعين أخرى⁽⁹⁾، وابن حجر في "التقريب"⁽¹⁰⁾ قال بالاختلاف في صحبته كذا⁽¹¹⁾، فلعله إن لم تثبت له صحبة لا يكون الحديث حديثه.

-
- (1) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (321/11)، ترجمة 4701،
(2) ابن حبان، الثقات (150/3). وقال الذهبي في "الكاشف" (285/2)، ترجمة 5588: ثقة، وابن حجر في "التقريب" (ص: 543)، ترجمة 6836: "مقبول"، قلت: هو ثقة -والله أعلم-.
(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (465/3). وقد وقع في متن الحديث الذي ساقه الشيخ تصحيف فاحش، فقال: "أُتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- بغرقد، وإنما هو "بِغَرَقَة"، ثم قال: "مأرب ما جاء به"، وإنما هي "قأرب".
(4) البخاري، التاريخ الكبير (39/5)، حاشية (2).
(5) ابن حجر، الإصابة (133/4)، (227/6).
(6) أبو نعيم، معرفة الصحابة (1274/3).
(7) ابن عبد البر، الاستيعاب (582/2).
(8) ابن حبان، الثقات (150/3).
(9) المرجع السابق (295/4).
(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 230)، ترجمة 2228.
(11) وترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (80/4)، ترجمة 347، فقال: "سعد بن الأخرم. روى عن: عبد الله بن مسعود. روى عنه: ابنه المغيرة بن سعد بن الأخرم، سمعت أبي يقول ذلك".

وأما ابن رَجَبِ الحَنْبَلِيِّ فقال: "قِيلَ إِنَّ هَذَا الصَّحَابِيَّ هُوَ وَافِدُ بَنِي المُنْتَفِقِ، واسمُهُ لَقِيْطٌ"⁽¹⁾. وقد ترجمه ابنُ أبي حاتم فقال: "لَقِيْطُ بنِ عَامِرِ بنِ المُنْتَفِقِ، ويُقال: لَقِيْطُ بنِ صَبْرَةَ ابنِ المُنْتَفِقِ أَبُو رَزِينِ العُقَيْلِيِّ، له صحبة، رَوَى عَنْهُ: وَكَيْعُ بنِ عُدُسٍ، وابْنُهُ عاصِمٌ، سمعتُ أَبِي يَقولُ ذَلِكَ"⁽²⁾. وفيه اختلافٌ لم يتحصَّلْ منه أنَّه هو راوي الحديث أم لا؟!⁽³⁾.

ولعلَّ الأَشْبَهَ بالصَّوابِ أَنْ يَكُونَ صحابِيَّ الحديثِ هُوَ عبدُ اللَّهِ اليشكري، والدُ المغيرة، كما مالَ الإمامُ البخاري -والله أعلم-.

ولسؤالِ الرجلِ في هذا الحديثِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - عن عَمَلٍ يدخلُه الجنَّةَ، شواهدُ في "الصَّحيحين"، فروى البخاريُّ من حديثِ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ "رَجُلًا قالَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم (518/1).

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (177/7)، 1008.

(3) قال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص: 76)، ترجمة 408: "أبو رزين العقيلي، اسمه لقيط ابن عامر بن صبرة بن المنتفق، وهو الذي يُقالُ له وافدُ بني المنتفق. له صحبة، ومن قال لقيط بن صبرة فقد نسبته إلى جدِّه". وقد اختلف فيه، فمنهم من جعل لقيط بن عامر، هو لقيط بن صبرة، لكن منسوبًا إلى جدِّه، ومنهم من قال هما اثنان. قال ابن حجر في "الإصابة" (16-15/9)، ترجمة 7549، "ذهب علي بن المديني، وخليفة ابن خياط، وابن أبي خيثمة، ومحمد بن سعد، ومسلم، والبيهقي، والدارمي، والباوردي، وابن قانع، وغيرهم إلى أنَّه غير لقيط بن صبرة. وقال ابن معين: إنهما واحد، وإنَّ مَنْ قالَ لَقِيْطُ بنِ عَامِرٍ نسبته لجدِّه، وإنَّما هو لَقِيْطُ ابنِ صَبْرَةَ بنِ عَامِرٍ، وحكاه الأثرم عن أحمد، ومال إليه البخاري، وجزم به ابن حبان، وابن السكن، وعبد الغني ابن سعيد في "إيضاح الإشكال". وقال: قيل إنَّه غيره، وليس بصحيح، وكذا قال ابن عبد البر، وقال في مقابله: ليس بشيء. وتناقض فيه المزي، فجزم في "الأطراف" بأنَّهما اثنان، وفي "التهذيب" بأنَّهما واحد. والراجح في نظري أنَّهما اثنان، لأنَّ لَقِيْطُ بنِ عَامِرٍ معروفٌ بكنيته، ولَقِيْطُ بنِ صَبْرَةَ لم يذكر كنيته إلا ما شدَّ به ابن شاهين، فقال أبو رزين العقيلي أيضًا. والرواة عن أبي رزين جماعة، ولَقِيْطُ بنِ صَبْرَةَ لا يُعرف له راوٍ إلا ابنه عاصم، وإنَّما قوى كونهما واحدًا عند مَنْ جزم به، لأنَّه وقع في صفة كلِّ واحدٍ منهما أنَّه وافدُ بني المنتفق، وليس بواضح، لأنَّه يُحتملُ أن يكون كلُّ منهما كان رأسًا انتهى كلامُ الحافظ. وقصة وفادة لقيط يرويها الطبراني من طريق عاصم بن لقيط، عن لقيط بن عامر في "المعجم الكبير" (211/19)، ح 477. ويُنظر أيضًا: البخاري، التاريخ الكبير (248/7)، ترجمة 1058، مسلم، الكنى والأسماء (325/1)، ترجمة 1154، ابن حبان، الثقات (359/3)، ابن عبد البر، الاستيعاب (1340/3)، ترجمة 2239، ابن الأثير، جامع الأصول (829/12)، المزي، تهذيب الكمال (248/24)، ترجمة 5012، الذهبي، الكاشف (151/2)، ترجمة 4688، ابن حجر، تهذيب التهذيب (456/8).

عليه وسلم-: "أخبرني بعملٍ يُدخِلني الجنة" (1)، ورواه مسلمٌ أيضًا بنحوه (2)، وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة "أن أعرابياً قال: يا رسولَ الله، دُنِّي على عملٍ إذا عَمِلته دخلتُ الجنة" (3)، وفي "الصحيحين" عن طلحة بن عبّيد الله "أن أعرابياً جاءَ إلى رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم- ثائرَ الرأسِ، فقال: يا رسولَ الله، أخبرني ماذا فرَضَ اللهُ عليَّ من الصلَاة؟... (4). واللفظُ للبخاري، وفي "صحيح مسلم" عن أنس رضي الله عنه- "جاءَ رجلٌ من أهل البادية... (5). وروى الترمذي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه-، قال: سمعتُ رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- يخطُبُ في حجةِ الوداع يقول: "أيها الناس، اتَّقوا الله، وصلُّوا خمسكم، وصُوموا شهركم، وأدّوا زكاةَ أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم"، وقال الترمذي: "حديثٌ حسنٌ صحيح" (6).

الحديث التاسع:

قال ابنُ أبي حاتم: "عصمة بن قيس السلمي، له صحبة. روى حريز بن عثمان، عن أبي الوليد الأزهر بن راشد (7)، عن عصمة بن قيس السلمي: أنه أتى النبي -صلى الله عليه

(1) البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (ص: 169)، ح 1396.

(2) مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة، وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة، (ص: 35) ح 15.

(3) البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (ص: 169)، ح 1397. صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة، وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة، (ص: 36)، ح 16.

(4) البخاري، الصحيح، كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان، وقول الله -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 183]، (ص: 226)، ح 1891، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، (ص: 34) ح 9.

(5) مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين [أركان الإسلام]، (ص: 34)، ح 11.

(6) الترمذي، الجامع الكبير، أبواب السفر (602/1)، ح 616.

(7) وترجمه ابنُ أبي حاتم فقال في "الجرح والتعديل" (313/2)، ترجمة 1179: "أزهر بن راشد أبو الوليد الهوزني: روى عن عصمة بن قيس صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وابن عباس مرسلاً، وسليم ابن عامر سماعاً، روى عنه حريز بن عثمان، وإسماعيل بن عياش، سمعتُ أبي يقول ذلك".

وسلم-، فقال: "ما اسمك؟" قال: عَصِيَّة⁽¹⁾ بن قيس، قال: "بل أنت عصمة بن قيس، سمعتُ أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: هكذا رواه إسماعيل بن عيَّاش، عن حريز بن عثمان. قال أبو محمد: واختلفَ عن حريز، فحدثنا أبو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيّ، نا عليُّ بن عيَّاش، نا حريزُ ابنِ عُثْمَانَ، قالَ حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْهُوزَنِيّ⁽²⁾، عن عِصْمَةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَغْرِبِ"⁽³⁾.

أولاً: نصُّ الحديث.

قال الإمام الطبراني في "المعجم الكبير": "حدثنا أحمد بن عبد الوهَّاب بن نجدة الحَوَظِيُّ، ثنا أبي ح، وحدثنا أحمد بن عبد الله بن زكريَّا الإياديُّ، ثنا عبد الوهَّاب بن نجدة الحَوَظِيُّ، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن صفوان بن عمرو، عن أزهر بن عبد الله الحرَّازي⁽⁴⁾، عن عِصْمَةَ بْنِ قَيْسِ السُّلَمِيِّ، صاحبِ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، عن النَّبِيِّ -صَلَّى

(1) وجاءت في "الجرح والتعديل": "عِصْمَةَ"، والظاهر والأليقُ بالسياق أَنَّهُ "عَصِيَّة"، ليتناسبَ مع قولِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "بل أنت عِصْمَةَ"، وفي "الاستيعاب" (1069/3): "وروي عن حريز بن عُثْمَانَ، عن أبي الوليد الأزهر بن راشد، عن عِصْمَةَ بْنِ قَيْسِ السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ أتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فقال: مَا اسْمُكَ؟ فقال: عَصِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ، فقال: بل أنت عِصْمَةُ بْنُ قَيْسٍ، وفي "أسد الغابة" (37/4) "كَانَ اسْمُهُ "عَصِيَّةً"، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- "عِصْمَةَ".

(2) كذا قال، وإنما هو أبو الوليد الأزهر بن راشد، كما تقدّم في كلام ابن أبي حاتم نفسه، وتقدّمت ترجمته.!

(3) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (19/7)، ترجمة 98. والمغرب: "بالفتح، ضدّ المشرق، وهي بلادٌ واسعةٌ كبيرةٌ. قيلَ حدُّها من مدينةِ مِلْيَانَةَ، وهي آخرُ حدودِ إفريقيّةِ إلى آخرِ جبالِ السُّوسِ التي وراءها البحْرُ المحيط، تدخلُ فيه جزيرةُ الأندلس، وطولُ هذا في البرِّ مسيرةُ شهرين". ينظر: الحمطوي، معجم البلدان (161/5)، عبد المؤمن البغدادي، مراصد الاطلاع (1293/3).

(4) "الحراري" كذا وقعت عند الطبراني بمهملتين، وصوابها "الحرَّازي" بمهملَةٍ ثمَّ معجمة يتوسطهما ألف. نسبةٌ إلى حَرَّازٍ وهو بطنٌ من ذِي الكَلَعِ مِنْ جَمَيْرٍ، نَزَلَ حِمَصَ أَكْثَرَهُمْ، والمشهورُ بهذه النسبةِ الأزهرُ بن عبدِ اللهِ الحَرَّازيِّ الشاميِّ، يروي عن النعمان بن بشير -رضي اللهُ عنهما-، روى عنه صفوان بن عمرو السُّكْسَكِيُّ، والأزهرُ بن سَعْدِ الحَرَّازيِّ الحِمَصِيِّ المُزادِيِّ، يروي عن عمر، وأبي عبيدة بن الجراح -رضي اللهُ عنهما-، روى عنه أهلُ الشام. كذا قال السمعاني في "الأنساب" (193/2)، ويفهم منه أَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ الأزهرُ بن عبدِ اللهِ الحَرَّازيِّ الشاميِّ، والأزهرُ بن سَعْدِ الحَرَّازيِّ الحِمَصِيِّ المُزادِيِّ، والصواب أَنَّهُما واحدٌ، على ما قاله البخاريُّ وسيأتي مفصلاً بيانُ ذلك. وينظر: تعليقَ المحقِّقِ عمر الباروديِّ في حاشية (2).

الله عليه وسلم: "أَتَهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَشْرِقِ قِيلَ لَهُ: فَكَيْفَ فِتْنَةُ الْمَغْرِبِ؟ قَالَ: تِلْكَ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ"⁽¹⁾.

ثانيًا: الحكم على رجال الإسناد.

- أحمد بن عبد الوهّاب بن نجدة الحوطيّ، بفتح الحاء المهملة، وسكون الواو، بعدها مهملة يُكْنَى أبا عبد الله، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة تسع وسبعين س⁽²⁾.
- عبد الوهّاب بن نجدة، بفتح النون، وسكون الحيم، الحوطيّ، بفتح المهملة، بعدها واو ساكنة. أبو محمد، ثقة من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين د س⁽³⁾.
- أحمد بن عبد الله بن زياد بن زكريّا الإياديّ. قال نايف بن صلاح المنصوري في "إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني": "أحمد بن عبد الله بن زياد بن زكريّا بن إسماعيل أبو عليّ الأعرج الإياديّ الجبليّ. حدّث عن: يزيد بن قيس، وعبد الوهّاب بن نجدة الحوطيّ. وعنه: أبو القاسم الطبرانيّ جبلة سنة تسع وسبعين ومائتين في "المُعجمين"، وأبو أحمد ابن عديّ، ولم يذكره في "كامله"⁽⁴⁾، وقال السمعانيّ: "وسمعت الطبرانيّ عن جماعة بها -أي جبلة-، ويقول: أنا فلان بمدينة جبلة"⁽⁵⁾. أخرج له الضياء⁽⁶⁾، وذكره المزيّ في "تهذيبه"⁽⁷⁾، وقال الهيثميّ: "لم أعرّفه"⁽⁸⁾، قلت: مقبول، وإخراج الضياء له ينفعه، لكن لا يلزم من ذلك الاحتجاج بمن أخرج له مطلقاً"⁽⁹⁾. انتهى كلام المنصوريّ، فقلت: وقد أورد الهيثميّ في "المجمع" هذا الحديث من طريق آخر عند الطبرانيّ -وسيرد في التخرّيج-، وفيه أحمد بن عبد الله بن زكريّا، لكن قال "ورجاله ثقات"⁽¹⁰⁾، وتقدّم قوله فيه أنّه: "لم يعرفه"!

(1) الطبراني، المعجم الكبير (187/17)، حديث 501.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 82)، ترجمة 73.

(3) المرجع السابق (ص: 368)، ترجمة 4264.

(4) ابن عدي، الكامل (410/2).

(5) جبلة: "بلدة من بلاد الشام، قريبة من حمص، مما يلي تلك السواحل". السمعاني، الأنساب (19/2).

(6) المقدسي، الأحاديث المختارة (271/8).

(7) المزي، تهذيب الكمال (520/18).

(8) الهيثمي، مجمع الزوائد (263-262/10).

(9) المنصوري، إرشاد القاصي والداني (ص: 130)، ترجمة 131.

(10) الهيثمي، مجمع الزوائد (220/7)، والرواية عند الطبرانيّ (187/17)، ح 502.

- "إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ سُلَيْمِ الْعَنْسِيِّ، بالنون، أَبُو عُبَيْةَ الْجَمِصِيِّ. صدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم. من الثامنة، مات سنة إحدى - أو اثنتين - وثمانين، وله بضع وسبعون سنة ي 4" (1).
 - "صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ هَرَمِ السَّكْسَكِيِّ، أَبُو عَمْرٍو الْجَمِصِيِّ. ثقةٌ من الخامسة، مات سنة خمس وخمسين أو بعدها بخ م 4" (2).
 - "أَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعِ الْحَرَّازِيِّ، حِمِصِيٌّ صدوقٌ. تكلّموا فيه للنّصب، وجزم البخاريُّ بأنّه ابنُ سعيد، من الخامسة د ت س" (3).
 - عِصْمَةُ بْنُ قَيْسِ السُّلَمِيِّ: وهو صاحبُ الترجمة عند ابنِ أبي حاتم.
- ثالثاً: الحكم على الإسناد.**

إسناده ضعيف؛ لأنّ أحمد بن عبد الله بن زياد الإياديّ شيخ الطبراني لا يُعرف، ولأجل الاختلافِ الحاصلِ في تسمية صحابيِّ الحديث، والزّواي عنه، ولاحتمالِ الانقطاعِ بينهما، والاختلافِ في رفعه ووقفه.

رابعاً: تخريج الحديث.

أخرجه الطبرانيُّ في موضعٍ آخر أيضاً في "الكبير" (4)، وابنُ أبي عاصم في "الأحاد والمثاني" (5)، ومن طريقه أبو نُعيم في "معرفة الصّحابة" (6) من طريق إسماعيل بن عيَّاش، ورواه نُعيم بن حمّاد من طريق عثمان بن كثير، وعبد القدّوس، وبقية (7). وأخرجه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" عن أبي اليّمان (8)، خمسُهم (إسماعيل بن عيَّاش، عثمان بن كثير، وعبد القدّوس، وبقية، وأبو اليّمان) عن حريز بن عثمان، عن الأزهر بن

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 109)، ترجمة 473.

(2) المرجع السابق (ص: 277)، ترجمة 2938.

(3) وفي رواية الطبرانيّ الأولى التي اعتمدها (501)، جاءت رواية صفوان بن عمرو بالرفع، لا الوقف.

(4) الطبراني، المعجم الكبير (187/17)، حديث 502.

(5) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني (73/3)، ح 1389.

(6) أبو نُعيم، معرفة الصّحابة (2146/4)، ح 5385.

(7) نُعيم بن حمّاد، الفتن (ص: 177)، ح 718.

(8) البخاري، التاريخ الكبير (63/7)، 287.

عبد الله، عن عصمة بن قيسٍ موقوفاً. وتابع صفوان بن عمرو، حريز بن عثمان، فرواه من طريقه نعيم بن حماد⁽¹⁾، وابن أبي عاصم⁽²⁾، ومن طريق ابن أبي عاصم رواه البغوي⁽³⁾، به موقوفاً أيضاً⁽⁴⁾. ولفظه عند نعيم ابن حماد: أنه - عصمة -: "كان يتعوذ بالله من فتنة المشرق، ثم من فتنة المغرب في صلاته".

ورواه نعيم بن حماد في "الفتن" من طريق أرطاة بن المنذر⁽⁵⁾، غير أنه قال فيه "تلك أعظم وأطم"، بدل "أعظم وأعظم"، ورواه ابن سعد في "الطبقات الكبير"⁽⁶⁾ من طريق حريز بن عثمان، وروياه (أرطاة بن المنذر، وحريز بن عثمان) عن أبي الوليد أزهر الهوزني⁽⁷⁾، عن عصمة موقوفاً، وأخرجه البغوي في "معجم الصحابة"، وأبو الفتح الأزدي في "المخزون"⁽⁸⁾، من طريق مبشر بن إسماعيل، عن حريز⁽⁹⁾، عن أزهر بن قيس أبي الوليد⁽¹⁰⁾ صاحب النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يتعوذ في صلاته من فتنة المغرب⁽¹¹⁾.

(1) نعيم بن حماد، الفتن (ص: 178)، ح 726.

(2) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني (73/3)، ح 1388.

(3) ابن أبي عاصم، معرفة الصحابة (2146/4)، ح 5384.

(4) البغوي، معرفة الصحابة (2146/4)، ح 5384.

(5) نعيم بن حماد، الفتن (ص: 177)، ح 717.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبير (434/9)، 10562.

(7) الهوزني: "بفتح الهاء، وسكون الواو، وفتح الزاي، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى هوزن، وهو بطن من ذي الكلاع من جمير، نزلت الشام. والمشهور بالانتساب إليها: أبو الوليد الأزهر الهوزني، شامي، يروي عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم -، روى عنه حريز بن عثمان الرحبي". السمعاني، الأنساب (656/5).

(8) وقال الأزدي: "أزهر بن قيس لا نحفظ أن أحداً روى عنه، إلا حريز بن عثمان". الأزدي، المخزون في علم الحديث (ص: 50)، قلت: وسيأتي أن ليس هناك من يُسمى "أزهر بن قيس"، وإنما هو خلطٌ وهم.

(9) جاءت في "معجم الصحابة": "حريز" بمعجمة، ولعل الصواب بمهمله "حريز".

(10) وقال البغوي: "لا أعلم له غيره".

(11) البغوي، معجم الصحابة (185/1)، 128.

ورواه ابنُ أبي حاتم من طريقِ عليِّ بنِ عيَّاش⁽¹⁾، وابنُ عبدِ البرِّ من طريقِ أبي زُرعة الدَّمشقيِّ⁽²⁾، كلاهما (عليُّ ابنِ عيَّاش، وأبو زُرعة الدَّمشقيِّ) عن حَرِيْزِ بنِ عَثْمَانَ، عن الوليدِ بنِ أَزْهَرَ الهَوْزَنِيِّ، عن عِصْمَةَ موقوفًا.

- وقد روي الحديثُ من طريقِ آخرٍ غيرِ المتقدِّمة، فرواه أبو عمرو الدَّانِي في "السننِ الواردةِ في الفتنِ" قال: "حدَّثنا أبو أحمدَ القُشَيْرِيُّ، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ ثابتٍ، قال: حدَّثنا سعيدُ بنُ عثمانَ، قال: حدَّثنا نصرُ بنُ مرزُوق، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مَعْبُدٍ، قال: حدَّثنا إسحاقُ بنُ أبي يحيى الكَعْبِيِّ، عن شُعَيْبِ بنِ حَرْبٍ، قال: "كانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَنْعَوِدُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَغْرِبِ"⁽³⁾. وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ مَنْقُوعٌ: فِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى الكَعْبِيُّ، هَالِكٌ"⁽⁴⁾، وشُعَيْبِ ابنِ حَرْبٍ من الطبقةِ التاسعة، من صغارِ أتباعِ التابعين.

رابعًا: بيانُ الاختلافِ في الحديثِ، والراجحُ فيه.

وهذا حديثٌ مسلسلٌ بالعللِ؛ فاختلفَ فيه على اسمِ الصحابيِّ الذي رواه عن رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، واسمِ الراوي الذي رواه عن الصحابيِّ، ووجودِ الانقطاعِ بينهما، ثم اختلفَ في رفعه، ووقفه، وأبينَ ذلكَ كلُّه:

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (19/7)، ترجمة 98.

(2) ابن عبد البر، الاستيعاب (1069/3)، 1811. وهنا ينبغي أن أنبه على أمرٍ في روايةِ أبي زُرعة الدَّمشقيِّ، فعندَ الإمامِ ابنِ عبدِ البرِّ رواه من طريقِ أبي زُرعة الدَّمشقيِّ، حدَّثنا حَرِيْزُ بنُ عثمانَ، حدَّثنا الوليدُ بنُ أَزْهَرَ الهَوْزَنِيِّ، عن عِصْمَةَ صاحِبِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، بينما في روايةِ ابنِ أبي حاتمِ المتقدِّمةِ قالَ عن أبي زُرعة الدَّمشقيِّ، نا عليُّ بنِ عيَّاش، نا حَرِيْزُ بنُ عثمانَ، قالَ حدَّثني الوليدُ بنُ أَزْهَرَ الهَوْزَنِيِّ، عن عِصْمَةَ صاحِبِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، بمعنى أنه في روايةِ ابنِ أبي حاتمِ أدخلَ عليُّ بنِ عيَّاشَ بينَ أبي زُرعة وحَرِيْزٍ، بينما سقطَ في روايةِ ابنِ عبدِ البرِّ. وحينَ ذَكَرَ الشَّيْخُ الألبانيُّ هذا الحديثَ في "السلسلة الضعيفة" (64/1)، ذَكَرَ أَنَّ ابنَ عبدِ البرِّ رواه في "الاستيعاب" من طريقِ أبي زُرعة، عن عليِّ بنِ عيَّاش، عن حَرِيْزٍ، فأدخلَ بينهما عليًّا، وليسَ هو كذلكَ عندَ ابنِ عبدِ البرِّ كما أسلفتُ!

(3) الدَّانِي، السننِ الواردةِ في الفتنِ، بابُ تَعَوُّذِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ فِتْنَةِ الْمَغْرِبِ (925/4)، ح 485.

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال (205/1)، ترجمة 804.

1. رواه حَرِيْزُ بنِ عَثْمَانَ واختلَفَ عنه. والاختلافُ على حَرِيْزِ بنِ عَثْمَانَ كانَ في تعيينِ اسمِ التابعيِّ الَّذي رَوَى عنه هذا الحديثُ.

- فابنُ أبي حاتمِ سَمَّاهُ مرَّةً: أبا الوليدِ الأزهرَ بنَ راشدٍ⁽¹⁾، وأخرى الوليدَ بنَ أزهَرَ الهوزَنيِّ.

- ومرَّةً يقولونَ أزهَرَ بنَ عبدِ اللهِ الحرَّازيِّ.

- ومرَّةً أبا الوليدِ أزهَرَ الهوزَنيِّ.

- ومرَّةً أبا الوليدِ أزهَرَ بنَ قيسٍ. وهذا لا وجودَ له في الخارجِ، إنَّما نشأ عن خلطٍ وَوَهْمٍ، كما قالَ الإمامُ ابنُ حجرٍ وسيأتي.

- ومرَّةً الوليدَ بنَ أزهَرَ الهوزَنيِّ.

ويحسُنُ بي هنا أنْ أنقلَ كلامًا مهمًّا أورده الحافظُ العسقلانيُّ في "الإصابة" عندَ حديثِهِ عن الاختلافِ الحاصلِ في اسمِ هذا الراوي، فقال تحتَ ترجمةِ "أزهَرَ بنِ قيسٍ": "ذكره البَغويُّ، وابنُ شاهينَ، وابنُ عبدِ البرِّ، وأبو موسى في الصحابةِ، وتبعهم ابنُ الأثيرِ، ومَن بعده. وهو وهمٌ لم يَتَّبعه له أحدٌ فيما عَلِمْتُ. وسأذكرُ كلامهم وأبيِّنُ وجهَ الخطأِ فيه:

فقالَ البَغويُّ: "أزهَرَ بنِ قيسٍ: حدَّثني زيادُ بنُ أيُّوبَ، حدَّثنا مُبَشَّرُ بنُ إسماعيلَ، عن حَرِيْزِ⁽²⁾، عن أبي الوليدِ أزهَرَ بنِ قيسِ صاحبِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ كانَ يَتَعَوَّذُ في صَلَاتِهِ من فِتْنَةِ المَغْرِبِ، لا أَعْلَمُ له غيرَه"⁽³⁾. وقالَ ابنُ شاهينَ: "أزهَرَ بنِ قيسِ أبو الوليدِ. حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ البَغويُّ فذكره، ولم يزدْ شيئًا". وقالَ ابنُ عبدِ البرِّ⁽⁴⁾: "أزهَرَ بنِ قيسٍ، روى عنه حَرِيْزُ⁽⁵⁾ بنُ عَثْمَانَ، لم يروِ عنه غيرُه فيما عَلِمْتُ حديثُه عن النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ كانَ يَتَعَوَّذُ في صَلَاتِهِ من فِتْنَةِ المَغْرِبِ".

(1) وسَمَّاهُ ابنُ أبي حاتمِ كذا في حديثِ تَغْيِيرِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لاسمِهِ، لكنْ ما أُرِيدُه هنا بيانَ الاختلافِ الكبيرِ في اسمِ التابعيِّ.

(2) وقعت عندَ البَغويِّ، ونقلها عنه ابنُ حجرٍ أيضًا: "جَرِيرٌ" بمعجمةٍ، ولعلَّ صوابها "حَرِيْزٌ" بمهملَةٍ.

(3) البَغويُّ، معجمُ الصحابةِ (185/1)، ترجمة 50.

(4) ابنُ عبدِ البرِّ، الاستيعابُ (74/1)، ترجمة 19.

(5) تصحَّفت في "الإصابة" إلى "جَرِيرٌ" بمعجمةٍ، وليسَ بصوابٍ، والمثبتُ في "الاستيعابِ": "حَرِيْزٌ".

وأوردَه أبو موسى في "الدَّيْل" من طريقِ ابنِ شاهين لم يَزِدْ شيئاً. ولمَّا ذكرَه ابنُ الأثير⁽¹⁾ اقتصرَ على ما أوردَه ابنُ عبدِ البرِّ⁽²⁾. وقد تمَّ الوهمُ عليهم فيه جميعاً، وسببُه أنَّ الإسنادَ الَّذي ساقَه البغويُّ سقطَ منه والدُ أَزهرَ، واسمُ الصَّحابيِّ، وبقيَ اسمُ أبيه - يَعني اسمَ والدِ الصَّحابيِّ وهو قيسٌ - فتركيبُ هذه الترجمة من اسمِ أَزهرَ، ومن اسمِ والدِ أَزهرَ، واسمِ الصَّحابيِّ، ولا وجودَ لذلكَ في الخارجِ. وتبعَ البغويُّ ابنُ شاهينَ، وبقيَّةُ مَنْ جاءَ بعده من غيرِ تأمُّلٍ. وإيضاحُ ذلكَ أنَّ حَريزَ بنَ عثمانَ إِنَّمَا روى الحديثَ المذكورَ عن أَزهرَ ابنِ راشدٍ، وقيل: ابنِ عبدِ اللَّهِ الهوزنيِّ، عن عِصْمَةَ بنِ قيسٍ، عن النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قالَ أبو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ عِيَّاشٍ، قالَ: حَدَّثَنَا حَريزُ⁽³⁾ بنُ عثمانَ، عن أبي الوليدِ أَزهرَ الهوزنيِّ، عن عِصْمَةَ بنِ قيسٍ صاحبِ النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَغْرِبِ". ثمَّ ساقَ ابنُ حجرَ طرقَ الحديثِ التي أوردتها أولاً، وقالَ: "ويزيدُ ذلكَ وضوحاً أنَّ البخاريَّ وغيرهَ لمَّا ذكروا ترجمةَ أَزهرَ الهوزنيِّ عَرَفوه بأنَّه يروي عن عِصْمَةَ بنِ قيسٍ، وأنَّ حَريزَ بنَ عثمانَ يروي عنه. قالَ البخاريُّ: "أزهرُ أبو الوليدِ الهوزنيِّ، روى عن عِصْمَةَ صاحبِ النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- روى عنه حَريزُ⁽⁴⁾"⁽⁵⁾. وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ: "أزهرُ ابنُ راشدٍ أبو الوليدِ الهوزنيِّ، روى عن عِصْمَةَ بنِ قيسٍ صاحبِ النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وأرسلَ عن ابنِ عباسٍ، وسمعَ من سُلَيْمِ بنِ عامِرٍ. روى عنه حَريزُ بنُ عثمانَ، وغيره"⁽⁶⁾. وقالَ ابنُ حَبَّانَ في ثقاتِ التابعينَ: "أزهرُ أبو الوليدِ الهوزنيِّ، يروي عن رجلٍ من الصَّحابَةِ. روى عنه حَريزُ⁽⁷⁾ ابنُ عثمانَ"⁽⁸⁾.

(1) ابن الأثير، أسد الغابة (192/1)، ترجمة 78.

(2) وقد اقتصر الصَّفديُّ أيضاً على ما أوردَه ابنُ عبدِ البرِّ في "الوافي بالوفيات" (240/8)، ترجمة 1462، وابنُ كثيرٍ في "جامع المسانيدِ والسُّنن" (199/1)، ترجمة 36. وقد تصحَّفَ فيه اسمُ "حَريز" بِزايٍّ بمعجمةٍ، إلى "حَريز" براءٍ بمهملَةٍ.

(3) تصحفت في "الإصابة" إلى "حَريز" بمعجمة وهو غلط.

(4) تصحفت في "الإصابة" إلى "حَريز" بمعجمة وهو غلط.

(5) البخاري، التاريخ الكبير (459/1)، ترجمة 1467.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (313/2)، ترجمة 1179.

(7) وقعت "حَريز" أيضاً!

(8) ابن حَبَّان، الثقات (39/4).

فوضح بهذا أن أزهَر بن قيس لا وجودَ له في الخارج. والعجبُ أن ابنَ عبدِ البرِّ أخرجَ الحديثَ المذكورَ في ترجمةِ عصمةِ بن قيسِ على الصَّوابِ وأخرجه هنا على الوهم⁽¹⁾. انتهى كلامُ الحافظِ ابنِ حجر.

قلتُ: كذلكَ فعلَ ابنُ عبدِ البرِّ في "الاستيعاب" فذكرَ الحديثَ مرتين: مرةً في ترجمةِ "أزهَر بن قيس"⁽²⁾ على الوهمِ الَّذي بيَّنه ابنُ حجر، وأخرى في ترجمةِ عصمةِ بن قيسِ على الصَّوابِ فقال: "عصمةُ بن قيسِ الهوزَني، ويقال: السُّلَمي، له صحبة، كانَ يتعوذُ باللَّهِ من فِتنةِ المشرق، فقيلَ له: فكيفَ فِتنةُ المَغرب"⁽³⁾. هذا أولاً.

أما ثانياً: فَيُتَحَصَّلُ من كلامِ ابنِ حجرِ كلُّهُ أيضاً أنَّ الَّذي ترجمَ لأزهَر بن قيسِ قد وهم، وخطأ في اسمي التابعي، والصَّحابيِّ الَّذين رَويا هذا الحديث. وأنَّ الصَّوابَ أنَّ اسمَ الصَّحابيِّ راويِ الحديث: عصمةُ بن قيس، على اختلافٍ في اسمِ التابعيِّ. وقد ترجمَ لعصمةِ بن قيس - رضيَ اللهُ عنه - راويِ الحديثِ كلُّ من: ابنِ أبي حاتمٍ وهي الترجمةُ التي فيها الحديثُ موضعَ الدراسة. وابنِ قانعٍ في "معجم الصَّحابة"⁽⁴⁾، وأبي نُعيمٍ في "معرفة الصَّحابة"⁽⁵⁾، وابنِ عبدِ البرِّ في "الاستيعاب" - كما تقدَّم -، وابنِ حجرٍ في "الإصابة"⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

ثالثاً: أنقلُ هنا كلاماً قاله الشيخُ الألبانيُّ في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" تعليقاً على كلِّ هذا الاختلافِ الحاصلِ في اسمِ التابعيِ راويِ الحديثِ - ثمَّ أرجحُ - إذ يقولُ - رحمه اللهُ -: "وهذا اختلافٌ شديدٌ على تابعيِّ هذا الحديثِ في اسمه، ومن الصَّعبِ جداً ترجيحُ وجهٍ من الوجوه

(1) ابن حجر، الإصابة (194/1)، ترجمة أزهَر بن قيسِ رقم 513.

(2) ابن عبد البرِّ، الاستيعاب (74/1)، ترجمة 19.

(3) المرجع السابق (1069/3)، ترجمة 1811.

(4) ابن قانع، معجم الصحابة (295/2)، ترجمة 828.

(5) أبو نُعيم، معرفة الصحابة (2146/4)، ترجمة 2237.

(6) ابن حجر، الإصابة (415/4).

(7) ووقع اسمه عندَ سفيانِ الفسويِّ في "المعرفة والتاريخ" (431/2): "عقبة"، أما الإمامُ الذهبيُّ في "تجريد أسماء الصَّحابة"، فترجمه مرتين سَمَاه في الأولى: "عصمة بن قيسِ الهوزَني" (381/1)، 4099. ثمَّ ترجمه ثانيةً، ففي طبعةِ دارِ المعرفةِ المعتمدةِ لديَّ (381/1)، ترجمة 4104، سَمَاه "عُصيمة" بالتصغيرِ، وقالَ أيضاً: "فتنة العزب"، بدلَ "المغرب"، ثمَّ قالَ: "من تاريخ البخاري". وليسَ في "تاريخ البخاري" على ما قالَ في اسمه إنَّما بالصَّوابِ، وراجع أيضاً: نسخة "التجريد" الهندية، طبعة دائرة المعارفِ النَّظاميةِ بحيدرِ آباد (ص: 313).

الثلاثة؛ لأن روايتها كلهم ثقات، وهذا إن دل على شيء - كما يقولون اليوم -؛ فهو يدل على أن هذا الراوي غير مشهور عندهم وإلا؛ لما اختلفوا فيه، وإذا رجعنا إلى ترجمة الأول منهم - أعني: أزهَر بن عبد الله الحَرَزِيّ - من "التهذيب"؛ وجدنا فيه اختلافاً آخر؛ فقال البخاريُّ: "أزهَر ابن عبد الله، وأزهَر بن سَعِيد، وأزهَر بن يَزِيد؛ واحدٌ، نسبه مرةً "مُرَادِيّ"، ومرةً "هُوزَنِيّ"، ومرةً "حَرَزِيّ"⁽¹⁾. قال الحافظُ عقبه: "فهذا قولُ إمام أهل الأثر: أن أزهَر بن سَعِيد هو: أزهَر ابن عبد الله. ووافقهُ جماعةٌ على ذلك"⁽²⁾. وذكر في ترجمة "أزهَر بن سَعِيد الحَرَزِيّ" أنه قولُ أكثر العلماء⁽³⁾. وأظنُّ أن "الحَرَزِيّ" الذي أشار إليه البخاريُّ هو هذا المذكورُ في الوجه الأول، و"الهوزَنيّ" هو الأزهَر أبو الوليد؛ فإنه ابنُ راشد الهوزَنيّ؛ فإنه مترجمٌ في "التهذيب"⁽⁴⁾ دون أن يشار إلى أنه من وجوه الاختلاف. ومن ذلك الوليدُ بن أزهَر المتقدم. ولم أر من ترجمه. ومع هذا الاختلاف؛ فليس لهذا الراوي لهذا الحديث موثقٌ غيرُ ابنِ حبانٍ فهو عندي في عدادِ المستورين"⁽⁵⁾. انتهى كلامُ الشيخ -رحمه الله-.

(1) والذي يظهر أن الإمام ابن حجر استنتج هذا الكلام للبخاري من خلال صنيعه فإن الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" (457/1-458)، 1462، ترجمة أزهَر بن سَعِيد الحَرَزِيّ الحمصي، قد ساق له رواياتٍ بالأسماء التي ذكرها ابنُ حجر.

(2) ومسألة الجمع والتفريق في هذا الراوي شائكة، فالإمام ابنُ أبي حاتم وأبوه قد فرقا بين أزهَر بن يَزِيد المُرَادِيّ، وأزهَر بن سَعِيد الجُمُصِيّ، وأزهَر بن عبد الله بن جُمَيْع الحَرَزِيّ. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (312/2)، التراجم 1171، 1173، 1174. بينما جمعهم البخاري كما في المتن، التاريخ الكبير (465-495)، مع تعليقات الشيخ المعلمي عليه، وابن حبان جعلهم في "الثقات" أربعةً. ينظر: ابن حبان، الثقات (38-39)، وقد تابع المزيُّ ابنُ أبي حاتم على التفريق، تهذيب الكمال (323/2)، وتعليق الدكتور بشار حاشية (1). وتعليقه في (328/2)، حاشية (2)، ويراجع أيضاً: ابن حجر، تهذيب التهذيب (201-205).

(3) قال الحافظ في "التهذيب" (203/1): "أكثرهم على أن أزهَر بن عبد الله الحَرَزِيّ، هو أزهَر بن سَعِيد الحَرَزِيّ".

(4) قال ابنُ حجر في "تهذيب التهذيب" (201/1): "تميز، أزهَر بن راشد الهوزَنيّ، أبو الوليد الشامي. روى عن سليم بن عامر الحَبَائِرِيّ سماعاً، وأرسل عن ابن عباس وعصمة. روى عن حريز بن عثمان، وإسماعيل ابن عيَّاش. قلتُ: ذكره ابنُ حبان في "الثقات". فقال: أزهَر أبو الوليد الهوزَنيّ، شامي. روى عن رجلٍ من الصحابة، وعنه حريز بن عثمان...".

(5) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (63/13).

أما قول الشيخ -رحمه الله- إن راوي الحديث ليس بموثق إلا عند ابن حبان فليس بدقيق، فإن العجلي في "معرفة الثقات" ترجم فقال: "أزهر بن عبد الله الحزازي، شامي ثقة تابعي"⁽¹⁾، وكذا فإن الإمام الذهبي قال في "الميزان" في ترجمة أزهر بن راشد الهوزني: "ما علمت به بأساً"⁽²⁾، ثم ترجم فقال: "أزهر بن عبد الله الحزازي، الحمصي، يُقال هو أزهر ابن سعيد. تابعي حسن الحديث، لكنّه ناصبي، ينال من عليّ -رضي الله عنه-"⁽³⁾. بل إن ابن حجر ترجمه في "التقريب" ثلاثاً، في جميعهم يقول: "صدوق!" فترجم تمييزاً: "أزهر بن راشد الهوزني، أبو الوليد الشامي. صدوق من السادسة، غلط من عدّه في الصحابة"⁽⁴⁾.

- و"أزهر بن سعيد الحزازي، حمصي صدوق، ويقال هو أزهر بن عبد الله، من الخامسة"⁽⁵⁾.
- و"أزهر بن عبد الله بن جُميع الحزازي، حمصي صدوق تكلموا فيه للنصب، وجرم البخاريّ بأنّه ابن سعيد من الخامسة"⁽⁷⁾. وسواء اعتبرناهم واحداً -على قول من جمع-، أو فرقناهم فيبقى أنّ الراوي قد عدّه ابن حجر بقوله: "صدوق"⁽⁸⁾!

أما بالنسبة للراجح في اسم التابعي فيستنبط من كلام الإمام ابن حجر الذي سلف آنفاً حين وهم من سمى صحابي الحديث "أزهر بن قيس"، فإنه قال ليؤكد وهمهم: "... وإيضاح ذلك أنّ حريز بن عثمان إنّما روى الحديث المذكور عن أزهر بن راشد، وقيل: ابن عبد الله الهوزني، عن عصمة بن قيس، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- ... ويزيد ذلك وضوحاً أنّ البخاريّ وغيره لما ذكروا ترجمة أزهر الهوزني عرفوه بأنّه يروي عن عصمة بن قيس، وأنّ حريز ابن

-
- (1) العجلي، معرفة الثقات (215/1)، ترجمة 56.
 - (2) الذهبي، ميزان الاعتدال (172/1)، ترجمة 695.
 - (3) الذهبي، المرجع السابق (173/1)، ترجمة 699.
 - (4) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 97)، ترجمة 306.
 - (5) ويكونهما واحداً قال ابن حجر نفسه في "الإصابة" موافقاً للبخاري كما تقدّم. بينما فرّق بين هذين، وبين أزهر بن راشد الهوزني، البخاري وابن حجر، وينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (201/1). على أنّ ابن حجر أيضاً كان قال في "الإصابة": "أزهر بن راشد، وقيل: ابن عبد الله الهوزني".
 - (6) ينظر: ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 97)، ترجمة 308.
 - (7) ينظر: المرجع السابق (ص: 98)، ترجمة 310.
 - (8) ثم إنّ الشيخ الألباني نفسه قد حسن إسناد حديث فيه أزهر بن سعيد -أحد الاحتمالات التي أوردها الشيخ في اسم راوي الحديث هذا-، فقال: "حسن الإسناد"، وذلك في "الأدب المفرد"، باب الشيطان يجيء بالعود والشيء يطرحه على الفراش، (ص: 435)، ح 1191.

عثمان يروي عنه، وقال ابن أبي حاتم: "أزهر بن راشد أبو الوليد الهوزني، وقال ابن حبان في ثقات التابعين: "أزهر أبو الوليد الهوزني، يروي عن رجل من الصحابة". فقول ابن حجر منه يفهم منه أنه يرى بأن راوي الحديث هو أزهر بن راشد، أو ابن عبد الله الهوزني أبو الوليد، مستنداً بترجمة البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، ومثل ذلك في اسم راوي الحديث قال الشيخ المعلمي، ففي الترجمة التي سقناها من عند أبي حاتم وفيها رواية الأخير الحديث عن أبي زُرعة الدمشقي، وقال فيه: "الوليد بن أزهر الهوزني"، تعقبه المعلمي فقال: "كذا وإنما هو أبو الوليد أزهر بن راشد كما تقدم، وتقدمت ترجمته في بابي"، فقول المعلمي ذا يفهم منه أن راوي الحديث هو أزهر بن راشد، مستنداً بقول ابن أبي حاتم نفسه في نفس الترجمة -التي فيها الحديث المختلف فيه-، وبترجمته له أيضاً في كتابه. وعليه فتكون الروايات التي جاء فيها اسم الراوي أزهر الهوزني أبو الوليد أشبه بالصواب -والله أعلم-، بخلاف قول الألباني: "ومن الصعب جداً ترجيح وجه من الوجوه"، يعني في الاسم. على أن اختلافاً في رفع الحديث أو وقفه وقع بعد ذلك.

2. الاختلاف في رفع متن الحديث، ووقفه.

- فَرَوَاهُ صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو مَرَّةً مَوْقُوفًا، وَأَخْرَجَ مَرْفُوعًا، وَتَابَعَهُ عَلَى الْوَقْفِ حَرِيرُ بْنُ عُثْمَانَ، وَكِلَاهُمَا ثِقَةٌ، لَكِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ إِنَّ: "حَرِيرًا فَوْقَ صَفْوَانَ"⁽¹⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "إِنَّ حَرِيرَ بْنَ عُمَانَ أَثْبَتَ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو"⁽²⁾، وَكَذَا عَلَى الْوَقْفِ تَابَعَهُمَا أَرْطَاةُ بْنُ الْمُنْدِرِ"⁽³⁾، وَهُوَ ثِقَةٌ مِثْلَهُمَا⁽⁴⁾. فَيَكُونُ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْفِ، -مَعَ كَوْنِ حَرِيرٍ وَقَدْ وَقَّفَهُ أَثْبَتَ- يَكُونُ أَوْلَى مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمْ مِنَ الرَّفْعِ.

(1) أحمد، العلل ومعرفة الرجال (347/2)، 2538.

(2) ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (289/3).

(3) ومن طريق أرتاة، وحرير، وصفوان بالوقف رواه نعيم بن حماد في "الفتن" (ص: 177-179)، ح 717، 718، 726. وقال الشيخ مشهور حسن آل سلمان في "العراق في أحاديث وأثار الفتن" (1/362): "والعجب أن مؤلف الأحاديث المسندة المرفوعة من كتاب "الفتن" لنعيم بن حماد" (ص 138 رقم 167، 168، 170) أورده في كتابه من طرقه الثلاثة، وهو ليس على شرطه، وضعفه بما هو ليس بعلّة له، فتعلق بشيوخ نعيم، وهم متابعون، ولم يذكر -كعادته- مصادر الحديث!"

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (326/2)، ترجمة 1249.

قال الشيخ الألباني: "وبالجملة؛ فالحديث ضعيف؛ للاضطراب والجهالة⁽¹⁾، مع كونه موقوفاً على الزاجح - والله أعلم-، ومما سبق تعلم خطأ الشيخ التويجري حين جزم في أول كتابه "الصّارم المشهور" بنسبته إلى عصمة بن قيس، وأنه في حكم المرفوع⁽²⁾.

وأظن أن عمدته في ذلك إنما هو قول الهيثمي فيه "رجالها ثقات"⁽³⁾! وهذا لا يعني تقوية الحديث بوجه من الوجوه كما يعلم ذلك البصير بهذا العلم الشريف. وأما قوله بأنه في حكم المرفوع؛ فنقول: نعم؛ ولكن أثبت العرش ثم انقش⁽⁴⁾! ومن غرائبه أنه حمل الحديث على الإفرنج بحكم كونهم في المغرب! وهم وإن كانوا سبباً لما أصاب المسلمين - من البلاء والانحراف عن الشرع، والعمل بأحكامه، وإقامة حدوده - بسبب استعمارهم لبلادهم؛ فليس من المتبادر أنهم هم المقصودون من الحديث - لو صح - لا شرعاً ولا اصطلاحاً. أما الشرع فواضح. وأما اصطلاحاً؛ فإن المفهوم اليوم من "المغرب" إنما هي البلاد الواقعة في شمال إفريقيا غرب مصر، وهي: ليبيا وتونس والجزائر ومراكش، وهي بلاد إسلامية⁽⁵⁾.

وقال الشيخ مشهور سلمان في "العراق في أحاديث وآثار الفتن": "الفتن تظهر آخر الزمان على هيئة أمواج تجيء" و"تتكشف"، وهذه الأمواج لها أماكن، تكاد لا تسلم منها محلّة، ولكن ارتطامها المباشر يكون في بلدان معينة، وتبدأ بالمشرق، ثم تتحول إلى المغرب، وعندئذ تكون بدايات وإرهاصات الملاحم التي تسبق خروج المهدي⁽⁶⁾.

(1) يقصد الشيخ جهالة الراوي الذي روى الحديث عن الصحابي، وقد تقدم قوله، وبيان أن الإمامين الذهبي وابن حجر قد عدّلاه.

(2) الهيثمي، المجمع (220/7).

(3) قال الشيخ حمود التويجري: "وهذا الأثر له حكم المرفوع؛ لأنه إخبار عن أمر غيبي، فلا يقال إلا عن توقيف". التويجري، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراف الساعة (20/1).

(4) "أثبت العرش ثم انقش"، من كلمات الشيخ الألباني التي كان يقولها كثيراً، ومراده بها: أثبت الدليل أولاً ثم اعتقد واعمل به. ينظر: ترجمة الشيخ في مقدمة "الأدب المفرد" بتعليقاته (ص: ز).

(5) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (65/13).

(6) سلمان، العراق في أحاديث وآثار الفتن (362/1)، أقول: وأما المراد بفتنة المشرق، وفتنة المغرب، ففيهما وفي تحديد المراد منهما كلام كثير، لكن راجع: أبو عبد الله محمد المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (5/1 وما بعدها)، الداني، السنن الواردة في الفتن، بتحقيق الدكتور رضاء الله المباركفوري (ص: 1027)، و التويجري، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراف الساعة (64-63/1).

3. ولعلَّ في الحديثِ علةً ما وجدتُ أحدًا أشارَ إليها، هي علةٌ انقطاعِ بينِ أزهرِ بنِ رأسِدِ الهوزَنيِّ، وصحابيِّ الحديثِ عِصمةِ بنِ قيسٍ، فإنَّ الإمامَ ابنَ أبي حاتمٍ حينَ ترجمه قالَ: "رَوَى عن: عِصمةَ بنِ قيسٍ، صاحبِ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وابنِ عَبَّاسٍ، مُرْسَلٍ، وسُلَيْمِ ابنِ عامرٍ سماعًا، رَوَى عنه: حَرِيزُ بنِ عثمانَ، وإِسْمَاعِيلُ بنِ عِيَّاشٍ، سمعتُ أبي يقولُ ذلكَ"⁽¹⁾، وقالَ ابنُ حجرٍ في ترجمته من "التهذيب": "رَوَى عَنْ: سُلَيْمِ بنِ عامِرِ الخَبَائِرِيِّ سَمَاعًا، وَأَرْسَلَ عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ وَعِصْمَةَ"⁽²⁾، فالإمامانِ أبي حاتمٍ، وابنُ حجرٍ يُفَرِّزانَ أنَّ روايةَ أَزْهَرَ عَنْ عِصْمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -مرسلةً، هذا دليلٌ، أمَّا الثاني: فإنَّ ابنَ حجرٍ قد عدَّ أَزْهَرَ حينَ ترجمه في "التقريب" من الطبقةِ السادسة⁽³⁾، وهي الطبقةُ التي عاصرتُ صغارَ التابعينَ، لكن لم يثبت لهم لقاءٌ أحدٍ من الصَّحابةِ!!⁽⁴⁾. ثمَّ إنِّي ما وجدتُ له تصريحًا بالسَّماعِ في أيِّ من طرقِ الحديثِ، بل كلُّها مرويةٌ بالعننة.

وعليه فالحديثُ منقطعٌ بينَ أَزْهَرَ وعِصْمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، وهو موقوفٌ على عِصْمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - . والله أعلم -.

الحديثُ العاشرُ: قالَ ابنُ أبي حاتمٍ: "كَعْبُ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ كَعْبِ بنِ مالِكٍ. رَوَى عن أبيه، عن أبي قتادة. رَوَى عنه مُحَمَّدُ بنُ دِرْهَمِ المَدَائِنِيِّ، واختلفت الروايةُ عن مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَمٍ، فَرَوَى أَبُو داوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عن مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَمٍ، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن ابنِ أبي قتادة، عن أبيه عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَرَوَاهُ حَجَّاجُ الأَنْمَاطِيِّ، وَعَاصِمُ بنُ عَلِيٍّ، عن مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَمٍ، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن أبيه عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ كَعْبٍ، عن أبي قتادة"⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (313/2)، ترجمة 1179.

(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب (201/1).

(3) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 97)، ترجمة 306.

(4) مقدمة ابن حجر لتقريب التهذيب (ص: 75).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (162/7)، ترجمة 915.

أولاً: نص الحديث.

قال يونس بن حبيب في مسند أبي داود الطيالسي: "حدثنا أبو داود، قال حدثنا محمد بن درهم الأزدي⁽¹⁾، قال حدثني كعب بن عبد الرحمن الأزدي، عن ابن أبي قتادة الأنصاري، عن أبيه قال: أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن نبنو المسجد، فقال: "أوسعوه تمثؤوه"⁽²⁾.

ثانياً: الحكم على رجال الإسناد.

- محمد بن درهم الأزدي: قال يحيى بن معين: "ليس بثقة"⁽³⁾، وذكره ابن حبان في "المجروحين"، قائلاً: "أكثر الوهم، مفطر الخطأ، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وكان يحيى ابن معين شديد الحمل عليه"⁽⁴⁾، وقال ابن عدي: "لا أعلم له كثير حديث ويشبه أن يكون كوفياً"⁽⁵⁾، وقال الدارقطني: "ضعيف"⁽⁶⁾، وأوردته ابن شاهين في "تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين"، وقال: "ليس بشيء"⁽⁷⁾، بينما خالف شهاب بن سوار الذي يروي عنه فقال: "ثقة"⁽⁸⁾!.
قلت: وحاصل القول فيه أنه ضعيف.

- كعب بن عبد الرحمن الأزدي: قال البخاري في "التاريخ الكبير": "كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة. عن أبيه"⁽⁹⁾، ولم يذكر فيه جرماً، ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "يروى عن جده، إن كان سمع منه"⁽¹⁰⁾.

(1) كذا نسبه الطيالسي: "الأزدي"، وفي ترجمته من "التاريخ الكبير" (77/1)، ترجمة 198، قال في نسبه: "العبيسي"، بينما في "الجرح والتعديل" (249/7)، ترجمة 1366، "العيشي"، وفي "المجروحين" (267/2)، ترجمة 930، "القيسي"، وفي "ضعفاء العقيلي" (65/4)، ترجمة 1617، "البصري"، وقال ابن عدي في "الكامل" (415/7): "أراه كوفياً".

(2) الطيالسي، المسند (520/1)، ح 639.

(3) محمد عثمان، تاريخ ابن معين (394/1)، ترجمة 3763.

(4) ابن حبان، المجروحين (267/2)، ترجمة 930.

(5) ابن عدي، الكامل (415/7)، ترجمة 1674.

(6) الدارقطني، العلل (154/6).

(7) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 165)، ترجمة 556.

(8) البخاري، التاريخ الكبير (77/1)، ترجمة 198.

(9) المرجع السابق (225/7)، ترجمة 972.

(10) ابن حبان، الثقات (335/5).

- "ابن أبي قتادة الأنصاري: قال البخاريُّ هو: "عبد الرَّحْمَن بن الحارث بن ربيِّ، وهو عبد الرَّحْمَن بن أبي قتادة، الأنصاريُّ. يُعَدُّ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ. عَنْ أَبِيهِ. رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ كَعْبٌ. أَرَاهُ أَخَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ"⁽¹⁾، وكذلك ذكره ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً"⁽²⁾، بينما ذكره ابنُ حبان في "الثقات"⁽³⁾.

- "أَبُو قَتَادَةَ: الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعِ بْنِ سَلْمَةَ. مِنْ خَيْرِ فِرْسَانَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اِخْتَلَفَ فِي شَهَادَةِ بَدْرًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ شَهِدَ أَحَدًا، وَحَضَرَ مَعَ عَلِيِّ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، تُوْفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَلَهُ اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وَيُقَالُ ابْنُ سَبْعِينَ سَنَةً. رَوَى عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، وَأَنْسَ، وَجَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ"⁽⁴⁾.

ثالثاً: الحكم على الإسناد.

إِسْنَادُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ، لِضَعْفِ مُحَمَّدِ بْنِ دِرْهَمٍ، وَتَفَرَّدَهُ بِهِ؛ قَالَ الْعَقِيلِيُّ: "لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ"⁽⁵⁾، واختلافه فيه، وكذا فإنَّ كَعْبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وابنِ أَبِي قَتَادَةَ الْآنَصَارِيَّ، لم يذكرهما أحدٌ بتعديلٍ، ولا تجريحٍ، إلا ما كانَ من عدِّ ابنِ حَبَّانَ لهما في "الثقات".

رابعاً: تخريج الحديث.

رواه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" عن عبدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن شَبَابَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ دِرْهَمٍ، عن كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْآنَصَارِيَّ، عن جَدِّهِ أَبِي قَتَادَةَ⁽⁶⁾. وتابع شَبَابَةَ كُلُّ من مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ، وأبي داود الطيالسيِّ عندَ البخاريِّ أيضاً، وكذا في رواية الدارقطني في "العلل"⁽⁷⁾، ولم يقولوا فيه عن "أبيه". وعلَّقَه البخاريُّ كذا في "التاريخ" عن أبي سعيد عبد الرَّحْمَنِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ دِرْهَمٍ،

(1) البخاري، مرجع سبق ذكره (272/5)، ترجمة 881.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (224/5).

(3) ابن حبان، الثقات (82/5).

(4) ينظر: ابن قانع، معجم الصحابة (169/1)، أبو نُعَيْمٍ، معرفة الصحابة (749/2)، ابن حجر، الإصابة (305-304/11).

(5) العَقِيلِيُّ، الضعفاء الكبير (65/4).

(6) البخاري، التاريخ الكبير (225/7)، 972، ترجمة كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ. وقد قال الشيخ المعلمي معلقاً: "إنَّ كَعْبَ هُنَا فِي رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ هُوَ صَاحِبُ التَّرْجَمَةِ، أَي ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ".

(7) الدارقطني، العلل (154/6).

عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي قتادة⁽¹⁾، وقد تابعَ أبا سعيد عبد الرحمن، أبو داود الطيالسي في رواية يحيى بن أبي طالب عنه في "سنن البيهقي"⁽²⁾،

وزيد بن الحباب في رواية ابن خزيمة في "الصحيح"⁽³⁾، وحجاج ابن المنهال في روايتي العقيلي⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، ومحمد بن جعفر، وسعيد بن زكريا في رواية الدارقطني في "العلل"⁽⁶⁾، وعاصم بن علي في رواية البغدادي الخطيب في "تاريخ بلاده"⁽⁷⁾. سبعةُهم (أبو سعيد

(1) البخاري، التاريخ الكبير (225/7)، 972.

(2) البيهقي، سنن، كتاب الصلاة، باب في كيفية بناء المساجد (616/2)، ح 4306. وهنا ينبغي أن ننبه على أمرٍ قد يُظنُّ أنَّ فيه اختلافاً، فروايةُ أبي داود الطيالسي المتقدمة قال فيها عن محمد بن درهم الأزدي، عن كعب بن عبد الرحمن الأزدي، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه. وهذه روايةُ يونس بن حبيب عن الطيالسي في "المسند"، وقد رواه البيهقي في "السنن"، من طريق الطيالسي -رواية يحيى بن أبي طالب عنه-، فقال: عن أبي داود، عن محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي قتادة. فقد يُظنُّ بادئ الأمر أن في رواية البيهقي مخالفةً لرواية الطيالسي مع أنه قد رواها من طريقه، وليس الأمر كذلك، بل هما متساويتان، وكلُّ ما في الأمر أن أبا داود قال عن "ابن أبي قتادة"، بينما قال البيهقي عن "أبيه"، ثم قال أبو داود عن "أبيه"، وقال البيهقي عن "أبي قتادة"، وهما سواء..! ومما يدلُّ على أن طريقي الطيالسي، والبيهقي هي ذاتها صنعُ البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة" (17/2)، ح 945. فساق الحديث من عند أبي داود الطيالسي، ثم قال: "رواه البيهقي في "سننه" من طريق يحيى بن أبي طالب، ثنا أبو داود الطيالسي... فذكره". بخلاف الذين ذكروا أن طريق البيهقي التي رواها في "السنن" من طريق الطيالسي، مخالفةً للرواية المشهورة له في "المسند"، فقال الشيخ أبو إسحاق الحويني -حفظه الله- في "بذل الإحسان" (212/2)، "... وقد اختلف على محمد بن درهم في نسب عبد الرحمن والد كعب؛ فرواه زيد بن الحباب، وعلي بن عاصم، وحجاج بن منهل وغيرهم عن محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي قتادة، وتابعهم الطيالسي... أخرجه البيهقي عن يحيى بن أبي طالب، ثنا أبو داود الطيالسي. فُلْتُ -الشيخ-: كذا روى يحيى بن أبي طالب، عن الطيالسي. وخالفه يونس بن حبيب، فرواه عن الطيالسي، وهذا في "مسنده". مع الإشارة إلى أن قلباً وقع في اسم "عاصم بن علي" عنده، حينما قال الشيخ: "علي بن عاصم".

(3) ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الأمر بتوسعة المساجد إذا بُنيت (280/2)، ح 1320.

(4) العقيلي، الضعفاء الكبير (65/4)، ترجمة 1617.

(5) البيهقي، السنن (616/2)، حديث 4305.

(6) الدارقطني، العلل (153/6).

(7) البغدادي، تاريخ مدينة السلام (175/3)، ترجمة 781. وقد وقع قلبٌ في اسم "عاصم بن علي" عند الشيخ أبي إسحاق الحويني -حفظه الله- في "بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن" (212/2)، حين ساق اختلاف طرق هذا الحديث، فسماه "علي بن عاصم".

عبد الرحمن، أبو داود الطيالسي، زيد بن الحُبَاب، حَجَّاجُ بنِ المُنْهَال، مُحَمَّدُ بنِ جَعْفَر، سَعِيدُ ابنِ زَكْرِيَا، عاصمُ بنِ عَلِيٍّ) قالوا عن مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَم، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي قَتَادَةَ، مرفوعًا.

ورواه ابنُ أَبِي حَيْثَمَةَ في "التاريخ الكبير"⁽¹⁾، والطبرانيُّ في "المعجم الكبير" من طريق قَيْسِ بنِ الرَّبِيع، وتابعه عندَ الطبراني أيضًا⁽²⁾ طَلْقُ بنِ غَنَّام، كلاهما (قَيْسُ بنِ الرَّبِيع، وطلَّقُ ابنُ غَنَّام)، قالا عن مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَم، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِك، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ كَعْبِ بنِ مَالِك، مرفوعًا. ورواه ابنُ عَدِيٍّ في "الكامل" من طريقِ طَلْقِ بنِ غَنَّام، عن قَيْسِ بنِ الرَّبِيع، عن مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَم، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِك، عن جَدِّهِ كَعْبِ، ولم يَقلْ فيه عن أَبِيهِ⁽³⁾. وكلَّهم رَوَوْهُ بِألفاظٍ متقاربة.

خامسًا: بيان الاختلاف في الحديث، والراجح فيه:

قالَ البَيْهَقِيُّ بعدَ أن ساقَ طريقين للحديث في "السَّنن": "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ"⁽⁴⁾. وأما بيان الاختلاف فأقول:

هذا الحديثُ مدارُه على مُحَمَّدِ بنِ دِرْهَم - وهو ضَعِيفٌ - فَرَوَاهُ، واخْتَلَفَ عنه:

- رواه أَبُو دَاوُدِ الطَيَالِسِيِّ عنه، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ الأَزْدِيِّ، عن ابنِ أَبِي قَتَادَةَ، عن أَبِيهِ، مرفوعًا.
- ورواه شَبَابَةُ، ومُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ، وأبو داود، عنه، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيِّ، عن أَبِي قَتَادَةَ، يَرْفَعُهُ، ولم يَقُولُوا فيه "عن أَبِيهِ".
- ورواه أَبُو سَعِيدِ عبدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بني هَاشِم، وأبو داود الطَيَالِسِيُّ - في روايةِ البَيْهَقِيِّ من طريقه-، وَزَيْدُ بنِ الحُبَاب، وَحَجَّاجُ بنِ المُنْهَال، وَمُحَمَّدُ بنِ جَعْفَر، وَسَعِيدُ بنِ زَكْرِيَا، وَعَاصِمُ ابنِ عَلِيٍّ، عنه، عن كَعْبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي قَتَادَةَ، مرفوعًا.

(1) ابنُ أَبِي حَيْثَمَةَ، التاريخ الكبير، السفر الثاني (961/2)، ح 4113.

(2) الطبراني، المعجم الكبير (93/19)، حديث 180، 181.

(3) ابنِ عَدِيٍّ، الكامل (415/7)، وقالَ الشَّيْخُ الألبانيُّ في "السلسلة الضعيفة" في روايةِ ابنِ عَدِيٍّ، قالَ فيه عن

كعبِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ كَعْبِ بنِ مَالِك، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ!

(4) البَيْهَقِيُّ، السَّنن الكبرى (617/2).

وكعب في رواية هؤلاء جميعاً (شبابية)، ومحمد بن الفضل، وأبو سعيد عبد الرحمن، وأبو داود الطيالسي، وزيد بن الحباب، وحجاج بن المنهال، ومحمد بن جعفر، وسعيد بن زكريا، وعاصم ابن عليّ) هو: ابن عبد الرحمن بن أبي قتادة؛ وقد ساق البخاري طريقاً شابة في ترجمة كعب ابن عبد الرحمن بن أبي قتادة، وقال عن أبيه⁽¹⁾.

- ورواه قيس بن الربيع، وطلق بن غنّام، عنه، عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً.

- ورواه طلق بن غنّام أيضاً، عن قيس بن الربيع، عنه، عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك، عن جده، وأسقط أباه.

وخالف قيس بن الربيع، وطلق بن غنّام في روايتهما الجمع فقالوا: "عن كعب بن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك!".

وهنا مسألة، ثم أسوق الراجح في كل هذه الطرق، والمسألة هي: هل كعب بن عبد الرحمن ابن أبي قتادة الأنصاري، هو نفسه كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك؟!

قال ابن قطلوبغا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة": "كعب بن عبد الرحمن ابن أبي قتادة الأنصاري. يروي عن جده إن كان سمع منه. روى عنه محمد بن درهم. وقال في الثالثة - يعني عند ابن حبان - كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك السلميّ الأنصاري، من أهل المدينة، يروي عن أبيه. وإنما قلت إيهما واحد؛ لأن ابن أبي حاتم. قد قال: كعب ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، روى عن أبيه عن أبي قتادة، روى عنه محمد بن درهم المدائني، واختلف الرواة عن محمد بن درهم...⁽²⁾، وساق بفيّة الكلام الذي سقته أولاً من عند ابن أبي حاتم.

قلت: فابن قطلوبغا قد جعل كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة، وكعب بن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك واحداً، مستنداً بفعل ابن أبي حاتم. ولعلهما اثنان لا واحد؛ يدل على ذلك صنيع البخاري في "التاريخ الكبير"، فقد أفرد كلا منهما بترجمة، وكذلك فعل ابن حبان في "ثقاته". فقال البخاري: "كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. عن أبيه، قال: قلت لأبي

(1) ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (225/7)، ترجمة 972.

(2) ابن قطلوبغا، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (80/8)، ترجمة 9163.

قَتَادَةَ. رَوَى عَنْهُ عَتَّابُ بْنُ مُحَمَّدٍ "ثُمَّ تَرَجَّمَ فَقَالَ: "كَعْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ. عَنْ أَبِيهِ"⁽¹⁾. وَتَرَجَّمَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي "الثَّقَاتِ" فَقَالَ: "كَعْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ. يَرُوي عَنْ جَدِّهِ إِنْ كَانَ سَمِعَ مِنْهُ"⁽²⁾. رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ دِرْهَمٍ."

- "كَعْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ السَّلْمِيِّ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. يَرُوي عَنْ أَبِيهِ"⁽³⁾.

- أَمَّا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فَقَدْ تَرَجَّمَ كَعْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَتَرَجَّمْ لَكَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ. لَكِنَّهُ: أَفْرَدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَلَامًا مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ بِتَرْجُمَةٍ، وَكَذَا أَفْرَدَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ:

- "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ: وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ. رَوَى عَنْ ... رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ كَعْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ."

- وَ"عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ: رَوَى عَنْ أَبِيهِ، رَوَى عَنْهُ الزَّهْرِيُّ"⁽⁴⁾.

- ثُمَّ إِنَّ كَعْبَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنْصَارِيًّا، بَيْنَمَا كَعْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ ابْنِ مَالِكِ أَزْدِيٍّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -.

الراجح في الحديث:

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَسْنَدَهُ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى خِلَافِ قَيْسٍ. وَمُحَمَّدُ بْنُ دِرْهَمٍ ضَعِيفٌ، وَالحَدِيثُ غَيْرُ ثَابِتٍ"⁽⁵⁾، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ دِرْهَمٍ مِنَ "المِيزَانِ": "قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَحَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِرْهَمٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَذَكَرَ الحَدِيثُ، ثُمَّ قَالَ: "فَأَمَّا حَجَّاجُ فَقَالَ: عَنْ كَعْبِ،

(1) البخاري، التاريخ الكبير (225/7)، الترمذيين: 971، 972.

(2) وقد جاءت روايته عن جده في الطرق من عند البخاري، والدارقطني، وهي رواية شباية، ومحمد بن الفضل، وأبي داود. وقد تقدّموا.

(3) ابن حبان، الثقات (335/5)، ترجمة 5105، (355/7)، ترجمة 10415.

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (224/5)، ترجمة 1055، و (280/5)، ترجمة 1330.

(5) الدارقطني، العلل (153/6).

عن أبيه، عن أبي قتادة، وهو أشبهه⁽¹⁾، وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح"⁽²⁾، وقال الألباني في "الضعيفة": "ضعيف"⁽³⁾.

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة": عبد الرحمن بن أبي قتادة الأنصاري، عن أبي قتادة، وساق الحديث من عند ابن خزيمة⁽⁴⁾، قلت: وابن خزيمة روى الحديث من طريق زيد ابن الحباب، عن محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي قتادة، فصنع ابن حجر يقضي بأن كعباً في رواية ابن خزيمة هو كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة، والحديث حديث أبي قتادة، وقد تابع زيدا جمع ممن ذكرته آنفاً، وقلت فيه إن كعب هو ابن أبي قتادة!

ثم إن البخاري في "التاريخ" قد ساق الاختلاف في الحديث في ترجمة كعب ابن عبد الرحمن بن أبي قتادة. وقد جعل الطيالسي نفسه الحديث في مسند أبي قتادة الأنصاري، لا في مسند كعب بن مالك، بينما ظاهر صنيع ابن أبي حاتم يقضي بأنه يرى أن الحديث من مسند كعب بن مالك⁽⁵⁾، كما فعل الطبراني، لكن تقدم أن رواية الطبراني التي رواها من طريق قيس ابن الربيع، وطلق بن غنم، ليست بصواب.

(1) الذهبي، ميزان الاعتدال (541/3)، ترجمة 7503.

(2) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (402/1).

(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة (37/4).

(4) ابن حجر، إتحاف المهرة (147/4).

(5) لكن وبعد كل ما تقدم، أشير إلى أمر مهم، وهو أن نسبة كعب بن عبد الرحمن في رواية الطيالسي كانت "الأزدي"، يروي عن ابن أبي قتادة وهو "أنصاري"، فكونه أزدياً يقضي بأن يكون الراوي عنه هو عبد الرحمن ابن كعب بن مالك، على اعتبار أن كعب بن مالك "أزدي"، بخلاف "أبي قتادة الأنصاري"، وذلك عينه هو صنيع ابن أبي حاتم حين ساق اختلاف الحديث كما تقدم، فظاهر كلامه أن رواية الطيالسي كانت من طريق كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، فإنه وضع اختلاف الحديث في ترجمته، وهذه معضلة أولى، فإن الذي رجحته هو أن يكون كعب في رواية الطيالسي -ومن تابعه- هو كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة، مستدلة بفعل الطيالسي نفسه، والبخاري، والبوصيري، وابن حجر، وبرواية الطيالسي نفسه التي في "التاريخ الكبير"، على ما تقدم بيانه، أما المعضلة الثانية فهي أن ابن أبي حاتم بعدما ساق رواية الطيالسي، قال إن حجج الأنماطي وعاصم بن علي قد روياه عن محمد بن درهم، عن كعب بن الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن ابن كعب، عن أبي قتادة، فظاهر قوله أيضاً يقضي بأن كعباً هنا ينبغي أن يكون ابن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك بناءً على أنه قد حدد أن عبد الرحمن هو ابن كعب، لكن إذا كان ذلك فلا أدري أي اختلاف قصده ابن أبي حاتم حين قال إن الرواية قد اختلفت عن محمد بن درهم، فإن الظاهر من الاختلاف حسب طرق الحديث حينما خرجته هو الاختلاف في نسبة الذي روى

=

أما أبو داود الطيالسي، فقد جاء نسبُ كعب بن عبد الرحمن في "المسند" روايةً يونس بن حبيب عنه "أزدياً"، وفي رواية البيهقي من طريقه رواية يحيى بن أبي طالب عنه "أنصارياً"، وفي رواية عبد الله بن محمد عنه فكذا نسبه "أنصارياً"، فلعلَّ ما رواه الطيالسي مرتين -أعني حين نسبه أنصارياً-، أولى وأرجح من نسبه إياه مرةً "أزدياً".

قلتُ: بذا تكون الطرق التي فيها محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي قتادة، أشبه بالصواب، بخلاف طريق قيس بن الربيع، وطلق بن غنم، ففيها مخالفةٌ منهما للأكثر والأوثق. وأما الطريق التي فيها رواية شعبة بن سوار، ومحمد بن الفضل، عن محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبي قتادة، فإن ثبت سماعُ كعب ابن عبد الرحمن عن جدّه فهي متصلةٌ، وإلا فلا. وبأي حال، وأياً كان نسبُ كعب، فالحديثُ غيرُ صحيح، ولا ثابت -والله سبحانه أعلم-.

عنه محمد بن درهم الحديث، ولا بأس بإعادة كلام ابن أبي حاتم هنا فقال: "كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. روى عن أبيه، عن أبي قتادة. روى عنه محمد بن درهم المدائني، واختلفت الرواية عن محمد بن درهم، فروى أبو داود الطيالسي عن محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن ابن أبي قتادة، عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ورواه حجاج الأنماطي، وعاصم بن علي، عن محمد بن درهم، عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن كعب، عن أبي قتادة". ف قوله إن رواية حجاج، وعاصم كانت عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن كعب مخالفة لما وجدته حين التخريج فإن رواية حجاج عند العقيلي كانت عن كعب بن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبيه. ورواية عاصم بن علي قال عن كعب بن عبد الرحمن، عن أبيه، ولم ينسبه، وقد تبين أن روايتهما عن كعب بن عبد الرحمن بن أبي قتادة، وقد تابعا طريق الطيالسي أيضاً، والذي يبدو لي أن الذي دفع ابن قطلوبغا للقول بأن عبد الرحمن بن أبي قتادة عند ابن أبي حاتم هو نفسه ابن كعب بن مالك، هو تنبّه لأن كعباً في رواية الثلاثة الذين ذكروهم ابن أبي حاتم وقال إن في روايتهم اختلافاً هو نفسه. بقى أمرٌ أخيرٌ أقوله على غير جزم، لكن لعل خطأ وقع في "مسند الطيالسي" من قبل النساخ مثلاً، حينما نسبوا "كعب بن عبد الرحمن أزدياً، فالتبس عليهم حينما رأوا نسبة محمد بن درهم "أزدياً" أيضاً، مع أن الطيالسي نفسه قد وضع الحديث في مسند أبي قتادة الأنصاري، وقد رواه عنه عبد الله بن محمد ونسبه "أنصارياً" -كما في روايتي البخاري في "التاريخ"، والدارقطني في "العلل". وقد رجح الشيخ الحويني أن يكون كعب في رواية الطيالسي هو ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، ولا بأس بمراجعة كلامه في "بذل الإحسان" (212/2)، وكذا يراجع كلام الشيخ الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (37/4).

الخاتمة

الحمدُ لله؛ ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾، الحمدُ لله الذي بِنِعْمَتِهِ تَتَمُّ الصَّالِحَاتِ، الحمدُ لله لأنه يُعْطِي أَكْثَرَ مِمَّا نَسْتَحِقُّ، وَيَمْنَحُ دُونَ انْقِطَاعِ، أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَلَالِ وَجْهِ رَبِّنَا وَعَظِيمِ سُلْطَانِهِ، لَكَ الْحَمْدُ يَا رَبَّنَا حَتَّى تَرْضَى، وَلَكَ الْحَمْدُ إِذَا رَضِيتَ، وَلَكَ الْحَمْدُ بَعْدَ الرِّضَا. الحمدُ لله أنْ أَعَانَنِي، وَبَسَّرَ لِي الْوَصُولَ إِلَى خَاتِمَةِ هَذَا الْبَحْثِ، وَأَذْكَرُ فِيهَا مُسْتَعِينَةً بِاللَّهِ أَهَمُّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا، وَمِنْ تَمَّ أَهَمُّ التَّوَصِيَّاتِ.

أولاً: النتائج.

1. إنَّ البيئَةَ الَّتِي نَشَأَ فِيهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالْعِنَايَةُ الَّتِي أَوْلَاهُ أَبُوهُ إِيَّاهَا كَانَ لَهَا أَكْبَرَ الْأَثْرِ فِي دَفْعِهِ نَحْوَ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ، وَالْبُرُوزِ فِيهِ. فَهَيْئاً لِلَّهِ لَهُ أَسْبَابُ النَّبُوغِ، فَأَعْطَاهُ مَلَكَ فَهَمٍّ، وَحَبَّبَ عِلْمٍ مِنْذُ الصَّغَرِ، وَمَنَّ عَلَيْهِ بِأَسْرَتِهِ، وَأَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ يَحْتَنَانِهِ عَلَى الْحَدِيثِ حَتَّى، وَيَرْفُقَانِهِ إِلَى الْعِلْمِ زَقّاً، فَارْتَحَلَ مَعَهُمَا، وَكَتَبَ وَسَمِعَ مِنْهُمَا وَمِنْ مُشَايخِهِمَا، فَجَمَعَ عِلْمَهُمَا، وَوَعَى أَقْوَالَهُمَا، وَفَهَمَ آرَائَهُمَا، وَدَوَّنَهُمَا فِي كِتَابِهِ.
2. الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ على عقيدة أهل السنة والجماعة كَأَبِيهِ، يَعْتَقِدُ مَذْهَبَهُمْ، وَيَدِينُ بِدِينِهِمْ، وَكَانَ إِمَامًا فِي السُّنَّةِ، وَالتَّدِينِ، وَالْوَرَعِ، مَنَاوِئًا لِلْمُبْتَدِعَةِ، وَالْفِرْقِ الْمُنْحَرِفَةِ، وَقَدْ أَلَّفَ كِتَابًا فِي "الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ" مَثَلًا، أَمَّا مَا اتَّهَمَ بِهِ مِنَ التَّشْيِيعِ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ، وَالْوَاقِعُ يَدْفَعُهُ. وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي اتِّهَامِ أَبِي الْفَضْلِ السُّلَيْمَانِيِّ لَهُ بِالتَّشْيِيعِ: "فَبَيَّنَّسَ مَا صَنَعَ"⁽²⁾.
3. كَانَ لِلْإِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ آرَاءٌ فِقْهِيَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَوَهَبَهُ اللهُ مَلَكَ لاسْتِتْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنْ أَدْلَتِهَا.
4. جَمَعَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ الْجَلِيلِ "الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ" نِصُوصَ أُمَّةِ الْفَنِّ، وَحَدَّاقِ الْعِلْمِ حَتَّى عَصْرِهِ، إِنْ كَانَ بِالْأَخْذِ وَالرِّوَايَةِ عَنْهُمْ مَبَاشَرَةً، أَوْ بِوِاسِطَةِ تَلَامِيذِهِمْ، أَوْ حَتَّى بِوِاسِطَةِ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، فَجَمَعَ فَوْقَ كَلَامِ أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ كَلَامَ الْبُخَارِيِّ، وَشُعْبَةَ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ، وَبِحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَبِحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ، وَعَمْرُو بْنَ عَلِيِّ

(1) [الحديد: 3].

(2) ابن حجر، لسان الميزان (130/5).

الفلاس. فيروي عنهم أقوالهم بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسَّماع، أو القراءة، أو المكاتبة. إضافة إلى أحكامه، واجتهاداته الشخصية في الحكم على الرواة، كما تبين طيلة هذه الرسالة.

5. استغنى ابن أبي حاتم في كتابه عن ذكر نصوص وأقوال البخاري بموافقة أبيه لأحكام البخاري تلك في الغالب، فكان أبوه يقف على ما حكم به البخاري فيراه صواباً في الغالب فيوافقه عليه، فينقل عبد الرحمن كلام أبيه، لكنه ما كان يُصرحُ بنسبة أحكام البخاري إليه، وذلك لأنَّ محمد بن يحيى الذهلي كان كتب إلى أبيه بمسألة القول بخلق اللفظ بالقرآن التي تقولها الناس على البخاري، قال ابن أبي حاتم في ترجمة البخاري: "سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق"⁽¹⁾.

6. الإمام ابن أبي حاتم عالم فذ، وناقد خبير بصير، وخبير من أخبار الأمة، في العِلل، ونقد الرجال، والجرح والتعديل، بخلاف ما يظن كثير من الناس أنه كان مجرد ناقل جامع لأقوال أبيه، وأبي زرعة وغيرهما، وإني لا أظن أنني أبالغ، أو أغالي بعد هذا العمل والبحث كله - بل لعله من الإنصاف لهذا العالم، إذا ما قلت إنه قد كان يُصاهيها علمًا وفهماً، ومكانةً ومنزلةً، فقد شاركهما في كثير من الشيوخ، فجمع علمهما وعلم شيوخهما، وليس أدل على ذلك مما جاء في "الجرح والتعديل" نفسه؛ فقد استقل بكثير من الأحكام على الرواة جرحاً وتعديلاً، واجتهد واستقل في الكلام على كثير من الأحاديث والاختلافات فيها نقداً وتعليلاً، وفوق ذلك كله فإنه قد تعقب في كتابه جمعاً من أفاذ وجهابذة هذا العلم، وعلى رأسهم الأئمة: البخاري، وأبوه نفسه، وأبو زرعة، وغيرهم، يتعقبهم إن كان في ما يتعلق بالرواة، أو برواياتهم، كما جاء في هذه الرسالة وإن تمثيلاً، لا استقصاءً.

7. الإمام ابن أبي حاتم مصنف من أكابر المصنفين، له في التأليف والتصنيف يدٌ طولى إن كان في الحديث، والرجال، والعِلل، والمراسيل، والكنى، والتاريخ، والتفسير، والفقه، والزهد، والرد على الفرق، والتعقبات في "بيان خطأ البخاري في التاريخ"، وكثير من هذه الكتب مطبوعٌ موجودٌ بفضل الله.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (191/7).

8. كتاب ابن أبي حاتم "الجرح والتعديل" ليس بكتاب كلام في الرجال جرحاً وتعليلاً فحسب، بل جمع فيه فأوعى، التراجم والجرح والتعديل، والتعليل، والتعقبات، والبيان لأوهام ربما وقع فيها كبار الأئمة، وجمع الأنساب، والألقاب، والكنى، بل والطبقات ومراتب الرواة؛ فقد جعل مؤلفه جزءاً من "تقدمته" التي صنعها له في الكلام عن الرواة، وطبقاتهم، ومراتبهم، والألفاظ التي تطلق عليهم، - وهو ما لا يكاد يكون مسبوفاً إليه- . وكذا فإن فيه بياناً لطبقات كثير من تلاميذ أعيان الأئمة، وأصحابهم ومن المقدم فيهم، وهو ما يفيد في معرفة الراجح عند اختلافهم. وكتاب سير - إن صح التعبير - فإن في "التقدمة" التي عقدها له مصنفه تراجم مطولة لأعيان من الأئمة كالإمام مالك، وسفيان بن عيينة، والثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، والأوزاعي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وغيرهم. ومما يؤكد عظم شأنه، وكبر أهميته، وعلو قيمته أن جل أصحاب كتب التراجم بعده قد اعتمدوا الأقوال التي جاءت فيه، وعنه نقلوا. قال الشيخ المعلمي: "... وجاء في ضمن ذلك فوائدٌ عزيزةٌ جداً في التقدير والعلل، ودقائق الفن لا توجد في كتاب آخر" (1). وقال كذلك: "فهذا الكتاب هو بحق أم كتب هذا الفن، ومنه يستمد جميع من بعده، ولذلك قال المزي في خطبة تهذيبه: "واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامة منقول من كتاب "الجرح والتعديل" لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ ... (2)» (3).

9. لشيخ الإسلام ابن أبي حاتم دراية واسعة، ومعرفة فائقة بالرواة، وأحوالهم، ودقائق أخبارهم، يعرف كل راوٍ: شيوخه الذين روى عنهم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه، ومسكنه، وبلده، ومذهبه، وصنعتة، وأقوال النقاد فيه، وأحكامهم على حديثه، ولئن دل فائماً يدل على أن نقده وكلامه في الراوي ومروياته كان عن خبرة فيه، وعلم أوتيته، وفهم حازه، ويكأن الله قد خلقه وصنعه على عينه لهذا الشأن.

10. ويعتبر الإمام أبو محمد من القلة القليلة التي حازت منزلة عظيمة في الجمع بين فني الجرح والتعديل، والكلام في الرجال، وبين الكلام في اختلافات الأحاديث، وعللها، فيعد

(1) مقدمة المعلمي للجرح والتعديل (1/ ط).

(2) المزي، تهذيب الكمال (1/152).

(3) مقدمة المعلمي للجرح والتعديل (1/ بيج، يد).

مِنَ أَجَلَّةٍ، وَخِبْرَاءِ عِلْمِ الْعِلَلِ، وَلَا أَعْدُو الْحَقِيقَةَ حِينَ أَقُولُ إِنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ مِنْ أَعْقَدِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَعْمَضِهَا، لَا يُؤْتَى فَهْمُهُ إِلَّا رَجُلٌ بَارِعٌ، وَعَالِمٌ أَحْوَذِيٌّ حَازِقٌ كَابِنِ أَبِي حَاتِمٍ.

11. تَعَقَّبَ الْإِمَامُ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبُوهُ فِي كِتَابِهِ جَمْعًا مِنَ الْأَثْمَةِ، أَكْثَرُهَا كَانَتْ عَلَى الْإِمَامِ الْبَخَارِيِّ، خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَاةِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمْ فِي كِتَابِهِ "الضَّعْفَاءُ"، وَرَأَى أَنَّهُمْ يَحُولُونَ مِنْهُ، وَكَذَا فِي الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الرَّوَاةِ، إِنَّ كَانَ عَدَّ الرَّوَاةِ اثْنَيْنِ، أَوْ الْاِثْنَيْنِ وَاحِدًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

12. الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنَ الْمُعْتَدِلِينَ الْمُتَوَسِّطِينَ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، لَيْسَ بِالْمُتَعَنِّتِ، وَلَا بِالْمُتَسَاهِلِ.

13. تَأَثَّرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِشَيْخِهِ، وَأَبِيهِ، وَكَلَامِهِ فِي الرَّوَاةِ، وَأَحْكَامِهِ عَلَيْهِمْ، وَفِي وَضْعِهِ مَرَاتِبَ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ تَأَثَّرًا جَلِيًّا.

14. اتَّبَعَ الْإِمَامُ فِي نَقْدِهِ الرِّجَالَ مِنْهَجًا عِلْمِيًّا بِالْعِ دَقَّةٍ، وَلَقَدْ كَانَ لِهَذَا الْمَنْهَجِ خِصَائِصٌ وَمُمَيِّزَاتٌ وَقَوَاعِدٌ وَاضِحَةٌ، وَأُسُسٌ رَاسِخَةٌ، قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا إِنَّ كَانَ فِي الْجَرَحِ أَوْ فِي التَّعْدِيلِ، وَلَكِنِّي أذْكَرُ مِنْهَا هُنَا:

أ. الدَّقَّةُ وَالمَوْضُوعِيَّةُ وَالتَّوَرُّعُ، وَالتَّنَصُّفُ.

ب. التَّعَدُّدُ عَلَى مَصَادِرَ عِلْمِيَّةٍ فِي جَرَحِهِ وَتَعْدِيلِهِ: إِنَّ كَانَ مَا جَمَعَهُ مِنْ أَحْكَامٍ غَيْرِهِ مِنَ النِّقَادِ، أَوْ اجْتِهَادَاتِهِ الْخَاصَّةِ وَدِرَاسَتِهِ الْمُسْتَقَلَّةِ.

ت. تَعْدِيلُ الرَّوَاةِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

ث. تَفْسِيرُهُ لِمِصْطَلِحَاتِ الْأَثْمَةِ النَّقَادِ فِي الرَّوَاةِ

ج. اسْتِعْمَالُ عِبَارَاتٍ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ مِتنوعَةٍ الْأَلْفَاظِ، مِختلفةِ الدَّلَالَاتِ، مُتَعَدِّدَةِ الْمَرَاتِبِ.

ح. تَفْسِيرُ الْجَرَحِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ.

خ. كَسُوْ أَلْفَاظِ الْجَرَحِ الشَّدِيدِ غَالِبًا.

د. تَرْكُهُ الرَّوَاةَ عَنْ مُرْتَكِبِي الْكَبِيرَةِ كَالْكَذِبِ.

ذ. مُوَاخَذَةُ الرَّوَاةِ بِغَلْبَةِ الْغَفْلَةِ، وَالتَّغْلِطِ الشَّدِيدِ، كَسُوِّ الْحِفْظِ، أَوْ عَدَمِهِ.

15. ابنُ أبي حاتم هو أولُ من صنعَ مراتبَ لألفاظِ الجرحِ والتعديلِ مجموعةً مرتبةً موسَّعةً، لم يُسبقَ إليها، وكانت أساساً وعمدةً لكلِّ الذين جاؤوا بعدَ، وغايةً ما فعلوه أنهم أضافوا إليها ألفاظاً لم يذكرها، أو فصلوا فيها، وهكذا.
16. مدلولُ المصطلحاتِ التي استخدمها ابنُ أبي حاتم في نقده كانَ في الغالبِ موافقاً لما اصطَلحَ عليه جُلُّ العلماءِ من أئمةِ الإستقراءِ، وأهلِ التتبعِ لمصطلحاتِ النَّقادِ ودلالاتِها.
17. جُلُّ الألفاظِ التي استخدمَها في الحكمِ على الرِّوَاةِ في كتابه لم يُصنَّفها في مراتبِ التي عقدها في تقدمته للكتاب، ما جعلَ محاولةَ إلحاقِ تلكَ الألفاظِ بمراتبِهِ أمراً صعباً.
18. يمكنُ تصنيفُ الرِّوَاةِ الذينَ حكمَ عليهم في ثلاثِ مراتبِ:

أ. مرتبةُ الاحتجاجِ.

ب. مرتبةُ الاعتبارِ.

ج. مرتبةُ التَّركِ.

19. لا يلزمُ من سكوتِ ابنِ أبي حاتم عن بعضِ الرِّوَاةِ في كتابه تجريحٌ ولا تعديلٌ، ولا تجهيلٌ لهم، وقد قالَ: "على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرةً مهملةً من الجرحِ والتعديلِ كتبناها ليشتمَلَ الكتابُ على كلِّ مَنْ رويَ عنه العِلْمُ رجاءً وجودِ الجرحِ والتعديلِ فيهم فنحنُ ملحقوهم بهم من بعدِ إن شاء اللهُ تَعَالَى"⁽¹⁾، بل إنَّ بعضاً من المسكوتِ عنهم في "الجرحِ والتعديلِ" حكى فيهم ابنُ أبي حاتمِ كلاماً في "العِللِ" مثلاً⁽²⁾، أو جاءَ بعده من عدلهم، أو جرحهم، فنُطَبِّقُ على هؤلاءِ الرِّوَاةِ قواعدُ النِّقدِ الحديثيِّ المعروفة، فقد يكونُ بعضهم ثقات، أو ضعفاء، أو متروكين، أو مجهولين⁽³⁾.

20. المرسلُ عندَ ابنِ أبي حاتم، وأبيه يريدان به مطلقَ الانقطاعِ أيَّ كانَ موضعه في السَّنَدِ، ولا تقومُ به الحجَّةُ عندهما، كما صرَّحَ في "المراسيلِ"⁽⁴⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (38/2).

(2) وينظر: الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل (ص: 248).

(3) المرجع السابق (ص: 14).

(4) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص: 7).

21. والمنكرُ عندهما يُطلقُ على الحديثِ الموضوعِ الباطلِ الذي لا أصلَ له، ولا يُشترطُ وجودُ المخالفةِ عندَ الرّواةِ الذينَ قالَ بنكارَةِ حديثهم، ويعدُّ ما رواه الثّقَةُ عن الضّعفاءِ والمجهولينَ منكرًا أيضًا.
22. رأيُ ابنِ أبي حاتمٍ في الظّاهريّةِ أنّه: لا يُعتبرُ بخلافهم مطلقًا في الفروع، ولا يُبالي بهم، وافقوا أم خالفوا، وغايةُ ما يمكنُ أن يُعترفَ لهم به هو أنّهم نقلتُ للحديثِ، لكنهم ليسوا من علماءِ الشريعةِ، ولا يبلغونَ درجةَ الاجتهادِ، ولا يجوزُ تقليدُهم القضاةِ⁽¹⁾.
23. ليسَ بصحيحٍ قولُ مَنْ قالَ إنّ ابنَ أبي حاتمٍ قد سرقَ علمَ البخاريّ، وكتابه "التاريخ الكبير" ونسبه لنفسه، وإن كانَ هذا حَدْوَه في ترتيبِ كتابه، وسياقُ كثيرٍ من التراجم، لكنّ هذا لا يغضُّ من المزيّةِ العظمى التي اختصَّ بها كتابُ عبدِ الرّحمنِ وهي ذكره نصوصَ الجرحِ والتعديلِ في الرّواةِ، وزيادةُ تراجمٍ كثيرة، وزياداتُ فوائدٍ في كثيرٍ من التراجم بل في أكثرها، وتداركُ أوهامٍ وقعتُ للبخاريّ نفسه، وغير ذلك⁽²⁾.
24. بقيَ أن أقولَ إنّ الحكمَ على الرّواةِ يستلزمُ دقّةً، وإنصافًا معًا فلا يكفي في الحكمِ عليهم الاعتمادُ على قولِ ناقدٍ واحدٍ فحسب، بل ينضمُّ إليه أقوالُ بقيةِ النّقادِ، ويُقارنُ بينَ أقوالهم، ويرجّحُ بينها حسبَ القواعدِ المعروفةِ في علمِ الجرحِ والتعديلِ، أضفُ إلى ذلكَ أنّه لا انفصالَ البتةَ بينَ الحكمِ على الرّوايِ والحكمِ على حديثه، بل إنّ الحكمَ على الحديثِ يستلزمُ حكمًا على صاحبه، وإنّ من تمامِ الدقّةِ حينَ الحكمِ على راوٍ ما أن يُطلّعَ على حديثه، ويُسبَر، ويُختبَر، خصوصًا في الرّواةِ الذينَ ليسوا من رواةِ السّنةِ مثلاً، أو في الرّواةِ المختلفِ فيهم، فإنّ ذلكَ يعطي حكمًا دقيقًا مناسبًا عليهم، وإن كانَ فعلُ هذا عسيرًا، لكنّي أحيانًا ما كنتُ أذكرُ حينَ الترجمةِ للرّوايِ من حديثه، وأحكمُ أو أنقلُ أحكامَ العلماءِ عليه، ولعلَّ أئمّةَ الحديثِ الذينَ يذكرونَ من حديثِ الرّوايِ وحكمهم عليه في ترجمته كالبخاريّ، وابنِ عديّ، والخَطيبِ البغداديّ، وغيرهم قد كَفَوْنَا مؤونةَ ذلك.

(1) ينظر: عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث (ص: 399).

(2) وينظر: مقدمة المعلميّ "للجرح والتعديل" (ص: ي، يا).

ثانياً: التوصيات.

1. توجيه طلبة الدراسات العليا نحو دراسة مناهج أئمة النقد، وأعلامه، أصحاب المقال في هذا العلم، الذين عليهم التعويل، وإليهم المرجع فيه، فيدرسون منهجهم، ويبينون اصطلاحاتهم، وعباراتهم، ودلالاتها، فإن في ذلك استكمالاً لجهود حفظ السنة المشرفة المستمرة إلى يوم الدين.

2. ضرورة الاعتناء بكتاب "الجرح والتعديل"، وإعادة طباعته وتحقيقه بما يضمن ضبط الأسماء، والسلامة من التصحيف والتحريف فيه، وتخريج الآثار، والحكم على الأسانيد؛ فإن معظم دور النشر اليوم لا يعدو ما تقوم به نقل الكتاب عن الطبعة الهندية، وتصويره، وتعيد تجليده فحسب. وإن كان للشيخ المعلمي فضل كبير في تحقيق مخطوطاته، وإخراجها، ومقابلته، لكن في الكتاب تصحيفاً، وقلماً تضبط فيه الأسماء، والتراجم بشكل عام. ولعل تحقيق هذا الكتاب القيم الفريد يكون مشروعاً تتبناه الجامعة الإسلامية وقسم الحديث الشريف فيها.

3. دراسة وتتبع بعض أوهاج قد يكون وقع فيها ابن أبي حاتم في الكتاب، وتناقض فيها فعله، كفعله مثلاً في الرواة الذين لا ينسبون، فيقول في موضع إنهم لا ينسبون، ثم ينسبهم في موضع آخر، وكذا في الرواة الذين جعلهم اثنين، والصواب كونهم واحداً. ولعل هذا يكون داخلاً في تحقيق الكتاب.

4. دراسة الرواة الذين أدخلهم البخاري كتابه "الضعفاء"، وقال أبو حاتم أو ابنه بتحويلهم منه، والمقارنة بين أقوالهم، وأقوال أئمة النقاد الآخرين فيهم، وحكمهم على حديثهم.

5. جمع ودراسة أقوال النقاد التي نقل ابن أبي حاتم عن تلاميذهم، كابن معين مثلاً، فإن من تلامذته من نقل عنه أحكاماً كثيرة، لم تُدرس ولم تُضم إلى تاريخه حتى اليوم.

وبعد: فهذا ما يسر الله لي قوله في هذه الرسالة وبيانه، وهذا ما استطعت عليه، وما وفقني ربي إليه، وإن هذا العمل ما كان ليتم لولا فضل الله، وعونه، ورحمته، وتيسيره.

فياربُّ حمداً ليس غيرك يُحمدُ ... يا من له كلُّ الخلائق تصمدُ.

أبوابُ غيرك ربنا قد أوصدت ... ووجدتُ بابك واسعاً لا يُوصدُ.

ولقد كنتُ أظنُّ أنْ بلوغَ النَّهايةِ في هذا الطريقِ الطَّويلِ أمرٌ شاقٌّ، صَعْبٌ، وبَعِيدٌ، لكنَّ اللهَ دائماً ما كانَ يمدُّ روجي بالمؤونةِ، وقلبي بالمددِ، وكما قالَ شيخِي وإمامي أبو محمَّد ابن أبي حاتم: "لا يُستطاعُ العِلْمُ براحةِ الجسدِ".

ولقد كنتُ كلِّما أدركني الوَني، وأصابني النَّعَبُ، استفرَّني واستحثَّني شوقٌ وحنينٌ لرسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم-، فأقولُ لِنفسي: اصبري؛ فلعلَّ تعباً في هذه الدُّنيا يقابلهُ رِفقةٌ محمَّدٍ وصحبهِ في الجنَّةِ!.

وإنِّي لأسألهُ -سبحانهُ- أنْ يجزيَ الإمامَ عبدَ الرَّحمنِ بنَ أبي حاتم وأباه، وأبا زُرعةَ عتاً وعن أمةِ الإسلامِ خيرَ الجزاءِ، وأنْ يتغمَّدهم بوسعِ رحماتِهِ، وأنْ يحشرنا معهم، ويجمَعنا بهم على حوضِ نبيِّنا صلَّى اللهُ عليه وسلَّم-.

وأدعوه وأرجوه أنْ يتقبَّلَ عني أحسنَ ما عملتَ، وأنْ يتجاوزَ عن سيئاتي، وأنْ يجعلَ هذا العملَ خالصاً مُخلصاً له، وألاَّ يجعلَ لأحدٍ غيرِهِ فيه نصيباً؛ فإنَّ ما كانَ له -سبحانهُ- خالصاً بقي.

واللهمَّ تتابعَ بركِ، واتَّصلَ خيرِك، وعظَمَ رِفدِك، وتناهى إحسانك، وصدقَ وعدك، وبرِّ قسْمك، وعمَّتْ فواضلك، وتمَّتْ نوافلك، ولمْ تبقَ حاجةٌ إلاَّ قد قضيتها وتكفَّلتَ بقضائها، فاختم ذلكَ كلَّهُ بالرِّضا والمغفرةِ، إنَّك أهلُ ذلكَ، والقادرُ عليه، والملِيُّ به.

وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ صلاةً وسلاماً يعدلانِ شوقه لنا، وحبِّنا له. وأخرُ دعواتنا أنْ الحمدُ لله ربِّ العالمين. ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِنَ الْبَدَلِ وَكَبْرَهُ تَكْبِيراً ﴾ (1).

(1) [الإسراء: 111].

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

مصحف المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (281هـ). كتاب الصمت وآداب اللسان. حققه وخرّج أحاديثه: أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى: 1410 هـ - 1990م.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد (279هـ). التاريخ الكبير - السفر الثاني، والسفر الثالث. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة، الطبعة: الأولى: 1427 هـ - 2006م. وهذه هي الطبعة المعتمدة لدي.

ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب. التاريخ الكبير. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، أبو أنس أيمن بن شعبان، شركة غراس، الطبعة الأولى: 1425 هـ - 2004م.

ابن أبي سلمى، زهير. ديوان زهير بن أبي سلمى. شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1408 هـ - 1988م.

ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد (235هـ). مسند ابن أبي شيبه. تحقيق: عادل بن يوسف الغزاوي، وأحمد بن فريد المزدي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى: 1418 هـ - 1997م.

ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد العبيسي الكوفي (235هـ). المصنف. حققه وقوم نصوصه وخرّج أحاديثه: محمد عوامة، شركة دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى: 1427 هـ - 2006م.

ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني. تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراجعية، الطبعة الأولى: 1411 هـ - 1991م.

ابن إسماعيل، أبو الحسن مصطفى. شفاء الغليل بألفاظ الجرح والتعديل. قدم له: مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة ابن تيمية، مكتبة العلم، الطبعة الأولى: 1411 هـ - 1991م.

ابن الأثير الجَزْرِي، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد (606هـ). جامع الأصول في أحاديث الرسول. حَقَّقَ نصوصه وخرَّجَ أحاديثه وعلَّقَ عليه: عبد القادر الأرْنَوط، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، 1389هـ-1969م.

ابن الأعرَابِي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر. كتاب المعجم. تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م.

ابن الأَنْبَارِي، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (577هـ). نُزْهَةُ الألبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الأَدْبَاءِ. تحقيق: إبراهيم السَّامْرَانِي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن.

ابن التُّرْكَمَانِي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن (750هـ). الجَوْهَرُ النُّفِيُّ عَلَى سُنَنِ البَيْهَقِيِّ. دار الفكر.

ابن الجارود، أبو محمد عبد الله (307هـ). المُنْتَقَى مِنَ السُّنَنِ المُسَنَّدَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فهرسه وعلَّقَ عليه: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، دار الجنان، الطبعة الأولى: 1408 - 1988م.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي (597هـ). الموضوعات. ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن - صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة -، الطبعة الأولى: 1386-1966م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (597هـ). إعلام العالم بعد رُسُوخِهِ بِنَاسِخِ الحَدِيثِ وَمَنَسُوخِهِ. تحقيق: أحمد بن عبد الله العماري الزهراني، ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. كَشَفُ النَّقَابِ عَنِ الأَسْمَاءِ والألقاب. تحقيق: عبد العزيز راجي الصاعدي، الطبعة الأولى: 1993م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (597هـ). الضُّعْفَاءُ والمُتْرَوِكِينَ. حَقَّقَهُ: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (597هـ). المُنْتَظَم في تاريخ الأُمم والملوك، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1992م.

ابن الجنائي، علاء الدين عليّ بن أمر الله الحميدي، (979هـ). طبقات الحنفيّة. دراسة وتحقيق: محيي هلال السرحان، مطبعة ديوان الوقف السنيّ بغداد، 1426هـ-2005م.

ابن السّاعي، عليّ بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدّين (674هـ). الدّر الثّمين في أسماء المصنّفين. تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة الأولى: 1430هـ - 2009م.

ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الرابعة 1987م.

ابن الصّلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن (643هـ). علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصّلاح. وشرحه: التّفهيد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصّلاح، زين الدّين عبد الرّحيم بن الحسين العراقيّ (806هـ)، وتعليقات عليه في الدّيل لناشر الكتّابين: محمد راغب الطّبّاخ الحلبيّ، الطبعة الأولى: 1350هـ - 1931م، طبعها وصحّحها: محمد راغب الطّبّاخ.

ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدّين (643هـ). طبقات الفقهاء الشّافعيّة. تحقيق: محيي الدّين عليّ نجيب، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت

ابن الطّقطاق، محمّد بن عليّ بن محمّد بن طباطبّا (709 هـ). الفخري في الآداب السّلطانيّة والدّول الإسلاميّة. دار صادر-بيروت.

ابن العديم، الصّاحب كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة. بُغية الطّلب في تاريخ حلب. حقّقه وقدم له: سهيل زكّار، دار الفكر.

ابن العوّام، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزّبير بن العوّام (236هـ). نسب فريش. بدون دار نشر، أو طبعة.

ابن القَطَّانِ الفَاسِي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك (628هـ). بيانُ الوهمِ والإيهامِ الواقِعِينِ في كتاب الأحكام. دراسة و تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م.

ابن القَيْسَرَانِي، أبو الفضل محمّد بن طاهر (507هـ). المؤتلف والمختلف المعروف بالأنساب المتفكّة في الخط المتماثلة في النقط والضبط. تقديم وفهرسة: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1411هـ-1991م.

ابن الكيال، أبو البركات محمد بن أحمد (929هـ). الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. تحقيق ودراسة: عبد القيوم عبد ربّ النبي، المكتبة الإمداديّة، الطبعة الثانية: 1420هـ-1999م.

ابن المُبارَك، عبد الله (181هـ). الجهاد. حقّقه وقدم له وعلّق عليه: نزيه حماد، دار المطبوعات الحديثة.

ابن الملقن، سراج الدّين أبو حفص عمر بن عليّ بن أحمد الأنصاريّ الشافعيّ (804هـ). التوضيح لِشرح الجامع الصّحيح. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، قام بعمليات الإخراج الفني والطباعة: دار النوادر، الطبعة الأولى: 1429هـ - 2008م.

ابن الملقن، سراج الدّين أبو حفص عمر بن عليّ بن أحمد الشافعيّ المصريّ (804هـ). المقنع في علوم الحديث. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية.

ابن الملقن، سراج الدّين عمر بن عليّ بن أحمد (804هـ). مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم. تحقيق ودراسة: عبد الله حمد اللحيان، سعد عبد الله الحميد، دار العاصمة، النشرة الأولى: 1411هـ.

ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي (840هـ)، الرّوض الباسم في الدّبّ عن سنّة أبي القاسم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.

ابن بلبان، علاء الدين عليّ الفارسيّ (739هـ). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. حققه، وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية 1993-1414.

ابن تيمية (728هـ). درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: 1411 هـ - 1991 م.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحرانيّ (728هـ). مجموع الفتاوى. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحرانيّ الحنبليّ الدمشقيّ (728هـ). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: 1406 هـ - 1986 م.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن الفتوى الحموية الكبرى. دراسة وتحقيق: حمد عبد المحسن التويجري، دار الصيمعي، الطبعة الثانية: 1425هـ - 2004م.

ابن حزم، أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد. الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدّم له: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (241هـ)، مسند أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1416 هـ - 1995 م.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد. العلل ومعرفة الرجال. رواية المروزي، وصالح بن أحمد، والميموني، رواية: أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائينيّ عنهم (316هـ)، تحقيق وتعليق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، دار الخاني، الطبعة الأولى: 1408-1988م.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد. العِلل ومعرفة الرجال. رواية المرؤذي وغيره، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، بومباي- الهند، الطبعة الأولى: 1988-1408م.

ابن حيّان، وكيع محمد بن خلف (306هـ). أخبار القضاة. مراجعة: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (نحو 280هـ). المسالك والممالك. دار صادر أفست ليدن، بيروت، 1889م.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (311هـ). صحيح ابن خزيمة. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، 1400هـ-1980م.

ابن خفون، أبو بكر محمد بن إسماعيل (636هـ). المعلم بشيوخ البخاري ومسلم. تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية.

ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر (682هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. حققه: إحسان عباس، دار صادر- بيروت.

ابن خياط، خليفة (240هـ). تاريخ خليفة بن خياط. تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الطبعة الثانية: 1405هـ-1985م.

ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن. الاشتقاق. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى: 1411هـ-1991م.

ابن دَقِيق العِيد، تقي الدين (702هـ). الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيفَ إلى ذلك من الأحاديث المَعْدُودَة مِنَ الصَّحَّاح. شركة دار المشاريع، الطبعة الأولى: 1427هـ-2006م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان (385هـ). ناسخ الحديث ومنسوخه. حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: سمير أمين الزُّهَيْرِي، مكتبة المنار، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين. دراسة وتحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الطبعة الأولى: 1409هـ-1989م.

ابن شاهين، أبو عمر حفص. تاريخ أسماء الثقات (385هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الطبعة الأولى: 1404هـ-1984م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ-1992م.

ابن عبيد، محمد بن عبد الكريم، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير، للبخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ). مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: 1420هـ - 1999م.

ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي الصالحي (744هـ). طبقات علماء الحديث. تحقيق أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: 1417هـ-1996م.

ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي الصالحي (744هـ). الصارم المُنكي في الرد على السُّبكي. تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: مقبل بن هادي الوادعي، مؤسسة الزيان، بيروت، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م.

ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد (نحو 695هـ)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: 1983 م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (571هـ). المعجم المشتمل على أسماء الشيوخ النبيل. تحقيق: سكيمة الشهابي، دار الفكر: 1401هـ-1981م.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (571هـ). تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من إرديها وأهلها. دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1415هـ - 1995م.

ابن فندمة، أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي (565هـ). تاريخ بيهق. دار اقرأ، دمشق، الطبعة الأولى: 1425هـ.

ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي (351هـ). معجم الصحابة. ضبط نصه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرياء الأثرية.

ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (620هـ). المغني. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب، الرياض - السعودية، الطبعة الثالثة: 1417هـ - 1997م.

ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (620هـ). المنتخب من العِلل للخلال. تحقيق وتعليق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراجعية، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

ابن قدامة المقدسي، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (620هـ). المغني، مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م.

ابن قُطُوبغا زين الدين قاسم السُودُونِي (879هـ). النقات ممن لم يقع في الكتب السنة. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى: 1432هـ - 2011م.

ابن قُطُوبغا، أبو الفداء زين الدين قاسم السُودُونِي (879هـ). تاج التراجيم. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1992م.

ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي (751هـ). المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف. حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى: 1390هـ-1970م.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر عبد الله. بدائع الفوائد. تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد الحج، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1996م.

ابن قَيِّم الجوزيَّة، محمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (751هـ). اجتماع الجيوش الإسلامية. تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق- الرياض، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.

ابن قَيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (751هـ). الطبَّ النَّبويِّ. تحقيق: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.

ابن قَيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (751هـ). إعلام المُوقَّعين عن ربِّ العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت.

ابن قَيِّم الجوزيَّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (751هـ). الصَّواعق المُرسَّلة في الرَّدِّ على الجَهميَّة والمُعطلَّة. تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1408هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القُرشيَّ البصريِّ ثمَّ الدَّمشقيِّ (774هـ). طبقات الفقهاء الشافعيِّين. تحقيق وتعليق وتقديم: أحمد عمر هاشم، محمَّد زينهم محمَّد عزب، مكتبة الثقافة الدينيَّة، 1993م-1413هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القُرشيَّ البصريِّ ثمَّ الدَّمشقيِّ (774هـ). الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، طبع على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، 1435هـ-2014م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القُرشيَّ البصريِّ ثمَّ الدَّمشقيِّ (774هـ). التَّكميل في الجرح والتَّعديْل ومَعْرِفة النَّقَات والضُّعفاء والمجَاهيل. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القُرشيَّ البصريِّ ثمَّ الدَّمشقيِّ (774). تفسير القرآن العظيم. طبعة متضمنة تحقيقات محمد ناصر الدين الألباني، خرَّج أحاديثه: محمود ابن الجميل، وليد بن محمد بن سلامة، خالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصَّفاء، الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (774هـ). البداية والنهاية. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (273هـ). سنن ابن ماجه. حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: مشهور ابن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

ابن مأكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (475هـ). الإكمال في رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1411هـ-1990م.

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو إسحاق، برهان الدين (884هـ). المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1990م.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى (395هـ). أسامي مشايخ الإمام البخاري. تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1991م.

ابن منظور، محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.

ابن منظور، محمد بن مكرم (711هـ). مختصر تاريخ دمشق. دار الفكر، تحقيق: روية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، الطبعة الأولى: 1404هـ-1984م.

ابن ناصر الدين، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (842هـ). بديعة البيان عن موت الأعيان. تحقيق: أكرم البوشي، تقديم: محمود الأرناؤوط، دار ابن الأثير - الكويت، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1997م.

ابن ناصر الدّين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسيّ الدمشقيّ (842هـ). توضيح المُشْتَبِه في ضبطِ أسماءِ الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكنّاهم. حقّقه وعلّق عليه: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت.

ابن نُقْطَة، محمّد بن عبد الغني الحنبليّ، أبو بكر. التقييد لمعرفةِ رواةِ السُّنن والمسانيد. حقّقه وضبطَ نصّه وعلّق عليه: شريف بن صالح التشادي، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى: 1435هـ-2014م.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (761هـ). أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك. دار الجيل - بيروت، الطبعة الخامسة: 1979م.

ابن هشام، السيرة النبوية. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحليم شلبي.

أبو عَوَانَةَ الإسفرائيني، يعقوب بن إسحاق (316 هـ). مسند أبي عَوَانَةَ. تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.

أبو غدة، عبد الفتاح. جواب الحافظ أبي محمّد عبد العظيّم المُنْذِرِيّ المِصْرِيّ عن أسئلة في الجرح والتعديل (656هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى: 1411هـ.

أبو غدة، عبد الفتاح. أربع رسائل في علوم الحديث. قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرّخين: لتاج الدّين عبد الوهاب بن عليّ السُّبْكِيّ، المتكلّمون في الرّجال: محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ، ذكر من يُعتمدُ قوله في الجرح والتعديل: محمد بن أحمد الذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

أبو نُعَيْم (430هـ). كتاب الضّعفاء. حقّقه وقدم له: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1984م.

الأزديّ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد (321هـ). جَمَهْرَةُ اللُّغَةِ. تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى: 1987م.

الأزديّ، أبو محمّد عبد الغنيّ بن سعيد بن عليّ سعيد (409هـ). المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث. اعتنى بطبعه وتصحيحه: محمد محيي الدين الجعفري الزينبيّ، الطبعة الأولى، الهند.

الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد. تهذيب اللّغة. تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، الطبعة الأولى: 2001م.

الأزوريّ، محمّد أحمد حامد. أبو حاتم الرّازيّ وآثاره العلميّة. المملكة السعوديّة، جامعة أمّ القُرى، كلية الدعوة وأصول الدين، إشراف الدكتور أحمد محمد نور سيف، 1403هـ - 1983م.

إسحاق بن الحسين، عاش في القرن الرابع الهجري. أكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كلّ مكان. باعثناء: فهمي سعد، عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1408 هـ - 1988م.

الإشبيليّ، أبو محمد عبد الحقّ بن عبد الرّحمن بن عبد الله (582هـ). الأحكام الوسطى من حديث النبيّ صلّى الله عليه وسلّم-. تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، 1416هـ - 1995م.

الأصبهانيّ، أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن منّده (395هـ). معرفة الصحابة. حقّقه وقدم له وعلّق عليه: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربيّة المتحدّة، الطبعة الأولى: 1426هـ - 2005م.

الأصبهانيّ، أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن منّده (395هـ). فتح الباب في الكنى والألقاب. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعوديّة - الرياض، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1996م.

الأصبهانيّ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان، أبو الشّيخ (369هـ). العظّمة. دراسة وتحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري

الأصبهانيّ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان، أبو الشّيخ (369هـ). طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها. دراسة وتحقيق: عبد الغفور عبد الحقّ حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1992م.

الأصبهانيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان، أبو الشَّيخ (369هـ). أخلاق النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وآدابه. تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1998م.

الأصبهانيّ، أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله (430هـ). حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1409هـ - 1988م.

الأصبهانيّ، أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله (430هـ). كتاب ذِكْرِ أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ. دار الكتاب الإسلاميّ، ملنقى أهل الأثر.

الأصبهانيّ، أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله (430هـ). الطَّبِّ النَّبَوِيِّ. تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركيّ، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 2006م.

الأصبهانيّ، أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله (430هـ). معرفة الصَّحَابَةِ. تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.

الأصبهانيّ، أحمد بن علي بن مَنْجُوبِهِ (428هـ). رجال صحيح مسلم. تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1407-1987م.

الأصفهانيّ، أبو الفَرَج. كتاب الأغانِي. تحقيق: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس، دار صادر، الطبعة الثالثة: 1429هـ - 2008م.

الألبانيّ، محمّد ناصر الدّين، ضَعِيفُ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ. مكتبة الدليل، الطبعة الرابعة: 1419هـ - 1998م.

الألبانيّ، محمّد ناصر الدّين، مكتبة المعارف - الرياض. سلسلة الأحاديث الصَّحِيحَةِ وَشَيْءٌ مِنْ فَهْمِهَا وَفَوَائِدِهَا.

الألبانيّ، محمد ناصر الدّين. إرْوَاءُ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ. إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م.

الألبانيّ، محمّد ناصر الدّين. تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ مُشْكَلَةِ الْفَقْرِ. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1984م.

الألباني، محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة. مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى: 1412هـ-1993م.

الألباني، محمد ناصر الدين. ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير). أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م.

الأندلسي، أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري. تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أو النقصي لإحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك. دار الكتب العلمية.

الأعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه، مكتبة الكوثر، الطبعة الثانية: 1402هـ-1982م، الطبعة الثالثة: 1410هـ-1990م.

الآجري، أبو عبيد. سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م.

آل سلمان، أبو عبيدة مشهور بن حسن. العراق في أحاديث وأثار الفن، وفي آخره دراسة تأصيلية لظاهرة إسقاط الفن على الوقائع وتقويم الدراسات الحديثة التي خاضت في ذلك وبيان مزلقها وانحرافها. مكتبة الفرقان، الإمارات - دبي، الطبعة الأولى: 1425هـ - 2004م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (279هـ). شمائل النبي صلى الله عليه وسلم. أشرف على تحقيقه وقدم له: مصطفى بن العدوي، حققه وعلق عليه: أبو عبد الله السيد بن أحمد حمودة، مكتبة العلوم والحكم، مصر، مكتبة عباد الرحمن، مصر، الطبعة الأولى: 1429هـ-2008م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة السابعة: 1418هـ، 1988م.

الحَلْبِي، برهان الدِّين أبو إِسحاقَ إِبراهيم بن مُحَمَّد بن خَليل، سبط ابن العجمي (841هـ).
الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث. حَقَّقه وعلَّقَ عليه: صبحي السامرائي، عالم
الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى: 1407 هـ - 1987م.

الحَلْبِي، برهان الدِّين أبو إِسحاقَ إِبراهيم بن مُحَمَّد بن خَليل، سبط ابن العجمي (841هـ).
التَّبْيِين لأسماء المدلِّسين. تحقيق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة
الأولى 1406 هـ - 1986 م.

الحَلْبِي، برهان الدِّين أبو إِسحاقَ إِبراهيم بن مُحَمَّد بن خَليل، سبط ابن العجمي (841هـ).
نهاية الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط. وهو دراسةٌ وتحقيقٌ وزياداتٌ في التراجم
على كتاب "الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط": و"نهاية الاغتباط": لعلاء الدِّين عليِّ رضا،
دار الحديث . القاهرة، لطبعة الأولى: 1988م.

الحَلْبِي، برهان الدِّين أبو إِسحاقَ إِبراهيم بن مُحَمَّد بن خَليل، سبط ابن العجمي (841هـ).
نهاية السؤل في رواية الستة الأصول. تحقيق: عبد القيوم عبد ربِّ النَّبِيِّ، جامعة أم القرى،
معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة
الأولى: 1421هـ-2000م.

الحَلْبِي، علي بن إِبراهيم بن أحمد أبو الفرج، نور الدين بن برهان الدين (1044هـ). السيرة
الحلبية، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة
الثانية: 1427هـ.

الحنبلي، زين الدِّين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدِّين البغدادي، ثم الدمشقي، المشهور
بإبن رَجَب (795هـ). جامع العلوم والحكم. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس،
مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثامنة: 1419هـ-1999م.

الخزرجي، صفي الدِّين أحمد بن عبد الله الأنصاري الساعدي اليميني (بعد 923هـ). خلاصة
تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات
الإسلامية، الطبعة الثانية: 1391هـ-1971م.

الرازبي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي (327هـ)، كتاب المراسيل. بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: 1418هـ-1998م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ). لبّ اللباب في تحرير الأنساب. تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، أشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1411هـ-1991م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ). الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج. حَقَّق أصله وعلَّق عليه: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عقان، الطبعة الأولى: 1416هـ-1996م.

الشهرزوري، ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (643هـ). علوم الحديث. تحقيق وشرح: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ - 1986م.

الفحل، ماهر. شيوخ أبي داود كلهم ثقاة، الحقيقة بين التنظير والتطبيق. المصدر: مكتبة مشكاة.

النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوزاق (438هـ). الفهرست.

الوكيل، أبو عمرو أحمد بن عطية. نُلِّ النَّبَالِ بِمَعْجَمِ الرِّجَالِ الَّذِينَ تَرَجَّمَ لَهُمُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقِ الْحَوِينِي. دار المحدثين، الطبعة الأولى: 1428هـ - 2007م.

اليقوي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب، البلدان. طبع في مدينة أيدن المحروسة بمطبع بريل، سنة: 1890م.

اليغمري، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون المالكي، برهان الدين (799هـ). الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق وتعليق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

بازمول، محمد عمر. تحرير المنقول في الراوي المجهول. بدون دار نشر، أو رقم طبعة.

بازمول، محمد عمر، الانتصار لأهل الحديث، دار الهجرة.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب المالكي (474هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج عنهم البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق: أحمد ليزار، أستاذ بكلية اللغة العربية بمراكش.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ). صحيح البخاري. ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم: أحمد محمد شاكر، مع فهرس لأطراف الأحاديث، الطبعة الأولى: 1430هـ - 2010م، شركة ألفا.

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). الأدب المفرد الجامع للأدب النبوي. بتخرجات وتعليقات: أبي عبد الرحمن محمد بن ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الطبعة الثانية: 1421هـ - 2000م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). المختصر من تاريخ هجرة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين بإحسان، ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم، ومن يُرغب عن حديثه، المشهور بـ "التاريخ الأوسط"، دراسة وتحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: 1426هـ - 2005م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). جزء القراءة خلف الإمام. حققه وعلق عليه: فضل الرحمن الثوري، محمد عطا الله الفوجياني، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى: 1400هـ - 1980م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). الضعفاء الصغير. ويليه كتاب "الضعفاء والمتروكين"، للنسائي، أحمد بن علي بن شعيب. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). التاريخ الصغير. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، فهرس أحاديث: يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

البرذعي، سوالات البرذعي لأبي زُرعة الرّازي (264هـ)، وهو كتاب الضّعفاء والكذّابين والمتروكين، ومعه كتاب أسامي الضّعفاء، تحقيق: أبو عمر محمد بن عليّ الأزهرّي، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى: 1430هـ - 2009م.

البرقانيّ. سوالات أبي بكر البرقانيّ للإمام أبي الحسن الدّارقطنيّ (385هـ) في الجرح والتعديل وعلل الحديث، جمعه وحقّقه: أبو عمر محمد بن عليّ الأزهرّي، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى: 1427هـ - 2006م.

البزّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكيّ (292هـ). البحر الزّخّار المعروف بمسند البزّار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1409هـ - 1988م.

البُستيّ، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان (354هـ). مشاهير علماء الأمصار. وضع حواشيه وعلّق عليه: محمد بن منصور بن سيد الشّوزي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1416-1995.

البُستيّ، محمد بن حبان بن أبي حاتم التّميميّ (354هـ)، كتابُ النّقات. طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهنديّة، تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية، دار الفكر، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن - الهند: 1393هـ - 1973م.

البُستيّ، محمد بن حبان بن أبي حاتم التّميميّ (354هـ)، كتاب المجروحين، تحقيق: حمدي السّلفي، دار الصّيمعي، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

البّسويّ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. كتاب المعرفة والتاريخ. رواية عبد الله ابن جعفر بن درستويه النحويّ، حقّقه وعلّق عليه: أكرم ضياء العُمري، مكتبة الدار - بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1410هـ.

البشاري، محمد بن أحمد المقدّسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، الطبعة الثالثة: 1411هـ - 1991م.

بشَّار عَوَّاد معروف، جهاد محمود خليل، محمود محمد خليل، موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وَعَلَّه، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1430 هـ - 2009 م.

البغدادي، صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (739هـ). مرآيد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. وهو مختصر "معجم البلدان" لياقوت. تحقيق وتعليق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: 1412هـ-1992م.

البغدادي، محمد بن حبيب (245هـ). كتاب المحبر. تحقيق: إيلزة ليختن شتير

البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (317هـ). معجم الصحابة. دراسة وتحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، دار البيان - الكويت.

البغوي، الحسين بن مسعود. شرح السنة. تحقيق: زهير الشاويش، شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى بُدئ فيها 1390 وانتهت 1400 بدمشق، الطبعة الثانية: 1403هـ-1983م، بيروت.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر. النكت الوافية بما في شرح الألفية. تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: 1428هـ-2007م.

البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي (487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة: 1403هـ.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (279هـ). جمل من أنساب الأشراف. حققه وقدم له: سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: 1417 هـ - 1996م.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (المتوفى: 279هـ). فتوح البلدان. دار ومكتبة الهلال - بيروت، 1988م.

ابن أنس، مالك (179هـ)، الموطأ. رواية أبي مصعب الزهري المدني (242هـ)، حققه وعلّق عليه: بشار معروف، محمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: 1413هـ - 1993م.

بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح. دار المعارف. البنيوي، عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلميّ. الحديث المنكر عند نقاد الحديث، دراسة نظريّة تطبيقية (رسالة ماجستير). إشراف: محمّد سعيد بن محمّد حسن بخاري، 1431هـ.

البوصيري، شهاب الدّين أحمد بن أبي بكر بن عثمان (840هـ). إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999م.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ). المدخل إلى السنن الكبرى. دراسة وتحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ). الأسماء والصفات. حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: مقل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1993م.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ). الجامع لشعب الإيمان. حققه وراجع نصوصه وخرّج أحاديثه: عبد العليّ عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2003م.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، وثق أصوله، وخرّج حديثه، وعلّق عليه: عبد المعطي قلججي، دار الكتب العلمية، دار الريان، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (458هـ). معرفة السنن والآثار. وثق أصوله وخرّج حديثه وقارن مسائله وصنع فهرسه وعلّق عليه: عبد المعطي أمين قلججي، جامعة الدراسات

الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)،
دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1991م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (458هـ). السنن الصغير. وثق أصوله وخرج
حديثه وعلق عليه: عبد المعطي أمين قلججي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي،
باكستان، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1989م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (458هـ). السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر
عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية: 2003م - 1424هـ.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (458هـ). الأربعون الصغرى المخرجة في أحوال
عباد الله تعالى وأخلاقهم. تحقيق: محمد نور بن محمد أمين المراغي، عني بطبعه ونشره:
عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة: إدارة إحياء التراث الإسلامي.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجري الخراساني، أبو بكر (458هـ).
الآداب. اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المنذوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت
- لبنان، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة (279هـ). الجامع الكبير. حققه وخرج أحاديثه
وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1996م، الطبعة
الثانية: 1998م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة (279هـ). الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي.
تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر،
الطبعة الثانية: 1397هـ - 1977م.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة (279هـ)، سنن الترمذي، وهو الجامع المختصر
من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه
العمل، المعروف بجامع الترمذي، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين
الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة
الأولى.

الترمذيّ، محمّد بن عيسى بن سؤرة (279هـ)، علل الترمذي الكبير. رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1409، بيروت.

التلمساني، محمّد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري المعروف بالبُرّي (بعد 645هـ). الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة. نفحها وعلق عليها: محمد التونجي، دار الرفاعي-الرياض، الطبعة الأولى: 1403هـ - 1983م.

التميمي، أحمد بن علي بن المثنى (307 هـ). مسند أبي يعلى الموصلي. حققه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: 1393هـ - 1973م،

التتويحيّ المعريّ، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر (442هـ). تاريخ العلماء التتويحيين من البصريين والكوفيّين وغيرهم. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمّد بن سعود، 1401هـ - 1981م.

التّهانويّ، ظفر أحمد العثمانيّ (1394هـ). قواعد في علوم الحديث. حققه وراجع نصوصه وعلق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الخامسة: 1404هـ-1984م.

التويجري، حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن (1413هـ). إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشرط الساعة. دار الصمعي الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية: 1414 هـ.

الجاذب، عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء، اللبثي، أبو عثمان (255هـ). التبصرة بالتجارة في وصف ما يستظرف في البلدان من الأمتعة الرّفيعة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة. تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب التونسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة: 1414هـ - 1994م.

الجديع، عبد الله بن يوسف. تحرير علوم الحديث. مؤسسة الريان، بيروت- لبنان،

الجزبانيّ، أبو أحمد عبد الله بن عدي (365هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، عليّ محمّد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار

الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1997م. وهي الطبعة المعتمدة لديّ.

الجرجانيّ، أبو أحمد عبدالله بن عديّ (365هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. دار الفكر، قرأها ودققها على المخطوطات، يحيى مختار غزاوي، الطبعة الثالثة: 1409هـ - 1988م.

الجرجانيّ، أبو أحمد عبد الله بن عديّ (365هـ). أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاريّ من مشايخه (في جامع الصّحيح): تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، الطبعة الأولى: 1414هـ.

الجرجانيّ، حمزة بن يوسف أبو القاسم، تاريخ جرجان، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة: 1401 - 1981م.

الجرجانيّ، علي بن محمد بن علي الزّين الشّريف (816هـ). كتاب التعريفات. ضبطه وصّحه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان

الجرديزيّ، أبو سعيد عبد الحيّ بن الضّحّاك بن محمود (443هـ). زين الأخبار. ترجمة: عفاف السيد زيدان، التصحيح اللغوي: شوكت المصري، الإشراف الفني: حسن كامل، المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة، الطبعة الأولى: 2006م.

الجزريّ، عزّ الدين ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن محمد (630هـ). الكامل في التاريخ. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1997م.

الجزريّ، عزّ الدين ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن محمد (630هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق: عليّ محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرّظّه: محمد بن عبد المنعم البري، عبد الفتاح أبو سنّه، جمعة طاهر النجار، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1994م.

الجزريّ، عزّ الدين ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن محمد (630هـ)، اللّباب في تهذيب الأنساب. مكتبة المثنى، بغداد.

الجزريّ، مجدّ الدّين أبو السّعادات المّبارك بن محمّد ابن الأثير (606هـ). النّهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية.

الجَزْرِيّ، شمس الدين أبو الحَيرِ محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ الدمشقيّ الشافعيّ (833هـ). غاية النّهاية في طبقات القُرّاء، طبعة جديدة مصحّحة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التي عني بنشرها: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. الطبعة الأولى: 1427هـ-2006م.

الجوزجانيّ، أحوال الرّجال. أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب (259هـ)، حقّقه وعلّق عليه: صبحي البّديري السّامرائيّ، مؤسسة الرسالة.

الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابيّ (393هـ). الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ - 1987م.

الجَيّانيّ، أبو عليّ الحسين بن محمد الغسانيّ الأندلسيّ (498هـ). تسمية شيوخ أبي داود. تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1998م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (1067هـ). كُشف الظنون عن أسامي الكُتب والفنون. دار إحياء التراث العربيّ.

الحازميّ، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الهمدانيّ، زين الدين (584هـ). عُجالة المُبتدّي وفضالة المُنتهي في النّسب، حقّقه وعلّق عليه وفهرس له: عبد الله كنون، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية: 1393هـ-1973هـ.

الحازميّ، أبو بكر محمد بن موسى. شروط الأئمّة الخمسة: مطبوعٌ ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م، الطبعة الثانية: 1426هـ-2005م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري (405هـ). سوالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة. دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1408-1988م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري (405هـ)، المدخل إلى الصحيح. مع التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح، عمل: ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى: 1430هـ-2009م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري (405هـ). تاريخ نيسابور. تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، كتابخانه ابن سينا - طهران، عربه عن الفارسية: بهمن كريمي. طهران.

الحراني، أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزي (318هـ). كتاب الأوائل. تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم-لبنان، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م.

الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الدمشقي الشافعي (765هـ). الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال. حققه ووثقه: عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.

حمام، عبد الجواد. التفرّد في رواية الحديث، ومنهج المحدثين في قبوله أو رده. دار النوادر، الطبعة الأولى: 1429هـ-2008م.

الحمش، عذاب محمود. رواية الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتعديل. دار حسان، دار الأمانى-الرياض، الطبعة الأولى: 1405هـ-1985م، الطبعة الثانية: 1407هـ-1987م.

الحموي، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (626هـ). معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1397هـ-1977م.

الحمويّ، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ البغداديّ (626هـ). معجم الأديباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1993م.

الحمويّ، أحمد بن محمد بن عليّ الفيوميّ أبو العباس (نحو 770هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية - بيروت.

الحنبليّ، ابن رجب (795هـ). شرح علل الترمذي. تحقيق ودراسة: همّام عبد الرّحيم سعيد، مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة السادسة: 1434هـ - 2013م.

الحنبليّ، عبد الله محمد بن مفلح المقدسيّ. الآداب الشرعيّة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة: 1419هـ - 1999م.

الحنبليّ، مرعيّ بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرّميّ المقدسيّ (1033هـ). أقاويل النّقات في تأويل الأسماء والصفّات والآيات المحكّمات والمشتبهات. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

الحنظليّ، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح، التركيّ ثمّ المزورّيّ (181هـ). الزهد والرفائق. ابن المبارك، يليه "ما رواه نعيم بن حماد في نسخته زائداً على ما رواه المزورّيّ عن ابن المبارك في كتاب الزهد". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

الحنفيّ، يوسف بن تغري بزديّ بن عبد الله الظاهريّ، أبو المّحاسن، جمال الدين (874هـ). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دار الكتب، مصر.

الحوينيّ، أبو إسحاق الأثريّ، بذل الإحسان بتقريب سنن التّسائيّ أبي عبد الرحمن، مكتبة التربية الإسلاميّة لإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1990م.

الحوينيّ، أبو إسحاق الأثريّ، النّافلة في الأحاديث الضّعيفة والباطلة. دار الصحابة للتّراث - بطنطا، الطبعة الثانية: 1410هـ - 1990م.

الحوينيّ، أبو إسحاق الأثريّ. غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود. دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م.

الْخَزَائِطِيّ، أبو بكر محمد بن جعفر بن سهل بن شاكر السامري (327هـ). مكارم الأخلاق ومعاليتها ومحمود طرائقها. تحقيق ودراسة: عبد الله بن بجاش بن ثابت الحميري، طبعة: مكتبة الرشد سنة 2006م.

الْخَزْرَجِيّ، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السّديّ ابن أبي أصيعة (668هـ). عيون الأنبياء في طبقات الأطباء. شرح وتحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463هـ). السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد. تحقيق وتعليق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الطبعة الثانية: 1421هـ-2000م.

الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (463هـ). الجامع لأخلاق الرّواي وأداب السّامع. قدّم له وحققه وخرّج أخباره وعلّق عليه ووضع فهرسه: محمّد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1416هـ-1996م.

الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463هـ). الرّحلة في طلب الحديث. حقيقه وعلّق عليه: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1395هـ-1975م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463هـ). الكفاية في معرفة أصول علم الرواية. تحقيق وتعليق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدميّاطي، دار الهدى، الطبعة الأولى: 1423هـ-2003م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (463هـ). تلخيص المتشابه في الرّسم وحماية ما أشكل منه عن بواذر التصحيف والوهم. تحقيق: سكينّة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى: 1985م.

الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (463هـ). شرف أصحاب الحديث. تحقيق: محمّد سعيد خطيب اوغلي، نشر: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.

الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (463هـ). موضح أوهم الجمع والتفريق. صُحّح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة المدرسة الأحمدية، بحلب الشهباء،

بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، 1378هـ - 1959م.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (463هـ). تأريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها، وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها. تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.

الخطيب البغدادي. اقتضاء العلم العمل. حققها: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الخامسة: 1404هـ - 1984م.

الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله. مشكاة المصابيح. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1381هـ - 1961م، الطبعة الثانية: 1399هـ - 1979م.

الخطيب، محمد عجاج. أصول الحديث علومه ومصطلحه. دار الفكر، 1426 - 1427هـ - 2006م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (385هـ). المؤلف والمختلف. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (385هـ). الإلزامات والتنبع، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (385هـ). تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان. تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديث، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1994م.

الدارقطني، سنن الدارقطني، علي بن عمر (385هـ)، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، للعظيم آبادي أبي الطيب شمس الحق، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط،

حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1424هـ-2004م. وهي الطبعة المعتمدة لدي.

الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن (385هـ). سنن الدارقطني، حقه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ-2001م

الدارقطني. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (385هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الطبعة الأولى: 1405-1985م، و"العلل" التكملة مع الفهارس العامة عارضه بأصوله الخطية وعلق عليه محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: 1427هـ.

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد (255هـ). مسند الدارمي: المعروف بـ (سنن الدارمي). تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الطبعة الأولى: 1412هـ - 2000م.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ (نحو 444هـ). السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها. دراسة وتحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض.

الداودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي (945هـ). طبقات المفسرين. دار الكتب العلمية - بيروت.

الدمشقي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي (744هـ). تعليقة على العلل لابن أبي حاتم. تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2003م.

الدمشقي، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ). جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: 1419هـ - 1998م.

الدَّوْلَابِيُّ (310هـ)، أبو بَشْرٍ مُحَمَّدٌ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَمَّادِ الكُنِّيِّ والأَسْمَاءِ. حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: أَبُو فُتَيْبَةَ
نَظَرَ مُحَمَّدَ الفَارِيَّابِيَّ، دَارِ ابْنِ حَزْمٍ، الطَّبَعَةُ الأُولَى: 1421هـ - 2000م.

الدِّيْلَمِيُّ، مُحَمَّدٌ عِيدَانُ أَحْمَدَ. جَرَحَ الرِّوَاةَ وَتَعَدَّلَهُمُ الأَسْسَ والضُّوَابِطَ (رِسَالَةٌ دَكْتُورَاةً). إِشْرَافَ:
زِيَادَ مُحَمَّدَ العَانِيَّ.

الدِّيْنَورِيُّ، ابْنُ فُتَيْبَةَ (276هـ). الشَّعْرُ والشُّعْرَاءُ. تَحْقِيقٌ وَشَرْحٌ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، دَارُ
المَعَارِفِ.

الدِّيْنَورِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُسْلِمِ بنِ فُتَيْبَةَ (276هـ). أَدَبُ الكَاتِبِ. تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدُ الدَّالِيُّ،
مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ.

الدَّهْبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَثْمَانَ بنِ قَائِمَازِ (748هـ). العَبْرُ فِي خَبْرٍ مِنْ غَبْرٍ.
حَقَّقَهُ وَضَبَطَهُ عَلَى مَخْطُوطَتَيْنِ: أَبُو هَاجِرِ مُحَمَّدِ السَّعِيدِ بنِ بَسْيُونِي رَغْلُولٍ، دَارُ الكُتُبِ
العِلْمِيَّةِ، بِيروَتِ-لِبْنَانَ، الطَّبَعَةُ الأُولَى: 1405هـ - 1985م.

الدَّهْبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَثْمَانَ بنِ قَائِمَازِ (748هـ). العُلُوُّ لِلْعَلِيِّ الغَفَّارِ فِي
إِبْطَاحِ صَحِيحِ الأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا. اعْتَنَى بِهِ: أَبُو مُحَمَّدٍ أَشْرَفُ بنِ عَبْدِ المَقْصُودِ، مَكْتَبَةُ
أَصْوَاءِ السَّلَفِ - الرِّيَاضِ، الطَّبَعَةُ الأُولَى: 1416هـ - 1995م.

الدَّهْبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَثْمَانَ بنِ قَائِمَازِ (748هـ). تَذَكُّرَةُ الحَفَاطِ. صُحَّحَ عَنْ
النَّسْخَةِ القَدِيمَةِ المَحْفُوظَةِ فِي مَكْتَبَةِ الحَرَمِ المَكِّيِّ تَحْتَ إِعَانَةِ وَرَازَةِ المَعَارِفِ لِلحُكُومَةِ
العَالِيَةِ الهِنْدِيَّةِ، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بِيروَتِ-لِبْنَانَ، 1374هـ.

الدَّهْبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَثْمَانَ بنِ قَائِمَازِ (748هـ). الرِّوَاةُ النَّقَاتِ المَتَكَلِّمِ فِيهِمْ
بِمَا لَا يُوجِبُ رَدَّهُمْ. تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ: مُحَمَّدُ إِبرَاهِيمُ المَوْصِلِيُّ، دَارُ البِشَائِرِ الإِسْلَامِيَّةِ،
الطَّبَعَةُ الأُولَى: 1412هـ - 1992م.

الدَّهْبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ بنِ عَثْمَانَ بنِ قَائِمَازِ (748هـ). مِيزَانُ العِادَالِ فِي نَقْدِ
الرِّجَالِ. تَحْقِيقٌ: عَلِيُّ مُحَمَّدُ البِجَاوِيُّ، دَارُ المَعْرِفَةِ بِيروَتِ - لِبْنَانَ، الطَّبَعَةُ: الأُولَى،
1382هـ - 1963م. وَهَذِهِ هِيَ الطَّبَعَةُ المَعْتَمَدَةُ لَدَيْ.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ويليه ذيل ميزان الاعتدال: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دراسة وتحقيق وتعليق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1416هـ - 1995م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: وحاشيته لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي (841 هـ)، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن جدة. وهي الطبعة المعتمدة لدي.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. وبهامشه ذيل الكاشف، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (826هـ)، قام بتوثيقه ومقابلته على الأصول وقدم له: صدقي جميل العطار، دار الفكر، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). المهدب في اختصار السنن الكبير للبيهقي. تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م. وهذه الطبعة هي المعتمدة لدي.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1410 هـ - 1990 م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). المفتي في سرد الكنى. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1408هـ.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). تذهيب تَهذِيبِ الكَمَالِ فِي
أَسْمَاءِ الرِّجَالِ. تحقيق: غُنَيْمِ عَبَّاسِ غُنَيْمِ، أيمن سلامة، الفاروق الحديث، الطبعة الأولى:
1425هـ-2004م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). المُعِينِ فِي طَبَقَاتِ
المُحَدَّثِينَ. تحقيق: هَمَّامِ عَبْدِ الرَّحِيمِ سَعِيدِ، دار الفرقان - عمان، الطبعة الأولى: 1404-
1984م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). تجريد أسماء الصحابة.
دار المعرفة. وهذه الطبعة هي المُعْتَمَدَةُ لَدَيْ.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). تجريد أسماء الصحابة.
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، 1315هـ.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). ديوان الضعفاء
والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين. حققه وعلق حواشيه: حماد بن محمد
الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية: 1387هـ - 1967م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). الموقظة في علم مصطلح
الحديث. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة
الأولى: 1405، الطبعة الثانية: 1412هـ.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). المُغْنِي فِي الضُّعْفَاءِ.
كتبه: نور الدين عتر، عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة
إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). تلخيص كتاب
الموضوعات لابن الجوزي. دراسة وتحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة
الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). سير أعلام النبلاء.
مؤسسة الرسالة، أشرف على تحقيق الكتاب وخرَّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، الطبعة

الأولى: 1401هـ-1981م، الطبعة الثانية: 1402هـ-1982م، الطبعة الثالثة: 1405هـ-1985م.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). المُشْتَبِه في الرِّجَالِ أَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ. تحقيق: علي محمد البجاوي، الدار العلمية.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. تحقيق: طيار آلتى قولاج، استانبول، 1416هـ-1995م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748هـ). ذكرُ أسماء من تُكَلِّم فيه وهو مُوثَّق. تحقيق وتعليق: محمد شكور بن محمود الحاجي، أمير الميادين، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م.

الرزائي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ). آداب الشافعي ومناقبه. كتب كلمة عنه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، قدّم له وحقق أصله وعلّق عليه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1424هـ - 2003م.

الرزائي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ). بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (صُحح عن النسخة القديمة الوحيدة المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث باستانبول [رقم 624])، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

الرزائي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ). مقدّمة الجرح والتعديل. قرأها وعلّق عليها: أبو همام محمد بن علي الصّومعيّ البيضاوي، ومعه تعليقات للمعلمي اليماني.

الرزائي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ). تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم - والتابعين. تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م.

الرزائي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مُختار الصحاح. تحقيق: محمود خاطر. مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، 1415هـ - 1995م.

الزَّاهِرُ مُزَيَّي، الحسن بن عبد الرحمن (360هـ). المحدث الفاصل بين الزَّاهِرِ والوَاعِي. قدّم له
وحققه: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: 1391هـ-1771م.

الرَّشِيد، عماد الدين. نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي. بدون دار نشر، أو
طبعة.

الرَّيْدِي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (379هـ). طبقات النُّحويين واللغويين. تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف.

الرَّيْدِي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحُسَيْنِي، الملقّب بمرتضى (1205هـ). تاج العروس
من جواهر القاموس. دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: 1414هـ.

الرَّزْكَشِيّ، أبو عبد الله بَدْرُ الدِّينِ محمّد بن بهادر (794هـ). البحر المحيط في أصول الفقه.
قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف
والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية: 1413هـ-1992م.

الرَّزْكَشِيّ، أبو عبد الله بَدْرُ الدِّينِ محمّد بن عبد الله بن بهادر الشَّافِعِيّ (794هـ). النكت على
مقدمة ابن الصّلاح. تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض،
الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.

الرَّمْحَشَرِيّ، جار الله محمود بن عمر (538هـ). الفائق في غريب الحديث. تحقيق: علي محمد
البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، 1993م-1414هـ.

الزَّهْرِيّ، محمد بن سعد بن منيع (230هـ). الطبقات الكبير. تحقيق: علي محمّد عمر، مكتبة
الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م.

زيادة، محمود. الحجّاج بن يوسف النَّقْفِيّ المُفْتَرِيّ عليه (رسالة دكتوراة)، دار السّلام، الطبعة
الأولى: 1415هـ-1995م.

الرَّيْلَعِيّ، جمال الدِّينِ أبو محمّد عبد الله بن يُوسُفِ الحنفيّ (762هـ). نَصْبُ الرّاية لأحاديث
الهداية. مع حاشيته بُغِيّة الألمعيّ في تخريج الرّيلعيّ، تحقيق: محمّد عوّامة، مؤسسة الريان

- بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدّة، المكتبة المكية، الطبعة الأولى: 1418هـ-1997م.

السبتيّ، عيّاظ بن موسى بن عيّاظ اليحصبيّ (544هـ). ترتيب المَدَارِك وتَقْرِيْب المَسَالِك لمعرفةِ أعلامِ مذهبِ مالك. تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية: 1403هـ-1983م.

السُّبكيّ، تاج الدين أبو نصر عبد الوهّاب بن علي بن عبد الكافي (771هـ). طبقات الشافعيّة الكبرى. تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.

السَّجِسْتانيّ، أبو داود سليمان بن الأشعث (275هـ). سنن أبي داود. حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف.

السَّجِسْتانيّ، أبو داود سليمان بن الأشعث (275هـ). رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه. حقّقها وعلّق عليها وقَدّم لها: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة: 1405هـ.

السَّخاويّ، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن (902هـ)، فَنَح المَغِيْث بِشَرَحِ أَلْفِيَةِ الْحَدِيث. دراسة وتحقيق: عبد الكريم الخضير، محمّد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى: 1426هـ.

السَّخاويّ، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن (902هـ). الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ. حقّقه وعلّق عليه بالإنجليزية: فرانز رُونْتَال، ترجمَ التعليقات والمقدمة وأشرفَ على نشرِ النّص: صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية.

السَّخاويّ، شمس الدّين محمّد بن عبد الرّحمن (902هـ). التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة. عني بطبعه ونشره أسعد: طرابزونى الحسيني، 1399هـ-1979م.

سزكين فؤاد. تاريخ التراث العربي. نقله إلى العربية: محمود حجازي، عرفة مصطفى، سعيد عبد الرحيم، أشرف على طباعته ونشره: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، 1411هـ-1991م.

سعد، قاسم علي. مباحث في علم الجرح والتعديل. دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.

سعد، قاسم علي. منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

سلامة، محمد خلف. لسان المحدثين. (الموصل: 2007/2/14م)، وهو عبارة عن ملفات ورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين (412هـ). طبقات الصوفية، ويليه ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات. حققه وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م.

السليمانى، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل. إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل. حققه: أبو إسحاق الدميّطي، قدّم له: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة الفرقان، 2000م.

السّمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (562هـ). الأنساب. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة الأولى: 1382هـ - 1962م.

السّمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (562هـ)، الأنساب، تقديم وتحقيق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م، وهذه هي الطبعة المعتمدة لديّ.

السّندي، أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي (1138هـ). حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل. اعتنى به: نور الدين طالب، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى: 1428هـ-2008م.

السَّهْلِي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (581هـ)، الرُّوضُ الأَنْفُ فِي شَرْحِ السَّيْرِ
النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ، تحقيق: عمر عبد السَّلَامِ السَّلَامِي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.

السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل. موسوعة أقوال الإمام
أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله. عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1997م.

سيف، أحمد محمد نور. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (233هـ) في الرجال. رواية أبي
خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، دار المأمون للتراث - دمشق.

سيف، أحمد محمد نور. يحيى بن معين وكتابه التاريخ. جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة
الأولى 1399هـ - 1979م.

سيف، أحمد محمد نور. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي زكريا يحيى ابن معين، في
تجريح الرواة وتعديلهم، دار المأمون للتراث.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ). الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. دار
الكتب العلمية، الطبعة الثانية: 2004م - 1425هـ.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ). اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. دار
المعرفة، بيروت-لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ). طبقات المفسرين. تحقيق: علي محمد عمر،
مكتبة وهبة، الطبعة الأولى: 1396هـ - 1976م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (911هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب
النواوي. بعناية: مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: 1431هـ.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (911هـ). طبقات الحفاظ. راجع النسخة
وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة
الأولى: 1403هـ - 1983م.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشى المكي (204هـ). مسند الإمام الشافعي. ترتيب: أبو سعيد سنجر بن عبد الله الجاولي (745هـ)، حَقَّق نصوصه وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس، الكويت، الطبعة الأولى: 1425هـ - 2004م.

شاكر محمود. التاريخ الإسلامي - الدولة العباسية -. المكتب الإسلامي، الطبعة السادسة: 1421هـ - 2000م.

شكوكاني، أحمد إسماعيل، اللحام، صالح عثمان. معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم العلامة محمد ناصر الدين الألباني جرحاً وتعديلاً. دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.

الشنقيطي، محمد عمرو بن عبد اللطيف بن محمد بن عبد القادر بن رضوان بن سليمان بن مفتاح بن شاهين (1429هـ). أحاديث ومرويات في الميزان (2). الناشر: ملتقى أهل الحديث، مكة المكرمة.

الشَّهْرِسْتَانِي، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (548هـ). المِلل والنحل، مؤسسة الحلبي.

الشوكاني، محمد بن علي (1250هـ). الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة. تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى الباز،

الشوكاني، محمد بن علي اليمني (1250هـ). البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. دار الكتاب الإسلامي، بدون رقم طبعة.

الشيبياني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحَّاك بن مخلد (287هـ). كتاب السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة. محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ - 1980م.

الشيبياني، أحمد بن حنبل (241هـ). العِلل ومعرفة الرجال. تحقيق وتخرّيج: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، دار الخاني - الرياض، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988.

الشَّيرَازِيّ، أبو إسحاق الشافعيّ (467هـ). طبقات الفقهاء. حقّقه وقَدّم له: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، 1970م.

صديّق، يوسف محمّد. الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل. مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى: 1410هـ-1990م.

الصّغير، حصة عبد العزيز. الحديث المرسل بين القبول والرّد. دار الأندلس الخضراء، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1420هـ-2000م.

الصّدقيّ، صلاح الدّين خَليل بن أيبك بن عبد الله (764هـ). الوافي بالوفيات. تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، الطبعة الأولى: 1420-2000م.

الصنّاعيّ، أبو بكر عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميريّ اليمانيّ (211هـ). مصنّف عبد الرزّاق الصنّاعيّ. تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظميّ، المجلس العلميّ - الهند، الطبعة الأولى: 1430هـ-1970م.

الصنّاعي، محمّد بن إسماعيل الأمير الحسنيّ (1182هـ). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. المكتبة السلفية - المدينة المنورة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

الضّبّيّ، أبو عبد الرّحمن محمّد بن فضيل بن غزّوان (195هـ). كتاب الدّعاء. تحقيق ودراسة وتخرّيج: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرّشد، الطبعة الأولى: 1419هـ-1999م.

ضياء الدين المقدسيّ، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الخنّبلي (567-643هـ). الأحاديث المختارة، أو المستخرّج من الأحاديث المختارة ممّا لم يُخرجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما. دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الرابعة: 1421هـ-2001م، يطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (360هـ). المعجم الكبير. حقّقه وخرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي. المعجم الصغير. دار الكتب العلمية، 1403هـ - 1983م.

الطبراني، سليمان بن أحمد (260-360هـ). كتاب الدعاء. دراسة وتحقيق وتخريج: محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م.

الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم (360هـ). المعجم الأوسط. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، 1415هـ - 1995م.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم (360هـ). مسند الشاميين. حققه وخرّج أحاديثه: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1409 - 1989م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ). تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

الطبيشي، سلطان فهد. المجهول الذي صحّح أبو حاتم الرازي حديثه. جامعة القاهرة، مركز البحوث كلية العلوم، مصر، 1431هـ - 2010م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (321هـ). شرح مشكل الآثار. حققه وضبط نصّه، وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1415هـ - 1994م.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الحنفي (321هـ). شرح معاني الآثار. حققه وقدم له وعلّق عليه: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وفهرسه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1994م.

طقوش. محمد سهيل. تاريخ الدولة العباسية. دار النفائس، الطبعة السابعة: 1430هـ - 2009م.

طلاب وطالبات مرحلة الماجستير (لعام 1424-1425هـ)، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال: لمُغلطاي، من ترجمة الحسن البصريّ - إلى ترجمة الحسن بن سنان، إشراف: علي عبد الله الصّياح، تقديم: محمد عبد الله الوهبي، دار المحدث، الطبعة الأولى: ربيع الثاني - 1426هـ.

الطيالسيّ، سليمان بن داود بن الجارود (204هـ). مسندُ أبي داود. تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.

العاني، وليد. منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها. تقديم: عمر سليمان الأشقر، تقديم وترجمة المؤلف: عبد الناصر أبو البصل، دار النفائس، الطبعة الأولى: 1420هـ-1999م.

العبادي، أحمد مختار. في التاريخ العبّاسيّ والأندلسيّ، دار النهضة العربية-بيروت، 1971.

عبد الحميد، علي حسن. سوالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطنيّ (385هـ). دار عمار، الطبعة الأولى: 1408هـ-1988م.

عبد القادر، موفّق عبد الله. سوالات الحاكم النيسابوريّ للدّارقطنيّ في الجرح والتعديل. مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الأولى: 1404-1984م.

عبد القادر، موفّق. سوالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعليّ بن المديني في الجرح والتعديل. مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: 1404هـ-1984م.

العبد اللطيف، عبد العزيز محمّد. ضوابط الجرح والتعديل. الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعوديّة، الطبعة الأولى: 1412هـ.

عبد المطلب. رفعت فوزي. عبد الرحمن بن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث. مكتبة الخانجي، القاهرة.

عتر، نور الدّين. منهج النّقد في علوم الحديث. دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثانية: 1399هـ-1979م.

عثمان، محمد السيد. موسوعة تاريخ ابن معين، خمس روايات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 2011. وهذه هي الطبعة المعتمدة لديّ.

العجليّ، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفيّ نزيل طرابلس الغرب (261هـ). معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم. بترتيب الإمامين: نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (807هـ)، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (756هـ)، مع زيادات الإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ (852)، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

العدوي، أبو عبد الله مصطفى. المُنْتَخَب من مسند عبد بن حميد. دار بلنسية، الطبعة الثانية: 1423هـ-2002م.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (806هـ). شرح التّبصرة والتذكرة. تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1423هـ - 2002م.

العراقيّ، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (806هـ). ذيل ميزان الاعتدال. حقه وقدم له: عبد القيوم عبد ربّ النبي، الطبعة الأولى: 1406هـ.

العراقيّ، أبو زُرعة أحمد بن عبد الرحيم (826هـ). كتاب المدلسين. تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور: نافذ حسين حماد، الطبعة الأولى: 1415هـ-1995م.

العراقيّ، أبو زُرعة أحمد بن عبد الرحيم (826هـ). كتاب ذيل الكاشف. استدرک فيه ما فات الذهبيّ من رجال تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وما فاتهما من رجال الإمام أحمد، وابنه عبد الله، تحقيق: بوران الضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م.

العراقيّ، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زُرعة (826هـ). تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. ضبط نصه وعلق عليه: عبد الله نواره، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1419هـ-1999م.

العسقلاني، ابن حجر (852هـ). النُّكْت على كتابِ ابنِ الصَّلَاح. تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الرّاية، الطبعة الثالثة: 1415هـ - 1994م.

العسقلاني، ابن حجر (852هـ). طبقات المدلسين، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. تحقيق: عاصم عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الطبعة الأولى.

العسقلاني، ابن حجر (852هـ). نُخْبَةُ الْفِكْرِ في مصطلحِ أهلِ الأثر. تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، تقديم: محمّد بن أحمد الجرافي، محمد بن إسماعيل العمراني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: 1427هـ - 2006م.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حجر (852هـ). تَبْصِيرُ الْمُتَنْبِهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَبِهِ. تحقيق: محمد علي التّجار، علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (852هـ). نزهة الألباب في الألقاب. تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: 1409هـ - 1989م.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر (852هـ)، المعجم المُفهرس، أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة. تحقيق: محمد شكور الميادين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى: 1418هـ - 1998م.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر (852هـ). تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، مطبعة دائرة المعارف النّظاميّة، الهند، الطبعة الأولى: 1325هـ، وهي الطبعة المعتمدة لدي.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر (852هـ). تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ. باعْتاء: إبراهيم الزبيق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن حجر (852هـ). المطالب العالیه بَرَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ. تأليف: محققي الكتاب، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (852هـ). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تصحيح: سالم الكرنكوي الألماني.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (852هـ). إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، صدر هذا الكتاب بالتعاون بين: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة الأولى: 1415 هـ - 1994م.

العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي (852هـ). تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. اعتنى به: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، دار المشكاة، الطبعة الأولى: 1416هـ-1995م.

العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر (852هـ). تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. تحقيق ودراسة: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، الطبعة الأولى: 1416هـ-1996م. وهذه الطبعة هي المعتمدة لدي في التوثيق.

العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر (852هـ). تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في حيدر آباد بالهند (1324هـ).

العسقلاني، أحمد بن حجر (852هـ). شرح متن نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

العسقلاني، أحمد بن علي (852هـ). هدي الساري مقدمة فتح الباري. تحقيق وتعليق: عبد القادر شيبه الحمد، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (852هـ). الأريعون في ردع المجرم عن سب المسلم، تحقيق وتخرّيج: الحويني السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (852هـ). تحرير تقريب التهذيب. تأليف: بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1417هـ-1997م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (852هـ). تعليق التعليق على صحيح البخاري. دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمن الفزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، الطبعة الأولى: 1405هـ-1985م.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (852هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاريقرأ أصله تصحيحاً وتعليقاً: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحّحه وأشرفَ على طبعه: محبّ الدّين الخطيب، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (852هـ). لسان الميزان. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر (852هـ). نزهة النظر في توضيح نُخبَةِ الفِكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الثانية: 1429هـ-2008م.

العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر (852هـ). نزهة النظر في شرح نُخبَةِ الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض. الطبعة الثانية 1422هـ-2001م.

العسقلاني، الغرائب المُلتقطة من مسند الفردوس ممّا ليس في الكتب المشهورة - مخطوط، أحمد بن علي بن حجر (852هـ).

العسقلاني، شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن علي (852هـ). الإصابة في تمييز الصحابة. مكتبة ابن تيمية، 1411هـ-1991م.

العسقلاني، شهاب الدّين أحمد بن علي بن حجر الشافعي (852هـ). تقريب التهذيب. قدم له دراسةً وافيةً وقابله بأصل مؤلفه محمّد عوّامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الثالثة: 1411هـ-1991م، قامت بطباعته وإخراجه: دار القلم، دمشق.

العسقلاني، علي بن أحمد بن حجر. موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر. حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثالثة: 1419هـ-1998م.

العسكري، أبو هلال. كتاب جمهرة الأمثال. دار الفكر، الطبعة الثانية: 1988م.

العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق (1329هـ). عون المعبود شرح سنن أبي داود. مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ضبط وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية: 1388هـ-1968م.

العقيلي. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي. الضعفاء الكبير. حققه ووثقه: عبد المعطي أمين قلنجي، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى: 1404-1984م.

العكبري، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان المعروف بابن بطة (387هـ). الإبانة الكبرى. تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراجية، الرياض.

العكري، ابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق-بيروت، سنة النشر 1406هـ-1986م.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلاي (761هـ). جامع التّحصيل في أحكام المراسيل. حققه وقدم له خرّج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، مؤسسة النهضة العربية، الطبعة الأولى: 1398هـ-1978م، الطبعة الثانية: 1407هـ-1986م.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلاي (761هـ). بُغية المُلتَمِس في سُبُعيّات حديث الإمام مالك بن أنس: حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى: 1405هـ-1985م.

العُمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (749هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أشرف على تحقيق الموسوعة: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية.

العمرى، محمد علي قاسم. دراسات في منهج النقد عند المحدثين. دار النفائس، الأردن، دراسة وتحقيق: تيسير بن سعد أبو حيمد، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى: 1426 هـ - 2005 م.

عوض الله، أبو معاذ طارق. تقريب علم الحديث، الطبعة الأولى، دار الكوثر.

العوني، الشريف حاتم بن عارف، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس. دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري. دار الهجرة، الطبعة الأولى: 1418 هـ - 1997 م.

العوني، الشريف حاتم بن عارف، الإمتاع الشعري عند المحدثين، (الإصدار العاشر 1436/2/5 هـ).

الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي (272 هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر- بيروت، الطبعة الثانية: 1414 هـ.

الفالوجي، أكرم بن محمد زيادة الأثري. المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة: التفسير، التاريخ، تهذيب الآثار، صريح السنة. تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري. الدار الأثرية، دار ابن عقان.

الفحل، ماهر ياسين. الجامع في العلل والفوائد. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: 1431 هـ.

الفراء، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي الحنبلي (526 هـ). طبقات الحنابلة. حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، 1419-1999 هـ.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (175 هـ). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزوم، إبراهيم السامرائي.

فريق من الباحثين، سوالات السلمى للدارقطني: أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمى (412 هـ)، إشراف: سعد الحميد، خالد الجريسي.

الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف (277 هـ). مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى: 1431 هـ.

الفوزان، عبد الله بن فوزان بن صالح، مختلّف الحديث عند الإمام أحمد جمعًا ودراسة. مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى: 1428هـ.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (817هـ). القاموس المحيط. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة: 1426هـ - 2005م.

القاري، علي بن سلطان محمد. مرّقة المفاتيح. (1014هـ) شرح مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب النبريزي (741هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.

القرشي، الزبير بن بكّار بن عبد الله الأسديّ المكيّ (256هـ). جمهرة نسب قريش وأخبارها. تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1381هـ.

القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد البرّ بن عاصم (463هـ). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ بن عاصم النمرّي (463هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. حقه وعلق حواشيه وصححه: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387هـ - 1967م.

القرطبي، أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ الظاهريّ (456هـ). المحلّي بالآثار. دار الفكر - بيروت.

القرطبي، أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (456هـ). الفصل في الملل والأهواء والنحل مكتبة الخانجي - القاهرة.

القرظيني، أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل (446هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث. دراسة وتحقيق وتخريج: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ - 1989م.

القزويني، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين (395هـ). مقابيس اللغة. تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

القزويني، عبد الكريم بن محمد الرافعي، من أعلام القرن السادس. التدوين في أخبار قزوين. ضبط نصّه وحقق متنّه: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، 1408هـ-1987م.

القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (261هـ). صحيح مسلم وهو المُسنَد الصَّحِيح المُختَصَر من السُّننِ بِنَقْلِ العَدْلِ عن العَدْلِ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. - خرَجَ أحاديثه: صدقي جميل العطار، دار الفكر، الطبعة الأولى: 1424 هـ - 2003م.

القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة. مسند الشَّهاب. حَقَّقَه وخرَجَ أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (624هـ). انبأه الرواة على أنبأه النُّحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن القاضي الأشرف يوسف (646هـ). إخبار العلماء بأخبار الحكماء. عني بتصحيحه: محمد أمين الخانجي الكتبي، طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر (1345هـ). الرسالة المُستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المُشرَّفة. كتب مقدماتها ووضع فهرسها: محمد المنتصر بن محمد الرَّمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة: 1414هـ - 1993م.

الكتاني، محمد عبد الحي الحسني الفاسي (1382هـ). نظام الحكومة النبوية، المسمّى الترتيب الإداريَّة. تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم - بيروت، الطبعة الثانية.

الكتبي، محمد بن شاکر (764هـ). فوات الوفيات والدليل عليها. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر.

الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الهندي (1353هـ). العُرف الشَّدي شرح سنن الترمذيّ. تصحيح: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1425 هـ - 2004 م.

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري (398هـ). رجال صحيح البخاريّ، المسمّى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاريّ في جامعه. تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى: 1407هـ - 1987م.

الكِناني، أبو الحسن علي بن محمد بن عليّ بن عبد الرحمن بن عزّاق (963هـ). تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. حقّقه وراجع أصوله وعلّق عليه: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية - بيروت.

الكوثريّ، محمد زاهد (1371هـ). تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب. 1410هـ-1990م.

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. مكتبة الرشد. الجرح والتعديل. الطبعة الأولى: 1424هـ-2003م.

اللاكائيّ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبريّ الشافعيّ (418هـ). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ويليّه: كرامات أولياء الله - عزّ وجلّ - وإظهار آيات أصفياؤه من الصحابة والتابعين والخالفين لهم ومن بعدهم من المتأخرين - رضي الله عنهم أجمعين -، خرج آياته وأحاديثه ووضع فهرسه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: 1428هـ - 2007م.

اللحيان، صالح. كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل. دار طويق، الطبعة الأولى: 1415هـ.

اللحيان، عبد العزيز بن صالح. الشيوخ الذين روى عنهم شعبة وضعفهم الإمام أحمد، كلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

اللكنويّ، أبو الحسنات محمد عليّ. الفوائد البهية في تراجم الحنفية. مع التعليقات السنّية علة الفوائد البهية للمؤلف، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعمانيّ.

اللكنويّ، محمّد عبد الحيّ الهندي، أبو الحسنات (1304هـ). الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. حقّقه وخرّج نصوصه وعلّق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته: سلمان عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثامنة - بيروت، 1425هـ - 2004م.

مالك بن أنس (179هـ). الموطأ. برواياته: يحيى الليثي، القعنيّ، أبو مصعب الزهري، الحدثانيّ، ابن بكير، ابن القاسم، ابن زياد، حقّقه وضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وأثاره: سليم بن عيد الهلاليّ السلفيّ، مجموعة الفرقان التجارية، 1424هـ - 2003م. وهي الطبعة المعتمدة لديّ.

المتقيّ الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين البرهان فوري (975هـ). كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة: 1405هـ - 1985م.

مجمّع البحرين في زوائد المعجمين "المعجم الأوسط والمعجم الصغیر للطبرانيّ". نور الدّين الهيتميّ (807هـ). تحقيق ودراسة: عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: 1413هـ - 1992م.

محمود، عبد المجيد. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجريّ. مكتبة الخانجي، مصر، 1399هـ - 1979م.

المدينيّ، أبو الحسن عليّ. علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ. قرأه ودرّسه وعلّق عليه مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزيّ، الطبعة الثانية 1430هـ.

المدينيّ، أبو الحسين علي بن عبد الله بن جعفر السعدي (234هـ). الإمام عليّ بن المدينيّ ومنهجه في نقد الرجال. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية.

المديهِش. إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن. مُصطَلحات الأئمّة الخاصّة، ويليهما القرائنُ
المُوصلةُ إلى فهم مقاصدِهِم في عباراتِ الجرحِ والتّعديلِ 1428هـ.

المريسي، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (458هـ). المُحكّم والمُحيط الأعظم. تحقيق:
عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.

المريسي، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (458هـ). المُخصّص. تحقيق: خليل إبراهيم
جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1996م.

مركز الشارقة للإبداع الفكري. دائرة المعارف الإسلامية. الطبعة الأولى: 1418هـ - 1998م.

المروزيّ، نُعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخُزاعي (229هـ). الفتن. ضبطه وصحّحه
وعلق عليه: مجدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة
الأولى: 1418هـ - 1997م.

المزي، ثحفة الأشراف بمعرفة الأطراف - مع ابن حجر. النُكت الظرف على الأطراف تحقيق:
عبد الصمد شرف الدين، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة
الأولى: 1384هـ - 1965م، الطبعة الثانية: 1403هـ - 1983م.

المزيّ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (742هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. حققه
وضبط نصّه وعلّق عليه: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية:
1403هـ - 1983م.

المسعوديّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ (346هـ). مروج الذهب ومعادن الجواهر.
تحقيق: أسعد داغر، دار الهجرة - قم، 1409هـ.

المصريّ، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصّديّ (347هـ). تاريخ
ابن يونس المصريّ. جمع وتحقيق ودراسة وفهرسة: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، قسم
التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.

المُطَرِّزِيّ، أبو الفتح ناصر الدين (610هـ). المُعَرَّب في ترتيب المُعَرَّب. حقَّقه: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، الطبعة الأولى: 1399هـ-1979م.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد اليماني (1386هـ). التَّنْكِيل بِمَا فِي تَأْنِيْبِ الكُوْثِرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيل. مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني- زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية: 1406هـ - 1986م.

المغراوي، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن. موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية. المكتبة الإسلامية، القاهرة- مصر، النبلاء للكتاب، مراكش - المغرب.

مغلطاي، علاء الدين بن قليج (762 هـ). الإِنَابَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ. اعتنى به: قسم التحقيق بدار الحرمين، السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي، إشراف محمد عوض المنقوش، دار الرشيد.

مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (762هـ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.

المقضي، إبراهيم أحمد. معجم البلدان والقبائل اليمنية. دار الكلمة، صنعاء، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1422هـ-2002م.

المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر (507هـ). معرفة الألقاب. حقَّقه وعلَّقَ عليه: عدنان حمود أبو زيد، مكتبة الثقافة الدينية، 1422هـ-2001م.

المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد ضياء الدين. الأمراض والكفارات والطبِّ والرُّقِيَّات. حقَّقه وخرَّجَ أحاديثه: الشيخ أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الطبعة الثانية 1420هـ-1999م.

المقدسي، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد (643هـ). جزء الأوهام في المشايخ النبَل. دراسة وتحقيق: بدر محمد العمَّاش، دار البخاري، الطبعة الأولى: 1413هـ-1992م.

المناوي، محمد المدعو بعبد الرؤوف (1031هـ). فيض القدير شرح الجامع الصغير. دار المعرفة، الطبعة الثانية: 1391هـ - 1972م.

المُنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (656هـ). الترغيب والترهيب. حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى: 1424هـ.

منصور، زياد محمد. سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب السنن (275هـ) للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (241هـ)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1994م.

المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي. إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني. قدم له: سعد عبد الله الحميد، وأبو الحسن السليمان، دار الكيان، الطبعة الأولى: 1427هـ - 2006م.

المنصوري، أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي. الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني. تقديم: سعد بن عبد الله الحميد، حسن مقبولي الأهدل، نشر: دار الكيان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1428هـ - 2007م.

الموصللي، أبو حفص عمر بن بدر الحنفي. جنة المراتب بنقذ المغني عن الحفظ والكتاب. تصنيف: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية: 1414هـ - 1994م.

الموصللي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي (307هـ). المعجم. تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد

المؤلف: مجهول (توفي بعد 372هـ). حدود العالم من المشرق إلى المغرب. محقق ومترجم الكتاب (عن الفارسية): السيد يوسف الهادي، دار الثقافة للنشر، القاهرة.

النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق (438هـ)، الفهرست، تحقيق: رضا - تجدد.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (303هـ). خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه - تحقيق وتخريج: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا - الكويت، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (303هـ). سنن النسائي. حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. الضعفاء والمتروكين. تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بوران الضناوي، كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م.

النسائي، أحمد بن شعيب (279هـ). السنن الكبرى. قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م.

النسائي، أحمد بن شعيب (303هـ). عمل اليوم والليلة. دراسة وتحقيق: فاورق حمادة، مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي (303هـ). تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الذين سمع منهم، وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد). اعتنى به: حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة -، الطبعة الأولى: 1423هـ.

النسائي، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد (537هـ). القند في ذكر علماء سمرقند. قدم له واعتنى به: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى: 1412هـ - 1991م.

النصري، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان (281هـ). تاريخ أبي زُرعة الدمشقي. وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1996م.

النقاش، أبو سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش (414هـ)، فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، دراسة وتحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.

النُّورِسْتَانِيّ، محمد محمّدي بن محمّد جميل. المدخل إلى سنن الإمام أبي داود. مكتبة الشؤون الفنية، الطبعة الأولى: 1429هـ-2009م.

النُّوويّ، أبو زكريّا مُحيي الدّين يحيى بن شرف (676هـ). التّقرير والتّيسير لمعرفة سنن البشير النّذير في أصول الحديث. تقديم وتحقيق وتعليق: محمّد عثمان الخشت، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى: 1405هـ - 1985م.

النُّوويّ، أبو زكريّا مُحيي الدّين يحيى بن شرف (676هـ). تهذيب الأسماء واللغات. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

النُّوويّ. صحيح مسلم بشرح النُّوويّ. مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى: 1414هـ-1994م.

النّيسابوريّ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (261هـ). التمييز. حقّقه وعلّق عليه: عبد القادر مصطفى المحمدي، قدم له: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية: 1431هـ.

النّيسابوريّ، أبو عبد الله الحاكم (405هـ). المستدرک على الصّحّاحين. طبعة متضمنة انتقادات الذهبّي، وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبّي لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، 1417هـ - 1997م. وهذه هي الطبعة المعتمدة لديّ.

النّيسابوريّ، أبو عبد الله الحاكم. المستدرک على الصّحّاحين، وبذيله "التلخيص" للذهبّي، إشراف: يوسف عبد الرّحمن المرعشلي، دار المعرفة.

النّيسابوريّ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيريّ (261هـ)، الكنى والأسماء، دراسة وتحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، المركز العلمي إحياء التراث الإسلاميّ.

النّيسابوريّ، مسلم بن الحجاج القشيريّ. المنفردات والوحدان. تحقيق: عبدالعقار سليمان البنداري، السعيد بن بليون زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م.

الهاشمي، سعدي. أبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّ وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

الهَرَوِيّ علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدّين المَلّا القَارِيّ (1014هـ). شرح نُخْبَةِ الفِكرِ في مصطلحات أهل الأثر. قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان.

الهَرَوِيّ، أبو إسماعيل عبد الله بن محمّد بن علي الأنصاريّ. دَمَّ الكلام وأهله. قدم له وضبط نصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: أبو جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاريّ، مكتبة الغرباء الأثرية.

الهَرَوِيّ، عليّ القاريّ المكيّ (1014هـ). المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، وهو الموضوعات الصغرى، حققه وراجع نصوصه وعلّق عليه: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، قامت بطباعته وإخراجه: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى بحلب 1389هـ-1969م، الطبعة الثانية ببيروت 1398هـ-1978م، الطبعة الثالثة بالقاهرة 1404هـ-1984م، الطبعة الرابعة ببيروت 1414هـ-1994م، الطبعة الخامسة ببيروت 1414هـ-1994م.

الهَرَوِيّ، عليّ بن أبي بكر بن عليّ، أبو الحسن (611هـ). الإشارات إلى معرفة الزيارات. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1423 هـ

الهلالى، أبو أسامة سليم بن عيد عَجَالَةَ الرَّاغِبِ الْمُتَمَنِّيّ في تخريج كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السّنيّ. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1422 هـ - 2001م.

الهليل، عبد العزيز بن عبد الله، من وصف بلفظ مشهور في كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم. جامعة الإمام محمد بن سعود.

الهَمْدَانِيّ، أبو بكر محمّد بن موسى بن عثمان بن حازم (584هـ). الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ. دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية: 1359هـ.

الهمداني، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الملقب "إلكيا" (509هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، الفردوس بمأثور الخطّاب. دار الكتب العلمية - بيروت

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (807هـ). موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان. حقّقه وخرّج نصوصه: حسين سليم أسد الداراني، عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى 1411هـ-1990م.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (807هـ). مَجَمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ. بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي، وابن حجر، دار الكتاب العربي - بيروت.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (807هـ). كَشَفُ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ مَسْنَدِ الْبِرَارِ عَلَى الْكُتُبِ السَّنَّةِ. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1399هـ - 1979م.

الوادعي، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي (1422هـ). أحاديث معلّة ظاهرها الصّحة. دار الآثار، الطبعة الثانية: 1421هـ-2000م.

الوادعي، أبو عبد الرحمن مُقْبَلُ بْنُ هَادِي (1422هـ). رجال الحاكم في المستدرک. مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية: 1425هـ - 2004م.

الواسطي، أسلم بن سهل الرزّاز، المعروف ببِحْشَل (292هـ). تاريخ واسط. تحقيق: كوركيس عوّاد، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، الطبعة الأولى: 1406هـ-1986م.

الوريكات، عبدالكريم. الوهم في روايات مختلّفي الأمصار. الجامعة الأردنيّة - الأردن، 2011 - 2012م.

اليافعي، أبو محمّد عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان المكيّ (768هـ). مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزّمان. وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1417هـ - 1997م.

اليحصبي، عياض بن موسى بن عياض السبّتي، أبو الفضل (544هـ). مشارق الأنوار على صحاح الآثار. المكتبة العتيقة، ودار التراث.

البرامج الإلكترونية:

برنامج الجامع للحديث النبوي الشريف.

مواقع الإنترنت:

ملتقى أهل الحديث.

شبكة الألوكة.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
141	137	البقرة	﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾
101	143	البقرة	﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾
632	183	البقرة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ... ﴾
356	184	البقرة	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ... ﴾
33	282	البقرة	﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُوا اللَّهَ وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءًا عَلَيْهِ ﴾
65	75	آل عمران	﴿ وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِقِطَارٍ يُودِعَهُ إِيَّاكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُوا بِدِينَارٍ لَا يُودِعُهُ إِيَّاكَ ﴾
ج	193 - 194	آل عمران	﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ ... ﴾
101	115	النساء	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾
567	90	المائدة	﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾
570	90	المائدة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾
544	32	الأنعام	﴿ وَلِلذَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾
35	90	الأنعام	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَاهِهِمْ آفْتَدُهُ ﴾
160	148	الأنعام	﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ ﴾

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
49	100	التوبة	﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَحْسِنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾
258	120	التوبة	﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾
509	120	التوبة	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾
26	122	التوبة	﴿وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِیَنْفِرُوا كَافَّةً﴾
4	21	يوسف	﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾
544	109	يوسف	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾
121	43	النحل	﴿فَسْتَأْذِنُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
661	11	الإسراء	﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكِبْرُهُ كَبِيرًا﴾
511	83	مريم	﴿أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾
489	2	الأنبياء	﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْمِزُونَ﴾
36	2-1	المؤمنون	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
36	10	المؤمنون	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾
544	44	القصص	﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾
32	23	سبأ	﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
1	3-1	فاطر	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا ... ﴾
49	11	الشورى	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾
31	19	محمد	﴿ قَالُوا أَنَا إِلَهُ الْإِنسَانِ ﴾
544	18	ق	﴿ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْجَوَارِثِ ﴾
543	95	الواقعة	﴿ إِنَّ هَذَا لَمَوْحٌ ذَبَّحٌ لِلْبَاقِيْنَ ﴾
653	3	الحديد	﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
49	10	الحشر	﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾
542	1	المسد	﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾
282	1	الكافرون	﴿ قُلْ يَتَّبِعُنِي الْمَكْفُورُونَ ﴾
282	1	الإخلاص	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
1.	"انقوا الله يا معشر الشباب"	ابن سيرين	239
2.	"أتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال: "ما اسمك؟"	عصمة بن قيس السلمى	632
3.	"أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن نبنى المسجد"	أبو قتادة الأنصاري	645
4.	"أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- بسليمان بن عتبة بن أبي وقاص"	محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص	74
5.	"أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكر له أشياء فسأله"	رجل من بكر بن وائل	571
6.	"أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم-"	رجل من قيس يقال له ابن المنفق	622
7.	"أتيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أستأذنه"	معاوية بن جاهمة السلمى	563
8.	"أخر كلام في القدر لشرار هذه الأمة"	أبو هريرة	332
9.	"إذا أكل فليلق أصابعه"	أنس	304
10.	"استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان"	معاذ	395
11.	"أضافني رسول الله -صلى الله عليه وسلم"	طهفة الغفاري	126
12.	"اقطعوا عني لسانه"	عبد الرحمن بن أبي الزناد، عبد الله بن أبي بكر بن حزم	557
13.	"الأبدال يكونون بالشام"	علي بن أبي طالب	34
14.	"الحرب خدعة".	أبو هريرة، جابر	286
15.	"الخال واليد"	عمير بن وهب	393
16.	"الخمز نزل تحريمها"	عمر	565

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
17.	"الخيْلُ معقودٌ في نواصيها"	سَوَادَةُ بن الرَّبِيع	210
18.	"الدَّجَاجُ غنمٌ فقراءِ أمتي"	ابن عمر	236
19.	"الصدقةُ تُطفئُ غضبَ الرَّبِّ"	أبو هُرَيْرَةَ	535
20.	"الصَّلَاةُ نُورٌ"	أنس	72
21.	"الصِّيَامُ جُنَّةٌ"	أنس	71
22.	"الفخذُ عَوْرَةٌ"	ابن عَبَّاسٍ وجرهذ، ومحمَّد بن جَحْش	584
23.	"القضاءُ مَا قَضَيْتَ"	سَعِيد بن المُسَيَّب	453
24.	"الكذبُ مُجَانِبٌ للإيمان"	أبو بكر الصديق	479
25.	"الولاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ"	أبو بكر، عائشة	472
26.	"أما إنَّ رجالاً من أهلِ بدرٍ لزموا بيوتهم"	بُكَير بن الأشجَّ	399
27.	"أما إنَّه سيكثرُ لكم من الخفاف"	عبد الله بن المُعَقَّل المُزَنِّي	462
28.	"أنَّ أعرابياً جاءَ إلى رسولِ الله - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - ثائرَ الرأسِ"	طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ	632
29.	"أنَّ أعرابياً قالَ: يا رسولَ الله، دُلَّني على عملٍ"	أبو هريرة	632
30.	"إنَّ اللهَ تبارك وتعالى خلقَ يوماً"	ابن عَبَّاس	61
31.	"إنَّ اللهَ تبارك وتعالى خلقَ يوماً"	ابن عَبَّاس	61
32.	"إنَّ اللهَ قالَ إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه"	أنس	307
33.	"إنَّ المسلمَ أخو المسلمِ"	الحارث بن شُرَيْح	350

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
34.	"إِنَّ الْمُشْرِكِينَ لَا يَظْهَرُونَ"	مُعاوية	334
35.	"إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبِعٌ"	أبو سعيد الخُدْرِيّ	29
36.	"أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ جَبْرِيْلَ آتَاهُ"	أبو هُرَيْرَةَ	339
37.	"أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ بَعَثَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ"	عبد الله بن عَتِيك	608
38.	"أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ إِذَا طَعِمَ قَالَ"	أبو سَعِيدِ الخُدْرِيّ	592
39.	"أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ طَعَامِهِ"	أبو سَعِيدِ الخُدْرِيّ	593
40.	"أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ"	ابن عُمَر	282
41.	"أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَرَّ عَلَى مَعْمَرٍ"	محمّد بن جَحْش	590
42.	"إِنَّ النَّدَمَ تَوْبَةٌ"	عبد الله بن مَسْعُود	67
43.	"إِنَّ امْرَأَةَ عَثْمَانَ أُخْرِجَتْ إِلَيْهِ مَصْحَفَ عَثْمَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-	عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	141
44.	"أَنَّ جَاهِمَةَ، جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ"	معاوية بن جَاهِمَةَ السُّلَمِيّ	554
45.	"أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ"	ابن عمر	531
46.	"أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: 'أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ'"	أبو أَيُّوبَ	631
47.	"إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يَعْهَدْ إِلَيْنَا فِي الْإِمَارَةِ"	عليّ	541
48.	"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنِ الْحِجَامَةِ يَوْمَ السَّبْتِ"	عبدُ الله بن عمر، وعبدُ الله بن عمرو بن العاصِّ، وغيرهما	367
49.	"إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ حِكْمَةً"	عبد الله بن عمر	221

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
50.	"انطلقت إلى الكوفة، فدخلت المسجد"	عبد الله الشكري	624
51.	"إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي شَحًّا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا"	عمرو بن سفيان السلمي	128
52.	"إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ أَنَاسٌ"	أبو سعيد الخدري	29
53.	"بَشِّرِ الْمَشَانِينَ فِي ظُلْمِ اللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ"	أنس	142
54.	"بَيْنَ الْمَلْحَمَةِ وَبَيْنَ فَتْحِ الْمَدِينَةِ سِتُّ سِنِينَ"	عبد الله بن بسر	70
55.	"بَيْنَمَا ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ"	ابن عمر	414
56.	"بَيْنَمَا جِزْرِيْلُ جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	أبو هريرة	445
57.	"تَفَكَّرُوا فِي آيَةِ اللَّهِ"	ابن عمر	461
58.	"جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	ابن عمرو	563
59.	"جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ"	أنس	632
60.	"جَلَسَ عِنْدَنَا رَسُولُ اللَّهِ"	جزهد	578
61.	"حَدِيثٌ بَلَغَنِي أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	جابر بن عبد الله	31
62.	"حَسَرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَن فَخْذِهِ"	أنس	591
63.	"خُرَاعَةٌ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ"	بشر بن عصمة المرزبي	346
64.	"خِصَابُ الصُّفْرَةِ لِلْمُؤْمِنِ"	ابن عمر	533
65.	"خَطَبَ عُمَرُ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	ابن عمر	566
66.	"دَخَلْتُ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ أَوْلَ مَا بُنِيَ مَسْجِدُهَا"	عبد الله الشكري	622
67.	"رَأَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ مِنَ الْمَطَابِخِ"	كيسان	79

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
68.	"رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	كَيْسَانَ	77
69.	"رَوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ أَتَاهُ هُوَ وَحَبَّةُ ابْنِ خَالِدٍ، وَهُوَ يُعَالِجُ بِنَاءً"	سَوَاءُ بْنُ خَالِدٍ	130
70.	"سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ التَّمِيمِيَّ، عَنِ حِلْيَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	الحسن بن علي	539
71.	"سَمِعْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: "الْحَمْرُ مِنْ"	النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ	565
72.	"سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَخْطُبُ"	أَبُو أَمَامَةَ	632
73.	"شَهِدَ صَفِيْنَ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ سَبْعُونَ"	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى	398
74.	"شَهِدْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	الْحَارِثُ بْنُ بَدَلٍ	391
75.	"شَهِدْتُ وَفَاةَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-	قَعْقَاعُ بْنُ عَمْرٍو	468
76.	"ضَبْرُسُ الْكَافِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِثْلُ أُحُدٍ"	أَبُو هَرِيرَةَ	340
77.	"طَعَامُ الْبَخِيلِ ذَاءٌ"	ابن عمر	424
78.	"طُوبَى لِلشَّامِ"	زيد بن ثابت	416
79.	"عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْخَيْلَ"	ابن عمر	535
80.	"عَطَّ فَخَذَكَ"	جَرَهْدٌ	578
81.	"قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "لَا تُبْرِزْ فَخَذَكَ"	علي	590
82.	"كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصَلِّي وَهُوَ قَاعِدٌ"	عائشة	76
83.	"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَتَعَوَّدُ"	شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ	637
84.	"كَانَ يَتَعَوَّدُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَشْرِقِ"	عِصْمَةَ بْنِ قَيْسِ السُّلَمِيِّ	634
85.	"كَانَ يَتَعَوَّدُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَغْرِبِ"	أَزْهَرُ بْنُ قَيْسٍ	636

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
86.	"كَانَ يَتَعَوَّدُ مِنْ فِتْنَةِ الْمَغْرِبِ"	عِصْمَةَ بْنِ قَيْسٍ	633
87.	"كَانَ يُقَالُ إِنَّمَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ دِينٌ"	ابن سيرين	239
88.	"كَانُوا لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ"	ابن سيرين	121
89.	"لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدُ النَّاسِ"	أُمُّ سَلْمَةَ	137
90.	"لَا تَيْئَسَا مِنَ الرَّزْقِ مَا تَهَزَّزْتَ رُؤُوسُكُمْ"	سَوَاءُ بْنُ خَالِدٍ	130
91.	"لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ"	ابن عباس	229
92.	"لَا قَطْعَ فِي زَمَنِ الْمَجَاعَةِ"	أَبُو أَمَامَةَ	293
93.	"لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الرَّئَا الْجَنَّةَ"	أَبُو هُرَيْرَةَ	546
94.	"لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ"	مَسْعُودُ بْنُ عَمْرٍو	470
95.	"لَا يَزَالُ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَاجَةِ الْعَبْدِ"	أَنْسٌ	73
96.	"لَا يَزَالُ الْمُسْلِمُونَ يَطْفُرُونَ"	مُعَاوِيَةَ	334
97.	"لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ"	أَبُو بَكْرَةَ	205
98.	"لُعِنَتِ الْقَدْرِيَّةُ وَالْمَرْجِنَةُ"	ابن عمر	442
99.	"لَوْلَا عِبَادٌ رُكَّعٌ"	جَدِّ مَالِكِ بْنِ عُبَيْدَةَ الدَّنَلِيِّ	341
100.	"مَا اغْبَرَّتَا قَدَمَا عَبْدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَنَمَسَهُ النَّارُ"	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ	259
101.	"مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ"	ابن عمر، أبو هريرة، أبو سعيد الخدري، عبد الله بن زيد المازني	522
102.	"مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شِعْرًا قَطُّ"	عَائِشَةَ	296
103.	"مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ"	أَبُو هُرَيْرَةَ	283

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
104.	"مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"	ابن عمر	471
105.	"مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطْرِ"	أنس	236
106.	"مَرَّ بِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِالْأَبْوَاءِ"	الصَّعْبُ بْنُ جَنَّامَةَ	620
107.	"مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى رَجُلٍ وَقَحْذُهُ خَارِجَةٌ"	عبد الله بن عباس	590
108.	"مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-"	أبو سعيد الخدري	27
109.	"مَرْحَبًا مَا جَاءَ بِكَ؟"	صفوان بن عسال	30
110.	"مَرَضَ سَعْدٌ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"	محمد بن سعد بن أبي وقاص	64
111.	"مَرَضْتُ مَرَضًا فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ"	سعد بن أبي وقاص	63
112.	"مُعَلِّمُوا صِبْيَانَكُمْ أَشْرَازِكُمْ"	ابن عباس	469
113.	"مَنْ اسْتُرْعِيَ رَعِيَّةً فَلَمْ يُحِطْهَا بِالنَّصِيحَةِ"	مَعْقِلُ بْنُ يَسَّارٍ	283
114.	"مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكَرْ مُصِيبَتَهُ بِي"	سابط الجُمحِي	602
115.	"مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"	عائشة، عبد الرحمن بن جبر	509
116.	"مَنْ أَكَلَ الطَّيْنَ"	ابن عباس	443
117.	"مَنْ سَرَّحَ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ"	أبو هُرَيْرَةَ	428
118.	"مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا"	أبو الدَّرْدَاءِ	29
119.	"مَنْ صَبَرَ فِي حَرِّ مَكَّةَ سَاعَةً"	ابن عباس	525
120.	"مَنْ غَدَا يَطْلُبُ مَثَلًا مَا طَلَبَتْ فَرَشَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنَحَتَهَا"	صفوان بن عسال المرادي	30

م .	فهرس الأحاديث النبوية	الراوي الأعلى	الصفحة
.121	"مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ"	ابن عَبَّاس	525
.122	"مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا"	سَمْرَةَ بن جُنْدُب	364
.123	"مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"	معاذ بن جَبَل	42
.124	"مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ"	أَمَّ حَبِيبَةَ	252
.125	"مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ سَعْدُ بن الرَّيِّعِ؟"	عبد الله بن عبد الرَّحْمَنِ بن أَبِي صَنْعَةَ	514
.126	"تَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا"	أَنَس	376
.127	"تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ أَكْلِ الطَّيْنِ"	محمَّد	443
.128	"تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ"	أَبُو نَعْلَبَةَ الخُسْنِي	618
.129	"تَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -"	علي	530
.130	"تَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ"	عبد الله بن عَتِيكَ	508
.131	"هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَشْرَةُ آلَافٍ"	محمَّد بن سيرين	399
.132	"وَإِذَا أَنْكَحَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ"	عبد الله بن عَمْرُو بن العَاصِ	561
.133	"وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ"	علي	211
.134	"وَقَدْ فَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - العُشْرَ فِيمَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ"	حَرَب بن عبيد الله	576
.135	"وَلَمَّا انْقَضَى شَأْنُ الخَنْدُقِ، وَأَمْرُ بَنِي فُرَيْطَةَ"	ابنُ إِسْحَاق	608
.136	"يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ جِئْتُكَ مِنَ المَدِينَةِ"	أَبُو الدَّرْدَاءِ	29

الصفحة	الراوي الأعلى	فهرس الأحاديث النبوية	م.
298	أبو موسى الأشعري	"يا أبا موسى لقد أوتيت مزارًا"	.137
606	عبد الرحمن بن سابط	"يا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: أفي الجنة خيل"	.138
31	عبد الله بن أنيس الأنصاري	"يحشر الله العباد"	.139
131	إبراهيم العذري	"يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله"	.140

ثالثاً: فهرس الأعلام المترجم لهم⁽¹⁾

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
408	أَبَانُ بنِ أَبِي عَيَّاشٍ	.1
348	أَبَانُ بنِ رَاشِدٍ	.2
480	إِبْرَاهِيمُ بنِ أَبِي يَحْيَى	.3
148	إِبْرَاهِيمُ بنِ أَحْمَدَ بنِ يَعِيشِ الهَمْدَانِيِّ	.4
618	إِبْرَاهِيمُ بنِ إِسْمَاعِيلِ بنِ مُجَمَّعٍ	.5
52	إِبْرَاهِيمُ بنِ خَالِدِ بنِ أَبِي الْيَمَانِ الْكَلْبِيِّ، أَبُو ثَوْرٍ	.6
342	إِبْرَاهِيمُ بنِ خُنَيْمٍ	.7
618	إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ	.8
132	إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُدْرِيِّ	.9
397	إِبْرَاهِيمُ بنُ عُثْمَانَ، أَبُو شَيْبَةَ	.10
316	إِبْرَاهِيمَ بنِ عَطَاءِ بنِ أَبِي مَيْمُونَةَ	.11
315	إِبْرَاهِيمَ بنِ عُقْبَةَ	.12
441	إِبْرَاهِيمَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مِحْصَنِ الْعُكَّاشِيِّ	.13

(1) وأجعل في هذا الفهرس كل الرواة الذين ترجموا في هذا البحث، وتكلم فيهم جرحاً وتعديلاً، إن كان في الرواة موضع الدراسة أي الذين تكلم فيهم ابن أبي حاتم تعديلاً أو تجريحاً، أو غيرهم.

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
267	إبراهيم بن مالك البرّاز	.14
195	إبراهيم بن مرزوق البصريّ	.15
130	إبراهيم بن مسلمة القعنبيّ	.16
52	إبراهيم بن هانئ النيسابوريّ أبو إسحاق	.17
369	إبراهيم بن يزيد بن عمرو	.18
284	أحمد بن الفرج أبو عتبة الحمصيّ	.19
281	أحمد بن بديل الياميّ	.20
139	أحمد بن حميد أبو طالب	.21
414	أحمد بن سعيد الهمدانيّ المصريّ	.22
284	أحمد بن سليمان بن عبد الملك	.23
412	أحمد بن صالح المصريّ	.24
535	أحمد بن صالح المكيّ السوّاق	.25
137	أحمد بن عاصم بن عبد المجيد	.26
428	أحمد بن عبد الجبار العطارديّ	.27
566	أحمد بن عبد الله بن أيّوب	.28
634	أحمد بن عبد الله بن زياد	.29
284	أحمد بن عبد الواحد بن سليمان	.30

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
634	أحمد بن عبد الوهّاب بن نجدة	.31
205	أحمد بن كامل بن خلف القاضي	.32
412	أحمد بن محمد بن الحجّاج بن رشدين المصريّ	.33
290	أحمد بن محمد بن أيوب الواسطيّ	.34
56	أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس الكوفيّ: ابن عفة	.35
264	أحمد بن محمد بن سعيد بن أبان	.36
213	أحمد بن محمد بن سيّار الحمصيّ	.37
279	أحمد بن محمد بن عثمان الدمشقيّ	.38
45	أحمد بن محمد بن عيسى بن الجراح	.39
105	أحمد بن محمد بن غالب غلام الخليل	.40
265	أحمد بن محمد بن يزيد بن مسلم	.41
185	أحمد بن منصور بن سيّار البغداديّ الرماديّ	.42
522	أحمد بن يحيى بن المنذر المدنيّ	.43
141	أحمد بن يوسف الترمذيّ	.44
291	أحمد بن يونس بن المسيّب الضبيّ	.45
643	أرطأة بن المنذر	.46
632	أزهر بن راشد أبو الوليد الهوزنيّ	.47

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
642	أزهر بن سعيد الحزاري	.48
642	أزهر بن عبد الله الحزاري	.49
642	أزهر بن عبد الله بن جميع الحزاري	.50
638	أزهر بن قيس	.51
328	إسحاق بن شاكِر	.52
637	إسحاق بن يحيى الكعبي	.53
423	أسد بن موسى المصري، أسد السنة	.54
598	إسماعيل بن أبي إدريس	.55
199	إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي	.56
150	إسماعيل بن الحكم بن إبراهيم	.57
314	إسماعيل بن حفص بن عمر	.58
593	إسماعيل بن رياح بن عبيدة السلمي	.59
635	إسماعيل بن عيَّاش بن سليم	.60
75	إسماعيل بن محمد بن سعد	.61
444	إسماعيل بن محمد بن يوسف	.62
51	إسماعيل بن يحيى المزني	.63
228	أسيد بن عاصم، أبو الحسين الأصبهاني	.64

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
385	أشعث بن سوار، الأثرم	.65
303	أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني	.66
519	أشعث بن عبد الملك	.67
164	أمان بن الصمصامة بن الطرمّاح	.68
609	أنس بن السلم، أبو عقيل الخولاني	.69
147	أيوب بن منقذ البصري	.70
229	بشر بن الحارث الحافي	.71
346	بشر بن عصمة المزني	.72
300	بقيّة بن الوليد بن صائد بن كعب الحمصي	.73
375	بكر بن بكار	.74
315	بكر بن محمد العابد	.75
380	بكر بن يحيى بن زيان الغزي	.76
513	بلال بن يحيى العنسي	.77
143	ثابت بن سفيان بن عدي	.78
303	جابر الحداني	.79
459	جابر بن عبد الله بن رباب	.80
554	جاهمة بن العباس بن مرداس السلميّ	.81

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
136	جَبِيْرَة بن أبي محمُود بن جَبِيْرَة	.82
327	الجِرَّاح بن مَليح البَهْرانيّ	.83
577	جَرَهْد بن حُوَيْلِد الأَسْلَميّ	.84
577	جَرَهْد بن رِزَّاح الأَسْلَميّ	.85
92	جَرُوْل بن أوْس بن مالِك، الحُطَيْبَة	.86
132	جَعْفَر بن محمَّد بن الحَسَن	.87
268	جَعْفَر بن مُكْرِم الدُّوريّ	.88
448	الجَدُّ بن أيُّوب	.89
125	جُنَادَة الأزديّ	.90
523	جَهْضَم بن عبد الله اليماميّ	.91
388	جَهْم البَلويّ	.92
388	جَهْم بن مُطِيع	.93
375	الحارث بن بَدَل النَّصْريّ	.94
63	الحارثُ بنُ كَلْدَة	.95
375	حَجَّاج بن أَرْطَأَة، أبو أَرْطَأَة النَّخْعيّ	.96
555	حَجَّاج بن محمَّد المِصْبِيّ الأَعْور	.97
183	حَجَّاج بن يُوسُفَ الشَّاعِر	.98

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
184	حجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي	99.
438	حزام بن عثمان	100.
52	حرب بن إسماعيل الكرمانى	101.
573	حرب بن عبيد الله بن عمير	102.
574	حرب بن هلال الثقفي	103.
241	الحسن بن أحمد بن الليث الرازي	104.
462	الحسن بن دينار بن واصل	105.
525	الحسن بن رشيد	106.
146	الحسن بن زياد اللؤلؤي	107.
269	الحسن بن سعيد البراز	108.
242	الحسن بن عبد العزيز الجروي	109.
270	الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي	110.
244	الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني	111.
271	الحسن بن ناصح الخلال	112.
543	الحسين بن إدريس الأنصاري	113.
177	الحسين بن الحسين، أبو معين الرازي	114.
269	الحسين بن سعيد بن عبد الله المخرمي	115.

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
483	الحسين بن عبد الله بن شاكِر السَّمْرَقَنْدِيّ	.116
234	حسين بن عليّ أبو عبد الله الحنفيّ الصَّيْمِرِيّ	.117
421	الحسين بن محمّد بن زياد العَبْدِيّ النَّيْسَابُورِيّ	.118
488	الحُسين بن مَنْصُور أبو عَلِيّ النَّيْسَابُورِيّ	.119
272	حَفْص بن عَمْرٍو الرَّبَالِيّ	.120
164	الحَكَم بن عُنَيْبَةَ	.121
367	حمّاد بن أبي سليمان	.122
133	حمّاد بن سعيد الصَّنْعَانِيّ	.123
238	حمّاد بن يحيى الأَبْحُ، أبو بكر السَّلْمِيّ	.124
413	حمزة بن محمّد بن عليّ بن العَبَّاس	.125
384	حمزة بن نجيح أبي عُمارة	.126
141	حُمَيْدُ بن الرَّبِيعِ الخَزَّاز	.127
126	حَوَظ بن عبد العُزَّى	.128
274	حَيُّ بنُ يُؤْمِنِ المِصْرِيّ، أبو عُشَّانَةَ المَعَاوِرِيّ	.129
573	خال حَرْب بن عُبيدِ اللهِ النَّقَّيِّ	.130
543	خالد بن الهَيَّاجِ بنِ بِسْطَام	.131
447	خَالِدِ بنِ أَيُّوبِ البَصْرِيّ	.132

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
110	خَالِد بن دِينَار أَبُو خَلْدَةَ التَّمِيمِي	133.
350	خَالِد بن عبدِ المَلِكِ بن قُدَامَةَ التَّمِيرِي	134.
423	خَالِد بن نِزَارِ العَسَانِي الأَيْلِي	135.
150	خِدَاش بن مَخْلَدِ البَصْرِي	136.
483	دَاوُد بنِ خَلْفِ الأَصْبَهَانِي	137.
273	دَاوُدُ بنُ سَلِيمَانَ، أَبُو سَهْلِ الدَّقَاق	138.
351	ذَلْهَمُ بنِ دَهْمِ العَجَلِي، أَبُو دَهْمِ	139.
527	الرَّبِيعُ بنِ حَبِيبِ المَلَّاحِ، أَبُو هِشَامِ	140.
526	الرَّبِيعُ بنِ حَبِيبِ، أَبُو سَلَمَةَ	141.
52	الرَّبِيعُ بنِ سَلِيمَانَ بنِ عبدِ الجَبَّارِ المُرَادِي	142.
127	رِفَاعَةَ بنِ عَمْرُو بنِ زَيْدِ	143.
262	رَوْحُ بنِ القَاسِمِ التَّمِيمِي	144.
558	رَوْحُ بنِ عُبَادَةَ	145.
384	رَوْحُ بنِ مُسَافِرِ، أَبُو بَشْرِ	146.
594	رِيَّاحُ بنِ عَبِيدَةَ	147.
468	الرَّزْبِيرُ بنِ أَبِي هَالَةَ	148.
125	الرَّزْبِيرُ بنِ عبدِ اللهِ الكِلَابِي	149.

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
579	زُرْعَةَ بن عبد الرَّحْمَنِ بن جَزْهَد	.150
248	زَكْرِيَّا بن يَحْيَى بن عبد الرَّحْمَنِ السَّاجِي	.151
589	زُهَيْرُ بنُ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ	.152
67	زِيَاد بن الجَرَّاحِ جَزْرِي	.153
370	زِيَاد بن كَلَيْبِ أبو مَعْشَرَ التَّمِيمِيِّ	.154
465	زِيَاد بن مَيْمُونِ أبو عَمَّار	.155
292	زَيْد بن إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغِ	.156
349	زَيْد بن مُعَاوِيَةَ القُرَيْعِيِّ	.157
602	سَابِطُ الجُمَحِيِّ	.158
141	سَالِمُ بن أَبِي الأشْعَثِ	.159
534	سَالِمُ بن عَبْدِ اللَّهِ أبو المُهَاجِرِ الرَّقِّي	.160
532	سَالِمُ بن عَبْدِ اللَّهِ الكِلَابِيِّ	.161
565	سَرِيَّ بن إِسْمَاعِيلَ التَّهْدِي	.162
630	سَعْدُ بن الأَخْرَمِ	.163
361	سَعْدُ بن سَعِيدِ بن قَيْسِ بن عَمْرُو	.164
269	سَعْدَانُ بن نَصْرِ البَغْدَادِيِّ	.165
21	سَعِيدُ بنُ جُبَيْرِ	.166

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
393	سَعِيد بن سَلَام العَطَّار	.167
327	سَعِيد بن سَلَمَة بن أَبِي الحُسَام	.168
395	سَعِيد بن عَبْدِ الجَبَّار الحِمَاصِي	.169
76	سَعِيد بن عبد الرَّحْمَنِ أَخو أَبِي حَزَّة	.170
294	سَعِيد بن عَثْمَانَ التَّنُوخِي	.171
541	سَعِيد بن عَمْرُو بن سُفْيَانَ	.172
425	سَعِيد بن عَيْسَى بن تَلِيد الرُّعَيْنِي	.173
135	سَفْيَانَ بن سَعِيد بن مَسْرُوق الثَّوْرِي	.174
327	سُفْيَانَ بن عُقْبَةَ	.175
610	سَفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ بن أَبِي عَمْرَانَ الهَلَالِي	.176
315	سَقْر بن عبد الرَّحْمَنِ بن مَالِك	.177
130	سَلَام بن شَرْحِبِيل	.178
508	سُلَيْمَانَ بن أَحْمَدَ الدَّمَشَقِي الجُرَشِي	.179
274	سُلَيْمَانُ بنُ تَوْبَةَ النَّهْرَوَانِي	.180
517	سُلَيْمَانَ بنُ دَاوُدَ الشَّادَكُونِي	.181
142	سُلَيْمَانَ بن دَاوُدَ بن مَسْلِمِ الهُنَائِي	.182
364	سُلَيْمَانَ بن سَمْرَةَ بن جُنْدَبِ القَرَارِي	.183

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
442	سُلَيْمَانُ بْنُ عِمْرَانَ	184.
515	سُلَيْمَانَ بْنِ فَرُوحِ الْأَزْدِيِّ	185.
75	سُلَيْمَانَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ	186.
60	سِمَاكُ بْنُ الْفَضْلِ الْخَوْلَانِيِّ الْيَمَانِيِّ	187.
143	سِمَاكُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ	188.
143	سِمَاكُ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ	189.
144	سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانَ بْنِ مُحْصَنٍ	190.
144	سِنَانُ بْنُ صَيْقِيِّ بْنِ خَنْسَاءَ	191.
327	سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ	192.
443	سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْوَزِيِّ	193.
130	سَوَاءُ بْنُ خَالِدٍ	194.
468	سَيْفُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيِّ	195.
183	شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارِ الْفَزَارِيِّ الْمَدَائِنِيِّ	196.
392	شُجَاعُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الْمَقْرِيِّ أَبُو نُعَيْمِ الْخِرَاسَانِيِّ	197.
496	شَدَّادُ بْنُ حَكِيمِ الْبَلْخِيِّ	198.
125	شَرِيدُ بْنُ سُؤَيْدِ النَّفْقِيِّ	199.
162	شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ. أَبُو بَسْطَامِ الْعَتَكِيِّ	200.

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
637	شُعَيْب بن حَرْب	.201
319	صَالِح بن أَحْمَد بن حَنْبَل	.202
144	صَالِح بن نُبَهَانَ، مولى التَّوَامَةِ	.203
327	صَدَقَّة بن أَبِي عِمْرَانَ	.204
635	صَفْوَانَ بنِ عَمْرُو بنِ هَرَم	.205
541	الضَّحَّاكُ بنِ مَخْلَدِ بنِ الضَّحَّاكِ بنِ مُسْلِمِ الشَّيْبَانِيِّ	.206
21	الضَّحَّاكُ بنِ مُزَاحِمِ الْهَلَالِيِّ	.207
555	طَلْحَةَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ	.208
148	عَامِرُ بنِ حُدَيْفَةَ أَبُو جَهْمِ الْعَدَوِيِّ	.209
567	عَامِرُ بنِ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيِّ	.210
141	عَامِرُ بنِ عَمَرَ	.211
351	عَائِدُ بنِ رَبِيعَةَ	.212
531	عَبَّاءُ بنِ كُنَيْبِ	.213
405	عَبَّادُ بنِ رَاشِدِ	.214
352	عَبَّادُ بنِ زَيْدِ	.215
403	عَبَّادُ بنِ كَثِيرِ الْبَصْرِيِّ النَّقْفِيِّ	.216
255	عَبَّاسُ بنِ أَبِي طَالِبِ	.217

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
18	عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي	.218
294	عبد الحميد بن عصام الهمداني	.219
23	عبد الرحمن بن أبي حاتم	.220
125	عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني	.221
651	عبد الرحمن بن الحارث بن ربيعي	.222
136	عبد الرحمن بن الهضاهض	.223
578	عبد الرحمن بن جرهد	.224
604	عبد الرحمن بن سابط	.225
342	عبد الرحمن بن سعد بن عمارة بن سعد	.226
342	عبد الرحمن بن سعيد بن عمارة بن سعيد المدني	.227
241	عبد الرحمن بن عبد الأعلى الترسبي	.228
586	عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان	.229
131	عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني المعروف برسته	.230
168	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	.231
610	عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري	.232
560	عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي	.233
418	عبد الرحمن بن محمد بن منصور البصري	.234

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
488	عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش	.235
560	عبد الرحيم بن سليمان الكِنَانِيّ	.236
388	عبد العزيز بن عمران	.237
413	عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزديّ	.238
549	عبد الكريم المعلم، ابن أبي المخارق	.239
70	عبد الله أبي بلال بن الخزاعي	.240
642	عبد الله بن أبي عقيل اليشكريّ	.241
129	عبد الله بن أبي عمّار	.242
320	عبد الله بن أحمد بن حنبل	.243
471	عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الجواليقيّ، عبدان.	.244
210	عبد الله بن الجراح القهستاني أبو محمد	.245
389	عبد الله بن الحارث بن أبي ضرار	.246
251	عبد الله بن الحكم	.247
622	عبد الله بن المنفق اليشكريّ	.248
589	عبد الله بن جزهّد الأسلميّ	.249
605	عبد الله بن سابط بن أبي حميضة	.250

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
518	عبد الله بن سلمة الأقطس	.251
135	عبد الله بن شريح، وهو عبد الله بن أم مكتوم	.252
146	عبد الله بن شريك العامري	.253
159	عبد الله بن شؤدب	.254
175	عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، أبو محمد الدارمي	.255
515	عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة	.256
608	عبد الله بن عتيك الأنصاري	.257
567	عبد الله بن عمر بن الخطاب	.258
454	عبد الله بن عمر، العمري الصغير	.259
148	عبد الله بن عمرو بن حرام	.260
195	عبد الله بن عيسى الطفاوي	.261
416	عبد الله بن لهيعة بن عتبة	.262
297	عبد الله بن مالك النحوي	.263
139	عبد الله بن محمد البزار	.264
589	عبد الله بن محمد بن عقيل	.265
252	عبد الله بن محمد بن عمرو الغزي	.266
521	عبد الله بن معاوية الزبيري	.267

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
142	عبد الله بن يزيد بن راشد القرشي	.268
237	عبد الله بن يزيد بن محمش النيسابوري	.269
164	عبد الملك بن قُريب، أبو سعيد الأصمعي	.270
443	عبد الملك بن مهران	.271
555	عبد الوهاب بن عبد الحكيم بن نافع	.272
634	عبد الوهاب بن نجدة	.273
560	عبد بن سليمان الكلابي	.274
331	عبيد الله بن الحسن العنبري	.275
131	عبيد الله بن سعد بن إبراهيم	.276
393	عبيد الله بن سنان أبو سفيان النصري	.277
618	عبيد الله بن كعب بن مالك الأنصاري	.278
384	عبيد بن واقد أبي عباد القيسي	.279
434	عبيد بن يعيش أبو محمد الكوفي	.280
366	عبيدة بن معتب الضبي	.281
301	عثمان بن علي بن شعيب	.282
453	عثمان بن مقسم البري	.283
395	عدي بن عبد الرحمن	.284

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
632	عِصْمَةَ بن قَيْسِ السُّلَمِيِّ	.285
450	عطاء بن أبي رباح	.286
572	عطاء بن السائب	.287
300	عطيّة بن بويّة بن الوليد الحمصي	.288
39	عقبة بن عبد العافر أبو نهار الأزدي العودي	.289
66	العلاء بن عزار الخارفي	.290
604	عقمة بن مرثد	.291
250	علي بن إسماعيل بن أبي بشر، أبو الحسن الأشعري	.292
136	علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب	.293
51	علي بن الحسين بن الجنيد الرازي	.294
201	علي بن المنذر بن زيد الطريقي	.295
351	علي بن بحير	.296
350	علي بن بحير	.297
20	علي بن حمزة الكسائي	.298
296	علي بن عمرو بن الحارث	.299
204	عمار بن خالد الواسطي	.300
134	عمار بن سعد السلهمي	.301

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
539	عُمَرُ التَّمِيمِيّ	.302
151	عُمَرُ بن شَبَّه بن عُبَيْدَةَ النُّمَيْرِيّ	.303
339	عُمَرُ بن عبدِ الرَّحْمَنِ بن أُسَيْد	.304
129	عُمَرُ بن عبدِ اللهِ بن عبدِ الأَسَدِ القُرَشِيّ	.305
328	عُمَرُ بن عُثْمَانَ بن عُمَرَ	.306
77	عَمْرَ بنِ كَثِيرِ بنِ أَفْلَح	.307
275	عُمَرُ بن نَصْر، أبو حَفْص النُّهْرَوَانِيّ	.308
314	عمر بن هارون	.309
623	عمرُ بن حَسَّانِ المُسَلِّيّ	.310
488	عمرُ بن زُرَّارَةَ بنِ وَاقدِ الكِلَابِيّ	.311
128	عَمْرُ بنِ سُفْيَانَ السُّلَمِيّ	.312
78	عَمْرُ بنِ كَثِيرِ بنِ أَفْلَح	.313
393	عُمَيْرِ بنِ وَهْب	.314
331	عَنْبَسَةُ الحَدَّاد	.315
450	عِيسَى بنِ أَبِي عِمْرَانَ	.316
71	عِيسَى بنِ أَبِي عِيسَى، هو عِيسَى بنِ مَيْسِرَةَ، المَدِينِيّ الحَنَاط	.317
133	عِيسَى بنِ سَالِم	.318

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
71	عيسى بن ميسرة الغفاري	.319
206	عيسى بن ميثاء المدني، قالون	.320
137	عيسا بن أبي بكر بن عبد الرحمن	.321
61	غالب بن غيلان الأنصاري	.322
138	فتح بن الجراح، أبو محمد	.323
427	فتح بن نصر الكِنَاني	.324
487	الفضل بن العباس المعروف بفضلك الصائغ الرازي	.325
276	الفضل بن شاذان بن عيسى المقرئ	.326
419	الفضل بن محمد البيهقي	.327
384	قابوس بن أبي ظبيان	.328
140	القاسم بن عتاب بن أعين	.329
35	قاسم بن عثمان أبو عبد الملك العبدي الجوعي	.330
587	قبيصة بن عقبة	.331
155	قتادة بن دعامة السدوسي البصري	.332
333	قدامة بن كلثوم	.333
308	قدامة بن محمد الخشرمي	.334
335	قزعة بن أبي الصهباء	.335

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
18	قَرظَةُ بِنُ كَعْبِ الأَنْصَارِيِّ	.336
646	كَعْبِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَزْدِيِّ	.337
650	كَعْبِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ	.338
645	كَعْبِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ كَعْبِ بِنِ مَالِكِ	.339
80	كَيْسَانُ هُوَ ابْنُ جَرِيرِ الأُمَوِيِّ مَوْلَاهُمْ	.340
631	لَقِيْطِ بِنِ عَامِرِ بِنِ المُنْتَقِقِ	.341
579	مَالِكِ بِنِ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ	.342
341	مَالِكِ بِنِ عَيْبَةَ بِنِ مُسَافِعِ الدِّيْلِيِّ	.343
510	مُجَالِدِ بِنِ سَعِيدِ الهَمْدَانِيِّ	.344
521	مُحَمَّدِ بِنِ إِبْرَاهِيمِ التَّيْمِيِّ	.345
21	مُحَمَّدِ بِنِ إِبْرَاهِيمِ بِنِ حَبِيبِ	.346
223	مُحَمَّدِ بِنِ إِبْرَاهِيمِ بِنِ شُعَيْبِ أَبِي الحَسَنِ الطَّبْرِيِّ	.347
617	مُحَمَّدُ بِنِ أَبِي حَفْصَةَ	.348
181	مُحَمَّدُ بِنِ أَحْمَدَ بِنِ حَمْدَانَ بِنِ عَلِيٍّ	.349
38	مُحَمَّدُ بِنِ إِدْرِيسِ بِنِ المُنْذِرِ الحَنْظَلِيِّ، أَبُو حَاتِمِ.	.350
216	مُحَمَّدُ بِنِ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ	.351
190	مُحَمَّدُ بِنِ إِسْحَاقَ الصَّاعَانِيِّ	.352

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
437	محمد بن إسحاق الصيّني	.353
559	محمد بن إسحاق بن يسار	.354
277	محمد بن إسحاق، ابن سبويه	.355
74	محمد بن إسماعيل بن سعد بن أبي وقاص	.356
20	محمد بن الحسن الشيباني	.357
256	محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر، ابن إشكاب الصغير	.358
474	محمد بن السائب الكلبي	.359
429	محمد بن العلاء أبو كريب	.360
258	محمد بن المبارك الصوري	.361
224	محمد بن النضر الجارودي النيسابوري	.362
170	محمد بن الوليد الزبيدي الحمصي	.363
249	محمد بن بشر بنذار	.364
470	محمد بن جامع العطار البصري	.365
354	محمد بن جعفر غندر البصري	.366
392	محمد بن حاتم بن سليمان الزمي المؤدب	.367
610	محمد بن حرب الخولاني	.368
451	محمد بن حفص الوصابي	.369

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
298	محمد بن خلف الحدادي	370.
646	محمد بن درهم الأزدی	371.
488	محمد بن رافع النيسابوري	372.
356	محمد بن سالم أبو سهل الكوفي	373.
514	محمد بن سعد	374.
147	محمد بن سعد المقدسي السبجي	375.
555	محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن	376.
559	محمد بن طلحة بن يزيد بن زكّانة المطليبي	377.
130	محمد بن عاصم الأصبهاني	378.
336	محمد بن عباد بن سعد	379.
458	محمد بن عبد الرحمن البيلماني	380.
140	محمد بن عبد الرحمن الهروي	381.
353	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	382.
457	محمد بن عبد الرحمن، أبو جابر البياضي	383.
604	محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، مطين	384.
346	محمد بن عبد الله بن عتبة	385.
391	محمد بن عبد الله بن مهاجر الشعثي	386.

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
32	محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ	387.
337	محمد بن عمّار بن سعد القرظ	388.
468	محمد بن عمر بن محمد الواقديّ الأسلميّ	389.
52	محمد بن عمير أبو بكر الطبري	390.
77	محمد بن عون الزيّاديّ البصريّ أبو عون	391.
333	محمد بن عيسى بن الطّباع	392.
610	محمد بن مسلم بن شهاب الزّهرّي	393.
219	محمد بن مسلم، المعروف بابن وازة	394.
610	محمد بن مصفى	395.
380	محمد بن معاوية النّيسابوريّ	396.
439	محمد بن منده الأصبهانيّ	397.
424	محمد بن نوح الأصبهانيّ	398.
193	محمد بن هارون الفلاس	399.
105	محمد بن واسع الأزديّ	400.
173	محمد بن يحيى النّيسابوريّ	401.
278	محمد بن يحيى بن عمر الواسطيّ	402.
187	محمد بن يحيى بن منده	403.

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
419	محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، أبو عبد الله بن الأخرم	.404
422	محمد بن يوسف بن يعقوب بن حفص	.405
207	محمود بن آدم المرزوي	.406
295	مزار بن حموية أبو أحمد الهمداني	.407
470	مسعود بن عمرو	.408
180	مسلم بن الحجاج النيسابوري	.409
556	معاوية بن جاهمة السلمي	.410
330	معاوية بن عبد الكريم النخعي الضال	.411
343	معاوية بن معبد بن كعب	.412
206	المعتضد، أبو العباس أحمد بن الموفق بالله	.413
47	المعتد على الله	.414
479	معلي بن هلال الجعفي	.415
629	المغيرة بن سعد بن الأخرم	.416
624	المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل	.417
368	مغيرة بن مقسم الضبي	.418
443	مقاتل بن الفضل اليماني	.419
422	مقدام بن داود بن عيسى	.420

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
400	مِقْسَم بن بَجْرَة	.421
524	مُلازِم بن عَمْرُو بن عَبْدِ اللَّهِ بن بَدْر	.422
18	المَهْدِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ أَبِي جَعْفَرِ المَنْصُورِ	.423
205	مُوسَى بن إِسْحَاقَ بن مُوسَى الأَنْصَارِيِّ	.424
588	مُؤَمَّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ القَرَشِيِّ	.425
144	نُبْهَانَ أَبُو صَالِحِ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ	.426
454	نَصْر بن طَرِيفِ أَبُو جُزَيْيٍّ، القَصَّابِ	.427
480	نُوحُ بن أَبِي مَرِيَمَ أَبُو عِصْمَةَ المَرَوَزِيِّ	.428
299	هَارُونَ بن حُمَيْدِ الوَاسِطِيِّ	.429
349	هَارُونَ بن يَزِيدِ أَبُو مُوسَى الجَمَّالِ	.430
127	هَشَامُ بنُ العَاصِ	.431
233	هَشَامُ بن عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ السَّنِّيِّ	.432
435	هُشَيْمُ بن بَشِيرِ السَّلْمِيِّ الوَاسِطِيِّ	.433
147	هَلَالُ بن عَبْدِ اللَّهِ، مَوْلَى رَبِيعَةَ بن عَمْرُو	.434
543	الهَيَّاجُ بن بَسْطَامِ	.435
459	وَارِعُ بن نَافِعِ العُقَيْلِيِّ	.436
407	وَأْفِدُ بن سَلَامَةَ	.437

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
593	وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ	.438
384	الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمُؤَقَّرِيِّ	.439
69	الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ أَبِي بَشْرِ الْعَنْبَرِيِّ	.440
171	يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيِّبَانِيِّ أَبُو زُرْعَةَ	.441
434	يَحْيَى بْنُ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُقَرِّيِّ	.442
390	يَحْيَى بْنُ خَالِدِ الْبَزْمَكِيِّ	.443
559	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبَانَ بْنِ سَعِيدِ	.444
566	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَيَّانِ النَّيْمِيِّ	.445
566	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ فَرُوحِ الْقَطَّانِ	.446
604	يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ	.447
209	يَحْيَى بْنُ عَبْدِكَ الْقُرَويِنِيِّ	.448
425	يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ	.449
266	يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدِ بْنِ كَاتِبِ	.450
408	يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيِّ	.451
513	يَزِيدُ بْنُ سَنَانَ	.452
134	يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْجَرَجِسِيِّ	.453
539	يَزِيدُ بْنُ عُمَرَ	.454

رقم الصفحة	اسم الراوي	م.
539	يَزِيدُ بنُ عُمَرَ التَّمِيمِيِّ	.455
301	يَزِيدُ بنُ هَارُونَ السُّلَمِيِّ	.456
126	يَعِيشُ بنُ طِحْفَةَ الغِفَارِيِّ	.457
93	يُوسُفُ بنُ الحُسَيْنِ الرَّازِيِّ، أبو يعقوب	.458
238	يُوسُفُ بنُ عَطِيَّةِ الصَّفَّارِ	.459
159	يُوسُفُ بنُ يَحْيَى البُؤَيْطِيِّ	.460
624	يُونُسُ بنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ	.461
560	يُونُسُ بنُ بَكْرِ الشَّيْبَانِيِّ الكُوفِيِّ	.462
260	يُونُسُ بنُ حَبِيبِ الأَصْبَهَانِيِّ	.463
51	يُونُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّدْفِيِّ	.464
519	يُونُسُ بنُ عُبَيْدِ البَصْرِيِّ	.465
80	يُونُسُ بنُ مُحَمَّدٍ، هو ابنُ مسلمِ المؤدبِ	.466
616	يُونُسُ بنُ يَزِيدِ بنِ أَبِي النَّجَادِ الأَيْلِيِّ	.467

الكنى

رقم الصفحة	الاسم	م
125	أُمُّ أَيْمَنَ الحَبَشِيَّةِ	.468
600	أبو أحمد الرُّبَيْرِيِّ = مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الرُّبَيْرِ	.469

رقم الصفحة	الاسم	م
434	أبو أسامة = حماد بن أسامة بن زيد	.470
51	أبو إسحاق = إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي	.471
179	أبو الفتح = محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى	.472
45	أبو القاسم = إبراهيم بن محمد بن أحمد بن محمود بن نصرأبادي	.473
579	أبو النصر = سالم بن أبي أمية	.474
396	أبو بدر = شجاع بن الوليد بن قيس السكوني	.475
604	أبو بزدة الكندي = عمرو بن يزيد التميمي	.476
295	أبو بكر البرديجي = أحمد بن هارون بن روح	.477
234	أبو بكر الرازي = أحمد بن علي المعروف بالجصاص	.478
429	أبو بكر بن عياش	.479
14	أبو بكر = محمد بن زكرياء الرازي	.480
234	أبو بكر = محمد بن موسى الخوارزمي	.481
143	أبو رياح = ختن مجاهد	.482
40	أبو زُرعة الرازي = عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد	.483
127	أبو زمعة البلوي	.484
595	أبو سعيد الخدري	.485
398	أبو شيبه = عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي الأنصاري	.486

رقم الصفحة	الاسم	م
483	أبو عبد الله البخاري	.487
213	أبو عروبة = الحسين بن محمد بن مودود الحراني	.488
344	أبو عون بن أبي حازم	.489
384	أبو قتادة = الحارث بن ربيع بن سلمة	.490
590	أبو كثير = مولى محمد بن عبد الله بن جحش	.491
191	أبو مزاحم الخاقاني = موسى بن عبيد الله بن يحيى	.492
524	أبو مسلم = عبد الرحمن بن مسلم	.493
528	أبو مسهر = عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الدمشقي	.494
571	أبو نعيم = الفضل بن دكين	.495
593	أبو هاشم الرماني	.496
593	أبو هاشم = عبد الغفار بن سلامة	.497
296	أبو هبيرة = يحيى بن عباد الأنصاري	.498
384	أبو قتادة الحراني	.499

من نسب إلى أبيه، أو أمه، أو جده، أو لم ينسب، ونحو ذلك

رقم الصفحة	الاسم	م
138	أحمدُ ابنُ أختِ عبدِ الرِّزاقِ	.500
647	ابن أبي قتادة الأنصاري = عبد الرحمن بن الحارث بن ربيعي	.201
102	ابن الأثباري = محمد بن القاسم بن محمد	.502
69	ابن بلال = عبد الله	.503
202	ابن بنت منيع = أحمد بن عبد الله بن محمد البغوي	.504
617	ابن جريج	.505
617	ابن فطيس = عبد الرحمن بن محمد الفزطي	.506
423	ابن مفرج = محمد بن أحمد بن محمد	.507
412	أخو ميمون = أبو بكر أحمد بن محمد بن زكريا	.508
592	إسماعيل بن فلان	.509
573	خال حرب بن عبيد الله الثقفي	.510
521	سليمان ابن بنت شرحبيل	.511